الجُمـهُورية العرَبيّة السُّوريّة
جـَامِعة دِمَشـق
كليّة الحُـقُـوق
قسْم القَانـونْ الـدَّوْلي

مَفْهُومُ الإذْعـَان فِي التَّنظيـم الـدَّولـيّ الـمُعاصِـر

رسـَالةٌ أعدّت لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي

إعداد الطّالب

أحمَد محمّد عبد الكـَريم مُوسَى

إشراف الأستاذ الدكتور

أ.د. جَاسِم محمّد زكـَريّا

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في جامعة دمشق

٢٠٢٤ م – ١٤٤٦ هـ

بِسْـمِ اللهِ الرَّحْمَـنِ الرَّحِـيْم

﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيْم

سورة غافر، آية (٢١)

تـدقيـق لـغوي

رامَـا أسـَامة بَنِـي الـمَرجـة

إِهْـدَاْء

إلى أمةٍ جريحةٍ مكلومة، تعاقبت على قهرها دورةُ الليل ودولةُ النهار..

عانت مرارة القهر ظلماً من الأقربين ومكراً من الأبعدين..

ولازال فيها الخير رغم الجراح إلى يوم القيامة..

إلى من هي بين الأمم شَامة.. **أمّتي**

إلى تلك الروح الطوّافة عليّ ليل نهار، وكلما خَفَتَ قلمي بها استنار..

إلى العزيزِ بلا استكبار، البسيطِ بلا صغار، ذو الكرم والوقار..

من كان آخر عهدي به تربيتةٌ على كتفي عند الاحتضار..

جعله ربي من المصطَفين الأخيار.. **والدي -رحمه الله-**

إلى من صبرتْ وتحمّلتْ، وأعطتْ وأكرمتْ..

إلى من نهلنا الخير منها منذ أن كُنا أجنّة، وأعطت بلا عدٍّ ولا مِنّة..

إلى الابتسامة التي تُرسم فنَنَعم، والرضا الذي يفيض فنَسْلم..

إلى الخير الذي في حياتنا باقي، والحنان المسدل على المآقي.. **والدتي**

إلى امرأةٍ اختارها الله لي سنداً وعوناً..

إلى عقلٍ به أثق، وقلبٍ لي يرق، ومشاعرَ تسترق، وحياةٍ تتسق..

إلى من سهرت ليالٍ داعمةً وفيّة، فكانت صاحبةً وأمينةً ورضيّة.. **زوجتي**

إلى من شاركني أيامي وآلامي، وأفراحي وأحزاني،

فكانوا كحزمة أعوادٍ حول انفراد العود حتى لا ينكسر،

إلى المواقف والذكريات التي لا تندثر.. **إخوتي وأصدقائي**

شُـكرٌ وامْتِنَـانْ

الحمد لله المتفرّد بإيجاد هذا العالم وإبداع فنونه، العالم بسرّه ومكنونه، المدبّر لأموره وشؤونه، المتصرّف فيه بغير شرطٍ ولا حد، يُعلي به أمماً ويسقط أخرى ويُفني البعض؛ سُنّته في أرضه إذ يقول ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾، والصلاة والسلام على سيد الخلق وخيرهم طُرّاً، سيدنا محمد خاتم النبين، وعلى أبيه سيدنا إبراهيم، وعلى أخويه سيدنا موسى وعيسى، وعلى جميع الأنبياء والأتقياء والشهداء وأهل الحق والعدل إلى يوم الدين، وبعد..

فإنّ الشكر لله أولاً منبعِ المعارف، ومصدرِ اللطائف، مدادِ الحكمة والسداد، والخير والرشاد، من بأمره فعلنا، وفي سبيله بذلنا ما بذلنا؛ فنسأله كنفاً منه لا يضام، وحفظاً بعينه التي لا تنام، ونسأله صنيعةً على عينه، وتوفيقاً في الدنيا، وقبولاً وأمناً يوم المخاوف.

ولأن من موجبات شكر الله أن يُشكر الخلق، ولأن زماننا الذي نعيش فيه ما فتئ يجمعنا بأهل الفضل والصدق؛ فما رأينا منهم إلا خيراً وما خبرنا فيهم إلا قول حقٍّ ورفق؛ فإنني أتوجه بشكرٍ وافرٍ يعلم الله مقامه فينا إلى الأستاذ الدكتور جاسم محمد زكريا، مشرف هذا البحث، رجلٌ خبرنا فيه معنى الرجال، طيّب القلب، عزيزَ النفس، قد تحكّم النبل في طبعه حتى رأيته في عينيه؛ عطفاً وحناناً، ولطفاً وتحناناً، وفي يده إذ تُمدّ مصافحةً وأخرى تربت على كتفي عزماً وإحساناً، وابتسامةً تزيدنا بالحق إيماناً، كما تحكّم الرشدُ في عقله؛ فأسّس لنا مدرسةً قانونية أصلها ثابتٌ في جذور الأصالة والأمجاد والحقيقة، وفرعها إلى الأفق ممتد، وجدنا فيها خيراً لا يُعدّ، فسلكناه منهجاً في هذه الدراسة.

كما أتوجّه بالشكر إلى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، وأخص شكراً قسم القانون الدولي في كلية الحقوق، من اساتذة ومدرّسين وطلبةٍ ومتعلمين، ولا ننسى إخوتنا وأصدقاءنا من عاملين وموظفين، أسأل الله أن يكون لهم عوناً ومعين، جزاهم الله عنا خيراً، وجبر كسرهم، وأقال عثرتهم، وسددهم إلى البر والخير.

مُـقَـدِّمَــة

يبدو كوكبنا من علٍ إذا ما نُظر إليه من الفضاء الخارجي؛ جرمٌ سماوي أزرق، حلقةٌ ملقاةٌ في فلاة، لا حجم لها إذا ما قورنت بالأكوان من خلق الله، محاطٌ بغلالةٍ رقيقةٍ من الحياة؛ تضمُّ كائناتٍ متناهية الصغر نسبةً إلى الكون الرَّحب؛ تتصارع فيما بينها وتحشد الاقتصاد والعلوم والمعارف والعسكر، وأنواع القوى التقليدية وغير التقليدية من ناعمةٍ وصلبة؛ تخوض الحروب المُبيرة وتوقدها، وتسابق الزمن في تسلحها، ممتطيةً الهَجَاج؛ سعياً منها للتسيّد على قمة هرم ذاك الكوكب المتناهي الصغر أصلاً! ويحفل بوارُ أصيل التاريخ البشري بسجلٍّ طويل؛ برزت فيه القوة –بمختلف مجالاتها– فاعلاً مهماً وخطيراً في تغيير الموازين، ورسم معالم التنظيم البشري عبر العصور؛ علاوةً على حسم المعارك والنزاعات والحروب، وخضوع الطرف الغُسّ الضعيف أمام غَوائلِ جبروت التسلّط والاستعلاء. وفي مرحلةٍ جديدة من التنظيم الدولي المعاصر، وعقب الحرب الغربية الثانية؛ وبينما كانت الدول الكبرى تخطّ نهجها في تأسيس بنية التنظيم الدولي الجديد؛ كانت خارطة العالم يُعاد تقسيمها على أسسٍ من بسط النفوذ والقوّة تكريساً لفكرة الإذعان؛ وكان صَيُّور أمورها تقسيمُ مناطق السيطرة بين الدول الكبرى، وإيلاءِ الأمن والاستقرار في التنظيم الدولي الجديد الرتبةَ العليا، على حساب العدالة والمساواة؛ فكان للأمن الدولي جهازٌ فاعلٌ لم يُرسم للعدالة الدولية أخاه، ولم يأتِ التنظيم الدولي حتى يومنا بِشُرواه، وكان ذلك أوّل وأَولى أسباب تجذّر الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر.

وإنْ كان من المعلوم أنّ **ظاهرة الإذعان** قد تجلّت ابتداءً في القانون الوضعي على شكل عقدٍ يحتكم فيه الضعيف لسلطة القوي في أساسيات حاجاته الضرورية؛ فهي اليوم –وبعد أن دخلت حمى التنظيم الدولي المعاصر وأضحت جزءاً لا يتجزأ من بنيانه– باتت تُعدّ أحد قواعد هذا التنظيم وضرورة استمراره، بل قد ترقى إلى أن تكون –من حيث الواقع– مبدأً من مبادئه؛ بحيث لا يُتصور استمرار التنظيم الدولي؛ دون ضمان مركزٍ متميّز للقوى الكبرى؛ تكفَل من خلاله التسيّد والتحكّم. والحقيقة أن مصطلح الإذعان لم يرد في سياق القانون الدولي تقريباً؛ اللهم إلا بشكلٍ غير مطّردٍ فيما يتصل بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ حيث كان يستخدم المصطلح أحياناً للإشارة إلى

المعاهدات التي يحكمها الإكراه والإرغام بين أعضاء الجماعة الدولية، وقد آثرنا أن نستعير المصطلح من فقهاء القانون المدني لنؤصّل له في القانون الدولي، لا كوصفٍ لبعض العلاقات التعاقدية التي تظهر على الساحة الدولية فحسب؛ بل كسِمَةٍ لجملة الأحداث والممارسات والتعاملات بين القوى الفاعلة في التنظيم الدولي المعاصر من جهة، وسائر الدول الأخرى من جهة أخرى، وكسمْتٍ أبلجَ واضح في المؤسسات الدولية على اختلاف تخصصاتها، وكصفةٍ تلتصق بالأفعال والمصطلحات وتوزيع الحقوق والالتزامات، والقوى والثروات، على كافة الجبهات؛ اقتصادياً، وعسكرياً، وسياسياً، وثقافياً، وإعلامياً، وتكنولوجياً.

وإنّ العلاقة بين الدول؛ قامت منذ العصور القديمة على استعلاء أمةٍ على الأمم؛ إذ كانت تعتقد كلُّ أمةٍ التفوّق على سواها جنساً وحضارةً وعرقاً وديانة؛ **أممٌ تنظر إلى أممٍ من علٍ!** وإنّ سجلّ **الممارسات الدولية** اليوم التي تكرّس عالمية القهر، وتنفي انتصاف الحق، وتعيق تحقيق العدالة في التنظيم الدولي؛ غنيٌّ جداً بما يندى له جبين البشرية؛ لتكون هي النهج ذا القدح المعلّى على مائدة التنظيم الدولي المعاصر؛ وليبدو أن قواعد القانون الدولي ومبادئه؛ إنما وضعت لمصلحة الدول الكبرى، أو تكريساً لفكرٍ أحاديٍ على منهجٍ أُريد له أن يحكم الأمم والشعوب؛ فشلت محاولات الإصلاح في جعله منظومةً قانونيةً يقبل بها الجميع، أو لك أن تقول أنّ قوة القانون لا تُرى إلا في وجه الدول الضعيفة المستضعفة؛ في حين نجد انتهاكات قواعد القانون الدولي في أماكن شتّى من بقاع الأرض التي ترزح تحت حكم هذا التنظيم الدولي، ولا تحرّك الأمم المتحدة من أجلها ساكناً. وإنّ الممارسات الدولية اليوم؛ أَوجدت مستوياتٍ مرعبةٍ من البؤس واللامساواة، وهذا مؤدّاه أنّ العالم اليوم بات محكوماً بالقهر والفقر والرعب، وهي ثلاثيةُ العار؛ التي تؤدي بالضرورة إلى الاستكبار، وهذه بالتحديد معالم التنظيم الدولي المعاصر؛ وهذا مؤداه بالضرورة أنّ استهانة حكم القانون له قدمٌ واطدةٌ قعساء في ممارسات الدول الكبرى، وأنّ منطق القوة يربأ بنفسه عن الاحتكام لسلطة القانون، التي باتت سيفاً مسلّطاً على رقاب الدول الضعيفة.

وقد أكّد ما سبق تلك المقولة التي جاء فيها: "**إن القانون الدولي اليوم على الأرجح أقلُّ احتراماً في بلادنا أكثر من أي وقت مضى**"،[1] هذه الرسالة التي سبقها مبدأ عبّر عنه دين أتشيسون[2] عام ١٩٦٣ حين أعلم الجمعية الأمريكية للقانون الدولي: "**إنّ الولايات المتحدة وقوتها وهيبتها ليست مسألةً قانونية، وإنّ القانون الدولي مفيدٌ لتمويه مواقفنا بِسِمَةٍ مميزة، مشتقةٍ من مبادئ أخلاقية عامة جداً، أثّرت في المذاهب القانونية، لكن الولايات المتحدة غير مقيّدةٍ بها**"!"[3] لذا فإن الضعيف يلجأ للقانون؛ بينما يمارس القوي البطش، ويتم تصدير القانون إلى الضعيف بينما يلجأ القوي الى السلطة.

وهذا كله يعني بالضرورة أن مخالفة القانون الدولي وانتهاكاته الجسيمة؛ مصطلحٌ –شرواه الكثير من المصطلحات الأخرى– ذو استخدامين اثنين يُستعملان بازدواجيةٍ مقيتة؛ أولاهما دعائيٌّ يُنعت به أعداء الدول الكبرى المسيطرة على التنظيم الدولي المعاصر، والثاني موضوعيّ تُوصَف به حقيقةً تلك الدول؛ وعليه فإنّ الدول الأكثر قوة –في الغالب– يجب أن تُصنّف في الصنف الثاني، وهذه حقيقةٌ يؤكّدها التاريخ، وتشهد لها الوقائع، وتؤيّدها الأحداث.

ويبدو –وفقاً لما نرى– أنّ المتغيّرات الدولية المتعددة؛ قد أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في وضع القانون الدولي في مأزقِ الواقع الدولي؛ إذ لم تَسلَم الممارسات الدولية من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاعتداء على سيادتها، والمساس باستقلالها، ومرجع ذلك كله كان إلى مظاهر استعمال القوة، أو التعالي والتهديد باستعمالها؛ دون سندٍ أو مستندٍ من القانون. وإنّ الأحداث الدولية المعاصرة الكبرى التي شكّلتها ممارسة القوى الكبرى في التنظيم الدولي المعاصر؛ قد أسست محطاتٍ حسّاسة غير ناصعةٍ في تاريخ القانون الدولي؛ حتى أن الممارسة الدولية باتت تشكّل سوابق لا تتفق وقواعد القانون الدولي ومبادئه، وهي التي كانت –ومن المفترض أن تبقى– ركائزَ أساسية لحماية الدول أعضاء الجماعة الدولية وسيادتها.[4]

---

[1]– هذا ما جاء في الرسالة الإخبارية للجمعية الأمريكية للقانون الدولي في آذار ١٩٩٩.

[2]– وزير الخارجية الأمريكي الأسبق.

[3]– انظر لورا ريد وكارل كيسين، التدخل في المنظور التاريخي، افتتاحيات الأعراف الناشئة للتدخل المبرر، تقرير اتشيسون، أورده مارك تراشتينبرغ مكتبة كينيدي، الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، كولومبيا ١٩٩٣.

[4]– ونحن هنا لا نطالب بسيادة مطلقة تستخدمها الدول في وجه الرقابة الدولية على تحمل الدولة مسؤوليتها تجاه شعبها؛ فترفعها في وجه كل من يثنيها عن خرق التزاماتها الدولية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الانسان؛ بل سيادة مضبوطة بضوابط القانون والعدالة؛ بحيث لا يضيع حقّ لذي حق، ولا يتعسّف في استخدامه متعسِّف.

وإنّ سلوك فرض الإذعان الذي تسلكه الدول المتنفذّة، وإعلاء الجَخِيف والاستكبار في المجتمع الدولي بذرائع تختلف باختلاف الواقع، وتتّحد في الهدف والمراد؛ ينتهك بوضوحٍ سموّ القانون الدولي فوق المصالح والأهواء، ويضع مستقبل بقائه في خطر، ويجعل الإيمان بوجوده محلَّ نظر؛ حيث إن قِيَم الحضارة الإنسانية التي مكّنتها القرون الطويلة، والتي تعاقبت على الجماعة الدولية؛ قد أجهزت عليها القوى الكبرى؛ اتباعاً لمآرِبها وتحقيقاً لمصالحها.

والحقيقة أن انقلاب موازين القوى بين الدول في القرن العشرين كان لها عظيمَ الأثر في طبيعة التعاملات الدولية، وقد كان للمتغيرات الاقتصادية الدولية في تلك الموازين؛ خصوصاً التطورات العلمية والتكنولوجية؛ أثراً مباشراً في تكريس مبدأ الهيمنة والإذعان، ولحق ذلك تغيّراتٌ في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغيّراتٌ في أساليب الإنتاج؛ دون إمكانية انعزال أي دولةٍ عن المسار العالمي الجارف، أو ما يطلق عليه العولمة؛ فتولّدت مؤسساتٌ دوليةٌ مالية، وأخرى سياسية، وأخرى عسكرية وثقافية وحتى دينية. **ونحن إذ نحيل الباحث عن نزرٍ من محاسن تلك المنظمات وآثارها النافعة المحدودة على مستوى المجتمع الدولي إلى مراجعَ كثيرةٍ؛ تطرّقت إلى تلك الجوانب؛ فإننا نخصّص هذه الدراسة –من مبدأها– للكشف عن مكامن الإذعان وجوانبه وأشكاله؛ فنسلّط الضوء عليه، ونشير بالشواهد إليه.**

وإننا في هذه الاطروحة؛ لا نقصد دفع الاتهامات عن النظام الدولي المعاصر ولا توجيه مزيدٍ من الاتهامات له؛ سوى أننا نبغي توصيفاً للواقع بعيداً عن التصفيق للباطل أو التسويق له، ووضعاً للأفعال والقرارات والممارسات الدولية في ميزان العدالة والشرعية، ولا ندّعي أن مهمتنا تغيير الواقع الدولي؛ غير أننا لا نريدها صرخةً في الفيافي لا يُسمع سوى رجعُ صداها! عسى أن تلقى قلباً أدركها ووعاها. وإننا إذ لا ننال من كل صيغةٍ لتحقيق التعاون الدولي عبر المنظّمات والأحلاف –ولا ينبغي لمثل هذا أن يكون– فإننا نبحث عن مجتمعٍ دولي أكثر قِسطاً؛ ينصب قسطاساً قويماً عادلاً. لذا فإننا نحاول من خلال هذه الأطروحة؛ الإعلان عن التأصيل الغائب لمفهوم الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر؛ حيث يتمتع أحد طرفي العلاقة بمركزٍ قانونيٍ يمكّنه التفرّدَ في فرض شروطه؛ بينما يقتصر دور الطرف الآخر على قبول تلك الشروط والإذعان لها من غير إرادةٍ إلا الانصياع، أي

إنها تتطلّب بالضرورة دونيةَ المذعن وتفوّق المذعن له؛ بحيث يتمكن الأقوياء من الضعفاء؛ فالعلاقة بين الدول في الساحة الدولية اليوم؛ إنما تُبنى على موقفٍ عدائيٍ لا ودّي، وتعبويٍ لا بريء، ونزعةٍ إلى السيطرة لا التزامٍ بالحقوق، وهيمنةٍ لا عدل، والحاكم لذلك كله قانون القوة لا قوة القانون؛ أما ديباجة الميثاق وفكرة السلام بمفهومه الأخلاقي؛ فغريبةٌ جداً عن الممارسات الدولية المرصودة؛ حتى ليبدو أنّ التقدّم والتمدّن قد مرّ على الآلة والبنيان، والاقتصاد والعمران، وعلى شكل النُظُم السياسية في بعض الأحيان، ونسي أن يمرّ على الإنسان!

وإنّ الدراسات والأبحاث التي تمّت لإصلاح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والعلاقة التي تحكمه لم تأتِ –فيما علمنا– بما يشفي الصدر وينتجُ طيباً، والسبب أنها كانت دراساتٍ جزئية؛ تناقش المنظمة بعين نصوصها وافتراضاتها التي وضعتها القوانين الدولية؛ دون وقوفٍ على حجم الكارثة الواقعية وتحديدٍ لأسّ المصيبة وأساسها؛ لذلك كانت هذه الأطروحة محاولةً للنيل من أساس مشكلة التنظيم الدولي منذ بداياته، وتحديداً لأزمة الشرعية الدولية، واستشرافاً لنظامٍ دوليٍ لا إذعان فيه ولو سنّه ميثاق الأمم أو الممارسة الدولية، ومحاولةً للعودة –ولو نظرياً– لأصل القانون الدولي، وبكارة مفاهيمه من غير عبثٍ ولا تحريف.

وإننا لا نسخّف هنا فكرة إيجاد منتظمٍ دولي يضبط العلاقة بين أعضاء الجماعة الدولية ولا نسفّهها، ولا نستصغر الجهود المبذولة في سبيل ذلك، ولا ندعو لضرورة القضاء على كل شكلٍ من أشكال التنظيم الدولي ومؤسساته؛ إلا أننا نثور على ممارسةٍ لم تلتقِ يوماً بإرادة الدول، وعلى أفعالٍ وقراراتٍ لم ترقَ إلى مستوى الشعارات، ونطلب العدل فيها لا نسمع له صوتاً، وننشد الشرعية فلا ندرك منها فوتاً. كما إننا لا ندعو إلى إلغاء الأمم المتحدة أو إنهاء دورها؛ بقدر ما ندعو إلى تفعيله على الوجه القويم، وتطبيق نصوص الميثاق وما جاء فيه، وإدخال ما لم يوضع فيه؛ وفق مراد تلك الأمم المتحدة، لا وفق مُبتغى الأمم المتسلّطة المستكبرة؛ خصوصاً أنّ التشريعات الدولية اليوم؛ إنما تَرسم البعد القانوني على مقاس النظام الدولي الذي نشأ قبله، وهذا يعني أنّ تلك القواعد لا تطبَّق بعدالة، وهذا من شأنه أن ينمّي القهر؛ وهذا مؤداه –بشكلٍ أو آخر– أنّ القانون الدولي نفسه أشبه بأرضٍ ملغومة، يسمح بتعسّف الدول الكبرى باستخدام الحقوق الدولية التي نص عليها، وأما المؤسسات الدولية التي أحدثها؛ فقد تمت هندستها لتحمي ذاك التعسف؛ حتى لَنَرى أن حفنةً قليلةً من الدول الأعضاء في الجماعة الدولية؛ تعيش برعاية

النظام الدولي، أما الأغلبية الساحقة فتتيه في الفوضى؛ وإنّ هذه العلاقة ستبقى بهذا الشكل؛ ما لم يتأسّس النظام الدولي وفق تشريعٍ دوليٍ يراعي فكرة العدالة والمساواة وحقوق الدولة والإنسان؛ وفق منظومةٍ جاءت بها الشرائع السماوية، ونظّر لها الفلاسفة، واشتغل عليها المفكرون والمصلحون على مرّ آلاف السنين!

وعلى الرغم من أنّ البعض قد يرى الحديث عن تغيير واقع الحياة الدولية، وإحقاق العدالة –لتكون وفق ما ينبغي عليه أن تكون– وإعلان انتهاء ظاهرة القهر المتجذّرة في أعماق المجتمع الدولي؛ ضرباً من الخيال ومطالبةً بمستحيل، ومثاليةً طوباية، أو نوعاً من الشطط والإفراط على الطريقة الأفلاطونية في مدينته الفاضلة؛ فإني أستذكر –وعلى النقيض– المنتخبات الأدبية الكنفوشيوسية التي تصف الشخص "المعلم" بأنه الذي يواصل القيام بالمحاولة رغم معرفته أنها بلا جدوى؛ على أننا نرى أنّ في إيضاح حقيقة الواقع، ودراسته دراسةً تحليليةً نقديةً كل الجدوى؛ عسى أن يسهم ذلك يوماً في تحقيق ما إليه نسعى، أو أن يكون دليلاً يُسترشد به، وأن لا يخيب فيه المسعى.

وإننا في هذه الدراسة لا نحمل معولاً يهدم؛ وإنما نضع كلتا يدينا لنبني، إلا أننا نريده بناءً على أساسٍ متينٍ من الحق والعدل والحقيقة؛ لا على شفا جُرُفٍ هارٍ فينهار؛ لذا فإننا نؤمن أن نقد القانون الدولي ومؤسساته الدولية والسياسات التي تتبعها؛ لا بُدّ أن يُترجم بمطالبة تطبيق القانون بصورةٍ أفضل، بعد تعديل تلك القوانين لحماية الدول الضعيفة، كما نبغي نقد القانون الدولي وفق ما هو كائن، ومحاولة إصلاحٍ محتملٍ في المستقبل وفق ما ينبغي عليه أن يكون، على أنّ في هذه الدراسة أفكاراً نبني منهجنا فيها مع نقيضها على المشاححة، فلا نرضى فيها تنازلاً ولا مسامحة؛ إحقاقاً للحق، وانتصاراً لدَين الأمة الواجب المستحق.

وكتوضيحٍ لحدود الدراسة وإطارها؛ فإنّ مشروعها وعنوانها كان قد أُطّر بأنها (دراسةٌ للعلاقة الجدالية بين هيمنة القوة ولزوميّة العدالة الدولية) سوى أن ذاك التخصيص قد حُذف من الرسالة كجزءٍ من العنوان أثناء الإجراءات الإدارية، وبقيت الرسالة في إطاره؛ تستغرقه مفرداتها وتتأطّر الدراسة من خلاله. وإننا لم نقف –في حدود ما بحثنا وأدركنا– على دراسةٍ تعتني بالإذعان ظاهرةً تحكم العلاقة الدولية بتفاصيلها وحيثياتها، وتؤصّل للفكرة بأكاديميةٍ وعلمية؛ وكانت تلك أحد أكبر الصعوبات التي واجهها الباحث في مدار الدراسة وأساسها؛ حيث لا وجود لمفهوم الإذعان في أدبيات القانون الدولي ومفرداته؛ فكان عليه استعارته من القانون المدني، والتأسيس له على الصعيد

الدولي، على الجانب العَقْدي، وذاك الصادر عن الإرادة المنفردة. كما أنّ من أجلى الصعوبات التي واجهت الباحث في دراسته؛ طبيعة الموضوع التي تمرُّ على مختلف مفردات القانون الدولي؛ فضلاً عن العلوم الأخرى؛ فكان عليه التعامل مع الشريعة الإسلامية، والتاريخ، والفلسفة، وحضارات الأمم السابقة، والقانون المدني، وتكوين القانون الدولي وطبيعته وأساسه، كذا مع مختلف الأعمال القانونية الدولية، سواء تلك الصادرة عن الإرادة المنفردة أو تلك التعاقدية، ومع حقوق الدول، وأشكال التدخلات في شؤونها، والعلاقات الدولية والدبلوماسية، والمنازعات الدولية، والقانون الدولي الاقتصادي بمختلف جوانبه، والقانون الدولي الجنائي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للبيئة، والقانون الدولي للتنمية؛ فضلاً عن واقع التنظيم الدولي والعلاقات الدولية؛ لذا كان من الصعوبة الإلمام بكافة تفاصيل تجلّي الإذعان في التنظيم الدولي لكثرة الجزئيات وتفرّعها ضمن كل متغيّر من متغيرات الدراسة.

ومن الأمانة وإيضاح الإسناد، وإلحاق الفضل بأهله الأجياد؛ أن نبيّن أنّ فكرة الدراسة كان مبدأها قراءةً متأنّيةً لدراسةٍ سابقةٍ لأستاذنا الدكتور جاسم محمد زكريا "مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر" واستمراراً لما بدأ به حول تأصيلٍ غائبٍ لظاهرة الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر؛ فكانت هذه الدراسة محاولةً لجعلها لبنةً جديدةً في بناء تلك المدرسة؛ التي تُزان فيها القوانين والوقائع بقسطاس الحق والعدل والحقيقة؛ بعيداً عن حُجُب القوالب الجاهزة البرّاقة؛ من مصطلحاتٍ ومعانٍ وشعاراتٍ يحفل بها التنظيم الدولي المعاصر، وينافح عنها أنصاره مُعتَسفِين على غير هدى.

وإنّ هذه الدراسة هي ابنة تلك المدرسة –التي نرى أحد أبرز أعمدتها اليوم أستاذنا الدكتور جاسم زكريا– والتي لا ترضى أن تجعل للأفكار الوافدة إليها سبيلاً، ولا تقبل لفكرٍ شائعٍ أن يكون عليها وكيلاً؛ ما دام أحدهما أو كلاهما لا يلتزم حقاً ولا حقيقة، أو لا يستسلم للعدالة طريقة؛ فمتى تجلّى الحق؛ فلا مجال لحيادٍ في المواقف، أو تلوّنٍ في العبارة مراعاةً لموقف المخالف؛ إذ تُملي علينا الموضوعية العلمية الالتزام بصفِّ الحق كلما بان أو ظهر، وهي مسألةٌ عندنا لا تحتمل النظر. وإنّ في هذه الدراسة ما يوضّح أو يتضّح معه الهوية القعساء المتجذّرة في

أعماق الأصالة الإنسانية، والأمجاد التاريخية المشرّفة؛ التي لا نريد أن نُبكيها أو نبكي عليها؛[٥] بل نسعى جاهدين في أن نحييها، وبينما نأبى كل طرحٍ لا يأتلف وتلك الخصيصة التي شَرُفت بها الأمة عبر تاريخها، أو نرضاه منهجاً نساوم فيه طلباً لاعتلاء الدرجات الأكاديمية، أو نجعلُ الالتزام بمعايير الرصانة العلمية سبباً في إحقاق التبعيّة الفكرية، أو نرضى البحث العلمي سبيلاً لضياع الحقوق، أو التنكّر لها، أو المفاوضة فيها؛ فإننا نشبّه هذا الجهد بالفرجار؛ أحد أطرافه ثابتٌ متجذّر في مركزه لا يحيد عنه ولا يغادره إلى غيره؛ أما طرفه الآخر؛ فطوّافٌ على مراكز كثيرة؛ يبتعد منها ويقترب وفقاً للحاجة، على أن الشكل الناتج دائماً هو دائرةٌ –كبرت أو صغرت– مركزها تلك النقطة التي ارتكز فيها.

وإنّ الحزن ليجد مكاناً ثابتاً له في ضميرنا، ونحن نرى كثيراً من أدبيّات وفلسفات القانون الدولي الغربية –مصدر وجه القانون الدولي المعاصر وأساسه– تنقدُ القانون الدولي، وتجلّي مواطن عدم العدالة فيه؛ بينما ينافح عن كل تفصيلةٍ فيه كثيرً من أبناءِ جلدتنا مُعتَسِفِين؛ ممن يعانون ظلمه ويرزحون تحت حكم واضعيه؛ قهراً وبؤساً وشقاءً، ثم ينقدون كلَّ ما ومن يخالفهم بحجة التزام الأكاديمية والرصانة العلمية!

ولا بُدّ أن نشير أخيراً إلى أن الحكم على صوابية الفكر وصلاحيته هو ابن الفهم له، والتدقيق فيه، والبحث فيما يريد أن يُبديه، وأنّ ألم إنتاج الأفكار القويمة اليوم؛ يُعادل أضعاف ما يحتاج سابقها في العهود الأولى؛ لما لها من محاربٍ ومناهض؛ حتى باتت منظومة الأفكار التي يحملها أبناء الأمة، والاعتلال الذي يعتلي فهمها وإدراكها، وانفراط ذاك العقد الاجتماعي الذي كان من المفترض أن يلمّ شتاتها؛ ضرباتٍ موجعةٍ في عمق الأمة.[٦] ولأن

---

[٥] – "وكنّا وصلنا قاب قوسين مرةً فعُدنا وقد زاغت لدينا البصائرُ
ويصنع أهل الغرب أثوابَ حجنا فنلبس والمسعى لنا والمشاعرُ
ونحن سقينا الأرض من حرّ مائنا فحتى متى نظما وزمزمُ ماطرُ
وكان يؤدّي الغيم فيأ خراجه إلينا ويعطي عن يدٍ وهو صاغرُ
فما بلغ اليومُ الفطامَ صبيّنا ولا سجدت للبالغين الجبابرُ".

[٦] – "وحدُّ بلاد الناس حدُّ كلامهم وانْ كثُرت أعلامها وبنودها
إذا قسّم الأرضُ الملوك فحيثما يسرْ قولهم منها فتلك حدودها
وكم كان عقدٌ بين مصرَ وشامها هُدى أمةٍ في الحرب ضلّ عقيدها
فمن عين جالوت التي ردّت العدى ومن جبلي حطين قام شهودها

الحروب من حيث المبدأ ما هي إلا رغبةٌ جامحة في فرض السيطرة وبسط النفوذ وتحقيق الإذعان، فما هي من حيث الأصل سوا فكرةٌ خطيرةٌ تنبت في الأذهان؛ لذلك فإن الأبحاث لا بُدّ أن تتمحور فلسفتُها حول تأصيل الفكرة بدقةٍ أولاً في الأذهان، والابتداء بالأفكار لبناء حصون السلام.

وإننا في هذا المقام ابتداءً نريد أن نجلّي بعض المصطلحات التي قد تثير إشكالاً في سياقها لدى المطلع أو القارئ، لذلك كان لزاماً علينا أن نوضّح مراداتنا بها حتى لا نفسح مجالاً للشك والتأويل، وللتساؤل والارتياب نُزيل:

١- إننا إذ نستخدم مفهوم "**الغرب**" في هذه الدراسة -كلما ذُكر- فإننا لا نشير من خلاله ولا نقصد المعنى الجغرافي؛ بل ندلّل على المعنى الثقافي الأيديولوجي المؤسس لفكر العولمة، السائر في ركبه، وهو ذاك التحالف الذي أراد الهيمنة والسيطرة، على أساسٍ من الفكر المادي والاستعلاء في الأرض، بما يحمله من أفكارٍ ومسلّماتٍ وغاياتٍ وممارسات؛ معتبراً نفسه السلطة العليا على الأرض، لذا يدخل فيه مثلاً اليابان الواقعة في أقصى الشرق إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وكندا وفرنسا ودول أوروبا.

٢- إننا نستخدم مفهوم " **الحرب الغربية الأولى**" و "**الحرب الغربية الثانية**" للدلالة على الحربين العالميّتين؛ مشايعين مذهب أستاذنا الدكتور جاسم زكريا؛ إذ يرى أن العالم ومعالمه كان يتحدد بمحددات غربية، وأنّ التاريخ كذلك كان يُكتب وفقاً لمدار الأحداث في فلك الغرب، وفقاً لما أراد ووفقاً لما كتب، وفي ذلك إجحافٌ وإقصاءٌ خطير، وفرضٌ للإذعان في الأفعال والمصطلحات معاً، وهذا هو مسار المجتمع الدولي في عصر التنظيم الدولي، فوفق الدكتور جاسم، لو قُدّر أن تنتصر ألمانيا في الحرب الغربية الثانية؛ لأصبحت الأمم المتحدة في برلين، ولأضحت النازية جوهر التنظيم الدولي.

٣- **الشرعية والمشروعية:** تفترق الشرعية عن المشروعية بأن الثانية تعني مدى استناد التصرف إلى أصلٍ قانوني يمكن القول معه أنّ من قام به مخوّل بممارسته، وقد صدر منه وفق الإجراءات والقنوات القانونية

ومن خال اسماعيل قِدْماً وعمه معدُّ بن عدنان اصطفتها جدودها
أرى الشام لولا مصر ماءٌ جبالُه ومصر بدون الشام رملٌ صعيدها
أرى الموت يمحو والوغى يكتب الورى ويضحك في وجه المنايا يكيدها" من قصيدة نشيد مريد لتميم البرغوثي.

اللازمة، أما الشرعية فتعني مدى اتساق تلك التصرفات ومقتضيات العدالة، أو مدى استنادها إلى رضا الرأي العام؛ لذلك فالشرعية ينبغي أن تتفق مع الحقّ –بأن يأتي إعلان الحقّ تالياً على وجوده– وتوافِق العدل، وتقوم على الحقيقة؛ باعتبارها مشتقة من الشرع بصيغته الفعلية، أما المشروعية فمشتقة من الشرع بصيغته المفعولية؛ إذ تفيد محاولة موافقة الشرع، وهناك فرق بين موافقة القوانين عبر الالتزام بمتطلباتها الإجرائية، وبين إقامة العدل والنهوض بمقتضياته؛ وعليه فإن القرار الصادر عن مجلس الأمن مثلاً يكون مشروعاً إذا احترم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدوليّ، ويكون شرعياً إذا ما راعى فكرة العدالة والملاءمة والضرورة.

٤- عندما نطلق **مجموعة البنك الدولي**؛ فإننا نريد جميع مؤسسات البنك الخمس؛ وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، والمؤسسة المالية الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار؛ في حين يشير مصطلح **البنك الدولي** إلى مؤسستين بشكلٍ خاص؛ هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية.

٥– عندما نطلق مفهوم "**التنظيم الدولي**" فإننا نقصد به الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية الحاكمة لأشكال التفاعل الدولي، وكذلك عندما نطلق مفهوم "**النظام الدولي**" فإننا نقصد مجموعة القواعد والأعراف والمعايير الحاكمة للعلاقة بين الأشخاص الدولية في البيئة الدولية، بما تحتويه من توازناتٍ واستراتيجياتٍ وتحالفات؛ أما عندما نطلق مفهوم "**المنتظم الدولي**" فإننا نقصد به المنظمة التي ينضوي تحتها أعضاء التنظيم الدولي وهي هنا منظمة الأمم المتحدة.

وتتأتّى **أهمية الدراسة** من حقيقة تجذّر ظاهرة الإذعان في المجتمع الدولي، وتحكّم أرباب القوة في مقاديره، واعتبار الأخيرة عاملاً فيصلاً في التربّع على عرش التنظيم البشري منذ سالف الأزمان وعبر العصور، وركيزة للعلاقات بين الدول، في العصر الذي باتت فيه المفاهيم والنظريات والأفكار، الإطار النظري الذي يتمّ من خلاله إخضاع مسألة ما للدراسة والبحث، لتتكوّن بذلك الصورة الذهنية لواقعٍ قانوني سياسي ببعده الدولي، ومدى أهمية

امتلاك الفواعل الدولية لعامل القوة بمختلف أنواعها ومستوياتها، وأثر ذلك كله في الإرغام والانتقام، وتكريس واقع الإذعان، ونشر القهر وسياسة الإكراه، واعتقال العدالة وزجّها في غياهب المواثيق والإعلانات الدولية.

كما تتجلى أهمية الدراسة باعتبارها تؤصل لمفهوم الإذعان من حيث المقصود به، ومدى انطباقه على التنظيم الدولي منذ الانضمام إليه، ومدى تجلّي المفهوم في كل تفصيلةٍ على الساحة الدولية؛ من العلاقات الاتفاقية إلى التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة؛ مبيّنةً الجذور التاريخية والدينية والفلسفية للمفهوم؛ موضّحةً في سبيل ذلك الأدوات والمبررات، كما تناقش وبنظرةٍ تحليليةٍ ناقدة؛ حقيقة القانون الدولي المعاصر وأصل تشكّله، وطبيعته الموطئة للإذعان، وصفاته المساعدة في ذلك، ومدى تطويع نصوص الميثاق؛ ليتناسب تطبيقها ومصالح الدول الكبرى، وكيف أسهمت الهيئات السياسية والاقتصادية والقضائية الدولية في تكريس تلك المفاهيم، وكيف أنّ منظمة الأمم المتحدة –كأيّ منظمةٍ دولية أخرى– ما كانت لتقوم لولا السلطة الاستثنائية التي كان ينبغي أن تُمنح للقوى الكبرى؛ ليتسنّى لها التحكم في مقادير سائر الدول الأخرى، وكيف أنّ أساس السلم المستدام هو بلا شك تحقيق المساواة بين الأمم، الذي يُخرق كل يوم باستخدام أشكال القوة الناعمة منها والصلبة، وهو الواقع الذي من شأنه أن يسيّد القهر ويغيّب العدالة في الممارسة الدولية.

وتهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الإذعان كركيزةٍ أساسية تحكم العلاقة بين الدول، وتوضيح اختلاف الفقه في مدلولاته، والتطور التاريخي له، والتمييز بين أشكال الإذعان في التنظيم المعاصر، وإجلاء مدى انطباقه على العلاقة الدولية منذ الانضمام إلى المنتظم الدولي؛ مروراً بكافة التصرفات الاتفاقية والمنفردة على الساحة الدولية، وتبيان محله في المعاهدات الدولية، وتصرفات الإرادة المنفردة لأعضاء الجماعة الدولية، والوسائل القانونية المستخدمة في سبيل ذلك، والمبررات القانونية التي تُساق عادةً، وتوضيح حضور الإذعان وافتقاد العدالة في القواعد القانونية والأسس الفكرية للجماعة الدولية، والمصطلحات والممارسات السياسية منها والاقتصادية والعسكرية، ودور الإذعان في نشر القهر وتغييب العدالة، ودور الهيئات الدولية السياسية والقضائية والاقتصادية في ترسيخه، ودور القانون الدولي وقواعده من قبلُ في تكريسه.

ولذلك نسعى، ومن خلال هذه الدراسة؛ إلى رصد السلوك والممارسة الدولية؛ للكشف عن طبيعتها والتعرّف على خصائصها ومضامينها، وإخضاع ذلك كلّه للتحليل والتفسير، في محاولةٍ للتحقق من مدى استمرار صلاحية الشعارات والقيم التي تُرفع عالياً، مذكّرةً بحقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، والدفاع عن الحرية، ومنع الحروب، ونشر السلام بين بني الإنسان.

و**كإشكاليةٍ للدراسة**؛ فإنها تحاول الإجابة على جملةٍ من الأسئلة:

هل يُبنى التنظيم الدولي المعاصر اليوم على أسسٍ من العدالة والمساواة التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية، وهل أسهمت ترسانة المواثيق الدولية، ومعاهدات حقوق الإنسان، وأحكام المحاكم الدولية، وأجهزة الأمم المتحدة في القضاء على التسلّط الدولي المتحكّم بمقادير شعوب العالم، أو في تقليصه كأسوء احتمال؟ أم أن القوة بمعناها البغيض هي الفصل والحكم، والإذعان لها مسألةٌ لا يخرج عنها فعلٌ في التنظيم الدولي المعاصر؟ وكإجابةٍ عن تلك الإشكالية الكبرى؛ يتفرّع لدينا العديد من الإشكاليات التي لا بُدّ من إثارتها والإجابة عليها:

فهل التنظيم الدولي قائمٌ على الإذعان أم القانون؟ وهل الإذعان ظاهرةٌ تقتصر على العلاقة التعاقدية المحلية بين انصياع المذعن وتفوّق المشترط، أم أنّها ظاهرةٌ تحكم العلاقة الدولية بين أعضاء الجماعة الدولية في التنظيم الدولي المعاصر؟

وماذا يقصد بالإذعان في القانون الدولي؟ وهل يقتصر على العلاقة الاتفاقية بين الدول أم يشمل تصرفات الإرادة المنفردة الصادرة عن القوى الكبرى؟ هل هو ظاهرةٌ وليدة، أم تضرب جذورها في التاريخ الإنساني، وهل يقتصر الإذعان على الإرغام العسكري، أم أنه يمتد ليشمل كل مصادر القوة التي من الممكن أن تتحوّل لعناصر ضغطٍ وإكراهٍ تؤثّر في إرادة الدول؟

ما هي صور وأشكال الإذعان، وكيف تجلّى في المعاهدات والقوانين والممارسة الدولية، وكيف يؤثّر في المساواة بين الدول ويكرّس عيوب الإرادة الدولية؟ وما هي الآثار المترتبة عليه؟

ماهي الوسائل القانونية المستخدمة لفرض الإذعان؟ وما هي المبررات القانونية الدولية التي تسوقها القوى الكبرى لفرضه؟

ماهو أثر الإذعان على مكانة العدالة في التنظيم الدولي؟ وكيف أسهمت هيكلية التنظيم الدولي المعاصر في تكريس القهر وتغييب العدالة؟ وكيف يتجلّى حضور الإذعان وغياب العدالة في القواعد القانونية والأسس الفكرية للجماعة الدولية؟ ما هو دور النصوص القانونية في ترسيخ ظاهرة الإذعان؟ وكيف أسهمت الطبيعة الخاصة لمصادر القانون الدولي في تكريسها؟ وما هي قدرة الأخير على البقاء والمواجهة والتعاطي مع الممارسة الدولية، ما هو دور المؤسسات الدولية القضائية في تكريس الإذعان؟ وكيف لعبت المؤسسات المالية والسياسية الدولية ذاك الدور؟ وما آثار ذلك كلّه على المجتمع الدولي عموماً والدول النامية خصوصاً؟

وفي خضمِّ تلك التساؤلات الجديرة بالإجابة؛ كان لا بُدّ أخيراً من التعرض لسؤال مهم جداً وهو؛ هل يسهم القانون الدولي اليوم ومؤسساته التي شكّلها في جعل العالم مكاناً أفضل للعيش، وهل يسهم في تكريس الإذعان أم في القضاء عليه، وما حقيقة ذلك كله.

و**كمنهجٍ للدراسة**؛ فقد عمد الباحث إلى مختلف مناهج البحث من تحليليٍ ووصفيٍ وتطبيقيٍ وتاريخيٍ وتأصيلي؛ حيث بحث في نصوص الميثاق والقرارات والتحرّكات الدولية، عن الأسس والمعايير والضوابط والأحكام التي تخضع لها، وكيفيّة استحكام منطق القوة في توجيه التنظيم الدولي، ووضّح مدى انسجام ذلك كلّه مع الممارسة الدولية، وعلاقات أعضاء الجماعة الدولية، كما درس أسس العدالة والمساواة التي نصّت عليها الاتفاقيات الدولية، وإسهاماتها وإعلانات حقوق الإنسان وقرارات المحاكم الدولية؛ في القضاء على تسلّط القوى الكبرى في المجتمع الدولي من جهة، ومدى إسهام الممارسة الدولية في تكريس ظاهرة الإذعان وترسيخ عالمية القهر وتقهقر العدالة من جهةٍ أخرى؛ بدراسةٍ تحليليةٍ نقديةٍ، كما لجأ إلى المنهج التأصيلي؛ ليستدلّ من خلال واقع التنظيم الدولي المعاصر والممارسات الدولية، على وجود الإذعان كمبدأ تقوم عليه العلاقة بين الدول، ويتأسّس عليه التنظيم الدولي المعاصر. ورجع في التاريخ إلى صفحاته المتناثرة الأولى، فجمع ما كان من أحوال الأمم السابقة من مظاهر إذعانية، وما وثّقته آحاد التاريخ من تجبّر واستعلاء في أنحاء المعمورة؛ أسّست جذوراً للإذعان ضاربةً في صفحات التاريخ وفي الممارسات الحاصلة فيه.

وفي سبيل توضيح ذلك وتمحيصه ودراسته؛ فإنّ الباحث في وضع **هيكلية الدراسة** قد عمد إلى النظام التقليدي في منهجية تقسيم البحوث والدراسات الأكاديمية؛ حيث قسّم دراسته هذه إلى بابين، أورد كلاً منهما على فصلين، وثنّى لكل فصلٍ مبحثين، ثم لكل مبحث مطلبين، ثم لكل مطلبٍ فروعاً وتقسيماتٍ فرعية تندرج تحت الفروع؛ وفقاً لما تمليه ضرورة الدراسة وعرض مفرداتها.

أما **الباب الأول** فقد عنونا له بـ "تأصيل مفهوم الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر" والذي وضّح في **الفصل الأول** منه ماهية الإذعان وفق المفهوم المعاصر، من إطارٍ مفاهيميٍ لغويٍ واصطلاحي، وتمييزٍ بين الإذعان والمصطلحات المشابهة الأخرى، ومدى انطباق الإذعان على الانضمام للتنظيم الدولي؛ معرّجاً على الجذور التاريخية للمفهوم، وأصل التنظيم الدولي في العصر الحديث، وأصل الإذعان فيه، والتمييز بين أشكال الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر من حيث الوسيلة ومن حيث المحل. أما **الفصل الثاني**؛ فقد ناقش ظاهرة الإذعان في التنظيم الدولي بين القانون والممارسة الدولية؛ فعرض القانون الدولي كمطيةٍ للإذعان، وأورد مبرّرات فرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر، كما تعرّض لاستخدام القوة بين القانون الدولي والشريعة الاسلامية، وناقش آثار فرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر على حقوق الدول.

وأما **الباب الثاني** فقد عنونّا له بـ " أثر الإذعان على مكانة العدالة في التنظيم الدولي المعاصر" وأوضحنا في **الفصل الأول** منه الإذعان وتغييب العدالة بين النظرية والتطبيق، من خلال الممارسة الدولية التي تشرف عليها منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها التابعة لها، ومن خلال افتقاد العدالة في إطلاق المصطلحات على الساحة الدولية والتعامل معها كذلك، كما ناقشنا افتقاد العدالة في توزيع الثروة والقوة، والتباين في مستوى المعاش والغذاء والخدمات، ودور النظام الدولي الاقتصادي في تكريس ذلك كله، علاوةً على افتقاد العدالة في الحقوق والحريات. أما **الفصل الثاني** فقد ناقش دور الهيئات الدولية الاقتصادية والقضائية في بناء منظومة الإذعان وتغييب العدالة؛ فتعرّض لدور مؤسسات بريتون وودز في ترسيخ الإذعان، ودور المؤسسات الدولية القضائية في ترسيخه؛ لنخلص في نهاية الدراسة إلى جملةٍ من النتائج والتوصيات التي بوّبنا لها وفقاً لكل تصنيف ابتغاء تسهيل الوصول إليها والاستفادة منها.

وإننا إذ نرفع القلم وقد بذلنا غاية جهدنا في تدارك النقص والخلل؛ فإننا كلما وقفنا على صفحةٍ من صفحات هذه الدراسة وجدنا فيها هفوةً أو هنّةً أو حاجةً للتدارك والاستزادة أو الاختصار، أو طرحِ مزيدٍ من الأفكار، وهو طبع الإنسان وسنة الله فيه؛ إذ النقص يعتريه، والكمال ليس فيه؛ لذا فإننا نُدرك أن هذا الجهد إنما هو جهدٌ بشريٌ لا اكتمال فيه، ولا ينبغي لنا أن ندعيه؛ على أننا بذلنا وسعنا فيه، ونسأل الله القبول في الدنيا والثواب في الآخرة، كما نسأله التوفيق والإخلاص، والحكمة والسداد، والهدي والرشاد، والإحسان للعباد.

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

سورة التوبة: آية ١٠٥

أحمَد عَبد الكريم موسى
دمشق الشَام
التاسع من ذي الحجة ١٤٤٥ هـ
الخامس عشر من حزيران ٢٠٢٤ م

الباب الأول
تأصيل مفهوم الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر

إننا نشبّه القانون الدوليّ اليوم بوصيةٍ كتبها الأجدادُ على أمل أن ينفّذها الورثة القادمون، فجعلوا –نعني الأبناء والأحفاد– كل يوم يدقّقوا في تفاصيل معانيها ومدلولاتها والمرادات من ورائها، ويستندوا إلى وجود نصٍ فيها؛ سوى أن أحداً لا يحتكم إليها تطبيقاً ولا عملاً إذا ما خالفت هواه، فيتصرّف وفقاً لما يريد مؤولاً إيّاها، أو يخالفها لاستثناءات يراها؛ إلا أنهم يقدّسونها باعتبارها موروثاً مهماً فيه معانٍ سامية، ثم إنْ أراد أحدٌ أن يتكّلم عن حقيقة وجودها نهروه، ونظروا إليه شذراً، وإنْ قِيْسَ عملُ أحدهم بقواعدها؛ كان ينبغي أن يُطرح عمله أرضاً لمخالفته إيّاها! فهل لنا عندها أن نقف مع أولئك المُقدّسين للوصية؟ أم نلوم الخارجين عنها؛ ناظرين منهم ما يفعلون، أم نقرّ ضياع الحقوق باسمها، أم نقرر أُفول الوصية بموت تطبيقها، وماذا نقول عن المنافحين عنها الضائعة حقوقهم بسببها أحياناً، والمتأملين حُسن تطبيقها أحياناً أخرى؟ إنّ التاريخ الحديث والمعاصر؛ يحوي سجلاتٍ سوداءَ من التنكّر للعدالة التي لم تكن يوماً سوى ينبوعاً للمبادئ التي يسعى لها الإنسان في بناء الفرد والجماعات، كما يحوي صفحاتٍ غير مشرّفة من الخروج على القوانين والمواثيق الدولية؛[٧] لذلك يبدو أنّ النظام الدولي بالصورة التي هو عليها اليوم، ومن خلال مكوّناته المشكِّلة إيّاه؛ إنما هو مصمَّمٌ لتقييد أعضاء الجماعة الدولية، وديمومة الهيمنة الظالمة للقوى الكبرى، وإنّ واقع التنظيم الدولي وفي كل يوم يتكشّف عن مخالفاتٍ جسيمةٍ للقانون الدولي وأحكامه، في مشهدٍ ينبئنا أن أحلام الأمم كانت ورديّةً لا ترقى لها الممارسة الدولية، وأنها أحلامٌ شَطُون؛ ما دامت حقيقة التنظيم الدولي تحكمها القوة لا العدالة، والإذعان لا المساواة، وفرض الهيمنة لا التزام الواجبات.

---

[٧] – لقد وثّق التاريخ نكباتٍ مرّت البشرية بها في المعرفة والتأنسُن وفساد العقائد، كما وثّق ويلاتِ الفقرِ والحروب والمجاعات والشدائد؛ حتى أوجعتْ أفعالُ الأمم السابقة ضمائرَ الأمم اللاحقة؛ فأعلنتْ لتلك الأفعال مقتها، و﴿..كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا..﴾ فكانت تلك صفحاتٌ مظلمةٌ في وجه التاريخ، هذا وإنّ تاريخ هذه الأيام لمّا يُكتَب بعد، وإنّ أمم هذا الزمان المتعددة، أمتّحدةً كانت _حسب ادعائها_ أم منفردة؛ لَترتكبُ أنواعَ الفظائع والشرور مما فاق أفعال تلك الأمم التي مَقَتها التاريخ، وإنّ المصير اليوم إلى أَحَد احتمالين؛ إمّا أنّنا سننال نصيبنا المشؤوم من التاريخ، أو أنّها حقاً نهاية التاريخ.

الفصل الأول
ماهية الإذعان وفق المفهوم المعاصر

من أسس العلاقة بين الدول في القانون الدولي؛ أنه ليس لدولةٍ إلزام أخرى بالقيام بأفعال أو الامتناع عنها دون رضاها، ولا تحت ضغطٍ إذعانيٍ بالضرورة؛ وإنّ الاذعان ما هو إلا أحد الوسائل التي تستخدمها الدول مخالفةً به ذاك الأساس؛ تحقيقاً لأهدافها، حيث بات الإذعان وفرضه يلعب دوراً مهماً وخطيراً في تكوين العلاقات الدولية وشكلها؛ دولٌ تنظر إلى دولٍ من علٍ؛ فترى نفسها صاحبة الحق في التسيّد والتحكّم وإخضاع الغير، كما بات الإذعان بمعناه الذي **سيوضحه المبحث الأول** من هذا الفصل؛ يلعب دوراً في إثارة الخلاف حول مدى فاعليّة القانون الدولي، بل وحقيقة وجوده أحياناً؛ فأضحى بدوره المشْكِل في التنظيم الدولي سبباً في تعميق الهوّة بين الدول المتقدمة وتلك النامية، وبين شعوب هذه الدول وتلك، حتى تجلّى للملأ أن الإذعان والقهر يسيران جنباً إلى جنب في رسم الصورة النهائية للعلاقة الدولية في التنظيم الدولي المعاصر، وأن النمط الإذعاني الصراعي؛ سواء الاقتصاديّ منه أو الإعلاميّ أو السياسيّ أو العسكريّ أو الثقافيّ وحتى الإثنيّ برأينا؛ **مما سيوضحه المبحث الثاني**؛ هو النمط الذي يحكم العلاقة بين الدول، وإنّ كل الصيغ والإعلانات والمحافل والمؤتمرات الدولية؛ إنما تتنكر لهذه الحقيقة أو تحاول إخفاءها، أو ربما تجميلها في أحسن الحالات، حيث أن الدول النامية والضعيفة شعوباً وحكومات؛ تشهد طوفاناً من مشاعر الانكسار وفقدان الهيبة والثقة؛[1] وإن القضايا الدولية الكبيرة إنما تُدار من قبل الدول الكبرى ومن يتحرك في فلكهم؛ فهم أصحاب القرار فيها، وهم من يوجهونها، وإنّ تاريخ تلك الدول في التعامل مع تلك القضايا خطيرٌ وغير مشرّف، وعلى الرغم من تلك الأهمية التي يمليها الإذعان بمفهومه في السياسة الدولية؛ فإن ذاك المفهوم لم يُخدم لتحديد ماهيته وكيفية وجوده ومدى تأثيره.

---

[1] – وإنّك لترى أبناءَ الشعوب المقهورة يتعلّقون بالموت براً وبحراً وجواً، لا لشيءٍ سوى ليُقلعوا عن أرضٍ لا يأمنون فيها على نفسٍ ولا مالٍ ولا حاجةٍ ولا مُعتقَدْ؛ هناك.. حيث لا قانونَ إلا البؤسَ ولا سلطة إلا للشقاء، يفرّون بالموت من الموت؛ تتقاذفهم البلاد، وتُزاحمهم العباد، ويكافحون الحياة كلّ الحياة، فوق أدِيْمِ الأرض وتحت قُبّة السماء، وإنّ القهر الذي تَربّى فيهم طويلاً ليُحْيي فيهم كل ميتٍ ويقتل بهم أثمن الأشياء؛ شعورَهم بالانتماء.

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للإذعان

يفرض الإذعان احتكاراً بلغ حداً مكّن أصحابه من إملاء شروطهم على الجماعة الدولية؛ متجاوزين حدود القوانين الدولية التي سنّت حقوق الدول والتزاماتها، كما يمكّن لانعدام التكافؤ بين الدول؛ فقويةٌ متحكّمة، وضعيفةٌ محكومة تشكّل نحواً من ثلثي العالم، ومردّ ذلك كله إلى افتراضات مبنيةٍ على أنّ في بني الإنسان رغبةٌ شريرةٌ تتجلّى في غياب الخير في الطبع أو التطبع؛ تنعكس تطلعاً نحو الذات، وميلاً إلى الطمع وحب المجد والاعتلاء على الآخرين، وهذه الرغبة الشريرة المتجسّدة بحب اكتساب القوة والسيطرة؛ تتجلّى بشكل نزاعاتٍ وحروبٍ أو صراعاتٍ من أجل التسيّد، وهي طبيعةٌ ثابتةٌ في النفس البشرية،[1] وإنّ العلاقة بين الدول لا تخرج عن هذا الإطار، وإنّ المعرفة والمبادئ الأخلاقية –على ذاك الصعيد– لا تكفي لتغييرها.[2] وإن الدولة الأضعف تُذعن عادة للدولة الأقوى بحيث تشعر أنها مجبرةٌ على التوافق مع ما تمليه تلك الدولة، وأن تساندها في قراراتها الدولية، ابتغاءً للمصلحة أو اتقاءً للضرر؛ حيث بات ذلك يشكل هيكلية المجتمع الدولي والنظام القائم فيه، بشكل يخرج عن المبادئ التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة، والتي تبدو هنا مثاليةً جداً؛ لذلك فإننا في المطلبيين الآتيين سنستعرض معنى الإذعان وطبيعته القانونية، ومدى انطباق ذاك النعت على الانضمام للتنظيم الدولي (المطلب الأول) ثم سنتعرّض للجذور التاريخية للمفهوم؛ وصولاً إلى التنظيم الدولي المعاصر (المطلب الثاني).

---

[1] – إنّ مِن سنن الله في أرضهِ أن لا يتصارع حقٌّ وحقْ، وأنْ لا يدوم صراعٌ بين حقٍ وباطل ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾ ولو بذَلَ أهل الحق في سبيل الحق كما يبذل أهل الباطل في سبيل الباطل؛ لمَا رُفِعت للباطل راية، ولا حقّق أهلُه يوماً غاية.

[2] – انظر زايد مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، طرابلس، ليبيا. دار الرواد، ٢٠٠٢، ص٣٢.

المطلب الأول
معنى الإذعـــان

إنّ الإذعان –وفقاً لما نرى– ليس خاصيّةً لصيقةً بمكونات الوجود الدولي وحسب؛ بل يبدو أنه محرّكٌ لعجلة التنظيم الدولي وتاريخه، أسّس له تطوّر الحياة الدولية من نواحي اقتصاديةٍ وسياسيةٍ وعسكريةٍ وعلميةٍ وتكنولوجيةٍ وثقافيةٍ واجتماعية، على تباينٍ بين شمالٍ وجنوب، وغالبٍ ومغلوب، ومتقدمٍ ومتأخر، ومتسيّدٍ ومحكوم، تحت غطاءٍ من شعاراتِ السيادة والاستقلال والمساواة وعدم الاستغلال؛ تخفي إرادةً حقيقيةً للقهر والهيمنة والتسيّد والتجبر وبسط النفوذ، واستغلالٍ لكل ما يقبل الاستغلال، وفق استراتيجياتٍ متنوعةٍ، يتم من خلالها استخدامٌ نوعيّ لأشكال القوة بمعناها الواسع، وكل ذلك يملي علينا –لزاماً– أن ندخل في أعماق المراد من الإذعان ومدى انطباقه على واقع الحياة الدولية.

الفرع الأول
المقصود بالإذعان لغةً

أولاً– الإذعان من الناحية اللغوية:

الإذعانُ؛ اسم يدلُّ على الخضوع والانقياد للشيء،[٣] وقبول كل ما يترتّب عليه، ومنه الاستسلام؛ فيقال أذعن للأمر إذا استسلم له وخضع، ويأتي الإذعان بمعنى الإقرار والاعتراف، وعندما يرتبط الإذعان بالحق؛ فيعني الإقرار به، فيقال أذعن للحق إذا اعترف به،[٤] فهو للحق إذاً يعني الطاعة من غير إكراه، والاعتراف به على وجه الفضيلة،[٥] أما إذا جرى الاسم على إطلاقه دون محدّدٍ؛ فيعني الخضوع لأمر ما،[٦] كما يعني الخضوع لأوامر الغير،

---

[٣]– انظر مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق الشيخ نعيم عرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص١١٩٨.

[٤]– انظر المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص٣١٢.

[٥]– د. أحمد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨، ٨١١.

[٦]– د. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، ط١، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، ١٩٨٩، ص٤٣.

والاستسلام لإرادته، كالإذعان لسلطة المتنفّذ الذي يحثّ على ارتكاب فعل أو الامتناع عنه،[٧] ومنه الإكراه؛ وهو إجبارٌ دون وجه حق ودون رضا، بأسلوب الإخافة والتهويل،[٨] ويطلق لفظ الإذعان على قبول الإهانة وطاعة أوامر الآخرين، وفيه الانقياد والذل؛ فيكون من معناه لذلك الإقرار مع الخضوع، والإسراع مع الطاعة،[٩] لذا فأصل الإذعان الانقياد والذل،[١٠] مع الإسراع في الطاعة والإصحاب،[١١] وضده الامتناع والإباء.

وإنّ لفظ الإذعان تأباه النفوس الحرة الباحثة عن الحرية والرضا الحقيقي المتبادل؛ لذلك رأى بعض النُحاة أنّ لفظة الإذعان فيها الاضطرار للقبول،[١٢] فمعنى أذعن كما في معاجم اللغة يعني ذَلّ وخضع وانقاد، وفيها ارتباط بمعاني الذل والإكراه والانصياع،[١٣] ويحصل الإذعان وفقاً لتقديراتٍ شخصية، وإرادةٍ تُعدّ الكلمة العليا؛ بحيث تنتشر **في العامة** بين القوي والضعيف، وعلى **مستوى المجتمعات** في بيئة التخلّف العلمي والاقتصادي والاجتماعي، وتدنّي مستوى المعيشة في البلاد المتخلّفة والنامية؛ مما يفسح مجالاً للسيطرة والاستبداد، وعلى **المستوى الدولي** بين الدول المتقدمة والدول النامية والمتأخرة؛ مما يعطي فرصةً للتعدّي وفرض الشروط والتحكم بالبلاد. [١٤]

ثانياً- التمييز بين الاذعان والمصطلحات المشابهة الأخرى:

نميّز بين الإذعان والمصطلحات المشابهة الأخرى؛ كالإخبات والخشوع والانقياد والاستسلام والإطاعة والامتثال وفقاً لما سيأتي:

---

[٧]- د. جرجس جرجس، معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، ط١، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ١٩٩٦، ص٣٥.

[٨]- انظر د. جرجس جرجس، مرجع سابق، ص٣٥.

[٩]- انظر محمد الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، ج٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص١٩٢.

[١٠]- انظر أبو نصر الجوهري، معجم الصحاح، تحقيق محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت، لبنان، ص٩٣.

[١١]- أحمد القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٧٩، ص٥٥.

[١٢]- انظر د. أنس عبد الغفار، آلية مواجهة الشروط التعسفية في عقود الإذعان، ط١، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣، ص ١٨.

[١٣]- انظر د. منهل عبد الغني قلندر، الإذعان بين العقد والنظام القانوني دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، مجلد ١٦، عدد٥٩، ٢٠١٣، ص ٤٤.

[١٤]- د. أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص٤٣.

أولاً- الفرق بين الإذعان والإخبات:

مما يفيده الإذعان لغةً؛ الخضوع والانقياد المترافق بالضرورة مع الذُلّ والاستسلام الناجم عن الإكراه والإجبار المقابل، وإن كان مخصوصاً بالحق فيعني الاعتراف والإقرار به،[١٥] أما الإخبات فيعني الاطمئنان بالإيمان، والمخبت هو المجتهد الملازم للطاعة، والخبت هي الأرض المستوية الواسعة، أي إنّ الإخبات هو الخضوع المستمر على استواء. لذلك فالإذعان يأتي بسياق المهانة والهوان والذل والاستكانة، ويُحمل على معنى وضيع في الغالب، أما الإخبات فيأتي بسياق الخير والإحسان وأفعال الإيمان، ويُحمل على معنى رفيع،[١٦] لذلك يقول تعالى في كتابه: ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾[١٧] أي الخاشعين الخائفين مخافةً ثابتةً في القلب؛ متواضعين وجِلِين مخلِصين؛[١٨] لذلك فالمُخبت من صفات المدح؛ كالمؤمن والمتقي أما المذعن فتكون؛ مدحاً وذماً. [١٩]

ثانياً- الفرق بين الإذعان والخشوع:

يرى البعض أن الخشوع من أفعال الكلام خاصة؛[٢٠] إذ يقول تعالى ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾[٢١] والحقيقة أننا لا نشايع هذا الرأي، ففي قوله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾[٢٢] ما يدل على أن الخشوع لا يختصّ بأفعال الكلام؛ بل يشير إلى الخوف ممن يخشعون له بأي الحواس كان، وإنّ الخشوع لا يكون إلا مع خوف الخاشع من المخشوع له، كما لا يكون بتكلّف؛ لذلك يُقال خشع قلبه،[٢٣] وفي قوله تعالى: ﴿وكَانُوا لَنَا خَاشِعِين﴾[٢٤] أي متواضعين متذلّلين خائفين.[٢٥] **وعليه فإن الخشوع يجنح فاعله إلى**

---

[١٥]- انظر مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص٣١٢.

[١٦]- انظر أبو هلال الحسن العسكري، معجم الفروق اللغوية، تحقيق الشيخ بيت الله بيات، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٢هـ، ص٢٥.

[١٧]- سورة الحج، آية ٣٤.

[١٨]- د. مساعد الطيار و د. نوح الشهري، موسوعة التفسير المأثور، ج٢، مركز الدراسات والمعلومات القرانية بمعهد الإمام الشاطبي، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص٨٦٢.

[١٩]- انظر أبو هلال الحسن العسكري، مرجع سابق، ص٢٥.

[٢٠]- انظر المرجع نفسه، ص٢١٧.

[٢١]- سورة طه، آية ١٠٨.

[٢٢]- سورة القمر، آية ٧.

[٢٣]- انظر أبو هلال الحسن العسكري، مرجع سابق، ص٢١٧.

[٢٤]- سورة الأنبياء، آية ٩٠.

[٢٥]- د. مساعد الطيار – د. نوح الشهري، مرجع سابق، ص٦٤٥.

التواضع والخوف مع الرجاء؛ ويكون في حضرة المقتدر من قبل العاجز، وهو ما يتصف به المربوب تجاه ربه، أما الإذعان فهو الخضوع والانقياد المترافق بالضرورة مع الذل والاستسلام الناجم عن الإكراه والإجبار المقابل، ويكون من الضعيف تجاه المتفوق عليه بالقوة والقدرة، فيفترق الإذعان عن الخشوع في درجة أطرافه بالضرورة.

ثالثاً- الفرق بين الإذعان والانقياد:

قد يأخذ الانقياد معنى الإخضاع او التوجيه؛[٢٦] والانقياد عكس القيادية، وهو حالة من الخضوع التامّ والاستسلام، قد يتّسم بها كيانٌ أو مجتمعٌ أو دولة، فقد تتجلّى مظاهر الضعف لدى دولةٍ ما في الانصياع والانقياد للدول الأقوى منها، ويعني الانقياد الذُّل نقيضاً للعزِّ، والخضوعُ نقيضاً للكرامة، والاستكانةُ نقيضاً للقوة،[٢٧] وقد يكون الانقياد فكرياً نتيجةً للعجز، وعكسه الحرية الفكرية، والتفكير النقدي، والتحليل الموضوعيّ للحقائق؛ لصياغة حُكم عقلانيّ غير متحيّز، وتقييم الأدلة والحقائق؛ فيصير التفكير النقديّ عمليةً موجّهةً ومنظّمة ومتابَعة ذاتيًا؛ تصحح نفسها بنفسها؛ مما ينتج عنه عكس ما ينتج عن الانقياد؛ من التواصل الفعّال، والقدرة على حل المشكلات، والالتزام بالتغلب على الأنانيّة الفطريّة والأعراف المجتمعيّة، والقدرة على عملية إصدار حكم سليم وعادل وفق معايير محددة.[٢٨] **وبذلك يشترك الإذعان مع الانقياد -برأينا- في أنه صفةٌ مذمومة تعكس حالةً من الاستسلام وقبول الانصياع للقوي رهبةً وخوفاً، والوقوع تحت ضربٍ من ضروب الإكراه والضغط، إلا أنهما يفترقان في أنّ الإذعان أعمّ من حيث الشمول والمعنى؛ فيكون الانقياد أحد موجباته ودرجاته؛ بينما الانقياد أكثر وطأة وأشد درجة في الإكراه والمغالاة في الإخضاع والفرض على الغير.**

٢٦- وقد يقال انقياديّة كإسم مؤنّث منسوب إلى انقياد، كما تتسم الشعوب العربية بالمجمل إذ إن معظم الشعوب العربية انقياديّة لا قياديّة.

[٢٧]- د. أحمد عمر، مرجع سابق، ص٨٤٧.

[٢٨]- أنظر د. عبد الكريم بكار، فصول في التفكير الموضوعي، دار القلم، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥، ص٧٢.

رابعاً– الفرق بين الإذعان والاستسلام:

يُقصد بالاستسلام إلقاء القياد إلى الغير؛ كالنزول على الحكم؛ ويفيد الاستسلام معنى الانقياد،[٢٩] كما أنه يفيد القبول دون تعليل، وارتضاء الأمر دون اعتراضٍ ولا احتجاج،[٣٠] وإن حصل وقت الحرب فهو اتفاقٌ لتحقيق السلم مع قوةٍ مسلّحةٍ معادية من مكان معيّن في بلدة أو إقليم. وهو لفظاً؛ يمكن أن يكون سلمياً دون قتال، أو نتيجةً لهزيمةٍ في معركة؛[٣١] وهو الإقرار بالغلبة،[٣٢] ويُرمز له عادةً برفع الراية البيضاء، ومن الناحية العسكرية؛ يمكن تعريفه على أنه التخلّي عن السيطرة على أراضي أو مقاتلين أو حصون أو سفن كانت خاضعة لسيطرة الجانب المستسلم لفائدة قوة أخرى. واستسلام دولةٍ ذات سيادة بعد هزيمتها في الحرب؛ يقتضي التوقيع على معاهدة سلام أو اتفاق استسلام، والاستسلام غير المشروط عملية تجول بين المستسلم وبين وضعه أي شروط تقابل الاستسلام، وإن كان بصورته الحالية يضمن حداً أدنى من الحقوق وفقاً للقانون الدولي؛ إلا أنه على أي حال يعكس ضعف الجانب المستسلم وذُلّه؛ مقارنةً مع المنتصر في حربٍ أو نزاع، ولعلّ أشهر صور الاستسلام غير المشروط ما فعلته دول المحور –وتحديداً ألمانيا واليابان– خلال الحرب الغربية الثانية. فهو توّقفٌ عن المقاومة واعترافً بالهزيمة بالضرورة، والخضوع لقوة ما خضوعاً تاماً،[٣٣] وإن الاستسلام يعني القبول من غير معارضة ولا محاجّة، والرضا من غير طلبٍ لتعليل؛[٣٤] **ويبدو لنا أن الاستسلام هو ترك الفعل نتيجة قناعة بعدم الجدوى، وهو إلى النزاعات أقرب، إذ فيه الاعتراف بالهزيمة والتوقف عن المقاومة، مع أنه يأتي في سياق الاعتقاد والقبول؛ بينما الإذعان هو القبول مع الاضطرار، على مستوى أوسع وأكثر شمولاً، بحيث يكون ضده الإباء والامتناع، ورفض المقابل والحيلولة دون الوقوف على رأيه أو مراده.**

---

[٢٩] – انظر لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، الطبعة الجديدة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، د.ت، ص ٣٤٧.

[٣٠] – انظر صبحي حموي وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصر، ط١، دار المشرق، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص٦٩٥.

[٣١]– انظر أيمن عبد الخالق، العقل بين المقاومة والاستسلام، دار ومضات للترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٨، ص٣٢.

[32] – انظر جماعة من كبار اللغوين العرب، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، لاروس، د.ت، ص ٦٣٨.

[٣٣] – انظر صبحي حموي وآخرون، مرجع سابق، ص ٦٩٥ وما بعدها.

[٣٤] – انظر ابن منظور، لسان العرب، تصحيح أمين عبد الوهاب ومحمد العبيدي، ط١، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٥، الجزء السادس، ص ٣٤٥.

خامساً– الفرق بين الإذعان والإطاعة:

يقصد بالإطاعة الاِنْقِيادُ والاِنْصِياعُ والاِمْتِثال،[٣٥] وهي فعل ما أُمِر به،[٣٦] والطاعة في السلوك البشري هي شكلٌ من أشكال التأثير الاجتماعي الذي يخضع فيه الشخص لتعليماتٍ أو أوامر صريحة من شخصية ذات سلطة، وقد تتميّز الطاعة بشكل عام عن الامتثال الذي يتأثر بالأقران، وعن المطابقة كسلوكٍ يُقصد به مطابقة سلوك الأغلبية، وذلك اعتمادًا على السياق، كما يمكن اعتبار الطاعة سلوكًا أخلاقيًا أو غير أخلاقي. ويستعمل الفقهاء لفظ الانقياد دلالة على الإطاعة، ويريدون به نفس المعنى اللغوي كالخضوع. وقد تعني في اللغة الانقياد والموافقة،[٣٧] نقيضاً للعصيان، وقد تكون مع موافقة الأمر بامتثاله، وقبول إرادة الآخرين والوقوف عليها والالتزام بها،[٣٨] والنسبة بينها وبين الانقياد بالمعنى المصطلح هي العموم المطلق، وباعتبار الإطاعة امتثال بإرادة واستجابة بعد موافقة وإن كانت عابرة أو عارضة؛ فإن الإذعان ممارسة سلطةٍ تجاه شخص؛ لإجباره على فعل أمرٍ لم يكن ليفعله لولا تلك السلطة؛ بحيث يبعث فيه شعوراً على أن حاله ستتحول إلى حالٍ أسوء عند عدم الاستجابة، وقد يترتّب عليه هضم بعض حقوقه.[٣٩]

سادساً– الفرق بين الإذعان والامتثال:

يفيد الامتثال التشبه بالشيء واحتذاءه، والامتثال يعني بشكلٍ من الأشكال الطاعة،[٤٠] فيقال" لَمْ يَكُنْ أَمَامَهُ إلاَّ الامْتِثَالُ لِقَرَارِ الْمَحْكَمَةِ"، كما يقصد بها الخُضُوعُ والانْقِيَادُ، وقد يعني الإطاعة وموافقة أمر المولى بإتيان المأمور به، كما يفيد الرضوخ والخضوع،[٤١] بينما الانقياد بالاصطلاح الخاص إطاعةٌ وامتثال متوهّم الأمر، ولم يكن مأموراً به واقعاً، وسلوك الامتثال قد يُقصَد به الاتباعية أو الإمّعية، وهو أن يرى الفرد بعض أفراد المجتمع يتصرفون خطأً

---

[٣٥] – انظر لويس معلوف، مرجع سابق، ص ٤٧٥.

[٣٦] – جماعة من كبار اللغوين العرب، مرجع سابق، ص٨٠٢.

[٣٧] – انظر الامام ابن منظور، مرجع سابق، الجزء الثامن، ص٢١٩.

[٣٨] – انظر صبحي حموي وآخرون، مرجع سابق، ص ٩٢٤ وما بعدها.

[39] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Confronting the Pathologies of International Law – From Neoliberalism to Justice, Published by Oxford University Press, 2018, p. 62.

[٤٠] – لويس معلوف، مرجع سابق، ص ٧٤٧.

[٤١] – انظر صبحي حموي وآخرون، مرجع سابق، ص ١٣٢٠ وما بعدها.

في موقف ما، ثم يتبعهم بالرغم من تيقّنه من خطأ موقفهم، ومردّ ذلك لعدم رغبته في مخالفة الأكثرية والشذوذ عنها،[٤٢] ومن أصناف الامتثال المطابقة التي تنطوي على التصرف علناً بسبب الضغوط الاجتماعية؛ في حين أن الاختلاف يكون في الرأي الخاص، والطاعة في العمل بما يتوافق مع الأمر المباشر، والقبول الذي ينطوي على كلٍ من التمثيل والاعتقاد من خلال الضغط الاجتماعي، وذلك بفعل تطبيق القواعد والقوانين واللوائح، وقد نُفرّق بين الالتزام والامتثال بأن الالتزام يعبّر عن وجود شيءٍ يجب فعله والتعامل معه، أي أن الامتثال هو لفعلٍ مع الطاعة والاحتذاء.[٤٣] **ووفقاً لذلك فقد يكون الامتثال لقواعد أو مبادئ أو حقوق، برضاً أو بغير رضاً سوى أنه سير في جادة الصواب، أما الإذعان فغالبه نقيض ذلك؛ إذ هو افتقاد تمام الرضا في أمرٍ نهايته تكون في صالح الطرف المقابل لا المجموع، وقوامه سبيل المصلحة وفرض قبول مسبباتها على الأضعف لا تحقيق الصالح العام.**

[٤٢] – انظر الامام ابن منظور، مرجع سابق، الجزء الثالث عشر، ص٢٢ وما بعدها.

[٤٣] – جماعة من كبار اللغوين العرب، مرجع سابق، ص ١١١٧.

الفرع الثاني

المقصود بالإذعان في الاصطلاح القانوني

لا يخرج الإذعان في التعريف الاصطلاحي عن تلك المعاني اللغوية التي سبق ذكرها من حيث النتيجة[٤٤] فهو اسم –سوى ما تعلّق بالاعتراف بالحق والقبول به– مبنيٌ على الظلم والطغيان؛ بحيث لا تستند التصرفات إلى أسس من أحكام القوانين،[٤٥] وقد اشتُهر الإذعان في سياق القانون والشريعة في إطار العلاقة العقدية الاتفاقية التي تحكم طرفين أو أكثر؛ حيث يأتي المصطلح في **القانون المدني** كعقود الإذعان في مقابل عقود المناقشة الحرة،[٤٦] كما يأتي في إطار **الاتفاقيات الدولية** على سبيل الإكراه في الاتفاقيات أو المعاهدات غير المتكافئة في مواجهة الاتفاقيات الدولية المبنية على المساواة واحترام السيادة وتبادل المصالح والحقوق والالتزامات.[٤٧]

وقد تناول **علماء الفقه الإسلامي** الإذعان في كتاب البيوع في باب أنواع العقود،[٤٨] وفي كتاب الجهاد في باب أحكام أهل الذمة، كما ذكره علماء العقيدة في باب الإيمان باللّه،[٤٩] وقد جاء ذكر الإذعان في القرآن الكريم؛ ﴿ وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾[٥٠] أي سراعاً،[٥١] طائعين مسرعين،[٥٢] منقادين خاضعين.[٥٣]

---

[٤٤]– د. ملاك السديس، عقود الإذعان في الفقه الإسلامي، مجلة كلية دار العلوم، العدد ١٤٢، ٢٠٢٢، ص ٣٠٥.

[٤٥]– د. أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص٤٣.

[٤٦]–انظر في ذلك د. فواز الصالح، القانون المدني مصادر الالتزام الجزء الأول – المصادر الإرادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الحقوق، ٢٠١٢، ص١٠٠ وما بعدها.

[٤٧]– انظر جوزيف ناي، المنازعات الدولية، ترجمة د. أحمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، ١٩٩٧، ص٨٢.

[٤٨]– انظر د. عبد الله الطيار، الفقه الميسر، ج١٠، مدار الوطن للنشر، الرياض، ٢٠١١، ص١٠١.

[٤٩]– إذ ورد في معنى الإيمان أنه تصديق في القلب وإذعانه لما علم من الدين بالضرورة وعدم مقابلتها الرد والاستكبار، والإذعان الشرعي هو الامتثال بفعل المأمور وترك المحظور. انظر في ذلك سفر الحوالي، ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، فرع العقيدة، نشرتها دار الحكمة، ١٩٩٩، ص٣٠٠.

[٥٠]– سورة النور، آية ٤٩.

[٥١]– عبد المجيد عبد الباري، الروايات التفسيرية في فتح الباري، ج٢، ط١، وقف الإسلام الخيري، ٢٠٠٦، ص٨٦٢.

[٥٢]– جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، ط١، دار الحديث، القاهرة، مصر، د.ت، ص٤٦٦.

[٥٣]– منصور السمعاني التميمي، تفسير القران، ج٢٠، ط١، دار الوطن، المملكة العربية السعودية، ص٣٣١.

أما ماكس فيبر[٥٤] فيرى أن الإذعان إنما هو "احتمال قيام شخص ما بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال".[٥٥]

والحقيقة أن مصطلح الإذعان لم يَرِد في سياق القانون الدولي تقريباً؛ اللهم إلا بشكل غير مطرد فيما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ حيث كان يستخدم المصطلح أحياناً للإشارة إلى المعاهدات التي يحكمها الإكراه والإرغام بين أعضاء الجماعة الدولية، وقد آثرنا أن نستعير المصطلح من فقهاء القانون المدني لنؤصّل له في القانون الدولي لا كوصف لبعض العلاقات التعاقدية التي تظهر على الساحة الدولية فحسب، بل كسمةٍ لجملة الأحداث والممارسات والتعاملات بين القوى الفاعلة في التنظيم الدولي المعاصر من جهة، وسائر الدول الأخرى من جهة أخرى، وكسمْتٍ عامٍ وواضح في المؤسسات الدولية على اختلاف تخصصاتها، وكصفةٍ تلتصق في الأفعال والمصطلحات وتوزيع الحقوق والالتزامات، والقوى والثروات، على كافة الجبهات؛ اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وثقافياً وإعلامياً وتكنولوجياً. لذلك آثرنا أن نعرف الإذعان في القانون الدولي على أنه: ((مجموعة الممارسات الصادرة عن القوى الأكثر فاعلية من دولٍ ومنظّمات، والتي تحكم الأقوال والأفعال والرؤى والقرارات والمصطلحات المتعلقة بالجماعة الدولية، دون أن تستند فيها إلى أحكام القانون الدولي، ويكون مصدرها المركز المتميّز الذي تحظى به تلك الدول؛ بحيث يمكّنها من فرض شروطها على الطرف المذعن دون أن يكون له إرادة في دفعها)).

ويبدو من خلال التعريف وجود طرفٍ متغلّبٍ مكنه مركزه القوي المتميز من فرض جملة من الممارسات والشروط والمفاهيم التي يضطر فيها الطرف المذعن من قبول ما يمليه عليه الأول قبولاً لا خيار له فيه، بحيث لا يكون فرض تلك الممارسات مؤيداً بحقٍ يحميه القانون، إن هي إلا القوة والغلبة؛ فتذعن الدولة الأضعف للدولة الأقوى بحيث تشعر أنها مجبرةٌ على التوافق مع ما تمليه تلك الدولة، وأن تساندها في قراراتها الدولية؛ اتباعا للمصلحة او اتقاءً للضرر؛ إذ بات ذلك يشكّل هيكلية المجتمع الدولي والنظام القائم فيه؛ بشكلٍ يخرج عن المبادئ

---

[٥٤]- هو ماكسيميليان كارل إميل فيبر؛ عالم اجتماع ومؤرخ وفقيه واقتصادي وسياسي ألماني، من أهم المنظرين لتطور المجتمع الغربي الحديث.

[٥٥]- جوزيف.س.ناي، مرجع سابق، ص٨٢.

التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة في السيادة والمساواة والاستقلال الداخلي والخارجي، والتي تبدو هنا مثالية جداً.[٥٦] فالإذعان كيفما وقع؛ فلا بُدّ أن يكون فيه طرفٌ ظالم، وربما تقاسم الظلم المذعن والمذعن له.[٥٧]

والحقيقة أن فكرة الإذعان حاضرةٌ تقريبا في جُلّ الشراكات الدولية؛ سواء أكانت ثنائيةً أو متعددة الأطراف، وسواء أكانت تخصّ تحالفاً إقليمياً أو دولياً، أو كياناً مؤسساتياً يضمّ مجموعةً من الدول للتنسيق على مستوى دولي اقتصادياً وسياسياً أو عسكرياً، ويؤكد ذلك الاجتماعات المؤسِّسة للمؤسسات السياسية –مثلاً– كعصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، وللمؤسسات الدولية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي[٥٨] ومنظمة التجارة العالمية، ومثلها ما يخصّ التحالفات على اختلاف أنواعها كحلف شمال الأطلسي (الناتو) NATO أو الاتحاد الأوروبي، والأمثلة على الساحة الدولية كثيرة من حيث الاختصاص والامتداد، وإن القوى الكبرى في المجتمع الدولي –وهي تمثّل مفهوم الهيمنة والتجبّر وتشكّل مقياس القوة في هذا التنظيم المعاصر– إنّما تبحث عن مصالحها ونفوذها في الشعوب والأمم؛ لاعتقادها أنها تملك زمام الحضارة أسباباً وشروطاً، ولها الغلبة في وضع النظام العام لها.[٥٩]

---

[٥٦]– يرى البعض أن حقيقية الإذعان لا تتحق إلا بتحقق جملة من العوامل تجعل من الشخص الدولي قوة مسيطرة؛ أولاها أن تتفوق بقوتها بشكل واضح على كل منافسيها المعروفين، وألّا تعاني من دونية في القوة الاقتصادية مقارنة مع أي قوة أخرى في المجتمع الدولي المعاصر، وأن تبسط تلك القوة على مساحة شاسعة من العالم بحيث تتجاوز الهيمنة المحلية أو الإقليمية. انظر إيمي شوا، عصر الإمبراطورية، كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها، ترجمة د. منذر محمود محمد، ط١، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص٢١.

[٥٧]– إذ إن المظلوم إذا ما تمرس على بقاء الظالم مسلطاً سيفه عليه حتى خنع، وقبِل أفعاله المتجبرة المتسلطة عليه حتى قنع، فلا حرّك ساكناً ولا دفع، يكون شريكاً في إيقاع الظلم عليه، فيكون ظالماً لنفسه فوق ظلم الظالم له، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم صراحة في معنى قريب من ذلك إذ يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ سورة النساء، آية ٩٧.

[٥٨]– يشمل مصطلح مجموعة البنك الدولي جميع مؤسسات البنك الخمس، وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية والمؤسسة المالية الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار؛ في حين يشير مصطلح البنك الدولي إلى مؤسستين بشكل خاص هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الإنمائية الدولية.

[٥٩]– علي النملة، هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٤، ص ١٢٩.

الفرع الثالث

المقصود بعقد الإذعان

من المعلوم أن عقد الإذعان مصطلحٌ قانونيٌ غربي حديث،[٦٠] كان يسمى في فرنسا عقد الانضمام (contracts d,adhesion) غير أن العلّامة عبد الرزاق السنهوري هو أول من ترجمه إلى العربية ناعتاً إياه بالاذعان لمَا يُشعر به اللفظ من اضطرار للقبول، ثم راجت تلك التسمية في الفقه القانوني.[٦١] وقد سُميّت عقود الإذعان بذلك؛ على اعتبار أنّ القبول فيها يكون مجرّد إذعانٍ لما يُمليه الموجب، إذ إنّ القابل في قبوله لم يكن مرسلاً له بعد مناقشة ومفاوضة؛ بل هو في مركزٍ لا يملك إلا أن يأخذ أو أن يدع، ولمّا كان مدفوعاً بالحاجة لمَا لا غنى عنه؛ فهو مضطرٌ للقبول؛ لذا قبوله موجودٌ لكن مفروض عليه؛ سوى أن هذا الضرب من الإكراه ليس هو المعروف في عيوب الإرادة؛ إذ إنه لا يصل إليه.[٦٢]

ويرى جانب من الفقه أن عقود الإذعان من العقود المستحدثة التي نشأت جراء التطور الصناعي والاقتصادي الحاصل بسبب نشاط الشركات الكبرى، والتي أسهمت في تراجع الصناعات الحرفية، وأعلت من السلع والخدمات المحتكرة من قبل الدولة والشركات الكبرى،[٦٣] فحقيقة عقود الإذعان تتجلّى في علاقةٍ قائمة بين مذعنٍ منصاع ومشترطٍ متفوّق؛ فدونية المذعن إنما هي نتيجةٌ لاستئثار المذعَن له بتحرير شروط العقد،[٦٤]ومن أمثلتها تلك العقود التي تبرم مع شركات الخدمات الاستراتيجية كالماء والغاز والكهرباء والهاتف وشركات التأمين وعقود العمل.[٦٥]

أولاً- تعريف الفقهاء لعقد الإذعان:

عرّف فقهاء القانون عقد الإذعان بأنه العقد الذي يستأثر فيه أحد المتعاقدين بوضع شروط العقد؛ في حين لا يبقى للطرف الآخر إلا قبولها جملةً، دون أن يكون له الحق في مناقشتها أو طلب تعديلها، ذلك لأن المتعاقد الآخر

---

[٦٠]- عبد السلام فيغو، عقود الإذعان، منشورات مجلة الحقوق – سلسلة المعارف القانونية والقضائية، الإصدار ٣٩، ٢٠١٦، ص٥٠.

[٦١]- انظر د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٢، ص٢٣١.

[٦٢]- انظر المرجع نفسه، ص ٢٢٩.

[٦٣]- انظر د. ثروت حبيب، المصادر الإرادية للالتزام في القانون المدني الليبي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٧، ص١١٣.

[٦٤]- انظر د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص٤٢٣

[٦٥]- منهل قلندر، مرجع سابق، ص٤٤.

يكون في مركز أعلى منه؛ يمكّنه من فرض شروطه. وإن الإذعان لا يكون إلا نتيجة اختلال علاقة بين المذعِن والمذعَن له، بسبب تفوّق أتاح للقوي إرادةً متغلّبةً قادرةً على فرض شروطه؛[٦٦] فعقد الإذعان إنما هو عقد يسلم فيه القابل بشروطٍ مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها.[٦٧] والموجب هو عادة –على المستوى الوطني– الإدارات الحكومية، والشركات الاحتكارية، والطوائف الرأسمالية البرجوازية، وكل من يفرض شروطاً على الآخرين؛ دون إعطائهم فرصةَ الدفاع عن حقهم ومصالحهم. ويطلق البعض على عقود الإذعان لفظ عقود الموافقة، باعتبار أن أحد المتعاقدين فيها يذعن للشروط التي يمليها المتعاقد الآخر على كافة المتعاملين معه؛ إذعاناً اقتضى توفير حمايةٍ خاصةٍ له؛ تجد مكانها في مجال تفسير العقد وفي مجال تنفيذه.[٦٨] ويرى **جاك جيستين**[٦٩] أن عقد الإذعان هو الانضمام إلى عقد نموذجيٍّ حُرّر بصورة انفرادية من أحد الأطراف، وينضم إليه الآخرون دون إمكانيةٍ حقيقيةٍ لتعديله.[٧٠]

وقد تطرقت نظرية العقد في التقنين المدني العربي إلى عقد الإذعان على أنه العقد الذي ينعقد دون مناقشةٍ ولا مساومةٍ بين الطرفين؛ بحيث يستطيع أحدهما – بحكم وضعه الفعلي أو القانوني– أن يفرض على غيره من أطراف العقد شروط العقد في جملتها، دون أن يكون من حقه مناقشتها أو تعديلها، بل لا يكون أمامه سوى الإذعان لما يُعرض عليه من شروط،[٧١] وقد راجت في التقنينات المدنية العربية عقود الإذعان؛ فجاء ذكرها في المادة ١٠١ من القانون المدني السوري،[٧٢] والمادة ١٠٠ من القانون المدني المصري،[٧٣] والمادة ١٦٧ من القانون المدني

---

[٦٦]– محمد فوار الآلوسي، التعسف في عقود الإذعان، بحث نشرته مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد ١٣، مجلد٢، ٢٠١٧، ص١٩١.

[٦٧]– د.منهل عبد الغني قلندر الإذعان بين العقد والنظام القانوني دراسة تحليلية مقارنة، ، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، مجلد ١٦، عدد٥٩، عام٢٠١٣، ص ٤٣

[٦٨]– عبد السلام فيغو، مرجع سابق، ص٤١.

[٦٩] فقيه فرنسي مختص في القانون المدني (قواعد الالتزام)، ولد عام ١٩٣١، تبوّء مناصب عدة منها رئيس المجلس العلمي في جامعة السوربون، ومؤسس مركز قانون الالتزامات، وعضو مركز الدراسات لصياغة القانون المدني الأوروبي.

[70] – Jacques Ghestin, Traite’ de driot civi, les obligations, les contrats e’dition, 1986, supra, p.74.

[٧١]– انظر ادريس العبدلاوي، نظرية العقد، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٦، ص ١٥٨.

[٧٢]– تنص المادة ١٠١ من قانون المدني السوري أن: القبول في عقود الإذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها.

[٧٣]– تنص المادة ١٠٠ من القانون المدني المصري على أن: القبول في عقود الإذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها.

العراقي،[٧٤] والمادة ١٧٢ من قانون الالتزامات اللبناني،[٧٥] والمادة ١٤٥ من قانون المعاملات المدني الإماراتي،[٧٦] والمادة ١٠٤ من القانون المدني الأردني،[٧٧] ومدار كل تلك التقنينات في نظرتها إلى العقد على أنه العقد الذي يكون القبول فيه مقتصراً على مجرد التسليم بشروطٍ مقررة يضعها الموجب، ولا يقبل مناقشة فيها.

وقد عَرَّف فقهاء القانون المدني العرب عقد الإذعان، ومجمل توصيفهم له أنه العقد الذي يسلِّم فيه القابل بشروط مقرّرة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها، وذلك فيما يتعلق بسلعة أو مرفقٍ ضروري يكون محل احتكار قانوني أو فعلي، أو تكون المنافسة محدودة النطاق في شأنها.[٧٨] ويرى أستاذنا **الدكتور جاسم محمد زكريا** أن عقد الإذعان هو ذاك العقد الذي يتمتّع أحد طرفيه بمركزٍ قانونيٍ يمكّنه منفرداً من وضع شروط العقد، بينما يقتصر دور الطرف الآخر على الأخذ بهذه الشروط جملة أو رفضها جملة، دون أن يكون لإرادته أي دور في صياغة شروط العقد.[٧٩]

أما **علماء الشريعة؛** فقد عرّفوا عقود الإذعان على أنها العقود التي يتفرّد الطرف الموجب بوضع تفاصيل العقد وشروطه، دون أن يكون للطرف الآخر حقٌّ في مناقشتها أو تعديل شيء فيها أو إلغائه.[٨٠]

وينعقد تقريباً الاجماع الفقهي القانوني حول اعتبار عقد الإذعان علاقة يسلّم فيها القابل المذعن بشروط مقررة مسبقاً يقررها الموجب المذعن إليه، من دون أن يقبل فيها نقاشاً ولا مفاوضة، وذلك حول حاجةٍ لا غنى عنها بحيث يكون

---

[٧٤]– تنص المادة ١٦٧ من القانون المدني العراقي على أن: القبول في عقود الإذعان ينحصر في مجرد التسليم بمشروع عقد ذي نظام مقرر يضعه الموجب ولا يقبل فيه مناقشة.

[٧٥]– تنص المادة ١٧٢ من قانون الالتزامات اللبناني على أن: عقد التراضي هو الذي تجري المناقشة والمساومة في شروطه وتوضع بحرية بين المتعاقدين (كالبيع العادي والايجار والمقايضة والاقراض) وعندما يقتصر احد الفريقين على قبول مشروع نظامي يكتفي بعرضه عليه ولا يجوز له من الوجه القانوني او الفعلي ان يناقش في ما تضمنه, يسمى العقد اذ ذاك عقد موافقة (كتعاقد على النقل مع شركة سكة حديدية او عقد الضمان).

[٧٦]– تنص المادة ١٤٥ من قانون المعاملات المدنية الإماراتي على أن: القبول في عقود الإذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط متماثلة يضعها الموجب لسائر عملائه ولا يقبل مناقشته فيها.

[٧٧]– تنص المادة ١٠٤ من القانون المدني الأردني على أن: القبول في عقود الاذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها.

[٧٨]– د. عبد المنعم الصده، عقد الإذعان، مجلة الأمن والقانون، مجلد ٤، عدد١، ١٩٩٦، ص٢٤٣.

[٧٩]– انظر د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر (دراسة في العلاقة الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالمية)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص٤٢٣. ص ٤٢٢.

[٨٠]– انظر د. عبد الله الطيار، مرجع سابق، ص١٠١.

معها مضطراً للاذعان والقبول، وبحيث يكون الرضا موجوداً سوى أنه يكاد مفروضاً،[٨١] أي إن جوهر عقد الإذعان إنما هو انصياع المذعن وتفوّق المشترط،[٨٢] إلا أن اجتهاداً فقهياً حديثاً قد دعا إلى هجر الفكرة التقليدية للإذعان تلك، لتحلّ محلها فكرةٌ مؤداها أن الإذعان التعاقدي اتفاقٌ يستقل أحد طرفيه بتحديد مضمونه قبل الإبرام بصورة إعداد مسبق، وينحصر دور الطرف الآخر فيه بقبوله لعدم قدرته على مناقشة شروط التعاقد، وتفوّق الموجب وتمكّنه من فرض الشروط دون موافقة.[٨٣]

والحقيقة إن فكرة الإذعان توحي بأن القبول فيه يختلف عن القبول في العقود الأخرى؛ باعتباره في الأول لا يعبّر عن إرادةٍ حقيقية للقابل؛ إذ إن الاختيار فيه إنما كان إذعاناً ورضوخاً وتسليماً بالشروط التي جاء بها المذعن.[٨٤] ويرى "سالي"[٨٥] صاحب أول فكرةٍ للإذعان أن عقد الاذعان هو محض تغليبٍ لإرادةٍ واحدة؛ تتصرف بصورةٍ منفردة، وتملي قانونها من جانب واحد.[٨٦] ويذهب جانبٌ من الفقه إلى أن الفقيه المعاصر كلما وقع على مصطلح عقد الإذعان؛ تحرّكت لديه نوازع الحكم بالتحريم؛ فلفظ الإذعان تأباه النفوس الحرة، لدلالة معناه وفقاً لمعاجم اللغة على الذل والخضوع والانقياد، وارتباطها بمعاني الإكراه والانصياع، فتكون تلك المعاني حاجباً للفقيه عن الغوص وراء اللفظ لتبنّي معناه الحقيقي؛ لذلك اقترحوا اطلاق تسمية عقود الانضمام، بدلاً عن عقود الإذعان.[٨٧] **ويبدو لنا أن إطلاق عقود الإذعان بدلاً من عقود الانضمام أقرب إلى الحقيقة، فالفقهاء القانونيون دققوا في أن الطرف الموجب هو القوي المسيطر المتفرد بوضع شروط العقد التي تقع في مصلحته على الدوام،[٨٨] فلا يأتي**

---

[٨١]– إيمان الشكري، مفهوم عقد الإذعان بين الاتجاه الضيق والواسع، مجلة كلية التربية، جامعة بابل، العدد٤، ٢٠٠٩، ص ١٥٨ – ١٥٩.

[٨٢]– انظر د. جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص ٤٢٣.

[٨٣]– حيث أن المفهوم الموسع للإذعان لا يشترط الاحتكار وضرورة الأمر المذعن له والاضطرار للحصول عليه، إذ إنه على حد وصف أرباب مذهبه أمر نسبي يختلف من شخص لآخر، انظر د. إيمان الشكري، مرجع سابق، ص ١٦١.

[٨٤]– محمد فوار الآلوسي، مرجع سابق، ص١٩٦.

[٨٥]– رايموند سالي، فقيه ومحامٍ فرنسي، مؤسس جمعية الدراسات التشريعية، درس القانون وأغناه بعلوم أخرى كالفلسفة وعلم الاجتماع، توفي عام ١٩١٢.

[٨٦]– أنظر د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص٢٣١.

[٨٧]– انظر د. نزيه حماد، فقه المعاملات المالية والمصرفية، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٢٣٢.

[٨٨]– انظر فهد آل فاضل، الإذعان في المعاهدات الدولية وفقاً لمعاهدة فيينا عام ١٩٦٩، بحث مقدم لجامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣، ص٣٢.

القابل إلا مرغماً مضطراً لا منضماً راغباً، على نحو ما يوحي به لفظ الانضمام، لذا كان إطلاق الإذعان برأينا على ذاك النوع من العقود أصدق في توصيف الواقع وأقرب للحقيقة.

ثانياً– الطبيعة القانونية لعقد الإذعان:

نشب خلافٌ بين الفقهاء على تحديد طبيعة العلاقة العقدية المستندة إلى أسبابٍ إذعانية؛ ففي حين يرى **المذهب الأول** الذي يضم بعض الفقهاء أمثال ديجي[٨٩] أن هذه العقود ليس لها من هذه الصفة العقدية إلا الاسم؛ فهي مجرد لوائح وأنظمة مفروضة من طرف المحتكر؛ فضّل فقهاء آخرون –كجورج ديرو–[٩٠] أنه يتحتم معاملة عقود الإذعان معاملة سائر العقود، رغم ميزاتها وخصوصياتها؛ خصوصاً أن انعدام التكافؤ بين المتعاقدين لا يفقد الطرف الضعيف رضاه الصحيح.[٩١] ويرى الفريق الأول أن الأصل في العقود أن تتم برضا أطرافها، وأن تترتب آثارها بناءً على إرادتهم؛ لذا فعقد الإذعان يخالف بذلك قاعدة حرية التعاقد، كما يخالف قاعدة الرضائية، وبذلك فهي ليست عقوداً حقيقية باعتبار افتقادها لصبغة القانون،[٩٢] بل هي عملٌ لائحيٌ لا يمكن أن يتحوّل يوماً إلى عقد،[٩٣] فالعقد توافق إرادتين حرّتين مختارتين، وهذا ما لا يحققه الإذعان الذي هو عبارة عن خضوع لإرادةٍ حرةٍ واحدةٍ تستقلّ بوضع شروط التعاقد ثم فرضه على الجانب الآخر، في مشهدٍ لا يمكن لنا التسليم أنه نِدٌ لنِد؛ فهو إذاً فرض إرادة لا توافق إرادتين؛[٩٤] لذا يعد البعض عقود الإذعان مراكزاً قانونيةً منظمة، لا تعكس عقوداً حقيقية؛ نظراً لعدم وجود شرط صحة العقد الأساسي وهو سلامة الإرادة،[٩٥] وإن إرادة المحتكر المنفردة تُعدّ بمثابة قانون ينظّم هذا

---

[٨٩]– الفقيه ليون ديجي فقيه ومفكر فرنسي ولد عام ١٨٥٩، له مؤلفات في القانون الخاص والقانون المدني وتطوراته.

[٩٠]– فقيه أمريكي متخصص في القانون الخاص.

[٩١] انظر مياد العربي، عقود الإذعان – دراسة مقارنة، ط١، دار السلام، الرباط، المغرب، ٢٠٠٤، ص٢.

[٩٢]– انظر في عرض آراء الفقهاء والتفصيل في المسألة د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول مصادر الالتزام، طبعة جديدة ، د. د. ن، ٢٠٠٧، ص ١٩١ وما بعدها.

[٩٣]– انظر د. سعيد عبد السلام، التوازن العقدي في نطاق عقود الإذعان، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد ٧، عدد١٣، ١٩٩٨، ص ٤١. ٤١.

[٩٤]– انظر منهل قلندر، الإذعان بين العقد والنظام القانوني – دراسة تحليلية مقارنة، بحث نشرته مجلة الرافيدن للحقوق، مجلد ١٦، عدد ٥٩، ٢٠١٨، ص٤٦.

[٩٥]– انظر د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص٢٣١.

الضرب من العقود؛ لذا يجب أن يفسَّر العقد كما يفسَّر القانون، فلا يقال عن العلاقة الإذعانية إنها علاقةٌ عقديةٌ اتفاقية؛ وإنما علاقة قانونية. [٩٦]

أما المذهب الثاني وهم سواد فقهاء القانون؛[٩٧] فيرى أن عقود الإذعان عقوداً حقيقيةً ملزمةً بكل ما جاء فيها؛ لا تخالف القواعد العامة للعقد؛ باعتبار وجود إرادتين؛ سوى **أن** أحد الطرفين أضعف من الآخر،[٩٨] وإن ذلك لا يؤثر على طبيعة العقد؛ كعقد العمل.[٩٩] وإن جوهر النقص في عقد الإذعان هو الرضا؛ فالمذعن قد يكون مختاراً بمعنى الإقدام على الأمر وإرادته؛ إلا أن رضاه –وهو الرغبة في الفعل– لا يكون موجوداً مع الإذعان، فهو لا يمتلك حريةً كافيةً؛ بل هو مجبرٌ على الالتزام بشروطِ الموجب لحاجةٍ ماسة،[١٠٠] وكل ما يرِد على حرية القابل في عقد الإذعان؛ لا يعدو كونه نوعاً من الضغط الاقتصادي الذي لا أثر له على صحة التراضي،[١٠١] **أي أنهم برروا حقيقة العقد باضطرار أحد الطرفين للتعاقد؛ مما لا يمكن معه توقي عدم التساوي الحاصل.**

ومن الجدير الإشارة إلى أن الفقه الإسلامي قد اعتنى بمضمون الإذعان؛ فعدّه محرماً، ووضع أحكاماً تحول دونه، وترفعُ الضرر عن الناس، وقد تلقاهما في صورتين تحت باب الاحتكار؛ أحدهما تلقي الرُّكبان، والآخرى بيع الحاضر للبادي.[١٠٢] **وهذا يعني أن نظرة التشريع الإسلامي لمصالح الناس كانت أكثر شمولاً من القوانين الوضعية، إذ إن التحريم والإباحة تدور في العقود مدار مصالح العباد مع مراعاة الأنفع لهم؛ مما يطرد الجشع وينفي الغرر وسوء التحكّم بالبشر.**

---

[٩٦]– انظر د. عبد المنعم الصده، عقد الإذعان، مجلة الأمن والقانون، مجلد ٤، عدد١، ١٩٩٦، ص٢٤٨.

[٩٧]– أنصار هذا الرأي هم جل فقهاء القانون في فرنسا وجميع فقهاء القانون المدني في مصر، انظر د. عبد المنعم الصده، عقد الإذعان، مجلة الأمن والقانون، مجلد ٤، عدد١، ١٩٩٦، ص ٢٤٨.

[٩٨]– انظر د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سايق، ص٢٣١ – ٢٣٢.

[٩٩]– انظر د. أنس عبد الغفار، مرجع سابق، ص ٣٦.

[١٠٠]– انظر منهل قلندر، مرجع سابق، ص٤١.

[١٠١]– د. عبد المنعم الصده، مرجع سابق، ص٢٤٩.

[١٠٢]– وبيع الحاضر للبادي هو أن يتصدى شخص من أهل البلد لمن يريد بيع متاعه قادماً، فيقول له لا تبع متاعك –رغم حاجة الناس إليه– ويبيعها هو مستغلاً الحاجة والطلب، تدريجياً حتى يكسب ربحاً وفيراً، أما تلقّي الركبان فهو استقبال القادمين من خارج البلد بالبضائع وشرائها منهم بسعر أقل، ليتسنى لهم استغلال حاجة الناس لها، وبيعها كما يشاؤون، وكلاهما من البيوع المحرمة في الشريعة الإسلامية، للمزيد انظر د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط٩، دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦، الجزء الخامس، ص٣٥١٥ وما بعدها.

وإننا نرى أن عقود الإذعان –على مستوى القانون الداخلي– إنما هي عقودٌ حقيقية؛ بَيد أن قبول الطرف الآخر فيها يكون مجرد إذعانٍ لما يُمليه الموجب؛ وهذا لا يعني انعدام ارادته؛ وإنما التوصيف أنه في مركز مضطرٍ فيه للقبول، وهو قبول المذعن الذي شابه ضرب من الإكراه؛ لذلك هو عقدٌ لم يتحقق فيه تمام الرضا. وإن قبول العقد وشروطه لم يكن عقب مناقشة ومفاوضة، كما يفترض حدوثه في سائر العقود الآخرى، مما يفسح المجال للموجب بفرض شروطٍ لصالحه؛ يدرجها في العقد جبراً؛ مستفيداً من تفوقه. وإن المذعن في موقفه الذي هو فيه ليس أمامه إلا الإذعان؛ ما يفرض مسؤولية قانونية وأخلاقية على المختصين في النظر في المراكز القانونية لأطراف مثل تلك العقود بأن يدعموا الطرف الضعيف، ويؤمنوا له حمايةً من الاستغلال المحتمل من الطرف القوي، بمعنى تأويل الغموض في المعنى، وترجيح المراد من نص الاتفاق، وحمله بما يحمي مصلحة الطرف الضعيف ويرعى حقه، و ويكون ذلك في التفسير وحل النزاعات، والنظر في القضايا التي تُثار في تنفيذِ أو تأويلِ تلك العقود أو التحكيم فيها، بحيث تكون آلية النظر في تلك المراكز القانونية؛ عمليةً ديناميكية تأخذ في الاعتبار سياقات تحقيق العدالة والتقرير بإنصاف، مع منح الطرف الضعيف حمايةً خاصة ضماناً لعدم استغلاله.

الفرع الرابع

انطباق عقد الإذعان على عضوية التنظيم الدولي

نلحظ في هذا الفرع مسألتين محوريتين تشكلان –برأينا– أساس انطباق وصف عقد الإذعان على طبيعة عضوية التنظيم الدولي؛ **أولاهما** الإذعان في نشأة الهيئة الدولية التي تضم أعضاء التنظيم الدولي اليوم؛ ونعني بها الأمم المتحدة، **وثانيهما** الإذعان في الانضمام إليها من حيث صيرورة الدولة عضواً فيها، ويتبعهما تفصيل في مدى تأثير التدليس الذي قد يمارسه فارض الإذعان على صحة العلاقة الإذعانية وحقيقة وجودها.

أولاً– الإذعان في ولادة الهيئة الدولية:

إن الإذعان ظاهرةٌ أرست دعائمها قواعد القانون الوضعي منذ زمنٍ بعيد، تبدّت بداية في قواعد القوة على مستوى الدولة الواحدة، ثم تسربل بها التنظيم الدولي المعاصر بعد أن دخلت في حماه، وباتت ركائز الإذعان جزءاً من بنياه،[١٠٣] وهي أَولى به وهو أَولى بها في ظل قواعدَ تتمثّل أصلاً لقانون القوة، وقوة الهيمنة، وهيمنة المنتصر، وانتصار القوة على القوانين! وقد أثبتت الأحداث التي عاصرت نشأة الأمم المتحدة أن أساس ولادة المنظمة –الابن غير الشرعي للحرب الغربية الثانية[١٠٤] الموطئة للحرب الباردة– قامت أصلاً على الإذعان؛ فالمنظمة بشكلها وهيكلها ومنهجها ليست أكثر من تعبيرٍ عن رؤية التحالف المنتصر في الحرب الغربية الثانية، تماماً كما كانت عصبة الأمم تحقق ذاك التوجه عقب الحرب الغربية الأولى.[١٠٥] ولا غرو أن كل المشاورات المتعلقة بإنشاء الأمم المتحدة وشكلها كانت حكراً على القوى الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً وبريطانيا؛ أما سائر الدول؛ فلم تلعب في ذلك دوراً يذكر، وكان دورهم محصوراً في توقيع إعلان الأمم المتحدة الصادر في

---

[١٠٣]– انظر د. جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص ٤٢٢.

[١٠٤]– **ينعت الدكتور جاسم محمد زكريا الحربين الأولى والثانية بالحربين الغربيتين بدلاً من العالميتين؛ إذ يرى أن العالم ومعالمه كان يتحدد بمحددات غربية، وأن التاريخ كذلك كان يُكتب وفقاً لمدار الأحداث في فلك الغرب، وفي ذلك إجحاف وإقصاء خطير، وهذا هو مسار المجتمع الدولي في عصر التنظيم الدولي، فوفق الدكتور زكريا، لو قُدّر أن تنتصر ألمانيا في الحرب الغربية الثانية؛ لأصبحت الأمم المتحدة في برلين، ولأضحت النازية جوهر التنظيم الدولي. انظر د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية، مرجع سابق، ص٩٠/٩١.**

[١٠٥]– د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥، ص٤٣ – ٤٦.

واشنطن ١٩٤٢ أو الانضمام له لاحقاً.[١٠٦] كما اتحدت الدول الكبرى معاً، وقسّمت المجتمع الدولي إلى دولٍ متحضرة وأخرى غير متحضرة، وجعلت الأولى هم أولئك الذين تبنّوا نمط الرأسمالية، وكان لهم الحق في حماية القانون الدولي، والأخيرة بقية دول العالم.[١٠٧]

وقد بدت توتراتٌ كبيرة بين القوى العظمى صاحبة العضوية الدائمة المرتقبة في مجلس الأمن، والتي كانت تختلف فيما بينها على المكاسب الدولية، وتتحد في مواجهة عشرات الدول الأخرى –المعارضة للفكرة– دفاعاً عن مكاسبها،[١٠٨] وقد حفظت وثائق اجتماعات ولادة الأمم المتحدة الاعتراضات الحاصلة على تفاصيل أجهزة المنظمة الوليدة؛ كرأي وزير خارجية استراليا "هربرت ايفات" الذي كان مصمماً على انتقاد جوانب الغموض في اتفاق يالطا، والذي كتب لاحقاً أن المجلس المقترح تشوبه عيوب كبيرة، كما فيه دلائل واضحة على أنه يركز على المصالح الخاصة للقوى العظمى، المنشغلة بمشكلات الأمن العسكري والمهتمة بتأمين امتيازاتٍ خاصة لنفسها، وتعتقد أن ذلك من حقها نتيجة لدورها في تحقيق النصر في الحرب الغربية الثانية.[١٠٩]

وقد واجهت القوى العظمى معارضة الدول الصغرى في رفضها للمركز التمييزي المتسيّد للقوى الكبرى في الجماعة الدولية؛ التي أكدت أنه بدون ذاك المركز المتميّز لها لن يكون هناك أممٌ متحدة![١١٠] حتى استُخلص من تلك الاجتماعات أن جميع الدول الصغرى قد قالت كلمتها التي تريد، وأن القوى العظمى قد سارت في طريقها الذي تريد! كما ذهبت آراءٌ إلى أن معظم الدول قد قبلت على مضضٍ فكرة وجود ديكتاتوريةٍ عالمية فعلية بواسطة القوى

---

[١٠٦]– انظر د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٦٧.

[107] – Global Justice and International Economic Law Opportunities and Prospects Edited by CHIOS CARMODY University of Western Ontario Faculty of Law FRANK J. GARCIA Boston College Law School JOHN LINARELLI Swansea University School of Law, cambridge university press , New York, 2012, p264.

[١٠٨]– وقد كان التوجه من قبل الدول الكبرى أنه –ولاعتبارات تجميلية– يفضل أن يبدو الأمر وكأن رأي الدول لأصغر يؤخذ بعين الاعتبار بجديّة، انظر في ذلك ديفيد بوسكو، خمسة يحكمون الجميع مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث، ترجمة غادة طنطاوي، ط١، المركز القومي للترجمة، مصر، ٢٠١٤، ص٦٤.

[١٠٩]– انظر في ذلك ديفيد بوسكو، مرجع سابق، ص٦٥.

[١١٠]– المرجع نفسه، ص٦٦.

العظمى.[١١١] **حتى بات القول إنّ المنظمة الوليدة تستشرف رؤى القوى الكبرى المنتصرة، لا شكل العالم كما تريده الأمم مُتحدة؛ قولٌ له وزنه في الفكر القانوني الدولي،** أما الدول الأخرى؛ فلم تكن فاعلة كقوى دولية؛ أي لم تمتلك القوة لتحقق ما تسعى إليه؛ فقد أذعنت لشروط القوى الكبرى الفاعلة، وخضعت "لشرعية دولية" لم تسهم في إنشائها، وظنّت أن القيم التي تسوقها تلك القوى كإنقاذ البشرية من الظلم والاستبداد، وإرساء مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب، وحق الأمم في اختيار نُظُمها التي تحكمها؛ من اقتصاد وسياسة ودين وثقافة؛ أهدافٌ حقيقيةٌ ستبصر النور تحت لواء التمدّن والحضارة، أو أنها ربما تغافلت عن حقيقة الإذعان غير المعلنة.[١١٢]

والحقيقة أن منظمة الأمم المتحدة أُنشئت عقب الحرب التي خاضها عدد كبير من دول العالم راغمين ومرغِمين، مذعِنين وفارضين للإذعان؛ لذا يبدو لنا أن التنظيم الدولي المعاصر –بمنظّمته الوليدة من حيث هيكلها وظروف ولادتها– لا يمكن استقرار السلم فيه ولا الأمن؛ ما لم يُنظر إلى مسائل الظلم والقهر الدولي على أنها مشاكل دولية تتطلب حلاً عادلاً؛ على مستوى المنظّمة بأجهزتها الفاعلة خصوصاً، وعلى مستوى التنظيم الدولي ككل عموماً. وبالرغم من انضمام الأغلبية الساحقة من دول العالم إلى المنظمة – باعتبارها الوسيلة الوحيدة للالتحاق بركب المجتمع الدولي– فإن العديد من الحكومات تبدي سخطها واعتراضها على سياسة تلك المنظمة وتوجهاتها التي لا تخلو من المحاباة والانحياز، إلا إن تلك الاعتراضات لا تعدو كونها نقداً لفظياً أو سخطاً إعلامياً، لا تجد معه بديلاً عن البقاء في هذا الإناء الدولي الواسع الكبير![١١٣]

ثانياً– الإذعان في الانضمام إلى الهيئة الدولية:

من نشأة الأمم المتحدة القائمة على الإذعان، إلى ضرورة الحصول على عضويةٍ فيها؛ نرى أن شروط عقد الاذعان إنما تتحق بدايةً في التنظيم الدولي المعاصر؛ باعتبار الدولة هي المخاطب الرئيس بالقواعد القانونية، كما أنها تحتاج بالضرورة للاعتراف بها؛ لتتمكن من ممارسة حقوقها وواجباتها في التنظيم الدولي، أما بالنسبة للدول

---

[١١١]– وهو تماماً ما يكون عليه النهج الإذعاني الذي لا نعرف له –في مبلغ علمنا– سنداً في القوانين أو الشرائع الدولية، **See, Townsend Hoopes and Douglas Brinkley, FDR and the Creation of the U.N, Yale University Press, new haven, Connecticut, U.S, 2000, p126.**

[١١٢]– انظر عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية، ط٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص ١٤٠ – ١٤٨.

[١١٣]– انظر لقاء الورد، المنظمات الدولية وخيبة الأمل: الأمم المتحدة نموذجاً، مجلة الدبلوماسي، عدد٢٨، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

الصغيرة ودول العالم الثالث؛ فالاعتراف بذاته هو الذي يؤتي ثماره؛ فيعلن الولادة على الساحة الدولية، ويعني بالتالي وجود الدولة. ولما كان الانتساب للأمم المتحدة يأخذ صيغةً تعاقدية؛ باعتبار أنّ أصل النشأة إنما هو اتفاقية، والعضوية في المنظمة إنما هي حاصلةٌ بموجب نصوصها –وهذا يعني قيام العلاقة العقدية بين أعضائها– كان لا بُدّ من تأصيل تلك العلاقة التعاقدية في علاقة تشبه عقود الاذعان المعروفة في الأنظمة القانونية الداخلية؛[١١٤] فمن المعروف أن عقد الإذعان يتأسس أساساً –على صعيد التعاقد في إطار القانون الداخلي وفقاً للتقنينات المدنية– على جملةٍ من الشروط الضرورية التي ينبغي توفّرها في العلاقة العقدية بين الموجب والمذعن، حتى يُقال إن عقد الإذعان قد انطبق على تلك العلاقة الاتفاقية، وإن تلك الشروط لتتشابه –بشكل لا يمكن الالتفات عنه– مع شروط الانضمام للمنظمة الدولية وفقاً لما سنبيّنه:

الشرط الأول: <u>أن يكون أحد الطرفين في مركزٍ متغلّبٍ لما يتمتع به من قدرة على الاحتكار من الناحية القانونية أو الفعلية</u>،[١١٥] وفي حدّ علمنا إنّ شرطاً كهذا متحققٌ بل متجذّر في أصل شكل العلاقة الدولية؛ فالأمم المتحدة إنما جاءت بمبادراتٍ غربيةٍ في أصلها، وإذا ما استعرضنا المفاوضات والاجتماعات التي أسست لنشأتها كالأطلسي١٩٤١،[١١٦] وموسكو١٩٤٣،[١١٧] وطهران١٩٤٣،[١١٨] ودامبرتون أوكس ١٩٤٤،[١١٩] ويالطا ١٩٤٥[١٢٠] –هناك حيث تم الاتفاق على المعالم المكوّنة لشكل التنظيم الدولي بين الدول الكبرى أولاً، ثم دُعيت سائر الدول ليعرض عليها ما تم التوافق عليه– فإنها كلها تمت بين الدول الكبرى أساساً، أما مؤتمر فرانسيسكو ١٩٤٥ الذي تمّ بحضور الدول "المؤسسة" فما كان أكثر من محاولة كسبٍ للمشروعية، وتحقيقٍ زائفٍ للديمقراطية الدولية، حتى أضحى من الممكن القول دون مبالغة؛ إن الأمم المتحدة قامت أصلاً على أكتاف الدول الثلاث الكبرى "الولايات

---

114 – Stéphane Chauvier, DU DROIT D'ÊTRE ÉTRANGER, Essai sur le concept kantien d'un droit cosmopolitique, Groupe L'Harmattan, paris, France, p70.

١١٥– د. عبد المنعم الصده، مرجع سابق، ص٢

١١٦– حيث انعقد اجتماع ثنائي بين روزفلت رئيس الولايات المتحدة وتشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة؛ تمخض عنه ما يعرف بميثاق الأطلسي.

١١٧– والذي انعقد بين الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والصين.

١١٨– والذي تمخض عنه إعلان القوى الثلاث والمقصود بها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفيتي.

١١٩– والذي عقد بين كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين والذي رشح عنه وثيقة باسم مقترحات إنشاء منظمة دولية عامة، كانت وثيقة العمل الأولية في مؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٤٥.

١٢٠– الذي عقد بين كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وقد نتج عنه بروتوكولاً فيه قسم مخصص للمنظمة العالمية.

المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة" ومعها الصين، وإن ما اتفقت عليه تلك الدول هو الذي تم مناقشته فيما بعد، وإنّ التنظيم الدولي لم يتزحزح مقدار شعرة عما اتفقت عليه.[١٢١] كما لنا القول إنّ الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة قد وُضع على أسسٍ من الاستئثار من قبل تلك القوى الدولية الكبرى المسماة بالمصطلح السياسي المشهور تاريخياً بالحلفاء "الدول المنشئة"، ثم حضرت باقي الدول "المؤسسة" المذعنة لتقبل ما اتفقت عليه القوى الكبرى جملةً أو ترفضه جملةً واحدة،[١٢٢] فما كان منها إلا أنها آثرت الإذعان، وباتت طرفاً في علاقة تعاقدية هي الأضعف الخاضع لإرادة الأقوى فيها؛ في رابطةٍ قبلت فيها أن يكون الطرف الأول في مركزٍ قانوني متغلّب عليها فيه، فأنشأت بتلك الإرادة وذاك القبول الشرط الأول من شروط الإذعان الدولي.[١٢٣]

والحقيقة إن مظاهر القوة والغلبة لدى دول الحلفاء لم تكن آنذاك تحتاج إلى تأصيلٍ لإثبات تحقّق الشرط الأول من شروط عقد الإذعان على ظروف تأسيس المنتظم الدولي الحالي "الأمم المتحدة" ووضع الدول الكبرى فيه، فالمتصفّح المتفحّص لإمكانات تلك الدول آنذاك؛ يجد بنيةً اقتصاديةً متينةً قادرةً على أن تدير المجتمع الدولي اقتصادياً[١٢٤]، وتؤثر فيه –إن لم نقل تسيطر عليه تماماً– تجارياً ومالياً، وتجعله أسير أهدافها، كما إنه –نعني المجتمع الدولي متمثلاً بالدول الكبرى– محميٌ بقوةٍ عسكريةٍ ضاربةٍ تحقّق له الردع إن أراد أن يلوّح بالقوة ويحقق النصر؛ وتبعث الرهبة في ضمير أعضائه، وتنشر الرعب على أطلاله، ويتوّج ذلك كله قوةٌ سياسية معتبرة؛ نشأت من خلال جملةٍ من التحالفات المعلنة والسريّة، تجتمع فيها المصالح، وتساس من خلالها الدول

---

[١٢١]–انظر د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٦٦.

[١٢٢]– من الواضح أن أستاذنا الدكتور جاسم محمد زكريا يفرق بين الدول المنشئة للمنظمة والدول المؤسسة لها، فالدول المنشئة إنما هي تلك الدول التي اجتمعت ورسمت معالم التنظيم الدولي وقواعده التي تحكمه؛ معتمدةً على الإقصاء والاختلاق والمشاركة المحسوبة؛ فاحتكرت لنفسها صفة المشترط الذي هو الطرف الغالب في العلاقة التعاقدية، أما الدول المؤسسة فهي تلك التي انضمت إلى مشروع الطرف المتغلب وقبلت شروطه. انظر د. جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص ٤٢٤.

[١٢٣]– انظر المرجع نفسه، ص ٤٢٤.

[١٢٤]– يفرق البعض بين مصطلح الجماعة الدولية والمجتمع الدولي، بالرغم من التقليل من أهمية تلك التفرقة من قبل جانب آخر من الفقه، ويرى من يفرّق بين المصطلحين أن الجماعة الدولية تطلق بوصفها وحدة اجتماعية تقوم وتستند إلى إرادة أساسية، أي **إن** الرابطة الجماعية التي يرتبط بها أفراد الجماعة تستند إلى أساسيات تمس وجود أفرادها، وتدعوهم إلى المساهمة العميقة في النشاط الجماعي الذي تقوم عليه؛ في حين أن فكرة المجتمع الدولي تعتمد على تصوّرٍ ذهنيٍ ونفعيٍ لأفراده، أو إرادة مفترضة بعبارة أخرى، وكأن المجتمع يقوم أساساً على حساب المنافع التي تعود على أفراده من قبول الانضواء تحت مظلته في حين **أن** الجماعة تعتمد في قيامها على اعتبارات ذاتية ووجدانية عميقة. انظر د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، طبعة مصورة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص ٤٥ – ٤٦.

الأعضاء، وفوق ذلك كله تقدمٌ علميٌ وتكنولوجيٌ على الأرض، وأخبارٌ عن حروب للنجوم تدار في السماء، وفوقها نظرة دونية للغير واستعلاء، حتى ظنوا أن القوة لهم جميعاً، وأن الحق عنهم صادر، وأن الباطل من لا يُناصِر، فخطّوا بذلك معانٍ للتجبر والتحكم، وحققوا شرط الغلبة والتقدم، فرأت نفسها –نعني القوى الكبرى– أمماً فوق الأمم لا بين الأمم، وأوْلت مصالحها أولوية باسم حفظ الأمن والسلم، وجعلت من أفعالها وممارساتها الدولية أساساً للقوانين لا استناداً لها، ورأت نفسها أحقّ بها وأهلها.

الشرط الثاني: <u>تعلّق العقد بسلعةٍ أو مرفقٍ يعدُّ من الضروريات الأولية بالنسبة للطرف المذعن</u>:[١٢٥]

الحقيقة أن الانتماء إلى المنظمة الدولية الجامعة لعقد أعضاء الجماعة الدولية؛ لم يكن ترفاً تنظيمياً يمكن الإحجام عنه أو الاستغناء عن الانضمام أو الانتساب إليه، فانتماءٌ كهذا لا يُعدّ من ضرورات الوجود الأولية للدولة فحسب؛ بل هو الوجود ذاته، إذ العيش خارج إطار المنتظم الدولي يعني واقعاً جديداً لا يأتلف والتوليفة التي ألّفتها القوى الكبرى؛ لذلك كانت عضوية الأمم المتحدة سلعةً تَحتكر بيعها القوى الكبرى، وتحدد ثمنها وفقاً لما تقضي به مصالحها،[١٢٦] وهذا يعني أن الانضمام للأمم المتحدة؛ إنّما يحمل بطبيعته أصل الإذعان لما انتهجته الدول الغربية المنشئة "الحلفاء"، وهو مطلبٌ لكل من أراد الوجود على الساحة الدولية والبقاء. حتى إنّ القاعدة اليوم هي أن أي دولة؛ لا يمكنها الاحتفاظ بأوضاعها الداخلية أو علاقاتها الخارجية أو الحفاظ عليها بالشكل الذي هي عليه إذا ما بقيت تعمل خارج نطاق النظام العالمي الجديد واندماجها به.[١٢٧]

الشرط الثالث: <u>أن يكون الإيجاب عامّاً دائماً موجهاً لأشخاص غير محددين، يُحتفظ به لمدة غير محدودة</u>،[١٢٨]

ويبدو أن شرطاً كهذا قد تضمّنه ميثاق الأمم المتحدة صراحةً في المادة الرابعة منه وقد جاء فيها: (العضوية في "الأمم المتحدة" مباحةٌ لجميع الدول الأخرى المُحبة للسلام، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق،

---

[١٢٥]– د. عبد المنعم الصده، مرجع سابق، ص٢٤٤.

[١٢٦]– انظر د. جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص ٤٢٦.

[١٢٧]– انظر سامر عكاشة، لعبة الوجود وموقع الأشياء منه – تعقيبات على ملف العولمة، مجلة المستقبل العربي، عدد٢٣٦، ١٩٩٨، ص ١٤٤ وما بعدها.

[١٢٨]– انظر د. عبد المنعم الصده، مرجع سابق، ص٢.

والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه).[١٢٩] وواضحٌ أن النحو الذي صيغت عليه الشروط المذكورة؛ تُتيح مجالاً واسعاً للتفسير؛ مفسحةً مجالاً للتصرف والسلطة التقديرية التي قد لا تقوم أبداً على أسسٍ موضوعية للتحكم في تحقق العضوية أو عدمها،[١٣٠] **ولا يُفهم من نص المادة معياراً تُقاس به الحقوق والألفاظ، ككثيرٍ من النصوص التي نصّ عليها الميثاق؛ فمع تسليمنا أن نصاً كالذي سبق يفتح الباب عامّاً أمام أي دولة تريد الانضمام؛ إلا أن الشروط التي وُضعت تثير ارتباكاً واضحاً لإمكانية التأويل وفهم المراد، فمن ذا الذي سيقرر أن دولةً ما محبةٌ للسلام؛ وما هو معيار محبة السلام أصلاً، خصوصاً إذا ما علمنا أن كياناً مثل الكيان الصهيوني القائم بأساسه وأصله على الاحتلال وتهجير المدنيين واغتصاب الأراضي قد حصل على عضوية في المنظمة! ولا ندري من حدد قدرة الكيان على تنفيذ التزامات الميثاق ورغبته في الالتزام بها، وهو يخالف مع كل فعلٍ وتصريحٍ نصوص الميثاق،**[١٣١] **ولا يأتمر بأمر مجلس الأمن الذي تجرأ مراتٍ قليلةٍ في تاريخه على إدانة بعضٍ من تصرفات الكيان، بل لا يأبه بها؛ بينما تعاني فلسطين الدولة القائمة بأركانها من الحصول على عضوية تامّة حتى اليوم. وهذا يعني أن إمكانية الانضمام للمنظمة الدولية مفتوحةٌ لا توصد الأبواب في وجهها؛ ما لم تصطدم العضوية بمصالح الدول القوية المتنفّذة، فعندها تكون المَنيّة قد حضرت ولو أعلنت الدولة الولادة، وذاك إذعان الواقع عقب إذعان الاتفاق. ومجمل الأمر أن الميثاق قد فتح الباب أمام الدول للانضمام؛ إلا أنه ضبط إمكانية العضوية وتحقيق شروطها برؤية "الهيئة" وتوجهها، ومدى تسليمها لادعاء الدولة الراغبة بالانضمام بأنها ستلتزم بما "سيفرض عليها من قبل الهيئة" وبذلك فإنّ معايير حب السلام والقدرة على تنفيذ الالتزامات هي معايير –كالعادة– غير مضبوطة، ولا يمكن الاستناد بوجودها أو عدمها إلى قاعدة تكون هي**

---

[١٢٩]– انظر د. جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

[١٣٠]– وقد حدث ذلك فعلاً في تصريح بوتسدام ١٩٤٥ الصادر عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي الذي جاء فيه "تشعر الحكومات الثلاث أنها ملزمة بتوضيح كونها لن تقبل أي طلب للانضمام تقدمه الحكومة الإسبانية القائمة التي وصلت إلى السلطة على أساس المعاونات العسكرية التي قدمها المحور إليها، فهي بمصدرها وطبيعتها وسجلها وباتصالها بالدول المعتدية لا تتوفر فيها الشروط اللازمة للعضوية فيها" انظر د. زكي هاشم، الأمم المتحدة، ط٢، المطبعة العالمية، مصر، ١٩٥٢، ص٣٣ – ٣٤.

[١٣١]– يذكر أنه بينما يراجع الكاتب هذه السطور، في الأول من نيسان ٢٠٢٤؛ قام الكيان المحتل بقصف القنصلية الإيرانية في دمشق مخالفاً اتفاقية فيينا الناظمة للعلاقات الدبلوماسية بين الدول لعام ١٩٦١، كما قام ويقوم بالاعتداء المتكرر على الأراضي السورية باستهدافات صاروخية متفرقة، كما يستمر لأكثر من ستة أشهر بالعدوان على قطاع غزة على مرأى ومسمع المجتمع الدولي أجمع.

العماد، وهو أمر في القانون الدولي بات مُعتاداً؛ هناك حيث الألفاظ التي لا يمكن ضبط مضمونها ولا مرادها، ولا يعرف المطلوب من ورائها، على أن الواقع هو كون باب العضوية في المنظمة الدولية –من حيث الأصل– لا زال مفتوحاً حتى يومنا هذا.

الشرط الرابع: <u>أن يصدر الإيجاب في قالبٍ أنموذجيٍ، يُعرض كلاً كاملاً، يُقبل جملة أو يُرفض جملة، يغلب أن يكون في صيغة مطبوعة تنطوي على كثير من الدقة أرادها المُعدّ</u>،[١٣٢] قد لا يفهم حقيقة المراد منها – في كثير من الأحيان – المتلقي. ولا مراء في تحقّق شرطٍ كهذا؛ فإيجاب الدول فارضة الإذعان على الساحة الدولية "الحلفاء" جاء في قالبٍ نموذجيٍ منسّقٍ منظّم على خمس لغات عالمية – لم تكن اللغة العربية واحدة منها– مدبجٌ بعبارات برّاقة تجعل المذعن يتلذذ راغداً في إذعانه! كتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتحقيق التعاون الدولي، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم، والمساواة في السيادة، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، واحترام استقلال الدول وسلامة أراضيها، وحسن نية تنفيذ تلك الالتزامات؛ انطوت على كثيرٍ من الدقة في الألفاظ والعرض، خصوصاً تلك التي تمنح الامتيازات لفارض الإذعان، كما احتوت على كثيرٍ من العبارات الفضفاضة التي باتت محلّ خلافٍ في التفسير والتأويل والفهم، كحفظ السلم والأمن الدوليين، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والمساواة وسواها..[١٣٣]

ثالثاً– خداع المذعن وأثره في صحة العلاقة الإذعانية:

قد يشوب الإذعان عيب يؤثر في إرادة المذعن فيكون عاملاً في دفعه نحو إذعانه، إذ تنمّي ثقة المذعن بالموجب، والتي يستغلّها الأخير لإيقاع المذعن في شباك الإذعان،[١٣٤] **والحقيقة أنّ ميثاق الأمم المتحدة، وما احتواه من أهدافٍ ومبادئ وقيم مثالية في الحرية والاستقلال واحترام السيادة وحفظ السلم والأمن الدوليين... وما تصدّرته ديباجته من مشاعر وأخلاقٍ إنسانية ووعود بتحقيق العدالة والترقية الاجتماعية والاقتصادية، قد**

---

[١٣٢]– انظر د. عبد المنعم الصده، عمرجع سابق، ص٢٤٣.

[١٣٣]– انظر د. جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص ٤٢٧. وللمزيد حول الإذعان وافتقاد العدالة في المصطلحات أنظر الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الدراسة.

[١٣٤]– انظر د. سعيد عبد السلام، التوازن العقدي في نطاق عقود الإذعان، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد ٧، عدد١٣، ١٩٩٨، ص١٠.

حملت كثيراً من الشعوب والأمم إلى المسارعة في القبول والرضا بالمبذول من السيادة والمجال المحفوظ؛ طلباً للعدالة واستيفاءً للحقوق.

فهل ما حصل إنما هو تدليسٌ من قبل واضعي الميثاق ومنشئي المنظمة الوليدة، يخوّل المذعن المخادَع الاعتداد بالغلط والتدليس الحاصل كعيبٍ من عيوب الإرادة لإعادة التوزان بين الموجب والمذعن؟

الحقيقة أن الاعتداد بالغلط[١٣٥] في عقود الإذعان –على المستوى الداخلي– لا يؤتي ثماره؛ فيقال بصحة العقد رغم ما شابه من عدم تمام الرضا إلا بوجود التزامين من قبل الموجب؛ **أولاهما** الالتزام بالإعلام التام؛ بحيث يوضّح الموجب كافة الشروط بطريقة تمكّن المذعن من الإقدام على العقد؛ إعمالاً للثقة المشروعة في المشترط، **وثانيهما** الالتزام بحسن النية؛ بحيث يعطي الموجب لنفسه الحق في مراقبة التوازن لأداء الطرفين، ويقرر الجزاء على عدم تنفيذ ما أعلن عنه المشترط، فإن تحقق فيهما الشرطان؛ كان العقد أداةً مشروعةً يُحتجّ بها بما ورد فيه من شروطٍ معقولة، وهو ما يسمى "الغلط الجوهري المغتفر".[١٣٦] والحقيقة أن تاريخ القضاء الفرنسي لطالما كان واضحاً في اللجوء إلى الغلط لحماية الطرف المذعن، وإعادة التوازن للعقد؛ طالما أن الخطأ الحاصل لا يمكن قبوله كخطأ مغتفر،[١٣٧] فقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية في أحد أحكامها في قضية ملخّصها أن أحد شركات الائتمان الفرنسية قامت بإعلانٍ من شأنه إيقاع اللبس في نفوس العامة؛ إذ أخفت عنهم حقيقة أن القرض على دفعات آجلة؛ فبعثت في نفوسهم الظن أن القرض حالٌّ دفعةً واحدة، ولما تبيّن للمذعنين حقيقة العقد وما وراءه؛ أقاموا دعوى إبطالٍ لعلة إخفاء شرط الأجل وعدم الإيضاح والإعلام، فقضت المحكمة بإبطال العقد تأسيساً على وجود غلط وقع فيه المذعن؛ إذ إن على الموجب التزامٌ بإعطاء معلوماتٍ كافية بحسن نية.[١٣٨]

---

[١٣٥]– يذكر أن الإخلال في الثقة قد يكون عن طريق الغلط أو التدليس، أما الإذعان الجبري؛ هو إكراه يولد الرهبة في نفس المذعن دافعاً إياه إلى التعاقد، وهو على نوعين ملجئ وغير ملجئ. انظر للمزيد علي الرام، عقود الإذعان وسلطة القضاء في مواجهة الشروط المجحفة، مجلة القصر، عدد٦، ٢٠٠٣، ص٩٥.

[١٣٦]– انظر د. سعيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ١٠ وما بعدها.

[١٣٧]– يبدو أن القضاء الفرنسي قد جعل التدليس مفترض بيسرٍ في عقود الإذعان، فقرر بناء على أن الالتزام يقع على عاتق الموجب بإعلام المذعن وإعطائه معلومات كافية وصحيحة.

[١٣٨]– د. سعيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ١١.

وهنا نطرح سؤالاً نترك الإجابة فيه للواقع، وما يعتليه الحق من مواقع، في ضمير القارئ والسامع، ألا وهو؛ هل التزمت الدول المنشئة للميثاق بتوضيح كل تفاصيل العلاقة بينها وبين سائر الدول الموقعة؛ بحيث لم تخفي عنهم شروطاً جوهرية، أو مفاصل أساسية في المراد من الاتفاق؛ وبحيث يقال إنّ المذعن رغم إذعانه عالمٌ بخفايا الاتفاق والمراد منه، وما يخفيه من مُرادات وغايات تتستر في ثوب الشعارات والمشاعر؟ ثم هل هو (الموجب) التزم في تطبيق ما اشترط بحسن نية من حيث الأداء والجزاء؟ وهل مع انتفاء ذاكما الالتزامين يمكن القول إن العلاقة التي يحكمها الميثاق مشروعةٌ يحتجّ بها بما ورد في أصلها من شروط، وهل تلك الشروط معقولة؟ وهل الغلط الحاصل مغتفر؟ وهل لنا القول بضرورة تحقيق الانتصاف للمذعن وردّ الموجب عن خداعه؟ وإن كنا قد طرحنا سؤالنا المحوري حول مدى اعتبار الغلط أساساً وسنداً لإحقاق حق المذعن وردّ الموجب عن ظلمه وخداعه، فماذا عن الغموض الحاصل في عبارة الإيجاب وإشارته، وكيف يتمّ التعامل معه؟

في الواقع إذا ما أردنا الاستفادة من التجربة الغربية –مَن أسست لفكرة الإذعان الدولي– في قضائها الوطني وقانونها الداخلي؛ نجد أن التقنين المدني الفرنسي من خلال مفاعيل المادة ١٠٦٢ على وعيٍ تامٍ أن حماية طرفي العلاقة من خلال تفسير النص لا يتوقف على دائنيةٍ ومديونية؛ فالمشرع كان يدرك أن الحماية لا بُدّ أن تتم من خلال تفسير بنود العقد لصالح الطرف الأقل خبرةً وكفاءة،[١٣٩] وبينما يذهب بعض الفقه إلى ضرورة التمسك بالنظرية التقيلدية، والتي تقضي أنّ العقد شريعة المتعاقدين، ما يعني وجوب تفسير العقد وفق مراد الطرفين عند التعاقد؛ ذهب فريق آخر إلى وجوب أخذ الطبيعة الخاصة لعقود الإذعان بعين الاعتبار؛ لذلك يجب اللجوء إلى التفسير الموسَّع بغية تحقيق العدالة ومراعاة حسن النية؛ لحماية الطرف المذعن في مواجهة الشروط الغامضة التي فيها الإجحاف والتعسف.[١٤٠] وقد توجّه القضاء الفرنسي في النهاية إلى أن القاضي حتى وإن تأكد له عدم التوازن بين الالتزامات المتقابلة؛ يجب أن يحترم إرادة المتعاقدين؛ بحيث لا يوجه الاتفاق إلا وفق إرادتهما، وهذا يعني أن للمذعن ادعاء حقيقة الإرادة التي انصرف إليها مراده، ويطلب من القاضي إظهار الإرادة الحقيقية من خلال تفسير

---

[١٣٩]– انظر حسن عبد الباسط، أثر عدم التكافؤ بين المتعاقدين على شروط العقد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩١، ص ١٢٩.

[١٤٠]– انظر المرجع نفسه، ص ٢٥٢.

العبارات الواردة، ما أدى إلى تفسيراتٍ مكمّلة في السوابق القضائية؛ أنشأت التزاماتٍ جديدة كالالتزام بالضمان، وبالسلامة والإعلام.[١٤١]

ومن هنا نعود ونسقط واقع القوانين والأقضية الغربية على الساحة الدولية، فنسأل؛ هل يتم تفسير الميثاق بما يحتويه – قصداً – من عباراتٍ غامضةٍ غير جليّة لصالح الأطراف الذين لم يَخبُروا ما وراء الميثاق والمشاورات والاتفاقات التي مهّدت له، ولتأسيس المنظمة التي جاء بها، وهل يُراعي مجلس الأمن في قراراته إرادة الموقعين عليه، وما انصرفت إليه غاياتهم عند الانضمام إلى المنظمة الوليدة، وما طمحوا إليه عندما تنازلوا عن جزء من المجال المحفوظ لصالح التنظيم الدولي وتحقيق السلم والأمن الدوليين، وهل توجّهت تلك التفسيرات لتأخذ بالقرار الدولي منحىً يبتعد عن الإجحاف والتعسف، ويقترب من مُراد أعضاء المنظمة الدولية؛ أم أننا نعيش في ظلّ ميثاقٍ أنشأ منظمةً أوجدتها مجموعةٌ من الدول الكبرى؛ لتُشرف على سيرها وتنفيذ القوانين التي تحكمها، وتفسيرها وفق أسسٍ إذعانيةٍ في الإيجاد والإمداد والإرشاد، فهو إذعانٌ قام من قبل فارضيه، بوسائل إذعانية، وفق صيغ إذعانية!

رابعاً– رأينا في التصاق صفة الإذعان بالتنظيم الدولي:

إن التنظيم الدولي المعاصر لينهض على مجموعةٍ من القواعد القانونية التي هي أكثر امتثالاً لقانون القوة وإرادة الهيمنة؛ ليكون الإذعان ظاهرةً حاضرةً في مؤسسات التنظيم الدولي؛ مغيّبةً عن البحث والفحص، كما كان حاضراً في الممارسة المباشرة لقانون القوة. ثم إننا نؤسس التنظيم الدولي اليوم على أركان ثلاثة، هي مدار التحكم فيه، والتأسيس لإذعانٍ يحكم الدول والشعوب، <u>أولاها</u> نظامٌ اقتصاديٌّ قائمٌ على تحرير التجارة، وتوزيع التنمية، وتأمين القروض، وضبط أسعار الصرف، والتحكم بالنقد دولياً، وهو ما تقوم به المؤسسات الدولية الاقتصادية، <u>وثانيها</u> نظامٌ سياسيٌ مبتغاه ضبط إيقاع التصرفات والقرارات الدولية؛ من خلال معايير مفترضة للشرعية والمشروعية، وهو ما يقوم به ميثاق الأمم المتحدة نظرياً بإشكالياته اللفظية ومراداته المختلف عليها من الناحية التفسيرية، ومجلس الأمن عملياً بما يتّسم به من تحيّزٍ وانعدامٍ للحيادية، أما <u>ثالثها</u> فنظامٌ

---

[١٤١]– انظر علي الرام، مرجع سابق، ص١٠٤ وما بعدها.

إنسانيٌ يفترض أنه "أخلاقي" تُساس باسمه الدول، ويفرض عليها الإذعان فرضاً باسم الحماية والأمن الجماعي،[١٤٢] وعماد ذلك الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.

والحقيقة أن البعض قد يرى استبعاد تحقيق العدالة في أصل علاقة الدول ببعضها في المجتمع الدولي، والذي أسس لفكرة الإذعان في الاتفاق بينهم أولاً، ثم في الممارسات الدائرة بينهم من قبل ومن بعد؛ إنما هو عائدٌ لعدم تكافؤ القوى وتوازنها على الساحة الدولية، وهو أمرٌ نراه لا يعبّر عن فهمٍ واضحٍ لمفهوم العدالة وتطبيقاتها دولياً؛ فمن المعلوم لدى أعضاء الجماعة الدولية أن الدول يوم توقيع ميثاق الأمم المتحدة لم تكن متساوية من حيث العدد ولا العدة ولا العتاد، ولا من حيث القوة ولا الإمداد، ورغم ذلك أكد الميثاق في غير واحد من نصوصه أن العدالة والمساواة أساس العلاقة بين أعضاء الجماعة الدولية،[١٤٣] ومؤدى ذلك ومعناه أن الموقّعين على ميثاق الأمم المتحدة قد علموا ابتداءً أن العدالة إنما هي كائنة بين دول وكيانات دولية غير متساوية، ولذلك لا بُدّ أن تجد سبيلاً لتحقيقها بين غير المتساويين. لذلك بدا لنا –ولا زال– أن القيم والمبادئ والأهداف التي نشدتها الجماعة الدولية من خلال الاتفاق والتوافق على ميثاق الأمم المتحدة الذي يفترض أن يكون حاكماً للأقوال والأفعال الدولية لا سلطة لها اليوم، وأن مجموع الأفكار والأفعال التي تشهد واقعاً لها على الساحة الدولية اليوم لا اتفاق ولا توافق للجماعة الدولية عليها، وهذا يعني أن ما أراده المجتمع الدولي لا سلطة له اليوم، وأن ما له سلطة اليوم لا يريده المجتمع الدولي! ولا يبدو –في رأينا– أن تسليط الضوء على فكرة الاذعان وعدم عدالتها آخذٌ في تخفيف وطأةٍ من وطآتها أو تلطيف شيءٍ من آثارها، فخصيصة التفوّق على الآخر للحصول على مزيد من المكاسب الدولية في المجتمع الدولي أضحت تُعد من الخصائص العامة الثابتة في الجماعة الدولية، لا تخضع لضابط فعّال، ولا تحدّ منها نصوصٌ ولا قوانينٌ ولا أفعال، وهي قعساء راسخة في

---

[١٤٢]– يرى بعض الفقه أن فكرة الأمن الجماعي أو ما يطلقون عليه "نظام الأمن الجماعي" يتعارض وفكرة العزلة والمساعدة الذاتية، إذ إنه يفترض تكاتف الدول لتحقيق الأمن، وإزاءه ينبغي أن تتخلى الدول عن سياستها الوطنية التي تتعارض وذاك النظام. انظر د.حبيب الرميمة، دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٧، ص١٢٣.

[١٤٣] – حيث تنص المادة ١ ف٢ من الميثاق أن من مقاصد الأمم المتحدة " إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب"، كما نصت المادة ٢ ف١ منه علة أنه "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" كما نصت الفقرة الثالثة من المادة نفسها على أنه "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".

أصل التنظيم الدولي رسوخ الجبال. ولا ننكر من حيث الأصل أن مرتكزات النظام الدولي المعاصر وفق أصحابه إنما هي العدالة والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وحماية السلم والأمن الدوليين، وإقرار المساواة بين الدول وسيادة القانون،[١٤٤] **وهو ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة، وبتفحّصٍ سريعٍ لواقع التنظيم الدولي اليوم؛ نجد أن الديمقراطية تحكمها الرؤية الغربية بالصورة المختصرة المحصورة بأسلوب الوصول للحكم وتمثيل السلطة؛ وأنّ العدالة هي حصول القوى الغربية والكبرى على أشكال الرفاهية والتقدم والتحضر حدّ الارتواء، ووصول سائر الأمم والشعوب الأخرى إلى حدٍ يمكن معه الاحتواء، وإن لم تحقق الاكتفاء! وأنّ احترام حقوق الإنسان لافتةٌ تُرفع في وجه الخصوم والأعداء، وأن حماية السلم والأمن الدوليين هي حماية توازن القوة والحفاظ على الاستقرار، وإنْ كان بميزانٍ مختلٍ بحيث يكون لصالح تلك الدول على حساب الدول الضعيفة التي لا تجد لها معيناً ولا أنصار، وأما المساواة فمحصورةٌ بين الأقوياء في توازع النفوذ والقوة وأسباب البقاء، ولا نصيب فيها للضعفاء.**

وإننا في هذه الاطروحة لا نقصد دفع الاتهامات عن التنظيم الدولي المعاصر ولا توجيه مزيدٍ من الاتهامات له، سوى إننا نبحث عن مجتمع دولي أكثر انصافاً ونبتغي توصيفاً للواقع بعيداً عن التصفيق للباطل أو التسويق له، ووضعاً للأفعال والقرارات والممارسات الدولية في ميزان العدالة والشرعية، ولا ندّعي أن مهمتنا تغيير الواقع الدولي؛ غير إننا لا نريدها صرخةً في الفيافي لا يُسمع إلا رجعَ صداها، عسى أن تلقى قلباً أدركها ووعاها. وإننا لا نريد النيل من كل صيغة لتحقيق التعاون الدولي عبر المنظمات والأحلاف، ولا ينبغي لمثل هذا أن يكون، ففي بداية القرن الثامن عشر ربما، لم يكن هناك مشكلةٌ دوليةٌ حقيقيةٌ لا يمكن أن تتعامل معها كل دولة على حدة، أما اليوم؛ فإن المجتمع الدولي يواجه تحدياتٍ كالانتشار النووي، والإرهاب الدولي، والتدهور البيئي، والأوبئة العالمية، وندرة الموارد؛ لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الدولي والصيغ المؤسساتية لذلك.[١٤٥] ولا بد من التنويه إلى أن فرض الشرعية والمشروعية الدولية هو أساس التفريق بين النظام الدولي المستقر والنظام الدولي الفوضوي، وأن الانحراف –أيُّ انحراف– عن ذاك المسار الذي يتطلّب أن تكون تصرفات الدول

---

[١٤٤]– انظر د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، عدد ٨، ١٩٩٦، ص٢٠٥.

[١٤٥]– يُذكر إنه وبينما نكتب هذه السطور في ٢٠٢٠/٤/١ يشهد العالم حظراً للانتقال والسفر والتجوال بسبب فايروس كوفيد ١٩.

–بما فيها الدول الكبرى– مستندةً إلى نصٍّ قانونيٍ كما هي محقِّقة للعدالة والملائمة الدولية؛ هو في الحقيقة انحرافٌ عن قيام مجتمعٍ دولي سلميٍّ سليم.

المطلب الثاني
الجذور التاريخية لمفهوم الإذعان

ليس سراً القول إن تاريخ الإنسانية –من حيث الأصل لا الاستثناء– لا يحوي صفحاتٍ مشرّفةٍ من التعاطي الإنساني للأمم وبني البشر؛ فقد غزت الحروب العقول قبل الممالك؛ فكان الإذعان فكرةً ثم ظاهرةً ثم مفهوماً له أصلٌ في تاريخ الإنسانية القديم. ويعود العالم الذي نعيش فيه إلى عصر ما قبل تاريخ الروح الإنسانية، أو ما يسمى بالعصر الحديدي الكوكبي الذي كانت الإنسانية فيه تتجهز للوجود.[١٤٦] ومن المناسب توضيح أن مفهوم الإذعان اليوم؛ لا يعكس تماماً مفهوم الإذعان بالأمس البعيد؛ فوسائل الإرغام اليوم عديدةٌ متنوعة؛ منها الإعلامي ومنها الاقتصادي ومنها الثقافي ومنها الاجتماعي ومنها التكنولوجي والبيولوجي ومنها العسكري التقليدي مع اختلاف الوسائل والأدوات، أما الإذعان بالأمس؛ فغالباً ما كان يشير إلى بسط النفوذ، وزيادة الهيمنة بفعل القوة العسكرية أو استعراض القوة، إلا أن القاسم المشترك؛ هو نطاقُ قصدِ تحقيقِ انصياعِ الآخر وفرضِ الإذعان عليه جبراً بالقوة.[١٤٧]

---

[١٤٦]– انظر إدغار موران، إلى أين يسير العالم، ترجمة أحمد العلمي الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩. ص ٤٧.

[١٤٧]–انظر د. سيار الجميل، الحرب: ظاهرة تاريخية: مدخل من أجل فهم سوسيولوجي، مجلة عالم الفكر، مجلد ٣٦، عدد٢، ٢٠٠٧، ص ١٢ –١٣. ١٣.

الفرع الأول

مفهوم الإذعان في التاريخ القديم[١٤٨]

إنّ العلاقة بين الدول المعاصرة بمفهومها الحالي أخذت تتشكل في وقتٍ متأخرٍ نسبياً من التاريخ مقارنةً مع تلك العصور التي عاشتها الشعوب القديمة،[١٤٩] وإنّ النظام الدولي كذلك رغم تأخره نسبياً في تاريخ العالم؛ ليس جديداً تماماً؛ إذ إن جذوره تغوص في الأدب السياسي للفلاسفة وأرباب العلاقات الدولية بين الأمم السابقة، كما إنّ ممارسات الإذعان فيه كانت في تلك الأمم كما في هذه الأمم،[١٥٠] **ولأن الشعوب المترفة لا تاريخ لها، ولأن للقهر العالمي تاريخٌ متجذّرٌ في أعماق الضمير الإنساني؛ كان للإذعان قِدَمٌ يسبق تاريخ التنظيم الدولي نفسه؛ فقد صاحب الاذعان العلاقة بين الأمم وتعاملاتها منذ بداية الاجتماع البشري؛ حيث يمكن لنا القول إن للإذعان تاريخٌ قديمٌ بحق، حتى أصبح مفسّراً لمفاهيم أساسية، ومحلّلاً للعديد من الظواهر والمظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية، يستحقّ معها أن يكون ظاهرةً قديمةً متجذرةً في صميم العلاقة بين الدول، وكذا بين شعوب الأرض القديمة؛ ففكرة إذعان الدول الضعيفة للدول القوية وتدخّل الأخيرة بالأولى؛ قديمةٌ في العلاقات بين الأمم، وفي حكم تلك الأمم نفسها وفقاً لما سيتم عرضه.**

أولاً- عند السومريين:

يُعدّ تاريخ السومريين -لا سيما بعد نشوء المدن- قصةُ حروبٍ كثيرةٍ ناشئةٍ في سبيل السيادة على جميع البلاد آنذاك، أو على أوفر نصيب منها،[١٥١] وقد عرف تاريخ السومريين صراعاً دائماً بين السادة والعبيد، والفقراء والنبلاء، كما مورست السيطرة بالعنف والاضطهاد على المزارعين؛[١٥٢] ففي عهد الباتيزي لوغالندا؛[١٥٣] فُرضت

---

[١٤٨]- يبدأ التاريخ القديم منذ نحو أربعة آلاف سنة قبل الميلاد، ويشمل عصر الرومان، واليونان، والهنود، والفرس، والفينيقيين، والكلدانيين، وينتهي في القرن الخامس الميلادي بسقوط المملكة الرومانية. انظر في ذلك شارل سنيوبوس، تاريخ حضارات العالم: الحضارة الفرعونية- الآشوريون – البابليون – الفينيقيون – الفرس – اليونان – الرومان، ترجمة محمد كرد علي، ط١، الدار العالمية للكتب والنشر، مصر، ٢٠١٢، ص٨.

[١٤٩]- انظر ريتشارد كوك وكريس سميث، انتحار الغرب، ترجمة محمد التوبة، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١، ص١٩٤.

[١٥٠]- انظر د. محمد صالح المسفر، مرجع سابق، ص١٩٠.

[١٥١]- د. عزمي سكر، السومريون في التاريخ، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٩٩، ص ٥٠.

[١٥٢]- انظر ف. دياكوف وس. كوفاليف، الحضارات القديمة، ترجمة نسيم اليازجي، الجزء الأول، ط١، منشورات دار علاء الدين، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص ٨٨.

[١٥٣]- إذ كان السومريون يفضلون لقب الباتيزي على لقب الملك، ويقصدون به الحاكم أو الأمير.

الإجراءات التعسفية المختلفة لصالحه وصالح الكهنة خاصته، وانتُزعت المواشي من أصحابها، ونُهبت أقوات العباد وأرزاقهم، وكان التحكم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لا يناهضه أحدٌ، ولا يقوى على فكّه فكرٌ ولا جهد،[١٥٤] وفي عهد سارغون؛[١٥٥] امتدت الحروب والمغازي حتى سُمّي بملك أقطار العالم الأربع؛ فأخضع المناطق والقفار والصحاري، وجبال زاغروس ومدن عيلام؛[١٥٦] حتى بلغت قواته جبال أرمينيا،[١٥٧] ولم يكن الحال زمن حكم "أور"[١٥٨] بأحسن؛ حيث فرضوا بالقوة نظامهم؛ فاستولوا على الاقتصاد والزراعة، كما سيطروا على السياسة والسياسيين؛ فلم يكونوا سوى موظفين لديهم، وقد اشتهر السومريون بكونهم يغيْرون بصورة مستمرة على جيرانهم ويتصارعون على لقب ملك السومريين، في صراع دموي زاد عن ألفي عام.[١٥٩]

ثانياً– عند المصريين القدماء: عرَف المصريون الإذعان معرفة الأم بولدها، حاكمين ومحكومين؛ إذ عرفها الحاكمون فاعلين، وعرفها المحكومون مذعِنين، وكان الأصل أن ملك مصر "فرعون" إنما هو ابن الإله "رب الشمس" يحكم باسمه، وهو مثاله على الأرض، بل بعض الملوك من جعل نفسه رباً،[١٦٠] فكانوا يحكمون الناس حكم الربوبية للعبيد، وكانت الشعوب وقتها لا تشكّل أمماً ودولاً بالمعنى الواضح الجلي اليوم، فكانت الملوك تحكم كل من مرت عليه، وكل ما مرت عليه، فعرفت الشعوب زمن الفراعنة الخنوع والخضوع،[١٦١] حيث وصل مدُّ الإذعان الفرعوني

---

[١٥٤]– انظر ف. دياكوف وس. كوفاليف، مرجع سابق، ٨٩.

[١٥٥]– هو سارعون الأكادي وكان يعرف بسارغون الكبير، مؤسس الإمبراطورية الأكادية، حكم في الفترة الممتدة بين ٢٣٣٤ – ٢٢٧٩ قبل الميلاد.

[١٥٦]– بلاد ما وراء دجلة، وإلى الشرق من مملكة بابل.

[١٥٧]– انظر ف. دياكوف وس. كوفاليف، مرجع سابق، ص ٩٠.

[١٥٨]– من ملوك سومر وأكاد الذين حكموا البلاد في الفترة الممتدة بين ٢١١٨ – ٢٠٠٧ ق. م.

[١٥٩]– انظر ف. دياكوف وس. كوفاليف، مرجع سابق، ص ٩٢.

[١٦٠]– وفي ذلك ذكر القران فرعون مصر زمن سيدنا موسى عليه السلام فعلى لسانه جاء في سورة النازعات قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ سورة النازعات، آية ٢٤، وفي سورة القصص ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ سورة القصص آية ٣٨.

[١٦١]– شارل سنيوبوس، تاريخ حضارات العالم: الحضارة الفرعونية– الآشوريون – البابليون – الفينيقيون – الفرس – اليونان – الرومان، ترجمة محمد كرد علي، ط١، الدار العالمية للكتب والنشر، مصر، ٢٠١٢، ص ١٤ – ١٥.

إلى إثيوبيا وليبيا وسيناء وفينيقيا،[١٦٢] كما حاولوا إخضاع دول آسيا؛ فشنوا الحملات على فلسطين وسوريا؛ حتى سقطتا بأيديهم أيام تحوتمس الثالث (١٤٩١ – ١٥٢٥ ق.م).[١٦٣]

ثالثاً– عند الآشوريين: عُرف الأشوريون بحب سفك الدماء والتسلط على من حولهم من البلدان، كما عُرف عنهم حُبُّ القتال فرضاً لقوتهم، وحبهم لسفك الدماء والتدمير والنهب وكسر هيبة من حولهم من غير مبررٍ ولا هدف، حتى قيل إنهم أشدّ خلق الله بأساً وأقساهم قلوباً،[١٦٤] فقد وثّق التاريخ أنهم وطئوا آسيا ستة قرون؛ خارجين من جبالهم؛ مغيرين على جيرانهم؛ آيبين وقد أسروا شعوباً بأجمعها واستعبدوها؛ حتى ليُروى في أحد الحملات أن أحد القادة وكان اسمه اسورنازير هابال عام ٨٨٢ م عمّر جداراً أمام أبواب المدينة؛ فسُلخت جلود أناس كثيرون، وغُطّيت تلك الجدر بجلودهم، ودُفن بعضهم أحياء في أساس البناء، وصُلب فريق آخر، وجُمعت الرؤوس على هيئة تيجان، وضُمت الجثث إلى أشكال أكاليل، وخُرّبت بلاد بأكملها وصُيرت قاعاً صفصفاً؛ ومدنٌ بأسرها ينعق فيها بوم الخراب، وقتلوا خصومهم من الأمم شر قتلة؛ فسالت الدماء في نهر، وجُمعت الجثث؛ فبُترت أطرافها وقُضقضت عظامها، حتى وثّق التاريخ إخضاعهم وتدميرهم بابل وسورية وفلسطين ومصر.[١٦٥]

رابعاً– عند البابليين: وهي المملكة الكلدانية الثانية، أسسها البابليون على جثث الشعوب والحضارات الأخرى؛ فاستولوا على بلاد الفرس والجزيرة وسوريا، وقد كان أول هموم البابليين دحر الإمارات العمورية الأخرى، ثم توجّهوا شمالاً؛ فأخضعوا مملكة آشور، وعمِلوا على إضعاف ملوك السومريين أور وأكاد،[١٦٦] ومن مظاهر الإذعان التصنيفية لدى البابليين تقسيمهم الإنسان الحر زمنهم –وفق تشريع حمورابي الشهير– إلى عيّنتين اثنتين؛ أولاهما الإنسان بلا أهمية "موشكنو" وإنسان أو ابن إنسان "الأميلو" فمن يؤذي "الأميلو" مثلاً يقع عليه الأذى ذاته؛ بينما

---

[١٦٢]– انظر ف. دياكوف وس. كوفاليف، مرجع سابق، ص ١٢٧.

[١٦٣]– انظر المرجع نفسه، ١٣٨.

[١٦٤]– انظر شارل سنيوبوس، مرجع سابق، ص ٢٥.

[١٦٥]– المرجع نفسه، ص ٢٥ – ٢٦.

[١٦٦]– للمزيد حول ذلك انظر طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، دار الوراق، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٣٩٠ وما بعدها.

إذا وقع الأذى على"موشكنو" فيحتاج تنفيذ العقوبة إلى وكالة، باعتبار أن المواطن البابلي المنتصر أو الفاتح هو المتمتع بكامل الحقوق "الأميلو" بينما "موشكنو" هم شعوب سومر وأكاد الخاضعة.[١٦٧]

خامساً– عند الإيرانيين: تذكر كتب التاريخ مجموعتين من القبائل الإيرانية هما الميديون والفرس، وقد كانوا كسواهم من الشعوب القديمة؛ يعتمدون الغزو والتوسّع وفرض السيطرة والهيمنة على الآخر منهجاً للتعامل؛ فهاجموا آشوريا، وآسيا وشمال سوريا وغيرها من البلاد، وأما الفرس فبدأوا التوسع بمحاذاة الخليج العربي، كما حاولوا التوسّع تجاه مصر،[١٦٨] وقد تابع الفرس توسيع الإمبراطورية باختلاف ملوكهم وحكّامهم، باتجاه إفريقيا غرباً ونحو الهند شرقاً، وفي الشمال غزت الفرس أمصاراً عدة من آسيا الوسطى كخورازم وسوجديان وبكتريان وسواها،[١٦٩] وفي فارس حيث تسود الوثنية؛ كان الأكاسرة الحاكمين يحكمون بتفويض من الإله وينفذّون مشيئته في أرضه؛ لذلك يفعلون ما يشاؤون ولا يسألون، ويرون أنهم لا يُعلى عليهم في الأرض وهم يعلون.[١٧٠]

سادساً– عند الصينيين: وثّق التاريخ حروباً لا حصر لها بين الممالك؛ كانت صراعات من أجل السيطرة، وكانت تلك الصراعات تتم بين الممالك داخل الإمبراطورية الواحدة، وبين الإمبراطورية والشعوب الآخرى، فزادت التوسعات حتى وصلت فيتنام،[١٧١] وقد كانت غاية الحروب والتصارع ابتداءً؛ الحصول على الغنائم وأسر العبيد، ثم تطوّرت؛ فبات الصينيون يرغبون في تدمير جيوش أعدائهم والاستيلاء على أراضيهم، وإحكام السيطرة السياسية على الشعوب المعادية وضمها إليهم.[١٧٢]

---

[١٦٧]– انظر ف. دياكوف وس. كوفاليف، مرجع سابق، ص ١٠٠.

[١٦٨]– انظر موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام الشرق واليونان القديمة، تعريب فريد داغر وفؤاد أبو ريحان، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، الجزء الأول، ص٢١٤ وما بعدها.

[١٦٩]– للمزيد حول الحروب والمغازي التي فرضوها انظر حسن فيرنيا، تاريخ إيران القديم من البداية حتى نهاية العهد الساساني، ترجمة محمد نور الدين عبد المنعم والسباعي السباعي، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الغجالة، ١٩٩٢، ص٨٠ وما بعدها.

[١٧٠]– انظر عبد الحكيم العيلى، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٨٣، ص ١٦٢.

[١٧١]– انظر ف. دياكوف وس. كوفاليف، مرجع سابق، ص ٢٣٤ – ٢٣٦.

[١٧٢]– انظر د. محمد عبد القادر الداغستاني، فن الحرب الصيني القديم، دار آمنة، الأردن، ٢٠١٣، ص ٣٢.

سابعاً – عند اليونانين: عرفت اليونان التمييز بين شعوبها والشعوب الأخرى وفق منطقٍ لا يخلو من الاستعلاء والاستكبار؛ فكانوا يعُدّوا الغير برابرة، وكان القانون عندهم لا يحمي سوى المتحضّرين أمثالهم، أما البرابرة؛ فالتعامل معهم هو الحرب.[١٧٣] وقد عرف اليونانيون توسعاتٍ استعمارية باتجاه الجزء الغربي من البحر المتوسط، وتغلغلاً في إيطاليا وسيسيليا، وفي مدن آسيا الصغرى كمرسيليا، وفي شرق إسبانيا، وسواحل الدردنيل، وبحر مرمرة، والبحر الأسود، وبحر إيجه، والعديد من مناطق الفرس،[١٧٤] أما اقتصادياً؛ فقد عُرفت اليونان باقتصادها العبودي القائم على القهر والعنف والإكراه، وكان أغلب العبيد من الأمم الآخرى من سكان سوريا وفريجيا وليديا وأقاليم آسيوية أخرى.[١٧٥] وفي حواره مع سقراط يجادل ثراسيماكوس[١٧٦] بأن العدالة في الحقيقة ليست سوى ميزةً للأقوى، وأن الحكام على اختلافهم في المدن اليونانية القديمة –وبغض النظر عن شكل الحكم أو وسيلته وقتها– كانوا يَسنّون القوانين لمصالحهم.[١٧٧]

ثامناً– عند الرومان: إنّ فكرة الإذعان في الامبراطورية الرومانية متجذّرةٌ قعساء، قد بقيت فيهم بقاء الإمبراطورية نفسها؛ إذ حاولوا حثيثاً بسط نفوذهم على سائر المعمورة المعلومة من قبلهم وقتها، وإرغام الأمم والحضارات على الإذعان لسلطان الرومان؛ فقد دأبت روما على بسط نفوذها على الدول المجاورة والسيطرة عليها والتدخل بشؤونها؛ ما أدى إلى امتداد الإمبراطورية الرومانية إلى معظم تلك الدول وإخضاعها للقانون الروماني،[١٧٨] فبعد فتحها إيطاليا

---

[١٧٣]– انظر صلاح الدين بودربالة، استخدام القوة المسلحة في إطار احكام ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٠، ص ٢٣.

[١٧٤]– انظر ف. دياكوف وس. كوفاليف، الحضارات القديمة، ترجمة نسيم اليازجي، الجزء الأول، ط١، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠، ص٢٨٥ وما بعدها وص ٣٢٣.

[١٧٥]– للمزيد حول ذلك انظر ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت، الجزء الثاني، المجلد الثاني، ص ٣٨٦ وما بعدها.

[١٧٦]– أحد الفلاسفة السفسطائيين زمن سقراط.

[177] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p38.

[١٧٨]– انظر عاطف علي الصالحي، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، ط١، دار النهضة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩، ص٣٣.

توجه الرومان نحو الشاطئ الجنوبي لسيسيليا وأجزاء من إفريقيا، ثم هيمنوا على حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، وعلى أجزاء من ممالك المصريين واليونانين.[١٧٩]

ويبدو لنا من خلال البحث والتقصي أن مفهوم الإذعان كان لا يتجلى –تقريباً بشكل غالب– إلا من خلال الحروب والنزاعات التي كانت تأتي على شكل معارك قتالية محدودة أو غير محدودة من حيث الزمان والمكان، والعدد والعُدّة؛ فكانت الأمم تعبّر عن فرضها لقوتها بالحروب، كما كانت تعبر –بشكلٍ أقل تاريخياً– عن فرضها لنفوذها بالمعاهدات غير المتكافئة التي تحمل طابع الإذلال للخصم، إلا أن الحروب تبقى هي الظاهرة الاجتماعية والتاريخية الأكثر لفتاً للأنظار، حتى ليقال إنّ الحروب هي التي أنجبت التاريخ، باعتبارها أشد علامات التاريخ وضوحاً.[١٨٠]

الفرع الثاني

مفهوم الإذعان في الديانات السماوية

يرى بعض الفقه الغربي أنّ المفاهيم اليهودية والمسيحية والإسلامية للعدالة متشابهة جداً في أصولها الأخلاقية،[١٨١] **وهو أمرٌ بديهي باعتبار أن مصدر التشريع في تلك الشرائع واحد، والمشرّع فيها إلهٌ واحدٌ لا شريك له ولا نِدّ، سوى أن ما طرأ على بعض تلك الشرائع من تغيّرٍ وتبديلٍ واختلافِ تفسير وتأويل؛ قد جعل للتباين إليها سبيلاً؛ لذا اختلفت الممارسة عن أصل التشريع، وتلوّن المنتسبون لها بغير الصبغة التي أرادها واضعها، فتسلّلت إليهم أنواع الصفات، واختلفت عليهم في كل زمان ومكان، وكان من ذلك صفة الإذعان.**

---

[١٧٩]– انظر ف. دياكوف وس. كوفاليف، الحضارات القديمة، ترجمة نسيم اليازجي، الجزء الأول، ط١، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٤٩٤ وما بعدها.

[١٨٠]– د. سيار الجميل، مرجع سابق، ص٩.

[181] – Charles Sampford , Rethinking International Law and Justice, Griffith University, Australia Published by Ashgate Publishing Limited Ashgate Publishing Company Wey Court East 110 Cherry Street Union Road Suite 3-1 Farnham Burlington, VT 05401-3818 Surrey, GU9 7PT USA England, 2014, p303

أولاً– في الفكر اليهودي:

لا شك أن الديانة اليهودية كما أنزلها الله على موسى عليه السلام ليحكم بها بني إسرائيل؛ تحفظ حرية الناس وتحمي حقوقهم وفق الاختلاف الذي هو سُنّة الله في أرضه؛ سوى أن ما طرأ على تلك الشريعة من تبديلٍ وتحريفٍ؛ حتى نَسب لها أحبارها ما ليس منها، ونزعوا منها ما كتب الله فيها؛ جعلها محطّ تمحيصٍ وفحص من قبل أولي العلم والأبصار.[١٨٢] هذا وينقسم اليهود إلى عدة أقسام أساسية؛ فإشكناز؛ هم يهود العالم الغربي، وسفارديم؛ هم أولئك الذين يعيشون في الشرق وأقطار العالم الإسلامي، وجماعاتٌ أخرى حديثة جاءت نتيجةً لردة فعل حركات التنوير التي فرضتها ثقافتها وتياراتها في القرن الثامن عشر.[١٨٣]

١– نظرة اليهود إلى الغير:

يطلق اليهود على غيرهم لفظ Gentiles، وهي كلمة من أصل لاتيني تشير للغريب أو الآخر، تطلق على غير اليهودي في نظرة دونية لا تخلو من الاحتقار والتصغير.[١٨٤] وقد كان اليهود المنتشرون في جزيرة العرب يعتقدون أنهم شعب الله المختار، وسواهم من الشعوب ليس إلا رقيق عندهم؛[١٨٥] إذ إن الفلسفة اليهودية في العلاقة مع الغير تقوم على فكرة الاختيار الإلهي؛ ينظرون إلى الأمم الأخرى من علٍ، حتى وصل بهم الحال إلى اعتقاد أن اليهود بشر، أما غيرهم فليسوا من البشر؛ بل وحوشٌ وشياطين!**[١٨٦]** ويبدو أن موقف اليهود –وشعب الكيان الاسرائيلي اليوم– يتسم بالعداء والعنصرية بل والاحتقار وعدم الشفقة بالغير، باعتبار الغير شعوباً مدنّسة وهم شعوبٌ مقدّسة،[١٨٧] **وقد كان لذلك أثر كبير في تكوين العقلية الصهيونية للشعب الإسرائيلي في العصر الحديث؛ إذ إن الممارسات الإذعانية للكيان الإسرائيلي تُعدّ برأينا الأنموذج الأول لفرض الإذعان في التنظيم الدولي**

---

[١٨٢]– انظر في ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا..﴾، سورة الأنعام، آية ٩١.

[183] – See Isidor Epshtien; Judaism, Penguin books, Harmondswprth, Middlesex, England, 1990. No number for pages.

[١٨٤]– للمزيد انظر د. رقية العلواني وآخرون، مفهوم الآخر في اليهودية والمسيحية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨، ص ٤٦.

[١٨٥]– انظر د. عبد الحكيم العيلى، مرجع سابق، ١٦٣.

[١٨٦]– انظر لغرس سوهيلة، مفهوم الآخر في الديانتين اليهودية والمسيحية وموقفهما منه، بحث نشرته كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة معسكر، العدد٤، ٢٠١٥، ص٣ –٥.

[١٨٧]– نرى في ذلك قولهم " ضرب اليهودي كضرب الرب، واذا ضرب غير يهودي يهودياً فلا بد من قتله"، انظر المرجع نفسه، ص٥.

المعاصر، ومن ورائها القوى الكبرى التي تخطب الود وتحمي الحمى، ويرى البعض أن الفكر اليهودي يقوم على فرض الأمر الواقع؛ حيث تفرض الوقائع على الأرض، ثم يتم تقبّلها من الغير إذعاناً أو إيماناً،[١٨٨] وبالرغم من اختلاف اليهودية باعتبارها شريعة سماوية عن الصهيونية الإسرائيلية التي هي بالأصل حركةٌ سياسيةٌ استيطانية معاصرة؛ إلا أن اليهود لا يكادون يتجلّون بوضوح اليوم سوى من خلال الكيان الإسرائيلي، كما أن الكيان الإسرائيلي وبالرغم من أنّ أتباعه ومؤيدوه يدين بعضهم بغير اليهودية؛ إلا أن الوجه العام للكيان إنما هو التوجه الديني اليهودي؛ خصوصاً أنّ تعريف وزارة الخارجية لدولتهم المزعومة، أنها دولةٌ يهوديةٌ ديمقراطية تضمن حق الشعب اليهودي في دولةٍ مستقلةٍ واحدة تابعة له ضمن العلاقة التاريخية المذكورة في التوراة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل (فلسطين المحتلة).[١٨٩]

٢- الفكر الإذعاني في نصوص التوراة المحرّفة:

تنصّ المقدسات المزعومة لدى اليهود على أن قتل غير اليهودي مباحٌ بل واجب إن أمكن، وهو لا يعد جريمةً بل فعلٌ يرضي الرب، إذ جاء فيها: "إن لحم الأميين لحم حمير، ونُطفتهم نطفة حيوانات غير ناطقة، أما اليهود فقد تطهّروا على طور سيناء، والأجانب تلازمهم النجاسة لثالث درجة من نسلهم، ولذلك أُمرنا بإهلاك من كان غير يهودي".[١٩٠] وتنطلق فكرة التسيّد وفرض الإذعان على الآخر وكسره ومحاولة الهيمنة عليه من نصوص التوراة المحرفة التي تحكي وعداً إلاهيا لإبراهيم عليه السلام بالأرض أجمعها؛ إذ جاء "وفي ذلك اليوم قطع الرب مع إبراهم عهداً قال: لنسلك أُهب هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"،[١٩١] لتصبح الأرض كلها وفق منظورهم مُلكاً لهم، وتصبح الشعوب كلها مستعبدةً لأجلهم، تعيش على أرضهم وتحيا من خيرهم، ولهم الحق في فرض شروطهم واسترداد حقوقهم كما يشاؤون زماناً ومكاناً وأداةً.[١٩٢] والناظر في التوراه يجدها توثّق الحرب والقتل

---

[١٨٨]- انظر هاني البسوس، يهودية إسرائيل، نظرة مفهومية تحليلية إلى الفكر اليهودي المتطرف، مقال نشرته جامعة السلطان قابوس في عمان، العدد ٤ – ٥، ٢٠١٦، ص ١٤٤

[١٨٩]- انظر هاني البسوس، مرجع سابق، ص١٤٥

[١٩٠]- هنادي عيسى، الحرب والسلام في الفكر اليهودي المعاصر، مجلة جماعة مروي التكنولوجية، عدد٤، ٢٠١٩، ص ٢٢.

[١٩١]- انظر سفر التكوين، الإصحاح ١٥: ١٨.

[١٩٢]- انظر جبر الهول، المواثيق والعهود في ممارسات اليهود: قراءة في الفكر السياسي اليهودي، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت، ص٧٠.

وسفك الدماء، ولا تسطّر في صفحاتها لليهود في تعاملاتهم مع الأمم الأخرى إلا ما يتفرّع عن ذلك ويتصل به؛ لذلك نرى في سفر أشعيا "خيوطكم لا تصير ثوباً ولا يكتسي بأعمالكم أحد، أعمالكم أعمال إثم، وأفعال أيديكم ظُلم، أرجلكم تسارع إلى التشرد وإلى سفك الدماء البريئة، وأفكاركم أفكار إثم، وفي مسيركم خراب وهدم، طرق السلام لا تعرفونه، ولا في مسالككم عدل، جعلتم سُبُلكم معوجة، وسالكها لا يعرف السلامة".[١٩٣] وعندهم أن نبي الله داود عليه السلام –وفق ما يزعمون– يسطو على البلاد ويجتاحها فلا يُبقي فيها رجلاً ولا إمرأة، ولا صغيراً ولا كبيراً؛ فقد ورد أن الرب يأمر داود قائلاً: "فالآن اذهب واضرب عماليق، وحرّموا كل مالهم، ولا تعفُ عنهم، بل اقتل رجلاً وامرأة وطفلاً رضيعاً وبقراً وغنماً وجملاً وحماراً".[١٩٤] وفي سفر إشعياء جاء: "وبنُوا الغريب يبنون أسوارك وملوكهم يخدمونك.. ليؤتى إليك بغنى الأمم وتُقاد ملوكهم"[١٩٥] وهناك عشرات النصوص الآخرى التي تنأى هذه الصفحات عن ذكرها، والتي تكرّس الفوقية والتجبّر والقهر وفرض الإذعان؛ تُبنى عليها نظريات فكرية وثقافية وسياسية وعسكرية؛ تودي بحياة آلاف العزّل من الأطفال والنساء والغِلمان، يستغّلها اليهود تبريراً لممارساتهم على الساحة الدولية.

٣– نظرةٌ في واقع اليهود اليوم:

إنّ السلام عند اليهود لا يكون إلا بالقوة المادية القاهرة، والتفوّق العسكريّ، والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية؛[١٩٦] لذلك نرى اليهود الذين لا يتجاوز عددهم ٠,٢% من سكان العالم؛ يسيطرون على الاقتصاد فيه، ويديرون الشركات الكبرى متعددة الجنسية المتسلطة عليه،[١٩٧] –التي تتحكّم في مفاصل الاقتصاد– ويتحكّمون في الأسهم العالمية والبورصة، ويُديرون أسعار العملات وصرفها، ويضعون يدهم على التجارة والصناعة والتكنولوجيا والعلوم الدقيقة والحديثة،[١٩٨] ووسائل الإعلام والصحافة؛ حتى ظهر التأثير اليهودي في الفن والموسيقى والتصميم

---

[١٩٣]– انظر سفر أشعيا، الإصحاح ٥٩: ١: ٨.

[١٩٤]– انظر سفر صمويل الأول، الإصحاح ١٥: ٣.

[١٩٥]– انظر سفر إشعياء، الإصحاح ٦٠: ١٠.

[١٩٦]– هنادي عيسى، مرجع سابق، ص ٢٧.

[١٩٧]– كان اليهود أول من أنشأ فروعاً لشركاتهم خارج الدولة التي يعملون بها (على شكل الشركات متعددة الجنسية اليوم) حتى أن توسع الشركات الألمانية في دول العالم إنما كان بفعل اليهود أولاً، ثم ردة فعل منهم على اكتساح اليهود لسوق العمل والانتاج، إلا أن أصل الفكرة يهودية. انظر هنري فورد، اليهودي العالمي المشكلة العالمية الأولى، ترجمة أكرم مؤمن، ط١، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، ٢٠١٣، ص٢٠.

[١٩٨]– حتى وثّق أن الشيك والكمبيالة والسند كلها اختراعات يهودية، فأول كمبيالة في العالم كان المستفيد منها يهودي اسمه سيمون روبنز.

وشكل الحياة وأولوياتها، وكل ذلك ومنذ بداية التاريخ اليهودي؛ تميل أمة إسرائيل إلى أن تسود العالم، وأن تحكم الأمم وتجعلها ذليلةً تابعة لها، حتى أنهم تسللوا إلى مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي في كثيرٍ من دول العالم وحتى اليوم.[١٩٩] ولا غرو مع كل ما سبق أن نعلم أن السلام عند اليهود لا يكون إلا بإخضاع جميع الأمم حتى تسعى ذليلةً لهم، ولا سلام قبل ذلك أو بدونه، لذلك فالسلام عندهم يعني الإذعان، ويعني عبوديّةً محقّقة؛ فتكون بذلك استسلاماً لا سلاما.[٢٠٠]

ثانياً- في الفكر المسيحي:

لقد جاء سيدنا المسيح مصدقاً لما بين يديه ومبشراً بخاتم النبيين، ضمن سلسلة إلهية اتصلت من خلالها الأرض بالسماء، ولا شكّ أن تلك الشرائع لتَصدر عن مشكاةٍ واحدةٍ من حيث الفكر والتعاليم؛ سوى أنه أُدخل فيها ما ليس منها، وأُخفي عن العامة ما جاء فيها؛ فكان المصاب في التحريف لا في الأصل الحنيف.

وإن أصل الديانة المسيحية ينطلق من فكرة المحبة لله والإنسان، "فمن لا يحب فإنه لا يعرف الله"،[٢٠١] وبالرغم من وجود ثلاث تيارات لاهوتية يقوم **أولها** على الفكر الاستبعادي الذي ساد الفكر الإنجيلي المحافظ، ويدعو إلى العداء للآخر، **وثانيها** فكر الاحتواء الذي يقوم على رؤية المسيحية كتكميلٍ للديانات الأخرى، **وثالثها** فكر التعددية الذي يقوم على اتجاه الحوار والتعاون مع الأديان الأخرى؛ إلا أن السائد الغالب أضحى فكراً احتوائياً تعددياً.[٢٠٢]

ويبدو أن المسيحية الأولى كانت ترفض الحروب، فتضمنّت العقيدة مبادئ عدم العنف؛ غير أن تاريخ الكنيسة بانقساماته المختلفة؛ قد برر الحرب وأوقد لها ناراً؛ تعبيراً عن الإرادة الإلهية؛ تجلّت حروباً مذهبية بين أبناء الدين الواحد، وحروباً صليبيةً مقدسَةً تجاه أبناء الشرائع الأخرى؛ نالت التمجيد والإشادة من رجال الكنيسة الأرثوذوكسية الشرقية والكاثوليكية الغربية، وكانت أشد أعمال فرض الإذعان قسوةً وبربرية.[٢٠٣] والحقيقة أن تحولاً

---

[١٩٩]- انظر هنري فورد، مرجع سابق، ص١٥ – ١٧/ ٢٣ / ١٠١ / ١٣٨.

[٢٠٠]- هنادي عيسى، مرجع سابق، ص ٢٧.

[٢٠١]- أنظر رسالة القديس يوحنا الأولى، ٤: ٨

[٢٠٢]- أنظر لغرس سوهيلة، مرجع سابق، ص ٧ – ٨.

[203] – Karen Armstrong Holy War: The Crusades and Their Impact on Today's World (New York: Anchor Books, 2001, pp. 23.

قد طرأ على المنطلقات الفكرية للديانة المسيحية؛ حولّها من داعٍ للسلام إلى داعٍ للحروب والسيطرة العسكرية،[٢٠٤] فتأسست فكرة الحرب العادلة في بداية القرن الخامس الميلادي،[٢٠٥] في محاولةٍ للتوفيق بين المُثُل الأخلاقية التي جاء بها أصل الديانة المسيحية، والضرورات السياسية التي تطلب استخدام القوة العسكرية؛ بغرض فرض القوة على الأمم الأخرى.[٢٠٦]وقد بدأ العداء من قبل المسيحيين ضد الوثنيين؛ فصدر قانون تيودوسيوس الذي قضى بالإعدام على كل وثني، ثم انتقل العداء إلى مناهضي مذهب البابا في روما،[٢٠٧] ثم انتقل البطش والتنكيل إلى كل من لا يدين بالكاثوليكية؛ فذاق اليهود قليلاً والمسلمون كبيرَ النصيب من محاكم التفتيش ذائعة الصيت السيء، والتي رزح المضطهدون في إسبانيا والبرتغال "الأندلس" تحت أحكامها الجائرة ردحاً مظلماً من الزمن، وكانت تبتغي أولاً القضاء على الإسلام في البلاد،[٢٠٨] **لتُخفت نور المسيحية التي جاء بها عيسى عليه السلام من دعوة المحبة والسماحة والسلام، وتصديق الذي بين يديه، وتحقيق البشرى بسيدنا محمد الذي يليه، وتأتي بويلاتِ المظالم التي لا تبقي على مخالِف ولا تطيقه، ولا تفتح مجالاً للتعايش مع أبناء المذاهب الأخرى من الشريعة ذاتها. أما اليوم؛ فقد بدا أن المسيحية قد انحسرت وانحصرت داخل جدران الكنيسة، ولم تجاوزها في الكثير الغالب إلى خارجها، فدولٌ علمانية تحكم، وشعائر في المعابد تقام، ولا يحرم إنسانٌ من شعائره –من حيث الأصل– ولا يُلام.**

ثالثاً– في الفكر الإسلامي:

تعاملت الشريعة الإسلامية مع الإنسان على أنه خليفة الله في أرضه،[٢٠٩] وقد عَدَّ الإسلام الناس جميعاً أمةً واحدة، تجمعها الإنسانية، وقد صرّح القران الكريم بهذه الوحدة في غير موضعٍ فيه؛[٢١٠] غير أن الاختلاف إنما هو

---

[٢٠٤]– د. حامد سلطان، الحرب في نطاق القانون الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٢٥، ١٩٦٩، ص ١٠

[٢٠٥]– على يد القديس أوغيستس.

[٢٠٦]– انظر د. صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام: مع إشارة خاصة إلى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية، دا الفكر العربي، القاهرة، مصر، د. ت، ص٨٦.

[٢٠٧]– انظر د. هاني الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٤٤ –٤٥.

[٢٠٨]– انظر محمد قطب، مذابح جرائم التفتيش في الأندلس، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ٤٨ – ١٠٧.

[٢٠٩]– د. محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٥، ص٢٠.

[٢١٠]– إذ يقول تعالى في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾، انظر سورة النساء، آية ١، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ سورة البقرة، آية ٢٠١٣، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ سورة الأنبياء، آية ٩٢.

تنوعٌ عارضٌ منشؤه اختلاف الأهواء، ليس بأساسه مانعاً لوحدة الإنسانية بالحق، وإنما سُنّة من سنن الله في الخلق،[٢١١] وإن ذاك الاختلاف ليس سبباً للاقتتال وإزهاق الأرواح، ولكن للتعارف والتعاون وطلب الفلاح؛[٢١٢] إذ إنّ جوهر دعوة الإسلام يتمثل في العناية بأمرين رئيسين،[٢١٣] إعمار الأرض وتقدم الحضارة، والعناية بالإنسان باعتباره حجر زاوية في الوحدة الإنسانية الكبرى.[٢١٤]

١- نظرة الإسلام إلى الغير:

يبدو أن مفهوم الآخر في الإسلام مفهومٌ مفتاحيٌ يصلح للاستخدام كوحدة تحليليةٍ لأنماط العلاقات الإنسانية في وضعها الكلي، وفي فرعياتها كذلك، من منظورٍ يتسّع الزمان والمكان؛ ليشمل الحياة الدنيا والآخرة.[٢١٥] والحقيقة أن علاقة الإسلام مع الغير تعتمد مبدأً قرآنياً واضحاً هو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛[٢١٦] فالإسلام يسعه أن تقوم إلى جانبه شرائع أخرى؛ فلا يلقى أتباعها عنتاً، ولا ينالهم اضطهادٌ أو افتئات؛ فاختلاف الدين ليس مثار بغضاء أو عِلّة اجتراء.[٢١٧] ويذهب جمهرةٌ من العلماء مذهباً له اعتبارٌ أن أصل علاقة المسلمين بغيرهم السلم لا الحرب، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾،[٢١٨] وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[٢١٩] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾[٢٢٠] وقوله تعالى: ﴿فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا

---

[٢١١]- وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾، سورة الروم، آية ٢٢.

[٢١٢]- إذ يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾. انظر سورة الحجرات، آية ١٣.

[٢١٣]- بدأت دعوة الإسلام أصلاً دفاعاً عن حرية العقيدة وكفاحاً من أجلها، وقد مُنع المسلمون حرية عقيدتهم؛ فهاجروا هروباً بدينهم من بطش المناهضين والمتربصين، وقد أشار القران الكريم إلى ذلك صراحة في سورة الحج، عندما قال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ انظر سورة الحج، أية ٣٩ – ٤٠، وكذلك انظر د. إبراهيم العناني، حرية العقيدة بين الشريعة الإسلامية والوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، من أبحاث ووقائع المؤتمر العام الثاني والعشرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص٣.

[٢١٤]- د. وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، دار المكتبي، دمشق، ٢٠٠٠، ص١٠.

[٢١٥]- انظر د. السيد عمر، الأنا والآخر من منظور قرآني، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٨، ص ١٣٣.

[٢١٦]- سورة التوبة، آية ٦.

[٢١٧]- محمد الغزالي، الاستعمار أحقاد وأطماع، ط٤، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٥، ص٩٢.

[٢١٨]- سورة الأنفال، آية ٦١.

[٢١٩]- سورة البقرة، آية ٢٠٨.

[٢٢٠]- سورة النساء، آية ٩٤.

جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [٢٢١] وقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾،[٢٢٢]

٢- ترفّع حروب الإسلام عن فرض الإذعان:

إنّ جمهرةً من العلماء على اتفاق أنّ الحرب في الإسلام لا تكون إلا لرد صائلٍ أو دفعٍ لاعتداء،[٢٢٣] وتأمين الدعوة والمعتقد، ومنع إرهاق خلق الله فيما اعتقدوا،[٢٢٤] أو نصرةٍ لمظلومٍ أو لنقضِ معاهدةٍ أو بسبب تأليب الأعداء على المسلمين، وما كان لقتال أن يكون له مشروعية ما لم تظهر بوادر الفتنة أو يحصل الاعتداء فعلاً، أو يقوم دليلٌ على أحد موجبات الجهاد، وعلى هذا فالقتال في الإسلام أمرٌ طارئ على أصل العلاقة مع الغير؛ لذلك فإن الحرب في الإسلام لا تكون لإكراه خصمٍ على تنفيذ إرادة خصمه كما تقوم عليه أغلب الحروب الدولية اليوم، ولا لإبراز العظمة أو استعراض القوة؛ كاحتلال إيطاليا لليبيا والحبشة مثلاً، ولا لمجاراة صورة الامبراطورية بين الأمم؛ كما فعلت بريطانيا قديماً لتحافظ على مملكتها التي لاتغرب عنها الشمس، ولا لانتقامٍ أو تشفّي، ولا لنهبِ الثروات والخيرات.[٢٢٥] وقد حفظ التاريخ الإسلامي ثلاثة عشر عاماً ترعرع فيها الإسلام في مكّة؛ لم ترفع بها حربة، ولم يعلُ بها سيفٌ، ولم يطلق بها سهمٌ ولا رمح؛ إذ لم يكن للحرب مكانٌ في مواجهة المشركين، وكان أصل العلاقة السلم،[٢٢٦] **وإننا نرى أن المعاهدات قبل الإسلام كانت تُستخدم من قبل القوي؛ بسطاً لسلطانه وعملاً بفرض إذعانه؛ حتى إذا قَوِيَ الضعيف نبَذَها، وكان ذلك إلى عهدنا هذا، لذلك كانت المعاهدات تأخذ شكل القوة التي يفرضها الأقوياء، وليست تنظيماً لعلاقةٍ عادلة، وإنْ كان ذلك يسمّى سلماً؛ فإنما هو سلم ظالم، ولم يكن في الإسلام شيء من ذاك، فالتشريع الإسلامي أمَرَ بالوفاء بالعهد وفاءً لا يقيّده ضعفٌ ولا قوّة، وإنّما القيد فيه وفاءُ من تعاقد معهم، وإنّ ذلك كله هو أصل الدين الإسلامي الحنيف، شذّ عنه من شذ من المتأخرين أو المخالفين**

---

[٢٢١]- سورة النساء، آية ٩٠.

[٢٢٢]- سورة الممتحنة، آية ٨.

[٢٢٣]- انظر محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص٣٣.

[٢٢٤]- انظر د. عدي الجبوري، دوافع الفتوحات الإسلامية في العصرين الراشدي والأموي (دراسة تحليلية)، ط١، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٢، ص ٤٦.

[٢٢٥]- انظر د. ضو غمق، نظرية الحرب في الإسلام وأثرها في القانون الدولي العام، ط١، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ١٤٢٦هـ، ص ٦٥.

[٢٢٦]- د. ضو غمق، مرجع سابق، ص ٧٩.

لما كان عليه الأولين، وإن كان في صفحات التاريخ – والتاريخ كله آحاد– ما ينافي تلك الصور المشرّفة التي عليها الدين والتشريع الإسلامي؛ فإنّما هي من قبيل الخروج عن القاعدة لا الالتزام بها، وسوءُ تطبيقٍ للقانون لا سوء تشريعٍ أو قسوة مشرع؛ فهو تصرفٌ يحمل إثمه مرتكبُه، لا سابقةٌ يحذو حذوها من تبعها؛ لذلك فإن الإسلام والحالة هذه؛ إذ يقرر السلم على أنه أصل في التعامل مع الدول –وفق جمهرة علماء المسلمين– فإنّه لا يسمح بالتدخل بشؤون الدول إلا حمايةً لرعاياه، أو استجابةً لمستغيث، أو رداً لعدوان، أو دفعاً لصائل، أو استباقاً لغزو محتّم وشيك، بما تحتويه تلك العناوين من معانٍ حقيقيةٍ لا شعاراتٍ برّاقة، ومبرّراتٍ شكليّة لتحقيق مصالحَ شخصية على منوال الشعوب القديمة الأخرى من أصحاب البطش والقهر وفرض الإذعان، ومن بعدها الدول الكبرى في الساحة الدولية اليوم. ثم إنّ الإسلام لا يفرّق بين دولةٍ قوية وأخرى ضعيفة، إذ أنه يحترم حقّ كليهما في السيادة وتقرير المصير، ولا يُحابي دولةً متحضّرةً على حساب دولة متخلّفة، وإنْ كان قد تدخّل في دولةٍ وفق القوانين التي كانت تحكم الأمم وقتها؛ فللإرشاد والتعاون، لا للتحكم والتسيّد؛[٢٢٧] لذا فإن الحرب في الإسلام ليست أصل، والإذعان ليست في خارطة تعاليمه، ولا أحكام تشريعه، كما أنّ المخالف لذلك قد خالف الشريعة، وليس لفعله وزن ولا أصل، بل هو من أصل التشريع بديعة.

الفرع الثالث

التطور الفلسفي للمفهوم

كما في الشعوب والموروثات العَقَدية؛ كان للإذعان جذوراً ضاربةً في جذور الفكر على اختلاف انتماءاته وأصوله؛ فمنذ نشوء الفلسفة اليونانية، وما تلاها من فلسفاتٍ على مرّ العصور المختلفة؛ وصولاً إلى عصور النهضة والحداثة؛ كان للإذعان موطئ قدمٍ ومحطُّ رحل، تبدّت من خلالها الفكرة المركزية للإذعان، ومجمل مضامينها؛ صدقّها واقعٌ اجتماعيٌ وسياسيٌ واقتصاديٌ أَسّس لمراحلَ من الخضوع والاستبداد وبسط النفوذ والهيمنة.

---

[٢٢٧]– أكّدت ذلك مكاتبات الملوك زمن النبي والمعاهدات والمكاتبات زمن الخلفاء الراشدين، حيث لا تعدٍ ولا مظالم، وكل حقٍ محفوظٍ لصاحبه أمماً أمماً وأفراداً، على منهج حنيف من تعاليم السماء.

أولاً– **عند اليونان:** يَعد **أفلاطون** الحرب حدثاً طبيعياً لا يحتاج إلى تبرير، كما أن فرض القوة والإجبار من سنن المجتمعات وتجاذباتها؛ فهي متلازمة وملازمة للعلاقات الإنسانية ومن ثم السياسية بكل جوانبها، إذ يعرّفها بأنها الحالة الطبيعية لعلاقات كل جماعة بين الجماعات السياسية بجماعة أخرى.[٢٢٨] أما **سقراط** فيرى أن التسيّد والهيمنة إنما منشؤهما طلب المكسب الشخصي، وتحقيق الربح وفق المعتقد والمراد، وأنّ الظلم هو سبيلٌ لتحقيق القوة والحرية والسيادة؛ يمكّن من بسط النفوذ وفرض الرأي وتأمين الإذعان له؛ أما العدالة فهي شأن العبيد ومطلبهم؛ الذين يخدمون الأقوى ويخطبون ودَّه، حتى ليبدو الظلم محقِقاً للمكاسب في الحياة الإنسانية؛ بل إنّ الظلم هو المحقق للكمال الإنساني! فضلاً عن القوة والحرية والسيطرة، أما العدالة فإن لم نقل بأنها عيبٌ في الطبيعة الإنسانية؛ فإنها نوع من الجنون الفطري أو الموروث، وليس فيها دور لتحقيق الحكمة![٢٢٩]

ويرى **أرسطو** في كتابه "السياسية" أن الإذعان إنما هو تلك الإمكانية التي تجعل الآخرين يفعلون ما لم يكونوا فاعليه من تلقاء أنفسهم؛ فيرضخون لطلب صاحب القوة وينفّذون إرادته،[٢٣٠] كما يرى أن الحرب تكون مشروعةً عندما تحفظ السلم؛ حتى يستطيع أن يعيش ويتعاون مع الآخرين وأن يطوّر فكره، ووفقاً لمنطق أرسطو؛ فإن الإنسان من حقّه شنُّ حربٍ تضمن له السلام؛[٢٣١] طالما أنها ضد منغّصات تحول بينه وبين التطور والهناء،[٢٣٢] **والحقيقة أنّ رأياً كهذا لفيلسوفٍ عرفته وعرّفته الأمم المتعاقبة؛ لا يمكن أن يمرّ في رسالتنا دون أن نقف في وجهه ونرد عليه؛ فكيف نسند حقاً لإنسانٍ دون أن نحدّد الحق ونضمن عدم التعسف في استعماله، وكيف نقرُّ حرباً تضمن سلام من شنّها دون أن نعرف معنى السلام لديه، وهل هو سلامٌ أم ادعاء سلام!؟ وكيف بسلاماتٍ كثيرة أرادت أممٌ كثيرة أن تضمنها؛ لكل منها سلامها الخاص الذي يحقق أمنها الخاص، فهل يكون لها كلها الحق في تحقيق**

---

[٢٢٨]– انظر أحمد العمري أصول العلاقات السياسية مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٥٩، ص١١٧.

[٢٢٩]– انظر جورج رديبوش، سقراط، ترجمة د. أحمد الأنصاري، ط١، المركز القومي للترجمة، مصر، ٢٠١٤، ص ١٩٩ وما بعدها.

[٢٣٠]– خالد الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية، مطابع الأهرام، مصر، ٢٠١٥، ص١٢.

[٢٣١]– وهذا تماماً ما يقوم به الكيان الإسرائيلي وهو يمطر مئات آلاف المدنيين الفلسطينيين المحاصرين في غزة بآلاف الصواريخ ومئات الأطنان من القنابل والمتفجرات، زاعماً أنه يريد تطهير القطاع من الإرهابيين، وتحقيق السلام في رقعةٍ احتلها، ثم هجّر أهلها، ثم يعرّف السلام فيها بأنه السيطرة الكاملة على كامل البقعة الجغرافية، وإحكام القبضة عليها؛ حتى لا تثار نزعات لدى صاحب الحق في أن يطالب بحقه فضلاً عن أن يحميه، فيكون السلام بمعنى الاستسلام، وتكون العدالة بالقضاء على كل صوت إلا صوت القوي!

[٢٣٢]– انظر د. ناصيف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥، ص ٢٩٦.

سلامها ذاك؟! وكيف للسلام بعد ذلك كله أن يتحقق؟! إن أسئلةً كهذه جوابها يتجلى بداهةً بالتزامن مع عرضها؛ إذ إنّ السلام لا يُسند تحقيقه إلا على مستوى إسناد الحقوق إلى أصحابها، فينعم الإنسان بسلامٍ عندما يحفظ حقه، ويحفظ لمن حولهم حقوقهم، كما أنّ الأمم التي نعمُت بالسلام عبر التاريخ؛ هي تلك التي وقفت في علاقتها مع الأمم الأخرى موقف الحامي لحقه الحافظ لحق الأمم، أما الأمم التي تشنُّ حروباً تُعلي فيها من مصالحها التي تؤمّن لها التطور والهناء على حساب حقوق الأمم والشعوب الأخرى؛ فلن تنعم يوماً بالسلام.

ثانياً– عند الرومان: أسس الرومان لقانون الشعوب، وأرادوه قانوناً عالمياً ليكون طريقهم المشروع نحو مشروعهم الاحتلالي التوسعي، وتمكنت روما وقتها فعلاً من طمس كثير من معالم دولٍ وحضارات، مستخدِمةً القوة والتحايل معاً، وكانت غايتهم الأولى أن تكون روما مركز التجمّع البشري، وأن تكون قواعدها وقوانينها مصدر الشرعية لكل الشعوب.[٢٣٣] والحقيقة أنّ الرومان ورثوا من الإغريق نظرتهم الاستعلائية على الأمم الأخرى، وكانوا يعدّون تلك الدول دولاً بربريةً ليس لها ولا لشعوبها حقٌ ولا اعتبار؛ فكانوا يسيّرون إراداتهم باتجاه واحد، ألا وهو إرادة إخضاع الشعوب، بالرغم من شعار السلام الروماني الذي لم يكن سوى عنواناً لمضمونٍ استعماريٍ لا يعترف بالمساوة بين الشعوب ولا يكفل لها حقوق.[٢٣٤] وإنّ فكرة إذعان الدول الضعيفة للدول القوية وتدخّل الأخيرة بالأولى؛ قديمةٌ في العلاقات الدولية؛ فقد دأبت روما على بسط نفوذها على الدول المجاورة والسيطرة عليها والتدخل بشؤونها؛ مما أدى إلى امتداد الإمبراطورية الرومانية إلى معظم تلك الدول، وإخضاعها للقانون الروماني.[٢٣٥]

ثالثاً– عند العرب: تتجاذب فكرة الإذعان المرتبطة بالحرب بالضرورة منظومتان فكريتان على المستوى العربي القديم؛ أولاهما ترى أن الحرب هي الوسيلة الناجعة الفعّالة للحدث على ساحة العلاقة مع الغير وقتها، فيما يتعلق بإحداث تغييرٍ اجتماعيٍ أو سياسيٍ أو عسكري؛ بينما يرى الجانب الآخر أن الطرق السلمية هي التي كانت سائدة

---

[٢٣٣]– انظر مليكة قادري، الحرب العادلة وأزمة الشرعية الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة – ١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص ١٨.

[٢٣٤]– فيصل شرارة، انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث، للحصول على شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم ، ٢٠١٨، ص ١٦.

[٢٣٥]– عاطف الصالحي، مرجع سابق، ص ٣٣.

بما لم يظهر جلياً في التاريخ لعدم وضوح الحدث ليصار إلى توثيقه،[٢٣٦] ويبدو أن الثقافة العربية قد ازدحمت بكتب التاريخ السياسي وكتابات التاريخ عن سلاسل الحروب والمعارك والنوازل والملاحم في عصورٍ شتّى؛ بما يعكس وجوداً جلياً لفكرة التغالب والإذعان في التاريخ العربي وتاريخ الأمم الأخرى.[٢٣٧] ويرى **ابن خلدون** أن الحرب ظاهرةٌ أزليةٌ ظهرت بظهور الإنسان؛ فمن الأنفس البشرية ما يغلب عليه الجانب الشرير؛ فتسعى للانتقام من الذات والآخرين؛ فتكون الحرب وسيلة، ويقول: "واعلم أن الحروب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ براها الله، وأصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض، ويتعصّب لكل منها أهل عصبيته.... وسبب هذا الانتقام في الأكثر إما غيرةٌ ومنافسةٌ وإما عدوان.."[٢٣٨]

رابعاً– في الفكر الغربي الحديث: لم تكن الفلسفة الغربية الحديثة بمنأى عن فكرة الإذعان، كما لم تُحدث –رغم ادعائها بغير ذلك– تطوراً يذكر في ذاك المجال، فهذا **جوميلوفيتش**[٢٣٩] يفترض وجود كراهيةٍ باطنةٍ ودائمةٍ في علاقات كل جماعة بأخرى؛ لذلك نرى صراعاً مميتاً لا متناهياً بين الجماعات، كما يرى أن الأصل في نهوض الدول والأمم؛ اجتماع الجماعات القوية بالجماعات الخاضعة؛ لتصبح بعدها الجماعات الظافرة هي الحاكمة المسيطرة؛ فتُملي القواعد لتهيمن على من يخضع لها من جماعاتٍ وقوىً تستغلّها أبشع استغلالٍ تحت مسمّى "القانون"،[٢٤٠] أما **نيقولا ميكافيللي** في كتابه فن الحرب فيقول: "إننا نجد صلاتٍ وثيقةٍ بين هاتين الحالتين أو الحياتين؛ السياسة والحرب؛ وإنهما ليستا مكملتان لبعضهما وحسب؛ بل إنه من الضروري ارتباطهما وثيقاً واتحادهما اتحاداً قوياً".[٢٤١]

وأما **فرنسوا فولتير**؛ فيرى أن السلام فكرةٌ خياليّةٌ مثاليّة؛ وأن استخدام القوة أمرٌ طبيعيٌ ومشروع، كما يقسّم العالم إلى ذئاب وحملان، ومن المستحيل منعُ الذئاب من افتراس الحملان، فهو يؤكد ما جاء به توماس هوبز أن

---

[٢٣٦]– د. محمد الربداوي، الحرب في العصر الجاهلي، مجلة الموقف الأدبي، مجلد ٥١، عدد ٦١٢ – ٦١٣، ٢٠٢٢، ص ٢٤٩.

[٢٣٧]– د. سيار الجميل، مرجع سابق، ص ٧.

[٢٣٨]– انظر عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة– الجزء الأول من تاريخه المسمى ديوان المبتدأو الخبر في تاريخ العرب والبرر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص ٣٣٤.

[٢٣٩]– عالم اجتماع بولندي يهودي.

[٢٤٠]– د. سيار الجميل، مرجع سابق، ص٢٢.

[241]– انظر نيقولا ميكافيللي، فن الحرب، ترجمة صالح زغلول، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٧.

الإنسان ذئب لأخيه الإنسان.[٢٤٢] ويرى **كارل فون كلاوزفتيز**[٢٤٣] أن الحرب هي عمل من أعمال العنف؛ تهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ الإرادة المرادة،[٢٤٤] كما يرى **شتانيميتز**[٢٤٥] أن الحرب لن تختفي ولا ينبغي لها أن تختفي، وهي النهج الأساسي للانتخاب الجمعي؛ فهي محك الأمم، وأنها لا بُدّ ستزداد وتتطور.[٢٤٦] **ومن الواضح أن الحروب بما فيها من اعتبار للإذعان وفرضه ومحاولة كسر الآخر والهيمنة عليه ملأت فصول كتب التاريخ، أما السلام لم يضف هنا وهناك إلا بعض الهوامش، وأما الحروب العادلة بالمعنى الذي أرادته الدول الكبرى**[٢٤٧] **فكانت محاولةً لتسييد الهوامش على حساب المتون.**

الفرع الرابع

أصل التنظيم الدولي في العصر الحديث وأصل الإذعان فيه

شهدت أواخر القرن الخامس عشر كما شهد مطلع القرن السادس عشر مرحلةً إذعانيةً كبرى بانطلاق الأوروبيين من زاويتهم الضيقة من العالم؛ بعدما تعلّموا الإبحار لمسافات طويلة؛ فجابوا البحار قاهرين ومخرّبين،[٢٤٨] ثم ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ملامحُ مهّدت لتلك الطبيعة المستحدثة اسماً للعلاقة القائمة بين أعضاء التنظيم الدولي، وإن تشكّل الأخير قد تجلّى من خلال خمسة أحداث كبرى؛ كانت ذات تأثيرٍ غير خفيٍ على شكل التنظيم الدولي المعاصر، هي: الثورتين الإنجليزيتين ١٦٤٠ و ١٦٨٨، والثورة الأمريكية ١٧٧٦، والثورة

---

[٢٤٢]– أنظر أحمد العمري، مرجع سابق، ص ١١٧.

[٢٤٣]– جنرال ومؤرخ بروسي، ولد عام ١٧٨٠ في ماغدبورغ الألمانية، كتب وألف في المجال العسكري وفي الفلسفة والتكتيك والاستراتيجية، ويعد من أكثر المفكرين العسكريين شهرة وتأثيراً، توفي في ١٨١٣.

[٢٤٤]– د. سيار الجميل، مرجع سابق، ص ١٣.

[٢٤٥]– ضابط وسياسي من امبراطورية ألمانيا ومملكة بروسيا، ولد في ١٧٩٧، نال العديد من الأوسمة والنياشين العسكرية، توفي في ١٨٧٧.

[٢٤٦]– انظر د. سيار الجميل، مرجع سابق، ص ٢١.

[٢٤٧]– استخدم مصطلح القوى الكبرى لأول مرة لتمثيل أهم القوى في أوروبا خلال حقبة ما بعد نابليون، وتعني مجموعة الدول التي تمثّل على الصعيد الاقتصادي والسياسي دوراً لا يمكن تجاهله في تسيير العلاقات.

[٢٤٨]– ما أدى إلى بدايات تشكل ما يسمى بالرأسمالية اليوم حتى تبدى على الساحة تصنيفين واضحين متناقضين، أولاهما حفنة من الدول المهيمنة المسيطرة فارضة للإذعان ، مقابل دول خاضعة مذعنة، ولا يمكن أن يفهم ما يجري لأحدهما دون قراءة ما يجري للآخر، في تناسب عكسي لأحدهما على حساب الآخر بل للأولين على حساب الآخرين بالضرورة، للمزيد انظر Sweezy, Paul Modern Capilatism and Other Essays, Modern Reader, Ney York and London, p.5.

الفرنسية ١٧٨٩، والحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١.[٢٤٩] إلا أن بعض الدارسين في مجال القانون الدولي يردّون فكرة التنظيم الدولي إلى ما بعد الحرب النابوليونية في أوروبا؛ أي مطلع القرن التاسع عشر؛ إذ يتّخذون مؤتمر فيينا ١٨١٥ نقطة البدء في إيجاد النظام الدولي على ضوء الحلف المقدس بين روسيا وانجلترا وبروسيا والنمسا؛ ذلك الحلف الذي أجاز لنفسه حق التدخّل في شؤون الدول الصغرى وفرض شروطه عليها.[٢٥٠]

أولاً- بداية ولادة التنظيم الدولي لم تخلُ من مظاهر الإذعان:

إنّ العلاقات الدولية وحتى اليوم قامت منذ العصور القديمة على استعلاء أمة على الأمم؛[٢٥١] إذ كانت تعتقد كل أمة التفوق على سواها جنساً وحضارة وعرقاً وديانة،[٢٥٢] دولٌ تنظر إلى دولٍ من علٍ.[٢٥٣] وبالرجوع إلى أصلِ القضية ومبدأها؛ يمكننا القول إنّ ظاهرة الإذعان قد وُلدت بولادة المجتمعات البشرية؛ حيث كانت سلطة القوي تمتدّ لتنال من هفوة الضعيف؛ فيباد الأخير بفعل الأول؛ مستخدماً لذلك العديد من التبريرات؛ كالحرب العادلة في العصور الوسطى،[٢٥٤] وكذلك الحروب التي شنها نابليون بونابرت قائد فرنسا عام ١٧٩٩ والتي أخضع من خلالها معظم أوروبا وجعلها تحت سيطرته، وكذلك إنشاء الحلف المقدس من قبل بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا.[٢٥٥]

---

[٢٤٩]- ريتشارد كوك – كريس سميث، مرجع سابق، ص١٩٤.

[٢٥٠]- د. محمد صالح المسفر، مرجع سابق، ص ١٩١.

[٢٥١]- لا يُعدّ الإذعان ضرباً جديداً من ضروب التعاملات الدولية فشواهده -من قديمٍ وحديث- حاضرة دائماً؛ فمن إبادة الأكثرية الغالبة للسكان الأصليين في القارة الأمريكية بفعل الإسبان والبرتغاليين في الجنوب، وفعل الأنغلو ساكسونز البروتستانت البيض في الشمال، إلى تجارة العبيد والرقيق في إفريقيا -الذين لقى معظمهم حتفه في طريقه إلى الرق- بغية تأمين العمالة الرخيصة، إلى حرب الأفيون في الصين واحتلال الهند وهدم أكثر دولتين تقدماً وقتها. انظر غالب أبو مصلح، النظام العالمي ورياح التغيير، الليبرالية الجديدة – الإمبراطورية الأميركية وأزمة النظام الرأسمالي العالمي، ط١، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص ص٧٥.

[٢٥٢]- انظر اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص١٦٠.

[٢٥٣]- وعلى الرغم من ذلك؛ تمتلئ صفحات التاريخ بأمثلة عن دولٍ أضعف انتصرت في معارك ضد دولٍ أقوى، فلو أخذنا القرن السابع عشر مثالاً انتصرت سويسرا ضد الإمبراطورية الألمانية، كما انتصرت هولندا ضد اسبانيا، انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، السياسة العالمية التوجهات والتحولات الجزء الثاني، ترجمة منير بدوي وغالب الخالدي، ط١، دار جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧، ص ٣١٥.

[٢٥٤]- مبلغ علمنا أن العصور الوسطى تُطلق على الفترة من التاريخ الأوروبي الممتدة بين القرن الخامس والقرن الخامس عشر الميلادي، بعد العصور القديمة وقبل العصور الحديثة، علماً أن أول من استخدم مصطلح الحرب العادلة هو القديس أوغسطينوس نهاية القرن الرابع الميلادي.

[٢٥٥]- د. عبد العزيز الخطابي، تغيير الحكومات بالقوة، دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٣، ص١٢٥.

ويبدو لنا أن الاتفاقيات الكبرى التي أسست لشكل التنظيم الدولي المعاصر اليوم، وبات يُطلق على مجمل الأفكار والمبادئ التي أتت بها "القانون الدولي" إنما جاءت عقب حروبٍ عظيمةٍ ارتكبت فيها أشد أنواع الجرائم فظاعةً وشناعة، ودارت عليها أحلك ظلمات الظلم والبطش والتنكيل. ولنا أن نفهم من ذلك أن القواعد وُضعت بفعل من تبقّى –قوة وسلطاناً– بعد الحروب، أي من انتصر؛ إذ صاغ شكل التنظيم الدولي وفقاً لرؤيته وأهدافه ومصالحه بالضرورة، وهو الذي قتل ونكّل واستعلى وتجبر، وأذاق البشرية ويلات القهر وسامهم سوء العذاب، ثم فرَضَ جبراً رؤيته لمستقبلٍ عادلٍ يتجلى فيه السلام! فعقب حرب التحالف الكبير(حرب لويس الرابع عشر) ١٦٨٨ – ١٧١٣ جاءت معاهدة أوترخت ١٧١٣،[٢٥٦] وعقب الحرب النابليونية ١٧٩٢ – ١٨١٥ جاء مؤتمر فيينا والاتفاق الأوروبي، والذي اجتمع الحلفاء فيه لرسم خارطة أوروبا سياسياً واقتصادياً وفقاً لمصالحهم، وتحقيقاً لمطامعهم وتلبيةً لتطلعاتهم،[٢٥٧] وعقب الحرب الغربية الأولى ١٩١٤ –١٩١٨ وُقّعت معاهدة فرساي – تكوين عصبة الأمم، وعقب الحرب الغربية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ حلت علينا اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ التي أسست لشكل النظام الدولي الاقتصادي بأركانه الثلاث (الصندوق والبنك والمنظمة) وميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ دستور التنظيم الدولي المعاصر، واتفاقية بوتسدام.[٢٥٨]

والحقيقة أن شكل التنظيم الدولي الأولي منذ مؤتمر فيينا ١٨١٥ الذي كان له بعض النقاط الإيجابية في تنظيم بعض جوانب العلاقات الدولية؛ من تأسيسٍ لتوازن القوى على الساحة الأوروبية خصوصاً، ما أسهم وقتها في فرض نوع من الأمن والاستقرار في المنطقة؛[٢٥٩] إلا أن ذاك المؤتمر قد أظهر آثاراً سلبية؛ إذ إنه أقر وبشكلٍ صريحٍ حق الدول الكبرى في التدخل بشؤون الدول الصغرى، للدفاع عن عروش الملوك، وقمع الثورات التي تقوم ضد النظم السائدة، وقد كُرّس ذلك من قبل معاهدة اكس لاشابل ١٧٤٨ بين كل من انكلترا وبروسيا والنمسا ومن

---

[٢٥٦]– والتي أسست لتوازن القوى الأوروبية وتوزيع النفوذ وتقاسم الأقاليم.

[٢٥٧]– للمزيد حول مؤتمر فيينا انظر محمد الأدهمي، أوروبا في القرن التاسع عشر، ط١، دار المعارف، الرباط، المغرب، ١٩٨٥، ص٥٩.

[٢٥٨]– اتفاقية بوتسدام هي تلك التي قامت بين الحلفاء في الحرب الغربية الثانية (الولايات المتحدة – المملكة المتحدة – الاتحاد السوفيتي) والتي أسست لشكل التنظيم الدولي لما بعد الحرب، من تجريد ألمانيا من السلاح وكيفية إدارتها، وقد حلّ محلّها معاهدة التسوية النهائية ١٩٩٠. وللاستزادة حول الموضوع أعلاه انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص١٢٧ وما بعدها.

[٢٥٩]– انظر د. جمال السويدي، معاهدة فيينا ١٨١٥ .. دروس في صنع السلام العالمي، مقال متاح على موقع الاتحاد، نشر في ٢٠١٦/١٠/٣١ تاريخ الوصول ٢٠٢٤/١١/٢ عبر الرابط الآتي: https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/91714/ .

ثم فرنسا؛ حيث اتفقت تلك الدول على حماية الملوك ضد الثورات التحررية، وبناءً عليها؛ اعتلى منطق القوة على مطالب الشعوب الضعيفة؛ فتدخلت روسيا في اسبانيا ١٨٢٣، وبريطانيا في البرتغال ١٨٢٦، ونجم عن ذاك المؤتمر وتلك المعاهدة شبه حكومة أوروبية كانت تُعرف باسم التحالف المقدس، أو العصبة الخماسية؛ نصّبت من نفسها حاميةً لدول القارة، وكانت في الحقيقة فرضاً للهيمنة وإنكاراً لمبدأ الاستقلال وتقويضاً لأسس القانون الدولي.[٢٦٠] وتقاسمت القوى الاستعمارية قارة إفريقيا مع بداية تنامي القانون الدولي إبّان مؤتمر برلين ١٨٨٤، فزحفت كلٌ من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا؛ فأوجدت مشهداً سياسياً ظل قائماً إلى ما بعد الحرب الغربية الثانية.[٢٦١]

وإننا نرى أن كل التحولات التاريخية الكبرى التي تجري على الصعيد الدولي؛ كانت نتيجة توافقات واتفاقيات كانت تتم بين الفاعلين الكبار على المستوى الدولي، وكان يُنظر لها عبر التاريخ على أنها محض رغباتٍ لتنظيم العلاقات أو تشريع الممارسات الدولية؛ حتى أن الأحداث الدولية التي كانت تطرأ دون سابق إنذار أو تدبير؛ كان يتم استيعابها وإدارتها ثم توجيهها لتتوافق مع رغبة الدول الكبرى الفاعلة على المستوى الدولي.

ثانياً- معاهدة وستفاليا ١٦٤٨:

إن الاذعان ومنطق القوة في التنظيم الدولي لم يكن وليد القرن العشرين؛ فأساس العلاقة بين الدول ومنذ بزوغ فجر التنظيم الدولي وحتى يومنا كانت مبنيةً على سيطرة القوي على الضعيف، وإذعان الأخير للأول، وفرض السيطرة وبسط النفوذ، وكانت القاعدة "من لا يمد يد القوة تُمد إليه يد القوة".[٢٦٢] وبعد حروب دينية طويلة ضارية؛[٢٦٣] عُقِد مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨، وتم التأسيس فيه لنظامِ توازن القوى على المستوى الأوروبي ابتداءً،[٢٦٤] وقد عُدّت

---

[٢٦٠]- عبد الفتاح محمود، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي، دار دجلة، العراق، ٢٠٠٩، ص ١٠٨.

[٢٦١]- جيمس كروفورد مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي، ترجمة محمود الحرثاني، ط٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص٦٥.

[٢٦٢]- عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ١٠٨.

[٢٦٣]- لنا القول أن تلك الحروب كانت حروباً مسيحية فقط لا دينية، إذ إنها كانت رفضاً لتطلعات الإمبراطورية المقدسة، ونتج عن تلك الحروب كسراً كسراً للتجانس داخل الإمبراطورية نتيجة التحول من الكاثوليكية إلى البروتستانتية، وأصبح توازع القوى الدولية في المنطقة يتباين وفقاً للدعم الديني المذهبي المسيحي، بين الامبراطورية النمساوية وسائر الدول الأوروبية. انظر في ذلك من Jean Pierre Bois, Les Guerres en Europe 1494 – 1792, edition Belin, 2003, p. 64.

[٢٦٤]- انظر لياس قاسي، نظام توازن القوى في أوروبا بعد مؤتمر وستفاليا ١٦٤٨، مجلة الباحث، مجلد ١٣، عدد١، ٢٠٢١، ص ٩.

تلك الاتفاقية أساس حدود الدول اليوم؛ والتي أعاقت مئات الألوف بل الملايين من البشر من الوصول إلى حاجاتهم الأساسية، وقسّمت العالم إلى مقتدرٍ وعاجز، وغنيٍ وفقير، وقادرٍ ومغلوب على أمره، وخرقت النظام الطبيعي للإنسان؛ حيث كان الانتشار الجغرافي وتوزيع الموارد خاضعاً لدواعي الحاجة الإنسانية دون عوائق من صنع البشر.[٢٦٥] حتى أن المفاهيم الوستفالية قد تعرضت لكثير من الهجوم، كما أن الكثير اعتبرها خطوةً في الاتجاه الخاطئ،[٢٦٦] وبالرغم من أن الكثير من الباحثين والمحللين للشأن الدولي يعدّون هذه المعاهدة صاحبة الفضل في إنماء فكرة الدولة العالمية وإرساء مبادئ الشرعية الدولية؛ فإن هذه الشرعية إنما كانت شرعية أوروبية لا دولية، وكانت حكراً على الدول الأوروبية التي سمت نفسها الأمم المتمدّنة،[٢٦٧] وسمت المبادئ التي تحكمها وتحتكم إليها القانون العام الأوروبي.[٢٦٨]

١- تعميم أحكام وستفاليا على الأمم:

على الرغم من أن وستفاليا إنما كانت نتيجة السلوك العدائي الذي ساد العلاقات الأوروبية بسبب صراع المصالح بين العائلات الحاكمة، والتنافس القومي الديني عبر أوروبا آنذاك، وعلى الرغم من أنه كان ينبغي لها أن تكون حلاً أوروبياً لمشكلةٍ أوروبية؛ إلا أن فكرة تلك المعاهدة جرى تعميمها -باعتبارها تؤسس لفكرة الدولة القومية- حول العالم بفعل الدور الاستعماري الغربي؛[٢٦٩] لذا تُعدّ وستفاليا تكريساً لنظامٍ جديدٍ بين الدول الأوروبية؛ خصوصاً أنها قامت على أنقاض حرب دارت رحاها في ألمانيا؛ غير أن أوروبا كانت كلها ممثلةً فيها.[٢٧٠] وقد رأى البعض أن كل التطورات الدولية التي نشأت عن معاهدة وستفاليا إنما كانت من صنعٍ أوروبي، ولصالح الدول الأوروبية والقوى الفاعلة.[٢٧١] وقد كانت سمة التنظيم الدولي بسط النفوذ ومحاولة الهيمنة على الدول الأخرى؛ إذ بدأت تظهر على

---

[٢٦٥]- صادق المالكي، الحدود السياسية وعلاقة الإنسان بالمكان، صلح وستفاليا ١٦٤٨ وخرق التوازن بين المتجمعات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد والإدارة، مجلد ٣٣، عدد١، ٢٠١٩، ص ٧١.

[266] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p.47.

[٢٦٧] – – جاءت المعاهدة أصلاً لتنهي حرباً دموية بين قوتين تطلبان الهيمنة هما البروتستانت والكاثوليك.

[٢٦٨]- انظر مليكة قادري، مرجع سابق، ص ١٩.

[269] – see Marja'n, Attila. The Middle of the Map: Geopolitics of perceptions. London: john Harper pub, 2011, page 4.

[٢٧٠]- انظر أستاذنا د. جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص ٨٣.

[٢٧١]- انظر بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ط٦، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٤١ – ٤٢.

الساحة الدولية قوى كبرى كالولايات المتحدة التي حصلت على استقلالها في نهاية القرن الثامن عشر، وتوحّدت بعد ذاك ولاياتها، وكذلك ظهور قوى اليابان بعد تغلبه على روسيا في الحرب ١٩٠٥، وهيمنته على الاراضي في جنوب شرق آسيا، وكذلك ظهور الصين كقوةٍ معتبرة، والاتحاد السوفياتي بعد الثورة البلشفية ١٩١٧؛ غير أن العلاقات الدولية بقيت تتميّز بهيمنة الدول الاوربية المركزية إلى غاية الحرب الغربية الثانية؛ مروراً بالحرب الغربية الاولى قبلها؛[٢٧٢] بينما يرى البعض بالمقابل أن التوازن الذي أرادت إحداثه معاهدة وستفاليا، والتطور الاجتماعي الدولي الذي كانت تبغي إيجاده؛ إنما كان مستمداً بالأصل من المجتمع البشري، ومن الدولة كبنيانٍ اجتماعي، وهذا يعني أن فكرة العدالة كانت هي الأساس للقانون الدولي الناتج عنها، وهي الفكرة التي كان ينبغي أن يقام عليها.[٢٧٣]

٢- إحداث المعاهدة لفكرة الولاء القومي:

تمخّضت عن تلك المعاهدة فكرة الولاء القومي، بحيث يكون ولاء الأفراد والشعوب للقومية لا للكنيسة، وأن تكون العلاقة مع الكنيسة علاقة خاصة دون تدخل بالسلطة السياسية، وهو ما أسس لما يعرف اليوم بـ "علمانية الدولة" أو فصل الدين عن الدولة، وعدّ المؤتمرون وقتها تلك الفكرة هي الحائل دون اندلاع حروب دينية مجدداً.[٢٧٤] وقد كان للاستعمار الدور البارز في تصدير الفكرة تلك إلى أنحاء المعمورة؛ فبحلول عام ١٩١٤ كان ما يقارب أربعة أخماسها تحت سيطرة القوى الاستعمارية،[٢٧٥] كما كان للهيمنة الفكرية التي تجيء مع المنتصر دورٌ بارزٌ؛ إذ برعت سائر الدول بالتقليد والتشبّه بالدول الأوروبية، كما أن رغبة الدول الأوروبية في تقاسم مناطق النفوذ كان لها أعظم الأثر؛ فأسسوا لسايكس بيكو ١٩١٦، التي تقاسمت فيها كلاً من فرنسا وبريطانيا بلاد الشام.[٢٧٦]

---

[٢٧٢]- فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٩.

[٢٧٣] – John Martin Gillroy, Justice as sovereignty: David Hume and the orgins of international law, 2008, p459.

[٢٧٤]- انظر صادق المالكي، مرجع سابق، ص ٧٥.

[٢٧٥]- انظر بن دو بريه، السياسة، ترجمة نانيس عبد الوهاب، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص ١٩٠.

[٢٧٦]- صادق المالكي، مرجع سابق، ص ١٩٢.

٣- إحداث المعاهدة لفكرة السيادة المطلقة:

تمخضت عن المعاهدة أيضاً فكرة السيادة المطلقة، والتي نجم عنها مبدأ **السيادة الإقليمية** وضرورة وضع سمات دخولٍ عند المنافذ الحدودية، بغض النظر عن الحاجة الإنسانية أو الاعتبارات الشخصية،[٢٧٧] وكان يُلاحظ قبل وستفاليا أن حركة الإنسان لم تكن خاضعةً لأنظمةِ سلطة الدول؛ فكانت الجماعات المتعرضة للعنف تستطيع الفرار إلى مكان آخر حفاظاً على حياتها؛ فتثمر الهجرة عن تلاقح الثقافات وتوازن المجتمعات الإنسانية بعضها وبعض، بدلاً من أن ترزح جماعة بشرية تحت جرائم الإبادة سنين عديدة، لا ينجيها من ذلك سوى الهروب غير المشروع عبر القيود المصطنعة عبر الحدود.[٢٧٨] **وبهذا ينشأ الفصل بين مجتمعات الوفرة ومجتمعات الحاجة، وشعوب الدول المتقدمة وتلك المتخلفة، وباتت تلك الأفكار المحدثة قيداً على حق الإنسان في الانتقال والحفاظ على حياته، والحق في الحصول على الأمن والحياة في أصقاع الأرض؛ خصوصاً فترة الحروب والنزاعات والأزمات. ولا غرو أن تلك الأفكار الإقليمية وإن كانت تلقى رواجاً وتأييداً بحجة السيادة ولاستقلال وحماية الحدود –وهو أول وأبسط دفاع تسوقه أي دولة– فإنها تمثّل خرقاً غير إنساني للتوازن البشري عبر المعمورة، وإن كانت هناك محاولات للحد من آثار تلك الأفكار –المحدثة بقصد– غير الإنسانية من خلال تطوير بعض حقوق المهاجرين بإنشاء اتفاقية اللاجئين ١٩٥١ والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، إلا أن الإشكاليات العنصرية والاقتصادية والسياسية لا تزال تلاحق أولئك "الغرباء" من قبل "أصحاب الأرض"، فينظر إليهم على أنهم خطرٌ ثقافيٌ واجتماعي، وأنهم ينتمون إلى عرقٍ أقل وطباعٍ أخس،[٢٧٩] وكل ذلك نتاج بعض الأفكار التي استحدثتها وستفاليا آنذاك.**

---

[٢٧٧]- انظر جيفري ألين بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة: التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، ترجمة محمد حسن، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص ١١ – ١٢.

[278] – see Marja'n, Attila. The Middle of the Map: Geopolitics of perceptions. London: john Harper pub, 2011, page 4.

[٢٧٩]- والحقيقة أن فكرة السيادة الإقليمية –بما ينتج عنها من تمييز وعنصرية وتفريق بين الشعوب والأجناس والأمم– مسألةٌ مستحدثةُ فيها العار والشنار، لم يسبق لها مثيل في التاريخ القديم على ما يبدو، خصوصاً في المنطقة العربية أصل تاريخ الإنسانية، ومدار أحداثه، ومهبط العلاقة بين السماء والأرض؛ لذلك نرى في دوحة الإسلام مثلاً سلمان الفارسي، وصهيب الرومي، وبلال الحبشي؛ لم يحقرهم المجتمع، ولم تنال منهم العصبية ولا العنصرية ولا الجنسية، بل رفعهم التزامهم في القواعد والنظام؛ فسادوا وسادت بهم المجتمعات.

٤- مرحلة ما بعد المعاهدة امتدادٌ لما قبلها:

قديماً قبل أن تتشكل الأمم؛ كانت قيمة القانون الدولي التي صوّرها القانون الطبيعي أساساً هي العدالة الفردية، وعندما تشكّل نظام وستفاليا الذي تم تبني السلوكيات الدولية بشكل أساس من قبل الدول بناءً عليه؛ تغيّرت قيمة القانون الدولي -وفقاً لما يتم إرساؤه في أصل القانون الدولي- إلى العدالة بين الدول، والذي يمنح كل دولة حقاً دولياً في المساواة في الحقوق والالتزامات؛ بغض النظر عن حجم الدولة أو تكوينها العرقي أو ميلها الأيديولوجي، إذ إنها ستتمتع بحقوق السيادة على قدم المساواة؛ وهو الهدف المنشود في القانون الدولي.[٢٨٠] إلا أن تاريخ المجتمع البشري وحتى معاهدة وستفاليا نظرياً- -وحتى اليوم عملياً- يسلّم بحق الفتح؛ فكان للمنتصر -بشكل طبيعي ومألوف- إملاء شروطه على المهزوم، وكانت القاعدة في ذلك كله؛ كلمة غليوم إمبراطور ألمانيا "الويل للمغلوب"[٢٨١]

والحقيقة أن القرون الخمسة الماضية قد شَهِدت هيمنةً للدول الغربية في العالم؛ باستثناء حُقَبٍ صغيرةٍ، وجاء التنظيم الدولي المعاصر مكرّساً لتلك الهيمنة وملطّفاً منها، وكان مدار التنظيم الدولي المعاصر أن قيادة العالم أمست في يد تلك الدول الغربية؛[٢٨٢] فمثلاً منذ ٢٠٠ عام تقريباً، وعلى نحو غير مسبوق في التعابير التاريخية؛ صار النمو الاقتصادي في الغرب لا يمكن إيقافه، وقد كان عهد الإنسانية مع تاريخها حتى تلك اللحظة؛ نمواً متواضعاً بسيطاً؛ حيث دخلت إنكلترا عصر الآلة؛ وهو ما جلب النمو الآلي؛ في ظاهرة انتشرت في أنحاء الغرب[٢٨٣] انتشاراً سريعاً منح الدول الغربية في غضون قرن هيمنة عالمية؛ إذ أسهم في تركيز القوة في طرف واحد بشكل غير مسبوق.[٢٨٤]

---

[280] – Zhiyun Liu, The perspective of justce of international law in the global context, Higher Education press and springer, velag, 2011, p590.

[٢٨١]- انظر د. اسماعيل عبد الله، نحن والأمم المتحدة، مجلة الطليعة، سنة ٣، عدد٨، ١٩٦٧، ص٦٣.

[٢٨٢]- د. عبد الكريم بكار، العولمة، ط٣، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، ٢٠١٣، ص ١٧.

[٢٨٣]- إننا في هذه الدراسة -وكلما ذُكر مفهوم الغرب- فإننا لا نشير من خلاله ولا نقصد المعنى الجغرافي؛ بل نريد المعنى الثقافي الإيديولجي، وهو ذاك التحالف الذي أراد الهيمنة والسيطرة، بما يحمله من أفكار ومسلمات وغايات وممارسات؛ يدخل فيه مثلاً اليابان الواقعة في أقصى الشرق إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وكندا وفرنسا ودول أوروبا.

[٢٨٤]- انظر ريتشارد كوك – كريس سميث ، مرجع سابق، ص١٤٩.

وإنّ تعاظم المد الاستعماري في القرن التاسع عشر –خاصةً في الحقبة التي أعقبت انطلاق الثورة الصناعية والتي أثمرت تطوراً في العلوم والتكنولوجيا ووسائل المواصلات– جعل القوى الاستعمارية تتهافت على مناطق الثروات والمواد الأولية، والخيرات في دول العالم الثالث؛ التي أضحت فريسةً للتنافس بين القوى الكبرى، والتحكم بمقدراتها؛[٢٨٥] مما أتاح لبريطانيا السيطرة على العالم وتسيّده، وما استتبعه ذاك من "بناءٍ حضاري" وسياسيٍ تمثّل في الديمقراطية البريطانية؛ باعتبارها أنموذجاً به يُحتذى، وأصبحت بريطانيا نمطاً يتطلع الآخرون لمحاكاته واستلهامه؛ في نظامٍ عالمي أُطلق عليه حينها عصر السلام البريطاني[٢٨٦] paxa Britannica؛ لم تستطع المملكة المتّحدة بسط سيادتها؛ إذ دخلت بمواجهةٍ مع فرنسا؛ توسّعت بعدها إلى مصادمةٍ مع القوة الألمانية بعد توحيدها بقيادة بسمارك،[٢٨٧] وبسبب هذه الصدامات مع النظام العالمي البريطاني المأمول؛ نشبت حربٌ غايتها إعادة تنظيم أوروبا، وإعادة تشكيل نظامٍ جديدٍ بطريقٍ لا مباشر؛ مسرحها القارة الأوروبية وبعض المناطق المجاورة؛ أطلق عليها "الحرب العالمية الأولى".[٢٨٨]

ثالثاً– عقب الحرب الغربية الأولى(عصبة الأمم):

استمرت حالة التوازن المأمولة في القرن الثامن عشر؛ إلى أن حاول ملك فرنسا لويس الرابع عشر توسيع ملكه على حساب الدول المجاورة؛ متجاهلاً فكرة التوازن؛ ما أدى إلى اجتماع الدول الأوروبية ضده في حربٍ طويلة انتهت بمعاهدة أوترخت ١٧١٣، واستمر الأمر كذلك حتى القرن التاسع عشر؛ القرن الذي نصّبت فيه الدول الكبرى نفسها حكومةً واقعيةً عالمية للمجتمع الدولي بعد مؤتمر فيينا ١٨١٥؛ حين نشأ التحالف المقدس بين روسيا وبروسيا والنمسا لحماية الملكيات الأوروبية، وإنقاذ الحكم المهدد بمبادئ الثورة الفرنسية والعودة إلى مبدأ التوازن بعد سلسلة من الحروب النابليونية التي انتهت بمعاهدة باريس ١٨١٥ التي أرجعت فرنسا إلى حدودها؛ حيث اتفقت كل من إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا على إنشاء الوفاق الأوروبي مكان التحالف المقدس، وعلى عقد اجتماعات دورية

---

[٢٨٥]– انظر رابحي لخضر، مرجع سابق، ص ٢٧.

[٢٨٦]–انظر سمير أمين، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، عدد١٧١، ١٩٩٣، ص ٢٦.

[287] – Zbigniew. B, Selectire Global Commitment, Foreign Affairs, Vol. 70, 1999, pp. 20.

[٢٨٨]– انظر سمعان فرج الله، العلاقات السياسية الدولي في القرن العشرين، ط١، المكتبة المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٤، ص٣٩٠.

لحفظ السلم والأمن الأوروبي! وفي عام ١٨٨٥ حلّ مؤتمر برلين الذي انعقد بحضور ثلاثة عشر دولةٍ أوروبية والولايات المتحدة والدولة العثمانية، الذي نظّم المنافسة الاستعمارية الأوروبية على المعمورة عموماً وإفريقيا خصوصاً؛ ليكون حق تقرير المصير خاصّاً بأوروبا وأمريكا وحراماً على آسيا وإفريقيا.[٢٨٩]

وقد عملت "الدول الكبرى" في التنظيم الدولي بعد الحرب الغربية الأولى ووفقاً لمؤتمر فرساي ١٩١٩ على إنشاء منظمةٍ عالميةٍ أسّسوها لإضفاء الشرعية القانونية على الوضع القائم عقب الحرب، والإشراف على النظام الدولي، وضبط العلاقة الدولية القائمة بين أعضاء الجماعة الدولية، وكان يُنظر إلى إنشاء عصبة الأمم –كمنظةٍ سياسية ذات طابعٍ عالمي– على أنه قفزةٌ نوعيةٌ كبرى في مجال التنظيم الدولي، فهي المرة الأولى في تاريخ البشرية التي يتم فيها إنشاء مثل هذا الشكل المؤسسي السياسي الدولي؛ مزوداً بأجهزة دائمة.[٢٩٠] ويبدو أن العصبة كانت محاولةً أولى لإنشاء نظام أمنٍ جماعي يضمن السلام عقب الحرب الغربية الأولى؛[٢٩١] إلا أن الوضع الدولي جاء منطوياً على التسليم بنوعٍ من الحكومة الواقعية التي تسيطر على المجتمع الدولي، وباتوا ينظرون إلى المجتمع الدولي في صورةٍ تقترب من ذلك الشكل المعروف في المجتمعات الداخلية؛ الذي ينقسم فيه المجتمع بين طائفتين، طائفة حكّام وطائفة محكومين![٢٩٢] لذلك أدرك المؤسسون –حتى في تشكيل عصبة الأمم– أنه لا بُدّ من ضمان تأييد وحماس الدول الكبرى؛ لذا رأوا ضرورة منحهم مزايا خاصة في صنع القرار الدولي، على نحوٍ يخلُّ –من حيث الحقيقة– بمبدأ المساواة، فكان لا بُدّ من ترجيح كفتهم كدولٍ دائمة العضوية في مجلس العصبة الذي يتشكل من ٩ أعضاء تشغل الدول الكبار فيه (الولايات المتحدة –بريطانيا – فرنسا – إيطاليا – اليابان) المقاعد الدائمة وفقاً لما هو مفترض،[٢٩٣] بالإضافة إلى مقاعدَ أربع؛ تتناوب سائر الدول عليها بالانتخاب؛ ينفردون بمسائلَ دوليةٍ دقيقةٍ مفصليّة، كحلِّ النزاعات، وإعداد خطط نزع السلاح، والإشراف على نظام الانتداب، وتوقيع العقوبات على

---

[٢٨٩]– انظر د. يوسف عطاري، القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، ٢٠١٦، ص٣٥.

[٢٩٠]– د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص١٩.

[291] – Sebastian Heselhaus, INTERNATIONAL LAW AND THE USE OF FORCE, Encyclopedia of Life Support Systems, p.4.

[٢٩٢]– د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص٧٩.

[٢٩٣]– إلا أن الولايات المتحدة لم تنضم للعصبة بسبب رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة فرساي.

الدول.[٢٩٤] ويبدو أن الدول الكبرى كانت حقيقةً تتغذّى وتقوى وتكبر على حساب الدول الصغيرة الضعيفة؛ لذلك نرى أن انحسار المدّ الاستعماري قد أثّر على الوضع السياسي لبعضٍ منها؛ إذ كانت تستمدّ قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي من مستعمراتها التابعة لها؛ ولذلك أدى استقلال المستعمرات البريطانية إلى ضررٍ فادحٍ بالوزن الدولي للامبرطورية البريطانية! وذات الأمر إنْ قسناه على فرنسا إلى حدٍّ كبير.[٢٩٥]

١- إذعان العضوية:

حرّم ميثاق العصبة على الدول المهزومة الالتحاق بعصبة الأمم، وإنّ تحريماً كهذا برأينا هو تكريسٌ لواقع الإذعان الدولي، وفرضٌ له بنصٍ أُريد له أن يكون قانوناً للدول!! وهذا يعني أن نحواً من خُمس سكان الأرض سيكونون خارج التنظيم الدولي، وتكون دولهم غير ممثّلة في تنظيمٍ يُدير المدن والعواصم، ويعترف بحقوقٍ لها ويلزمها بواجبات تُفرض عليها. وقد كان هذا الإقصاء برأينا إجهاضاً لولادةٍ سليمة لتلك المؤسسة الجديدة قبل أن تُبثّ فيها روح الحياة؛ إذ إن العدالة الدولية لا ينبغي تجلّيها بالإقصاء، وإنما بالتوازن مع الاحتواء، وهي قد تتجلى أحياناً بحلول عاقلة وإن لم تكن بتمامها عادلة؛ إلا أنها من حيث النتيجة تحقق مصلحة المنتصر والمهزوم، والمنتشي والمكلوم، وهذا ما لم يَخبُره تاريخ التنظيم الدولي حتى اليوم. ويرى آخرون أن هذا الاستبعاد كان مؤقتاً؛ إذ إن العضوية كانت تعد ميْزةً لا يصحّ أن يتمتع بها سوى الدول القادرة على الوفاء بالتزاماتها واحترام كلمتها؛ والمستعدة للاستجابة لما يُطلب منها، وما يُفرض عليها من أعباء، وباعتبار أن الدول المهزومة هي المسؤولة عن إشعال فتيل الحرب؛ فهي لا تحترم القوانين والمواثيق، لذلك فهي مستبعدة مؤقتاً من عضوية العصبة[٢٩٦]

وإننا في ردنا على هذا التعليل نقول إنّ القانون عندما يجرّد المجرمين من صفة المواطنة؛ فهو ينمّي في نفوسهم الحقد، ويربّي في صدورهم الانتقام، ويدفعهم لأن يكونوا فَشَلة أو دائبين على خرق القوانين، وهو مظهرٌ للانتقام لا للعدالة، وللتشّفي لا للتعافي؛ ولو كان الأمر أن كلَّ من أشعل فتيل الحرب ينبغي أن يكون خارج التنظيم

---

[٢٩٤]- د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٢١ – ٢٢.

[٢٩٥]- د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص٧٩ وما بعدها.

[٢٩٦]- د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٢٣.

الدولي؛ فإن أمما كثيرة اليوم لا بُدّ أن تُمحى عن الخارطة، وأن لا يرفع لها علم ولا يافطة، وألّا تعد في حقوق الإنسان ناشطة، بعد أن باتت في نار الحروب ساقطة.

٢- فكرة الإذعان متجذّرة في ضمير عصبة الأمم:

كرّست عصبة الأمم الاستعمار من خلال نظام الانتداب الذي ابتدعته وأشرفت عليه، كما تجاهلته تماماً في المستعمرات الأخرى التي لم تكن تابعة للدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى.[٢٩٧] **وهذا يعني أن عصبة الأمم لم تلعب دوراً في مكافحة الاستعمار -والذي نتفق على أنه إذعان دولةٍ ضعيفةٍ لإرادة دولة أقوى منها- ولو أن تلك الدولة المتسعمَرَة كان لها أمرها قوةً وقدرةً على الاستقلال؛ ما بقيت تحت وصاية الدولة المستعمِرة يوماً، إنْ هو إلا الرضوخ باسم القوة لا باسم الحق.** ومن الواضح من خلال تجربة عصبة الأمم أنّ النزاعات والأزمات الدولية- برأينا- يمكن احتواؤها وحلّها ما دام أطرافها دولٌ صغيرة أو متوسطة بمفهوم الموازين الدولية، لذلك نراها استطاعت خلال السنوات العشر الأولى حلَّ ما يقارب ثلاثين نزاعٍ دولي، كما حدث في النزاع اليوناني البلغاري عام ١٩٢٥ على الحدود بينهما،[٢٩٨] **والحق أنه لولا إرادة القوى الكبرى لحل ذاك النزاع وإدارتها الحل؛ لما قامت له قائمة، أمّا لو كانت تلك الدول صاحبة القوة فارضةً الهيمنة طرفاً في نزاع؛ فلا تقوى أجهزة تلك المنظمات الدولية ولا مؤسساتها التابعة لها على فرض حلٍّ أو توجيه مساره؛** لذلك نرى العصبة وقفت عاجزةً أمام اختبار اعتداءات اليابان ضد الصين؛ بحجة حماية حقوقها المتعلّقة بامتياز السكّة الحديدية في منشوريا، ورغم وضوح نية اليابان الاستيلاء على منشوريا؛ فقد فشل المجلس في اختبار ضمان الحقوق وإعطائها أصحابها؛ وذلك بسبب رفض كلٍّ من فرنسا وبريطانيا فرض عقوبات ضد اليابان، وعدم تحمس الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات عقابية منفردة، وقد اكتمل نصاب إهدار الحقوق باعتراض اليابان على مشروع قرارٍ بإرسال لجنة تحقيق؛ إذ اعتبر هذا الاعتراض بمثابة "فيتو" لأن قراراً مثل هذا يتطلب إجماعاً وفقاً لنص المادة ١١ من عهد العصبة،[٢٩٩] وقد أثارت الصين وقتها

---

[٢٩٧]- انظر د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٢٧.

[٢٩٨]- انظر في ذلك جابر الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد، العراق، ١٩٨٧، ص١١٨ وما بعدها.

[٢٩٩]- انظر د. محمد صالح المسفر، منظمة الأمم المتحدة خلفية النشأة والمبادئ، ط١، دار الفتح، قطر، ١٩٩٧، ص ٩٣ وما بعدها. وإن مثلاً خبرناه جيداً في حياتنا القصيرة كان يقول إن من بيده القلم لا يكتب نفسه من الأشقياء.

قضية عدم أحقيّة أطراف النزاع في التصويت، أو تمكينهم من عرقلة قرارٍ هم طرف فيه، وطالبت بإحالة المسألة إلى الجمعية العامة، وقد تم تشكيل لجنة للوقوف على هذه القضية؛ إلّا أن ضجيج القوة يعلو على أنين القانون، وسرعة الأولى تتخطى ضرورة دقّة إجراءات الأخير؛ إذ لم يتسنى لتلك اللجنة أن تصل منشوريا إلا بعد سبعة أشهر كانت اليابان فيها قد استكملت احتلال الإقليم ونصّبت حكومة عميلة لها فيه، لتعلن انفصاله واستقلاله عن الصين، بل وغيّرت اسمه ليصبح منشوكو![٣٠٠]

ولنا مع مفهوم الإذعان تجربةٌ أخرى، عام ١٩٣٥ عندما غزت الحبشةَ إيطاليا؛ إذ أدان المجلس أفعال الأخيرة، وعدها معتديةً مخالفةً لنص المادة ١٦ من العهد، وقام –حفظاً لماء الوجه– بفرض عقوباتٍ اقتصرت على حظر تصدير السلاح والمواد الاستراتيجية الأخرى التي لا توقِف المجرم مالك السلاح عن قتل ضحيته![٣٠١] وبدلاً من أن تمنع المعتدي وتحول دون وقوع الجريمة؛ تراجعت العصبة عن موقفها؛ حيث أعلنت في تموز ١٩٣٦ إنهاء العقوبات ضد إيطاليا بعد شهرين فقط من إعلان موسوليني تنصيب نفسه إمبراطورًا على الحبشة، وقد كان الاختبار الثالث للعصبة على يد ألمانيا في العام نفسه؛ بعد أن قررت إعادة تسليح الرايخ حتى وصل الأمر إلى غزو النمسا ثم تشيكوسلوفاكيا؛ إذ وقفت العصبة متفرّجة ترقب لعبة القوى بين الأمم؛ عاجزةً لقاء إعلان ألمانيا إعادة احتلال الراين منزوعة السلاح؛ متحديةً معاهدة فرساي،[٣٠٢] وكان هذا التحدي برأينا هو المؤذن بنهاية عصر إذعان عصبة الأمم؛ وصولاً لمرحلة أخرى من إذعان الأمم المتحدة.

٣– فشل العصبة:

يبدو أن الفجوة كانت بيّنة بين الشعارات والواقع؛ فحق تقرير المصير لم يُحترم إلا بالنسبة للشعوب الأوروبية، أما أكثر من ثلثي شعوب العالم كانت واقعة تحت الاستعمار المباشر، وقد أدى الارتباط بين العصبة ومعاهدات الصلح إلى الحكم على التنظيم الجديد من قبل كثيرٍ من الدول –وخاصة المهزومة منها– أنّها كانت

---

[٣٠٠]– انظر د. محمد صالح المسفر، مرجع سابق، ص٩٤.

[٣٠١]– إن العقوبات لم تشمل فرض حظرٍ على البترول أو الفحم أو الصلب، كما أنها لم تفرض إجراءات ردعية صارمة ضد القوي المعتدي، حتى إن لجنة العقوبات رفضت الأمر بمنع إيطاليا من المرور في قناة السويس بسبب إحجام بريطانيا وفرنسا عن التدخل ضد إيطاليا.

[٣٠٢]– انظر محمد صالح المسفر، منظمة الأمم المتحدة خلفية النشأة والمبادئ، مرجع سابق، ، ص٣٥.

أداةً لفرض الأمر الواقع والإبقاء عليه.[٣٠٣] ويبدو أن عصبة الأمم كانت محاولةً شقّت طريقها بصعوبةٍ بالغة؛ وسط محاولات متكررة من جانب الدول الكبرى لفرض هيمنتها؛ لتبقى موازين القوى هي الحاكمة أكثر من أي شيء آخر.[٣٠٤] **وإننا لا نشايع هذا المذهب؛ إذ نرى أن العصبة إنما كانت محاولة وليدة لفرض الهيمنة تحت ظل مؤسسةٍ دوليةٍ منظمة تُقنع الدول بالتخلي عن سيادتها طواعية لصالح المجموع؛ إلا أن الصيغة النهائية لم تكن تلبي طموح بعض القوى الكبرى فأحجمت، ولو كتب العهد بقلمها لأقدمت؛ إن هي إلا حرب مصالح، لا نصيب للدول الصغرى فيها، ولتبقى موازين القوى هي الحاكمة أكثر من أي شيء آخر.**

ولا غرو أن أحد أهم أسباب إخفاق عصبة الأمم هو إذعان سائر الدول لإرادة دولة كبرى؛ إذ إن كثيراً من أرباب القانون الدولي يعزون سبب فشل العصبة إلى غياب الولايات المتحدة عن عضويتها، وما تبعه من تردّد دولٍ أخرى في الانضمام؛ وبالرغم من دور الولايات المتحدة في إنشاء عصبة الأمم وتعديل عهدها لينسجم ومصالحها؛[٣٠٥] إلا أن استنكاف الحكومة عن الانضمام آنذاك إرضاءً للرأي العام الداخلي كان سبباً وجيهاً حال دون الانضمام، نال من حياة العصبة ووأدها قبل أن تنعم بالحياة؛[٣٠٦] كما أن مشكلة الالتزامات المالية وإيراداتها للمنظمات الدولية قضيّةٌ مفصليّة، حيث إن القوى الكبرى المانحة عادة لتلك المقدمات المالية؛ تفرض سياساتها وتوجهاتها بما يتماشى ومصالحها وحلفائها، وبمراجعةٍ بسيطة لأرقام ميزانية المنظمة يتأكد ذلك جلياً، ومدى مكانة الدول العظمى فيها مقابل النصيب الضئيل للدول الضعيفة فيها.[٣٠٧]

ويرى البعض أن سمة التنظيم الدولي إنما كانت بسط النفوذ ومحاولة الهيمنة على الدول الأخرى؛ إذ بدأت تظهر على الساحة الدولية قوىً كبرى كالولايات المتحدة؛ التي حصلت على استقلالها في نهاية القرن الثامن

---

[٣٠٣]– د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن مرجع سابق، ص٣٦.

[٣٠٤]– د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٣٠.

[٣٠٥]– ومثال ذلك الإشارة صراحة إلى مبدأ مونرو في المادة ٢١ من عهد العصبة واعتباره مبدأ إقليمياً لا يتعارض مع مبادئ العصبة، والإشارة في المادة ٨/١٥ إلى عدم اختصاص مجلس العصبة بالفصل في أي نزاع يدخل حسب قواعد القانون الدولي في الاختصاص المطلق لإحدى الدول الأعضاء، والإشارة في المادة ١٤ إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي، انظر في ذلك د. وحيد رأفت، مستقبل الأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٣١، ١٩٧٥، ص ١٦ وما بعدها.

[٣٠٦]– انظر د. وحيد رأفت، مرجع سابق، ص ١٧.

[٣٠٧]– انظر خلفان كريم، مجلس الأمن وتحديات السلم والامن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات اصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة الفكر، مجلد ١٠، ٢٠١٤، ص٥١.

عشر، وتوحّدت بعد ذاك ولاياتها، وكذلك ظهور قوة اليابان بعد تغلبها على روسيا في الحرب ١٩٠٥، وهيمنتها على الاراضي في جنوب شرق آسيا، وكذلك ظهور الصين كقوةٍ معتبرة، والاتحاد السوفييتي بعد الثورة البرشفية ١٩١٧، غير أن العلاقات الدولية بقيت تتميز بهيمنة الدول الاوربية المركزية حتى الحرب الغربية الثانية ومروراً قبلها بالحرب الغربية الاولى.[٣٠٨]

رابعاً- عقب الحرب الغربية الثانية:

لم يأتِ التنظيم الدولي عقب الحرب ليردّ حقاً سُلب أو يُنصف مظلوماً نَصَب، أو يُحقّق عدالة لطالما حُلم بها؛ بل قام ليحفظ الأمن للمنتصرين الذين توافقوا واتفقوا على أن لا تقوم بينهم حربٌ كبرى، وآيُ ذلك ودليله أن الأمم المتحدة نجحت في الحيلولة دون قيام حربٍ كبرى بين القوى الكبرى، سوى أنها لم تمنع عشرات الحروب الإقليمية خارج الساحة الأوروبية والأمريكية.[٣٠٩] وقد بات النظام الدولي يقوم بعد الحرب الغربية الثانية على مرتكزين رئيسين هما الاقتصاد والأمن؛[٣١٠] **أما الأول** فنظّمته المؤسسات المالية،[٣١١] **وأما الثاني** فنظّمه مجلس الأمن؛ لذا كان الضعيف يلجأ للقانون بينما يمارس القوي البطش ويلجأ للقوة؛ فيتم تصدير القانون إلى الضعيف، بينما يأوي القوي إلى السلطة.[٣١٢] ومن الواضح أن النظام الدولي بعد الحرب الغربية الثانية قد تغيّر جذرياً؛ فتلاشى النظام الأوروبي المركزي، وحلّ محلّه نظامٌ دوليٌ جديد؛ يقوم على القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات

---

[٣٠٨]- فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٩.

[٣٠٩]- عبد الإله بلقزيز، ماذا تبقى من الأمم المتحدة في العدوان على العراق والمجتمع الدولي، دار إفريقيا الشرق، المغرب، ١٩٩٩، ص ٧٨.

[٣١٠]- مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، دراسة نشرتها مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص ٢٧.

[٣١١]- لقد وضعت الدول الغربية والمنتصرة في الحرب الغربية الثانية نظاماً سياسياً واقتصادياً تسيّدوه وأسسوا العالم على أساسه، فكما أسسوا لسياسة دولية يمكن ضبطها وتوجيهها والسيطرة عليها؛ أسسوا نظاماً اقتصادياً يملكهم الثروة ويمكّنهم من التحكم في أدواتها، ومن ضمن ما أسسوه نظام نقدي يخضع لمقياس الذهب، فبعد ربط الدولار -عملة الدولة المتربعة على عرش التنظيم الدولي- بقدر ثابت من الذهب، ربطت عملات سائر الدول بالدولار لا بالذهب، فتم تجميع بحيرة من الذهب في يد الولايات المتحدة، ما جعلها الملاذ الأخير للدول الرأسمالية، وجعلها البنك المركزي لكل البنوك المركزية الوطنية، وهو نظام اتبعته الولايات المتحدة أسوة بأختها المملكة المتحدة متسيدة العالم في القرن التاسع عشر، لكن وكما انهار نظام مقياس الذهب في عهد الإمبراطورية البريطانية، إنهار شقيقه نظام بريتون وودز. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص٨٧.

[٣١٢]- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة عاطف عبد الحميد، ط١، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧، ص٤٠٥.

المتحدة.[٣١٣] وبعد ويلات الحرب والقهر التي ذاقها سكان الدول المنخرطة فيها؛ تحول المجتمع الدولي من نظام توازن القوى إلى نظام توازن الرعب؛ ومن هنا ظهرت أهمية الردع في التعاملات الدولية؛ والتي هي تهديدٌ مبطّن باستخدام القوة.[٣١٤] ويبدو أن "الأمم المتحدة" قد رسمت خطوطاً عريضة لتَوزّع بل توازع مناطق النفوذ وتحقيق المصالح، وتركت بقية الأمم الضعيفة لتلقى مصيرها حسب نظرية "البقاء للأصلح"، حيث انسحب العالم المتطور عقب الحرب الغربية الثانية إلى مواقعه تاركاً بقية دول العالم النامي تواجه قدرها.[٣١٥]

١- في مشاورات دامبرتون اوكس:

بدأت المشاورات حول تأسيس منتظمٍ دولي جديد محل عصبة الأمم منتصف ١٩٤٤ تدخل مرحلة مهمة؛ إذ طفِق تصور شكل المنظمة وآلية عملها، وبدأ الحديث عن ضرورة مناقشة المقترحات التي تصورتها الدول الكبرى وعرضتها قبل المؤتمر العام، وكان ينبغي أن يتمّ الاتفاق بين الدول الكبرى أولاً؛ ثم تُدعى سائر الدول لمناقشة ميثاق المنتظم الجديد، وعُقد مؤتمر دامبرتون أوكس بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً وبريطانيا والصين،[٣١٦] في إحدى ضواحي واشنطن في آب ١٩٤٤، اتفق فيه المؤتمرون على بعض القضايا؛ كالأهداف العامة للمنظمة، وهيكلها التنظيمي، وآلية العمل،[٣١٧] وكان من أولى القضايا التي اتفق عليها الجميع؛ "المكانية التمييزية" التي ينبغي أن تحظى بها الدول الكبرى في المنتظم الدولي كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، ومسؤوليتهم في حفظ السلم والأمن الدوليين،[٣١٨] واختلفوا على بعضها، وقد كانت أولى تلك الخلافات حول نظام التصويت في مجلس الامن، حيث كان الاتحاد السوفيتي سابقاً مُصّراً على جعل حق النقض مطلقاً في جميع المسائل -إجرائية كانت أم موضوعية- بخلاف الدول الثلاث التي كانت ترى أن ذلك سيشلّ حركة مجلس الأمن. وكذلك في طبيعة

---

[٣١٣]- كانت الولايات المتحدة عقب الحرب الغربية الثانية القدرة العالمية الأكبر من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية فهي الدولة الوحيدة التي خرجت بعد الحرب أكثر ثراءً من قبلها، باحتياطي من الذهب بلغ ٥ مليار دولار، ما يعادل ثلثي الاحتياطي العالمي من الذهب، كما حققت إنتاجاً صناعياً يفوق نصف الإنتاج العالمي، أما صادراتها فبلغت نحو ثلث تلك العالمية، كما كانت الدولة الدائنة الأولى على الساحة الدولية. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ٤٥.

[٣١٤]- انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٣٤١.

[٣١٥]- عبد العزيز كامل، الأمم المتحدة والأمم غير المتحدة، مجلة البيان، عدد٩٥، ١٩٩٥، ص ٨٧ – ٨٨.

[٣١٦]- انظر د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٦٣ – ٦٤.

[٣١٧]- انظر عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ٨٠.

[٣١٨]- انظر محمد الجندي، الأمم المتحدة: نشأة وآفاقاً، مجلة المعرفة، السنة ٣٧، عدد ٤٢٣، ١٩٩٨، ص ١٣.

محكمة العدل الدولية وما إذا كانت ستعدّ امتداداً للمحكمة الدائمة للعدل الدولي أم محكمةً جديدة، وهل هي مستقلة أم فرعٌ من فروع الأمم المتحدة.[٣١٩] وتنبئنا هذه المشاورات أن الأمم المتحدة قامت في الحقيقية على أكتاف الدول الثلاث الكبرى آنذاك، وأن ما اتفقت عليه تلك الدول من شكل المنظمة وهيكلها التنظيمي وواقع مجلس الأمن ومكانة الدول الكبرى وعضويتها ونظام التصويت فيه؛ كان هو المنطلق الذي تمت منافشته في مؤتمر سان فرانسيسكو، وأن التنظيم الدولي لم يتزحزح مقدار شعرة عما اتفقت عليه تلك الدول.[٣٢٠]

٢- في مشاورات يالطا:

نشأت فكرة انعقاد مؤتمر يالطا صيف عام ١٩٤٤ عندما بدأت بوادر انتصار الحلفاء تلوح في الأفق،[٣٢١] وقد تمّت أولى الجلسات مطلع عام ١٩٤٥، على مستوى القمة بين الدول الثلاث الكبار؛ شارك فيها كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا؛ حيث اقتسموا مناطق النفوذ في عالم ما بعد الحرب الغربية الثانية،[٣٢٢] ويبدو أن مشاورات يالطا كانت تأسيساً لفرض إذعان؛ الإذعان للفكرة وتنفيذها، والإذعان لتسيّد المرحلة المقبلة على الساحة الدولية، إذ إن مُراد الاتحاد السوفيتي من المشاورات كان فرض سيطرته على منطقة أوروبا الشرقية،[٣٢٣] أما الولايات المتحدة؛ فكانت تخشى من تطور الأسلحة الألمانية التي تعرف مدى خطورتها؛ فكانت ترغب في إنهاء الحرب خوفاً من إبرام صلحٍ منفرد بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا،[٣٢٤] وعن الوفد البريطاني؛ فقد جاء يضمن الحماية للإمبراطورية البريطانية، والحفاظ على مصالح أوروبا والعالم الغربي؛ فطالب باحتلال شمال ألمانيا، والحفاظ على الطريق الى الهند.[٣٢٥] ومجمل المشاورات كانت دراسةً حول توازع تركة المهزوم بين المنتصرين،[٣٢٦] بالإضافة إلى توازع مناطق

---

[٣١٩]- انظر د. حسن نافعة، مرجع سابق،، ص٦٣ – ٦٤.

[٣٢٠]- انظر د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٦٦.

[٣٢١]- د. حامد سلطان، ميثاق الأمم المتحدة: الإعداد للميثاق، المجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٥٠، ص ٦٢.

[٣٢٢]- د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٦٥.

[٣٢٣] – Jones Roye, Analysing foreign policy An Introduction to some conceplual problems Routledge Kegan paul, London, 1970, p. 50.

[324] – AL stair Buchan, United states foreign policy and future, U.K Cornall Univirsity press, 1976, p. 24.

[325] – Hanson W. Baldwin strategy for tomorrow, New York, 1970, p. 298.

[٣٢٦]- حيث تم التشاور حول أسلوب التقسيم، وشكل الحكم في ألمانيا، وكيفية المعاملة المستقبلية مع البلد المهزوم، وحق فرنسا من الأراضي، والأقاليم التي ستضم إلى بولندا، ومصير منطقتي الروهر والسار، والبحث في مسألة التعويضات...وسواها أنظر للمزيد د. رغد عبد الوهاب، مؤتمر يالطا أو تقسيم العالم، مجلة دراسات تاريخية، عدد٥، ٢٠٠٨، ص ١٦٦ وما بعدها.

النفوذ في اليابان والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، والتأسيس لمنظمة الأمم المتحدة أداةً لحفظ السلم والأمن الدولي من حيث الظاهر، وحماية مناطق النفوذ والتسيّد والهيمنة وموازين القوة على الساحة الدولية من حيث الواقع.[٣٢٧]

٣- فهم النظام الدولي ما بعد الحرب الغربية الثانية:

إن نهوض الأمم المتحدة بمهمّة تولاها المنتصرون، واحتكارهم مجمَع الأمر بعدها –فلا يُقرّ أمرٌ ولا يُنفى إلا بإرادتهم– يدفعنا إلى الإيمان بأن نظام الأمم المتحدة لم يرَ الوجود إلا بوصفه نظاماً معبّراً عن مصالح تلك الدول، وقد صُمم بعناية ليراعي تلك الغاية، ما أثّر بالغ الأثر في إضعاف فعاليتها ودورها المفترض، كما أسهم في إجهاض حلمٍ إنسانيٍ في قيام كيانٍ دوليٍ جامع مؤسَّس بحقٍ على المساواة والعدالة.[٣٢٨] وقد أصبحت الغاية الأولى للمنتظمات الدولية حفظ السلم والأمن الدوليين، اللذان باتا الفكرة الرئيسية التي تُظل أي مشروعٍ أو طرح دولي، والتي شكلت فيما بعد محور قواعد القانون الدولي؛ إذ انتقلت فكرة التوازن الدولي من خلال حفظ السلم والأمن من توازنٍ بين دول أوروبا إلى توازنٍ بين دول العالم، فمكّنت تلك الفكرة فرنسا من التدخل في الشؤون الأوروبية، ومكّنت الحلف المقدس من التدخل في شؤون فرنسا، وهي نفسها التي تمكّن الدول الكبرى اليوم من التدخل في شؤون سائر الدول في الجماعة الدولية.[٣٢٩]

٤- تغيّر شكل النظام الدولي:

يتألف النظام الدولي لما بعد الحرب من كثير من الأجزاء التي يعزز بعضها بعضاً؛ ومجموعة من المؤسسات الدولية التي تشمل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي؛ فضلاً عن الكثير من المنظمات محددة القضايا في هذه المجالات؛ مثل مراقبة الملاحة الجوية والمعايير الإلكترونية والمحاسبة؛ ومجموعة من المعاهدات القانونية الدولية؛ بدايةً من أنظمة التحكم في التسليح، وحتى قوانين الحرب التي تكبح أفعال الدول؛ ومجموعةٍ ناشئةٍ من المعايير المشتركة غير المكتملة؛ لكنها غالبًا ما تكون قوية.[٣٣٠]وإن

---

[٣٢٧]– د. رغد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ١٧٣.

[٣٢٨]– عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ٨٣.

[٣٢٩]– انظر د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص٣٥.

[٣٣٠]– انظر مايكل جيه مازار وآخرون، مرجع سابق، ص١٢.

بناء القوة في التنظيم الدولي المعاصر ورغم القوانين والمعاهدات والإعلانات التي حاولت تكريس الإنسانية في الإنسان فرداً أو جماعات؛ لم يكن بعيداً عن أسلوب بناء كثير من الامبراطوريات الظالمة عبر التاريخ؛ كالآشوريين، والفراعنة، والبابليين، والسومريين، فضلاً عن الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية؛ تطبيقاً لبديهة ثيوقيديدس[٣٣١] "يفعل الأقوياء ما يستطيعونه بينما يعاني الضعفاء ما يتحتم عليهم"[٣٣٢] في اتحادٍ في النتيجة واختلاف في الوسائل والطرائق، وكأن المجتمع الدولي اليوم لم يولي اهتماماً للعدالة الدولية كما يولي اهتماماً للحماية الفردية أو الدولية أيهما أردنا، مستعيداً من غابرٍ الفكر اليوناني القديم؛ أن تأمين القوة والدهاء لتأمين الحماية أولى من تأمين العدالة لتحقيق الاستقرار.[٣٣٣]

لقد كان المنظور غداة الحرب الغربية الثانية لدى المنتصرين الحفاظ على المواقع في المستعمرات لأسبابٍ استراتيجية واقتصادية،[٣٣٤] وجرى لذلك إيجاد نظام الوصاية الذي كان مقرراً له أن يحلّ بهدوءٍ محل نظام الانتداب، إلا أن الظروف بالنسبة للمنظورات الاقتصادية وموازين القوى قد تغيّرت؛ لذلك أضحى الاحتفاظ بالمستعمرات أكثر كلفةً وأقل جدوى، وأصبح التطوّر المصرفي والتجاري يسمح باكتساب الجدوى الاقتصادية من العالم الثالث؛ من خلال علاقات تجارية واقتصادية غير متكافئة؛ حتى ألفت الأمم المتحدة تتحول بنيوياً من جمعية منتصرين إلى منظمةٍ تحاول أن تكون ممثلاً أوسع أفقاً لمصالح الأمم الداخلة في عضويتها؛ وهذا ما جعل القوى الكبرى تضغط على المنظمة من خلال حق النقض والتحالفات السياسية.[٣٣٥] وقد كان مصير الطموح الغربي القائم على أسس أوروبية فشلاً ذريعاً؛ نظاماً دولياً غير مستقر في القرن العشرين؛ علته حربان غربيّتان وحرباً باردة، خلفت كل واحدة منها نظاماً دولياً جديداً خاصاً بها؛ إذ خلّفت الحرب الغربية الأولى سقوط إمبراطوريات ألمانيا والنمسا وهنغاريا

---

[٣٣١]– يعد أول المؤرخين الإغريق، صاحب كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيسية.

[٣٣٢]– انظر نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبداً، ترجمة أسعد الحسين، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ٢٠١٠، ص ٢٣.

.٢٣

[٣٣٣]– ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة رقم ٣٨٧، الكويت، ٢٠١٢، ص ٥٦.

[٣٣٤]– لقد جُعلت المستعمرات حقيقة موارد لا تنضب من الفوائد والأرباح للمراكز الرأسمالية المستعمرة؛ ما أدى إلى أن تأخر تلك المستعمرات والأطراف قد زاد وترسّخ، وازدادت الهوة بينها وبين المراكز الاستعمارية توسعاً، إذ ازداد النمو والتطور فيها، حتى أن إريك ويليامز في كتابه الرأسمالية والعبودية قد اعترف أن الثورة الصناعية في بريطانيا تم تمويلها من الأرباح المباشرة وغير المباشرة لتجارة الرقيق! انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص٧٦.

[٣٣٥]– انظر محمد الجندي، مرجع سابق، ص ١٥ – ١٦.

والإمبراطورية الروسية والعثمانية، كما نجم عنها بداية بزوغٍ لإمبراطورياتٍ جديدة كالولايات المتحدة؛ التي بدأت تدعو لقيام تنظيمٍ دولي جديد،[٣٣٦] أما الحرب الغربية الثانية فخلّفت تقهقر أوروبا عن التفرد في الساحة الدولية حيث انهارت إمبراطوريات جديدة كفرنسا وبريطانيا؛[٣٣٧] لذلك وعقب انهيار النظام البريطاني، واندثار القوة الأوروبية؛ حلّت الولايات المتحدة كقوةٍ دوليةٍ وليدة، وأعلت سلطتها على المجتمع الدولي، وكانت أدواتها في ذلك التقدم التكنولوجي والعلمي والتقني، والتفوق العسكري، والتسيّد السياسي، والنفوذ في المؤسسات الدولية المختلفة.[٣٣٨]

٥- رأينا في شكل النظام الدولي تلك الفترة:

في حدود علم الباحث؛ فإن الأمم المتحدة كانت لها بعض الآثار الإيجابية التي لا تنكر على الساحة الدولية؛ كإجراء انتخابات ديمقراطية في دولة متأخرة كموزمبيق، وإرساء قواعد مرحلةٍ انتقالية في بلد ذات حكومة دكتاتورية كناميبيا، وإجراء عملية بناء المجتمع المدني والسياسي في بلدٍ متعبٍ كالسلفادور، وإعادة بناء بعض مخلّفات الحرب أو إنهاء حرب أهلية كما حصل في كمبوديا، والحد من انتشار نزاعٍ كراوندا، واحتواء صراعٍ هنا، ورأبِ صدعٍ هناك؛ كما حصل في العديد من النزاعات الدولية؛ إلا أن الحقيقة الجليّة أن التنظيم الدولي المعاصر يرزح تحت تقسيمٍ ثنائيٍ؛ أحدهما ينتمي للعالم الحر؛ يتحكم ويستعبد عالماً مقيّداً في أمم متحدة تحكم في مصالح سائر الأمم غير المتحدة.[٣٣٩] **وليس من السر القول إن أطماع القوى الكبرى في التنظيم الدولي لم تترك لآمال السلام وأمانيه مرتعاً في حياة الجماعة الدولية بدايات القرن العشرين؛ حيث أفرزت الحرب خسائر بالجملة في البشر والحجر والاقتصاد والعسكر، كما ثبت فشل توازن القوى الدولية، وثبت بالدليل أن النظام الدولي القائم –على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق لودر ويلسون Lauder Wilson– نظام لا أخلاقي يتنافى ومبادئ الديمقراطية، وما هو إلا غطاءٌ تشرعن به الدول الأوروبية أطماعها التوسعية، وتحافظ بها على مركزها في تسيّد العالم، وتحتفظ بالهيمنة لنفسها في منأى عن سواها؛** حيث يرى ويلسون:"إن توازن القوى هو اللعبة الكبرى التي فقدت مصداقيتها

---

[٣٣٦]- سمعان فرج الله، مرجع سابق، ص٣٩٠.

[337] - Zbigniew. B, op. cit, pp. 1-20.

[٣٣٨]- انظر محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة وأحلام النصر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، ١٩٩٢، ص ٥٢.

[٣٣٩]- عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص ٨٩.

للأبد، فقد كان النظام القديم الشرير هو السائد قبل هذه الحرب، وكان على الحرب الغربية الأولى أن تقضي على هذا النظام القديم غير المستقر، وتوازن القوى شيء يمكننا الاستغناء عنه في المستقبل"؛[٣٤٠] **فرغم وجود ألف فكرة إصلاحية عبر تاريخ التنظيم الدولي؛ إلا أنها كانت تترك العالم أكثر فساداً، حيث أن كل فكرة إصلاحية كانت تنشئ مؤسستها الخاصة، وكانت تولد مع هذه المؤسسة الجديدة مساوئها وانتهاكاتها الخاصة، في انعدام التكافئ بين دولٍ قوية ودولٍ نامية ضعيفة، تشكل نحواً من ثلثي العالم، وإن هذا لأمرٌ مؤسفٌ إذا ما نظرنا إلى واقع ما يجري في المنتظمات الدولية المعاصرة؛ حيث إن الدول عادة ما تدخل أي منظمة أو معاهدة أو مؤسسة دولية مختارة، ثم تصبح بعدها مكبّلة بالقيود، ولا نقصد هنا تلك القيود الناجمة عن الاتفاقية نفسها؛ وإنما قيود الدول المتنفّذة الأقوى، والتي تتحكّم عادةً في كل تفصيل.**

وعليه لنا القول؛ إن كل تحوّلٍ في القوة النسبية بين الدول –كشخصٍ من أشخاص القانون الدولي– كان يؤثّر على العلاقة بين أعضاء الجماعة الدولية والسياسة العالمية؛ لتتحوّل الهيمنة –التي هي سمة التنظيم الدولي– من فاعلٍ دولي إلى آخر؛ فالتنظيم الدولي المعاصر إنما هو نتاج مجموعة من التوافقات والاتفاقات والمعاهدات الدولية، وإن كل اتفاقية كانت ترسم معلماً من معالم التنظيم الدولي، كما أن كل معاهدةٍ أو توافقٍ دولي؛ إنما كان يحدث عقب حرب كبرى تهدم ما بقي وتبني ما سيأتي؛ على أن ما سيأتي تكون الكلمة فيه للمنتصر الأقوى، ويذعن فيه الخاسر الأضعف، وذلك منذ القرن السابع عشر وحتى يومنا هذا، ليكون التنظيم الدولي المعاصر وفق صورته التي هو عليها اليوم.

---

[٣٤٠]– انظر جوزيف ناي، المنازعات الدولية، مرجع سابق، ص ١١٩.

المبحث الثاني
التمييز بين أشكال الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر

من المهم أن نعلم أن الدول الأقوى المتسيّدة في التنظيم الدولي؛ تستخدم وسائل مباشرة وغير مباشرة لفرض قرارها وكلمتها ورؤيتها للتنظيم الدولي وفيه؛ مستعينةً بجملة من الأدوات التي تعينها وتتمكن منها؛ بفعل ما لها من وزنٍ وتقدّمٍ في كلّ مجال؛ يساعدها في ذلك جملةٌ من العوامل المتمثّلة في أنواع القوة التي تمتلكها؛ إذ كلّما كانت أسباب القوة بيد فئةٍ أو طرف؛ زاد احتمال خضوع الغير له.[٣٤١] ومن أسباب القوة تلك؛ ما جعلها تصل إلى كل مكان في المعمورة؛ فكراً، ووجوداً، ونفوذاً، ومالاً وأعمالاً؛ بحيث يصبح المحيط أكثر عرضة للتوافق والامتثال للضغوط التي تفرض عليه،[٣٤٢] وبهذا يتأسس الإذعان مفهوماً تستعين به الدول الكبرى بما أوتيت من إمكانياتٍ مادية، وجغرافية وموارد اقتصادية، وقدراتٍ عسكرية، وإعلامية، وتكنولوجية، ومقدراتٍ ذات طابع غير مادي؛ كالقيادة السياسية، ونشر الثقافة والمعتقدات، واستثمار الأفكار والرؤى النبيلة، وإنّ وجود عناصر القوة تلك؛ يبدو أنه متلازمٌ وفرض الإذعان، ومن هذا المنطلق تصبح القوة غاية، وفرضها وسيلةٌ تحرص كل دولة على اكتسابها؛ لتمكنها من ممارسة الإذعان؛[٣٤٣] لذا فإننا في هذا المبحث سنعرض للإذعان من حيث الوسيلة (المطلب الأول) كما سنتطرّق للإذعان من حيث المحل (المطلب الثاني).

---

341 - Clark, R. Effect of number of majority defectors on minority influence, Group Dynamics: Theory, Research, and Practice, 1999, 303-312.

342 - Latane, B. The psychology of social impact, American Psychologist, 1981, 343-356.

[٣٤٣]- انظر خالد الحراري، مرجع سابق، ص ١٥.

المطلب الأول
الإذعان من حيث الوسيلة

يرى برتراند راسل[٣٤٤] أننا وسط سباقٍ بين المهارة البشرية من حيث الوسائل، والجنون البشري من حيث الغايات؛[٣٤٥] ففي الماضي كان الجنس البشري غارقاً في العجز والجهل، أمّا وإنه اليوم قد وصل إلى المعرفة والقدرة مقرونتين بالجنون؛ فلم يعد ثمة ضمان للبقاء.[٣٤٦] ويبدو أن شنّ الحروب وكلفتها المتعاظمة والأخطار المرافقة لها كلها عُدت عوامل مألوفة في المجتمع الدولي؛ كما أضحت ترفع من أهمية القدرة على الارغام؛ إذ إن هناك عوامل أخرى تزوّد الدول الكبرى بخيارات إرغامية؛ منها عولمة التجارة، والاستثمار، والموارد المالية، والمعلومات والطاقة، ومن أكثر خيارات القدرة على الإرغام المتوفرة؛ أهمية العقوبات المالية، ودعم المعارضة السياسية لأنظمة الحكم المعادية، والعمليات الهجومية الإلكترونية والبيولوجية، والتغيير في البنية الثقافية والاجتماعية؛ حتى أن الدراسات العسكرية للدول الكبرى؛ قد أكدت ضرورة التحضير لاستخدام قدرات الإرغام بنفس الطرق التي تحضّر فيها لشن الحروب العسكرية.[٣٤٧] **والحقيقة أن الإذعان من حيث الوسيلة ينقسم بين أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة، ولنا تصنيفه إلى إذعانٍ صريح وآخر خفي أو مقنّع، ومرجع ذلك إلى آلية الإخضاع الذي تبديه الدولة القوية لدولة ضعيفة أو تخفيه؛ إذ إن الإذعان قد يتجلّى على الساحة الدولية من خلال التدخلات أو الأعمال الصريحة الظاهرة للمجتمع الدولي أو التدخل والتوجيه العسكري أو الاقتصادي أو الإعلامي؛ فيكون إذعاناً صريحاً، وهناك إذعانٌ خفيٌ عن طريق التغلغل الثقافي والاجتماعي، وفرض الإرادة بالطرق الدبلوماسية، وإجبار الآخر من خلال الوسائل السياسية، أو إملاء الإرادة على دولة ما؛ بحيث تظهر للعيان أنها حرةً مختارة، والحقيقة أنها مذعنةٌ تابعةٌ لأوامر دولة أخرى؛ تتدخل بصورة مقنّعة في شؤونها الداخلية؛ بحيث تكون باسطةً عليها نفوذها ومحققة لسيطرتها**

---

[٣٤٤]–فيلسوف وعالم منطق وناقد اجتماعي بريطاني، توفي عام ١٩٧٠.

[٣٤٥]– انظر كتابه أثر العلم على المجتمع، طبعة لندن ١٩٥١ ص ١٢٠ – ١٢١.

[٣٤٦]– د. صلاح الدين عبد الوهاب، المساواة بين الدول كأساس لمشاركة الدول الناشئة في توجيه السياسة الدولية: نحو ضوابط جديدة للسلام والأمن الدولي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد ١١، عدد١، ١٩٦٩، ص٣٥٦.

[٣٤٧]– انظر في ذلك ديفيدس غومبرت وهانس بيننديك، القدرة على الارغام مواجهة الأعداء بدون حرب، بحث حضر لمصلحة الجيش الأمريكي، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦، ص١.

السياسية، وقد صنّفنا تلك الوسائل وفقاً لمدى ظهورها ومباشرتها للدولة المعنية الممارَس ضدها الفعل أو الإرغام أو ممارسات الإذعان، فما كان جليّاً مباشراً يمكن الاحتجاج به واعتباره نيلاً مباشراً من حقٍ محفوظ؛ جعلناه في طائفة الأدوات المباشرة، وما كان خفيّاً يتسلل ويتغلغل دون مباشرة؛ جعلناه في طائفة الأدوات غير المباشرة.

الفرع الأول

الأدوات المباشرة لفرض للإذعان

تتنوع الأدوات المباشرة المستخدمة لفرض الإذعان بين عسكرية واقتصادية وإعلامية وعلمية وتكنولوجية وفقاً لما يأتي:

أولاً- الإذعان العسكري:

استمر اللجوء إلى الحرب على الساحة الدولية كوسيلةٍ بِيَد الدول؛ تنال بها حقوقها القانونية والسياسية المزعومة أو المستحقة دون رقابة تنفيذية حقيقية على سلطة الدولة في استخدامها لذاك الحق، وقد رسمت الممارسات الدولية عبر فترة تطور تاريخ القانون الدولي صوراً متعددة من الإذعان العسكري؛ الذي يعد أكثر أنواع الاذعان استخداماً في تاريخ العلاقات الدولية، إذ إنه يحقق أهدافه بشكل أسرع من سائر أشكال الإذعان، وهو أخطر الأنواع المستخدمة؛ لما يترتب عليه من انهيارٍ في مؤسسات الدولة وبنيتها التحتية. ويُقصد بالإذعان العسكري استخدام القوة المباشرة بقصد التأثير في إرادة الدولة المعنية[٣٤٨] وإجبارها على تبني رأي أو تركه، أو القيام بعمل أو الامتناع عنه، أو تغيير سياسة أو توجيهها، فيعدّ من أكثر صور الإذعان خطورة، على الاستقلال والسيادة، وتمتع الدولة في حقوقها الدولية،[٣٤٩] كما أنه أحد أجلى صور الإذعان عبر التاريخ، وأهم صورة عرفها القانون

---

[٣٤٨]- عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص٣٨.

[٣٤٩]- المرجع نفسه، ص٣٩.

الدولي منذ نشأته وحتى تاريخه،[٣٥٠] لما يتصف به من إمكانيةٍ نافذة سريعة وملموسة يُرى أثرها في الحسم والتأثير؛ بغية تحقيق ما يُرجى من نتائج عند اللجوء إليه.[٣٥١]

١- صور الإذعان العسكري:

يظهر الإذعان العسكري عندما يحاول عضو في المجتمع الدولي استخدام القوة العسكرية للتأثير على إرادة دولة أخرى والتحكم في أوضاعها الداخلية، ويأخذ هذا التدخل أشكالًا مختلفة؛ بما في ذلك إرسال وحداتٍ نظامية من الجيش الوطني للتدخل المباشر في شؤون دولة ما،[٣٥٢] أو تقديم الدعم لوحداتٍ عسكرية غير نظامية، من خلال التدريب والإمداد بالعتاد والسلاح. ويُعرف هذا النوع من التدخل في العصر الحديث باسم "الحرب بالوكالة"؛ حيث تسعى الدولة المتدخلة إلى تحقيق مصالحها، والتأثير على إرادة الدولة المستهدفة؛ من خلال التحكم في أطراف النزاع داخل تلك الدولة.[٣٥٣] **حيث تستخدم الدولة قوتها العسكرية محاولةً توجيه سياساتها بما يخدم مصالح الدولة المتدخلة إرغاماً وجبراً.[٣٥٤] والحقيقة أن الإذعان العسكري إنما يُعدّ الأخطر بين أنواع الإذعان من الناحية المباشرة؛ باعتباره يمسّ سيادة الدولة واستقلالها بشكل جلي؛ ويهدد السلم والأمن الدوليين إذا لم يخِلّ بهما.[٣٥٥] وعليه فإن كل استعمالٍ للقوة العسكرية خارج إطار الأمم المتحدة وفي غير الاستثناءات التي نص عليها الميثاق، أو داخل إطار الأمم المتحدة دون مراعاةٍ للشرعية، وإن تمت مراعاة المشروعية؛[٣٥٦] إنما يعكس جانباً من**

---

[٣٥٠]- حتى إن بحثاً أعد لصالح الجيش الأمريكي قد نص صراحة على أن شن الحروب، وكلفتها المتعاظمة، والأخطار المرافقة لها؛ كلها عوامل ترفع من أهمية قدرة الولايات المتحدة على الارغام. انظر في ذلك ديفيدس غومبرت وهانس بيننديك، مرجع سابق، ص١.

[٣٥١]- للمزيد حول موضوع التدخل العسكري انظر لخضر رابحي، مرجع سابق، ص٥٨-٥٩. وانظر كذلك أنس العزاوي، التدخل الدوليّ الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي، ط١، دار الجنان، السودان، ٢٠٠٨، ص١٢٦ / ١٢٧.

[٣٥٢]- رابحي لخضر، مرجع سابق، ص٥٨.

[٣٥٣]- للمزيد حول موضوع التدخل العسكري انظر المرجع نفسه ص٥٨-٥٩. وانظر كذلك أنس العزاوي، مرجع سابق، ص١٢٦ -١٢٧.

[٣٥٤]- انظر عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، بحث نشرته مجلة الرافدين للحقوق، كلية القانون، جامعة الموصل، عدد٣، ١٩٩٧، ص١١٥

[٣٥٥]- عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٣٩.

[٣٥٦]- تفترق الشرعية عن المشروعية بأن الثانية تعني مدى استناد التصرف إلى أصل قانوني ممكن القول معه أن من قام به مخوّل بممارسته، وقد صدر منه وفق الإجراءات والقنوات القانونية المتبعة، أما الشرعية فتعني مدى اتساق تلك التصرفات ومقتضيات العدالة، أو مدى استنادها إلى رضى الرأي العام. ووفقاً للدكتور جاسم محمد زكريا؛ فإن الشرعية ينبغي أن تتفق مع الحقّ -بأن يأتي إعلان الحقّ تالياً على وجوده- وتوافق العدل، وتقوم على الحقيقة؛ باعتبارها مشتقة من الشرع بصيغته الفعلية، أما المشروعية فمشتقة من الشرع بصيغته المفعولية، إذ تفيد محاولة موافقة الشرع، وهناك فرق بين موافقة القوانين عبر الالتزام بمتطلباتها الإجرائية وبين إقامة العدل والنهوض بمقتضياته. للمزيد انظر د.جاسم محمد زكريا، مرجع سابق،

الإذعان، يتجلى أحدها في سكوت الدول الأخرى عن خرق القانون الدولي الحاصل، وقد يتجلى في استجابة الدولة المعنية لطلبات الدولة المستخدمة للقوة؛ أو احتفاظها في طلب حقوقها في أحسن الحالات.

والحقيقة أن الإذعان العسكري لا يعني بالضرورة نشوب حرب بين الطرفين، حيث إن الإذعان قد يحصل بمجرد التهديد باستعمال القوة دون استعمالٍ فعلي لها؛ فالإذعان العسكري حاصلٌ بين قوة غالبة؛ يميل ميزان القهر لها، ودولة مغلوبة مقهورة؛[٣٥٧] لذلك نرى أن الدول التي تمتلك تفوقا عسكرياً لا تسعى في تفوّقها للاستخدام الفعلي لترسانتها الضخمة؛ وإنما تكتفي باستعراضها والتلويح الجدي باستخدامها؛ ممارسةً الإجبار وطالبةً الإذعان لرغباتها،[٣٥٨] بقصد التأثير في إرادة تلك الدولة أو توجيه النزاع باتجاه معين، أو فرضاً لشروطها فيه، وقد يكون ذلك بمجرد **حشد القوات العسكرية** كما كانت تفعل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تجاه سوريا وإيران في السنوات العشر الأخيرة، أو **احتلال جزءٍ من أراضيها**؛ كاحتلال الولايات المتحدة أجزاءً من نيكاراغوا منذ عام ١٩١٢ كجزءٍ من حروب الموز؛[٣٥٩] وذلك لإيقاف أي دولة سواها من بناء قناة نيكاراغوا،[٣٦٠] واحتلال تركيا لأجزاء من سوريا في الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٦ و ٢٠١٩،[٣٦١] أو **محاصرة مركز الحكومة أو رئيس الدولة**؛ كما فعل الكيان الصهيوني بالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ومقر الرئاسة الفلسطينية،[٣٦٢] ويُعد ذلك كله كافياً كأحد مظاهر فرض الإذعان؛ ما دام ذلك الضغط العسكري يؤثّر في قرار الدولة المتدخل بها، وفي توجهاتها السياسية أو الاقتصادية

ص٦٥ ومابعدها. وعليه فإن القرار الصادر عن مجلس الأمن يكون مشروعاً إذا احترم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدوليّ ويكون شرعياً إذا ما راعى فكرة العدالة والملاءمة والضرورة.

[٣٥٧]– عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٤٠.

[٣٥٨]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٣٤٢. وإن هذه الحواشي لتكل عن ذكر أمثلةٍ من ذلك في التنظيم الدولي المعاصر، تطفو على سطح الساحة الدلوية بشكل مطرد مستمر، تصدر عن القوى الكبرى خصوصاً الولايات لمتحدة الأمريكية في كل منعطف دولي أو مفترق طرق دولية، لتضمن السيطرة والتحكم والنفوذ.

[٣٥٩]– سلسلة من الصراعات التي شكلت احتلالاً عسكرياً، وأعمالاً للشرطة، وتدخلاً من قبل الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي بين ١٨٩٨ و ١٩٣٤.

[٣٦٠]– وكذلك احتلال صربيا لأجزاء من ألبانيا في حروب البلقان، والإمبراطورية الألمانية لأجزاء من بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ في الحرب الغربية الأولى، واحتلال كل من فرنسا واليونان وإيطاليا والمملكة المتحدة لأجزاء من الدولة العثمانية في الحرب الغربية الأولى أيضاً، وسواها الكثير الكثير.

[٣٦١] – حيث احتلت أجزاء من ريف حلب الشمالي منتصف عام ٢٠١٦، ومدينة عفرين مطلع العام ٢٠١٨، وتل أبيض ورأس العين أواخر عام ٢٠١٩.

[٣٦٢]– وذلك لمدة دامت أكثر من سنتين منذ عام ٢٠٠٢ فترة الانتفاضة الفلسطينية، لقي على إثرها مصرعه على مرآى من دول العالم في ظل نفاذ القوانين الدولية.

أو العسكرية أو سياساتها الداخلية أو الخارجية،[٣٦٣] ويشكّل تهديداً كافياً؛ يجعل الدولة المعنية تغيّر من سلوكها، وإن لم يحدث استخدامٌ فعليٌ للقوة العسكرية.[٣٦٤]

٢- أدوات الإذعان العسكري:

إنّ محور الإذعان العسكري يدور في مدى ما تملكه الدولة من قوةٍ عسكرية تقليدية وغير تقليدية؛ تسمح لها بفرض رؤيتها بممارسة قوتها على الساحة الدولية؛ لذلك تمارس الدولة إذعانها العسكري؛ إما بالتهديد باستخدام القوة، أو بالاستخدام الفعلي لهذه القوة[٣٦٥] والحقيقة أن للولايات المتحدة قصب السبق في استخدام القوة العسكرية لتغيير الأنظمة الحاكمة لأعضاء الجماعة الدولية، كما أنها تستخدم أنواع القوى، وتستثمرها في سبيل تحقيق ما ترنو إليه، وكان هدفها دائماً تدمير قدرة الدول التي تهدّد مصالحها، أو تتعارض سياساتُها مع سياسة الولايات المتحدة.[٣٦٦] وإن إحدى الطرق لتقدير القوة الكامنة للدول؛ تتمثل في مقارنة المدى الذي تنفق فيه المال؛ طلباً للقدرات العسكرية، ومحاولة التفرّد بالتفوق العسكري؛[٣٦٧] فالقنبلة التي أبادت هيروشيما في الحرب الغربية الثانية كانت قوتها تعادل ١٥ ألف طن من الديناميت تقريباً، وبعد عشرين عاماً تقريبا قام الاتحاد السوفيتي ببناء قنبلة نووية تصل قوتها التفجيرية إلى ما يعادل ٥٧ مليون طن من الديناميت، كما أن الصواريخ التي تحملها غواصةٌ أمريكية واحدة من طراز SLBM كافية للمبادرة بشتاء نووي يضع نهاية للوجود البشري.[٣٦٨] ويطالعنا التاريخ تأكيداً على الإذعان العسكري أن الأمم –بشكل عام ليس دائم– قد أذعنت إلى الأحلاف العسكرية؛ لأن مغبّات هجران الحليف أخطر من تحقيق التزاماته، وفي العصر النووي؛ ما عادت هذه القاعدة تنبض بالحياة على نحوٍ مفيد؛ فالتخلي عن حليف مجازفة بكارثةٍ ختامية، أما اللجوء إلى حرب نووية بجانب حليف ليتأتى بفاجعة آنية.[٣٦٩] وبالرغم

---

[٣٦٣]– لذلك قد تجد دولة ما تحشد قواتها العسكرية على الحدود، أو أسطولها البحري أمام شواطئ تلك الدولة، أو محاصرة مركز الحكومة أو رئيس الدولة، أو احتلال جزء من أراضيها، انظر عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٣٨.

[٣٦٤]– رابحي لخضر، مرجع سابق، ص٥٨ – ٥٩.

[٣٦٥]– علي العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٦٢.

[٣٦٦]– انظر ديفيدس غومبرت وهانس بيننديك، مرجع سابق، ص٢.

[٣٦٧]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص٣١٢.

[٣٦٨]– المرجع نفسه، ص ٣٣٠ – ٣٤١.

[٣٦٩]– انظر هنري كيسنجر الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك البديري، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، ، ١٩٩٥، عمان، الأردن ص ٢٣٣.

من أن البعض يرى العلاقات الدولية تديرها شخصيتين؛ الدبلوماسي والجندي؛ فالسفير هو الوحدة السياسية التي يتكلم باسمها، والجندي هو الوحدة السياسية التي يقتل باسمها؛ فالعلاقات الدولية يتمثل في وحدة سياسية خارجية بوجهيها، في حالة الحرب وحالة السلم؛[٣٧٠] **إلا أن ما يبدو أن وجه الجندي هو الذي يظهر على ساحة العلاقات الدولية المعاصرة، أما الدبلوماسية؛ فقناعٌ تتستر به؛ لذلك فإن حقيقة المجتمع الدولي أنه قائمٌ على تصارعٍ لا تفاهم، وتنافسٍ لا تكامل، واستعراضٍ للقوة لا التزام بالقوانين، وعليه فإن الجماعة الدولية –رغم كل ادعاء– تقوم على العسكرة لا على الدبلوماسية، وتقوم على القوة لا على القانون، وعلى الإذعان للقوي لا الانتصاف للضعيف.**

ثانياً– الاذعان الاقتصادي:

منذ ٢٠٠ عام تقريبا –وعلى نحو غير مسبوق في التعابير التاريخية– صار النمو الاقتصادي في الغرب لا يمكن إيقافه –وقد كان عهد الإنسانية مع تاريخها حتى تلك اللحظة نمواً متواضعاً بسيطاً –حيث دخلت إنكلترا عصر الآلة وهو ما جلب النمو الآلي؛ في ظاهرةٍ انتشرت في أنحاء الغرب انتشاراً سريعاً؛ منح الدول الغربية في غضون قرنٍ هيمنةً عالميةً أسهمت في تركيز القوة في طرفٍ واحدٍ بشكلٍ غير مسبوق.[٣٧١] ومنذ ذلك الوقت؛ لم يعد العصر الحديث يقصُرُ الإذعان على القوة العسكرية التي يظهرها الطرف القوي من أساطيل برية وبحرية وجوية وقدرات تسلحيّة في وجه الطرف الضعيف؛ إذ إنّ تطور الحياة الدولية، وتسارع وتيرة العلاقات فيها؛ أسس لجملةٍ من الشروط الجديدة؛ في بسط النفوذ وترتيب ميزان القوة؛ فالمجال الاقتصادي يُعدّ واحداً من أهم الأسس التي يبنى عليها المجتمع الدولي والعلاقة بين أشخاصه؛[٣٧٢] فأضحى الاقتصاد وسيلةً خطيرةً تتبدّى فكرة الإذعان من خلالها. ويبدو أن الإذعان الاقتصادي لم يتجلى بصورة واضحة في تاريخ الأمم والعلاقات بينها؛ إذ تعد الفكرة جديدةٌ نسبياً؛ لم تظهر بوادرها بشكلٍ فعّالٍ تماماً إلا مع نهايات الحرب الغربية الأولى،[٣٧٣] هذا وتُعدّ الإذعانات الاقتصادية من

---

[٣٧٠]– انظر د. محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص٣٥.

[٣٧١]– ريتشارد كوك – كريس سميث ، مرجع سابق، ص١٤٩.

[٣٧٢]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٤٣٢.

[٣٧٣]– رابحي لخضر، مرجع سابق، ص ٦١، وبالرغم من أن الأمم والشعوب الماضية عبر التاريخ كانت تمارس شيئاً من فرض الإذعان الاقتصادي لإخضاع المخالف كسراً لإرادته وإجباراً له على العدول عما تبنى أو أراد؛ كحصار المسلمين في شعب أبي طالب من قبل المشركين، وكذا فعلت

أكثر الوسائل استخداماً في تحقيق القهر،[٣٧٤] كما يُعدّ الإذعان الاقتصادي أحد أخطر صور الإذعان؛ إذ يتجسد في التغلغل الاقتصادي في الدول الضعيفة؛ من خلال المؤسسات المالية العالمية؛ خصوصاً أن الشروط الاقتصادية التي تفرضها الدول الكبرى أو المؤسسات المانحة أو المنظمات الدولية أو المؤسسات المالية الدولية، كلها باتت أدوات ووسائل للتدخل في شؤون الدول والتأثير في إراداتها، وتوجيه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية؛ بحيث ترضخ تلك الدول للقوى الرأسمالية الكبرى؛[٣٧٥] فالدولار الأمريكي أضحى أداة الهيمنة في النظام النقدي الدولي بعد معاهدة بريتون وودز،[٣٧٦] والقواعد التي تأسست عليها بريتون وودز قد استندت إلى تركّز القوة في يد الدول الغنية من أوروبا الغربية وشمال أمريكا، وهذا ما خفّض عدد الدول التي كانت موافقتها ضرورية للإرادة الفعالة على الصعيد الدولي، كما أنها ثبّتت الهيمنة الامريكية على النظام الدولي من جانب إضافي هو الجانب النقدي الدولي.[٣٧٧] حتى أضحت الإذعانات الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول العالم النامي أكثر فاعلية نسبياً من الإذعانات العسكرية.[٣٧٨]

وقد حاولت الدول الكبرى من خلال فرض الإذعان الاقتصادي زعزعة أنظمة الحكم في العديد من البلاد ككوبا، والدومنيكان ١٩٦١، والبرازيل ١٩٦٤، وشيلي١٩٧٣؛ فنجحت في كلٍّ من البلدان الثلاثة الأخيرة؛ سوى أنها لم تؤتِ أُكُلها في كوبا؛ نتيجة الدعم الذي تلقّاه الرئيس الكوبي كاسترو من عدد من الحلفاء.[٣٧٩] وقد يستخدم الاقتصاد وسيلةً للإذعان الناعم؛ من خلال تقديم المساعدات المالية والاقتصادية لدفع دولةٍ ما لتبني رأيٍ أو توجهٍ ما، أو التخلي عنه؛ كما تفعل الولايات المتحدة مع الكثير من البلدان العربية والإفريقية. [٣٨٠] ومنها برامج الإعانة

قبائل العرب ضد المسلمين في غزوة الخندق؛ إلا أن لإذعان الاقتصادي لم يسد ولم يكن منهجاً كافياً بذاته ولذاته لتدمير الغير والنيل منه، كما لم يكن مصدراً مؤثراً قوياً مثلما هو عليه اليوم.

[٣٧٤]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص٥٠٠.

[٣٧٥]– رابحي لخضر، مرجع سابق، ص ٦٢ وكذلك انظر د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل، مرجع سابق، ص ٢٣٧ و ٢٣٨.

[٣٧٦]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص٤٥٣.

[٣٧٧]– المرجع نفسه،. ص٤٥٠.

[٣٧٨]– علي العلي، مرجع سابق، ص١٩٠.

[٣٧٩]– انظر نصر عازف، العقوبات والمعونات، مجلة اليبابة الدولية، عدد١٣٩، ٢٠٠٠، ص ٣٦.

[٣٨٠]– القوى الناعمة، حسين علي بحيري، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص١٢ – ١٣.

المخصصة للدول؛ فمشروع مارشال –على سبيل المثال– لإعادة أعمار أوروبا؛ أكسب أوروبا منافع وفوائد اقتصادية بشكل كبير؛ لكن على حساب مكانتها في المجتمع الدولي وفق شروط أُمليت عليها؛ حيث لم يكن مقبولاً أمريكياً سوى إخضاع أوروبا لهيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية.[٣٨١]

وبالرغم من أن السيطرة الاقتصادية كانت تحتاج إلى قوة عسكرية طيلة القرون الماضية؛ إلا أنه ومنذ القرن الخامس عشر؛ باتت القوة البحرية عاملاً مهماً في تحقيق تلك السيطرة، إلى أن صار مفتاح الثروة الاقتصادية في المجتمع الدولي اليوم يتمثّل في الاستيلاء على طرق الملاحة البحرية،[٣٨٢] منذ أن تحوّلت رافعةُ الثورة العالمية من البر إلى البحر، ومن الفتح العسكري إلى الفتح الاقتصادي، ومن العسكرة إلى التجارة، فبدأ مفهوم القوة في المجتمع الدولي المعاصر بالتحول؛ فلم يعد الغزو العسكري وقوة العتاد أساسَ بسط النفوذ؛ فتكلفة ذلك باتت عاليةً جداً؛ أما السيطرة الاقتصادية والغزو التجاري؛ بات أقل كلفة وأكثر فاعلية.[٣٨٣]

وإننا لنرى في الإذعان الاقتصادي أساساً تعمل قوى العولمة الاقتصادية على فرضه؛ تهدف من خلاله إلى تأسيس نظامٍ اقتصاديٍ عالميٍ مفتوح؛ تسود فيه الدول القوية اقتصادياً على تلك الضعيفة بالضرورة؛ أدواتها في ذلك المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي[٣٨٤] ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات؛ بحيث تكون هي الحاكمة في النظام الاقتصادي العالمي؛ ما يعني انتقال سلطة الضبط الاقتصادي من الكيان الوطني الى المستوى العالمي.

١– الإذعان من خلال اقتصاد السوق:

يأتي الإذعان الاقتصادي أحياناً على شكل مفاهيم اقتصادية كمفهوم اقتصاد السوق؛ باعتبارها عملية سيادة مذهبية السوق وقوانينه على كافة المعمورة؛ لتجعل العالم منطقة تجارة موحّدة؛[٣٨٥] يدخل إليها الاغنياء والفقراء؛

---

[٣٨١]– نعوم تشومسكي– النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص ١٨٢.

[٣٨٢]– إيمي شوا، مرجع سابق، ص ٤٤٩.

[٣٨٣]– المرجع نفسه، ص ٤٤٩ – ٣٥٠.

[٣٨٤]– إن سياسة الصندوق تعكس بجلاء إذعان سياسته للدول الرأسمالية الكبرى من جهة، ومحاولة إذعان الدول الفقيرة من جهة أخرى؛ حيث إن تعامله لا يكون دون تمييز؛ ففي مواجهة الدول الكبرى يكتفي بتسجيل المواقف تجاه السياسات التي تتخذها تلك الدول، وفي مواجهة الدول الفقيرة يعمل على إخضاعها وإعادة احتوائها بشكل مباشر من قبل الدول الرأسمالية. أنظر عاطف الصالحي مرجع سابق، ص ٨٢.

[٣٨٥]– فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٥٢.

حيث تكون معايير السوق – العرض والطلب– هي الفاصل في تحديد القرارات، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي؛[٣٨٦] فالعالم ينفتح بعضه على بعض؛ ومعه تزداد سرعة النقل والمواصلات؛ وتتسع حدود السوق؛ حيث تزول الحواجز أمام السلع والخدمات والاشخاص ورؤوس الأموال؛ لذلك نرى التوجيه الاقتصادي فكراً وعملاً يأتي على شكل دعواتٍ وأفعالٍ تدعوا إلى تعميم الاقتصاد وتعويمه، والتبادل الحر كنموذجٍ مرجعي، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية؛ واعداً العالم بالتطوّر والرفاه؛[٣٨٧] داعياً إلى تعميق الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول الوطنية، وفي وحدة الأسواق المالية، وهذه التجليات الاقتصادية؛ برزت بوضوح من خلال التكتلات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى تنامي دور ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.[٣٨٨] ويبدو أن تلك الطموحات مشروعةٌ نبيلة؛ إذا ما أسقطنا عنصر التفاوت الاقتصادي والتكنولوجي من الحسابات؛ باعتبار أن الهدف المعلن هو تحقيق التقدم الاقتصادي، والتأسيس لنهضةٍ اقتصادية يتفيأ ظِلّها أعضاء الجماعة الدولية؛ لكن المشكلة تكمن في وجود دولٍ نامية تشكّل أغلبية أعضاء تلك الجماعة، تلك البلاد التي لا تكمن المشكلة فيها بترك الفقراء يتخلّفون عن ركب الحضارة المزعوم فحسب؛ وإنما استبعادهم قسراً –وفق نظامٍ جائرٍ غير عادل– من سياسة صناعة الثروات؛ حيث تم إدماج فقراء العالم في الاقتصاد العالمي بشكلٍ يحقق الفقر ويفتقر للمساواة، في معادلةٍ الجنوب فيها دائماً خاسر، والشمال فيها دائماً رابح! إذ يستفيد الشمال من طرد الفقراء من ركب الثروة خلال التراكم البدائي لرأس المال؛[٣٨٩] لذلك يبدو أن إنتاج الفقر وإعادة إنتاجه تصنعه الرأسمالية التي تتبعها القوى المهيمنة من كبرى المنظمات المالية، وحتى أصغر منظمة غير حكومية.

ووفقاً لما نرى فإن الفقر في جنوب العالم يهندس هندسة محكمة بطريقة لا ضير من القول معها إن هناك صناعةٌ للفقر، فأكثر من مليار إنسانٍ يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يومياً، وبالرغم من أن صانعي

---

[٣٨٦]– انظر فهد زايد ومحمد صلاح رمان، العولمة الاقتصادية، ط١، دار الاعصار العلمي للتوزيع والنشر ، ، عمان، الاردن، ٢٠١٤، ص١٤.

[٣٨٧]– انظر السيد ياسين واخرون، مرجع سابق، ص٤٤.

[٣٨٨]– صلاح الدين السيسي، الاقتصاد الدولي، العولمة والتحولات الاقتصادية الدولية، ط١، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،٢٠١٣، ص ٦٤.

[٣٨٩]– راي بوش، الفقر والليبرالية الجديدة الاستمرارية واعادة الانتاج في جنوب العالم، ترجمة الهام عيدروس، ووليد سليم، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٥. ص ١٣.

الفقر حول العالم عادة ما يبرّرون الوضع الحاصل بتخلف أولئك الضعفاء عن ركب الحضارة، وعجزهم عن الوصول إلى الموارد والمعادن والثروات ومراكز الثروة حول العالم؛ فإن الحقيقة تكمن في عجز أولئك عن حماية تلك الخيرات التي يمتلكونها من بغي القوى المتسيّدة والناهبة –أعني بذلك الدول الكبرى– وعدم قدرتهم على مواجهة منطق القوة الذي يرزحون تحت حكمه بعيداً عن العدالة والانصاف.

٢– أشكال الضغوط الاقتصادية:

تُعدّ العقوبات الاقتصادية من أكثر الوسائل استخداما في تحقيق دبلوماسية القهر،[٣٩٠] وعادةً ما تلجأ دولةٌ قويةٌ إلى إجراءاتٍ أو تدابيرَ اقتصادية؛ ضد دولة أخرى؛ بحيث تكون تلك الإجراءات على شكل ضغوطٍ على تلك الدولة؛ لإرغامها على اتخاذ موقفٍ معين، أو العدول عنه، وهي قد تكون ضغوطاً مباشرة أو غير مباشرة.[٣٩١]

أ– الضغوط الاقتصادية المباشرة:

لا يخفى على باحثٍ في القانون الدولي أن أشكال الضغوط الاقتصادية قد تتم تحت مظلّة الأمم المتحدة؛ وفقاً لنص المادة ٤١ من الميثاق، كما قد تتم خارج إطار المنظمة من خلال الممارسة الفردية للدول الفاعلة القوية، وبالرغم من أن الأخيرة تعد صورة من صور الإذعان الاقتصادي باعتباره لا يعبّر عن رؤية دولية ضمن الأقنية القانونية؛ فإن الضغوط التي تجري من خلال المنظمة قد يتصور صدورها باسم الإذعان إذا ما كانت تجد محلاً لها بفعل التنفّذ الحاصل للدول الكبرى، أو لافتقادها للشرعية الدولية، وإن كانت بصدورها عن المنظمة الدولية محققةً للمشروعية. هذا ويتمّ عادةً استخدام الإذعان الاقتصادي من خلال وسائل ضغطٍ وإكراهٍ اقتصادي؛ في سبيل التأثير على إرادة الدولة المعنية؛ كفرض المقاطعة الاقتصادية، أو الحصار الاقتصادي، وحظر الطيران التجاري، وتجميد الأموال وغير ذلك.[٣٩٢]

---

[٣٩٠]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص٥٠٠.

[٣٩١]– عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٤٣.

[٣٩٢]– انظر أنس العزاوي، مرجع سابق، ص١٢٦ – ١٢٧.

- **المقاطعة الاقتصادية:**

ويقصد بها قيام دولة أو مجموعة من الدول بوقف كافّة علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دولة ما، بهدف الضغط عليها، وإجبارها راغمةً على القيام بعملٍ أو الامتناع عن عمل.[٣٩٣] وهي سلاحٌ فعّال في تطويع الآخر وكسر إرادته؛ لما تقوم عليه من إلحاق الضرر به، وتحجيم مبيعاته وصادراته، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية واجتماعية؛ إذ تقوم الدولة بوقف علاقاتها الاقتصادية مع دولة أخرى لإجبارها على عمل أو تركه؛[٣٩٤] لذلك يمكن أن يُتصوّر الإذعان الاقتصادي بأنه استجابة الدولة المعنية للضغوط التي يستخدم فيها الوسائل الاقتصادية للتأثير على شؤونها الداخلية، وعدم مواجهتها للوسائل التي أُريد بها الاعتداء على العناصر الاقتصادية الداخلية لها.[٣٩٥] وقد سمّى ويلسن –الرئيس الأمريكي الأسبق– المقاطعة الاقتصادية بالسلاح القاتل الصامت،[٣٩٦] وكان حريصاً على إدخال ذلك المصطلح عهد عصبة الأمم،[٣٩٧] الذي كان له السبق في النص عليها، قبل ميثاق الأمم المتحدة الذي نصّ عليها صراحة في المادة ٤١ منه.[٣٩٨] وقد كانت أولى تجلّيات اللجوء إليها في التنظيم الدولي الحديث –على حد علمنا– غداة الحرب الغربية الأولى، حيث استخدمتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ضد ألمانيا،[٣٩٩] ثم خضعت العديد من الدول إلى فرض ذاك النوع من الإذعان؛ كالمقاطعة التي مورست ضد مصر عام ١٩٥٦ من قبل دول العدوان بالتعاون مع الولايات المتحدة،[٤٠٠] وكذلك العقوبات الاقتصادية التي تفرضها

---

[٣٩٣]– فاتنة عبد العال أحمد، العقوبات الدولية الاقتصادية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، مرجع سابق ص٣٧ وما بعدها.

[٣٩٤]– عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي، ، دار دجلة ٢٠٠٩، ص ٤٣.

[٣٩٥]– ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقية تحرير التجارة العالمية، مرجع سابق، ص٢٣٤

[396] – Rossignol Michel, Les sancyion: L'arme economique dans le nouvel ordre moondia octobre, 19993: http://www.parl.gc.ca/Content/LOP/researchpublications/bp346-f.htm.

[٣٩٧]– انظر علي حرب ، نظام الجزاء الدولي: العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،٢٠١٠، ص ٢٣٥.

[٣٩٨]– تنص المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.

[٣٩٩]– إن استخدام هذا النوع من فرض الإذعان يضرب جذوره في التاريخ، إذ تم تطبيق سلاح المقاطعة من طرف الاتحاد الألماني "الهانسا" خلال الفترة التي تتراوح بين القرن الرابع عشر والخامس عشر، كما مارسته الصين ضد اليابان تسع مرات تقريباً ما بين عامي ١٩٠٨ و ١٩٣١، وكذلك الهند ضد بريطانيا ١٩٥٦. انظر عزيز الردام، المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ط١، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العراق، ١٩٧٩، ص١٧.

[٤٠٠]– انظر حيدر حميد، تطور القضاء الدولي الجنائي، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨ ، ص ٤٢.

القوى الكبرى على إيران من إقفال القطاع المصرفي والمالي في وجه المعاملات الايرانية بغية ردعها عن استمرار تخصيب اليورانيوم.[٤٠١]

- **الحظر والحصار الاقتصادي:**

يقصد بالحظر الاقتصادي "الامتناع عن تصدير السلع والخدمات أو تقديمها إلى الدولة المستهدفة بالعقوبات الدولية، ويدخل في ذلك حظر تصدير التقنيات، وحظر الإمداد بالسلاح والمعدات العسكرية"[٤٠٢] كما يطلق على منع الاتصال والتواصل، ومنع تدفّق الأموال والبضائع من وإلى الدولة المحاصرة براً وبحراً وجواً.[٤٠٣] ويكون ذلك بقصد زعزعة الكيان الاقتصادي للدولة المعنية، أو منعها من الحصول على فئةٍ من المواد معينة، كالسلاح أو المعدات أو التكنولوجيا،[٤٠٤] وقد يكون الهدف من ورائه فرض الامتثال، أو قصد إلحاق الضرر، أو الردع، أو وقف سلوكٍ معين، أو إرسالُ رسالة ذات مضامين تحذيرية، ويُعدّ الحصار مظهراً مهياً لفرض الحرب قديماً؛ حيث كانت الدول تفرض طوقاً على البلد بقصد إضعافه؛ من خلال قطع التواصل بينه وبين العالم الخارجي.[٤٠٥]

ومن أمثلة الضغوط الاقتصادية المباشرة التي تجد مكاناً لها في التنظيم الدولي المعاصر؛ ما يُمارس ضد الجمهورية العربية السورية من قبل المجتمع الدولي، من تجميد الأموال وحظر التمويل، والعقوبات المفروضة على المنتجات النفطية والمعدات والتكنولوجيا الرئيسية لقطاعات صناعة النفط الخام والغاز الطبيعي،[٤٠٦] ووقود

---

[٤٠١]– انظر حسين بحيري، مرجع سابق، ص ١٢ – ١٣.

[٤٠٢]– انظر زهير الحسيني، التدابير المضادة في القانون الدولي العام، دراسة في جوانب العواقب القانونية الناشئة عن المخالفات الدولية والتي تحول دون قيام المسؤولية الدولية، دمشق، ١٩٨٨ ، ص١٩

[٤٠٣] وقد كان يقصد به سابقاً ذاك الحصار الذي يضرب بحراً على الدولة المحاصرة، باحتجاز سفنها داخل الموانئ أو في مياهها الإقليمية أو في أعالي البحار، من أجل إرغامها على تصحيح خطأ ارتكتبه، إلا أن المفهوم تطور بتطور وسائل الانتقال والتواصل والاتصال، وأساليب التجارة الدولية. انظر عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص٤٣.

[٤٠٤]– د. ممدوح سليمان، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والقسرية (الانفرادية)، بحث متاح على الموقع التالي: https://apa-inter.com/static/media، ص٧٩.

[٤٠٥]– انظر د. ابراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٩، ص ٦٧٤.

[٤٠٦] – والتي جاء ذكرها في المواد ٦ – ٨ – ٩ من اللائحة ٢٠١٢/٣٦

الطائرات،[٤٠٧] وبيع وتوريد ونقل أو تصدير الأوراق النقدية والعملات السورية،[٤٠٨] أو الذهب والمعادن الثمينة،[٤٠٩] وذلك بموجب اللائحة ٢٠١٢/٣٦ الصادرة عن الاتحاد الأوروبي مطلع العام ٢٠١٢.

ب-الضغوط الاقتصادية غير المباشرة:

تتعدد صور الضغوط الاقتصادية غير المباشرة لتشمل:

- تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية المشروطة؛ التي تتضمن من حيث النتيجة تأثيراً في إرادة الدولة المقترضة أو تلك التي تلقت المساعدة.
- فرض السيطرة من خلال إلزام الدولة الضعيفة على استخدام دولة العملة القوية، أو خلق جهاز مصرفي يحقق التبعية الاقتصادية للدولة صاحبة العملة (كما حدث في لبنان).
- السيطرة الاقتصادية؛ من خلال جعل القوى الكبرى الدولَ الضعيفة أسواقاً لبيع منتجاتها، وتصدير رؤوس الأموال إليها، والقيام باستثماراتٍ ضخمة؛ بحيث تتحكم في مرافقها الحيوية، وصناعاتها، وأجهزة الانتاج فيها.[٤١٠]
- اختراق الأسواق والاحتكار والإغراق الاقتصادي.
- صنع الأزمات الاقتصادية.[٤١١]

ومن الواضح أن استغلال القوى الكبرى لحاجة دول العالم الثالث للمساعدات والقروض كان ولا يزال أداةً للهيمنة وفرض السيطرة، ووسيلةً للتدخل في شؤون الدول الداخلية؛[٤١٢] إلا أن مجرد حدوث أحد تلك الضغوط الاقتصادية؛ لا يعني حتماً أن غايتها إنما هي فرض الإذعان الاقتصادي؛ حيث لا بُدّ من تحقق دلالات تُشير إلى ذلك؛ كأن تكون تلك الإجراءات أو المساعدات غير بريئة؛ يُهدف منها إضعاف الدولة المعنية والتحكم بها، وإلا فقد تكون

---

[٤٠٧] – والتي جاء ذكرها في المادة ٧ / أ من اللائحة ٢٠١٢/٣٦

[٤٠٨] – والتي جاء ذكرها في المادة ١١ من اللائحة ٢٠١٢/٣٦

[٤٠٩] – والتي جاء ذكرها في المادة ١١ / أ من اللائحة ٢٠١٢/٣٦

[٤١٠]– عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص٤٤– ٤٥.

[٤١١]– د. سيار الجميل، مرجع سابق،، ص ٢٦.

[٤١٢]– انظر سيف بن عمران العامري، مسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية بين الدول بين النصوص القانونية والممارسة الدولية، رسالة دكتوراه في القانون العام، وحدة التكوين والبحث: العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثانية، عين الشق، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٤، ص ١٠٤.

ضمن أطر العلاقة التعاونية أو التجارية أو الودية، أو في صدد تنفيذ اتفاقية معينة برضا الطرفين، وأحياناً قد تكون بغرض الربح فقط، من منطلقٍ تجاريٍ يعكس حرية تدفق رؤوس الأموال بشكل طبيعي؛ دون سياسة ممنهجة للتأثير في تلك الدولة أو اقتصادها.[٤١٣]

وباعتبار أن القوة الاقتصادية تجعل للدولة تأثيراً قوياً في المجتمع الدولي –حتى عَدّ البعض القوة الاقتصادية القوة المحورية للدولة–[٤١٤] يبدو أن الدول والمنظمات الدوليّة تلجأ إلى الإذعان الاقتصادي أكثر من لجوئها إلى الإذعان العسكري؛ وذلك لصعوبة إثبات المسؤولية الدوليّة عن تبعات ذاك الإذعان، بل لصعوبة الادعاء بوقوعه أحياناً،[٤١٥] على أن نتائجه قد تصل إلى حد إسقاط الحكومات، كما حدث لحكومة سلفادور الليندي في تشيلي، **وبالمقابل فإن العقوبات الاقتصادية قد تكون عملاً مشروعاً إذا ما مورست في حدود الأقنية الدولية القانونية؛ للضغط على الدولة التي تخلّ بالتزاماتها تجاه أعضاء الجماعة الدولية، أو تمارس أعمال العدوان، أو تقوم بممارساتٍ من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين؛ ولذلك نرى أن مجلس الأمن –على سبيل المثال– قد يفرض جزاءات اقتصادية لإكراه دولةٍ ما على احترام التزاماتها الدوليّة؛ فيما يتعلق بقضية أو نزاع ما؛ مستغلاً المادة ٤١ من الميثاق التي نصّت على جواز اللجوء إلى الضغوط الاقتصادية لحفظ السلم والأمن الدوليّين.**[٤١٦]

ثالثاً– الإذعان الإعلاميّ:

تعكس فجوة التواصل والاتصال الإعلامي تحديات كبرى أمام الدول؛ كالسيطرة الثقافية، والنفاذ للمعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في إطار نظامٍ إعلاميٍ دولي جديد، وتنظيمٍ لعمليات تدفق البيانات عبر الحدود والتحكم بها، والعمل على تقرير سياسات الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ خارج

---

[٤١٣]– عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٤٥ – ٤٦.

[٤١٤]– علي العلي، مرجع سابق، ص ١٦٢.

[٤١٥] – ياسر الحويش ، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٥، ص ٢٣٦.

[٤١٦]– انظر د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل، مرجع سابق، ص٢٣٤ – ٢٣٦. وتنص المادة ٤١ من الميثاق على أن: لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.

سيطرة الحكومات.[٤١٧] وإنّ الدول الكبرى عادةً ما تستخدم القوة الدعائية التي تُعدّ أحد أنواع القوى الناعمة في سبيل التأثير على رعايا الدول الأخرى، وتوجيه عقولهم أو حضهم على تبني أفكارٍ معينة؛ إذ باتت تعد الوسيلة الأكثر تأثيراً في نشر الأفكار وتمريرها، وباتت تسمى حرب الإعلام وحرب الكلمة والحرب الإعلامية والحروب النفسية؛[٤١٨] بحيث تصبح الحقيقة سلعة تُباع وتُشترى، ويتم تكييفها وفقاً لما هو مطلوب؛ أي إنّ الإعلام بات له سوق كالأسواق الأخرى، تُباع فيه الحقائق كالسلع؛ فتبنى إمبراطوريات إعلامية لتحدد للناس ما يرون، وبأي حجم ومدى التركيز ومستوى التكرار.[٤١٩]

ولقد ترك الانفتاح الإعلامي مساحة هائلة للتمرير الثقافي بين الشعوب؛ فأضحت الشعوب قادرة على التعرف على ثقافات بعضها واستشراف معالمها؛ في مشهد أنهى سيادة الدولة على إعلامها، وشلّ قدرتها على التحكم في المعلومات وتدفقها، وتشكيل القيم والأفكار لدى شعوبها، وكان ذلك كله نظراً للتقدم التكنولوجي والثقافي لصالح دول الغرب التي تملك القدرة الأعلى على الاتصال والوصول، وجعلها أنموذجاً للحداثة يُقلّد؛ فانتشرت القيم الرافهة الغربية بما تحتويه من ثقافة إباحية وسعي نحو المادية والثروة والشهرة ومفهوم الاستعلاء والقوة، في مقابل انحسار قيم الإنتاج وروح الجماعة والتضحية؛ بما يشكل تحدياً كبيراً أمام الثقافات الوطنية،[٤٢٠] وفرضاً لثقافةٍ وتعميمها، وإجباراً على تبني أفكار لا تمتّ لخصوصية كل مجتمع من أعضاء الجماعة الدولية وذاتيته بصلة؛ حيث يتم استخدام القوة الدعائية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بغية السيطرة على العقل الجمعي لشعبِ دولة ما،[٤٢١] حتى رأى البعض أن النظام الإعلامي العالمي اليوم؛ يشكّل ترجمةً حاليةً للتعالي والفوقية وازدراء الآخر، من قبل المتسلط القوي ضد المغلوب الضعيف.[٤٢٢]

---

[٤١٧]– انظر أحمد طوزان، تداعيات العولمة في إطار القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق، ٢٠١٣، ص٤٠٧.

[٤١٨]– عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٤٧.

[٤١٩]– انظر روجيه جارودي، حفاروا القبور – الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها، ترجمة عزة صبحي، ط٣، دار الشروق، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص٧٨.

[٤٢٠]–انظر أحمد طوزان، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

[٤٢١]– انظر عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص٤٧.

[٤٢٢]– انظر سمر مكناي، توظيف الإعلام الغربي لكراهية العرب والمسلمين، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، مجلد ٤، عدد١، ٢٠١٩، ص١٣.

١- أنواع الإذعان الإعلامي:

من أنواع الإذعان الإعلامي؛ محاولة الدولة إثارة النعرات الإقليمية أو الطائفية أو تشجيع رعايا دولة ما على التمرّد أو الانقلاب ضد حكوماتهم، وهذا ما بات يدعى بالدعاية العدائية؛[٤٢٣] فالتفوق الاتصالي والهيمنة الإعلامية؛ شجعت التفكّك المجتمعي في الدول النامية، واستخدمتها الدول الكبرى للتأثير في ولاء الشعوب لحكوماتها، وتحريض الأقليات تحت مسميات حقوق الإنسان وتقرير المصير، وباتت تساعد في تشكيل مجتمعات افتراضية إلكترونية؛ ترمي لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية وتحقيق غاياتها والظهور على الساحة العالمية، وتهميش الدور المحلي، مما يدفع الدول إلى الانصياع لهيمنة الدول الكبرى؛ مجبرةً غير مختارة.[٤٢٤]

وإن أجلى مثال على هذا النوع من الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر؛ ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية لفرض سياساتها ومحاربة أعدائها؛[٤٢٥] حيث تُعدّ من أكثر الدول استخداماً للإذعان الإعلامي، وأجلاها صورة هي الممارسات ضد العراق في حرب الخليج، فالتقارير عدّتها أكثر الحروب الإعلامية شراسة؛ حيث إن المبالغ التي أُنفقت عليها تجعل منها أعلى حملة دعائية عدائية في التاريخ،[٤٢٦] ولا ينفك عن هذا النوع من الإذعان أياً من النزاعات المعاصرة؛ حتى رأى البعض أن الإعلام لم يعد سلطةً رابعةً فحسب؛ وإنما سلاحاً رابعاً يضاف للأسلحة البرية والبحرية والجوية؛ يُستخدم للتضليل وتزييف الحقائق، وهو ما استخدمته الولايات المتحدة في حرب أفغانستان والعراق عقب ٩/١١ حيث تم دمج الصحفيين بالوحدات العسكرية المقاتلة.[٤٢٧] وعادة ما يكون الإذعان الإعلامي توطئةً للإذعان العسكري؛ إذ تقوم الدولة أولاً بتشويه صورة دولة أخرى؛ لإيجاد مبررات الانقضاض العسكري عليها؛ مما يخلق نوعاً من الشرعية في عيون الرأي العام العالمي على الأقل، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة في غزو

---

[٤٢٣]- عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٤٨ – ٤٩.

[٤٢٤]- انظر أحمد طوزان، مرجع سابق، ص ٤١٠.

[٤٢٥]- في حالة السودان استخدمت الولايات المتحدة القوة الناعمة دون القوة العسكرية حتى وصل الأمر إلى إصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني وانتهى الامر بتقسيم السودان، انظر علاء مهنا، أثر العولمة في التوازن الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، ٢٠١٥، ص٥٩ – ٦٠.

[٤٢٦]- انظر عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٤٩.

[٤٢٧]- انظر علاء بسام مهنا، مرجع سابق،، ص ٥٧.

قواتها لبنما.[٤٢٨] ولا غرو مع أهمية الإذعان الإعلامي تلك أن تكون أحد أهم مطالب دول الحصار[٤٢٩] ضد دولة قطر؛ إغلاق قنوات الجزيرة وكافة الفعاليات التابعة لها؛ في تأكيدٍ على خطورة الإعلام والكلمة وتأثيرهما في العلاقات الدولية ومسار السلم الدولي.[٤٣٠]

٢- ذاتية الإذعان الإعلامي وصبغته الخاصة:

يختلف الإذعان الإعلامي عن صور الإذعان الأخرى؛ بأن الدولة المعنية لا تستعين بوسائل مادية عدائية مباشرة لكسر العدو المخالف والنيل منه أو إضعافه؛ إذ تلعب وسائل الإعلام والإعلان باستخدام الدعاية ووسائل التواصل الاجتماعي وقدرات الاتصال المختلفة؛ دوراً كبيراً في التأثير المعنوي ضد الدولة المعنية -بما قد يفوق أحياناً الوسائل المادية في التأثير- فيتمّ التأثير نحو دعم أجنداتٍ معينة، أو التحريض ضد الحكومة القائمة أو حتى التشجيع على تغيير النظام القائم،[٤٣١] حتى عُدّ ذاك النوع من الإذعان أقوى ما يُستخدم في العصر الحديث؛ إذ أن "حرب الكلمة" وما بات يعرف بالحروب الإعلامية ما فتئ يؤثّر بطريقةٍ جوهرية على الدول؛ لذا يذهب البعض إلى تعريف هذا النوع من الإذعان على أنه: استخدامٌ مخطّطٌ للإشاعات والدعاية؛ لتكون وسائلَ توثّر في إرادة الشعوب وأفكارها وميولها وعواطفها؛ بغية تشكيلهم بما يتوافق ورغبات الدول الكبرى.[٤٣٢] ويبدو أنّ إثبات قصد فرض الإذعان على دولةٍ ما أمرٌ يصعب تحقيقه في عصرٍ تتعدّد فيه الأجهزة والمؤسسات الإعلامية كعصرنا؛ خصوصاً في الأنظمة الديمقراطية التي تكفل دساتيرها حرية التعبير للجميع؛ لذا فإن الدولة -بحسبهم- لا تكون مسؤولةً إلا إذا صدرت البيانات والدعايات من إذاعة أو مؤسسة تمتلكها الحكومة.[٤٣٣]

---

[٤٢٨]- انظر عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٤٩.

[٤٢٩]- وهي السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة ومصر ثم تبعتها اليمن وجزر القمر وجزر المالديف، كما اتخذت بعض الدول إجراءات قطع للعلاقات الدبلوماسة كموريتانيا، وبعضها خفضت التمثيل الدبلوماسي كالأردن وجيبوتي.

[٤٣٠]- انظر مقالاً بعنون هذه أبرز مطالب دول الحصار من قطر، متاح على الرابط التالي:

تاريخ النشر ٢٠١٧/٦/٢٣ تاريخ الوصول ٢٠٢١/٤/١١ .https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/6/23

[٤٣١]- وبذلك يرى ألفريد ليلينشال العالم اليهودي الأمريكي في كتابه "العلاقة الصهيونية" أنه بسبب القبضة اليهودية على وسائل الإعلام فإن التغطية الإخبارية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي في شبكات التلفزة والصحف والمجلات الأمريكية تتعاطف مع إسرائيل. انظر محمد هشام فريجة، القرارات الدولية وسياسة إسرائيل، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مجلد ٣٧، عدد٢، ٢٠١٣، ص ٥٩٩.

[٤٣٢]- انظر لخضر رابحي، مرجع سابق، ص٦٣-٦٥.

[٤٣٣]- انظر جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، ج١، ترجمة رفيق زهدي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٩٩ ص ١٩٣.

وتكمن خطورة هذا النوع من الإذعان، بأن اللجوء إليه يمّكن الدولة الفارضة للإذعان لأن تصل لشرائح واسعة من سكّان الدولة المعنية، دون المرور عبر القنوات الدبلوماسية؛ لتقوم بالتنديد بالحكومة، أو دعوة الشعب للانخراط في الحرب الأهلية، أو تشجيع حركة التمرّد والعصيان؛ لذلك تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ قراراتٍ ندّدت من خلالها بالدعاية المغرضة، وحثّت الدول الأعضاء على الامتناع عن أيّة أعمالٍ تهدف لإثارة الحروب الأهلية في أي دولة أخرى.[٤٣٤]

وعلى الرغم من أن لوسائل الإعلام حقّ ثابتُ في تداول الأحداث ونقلها؛ وفقاً للحقائق والواقع؛ بما ينبئ بحقيقة ما يجري، ويجلّي الحوادث على الساحة الدولة؛ بما يتيح للغائب أن يكون شاهد عيان، ورغم آثارها الإيجابية المحتملة؛ فهي قد تسهم في إخماد الحروب والنزاعات، أو الحيلولة دون قيامها أصلاً؛ من خلال التزام المعايير المهنية في نقل الحدث، ورأب الصدع، والتزام الأخلاق الإعلامية، ومحاولة الإصلاح وتعزيز أواصر التعاون والسلام؛ فإنها قد تسهم –كما في الغالب– بأن تكون وسيلةً خطيرةً للانتقام، وأداةً ناعمةً للتأثير في السياسة والاقتصاد والثقافة، والتوجّهات والمعتقدات والآراء والتصوّرات، ووسيلةً كذلك لفرض آراءٍ وإسقاط حكوماتٍ ودعم أخرى، وتأجيج النزاعات وتغذيتها، والدفع بالحروب نحو مزيدٍ من التصعيد.

رابعاً– إذعان التقدم العلمي والتكنولوجي:[٤٣٥]

"على جميع الدول النهوض بالتعاون الدولي لضمان استخدام نتائج التطورات العلمية والتكنولوجية لصالح تدعيم السلم والأمن الدوليين، والحرية والاستقلال، وكذلك لغرض الإنماء الاقتصادي والاجتماعي للشعوب وإعمال حقوق الإنسان وحرياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة" [٤٣٦] هكذا صدّرت الأمم المتحدة إعلانها

---

[٤٣٤]– انظر د.عبد الكريم علوان، مرجع سابق ، ص٣٥–٣٦.

[٤٣٥] – سيكتُب التاريخ أنّ إنسان هذا العصر قد نجح في خَوض أعماق البحار كالأسماك، وفي جَوْب أنحاء الجوّ كالأطيار، وأنّه بَرَع في حرب النجوم، ونَظّر في شتّى العلوم، درَس الفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية، وتكلّم في الفلسفة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، وأبدَع في الطبّ والهندسة والعلوم التطبيقية، وبنَى التجارة والصناعة والزراعة، لقد أدرك الإنسانُ فتوحاتٍ معرفيّة كبيرة، لكن ... فاتَه أمرٌ عظيم؛ فاتته إنسانيته بعظيم مضمونها، تعطّفاً وتلطّفاً ورحمةً ومساندة، سيكتب التاريخ –إنْ بَقيَ في صفحاته شيءٌ يُكتب– أنّ إنسان هذا العصر قد نجح في شتّى جوانب الحياة، وفَشِل في أن يكون إنساناً!

[٤٣٦]– انظر الموقع الرسمي للأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، حقوق الإنسان، عبر الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/declaration-use-scientific-and-technological-progress-interests

الخاص باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لصالح السلم وخير البشرية، **ويبدو الإعلان انتصاراً بشرياً جديداً وفتحاً إنسانياً مستحدثاً عظيماً؛ لو أن الأقول طابقت الأفعال ووجدت الإعلانات مكانها في الممارسة الدولية، بدل أن تكون صرخة في الفيافي لا يُسمع إلا رجعُ صداها!**

وعلى الرغم من نص الإعلان الذي جاء فيه: "على جميع الدول الامتناع عن أية أعمال تستخدم فيها المنجزات العلمية والتكنولوجية لأغراض انتهاك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية، أو التدخل في شؤونها الداخلية، أو شن الحروب العدوانية، أو قمع حركات التحرير الوطني أو تنفيذ سياسة قائمة علي التمييز العنصري. فهذه الأعمال لا تمثل خرقا صارخا لميثاق لأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي فحسب، بل تشكل أيضا تشويهاً غير مقبول للمقاصد التي ينبغي أن توجّه التطورات العلمية والتكنولوجية لخير البشرية"؛[٤٣٧] إلا أننا نرى القوى الكبرى لا تنظر إلى تلك الإعلانات سوى أنها حقاً مجرد إعلاناتٍ لا قيمة لها عندما تتعارض مع توجّهاتها؛ فنراها تستخدم تكنولوجيا السلاح لقصف المدنيين والآمنين، ودكّ المستشفيات ومراكز العلاج والطبابة، ومراكز الإيواء وتجمعات النازحين،[٤٣٨] بل ترسلها إلى "الأصدقاء في حروبهم العدوانية الاحتلالية" كما تستخدم التقدّم المعرفي لتطوير أساليب الإخضاع والانتقام، وفرض الإذعان.

ومما نسلّم به أن التطوّر العلمي والتكنولوجي قد فرضا وجود طائفتين من الدول؛ الأولى متقدمةٌ متطورةٌ بل وقوية من الناحية الاقتصادية والعسكرية والصناعية؛ باعتبار العلم والتقانة والتكنولوجيا أصلُ ذاك التقدم كلّه؛ تحتكر المعرفة واستخداماتها، وتمنّ على باقي أعضاء الجماعة الدولية ما ولّى زمنه أو خفّ تأثيره؛ وأخرى ناميةٌ خُلَفت قصداً عن ركب الحضارة والتقدم.[٤٣٩] والحقيقة أن التقانة كانت سبباً أساسياً في تلك الفجوة،

---

[٤٣٧]– انظر الموقع الرسمي للأمم المتحدة – مكتب المفوض السامي – حقوق الإنسان، مرجع سابق.

[٤٣٨]– إن الباحث إذ يكتب هذه السطور في مساء يوم الجمعة ٢٠٢٣/١١/٣ فإنه بالتزامن معها ينظر إلى شاشة التلفاز وهي تعرض صور استهداف الكيان الصهيوني لمستشفى الشفاء في غزة، ليسقط عشرات المسعفين والممرضين والأطباء والمرضى صرعى، بينما يدّعي الكيان المعتدي محاربته الإرهاب، ويقضي على الجماعات الإرهابية، والعالم من حوله يستنكر ويدين، وقد دخل العدوان على غزة يومه السابع والعشرين!!

[٤٣٩]– انظر د. جميل حمود، تأثير التكنولوجيا الحديثة في العلاقات والقواعد الدولية، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، ١٩٩٧، ص٦.

بل وفي تعزيزها فيما بعد، في المجال الاقتصادي والسياسي فضلاً عن المجال التقني والعلمي؛[٤٤٠] لذلك كان من الممكن للدول المتخلّفة أن تتعرّض بسهولة إلى الهزيمة، بل إلى الغزو أحياناً إن لم تكن فسيحةَ الأرجاء، وذلك جرّاء تدني المستوى التقني لديها عموماً وذاك المتّصل بالأغراض العسكرية خصوصاً.[٤٤١] وقد أكد ألفت توفلر[٤٤٢] أن القوة في القرن الحادي والعشرين ليست في المعايير الاقتصادية والعسكرية التقليدية فحسب؛ ولكن في عنصر المعرفة الذي بات جوهر القوة الحقيقي؛ لذا كان ارتباط القوة العسكرية اليوم مباشرةً بالقوة التكنولوجية.[٤٤٣]

وإنّ استخدام ذاك التقدم على الصعيد العسكري والأمني؛ قد أحدث تغييرات جليّة في أسس التعامل بين الدول؛ حيث لم يعد التكافؤ والمساواة أساس العلاقة؛ خصوصاً مع تطوير الأسلحة النووية والبيولوجية، بل والهيدروجينية والنتروجينية، كما مكّن دولةً من النهوض في مواجهة عشرات الدول فارضةً سياساتها بفعل تمكنها من تلك التقدمات العلمية،[٤٤٤] وظهر الذكاء الاصطناعي إلى جانب الحوسبة؛ فأحدث ارتباكاً واضحاً في مجتمعٍ دوليٍ باتت موازين القوى فيه تتأسس على التكنولوجيا والتحكم في تطبيقاتها.[٤٤٥] وعلى جانب آخر وفي المقابل؛ فإن الحروب وفرض الإذعان كان إلى حد كبير قاطرة التطور التقني والتقدم العلمي في الحضارة الغربية، كما أن استخدام القوة واللجوء إلى العنف المفرط المنظّم المجرّد عن الإنسانية والأخلاق والقيم والمبادئ؛ هو الدعامة الرئيسية في تحقيق التفوّق والسيطرة على الساحة الدولية اليوم؛[٤٤٦] ليبدو أن التقدم التكنولوجي والعلمي زاد وسائل فرض الإذعان بشكلٍ كبير، وأصبحت مخاطر الحرب معه أعلى وأكثر رعباً.[٤٤٧]

---

[٤٤٠]– نرى من المهم أن نؤكّد أن التطور التكنولوجي وحده ليس فيصلاً في ميزان القوة، فاليابان مثلاً رغم قوتها العلمية والتكنولوجية؛ إلا أنها لا تملك من القرار الدولي أكثر مما تملكه دولة من دول العالم الثالث، وكذلك ألمانيا. أنظر علاء بسام مهنا، مرجع سابق، ص٦٠.

[٤٤١]– إريك هوبزباوم، عصر الإمبراطورية ١٨٧٥ – ١٩١٤، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧، ص ٤٩.

[٤٤٢]– كاتب ومفكر أمريكي قام بتدريس العديد من رؤساء الدول ميخائيل غورباتشوف رئيس الإتحاد السوفيتي الأخير والرئيس الهندي أبو بكر زين العابدين عبد الكلام ورئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد.

[٤٤٣]– انظر غسان العزي، سياسة القوة – مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص ٣٥.

[٤٤٤]– انظر إياد البكري، تقنيات الاتصال بين زمنين، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص٢٨.

[٤٤٥]– انظر د. دليلة العوفي، الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي ورهاناتها على الأمن الدولي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد ٩، عدد٢، ٢٠٢١، ص٧٧٨.

[٤٤٦]– انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ٧٧.

[447] – Kamal Khan, Use of Force and Human Rights under International Law, Athens Journal of Law – Vol 3, No. 2, 2017, p. 142.

١- القوة الكيميائية والبيولوجية:

مكّن التقدّم العلمي والمعرفي من تطوير وسائل متقدمةٍ لنشر الأوبئة وإبادة الحيوانات وإتلاف المحاصيل؛ فمن بين الجرائم العضوية التي يسهل زرعها وإكثارها واستعمالها استراتيجياً؛ الحمى المالطية، وجرثومة التهاب الأنسجة الجلدية" (Shiga) جرثومة شيغا المخاطية، وداء العصيَّات الكولونية، وجرثومة الأنفلوانزا، ويمكن أن تقذف الأسلحة البيولوجية بواسطة صواريخَ موجهة آليًا، أو بطائراتٍ دون طيارين، كما يمكن أن تحملها حيوانات مصابة بها تُلقى بالمظلات (فئران، جرذان، ارانب، الخ...) أو توضع في الأرياف بواسطة عملاء يمتلكون مناعة ضد هذه الجراثيم. وإن تكلفة تلك الوسائل الكيميائية والبيولوجية غير مرتفعة، ويمكن صنعها بصورة سرية، ومن بين جميع الاسلحة المعروفة في الوقت الحاضر ؛ يبدو أن السلاح البيولوجي هو الاكثر فعالية بشكل واضح؛ فقدرته على التدمير تفوق مئة مليون مرة قدرة المتفجرات التي استُعملت في الحرب الغربية الثانية، كما تفوق مئة مرة قدرة السلاح النووي الحراري ويستعمل المتنازعون في الحرب البيولوجية الجراثيم ومنابع العدوى.[٤٤٨]

ومن الناحية النظرية؛ فان خمسة عشر طنّاً من الموارد البيولوجية تعتبر كافية للقضاء على كل مظهر من مظاهر الحياة على كوكبنا، وهناك بلدان ذات أهمية متوسطة على وشك أن تنتج مثل هذه المواد البيولوجية. والخطر المرعب لسباق الأسلحة الكيميائية والبيولوجية هو مع الأسف حقيقةٌ مؤلمة؛ ذلك لأن هذه الأسلحة مخصّصة قبل كل شئ لإبادة الشعوب؛ ففي أية استراتيجية مضادة للمدن؛ تتميز هذه الأسلحة بقدرتها على إبادة الناس؛ تاركةً المنشآت الصناعية ومرافق الموانئ سليمة.[٤٤٩] وهذا يعني أنه لم يعد هناك حدودٌ للقوة، ولا لمدى الأسلحة؛ فتأثيراتها المباشرة كارثية، وتأثيراتها غير المباشرة تخلق خوفًا من المجهول؛ فخلال بضع ساعات، تمكّن من إبادة مئات الملايين من البشر ؛ يسكنون في أقصى الطرف الآخر من الكرة الارضية.[٤٥٠]

---

[٤٤٨]- انظر فيكتور فرنر، مرجع سابق، ص ١٥، يذكر أنه وبينما ينشغل الباحث في كتابة هذه السطور في مطلع الشهر الرابع من العام ٢٠٢٠ فإن وسائل إعلام محلية ودولية تعد تقريرات عن احتمال كون (فايروس كوفيد – ١٩) نوعاً من أنواع الأسلحة البيولوجية التي تم إطلاقها وقد خرجت الأمور بعدها عن السيطرة.

[٤٤٩]- المرجع نفسه، ص١٥ وما بعدها.

[٤٥٠]- انظر د. محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٩، ص ٤٤٧.

٢- الفضاء الخارجي:

على الرغم من أن الأمم المتحدة قد أقرّت مبدأ حرية المجال الخارجي للفضاء والأجرام السماوية؛ لاستخدامها من كافة الدول وعلى قدم المساواة؛ إلا أنها لا تشبه سوى حرية الاستثمار والاستفادة في أعالي البحار؛ التي لا يد بها إلا للدول المتقدمة؛[٤٥١] أي إنه من حيث النتيجة؛ ليس متاحاً لجميع الدول بسبب نقص القدرات العلمية والمالية لأغلب أعضاء الجماعة الدولية،[٤٥٢] وقد تأكدت السيطرة على الأقمار الصناعية للولايات المتحدة؛ ضامنةً لها مركزاً متقدماً في حقل الاتصالات اللاسلكية الفضائية، ونشرت الإذاعات المنتشرة في كل مكان؛ البرامج الأمريكية التي كانت تعكس الثقافة الامريكية والرؤى الأمريكية والاستعلاء الأمريكي،[٤٥٣] كما حوّلت أنظمة الاتصال السريعة المتطورة الحروب من واقعها التقليدي المعهود إلى الفضاء الرقمي؛[٤٥٤] **فكان الإذعان التكنولوجي والثقافي يسيران جنباً إلى جنب على أطلال ثقافات الأمم وخصوصياتها؛ التي تمكن من رؤية الأحداث الدائرة في إحدى مناطق المعمورة في لحظات وقوعها، ويأتي الإرسال التلفزيوني كترجمةٍ لرسائل الاقمار الصناعية؛ بينما تقف وراء كل ذلك الاحتكارات العالمية الكبيرة المتمثلة في وكالات الاخبار الفضائية مثل وكالة رويتر البريطانية ووكالة اليونايتد براس الامريكية، ووكالة الأنباء الفرنسية.**

٣- شبكة الانترنت:

هي بمثابة تجسيدٍ فعليٍ لتسمية القرية الكونية الإلكترونية؛ حيث تسمح بنقل المعلومات في المجال العلمي وإرسال البيانات في الجانب الاقتصادي؛ فتتحول المعارف إلى خدماتٍ معلوماتية؛ فعدد مستخدمي الإنترنت يتزايد ٢٠ بالمئة كل أربع سنوات، وأصبحت هذه الوسيلة فعّالة بحق لتنشيط السوق التجارية العالمية، عن طريق الفرع الجديد المسمّى التجارة الإلكترونية. وقد اعتمدت القوى الكبرى تلك التقنيات والمكنات لخلق انطباعاتٍ ومعتقداتٍ لدى مختلف الشعوب؛ من خلال إيصال معلوماتٍ لم يكن من المتاح فيما مضى إيصالها؛ لتتجاوز

---

[٤٥١]- انظر د. ابراهيم شحاتة، القانون الجوي الدولي وقانون الفضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٦٠، ص٤٧٣.

[٤٥٣]- انظر بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٩١، ترجمة يوسف ضومط، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩٣، ص ٥٤٤- ٥٤٥.

[٤٥٤]- انظر د. دليلة العوفي، مرجع سابق، ص٧٧٩.

اعتبارات السيادة والأمن الثقافي والحقائق التاريخية؛ بحيث تسهم التقدمات العلمية والتقنية تلك في تهديد دولٍ وهدم ثقافاتٍ وتغيير معالمها واستبدالها بأخرى؛[٤٥٥] وهي إحدى أساليب فرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر. وقد سهّلت ثورة الاتصالات والتقانة نشر الإذعان الثقافي، وذوبان الهوية واندثارها في ثقافة الأقوى الغالب؛ من خلال تعميم الرؤية الأمريكية للحياة والحضارة وشروط التمدن؛[٤٥٦] إلا أن الولايات المتحدة قد اتخذت احتياطات كثيرة كي تضمن بقاء صناعة الاتصالات عن بعد في أيدٍ أمريكية؛ لكنها وبعد إنجاز هيمنة كونية، يمكن أن تفتح الصناعة أمام الآخرين "لمنافسة حرة".[٤٥٧]

٤- الحواسيب الالكترونية:

فالإنسان الذي يملك جهاز حاسوب واشتراكاً في شبكة الانترنت، يمكنه أن يصل إلى بنوك المعلومات التي يريدها من حوال الطقس وحتى أعقد العمليات والمعلومات العلمية، وحسب شبكة الهاتف الأمريكية؛ فالناس مازالوا يتحدثون من خلال الهاتف، لكن نسبة المعلومة دون الحديث في الهاتف في الشبكات الدولية أو من خلال حاسب إلى حاسب أو بالفاكس تختصر ٥٠ % من الوقت.[٤٥٨] وقد ظهر ما يسمى "بالمجتمع الخامس"، وهو الذي تندمج فيه الآلة والمعلومة مع عقل الإنسان،[٤٥٩] وهنا لا بد لنا من طرح سؤال مهم هل هدف العولمة الاتصالية هو جمع المعلومات بغرض إعلام الناس فقط أم لغرض السيطرة على محتواها؟! وهل عملية تداول المعلومات شاملة ومحايدة أم متحيّزة وموجهة؟! وما هي المخاطر التي يمكن أن تنجم عن الاعتماد على وكالات الأنباء العالمية الكبرى المسيطرة على المعلومة؟ الحقيقة أنه في الوقت الذي تروج فيه العولمة الاتصالية بحق الإنسان في المعلومة، فإنها تخفي جانباً أخر؛ حيث تعمل على تعميق الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون،

---

[٤٥٥]- انظر د. صالح العبيدي، المنازعات الدولية ووسائل حلها سلمياً ، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، ١٩٨٧، ص٦١.

[456]- Peter J.Anderson, The global politics of power, justice and death An introduction to international relations, Taylor & Francis e-Library, in the USA and Canada, 2005, p. 66.

[٤٥٧]- انظر نعوم تشومسكي، الدول المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة أسامة اسبر، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤، ص ٢٧١.

[٤٥٨]- محمد الرميحي، تخطي الموانع - الطريق الدولي السريع للمعلومات، مجلة العربي، عدد ٥٤٠، ٢٠٠٩، ص٢٤.

[٤٥٩]- انظر د. دليلة العوفي، مرجع سابق، ص٧٨٠.

فوضعية التدفّق التكنولوجي والعلمي غير متوازنة، تعكس انعداماً للعدالة في الاستفادة من التطور الحاصل في ذاك المجال؛ لنعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة، بعكس ما يدعيه منظروا العولمة.[٤٦٠]

٥- الذكاء الصناعي:[٤٦١]

بات الذكاء الاصطناعي يدخل في تركيب المجتمع الدولي دون مجالٍ للإنكار؛ إذ لا يمكن تجاهل دوره في إفراز مفهومٍ جديد للحروب بدأت بما يسمى بالحروب السيبرانية، وبات من الصعب أن نتصور حرباً أو صراعاً عسكرياً دون أن يحتوي أبعاداً إلكترونية؛ فتلك الحروب التي تسمى حرباً سيبرانية أو إلكترونية أو رقمية حروب ذكية خفية؛ تُستخدم للإضرار بالنظم الإلكترونية؛ تختلف أضرارها بين تعطيل وتدمير؛ إلا أنها باتت وسيلةَ فرضٍ للإذعان مرغوبةِ الاستخدام لخفائها وتأثيرها البالغ؛[٤٦٢] إذ باتت قادرة على فرض الإذعان من خلال مهاجمة المرافق الخدمية، بل تجاوزت ذلك إلى التحكم في أنظمة الدفاع المعادية، والتشويش على الأقمار الاصطناعية،[٤٦٣] بل وشلّ منظوماتِ الأسلحة للأطراف المعادية،[٤٦٤] كما ظهرت الروبوتات العسكرية كأحد أشكال الذكاء الصناعي، وبات لها دورٌ محوريٌ في الحروب العسكرية؛ من دون قدرةٍ على التنبؤ بنتائج استقلالها في عملية الاشتباك،

---

[٤٦٠]- انظر عبد الحليم غربي، العولمة الاقتصادية – رؤى استشراقية في مطلع القرن الواحد والعشرون، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، ٢٠١٣، ص٣٥.

[٤٦١]- يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه العلم الذي يهتم بتطوير أجهزة الحاسوب القادرة على الانخراط في عمليات التفكير الشبيهة بالإنسان مثل التعليم والاستدلال والتصحيح الذاتي. أنظر Joost N. Kok, Egbert J.W. Boers, Walter A. Kosters, and Peter van der Putten, Artificial Intelligence : Definition , Trends ,Techniques and Cases , p02, Faculty of Computer Science, University of Twente, the Netherlands, available in: https://www.eolss.net/Sample-Chapters/C15/E6-44.pdf consulted on October 11 , 2023. وهو مجال مثل مجال العلوم والهندسة يتناول الفهم بمساعدة الحاسوب والسلوك الذكي وإنشاء أنظمة اصطناعية تعيد إنتاج ذاك السلوك. Yvon Haradji, Moustafa Zouinar, Catherine Delgoulet et Alexandre Morais,(2020), robotique, automatisation quelles évolutions pour l''activité humaine?, activités, Vol 17, N1 ? ,disponible sur site : https://journals.openedition.org/activites/4941 , consulté le October 11, 2023.

[٤٦٢] – Thomas Rid,(March,2012) Cyber-weapons,Rusi Journal,Vol.157 No.1, https://www.tandfonline.com , accessed on October 11, 2023.

[٤٦٣]- وهذا ما كان يحدث مرات عديدة في النزاعات التي عاصرناها حديثاً، كالنزاع الروسي الأوكراني وعلى كلا الجانبين 2023 ، وكذلك في هجمات متفرقة ضد مطارات وأنظمة ملاحة ومرافق حيوية وأنظمة دفاع جوية كما حدث ضد إيران أو ضد الولايات المتحدة أو ضد الكيان الصهيوني وكذا ما تعرضت له أستونيا ٢٠٠٧،

[٤٦٤]- نظر د. دليلة العوفي، مرجع سابق، ص٧٨٠.

وغموضٍ لا يمكن معه التأكد من تبعية تلك الروبوتات لتفعيل المحاسبة والمساءلة،[٤٦٥] ما أسّس لإذعانٍ جليٍّ لا اشتباك بشري فيه، ولا خسائر في الأرواح والأنفس البشرية لمستخدميه، ولا إثبات للمجرم لإيقاع المسؤولية عليه، في ثورة حقيقية لفرض الإذعان وفق الحروب التقليدية.

الفرع الثاني

الأدوات غير المباشرة لفرض الإذعان[٤٦٦]

تتوّزع أدوات فرض الإذعان غير المباشرة إلى إذعانٍ سياسيٍ وإذعانٍ ثقافيٍ وآخرَ دبلوماسيٍ وفقاً لما سيأتي:

أولاً- الإذعان السياسي:

يتمثّل الإذعان السياسي في استجابة الدولة الأضعف للضغط الخارجي الذي تمارسه الدولة الأقوى؛ بهدف إضعاف النظام السياسي لتلك الدولة، وقهر السلطة السياسية فيها، ويسمى "التدخل الهدّام"، باعتبار المقصود منه تغيير النظام السياسي أو الاقتصادي للدولة بالقوة،[٤٦٧] ويُعدّ استخدام تلك الوسائل السياسية غير المباشرة أسلوب ضغطٍ تستخدمها الدول المتنفذة ضد الدول الأخرى تأثيراً في إرادتها؛[٤٦٨] والحقيقة أن كلّ إذعانٍ تفرضه القوى الكبرى على الدول الضعيفة إنّما مراده الإذعان السياسي؛ إذ إنّ المبتغى منه فرضُ الهيمنة السياسية على تلك الدولة، أو التدخل في شؤونها، أو توجيه سياساتها العامة، أو سلبها حريتها وقدرتها على اتخاذ القرار، أو التدخّل في نظام الحكم القائم فيها، أو تقليص فعّالية الدولة، ودورها في البلاد وفي صنع القرار السياسي فيها.[٤٦٩]

---

[٤٦٥]- للمزيد انظر د. عبد القادر الأقرع، الروبوتات العسكرية في الحروب المستقبلية ومدى خضوعها لأحكام القانون الدولي الإنساني، المجلة القانونية، ISSN: 2537 – 0758، د. ت، ص ٩١١ وما بعدها.

[٤٦٦]- نؤمن بأن أدوات الإذعان غير المباشرة أكثر من أن تحصى في كتاب أو دراسة، إذ يمكن استغلال كل قوة أو طاقة واستثمارها في سبيل فرض الإذعان؛ حتى أن البعض عدّ العوامل الجيوسياسية وسيلةً مهمة للإرغام وفرض الإذعان، فالولايات المتحدة -على سبيل المثال- كانت آمنة في معظم محطات تاريخها – غير المديد- وذلك كون المحيطات الشاسعة التي تحيط بها شكّلت فاصلاً بينها وبين تهديدات الدول الأخرى، مما سمح لها بالتطور من غير إذعان، والانعزال لأكثر من ١٥٠ سنة عن الحياة الدولية دون تدخل أو فرض قوة عليها، وبالمقابل فقد استخدمت ذاك الأمان وسيلة لتكوين الذات بغية فرض الهيمنة على الغير، وهو ما جاء به مبدأ مونرو الذي يعد الترجمة السياسية لـ "سياسة العزلة الأمريكية"، كما أن الطبيعة التضريسية الجبلية لسويسرا سمحت لها في الابتعاد -ولو نسبياً- عن فكرة الإذعان، بحيث تعدّ حتى اليوم مثال الحياد في المجتمع الدولي. للمزيد من الأمثلة عن أهمية العامل الجوسياسي انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، انظر ص ١٠٥ وما بعدها.

[٤٦٧]- ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

[٤٦٨]- انظر أنس العزاوي، مرجع سابق، ص١٢٤.

[٤٦٩]- انظر علاء بسام مهنا، مرجع سابق، ص٢٢.

١- صور الإذعان السياسي:

يحصل الإذعان السياسي عادةً بصورةٍ مبهمةٍ غير رسمية، إلا أنه قد يحدث بصورة علنيةٍ رسمية، ومثالُ ذلك في التنظيم الدولي المعاصر؛ ما قامت به الولايات المتحدة من الإعلان عن رغبتها في تخلي بريطانيا عن تحالفها مع اليابان، وذلك على لسان وزير خارجيتها في ١٤ تموز عام ١٩٢١ حيث وضّح أن ذلك سيكون على حساب المصالح الأمريكية، ورافق ذلك التصريح تهديداتٌ غير مباشرة بدعم مركز استقلال إيرلندا الجنوبية بما قد يضرّ بالمصالح البريطانية؛ مما حدا بالإمبراطورية البريطانية وقتها بأن تعلن في اليوم التالي عدم تجديد التحالف مع اليابان.[٤٧٠] ومن الإذعان السياسي ما تستخدمه الدول الكبرى من تحقيق الضغوط السياسيّة التي تتضمن التهديد[٤٧١] ومصادرة القرار السيادي والسياسي للدول؛ بما فيها نُظُم التشريع والأمن والسياسة الخارجية؛ لذلك فإن الإكراه السياسي قد يكون تهديداً للاستقلال السياسي للدول يعادل القوة المسلحة في خطورته؛[٤٧٢] وعليه فإن غياب النسق المنظّم للتنظيم الدولي، وإمكانية تسييد العدالة الدولية، يُعلي قانون القوة، ويلغي قوة القانون؛ ولذلك يرى كينيث والتز[٤٧٣] أن الحرب توجد لأن لا شيء يمنعها.[٤٧٤] **ويبدو أن الإذعان السياسي لا يكون سهل الحدوث في الواقع ما لم يكن مدعوماً بنفوذ سياسي كبير تدعمه قوة عسكرية يخشى معها الطرف المذعن أن يعقب التهديد السياسي استخداماً مباشراً للقوة فيتحول إلى إذعان عسكري.**

ومما لا شك فيه أن من الإذعان السياسي تعميم الرؤية الغربية للديمقراطية والتعددية الحزبية، وحقوق الإنسان والحريات الفردية على النطاق الكوني،[٤٧٥] ومثال ذلك التدخل السياسي الفرنسي في إفريقيا الوسطى ١٩٧٩، وكذلك تدخل البرلمان الأوروبي سياسياً ضد النمسا عندما تقرر في ٣ شباط عام ٢٠٠٠ دعوة الاتحاد الاوروبي والمفوضية الأوروبية، وطلب منها تجريد النمسا من حقوقها كعضو في الاتحاد الاوروبي، وذلك لموافقة الرئيس النمساوي

---

[٤٧٠]- عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٥١.

[٤٧١]- د. عبد العزيز الخطابي، مرجع سابق، ص ١٢٢.

[٤٧٢]- انظر د. ابراهيم العناني، التنظيم الدولي، النظرية العامة، الأمم المتحدة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٩٧٥، ص٢٢٤.

[٤٧٣]- عالم سياسي وأكاديمي أمريكي وأحد أبرز العلماء في مجال العلوم السياسية الدولية.

[٤٧٤]- انظر جمال الدين الطاهر، العلاقات الدولية في زمن العولمة، مجلة الفقه والقانون، العدد ٢٨، ٢٠١٥، ص١٥٩.

[٤٧٥]- انظر فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٥٤،

توماس كليستل على الائتلاف الحكومي بين حزب الشعب النمساوي الحاكم وحزب الحرية اليميني المتطرف (المتهم بميوله النازية) حيث إن ذلك القرار شكّل تعدياً خطيراً على إرادة النمسا وحقها في اختيار شكل حكومتها[٤٧٦] وكذلك مؤتمر فيينا ٦ أيلول ١٩٤٠ والذي دعت ألمانيا ورومانيا إلى عقده، وأرغمتها على النزول عن جزء من أراضيها (بوكوفينا – بساربيا – وترنسلفانيا) لكل من روسيا وهنغاريا،[٤٧٧] كما أن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تنفرد بالمشهد السياسي والعسكري على الساحة الدولية، وتتخذ القرارات المتعلقة بذاكما الملفّين نيابةً عن المجتمع الدولي بأكمله؛ محققةً مصالحها دون أن تعبأ بمصالحهم؛[٤٧٨] في مشهد يصوّر الإذعان بجلاءٍ دون اعتبار للحقوق التي تتمتع بها الدول استناداً للقانون الدولي.

٢- أثر الإذعان السياسي في الشعوب:

إن **القانون الدولي إنما هو أداة القوي في قهر الضعيف؛ فالنظام التطوعي للموافقة والذي يقتضي موافقة الدول على القاعدة التي تحكمهم؛ تعني أن الضعيف الذي لا يقبل قاعدةً ما يجد القوي من خلال وسائله سبيلاً لإجباره على الإذعان لها، والقوي لن يقبل إلا تلك القواعد التي تضمن مصالحه، وعليه تحافظ تلك القواعد على مكان كل دولة في التراتبية العالمية لتُبقي القوي قوياً وزيادة، والضعيف ضعيفاً وزيادة.**[٤٧٩]

ولا عجب أن تاريخ الإذعان السياسي قد وثّق تسبب الأخير في إلحاق الأضرار والآلام في الكثير من المجتمعات الدولية؛ فأصل المعاناة الإنسانية في رواندا –مثلاً– هي المصالح السياسية الخارجية للدول آنذاك، فقد استخدم البلجيك النزاعات بين الأسر الحاكمة لتعزيز مدِّ نفوذهم على البلاد، واستخدمت الإدارة الاستعمارية شيوخ القبائل التقليديين، وكان الهدف إشعال النزاع بين الجماعات العرقية كوسيلةٍ لتحقيق السيطرة السياسية،[٤٨٠]وبالرّغم من أن الإذعان السياسي خطيرٌ يوثّر في الدول المعنية وعليها؛ إلا أنه لا يشكّل عادةً تهديداً جديّاً للدولة الممارَس ضدها؛

---

[٤٧٦]– انظر عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٥١.

[٤٧٧]– انظر د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٧٣، ص ٤٧٢.

[٤٧٨]– انظر د. عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص ٢٣.

[٤٧٩]– انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٤٠٤.

[٤٨٠]– ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، مكتبة الأسرة، مصر، ٢٠١٢، ص١١٢.

كما لا يؤثّر بالغاً في إرادتها؛ ما لم يكن صادراً عن دولةٍ ذات نفوذٍ وسلطة؛ لذا نرى أن ذاك النوع من الإذعان يعقبه عادةً فرضٌ لإذعانٍ عسكريٍ أو اقتصادي.[٤٨١]

ثانياً– الإذعان الثقافي:

إن الثقافة كلٌّ معقد، يشمل المعارف والعقائد والفن والأخلاق والعادات والتقاليد والقوانين لدولة ما،[٤٨٢] وتُعدّ الثقافة عنصراً أصيلاً يميّز الشعوب والأمم،[٤٨٣] وبقاؤها كما هي عليه بعيداً عن المؤثّرات؛ يُعدّ حقاً من حقوق الدول، ومظهراً من مظاهر سيادتها؛ لذا فإن استهدافها أو محاولة إلغاء تلك الخصوصية، واستبدالها بثقافة منمذجة؛ إنما يعكس إذعاناً ثقافياً يتم من خلال استمالة الطبقة المهيمنة في مجتمع ما، وإدخاله ليكون في اتساق مع قيم المركز المهيمن في النظام الدولي؛[٤٨٤] لذلك كله يُعدّ التراث الثقافي لأي دولة بما يحتويه من مجموعة الأفكار والعادات والتقاليد التي يؤمن بها شعبها؛ جزء من سيادتها، وإن محاولة أي دولة الحفاظ على تراثها الثقافي من أي دخيل؛ حقٌّ يكفله القانون الدولي، وكذا حماية نفسها من أي غزوٍ ثقافي خارجي، حتى لا يُصار إلى مسخ ثقافتها أو تشويهها أو تغيير مضمونها أو العبث في أصالتها وجوانب التفرّد فيها.[٤٨٥] **وعليه فإن محاولة فرض توجه ثقافي ما؛ إنما هو عملٌ خطيرٌ في سنة بناء الأمم وقوانين نشأتها، وصعودها أو انحدارها؛ فهدفه السيطرة على العقول، وتحديد التيارات الفكرية التي يجب أن تكون معتبرة في مجتمعٍ ما، وإخضاع شعب دولة ما لتوجّهات وسلوكيات قد تتعارض مع قيمها الحضارية والثقافية والدينية التي تؤمن بها؛ حتى إذا ما فقدت ذاتيتها وخصوصيتها التي تتميز بها؛ بات التحكم في قراراتها أيسر، وتحقيق أغراض الدول القوية أسهل**؛ لذا فإن مؤتمر اليونيسكو في توصيته المتعلقة بعدم التوسع الثقافي[٤٨٦] أوصى بوضوح بالامتناع عن كل توسع ثقافي.[٤٨٧]

---

[٤٨١]– انظر لخضر رابحي، مرجع سابق، ص٥١ – ٥٢.

[٤٨٢]– علي العلي، مرجع سابق، ص ١٦٣.

[٤٨٣]– وإن الثقافة برأينا هي مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي يؤمن بها شعب من الشعوب؛ فتكون العقل الجمعي له، وتحكم أفعاله وتصرفاته، لتشكل قانوناً اجتماعياً عرفياً يلزم أبناء المجتمع باتباعه؛ يُعادى من يخرج عن قواعده ويلحق به العار والشنار.

[٤٨٤]– انظر هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافية، ترجمة د. وجيه عبد السميع، مراجعة د. مختار التهامي، منشورات الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩٣، ص٢١.

[٤٨٥]– انظر محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص ١٦١.

[٤٨٦]– في دورته المنعقدة في ١٠/١٧ إلى ١٩٧٢/١١/٢١ في توصيته ٣٣١٢ المتعلقة بعدم التوسع الثقافي.

[٤٨٧]– انظر العالي الصادق، العلاقات الثقاقية الدولية (دراسة سياسية – قانونية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦، ٢٦٨.

١- صور الإذعان الثقافي:

يجد الإذعان الثقافي مكاناً له في التدخل الثقافي من خلال فرض اللّغة، أو الثقافة، أو التقاليد، أو القيم السلوكية والإجتماعية، بما يشبه الغزو الثقافي من القوي على الضعيف.[٤٨٨] ومن أهم صور الاذعان الثقافي؛ محاولةُ صهر كل ما هو ذاتي أو شخصي تحت مسميّات الرجعية والإرهاب والتخلّف والبدائية، ومنها محاولة تعميم الثقافة الأمريكية على العالم، أو ما بات يسمى أمركة العالم. وتعد محاولات فرض الهيمنة الثقافية أحد الأساليب التي تستخدمها عادةً الدول الكبرى في بسط نفوذها؛ حيث إن التغلغل الثقافي أسلوبٌ مارسه الاستعمار في البلدان التي كانت تقبع تحت حكمه؛ من خلال الإرساليات الأجنبية التبشيرية، والمدارس ونُظُم التعليم ومحو الأمية التابعة لها؛ محاولاً فرض ثقافته، ولغته، وفهمه لمجريات الأحداث في المجتمع الدولي.[٤٨٩]

أ- استخدام الثقافة على شكل قوى ناعمة:

الحقيقة أن الدول الكبرى تستخدم الثقافة والفنون على شكل "قوى ناعمة" كوسيلة لإنشاء مصالحها والتأسيس لها، بحيث تشكّل تأثيراً خطيراً على الدول المستهدفة؛[٤٩٠] فيتم إنشاء المراكز الثقافية، والبعثات العلمية، والجامعات ومراكز التدريب والمنح الدراسية؛ بغية زرع أيديولوجيا مرادة؛ للتأثير في أفكار شعبٍ ومعتقداته السائدة،[٤٩١] بغرض تعزيز القيم الثقافية الخاصة بالدول المهيمنة ونشرها؛ حتى أصبحت الصناعة الثقافية أحد أهم أدوات الحكومات لتطبيق القوّة الناعمة، تستثمر فيها من خلال المدارس والجامعات والمنظمات ورعاية المعارض الثقافية والتعليمية، تحت اسم التبادل الثقافي والمعونات الثقافية.[٤٩٢]

---

[٤٨٨]- رابحي لخضر، مرجع سابق، ٧٠ – ٧١.

[٤٨٩]- مثال ذلك الإرساليات الفرنسية التي ساهمت في نشر اللغة الفرنسية في الدول التي يطلق عليها اليوم الدول الفرنكفونية، انظر رابحي لخضر، مرجع سابق، ٧٠ – ٧١.

[٤٩٠]- انظر يوسف أوقسو، القوة الناعمة: إرادة الهيمنة الثقافية الغربية في ظل غياب تكافؤ الفرص مع الدول الفقيرة، مجلة باحثون: المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد١٩، ٢٠٢٢، ص٢٢.

[٤٩١]- انظر حسين بحيري، مرجع سابق، ص١٤.

[492] – Joseph s, NYE, JR, Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs, p.2.

ب-قدرة وسائل الإعلام على تنميط الثقافات:

يبدو أن لوسائلِ الإعلام المعاصرة قدرةٌ على تنميط الثقافات وصهر خصوصيتها؛ فتتمذجها في قالبٍ عالميٍ يدمر سواه من أنساقٍ ثقافية؛ فيأتي على بنيانها الداخلي؛ لذلك نرى الدول اليوم تبني إمبراطوريات تُغِير على الثقافات الأخرى، وتخترق فيها معظم القضايا؛ من اقتصاد وسياسة وعسكرة، كما تحكم الغزو الإعلامي المنظّم،[٤٩٣] حتى تبدّى أن أشكال التدخل الثقافي الذي تمارسه الدول الأقوى؛ في محاولةٍ للتأثير في الدول الأضعف؛ إنما يُعدُّ تدخلاً خطيراً في شؤون تلك الدول، وانتهاكاً لسيادتها، وهو عملٌ غير مشروع؛ فللدولة في كل وقتٍ أن تحافظ على رصيدها الثقافي ضد أي تدخل أجنبي يرمي إلى اندثاره، أو التأثير في عقول أبنائها، أو تمرير أفكار هدّامة.[٤٩٤]

ج-فرض التحالفات بناءً على تماثل الثقافات:

إنّ فكرة الإذعان الثقافي والأيديولوجي لم تتوقّف عند حدِّ نشر الفكر والامتداد الثقافي؛ ففي عقيدة بريجنيف،[٤٩٥] تستطيع الدول الاشتراكية استعمال كافة التدابير العسكرية بما فيها التدخل العسكري لمساندة الدول التي تتبنى النظام الاشتراكي ولو كان ذلك دون موافقتها، ولها الحق في ذلك؛ حتى أن فعلها ذاك يُعدّ من قبيل أعمال الدفاع الشرعي،[٤٩٦] وقد تبنت الولايات المتحدة فكرة التدخل الأيديولوجي في تدخلها في غرنادا ونيكاراغوا، إلا أنّ محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراجوا رفضت ادعاءات الولايات المتحدة، إذ أكدت أنه لا يمكن للمحكمة تخيّل قيام قاعدة جديدة تقول بحق تدخل دولةٍ ضد دولةٍ أخرى؛ لأن هذه الأخيرة قد اختارت أيديولوجية ونظاماً سياسياً خاصاً.[٤٩٧]

---

[٤٩٣]-انظر د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص٢٠٩.

[٤٩٤]- رابحي لخضر، مرجع سابق، ص٧٢.

[٤٩٥]- انظر ليونيد إيلييتش بريجنيف، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي بين عامي 1964 و1982، وكان رئيساً لمجلس السوفييت الأعلى (رئيس الدولة) مرتين، بين العامين 1960 و1964 وبين العامين 1977 و1982 ترأس الاتحاد كخليفة لخورتشوف.

[٤٩٦]- انظر د. اسماعيل الغزال، الارهاب والقانون الدولي، ط١، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، ص ٧٤.

[٤٩٧]- انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة، ١٩٤٨-١٩٩١، منشورات الأمم المتحدة، ١٩٩٢ نيويورك، ص ٢٢١.

د- تعويم أنماط الحياة وأساليب الاستهلاك الغربية:

الحقيقة أن الإذعان الثقافي اليوم يرتكز على مفاهيم تعويم أنماط الحياة وأساليب الاستهلاك الغربية، عن طريق قولبة الذوق والمأكل والملبس؛ أي محاولة توحيد القيم والأفكار وأشكال السلوك في ثقافةٍ عالميةٍ واحدة تتمحور حول الذات الغربية، ولقد دخلت الثقافة بوصفها منتجاً اجتماعياً ميدان العملية الاقتصادية، وأصبحت سلعةً مثل السلع المادية؛ يتم تداولها في سوقٍ يسودها الأقوى تكنولوجياً، الأمر الذي يفرض القول إن التبادل الثقافي العالمي الجاري في ركاب التجارة الحرة؛ تبادل غير متكافئ، ولا يعبر عن أي إمكانيةٍ لتحويل العولمة الثقافية إلى مستوىً متوازنٍ بين الثقافات والشعوب والمجتمعات؛[٤٩٨] حتى بات الأمر أن المرء لو سار في مقدمة أفكار القرن الذي يعيش فيه فإنها ستتبعه وتشد من أزره، وإذا سار خلفها جرته القهقرى نحوها، وإذا سار ضدها أطاحت به![٤٩٩] لذا نرى الجنوب تهدد العولمة الثقافية فيه العادات والتقاليد والهويات والقيم؛ أما في الشمال فتعاني الكتلة من هيمنة النموذج الأمريكي.

هـ-استبدال الثقافة المكتوبة بالسمعي البصري

يظهر الإذعان الثقافي من خلال عملية استبدال الثقافة المكتوبة بالسمعي البصري، أي سيادة ثقافة الصورة كأداة للنظام الثقافي الجديد الذي أصبح مصدر إنتاج القيم والأذواق، فالصورة اليوم هي المادة الثقافية التي يجرى تسويقها في العالم؛ حيث تمكنت من تحطيم الحاجز اللغوي وصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) أو الرأي السياسي (الدعاية الانتخابية)؛ فالعولمة الثقافية تشمل الموسيقى والسينما والتلفزيون والزي والطراز؛ فتسعى لفرض أزياء معينة؛ حتى أصبح خبراء الأزياء يحتلون مرتبة علماء الطاقة النووية؛ إذ يعملون لهندسة الأفكار والأذواق وصناعة أسباب الجاذبية في عصر الصورة والإعلام السمعي والبصري الذي يؤثّر على الأنموذج الاستهلاكي للمجتمع من خلال أثر المشاهدة.[٥٠٠]

---

[٤٩٨]- انظر عبد الحليم غربي، مرجع سابق، ص٣٠.

[٤٩٩]- قال نابليون الثالث نحواً من ذلك، انظر، إريك هوبزباوم، مرجع سابق، ص١٣٥.

[٥٠٠]- انظر عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، ط١، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة،٢٠١٠، ص٤٠.

ومن ممارسات الإذعان الثقافي الحاصل –وفق ما نرى– نشر مفهوم الحكومة العالمية الموحدة، في إطار نظام عالمي جديد يسوّق له باستمرار؛ يمكّن القوى الكبرى من التحكّم بزمام الدول –كل الدول– أعضاء الجماعة الدولية؛ بما في ذلك سياساتها واهتماماتها ومقدراتها وإمكانياتها الاقتصادية وقوتها العسكرية؛ حتى معتقداتها التي تؤمن بها شعوبها في سبيل التمكين لها.

٢– الانتباه لتأثير الإذعان الثقافي وأخذه بعين الاعتبار:

أدى تعقّد أو ربما تعقيد العلاقة الدولية، وتعميم المشكلات التي صنعتها الممارسة غير السوية للدول المتقدمة والكبرى على الساحة الدولية؛ إلى خلق عولمةٍ اجتماعية، وتشكيل شعبٍ عالمي مهموم بمشكلاتٍ وقضايا عالمية؛ جعلت المجتمعات تضطر إلى النظر لنفسها بمزيد من الارتباط والاهتمام إزاء الأخطار التي تواجه المعمورة، وباتت المشاكل والمعضلات التي تطرحها هذه الظاهرة ليست محصورة ببلدٍ ولا قارة؛ بل هي ذات طابع عالميّ شامل؛ ما أفضى الى عولمة الآمال والطموحات ونشوء الحاجة الى عولمة الفعل والتحرك المشترك لشعوب العالم أجمع نحو أهداف مشتركة ومحددة،[٥٠١] لذلك يظهر لنا بروز قضايا مشتركة لها صفة العالمية؛ مسببها قوى كبرى متنفّذة على الساحة الدولية؛ كانعدام المساواة الاقتصادية، والتباين الواسع في توزيع الفرص على مستوى المعمورة، وانتشار الفقر والجوع والهجرة غير الشرعية، والاحتباس الحراري ومشاكل البيئة، والأمن المائي والغذائي، وقضايا الصحة العالمية، ومخاطر التسلحّ النووي الشامل، واتساع طبقة الاوزون، وتلوث البحار والإشعاع الذري.[٥٠٢]

وتسعى الدول لمواجهة آثار الإذعان الثقافي، ومواجهة مخاطر العولمة بالاحتماء بالتكتلات الاقتصادية أحياناً، وبمحاولة فرض الثقافة الخاصة بسنّ القوانين والتشريعات الحامية؛ فأحد القوانين المعمول بها أوروبياً يفرض أن تكون نسبة ٥١ بالمئة من المواد المعروضة تلفزيونياً من إنتاجٍ أوروبي؛ كذلك فإن الحكومة الفرنسية تدفع أموالاً معتبرة كل سنة دعماً لكل من يُنتج أفلاما ناطقة بالفرنسية، وذلك لمواجهة الأفلام الأمريكية في فرنسا، ومن خلال ذلك يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي تُصرّ على أن تكون لها هويتها الثقافية الخاصة بها

---

[٥٠١]– انظر أحمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، ط٢، دار الشروق، مصر، ٢٠٠٥، ص ٣٤.

[٥٠٢]– انظر عبد الحليم غربي، مرجع سابق، ص٢٠.

لمواجهة خطر الذوبان في الهوية الامريكية. وتُثار بالنسبة للتجليات الثقافية على الساحة الدولية جملةٌ من الإشكالات حول مدى إمكانية وجود ثقافة عالمية واحدة، ومدى مشروعية العدوان على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات من خلال التغريب للمواطنين عن مجتمعاتهم، وتحطيم الشعور بالانتماء لأمةٍ أو وطن، مع إحلال أفكارٍ جديدة من نوع الفردية العالمية، والاعتماد المتبادل والعولمة الثقافية المرتبطة بعولمة الاقتصاد؛ حيث تحاول فرض نموذج معيّن للثقافة الاستهلاكية في المواجهة أساساً للعامل الاقتصادي والتجاري؛ كما أن عولمة الاقتصاد لن تكون من دون فرض إذعانٍ ثقافي؛ فهي ثقافة إشهارية إعلامية سمعية بصرية؛[٥٠٣] تؤثر في الأفكار والسلوك؛ فتحدث تغييراً في التكوين الثقافي والاخلاقي والفلسفي للأمم والشعوب؛ بشكل يجعل نمطها الاستهلاكي مرتبطاً بالمنتجات السلعية والخدمية التي تقدمها الاقتصادات المتقدمة.

ويتساءل هانس بيتر[٥٠٤] في مؤلفه فخ العولمة: "أيعني هذا كلّه أن العالم قد أخذ يقترب من التعاون الشامل الهادف إلى إنقاذ الاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي؟ إننا حينما نأخذ العدد الهائل للمؤتمرات والمنشورات العالمية الخاصة بالموضوع بعين الاعتبار؛ سيبدو لنا الحال كما لو كنّا نقف على عتبة عصرٍ جديد؛ إلا أن الأمر ليس كذلك في الواقع؛ فالنتائج المحقّقة حتى الآن مخيبةٌ للآمال".[٥٠٥] لذلك نرى كل الثقافات الأوروبية في طريقها إلى الاندثار والتحول إلى الطريقة الأمريكية؛ لأسباب اقتصادية وسياسية، ويلحق بها ثقافات العالم المختلفة، فالحداثة وفن "البوب" والرسم الحديث، والموجة الحديثة والرواية الحديثة، والفلسفة الحديثة والتي تتصف بنقائض مدلولاتها اللفظية تعمل على محق الإنسان وإنسانيه، في كل مجالات الثقافة؛ حتى بات هذا التغييب هو المعيار الأهم للحداثة.[٥٠٦] مما يتضح معه أن أسلوب الإذعان اليوم لم يعد عسكرياً فقط؛ بل إن القوة الثقافية وامتداد الفكر بات يشكّل عاملاً لإخضاع الدول والسيطرة عليها، وأن القوى الكبرى مازالت تسعى لبسط نفوذها على

---

[٥٠٣]– انظر محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد٢٢٨، ١٩٩٨، ص ٣١٢.

[٥٠٤]– صحفي وكاتب وسياسي نمساوي.

[٥٠٥]– انظر هانس بيتر ومارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٧، ص ٢٧٦.

[٥٠٦]– روجيه جارودي، مرجع سابق، ص ٨٣.

الدول الأضعف بواسطة الثقافة والتقاليد والمظهر العام لذوق الشعوب ومراداتها الاجتماعية.[٥٠٧] متجاهلةً ضرورة التسليم أن التغاير بين الأديان والحضارات والثقافات أمرٌ يجب احترامه؛ باعتبارها إحدى القواعد الأساسية التي تحكم العيش المشترك، كما تحكم خصوصية العلاقات بين الأمم والشعوب.[٥٠٨]

ثالثاً- الإذعان الدبلوماسي:

إن الدبلوماسية ليست بالضرورة رضاً ناتجاً عن ارتياحٍ وقبولٍ تام؛ وإنما اقتناع بالمصلحة، إلا أنه ينبغي أن يكون بعيداً عن السيطرة والهيمنة، وما يترتب عليها من تبعية؛ أما الإرغام القسري لقبول إرادة الطرف الآخر فإنما هو إذعان، إذعان دبلوماسي! وهنا تماماً تنتقل القوة من حالتها الدبلوماسية إلى حالتها الاستراتيجية، وكلما اقتربت القوة من بُعدها الاستراتيجي؛ تبدأ بفقدان ملامحها الدبلوماسية؛ ليبدأ العد التصاعدي في سياسات الإكراه؛ وعليه فإن التهديد والإكراه والتلويح بالقوة يبدأ إذ تنتهي الدبلوماسية.[٥٠٩]

والواقع أن الدبلوماسية- من حيث الأصل- تعتمد أساساً على الإقناع، ويعني الاستجابة الطوعية الاختيارية، إلا أن هذا الاقتناع قد يكون نابعاً عن مصلحةٍ لا اقتناعاً بالضرورة -أي بعد حساب معادلة المكاسب المحققة والخسائر المتكبدة- لذلك نرى صوراً من الإذعان ومنطق القوة تقوم بها دولةٌ أو مجموعةٌ من الدول **من خلال عدم الاعتراف أو الاعتراف بالأوضاع الجديدة الطارئة أو الأوضاع المستقرة**؛ بقصد إكراه الدولة على التخلي عن قضاياها؛ ومثال ذلك الاعتراف المبكر بدولة أو حكومة لم يتحقق لها الاستقرار، وليس لها وجودٌ واقعي؛ إذ يعد ذلك خروجاً عن الالتزامات الدولية، أو الاعتراف بالمعارضة في الحروب الأهلية إذا ما كانت الدولة لا تزال باسطةً نفوذها على إقليمها ولها السلطة فيه، وكذلك عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل الكثير من الدول الغربية والاعتراف بالكيان الصهيوني بالمقابل.[٥١٠]

---

[٥٠٧]- انظر العالي الصادق، مرجع سابق، ص ٢٦٤

[508] – D. Brown : A destruction of Muslim identity: Ontario's decision to stop Shari'a – based arbitration, North Carolina journal of international law and commercial regulation, vol. 32, 2007, pp. 495-456.

[٥٠٩]- خالد الحراري، مرجع سابق، ص٣٣ – ٣٤.

[٥١٠]- انظر عاطف الصالحي، مرجع سابق، ص ٦٠.

- **أشكال الإذعان الدبلوماسي:**

يحصل الإذعان الدبلوماسي عن طريق الضغط الذي تمارسه الدولة فارضة الإذعان؛ من خلال التأثير على القنوات الدبلوماسية التي تربطها بالدولة المذعِنة، ومنها **قطع العلاقات الدبلوماسية**، حيث إن ميثاق الأمم المتحدة عَدّ قطع العلاقات الدبلوماسية أحد التدابير الجماعية التي يجوز لمجلس الأمن اللجوء إليها ضد الدولة التي تنتهك مقاصد وأهداف الأمم المتحدة.[٥١١] ويأتِ الإذعان الدبلوماسي على أشكالٍ عدة؛ كأن **تُجبِر دولةٌ قوية دولةً ما على فتح علاقات دبلوماسية** مع دولة أخرى أو قطعها، أو تخفيض التمثيل الدبلوماسي، أو الاعتراف بدولةٍ أو كيانٍ أو وضعٍ قائم أو عدم الاعتراف به، أو تُهدِّد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة معينة إذا ما قامت الأخيرة بتصرّفٍ ما، أو امتنعت عن تصرّف ما، ومن الدول التي اشتهرت بهذا الأسلوب؛ ألمانيا الاتحادية؛ إذ عُرف عنها مبدأ أطلق عليه "مبدأ هالشتاين" والذي مفاده قطع ألمانيا الاتحادية لعلاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بحكومة ألمانيا الديمقراطية.[٥١٢] ومن الأمثلة على الإذعان الدبلوماسي أيضاً عدم الاعتراف بالاتحاد السوفيتي من قبل الدول الكبرى حتى عام ١٩٢٥ الذي مع إطلالته اعترفت كافة الدول الرأسمالية به باستثناء الولايات المتحدة التي فرضت شروطاً للاعتراف به، وهي فسخ المراسيم الخاصة بإلغاء ديون الحكومة القيصرية، وبتأميم الملكية الخاصة العائدة للأجانب.[٥١٣]

وقد يتجلى الإذعان الدبلوماسي أحياناً من خلال **مخالفة الدبلوماسي** –سفيراً كان أم قنصلاً أم سواه– لالتزاماته التي فرضتها على عاتقه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١، والمتمثّلة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ المعتمد لديها وعدم إثارة القلاقل أو الاضطرابات لأي غرضٍ كان، وعدم الإسهام في حركةٍ ثورية أو تشجيع انقلاب، وعدم القيام بحملةٍ سياسية ضد تصرفات الحكومة القائمة أو قيامه بدعم حزب من خلال انتقاد تصرفات الحكومة وسواها.[٥١٤] ومثال ذلك ما كانت تمارسه كل من ألمانيا الاتحادية وروسيا السوفيتية اللتان كانتا تتدخّلان بشكلٍ خفيٍ

---

[٥١١]– عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص٥٤.

[٥١٢]– أعلن عن هذا المبدأ المستشار الألماني كونراد اديناور في البوندستاج أيلول ١٩٥٥.) ، عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٥٤ – ٥٥.

[٥١٣]– انظر ليتشوك وبولياكوف وبروبوبوف، موجز تاريخ المجتمع السوفيتي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، روسيا، ١٩٧٣، ص١٣٠.

[٥١٤]– انظر اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١.

في شؤون الكثير من الدول الأوروبية لتقويض نُظُم الحكم فيها.[٥١٥] ويستثنى من الإذعان الدبلوماسي ما قد تقوم به دولةٌ ما من قطع العلاقات الدبلوماسية؛ كإجراء ضمن التدابير الجماعية غير القسرية ضد دولة أو مجموعةٍ من الدول تأتي عملاً غير مشروع يتنافى ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها؛ تكريساً لنص المادة ٤١ من الميثاق.

وبذلك كله نرى كيف أن السياسة، والاقتصاد، والثقافة، والإعلام، والدبلوماسية، وقوى العلم والتكنولوجيا، والعسكرة؛ لحقها قرونٌ من التوسع البري وبسط النفوذ والهيمنة؛ كانت كلّها –وعلى حساب العالم الثالث– عاملاً مستخدماً لفرض الإذعان في التنظيم الدولي، وربط المناطق المتخلفة في العالم بالدول المتقدمة.[٥١٦]

الفرع الثالث

تقسيم الأدوات بين قوى ناعمة وقوى صلبة

لا تزال تصنيفات القوة بين المنظّرين والباحثين في ماهيتها وطبيعتها تختلف وتتنوع، وانعكس ذلك على الأدوات المستخدمة لفرض الإذعان؛ باعتبار أن الإذعان يحتاج إلى قوة في جانب ما، والقوة باتت تتطور بتطور المعطيات المختلفة من معلوماتٍ وتكنولوجيا وعلاقات دولية؛ إلا أن المشترك الوحيد الدائم الذي لا يمكن إخفاؤه؛ هو إرادة السلطة وبسط النفوذ وتحقيق الهيمنة.

أولاً– وسائل الإذعان الصلبة:

وتشمل إجبار الخصم على التصرف وفقاً للمراد؛ من خلال اللجوء إلى وسائل القهر باستخدام القوة بشكل مباشر أو غير مباشر،[٥١٧] حيث تشمل تلك الوسائل الإذعان العسكري وما يحتويه من طاقةٍ تدميرية تمثّلت في الأسلحة المعاصرة، والتي تضاعفت بشكل كبير، ومنها تلك التي ما زالت تدخل تحت دائرة الردع، وتلك الأسلحة الأخرى ذات القوة التدميرية الخطيرة، والتي هي أشدّ فتكاً وأطول أمداً وأكبر تأثيراً وأخفى تغلغلاً في الأمم؛[٥١٨] كالأسلحة

---

[٥١٥]– عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٦٩.

[٥١٦]– إريك هوبزباوم، مرجع سابق، ص ٥٣.

[517] – Utpal Vyas, Soft Power in International Relations: Japan's State, Sub-state and Non-state Relations with China, A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, School of East Asian Studies, University of Sheffield, 2006, p82.

[٥١٨]– علاء بسام مهنا، مرجع سابق، ص ٦٠.

الكيميائية والبيولوجية، والتي يُقصد بها نشر الأوبئة وإبادة الحيوانات وإتلاف المحاصيل،[٥١٩] ومنهم من يجعل الاقتصاد والعقوبات الاقتصادية من أنواع القوى الصلبة؛ فعادةً ما تلجأ دولةٌ قويةٌ إلى إجراءاتٍ أو تدابيرَ اقتصادية ضد دولة أخرى؛ بحيث تكون تلك الإجراءات على شكل ضغوطٍ مباشرة على تلك الدولة؛ لإرغامها على اتخاذ موقفٍ معين أو العدول عنه؛ أما إذا كانت الإجراءات الاقتصادية على شكل تغلغلٍ اقتصادي وفرضِ نهج اقتصادي بمحاولات نشرٍ للثقافة وإقناع بالأفضل –كما في اقتصاد السوق– أو من خلال المنح والمساعدات؛ فتعد من القوى الناعمة. وهذا يعني أن القوة الصلبة تجد ترجمتها العسكرية بالحرب المباشرة، واستخدام القوة العسكرية والأسلحة المتقدمة بأنواعها؛ بينما تجد ترجمتها الاقتصادية عبر الضغط المباشر، والمقاطعة والحصار والعقوبات الاقتصادية.[٥٢٠]

ثانياً– وسائل الإذعان الناعمة:

تُعدّ القوى الناعمة من المفاهيم الحديثة نسبياً؛ إذ ظهر المفهوم مطلع التسعينات من القرن العشرين، ويتناول قدرة الدولة على التغيير وتحقيق مصالحها من خلال التأثير الثقافي والأيديولوجي،[٥٢١] ويرى البعض أن القوى الناعمة اليوم هي الكفيلة بالحفاظ على نفوذ الدول الكبرى وسيطرتها أكثر مما توفره القوى العسكرية والاقتصادية (الصلبة)،[٥٢٢] وأن الاذعان للقوة اليوم لم يعد يقتصر على الخضوع أمام القوة الصلبة Hard Power؛ بل بات جلياً في مواجهة الوجه الآخر من القوة؛ والذي بات يسمى القوة الناعمة Soft Power .[٥٢٣] ويولي البعض[٥٢٤] مفهوم القوة الناعمة أولويةً على مفهوم القوة الصلبة؛ فعماد الاولى القدرةُ على الاستقطاب والإقناع، أما الثانية فالقدرة على الإجبار والإكراه، ولما كانت الاخيرة انعكاسا للقوة العسكرية والاقتصادية للدولة؛ فإن الأولى إنما هي انعكاس لجاذبيتها الثقافية والسياسية، وأن المواضع التي تُستخدم فيها القوة الصلبة للإجبار؛ تُستخدم فيها القوة

---

[٥١٩]– فيكتور فرنر، مرجع سابق، ص ١٥.

[٥٢٠]– للمزيد حول الإذعان الاقتصادي انظر الفصل الأول من هذا الباب.

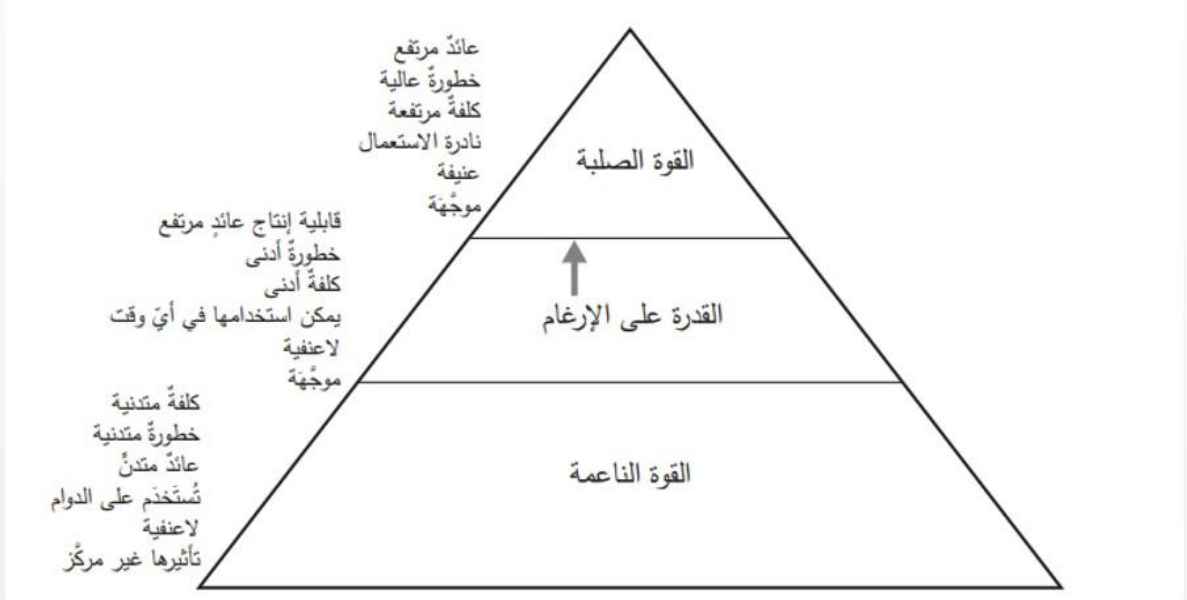
[٥٢١]– انظر حسين بحيري، مرجع سابق، ص ٤.

[٥٢٢]– جمال الدين الطاهر، مرجع سابق،ص١٦٣.

[٥٢٣]– تمتلك الولايات المتحدة وفرةً من وسائل غير عسكرية تشكل أدوات ما يطلق عليه "القدرة على الإرغام، ورغم ذلك تستخدم وسائل غير عسكرية للضغط على الدول لحملها على التوجه لأفعالٍ ما كانت لترضى بها في ظروف أخرى، وهي تمثّل طرقاً لا عنيفة لإلحاق الأذى أو التلويح به حتى الامتثال، ولو لم تكن ترى الولايات المتحدة مدى فاعلية تلك القوى وأهميتها؛ للجأت للقوى الصلبة وهي صاحبة الباع فيها. انظر ديفيدس غومبرت وهانس بيننديك، مرجع سابق، ص٥.

[٥٢٤]– الأدميرال جوزيف ناي، رئيس مجلس الاستخبارات الوطني اللأمريكيي ومساعد وزير الدفاع الاسبق.

الناعمة للاستمالة؛ فالقوة الصلبة موجّهةٌ مباشرةً ضد الأعداء؛ أما الناعمة فتعالج الظروف المحيطة.[٥٢٥] وإنْ كانت القوة الصلبة تقوم على نشر المعدات الثقيلة والصواريخ والأسلحة الفتّاكة؛ فقوام القوة الناعمة نشر الأقمار الصناعية والمعلومات، ودعم النشر الإعلامي والتلفزيوني، وترويج السلع والخدمات والبرامج المعلوماتية، والإغراء (بالمزايا) التي هي الخلاص الوحيد في العالم الجديد.[٥٢٦] وبينما يُعد استخدام القوة الصلبة أعلى مردوداً وخطراً وكلفة، ويحرّض استعمالها الرأي العام الدولي –في أعلى الهرم– نرى القوة الناعمة –في قاعدة الهرم– متدنّيةَ المردود متدنيّة الخطورة والكلفة، وتستخدم في الأحيان كلها دون خوفٍ واضحٍ من الرأي العام الدولي، كما يتبين أن القدرة على الإرغام تصبح أكثر أهميةً مع زيادة صعوبة استخدام القوة العسكرية.[٥٢٧]



ومن أشكال القوى الناعمة في **المجال الاقتصادي**؛ تقديم المساعدات المالية والاقتصادية والتغلغل بفرض نهجٍ اقتصادي من محاولات نشرٍ للثقافة وإقناعٍ بالأفضل، وفي **المجال الثقافي** إنشاء المراكز الثقافية، والبعثات العلمية والجامعات ومراكز التدريب والمنح الدراسية؛ بغية زرع أيديولوجيا مرادة؛ للتأثير في أفكار شعبٍ ومعتقداته

---

[٥٢٥]– ديفيدس غومبرت وهانس بيننديك، مرجع سابق، ص٥.

[٥٢٦]– انظر يحيى اليحياوي، القوة الناعمة أو في التمظهرات الجديدة للتسلط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد٣٦٩، سنة ٣٢، ٢٠٠٩، ص ٣١.

[٥٢٧] – تم الاستعانة بهذا الجدول من ديفيدس غومبرت وهانس بيننديك، مرجع سابق، ص٨.

السائدة؛ إلا أن تلك الوسائل تعمل بشكل غير مباشر؛ قاصدةً تشكيل البيئة الملائمة للسياسة المرادة؛ كما قد لا تكن النتيجة المطلوبة متاحة إلا بعد سنواتٍ عديدة من العمل والإعداد؛ ما يعني أنها أبطأ؛ إلا انها أكثر انتشاراً وأكثر تعقيداً كذلك.[٥٢٨]

لذلك وإثر عرض أدوات الإذعان ووسائل فرضه؛ يتبين لنا أن القوى التي تسيطر على مجريات الأمور في المجتمع الدولي؛ تستعمل الطرق ذاتها بأدوات مختلفة،[٥٢٩] **وحتى نكون أقرب للواقع والموضوعية بعيداً عن المبالغات وأبلغ في المنطقية؛ فإننا نرى أن البشرية اليوم تعيش في مجتمع دولي ليس فيه دولةٌ واحدةٌ ذات نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري مهيمن؛ يمكّنها من قيادة أجندة دولية حقيقية يُذعن لها الجميع؛ إلا أنها – أي البشرية– تعيش في مجتمع دولي يسري على هوى نفوذٍ اقتصادية وسياسية وعسكرية وتكنولوجية عالية؛ هي التي ترتّب أجنداته وسياساته، وتخطّ السير في المعمورة بخطّه العريض.**

المطلب الثاني

الإذعان من حيث المحل

ننتقل من عرض أشكال الإذعان من حيث الوسيلة؛ إلى عرض أشكال الإذعان من حيث المحل؛ إذ إن الإذعان قد يجد مكاناً له وموطئ قدم لفرضه في المعاهدات الدولية الثنائية منها والجماعية، كما قد يُتصور أن يكون محلُّه تصرفات الإرادة المنفردة؛ من أفعالٍ أو قراراتٍ دولية؛ وفقاً لما سيتم بيانه في هذا المطلب.

---

528 – JOSEPH S. NYE, SOFT POWER The Means to Success in World Politics, PUBLIC AFFAIRS, New York, United States, 2004, p.99.

٥٢٩– انظر وليام جاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج التطبيق العملي للبروتوكولات، عرض وتعليق مجدي كامل، دار الكتاب العربي، مصر، القاهرة، د ت، ص ٨٧.

الفرع الأول

الإذعان في المعاهدات الدولية

كانت الحروب فيما مضى من تاريخ البشرية وسيلةً مشروعة معترفٌ بها من أجل تحقيق المكاسب والمغانم الاقتصادية والإقليمية؛ من ضمّ أراضٍ وفرض إرادة؛ لذا كان العنف مشروع، وكانت المعارك وميادين القتال خلفيةٌ لمعاهدات السلام؛ فكانت العلاقة بين المنتصر والمنهزم تؤسَّس على ما أسفرت عنه جولاتُ العنف لا على مبدأ العدالة والمساواة،[٥٣٠] ولذا كانت المعاهدات الناجمة عن ذاك المشهد مشروعةٌ أيضاً؛ باعتبار أن الحرب كانت وسيلة مشروعةٌ لحل النزاعات، وكانت قضية بطلان المعاهدات تلك قضيةً أخلاقية؛ لا قاعدةً من قواعد القانون الدولي الوضعي، فحق القوي جديرٌ بالاعتراف والاحترام؛[٥٣١] من أجل ذلك ليس في السوابق القضائية آنذاك إبطالٌ لمثل تلك المعاهدات؛ بل كان يجري تطبيقها واحترامها؛ أمَا وإنّ المبدأ المستقر اليوم في القانون الدولي تحريم استخدام القوة لجوءاً أو تهديداً؛ وفقاً لنص المادة ٤/٢ من الميثاق؛[٥٣٢] كما أن المادة ٥٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩ قد نصت صراحةً على بطلان المعاهدة التي تم التوصل إليها من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛[٥٣٣] فقد ترتّب على ذلك بطلان كل معاهدة تُبرم تحت الضغط وفرض الإذعان.[٥٣٤] ورغم نص المادة السابق الذي يفترض أن يحكم العلاقة التعاقدية بين الدول؛ تبدو الدول أو الأمم التي تعيش على الساحة الدولية وحوشاً تتصارع؛ يواجه بعضها بعضاً، والمعاهدات التي تبرمها إنما هي أوراقٌ تبدو أنها تنظّم العلاقة بينهم؛

---

[٥٣٠]– الحقيقة أننا نرى أن التنظيم الدولي المعاصر إنما قام على ما أسفرت عنه الحروب، من إعلاءٍ لمنتصرٍ وانتقامٍ من مهزوم، فنرى كيف نشأت عصبة الأمم وفق شروط المنتصرين في الحرب الغربية الأولى، وكيف أن الأمم المتحدة نشأت وفق شروط المنتصرين في الحرب الغربية الثانية، ولو قُدّر أن تنتصر ألمانيا في الحرب الغربية الثانية؛ لأصبحت الأمم المتحدة في برلين، ولأضحت النازية جوهر التنظيم الدولي. انظر د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية، مرجع سابق، ص٩٠–٩١.

[٥٣١]– انظر د. علي يوسف، الإكراه في المعاهدات الدولية دراسة قانونية في ضوء المادتين ٥١ و٥٢ من اتفافيتي فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ و١٩٨٦، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد ٣٦، العدد ١، ١٩٩٤، ص١٧٥.

[٥٣٢]– انظر إدغار موران، مرجع سابق، ص ٥٤.

[٥٣٣] – تنص المادة ٥٢ من الاتفاقية على أنه: تكون المعاهدة باطلة إذا تم التوصل إلى عقدها بطريق التهديد أو استخدام القوة بصورة مخالفة لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

[٥٣٤]– تنص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة.."

سوى أن الواقع أثبت أنها أوراقٌ مهملةٌ تمزّقها كل علاقة قوة جديدة؛ لذلك ليس من الغريب أن يرى مايلز كوبلاند[٥٣٥] أنّ الولايات المتحدة لم يكن لها في كثيرٍ من الأحيان مصلحةٌ في الدخول في الكثير من المعاهدات الدولية؛ إلا أنها لم ترَ مصلحةً لها في إعلان ذاك الموقف، وهي بالمقابل تكتم نيّتها الحقيقية، وتبذل وسعها للتحايل على تلك النصوص كلما وجدت أن ذلك يحقق لها مآربها، ويوصلها إلى غاياتها،[٥٣٦] وإن هذا النهج الذي يعود لعشراتٍ من السنوات خلت ما زال قائماً على الساحة الدولية حاكماً للعلاقة بين الأمم، فما كان من المعاهدات مقيّداً لما يُراد تحقيقه تم تأويله وتحوير مراداته، وما كان مناسباً للأفعال المرادة تم الاستناد إليه، وبين هذا وذاك تضيع حقوق الأمم ويُنال منها.

وبما أن القانون الدولي إنما يتألّف من القانون التعاقدي الذي يتشكل من أعمالٍ قانونية بين الدول؛ سواء أكانت على شكل اتفاقيات دولية أو ثنائية أو جماعية، وقانونٍ عرفيٍّ يعتمد على ممارساتٍ تشكّلها الدول في مجال العلاقات الدولية شعوراً منها بالزامها لها؛ ولما كان القانون التعاقدي يُعد الأهم لكونه المصدر الأساس لقواعد القانون الدولي؛ كما أنه يمتدّ ليغطي جميع المجالات التي ينظّمها القانون الدولي الاتفاقي؛ الذي غالباً ما يكون تقنيناً لقواعد القانون العرفي؛ لذلك يبدو أننا بحاجة لدراسة مدى اعتبار الإذعان محورياً كقاعدة من قواعد القانون الدولي الاتفاقي اليوم.[٥٣٧]

أولاً- المعاهدات الدولية غير المتكافئة:

يقوم جوهر التنظيم الدولي على مبدأ المساواة بين الدول، في أن تقوم كلها بممارسة اختصاصاتها في المجتمع الدولي، دون أن يكون لأيٍّ منها ميزة على سواها، وإنْ كان ذلك المبدأ قائمٌ من حيث التقنين؛ إلا أنه لا يقوم في الواقع الدولي، إذ إن الدول أعضاء الجماعة الدولية تتباين في الدور الذي تمارسه منذ عملية إنشاء القاعدة

---

[٥٣٥]- انظر مايلز آكس كوبلاند جونيور عضو مؤسس لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، شارك في العديد من العمليات السرية، بما في ذلك الانقلاب السوري في مارس ١٩٤٩ والانقلاب الإيراني عام ١٩٥٣. شغل منصب نائب القنصل الأمريكي في سوريا، عاد عام ١٩٤٩ إلى الولايات المتحدة ليساعد في تنظيم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي أنشئت يومها، وقد كان القسم الأعظم من حياته العملية في الشرق الأوسط، وهو مستشار أعلى مؤسسة مختصة في العلاقات الدولية.

[٥٣٦] – مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ترجمة مروان خير، انترناشنال سنتر، بيروت، لبنان، ١٩٧٠، ص ٤٩.

[537]–C. Stark, An Introduction to International Law, 8 edition, London, 1977, p.40.

القانونية الدولية التي تحدد حقوق وواجبات كلٍّ منها إلى تنفيذها وتفسيرها؛ بما يبدو أن جوهر التنظيم الدولي يقوم على أسسٍ غير متكافئة.[٥٣٨]

وتُعرّف **المعاهدات غير المتكافئة** على أنها تلك المعاهدات التي تنطوي على انعدام المساواة في المراكز التعاقدية بين طرفيها، واختلالٍ في الامتيازات والالتزامات الناشئة بالنسبة لكل منهما،[٥٣٩] أي أنها تلك المعاهدات التي ترتبط بموجبها دولتان أو أكثر، وينتج عنها وضع قانونيٌ وسياسيٌ مقتضاه حرمان أحدها من بعض مظاهر استقلالها الخارجي، أو اختصاصها الداخلي، لصالح الدولة أو الدول الأخرى، أو إخضاعها لسطلة تلك الدولة في بعض المسائل.[٥٤٠]

وقد أُطلق مصطلح المعاهدات غير المتكافئة على عدد من المعاهدات التي فرضها العالم الغربي في القرنين التاسع عشر والعشرين على الصين واليابان وكوريا، ومن أبرز تلك المعاهدات؛ **معاهدة نانجينغ** ١٨٤٢ التي فرضتها الإمبراطورية البريطانية على الصين بعد هزيمتها في حرب الأفيون الأولى، والتي فتحت أبواب الصين أمام التجارة الأجنبية دون قيود،[٥٤١] ومنها **معاهدة وانج شيا** ١٨٤٤ المفروضة على الصين من قبل الولايات المتحدة، و**معاهدة وامبوا** ١٨٤٤ التي فرضتها على الصين الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، **واتفاقية كاناغوا** ١٨٥٤ التي فرضتها الولايات المتحدة على اليابان، **ومعاهدة كانغهوا** ١٨٧٦ التي فرضتها إمبراطورية اليابان على كوريا، **ومعاهدة ١٨٣٨** التي حددت ارتباط الامبراطورية العثمانية بأوروبا إلى الحرب الغربية الأولى، **وقبلهما اتفاقية ١٨٢٣** التي ربطت مصير أمريكا اللاتينية، وغيرها عشرات المعاهدات التي وثّقها التاريخ وكلّت عن ذكرها المتون والهوامش.[٥٤٢] ومنها المعاهدة التي وُقّعت بين تشيكوسلوفاكيا وألمانيا عام ١٩٣٩ والتي تفرض الحماية الألمانية على إقليمي بوهيميا

---

[٥٣٨]– انظر فهد آل فاضل، مرجع سابق، ص٣٤.

[٥٣٩]– انظر د. محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤، ص٣٩٤

[٥٤٠]–انظر محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام دراسة لأحكام القانون الدولي وتطبيقاتها في العالم العربي، دار النهضة العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، بيروت، لبنان، ١٩٦١، ص ٢٥٦.

[٥٤١]– انظر معمر نخلة، مبدأ التكافؤ في المعاهدات الدولية: اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل وجمهورية مصر العربية لعام ١٩٧٩ أنموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية – المركز القومي للبحوث بغزة، مجلد ٦، عدد٢٢، ٢٠٢٢، ص ٦١.

[٥٤٢]– معمر نخلة، مرجع سابق، ص ٦١.

وموراڤيا[٥٤٣] وإن تلك المعاهدات قد استُخدمت لتكريس التبعية والاستغلال للدول الصغيرة والضعيفة؛ حيث قامت كثير من الدول المستقلة حديثاً بإبرام معاهدات غير متكافئة؛ أو الانضمام إلى أحلافٍ عسكرية تحت تأثير ضغوط كبيرة.[٥٤٤]

١- أشكال المعاهدات الدولية غير المتكافئة:

تتوزع مضامين المعاهدات غير المتكافئة بين سياسيّة، واقتصاديّة، وعسكريّة وأمنيّة؛ يجمع بينها حقيقةُ عدم اتّزانها لاحتوائها على قدرٍ من الغبن يكرّس عدم العدالة، وينتج عنه ظلمٌ للطرف الضعيف؛ مصدره إذعانه وعدم قدرته على المواجهة.[٥٤٥]

فمن المعاهدات غير المتكافئة تلك التي **تبرم قُبيل الاستقلال أو بالتزامن معه** بين الدولة المستعمَرة وتلك المستعمِرة؛ فقد أدانت الأمم المتحدة المعاهدة غير المتكافئة في تصدّيها لبحث قضية قبرص بعد حربها الأهلية ١٩٦٣ في معاهدة الضمان التي عقدتها مع اليونان وتركيا والمملكة المتحدة في ١٦ آب ١٩٦٠ في أعقاب مؤتمري لندن وزيورخ،[٥٤٦] والتي حصلت قبرص بموجبها على استقلالها مقابل حقوقٍ تدخليّة كبيرة منفردة ومجتمعة؛ لكل من بريطانيا وتركيا واليونان؛ بما في ذلك التدخل العسكري، وحاولت بعض الدول التدخل بقبرص عسكرياً في حربها الأهلية؛ استناداً لتلك المعاهدة؛ إلا أن وزير خارجية قبرص احتجّ على المعاهدة باعتبار أنّ أي معاهدة تقيّد في نظر أي طرف من أطرافها استقلال الدولة وسيادتها تُعدّ باطلةً ولاغية.[٥٤٧] وقد ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة رفض وزير خارجية قبرص وأقرّته، ووصفت ما احتوته معاهدة الضمان من جواز تدخّل أي دولة ضامنة بأنه باطل، لأن مثل هذه المعاهدات تُعدّ من المعاهدات التي تحتوي على شرط الأسد؛[٥٤٨] لذا أصدرت الجمعية العامة قرار

---

[٥٤٣] – انظر نادية النقيب، مدى مشروعية الاتفاقيات غير المتكافئة في القانون الدولي، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلد ١، عدد١، ٢٠١٧، ص ٩٦.

[٥٤٤]– انظر د. عبد الواحد الفار، قواعد تفسير المعاهدات الدولية، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٥١.

[٥٤٥]– معمر نخلة، مرجع سابق،، ص ٥٩.

[٥٤٦]– انظر د.خليل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق، ١٩٨١، ص ١٩٩

[٥٤٧]– المرجع نفسه، ص٢٠٠

[٥٤٨]– تُعرف الشروط الأسدية بأنها تلك الشروط التي تعكس تعسفاً وانعدام تكافئ وتوازن بين أطراف العلاقة الاتفاقية؛ بحيث يمكن أن يقال معها أن حقوقاً غير متناسبة قد فرضت بموجب تلك العلاقة.

عام ١٩٦٥ أكّدت فيه أن قبرص عضوٌ في الأمم المتحدة؛ ويجب أن يُكفل تمتعها بكافة حقوق السيادة والاستقلال الكاملين؛ دون أي تدخل أجنبي يُخالف مبادئ القانون الدولي.[٥٤٩]

أو تلك المعاهدات التي يبرمها طرف مذعناً لضغوط اقتصادية بضغطٍ من المؤسسات الاقتصادية الدولية أو الدول الكبرى المتنفّذة؛ فقد أقنع البنك الدولي دولاً كأندونيسيا – بعد انتشار الفساد فيها– بإبرام عقود مع شركاتٍ خاصة؛ تلتزم بموجبها تلك الدول بشراء الطاقة بكميات كبيرةٍ وأسعار مرتفعة جداً؛ فكانت تلك الشركات تستفيد من الأرباح، وكانت تلك الدول ترزح تحت تحمل المخاطر، وبالرغم من أن تلك الحكومات الفاسدة تم الانقلاب عليها كما حصل مع سوهارتو ١٩٩٨؛ إلا أن الدول الكبرى قد مارست ضغطاً كبيراً على الحكومات الجديدة؛ لتفي بالشروط العقدية في العقود التي وقّعتها الحكومات أسلافها؛ بدل أن تعفيها أو تناقش تلك الشروط وطبيعة ظروفها ومدى عدالتها؛ ليتبين أن الدول الكبرى من وراء البنك الدولي كانت تمارس ضغوطاً تُبرز من خلالها قوتها الاقتصادية والسياسية؛ لتفرض شروطاً إذعانية في علاقات اتفاقية غير عادلة. والحقيقة أن قائمة العقود غير العادلة لائحةٌ طويلة؛ أُبرمت بضغوطٍ غربية؛ شابت إرادة الدول الموقعة بعيوب الإكراه.[٥٥٠]

ويبدو أن المعاهدات غير المتكافئة قد تمنح حقوقاً لدولةٍ طرف؛ بينما تحرم أخرى؛ كأن ينفرد أحد الأطراف بحق إنهاء المعاهدة، كمعاهدة ١٨٥٦ بين بلجيكا والصين؛ حيث تنفرد الأولى بذاك الحق، كما قد يكون التساوي في الالتزامات والحقوق ظاهرياً يحجب استغلالاً وراءه؛ كما يظهر في اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتقني، وتبادل الخبرات، وحرية تنقّل رؤوس الأموال؛ كتلك التي توقع بين الدول الصناعية ودول الموارد والمواد الأولية (النامية).[٥٥١] ومن المعاهدات ذات المضمون غير المتكافئ؛ معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني؛ والتي تمثلت في اتفاقية كامب ديفيد للسلام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام ١٩٧٩، والتي تُظهر من خلال استقراء نصوصها عدم التكافؤ، خاصةً فيما يتعلق بتدابير الأمن المطبقة، والتي تنقص من السيادة المصرية على أرض سيناء، مقابل امتياز

---

[٥٤٩]– انظر خليل الحديثي، مرجع سابق، ص١٩٩.

[٥٥٠]– انظر أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة د. جورج كتورة ود. إلهام الشعراني، ط١، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٠٠.

[٥٥١]– د. محمد بوسلطان، مرجع سابق، ص ٣٩٤ – ٣٩٦.

عسكري للكيان الغاصب.[٥٥٢] وكذلك اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها عام ٢٠٠٨، والتي ضمّت حصانة الجنود الأمريكيين ضد القضاء العراقي، وعدم وجود اختصاصٍ للقضاء العراقي على المعتقلين في السجون الأمريكية في العراق، وفرض عدد من القواعد العسكرية الأمريكية داخل الأراضي العراقية، ومنح الولايات المتحدة الأولوية في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية وإقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية.[٥٥٣]

٢- الضرورات الدافعة لقبول الإذعان في المعاهدات من قبل الدول:

إنّ الإذعان الذي قد يدفع بدولةٍ ما إلى التوقيع على معاهدة ما مرغمة؛ لتقبل بشروطها التي قد تختلف مع مصالحها؛ قد تكون له أسباب عسكرية أو سياسية أو اقتصادية.

أ- **الضرورة العسكرية كدافعٍ للإذعان:** فقد تتعرّض دولةٌ لاحتلالٍ أو عدوان؛ فتُفرض على الدولة بعدهما معاهدةٌ من شأن عدم التوقيع عليها من قبل الدولة المذعنة الإضرار بمصالحها؛ مما يدفعها إلى قبول المعاهدة بعيوبها التي تؤثّر في سيادتها، أو تُحمّلها التزاماتٍ ما كانت لتقبل بها لولا تلك الضرورة.[٥٥٤] ومثال ذلك كافة معاهدات الاستقلال التي تُجبر الدولة المحتَّلة أن توقعها مع دولة الاحتلال عقب ما عانته برزحها سنواتٍ عديدة تحت جبروت سطوتها.

ب- **الضرورة السياسية كدافعٍ للإذعان:** قد تُذعن دول أو فاعلون دوليّون أحياناً لتوقيع اتفاقٍ ما لأسبابٍ سياسية؛ بحيث لا تكون راضيةً ببنود الاتفاق ولا شروط الاتفاقية؛ سوى أنها تخضع لضغوطات سياسية تُجبرها عليه؛ كاتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والكيان الإسرائيلي، فيما يتعلق بعودة اللاجئين؛ إذ اضطر العرب إلى توقيع الاتفاقية رغم عدم ضمان الحقوق التاريخية للشعب العربي في فلسطين.[٥٥٥]

ج- **الضرورة الاقتصادية كدافع للإذعان:** كتلك الاتفاقيات التي تضع شروطاً لها آثار اقتصادية خطيرة على الدول النامية أو دول العالم الثالث، وأجلى مثالٍ على ذلك جملة الاتفاقيات التجارية الدولية التي

---

[٥٥٢]- للمزيد انظر معمر نخلة، مرجع سابق، ص٦٧ وما بعدها.

[٥٥٣]- انظر نادية النقيب، مرجع سابق، ص٩٨.

[٥٥٤]- فهد آل فاضل، مرجع سابق، ص٧١.

[٥٥٥]- انظر فهد آل فاضل، مرجع سابق، ص٧٣ وما بعدها.

تدخل بها تلك الدول تحت ضغط الحاجة وابتغاء التنمية وطلب التحسن الاقتصادي، بفعل مشروطية صندوق النقد الدولي أو مجموعة البنك الدولي؛ إذ تكون مدفوعةً للتعاقد تحت مطرقة الإذعان لتلك المشروطية وسندان الحاجة للأموال؛ بغية تجاوز الأزمات الاقتصادية وتسديد خدمة الدين.[٥٥٦]

٣- مصير المعاهدات غير المتكافئة:

إن مشكلة المعاهدات غير المتكافئة ليست باعتبار فقدان مبدأ المساواة، لكن باعتبارها وضعٌ يتّصف بالظلم الصارخ وانعدام العدالة الواضح؛[٥٥٧] الأمر الذي يوثر في صحة قيام المعاهدة الدولية وينال من شرعية استمرارها، وقد حذّر جانب من الفقه أن مذهباً كالذي سبق يفرغ مبدأ العقد شريعة المتعاقدين من مضمونه، ويزعزع الثقة بمعيار أسمى يعطي أساس الالتزام بالمعاهدات الدولية، ويرى أرباب هذا المذهب أن فكرة المعاهدات غير المتكافئة إنما هي مسألةٌ سياسيةٌ لا قانونية، وأن المعاهدات الدولية لن تكون إذاً سوى مجرد عبارات جوفاء إذا لم تعتبرها الدول كتعهدات مقدسة يجب احترامها والحفاظ عليها.[٥٥٨] **وإننا نرى أن المعاهدات التي تبرمها الدولة ولا يكون أمامها إلا قبولها إرغاماً لظروف قسرية صاحبَتها؛ كالاتفاقية التي توقَّع قبل الحصول على الاستقلال أو المتزامنة معه، والتي غالباً ما تحوي حقوقاً ممتازة للدولة التي كانت تباشر حمايتها أو تستعمرها؛ إنما هي معاهدات باطلةٌ لا أثر لها؛ باعتبار أن الدولة المذعنة ما كانت لتوقّع تلك المعاهدة لولا طمعها بترك أكبر الضررين إلى أقلهما؛** لذا لا يمكن القول أنها بقبولها تلك المعاهدة كانت حرّة، بل لا بُدّ من إنصاف القول بأنها كانت تحت ضغطٍ يُترجم قانوناً بأنه إكراهٌ وفق أجندات سياسية.[٥٥٩] **أما القول بأن مبدأ كهذا يفرغ مبدأ العقد شريعة المتعاقدين من مضمونه، ويزعزع الثقة بمعيار أسمى يعطي أساس الالتزام بالمعاهدات الدولية؛ فإنه قول انهزامي يدعم القوي ولا ينصر الضعيف، ويجعل من القوة جسراً تعبر عليه القوى الكبرى فوق بقايا الدول التي فرضت عليها إذعانها وهيمنتها،**

---

[556]- للمزيد حول ذلك انظر الفصل الثاني من الباب الثاني من هذه الدراسة.

[٥٥٧]- انظر د. عبد الواحد الفار، مرجع سابق، ص ١٥٣.

[٥٥٨]- ذهب إلى ذلك الدكتور عبد الواحد الفار، كما عرض الدكتور علي يوسف جملة أقوال الفقهاء الفرنسيين المؤيدين لهذا المذهب، انظر د. علي يوسف، مرجع سابق، ص١٧٤ وما بعدها، وانظر كذلك د. عبد الواحد الفار، مرجع سابق، ص ١٥٣.

[٥٥٩]- انظر د. عبد العزيز سرحان، قواعد القانون الدولي العام في أحكام المحاكم وما جرى عليه العمل في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٣، ص ١١٧.

والأجدر أن نحفظ مبدأ العقد شريعة المتعاقدين في المواثيق الدولية التي تخرقها الدول الكبرى؛ بادعاء قصورها أحياناً، أو تحوير تفسيرها أحياناً أخرى؛ فزعزعة الثقة بها أخطر، والتنكر لمضمونها ومراد الدول عند الوقيع عليها؛ يُنذر بخطر انهدام التنظيم الدولي لا زعزعة الثقة بأركانه وحسب، أما إبطال المعاهدات التي استلبت الحقوق التي نصت عليها بالقوة؛ فهو أساس مبدأ العقد شريعة المتعاقدين؛ إذ إن اتفاق الدول على ما يخالف قاعدةً آمرة لا اعتبار له في القانون الدولي، وإن سيادة الدول واستقلالها والتعامل الوديّ الذي لا يقوم على القوة أو التهديد بها؛ إنما هو من القواعد الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على خلافها، وإن للدولة التي أكرهت على قبول معاهدة إذعاناً؛ الحقُّ في طلب إبطالها؛ إذ لا يجوز لمبدأ قدسية المعاهدات أن ينطوي تحته إكراه الشعوب على التخلّي عن حقوقها، وإن الأمم التي تُكره على الخضوع لغاصبِ حقٍ فرضاً وهيمنةً وإذعاناً؛ تبقى حقوقها في استرداد ما سُلب منها ثابتةٌ رغم كل معاهدة، كما ظهر ظهوراً بيناً في بولونيا والإلزاس واللورين.

٤- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩ تقيّد ممارسات الدول المخالفة للقواعد الآمرة:

تُعدّ المعاهدات الدولية أحد أهم المصادر الأساسية في القانون الدولي؛ فهي أحد المصادر الاتفاقية للقانون، وذلك بموجب نص المادة ٣٨ /١ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[٥٦٠] وبالمقابل فإنّ المعاهدات التي تخالف قاعدة آمرة تخالف روح الميثاق، كما أنها تخرق النظام العام الدولي الذي أرادته الدول. وباستقراءٍ لنص المادة ٦٦ /أ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩؛ نجد كيف جاء فيها أنه يجوز لأيٍّ من الأطراف في نزاع يتصل بتطبيق أو تفسير المادتين ٥٣ أو ٦٤ أن يقدمه كتابةً إلى محكمة العدل الدولية؛ بغية استصدار حكمٍ فيه؛ إلا إذا اتفقت الأطراف برضاها المتبادل على عرض النزاع على التحكيم.[٥٦١] وقد جاء في نص المادة ٥٢ أنه "تكون المعاهدة باطلة إذا تم التوصل إلى عقدها بطريق التهديد أو استخدام القوة المسلحة بصورةٍ مخالفةٍ لمبادئ

---

[٥٦٠]- تنص المادة ١/٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أنه: تطبق المحكمة، التي تتمثل مهمتها في الفصل وفقًا للقانون الدولي، في النزاعات المعروضة عليها:

١. الاتفاقيات الدولية، سواء كانت عامة أو خاصة، التي تحدد القواعد المعترف بها صراحة من قبل الدول المتنازعة؛
٢. العرف الدولي، كدليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون؛
٣. المبادئ العامة للقانون المعترف به من قبل الدول المتحضرة؛
٤. مع مراعاة أحكام المادة ٥٩ والقرارات القضائية وتعاليم أمهر الدعاة من الدول المختلفة كوسائل فرعية لتقرير أحكام القانون.

[٥٦١]- انظر اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩.

القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة".[٥٦٢]وقد جاء في المادة ٥٣ من الاتفاقية أن المعاهدة تكون باطلةً إذا كانت تتعارض مع قاعدة آمرة عند توقيعها،[٥٦٣] كما نصت المادة ٦٤ من الاتفاقية على أنه إذا ظهرت قاعدة آمرة جديدة من القواعد العامة للقانون الدولي؛ فإن أية معاهدة نافذة تتعارض معها تصبح باطلة وتنقضي،[٥٦٤] ومفاد ذلك أن المعاهدات التي تبرمها دولة إذعاناً لضغطٍ مارسته دولة أخرى؛ تنال من حقوقها الثابتة في القانون الدولي باعتبارها قواعد آمرة لا يجوز مخالفتها؛ إنما هي معاهدات باطلة بنص القانون الدولي، وإنّ اختصاص إعلان بطلان تلك المعاهدات إنما يعود لمحكمة العدل الدولية كاختصاصٍ إلزامي لها بغض النظر عن قبول الطرف الآخر، ومرد ذلك إنما هو الضرر الجسيم الذي يترتب على إبرام مثل هذه المعاهدات على النظام العام الدولي.[٥٦٥]

والحقيقة أن المعاهدات الدولية لتفرض على أطرافها التزاماً دولياً بتنفيذها وفق موجبات حسن النية؛[٥٦٦] إذ نصت المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا ١٩٦٩ على مبدأ حسن النية الذي هو من أسس قيام المعاهدات الدولية؛[٥٦٧] فالمعاهدات الدولية لا بُدّ وأن تكون الإطار الذي يحدد تصرفات أعضاء الجماعة الدولية؛ بأن تخضع جميعها للميزان الذي تقيمه تلك القواعد بمعناها الواضح الذي ذهب إليه الأطراف لحظة التعاقد.[٥٦٨] وقد أكّد القضاء والتحكيم الدوليين على مبدأ حسن نية المتعاقد عند تعاقده في تنفيذ الالتزامات الدولية؛[٥٦٩] وعليه لا يجوز لدولةٍ أن تدفع بنصوص قانونها الداخلي تبريراً لعدم تطبيق معاهدة أو اتفاق دولي،[٥٧٠] وقد جاء نص المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم

---

[٥٦٢]– انظر اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩.

[٥٦٣]– تنص المادة ٥٣ من الاتفاقية على أنه: تكون المعاهدة باطلة إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالقاعدة الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي القاعدة المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي ككل على أنها القاعدة التي لا يجوز الإخلال بها والتي لا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من القواعد العامة للقانون الدولي لها ذات الطابع.

[٥٦٤]– انظر النظام الأساسي للمحكمة.

[٥٦٥]– انظر د. محمد سعيد الدقاق، حول سلطة محكمة العدل الدولية في انخاذ تدابير تحفظية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩، ص ٢٠.

[٥٦٦]– د. محمد طلعت الغنيمي مرجع سابق، ص ٣٥٧.

[٥٦٧]– تنص المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ على أنه: كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية.

[٥٦٨]– انظر د. أحمد ابو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، ط٦، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٦، ص ١٣٥ – ١٣٦.

[٥٦٩]– انظر محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام، ط٤، دار الأوائل، عمان، الأردن، ٢٠٢١، ص ٣٠٠ وما بعدها.

[٥٧٠]– د. أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص ١٤٤.

المتحدة بمعنى مشابه إذ أكد أنه "إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به؛ فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق".[٥٧١] كما جاء القضاء الدولي من خلال قراراته واجتهاداته والأحكام الصادرة عن الهيئات التحكيمية الدولية مؤكداً سموّ القانون الدولي على القواعد الداخلية لأي بلدٍ طرفٍ في اتفاقية ما، وإن كان دستورها؛[٥٧٢] وهذا ما أكّدته المحكمة الدائمة للعدل الدولي في رأيها الاستشاري الصادر عام ١٩٣٢ المتعلّق بمعاملة البولنديين في دانتزج؛ حيث قررت أن الدولة "لا يحق لها الدفع في مواجهة دولة أخرى بالقواعد الدستورية فيها توصلاً إلى التحلل من الالتزامات التي تحملّت بها بموجب معاهدة نافذة".[٥٧٣]

ثانياً- أنواع الإذعان في المعاهدات الدولية:

يبدو أن الإذعان في المعاهدات الدولية قد يُتصوّر في فرض الالتزام بها، والدخول فيها والتوقيع عليها ابتداءً، كما قد يُتصوّر في تنفيذ بنودها والتصرّف وفقاً لما جاء فيها، وأخيراً الإذعان في نقض المعاهدات والانسحاب منها من طرفٍ واحد؛ وفقاً لما سيتمّ عرضه.

١- فرض الإذعان للدخول بمعاهدة:

إن الدولة قد تتعرض لفرض الإذعان[٥٧٤] من خلال الضغط والإكراه بقصد إجبارها على إبرام معاهدةٍ بشروطٍ مجحفةٍ لم تكن الدولة لتقبلها لو كانت مطلقة الإرادة حرة الاختيار، وقد جاءت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ على ذكر الإكراه الذي يقع على الدولة لإجبارها على توقيع معاهدةٍ أو الالتزام بموجبها؛ فعدّتها باطلة؛ إذ

---

[٥٧١]- انظر نص ميثاق الأمم المتحدة، وانظر كذلك د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ص٥٨٣.

[٥٧٢]- د. محمد يوسف علون، مرجع سابق، ص ٩٣.

[٥٧٣]- د. ابراهيم خليفة، القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٢، ص ٩٦.

[٥٧٤]- يمكن أن تتعرض الدولة لإكراهٍ مادي أو معنوي من خلال فرض أحدهما على الشخص الطبيعي الذي يمثّل الدولة أو ينوب عنها أثناء المفاوضات، وإننا لم نبحث هذه المسألة في دراستنا هذه لاعتقادنا أن مثل هذا الإكراه إنما هو واقع على فرد يمثل شخصية اعتبارية، وإن مثل هذا الإكراه لا يجد مكاناً له في صور الإذعان أو وسائله أو أدواته، لأنه لم يمارس على الدولة من حيث هي دولة، وإن ظهر ذلك لعدم إمكانية التفريق بين الدولة والشخصيات السياسية التي تمثلها كالإكراه الذي تعرض له ملك كوريا من قبل اليابان؛ لذلك لا نراه إذعاناً يفرض على الدولة يجبرها على التعاقد، وإنما إكراهاً يفرض على فرد يمثلها يستدعي إبطال المعاهدة، باعتبار ذلك البطلان بطلاناً مطلقاً كقاعدة آمرة لا مكملة. للمزيد حول هذا النوع من الإكراه انظر د. علي يوسف، مرجع سابق، ص ١٦٤ وما بعدها.

نصّت المادة ٥٢ على أنه "تكون المعاهدة باطلة إذا تم التوصل إلى عقدها بطريق التهديد أو استخدام القوة المسلحة بصورةٍ مخالفةٍ لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة".[٥٧٥] ويبدو أن المادة تُثير مسألتين اثنتين؛ أولاهما حول استخدام القوة والتهديد بها والمقصود بذلك، والثانية تطبيقُ المادة من حيث الزمان، وما يتفرع عن كلٍّ من هاتين المسألتين من نقاط يجب تبيانها.

أ- استخدام القوة والتهديد بها كسببٍ لبطلان المعاهدة الدولية:

من الواضح أن التهديد بالقوة أو الاستخدام الفعليّ لها وجهٌ من وجوه فرض الإذعان، وإرغام الآخر على الفعل أو عدم الفعل، وإن قضية استخدام القوة والتهديد بها تُثير مجموعةً من الإشكاليات التي تستحقّ البحث؛ فهل المقصود بالقوة تلك المسلحة فقط؟ أم يُضاف إليها فرض الإذعان الاقتصادي والسياسي وسواه، وهل المادة المذكورة تنطبق على كافة المعاهدات التي تلي تاريخ نفاذ الاتفاقية أم أنها تنطبق على كافة المعاهدات التي تمت في ظل نفاذ ميثاق الأمم المتحدة الذي حرم استخدام القوة وحظر التهديد بها بأثر رجعي.

ب- لا خلاف على بطلان المعاهدة الموقعة بسبب القوة العسكرية:

لم يُثر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بقصد فرض الإذعان على دولة ما لتوقيع معاهدة ما أي خلافٍ ولا اختلافٍ في الفقه والقضاء الدوليين حول بطلان تلك المعاهدة بطلاناً مطلقاً،[٥٧٦] ونرى محكمة العدل الدولية بخصوص قضايا المصائد ١٩٧٤ قد أكّدت أنه لا شك في ظل القانون الدولي المعاصر أن كل اتفاقٍ يبرم تحت التهديد أو استخدام القوة إنّما هو اتفاق باطل.[٥٧٧] **ويبدو أن الخلاف يظهر -ولا يزال- حول مدى اعتبار الإذعان الاقتصادي والسياسي سبباً لبطلان المعاهدة، كما هو الحال في استخدام القوة العسكرية، وهي مبارزةٌ مستمرة بين الدول النامية والمتقدمة منذ أكثر من ستين عام،** وينشب الخلاف بشكلٍ رئيسٍ بين الدول المتقدمة وتلك النامية، ليس في ساحة لجنة القانون الدولي ولا مؤتمر فيينا ١٩٦٨ – ١٩٦٩ فحسب؛ بل في العديد من اللجان التي شُكلت في الأمم المتحدة؛ كاللجنة القانونية المكلفة بصياغة مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات

---

[٥٧٥]- انظر اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩.

[٥٧٦]- انظر د. ابراهيم العناني، القانون الدولي العام، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، مصر، ١٩٩٠، ص ٤٠٠ – ٤٠١.

[٥٧٧] – انظر في ذلك موجز لأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية ١٩٤٨ – ١٩٩١، مرجع سابق، ص١٢٢ وما بعدها.

الدولية بين الأمم التي صاغتها الجمعية العامة عام ١٩٦٢. وقد كانت الدول النامية ترى أن المقصود باستخدام القوة في المادة ٤/٢ من الميثاق؛ القوة العسكرية بالإضافة إلى الضغوطات السياسية والاقتصادية، بل وكل أنواع الضغوطات الأخرى التي يكشف عنها المستقبل؛ فالضغط الاقتصادي لا يقلُّ خطورة عن استعمال القوة العسكرية،[٥٧٨] أما الدول الكبرى فكان لها مذهبٌ آخر نابعٌ عن رؤيتها الخاصة للمجتمع الدولي، وكل ما يتصل به، والمحكومة بمصالحها التي تُعليها ولا تُعلي عليها، ويتلخّص مذهبها ذاك في أن تفسير المادة ٤/٢ يجب أن يكون خاضعاً لبقية نصوص الميثاق وديباجته التي تفيد أن القوة لا تستخدم في غير المصلحة المشتركة، وأن الميثاق قد ميّز بين القوة المسلحة والإجراءات الاقتصادية، كما جاء في المواد ٤١ و٤٢ و٤٣ من الميثاق، كما أن مؤتمر سان فرانسيسكو قد رفض بأغلبيةٍ كبيرةٍ تعديلاً برازيلياً لنصّ المادة مؤداه أن القوة يجب أن تشمل الإكراه الاقتصادي؛ ما يؤكد أن واضعي الميثاق قد ذهبوا إلى أن مفهوم القوة الوارد في المادة ٤/٢ من الميثاق إنما يقتصر على القوة المسلحة فقط.[٥٧٩]

ج- تفسير المادة ٤/٢ محل بحث أمام لجنة القانون الدولي:

ساد أمام لجنة القانون الدولي نفس الانقسام بين الدول النامية والدول المتقدمة حول المقصود من نص المادة ٤/٢ من الميثاق؛ فالدول النامية أصرّت على موقفها في التفسير الموسع لنص المادة من جعل المعاهدة باطلة ما دامت وُقّعت تحت أي أسلوبٍ من أساليب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ اقتصاديٌ كان أو سياسيٌ أو عسكري؛ ما دام أيّاً منهم يؤثر حقيقية في إرادة الدولة والسلامة في التعبير عنها، غير أن الدول الكبرى كانت تُعارض مذهب التفسير الموسع لمعنى القوة الوارد في المادة؛[٥٨٠] باعتبار أن الضغط السياسي والاقتصادي ألفاظٌ

578–Ingrid Delupis: International Law and the Independent state, Gouver Press, 1974, p195 – 223.

579– Hambro, et aj, Charter of United Nations, Columbia University Press, 1969, p 47.

٥٨٠– الحقيقة أن اختلاف معنى الضغوط السياسية والاقتصادية عن الاستخدام العسكري للقوة يجد سنده في غير واحدٍ من التوجهات الدولية التي تنمّ عن قناعةٍ في تباين المصطلحين؛ ففي غزو العراق ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن قرارات عدة لفرض حصار اقتصادي بري وبحري وجوي على العراق، وعندما أرادت القوات المتحالفة وقتها استخدام القوة العسكرية ضد العراق لإخراجه من الكويت؛ رفضت كل من روسيا والصين، وطالبت بضرورة إصدار قرار جديد من المجلس؛ يبيح استخدام القوة العسكرية؛ فالحصار الاقتصادي يختلف عن الاستخدام العسكري للقوة، وبُذلت وقتها جهودٌ كبيرة بغية الاستحصال على القرار ٧٧٨ لعام ١٩٩٢ من مجلس الأمن الذي أباح استخدام القوة ضد العراق، وذلك بعد القرار رقم ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ الذي يطالب العراق بالامتثال امتثالاً تاماً للقرار ٦٦٠ لعام ١٩٩٠، واستخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار الأخير وجميع القرارات

تعتمد على تقديراتٍ شخصية لا معايير موضوعية، وأنها أساليب موجودة يومياً في العلاقات الدولية، وباعتبار عدم وجود معايير واضحة للتمييز بين الاستعمال المشروع وغير المشروع للضغوط الاقتصادية والسياسية؛ فإنّ ذلك يؤدي إلى تجاوزات ليست في صالح الاستقرار والثبات الذي يجب أن تتسم به المعاهدة الدولية.

وقد مالت اللجنة إلى نبذِ التفسير الموسع؛ فرأت أن الإكراه المُبطل للمعاهدات هو القائم على استعمال القوة العسكرية أو التهديد بها فقط.[٥٨١] بينما كانت تميل الدول النامية إلى أن معنى القوة لا يمكن أن يقتصر على استعمال القوة العسكرية؛ فقد يشمل الضغط الاقتصادي أو السياسي؛ إذ إنهما قد يشكلان تهديداً لاستقلال الدولة؛ فلفظ القوة جاء مقيّداً بالقوة المسلّحة في المادة ٥١ من الميثاق؛ بينما نصت المادة ٤/٢على منع استخدام القوة أو التهديد بها دون تحديد؛[٥٨٢] مما انعكس جدلاً في تعريف العدوان وأركانه وشروط تحققه.[٥٨٣]

والحقيقة أن استقراء الميثاق يوحي –بقصدٍ– أن المقصود بالقوة تلك المسلحة؛ حيث إن الفقرة السادسة من ديباجة الميثاق تقرر ذلك؛[٥٨٤] فسياقُ النصّ يستبعد أن يكون المقصود بها الضغوط الاقتصادية؛ كما أن الأعمال التحضيرية تُثبت ذلك؛ بعد أن أرادت البرازيل أن تُدرج الضغوط الاقتصادية ضمن صور القوة المحرّم استخدامها أو التهديد بها؛ فتمّ رفض هذا الاقتراح؛ خصوصاً أن العادة جرت على إدراج الضغوط الاقتصادية في إطار مبدأ

اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة. انظر نص القرار على الموقع الرسمي للأمم المتحدة وثيقة رقم S/RES/**678**(1990).

[٥٨١]– د. علي يوسف، مرجع سابق، ص١٩٠ وما بعدها.

[٥٨٢]– تنص المادة ٥١ من الميثاق على أنه: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تُبلّغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثّر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه. بينما تنص المادة ٤/٢ منه على أنه: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولةٍ أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة.."

[٥٨٣]– انظر د. سمعان فرج الله، مرجع سابق، ص٧٢–٧٣. دعم الدول النامية في ذاك التوجه الدول الاشتراكية، كما مال إلى ذاك الرأي السويدية ثيرا إنغريد هيلديغارد ديتر، وقد عرض رأيها د.علي يوسف، في كتابه الإكراه في المعاهدات الدولية، مرجع سابق، ص ١٨٨.

[٥٨٤] – نشب الخلاف حول مفهوم القوة المراد في المادة ٤/٢ وبرزت محاولات تفسيرية اعتماداً على أحكام محكمة العدل الدولية والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن S/RES/678(1991) و S/RES/686(1991) المتعلقين بالعراق، وS/RES/648(1992) المتعلق بليبيا و S/RES/807(1993) المتعلق بكرواتيا.

عدم التدخل، وليس في إطار مبدأ حظر استخدام القوة.[٥٨٥] وفي حكمها الخاص بقضية نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة؛ ذهبت محكمة العدل الدوليّة إلى عدم اعتبار التسلّح الشديد المكثّف من قبل التهديد باستخدام القوة المسلحة؛ حيث رأت أنه لا يوجد في القانون الدوليّ قاعدةٌ تفرض على الدولة ذات السيادة تحديد تسليحها؛ ما لم يكن ذلك محدّداً بموجب اتفاقيةٍ أو قاعدةٍ أخرى سَبَق وأن قبلتها الدولة المعنية،[٥٨٦] كما أن إجراء مناوراتٍ في البحار العالية لا يُعدُّ انتهاكاً لمبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها؛ حيث إن مبدأ حرية أعالي البحار يجعل من ممارسات الدول في البحار العالية ممارَسةً لأحد حقوقها.[٥٨٧] **والحقيقة أن ذلك كله –رغم ما عرضناه سابقاً– هو من المظاهر المظاهر التي تتفرد بها القوى الكبرى في المجتمع الدولي، وهو بالضرورة مظهر من مظاهر الإذعان؛ فأنى لدولة سوى تلك المنتمية لمصافِّ الدول أن تحصل على تسلحٍ شديد، ومن سواها سيُجري مناوراتٍ في أعالي البحار، وعادة ما يكون التسلح لذاته وبذاته سلاحُ ردعٍ يؤمّن الهيمنة للدولة المعنية، كما أن المناورات التي تجري بذاتها قد تكون كافيةً لفرض قرارٍ أو رغبةٍ أو سياسةٍ مُرادة.**

د– مسألة المقصود باستعمال القوة والتهديد بها محلُّ بحثٍ أمام مؤتمر فيينا ١٩٦٨ – ١٩٦٩:

تقدمت تسعة عشر دولةٍ إفريقية وآسيوية بمشروع تعديلٍ لنص المادة ٤٩ من مشروع المعاهدة فحواه ضرورة أن تنص تلك المادة على اعتبار الضغط الاقتصادي والسياسي من الأسباب المبطلة للمعاهدة؛ تماماً مثل الإكراه العسكري، وقد جوبهت تلك المحاولة باعتراضٍ كبيرٍ من بعض الدول؛ باعتباره يُهدّد مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وأن فكرة الضغط الاقتصادي والسياسي غامضةٌ لا تصلح لأن تكون معياراً لإبطال المعاهدات، ومع إصرار كلِّ ذي رأي على رأيه؛ كاد مؤتمر فيينا أن يفشل، فوصلت الدول إلى حلٍّ وسط وهو إعلانٌ يصاحب المادة ٥٢ من الاتفاقية؛ تُقرّ الدول فيه بإدانة أساليب الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية الهادفة لانتزاع معاهدةٍ تحت التهديد، كما يدين التهديد أو استعمال أشكال الإكراه –أياً كانت– بقصد إكراه دولة على فعلٍ خلافاً لمبادئ المساواة

---

[٥٨٥]– كما جاء في الإعلان الخاص بالعلاقات الودية فيما بين الدول، كما أن الإعلان الخاص بتدعيم مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في إطار العلاقات الدوليّة نص على حظر الضغوط الاقتصادية باعتبارها أفعالاً متميزة عن استخدام القوة. For more see Sebastian Heselhaus, INTERNATIONAL LAW AND THE USE OF FORCE, Encyclopedia of Life Support Systems, p7.

[٥٨٦]– انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة، ١٩٤٨–١٩٩١، مرجع سابق، ص١٧١.

[٥٨٧]– انظر د. محمد سعيد الدقاق، مرجع سابق، ص٢٣٣.

في السيادة وحرية الإرادة، وقد وافق المؤتمر على هذا الإعلان عند إقرار اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩ وطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة إبلاغ الجميع به.[٥٨٨] والواقع كما هو واضح أن الدول النامية قد خسرت المعركة من جديد أمام الدول الكبرى؛ باعتبارها لم تنجح في إدراج الضغط الاقتصادي والسياسي كسببٍ من أسباب بطلان المعاهدة؛ كما لم تنجح باعتبارها أحد صور استعمال القوة أو التهديد بها في تفسير المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة؛[٥٨٩] إذ إنّ الإعلان الصادر ليس له أي قيمةٍ قانونيةٍ إلزامية، وإنما قيمةٌ أدبيةٌ وحسب؛ فهو لا يُعدُّ جزءاً من الاتفاقية، ولا يرقى لأن يكون حكماً من أحكامها، وهذا يعني أن الدول ليس لها أن تُثير بطلان المعاهدة استناداً إلى كونها وقعت تحت ضغط سياسي أو اقتصادي.[٥٩٠]

ومن نافلة القول أن المقصود ببطلان المعاهدات المرتبطة باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ هو ذاك التهديد أو الاستخدام الذي يحدث خلافاً للقانون الدولي وقواعده؛ أما تلك التي تظهر على الساحة الدولية بطريقة مشروعة؛ كالدفاع عن النفس أو استناداً لأصل قانوني مشروع؛ فإن الاتفاقية التي ترتبط بها تكون صحيحةً ملزمة؛ على أن لا تكون بحد ذاتها مخالفةً لأحكام القانون الدولي.

هـ-تطبيق المادة ٥٢ من حيث الزمان:

لا بُدّ من الإشارة ابتداءً إلى أن الأصل في المعاهدات الدولية أنها لا تُطبّق بأثر رجعي؛ فاحكامها تبقى حبيسة تاريخ نفاذها وحتى تعديلها أو إنهاء العمل بها، وإنّ اتفاقية فيينا ليست استثناءً على هذا الأصل، ولا بِدَعاً من المعاهدات الأخرى، وهذا يعني أن المادة ٥٢ منها إنما تنطبق على المعاهدات اللاحقة لنفاذ المعاهدة؛ فهل هذا يعني أن المعاهدات السابقة التي أُبرمت قبل نفاذها تبقى صحيحة ولو تمت تحت ضغطٍ أو إكراهٍ عسكري؟؟

---

[٥٨٨]-انظر د. علي يوسف، مرجع سابق، ص١٩٣ ومابعدها.

[٥٨٩]- ومن المفارقة العجيبة أن الإكراه الاقتصادي لم يُدرج في اتفاقية فيينا كأساسٍ لإبطال المعاهدات وفق نص المادة ٥٢ منها، إذ أُهمل كل اقتراح في إدراج مثل ذلك البند؛ باعتباره سيُهدد المعاهدة؛ إذ ستَلقى رفضاً من الدول الكبرى! وهو مثالٌ على فرض الإذعان الذي تمارسه الدول على الساحة الدولية. John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 67.

[٥٩٠]- د. علي يوسف، مرجع سابق ص١٩٤ وما بعدها.

- **موقف لجنة القانون الدولي من تطبيق المادة بأثر رجعي:**

ترى لجنة القانون الدولي أنّ قاعدة بطلان المعاهدات المبرمة تحت الإكراه إنّما باتت جزءاً من القانون الدولي الوضعي بدخولها اتفاقية فيينا ١٩٦٩؛ **إلا أن نص المادة إنما هو كاشفٌ لا مُنشئ** باعتبار وجود قاعدةٍ عرفية ومبدأ ثابتٍ بعدم جواز اللجوء للقوة أو التهديد باستخدامها؛ كما أن نص المادة ٤/٢ من الميثاق قد أدرج ذلك المبدأ صراحة؛ لذلك نرى اللجنة في تعليقها على مشروع المادة المذكورة تقول: "إن القاعدة المقنّنة في المادة الحالية لا تعني بالتأكيد أنها مُبطلة لمعاهدة سلام أو أي معاهدة أخرى تم الحصول عليها بواسطة الإكراه قبل تأسيس القانون الدولي المعاصر المتعلق بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وفضلاً عن ذلك، وأياً كانت الاختلافات في وجهات النظر حول القانون السابق على قيام الأمم المتحدة؛ فإن الأغلبية العظمى من فقهاء القانون الدولي اليوم لا تتردد في القول بأن المادة ٤/٢ مع بعض أحكام الميثاق الأخرى تعبر رسمياً عن القانون الدولي العرفي المعاصر الخاص بالتهديد أو استعمال القوة، وأن المادة ٥٢ المذكورة تطبّق بأثرٍ رجعي".[٥٩١] **ومن شأن هذا التعليق أن يجعل المادة ٥٢ مطبقة بصفتها قاعدةً عرفية سابقة، ومؤدّى ذلك هو بطلان المعاهدات الدولية التي أُبرمت عقب الحرب الغربية الثانية، والتي حدثت فيها تنازلات إقليمية لصالح بولندا، ومن بولندا لصالح الاتحاد السوفيتي.**

- **تعارض رجعية أحكام المادة ٥٢ من الاتفاقية مع أحكام المادة الرابعة منها:**

تنص المادة الرابعة من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩على أنه: (مع عدم الإخلال بسريان أي من القواعد الواردة في هذه الاتفاقية والتي تكون المعاهدات خاضعة لها بموجب القانون الدولي بصورة مستقلة في هذه الاتفاقية، لا تسري هذه الاتفاقية إلا على المعاهدات التي تعقد بين الدول بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لتلك الدول) وقد يفهم من نص المادة السابقة أن المعاهدات التي تبرم قبل نفاذ الاتفاقية لا تخضع لها،؛ إلا أن نص المادة لا يمنع انطباق أحكام القانون الدولي العرفي على المعاهدات، كما أن قاعدة عدم جواز اللجوء إلى القوة أو التهديد بها إنما هي قاعدة عرفية تم تقنينها في المادة ٤/٢ من الميثاق؛ وعليه فإن بطلان المعاهدة بسبب الإكراه مرجعه القاعدة العرفية المقننة في الميثاق، ولا يتوقف على دخول الاتفاقية حيّز النفاذ، كما أن المادة ٥٢ تحيل إلى

---

[٥٩١]– انظر تعليق اللجنة نقله د. علي يوسف، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

تلك القاعدة أصلاً باعتبارها مبدأً مُدرجاً في الميثاق، دون أن تحول المادة الرابعة من الاتفاقية دون نفاذها، وعليه فإننا نشايع الرأي الذي يقول إن نصّ المادة الرابعة لا يتعارض مع نص المادة ٥٢ التي تطبَّق بأثر رجعي باعتبار الأخيرة استثناءٌ على الأصل بنصها وعبارتها، كما بإحالتها إلى قاعدةٍ عرفية آمرة لا يمكن أصلاً الاتفاق على خلافها، وهذا يعني أن المادة الرابعة لها مجال تطبيقٍ يخص سائر الأحكام الجديدة الواردة في الاتفاقية؛ إلا ما استُثني بحكم القانون وبصريح الاتفاقية.[٥٩٢]

وإننا نرى أن المادة ٥٢ إنّما هي جزءٌ من اتفاقية فيينا للمعاهدات ١٩٦٩ التي باتت نافذةً منذ ١٩٨٠/١/٢٧ وصحيحٌ أن المعاهدات لا تطبق بأثر رجعي وفق الأصل العام؛ إلا أن المادة تُحيل إلى قاعدةٍ أسبق منها في الوجود القانوني، وهي نص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة الذي أبرم عام ١٩٤٥، وهو -أي الميثاق- الذي حرّم اللجوء إلى لقوة، وجعَلَها وسيلةً غير مشروعةٍ لاكتساب الحقوق أو تأسيس الأوضاع القانونية، وبسبب هذه الإحالة؛ فإن المادة تُطبّق بأثر رجعي إلى تاريخ النص الذي أحيل إليه، وهو تاريخ دخول الميثاق حيز النفاذ في ١٩٤٥/١٠/٢٣، وهذا يعني بطلان المعاهدات التي ارتبطت بالإكراه العسكري منذ دخول الميثاق حيّز النفاذ وقبل نشوء اتفاقية فيينا ١٩٦٩، ومثال ذلك تلك المعاهدات التي نالت من المساواة في السيادة القانونية ومن حق الشعوب في تقرير مصيرها، والمعاهدات التي نالت من مصير إقليمٍ من الأقاليم أو شعبٍ من الشعوب، بحيث يجب أن تُلغى تلك المعاهدات أو تعدّل بما يتفق وقواعد القانون الدولي ومبادئه.[٥٩٣]

ويبدو لنا أن المادة ٥٢ من الاتفاقية تمثّل -كما كثيرٍ من قواعد القانون الدولي- الحد الأقصى الذي قبلت الدول الكبرى التنازل عنه والوقوف عنده؛ كما تمثّل الحد الأقصى الذي استطاعت الدول النامية الاستحصال عليه وتقييد إرادة الدول الكبرى به؛[٥٩٤] كما تعبر في جانب منها عن معركة فرض الإذعان ومقاومته الدائرة رحاها

---

[592]– Nascimento E Silva (G.E.Do), Le Facteur Temps Et Les Traits, R.C.A.D.I, 1977, p.286.

[593] – Charles, Chaumont, Référence précédente, 344 / 448.

[٥٩٤]– انظر ما جاء في قضاء ماكس هوبر في حكم جزيرة بالماس وقاعدته الشهيرة أن الحقيقة القانونية يجب أن تدرك في ضوء القانون المعاصر لها وليس القانون الساري وقت نشوء النزاع ما يعرف بمبدأ "التعاصرية"، كما أن المبدأ نفسه الذي يخضع الفعل المنشئ لحق من الحقوق للقانون الساري وقت نشوء الحق، يتطلب جزد الحق، ما يعني أ، استمرار مظاهر التعبير عنه، يجب أن تتبع في شأنه الشروط التي يتطلبها تطور القانون.

ولا تزال بين تلك القوى وتلك الدول، وتُلخّص شكل التنظيم الدولي والغلبة وأصحاب القدح المُعلّى فيه على الدوام.

ومن الجدير بالقول أن فرض الإذعان في توقيع الاتفاقيات الدولية ليست قضيةٌ يتيمةٌ ولا مسألةٌ نادرة الحدوث كما أراد بعض الفقهاء،[٥٩٥] فالإذعان في المعاهدات الدولية حاصل، وهو إلى حدِّ الإطراد واصل، وإنّ معاهدات أُبرمت تحت سيف البغي والإجبار والخضوع؛ لا ينبغي أن يُغضّ عنها الطرف، أو يستجاب لفارضها بالتسليم والإذعان، ومن تلك الأمثلة اتفاق أيسلندا مع بريطانيا حول مناطق الصيد عام ١٩٧٤، وكذلك اتفاق الجزائر الموقّع بين العراق وإيران عام ١٩٧٥، والذي تنازل بمقتضاها العراق عن نصف شطِّ العرب لصالح إيران، والذي سنعرض عنه بشيءٍ من الإيجاز دون إسهاب.

و- اتفاق الجزائر الموقع بين العراق وإيران، عام ١٩٧٥:

في منتصف عام ١٩٦٩ ومع بداية حرب الاستنزاف على قناة السويس؛ طلبت الولايات المتحدة من شاه إيران إشغال العراق للحيلولة دون مساهمته في الجبهة الشرقية؛ فقام الشاه بإلغاء اتفاقية ترسيم الحدود ١٩٣٧ المبرمة بين إيران والعراق، وبقوة أسطوله فرض سيطرته على نصف شطّ العرب، وضمّ إليه قطعةً من الإقليم العراقي في مناطق الحدود مساحتها ٣٢٤ كم٢، ثم قامت إيران بتقديم الدعم العسكري لحركات التمرّد الكردية في الشمال العراقي، ولم يستطع العراق مقاومة ذاك التدخل العسكري المباشر وغير المباشر. وفي النصف الأول من عام ١٩٧٥ انهارت القوة العسكرية العراقية، وفقد الجيش السيطرة على شمال البلاد، ولم يعد أمام العراق سوى التسليم بمطالب الشاه في شطّ العرب، فتمّ توقيع الاتفاقية التي مكّنت إيران من نصف شطّ العرب، وتلا ذلك توقيع اتفاقيةِ بغداد ١٩٧٥ وثلاث بروتوكولات خاصة بإعادة رسم الحدود البرية والبحرية، ومكافحة العناصر المتسلّلة عبر الحدود، وهي اتفاقيات تمثّل بمجموعها صفقةً متكاملة؛ إذ حصلت إيران بموجبها على شطّ العرب مقابل

انظر في ذلك تقرير الفريق الدراسي للجنة القانون الدولي، تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناشئة عن تنوع وتوسع القانون الدولي، لجنة القانون الدولي، الدورة ٥٨، ٢٠٠٦، وثيقة رقم A/CN.4/L.702، ص١٢.

[595]-Salmon. J, Securite et movement dans le droit des traits en realites du droit international contemporain, colloque de reims, 1974 ed. C.E.R internationals, Faculte de Droit de Reims, 1974,

التوقّف عن دعم الأكراد في الشمال، وإعادة ما استولت عليه من أراضٍ عام ١٩٦٩.[٥٩٦] **والحقيقة أن هذه الاتفاقية إنّما هي باطلةٌ بطلاناً مطلقاً؛ باعتبارها انتُزعت تحت تهديد التدخل العسكري باحتلال جزء من الأراضي العراقية، وتقديم المساعدات العسكرية للقوات الكردية المتمرّدة؛ لتقوم بحربٍ بالوكالة في الشمال العراقي، ولم يكن أمام العراق سوى الامتثال حفاظاً على الدولة ونظامها القائم؛ مما يخالف نص المادة ٥٢ من اتفاقية فيينا ١٩٦٩.**

٢- الاستنكاف عن تنفيذ بنود معاهدة:

قد يمتنع طرف في معاهدةٍ دوليّة عن تنفيذ الالتزامات التي تقع عليه بموجب نصوصها، أو يتصرّف على خلافِ ما تنصّ عليه بنودها، غير آبهٍ بحقوق الأطراف الأخرى، أو مطالبتهم الالتزام ببنود الاتفاق؛ فارضاً رغبته بالاستنكاف عن الالتزام ببنود المعاهدة. وعادةً ما يكون ذاك المستنكف ذا قوةٍ وهيمنةٍ تسمح له بسلوك ذاك المذهب؛ أما الدول الضعيفة فيُحتجّ عليها بالقانون. ومن المتفق عليه دولياً أن عدم قيام طرف في المعاهدة بتنفيذ التزاماته الملقاة على عاتقه يخول كل طرفٍ من الأطراف الأخرى التمسك بهذا الإخلال لإنهاء المعاهدة أو إيقاف العمل بها، وذلك على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.[٥٩٧]

أ- الإخلال بالمعاهدات الثنائية:

تنصّ المادة ١/٦٠ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩ أنّ الإخلال الجوهري بالمعاهدة الثنائية يُعطي الحق للطرف الآخر في الاحتجاج بذاك الإخلال، واعتباره سبباً في انقضاء المعاهدة أو طلب وقف العمل بها،[٥٩٨] وهذا يعني أنّ رفض أحد طرفي المعاهدة الالتزام بموجباتها؛ يعطي الحق للطرف الآخر بالاحتجاج بذلك الرفض؛ للتحلل من التزاماته التي تفرضها عليه المعاهدة، وهذا يعني بالضرورة أن الانقضاء لا يحدُث تلقائياً، وإنّما من خلال الاحتجاج بالتقابل؛ فإن قَبِله الطرفُ المخلّ؛ انقضت المعاهدة بالاتفاق والرضا المتبادل، وإن رفضه؛ كان الإخلال والاحتجاج به كسببٍ لانقضاء المعاهدة؛ نزاعٌ يُحلّ بالوسائل التي تُحسم بها النزاعات الدولية.[٥٩٩] أي إن

---

[٥٩٦]- د. علي يوسف، مرجع سابق، ص ٢١٤ ومابعدها.

[٥٩٧]- د. محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص٤٠٠.

[٥٩٨]- تنص المادة على أن: الإخلال الجوهري بالمعاهدة الثنائية من قبل أحد أطرافها يخول الطرف الآخر الاحتجاج به كسبب لانقضائها أو لإيقاف العمل بها كلياً أو جزئياً.

[٥٩٩]- انظر د. حامد سلطان ود. عائشة راتب ود. ثلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٧، ص٢٨٧.

اتفاقية فيينا تركت للطرف الآخر الحقَّ في التمسّك بعدم تنفيذ الالتزامات من قِبَل الطرف المخل كسببٍ لإيقاف العمل بالمعاهدة وإنهائها، تاركةً أمر البتِّ في إنهاء المعاهدة للمرجع التحكيمي أو التوفيقي أو القضائي الذي سيُرفع إليه النزاع.[٦٠٠]

ويبدو أنّ الإخلال يجب أن يكون جوهرياً متعلّقاً بنصٍّ ضروري لتحقيق موضوع المعاهدة؛ بحيث ينال من الغرض الذي تمّ الاتفاق من أجله، ويبدو ذلك منطقياً وعادلاً؛ إذ لا مجال للاحتجاج من قبل الدولة الأخرى بإخلالٍ جزئيٍ غير جوهريٍ للتحلل من كل التزام تفرضه المعاهدة، وإن كان للدولة الأخرى الحق في المطالبة بالتعويض، مع المطالبة بالالتزام بكافة نصوص الاتفاقية.[٦٠١]

ب-الإخلال بالمعاهدات الجماعية:

في حال الإخلال الجوهري[٦٠٢] بالالتزام ببنود المعاهدة من قبل إحدى الدول في معاهدة جماعية؛ فإن للدول الأخرى أن تقرر بالاتفاق إيقاف العمل بالاتفاقية كلياً أو جزئياً أو إنهائها مع الدولة المخلّة، أو بينهم جميعاً،[٦٠٣] ويكون للطرف المتأثّر من الإخلال أن يحتجّ بذلك الإخلال للتحلّل من التزاماته التي تفرضها عليه المعاهدة كلياً أو جزئياً في علاقته مع تلك الدولة،[٦٠٤] كما يكون لأي طرف آخر -باستثناء الطرف المخل- الاحتجاج بذلك الإخلال للتحلل من التزاماته التي تفرضها عليه المعاهدة كلياً أو جزئياً في علاقته مع تلك الدولة،[٦٠٥] إنْ كان من شأن

---

[٦٠٠]- للمزيد انظر د. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، منشورات جامعة دمشق، كلية الحقوق، دمشق، سوريا، ٢٠١١، ص ٤١٦ وما بعدها.

[٦٠١]- انظر د. عمر عدس، مبادئ القانون الدولي العام المعاصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ت، ص ٤٥٤.

[٦٠٢]- يشترط في الإخلال الذي يعطي الحق في إنهاء المعاهدة الدولية أو إيقاف العمل بها أن يكون إخلالاً جوهرياً وجسيماً، انظر د. ابراهيم شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٦، ص ٣٣٤.

[٦٠٣]- تنص المادة ٦٠ من الاتفاقية على أن: ١- الإخلال الجوهري بالمعاهدة الثنائية من قبل أحد أطرافها يخول الطرف الآخر الاحتجاج به كسبب لانقضائها أو لإيقاف العمل بها كلياً أو جزئياً.

٢- يخول الإخلال الجوهري بالمعاهدة الجماعية من قبل أحد أطرافها الأطراف باتفاق جماعي فيما بينها إيقاف العمل بالمعاهدة كلياً أو جزئياً أو إنهائها إما في العلاقات بينهم وبين الدولة المخلة؛ أو فيما بين جميع الأطراف.

[٦٠٤]- تنص المادة ٦٠ من الاتفاقية على أن: ٢/ب يخول الإخلال الجوهري بالمعاهدة الجماعية من قبل أحد أطرافها الطرف المتأثر من هذا الإخلال بصورة خاصة الاحتجاج به كسبب لإيقاف العمل بالمعاهدة كلياً أو جزئياً في العلاقات بينه وبين الدولة المخلة.

[٦٠٥] - ومن الضروري الاعلان عن فسخ المعاهدة بدعوى الإخلال الجوهري بها إثر حدوث الخلل أو خلال مدة معقولة بعده، فإن تباطأت الدولة المتضررة أو سكتت فترة من الزمن، استمرت معها القيام بالتزاماتها التي تفرضها عليها المعاهدة، عُدّ ذلك بمثابة قبول وتسامح منها، وتفقد عندها

الإخلال أن يغيّر جذريّاً في المراكز القانونية فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات في ظل المعاهدة.[٦٠٦] وقد اعترفت محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري الذي أصدرته عام ١٩٧١ بأن الحق في نقض المعاهدة الدولية كنتيجةٍ للإخلال الجوهري بأحكامها هو "مبدأ قانوني عام". [٦٠٧]

ويبدو أن فسخ المعاهدة بالإرادة المنفردة لإخلال الطرف الآخر بالتزاماته فيها قد أثار جدلاً فقهياً واسعاً؛ إذ يرى بعض الفقهاء أن بعض أطراف المعاهدة قد يدّعي إخلال الأطراف الأخرى بها كذريعةٍ للتحلل من الالتزامات التي تفرضها عليهم؛ لذا دفع البعض بعدم شرعية ذلك الفسخ على أساس أنه يهدد القوة الإلزامية للمعاهدات، ويؤدّي إلى عدم استقرار المعاملات الدولية؛ في حين رأى جانب آخر جوازَ الفسخ بالإرادة المنفردة إذا توفّرت أسبابه.[٦٠٨]

٣- نقض المعاهدة والانسحاب الفردي منها بما لا تتيحه:

عَدّت المادة ٣/٦٠ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات أن التنصّل من المعاهدة دون إجازتها إنما يأتي تحت الإخلال الجوهري بها، وكذلك مخالفةِ نصٍ أساسيٍ فيها،[٦٠٩] ويأتِ نقض المعاهدة على شكل قرارٍ أو إعلانٍ يصدر عن الإرادة المنفردة لطرفٍ أو أكثر فيها؛ يُعرب فيه عن نيّته التحلّل من التزاماته التي تفرضها عليه أحكام المعاهدة؛ كما قد يأتي على شكل فعلٍ واضحٍ يُنبئ بذلك.[٦١٠] ويبدو أن المعاهدة التي تنصّ على الانسحاب منها لا يثير التحلل الصادر عن أحد الأطراف فيها من التزاماته مشكلةً قانونيةً؛ ما دام الانسحاب تَحقّق وفقاً لنصّ الاتفاقية دون تعسّفٍ أو تَعدٍّ على حقوق الأطراف الأخرى، وتثور المشكلة في المعاهدات التي لا تتيح الانسحاب منها في بنودها؛ إذ يُعدّ إنهاء المعاهدة بالإرادة المنفردة للطرف المنسحب عملاً غير مشروع؛ لأن ذلك يفتح الباب

حقها في طلب الفسخ استناداً لذلك الخلل؛ ما لم يستمر أو يتكرر، ويبدو أن الاحتجاج في ذلك لا يقوم مقام طلب الفسخ، فمجرد الاحتجاج لا يعني الرغبة في إنهاء المعاهدة. انظر د. علي أبو الهيف، القانون الدولي العام، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٥٩، ص٥٨٧.

[٦٠٦]- تنص المادة ٦٠ من الاتفاقية: ٢/ج: يخول الإخلال الجوهري بالمعاهدة الجماعية من قبل أحد أطرافها أي طرف آخر عدا الدولة المخلة الاحتجاج بالإخلال كسبب لإيقاف العمل بالمعاهدة كلياً أو جزئياً بالنسبة له إذا كان من مقتضى طبيعة المعاهدة أن يغير الإخلال الجوهري بنصوصها من قبل أحد أطرافها تغييراً جذرياً في مركز كل طرف فيها فيما يتعلق بتنفيذ التزاماته في ظل المعاهدة.

[٦٠٧]- د. محمد سعيد الدقاق، مرجع سابق، ص ١٥٠.

[٦٠٨]- انظر د. محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص ٤١٥ وما بعدها.

[٦٠٩]- تنص المادة على أنه لأغراض هذه المادة يشتمل الإخلال الجوهري على ما يلي:أ- التنصل من المعاهدة بما لا تجيزه هذه الاتفاقية، أو (ب) مخالفة نص أساسي لتحقيق موضوع المعاهدة والغرض منها.

[٦١٠]- انظر د. محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص ٣٣٤.

أمام كل طرف الانسحاب من كل معاهدة متى أراد وشاء؛ مما يعرّض الأمن والسلم الدوليين للخطر؛ كما يعصف بالقانون الدولي أصلاً، وينال من المعاهدات الدولية كمصدرٍ أساسي من مصادر القانون الدولي.[٦١١]

والحقيقة أن التنظيم الدولي المعاصر قد شهد جملةً من الانسحابات من اتفاقيات جوهريّة مفصليّة؛ نصّ بعضها على جواز الانسحاب ونظّمه، وبعضُها لم يأتِ بنصٍ على الانسحاب؛ فبعد ثلاث سنوات من دخولها حيّز النفاذ؛ أخطرت الولاياتُ المتحدة الأممَ المتحدة انسحابها من اتفاقية باريس لتغير المناخ لعام ٢٠١٥؛ مستندةً إلى نص المادة ١/٢٨ منها،[٦١٢] والحقيقة أن انسحاب الولايات المتحدة قد أثار جدلاً واسعاً بل وسخطاً دولياً كبيراً؛ خصوصاً أنها اتفاقيةٌ نالت دعماً دولياً؛ إذ شاركت نحو ١٧١ دولة في التوقيع، وهو عددٌ قياسيٌ للدول الموقّعة على اتفاقية دولية، وتبلغ حالياً الدول الموقعة عليه ١٩٥ دولة، منها ١٨٩ دولة منضمة؛ كما أن الولايات المتحدة هي ثاني الدول في العالم –بعد الصين– من حيث الانبعاثات الغازية، التي تسبب الاحتباس الحراري. وكذلك انسحبت كلٌّ من الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي عام ٢٠١٧ من منظمة اليونسكو؛ زاعمين أن المنظمة تنتهج نهجاً سياسياً متحيزاً ضد إسرائيل؛ مستندين إلى نص المادة ٣٦ من الاتفاقية.[٦١٣] وكذلك انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكذلك من منظمة الصحة العالمية، ومحكمة الجنايات الدولية.

ومن أمثلة الانسحاب من معاهدةٍ لا تنصّ على جواز الانسحاب منها؛ انسحاب السنغال من معاهدة جنيف للبحر الإقليمي، والمنطقة المتاخمة، ومعاهدة الصيد عام ١٩٧١، وقد برّرت السنغال أن نقض المعاهدة ينتج عن قاعدةٍ عرفية دولية، وهي غير ملتزمة بالمادة ٥٦ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات التي لم تدخل حيّز التنفيذ، وقد ردّت هيئة الأمم المتحدة من خلال الدائرة القانونية فيها أن المادة ٥٦ إنما هي ثابتةٌ في القانون العرفي، وتم رفض

---

[٦١١]– انظر د. أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص ١٦٦ وما بعدها.

[٦١٢]– تنص المادة ٢٨ من الاتفاقية على أنه يجوز لأي طرف أن ينسحب من هذا الاتفاق في أي وقت بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ بدء نفاذ الاتفاق بالنسبة إلى ذلك الطرف بإرسال إخطار كتابي إلى الوديع.

[٦١٣]– تنص المادة ٣٦ من اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي ٢٠٠٣، على أنه يجوز لكل دولة طرف أن تنسحب من الاتفاقية ٢– يتم الإخطار بالانحساب بموجب وثيقة مكتوبة تودع لدى المدير العام لليونسكو، يصبح الانسحاب نافذاً بعد انقضاء ١٢ شهر على تاريخ استلام وثيقة الانسحاب.

تسجيل نقض السنغال للمعاهدة، وتم إعلام الأطراف بذلك؛ إلا أن الأمم المتحدة رضخت في النهاية لنقض السنغال للمعاهدة.[٦١٤] والحقيقة أن البعض يرى أن النظام القانوني الدولي يعاني من قصورٍ بيّن؛ باعتباره يعتمد على إرادة الدولة في سنّه وإرادتها في ممارسته؛ فعلى الصعيد الدولي لم ينشأ حتى اليوم جهازٌ تشريعيٌ قادرٌ على سن قوانين تُلزم الدول؛ حيث إن القوانين والقواعد الدولية إنما تنشأ عندما تقبل الدول طواعية الالتزام بها من خلال المعاهدات، أو من خلال العرف الدولي الذي سرت عليه الدول ردحاً من الزمن.[٦١٥]

الفرع الثاني

الإذعان في تصرفات الإرادة المنفردة[٦١٦]

يُقصد بالإذعان الذي محلّه تصرفات الإرادة المنفردة للجماعة الدولية؛ تلك الممارسات الانفرادية التي تصدر عن القوى أو المؤسسات الدولية الاقتصادية منها والسياسية، ويكون وراءها القوى المتنفذة التي تتحكّم نسبياً بفاعليتها وتوجهاتها على الساحة الدولية، ونُريد بالمجمل أن إذعان التصرفات الانفرادية إنما هو كلُّ ما يصدر عن الجماعة الدولية من تصرفات إذعانية قصدها الهيمنة والتسيّد وبسط النفوذ، ولا تدخل في إطار الاتفاقات أو المعاهدات الدولية؛ ليكون مصدرها الفعل والقرار لا العقد والاتفاق.

أولاً- الإذعان في التصرفات الدولية:

إنّ مثل هذا النوع من الإذعان يظهر على الساحة الدولية علناً من غير مواربةٍ ولا تأويل؛ فقد جاء على لسان سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مادلين ألبرايت أن الولايات المتحدة ملتزمةٌ بالاستخدام الفردي للقوة العسكرية؛ كي تدافع عن مصالحها الحيوية التي تشكّل ضمان دخولٍ غير ممانعٍ إلى أسواق رئيسية ومصادر الطاقة ومصادر استراتيجية،[٦١٧] وزادت أن الولايات المتحدة ستتصرّف أحادياً كما ينبغي أن تفعل في المناطق التي

---

[٦١٤]- انظر د. غسان الجندي، قانون المعاهدات الدولية، مطبعة التوفيق، عمان، الأردن، ١٩٨٨، ص ٢٠٩.

[٦١٥]- تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص٤٠٢.

[٦١٦]- يقصد بالتصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة كل تعبير صريح أو ضمني عن الإرادة لشخص من أشخاص القانون الدولي سواء أكان دولة أو منظمة، بقصد ترتيب آثار قانونية، See, Cf, Riccardo Monaco, Cours, ge'ne'ral de droit international public, R. C. A. D. I, 1968/3, t. 125, p. 180.

[٦١٧]- نعوم تشومسكي، الدول المارقة، مرجع سابق، ص ١٧.

تعرفها أنها حيوية للمصالح القومية الأمريكية.[٦١٨] ولا يبدو ذلك غريباً إذ شهدت عشيةُ سقوط الاتحاد السوفيتي انهيارَ القطبية الثنائية، وبإعلان جورج بوش الأب الرئيس الأمريكي الأسبق النظام الدولي الجديد؛ بدا أن خريطة التنظيم الدولي باتت أكثر ضبابيةً وتبايناً؛ حيث هيمنت الولايات المتحدة على النظام الدولي من جهة، وأخفقت الأمم المتحدة في لعب دورها في تفعيل الشرعية الدولية؛ كما طغت العولمة على دور الدولة الوطنية والقومية؛[٦١٩] مما نتج عنه وجهٌ جديدٌ من وجوه الإذعان الدولي.

ويبدو أن محكمة العدل الدولية قد انتبهت إلى منطق الإذعان الذي تتبنّاه الدول الكبرى؛ ففي قضية مضيق كورفو بين المملكة المتحدة وجمهورية ألبانيا ١٩٤٧، أكّدت المحكمة أن حقّ التدخل الذي تدّعيه بريطانيا كتجسيدٍ لسياسة القوة؛ لا يمكن إيجاد مكانٍ له في القانون الدولي، وأنّ ذلك يؤدي إلى منع إقامة العدالة ذاتها،[٦٢٠] وأن المملكة المتحدة بفعلها ذاك؛ تكون قد خرقت قاعدة منع اللجوء للقوة المهمة جداً في العلاقات الدولية؛[٦٢١] ثم إن ما فعلته المملكة المتحدة يُعدُّ خرقاً واضحاً لمبدأ المساواة في السيادة، والحق في الاستقلال، ولا مبرّر قانوني له.[٦٢٢]

وإن تصرفات الإرادة المنفردة قد تُتصور من خلال التدخل والممارسة الدولية العدائية بشكلٍ منفردٍ دون ظلّ قانوني يمنحها المشروعية، كما قد يتجلّى من خلال التصرفات التي تؤسس للأوضاع القانونية الدولية كالاعتراف والوعد.

١- الوعد:

ويُقصد به تلك التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة لإحدى الدول؛ مستهدفةً إنشاء التزامٍ جديدٍ على عاتقها تجاه شخصٍ آخر أو أكثر من أشخاص القانون الدولي الآخرين،[٦٢٣] ولا يفوتنا الإشارة إلى أن الوعد إنما هو مصدرٌ للالتزام في القانون الدولي، ويُعدّ الإخلال به موجباً للمسؤولية القانونية الدولية،[٦٢٤] إلا أن الإلزام لا يكون إلا بتوفّر

---

[٦١٨]- نعوم تشومسكي، الدول المارقة، مرجع سابق، ص ١٧.

[٦١٩]- انظر مليكة قادري، مرجع سابق، ص٩٩ – ١٠٠.

[٦٢٠]- انظر محمد غازي الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠، ص ١١٨ – ١١٩.

[٦٢١]- رابحي لخضر، مرجع سابق، ص١٢٣.

[٦٢٢]- انظر د. سامح السيد التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٢، ص ٣١٢ -٣١٣.

[٦٢٣]- ويفترق بذلك الوعد المقصود هنا عن الوعود الاتفاقية التي يكون مصدر الالتزام فيها الاتفاقيات الدولية غير الملزمة إلا لأحد أطرافها، دون سائر الأطراف الآخرين.

[624] – Balladore-Pallieri, Diritto internazionale Publico, Septieme edition, 1956, p. 315.

شروطِ صحةِ الوعد الواجب توفّرها فيه وفي كل التصرفات المنفردة، وهي أهلية المتصرّف واختصاصه،[٦٢٥] وسلامة رضاه من العيوب، ومشروعية المحل والسبب،[٦٢٦] ومن أمثلة تلك الوعود ما جاء على لسان هتلر عام ١٩٣٥ من تعهدٍ باحترام سلامة النمسا ووحدة أراضيها، وما تَبِعَه من تعهّدٍ باحترامِ حياد هولندا ووحدة وسلامة أراضيها، ووعد مصر في ١٩٥٧ المتعلّق بنظام الملاحة في قناة السويس.[٦٢٧]

ومن أمثلة استخدام الوعد كتصرفٍ منفردٍ سبيلاً لفرض الإذعان؛ ما عُرِف تاريخياً بوعد بلفور عام ١٩١٧، والذي بمقتضاه منحت بريطانيا وعداً بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين،[٦٢٨] ولا يقيم ذاك الوعد أي سندٍ قانونيٍ لليهود، كما لا يستند فعل وزير الخارجية البريطاني إلى أي حقٍ أو مستندٍ قانوني يُتيح لها منْح شرواه؛ بل لا يَصحُّ أن يُطلق عليه وعد وفقَ المصطلح القانوني المراد في هذا البحث؛ إذ إنّ بريطانيا لم تملك فلسطين حتى تتنازل عن جزءٍ منها لليهود، أي إنها لا تملك أهلية إصدارِ مثل ذاك الوعد، ولا تملك الاختصاص بإصداره، وما المستند الوحيد لمثل ذلك الفعل؛ سوى القوة والتجبّر، وإرادة الهيمنة والسيطرة والتسلّط، أي إنّ الوعد مرتبطٌ بالإذعان والقهر لفرضه على أصحاب الأرض غصباً دون رضاً منهم أو سلطة للواعد بما وعد؛[٦٢٩] **تبعها مناصرةٌ لفارضِ الإذعان من قبل الغرب ضد الشرق، فتّتحد الجهود من أجل الإيفاء بذاك الوعد وتُحقّق ضياعاً للأرض والشعب.**

---

[٦٢٥]– ومقصد ذلك أن يصدر الوعد ممن يملك أهلية إصداره، بحيث يكون جهة مختصة بإصداره يمثّل الدولة كرئيسها أو وزير خارجيتها، ويشوب التصرف الدولي المنفرد عدم الاختصاص إذا ما صدر عن جهاز لا يملك صلاحية ما أصدره، أو كان فاقداً للسلطات المحددة اللازمة لإصدار ذاك التصرف. انظر في ذلك خليفة عصموني، المركز القانوني للتصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للدول في ظل القانون الدولي المعاصر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مجلد ٤، عدد٣، ٢٠٢١، ص٨٨٠.

626 –Eric suy, Les actes juridiques unilate’raux en droit international public, Bibliothe’que de driot international: Librairie Ge’ne’rale de droit et de jurisprudence, paris, 1962, 150.

627 – Ibid, 131 – 132.

[٦٢٨]– يجب ألّا ننظر إلى ذاك الوعد بمعزل عن المعاهدات والتحركات الاستعمارية الدولية التي أبرمت أثناء الحرب الغربية الأولى، وكانت تهدف إلى حل المسألة الشرقية عن طريق تقسيم الدولة العثمانية آنذاك، وضبط المنطقة بأكملها، من اتفاقية سايكس بيكو مروراً باتفاقية حسين ماكماهون، وصولاً للشركات الاستيطانية في آسيا وإفريقيا، ومحاولات تقسيم العالم بل اقتسامه من قبل القوى الغربية، أضف إلى ذلك إرادة القوى الأوروبية تحويل يهود شرق أوروبا عن غربها حفاظاً على الأمن القومي بالداخل، وتوجيه الطاقات الثورية لليهود نحو المشروع الصهيوني والوطن القومي. انظر عبد الوهاب المسيري، تاريخ الفكر الصهيوني – جذوره ومساره وأزمته، ط٢، دار الشروق، القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص ٣٥٥ وما بعدها.

[٦٢٩] انظر د. حسين نجار، وعد بلفور، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، كتاب رقم ٤٧، د.ت، ص٥.

٢- الاعتراف:

إنّ الاعتراف فعلٌ سياسيٌ محض، وتجاه الدولة أو الوضع الجديد إنما هو فعلٌ حرٌ خاصٌ بالدولة المعترفة،[٦٣٠] وبغض النظر عن الخلاف الفقهي الحاصل عن طبيعة الاعتراف الكاشفةِ أو المنشئة؛ فإن المراد من الاعتراف هو كلُّ ما يصدر عن الإرادة المنفردة لأحد أشخاص القانون الدولي؛ بقصد الإقرار بوضعٍ دوليٍ معينٍ والتسليم بمشروعيته،[٦٣١] ومن المسلم به –باستثناء ما قد يرى بعض الفقهاء–[٦٣٢] أن مشروعية محل الاعتراف وسببه شرطٌ من شروط صحته الجوهرية؛ فإن كان السبب أو المحل غير مشروع؛ فيجب التسليم معه ببطلان الاعتراف المنصبّ على وضعٍ يتعارض وإحدى قواعد القانون الدولي الآمرة، أو إحدى الالتزامات الدولية السابقة للدولة المعتَرِفة أو المستفيدة من الاعتراف. ثم إنّ الاعتراف قد يكون محلُّه **تصرفٌ قانونيٌ معين**؛ كمعاهدةٍ مثلاً، كما قد يكون محلُّه واقعةٌ ملموسة؛ كولادة دولةٍ أو الاعترافِ بحكومةٍ جديدة، أو **مركزٌ قانونيٌ معيّن**؛ كالاعتراف بالثوّار بمركزِ المحاربين، أو ادعاءٌ دوليٌ ما كالاعتراف بادعاء إحدى الدول السيادة على إقليمٍ معين.[٦٣٣]

ولا شكّ أن الاعتراف إنّما هو بابٌ واسعٌ لفرضِ الإذعان وفقاً لما هو حاصلٌ اليوم؛ فنرى ببساطة الدول الكبرى تعترف بكيانٍ مسخٍ وليدٍ لا يحقّق أدنى مقومات الدولة "الكيان الصهيوني" بغيةً لمصالحٍ، وفرضاً لظلمٍ، وهضماً لحق، أو تعترف بالثّوار المناوئين لنظامٍ أو دولةٍ لا تتّفق في سياساتها مع مصالحهم، أو يؤيّدون أنظمةً دكتاتوريةً رعايةً لمصالحهم، وكلّه من قبيل فرض الإذعان بالاعتراف. وقد كان الحلف المقدس قديماً –مثلاً– (المكون من النمسا وروسيا وبروسيا ثم انضمت له فرنسا) ولأنه أراد أن يستأصل بذور الثورة الفرنسية، وباسم الدفاع عن مبدأ الملكية المطلقة؛ يدين كل وضعٍ جديدٍ يحمل أيديولوجية ليبرالية وثورية.[٦٣٤]

---

[٦٣٠]– باتريك هارمن وآخرون، القانون الدولي وسياسية المكيالين، تعريب د. أنور مغيث، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٥، ص١٠١.

[٦٣٢]– إذ إن Eric Suy يرى أن الاعتراف غير المشروع هو الصادر عن دولة معينة خرقاً لسبق التزامها بعدم الاعتراف، ولا يمكن تصور القول بعدم مشروعية محل الاعتراف في غير هذا الفرض الوحيد، إذ إنه يرى كل قواعد القانون الدولي إنما هي من قبيل القواعد المقررة، فيرفض احتواء النظام القانوني الدولي على بعض القواعد الآمرة. انظر Eric suy, Op. cit, 1962, p. 202

[633] –Charles Rousseau, Droit international Public, Tome (introduction et sources), Sirey Paris, 1970, 426.

[٦٣٤]– انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص١٠١.

وقد ظهر منطق الإذعان وعدم المساواة في الاعتراف جليّاً عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، في منطقة حسّاسةٍ جغرافياً على حدود آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، في مفترق طرقٍ بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي؛ فشهدت البلقان ظهور كياناتٍ سياسيةٍ جديدة؛ تطالب بالاعتراف بها كدولةٍ ذات سيادة، حَصَلت على ما تريد؛ دون أن تحقق الهياكل الاقتصادية والسياسية اللازمة واقعياً للاعتراف، ودون أن تحقّق مفهوم الدولة من أرضٍ وسكّانٍ وفاعليةٍ حكومية من الناحية القانونية؛ إذ أصبحت تلك المبادئ مطروحةً جانباً، فنشأت دولاً جديدة لا بشيءٍ سوى باعتراف دوليٍّ متفقٍ عليه إذعاناً؛ بينما حُرِمت دولٌ أخرى من الاعتراف المشابه إذعاناً أيضاً، ومردُّ ذلك كله المصالح والتآمر الغربي؛[٦٣٥] لذلك نرى أعضاء الجماعة الدولية قد سارعوا بالاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي، وتباطأت جداً باعترافٍ مماثلٍ لكوسوفا، التي تنازعت الدول على الاعتراف بها بين مؤيدٍ لحلف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحه، وبين مناهضٍ لها كصربيا وروسيا والصين، وكان كلٌّ منهم يسوق مبرراتٍ قانونيةٍ ظاهرياً، ويخفي تجاذبات القوى وتوازناتها والمصالح بعيداً عن الشرعية المشروعية.[٦٣٦]

وإن اللاعبين الدولين –والذين يهيمنون على المشهد السياسي والاقتصادي والعسكري في التنظيم الدولي المعاصر– لا يولُون اهتماماً كبيراً للعدالة وتحقيقها، ولا لاحترام قواعد القانون ولا العلاقات الدولية؛ إنما يولُون اهتماماً غير منضبطٍ بالمصالح الذاتية؛ لذلك بتنا نرى ممارساتٍ عبر الحدود تفرضها قوى دولية عظمى على أعضاءٍ أضعف في الجماعة الدولية، وإنّ ذلك الظلم المستدام في العلاقات الدولية؛ يمثّل جزءاً رئيساً للبؤس والقهر لشعوب المجتمع الدولي، وبات يبدو لنا أن القوى الأكثر اقتداراً في الجماعة الدولية؛ ترفض من حيث الواقع إقامة علاقةٍ متوازنةٍ خاضعةً لشروط الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل المفترضة من حيث القانون؛[٦٣٧] ليبدو أن التفوّق الذي تنفرد به القوى العظمى؛ إنما هو اعتقاد لا يقبل إثبات العكس.[٦٣٨]

---

[٦٣٥]– انظر ماري كلود سماوتس، المنظمات الدولية وعدم المساواة بين الدول، ترجمة سعاد طويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد ١٤٤، ١٩٩٥، ص٥٣.

[٦٣٦]–انظر في تفصيل ذلك بحثنا تدويل النزاعات الداخلية في التنظيم الدولي المعاصر (كوسوفا دراسة حالة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة دمشق، ٢٠١٩، ص٢٨٠ وما بعدها.

[٦٣٧]– انظر ديفيد جونستون، مرجع سابق، ص٢٧٥.

[٦٣٨]– انظر خلفان كريم، مجلس الأمن وتحديات السلم والامن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات اصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة الفكر، مجلد ١٠، ٢٠١٤، ص٤٤.

٣- العدوان:

عرف قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ لعام ١٩٧٤ العدوان على أنه استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى أو بأي شكلٍ يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة،[٦٣٩]

وقد وضحت المادة الثالثة من القرار نفسه صفة العمل العدواني؛ حيث جعلت قيام دولةٍ بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو احتلال أجزاء منه ولو مؤقتاً إذا ما نجم عنه ضم إقليم دولة أخرى أو جزء منه باستعمال القوة، وكذلك استعمال الأسلحة أو إلقاء القنابل، أو ضرب حصاء على موانئ دولة ما أو سواحلها، أو مهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطول التجاري البحري أو الجوي، أو قيام دولة باستعما قواتها المسلحة الموجودة بموافقة الدولة المضيفة داخل إقليم دولة أخرى على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق، أو تمديد وجودها فيه لما بعد الاتفاق، أو سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستخدمه لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة، وكذلك إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة لتقوم في دولة أخرى بأعمال القوة المسلحة تكون في خطورتهامعادلة لتلك الأعمال السابقة أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك، أو ما يقرره مجلس الأمن أنه يشكل عدواناً [٦٤٠]

ومن تحصيل الحاصل القول إن التنظيم الدولي المعاصر قد شهد أشكالاً مرعبة من انحسار قوة القانون وتراجعها؛ ليحل محلّها قانون القوة وأشكالها، وإن تنظيماً كهذا لا يمكن أن يؤمِن بالحقوق أساساً للعلاقة الدولية، فالنظام الدولي اليوم مزعزعُ الأركان، وإنّ أيّ هزةٍ عالمية من الممكن أن تحدث تغييراً جذرياً فيه؛ لذا يرى بعض

---

[٦٣٩] – انظر الوثيقة رقم **A/RES/3314(XXIX)** على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٦٤٠] – انظر الوثيقة رقم **A/RES/3314(XXIX)** على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

الفكر الغربي؛ أن قدرة الدول على التعايش سلمياً في ظل الجماعة الدولية الحالية بات اليوم أشدّ إلحاحاً،[٦٤١] ولا شكَّ أنّ جوهر الحكم الدولي في التنظيم الدولي المعاصر؛ إنما هو القوة.[٦٤٢]

ومن أشكال العدوان الحاصل وفق قرار الجمعية العامة آنف الذكر؛ ما قامت به الولايات المتحدة حين قصفت ليبيا ١٩٨٦ وكان التبرير هو الدفاع عن النفس ضد هجوم مستقبلي! بتأويلٍ مشوّه للمادة ٥١ من الميثاق، وكذا في قصف العراق في حزيران ١٩٩٣ حيث كان التبرير دفاعاً عن النفس ضد هجوم مسلّح وهو إشارة إلى محاولةٍ مزعومة لاغتيال الرئيس الأمريكي بوش قبل شهرين! وإذا كانت الولايات المتحدة هي من يتولّى مسؤولية حماية العالم على حدِّ زعمها، فممن؟! وعطفاً على ذلك كله؛ شجب وزير الخارجية الأمريكية آنذاك جورج شولتز الذين يؤيدون الوسائل القانونية الطوباوية؛ كالوساطة واللجوء إلى الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية؛ بينما يتجاهلون عنصر القوة في المعادلة.[٦٤٣]

ومنها **تفرد حلف شمال الأطلسي في التدخل بالنزاع الكوسوفي** الصربي عام ١٩٩٩ دون مظلةٍ من الولايات المتحدة، وقد كان السبب الحقيقيّ وراء ذاك العدوان؛ الحفاظ على توازن القوى؛ بعدم السماح لصربيا أن تكون أقوى مما هي عليه، والقضاء على بقايا الحقبة الشيوعية، وإضعاف الشراكات الاستراتيجية لروسيا، كما يُعدّ تدخّل الحلف محاولةً لتفعيل فكرة الموافقة الضمنية أو اللاحقة للأعمال التي ترغب بها الولايات المتحدة، أو تجاوز مجلس الأمن بشكل كامل عند الضرورة. ثم إن الولايات المتحدة بعثت برسالةٍ إلى الدول الأوروبية؛ بأنها ستبقى عاجزةً عن تحقيق أمنها السياسي والاقتصادي دون التحالف مع الولايات المتحدة.[٦٤٤] ويرى البعض أن الدول الكبرى أرادت جعل التدخل في كوسوفا سابقةً يمكن الاستناد إليها فيما بعد بإمكانية التدخل لإحلال الديمقراطية، وحماية حقوق

---

[٦٤١]– انظر جانيت أبو لغد، ما قبل الهيمنة الأوروبية، النظام العالمي بين ١٢٥٠ و١٣٥٠ م، ترجمة د. محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١، ص ٤٦٠.

[٦٤٢]– انظر مايلز كوبلاند، مرجع سابق، ص١٧.

[٦٤٣]– – نعوم تشومسكي، الدول المارقة، مرجع سابق، ص ٤٤.

[٦٤٤]– للمزيد حول النزاع في كوسوفا انظر بحثنا تدويل النزاعات الداخلية في التنظيم الدولي المعاصر مرجع سابق، ص ٢٢١ وما بعدها.

الإنسان خارج إطار مجلس الأمن عند الضرورة؛ ليبدو أن الولايات المتحدة باتت مشكلةً حقيقيّة للعالم، بعد أن كانت ضامنةً للحريّة السياسية والنظام الاقتصادي؛ لتبدو اليوم أنها أحد عوامل الفوضى الدولية.[٦٤٥]

ومن الصور المعاصرة **ما قامت به الولايات المتحدة في بنما ١٩٨٩** من إعلانها دعمها لانتخاباتٍ حرةٍ نزيهة على أن لا ينجح فيها أنصار النظام الحاكم آنذاك،[٦٤٦] ولما فشلت الانتخابات بالاطاحة بالنظام الحاكم؛ دعمت الولايات المتحدة انقلاباً لم يكتب له النجاح، ما حدا بها إلى التجهيز لغزو بنما، وأعطى الرئيس الأمريكي وقتها الإذن بالغزو تحت اسم "القضية العادلة"، تمكّنت من خلاله الولايات المتحدة من الإطاحة بالنظام القائم؛ مستخدمةً القوة العسكرية من دون تفويض من مجلس الأمن في عملية تُعدّ الأكبر منذ حرب فيتنام حتى ذلك الوقت.[٦٤٧]

ومن الأمثلة تلك الهجمات التي قامت بها الولايات المتحدة ضد أفغانستان والعراق بشكل انفرادي؛ رداً على أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، والتي لم تُعر أي اهتمام للأمم المتحدة ولا المشروعية الدولية، والمشكلة أن تلك الأفعال لم تُحدث أي فارقٍ على مستوى وقف الإرهاب المزعوم، ولا السيطرة على الحركات المصنوعة (نقصد بها الحركات المتطرفة) كما أنها لم تؤسّس لسلامٍ ولم تكن نواةً لعدالة، ولم تحقن الدماء، ولم ترِ الأعداء، ولم تأتِ إلا بمزيد من الويلات على الأمم، كل الأمم. ويتجلّى مفهوم الإذعان في التوجه الدولي والرؤية والسياسة الدولية؛ عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطابه ٢٠ أيلول ٢٠٠١ أن الحرب على الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة، ولا تنتهي حتى يتم العثور على كل مجموعةٍ إرهابيةٍ في العالم وحصارها وهزيمتها، وأنّ على الجميع اتخاذ القرار الآن، إمّا أن يكونوا مع أمريكا أو مع الإرهابيين ضدها![٦٤٨] وهذا يعني فرض إذعانٍ من أوجه ثلاث، **أولاها عسكريٌ**؛ بفرض حربٍ مبررة كلما رأت الولايات المتحدة وفقاً لوجهة نظرها الأحادية ضرورة

---

645 – Emmanuel Todd, Apres L'Empire: Essai sur La Decomposition du systeme American, Editions Gallimard, Paris, 2002, p3.

٦٤٦ – كان يتسنّم قيادة البلاد وقتها الجنرال مانويل نورييغا، والذي تم اعتقاله فيما بعد من قبل الولايات المتحدة، والتشهير به وتوجيه تهم له زجت به في غياهب السجن ١٧ سنة بعد حكم عليه بالسجن وصل لأربعين سنة، ثم سلم لفرنسا ليحكم عليه بالسجن ٧ سنين بتهمة غسيل الأموال، ثم سلم بعدها لبنما ليحاكم في الجرائم التي ارتكبت في حكمه؛ ليموت بعدها أثر مضاعفات لعمل جراحي أجري له إثر اكتشاف ورم في الدماغ في السجن.

٦٤٧– انظر د. علي عيدان، سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش تجاه بنما ١٩٨٩ – ١٩٩٢، مجلة ديالى للعلوم الإنسانية، عدد٩٥، ٢٠٢٣، ص ٦٧٠.

٦٤٨– انظر عادل سليمان، الحملة الأمريكية على الإرهاب خارج أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، عدد١٤٨، ٢٠٠٢، ص١٨٥.

فرضها؛ متذرّعة أمام المجتمع الدولي بالحرب على الإرهاب، **وإذعانٌ فكريٌ وثقافي**؛ بفرض وجهة النظر الأمريكية حول مفهوم الإرهاب، وتصنيف الإرهابيين، وتعيين الأفعال الإرهابية؛ دون تدخّلٍ من أحد، وثالثها **إذعانٌ في التصرفات المنفردة** حيث أخذت مسلكاً أحادياً في إعلان حربٍ مفتوحةٍ ضد كل من يعادي أو يمنع ما تقوم به، مستندةً إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، وهي أول من حاربهم بحربها المزعومة.[٦٤٩]

٤- التصرّفات المنفردة بين الحق والتعسّف في استعماله:

إن المقتضى القانوني لاستعمال الحق على الصعيد الدولي؛ يفرض أن تكون كلاً من الغاية والنتيجة مشروعة وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة؛ فإذا اختلّ أحدهما عُدّ الفعل تعسفاً، وعليه قد نجد نتيجةً مشروعةً لكنّها تُحقق غايةً ليست بمشروعة؛ فإنهاء معاهدةٍ وفقاً لما نصّت عليه بنودها؛ قد يُعدّ عملاً مشروعاً؛ إلا أن الغاية عندما تكون التنصّل من المسؤوليات التي تفرضها تلك المعاهدة؛ فهذا يعني أن الغاية ليست مشروعة، كما حدث في قضية شركة الكهرباء بين كل من بلغاريا وبلجيكا١٩٣٩.[٦٥٠] وقد نجد على النقيض غايةً مشروعة تؤدي لنتيجةٍ غير مشروعة، كما هو الحال في قضية مصهر تريل،[٦٥١] إذ إنّ غاية استخراج المعادن وصهرها من قبل كندا مشروعة، أما نتيجة التلوث التي لحقت ولاية واشنطن ليست مشروعة.[٦٥٢] وهذا يعني أنه تعسّفٌ في استعمال الحق، والذي مؤدّاه أن تصدر عن دولة ما تصرفاتٌ قانونية بمقتضى حقوقها وسلطاتها المشروعة دولياً؛ إلا أنها تصبح محلاً للمساءلة القانونية لاستعمالها لتحقيق أهدافٍ مخالفةٍ لجوهر الحق.[٦٥٣]

---

[٦٤٩]- انظر المرجع نفسه، ص ١٨٥.

[٦٥٠]- حيث قامت إدارة المناجم قي بلغاريا بفرض تعرفة خاصة جزافية على الفحم المورد إلى محطات الطاقة في بلدية صوفيا في بلجيكا. للمزيد انظر تفاصيل القضية عبر الرابط التالي: https://jusmundi.com/en/document/decision/en-electricity-company-of-sofia-and-bulgaria-judgment-preliminary-objection-tuesday-4th-april-1939 تاريخ الوصول ٢٠٢٣/٢/١٧.

[٦٥١]- قضية مصهر تريل بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٠ نتيجة الغبار بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، الذي حملته الرياح من المصانع الكندية إلى ولاية واشنطن، وتسبب في أضرار جسيمة للأشخاص والممتلكات، والذي شكّل تلوثاً بيئياً عانت من آثاره الطبيعة في المنطقة.

[٦٥٢]- مجموعة من الباحثين، مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق في القانون الدولي الأزمة الخليجية نموذجاً – دراسة تطبيقية، ط١، دار نشر جامعة قطر، الدوحة، ٢٠٢٠، ص٣١ – ٣٢.

[٦٥٣]- مجموعة من الباحثين، مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، مرجع سابق، ص٢٦.

ثانياً- الإذعان في القرارات الدولية:

إن أحد أبرز مظاهر الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر - في رأينا- تراجع دور المنظمة الدولية في أدائها لواجباتها تجاه أعضاء الجماعة الدولية ووفق نص الميثاق، وتقهقر فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها ومبادئها، والتخلّي عنها كلها لصالح القوى الكبرى التي تؤثر في المشهد على الساحة الدولية، وتجعل المنظمة وأهدافها والقرارات الصادرة عنها مطيّةً لغاياتها، وسيفاً مسلطاً على أعدائها والمستضعفين من أعضائها؛ لتعود بنا إلى زمن الجاهلية الأولى حيث القوي يأكل الضعيف؛ وهو ما انعكس تهميشاً لدور مجلس الأمن، وتحييداً للجمعية العامة، وتغييباً لمفاهيم السيادة والمساواة والعدالة على الساحة الدولية، وتلاعباً في القرارات الدولية والمصطلحات والمفاهيم.

وإن آلية اتخاذ القرار الدولي وقوته وفاعليته تعكس تحيزاً ومحاباةً للدول الكبرى لا يمكن الالتفات عنه أو جعله من قبيل المصادفة الدولية؛ إذ لا صدفة في التنظيم الدولي، كما لا يمكن التعامل معه على أساس حسن النية؛ فالقرارات التي تصدرها الجمعية العامة بأكثرية الدول؛ ليست ملزمةً؛ لأنه لا يمكن ضبطها من قبل الدول الكبرى، كما لا يمكن ضمان توجيهها، وكذلك الأمر في القرارات الصادرة عن المنظمات المتفرّعة عن الأمم المتحدة التابعة لها، كما أن مجلس الأمن يحتكر إصدار القرارات الملزمة، كما يحتكر إصدار القرارات الجوهرية التي تخطّ سير التنظيم الدولي بالواقع؛ خصوصاً مع ضبط القرارات تماماً من خلال نظام التصويت المتين الذي لا يسمح بتمرير قرارٍ إلا بالاتفاق أو التوافق بأحسن الأحوال بين القوى الكبرى.

ومن الجدير بالقول أن العديد من القرارات الدولية قد يعكس ظاهرها شرعيةً دوليةً تستند إليها وتكون في إطارها، وهي في الحقيقة عن مبادئ وأسس الشرعية الدولية أبعد؛ فهي حبيسةُ إرادة القوة الكبرى وتسلّطها؛ فترى القرارات الدولية معدّةً على قياس مصالح تلك الدول وبما يتناسب معها؛ فتصدر قرارات وتمنع أخرى؛ كل ذلك في سبيل أطماعها الاستراتيجية؛ سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، جوهرية كانت أم ثانوية، مشروعة وغير

مشروعة، لكنها دائماً غير شرعية.[٦٥٤] والقانون الدولي لا بدّ أن يكون حيادياً مما لا يلتقي ودعوات دولة ما تجعل من نفسها السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية على كوكب الأرض؛[٦٥٥] فالقرارات التي تصدر عن مجلس الأمن ظاهراً، وتكون من ورائها مصالح الدول الكبرى وسياساتها وخططها المرسومة للجماعة الدولية باطناً؛ لا ينبغي أن يطلق عليها شرعية دولية، إذ لنا أن نسميّها شرعة القوة أو القوي أو شرعة الهيمنة[٦٥٦] –ونحن نفضل أن نطلق عليها "شرعة الإذعان"– لكنها لم تكن يوما شرعية دولية. **فالمشروعية التي تكتسيها القرارات والممارسات الدولية اليوم؛ تصطبغ بطابع الانتقائية، وكيل المكاييل المتعددة، واختلال الموازين، وازدواجية المعايير، وهي بذلك لا يمكن أن تكون يوماً شرعية.**

١– أمثلة على قرارات دولية اصطبغت بطابع الإذعان:

مما يجعل فرض الإذعان من خلال القرارات الدولية مسألةً خطيرة؛ هو أنّ القرارات الدولية تحمل في طياتها إلزامية تنفيذها، إذا ما كانت الجهة مصدرة القرار تملك إصدار قراراتٍ لها طابع الإلزام؛ كتلك السلطة التي مُنِحت لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهذا يعني أن تلك القرارات ترتّب آثاراً قانونية، كما ترتّب مسؤولية قانونية دولية على مخالفتها.[٦٥٧] ومن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن؛ القرار رقم ٧٩٤ لعام ١٩٩٢ الخاص بضرورة التدخّل عسكرياً في الصومال لأغراض إنسانية، والذي أُطلق عليه اسم "إعادة الأمل" وكان سابقةً في تاريخ الأمم المتحدة؛ حيث شكّلت الوحدات العسكرية تحت قيادة الولايات المتحدة باسم الشرعية الدولية،[٦٥٨] ولم يكن سوى لتحقيق مآرب الولايات المتحدة في السيطرة والهيمنة وفق مصالحها؛ بينما يُغضّ الطرْف في الوقت نفسه عن مأساة شعب البوسنة والهرسك؛ الذي يتعرّض للإبادة تحت أسماع وأبصار المجتمع الدولي؛ دعاةِ الإنسانية والحقوق،

---

[٦٥٤]– انظر عبد المنعم بوبشيش، آليات الإلزام في القرار الدولي ودورها في تكريس الشرعية – دراسة مقارنة بين القانون الدولي العام والفقه الإسلامي الدولي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٥، ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

[٦٥٥]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٦.

[٦٥٦]– عبد المنعم بوبشيش، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

[٦٥٧]– انظر د. موسى حمد، قرارات المنظمات الدولية كمصدر من مصادر القانون الدولي، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد ١٤، عدد٥٣، ٢٠١٩، ص٨٥.

[٦٥٨]– انظر الوثيقة رقم S/RES/794(1992) متاحة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة https://www.un.org/

وتدانُ أعمال المقاومة ضد القوات الاحتلالية في لبنان وفلسطين، ولا تأبهُ بالمقابل بالغارات الإسرائيلية على الآمنين والمدنيين،[٦٥٩] وهكذا أصبح الدفاع عن الحق الدولي مسؤوليةَ أولئك الذين لا يتوقفوا عن انتهاكه، أو لا يتوقفوا عن ترك الدول الأخرى الحليفة تنتهكه دون ردع ولا منع.[٦٦٠]

- القرارات المتعلقة بالعراق ١٩٩٠ – ١٩٩١:

وفي عرضٍ سريعٍ لجملة من القرارات الدولية الصادرة؛ نجد القرار ٦٨٧ / ١٩٩١ الصادر عن مجلس الأمن الذي يُعدُّ من أطول القرارات المدوّنة في تاريخ الأمم المتحدة؛ يُعلن وقفاً لإطلاق النار بإشعارٍ رسميٍّ عراقي، ويقبل الشروط المعلنة بتدمير الأسلحة والتفتيش...،[٦٦١] وإن القرار قد أجاز للدول استخدام كافة الوسائل الضرورية لدعم تطبيق القرار ١٩٩٠/٦٦٠ الصادر عن مجلس الأمن، والذي يدعو العراق إلى الانسحاب الفوري من الكويت،[٦٦٢] إلا أن القرار ٦٨٧ المذكور لا يفوّض الدول استخدام القوة ضد العراق؛ وإنما يمنح تفويضاً بفرض عقوبات، وقد كان بوسع الولايات المتحدة وحلفائها أن تُزيل كلّ شكٍ في تأويل القرار؛ فتطلب إجازتها باستخدام القوة كما يقتضي الميثاق، وقد اتخذت بريطانيا خطوات شرعت بها بذاك الاتجاه؛ لكنها تخلّت حالما تبين أن مجلس الأمن لن يصدر مثل ذاك القرار؛ نظراً لحتمية مواجهة تلك الخطوات بحق النقض؛ مما أضعف –بحسب صحيفة فايننشال تايمز– الموقف الأنجلوأمريكي، وإنّ مثل تلك الأفكار التي تقصد المشروعية لا صلة لها بعالمٍ تُهيمن عليه دولٌ ترفض حكم القانون.[٦٦٣] ولذلك نرى فرض إذعانٍ في تفسير القرار وتأويله، كما نرى إذعاناً في فهمه وتطبيقه، وإذعاناً انتقائياً في تنفيذه وترك سواه من القرارات التي تعالج قضايا مماثلة؛ فلا يجوز – مثلاً– أن نطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٠/٦٦٠ المتعلّق بجلاء القوات العراقية عن الكويت، ونهمل تطبيق القرار ١٩٦٧/٢٤٢ المتعلق بالقضية الفلسطينية! كما لا يجوز تأويل القرارات وفهمها وتطبيقها وفقاً لما تريده الدول الكبرى وترتئيه، دون فحص المعاني والمرادات فيه.

---

[٦٥٩]– د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص٢٠٤.

[٦٦٠]– كتصرفات الولات المتحدة في بنما وجرينادا، وتصرفاتها تجاه الكيان الإسرائيلي، التي تستبيح الأراضي الفلسطينية وسكانها.

[٦٦١]– انظر الوثيقة S/RES/687(1991) متاحة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة https://www.un.org/

[٦٦٢] – انظر الوثيقة S/RES/660(1990) متاحة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٦٦٣]– نعوم تشومسكي، الدول المارقة مرجع سابق، ص ٤١ – ٤٢.

وفي فحصٍ سريعٍ للقرارات السابقة؛ نجد أن مجلس الأمن قد قرّر لزومية الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتّلة، وكرّس حق الفلسطينيين بالأرض، وقد كان المنتظر ردُّ فعلٍ جريءٍ من مجلس الأمن، وهو المجلس نفسه الذي كان يؤكد في حرب الخليج أنه "لا يجوز التفاوض في مسألةِ احترام قرارات مجلس الأمن"؛ إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، [٦٦٤] وإنّ هذا المجلس نفسه الضابطُ النفس باردُ الأعصاب ذو الحلم الطويل تجاه الاحتلال الاسرائيلي؛ هو ذاته الذي فرض شروطاً قاسيةً لوقف إطلاق النار في حرب الخليج، ولم يكتفِ بتدمير العراق؛ بل كان عليه أن يتأكّد من إطفاء كل احتمال لنهضته من جديد؛ فدمّر السلاح والبنية التحتية، وأبقى على الحصار الاقتصادي. وإن مجلس الأمن وفي كل يوم تتكشّف أعماله عن نشاطٍ مسخّرٍ لأغراضٍ سياسية لا قانونية، ولا علاقة لها بالشرعية الدولية، وإن كانت أحياناً تتذرع بأنها تراعي قواعد القانون الدولي المعاصر غربي النشأة بالأصل. [٦٦٥]

٢- توصيفٌ للمظهر العام للقرارات الدولية:

إنّ دولاً ترفض حكم القانون؛ لا يمكن للمجتمع الذي تسيطر عليه أن يسود، وإن مسار القوى الكبرى مسارٌ لا يواطئ القانون ولا يستجديه أو يبحث عن طريق خلاله، وإنّ المجتمع الدولي المتنفذة فيه؛ لن تعلو له راية ما دامت بمنهجها تسود فيه، وقد كان عليه –أي المجتمع الدولي– أن يتحمّل نتائج الحروب والصراعات وعدم الاستقرار الناتجة عن انتهاكات القواعد الدولية وما أحدثته من مآسٍ وآلام لدى الشعوب؛[٦٦٦] **فكثيراً ما تتخذ القرارت الدولية – خصوصاً تلك التي تصدر عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق– أدوات لفرض الإذعان على أعضاء الجماعة الدولية؛ فذاك القرار رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ الذي جاء رداً على أحدث الحادي عشر من أيلول، قد بسط يد الولايات المتحدة وحلفائها وأطلقها لتنال مرادها، وتُقعِد خصومها، وتحقّق غايتها من حيث الرؤية والفعل والنتيجة؛ بإيجاد مجتمعٍ دوليٍ خاضعٍ لإرادةٍ واحدةٍ، ووجهة نظرٍ أحاديةٍ وفق التوصيف الأمريكي**، زاعمةً وجود فراغٍ تشريعي يتطلب إجراءاتٍ حاسمةٍ عاجلةٍ لا توفّرها الإجراءات القانونية الطويلة؛ بينما القانون الدولي العام

---

[٦٦٤]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٤.

[٦٦٥]– المرجع نفسه، ص ٥٥ – ٥٦.

[666] – arcisio Gazzini and Nicholas Tsagourias, The use of force in international law, VOL6, NO 2, 329.2019.

والقانون الدولي الإنساني –في الحقيقة– يوفّران إطاراً مناسباً للردّ على تلك الأحداث –لودقّقنا– قانونياً،[٦٦٧] **غير أن الولايات المتحدة –القوةُ الأعلى في المجتمع الدولي– قد آثرت فرض الجزاء بطريقة إذعانية، من حيث التأويل والتفسير والفعل والهجوم، وتوجيه الاتهامات وتوزيع الأدوار، وبالرغم من أن القرارات ١٣٦٨ و١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ الصادران عن مجلس الأمن[٦٦٨] قد أعطيا الولايات المتحدة الحق في الرد على الهجمات؛ حيث نص القرار الأول على ضرورة اتخاذ تدابير لتقديم المسؤولين عن الهجمات للعدالة، كما جاء في القرار الثاني ضرورة اتخاذ إجراءات واسعة للوقاية من الهجمات الإرهابية ووضع حد لها؛ إلا أن أحداً من القرارين لم يرخّص استعمال القوة.**

ومما يجب توضيحه –وهو واضح– أن الدفاع عن الحق لا يمكن أن يكون انتقائياً، بحيث يُطبَّق حقاً على ضم الكويت من قبل العراق ولا يطبق على ضم القدس من قبل الكيان الإسرائيلي، إلا أن الكويت أقدس من الأرض المقدسة باعتبارها محاطة بآبار النفط ومن ضمّها يُراد كسره، أما القدس فيُراد كسر ساكنيها، ويراد جبرُ من ضمها، فهي بالإغفال أولى.[٦٦٩] حتى أن الحدود بين الدول والأمم –حدود الخطاب والرأي والأقاليم والحقوق الدولية– لا تنشأ بتوافق يرفق القرارات، بل من شقاق يؤدي لتلك الحقائق الدولية.[٦٧٠]

ويبدو أن القرارت الصادرة عن مجلس الأمن لا تبالي بالحقوق ولا العدالة ولا تولي اهتماماً إلا للمصالح والأهواء؛ فمجلسٌ تأخذ الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة فيه العهد على نفسها بأن توجد حلاً للمشكلات الدولية وتحل السلم والأمن الدولي في ربوع المجتمع الدولي لا تجد –مثلاً– وإلى اليوم حلاً للقضية المظلومة –أعني فلسطين– كما لم يكن منذ القديم بين تلك الدول انقسام كبير في تلك المسألة، فأما الولايات المتحدة؛ فالداعم الأول لتأسيس دولة يهودية في فلسطين، أما الاتحاد السوفيتي سابقاً –داعم العرب والعروبة اليوم– فقد أيّد عام ١٩٤٧ إقامة تلك الدولة؛ أملاً في أن التقسيم سيلبي طموحاته في انسحاب بريطانيا من المنطقة، وما فرنسا بمن يولي الحقوق على

---

667 – Interights: responding to September 11: the franwork of international law, October and November, 2001, voir. www.interights.org

٦٦٨– انظر الوثيقتان S/RES/1368(2001) و S/RES/1373(2001) متاحة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة https://www.un.org/.

٦٦٩– روجيه جارودي، مرجع سابق، ص ١٥.

٦٧٠– انظر أولريش بيك، مرجع سابق، ص٢٦٧.

حساب التعاطف مع الادعاءات الصهيونية، والصين منذ القدم كانت أقل الدول الخمس استعداداً لأن تبذل جهداً من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط،[٦٧١] ويبدو مجلس الأمن وكأنه وكيلٌ لمجموعة من الدول يميل هواه حيث تميل أهواؤهم، وإن شرعيته قد باتت واضحة في مضمونها وتفاصيلها في الكثير من القرارات التي تبناها، أمام سائر أعضاء الأمم المتحدة؛ فمفتقرون لآلياتٍ فاعلة تحدُّ من إذعانه وتعلو بالعدالة والحق عالياً في المجتمع الدولي.[٦٧٢]

[٦٧١]– للمزيد حول ذلك والوقوف على تفاصيل تحور مواقف بعض الدول بعد ذلك انظر ديفيد بوسكو، مرجع سابق، ص ٨٨ – ٨٩ وما بعدها.

[٦٧٢]– للمزيد أنظر الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني
ظاهرة الإذعان في التنظيم الدولي بين القانون والممارسة الدولية

إنّ القانون الدولي حيلةٌ وقناعٌ يضعه الأقوياء على وجوههم حين الحاجة؛ ويحدّدون درجة الشفافية والملائمة لكلّ حالة. ومما لا شك فيه أن ذاك القانون بحكم نشأته وفق منطق الهيمنة والسيطرة وفرض الإذعان؛ قد نما في إطارٍ غربيٍ محض، لم تُؤتِ ثمارَها في تحسين حقيقته كلُّ محاولات الإصلاح التي ابتغت جعله منظومةً قانونيةً مقبولة لدى الجميع؛[٦٧٣] لذلك ما فتئت الجماعة الغربية تحاول تكريس الفكر الغربي بسنِّ قواعدَ قانونيةٍ وضعيةٍ ملزمة؛ تعظّم من شأن ذاك الفكر وتُعليه، وتنهض على معادلة قوامها الإذعان مقابل الاعتراف.[٦٧٤] وإنّ ظاهرة عدم المساوة التي تتجلّى وبقوةٍ على الساحة الدولية وتخرق قاعدة المساواة في القانون الدولي؛ إنما تنبع من حقيقة أن النظام الدولي كان قائماً ومنذ البداية لأجل أقوى الدول فيه؛ إذ إن الدول الكبرى لم تصمّم نظاما دولياً لمتساوين؛ بل اتبعت الفكر الواقعي الذي يسعى –وبشكل مطرد– إلى الميزة الذاتية؛ لذلك لن يلحظ المتبصّر اليوم نظاماً دولياً يأخذ بعين الاعتبار منع إيذاء الضعفاء والمحرومين،[٦٧٥] إلا أن ذلك لم يكن في سنة المجتمعات والأمم ضرباً من المستحيل أو الخيال؛ ففي التاريخ شواهد حققت تلك النُظُم بعدالة وإنصاف؛ وفي توضيحٍ ذلك؛ فإننا سنعرض لفكرة الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر قانوناً وممارسة (المبحث الأول) ثم نستعرض تقنين استخدام القوة بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية (المبحث الثاني).

---

[٦٧٣]– انظر استاذنا الدكتور جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٦.

[٦٧٤]– انظر المرجع نفسه، ص ١٧.

[٦٧٥]– انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ١٥٨. ولا بد في هذا المقام من كلمات صائبة مباشرة غير محابية بأن المركب الذي نعتليه قد فقد البوصلة تماماً وبات هائماً على وجهه، من غير طريق ولا مقصد، ولا هدف ولا رؤية، وأن الصحوة باتت حاجةً ملحة، وأن مواصلة السير إنما هي جهد في المكان الخاطئ، وأن الزمن ليس حليفنا بل قاضٍ يحكم علينا انظر أمين معلوف، اختلال العالم– حضاراتنا المتهافتة، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص١٣.

المبحث الأول
ظاهرة الإذعان في القانون الدولي بين النشأة والمبررات

إن للتاريخ أهميةٌ علميةٌ وأخلاقيةٌ ينبغي أن لا تُتجاهل في رحلة فهم حقيقة القانون الدولي، وتفسير الأخطاء التي برّرها لعدة قرون في شكل الاستعمار والانتداب والوصاية، وخوض الحروب ومبرّراتها، وفي عدم تمثيل الشعوب والأمم كلها في مراحل تكوين القانون الدولي، وشكل التنظيم الدولي الناتج عنه؛ والتي كانت كلها سبباً في ويلات الفقر والجوع وعدم المساواة، وأثّرت على توزيع الموارد والثروات، وأحدثت مشاكل في الدول النامية تعيشها إلى اليوم، وكيف كانت النصوص القانونية تقف مع الجانب الباطل في مواجهة الحق. وإن تغاضياً كذاك؛ لن يفتح مجالاً لإدراك القانون الدولي المعاصر، كما يقودنا إلى الوقوع في انحيازاتٍ غير عادلة أحسن أحوالها الحياد![٦٧٦] ما يعني أن القسط الأعظم من الظلم والقهر والبؤس الإنساني والدمار والشرور؛ لم يكن في الحقيقة نتيجة خرق الناس القوانين والقواعد الدولية؛ بل نتيجة الاستناد إليها والاستشهاد فيها.[٦٧٧] وإننا في هذا المطلب سنعرض خصائص القانون الدولي وماهيته (المطلب الأول)، كما سنتعرض إلى المبررات المستندة إلى القانون في فرض الإذعان ونشره على الساحة الدولية (المطلب الثاني).

---

[676] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 65 – 66.

[677] – Kamal Khan, Op. cit, p. 141.

المطلب الأول

قواعد القانون الدولي كأداةٍ للإذعان

يرى البعض أن الدول إذ تتّبع القانون الدولي؛ فإنها تخشى تبعات المخالفة من عقوباتٍ أو سمعةٍ دولية لا تحبذها، بينما تنحى الدول القوية إلى مخالفة القوانين الدولية غير آبهةٍ بها؛ لأنه لا يمكن معاقبتها عندما تنتهك تلك القوانين، أما قدرة القانون الدولي على إلزام الدول وفرض الحق عليها؛ فضعيفة يمكن تجاهلها.[٦٧٨] وإن تطلّعات المجتمع الدولي المعلنة؛ لا تزال ملوّثة بمصالح الدول القوية والجهات الفاعلة التي تمثلها، وما القانون الدوليّ إلا نظامٌ معياريٌ تحافظ عليه الدول القوية؛ ليكون أداةً في بسط سلطتها بدلاً من تقييدها.[٦٧٩]

الفرع الأول

الإذعان في تأريخ القانون الدولي وأصل تشكله

إنّ شكل القانون الدولي الذي هو عليه اليوم؛ إنما هو نتيجةٌ مباشرةٌ لتطوّر مفهوم الدولة القومية بشكلها الحديث، والدولة القومية الأوروبية تحديداً؛[٦٨٠] فشكل الدولة الأوروبية كان ملكياتٌ تابعةٌ لسلطة البابا والإمبراطور، ثم تحررت من ذاك الشكل وتلك السلطة إلى دولٍ مستقلّةٍ عنهما؛ ساعد في ذلك ولادةُ مفهومُ السيادة الذي جاء بحق الدولة في ممارسة سلطاتها المطلقة داخلياً وخارجياً. وبعد الصراع الذي دار جرّاء ذاك الانقسام الحاصل بين معسكرين؛ أحدهما يدعم الاستقلال عن الكنيسة والآخر يواليها، وما أدى إليه من انقسامٍ في أوروبا؛ قامت معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ لتضع حداً لذلك النزاع، وليكون ذلك فتحاً لعصرٍ جديدٍ من العلاقات الدولية؛ يشهد تدويناً لقواعد القانون الدولي وتأسيساً للتوازن الدولي،[٦٨١] ولقد وضعت وستفاليا حجر الأساس لقانون أوروبي يَحكم العلاقات بين

---

678 – RACHEL BZOSTEK, Why Not Preempt? Security, Law, Norms and Anticipatory Military Activities, Ashgate Publishing Limited, England, 2008, p. 63 – 64.

679 – M. Sornarajah, 'Power and Justice in International Law, 1 Singapore Journal of International and Comparative Law, 1997, p. 28

٦٨٠– للمزيد حول شكل الدولة قديماً انظر د. عبد الفتاح سايلر، القانون الدستوري – النظرية العامة للمشكلة الدستورية وماهية القانون الدستوري الوضعي، ط٢، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، مصر، ٢٠٠٤، ص ٣٨ وما بعدها.

٦٨١– د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص٣٢.

الدول! يقوم على أساس المساواة بين الدول الأوروبية، ويحفظ السيادة لكلٍ منها، ولا يعترف بسلطة عليا فوق الدولة، ويضع نظاماً للسفارات الدائمة بدلاً عن المؤقتة، وكان لذلك كلِّه أثراً كبيراً في شكل القانون الدولي الذي نعرفه اليوم، قانونٌ مدوّنٌ مقنّنٌ ومخرجٌ بنظرةٍ أوروبية.[٦٨٢]

أولاً- نشأة القواعد الناظمة ونطاق المجتمع الخاضع لها:

إن القانون الدولي بالشكل السائد الذي هو عليه اليوم؛ قد نشأ نشأةً أوروبيةً مسيحيةً خالصة؛ حيث إن الدول الأوروبية المسيحية الحديثة التي كانت تمثّل في عصور النهضة وحتى القرن التاسع عشر المجتمع الذي نشأ القانون الدولي العام لتنظيم العلاقات المتبادلة بين هذه الدول في إطاره؛ قد خضعت في العصور الوسطى لقانونٍ واحد، وكانت تلك الدولة مع استقلالها في مواجهة الإمبراطور والبابا تكوِّن في مجموعها ما يمكن أن يطلق عليه الجماعة الأوروبية؛[٦٨٣] لذلك كان يُطلق على القانون الدولي العام في بدايات نشأته الأوروبية المسيحية؛ القانون العام الأوروبي؛[٦٨٤] حتى أن القانون الدولي طوال تاريخه قد أعلى قوة أوروبا والغرب.[٦٨٥]

ومما يجدر ذكره في هذا المقام؛ أن مفهوم المجتمع الدولي قد بقي حكراً على الدول الأوروبية، أي إنّ المجتمع الدولي كان يعني المجتمع الأوروبي؛ أما تلك الدول غير الأوروبية فهي مستبعدة؛[٦٨٦] إلا أنه ومع مرور الوقت –أو قل مع ضرورة بسط النفوذ والسيطرة– فُتح الباب أمام بعض الدول الأوروبية غير المسيحية للدخول في المجتمع الأوروبي كالدولة العثمانية، بل لنا القول أن الأخيرة قد أُدخلت المجتمع الأوروبي للإجهاز عليها؛ فهي بعدها فقط أضحت "الرجل المريض"، ثم فُتح الباب أمام الدول غير الأوروبية وغير المسيحية كاليابان؛[٦٨٧] فبدأ المجتمع الدولي يضمُّ الصين واليابان والدولة العثمانية وفارس ودول أمريكا اللاتينية؛ كل ذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي الموروثة من الدول الأوروبية؛ خصوصاً مبدأ حفظ الأمن والسلم الدوليين الذي يحفظ مبدأ التوازن الدولي،

---

[٦٨٢]- للمزيد انظر د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ت، ص٢٤ وما بعدها.

[٦٨٣]- د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص٤٦.

[٦٨٤]- المرجع نفسه، ص٤٧.

[685] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 39.

[٦٨٦]- انظر د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص٣٥.

[٦٨٧]- انظر د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص٤٧.

والذي أسهم في منع حربٍ شاملةٍ ثالثةٍ تكسر التوازن القائم الذي يخدم الدول الكبرى؛[٦٨٨] إذ لم يعد الانتماء الروحي أو الإقليمي أساساً في عضوية هذه الجماعة التي باتت فيما بعد دولية؛[٦٨٩] وإنما الاعتراف بأنّ وحدةً من الوحدات قد توافرت فيها الشرائط التي تجعلها ترقى للانضمام إلى تلك الجماعة.

وهذا يعني أن أصل نشأة التنظيم الدولي المعاصر؛ إنما هي نشأة أوروبية مسيحية، وبقيت تلك السمتان -الإقليمية أعني والطائفية- تطبعان ذاك التنظيم حتى عقد اتفاقية باريس ١٨٥٦ عندما أُدخلت الدولة العثمانية مجلس أوروبا، وبدأ التنظيم يتسع ليسع أكثر مما نشأ عليه، كما يعني أن عضوية الجماعة الدولية إنما كانت مقصورة على الدولة المسيحية القديمة في غرب أوروبا، وأن نطاق تطبيق أحكام القانون الدولي وقتها كانت محدودةً بها، وكانت كلُّ دولةٍ مسيحيةٍ تنشأ في أوروبا؛ تُعدّ على إثر نشوئها من الأعضاء الجدد في الأسرة الدولية؛ لذلك فإن القانون الدولي الذي نراه اليوم ونحتكم إليه -ومنذ نشوئه- قد اصطبغ بطابعٍ إقليمي طائفي، وهو إلى اليوم لا يزال نتاجَ حضارةٍ أوروبية مسيحية.[٦٩٠]

ويبدو أن تحوّل الجماعة الأوروبية لتحل محلّها الجماعة الدولية في إطار التطور الحاصل لجماعة الدول؛ لم يؤدِّ إلى انقضاء الجماعة الأوروبية، وإنْ كان قد أزال عنها وصف العالمية؛ فالجماعة الأوربية رغم ذلك كله بقيت متميزة بسماتها الخاصة، رغم العديد من الصراعات والحروب التي اندلعت في الجماعة الدولية، وهذا ما يفسّر بعجبٍ واقع تفرّد الجماعة الأوروبية تقريباً بعددٍ من الهيئات الدولية العاملة في إطارها من أجل تحقيق التعاون بين أعضائها، وتحقيق تكاملها الاقتصادي والعسكري، كما يفسّر كيف أن الهيئات الإقليمية الأوروبية خير النماذج وأكثرها تقدماً في التنظيم الدولي المعاصر، وهذا مرجعه أن أصل الجماعة الدولية بشكلها الذي هي عليه اليوم إنما هو في الحقيقة عائدٌ للجماعة الأوروبية.[٦٩١]

---

[٦٨٨]- د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص٣٥.

[٦٨٩]- انظر د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص٤٧.

[٦٩٠]- للمزيد حول المسيحية والقانون الدولي انظر د. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط٥، مطبوعات جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق، ١٩٩٢، ص ١٩٠ وما بعدها.

[٦٩١]- د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص٤٨.

ثانياً- أصل القانون الدولي:

إننا لا نؤيد الرأي القائل بأن القانون الدولي إنما هو أوروبي الأصل؛ إذ إنّ في التاريخ الإنساني عامة والإسلاميّ خاصةً ما ينظم العلاقات بين الدول والشعوب والأمم قبل أن تظهر أوروبا بمئات السنين؛ فقد تصدّر الإمام محمد بن الحسن الشيباني الكتابة في العلم؛ فأهدى للبشرية مؤلّفاً جامعاً يضمُّ أحكام القانون الدولي في السلم والحرب سُمي "كتاب السِيَر الكبير"، الذي صدر زمن هارون الرشيد، والذي عدّته جمعية القانون الدولي أول رائدٍ للقانون الدولي في العالم، وهو ما يؤكّد سَبق العرب والمسلمين إلى التأسيس للقانون الدولي والسياسة الخارجية، قبل أن تأتي بذلك وستفاليا ١٦٤٨ أو مؤتمر فيينا ١٨١٥ أو معاهدة باريس ١٨٥٦ أو مؤتمر لاهاي ١٩٠٧. وقد كان أول كتاب أوروبي في القانون الدولي ألفه الهولندي غروشيوس باسم قانون الحرب والسلم، ١٦٢٥ أي بعد ظهور مؤلف الإمام الشيباني بثمانية قرون فقط.[٦٩٢] كما يُعدّ الإمام عبد الرحمن الأوزاعي والإمام محمد بن الحسن الشيباني الرائِدين الأولين في وضع أسس القانون الدولي، ليس عند العرب والمسلمين فحسب؛ بل في العالم أجمع؛ إذ كانا المجلّيَين في ذاك الميدان، والسابِقَين للغرب فيه بما يزيد عن ألف سنة.[٦٩٣]

كما أنّ عبد الرحمن الكواكبي في كتابه أم القرى قد أشار إلى ضرورة إنشاء اتحادٍ بين الشعوب؛ لبحث أسباب فتور الأمة ووسائل علاجها، ورأى أنّ الحل الأمثل هو إنشاء جمعيةٍ دائمةٍ تُعنى بأحوال الأمة،[٦٩٤] وقد تجاوز بعض الفلاسفة والمفكّرين المسلمين مجرّد الإدراك القانوني لمفهوم المجتمع الدولي؛ إلى تصوّرِ إمكانية إقامة هيئاتٍ تعمل على تنظيم المجتمع الإسلامي باعتباره جماعةً دولية؛ فقد نشر أبو نصر الفارابي في منتصف القرن العاشر كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة"؛ الذي دعا فيه إلى ضرورة إقامة اتحادٍ بين دول العالم، وجعل الجماعة في المعمورة من المجتمعات العظمى التي بها يتعاون على نيل السعادة من خلال الاجتماع الفاضل، وأن الأمة التي تتعاون مدنها كلها على ما تنال به السعادة؛ إنما هي الأمة الفاضلة، وأن المعمورة الفاضلة تكون فيها الأمم

---

[٦٩٢]- انظر د.عبد العزيز عزت الخياط ، النظام السياسي في الإسلام ، ط٢، دار السلام للنشر ، مصر، 2004 ، ص٢٨٥.

[٦٩٣]- انظر د. محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، ط٧، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٨، ص٣٢.

[٦٩٤]- د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص٦٢.

متعاونةً على بلوغ السعادة.[٦٩٥] وباعتبار أن الفضل للمبتدي ولو أحسن المقتدي؛ فإن الشيباني وليس غروشيوس هو المؤسس الحقيقي لعلم القانون الدولي. وقد تنبّه إلى هذه الحقيقة فقهاء فرنسا؛ فأنشؤوا جمعية الشيباني للقانون الدولي، وحذا حذوهم فقهاء ألمانيا؛[٦٩٦] غير أننا نرى شكل ما يطلق عليه القانون الدولي اليوم؛ إنما هو قائم على أسس وأفكار ورؤى أوروبية، حيث ارتحل القانون الدولي مع المستعمرين إلى الأمريكيتين وآسيا وافريقيا؛ حتى وصل إلى نهاية أوقيانيا؛[٦٩٧] لذلك يجنح البعض إلى أن القانون الدولي إنما يمثّل فرض وجهة نظرٍ غربية ليبرالية على مجتمعاتٍ ذات تقاليد وقيم مختلفة،[٦٩٨] كما أن تاريخ تطوره هو تاريخٌ قامت بموجبه القوى الكبرى على الساحة الدولية، والتي كانت تاريخياً مسؤولة عن ارتكاب خروقات كبيرة بتشكيل القانون الدولي؛ من أجل تأمين مصالحها الخاصة؛ غير أن جميع الدول قد قبلت حداً أدنى من المبادئ الأساسية تم التوافق والاتفاق عليها؛ كاحترام السيادة الوطنية، وحماية حقوق الإنسان، وحظر أشكالٍ عنيفةٍ من التفاعل الدولي. [٦٩٩]

والواقع أنه وقبل أن تتشكّل الأمم؛ كانت قيمة القانون الدولي القديم التي صوّرها القانون الطبيعي أساساً هي العدالة الفردية، وعندما تشكل نظام وستفاليا الذي تم فيه تبني السلوكيات الدولية بشكل أساس من قبل الدول، تغيّرت قيمة القانون الدولي إلى العدالة بين الدول؛ والتي تمنح كل دولة حقاً دولياً في المساواة في الحقوق والالتزامات؛ بغض النظر عن حجم الدولة أو تكوينها العرقي أو ميلها الأيديولوجي؛ إذ إنها ستتمتّع بحقوق السيادة على قدم المساواة؛ وهو الهدف المنشود في القانون الدولي؛[٧٠٠] لذلك انبثق قانون الأمم أو قانون الشعوب، والذي يعرف اليوم بالقانون الدولي[٧٠١] الذي ساد نهاية العصور الوسطى، وهو تقدمٌ نحو الأمام لا يُنكر؛ أحرزته الإنسانية على عيبه؛ فإيجاد قانونٍ ينظّم العلاقة بين الحكّام، ويدرس العرف والممارسة الواجبة في المعاهدات بين الشعوب، ووضع

---

[٦٩٥]– د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص٦٢.

[٦٩٦]– د. فائز اللهيبي، العلاقات الدولية في وقت الحرب في الفكر الإسلامي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد ٧، عدد ٢/١٤، ٢٠١٣، ص٥.

[697] – Antony Anghi, Imperialism, sovereihnty and the making oh international law, 2005, p 47.

[698] – simon caney, The responsibilities and legitimacy of economic international institutions, Published online by Cambridge University Press, 2010, p164.

[699] – Ibid, p164.

[700] – Zhiyun Liu, Op. cit, p590.

[٧٠١]– انظر جيريمي بنثام هو أول من استخدم مصطلح القانون الدولي عام ١٧٨٩ ومن ثم استقر هذا المصطلح في القرن التاسع عشر ليحل محل مصطلح قانون الأمم. ص ٦١

السفراء، واستخدام المحيطات والموارد، وتنظيم أنواع النشاطات الحربية وتأسيس قواعد التعامل الدولي، رغم كل ما يعتريه من نقص ومحاباة ولا شرعية؛ فتحٌ إنسانيٌ نسبيٌ لا ينكر؛[٧٠٢] لذلك لا بُدّ من القول بأن القانون الدولي قد ساهم في جعل المجتمع الدولي مكاناً أفضل؛ من حيث ضبط العلاقة نسبياً بين الدول على الساحة الدولية، وتقليل العنف والحروب، وهذا أمرٌ لا مراء فيه يدركه المنصف ولا ينفيه؛ سوى أن القانون الدولي ليس بالمثالية التي يسوّق لها صانعوه من القوى الكبرى المتنفقذين في مؤسساته. وإن المجتمع الدولي حتى تاريخه لا يزال بشكلٍ كبير غيرَ عادل، وإنّ هذا الظلم القائم؛ يديمه ويعززه النظام الدولي القائم، مع فرض قيودٍ كبيرةٍ على قدرة الدول على إدارة شؤونها الخاصة؛ في عدد من المجالات السياسية والاقتصادية، وبُعدٍ عن تحقيق العدالة التوزيعية بين الدول.[٧٠٣]

الفرع الثاني
طبيعة القانون والمجتمع الدوليان الموطّئة للإذعان

إنّ القانون الدولي نفسه شبيهٌ بأرضٍ ملغومة[٧٠٤]، تسمح بتعسّف الدول الكبرى فيه مؤسساتٌ دولية تمت هندستها وفقاً لقواعدَ تحمي ذاك التعسف،[٧٠٥] وإنّ الغموض الذي يحتويه القانون الدولي يهبط به –وللأسف– إلى أن يُتاح كأداةٍ سياسية؛ حيث إنّ غموض كثيرٍ من المصطلحات فيه ومرونة الصياغات في نصوصه وعدم وضوحها؛ تتيح للدول سلطةً تقديريةً واسعةً للتفسير وفق مصالحها دونما رقيب؛[٧٠٦] لذا من الممكن أن يسهل شدّه

---

[٧٠٢]– جيمس كروفورد مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي، ترجمة محمود الحرثاني، ط٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، د.ت، ص٦٢.

[703] – simon caney, Op. cit, p165.

[٧٠٤]– إن القوانين والأدوات الأخرى هي شباك عنكبوت، يتم اصطياد الذباب الصغير بسرعة، بينما ينفلت الذباب الكبير، انظر "كريستوفر هيل حرية ضد القانون" ذكره نعوم تشومسكي، الدول المارقة مرجع سابق، ص ٢٦٦.

[٧٠٥]– انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٦ – ٨٧.

[٧٠٦] – والحقيقة أن الغموض الذي يكتنف كثيراً من النصوص والاتفاقيات والقرارات الدولية والذي بات سمةً ملاصقة تقريباً للكثير منها؛ قد يكون له آثارٌ إيجابية في تمرير بعض النصوص لتنجو من الفيتو الذي يطبع سياسة مجلس الأمن بطابع الإذعان، ففي القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ المتعلق بانسحاب الكيان المحتل من فلسطين؛ كانت أداة التعريف "الـ" والتي يقابلها كلمة من ثلاث أحرف في اللغة الإنكليزية "The" مدار خلاف كبيرٍ حول المراد من نص المادة؛ سوى أن ذاك الغموض هو الذي سمح بتمرير القرار المذكور دون أن يعرقل بحق النقض من قبل إحدى الدول الحليفة للكيان الصهيوني في مجلس الأمن، حيث جاءت الفقرة أ من القرار تنص على "انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي (في النص الإنجليزي "أراضٍ") التي احتلتها في النزاع الأخير". وإن ذاك الاختلاف بين إغفال وذكر أداة التعريف قد فتح الخلاف واسعاً للتأويل، فالتنكير يفيد التبعيض بينما يفيد التعريف الانسحاب من كل أرض احتلها الكيان، ومع أن ذاك الغموض هو الذي أتاح تبني القرار بالإجماع في مجلس الامن؛ فإنه قد منح الكيان هامشاً من المناورة في الانسحاب من الأراضي المحتلة، حيث لطالما ادعى الكيان تنفيذه للقدر الأكبر من القرار بانسحابه من شبه جزيرة سيناء التي

ومدُّه،[٧٠٧] **وعلى الرغم من تحفظنا على كثير من القواعد القانونية الدولية وطريقة نشأتها وفرضها وإلزاميتها وتعاطي الدول معها، ومواطن القصور فيها؛ منذ تشكّلها وحتى خضوع الدول لها؛ فإننا لا نقول أن القانون الدولي غيرُ مهم؛ بل إنّ تنظيم العلاقة بين الدول أساس عدالة ذاك التعامل وتوازنه؛ وإننا نشبّه ما يحصل على الساحة الدولية بما يحصل في قواعد لعبة ما بين الأقران؛ عندما يتفقون على قواعد اللعبة، وما ينبغي عليهم أن يفعلوه. وإننا نرى بالمقابل أنّ نصوص القانون الدولي تسلك مثاليّةً مُفرطةً يعقُبها فهمٌ وتفسيرٌ وتطبيقٌ ازدواجيٌ نفعيّ، وانفصامٌ عن معالجة المسائل الدولية التي تحتاج إلى حلٍّ بحق، ومحاباةٍ لتوازن القوى، وتقسيم النفوذ، وتصفية الحسابات، وحُكم المصالح، في مشهدٍ لا يضبطه النص القانوني ولا تحكم عليه المحاكم الدولية.**

والحقيقة أن القانون الدولي بطبيعته اليوم إنّما هو أداة القوي في قهر الضعيف؛ فالنظام التطوعي للموافقة والذي يقتضي موافقة الدول على القاعدة التي تحكمهم (نعني بذلك الاتفاقيات الدولية) تعني أن الضعيف الذي لا يقبل قاعدةً ما؛ يجد القوي من خلال وسائله سبيلاً لإجبار الضعيف على الإذعان، والقويُ لن يقبل إلا تلك القواعد التي تضمن مصالحه؛ وعليه تحافظ تلك القواعد على مكان كل دولة في التراتبية العالمية؛ لتُبقي القويّ قوياً، وتجعل الضعيف ضعيفاً وزيادة[٧٠٨] فالقانون الدولي لطالما دعم القوى الكبرى صانعيه؛ إذ إن قواعده من صُنع المنتصرين في الحرب الغربية؛ فهذا فرانسيسكو دي فيكتوريا صاغ مفهوم السيادة الذي ساعد على إضفاء الشرعية على الغزو الإسباني، ونزع ملكية الأمريكيتين من خلال جعلِ شعوب المنطقة غير ذاتِ سيادة؛[٧٠٩] كما أنه منظومةٌ يتمحور حول أيديولوجيات نيوليبرالية لا حول مبادئ العدالة.[٧١٠]

تعادل مساحتها ضعفي مساحة فلسطين كاملة، حاملة النص على التنكير "أراضٍ" إلا أن حرفين من اللغة العربية "الـ" وثلاثة من اللغة الإنكليزية "THE" تعادل على ما يبدو معظم أراضي فلسطين وفق التفسير الغربي. انظر في ذلك نص القرار المذكور في الوثيقة رقم *S_RES_242(1967)*- على الموقع الرسمي للأمم المتحدة وانظر كذلك مقال كل ما تريد أن تعرفه عن قرار رقم ٢٤٢ .. الانسحاب من الأراضي المحتلة، متاح على الموقع شفقنا عبر الرابط التالي: https://ar.shafaqna.com/AR/229008 تاريخ النشر ٢٠٢٠/١١/٢٤ تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٨/٤.

[٧٠٧]- تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص٤٠٤ – ٤٠٥

[٧٠٨]- المرجع نفسه، ص ٤٠٤.

[709] – Susan Marks, “Empire’s Law,” Indiana Journal of Global Legal Studies, 2003, p. 449, 458

[710] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p.39.

فمن المسلم به اليوم أن المجتمع الدولي إنّما بات يُحكم بالقوة، وأنّ المتبّصرين فيه يفهمون أن الاحتكام للالتزامات القانونية إنّما هو سبيل الضعفاء، أما القوى الكبرى فلا تحتاج سوى أن تقرر بنفسها ما تريد لنفسها، وعندها من الممكن أن يكون القانون طوع رغبتها، بعباراته الفضفاضة أحياناً، واستغلال نصوصه أحياناً أخرى، وهي لا تخجل من أن تصرح أن القانون لا يعنيها عندما يتعارض ومصالحها في أحيان أخرى.[٧١١]

أولاً– اختلاف طبيعة التنظيم الدولي عن طبيعة النظام العام للدولة القومية:

يختلف المجتمع الدولي عن المجتمع الداخلي؛ إذ يتّسم الأخير بتنظيمٍ ووضوحٍ في السلطات لا يتجلّى في الأول؛ فالمجتمع الداخلي مجموعٌ تُديره وتحكمه سلطةٌ عليا مستقلةٌ عن إرادة المخاطبين؛ تتجلى فيها بوضوح سلطاتٌ ثلاث؛ تشريعيةٌ؛ تسن القوانين، وتنفيذيةٌ؛ تُشرف على التطبيق، وقضائيةٌ؛ تراقبه وتحاسب عليه؛ مما لا وجود له –رغم محاولات المقاربة والتأويل– في المجتمع الدولي، وهذا يعني انتفاءُ وجودٍ لإرادةٍ دوليةٍ تضعُ القوانين وتُنفّذها بمعزلٍ عن المخاطبين؛ لذلك فإنّ المجتمع الدولي يُشبه بشكله ذاك المجتمعات البدائية الفوضوية، ولذلك فإن استخفاف الدول بالقانون الدولي نابعٌ عن غيابِ السلطة القادرة على فرضِ احترام القانون في المجتمع الدولي.[٧١٢]

ثانياً– الفرق بين قيم المجتمع الدولي وقيم الإنسانية:

تتّسم نشاطات الفرد كإنسانٍ طبيعيٍ بجملةٍ من العواطف والأحاسيس التي يُطلق عليها أنها إنسانية؛ فالإنسان كائنٌ اجتماعيٌ بطبعه؛ مخاطبٌ بالقوانين السماوية من قبلُ، وبالقوانين الوضعية الوطنية من بعدُ، وهذا ما يختلف عن أشخاص القانون الدولي كالدول؛ حيث لا مشاعرَ ولا عواطف؛ فالدول تقوم على البراغماتية والنفعية، كما أن العلاقات الدولية لا تقوم على أسس أخلاقية عاطفية؛ وهذا يعني أن المصلحة هي محور القانون الدولي حتى الإنساني منه، وإنّ ذلك قد مَنَع وجود ما يشبه العقد الاجتماعي الدولي.[٧١٣] وإنّ سلطة القانون الدولي ليست سلطةً عليا في التنظيم الدولي المعاصر؛ وإنّما سلطةٌ خاضعةٌ لإرادة الدول، وهي إن كانت عليا على

---

[٧١١]– يرى سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (جون بولتون) أن "القانون الدولي ليس له قوة، إنه مجرد عقد دخلت فيه الولايات المتحدة، وتعمل به حين تريد وتسقطه حين تريد".نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبداً، مرجع سابق، ص ٩٧.

[٧١٢]– انظر محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص ١٢.

[٧١٣]– د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص ٥٧.

الدول الضعيفة؛ فهي ليست كذلك على الدول الكبرى، لذلك يقول دبوي جان في كتابه القانون الدولي إنّ المجتمع الدولي مؤلفٌ من دول أقطاب، وكلُّ دولةٍ تُعدُّ متقدمةً في القانون الدولي وصاحبةُ الحق في تعريفه وتحديده.[٧١٤]

ثالثاً- القانون الدولي لا يتمتع بصفة التجريد:

يُقصد بالتجريد؛ توجّه الخطاب أمراً أو نهياً على التعميم من حيث الأشخاص والأفعال؛ فالقاعدة القانونية لا بُدّ أن تخاطب الناس بصفاتهم ومراكزهم القانونية لا بذواتهم وأشخاصهم؛ وعليه فإن القاعدة القانونية لا بُدّ أن تطبق على واقعة ما؛ بشروطٍ وأوصافٍ مُحدَّدةٍ مُعيّنةٍ مسبقاً، وتكون العبرة في توفر أو انتفاء شروط القاعدة؛ وعليه لا يتم التمييز بين واقعة وأخرى؛ فتترتب القاعدة على واقعة ما، ولا تترتب على مثيلاتها من الوقائع؛ لذلك لا تُعدُّ الأحكام القضائية ولا القرارات الإدارية قواعد قانونية، لاعتبارها تعنى بأشخاص معنيين بذواتهم،[٧١٥] **ويبدو أن ميثاق الأمم المتحدة قد منح مجلس الأمن سلطة قريبة من التشريع وزاده سلطة التكييف القانوني، وإن مجلس الأمن وفق ما يقره ويشهد به الواقع الدولي؛ يُغلّب المصالح على القوانين، من حيث الفهم والتكييف، ومن حيث الإلزام والتطبيق؛ مما نفى عما يصدر عنه صفة العمومية والتجريد؛ فتراه يخاطب دولاً بعينها دون أخرى، ويطبّق القوانين على دولٍ ولا يطبقها تجاه دول. ثم إن امتلاك مجلس الأمن للسلطات؛ جعلَ من الصعوبة التمييز بين ما هو تشريع وما هو قرار تنفيذي؛ كما جعل من الصعوبة تقرير ما إذا كان قراره يولّد سابقةً تُنشئ عُرفاً يَنتج عنه إلزامٌ ليصبح قانوناً عرفياً، أم إنه مجرّد توجّهٍ يتيمٍ تطلّبه واقع المجتمع الدولي في تلك المسألة.**

ثم إنّ من موجبات التجريد أن يُراعي القانون العدالة في مرحلتين: **مرحلة التشريع؛** وهي المرحلة التي يجب أن يتوخّى فيها المُشرّع العدالة في سن القوانين؛ بمراعاته الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية المختلفة لكل الخاضعين للقانون الذي سينطبق عليهم؛ بحيث يكون القانون تعبيراً عادلاً عن حاجات الشعوب وحقوقها ومركزها القانوني، أما المرحلة الثانية فهي **مرحلة التطبيق؛** بحيث يكون جميع الخاضعين للقانون متساوين

---

[٧١٤]- انظر جان رينيه دوبوي، كتاب القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، ط١، منشورات دار عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٧٣، ص٣٣ – ٩٨.

[٧١٥] – انظر د. شنوف العيد، النظرية العامة للقانون، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية الحقوق، ٢٠٢٠، ص١٢

أمام أحكامه، ينطبق عليهم النص دون تحيزٍ في التفسير ولا في التأويل ولا في التنفيذ، وهو ما لا يتوفر في القانون الدولي في كلا المرحلتين، وهو ما يجب الاعتراف به.[٧١٦]

رابعاً– الطبيعة الخاصة بالقانون الدولي لا تتيح له الاستقلالية:

تُعدّ المعاهدات الدولية المصدر الأهم للقانون الدولي، وهي بطبيعتها مصدرٌ اتفاقيٌ يخضع لإرادة الدول الموقّعة؛ مما يعني أن صانع التشريع والمخاطب به "كقانون دولي" واحد، ومن المعلوم أن المعاهدة –كل معاهدة – إنما تمرُّ بطورِ المفاوضات والتنازلات والتعديلات والتفسيرات؛ إذ إنّ الدول لا ترجّح القوانين– أقصد الدولية منها– على مصالحها الشخصية، لذلك تحاول إيجاد نوع من التوازن إن لم نقل التوافق بينهما، ولذا يرى البعض أن مصطلحات القانون الدولي كثيراً ما تكون مضلّلة بعدم وضوح المعنى المراد منها؛[٧١٧] باعتبار أن التشريع الدولي يفتقر كما يفتقد إلى المشرّع الدولي، وأن القانون الدولي لا يعرف عملية التشريع بمعناها الضيق؛ بمعنى فرض قواعد قانونيةٍ ملزمةٍ من قبل سلطةٍ مستقلّة؛ سوى أن تعدّد العلاقات القانونية الناشئة عن المعاهدات الجماعية وحقّ كلِّ طرفٍ فيها في مطالبة مجموع الأطراف بتطبيق الأحكام التي تضمنتها؛ يجعل المعاهدات تقترب من مفهوم القوانين بالنسبة للمجموع. ثم إن تفريق المعاهدات إلى شارعة وأخرى عقدية محلُّ نظر؛ فجعل المعاهدة العقدية نتاجَ مساومةٍ سياسية؛ في حين أنّ المعاهدة الشارعة نتاجُ عملٍ تشريعيٍ صادرٍ عن مؤتمر دولي أمرٌ غير دقيقٍ في ميزان المنطق القانوني والواقع الدولي؛ فالاعتبارات السياسية والمساومات الدولية لا تغيب عن المؤتمرات الدولية التي تَعدُّ المعاهدات وتقرّها؛ لذلك نرى أن لجنة القانون الدولي لا تفرّق بين المعاهدات الشارعة وتلك العقدية، وتعامل المعاهدات كقانونٍ موحّد.[٧١٨]

---

[٧١٦]– د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص ٦٢.

[٧١٧]– ولا غرو أن طبيعة نصوص الميثاق الفضفاضة قد أفرزت لنا ولادات قيصرية لممارسات دولية خرجت عن نصوص الميثاق، شكلت أحياناً أوضاعاً عرفية لا أوضاعاً قانونية، فظهر لدينا معانٍ ومفردات ممسوخة، ما أدى إلى تراجع قانونية الممارسات الدولية، وكذلك تراجع دور المنظمة الدولية. انظر د. محمد خالد الشاكر، صناعة القرار الدولي جدلية العلاقة بين واقعية العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي (دراسة تأصيلية مقارنة)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، ٢٠١١، ص ١٩٦.

[٧١٨]– انظر د. محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص ١٢٧ – ١٢٨.

وإنّ طبيعة مصادر القانون الدولي بحدِّ ذاتها فيها ما يقال حول صفة الاستقلالية عقب التجريد والعمومية؛ فالمعاهدات الدولية أو العرف الدولي –على سبيل المثال– إنّما يتشكّل بإرداة الدول واتفاقها، أو بتصرفاتها المطردة التي ولّدت شعوراً بالإلزام؛ حيث إن الأولى يغلب عليها الصفة التوافقية والثاني تغلب عليه صفة الإلزام العرفي، في حين أن القاعدة القانونية المتّسمة بالعمومية والتجريد تفترض وجود سلطةٍ عليا تصدرها بالتساوي على جميع المخاطبين، أي إن الهدف من العمومية والتجريد هو تحقيق المساواة والعدالة بين جميع الخاضعين للقاعدة القانونية، مما لا نجده في القانون الدولي،[٧١٩] ثم إنّ الطابع الإرادي الملازم للقانون الدولي يميّزه عن سائر فروع القانون الأخرى؛ باعتبار أن أغلب قواعد القانون الدولي إنّما تنشأ عن إرادة الدول؛ أي إن مدار القاعدة القانونية يكون خاضعاً لاعتباراتٍ سياسية ومصالحَ وطنية.[٧٢٠] والحقيقة أن القانون الدولي لم يكن يوماً محايداً، ولم يسبق له أن أنشأ بموجب قواعده نظاماً دولياً ملتزماً الحياد، ولا حريصاً على تطبيق العدالة ولا الإنصاف، وما هو إلا ترجمة لمصالح الدول المهيمنة.[٧٢١]

خامساً– ضعف آليات تطبيق القانون الدولي وغياب سلوكية قواعده:

يفتقد القانون الدولي عدّةَ صفاتٍ أثّرت في فاعليته واحترامه بين الدول؛ إذ إن القانون الدولي منذ ابتداء تشريعه –باعتبار عدم وجود سلطة تشريعية تصدره– وحتى منتهى تطبيقه –باعتبار عدم وجود مؤيدات جزائية تضمن تطبيقه– مروراً بعدم عدالة ذاك التطبيق؛[٧٢٢] لا يتضمن بذاته قوة الالتزام به، ويرى سفير الأمم المتحدة جون بولتون أن "القانون الدولي ليس له قوة، إنه مجرّد عقدٍ دخلت فيه الولايات المتحدة، وتعمل به حين تريد وتسقطه حين تريد".[٧٢٣] **كما لا يوجد في التنظيم الدولي قضاءٌ يتمتع بسلطةٍ إجباريةٍ تُلزم الدول تطبيق نصوص القانون، تقوم بفرض الجزاء على المخالف وفقاً للقوانين، كما لا يوجد آلية تضمن تطبيق تلك الجزاءات عبر**

---

[٧١٩]– انظر د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص ٦٢.

[720] – Charles Chaumont, cours General droit international law, R,C,A,I, 1930, p 362.

[٧٢١]– انظر فاطمة زيتون، المحكمة الجنائية الدولية: نحو الرهان على تكريس واقع عدالة جنائية منصفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد ١٥، عدد ٤، ٢٠٢٢، ص ٤٣٣.

[722] – René Värk, The Use of Force in the Modern World: Recent Developments and Legal Regulation of the Use of Force, batlic defence review, No.10, Vol 2, 2003. P. 27.

[٧٢٣]– نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبداً، مرجع سابق، ص ٩٧.

القهر والإكراه، بينما تتخذ الجزاءات طابعاً بدائياً كالحروب وأعمال الانتقام كشريعة الغاب؛ يفرضها أصحاب مصالحٍ متعارضة؛ تشوب أحكامهم المنافع والأجندات السياسية، ولا يعكس قرارهم عدلاً ولا إنصافاً في قرارة الدول الأخرى، وإننا نواجه مشكلة في شخصية العقوبة؛ إذ كثيراً ما تقع الجزاءات على الدولة بكل سلطاتها وأطيافها شعباً وحكومة وفعاليات اقتصادية وسياسية واجتماعية، بالرغم من أن المسؤول عن خرق القانون قد يكون فرداً أو أفراداً قد لا يطالهم تأثير الجزاء أصلاً.

والواقع أن القاعدة القانونية تتميز عن القاعدة الطبيعية باعتبار الأخيرة مبيّنة للعلاقة المطردة بين الظواهر الطبيعية؛ بينما الأولى تفرض حقوقاً وترتب التزامات وتنشأ من العدم، أي إن القاعدة الطبيعية تصف ما هو كائن بينما تبين القاعدة لقانونية ما ينبغي أن يكون! وإن القاعدة الدولية هي أقرب للقواعد الطبيعية من القواعد القانونية، إذ إنها تسعى للحفاظ على الاستقرار وفق ما هو كائن؛ في مشهدٍ يعكس غياب سلوكيتها، وإن ذلك لينطبق على القرارات والمعاهدات الدولية، والمواثيق ودساتير المؤسسات التي نشأت لحل مشكلةٍ قائمةٍ، أو معالجة وضعٍ حاصل.[٧٢٤] **لذلك فإن القانون الدولي هو قانونٌ وضعيٌ ذو قواعد قانونية؛ تأسست تِبعاً لإجراءات المشروعية التي يتطلبها سنُّ القوانين ربما، لا يمكن إنكار ذلك، تخاطَب به الدول، وتُعقد له المؤتمرات، وتدرّس نصوصه وقواعده؛ ثم إنّ كثيراً من النصوص الدستورية الوطنية تجعل للقانون الدولي قوةً كالقانون الداخلي، كما أن هناك من يعترف بسموّ القانون الدولي في دساتيره، وإنّ الدول في الحقيقة لا تُجاهِر في الخروج عن القانون الدولي بل تُضفي المشروعية على أعمالها، وتستند بذلك إلى نصوصٍ في القانون الدولي، أو تبريراتٍ باسم القانون الدولي؛ إلا أننا نصرّ على رأينا في أنّ ذلك كلّه لن يجعله شرعياً وإن كان أحياناً يحقق المشروعية.**

---

[٧٢٤]– انظر د. شنوف العيد، مرجع سابق، ص١١.

الفرع الثالث

مهمّة القانون الدولي

إن القانون الدولي خطوةٌ نحو الأمام خطاها المجتمع الدولي لا يمكن تجاهلها، قد أسهم في إنقاذ الأرواح أحياناً، وخفف العديد من الصراعات، وأنهى بعضها أحياناً أخرى، كما أسهم نسبياً في التأسيس لمفاهيم وممارساتٍ دوليةٍ عادت على البشرية بخير لا يمكن إنكاره؛ إلا أن قوام القانون الدولي –وفقاً لما نرى– الحفاظ على الاستقرار لا تحقيق العدالة، وإنّ الهدف إنما هو حفظ السلم والأمن لا إنصاف المظلوم وإحقاق الحقوق، وإنّ منتهى ذلك كله تحقيق التوازن بين القوى الدولية في عمليةٍ تُديرها وتُنجزها بآن معاً الدول المتسيّدة صاحبة اليد العليا في الجماعة الدولية، في توزيع غير متساوٍ للمكانة والثروة والقوة. وإن توازن القوى يعني المساواة بين الدول الأكثر قوة وازدهاراً، على حساب السيادة المتساوية بين الدول كلها، مفاتيح ذلك امتلاك القوة التي لا منافس لها، وموارد الطاقة واستخداماتها المحتكرة، وقوة الاقتصاد المعتمِدة على ثروات الغير وقوّة النفوذ؛ لذلك ليس من مهام القانون الدولي –على ما يبديه الواقع– تحقيق العدالة الدولية باعتبارها أحكاماً أخلاقية لا يمكن ضبطها؛ وإنما مهمته السعي إلى تحقيق النظام والاستقرار والأمن الدولي؛ ويرى جون ويلي[٧٢٥] أن هذا أحد أهم أسباب نجاحه![٧٢٦] وإننا لا نتفق مع ويلي في مذهبه غير المتبّصر في القانون الدولي؛ وهو لا يراه حيلةً وقناعاً يضعه الأقوياء على وجوههم حين الحاجة ويحددون درجة الشفافية والملائمة لكل حالة.[٧٢٧] وإننا نتساءل، ما معيار النجاح الذي حققه القانون الدولي والتنظيم الدولي يعاني مشكلاتٍ ليس أولها القهر والجوع ونقص الأموال والأنفس، وليس آخرها الحروب والنزاعات المختلفة على الشعوب والأزمان، ووهم السّلام وسراب الأمان، وما معنى القانون الدولي والمرجعية القانونية في ظل ممارسةٍ تتخذ القرارات الدولية فيها أشكالاً متمايزة طابعها الإذعان، وتنفّذ بطرق متباينة لصالح الدول العظمى مهيمنةً على الساحة الدولية؟[٧٢٨] **إن القانون الدولي وفقاً لواقع التنظيم الدولي هو**

---

[٧٢٥]– سياسي جنوب إفريقي، توفي عام ١٩٨٧.

[726] – John Wiley& sons, The modern law riview limited, published by Oxford, OX4 2DQ, U.K, Malden, 2016, p919.

[٧٢٧]– نعوم تشومسكي– النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص٣٩.

[٧٢٨]– د. محمد صالح المسفر، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

تعبيرٌ عن توازن القوة لا قانونٌ لانتصاف الحقوق، وإنّ عملية ضبط العلاقة الدولية من خلال القانون الدولي؛ ذروةُ سنامها تحقيق الاستقرار، وفرض القوة؛ لا تحقيق العدالة والعدل وإعلاؤه وسموّه، وإنّ تنفّذ القوى الكبرى على الساحة الدولية؛ هو من يحدّد للقوانين مساراتها؛ أي إنّ العدل الدولي مرهونٌ بالدور الوظيفي للقانون الدولي، وإنّ الدور الوظيفي للأخير مرهونٌ بمن يضع مسارات ذاك القانون؛ لذا لا معنى للقانون الدولي ما لم يكن من ورائه تخفيفٌ من الفقر والجوع والظلم ومعالم القهر وحفظ الحقوق وردّ المعتدي وحفظ السلم حقاً وصدقاً، وتحقيق الأمن عدلاً وفرقاً، وجعل ذلك أولويةً من أولوليات القانون الدولي. والحقيقة أن الدول عندما وقّعت على ميثاق الأمم المتحدة إنّما ارتضت التنازل عن جزء من سيادتها ابتغاء صورةٍ من العدالة الدولية في المساواة والسيادة والتمتع بالحقوق والانضباط بالالتزامات الدولية، وأدركت عندها أن مصلحتها تكمن في عدم عزل نفسها عن الجماعة الدولية؛ فهل حققت المنظمة للدولة جوهر مراد الاتفاق وغايته؟![٧٢٩]

[٧٢٩] – John Martin Gillroy, Justice as sovereignty: David Hume and the orgins of international law, 2008, p463.

الفرع الرابع
قيمة القانون الدولي وحقيقية تأثيره الوجودي

هل القانون الدولي موجودٌ حقاً كما القوانين الوضعية الأخرى على المستوى المحلي؟ وإن كان موجوداً؛ فهل هو نفسه بالنسبة لجميع الأمم والشعوب؟![٧٣٠]

إنّ مصداقية القانون الدولي على المحك؛ فآلياته لا تزال عاجزةً عن التعامل مع حالات الخروج عن القواعد التي سنّها، كما يبدو أنه غير قادرٍ على التعامل مع التحديّات المستجدّة التي تظهر على الساحة الدولية.[٧٣١] وقد عبّر دين أتشيسون[٧٣٢] عام ١٩٦٣عن المبدأ الساري حين أعلم الجمعية الأمريكية للقانون الدولي أن الردّ على تحدّي الولايات المتحدة وقوّتها وموقفها وهيبتها ليس مسألةً قانونية، وعلّق: "إنّ القانون الدولي مفيدٌ لتمويه مواقفنا بسمةٍ مميزة مشتقة من مبادئ أخلاقية عامة جداً أثّرت في المذاهب القانونية." لكنّ الولايات المتحدة غير مقيدة بها.[٧٣٣] أما سفير الأمم المتحدة الأمريكي جون بولتون فيرى أنّ القانون الدولي ليس له قوة، "إنه مجرد عقد دخلت فيه الولايات المتحدة، وتعمل به حين تريد، وتسقطه حين تريد". [٧٣٤] وفي رسالتها الإخبارية في آذار ١٩٩٩ عبّرت الجمعية الأمريكية للقانون الدولي عن رأيها المشابه إذ قالت: "إنّ القانون الدولي هو اليوم على الأرجح أقلُّ احتراماً في بلادنا أكثر من أي وقت مضى".[٧٣٥]

والحقَّ نقول إنه لا بُدّ من إدراك أن في المجتمع الدولي قوىً لا ترى القانون الدولي مقيّداً من حريتها عندما تخالفه؛ وإنما تأخذه في عين الاعتبار حين يخالفه أعداؤها، حيث إنّ القوى الأكثر قوة ترى نفسها صانعةً

---

730 – Mark Weston Janis, International Law as Fundamental Justice: James Brown Scott, Harold Hongju Koh, and the American Universalist Tradition of International Law, SAINT LOUIS UNIVERSITY LAW JOURNAL, University of Connecticut, School of Law, Vol. 46:345, p . 346.

731 – Kamal Khan, Op. cit, p. 161.

٧٣٢– سياسي أمريكي من الحزب الديمقراطي، تولى منصب وزير الخارجية في بلاده في الفترة الممتدة بين ١٩٤٩ – ١٩٥٣ وكان له دوراً محورياً في بناء السياسة الخارجية الأمريكية زمن الحرب الباردة.

٧٣٣– انظر لورا ريد وكارل كيسين، التدخل في المنظور التاريخي، افتتاحيات الأعراف الناشئة للتدخل المبرر، تقرير اتشيسون، أورده مارك تراشتينبرغ مكتبة كينيدي، الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، كولومبيا ١٩٩٣.

٧٣٤– نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبداً، مرجع سابق، ص ٩٧.

٧٣٥– نعوم تشومسكي، الدول المارقة، مرجع سابق، ص ١٠.

للقانون الدولي لا خاضعة له، تملك تأويله وتفسيره وتعرف استخداماته بشكل جيّد؛ ليبدو أن قواعد القانون الدولي ومبادئه إنّما وُضعت لمصلحة الدول الكبرى، أو لك القول إنّ قوة القانون لا تُرى إلا في وجه الدول الضعيفة المستضعفة؛ في حين نجد انتهاكات قواعد القانون الدولي في أماكن شتّى من بقاع الأرض التي ترزح تحت حكم هذا التنظيم الدولي،[٧٣٦] ولا تُحرّك الأمم المتحدة من أجلها ساكناً، وهذا يعني أن تلك القواعد لا تطبّق بعدالة، وهذا من شأنه أن ينمّي القهر؛ جاعلاً منه مفهوماً يتجاوز الحدود من غير عائق يعيقه؛ مما يعني حصول عالميته. وإنّ عجز مؤسسات القانون الدولي باختصاصاتها كافة عن تطبيق نصوصه، وترك المشكلات الدولية رهينة التفاعل الدولي دون حل؛ أسهم في فقدان الثقة بجديّة القانون الدولي بل بوجوده أصلاً.

ونطرح هنا سؤالاً جدلياً جدياً حول حقيقة وجود القانون الدولي بهذا المعنى؛ فهل يتّسم القانون الدولي بالسّمة القانونية، وهل هو بالفعل نظامٌ قانونيٌ بما تتطلبه هذه الصفة من مضامين؟

أولاً– منكري القانونية:

يبدو للبعض أن نظام القواعد لا يمكن أن يكون نظاماً قانونياً؛ ما لم تحدّد قواعده بشكل فعال سلوك أولئك الذين يتمُّ توجيه القواعد إليهم، مع ملاحظة أن الدول ليست ملزمةٌ فعليّاً بما نسميه القانون الدولي، وأن الأخير يفتقر آلية إنفاذ لقواعده، كما يفتقد محاكم ذات ولايةٍ قضائيةٍ شاملةٍ وملزِمة.[٧٣٧] وقد ذهب بعض الفلاسفة إلى إنكار الصفة القانونية عن القانون الدولي، ومن أبرزهم كانط وهوبز وبنتام وسبينوزا؛ إذ شبّهوا المجتمع الدولي بالطبيعة، وأن العلاقة بين الدول لا تقوم إلا على القوة، وأن المعاهدات الدولية لا تستمر إلا بالقدر الذي تستمر فيه العلاقة بين الدول، وأن الدولة القوية يمكن لها أن تُلغي المعاهدة أو لا تلتزم بها أصلاً، وأن تعدّها من خلال تصرفاتها غير

---

[٧٣٦]– يُذكر أننا نكتب هذه السطور في الثامن والعشرين من تشرين الأول عام ٢٠٢٣ على وقع الإبادة الحاصلة للفلسطينين في قطاع غزة، وبينما يقتل الكيان المغتصب طفلاً كل أربعة عشر دقيقة، ويهجّر الآلاف ويدمّر مئات المنازل فوق ساكنيها ويحاصر القطاع براً وجواً وبحراً، ويقطع عنه الماء والدواء والطعام والوقود والكهرباء، وحتى وسائل التواصل مع العالم الخارجي، فإن دول العالم تدين وتشجب أفعاله دون أن تمسك يده التي يبطش بها، فتحول بينها وبين ضحاياه، بينما يصف الكيان الإسرائيلي تلك الدعوات بـ"الدنيئة".!

[٧٣٧] – Will Kymlicka, David Miller, and Alan Ryan, LEGITIMACY, AND SELF-DETERMINATION AND JUSTICE, OXFORD POLITICAL THEORY Series, MORAL FOUNDATIONS FOR INTERNATIONAL LAW ALLEN BUCHANAN, Oxford University Press Inc, New York, 2004, p46.

موجودة، وأحياناً تبرر التصرفات التي جعلتها تخرج عنها، ويرى جون أوستين[٧٣٨] أن قاعدة السلوك لا تُعدّ قانوناً ما دامت لم تصدر عن سلطةٍ تشريعية أعلى، وباعتبار أن قواعد السلوك الدولية لا تصدر عن سلطة عليا؛ فقد خلُص إلى أن ما يسمّى القانون الدولي ليس قانوناً، وإنما مجردُ أخلاقٍ دوليةٍ وضعية؛ تفتقد الصفة الإلزامية، ولا يترتب على مخالفتها مسؤوليةً قانونية، وقد أيّده في ذلك كلاً من الفقيه الألماني أدولف لسون، والفقيه السويدي وينكر، والفرنسي رايمون آرون،[٧٣٩] والألماني هانز مورغنثاو،[٧٤٠] والفرنسي جورج بيدو،[٧٤١] كما أن آلبرت زورون يقول "إنّ قانون الشعوب[٧٤٢] ليس من القانون بشيء إذا لم يصبح قانوناً دستورياً".[٧٤٣]

ثانياً- الرد على منكري القانونية:

إن القول بأن القانون الدولي ليس فعّالاً بما فيه الكفاية في تحديد سلوك الفاعلين الدوليين ليكون مؤهلاً لأن يكون قانون؛ منطقٌ يجانبه الصواب؛ لأن فكرة أن نظام القواعد يجب أن يحقّق شيئاً قريباً من الامتثال الكامل ليتم اعتباره قانوناً ليست دقيقة؛ حيث إن العديد من الأنظمة التي نطلق عليها لفظ "قانون" فشلت من الناحية العملية كالعديد من أنظمة الضرائب أو القوانين التي تجرّم بعض الأفعال على المستوى الوطني؛ لذلك فإن النظام القانوني قد يكون أكثر أو أقلَّ فعالية في إلزام أولئك الموجودين في مجاله على اتّباعه، فالامتثال الكامل ليس شرطاً ليكون النظام قانوناً. علاوةً على أن مفهوم الفعالية بحد ذاته غامضٌ إلى حدٍ ما؛ إذ لا ينبغي أن نفترض على وجه الخصوص أن الامتثال للقواعد هو البعد الوحيد للفعالية؛ فقوانين حقوق الإنسان على سبيل المثال ذات بعد واضح حتى على تلك الدول التي تنتهكه، وتوفّر أُسسا للمقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية.[٧٤٤]

---

[٧٣٨]- محامٍ وفيلسوف من مملكة بريطانيا العظمى، توفي عام ١٨٥٩.

[٧٣٩]- من أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين المعاصرين، خصص معظم مؤلفاته وأعماله العلمية لتأكيد تصوراته الاجتماعية المرتبطة بمواقفه السياسية.

[٧٤٠]- أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية، له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية، فضلاً عن دراسة القانون الدولي.

[٧٤١]- سياسي فرنسي، كان ناشطًا في المقاومة الفرنسية خلال الحرب الغربية الثانية، شغل بعد الحرب منصب وزير الخارجية ورئيس الوزراء في عدة مناسبات.

[٧٤٢]- يعني به القانون الدولي.

[٧٤٣]- انظر محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص ٢٨.

[744] – Will Kymlicka, David Miller, and Alan Ryan, Op. cit, p51.

وبالرغم من أننا لا نرى القانون الدولي قانوناً عادلاً ولا منصفاً، كما لا نراه مجدياً ولا فعالاً في كثير من القضايا الدولية من الناحية العملية، وبالرغم من تعنّت الدول القوية فيه وتجاهه في آن معاً، واستخدامه واستثماره أداةً طيّعةً بيدها؛ إلا أن رفع صفة القانون عن تلك القواعد الدولية –برأينا– مذهبٌ لا يستند لأسس قانونية سليمة وذلك لنقاط عدة:

١- **عدم تلازم القانون الدولي والسلطة الأعلى:** إنّ عدم وجود مشرّعٍ دوليٍ لا ينفي الصفة القانونية عن القانون الدولي؛ فالمجتمعات البدائية عرفت قوانين بدائية عرفية، دون أن يكون هناك سلطةٌ تشريعية، وكذلك القانون الإنكليزي يقوم جلّه على قوانين عرفية، وعليه فإن إنكار قانونية القانون الدولي نسبةً لعدم وجود سلطةٍ عُليا تشرّعه لا أساس سليم له.

٢- **تأثير وجود سلطة قضائية على صفة القانونية:** إنّ عدم وجود سلطة قضائية دولية لا يُنكر قانونية القانون الدولي؛ فالمجتمعات القديمة لم تعرف القضاء وإنما التحكيم.

٣- **تأثير عدم وجود جزاء على صفة القانونية:** إن الجزاء ليس شرطاً لقانونية القاعدة القانونية، وإنما شرطٌ من أجل فاعليتها وضمان تطبيقها، خصوصاً أنّ بعض القوانين كالنُظُم الدستورية تخلو من الجزاءات؛ كما أن القانون الدولي لم يخلُ من جزاءات؛ إذ نصّ ميثاق الأمم المتحدة على حق استخدام القوة وقطع العلاقات ووقف العضوية والحصار الاقتصادي وسواها.

وبالرغم من مساندتنا لقانونية القانون الدولي ورفض إنكار قانونيته، إلا أننا لا نراه سوى ظلٍ باهتٍ لما تطمح له شعوب العالم وما ترنو إليه،[٧٤٥] وتنظيرٌ أخلاقيٌ لا انعكاس له في واقع العلاقات بين الدول؛ فالقانون الدولي ما هو إلا نتائج مكتوبةً من قبل الدول الأكثر هيمنة.[٧٤٦]

---

[٧٤٥]– من المؤسف أن يكتب الدكتور كميل حبيب أستاذ القانون الدولي وعميد كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية على صفحته على موقع اكس معتذراً لطلابه لأنه كان متشدداً في تدريس مقررات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومنظمة الأمم المتحدة، معتبراً أن حق القوة هو سيد العالم اليوم. انظر صفحة الدكتور على موقع إكس تحت اسم: PROF. Camille H. Habib

[746] – Will Kymlicka, David Miller, and Alan Ryan, Op. cit, p20.

ومن المؤسف قولنا إن القانون الدولي أصبح وبشكل متعاظم أداةً في يد الدول الكبرى تُحقق من خلاله مصالحها، وإن القيمة القانونية للقانون الدولي باتت تتهمش لصالحها ولصالح توازن القوى، وبات متجرداً من أبرز الصفات القانونية المفترضة المتمثلة بالعمومية والتجريد؛ حتى بات المنصف منه قيَماً معنوية لا تطبيق لها، وقوةً ملزمةً بلا أنيابٍ في كثير من القضايا، وبات القانون مجرّد غطاءٍ بيد الدول الكبرى؛ في معادلة يمكن فهمها في إطار توازن العلاقات الدولية والاستقرار الدولي المعلن عنهما، ولا يمكن قبولهما في ميزان العدل والعدالة، ولا يركن إليها الضمير السليم، ولا يلتفت إليها جوع الفقراء والمساكين، فبات القانون يؤمّن الاستقرار نسبياً كمطلبٍ بديل عن العدالة.

ثالثاً- مدى صلاحية القانون الدولي:

إن النظام القانوني من حيث الأصل يتمتّع بشرعيةٍ ضعيفةٍ كلّما كان قادراً على فرض مبادئه على أعضاء الجماعة الدولية بشكل قسري؛ بحيث يكون المستجيب مذعنا مرغماً لا مختاراً، ويتمتع بشرعيةٍ كثيفةٍ بقدر ما يمتثل الخاضعون للقانون لأحكامه طوعاً.[٧٤٧] والقانون الدولي بات يُستخدم اليوم كوسيلةٍ للانتقام والسيطرة وبسط النفوذ باسم القانون، وحمايةً لمبادئه وذوداً عن غاياته؛ فصلاحية القانون الدولي اليوم وضرورته على المحك، والفوضى الدولية التي نراها اليوم أبعد ما تكون عن النظام، وتحتاج إلى هيكلٍ مؤسسيٍ متكاملٍ ومركزيٍ يتمتّع بقدرةِ الردع والإنفاذ والإلزام، وهي ثلاثيةٌ لا وجود لها في المنظمة الدولية التي ينضوي تحتها أعضاء التنظيم الدولي المعاصر، لذلك إن ما نسميه "القانون الدولي" إنما هو في موضع شك وجودي.[٧٤٨] خصوصاً أن القانون لا يوجد إلا في تنظيم العلاقة بين اثنين متكافئين في القوة أو الضعف، أما حيث يتفاوتان قوة وضعفاً فالقانون هو القوة؛[٧٤٩] لذلك يمكن

---

747 – simon caney, Op. cit, p174.

٧٤٨ – John Martin Gillory, Justice as sovereignty: david hume and the origins of international law, Lauterpacht center for international law and wolfson, 2008, p463.

٧٤٩– د. عبد الرزاق السنهوري، اوراقه الشخصية، القاهرة ١٩٣٥، منشور في مجلة المحامون، دمشق، العددان ٩ – ١٠، أيلول، تشرين الأول، ٢٠١٠، ص١٣٠٩

لنا القول إن **القانون الدولي أداةٌ مؤسّسية للاتصال بصانعي السياسة من دول متعددة، وإبلاغهم بالإجماع حول طبيعة النظام الدولي**[٧٥٠]

وإن السياق الحالي للعلاقات الدولية ينبِئنا أنّ العدالة بين الدول لا تزال هي التي تمنح القانون الدولي الحديث القيمة الحقيقية؛ كما أن تحقيق العدالة الدولية خيارٌ لا مفرَّ منه لتنظيمٍ دوليٍّ سليم.[٧٥١] وإن القانون الدولي والمشروعية الدولية والقواعد القانونية في التنظيم الدولي المعاصر ما هي إلا شرعة الأقوياء تدّعي تطبيق القواعد والقانون وتحصيل المشروعية الدولية، تكيل بها بمكيالين وتحمل بها الظلم لواءً عالياً.[٧٥٢] **وإن احتقار الدولة التي تقع على أراضيها مقر الأمم المتحدة –والتي تعد وفق نسق القطب الأحادي المهيمنة على العالم اليوم والمتنفذة في المجتمع الدولي– لقواعد القانون الدولي وخروجها على أحكامه كلما كان لها في ذلك مصلحة؛ هو الذي جعل مصداقية أحكام هذا القانون على المحك، وجعل القانون ملكاً لمن بيده القدرة على فرض الإذعان ويمتلك شروط ذلك.**[٧٥٣] **وإنّ الاذعان ما هو إلا أحد الوسائل التي تستخدمها الدول اليوم لتحقيق أهدافها، حيث بات يشكل دوراً مهما في السياسية الدولية وإثارة الخلاف حول مدى فعالية القانون الدولي، بل وحقيقة وجوده أحياناً، وتفسير كثيرٍ من المصطلحات التي جاء بها، وعليه لا بُدّ من دراسة مدى عدالة القانون ابتداءً، ثم مدى عدالة الأفعال المستندة إلى تلك القوانين.**

٧٥٠– وليام كابلين من، قانوني دولي.

751 – Zhiyun Liu, Op. cit, p589.

٧٥٢– د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص٢٠٧.

٧٥٣– إذ يرى سفير الأمم المتحدة (جون بولتون) أن القانون الدولي ليس له قوة، إنه مجرد عقد دخلت فيه الولايات المتحدة، وتعمل به حين تريد وتسقطه حين تريد. انظر نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبداً، مرجع سابق، ص ٩٧.

الفرع الخامس

عدالة القانون الدولي

مثّلت العدالة في العصور القديمة – التي يفتخر العصر الحديث في تجاوزها ويسرد أحداثها تاريخاً فيه الظُلم والظلمات– فضيلةً أخلاقيةً تقوم عليها فلسفة الجماعات، كما مثّل الإذعان وفرض القوة أساساً للحكم والتعامل بينها؛ فكان من لا يغزو يُغزى؛ سوى أن العدالة بمفهومها السائد آنذاك كانت حدّاً فاصلاً بين واجبات الشعوب وحقوقها؛ تلتقي مع القوانين باعتبارها مجموعةً من القواعد التي تنظّم حقوق الشعوب وواجباتها، وقد كانت القوانين داخلياً تقوم على العدل ومفهومه السائد، وكانت في العلاقات الخارجية تقوم على بسط النفوذ وردّ الصائل؛ فعلى الصعيد الداخلي بقدر ما تتحق العدالة يمكن الحكم على القانون والمجتمع بالتقدم والازدهار، وعلى الصعيد الخارجي بقدر ما تَهاب الجماعات الأخرى جماعةً ما؛ بقدر ما يُحكم على الأخيرة بالاحترام والوقار، وإنّ التوازن الذي أرادت إحداثه معاهدة وستفاليا والتطور الاجتماعي الدولي الذي كانت تبغي حدوثه؛ إنما كان مستمَّداً بالأصل من المجتمع البشري، ومن الدولة كبنيانٍ اجتماعي، وهذا يعني أن فكرة العدالة كانت هي الأساس للقانون الدولي الناتج عنها، وهي الفكرة التي كان ينبغي أن يقام عليها،[٧٥٤] **ولذلك ينبغي علينا أن نطرح سؤالاً محورياً؛ هل القانون الدولي عادل؟**

إنّ فهم العلاقة بين حقيقة مطلب استقرار النظام الدولي وعدالة العلاقة القائمة بين الدول على الساحة الدولية؛ يساعد كثيراً في فهم كثير من المسائل الدولية، وإن تغييب العدالة الدولية ذِكراً وفعلاً على المستوى الدولي، وكذلك الابتعاد عن التنظير للعدالة الدولية من قبل الكتّاب والباحثين والاستعاضة عنهما بالدوران في فلك القانون الدولي وما أقره، والواقع الدولي وما أسرّه؛ أمرٌ يستحق التأمل والبحث؛ فالمسار العام للعلاقة الدولية ترجّح على الدوام المصلحة الخاصة للفاعلين الدوليين في الاقتصاد والسياسة العالميين؛ متخذةً من الوسائل القهرية وسيلةً لإضفاء الذاتية القانونية على الأفعال الاقتصادية والسياسة العالمية.

---

[754] – John Martin Gillory, Op. cit, p459.

أولاً- مدى ارتباط القانون الدولي بالعدالة:

يرى هيدلي بول[٧٥٥] أنه يجب دوماً أن ترجَح كفة النظام على كفة العدالة؛ ذلك أن النظام شرطٌ مسبقٌ لتحقيق باقي القيم؛ غير أن كثيراً ما يعارض هذا الرأي الباحثون في القانون الدولي الذين يرون أنه بغياب معايير العدالة يسود هدم الاستقرار لأي نظام.[٧٥٦] ويبدو أن أحد أكثر الموضوعات أبدية في القوانين -ومنها القوانين الدولية- هي مدى ارتباط القانون بالعدالة، وذلك يؤخذ بعين الاعتبار لاستقرار القوانين المعمول بها، أو لسنِّ القوانين الجديدة.[٧٥٧] ويرى البعض أنه لا يمكن قياسُ شرعيّة القانون الدولي بمدى عدالته؛ فنعت نظامٍ أو قانونٍ ما بشرعي؛ لا يتوقف على قياسِ كم هو عادل؛ إلا أنه يجب أن يفي بحدٍّ أدنى من العدالة المطلوبة، وبالرغم من ذلك؛ فالعدالة أحياناً قد تقوّض الشرعية إذا ما انحدرت إلى مستوى دون المطلوب.[٧٥٨] والحقيقة أن المشكلة الأساسية في العدالة الدولية المعاصرة وعدالة القانون الدولي بالضرورة، تكمن في مثالية النص وانحدار التطبيق، وفي عدم التطابق بين المقال والأفعال، ومردُّ ذلك مشاكل بنيوية في أصل التشريع الدولي، وفي مؤيداته الجزائية، وفي آليات التطبيق والمراقبة، ثم إنّ اختلاط بحر العلاقات الدولية في نهر القانون الدولي دون برزخ بينهما؛ جعل الفصل بينهما أمراً عسيراً؛ ما أثر على القيمة القانونية للقاعدة القانونية، وأسلم زمام القانون الدولي لمجلس الأمن، الذي جيّر القانون لمصالح الدول دائمة العضوية فيه وتنازعاتها؛ فحبس القانون في سجنِ مجلس الأمن، وسلمت مفاتحه للدول الكبرى.[٧٥٩]

وإن تقييم قدرة أي قانون -والقانون الدولي- على تحقيق العدالة؛ تكمن في قابلية نصوصه للتنفيذ، وفي قدرة الأجهزة المكلّفة على تطبيق هذه النصوص، ولذلك يمكن القول إن آلية اتخاذ القرارت الدولية معقّدةٌ تعيق العدالة في طورين؛ أولاهما في مرحلة صدور القرار؛ لاسيما أن هذه المرحلة تكون رهينة تسويات سياسية غير عادلة، خصوصاً مع وجود حق النقض في مجلس الأمن مثلاً، وثانيهما في مرحلة ما بعد القرار؛ إذ إن

٧٥٥- فيلسوف وأستاذ جامعي أسترالي، توفي عام ١٩٨٥.

٧٥٦- انظر د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص٥١.

757 – Zhiyun Liu, Op. cit, p. 589.

758 – simon caney, Op. cit, p175 .

٧٥٩- د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص٥٦.

التنفيذ يتطلب توافقات وتجميع قوى، وإننا نفهم أن العدالة لا تعني ضرورة وجود قوانين مثالية؛ وإنما حسن تطبيقها والالتزام بها تجاه الكافة.

لذلك نرى ضرورة الجواب عن سؤالٍ حول محور مراد القانون الدولي اليوم؛ ألا وهو هل تحقيق السلم والأمن الدوليين هو تحقيقٌ للعدالة؟

ثانياً- أبعاد العدالة في القانون الدولي:[٧٦٠]

لا تؤمن المدرسة الوضعية في القانون الدولي بالعدالة أبداً باعتبارها تتعارض مع السيادة؛ كما لا يمكننا القول إن تحقيق السلم والأمن الدوليين هو نقيضٌ للعدالة، إذ إن تحقيق السلم والأمن الدوليين قد يتحقق جنباً إلى جنب مع تحقيق حدٍّ أدنى من العدالة، **إلا أننا نرى أن تحقيق العدالة اليوم في التنظيم الدولي سيؤدي إلى تغير في شكل الساحة الدولية يتبعه انهدامٌ لامبراطورياتٍ من القوة والاقتصاد؛ قامت على الظلم القهر وفرض الإذعان؛ فتحقيق العدالة يعني منعاً لهيمنة القوى الكبرى على الموارد ومنابع الثروات ومصادر الطاقة ومكامن القوة**، وإن تغيراً في الأوضاع الدولية كهذا قد يعني حرباً عالمية، لذلك ترى الدول الكبرى أن الهيمنة ميْزةٌ وامتياز يجب الحفاظ عليه، والعدالة حالةٌ مثالية تتعارض مع حقيقة التنظيم الدولي والعلاقات القائمة فيه.[٧٦١]

إنّ تعامل المؤسسات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة مع القضايا الدولية قد عكس انتقائيةً وازدواجيةً لا يمكن الالتفات عنها، ونقصد بذلك اتباع سلوكٍ متغايرٍ ومتباينٍ تجاه الأوضاع المتماثلة لدى تطبيق القواعد القانونية الدولية؛ مما أثر على قرارات تلك المؤسسات من جهة، وعلى ثقة المجتمع الدولي ونظرته لها من جهة أخرى؛[٧٦٢] **لذلك كله فإن قوام القانون الدولي وفقاً لما نرى؛ الحفاظ على الاستقرار لا تحقيق العدالة، وإن الهدف إنما هو حفظ السلم والأمن لا إنصاف المظلوم وإحقاق الحقوق، وإن منتهى ذلك كله تحقيق التوازن بين القوى الدولية في عملية تديرها وتنجزها بآن معاً الدول المتسيدة صاحبة اليد العليا في الجماعة الدولية، في توزيعٍ**

---

[٧٦٠]- من المؤسف أن يذهب البعض إلى أن القانون الدولي يلعب دوراً مهماً وحاسماً في العدالة الدولية وتكريس الأخلاقيات الخاصة لتجسيدها. See, Steven Ratner, The thin justice of international law, University of Michigan, The Australian National University, 2015.

[٧٦١]- د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص٥٦.

[٧٦٢]- انظر مصطفى حسين، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٧، ص ٥.

غير متساوٍ للمكانة والثروة والقوة. وإنّ توازن القوى يعني المساواة بين الدول الأكثر قوة وازدهاراً، على حساب السيادة المتساوية بين الدول كلها، مفاتيح ذلك امتلاك القوة التي لا منافس لها، وموارد الطاقة واستخداماتها المحتكرة، وقوة الاقتصاد المعتمدة على ثروات الغير وقوة النفوذ. وإنّ العدالة الدولية عند من لا يزال يراها على الصعيد الدولي إنما هي عدالة نسبية، تعبر عن مصالح القوي؛ إذ إن العدالة تعني مصلحة الأقوى؛ فالقوي يسن القوانين ويفرض رؤيته لها، ثم ينافح عنها، وإن فحوى الممارسة الدولية المستندة تماماً لميثاق الأمم المتحدة؛ تُظهر أن العدالة الدولية أضحت معطلةً دائماً لصالح الاستقرار الذي تريده الدول الكبرى، وبات القانون مجرّد غطاءٍ بيَد الدول الكبرى؛ في معادلةٍ يمكن فهمها في إطار توازن العلاقات الدولية والاستقرار الدولي المعلن عنهما، ولا يمكن قبولهما في ميزان العدل والعدالة، ولا يركن إليها الضمير السليم، ولا يلتفت إليها جوع الفقراء والمساكين، كما بات القانون يؤمّن الاستقرار نسبياً كمطلبٍ بديلٍ عن العدالة.

ومن العدل القول إنّ النظام الدولي إنما يقوم على ضرورة احترام الشرعية الدولية كما تمثّلها قرارت الأمم المتحدة، وهذا يعني أن الأمم المتحدة –المنتظم الدولي الحالي– قد أنيط بها وظيفة أكبر مما أنيط بالمنتظم الدولي السابق، ومؤدى ذلك أن من يسيطر على الهيئة الأممية ويتحكم في مفاصل القرار فيها؛ هو الذي يستطيع فرض سياساته على المجتمع الدولي باسم القانون والمشروعية؛ لذلك فإن الشرعية الدولية ما هي إلا شرعية الأقوياء، وإن القانون الدولي لا يؤخذ به في العلاقات الدولية، ومتى طبق القانون باسم الشرعية الدولية؛ فإنما يعني تطبيقاً متعسفاً يكيل بمكياليين ويزين بميزانين.[٧٦٣] وبالرغم من أن الدول تفقدُ حقها في المشاركة في وضع القانون الدولي والخضوع له بشكل متساوٍ؛[٧٦٤] فإن فكرة التنظيم الدولي في أصلها قد صِيغت في شكل قواعد قانونية تطلب المساواة واحترام السيادة بين الدول، ونبذِ التنازع واستخدام القوة، ونشرِ السلم وحفظه، وطلبِ الأمن وصونه، وأن تسييس القانون الدولي واستخدامه، وخرق القواعد الدولية وتبريره، وتعدد الموازين واختلالها، جعل التشكيك في عدالة القانون الدولي

---

[٧٦٣]– د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

[٧٦٤]– انظر جين كوهين، العولمة والسيادة نظرة جديدة لمفاهيم القانونية والشرعية والدستورية، ترجمة د. ياسر ابراهيم، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٢٢، ص٥٥٤.

حقاً بل واجب.[٧٦٥] وإن تناقضاً ليجد موضعاً له في نصوص الميثاق لا يمكن تغافله أو العفو عن ذكره، فمن ديباجة الميثاق التي تجعل للأمم كلها حقوقاً متساوية، إلى نص المادة الثانية الذي أسس للمساواة في السيادة بين جميع الأعضاء، نرى تعارضاً جلياً مع المركز المتميز الذي منحه الميثاق نفسه للدول الخمسة الكبار في المادة ٢٧ منه؛[٧٦٦] لذا فإنّ القانون الدولي –بما هو عليه– غيرُ قادرٍ على الاعتراف بمطالبات العدالة بالمستوى المراد، كما أنه غير قادرٍ كذلك على الاستجابة لاحتياجات الحاضر والمستقبل؛ ما يجعل الوضع الدولي في حالةٍ جديرٌ معها القلق.[٧٦٧]

وعليه فإن مفاد القول وجواب السؤال الذي تقدم في مطلع الفرع؛ أن القانون الدولي –بديهياً– ليس عادلاً، فالعدالة ليست هدفاً وجودياً له؛ وإنما قيمةٌ زائدةٌ ينظر إليها –عند اللزوم– مسبوقةٌ دائماً بحفظ السلم والأمن الدوليين، كما أن القانون الدولي ليس كاملاً متقناً؛ فيه ما لا ينبغي أن يكون، وليس كل ما ينبغي أن يكون فيه، وهذا مفاده أنّ هناك ما ينبغي تطويره بمزيد من الدقة، لذلك فإننا لا ندعو –ولا ينبغي– إلى اتخاذ نقص القانون والإشكاليات الذي تحيط به ذريعة لإلغاء القانون، وإنّما ندعو إلى قيامه على أسس متينة عادلة، يُحسن فيها التشريع والتطبيق.

---

[٧٦٥]– مليكة قادري، مرجع سابق، ص ١٣٤.

[٧٦٦]– انظر محمد خالد الشاكر، مرجع سابق، ص١٩٧.

[767] – LEA BRILMAYER, INTERNATIONAL JUSTICE AND INTERNATIONAL LAW, WEST VIRGINIA LAW REVIEW, Vol. 98:611, 1996, p.657.

الفرع السادس

القانون الدولي والإذعان تعايشٌ أم تكامل

إنّ القانون والسياسة حقلان مختلفان، لكن بينهما تداخلٌ واتصالٌ مستمرين؛ فالقانون دون السياسة كالجسد بلا روح، والواقع ينبئُنا أن الحقائق القانونية ليست مقررة بمجملها كما يجب أن تكون وفقاً لمنطوق المبادئ القانونية،[٧٦٨] وإنّ ما يجري اليوم هو إعادة تشكيلٍ لقواعد القانون الدولي بفعل قوى العولمة الكبرى.[٧٦٩] **فواقع المجتمع الدولي وفي كل يوم يتكشّف عن مخالفاتٍ جسيمة للقانون الدولي وأحكامه، في مشهدٍ يخبرنا أن أحلام الأمم كانت ورديةً لا ترقى لها الممارسة الدولية، وأنها أحلامٌ بعيدة المنال ما دامت حقيقة المجتمع الدولي تحكمها القوة لا العدالة، والإذعان لا المساواة، وفرضُ الهيمنة لا التزام الواجبات. وإن هذه المشكلات الدولية في الواقع الدولي والممارسة، وفي نصِّ القانون الدولي وفهمه، يمكن إرجاعها إلى مشاكل بنيوية في القاعدة القانونية، وتطبيقية في الممارسة الدولية، كل ذلك ينذر بتهديدٍ دولي قد يرجع بالتنظيم الدولي يوماً إلى عصور دياجير الحضارة والمعرفة، ويهدد العلاقة الدولية لتحكم وفقاً لعصور الاقتتال ومدّ النفوذ، والتي كان الأساس فيها أن من لا يغزو يُغزى.**

وإنّ فهم العلاقة بين حقيقة مطلب استقرار النظام الدولي وعدالة العلاقة القائمة بين الدول على الساحة الدولية؛ يساعد كثيراً في فهم كثيرٍ من المسائل الدولية، وإن تغييب العدالة الدولية ذكراً وفعلاً على المستوى الدولي، وكذلك الابتعاد عن التنظير للعدالة الدولية من قبل الكتاب والباحثين؛ والاستعاضة عنهما بالدوران في فلك القانون الدولي وما أقره، والواقع الدولي وما أسره، أمرٌ يستحق إعادة التفكير فيه والبحث. ولا بُدّ أن ندرك أن في المجتمع الدولي قوى لا ترى القانون الدولي مقيداً من حريتها عندما تخالفه وإنما تأخذه في عين الاعتبار حين يخالفه أعداؤها، حيث إن القوى الأكثر قوّة ترى نفسها صانعةً للقانون الدولي لا خاضعةً له؛ لذلك صدر

---

[٧٦٨]– انظر د. سعدي البرزنجي المسألة الكوردية في القانون الدولي ، مقال منشور مجلة كولان العربي، صادرة في ١ تموز ١٩٩٦ ص ٢١. كذلك انظر عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ١٢٨.

[٧٦٩]– أحمد طوزان، مرجع سابق، ص ٦٨.

عن الجمعية الأمريكية للقانون الدولي في عام ١٩٩٩ قولها: "إن القانون الدولي هو اليوم على الأرجح أقل احتراماً في بلادنا أكثر من أي وقت مضى".[٧٧٠] وإن واقع التنظيم الدولي قد أثبت أن القانون الدولي بات وسيلةً تُستخدم لا غايةً يجب التوقّف عند حدودها، فكان لدينا قانونٌ ذو وجهين؛ أحدهما للأقوياء والحلفاء، وآخرُ للخصوم والضعفاء؛ ما أدى إلى النيل من مصداقية القانون الدولي، وانتقاص هيبته؛ خصوصاً لدى دول العالم الثالث، وبقي الهاجس لدى الأخيرة مدى إمكانية قدرة النظام الدولي على المشاركة والحياد والموضوعية؛ بدلاً عن النهج الانتقائي النفعي.[٧٧١]

وإننا ندرك أن نقد الأمم المتحدة والسياسات التي تتبعها لا بُدّ أن يترجم بمطالبة تطبيق القانون بصورةٍ أفضل، وتعديل تلك القوانين لحماية الدول الضعيفة والمستضعفة؛ فالمساوة –مثلاً– مبدأٌ شكليّ أنشأته الدول الكبرى لتبرر الهوة في المساواة والسيادة بين الدول، فحفنةٌ نزيرةٌ من الدول الأعضاء في الجماعة الدولية تعيش برعاية النظام الدولي، أما الأغلبية الساحقة فتتيه في الفوضى،[٧٧٢] لذلك نرى القانون الدولي في انطباقه وتطبيقه على الساحة الدولية محلُّ نظرٍ يجب التبصر به من خلال الصفات الآتية، وهنا ولابد من طرح سؤال عن مدى قابلية القانون الدولي للاستمرار مرجعاً يعلو على الساحة الدولية فلا يعلوه فرض إذعان، ولا يَتجاهل ولا يُستهان.

أولاً– القانون الدولي انتقائي:

إن الكيل بمكياليين في تفسير القانون الدولي وآلية تنفيذه؛ جعلت صفة الانتقائية لصيقةً به؛ بحيث لا يذكر القانون الدولي إلا ويذكر معه انحيازه ومحاباته، فعلى الرغم من ضرورة مفهوم السلم والأمن الدوليين مثلاً إلا أن المفهوم حكرٌ على رؤية وقرار مجلس الأمن الذي جعل من التوصيف أداةً طيّعةً في يده تجاه المشكلات الدولية، وكذلك في معاقبة الخارجين عن القانون الدولي وإلحاق المسؤولية بهم، ولذلك السبب ذاته؛ نرى دولةً كالولايات المتحدة؛ تستخدم الإرغام والقوة العسكرية، وتفرض شروط الإذعان العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى؛ دون التفاتٍ من مجلس الأمن، مستندةً إلى القانون الدولي بذلك!

---

[٧٧٠]– انظر نعوم تشومسكي، الدول المارقة مرجع سابق، ص ١٠

[٧٧١]– انظر د. خليل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، عدد١٢، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٥٠.

[٧٧٢]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٦ – ٨٧.

وإلى مبادئه في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومثلُ ذلك تحت مسمى الحرب الوقائية التي هي دفاعٌ عن النفس، والحرب العادلة التي هي دفاع عن القيم والأخلاق، والحرب الإنسانية التي هي دفاع عن الإنسان وحقوقه، من غير أن يحاججها أو يحاسبها القانون الدولي؛[٧٧٣] بينما يتعرض بلدٌ عربي كفلسطين لانتهاكاتٍ صارخة للقانون الدولي كل يوم؛ فيصدر قرار عن مجلس الأمن تحت مظلة القانون الدولي بحقّ المعتدي، فلا يجد سبيلاً إليه؛ بل إنّ المعتدي لديه ما يحتجّ به من الدفاع عن النفس وحق الدفاع المشروع، الذي تكمن الإشكالية في تحديده وماهيته، وضوابط تفعيله، والشروط اللازمة له، وضبط الممارسات المتسترة به؛ في ظل مجتمعٍ دوليٍ تحكمه المصالح وتسيطر عليه النزاعات؛[٧٧٤] ما سمح للدول الكبرى التعامل بانتقائية وازدواجية معاً؛ فتجد فيه ما تقضي به حاجتها على الساحة الدولية؛ فتحرصُ على التمسك بنصوصه والاستشهاد بما جاء فيه؛ ثم تتجاهله تماماً –إذا لزم– وتضرب صفحاً عن المسائل التي تستدعي تطبيقه؛ فتُخاض الحروب –مثلاً– ضد العراق لإجباره على الالتزام بقواعد القانون الدولي وإخراجه من الكويت، وتُخاض الحروب ضد الدول المحتلة من قبل الكيان الإسرائيلي للحفاظ عليه مغتصباً مخالفاً لقواعد القانون الدولي نفسه؛ فيُمدُّ بأنواع الإمداد ليستمرّ باحتلال فلسطين وأجزاءٍ من سوريا ولبنان! وبينما يُفرض الحصار وتُحرك الأساطيل لأسلحةٍ فتّاكةٍ مزعومة في العراق، يُغضّ الطرف عن الملف النووي للكيان المغتصب،[٧٧٥] **ثم تعقد المؤتمرات الدولية والاجتماعات العالمية لبحث مدى الالتزام بالقواعد الدولية، والسعي نحو تحقيق السلم والأمن الدولي!** وبذلك نرى أن هدف الأمم المتحدة في الميثاق؛ إنما هو حفظ السلم والأمن الدوليين؛ في حين أن سلوكية القاعدة القانونية السليمة ينبغي أن تكون عدم مخالفة القانون الدولي؛ من خلال فرض قواعد والتزامات لا يجوز الخروج عنها؛ وعليه فإن القانون الدولي لا يجد سبيلاً إلى تطبيقه إلا إذا اختلّ الوضع القائم وهو تهديد السلم والأمن الدوليين.

---

[٧٧٣] – "يا من يجادل بالقانون ظالمه أدانت الروم عيسى بالقوانينِ
وما الجريمة إلا فعلةٌ حَرُمَت على العباد وحلّت للسلاطينِ
وشرعة الوغدِ جرمٌ سنّهُ وأرى جريمة الحرِّ شرعاً غير مسنونِ" من قصيدة الشوارع فجراً للشاعر تميم البرغوثي.

[٧٧٤]– د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص ٦٧.

[٧٧٥]– انظر عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص١١٥.

ومن مقتضيات المساواة وعدم الانتقائية؛ أن يُراعي القانون الدولي العدالة في مرحلتين **مرحلة التشريع**؛ وهي المرحلة التي يجب أن يتوخّى فيها المشرع العدالة في سن القوانين بمراعاته الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية المختلفة لكل الخاضعين للقانون الذي سينطبق عليهم؛ بحيث يكون القانون تعبيراً عادلاً عن حاجات الشعوب وحقوقها ومركزها القانوني، أما المرحلة الثانية فهي **مرحلة التطبيق**؛ بحيث يكون جميع الخاضعين للقانون متساوين أمام أحكامه؛ ينطبق عليهم النص دون تحيز في التفسير ولا في التأويل ولا في التنفيذ، وهو ما لا يتوفّر في القانون الدولي في كلا المرحلتين، وهو ما يجب الاعتراف به.[٧٧٦]

وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦/١٢٩ على ضرورة اللانتقائية والحياد الموضوعي للأمم المتحدة؛ إذ يجب عدم معاقبة بعض الدول واستثناء أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان والشعوب،[٧٧٧] وكذلك القرار ٥١/١٠٥ لعام ١٩٩٦ الذي نصّ في الفقرة الخامسة على أنه ينبغي الاسترشاد بمبادئ اللانتقائية والحياد والموضوعية في العمل على تعزيز حقوق الإنسان، وعدم استخدام ذلك لتحقيق غاياتٍ سياسية. وقد أكد هذا المعنى القرار ٥٥/١٠٤ لعام ٢٠٠١ عقب تقديم العديد من بلدان العالم الثالث مشروع قرار إلى الجمعية العامة عام ١٩٩٩؛ إلا أن كل تلك القرارات بقيت محاولاتٍ باءت بالفشل؛ سقطت صريعة أمام الممارسة الدولية،[٧٧٨] وقد أكّد ذلك تصريحٌ واضح لوزيرة الخارجية الأمريكية وقتها مادلين أولبرايت عندما قالت: "نعم نحن نمارس الانتقائية في الأحكام وازدواجية المعايير ونكيل بمكيالين ومعيارنا الأول هو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية"![٧٧٩] لذلك تحولت الشرعية الدولية من حامي حمى العدل والعدالة، إلى محرّكٍ في يد الدول الكبرى؛ تؤمّن بها مصالحها، وتحفظ هيمنتها على المجتمع الدولي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً،[٧٨٠] **ولذلك نرى التنظيم الدولي يتعامل مع القاعدة الدولية بنهجٍ انتقائي تفاضلي، فإن نالت دولة عظمى من الشرعية الدولية غضَّ الطرف عنها، وإن كان الانتهاك من دولة أخرى ففي الأمر نظر؛ فمصيرها يعتمد على مصالح تلك الدول الكبرى أيضاً؛ فإما محاباةٌ مدفوعة الثمن؛ وإمّا مصير لدفع الثمن!**

---

[٧٧٦]– د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص ٦٢.

[٧٧٧]– راجع في ذلك الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط التالي https://www.un.org/ar/ga/all-ga-resolutions.shtml

[٧٧٨]– المرجع نفسه.

[٧٧٩]– محمد السعدون، العولمة وقضايانا، دار وائل، عمان، الأردن، ١٩٩٩، ص ٩٤.

[٧٨٠]– انظر سيف الدين عبد الفتاح، عملية الوهن، دراسة لأزمة الخليج، دار القارئ العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩١، ص ٧٥.

ثانياً– القانون الدولي لا يؤمّن حق المساواة بحق:

يُعدّ حق المساواة من أهم المبادئ التي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية منه، إذ إنّ جميع الدول متساويةٌ في الحقوق والواجبات؛ بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو السياسية؛ بحيث يحقّ لها التمتع بالحقوق، ويقع عليها الالتزام بالواجبات على قدم المساواة، وإبرام المعاهدات واختيار مساراتها السياسية بمطلق إرادتها دون إملاء، وقد أخفقت الأمم المتحدة في إرساء هذا الحق ومنحِه للدول كافة دون تمييز.[٧٨١] ولقد انتقد العديد من فقهاء القانون الدولي مبدأ المساوة؛ إذ عدّوه غير واقعيٍّ ولا يمكن تطبيقه؛ يقوم على فكرةٍ افتراضية لا وجود لها، وأنه من العبث اعتباره أحد مبادئ القانون الدولي؛ إذ يستحيل أن تتساوى الدول من حيث مراكزها القانونية في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية؛ كما لا تتساوى في إرساء قواعد القانون الدولي وتفسيرها وتعديلها، وهو القانون الذي نصَّ على المساواة!، كما أن الدول الكبرى تتمتع بمركزٍ متميّزٍ في المجتمع الدولي، وهو ما يمكن عدُّه من القواعد الطبيعية في التنظيم الدولي المعاصر. ويبدو أن الطرح الذي ينسجم مع الواقع ويحكمه المنطق **أن نستبدل فكرة المساواة في القانون الدولي بفكرة توازن مبدأ السلطة مع المسؤولية؛**[٧٨٢] بحيث نضع الأمور في نصابها؛ إذ إنّ العدالة تقتضي تساوي الفعل مع الجزاء، وأن يُناسب الضرر العقوبة وتحمل المسؤولية. وقد جنحت بعض المؤسسات الدولية إلى ذاك الفكر "عندما انعكس ذلك لصالحها" فعدَلت إلى مبدأ تناسب الأصوات مع المساهمة كما هو حاصل في المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.[٧٨٣]

وإن واقع التنظيم الدولي المعاصر وفق ما هو كائن ينبئنا أنه من المستحيل أن تستوي الدول في الحقوق والواجبات ولو نص القانون الدولي على ذلك؛ فمشاركة الدول على الساحة الدولية وخضوعها له واستثماره يتناسب

---

[٧٨١]– انظر د.عمرو أبو حجارة ود. أشرف عرفات، قانون التنظيم الدولي، منشورات كلية الحقوق – القاهرة، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٧١.

[٧٨٢]– محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص ١٥٠.

[٧٨٣]– المرجع نفسه ص ١٥١وما بعدها.

طرداً مع حجمها، ولو نص القانون الدولي على تناسب السلطة مع المسؤولية لكان ذلك أقرب للعدالة من المساواة المزيفة غير المجدية.[٧٨٤]

ثالثاً– القانون الدولي لا يضمن مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية:

إن مبدأ حسن النية ضروريٌ لحسن تطبيق القانون الدولي، وسلامة المجتمع الدولي، وتوازن العلاقات الدولية بين أعضائه؛ كما أنه مهمٌ لضمان تنفيذ الدول للالتزامات الدولية، وهو ما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة، وما جاء في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩،[٧٨٥] وإنّ فكرة حسن النية في المعاهدات الدولية –المصدر الأساسي للقانون الدولي– فكرةٌ تحتاج لأخلاق وضمائر؛ لا تتوفر في التنظيم الدولي وطبيعة العلاقة القائمة بين عناصره؛ خصوصاً إذا ما كان نصُّ المعاهدة ضرورة الالتزام ببذل عناية دون تحديد نتيجة معينة، أو أن نص المعاهدة يحتمل التأويل والتفسير فيتيح التنصل.[٧٨٦] **أما آلية اتخاذ القرار الدولي وقوته وفاعليته؛ تعكس تحيزاً ومحاباة للدول الكبرى لا يمكن الالتفات عنه، أو جعله من قبيل المصادفة الدولية؛ إذ لا صدفة في التنظيم الدولي؛ كما لا يمكن التعامل معه على أساس حسن النية؛ فالقرارات التي تصدرها الجمعية العامة بأكثرية الدول ليست ملزمة؛ لأنه لا يمكن ضبطها من قبل الدول الكبرى كما لا يمكن ضمان توجيهها، وكذلك الأمر في القرارات الصادرة عن المنظمات المتفرعة عن الأمم المتحدة التابعة لها، كما أن مجلس الأمن يحتكر إصدار القرارات الملزمة، كما يحتكر إصدار القرارات الجوهرية التي تخطّ سير التنظيم الدولي بالواقع؛ خصوصاً مع ضبط القرارات تماماً من خلال نظام التصويت المتين الذي لا يسمح بتمرير قرارٍ إلا بالاتفاق أو التوافق بأحسن الأحوال بين القوى الكبرى.** لذلك لم يكن القانون الدولي في يد الدول الغربية المتسلّطة إلا سلاحاً له حدين، يلوَّح به بوجه الدول المعادية لسياسات تلك الدول؛ باسم المشروعية الدولية والشرعية الدولية المزيفة، وذلك لتبرر بها الإجراءات التي تتخذها ضدها، ويغض الطرف عن انتهاكه من قبل الدول الحليفة خدمة للمصالح المشتركة.[٧٨٧]

---

[٧٨٤]– د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص ٦٦.

[٧٨٥]– محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص٢٥٥.

[٧٨٦]– المرجع نفسه، ص٢٥٥.

[٧٨٧]– مليكة قادري، مرجع سابق،، ص١٣٠ وما بعدها.

إن المشروعية الدولية إنّما هي أساس الالتزام بقواعد القانون الدولي، وإن أزمتها تعني أزمة القانون الدولي باعتبارها شرعيةً قانونية تستند إلى أصلٍ قبل أن تكون سياسية تستند إلى رضا المجتمع الدولي، وإن كان حضور قواعد القانون الدولي أساسياً لإنشاء الأمم المتحدة وإعطاء الشرعية الدولية بُعداً قانونياً، فإن الخروج المطرد من قبل أعضاء الجماعة الدولية أولي القوة والحكم جعل القانون الدولي عاجزاً عن التحكم بل ظل حبيساً بإرادة تلك الدول، لذلك يقول شارل دي فيشر،[٧٨٨] "إن الواقع الدولي أثبت أن الانشغال باحترام قواعد القانون الدولي سرعان ما يتوارى إلى الخلف، عندما توضع تلك القواعد في موضع المواجهة المباشرة مع سلطات الدولية وسيادتها... وإن الدول باعتبارها المحتكر لسلطة التأويل الذاتي لتلك القواعد؛ لا تعد إلى احترامها ومن ثم الاعتراف بإلزاميتها إلا تبعاً لما تقتضيه مصالحها، مما يجعل التطابق المفترض تحققه بين قواعد الشرعية الدولية هذه وممارسات الدول وسياستها مسألة نسبية غير متحققة بالضرورة".[٧٨٩]

وعليه فإن القانون الدولي في إطار التنظيم الدولي المعاصر بدلاً من أن يستجيب لمشكلات الفقر والجوع والمرض ومشاكل البطالة والمنفيين والمبعدين خارج الحدود، وتفاقم ديون الدول النامية وانهيار اقتصاداتها، وانتشار المجاعات فيها، والتسابق نحو التسلح والحروب الأهلية المهددة للسلم والأمن الدوليين بحق؛ قد وضع تحرير التجارة وعولمة الثقافة وفتح الحدود وصهر الخصوصية في بوتقة الرؤية الغربية للاقتصاد والسياسة والثقافة والحريات والأخلاق والقيم بنسختها المزيفة، وجعلها في صدارة الاهتمامات والشؤون الدولية وجعلها قائمة على توازن الاهتمامات والمصالح.[٧٩٠] لذلك نرى الدول الكبرى تُعلي مصالحها على حساب قواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة، وبدلاً من جعل الأمم المتحدة خادمةً للميثاق والقانون الدولي؛ جعلت الأخيرين خادمين لمصالحها، وفرضت سياسة الانتقائية بدلاً من حسن النية في التعامل مع القضايا الدولية وتنفيذها.[٧٩١]

---

[٧٨٨]– الأمين العام السابق والرئيس السابق لمعهد القانون الدولي والقاضي السابق بمحكمة العدل الدولية.

[٧٨٩]– محمد شوقي عبد العال، أزمة القانون الدولي المعاصر في ضوء العدوان الأمريكي على العراق، جزء ٢، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٤٩.

[٧٩٠]– مليكة قادري، مرجع سابق، ص١٤٢.

[٧٩١]– Marti Koskenniemi, The place of law in collective security, Michigan Journal of international law, vol 17, winter 1996, p463.

الفرع السابع

القانون الدولي من منطلق أخلاقي

إن السمة الأساسية للقانون الدولي أنه نظامٌ من القواعد للتفاعل بين الكيانات التي لا تشترك في المصالح، وإن عدم وجود أهداف مشتركة حقيقية؛ يحدُّ من المحتوى الأخلاقي المحتمل للقانون الدولي ومن ثم النطاق التنظيري الأخلاقي للقانون الدولي.[٧٩٢] والحقيقة أنه لا يمكن التقليل من القيمة أو السمة الأخلاقية التي يجب أن يتسم بها القانون الدولي؛ إذ إنّ أشخاصه في الحقيقة لديهم غاياتٌ مشتركة كتحقيق السلم وحفظ الأمن، وتخفيف النزاعات والسيطرة عليها، وتحقيق حدٍّ أدنى من الحقوق الإنسانية، كما أن الثقافة العالمية حول حقوق الإنسان وتحقيقها وحمايتها؛ تدفع الدول أعضاء الجماعة الدولية في التحرك دائما نحو تحقيق تلك الغاية؛[٧٩٣] علاوة على أنه من المسلم به أن القول بلزومية العدالة الدولية؛ يتطلب القول بأخلاقية القانون الدولي بالضرورة.[٧٩٤]

وإننا ننوي أن نوضح مدى صحة التنظير الأخلاقي للقانون الدولي، وكيف يمكن أن نخضع ذلك القانون الذي يحكم الدول، للمبادئ الأخلاقية التي تحكم طبيعة البشر، وهل طلب تقديم تفسيرٍ أخلاقي للتصرفات الظاهرة على الساحة الدولي أمرٌ يُعنى به القانون الدولي، أم أنه خروجٌ عن طبيعته والمراد منه. وهل من الواجب علينا أن نبحث عن مبررات أخلاقية للتدخل الإنساني، أو لفرضِ حق تقرير المصير، أو حق الانفصال، أو تكريس حقوق الإنسان؟[٧٩٥]

إنّ العدالة الدولية مرهونةٌ بوجود أخلاق دولية تحكم التشريعات الدولية التي تؤسس للمؤسسات الدولية الناظمة للعلاقة بين الدول؛ أي إن تحقيق العدالة مرهونٌ بإيجاد البعد الأخلاقي للقانون الدولي؛ الذي يجبر الدول على احترام القانون الدولي، والحقيقة أنه كلما زاد احترام قاعدةٍ قانونيةٍ دولية، وترسّخت في التعامل الدولي؛ كلما تعمّق بعدها الأخلاقي الذي يجعل من الصعب تجاوزه. وإنّ زيادة القيمة الأخلاقية لقاعدة قانونية دولية؛ إنما هو

---

792 – Will Kymlicka, David Miller, and Alan Ryan, Op. cit, p38.

793 – Ibid, p44

794 – Maurice Kamto, Global Justice, Global Governance, and International Law, Comment on Eyal Benvenisti, Published by Oxford University Press, 2019, p.368.

795 – Ibid, p29.

زيادة في العدالة الدولية بالضرورة؛ لذلك لا نجد دولة –من حيث الأصل– تتباهى بالخروج عن القانون؛ إنما تقوم بتبرير التصرفات التي تقوم بها لتتناسب مع القانون. وإن من القواعد القانونية ما اكتسب الصفة الإلزامية من قيمتها الأخلاقية في نفوس الشعوب لا باعتبارها قاعدة دولية ملزمة؛ كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إذ إنّ الأخيرة لا تُصدر قرارات ملزمة أصلاً، وإنما توصيات ليس لها صفة الإلزام.[٧٩٦]

ولا مراء أن القانون الدولي إنما هو ظلٌّ باهتٌ لما تطمح له شعوب العالم وما ترنو إليه؛ غير أن الحقيقة أوضحت أنه تنظيرٌ أخلاقي لا انعكاس له في واقع العلاقات بين الدول؛ فالقانون الدولي ما هو إلا نتائج مكتوبة من قبل الدول الأكثر هيمنة.[٧٩٧] تحكمها المصالح لا المشاعر، وتبنى على أساس المنفعة لا التضحية والإيثار، **وإن المجتمعات عبر التاريخ كانت تقوم على الأخلاق، إلا أنها لا تعمل بها كتنظيمٍ حكومي أو مؤسساتي؛ وإنما تعمل بالقوانين، فيُدان المرء أو يصان بالقانون لا بالأخلاق، ويبدو أن المجتمع الدولي لا تحكمه أخلاق ولا قوانين؛** لذلك نرى في عام ١٩٦٣ دين أتشيسون يعبر عن المبدأ الساري حين أعلم الجمعية الأمريكية للقانون الدولي أن الرد على تحدي الولايات المتحدة وقوتها وموقفها وهيبتها ليس مسألةً قانونية، وعلّق: "إن القانون الدولي مفيدٌ لتمويه مواقفنا بسمةٍ مميّزة مشتقة من مبادئ أخلاقية عامة جداً أثّرت في المذاهب القانونية" لكن الولايات المتحدة غير مقيدةٍ بها؛[٧٩٨] ما يعني أن القانون الدولي في وصفه الحالي قد فشل أخلاقياً بحكم بنيته ومضمونه، كما أن العلاقات التي يؤسسها ثم يحكمها ذات عواقب أخلاقية خطيرة على صعيد الأمم والجماعات، زاد من شدة وطأتها؛ غياب آليةٍ للمساءلة، ووسيلةٍ للحوكمة.[٧٩٩] ويبدو أن سعي كل دولة من أعضاء الجماعة الدولية إلى السيطرة وبسط النفوذ وفرض الهيمنة بكل الوسائل الممكنة؛ يعكس صورة لا يمكن معها للمبادئ الأخلاقية أن تطبق؛ لذلك يرى البعض أنه لا يوجد ما يسمى تصرفاً أخلاقيّاً في العلاقات الدولية.[٨٠٠] وإن الاضطراب الأخلاقي الذي يتسم به القانون الدولي يتناقض مع ما توقعته الأمم منه؛ في غياب دور العدالة فيه، وعدم قدرته على تحقيق

---

[٧٩٦]– انظر د. يوسف عطاري، مرجع سابق، ص ٥٤.

[797] – Will Kymlicka, David Miller, and Alan Ryan Op. cit, p20.

[٧٩٨]– انظر لورا ريد وكارل كيسين، مرجع سابق.

[799] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 67.

[800] – Will Kymlicka, David Miller, and Alan Ryan, Op. cit ,p30.

حدٍّ أدنى منها؛ فكيف يتم الاستناد في الأفعال إلى القانون الدولي؛ إذا كان الأخير في الأصل لا يقرر قواعد تطبق على الشعوب بإنصاف؟! لذا فإن المطالبة بالعدالة هي الوجهة الأولى التي يجب تقديمها لقبول الخضوع لسلطة القانون الدولي، وإلا فلن تقوم له سلطة..[٨٠١]

المطلب الثاني
مبررات فرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر

تلعب القوى الفاعلة في التنظيم الدولي في فرض ما تريد من رؤيةٍ ومذهبٍ ومسارٍ دولي في الممارسة والعلاقة الدولية؛ دوراً بارزاً فارضة الإذعان مفاهيماً وأفعالاً؛ مستخدمةً أدواتٍ مباشرة وغير مباشرة، في العديد من المجالات الاتفاقية أو التصرفات المنفردة أو القرارات الدولية؛ مستغلّةً نصوص الميثاق أحياناً والتي منحت مجلس الأمن –الأداة الفاعلة– جملةً من السلطات والصلاحيات في سبيل مساعدته على إنجاز مهمّته في حفظ السلم والأمن الدوليّين؛ كما مستغلّةً مكانتها المتميّزة في مجلس الأمن – والتي تساعدها على ضبط النظام الدولي وإخراجه بالشكل المُراد– أو عن طريق التحرّك الدولي دون تفويض من مجلس الأمن أحياناً أخرى، إذا ما حال اختلاف الرؤى أو تعارض المصالح دون استصدار قرارٍ من المجلس، وهي –أي الدول الكبرى– لا تفتأ تسوق جملةً من المبرّرات؛ متذرعةً بها؛ بغية الحفاظ على وضعٍ قائمٍ أحياناً، أو استبداله بوضعٍ آخر أحياناً أخرى؛ كحفظ السلم والأمن الدوليين مثلاً –كمهمّةٍ أساسية يضطلع بها مجلس الأمن– والمبررات الإنسانية، ومكافحة الإرهاب، وحق تقرير المصير، وحماية الديمقراطية.[٨٠٢]

---

801 – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 40 – 41.

٨٠٢ – إن الدول الكبرى –وفقاً لما يراه البعض– لا يمكن أن تتدخل في النزاعات لأجل حلها؛ فتدويلها النزاعات وإن اندرج تحت مبررات نبيلة؛ فإن حقيقة السياسة الدولية تنفي ذلك؛ ففي كتابه "الدبلوماسية" يقول هنري كيسنجر:"مهمة الدبلوماسي الأمريكي ليس حلّ الأزمة، بقدر ماهي الإمساك بخيوطها وإدارتها، وكلما طالت الأزمة؛ كلما ازدادت الفرصة لتطويعها". للمزيد انظر هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك البديري، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩٥، ص٣٩٢.

الفرع لأول

حفظ السلم والأمن الدوليين كمبرر للإذعان

يحتلُّ حفظ السلم والأمن الدوليّين مكاناً عليّاً في ميثاق الأمم المتحدة كهدفٍ رئيسٍ قامت عليه منظّمة الأمم المتحدة؛ فتحقيقها تلك الغاية –وفقاً للميثاق– أحد المقاصد الأساسية التي جاءت بها المنظمة؛ فلا يمكن لها أن تحقّق أغراض تأسيسها إذا لم تضمن تحقيق ذاك المقصد،[٨٠٣] **وإن لحفظ السلم والأمن الدوليين مقامَ الصدارة في التنظيم الدولي؛ فالوصول إلى السلام قضيّة مقصودةٌ لذاتها –وهي مسألةٌ مهمّة حقاً؛ سوى أنها حتى اليوم لم تُنجز– وأن يعمَّ الاستقرار والأمن في أرجاء المعمورة أمرٌ مطلوبٌ دونه كُلُ الحقوق– وهو ادعاءٌ سوى بوجه الدول الضعيفة لم يُبرز– ويبدو أن حفظ السلم والأمن الدوليين قد نمت أهميته عقب الحربين الغربيتين، وما خلّفتهما من ويلاتٍ وخيباتٍ في أربعة عقود لحقت عشرات الملايين من الخلائق، ما جعله مطلباً أساسياً للشعوب والحكومات؛ ظناً أنه الدواء لداء النزاعات الدولية والقهر العالمي**، والواقع أن لفظ حفظ السلم والأمن الدوليين قد ورد في الميثاق ٣٢ مرة؛ بحيث يحتل المصطلح الرتبة الثانية في التكرار بعد لفظ الأمم المتحدة التي جاء ذكرها ٧٥ مرة في الميثاق.[٨٠٤] **ورغم تلك الأهمية التي يختص بها المفهوم؛ إلا أن المواثيق الدولية لم توجد تعريفاً واضحاً جامعاً له، فكان المصطلح محطَّ خلافٍ واختلافٍ وتحكّمٍ واستغلالٍ من قبل القوى الكبرى ومجلس الأمن صاحب الاختصاص في الحفظ والتحديد.**

– انحراف دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليّين:

توسَّع دور مجلس الأمن –عقب الحرب الباردة– في حفظ السلم والامن الدوليّين؛ حيث يمكن القول أن دوره قد تطوّر في استخدام الفصل السابع من الميثاق في فكرة تهديد السلم والأمن الدوليّين بما يملكه من سلطة

---

[٨٠٣]– نصت المادة الأولى من الميثاق في فقرتها الأولى على أن مقاصد الأمم المتحدة هي: (حفظ السلم والأمن الدوليّ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدوليّ، لحلّ المنازعات الدوليّة التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها)، انظر ميثاق الأمم المتحدة، وانظر أيضاً د. محمد المجذوب، التنظيم الدوليّ النظرية العامة والمنظمات الدوليّة والاقليمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، ص١٧٥/١٧٦.

[٨٠٤]– هارلود كورلاند، الأمم المتحدة كيف ولماذا؟ ترجمة عبد الفتاح المنياوي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، د.ت، ص ٢١٩.

تقديرية في ذلك؛ فلم يعد مقتصراً على النزاعات بين الدول وأعمال القتال الواسعة؛ وإنما تعدّاها لتشمل حماية الأقليات، وملاحقة الأعمال التي توصم بالإرهاب، وتتبّع المآسي الإنسانية والتنكّر للديمقراطية؛ كل ذلك بمعايير فضفاضةٍ غير مضبوطة ولا منضبطة، بالإضافة إلى التوسع في فكرة التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية وصنع السلام.[٨٠٥] حتى أن مفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين وتطبيقه بات رهينَ العلاقة القائمة بين الدول الكبرى دائمة العضوية، وشكل التنافس الدولي على كافّة الأصعدة بينها؛ ما أدى إلى عجز المجلس وإخفاقه في تحقيق غايته التي من أجلها أُنشئ، ومهمته في ضمان سلام المجتمع الدولي وأمنه، فضلاً عن مقاصد الأمم المتحدة.[٨٠٦] وقد نجم عن توسّع مجلس الأمن في استعمال السلطة التقديرية المعطاة له وفقاً لنص المادة ٣٩ من الميثاق؛ انحسار فكرة الاختصاص الداخلي أو ما يسمى المجال المحفوظ للدولة؛[٨٠٧] لذا نراه في قضية أكراد العراق عام ١٩٩١ يصدر قراره رقم ١٩٩١/٦٨٨، الذي يعد ما يتعرّض له الكرد تهديداً للسلم والأمن الدوليّين،[٨٠٨] وكذا الحال في دولة الصومال؛ ففي قراره رقم١٩٩٣/٧٩٤ عدّ المجلس النزاع وما نتج عنه من خروقات للقانون الدولي الإنساني؛ تهديداً للسلم والأمن الدوليين،[٨٠٩] وكذلك في هايتي فعل؛ حيث أصدر قراره رقم ١٩٩٣/٨٤١ الذي عدّ النزاع فيه مهدداً للسلم والأمن الدوليين،[٨١٠] وكذلك عَدّ مجلس الأمن في قراره رقم ٧٤٨ / ١٩٩٢ الخاص بحادثة لوكربي الإرهاب حالة من الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليّين، وفي قراريه ١٣٦٨ و١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ عقب حادثة ١١ أيلول في الولايات المتحدة أدان المجلس ما حدث، وعدّه عملاً إرهابياً يهدد السلم والأمن الدوليّين.[٨١١] لذلك ورغم الزعم بأن المركز المتميز للدول الكبرى مرجعه تحقيق الغاية التي أنشئ من

---

[٨٠٥]– انظر د.أحمد أبو العلا، مرجع سابق، ص١٨٣، وانظر كذلك د.فرست سوفي، مرجع سابق، ص٦٥/٦٦.

[٨٠٦]– محمد خالد الشاكر، مرجع سابق، ص ٦٨.

[٨٠٧]– انظر احمد أبو العلا، مرجع سابق، ص١٨٣. وللمزيد حول مفهوم الاختصاص الداخلي أنظر د.عماد الدين المحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدوليّ العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧، ص٥٠٣ ومابعدها.

[٨٠٨] – انظر الوثيقة رقم S/RES/688(1991) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٨٠٩]– انظر الوثيقة رقم S/RES/794(1993) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٨١٠]– انظر الوثيقة رقم S/RES/841(1993) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٨١١]– بالرغم من أن مجلس الأمن –وقبل قراريه السابقين– قد أصدر العديد من القرارات التي عبّر فيها عن قلقه من الممارسات التي تهدف لترويع المدنيين وارهابهم؛ إلا أنه وبربطه الإرهاب بتهديد السلم والأمن الدوليّين، وبقراريه ١٣٧٣ و ١٣٦٨ لعام ٢٠٠١ يكون قد نحى منحاً جديداً في نظام الأمن الجماعي، لينتهي لصياغة التزامات قانونية جديدة ملزمة للدول بقصد مكافحة الإرهاب. أنظر قرارات مجلس الأمن S/RES/1595(2005)

أجلها الميثاق، وأُسست في سبيلها الأمم المتحدة، وهي حفظ السلم والأمن الدوليين؛ غير أن تلك الغاية أخفت وراءها الاستئثار بالقرار الدولي؛ من خلال مجلس الأمن، وحُوّرت تلك الغاية إلى غايات أخرى تنشد المصلحة وتطلب السيطرة وتفرض الإذعان.[٨١٢]

١- أثر توسّع مفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين على تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها:

إنّ تطوّر دور مجلس الأمن عقب الحرب الباردة في حفظ السلم والامن الدوليّين؛ نتج عنه انحسارٌ لفكرة الاختصاص الداخلي للدولة بالضرورة،[٨١٣] وزيادةٌ في الأعمال العسكرية على حساب التعاون الدولي، وإنماء العلاقات الودية والتسوية في الحقوق بين الشعوب وسيادة الدول، وتشكيكٌ في تنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية، وحلِّ النزاعات بالطرق السلمية. ويبدو أن العلاقة بين التدخل في شؤون الدول لحفظ السلم والأمن الدوليين وبين سيادتها؛ لا يزال محلاً لجدلٍ واسع؛ خصوصاً فيما يتّصل بنتائج ذاك التدخل، أو الأسباب التي أدت إليه؛ وذلك لتعلّقها بموضوعات سياسية وسيادية في الغالب.[٨١٤] لذلك وفي ظل الوسائل القانونية التي يمتلكها مجلس الأمن والسلطة التقديرية التي يتمتع بها؛ والتي تمكنه من اختراق المجال المحجوز للدول؛ فإننا نعتقد أن المشكلة تثور في مدى عدالة استخدام مجلس الأمن لتلك الوسائل والسلطات، وإلى أي حد قد يتعسّف في استعمالها؛ مما قد يجعل سيادة الدول مهدّدة بتدابير يتّخذها مجلس الأمن؛ يزعم أنه يطبّق من خلالها نصوص الميثاق.[٨١٥] وفي هذا الصدد يذهب بعض الفقه إلى أن انتشار ظاهرة الإذعان التي يجلّيها مجلس الأمن بما يمتلكه من سلطةٍ تقديرية، وتوسّعه في مفهوم السلم والأمن الدوليّين، جاعلاً تلك السلطة في خدمة مصالح الدول الكبرى؛ جعل مصداقية

S/RES/748(1992) و S/RES/1368(2001) و S/RES/1373(2001) والقرارات الأخرى على الموقع الرسمي للأمم لمتحدة، وأنظر كذلك الباب الثاني من هذه الدراسة – الإذعان في إطلاق المصطلحات.

[٨١٢]- انظر محمد خالد الشاكر، مرجع سابق، ص ٦٥.

[٨١٣]- للمزيد حول مفهوم الاختصاص الداخلي أنظر د.عماد الدين المحمد، مرجع سابق، ص:٥٠٣ ومابعدها.

[٨١٤]- انظر د.جاسم محمد زكريا، نهاية عصر السيادة، دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في آفاق الصراع بين سيادة الدولة والتدخل الدولي، بحث منشور في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠١٦، المجلد ٣٢، العدد٢، جامعة دمشق، ص٤٣.

[٨١٥]- انظر في ذلك بحثنا تدويل النزاعات الداخلية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص١٧٣.

الأمم المتحدة على المحك؛ ما أدى إلى التأثير في سيادة الدولة؛ لتبقى –لا حول لها ولا قوة– دائرة في فلك تنظيمٍ دوليٍ قوامه الإذعان للقوي.[٨١٦]

أما الفقيه فردروس فقد ذهب إلى أبعد من ذلك؛ إذ يؤكد أن الأمم المتحدة لها من القدرة على التدخل ما يمكّنها من النظر في أي مسألة تتعلق من حيث المبدأ بالقانون الدولي؛ بغض النظر عما إذا كانت هناك قاعدة قانونية دولية وضعية تنظم هذه المسألة أم لا. [٨١٧] وإن دور الأمم المتحدة وفقاً لذلك يكون قد تطور ليتجاوز الحدود التقليدية للاختصاص المحفوظ للدول، متجاوزاً المسائل القانونية إلى السياسية، فإذا ما كانت مسألةٌ ما تمثّل مصلحةً دولية؛ خاصة في مجالاتٍ مثل حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، فإن الأمم المتحدة لها الحق في التدخل حتى إذا كانت المسألة محكومة بقاعدة داخلية. [٨١٨]

وبالرغم من رؤيتنا أن تدخل مجلس الأمن تنفيذاً لمهمة حفظ السلم والأمن الدوليّين التي منحه إياها الميثاق وبموجب الوسائل القانونية التي يمتلكها لا يتعارض من الناحية القانونية مع مبدأ عدم التدخل الثابت في القانون الدوليّ؛ فإن المشكلة تكمن في توسّع مجلس الأمن في استعمال السلطة التقديرية الممنوحة له، وتدخله المباشر في شؤون الدول الذي أدى إلى انحسار فكرة الاختصاص الداخلي للدول بشكل كبير؛ أي إن فعله يُعد عملاً مشروعاً وفق نص القوانين؛ أما الوصول إلى حقيقة شرعيّته فهو أمر صعب المنال في التنظيم الدولي المعاصر المحكوم أصلاً بالمصلحة،[٨١٩] ليبدو أن التوسع في مفهوم السلم والأمن الدوليين اليوم يَدقّ إسفيناً جديداً في مقاصد

---

[٨١٦]– والحقيقة أن مفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين والقرارت الدولية المكرسة له تم التعامل معها على أساس من الانتقائية والازدواجية التي قضت مضجع استقرار التنظيم الدولي وعدالته –إن كان له موطئ قدم أصلاً– فبينما تتحمس المنظومة الدولية في حرب الخليج ١٩٩٠، لم نرى حماساً مشابهاً في البوسنة ١٩٩٥ مثلا. انظر محمد خالد الشاكر، مرجع سابق، ص١٧١.

[٨١٧]– ويسوق مثالاً على ذلك سابقة للجمعية العامة أصدرت فيها توصية تتعلق بأحد المواطنين الروس المتزوج بإحدى الأجنبيات؛ باعتبار المسألة تتعلّق من حيث المبدأ بالقانون الدوليّ لمساسها بحقوق الإنسان؛ مما يسقط دفع الدولة بعدم اختصاص الأمم المتحدة بالتعرض لمثل هذه المسائل لتعلّقها بصميم اختصاصها المحفوظ. انظر د.محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدوليّ، مرجع سابق، ص٢٧١.

[٨١٨]– انظر المرجع نفسه، ص٢٧٢.

[٨١٩]– تفترق الشرعية عن المشروعية بأن الثانية تعني مدى استناد التصرف إلى أصل قانوني ممكن القول معه أن من قام به مخوّل بممارسته، وقد صدر منه وفق الإجراءات والقنوات القانونية المتبعة، أما الشرعية فتعني مدى اتساق تلك التصرفات ومقتضيات العدالة، أو مدى استنادها إلى رضى الرأي العام. ووفقاً للدكتور جاسم محمد زكريا؛ فإن الشرعية ينبغي أن تتفق مع الحقّ –بأن يأتي إعلان الحقّ تالياً على وجوده– وتوافق العدل، وتقوم على الحقيقة؛ باعتبارها مشتقة من الشرع بصيغته الفعلية، أما المشروعية فمشتقة من الشرع بصيغته المفعولية، إذ تفيد محاولة موافقة الشرع، وهناك فرق بين موافقة القوانين عبر الالتزام بمتطلباتها الإجرائية وبين إقامة العدل والنهوض بمقتضياته. للمزيد انظر د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية،

الأمم المتحدة ومبادئها، ولا يكون إلا على حساب المجال المحجوز للدول؛ إذ إن ذاك المفهوم لا يمتدُّ إلا بانحسار ذاك المجال وتقهقره بالضرورة.[٨٢٠]

٢- تحكمية التكييف والإجراءات القانونية

باعتبار أنّ الميثاق لم يحدّد معنى السلم والأمن الدوليين؛ فإنه بذلك منح مجلس الأمن حريةً في تكييف حالةٍ أو مسألةٍ على أنها تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين أو إخلالاً بهما، ودون أن يكون للدول حق الطعن في قراراته،[٨٢١] حتى صار الأمر إلى اعتبار تهديد السلم كلُّ ما يقرر مجلس الأمن الدوليّ اعتباره تهديداً للسلم![٨٢٢] **وفي رأينا إن القبول بالرأي السابق تسليمٌ واستسلام في غير محلّه؛ باعتباره يُطلق حرية المجلس في التعسف في استخدام صلاحياته وفقاً للميثاق، فيحددّ مفهوم السلم والأمن وتهديدهما وفقاً لمعيارٍ يراه قد لا يكون عادلاً ولا مشروعاً بالضرورة، أي غير مستندٍ إلى أصول القانون الدوليّ ومبادئه؛ وإن كان ما هو كائن؛ فهو تسلط المجلس وتعسفه في إطلاق تهديد السلم والأمن الدولي وفقاً لأهواءٍ وغاياتٍ ومصالح؛ مستفيداً من تخويل الميثاق إياه ذاك الحق؛ أما ما ينبغي أن يكون؛ فتأطير ذاك المفهوم بضوابط موضوعية لا تتسلل إليها الأهواء؛ تحكمها العدالة وتُزان بالإنصاف.**

أ- واقع تحكمية مجلس الأمن في التكييف

إنّ مجلس الأمن عندما يقرر أنّ حالةً ما إنّما تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين؛ فإنه يمنح نفسه بنفسه سلطةً تقديريةً واسعة بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق، بل إنّ اختصاصه في ذلك هو خالصٌ واستئثاري،[٨٢٣] ولنا القول إنه إذعانيٌ إذ لا مجال معه إلا للتسليم بسبب السلطة الممنوحة له؛ فما يعده مجلس الأمن مهدداً للسلم والأمن

مرجع سابق، ص٦٥ ومابعدها. وعليه فإن القرار الصادر عن مجلس الأمن يكون مشروعاً إذا احترم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدوليّ ويكون شرعياً إذا ما راعى فكرة العدالة والملاءمة والضرورة.

[٨٢٠] – انظر د. احمد أبو العلا، مرجع سابق، ص١٨١.

[٨٢١] – المرجع نفسه، ص١٨١.

[٨٢٢] – انظر في ذلك قول للفقيه Akehur تم إيراده في بحثنا تدوي النزاعات الداخلية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص٦٠.

[٨٢٣] – انظر صلاح الدين بودربالة، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خده، ٢٠١٠، ص٩٠- ٩١.

الدوليين؛ إنما يقرره بكل حرية دون أن يكون لأحد حق الاعتراض أو الطعن به،[٨٢٤] وإنّ أكبر تحدٍ لمفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين هو ارتكاب أحد الدول دائمة العضوية لأحد الأفعال المهددة أو المنتهكة للسلم والأمن الدوليين، فكيف سيجد التكييف القانوني سبيله في مجلس الأمن لاعتبار التصرّف مهدداً للسلم والأمن الدوليين أو مخلّاً بهما؟[٨٢٥]

ويعدّ الباحثون في القانون الدولي قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٢/٧٤٨ المتعلق بليبيا مستنداً خطيراً في تعسّف المجلس في تكييفه للحالات التي تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين؛ إذ كيف يُعد امتناع السلطات الليبية عن تسليم المتّهمين مستندةً في ذلك إلى القانون الدولي العرفي والاتفاقي تهديداً للسلم والأمن الدوليين؟ ويوسمون القرار بأنه غايةٌ في الخطورة، لا يتجرّد عن التحيّز ولا يخلو من عدم الموضوعية، ولا يمكن نعته إلا بفرض الإذعان، ويتساءلون، هل امتناع دولةٍ عن تسليم رعاياها ليحاكموا أمام محاكم أجنبية تهديداً للسلم والأمن الدوليين، مما يتطلب مواجهته بالاستناد لنص المادة ٣٩ من الميثاق؟[٨٢٦]

وفي عام ١٩٩١، وبعد حدوث انقلابٍ في هايتي، تدخّلت كلٌّ من منظمة الأمم المتحدة ومعها منظمة الدول الأمريكية في إشرافها على الانتخابات العامة؛ بناءً على طلبٍ من الحكومة الهايتية؛ وقد واجه هذا الطلب اعتراضات من قبل بعض الدول على أساسِ أنه يشكل خرقا للمادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة؛ باعتبار أن الحالة لم تكن تمثّل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين؛ ومع ذلك؛ لم تأخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاعتراضات بعين الاعتبار، وأرسلت بعثةً لتصدّق على الانتخابات؛ ولكن ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في هايتي؛ اتخذت منظمة الدول الأمريكية والجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة تدابيرٍ اقتصادية ودبلوماسية؛ وطلبت حكومة "اريستيد"، الذي فرّ خارج البلاد عقب الانقلاب من مجلس الأمن؛ جعل التدابير الموصى بها من قبل الجمعية العامة ومنظمة الدول الأمريكية إلزامية؛ واستجابةً لذاك الطلب؛ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٩٩٣/٨٤١ إلى

---

[٨٢٤]– انظر د. أحمد أبو العلا، مرجع سابق، ص ١٨٢.

[٨٢٥] – إذ إن أي قرار سيصدر عن المجلس حينها سيصطدم بالتصويت ضده من قبل الدولة المعنية مستخدمة حق النقض. انظر د. نغم زيا، الأمن الدولي بين ميثاق الأمم المتحدة ومفاهيم حماية حقوق الإنسان، مقال نشرته مجلة الرافدين للحقوق، المجلد٩، العدد ٣٣، ٢٠٠٧، ص:٣٠٦.

[٨٢٦] – انظر د. أحمد أبو العلا، مرجع سابق، ص٢٥٧–٢٥٨.

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ معتبرا الحالة في هايتي مهددة للسلم والأمن، كما أصدر قراره رقم ١٩٩٤/٩٤٠ الذي أجاز تشكيل قوةٍ متعددةِ الجنسيات بقيادةٍ موحّدةٍ لاستعادة النظام والاستقرار في هايتي.[٨٢٧]

ب-المعايير المتّبعة من قبل مجلس الأمن في التكييف:

يبدو من خلال البحث والتقصي أن مجلس الأمن وفي تكييفه لنزاع ما بأنه يهدد السلم والأمن الدوليّين، يفزع إلى **معايير موضوعية** أحياناً؛ فيسند وصفه إلى حقائقَ ووقائع تحيط بالنزاع أو تنتج عنه، كما قد يستعين بفرقِ تحقيقٍ أو لجانٍ دوليةٍ أو بعثاتٍ في سبيل ذلك، ويطلب منها أن ترفده بالتقارير، فيستند إلى ما جاء فيها. أو قد يلجأ إلى **معاييرٍ لها طابعٌ قانوني**، فيكيّف النزاع مستنداً لها بأنه يخضع لما جاء في نص المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة. والواقع الحق أن المعيار الأكثر انتهاجاً من قبل مجلس الأمن في تكييف حالة بأنها مهددة للسلم والأمن الدوليّين، هو **المعيار السياسي**،[٨٢٨] **ففي تقديرنا يسهل أن يتم إدخال قضيةٍ ما لتندرج تحت ظل مفهوم تهديد السلم والأمن الدوليّين، إذا ما كان ذلك يلبي مصالح سياسيّة للدول الكبرى المهيمنة على عمل مجلس الأمن، لذا نرى مجلس الأمن -ولا عجب- يتدخّل في نزاعٍ داخلي ما متجاهلاً نزاعاً آخراً؛ محكوماً في ذلك برؤى الدول دائمة العضوية فيه، ومحتكماً لازدواجيةٍ في المعايير باتت تحكم عمله وما يصدر عنه.**[٨٢٩]

---

[٨٢٧]- انظر قرارات مجلس الأمن على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، وانظر كذلك أنظر آمال موساوي، التدخل الدوليّ لأسباب إنسانية في القانون الدوليّ المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة، ٢٠١٢.، ص١٠٦/١٠٧ - ١١٥/١١٦. والحقيقة أننا نميل إلى رأي د. باتريك هارمن في أن على المجتمع الدوليّ أن يُحسّن باتجاه الديمقراطية، لا أن يقلب الأنظمة الاستبدادية بتدخّلات عسكرية؛ إذ ليس في القانون الدوليّ ما يمنع من استخدام الوسائل السلمية لتحقيق تلك الغاية؛ فمن الممكن أن يتم تعليق الاعتراف بدولةٍ أو حكومة ما على تبنّي منهج ديمقراطي في الحكم؛ كما اشترطت الدول الاثنتي عشر الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة للاعتراف بالدول الجديدة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، حيث إن هذا الوضع لا يُثير أي إشكال قانوني؛ باعتبار حقّ الاعتراف حقٌّ اختصاصي، كما يمكن فرض شروط على القبول أو الاحتفاظ بالعضوية في منظمة إقليمية ما؛ كما كانت تفعل منظمة دول أمريكا، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والبرلمان الأوروبي. انظر د.باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص١٢٦/ ١٢٧.

[٨٢٨]- انظر خولة يوسف، دور مجلس الأمن الدوليّ في مواجهة النزاعات المسلحة غير الدوليّة، بحث منشور في مجلة الحقوق(الكويت)، مجلد ٣٨، العدد١، ٢٠١٤. ص٣٢٧.

[٨٢٩]- وفي وصفٍ لذاك المنوال الذي يسري عليه المجتمع الدولي المعاصر يقول الدكتور جاسم محمد زكريا: إن القانون الدولي ذريعة من يملك إقرار الواقع، وليس حجةً لمن يحفظ القانون. انظر د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية، مرجع سابق، ص٢٧٩.

وإن من أهم المعايير التي يبدو أنها تؤخذ بعين الاعتبار من حيث الواقع فيما يتعلق بتكييف مجلس الأمن لتهديد السلم والأمن الدوليين، مصالح القوى الكبرى في المجتمع الدولي، إذ إن مجلس الأمن وحسب الواقع، لا يتّخذ قراراً باعتبار حالةٍ ما تهديداً للسلم والأمن الدوليين دون مباركة الدول الكبرى، أي إنه كان ولا يزال يغلّب الاعتبارات السياسية على تلك القانونية في تحديد طبيعة العمل واعتباره مهدداً للسلم والأمن الدوليين، وإن كان من بديهيات أسس القانون الدولي أن أعضاء الأمم المتحدة قد منحوا مجلس الأمن مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين؛ فإن تلك المهمة لا ينبغي أن تمارس إلا وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وفي ضوء نصوص الميثاق،[٨٣٠] لذلك فإن تكييف مجلس الأمن برأينا لا بُدّ أن يتقيّد بالقيود التالية:

١- أن يتمّ التكييف في إطار احترام القانون الدولي، بحيث لا يخالف ما استقر منه، وما هو مسلّم فيه.

٢- أن يكون متوافقاً ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، دون أن يخرج عنها بتأويلات وتبريرات سياسية غير موضوعية.

٣- أن يكون موافقاً لرأي أغلبية أعضاء الجماعة الدولية، بحيث يمكن القول معه إن المتعارف عليه وفق الخط العام لسير الأحداث الدولية أن فعلاً أو حدثاً ما يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

٤- ألّا يتعدّى التكييف على حق الدول في الدفاع الشرعي وفي تقرير المصير، ولا غيرها من الحقوق الدولية الثابتة.

ج- واقع تحكمية مجلس الأمن في الإجراءات عقب التكييف

كتحكميّة مجلس الأمن في تكييف السلم والأمن الدوليين وما يهددهما والتي عكست منطقاً إذعانياً لا يخلو من هيمنة القوة فوق قوة القانون، نجد تحكميّةً في الإجراءات التي يتخذها عقب تكييفه للمسألة التي بين يديه؛ ففي قضية روديسيا الجنوبية عَدَّ مجلس الأمن انتهاجها لسياسة التمييز العنصري تهديداً للسلم والأمن الدوليين، واكتفى بتقرير عقوبات اقتصادية بحقها من خلال القرار ٢٣٢ / ١٩٦٦،[٨٣١] وبينما اكتفى مجلس الأمن في قراره

---

[٨٣٠] – انظر د. أحمد أبو العلا، مرجع سابق، ص ١٨٥/٣٣٧/٣٣٨.

[٨٣١] – انظر الوثيقة رقم S/RES/232(1966) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

١٩٨٤/٥٤٦ بإدانة اعتداء جنوب افريقيا على أنغولا ومطالبتها بالكفّ عن أعمالها، بعد أن كيّفها بأنها تهديدٌ للسلم والأمن الدوليين، وأكّد على قراره بحظر الأسلحة عنها دون أن يزيد على ذلك شيء؛[٨٣٢] نراه في أزمة الخليج الثانية يكيّف الوضع أنّه تهديدٌ للسلم والأمن الدوليين في قراره ١٩٩٠/٦٦١؛ فقام بإقرار مجموعةٍ من الإجراءات ليست ذات طابعٍ عسكري؛ حيث فرض حصاراً على السّلع القادمة من العراق والكويت، ثم حصاراً تجاريّاً وجويّاً وبحريّاً بموجب القرارات ٦٦٥ / ٦٦٩ / ٦٧٠ / لعام ١٩٩٠،[٨٣٣] وفي قراره رقم ١٩٩٠/٦٧٨ لم يلتزم مجلس الأمن نصّ الميثاق عندما خوّل الدول الأعضاء استخدام كافة الوسائل اللازمة لفرض احترام القرار ١٩٩٠/٦٦٠ والقرارات اللاحقة، وحتى إعادة السلم والأمن الدوليين للمنطقة؛[٨٣٤] ويكون بذلك قد خالف نص المادة ٤٢ من الميثاق التي جعلت مجلس الأمن صاحب الإمرة للقوة العسكرية الفارضة للسلم والأمن الدوليين،[٨٣٥] وهي أحد المهام التي تدخل في صلب مسؤوليّاته التي لا يجوز له التخلي عنها أو التفريط فيها وإخضاعها لمصالح الدول ونزعاتها السياسية؛ فعلى الرغم من أنّه ليس بالإمكان الاعتماد في تلك المهمة على قواتٍ عسكرية وفق ما نصّت عليه المادة ٤٣ من الميثاق؛ نظراً لكونه اتفاقٌ لم يُبرم بعد؛ فقد كان بمقدور مجلس الأمن أن يشرف على قيادة القوات عسكرياً بعد أن يَطلب من الدول الأعضاء وضعها تحت تصرفه.[٨٣٦] كما أنه قد اتخذ اثنا عشر قراراً ضد العراق في أقل من أربعة أشهر، ولم تكن تلك القرارات ذات صبغةٍ تقليديةٍ في الإدانة والإنكار والحثّ والالتماس؛ بل كانت تحت الفصل السابع من الميثاق،[٨٣٧] والأمر نفسه بالنسبة للقرار ٨٣ /١٩٥٠ الذي أوصى فيه مجلس الأمن الدول الأعضاء

---

[٨٣٢] – انظر الوثيقة رقم S/RES/546(1984) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٨٣٣] – انظر نص القرارات على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٨٣٤] – انظر الوثيقة رقم S/RES/678(1990) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٨٣٥] – تنص المادة ٤٢ من الميثاق: إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة."

[٨٣٦] – انظر د. ياسر أبو شبانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٨ ص٤٢-٤٣. والحقيقة نقول، لا ينبغي أن يفهم من نص المادة ٤٢ من الميثاق أن لأعضاء الجماعة الدولية القيام بعمليات العسكرية بمبادرة منها أو بتفرد في التصرف بمعزل عن مجلس الأمن أو بعيداً عن توجيهاته، إذ إن عمل مجلس الأمن وحتى يكون مشروعاً ومتوافقاً وأحكام القانون، لا بُدّ من تطبيق نص المادة ٤٦ التي جاء فيها أن الخطط الرامية إلى استخدام القوة المسلحة يجب أن ترسم بواسطة مجلس الأمن وبمساعدة لجنة الأركان وهذا لا ينبغي تجاوزه حتى وإن تم ذلك من خلال قوى وطنية لعدم توافر قوات مجهّزة سلفا تابعة للأمم المتحدة.

[٨٣٧]– انظر د. أحمد أبو العلا، مرجع سابق، ص ١٦٧.

بتقديم المساعدة اللازمة لجمهورية كوريا لصدّ الهجوم العسكري وإعادة السلم والأمن الدوليين؛[٨٣٨] حيث قام بتفويض الصلاحيات للدول، وبمعنى أدق للولايات المتحدة، وإنّ قوات الأخيرة لم ترفع تقريراً واحدا لمجلس الأمن، ولم يتدخّل الأخير في عمل تلك القوات ولا في العمليات العسكرية الحاصلة.[٨٣٩]

أي أن مجلس الأمن في اتخاذه الإجراءات القانونية بعد التكييف الذي يعطيه لمسألةٍ ما يعتبرها فيه تهديداً أو إخلالاً للسلم والأمن الدولي؛ يكون قد أطلق يده في الإجراء والتكييف في آن معاً، وأطلق يد القوى الكبرى في المجتمع الدولي، بمشروعيّةٍ يحققها من خلال قرارٍ صادر عنه، صانعاً بذلك قانوناً إذعانياً يلزم الجميع اتباعه والتقيّد به؛ مؤديّاً اختصاصه الصريح والضمني في ذلك المجال.[٨٤٠] ولا ينبغي لمجلس الأمن أن يكون بموجب السلطات التي منحه إيّاها أعضاء المنظمة متعسفاً؛ فسلطته في التكييف والإجراء ليست مطلقة؛ وإنما تقيّدها مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها؛ التي ما تنازل أعضاء الجماعة الدولية –بتفويضهم لمجلس الأمن– عن شيء من حقوقهم إلا في سبيل تحقيقها، وهو ما نصّت عليه المادة ٢/٢٤ من الميثاق.[٨٤١]

والحقيقة أنّ قرارات مجلس الأمن لا بُدّ وأن تكون متوافقة وأحكام القانون الدولي، وإنّ القول بعكس ذلك يعني إنشاء قواعد قانونية تطبّق على الأوضاع التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين حتى وإن كانت متناقضة مع قواعد القانون الدولي، لذا انتقد بعض فقهاء القانون الدولي موقف كلسن[٨٤٢] الذي قال "إن مجلس الأمن مطالب بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وغير مطالب بالحفاظ على القانون".[٨٤٣]

ومجمل القول إن حفظ السلم والأمن الدولي هو مقصد جاء به الميثاق لضمان استقرار المجتمع الدولي، ومنع الأزمات الدولية التي قد تهدد بنيانه أو تعكر صفوه، سوى أن ذاك المقصد بات مبرراً من حيث التوصيف ومن حيث التوظيف لفرض الإذعان في التنظيم الدولي؛ خصوصاً في عصرٍ بات النظام العالمي الجديد فيه

---

[٨٣٨] – انظر نص الوثيقة رقم S/RES/83(1950) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٨٣٩] – انظر ياسر أبو شبانة، مرجع سابق، ص٤٤.

[٨٤٠] – انظر صلاح الدين بودربالة، مرجع سابق، ص٩٤.

[٨٤١] – تنص المادة: يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها والسلطات الخاصة المخوّلة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر.

[٨٤٢]– هانس كلسن، فقيه قانوني نمساوي وفيلسوف في القانون والسياسة، توفي عام ١٩٧٣.

[٨٤٣] – انظر صلاح الدين بودربالة، مرجع سابق، ص٢٠١.

مؤسساً على القوة حيث لا مكان للضعفاء؛ وأصبحت القوة هي مصدر الفهم والتأويل، وترتيب الأولويات وبوصلة القرارات الدولية التي تصدر عن المؤسسات العالمية؛ بحيث بات من الممكن أن تتصدر قوةٌ واحدة؛ فتعتلي القيادة للنظام الدولي بمنتظمه ومنظومته، وتحتكر الفهم والوسم، ولا تضمن الدول الضعيفة لها مكاناً فيه، أما تهديد السلم والأمن الدوليين؛ فهما ستار المشروعية على كل مطمع ومطمح استعماري؛ عَكَس واقعاً جديداً نسبياً من حيث تغليف القوة برداء المشروعية، يكرّس السطوة ويكتسي بثوب القانونية.

الفرع الثاني

استخدام حقوق الإنسان في فرض الإذعان[٨٤٤]

منذ انقضاء الحرب الغربية الثانية، وبعد إنشاء الأمم المتحدة؛ شهدت المبادئ والمفاهيم التي يقوم عليها النظام الدولي تطورًا ملحوظًا جنبًا إلى جنب مع تطور مهام الأمم المتحدة ومسؤولياتها؛ وقد أولى المجتمع الدولي اهتمامًا متزايدًا بحقوق الإنسان، ورغم أن هذا الاهتمام المعلن لم يكن عادلاً دائماً؛ إلا أنه أصبح مطروحًا على الساحة الدولية بشكل متزايد؛ ما أدى ذلك إلى استحداث مفهوم التدخل الإنساني، حيث لم تعد مسألة انتهاكات حقوق الإنسان تعدُّ شأنًا داخليًا بعد ذلك.[٨٤٥]

---

[٨٤٤]– يجنح بعض الفقه لإيجاد نوع من أنواع مبررات فرض الإذعان تحت مسمى "التدخل لحماية الأقليات"، ونميل إلى إلحاق هذا المبرر في تصنيف "المبررات الإنسانية" لاعتقادنا أن فرض الإذعان لحماية الأقليات، ما هو إلا واحد من المبررات الإنسانية التي ترمي لتعزيز احترام حقوق الإنسان الخاصة بتلك الفئة من الشعب. وكذلك يوجد البعض تصنيفاً للتدخل تحت مسمى حماية الرعايا والمواطنين، للمزيد حول ذلك أنظر Agata Kleczkowska, When ‘the Use of Force’ is Prohibited? – Article 2 (4) and the ‘Threshold’ of the Use of Force, Adam Mickiewicz University Law Review, DOI 10.14746/ppuam.2018.8.08, p 113.

[٨٤٥] – اختلف الفقهاء في اعتبار حقوق الإنسان شأناً داخلياً أم دولياً، فذهب بعضهم إلى عدّ حقوق الإنسان أمراً داخلاً في المجال المحجوز للدولة، لا يجوز أي تدخل دولي فيه، بينما ذهب آخرون إلى اعتبارها شأناً دولياً، وبينهما اتجاه متوسّط سلك منهجاً توفيقياً، حيث يرى أنه وباعتبار مفهوم الاختصاص الداخلي للدولة غير مستقر؛ فإن ذلك ينعكس على المركز القانوني لحقوق الإنسان، لذا فإن كان من شأن الانتهاكات تهديد السلم والأمن الدوليّين فإنها تعد قضيّة دولية لا محالة، كما أن اختصاص الحماية لحقوق الإنسان يصبح من شأن المجتمع الدوليّ إذا ما ارتكبت انتهاكات خطيرة كالتمييز العنصري، وقد عدّت محكمة العدل الدوليّة في الكثير من القضايا المعروضة عليها حقوق الإنسان شأناً دولياً يخضع لمبادئ وقواعد القانون الدوليّ، وكذلك ذهبت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في العديد من القرارات الصادرة عنهما؛ خصوصاً أن بيان القمة التاريخية للدول الأعضاء في مجلس الأمن عام ١٩٩٢ أوضح أن دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليّين وصيانتهما قد اتسع نطاقه في الفترة الأخيرة؛ فاحترام حقوق الإنسان –على سبيل المثال– أصبح جزءاً لا يتجزّأ من جهود مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليّين، للمزيد حول الفقهاء وأقوالهم في هذا الصدد انظر د.عماد الدين المحمد، مرجع سابق، ص٥٢٣ وما بعدها. وقد أصدر مجلس الأمن عدّة قرارات وفقاً للفصل السابع من الميثاق، جعل فيها انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة تهديداً للسلم والأمن الدوليّين، كقراره رقم ١٩٩١/٦٨٨ الخاص بوضعية حقوق الإنسان في

أولاً- مسألة حقوق الإنسان قضيةٌ دوليّة:

باتت حقوق الإنسان شأناً دوليّاً يعد أحد مقاصد الأمم المتحدة؛ تسعى لتحقيقها وضمان حمايتها. وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن مصطلح "إنساني" له جذور راسخة في القانون الدولي؛ إلا أن غموض معناه لا يزال قائماً. ولم يتوصل الفقه حتى الآن -وفقاً لما نعلم- إلى تعريفٍ موحّد لمصطلح "إنساني" أو "إنسانية" في سياق القانون الدولي.[٨٤٦] وفي ظل النظام الدولي المعاصر، لم يعد بإمكان الدول انتهاك حقوق الإنسان لشعوبها تحت ذريعة السيادة الوطنية؛ إذ لم تعد السيادة مبرراً لانتهاك الحقوق الأساسية، حيث أن الدول ملزمةٌ في ممارسة سيادتها بالتقيد بمبادئ القانون الدولي وقواعده؛ والتي تفرض عليها احترام حقوق الإنسان؛ خاصّةً مع ظهور مبدأ المسؤولية الدولية عن الجرائم التي تستهدف السلامة البشرية؛ وعليه لا يمكن للدول الاحتماء بسيادتها إذا ما ارتكبت أفعالاً تُخلّ بحقوق الإنسان، إذ للمنظمات الدوليّة الحقّ اليوم في تحرّي انتهاكات حقوق الإنسان، ومراقبة سلوك الدول تجاهها، ومعاقبة الخارقين لقواعدها.[٨٤٧] وعلى الرغم من اعتبار حقوق الإنسان شأنًا دوليًا؛ إلا أنّ المنظمات الدولية هي المسؤولة عن ضمان احترام الدول لهذه الحقوق، كما هي المسؤولة عن مراقبة تلك الانتهاكات، وعلى الرغم من تحفظنا بشأن الممارسات التي تقوم بها تلك المنظمات، وعدم حيادها عن نفوذ الدول الكبرى التي تسيطر عليها؛ إلا أن الأعمال التي تقوم بها باسم الإنسانية قد تجد أحيانًا قبولاً في الساحة الدولية من ناحية الشرعية والمشروعية؛ أما بالنسبة للدول؛ فلا يحق لها اتخاذ إجراءات منفردة ضد الدول التي تنتهك حقوق الإنسان؛ لأن ذلك قد يؤدي

جنوب العراق، وقراره ١٩٩٢/٧٣٣ الخاص بأحداث الصومال الدامية، وقراره رقم ١٩٩٤/٩٥٥ الخاص بالنزاع الداخلي في راواندا، وكذا في قراره رقم ٨٢٧ / ١٩٩٣ الذي جاء فيه: "إن انتهاك القانون الدوليّ الإنساني أصبح يشكّل حالة مهددة للسلم والأمن الدوليّين". انظر عبد القادر يوبي، علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدوليّة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران، ٢٠١٢، ص٥٧.

[٨٤٦]- حتى اتفاقيات جنيف الأربع سعت للتأكيد على مبادئ الإنسانية دون أن توضّح المقصود بلفظ "إنساني" ومضمونه ومشتملاته .

[٨٤٧]- ذهبت محكمة العدل الدوليّة في تعليقها على أهمية حقوق الإنسان إلى أن: "وجود حقوق الإنسان لا يعتمد على إرادة الدولة، لا من خلال تشريعاتها الداخلية، ولا من خلال معاهداتها الدوليّة؛ فليس بمقدور الدول خرق حقوق الإنسان، وإنما يمكن لها التأكيد على وجودها وحمايتها؛ ولذلك فإن دور الدولة ليس أكثر من دور إيضاحي، حيث وجدت حقوق الإنسان قبل وجود الدولة، وحتى الأشخاص الأجانب في دولة لا ينتمون إليها يجب أن لا يجردوا منها". أنظر قضيتا إفريقيا الجنوبية الغربية (المرحلة الثانية) ١٩٦٦، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة، مرجع سابق، ص٩١.

إلى تحويل المجتمع الدولي إلى ساحة كبيرة للتنازع الدولي، خاصة إذا ما تمسّكت كل دولة بحقها في الدفاع الشرعي واتخاذ تدابير مضادّة.[٨٤٨]

ثانياً- التدخل في الدول باسم حماية حقوق الإنسان:

يبدو أن التدخل الذي يتم بموجب تفويض من مجلس الأمن؛ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أو بموجب قرار صادرٍ عن الجمعية العامة تحت مسمى "الاتحاد من أجل السلام"، لا يثير أي إشكاليات قانونية من ناحية مشروعيته؛ بمعنى مدى استناده إلى أصلٍ قانونيٍ تراعي المسائل الإجرائية المطلوبة لاستصداره، أما شرعيته بمعنى العدالة التي جاء بها فمحل نظر؛ فالجدل القانوني ينشأ في حالة التدخل المنفرد الذي لا يستند إلى الشرعية الدولية. ويُظهر التاريخ غير المشرّف للتدخلات الإنسانية -والتي كانت مجرّد ذرائعَ لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية وسياسية- هذه الحقيقة.[٨٤٩] وعلاوة على ذلك؛ فإن التدخل الإنساني المنفرد يعني تهميش الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وخروجاً على نص الميثاق الذي حظر اللجوء إلى القوة إلا بموجب قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع أو دفاعاً عن النفس،[٨٥٠] ما يعني أن أي استخدامٍ للقوة باسم التدخل الإنساني أو منع الإبادة الجماعية لا تكون مشروعة إلا إذا انضوت تحت مظلة المنظمة الدولية،[٨٥١] أما شرعيّته وعدالته؛ فواقعُ المجتمع الدولي ينبئنا أنه -في الوقت الحاضر على الأقل- أمرً صعب المنال.

---

[٨٤٨]- انظر د.فرست سوفي، مرجع سابق، ص٩٣.

[٨٤٩]- يذهب جانبٌ من الفقه إلى أنه لا يمكن القول أن القانون الوضعي يقرّ استخدام القوة المنفردة لغايات إنسانية؛ فمن الخطأ أن يتم تفسير نص المادة ٤/٢ من الميثاق بالحرفية التي يسلكها الفريق المؤيد للتدخل الإنساني، بل يجب الأخذ بالمعنى الواسع باعتبار نصوص الميثاق محدودة، ويجب ألّا تفسّر تفسيراً حرفياً ضيّقاً، فلا يمكن النظر للمادة ٤/٢ من الميثاق بمعزل عن المادة ٧/٢ منه، و تنص المادة ٧/٢ من الميثاق على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع". انظر ميثاق الأمم المتحدة، وأنظر كذلك د.محمد خليل الموسى، استخدام القوة في القانون الدوليّ المعاصر، ط١، دار الأوائل للنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٤، ص٣٣.

[٨٥٠]- للتوسع انظر د.عبد الهادي العشري، التدخل الدولي من أجل الديمقراطية - دراسة تحليلية لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بشأن لبنان شرعية القرار - الأمم المتحدة كآلية تنفيذية للتدخل الدولي الإنساني، ، د. د. ن ،٢٠٠٥ ، ص٥٩-٦١، ود.عماد الدين المحمد، مرجع سابق، ص٤٤٩ - ٤٧٠. وكذلك انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص٢١١- ٢٤٧.

[٨٥١] - Hisashi Owada, Michael Reisman, Tenth Commission Present Problems of the use of armed force in International law: Humanitarian action, France Institut de droit International, vol 64, 2008, p110 - 111.

ولابد من الإشارة إلى أن الإجراءات الانتقامية؛ مثل تعليق صفقات توريد الأسلحة أو إلغاء اتفاقيات المساعدة أو التعاون الاقتصادي من جانب واحد؛[٨٥٢] قد تكون أحد أشكال التحرّك الإنساني الذي تلجأ إليه الدول الكبرى. وهنا يبرز الاختلاف الجوهري بين التدخل العسكري والمساعدة الإنسانية؛ ففي حين تُعدّ المساعدة الإنسانية عملاً لا يتعارض والقانون الدولي؛ يظل التدخّل العسكريّ محلّ جدلٍ فقهي قانوني دولي؛ فالبعض يؤيّد مشروعيته باعتباره إجراءٌ يهدف إلى حماية حقوق الإنسان ويضع حداً لانتهاكاتها؛ بينما يراه آخرون انتهاكا لسيادة الدولة المستهدفة ما لم يكن مستندا إلى صلاحيات مجلس الأمن الممنوحة له في الميثاق أو مفوضا منه على أقل تقدير.[٨٥٣]

ووفقاً لبعض الفقه الذي يعارض التدخل الإنساني كإجراءٍ لوقف الانتهاكات الحاصلة؛ فإن وضع معيارٍ ثابتٍ لتحديد الحالات التي تستلزم تدخلاً إنسانياً أمرٌ صعبُ المنال؛ فقد يُعدُّ مقتل بضعة مئاتٍ من المعارضة في بلدٍ ما انتهاكاً لحقوق الإنسان يستلزم التدخل؛ في حينِ أن تجويع ملايين الأطفال والنساء وحرمانهم من ضروريات الحياة؛ قد لا يُنظر إليه على أنه انتهاكٌ يستلزم تدخلاً إنسانياً؛[٨٥٤] ما يعني أن التدخل الإنساني سيظلّ أداةً تستخدمها القوى الكبرى لتحقيق مصالحها؛ وتفرض بها ما تريد على الصعيد الدولي؛ وهذا يستتبع انتشاراً للحروب، وزيادةً في الفوضى، واتساعاً لدائرة العنف على صعيد المجتمع الدولي؛ كما أنه لا يمكن اعتبار التدخل الإنساني استثناءً على مبدأ حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، خاصّة وأن الميثاق لم ينص على مفهوم التدخل الإنساني المتّسم بعدم الوضوح.[٨٥٥]

إن حقوق الإنسان ليست وليدة النظام الدولي المعاصر، ولا أحد مبتكراته؛ حيث إنّها ضاربةٌ في حقول التاريخ بأزمانٍ تسبق قيام الولايات المتحدة الوليدة ابنة المئتي عام؛ إلا أن الجديد؛ أن تلك الحقوق باتت أداةً سياسية

---

[٨٥٢]- لكن تلك الإجراءات الانتقامية لها شروط تحدّها لتكون مقبولة وفق قواعد القانون الدوليّ، فلا بد أن يوَجّه الإجراء الانتقامي لهدفه الإنساني؛ فلا يجوز مثلاً اتخاذ إجراءات تنتهك الحقوق الشخصية لمواطني الدولة المذنبة رداً على أفعالها، وكذلك ينبغي احترام التناسب بين الإجراء المتخذ والسبب المؤدي إليه، فمن غير المقبول الرد على إعدام معارض سياسي بفرض حصار اقتصادي حقيقي ضد الدولة المذنبة، كما لا يجوز أن يصل الإجراء إلى حد الانتقام العسكري؛ حيث إن استخدام القوة يتطلب تصريحاً من مجلس الأمن إلا في حالة الدفاع الشرعي. أنظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص٢٢٤ – ٢٢٥.

[٨٥٣]- انظر د.محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦.

[٨٥٤]- انظر د. فوزي أبو صديق، مبدأ التدخل والسيادة لماذا وكيف، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ١٩٩٩، ص ٢٣٩.

[٨٥٥]- انظر د. عماد الدين المحمد، مرجع سابق، ص٢٤٦.

يستخدمها الأدعياء ضد مناهضي هيمنتهم وفرض إذعانهم،[٨٥٦] **لذلك نرى سوريا وفلسطين والصومال وليبيا واليمن والعراق وبورما والإيغور الصينية وما سبق وجرى في كوسوفا والبوسنة والهرسك والشيشان ورأى –ربما– المجتمع الدولي وسمع ما حدث ويحدث فيها دون أن تثور فيهم الإنسانية وحقوقُها، أو ربما أن حقوق الإنسان تختلف بين إنسان وإنسان، متفرعةً بذلك عن حق المساواة الذي مردّه أن جميع الدول متساوون؛ إلا أن بعضها أكثر مساواة من بعض!**

وقد قدمت اللجنة الدولية حول التدخل والسيادة الوطنية(ICISS) عام ٢٠٠١ تقريراً اقترحت فيه مفهوم "مسؤولية الحماية" بدلاً من "حق التدخل"، ورأت أن القرار يجب أن يستند إلى حقوق المواطنين لا إلى مصالح الدول وأهوائها. ووفقاً للجنة؛ تشمل مسؤولية الحماية منع الانتهاكات قبل وقوعها، لا مجرّد التدخل بعد وقوعها. وأوضحت اللجنة أن التدخل لا بُدّ أن يكون استثنائياً مستنداً إلى معايير قانونية واضحة؛ كوجود مبرّرٍ قانوني، وقصدٍ سليمٍ، وتناسبٍ بين التدخّل والانتهاك. كما أكدت اللجنة على أهمية الحصول على موافقة مجلس الأمن قبل الإقدام على أي تدخل[٨٥٧]. كما عدّت ذاك العمل استثنائياً يتطلّب توفّر شروط معينة كحدوث أذيّة خطيرةٍ لا يمكن إصلاحها أو احتمال حدوثها، أو حدوثِ إبادة جماعية أو ثبوت نيّةٍ لإحداثها، أو عجزِ دولةٍ عن وقف الانتهاكات التي قد تشمل التطهير العرقي، أو طرد السكان قسراً أو النيل من حقوقهم التي يحميها القانون الدولي. [٨٥٨]

وقد وضعت اللجنة خمسة معاييرٍ يجب توفرها حتى يمكن القول بقانونية التدخل حمايةً لحقوق الإنسان:[٨٥٩]

١– **النيّة والرغبة العادلة:** فمن الضروري كون التدخل مبنياً على مطالباتٍ شعبية دولية تؤيدها الفطرة ويسندها الرأي العام؛ فضلاً عن ضحايا تلك الانتهاكات.

٢– أن يكون **آخر وسيلة يُلجأ إليها؛** عقب نفاد الطرق السلمية في محاولة التسوية.

---

[٨٥٦]– د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص٢٠٧.

[٨٥٧]– انظر أمين مدني، التدخل والأمن الدوليّان حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، بحث منشور في مجلة المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد ١٠، ٢٠٠٣.

[858] –The Responsibility to Protect ,Report of the International Commission on Intervention and State Intervention,Ottawa: International Development Centre 2001, p.13.

[٨٥٩]– انظر رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠٠٩، ص١٤٦ /١٤٧.

٣- أن يكون **اللجوء إلى القوة محدوداً** يضمن حماية المدنيين.

٤- توفّر **احتمالٍ كبيرٍ لنجاح التدخل بوقف الانتهاك**، مع ضمان عدم ترتّب نتائج عكسية.

٥- وجود **سلطة عادلة تمنح تفويضاً** بالتدخل العسكري لأهداف إنسانية.

ثالثاً- استغلال الأغراض الإنسانية في فرض الإذعان:

تستغل الدول الكبرى في المجتمع الدولي الإنسانية وحماية حقوق الإنسان في سبيل تحقيق أهداف سياسية أو انتقامية ضمن أجندات تحقق لها المصالح السياسية والاقتصادية،[٨٦٠] لذلك لا عجب أن نقف على نزاع ما في دولة ما تُنتهك فيه حقوق الإنسان على نطاقٍ واسعٍ لا يمكن الالتفات عنه؛ فلا يُلتفَت له؛ محاباةً أو غضَّ طرفٍ بغية المصلحة أو الترتيبات الدولية؛ بينما لا يحدث في نزاع آخر في بلد ما عُشْر ما حدث في سابقه فتتحرك الأساطيل، وتُعقد الجلسات الطارئة، وتصدر القرارات التي تفرض الهيمنة والإذعان، كلُّ ذلك باسم حقوق الإنسان؛[٨٦١] ما جعل تناقضاً ينشب بين قواعد القانون الدولية الحاكمة لشكل التفاعل الدولي، وبين توزيع التوازن في النظام الدولي؛ ما أنشأ أزماتٍ حقيقيةٍ عادت على النظام الدولي بالويلات. والحقيقة أن التدخل الإنساني في التنظيم الدولي المعاصر قد شابه طيفٌ من البراغماتية ممزوجةً بازدواج المعايير؛ إذ باتت تلك المبررات ورقةً تُبرز في وجه الخصوم باسم الإنسانية والقانون، وتُهدر إذا ما تطلّبت المصالح ذلك؛ بل إن حقوق الإنسان من تحقيق عدالة وديمقراطية وتقرير مصير قد تُهدر إذا ما كان من المحتمل أن يرشَح عنها وصول حكوماتٍ لا تتفق سياساتها مع سياسات الدول الكبرى؛ ما يعني أن الإنسانية باتت أداةً سياسية؛ تُستخدم بازدواجية، ولا ترعى عدالة ولا موضوعية.[٨٦٢]

---

[٨٦٠]- وإن تلك الدول التي تكثر الحديث عن الإنسانية والأخلاق والقيم والمبادئ، وتتسامى على الشعوب بقيمها الإنسانية تحت شعارات توضع ورايات ترفع، هي التي ارتكبت أفظع الجرائم الإنسانية وغمسوا أيديهم في دماء الشعوب المقهورة المستضعفة. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص٢١٧.

[٨٦١]- انظر د. عادل حمزة، إشكالية التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والإنسانية، عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ص ١٢٣.

[٨٦٢]- انظر سعد توفيق، التطورات الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الوطن العربي، سلسلة المائدة المستديرة، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ١٩٩٧، ص١٦.

والحقُ أن تاريخ التدخلات الإنسانية –من حيث الكثير الأغلب– لم يعكس مصلحة الإنسانية، ولا حقوق الإنسان، ولا المجتمع الدولي قاطبة، بقدر ما عكس مصلحة القوى الكبرى المتنفذة فيه؛ حتى بات استعماراً باسم الإنسانية، واحتلالاً باسم الدفاع عنها، وتدميراً وعدواناً باسم حمايتها؛ ما يعني أنه أضحى وسيلةً للتسلّط والإذعان لا لحماية بني الإنسان.[٨٦٣] وبالرغم من تحفظنا على كثير من التدخّلات التي جرت باسم الإنسانية تحت مظلة الأمم المتحدة؛ إلا أننا نعترف أنها تحقق أحياناً المشروعية؛ من حيث سلوك الأقنية القانونية لتحقيق تلك الغايات الخفية؛ أما تلك التدخلات الذي التي تجريها دولة أو مجموعة دولة بتصرفات منفردة دون غطاء مشروع وفق أصول القانون[٨٦٤] فإنها تدخلات إذعانية افتقدت الحياد والموضوعية، ما كانت الإنسانية لها إلا غطاءً؛ ثم إنها تُنفّذ بصورةٍ انتقائية لا عادلة، ولا تتجرد عن الانحياز والنفعية.[٨٦٥]

رابعاً– رأينا في حماية حقوق الإنسان كمبرر لفرض الإذعان:

في خِضمّ ما يشهده المجتمع الدولي من رفع شعاراتٍ برّاقة، ووأدِ الحقائق والحقوق بجبالٍ من الأخلاق الإنسانية المعلنة، لا بُدّ من سؤالٍ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار؛ لماذا تقوم الدول الكبرى بالتدخل بدولٍ أُخرى بحجة حماية حقوق الإنسان؛ ثم تترك الكثير من بني الإنسان دون حقوقٍ؛ في نزاعات وانتهاكات يكون التدخل فيها ألحُّ وأولى؟ لقد عانت جمهورية الشيشان من انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان خلال نزاعها المسلّح مع روسيا منذ عام ١٩٩٤، شملت قتلاً وتنكيلاً واستخداماً للأسلحة المختلفة ضد المدنيين، ولم يحرك مجلس الأمن ساكناً؛ كون روسيا الاتحادية وقتها عضواً دائماً في المجلس. في مثالٍ عن ازدواجية المعايير التي تتبعها الدول الكبرى في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، ومثل ذلك نرى تجاهلاً واضحاً لانتهاكاتٍ مماثلةٍ من قبل الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين، وفي الصين ضد الأقليات المسلمة، وفي الهند ضد الأقليات الدينية هناك، وغيرها من قبلُ ومن بعد، وإن سجل انتهاكات حقوق الإنسان طويل، ولا يزال العديد من المضطهدين يعانون دون تدخّلٍ دوليٍّ؛ بسبب تعارض مصالح

---

[٨٦٣]– محمد عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤، ص٤١.

[٨٦٤]– نعني بذلك وفق نظام الأمن الجماعي الذي جاء به الميثاق وجعله نافذاً من خلال مجلس الأمن وتحت مظلة الأمم المتحدة.

[٨٦٥]– د. عادل حمزة، مرجع سابق، ص ١٢٥.

الدول الكبرى مع حماية هؤلاء الضحايا. إن التدخل الإنساني هو أداة تستخدمها القوى الكبرى لفرض هيمنتها وتحقيق مصالحها، وليس لحمايةِ حقوق الإنسان كما تدّعي؛ لتخطّ طريق الإذعان وفقاً لمرادها، لا أن تتدخل وفقاً لمصالح الإنسانية التي دخلت حاميةً لها.[٨٦٦]

وإن المعايير التي وضعتها اللجنة الدولية حول التدخل والسيادة الوطنية(ICISS) لصعبةُ التطبيق والتقييم، فمن الصعب ضمان استيفاؤها قبل فرض التدخل الإنساني. فكيف يمكن للدول المتدخلة أن تعترف بزيادة المعاناة الإنسانية نتيجة لتدخّلها؟ وكيف السبيل إلى إثبات ذلك؟ وما المعايير المتبعة، ومن الذي سينظر بها؟ وما هو ميزان محدودية التدخل وكيف الوصول إلى حقيقة كون التدخل سيخفف المعاناة الحاصلة؟ وماذا عن النتائج العسكية التي يجب التنبؤ بها قبل البدء بالتدخل أصلاً! إن التدخل الإنساني هو في الواقع مبرِّر تستخدمه الدول القوية لإخضاع الدول وفرض الإذعان؛ قد يُعدّ –وفق ما نرى– عملاً مشروعاً إذا ما حصل بناءً على تفويضٍ من مجلس الأمن، أو بقرار من الجمعية العامة تحت ما يسمى الاتحاد من أجل السلام، أو وفقاً لقواعد الأمن الجماعي، أما الوصول إلى حقيقة شرعيّته فهو أمر صعب المنال في ظل العلاقات الدوليّة المعاصرة المحكومة بالمصلحة القائمة على إذعان الضعيف للقوي، الذي يضع المكاسب الوطنية أو القومية هدفاً أسمى في كل تحرّك إقليمي أو دولي، ليبقى الإنسان وحقوقه وديباجة الميثاق التي استفتتح بها أعضاء الجماعة الدوليّة اتفاقهم وسيلةً تبرّر تلك الغاية، ويظلُّ كل ادّعاءٍ إنساني يسبق أي تدخل –وفق ما أكّده الواقع المعاصر– حقٌ أريد به باطل.[٨٦٧]

---

[٨٦٦]– إن جملة الادعاءات التي تسوقها الدول الكبرى، والتي نصّبت من نفسها –زوراً– حاميةً للشعوب ومنافِحةً عن حقوقها، لا وزن لها، إنْ هي إلا أكاذيب كبرى ابتلينا بها فخُدع بها بعض أبناء جلدتنا، فأخذوا يرددونها طمعاً في ظاهرها البرّاق أحياناً، وأملاً في احتمالية صدقيتها أحياناً أخرى.

[٨٦٧] – انظر بحثنا تدويل النزاعات الداخلية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص١٠١.

الفرع الثالث

مكافحة الإرهاب كمبرر للإذعان

تشير الموسوعة البريطانية إلى أن الإرهاب استُخدم على مرِّ العصور في مختلف أنحاء العالم؛ خصوصاً في اليونان ٣٤٩ ق.م وروما ٣٧م.[٨٦٨] وقد عرف الآشوريون الإرهاب في القرن السابع قبل الميلاد، واستخدموا ضد البرابرة وسائل إرهابية، كما عرف الفراعنة جريمة الإرهاب ١١٩٨ ق. م وأطلقوا عليها جريمة المرهِبين،[٨٦٩] ويُعدّ مصطلح الإرهاب –ككثيرٍ من المفاهيم المتبناة على الساحة الدولية اليوم–[٨٧٠] مفهوماً ذو أبعادٍ غير واضحة، لا جامعٍ ولا مانع، يمكن استثماره ليتصف به كل فعلٍ أو نشاط على المستوى الدولي؛ ما دام ذلك يلبّي طموحات الدول الكبرى، في تنحية نظامٍ معادٍ هنا، أو النيل من استقلال دولة هناك، أو المساس بحقٍ ثابت، أو احتواء حركة مقاومة شعبية ووأدها.

أولاً– مفهوم الإرهاب كمبرر لفرض الإذعان:

إن الإرجاف والترويع أو ما بات يطلق عليه اليوم "الإرهاب" ظاهرةٌ عرفها المجتمع البشري منذ القدم، وإن كان بشكلٍ يختلف إلى حدٍّ ما عن شكل الإرهاب في التنظيم الدولي المعاصر؛ فقد وثق التاريخ عمليات قطع للطريق وتخريبٍ وتحريقٍ واغتيالاتٍ بقصد الترويع والتخويف والقرصنة البحرية؛[٨٧١] إلا أن عدم وضوح معالم المصطلح وإطلاقاته على الساحة الدولية بالشكل الذي يتم في التنظيم الدولي المعاصر؛ يعكس انعدام العدالة في توظيف المصطلح، وخروجاً عن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان فيمن ينعت به. وإن مفهوم الإرهاب الذي لم يتوصل فقهاء القانون الدولي ولا الباحثون فيه حتى اليوم إلى تعريفٍ قانونيٍ أو سياسي دقيق له، هو أحد أكثر المفاهيم غموضاً وإثارة للجدل، ويرجع هذا الغموض والالتباس في مراده إلى حقيقة أن ظاهرة الإرهاب كانت ولا تزال عرضةً

---

[٨٦٨]– ابراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٤، ص ١٦.

[٨٦٩] – عثمان حسن، مرجع سابق، ص٢١.

[٨٧٠]– كالتدخل الديمقراطي، والتدخل الإنساني، وحفظ السلم والأمن الدوليّين.

[٨٧١]– د. ابراهيم العناني، العدالة الجنائية في مواجهة الإرهاب، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٤١، ٢٠٠٧، ص ١٧٦

للتجاذبات السياسية على الساحة الدولية.[٨٧٢] وقد حاولت **لجنة القانون الدوليّ التابعة للأمم المتحدة تعريف** الإرهاب بأنه: كل نشاط إجرامي موجّه إلى دولة معينة، يستهدف إنشاء حالة من الرعب في عقول الدولة، أو أي سلطة من سلطاتها أو جماعات معينة منها.[٨٧٣] كذلك فعلت **لجنة الإرهاب الدوليّ التابعة للجنة القانون الدوليّ؛** إذ عرّفت الإرهاب بأنه: قيام سلطات دولة باتخاذ أو تشجيع أنشطةٍ إرهابيةٍ في دولةٍ أخرى، أو سماحها بأنشطة منظّمةٍ أهدافُها ارتكاب أعمال إرهابية في دولة أخرى. وهو تعريف منقوصٌ؛ جعل الإرهاب محصوراً في الأعمال الصادرة عن الدول. وقد ضعت **لجنة الإرهاب الدوليّ عام ١٩٨٠ ضمن مشروع الاتفاقية الموحدة للرقابة القانونية للإرهاب الدولي** تعريفاً للإرهاب الدوليّ رأته بأنه: أيُ عملِ عنفٍ خطيرٍ، أو تهديدٍ به، يصدر عن فردٍ، سواءٌ أكان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفرادٍ آخرين، ويوجّه ضد الأشخاص، أو المنظمات، أو الأمكنة، أو أنظمة النقل والمواصلات، أو ضد أفراد الجمهور العام؛ بقصد تهديد فعاليات هذه المنظمات الدوليّة، أو التسبّب في إلحاق خسارة أو ضرر، أو بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة، أو ابتزاز تنازل منها، كما أن التآمر على ارتكاب والاشتراك في ارتكاب أو التحريض العام على ارتكاب الجرائم يشكّل جريمة إرهاب دولي.[٨٧٤] ورغم تعدد التعاريف لظاهر الإرهاب الدولي؛ إلا أن أيّاً منها لم يصلح كدليلٍ يمكّن المجتمع الدوليّ من الاسترشاد به للتعامل وفقه على الساحة والدوليّة.[٨٧٥]

---

[٨٧٢]– في كتابه "الإرهاب السياسي" وضع شميد ١٠٩ تعاريف لهذا المصطلح.، أنظر د. أحمد محمود، مفهوم الإرهاب: تعريفات غامضة وتطبيقات ملتبسة، مجلة شؤون عربية، عدد ١٣٣، ٢٠٠٨، ص٤٨. حتى بات مفهوم الإرهاب أداة إذعان وابتزاز تستخدم في حرب المصطلحات، فكلما أرادوا النيل من حركة تحرر أو موقف دولة أو شخصية مؤثرة وصموها بالإرهاب. انظر ناصر العمر، إرهاب مصطلح الإرهاب، مجلة البيان، عدد ٣٤٣، ٢٠١٦، ص٣٠.

[٨٧٣]– انظر موسى الدويك، الإرهاب والقانون الدوليّ، بحث نشره موقع المكتبة القانونية العربية في ٢٠١٧/١١/١، متاح بالكامل على الرابط التالي: https://www.bibliotdroit.com/2017/01/blog-post_32.html تاريخ الوصول ٢٠١٨/٥/١٧.

[٨٧٤]– انظر عثمان حسن، مرجع سابق، ص٨٨.

[٨٧٥]– الحقيقة أن أعضاء الجماعة الدولية من حيث الأصل والواقع والخبرة الدولية للمصطلح وتطبيقاته الواقعية ومدلولاته القانونية تستطيع إيجاد تعريف واضح جامع يزيل اللبس ويضبط المفاهيم، غير أن الدول الكبرى تهدف من إبقاء المصطلح على غموضه ممارسة الإذلال والإذعان، واضطهاد أعدائها من خلال استغلال ضبابية المفهوم ليتسنى لها إدراج الأفعال والأشخاص والتحركات تحت ظله، وليكون لها الحشد والتجييش ضد "الإرهاب" المزعوم دونما تطبيق أو تفنيد قانوني، انظر أحمد السالم، الإرهاب مصطلحاً بحث في إشكالية تعريف الإرهاب وسر غموض التعريف، مجلة البيان، عدد ١١٦، ١٩٩٧، ص ٣٤– ٣٥.

ويذهب البعض إلى أن دراسة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تخبرنا أن الأخير يسلط في مسلك توصيف فعل أو تصرف ما على أنه عملٌ إرهابي مستنداً إلى مجموعة من الأركان؛ أولاها **السلوك الإجرامي** وهو ما يمثّل من الجريمة ركنها المادي، والركن المعنوي الذي يشكّل **القصد الجرمي** المتمثّل بالتخويف والترويع وقصد نشر الرعب والخوف لدى الآمنين، **والركن الدوليّ** بأن يكون العمل ماسّاً بمصالح المجتمع الدوليّ ومرافقه الحيوية.[٨٧٦]

ويبدو لنا أن المجلس –وفقاً لما يطالعه لنا واقع المجتمع الدولي– لا يبحث عن تلك الأركان طالباً تحققها ليقوم بالتدخل في الدول؛ فمنطق الإذعان والقهر والجبر؛ يعلو إذ لا شيء يُسكته؛ فنرى المجلس يكتفي بإطلاق وصف الإرهاب على أي فعلٍ يريد أن يتدخل ضده؛ ليعطيه ذلك مشروعية التصرف والتحكم إذا ما وافق الخمسة الكبار فيه؛ دون معايير موضوعية أو أسس قانونية؛ وهذا يعني أن الدول تلقى ما تخافه وتخشاه انصياعاً لإذعانٍ لا التزاماً بقوانين؛ ليكون الإرهاب –كما حفظ السلم والأمن الدوليين– هو ما يطلق عليه المجلس بأنه إرهاب؛ مُساقاً بالمصالح والمنافع؛ لا متسنيراً بحقيقة اللفظ وفق مدلولاته.

ثانياً– استغلال الإرهاب في فرض الإذعان:

هناك اليوم نوعٌ جديدٌ من الحروب على الساحة الدولية؛ تقوم على مجموعاتٍ تتجاوز الحدود ولا تحترمها، على شكل تنظيماتٍ وأمراء حرب، وبقايا دولٍ منهارة، تُثير أعمالاً لا يُراد من ورائها انتصاراً، وإنما فرضاً لأوضاعٍ أو توجّهاتٍ على شكل فرض إذعان؛ تستثمرها الدول الكبرى لصالحها.[٨٧٧] وإنّ السياسة الدولية التي تنهج المصالح منهجاً لها؛ قد استثمرت في أساليبَ وممارساتٍ طوّرتها، ثم جاءت بتنظيماتٍ تبنّتها[٨٧٨] إلى أن وصل الأمر إلى

---

[٨٧٦] – للمزيد حول أركان جريمة الإرهاب الدوليّ أنظر د.منتصر حمودة، الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، ط١، دار الفكر الجامعي. الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص٦٤-٧١.

[٨٧٧]– عثمان حسن، مرجع سابق، ص١٩٣.

[٨٧٨]– **لا بُدّ أن أشير إلى أن كل فكرة أياً كان أصلها –اقتصادية أو سياسية أو دينية..– إنما تخضع إلى التحوير في نفوس المؤمنين بها وعقولهم، فتحكم التصورات الخاطئة سلوكهم وتوجهاتهم بل وآمالهم وأهدافهم، وتدور تلك الأفكار في فلك بين الإفراط والتفريط، وقد سجل التاريخ –وما أكثر ما يعيد التاريخ نفسه– استثمارات لتلك الإفراطات في صالح القوي والمتنفذ، حصل ذلك في الشيوعية والرأسمالية والنازية والإسلام، ومهما يكن توجه المرء من أي من تلك الأفكار فإن العقلاء يتفقون أن الشيوعية التي أرادها مؤسسوها لا تشبه الشيوعية التي يعرضها المتطرفون من المؤمنين بها، والرأسمالية الأصلية لا تشبه الرأسمالية التي يطمح لها المتطرفون فيها، كما أن الإسلام الحق لا يشبه التدين المشوه الذي تتبناه كثير من الجماعات المتطرفة اليوم، وإن فهم تلك المسألة يبنى عليه فهم الواقع الدولي والسياسة الدولية، كما يؤسس لإنصافٍ في التعامل مع المصطلحات والأمم، مما لا نرى أن القوى الكبرى تريد حدوثه.**

آفةٍ دوليةٍ بات القضاء عليها مكلفاً لو أرادت الجماعة الدولية؛ وهذا يعني أن الإرهاب ليس ظاهرة معزولة لا يمكن فصلها عن جملةٍ من الأنشطة غير المشروعة.[٨٧٩] وإن الصراع الدولي السلبي الذي قادته الكتلتان إبان الحرب الباردة؛ قد أيقظ الإرهاب ورعاه، رغماً عن ما صدر من قرارات دولية وإقليمية؛ حتى تجلّى أن الإرهاب الدولي زمن الحرب الباردة قد استمرت فاعليته وترسّخت أسسه، حتى بات الإرهابيون –بفعل فاعل– أحد الفاعلين الدولين على مسرح المجتمع الدولي![٨٨٠]

ومن جانب آخر فقد سعت القوى الكبرى طامعةً في ثروات الشعوب وخيراتها جاهدة لسلوك كافة الوسائل تحقيقاً لأهدافها، فأخذت مكافحة الإرهاب وسيلةً ومطية، مكنتها من فرض إذعانها على العديد من الدول أعضاء الجماعة الدولية، كما مكنتها من لمّ شتات الدول حولها وحشد رأيٍ عالميٍ مبرّرٍ للإذعان الصادر عنها، ومع تباشير نهاية الحرب الأهلية الأفغانية (١٩٩٦–٢٠٠١)، قامت الولايات المتحدة، بدعم من الحلفاء من دولٍ أوروبية وحلف شمال الأطلسي، بأعمالٍ عسكريةٍ في البلاد تحت ستار مكافحة الإرهاب، وكان هدفها الرئيس المعلن هو القضاء على تنظيم القاعدة في البلاد، وإسقاط حكم طالبان ذي التوجه الإسلامي الراديكالي الأصولي؛ فأطاحت الولايات المتحدة بالحكومة الأفغانية، وسعت إلى تنصيب حكومة تتوافق سياساتها مع المصالح الأمريكية والغربية، وقد ادّعى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم ٢٠٠١/١٣٨٣ أنه يسعى إلى مساعدة الأفغان في إنهاء الصراعات المريرة في البلاد، وتقديم العون لهم في بناء مستقبل زاهر على الصعيد السياسي، وإنشاء حكومة متعددة الأعراق تمثّل كل أطياف المجتمع؛ تراعي الجوانب الإنسانية والحريات،[٨٨١] إلا أن الولايات المتحدة ومن ورائها القوى الكبرى حليفتها لم تكن تبغِ باسم مكافحة الإرهاب سوى إزاحة حكومةٍ لا تتبنى توجهات الولايات المتحدة والرؤى الغربية.[٨٨٢]

---

[٨٧٩]– عثمان حسن، مرجع سابق، ص١٤٢.

[٨٨٠]– المرجع نفسه، ص ١٤٣ – ١٤٤.

[٨٨١]– انظر قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1383(2001) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

والحقيقة أن الولايات المتحدة لم تُثبت مشاركة أي أفغاني في أحداث ٩/١١ في الولايات المتحدة، ولم تقدّم أي أدلة بشأن ذلك، على الرغم من أن حكومة أفغانستان قد عرضت تسليم أي شخص تثبت له علاقة بالأحداث إلى الولايات المتحدة.

[٨٨٢]– تذرّعت الولايات المتحدة بنص المادة ٥١ من الميثاق: (ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحقّ الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة "وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن

وكمثالٍ آخرَ على استخدام مكافحة الإرهاب كأداة إذعانية، قام مجلس الأمن، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب واعتباره تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، بإصدار القرارين رقم ١٥٩٥ ورقم ١٦٤٤ لعام ٢٠٠٥، واصفاً اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري بأنه عملٌ إرهابيٌ يهدد للسلم والأمن الدوليين، وفي قرارٍ لاحق، واستنادًا إلى الفصل السابع؛ قرّر تشكيل محكمةٍ ذاتِ طابعٍ دوليٍ لمحاكمة المتهمين في قضية الاغتيال، وقد صدر قرار تأسيس المحكمة رقم ٢٠٠٧/١٧٥٧، عن مجلس الأمن مع وثيقةٍ مرفقةٍ بالقرار؛ تتضمن اتفاقًا بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء تلك المحكمة الخاصة، وقد عكس هذا الإجراء التوجّه المتزايد نحو استخدام مجلس الأمن مفهومَ مكافحة الإرهاب كإطار قانوني وسياسي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولفرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر. [٨٨٣] ومثلُ ذلك تقوم دول التحالف باستباحة الأراضي السورية تحت مسمى مكافحة الإرهاب، ومثل ذلك تفعل تركيا، ومثل ذلك تفعل السعودية في اليمن، ومن قبلُ في العراق، واليوم يحدث في قطاع غزة، ولا نهاية لسجل فرض الإذعانات باسم مكافحة الإرهاب حتى تنتهي الدول المعنية من استغلال المصطلحات لتختبئ خلفها مبتغيةً تحقيق مصالحها المرادة.[٨٨٤]

ويبدو أن الطبيعة السياسية لمجلس الأمن؛ والتي تتجلّى في نفوذِ القوى الكبرى فيه؛ تؤثّر بشكل كبير على قراراته وتوجّهاته، وفي ظل السلطات الواسعة الممنوحة للمجلس بموجب الميثاق؛ غالبًا ما تطغى الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية؛ ومنها ما يتعلّق بتعريف جرائم الإرهاب وتصنيفها، ويتجلّى ذلك بوضوحٍ في القرار رقم ٧٤٨، والذي فرض فيه المجلس عقوباتٍ على ليبيا؛ بدعوى تورطها في أعمال إرهابية ودعمها للإرهابيين؛ ما يُثير

الدوليّ، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحقّ الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحقّ في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليّ أو إعادته إلى نصابه). وفي رأينا فإنه ووفق نص المادة ٥١ من الميثاق؛ فإن جملة الإجراءات المسموح أن تتخذها الدولة التي تمارس حقّ الدفاع الشرعي يجب أن تكون مؤقتة آنية ومحدودة، إلى أن يتم اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليّين من قِبَل مجلس الأمن، كما يجب أن تكون تلك الإجراءات –التي تأخذ شكل ردة الفعل– متناسبة وحجم الفعل ولا تفوقه خطورة، وهذا لا يشبه أبداً ماقامت به الولايات المتحدة عقب هجمات ٩/١١ من شن حروب دولية بذريعة الدفاع الشرعي المستفاد من قرارات مجلس الأمن.

[٨٨٣]– تأسست المحكمة عام ٢٠٠٩، كان يقع مقرها في لايدشندام – هولندا بالقرب من لاهاي، وتتألف من قضاة وطنيين لبنانيين وقضاة دوليين، وتطبق القانون الجنائي اللبناني، انتهت أعمال المحكمة تماماً وأقفلت نهاية عام ٢٠٢٣. للمزيد حول المحكمة انظر دليل المحكمة الخاصة بلبنان على الرابط التالي: www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Lebanon-STL-Handbook-2008-Arabic.pdf

[٨٨٤]– ورغم تلك الحروب التي خاضتها الدول الكبرى تحت اسم مكافحة الإرهاب، نرى أن التنظيم الدولي لم يصبح أكثر أمناً، بل أكثر رعباً وعنفاً ودموية، وأقل استقراراً وسلاماً، كما أقل ديمقراطية وحرية. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص٢٢١.

تساؤلاتٍ حول موضوعية المجلس في تصنيف الأعمال الإرهابية وفرض العقوبات بناءٍ عليها.[٨٨٥] ونتيجةً للسلطات الواسعة التي يتمتع بها مجلس الأمن وفي ظلّ السيطرة العلنيّة للقوى الكبرى على عليه وتوجيهها لسياساته؛ تتغلّب الاعتبارات السياسية على تلك القانونية، خصوصاً فيما يتعلق بجرائم الإرهاب؛ لذا نراه يكيّف بعض الأعمال بأنها جرائم إرهاب مهددة للسلم والأمن الدوليّين، كما فعل في قراره رقم ٧٤٨ الذي فرض فيه عقوبات ضد ليبيا لاشتراكها في الأعمال الإرهابية ودعم الإرهابيين.

وفي تقديرنا فإن المجلس مستخدماً صلاحياته وسلطته التقديرية التي منحه إياها الميثاق؛ لا يستند إلى معاييرَ موضوعية واضحة يتحرك من خلالها؛ فبينما يتغاضى عن إعمال عدوانٍ وقتلٍ طالت كثيراً من الشخصيات السياسية على المستوى الدولي؛ نراه يجعل قتل رئيس الوزراء للبناني الأسبق بمثابة عملٍ إرهابيٍ يحتاج تدخلاً دولياً! [٨٨٦] **حيث ما فتئ يستخدم ستاراً يخفي وراءه خططاً إذعانية وتحكماً في الشعوب؛ مما يجعلنا نتيقّن معه أن الدول الكبرى تحارب "الإرهاب" شعاراً وعبارة، وتستغلّه بما أوتيت من جَسارة، فهي تعاديه على الملأ وتوظّفه –إن لم نقل تصنعه– في الخفاء.**

ويرى البعض أن هناك جهوداً دوليةً كبيرةً لمكافحة الإرهاب الدولي؛ صدرت من أجلها التشريعات، ونُصِبَت لأجلها المنابر والمنصّات، وعُقِدت في سبيلها المؤتمرات والندوات، إلا أنها تواجه تعقيداتٍ، سياسيةٍ، واجتماعيةٍ، واقتصادية، وفكرية،[٨٨٧] **والحقيقة أن منطقاً كهذا لا ينبغي أن ينطلي على قارئٍ جيّدٍ للنظام الدولي، ولا على مطّلعٍ على الوجه القاتم للدول الكبرى؛ فأنّى لذي عقلٍ أن يصدّق أن "تنظيماً إرهابياً" قوامُه بضعةُ مئاتٍ وأحياناً قد يصل إلى بضعة آلاف؛ يعاديه المجتمع الدولي كلّه، ويحاصره ويضرب عليه أنواعاً من المعاداة والمجابهة، وتُحشد له جيوش الأرض، ثم ترى أرتاله تسري في صحارٍ خالية على مرآى الأقمار الصناعية؛ بينما تستطيع تلك الأقمار أن تلتقط شحنةَ أسلحةٍ في بلدٍ معادٍ في جنُح الظلام؛ فتدمّرها عن بكرةِ أبيها، ولو كانت في منطقة**

---

[٨٨٥]– د.محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص١٨٠.

[٨٨٦]– يُذكر أن قوى ١٤ آذار أيّدت تأسيس المحكمة سعياً منهم للوصول إلى الفاعلين، بينما عارضتها قوى ٨ آذار باعتبارها تعمل على تدويل الوضع في لبنان وتؤدي للتدخل الدوليّ في الشؤون الداخلية.

[٨٨٧]– عثمان حسن، مرجع سابق، ص٣١٩

سكنية، فتصيبها دون غيرها! وكيف لمثل تلك التنظيمات أن تتنقل بين البلاد؛ فمن العراق إلى سوريا إلى ليبيا إلى اليمن، ولا يدري بها أحد؟ وأين الجهودُ الدولية من تلك الممارسات الإرهابية التي لا نراها تُفرض إلا في المناطق التي تبغي الدول الكبرى بسط نفوذها إليها، وعادة ما تكون مكامناً للثروات الباطنية؟

إنّ قوة في التنظيم الدولي المعاصر لا يمكن لها أن تظهر من فراغٍ على الساحة الدولية، وإن الويلات التي تذوقها شعوب البلاد العربية خاصّة؛ بستارٍ من تطبيق القانون الدولي وتحقيق الشرعية الدولية؛ لا يجوز التعامل معها ببساطةٍ كما الدراويش؛ إن الإرهاب اليوم إنّما هو إرهابٌ منظّم، يُستثمر ولا يَتلاشى، يتقدّم ولا يتراجع؛ يزداد بازدياد طموح الدول الكبرى، التي ترعاه ولا تتبنى أفكاره؛ تعاديه ظاهراً وتدعمه حقيقة، ويخوض في صفّها حروب الوكالة، وإنّ الجهود الدولية إن كانت صادقة؛ فينبغي عليها أن تجفّف منابع الإرهاب؛ لا أن تدّعي معالجة آثاره، وأن تقضي على من يمده بالسلاح والقوة والخطط والتدريبات والمعدّات؛ لا أن تؤسّس قواعد عسكرية محصّنة في مناطق استراتيجية؛ في صورِ احتلالٍ جديدٍ باسم مكافحة الإرهاب، وأن تدعم الدول المعنية وتضع قوات تحت تصرفها لمواجهة التطرف –لو كان حقيقياً– لا أن تستبيح بقوّاتها البلاد وتسرق أقوات العباد، وإنّ جماعاتٍ متشرذمة تعاديها دول المجتمع الدولي بأكملها، ثم تقوى على البقاء والاستمرار، بل والتمدد والانتشار؛ يجب أن يحسب لها حساب، وتُعرف وراء بقائها إلى اليوم الأسباب.

الفرع الرابع

استغلال حق تقرير المصير في فرض الإذعان

يبدو أنّ حقّ تقرير المصير هو أحد تجلّيات سيادة الدولة؛ فكل ما يحدُّ من السيادة يحدُّ من حق تقرير المصير، وإنّ تدويل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعولمة الأفكار المرتبطة بها بفعل المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وممارساتها الإذعانية؛ قد أثّر في سيادة تلك الدول كما أثر في حقها في تقرير المصير.

أولاً- أثر تفسير مضمون حق تقرير المصير في فرض الإذعان:

يجنح البعض إلى الميل إلى أن النصوص التي تكوّن بمجملها أساساً قانونياً لحق تقرير المصير؛ لا تعترف على ما يبدو بحق الكفاح بغية الانفصال عن الدولة أو لتحقيق بغيةٍ دون ذلك؛ كالكفاح ضد أعمال القمع الداخلية؛ باعتبار أن تلك النصوص لم تحدد موقفًا واضحًا بشأن النزاعات الداخلية؛ مما يكوّن نوعاً من الحياد القانوني، ثم إن مبادئ القانون الدولي الأساسية لَتزيدُ من تأطير فكرة حقِّ تقرير المصير، وذلك من خلال التأكيد على احترام سيادة الدول واستقلال أراضيها، وعدم جواز استخدام القوة في التعاملات الدولية، وحظر التدخل في شؤون للدول الداخلية، والتي تفعّل عند الحاجة إليها، ويلتفت عنها عند الحاجة للالتفات؛ وفق حكمٍ نفعي براغماتي، لا أساسٍ قانوني يضبطه ولا قواعد تؤطر ما تعنيه. [٨٨٨]

ووفقاً لرأي مخالفٍ نرى الدقة في صفِّه أكثر من سابقه؛ فإنّ حق الانفصال عن الدولة الأمّ له أساسه القانوني -كإجراءٍ علاجيّ- في المبدأ الخامس الفقرة السابعة من قرار الجمعية العامة ١٩٧٠/٢٦٢٥، والذي يتضمن المبادئ القانونية الدولية الخاصة بالتعاون والعلاقات الودية، والذي ينص على أنه "لا يجوز تفسير أي شيء مما ورد في الفقرات السابقة على أنه يرخص بأي عمل أو يشجع على أي عمل من شأنه أن يمزق أو يخل، كليا أو جزئيا، بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة التي تلتزم في تصرفاتها مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، والتي لها بالتالي حكومة تمثل شعب الإقليم كله دون تمييز بسبب العرق أو العقيدة أو اللون"[٨٨٩]. ووفقًا لهذا الرأي؛ فإن القيود المنصوص عليها في الفقرة السابقة لا يمكن أن تكون قد وضعت على سبيل التزيد، ما يعني أنّ الدول التي لا تلتزم بتلك القيود؛ قد تتعرّض لإجراءاتٍ علاجيّة؛ قد يكون منها استقلالاً أو انفصالٌ تحوزه أقلّيات تتعرّض للتمييز والاضطهاد على أساس اللون أو العرق أو العقيدة.[٨٩٠]

---

[٨٨٨]- انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص٩٥.

[٨٨٩]- انظر القرار رقم A/RES/2625 (XXV) لعام ١٩٧٠ على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٨٩٠]- تعقيباً على الخلاف الفقهي الحاصل؛ يبدو أن حقّ الشعوب في تقرير مصيرها يشمل الانفصال عن الدولة الأم من خلال الضوابط التالية:

١- لا يجوز الانفصال إذا تم بواسطة انتهاك لقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي كحظر استخدام القوة مثلاً.

وإن التنكّر لحق شعبٍ في تقرير مصيره قد يُعدّ خرقاً لقواعد القانون الدوليّ، وفق ما جرت عليه سوابق الأمم المتحدة في قراراتها، كما أنه قد يهدد السلم والأمن الدوليّين أحياناً؛ فقد أكد قرار الجمعية العامة رقم ١٩٧٣/٣١٠٣ على شرعية نضال الشعوب، وحقها في إنهاء السيطرة الاستعمارية والأجنبية، وكذا أيّ نظامٍ عنصريٍ؛ إذ أنّ نضالها في سبيل تحقيق مصيرها واستقلالها؛ قضيةٌ تحميها القوانين الدولية؛ ويكون فعلها عندها متوافقاً مع مبادئ القانون الدولي.[٨٩١] ومثل ذلك جاء قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥ / ١٩٧٠ بنصٍ فحواه أنّ على الدول واجب الامتناع عن أي فعلٍ قسريٍ من شأنه أن يحول بين الشعوب وبين تقرير مصيرها، أو يؤثر في استقلالها أو حريتها، كما يكون لها أن تتلقى الدعم والعون في سبيل ذلك، كما جاء فيه ضرورة احترام الدول حق الشعوب في تقرير مصيرها، والابتعاد عن العنف؛ إذا ما طالب الشعب بذاك الحق، ويكون للشعوب طلب المساندة الدولية بما يتّفق وميثاق الأمم المتحدة.[٨٩٢]

ثانياً– أثر استخدام القوة المنفردة باسم تقرير المصير في فرض الإذعان:

باتت مخالفة بعض المبادئ التي جاء بها القانون الدولي –كعدم استخدام القوة والتدخل في شؤون الدول– أمرٌ ممكن السماح به تحت مسمى حق تقرير المصير، وشرعيّة نضال الشعوب، والتحرر الوطني. [٨٩٣] وفي تقديرنا؛ فإن الرأي السابق مذهبٌ لا يمكن التسليم به ولا الركون إليه؛ فاستخدام القوة لدعم أقليةٍ في دولة تبتغي ممارسة

٢– مادامت الدولة تطبّق حقّ تقرير المصير الداخلي بشكل كامل؛ فإنها تستحقّ حماية سلامتها الإقليمية ووحدتها السياسية.

٣– يثبت حقّ الانفصال بصورة استثنائية كطريق علاجيّ لوضع أقلية تم انتهاك حقوقها وحرياتها الأساسية بشكل جسيم أدى لحرمانها من المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى الوطني، عقب فقدان كل أمل في تسويةٍ تفاوضية في إطار الدولة الأم.

٤– عدم وجود سبيل آخر للانتصاف في إطار القانون الوطني أو الدولي.

٥– أن يكون بين الأقلية طالبة الانفصال ما يجمعها من تميّز عرقي ولغوي وثقافي وتاريخي عن الدولة الأم، وأن يكون حجمها كبيراً وذا تأثير معتبر.

٦– إذا وقع اختلاف في اللغة أو التاريخ أو العقيدة أو الثقافة، جعلت من النظام الاجتماعي في تلك الدولة نظاماً غير متجانس.

٧– إذا كانت الظروف الديموغرافية والجغرافية مساعِدة في عملية الانفصال؛ بحيث لا يمثّل تهديداً للتكامل الإقليمي أو الوحدة السياسية للدولة الأم. أنظر في ذلك Dr. Farah Yassine, Revisiting self-determination in light of recent changes, the cases of Catalonia and Kurdistan, Special Supplement – Issue No.3– Part 2– October 2018 p44 وكذلك أحمد طوزان، مرجع سابق، ٤٦٨. وكذلك د.سامي واصل، مرجع سابق، ص٣٢٤–٣٢٥.

[٨٩١]– انظر قرار الجمعية العامة ذو الرقم A/RES/3103(XXVIII) لعام ١٩٧٣.

[٨٩٢]– انظر قرار الجمعية العامة ذو الرقم A/RES/2625(XXV) لعام ١٩٧٠.

[٨٩٣]– انظر د.فرست سوفي، مرجع سابق، ص١٢٤.

حقها في تقرير المصير في كل مرّة، ومساعدتها في الانفصال عن الدولة الأمّ بإرادةٍ منفردةٍ؛ دون قرارٍ من مجلس الأمن؛ لا يمكن أن تُرى مشروعيته ولا شرعيته وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة، كما أن دعم ذاك الحق من قبل مجلس الأمن، واستصدار القرار بالتدخل لذلك المبتغى؛ لا تعني شرعية القرار أيضاً بالضرورة؛ إذ أن تلك القرارات –كما بات واضحاً– تحكمها المصالح لا القوانين، ما يعني أن استخدام القوة ضد دولة ما حمايةً لحق تقرير المصير قد يكون –وقد حصل بالفعل– بابَ إذعانٍ كبيرٍ يخرق مبادئ القانون الدولي، كما أنه يفتح الباب واسعاً للتمييز والاهتمام أو التغاضي؛ وفقاً للمصالح والأهواء؛ فقد اختلفت توجّهات مجلس الأمن في ذاك الحقّ وفقاً للحالة المعروضة عليه؛ فقد دعم المجلس مثلاً حقّ تقرير المصير للشعوب التي رَزَحت تحت الاستعمار البرتغالي؛ وكذلك قراره ذو الرقم ١٩٤٨/٤٧ الخاص بكشمير، والذي يُعدّ ركناً أساسياً لتنفيذ حقّ تقريرِ المصير،[٨٩٤] كما أن المجلس قد أقرّ مجموعةً من الاستفتاءات الإقليمية؛ تمكّن بعض الشعوب ممارسةَ حقِّ تقرير المصير بفاعليّة، كما حدث في جنوب السودان وتيمور الشرقية، كان ذلك من جانب، ومن جانبٍ آخر؛ فقد تنكّر مجلس الأمن لحقّ تقرير المصير في العديد من البلدان للعديد من الأمم والشعوب؛ كما حدث لألبان كوسوفا في قراره رقم ١١٩٩ / ١٩٩٨؛ حيث رأى أحقّيتهم في استقلالٍ ذاتيٍ فلم يُمنحوا حقّ تقرير المصير، وكذلك الأمر في أنغولا عام ١٩٩٨؛ إذ أعلن المجلس آسفاً لمحاولات الانفصال الصادرة عن جبهة يونيتا، وفي قراره رقم ١١٦٣ / ١٩٩٨ الخاص بالصحراء الغربية؛ أكّد المجلس على أن حقّ تقرير المصير لا يمكن أن يكون إلا بتوافق الطرفين؛ ويعني بهما جبهة البوليساريو، والحكومة المغربية.[٨٩٥]

وإننا نميل إلى رأي الفقه القائل بأن حقّ تقرير المصير الخارجي –بمعنى الانفصال عن الدولة الأم– يجب أن يتمّ بصورةٍ ضيّقةٍ استثنائيةٍ؛ كإجراء علاجي،[٨٩٦] وهذا ما أكّده الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي

---

[٨٩٤]– انظر د.مسعد زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدوليّ، دار الكتب القانونية ، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.ص٣٢٥.

[٨٩٥]– المرجع نفسه، ص٣٤٣–٣٤٧.

[٨٩٦]– ويرى جانب من الفقه أن القانون الدوليّ يضمن للشعوب تقرير مصيرها حقّاً؛ لكنه بالمقابل يضمن وحدة أراضي الدولة وسلامتها الإقليمية. وعلى الرغم من أن حقّ الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ أساسي في القانون الدوليّ؛ فإن الحفاظ على وحدة الأراضي الخاصة بدولة ما مبدأ لا يقل أهمية، أي أن حقّ الانفصال لا يقرّه القانون الدوليّ مالم يتفق الطرفان عليهانظر دويتشه فيله، القانون الدوليّ يمنح حقّ تقرير المصير ولا يقرر

عندما قال: "إنه لا يمكن لكلِّ جماعةٍ قوميةٍ أو عرقيةٍ أو دينيةٍ أن تطلب ممارسة هذا الحقّ، والانفصال وتكوين الدول الخاصة بها، لأنَّه يترتب على ممارسةٍ كهذه نتائج غير منطقية وغير عملية"، كما أكّد ذلك بكلامه الذي احتوته خطّة السلام ١٩٩٥ حيث قال: "إذا ما طالبت كل مجموعةٍ عرقيةٍ أو دينيةٍ أو لغويةٍ بدولتها الخاصة؛ فلن يكون للتجزئة حدود، وسيصبح السلم والأمن والرفاهية الاقتصادية أبعدُ منالاً بمراحل"[٨٩٧] ويؤيّد هذا الرأي الدكتور محمد عزيز شكري؛ إذ يرى أن "بعض الشعوب التي تشكّل أقليات في وحدة سياسية واحدة؛ قد بدأت تتحلّل من تلك الوحدات لتشكيل دولٍ خاصّةٍ بها، وأنّ تقرير المصير القومي قد عاد للانبعاث أو يُكاد، وهو لو أُطلق على غاربه؛ سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في العلاقات الدوليّة".[٨٩٨]

ويبدو لنا أن حقّ تقرير المصير رغم ما يحتويه من قدسيّة ومهابةٍ أُحيط بها، ورغم أننا نناصر حق المنافحين عنه والمدافعين؛ ما داموا يستندوا إلى مبادئ القانون والعدالة، ويهربوا من ظلمٍ محقّق؛ فإنه كان وسيلةً إرغامية وأداةً إذعانيةً استخدمتها القوى الكبرى للتأثير في الحقوق المكتسبة، واستقرار أعضاء الجماعة الدولية؛ ممارسةً القهر والجبر والإذعان. ولا يخفى علينا أن القانون الدولي في موازنته بين حقّ تقرير المصير والانفصال عن الدولة الأم، وبين سيادة الدولة وسلامتها إقليمياً؛ فإنه يولي اهتماماً لحق السلامة الإقليمية؛ غير أنه لا يقف وجهاً لوجه ضد كل محاولةٍ للانفصال؛ على أنه لا ينبغي أن يؤخذ من ذلك الحق لكل جماعة في الانفصال عن الدولة التي تعيش فيها؛ وإلا كنا أمام مجتمع دولي لن تقوم له قائمة، ولن تستقر فيه دولة، ولن تستنكف فيه القوى الكبرى عن استغلال كلِّ أقليّةٍ لتحقيق مآربها من خلالها؛ مغرِّرةً بها؛ دافعةً إيّاها نحو الفعل باسم الحق ولِمصلحة فارضِ الإذعان، وهو شأنٌ له انعكاسٌ واضحٌ في هذه الأزمان.

الانفصال، مقال نشره موقع مصراوي بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٧، على الرابط التالي: www.masrawy.com/news، تاريخ الوصول ٢٠١٨/١٠/١٦.

[٨٩٧]– انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير، مرجع سابق، ص٤٧٧.

[٨٩٨]– ويبدو أن حق تقرير المصير قد تجاوز تهديده الدول أعضاء الجماعة الدولية؛ ليصل إلى المنظمات الإقليمية؛ كخطر تفكك الاتحاد الأوروبي عقب استفتاء ال BREXIT الذي صوتت الأغلبية فيه لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. أنظر د.جاسم محمد زكريا، خيارات الشعوب ومستقبل المنظمات الإقليمية–دراسة حالة الاتحاد الأوروبي بعد الـ Brexit، بحث نشرته مجلة العلوم السياسية والقانون الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي في ألمانيا–برلين، عدد٩، مجلد٢، ٢٠١٨،ص٢٨٨ ومابعدها.

الفرع الخامس

نشر الديمقراطية كمبرّرٍ للإذعان

تعود الديمقراطية في جذورها الضاربة في التاريخ إلى قديمِ الحضارة الإغريقية، وكان يقصد بها مشاركة جميع المواطنين بشكلٍ مباشر كافة القرارات السياسية المتعلّقة بمدينتهم حُكماً وسياسة، ويُراد بالديمقراطية لغوياً حكم الشعب وسلطته، بما يؤسس لنظام حكمٍ مستمدٍ من رضاه وإرادته، بحيث تكون الآلية البديلة في سياسة الشعوب إقصاء المخالف والاستبدد بالحكم،[٨٩٩] وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي أكثر الدول تبريراً لفرض الإذعان باسم نشر الديمقراطية والدفاع عنها –حيث لجأت لتلك الراية وتحت مظلتها بررت تحركاتٍ دوليةٍ وسياساتٍ معادية؛ نشراً للديمقراطية وفي سبيل حمايتها؛ زاعمةً أن الديمقراطية إن هُدِّدت فالتدخل بات مشروعاً–[٩٠٠] غير أن نظرية التدخل الديمقراطي تُعدّ بالأساس نظريةً فرنسية.[٩٠١]

أولاً– استغلال نشر الديمقراطية كمبرر لفرض الإذعان:

أصبح الإلزام الديمقراطي يحتلّ مكاناً في القانون الدولي؛ بعد أن بقي وقتاً طويلاً في المجال الداخلي المحجوز للدول.[٩٠٢] وإن عولمة الفكر الديمقراطي بالرؤية الغربية على المستوى الدولي؛ أمرٌ ما فتئ يطرق أبواب الدول أعضاء الجماعة الدولية؛ فبات ذريعةً لتقويم أنشطة الدول الضعيفة، وإجبارها على توفيق أوضاعها بما يُناسب تلك الرؤية، وعلى الرغم من أن التوجّه الديمقراطي سامٍ بحقيقته، رفيعٌ بهدفه، مطلوبٌ كعدالةٍ يجب تحقيقها؛ غير أن اختلاف المفهوم ومراده أمرٌ تجب مراعاته وفقاً لثقافة كلّ شعبٍ وطموحه ومبادئه التي يؤمن بها، وإن مفهوماً كهذا يُتصوّر تحقيقه وفق الضوابط الشرعية بالمعنى المراد من قبلنا بإحدى طريقتين:

---

[٨٩٩]– للمزيد انظر الصّديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة(دراسة تحليلية)، ط١، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، ١٩٨٩، ص١٩–٢٥.

[٩٠٠]– أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق ترومان عام ١٩٤٥ أن الولايات المتحدة " لن توافق على أية تغييرات أو تعديلات إقليمية في أي مكان، إلا إذا كانت مطابقة لرغبات الشعوب التي يهمها الأمر، وعلى شرط أن تعبّر هذه الشعوب عن رغباتها بحرية، وأنها سترفض الاعتراف بأية حكومة تُفرض على أية أمة بمعرفة دولة أجنبية"، للمزيد انظر آمال موساوي، مرجع سابق، ص١٠٩ – ١١٠.

[٩٠١]– أبو همود الشيباني، الديمقراطية في القانون الدولي ومدى شرعية فرضها بالقوة، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣٩، عدد ٤٥٣، ٢٠١٦، ص٨٤.

[٩٠٢] باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص١٣٧.

١- **تبني نظام ديمقراطية ملزم:** وهذا يفترض إجماعاً على محتوى الديمقرطية ومعناها، وضرورةَ وجود سلطةٍ تُحدد تلك التوصيفات، وتراقب حقيقة وجودها، وإلّا كان التطبيق اعتباطياً بلا ضوابط؛ لذلك يتم بعدها مراقبة الأوضاع الناشئة والقائمة؛ بحيث لا يتم الاعتراف بأيّ وضعٍ غير ديمقراطي.[٩٠٣]والحقيقة أن تبنّي مذهبٍ غيرَ هذا في إحقاق الديمقراطية؛ أمرٌ يجعل الإذعان يحكم العالم؛ فمظاهر التعسّف والإسرافِ في التوصيف تُصبح بديهية، ويصبح التدخّل متاحاً بل ربما واجباً ضد الأنظمة غير الديمقراطية، ويصبح مجال فرض الإذعان متوفراً باسم الشرعية الإجبارية؛ خصوصاً في مناخٍ من عدم التسامح بين نظمٍ شرعيّةٍ مختلفة؛ حيث تنتحل إحداها الفرصة وتدّعي الحق في إدانة الآخرين؛ ليصبح التدخّل سلوكاً طبيعياً؛ مما يصدّقه تاريخ المجتمع الدولي من الأيديولوجيا التدخلية للثورة الفرنسية، والحلف المقدّس، والأممية البروليتارية، والتدخّلات الأمريكية،[٩٠٤] وقد تأكد الأمر خصوصاً بعد التغيرات التي شهدتها الحرب الباردة؛ إذ زادت الدعوات نحو تبني الديقراطية منهجاً للحكم والتعامل مع الشعوب، حتى ولو تطلّب الأمر فرضها بالقوة؛ لأن النظم التي لا تحكم بالديمقراطية الغربية –وفقاً لما يرون– هي نظمٌ غير شرعية؛ ما يستوجب تغييرها ولو عنوة.[٩٠٥] لذلك ينبغي أن يؤسس القانون الدولي على أسسٍ متينة؛ تجعل احترام التواجد السلمي بين مختلف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية أساساً لا تنازل عنه؛ بحيث يكون جوهر القاعدة القانونية الدولية؛ مظلةٌ يندرج تحتها كلُّ تصرّفٍ ومطمَعٍ ومطمَحٍ على الساحة الدولية، وبحيث لا يؤدي تبنّي النموذج الديمقراطي إلى تأثيرٍ أو إخلالٍ بمبدأ عدم التدخل.[٩٠٦] وقد جاء تصريح ممثّل فرنسا في مجلس الأمن بخصوص تدخل فيتنام في كمبوديا واضحاً في ذلك المسار؛ حيث قال: "إنّ فكرة وجود نظامٍ مكروهٍ يمكن أن تعطي أساساً لتدخلٍ خارجي يشرع قلبه بالقوة وهي فكرة خطيرة جداً، لأنها تودي إلى أن يعصف بالقانون الدولي نفسه حيث إنها

---

[٩٠٣]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٤.

[٩٠٤]– المرجع نفسه، ص ١٢٥.

[٩٠٥]– انظر د. عبد الهادي العشري، مرجع سابق، ص٢٨.

[٩٠٦]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص١٢٥.

تجعل بقاء كل نظام متوقفاً على حكم جيرانه"؛ لذلك ينبغي استبعاد المذهب الأول باعتباره يؤسس التنظيم الدولي على أساسٍ من عدم التسامح والشمولية بقناع الديمقراطية.[٩٠٧]

٢-**التحسين باتجاه الديمقراطية دون تدخّلٍ مُلزم:** حيث تقتضي الحكمة والحُكم العدل أن تتّجه الدول إلى ديمقراطيةٍ تضمن العدالة في الحكم على الصعيد الوطني؛ دون تدخّل بشكلٍ ولا مفهوم، بطريقةٍ مرنةٍ دون قلبِ أنظمة الحكم وإحداث تغييراتٍ تحت غطاء تدخلاتٍ لنشر القيم والأخلاق الدولية؛ إذ ليس في القانون الدولي ما يمنع الدفع باتجاه الديمقراطية بوسائل سلمية؛ كتعليق الاعتراف بدولةٍ أو حكومةٍ حتى تلبّي شروط الديمقراطية، ولأن الاعتراف إنّما هو حقٌّ اختصاصيٌّ بكل دولة؛ فهو لا يثير مشكلةً قانونية، كما يمكن فرض شروطٍ على القبول في منظمةٍ دولية، أو الاحتفاظ بعضويتها أو التعاون معها؛ كما أنه وباعتبار المساعدة الاقتصادية مسألةٌ تدخل في اختصاص الدولة؛ فليس ما يمنع من تطبيق نظامٍ للمساعدة الاقتصادية يكون مرتبطاً بأهداف ديمقراطية.[٩٠٨] وقد جاء الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا عام ١٩٨٦ مؤكداً على النسبية التي يقرُّ بها القانون الدولي في إطلاق الديمقراطية؛ فعلى الرغم من توصيف الحكم لنظام بعض الدول بالديكتاتوري والشمولي؛ إلا أنه أكّد أن كلَّ دولةٍ حرةٌ في تقرير المبدأ والشكل الذي يتم من خلاله استشارة الشعوب في نظامها الداخلي.[٩٠٩]

لذلك نرى أن دعم الديمقراطية على الساحة الدولية وجعلها مجال اهتمامٍ دوليٍّ أمرٌ يستحق البذل؛ على أنْ تُحرّرَ المصطلحات وتوضَّح المفاهيم، وأنْ توضع الضوابطُ العادلة المتناسبة مع الشخصية التكوينية لكل أمة ودولة وثقافة، وأن تكون الغاية الحقيقية هي مصلحة الإنسان لا مصلحة الأقوياء، وأن يكون الدفاع عن الديمقراطية ذوداً عن حقٍ لا ذريعةً لبسط نفوذٍ وفرض إذعان، وأن تكون الغاية الحقيقية؛ تحريرُ الشعوب بثقافة الشعوب لا استبدادهم.

---

[٩٠٧]- باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٦.

[٩٠٨]- المرجع نفسه، ص١٢٦ – ١٢٧.

[٩٠٩]- انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية ١٩٤٨-١٩٩١، مرجع سابق، ص١٠٣/ ١٣٢/ والمرجع نفسه ١٩٩٢-١٩٩٦، ص٢١٢.

ليبقى السؤال القائم، هل استخدام القوة مباحً بغية إسقاط نظام غير ديمقراطي؟

ثانياً– موقف الفقه من فرض الإذعان بحجة نشر الديمقراطية:

انقسم الفقه الدولي فيما يخص التدخل من أجل نشر الديمقراطية إلى قسمين بين مؤيد ومعارض:

١– الفقه المؤيد للتدخل نشراً الديمقراطية:

يرى جانب من الفقه أن التدخل العسكري بغية إقامة نظام ديمقراطي ضد حكم استبداديٍ يمارس القمع والاضطهاد، لا يُعدّ عملاً مشروعاً فحسب؛ بل تصرفّاً إنسانياً أخلاقياً؛ فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يسمح بالتدخل في مثل تلك الحالات؛ لذلك فالتدخل وفق أنصار هذا المذهب؛ يحقّق السلم والأمن في المعمورة؛ لذا فهو عملٌ مشروعٌ وإن كان يؤدي إلى إسقاط نظامٍ حاكم، وإحلال آخر محلّه؛ بغية حماية حقوق الشعوب،[٩١٠] وإن ذلك يتسق وميثاق الأمم المتحدة والمقاصد التي حواها واحتواها، حتى وإن ظهر للبعض مبدئياً أن مثل تلك التدخلات قد تتعارض والمشروعية الدولية.[٩١١]

لذلك يجب العمل على آليات مستحدثة –وفق ذاك المذهب– تحافظ على الديمقراطية في الدول كلها. وباعتبار أن مجلس الأمن بأعضائه أصحاب المصالح المتفاوتة المتباينة لا يتّحدون في فكرة التدخل لدعم الديمقراطية وحمايتها، وبغية ضمان حماية الديمقراطية بصورة فعالة؛ فإنه لا بُدّ من أن يكون ذلك بفعل القوى الديمقراطية الكبرى؛ من خلال تدعيم احترام الديمقراطية، كأساسٍ للحكم، والتأكيد على أحقّيّة تلك القوى في القيام بتدخل عسكري من جانب واحد تحت مظلّة القانون الدوليّ العرفي في كل مرة ينتهك فيه حقّ شعبٍ ما في حكمٍ ديمقراطي، وإن ذلك –وفقهم– سيحول دون وقوع انقلابات عسكرية؛ خصوصاً في البلاد حديثة العهد بالديمقراطية. وفي سبيل ذلك كله يرى أنصار هذا المذهب أن الميثاق يسمح بالتدخل نشراً للديمقراطية بشرطين اثنين:[٩١٢] **أولاهما**؛ حالة

---

[٩١٠]– د.عماد الدين المحمد، مرجع سابق، ص٥٥٦/٥٥٧.

[٩١١]– انظر د.حمد زهير شامية، التدخل الدولي من أجل نشر الديمقراطية وآثاره السياسية بالتطبيق على حالة العراق، بحث نشرته مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٦، العدد٦، ٢٠١٤. ص١٨.

[٩١٢]– د.عماد الدين المحمد، مرجع سابق، ص٥٥٦ وما بعدها.

قيام حربٍ أهليةٍ ضد نظامٍ استبدادي من قبل حركة تحرر ديمقراطية، **وثانيهما**؛ قيام دولةٍ بتقديم مساعداتٍ عسكرية ولوجستية للنظام ذاك.

ويرى أصحاب المذهب السابق في تبرير موقفهم أنه نابعٌ من فشل نظام الأمن الجماعي وفق ميثاق الأمم المتحدة في حماية تلك الحقوق، كما يبرّرون مذهبهم بأن التدخل الديمقراطي وفق الشروط التي وضعوها لا يتعارض وميثاق الأمم المتحدة والمادة ٤/٢ منه؛ باعتباره تدخلاً غير موجّهٍ ضد السلامة الإقليمية للدولة أو ضد استقلالها السياسي.[٩١٣]

٢- الفقه المعارض للتدخل نشراً للديمقراطية:

يرى أنصار الرأي المعارض أن التدخل ذاك لا ينبغي أن يهدف إلى منع الحكم الذي لا يتوافق ونُظُم الحكم السائدة وفق النمط الغربي الليبرالي، أو وفق ما يبدو من نمط الاشتراكية السوفيتية؛ فمفهوم الديمقراطية لا ينحصر في شكل النظام الديمقراطي هذا أو ذاك،[٩١٤] ثم إن الديمقراطية ليست مفهوماً يقام بالقوة باستخدامها بضعة أيام؛ فالواقع العملي قد جلّى لنا أن الأنظمة الديمقراطية لا تقام بتدخل ينصّب حكوماً محل أخرى بفعل قوىً خارجية، ولا يمكن أن ينتج عن ذلك حكومةً وطنيةً شرعية.[٩١٥] ويرون أن هذا النوع من التدخل يُثير إشكالاً ولبساً عملياً؛ فالحكومات عادة ما تنتهك حقوق الإنسان عندما تقوم بصد الثورات؛ والمتمرّدون وفق منطق السنن والأحداث لن يصرّحوا بأي أهدافٍ ديكتاتورية؛ فكل حركةٍ تزعم ديمقراطية توجهاتها؛ ما يعني أن تقديم أي مساعداتٍ لحركة متمرّدة؛ سيكون مباحاً عملياً؛ رغم أنه غير مشروعٍ من الناحية القانونية؛ ولا يمكن أن يقابَل بدعمٍ مقدّمٍ للنظام الحاكم؛ باعتبار أن عملاً كهذا لا يُعدّ عملاً مشروعاً وفقاً لأنصار التدخل المضاد للحركة الديمقراطية. وبالمقابل

---

[٩١٣]- د.فرست سوفي، مرجع سابق، ص١٣٢/١٣٣. ويرى بالمقابل فئةٌ من أنصار التدخل من أجل الديمقراطية، أن الدول الأعضاء في الجماعة الدوليّة تملك الحقّ في تقديم المساعدات العسكرية لنظام ديمقراطي حاكم -إذا كان في حرب أهلية مع مجموعة متمرّدة ذات أهداف استبدادية- فقط إذا كانت تلك المجموعات قد تلقّت دعماً عسكرياً من دولة ثالثة. وإنّ من شأن التدخل الديمقراطي من قبل دولة ثالثة لصالح الطرف ذي التوجه الديمقراطي -وفق الرأي السابق- أن يحسم الخلاف بين فقهاء القانون الدوليّ حول مدى شرعية التدخل من أجل الديمقراطية؛ لأنه سيعجب مؤيّدي التدخل من أجل الديمقراطية؛ باعتباره تدخلاً لصالح الطرف ذي التوجه الديمقراطي، ولن يلقى احتجاجاً من المعارضين باعتباره تدخلاً مشروعاً مضاداً ضد تدخل آخر غير مشروع بادرت به دولة أخرى. انظر د.عماد الدين المحمد، مرجع سابق، ص٥٥٩.

[٩١٤]- انظر د. سمعان فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨، ص٣٧٧.

[٩١٥]- المرجع نفسه، ص٥٦٤ - ٥٦٦.

فمن اليسير أن تُصنّف أي حركةٍ تمرّدية بأنها ذات نزعةٍ استبدادية؛ لتكون أي مساعدةٍ لهم عملاً غير مشروع؛ وباعتبار صعوبة تحديد التوجّه الأيديولوجي لحكومةٍ أو جماعةٍ ما؛ فإن ذلك سيفتح الباب واسعاً أمام إضفاء صبغة المشروعية على كلا التدخلين المناهض للتمرّد والداعم للحكومة، تحت مسمى حماية الديمقراطية! [٩١٦]

وفي مقال نُشر لأوسكار شاختر،[٩١٧] وفي ظل تصوّره لتدخلاتٍ ديمقراطيةٍ مزعومة، كما فعلت الولايات المتحدة في بنما ضد الجنرال نورييغا؛ استشهد أوسكار بمقولةِ مندوب فرنسا لدى مجلس الأمن بخصوص التدخل الفيتنامي في كمبوديا الذي قال: "إنّ فكرة وجود نظامٍ مكروهٍ يمكن أن تعطي أساساً لتدخل خارجي يشرع قلبه بالقوة هي فكرة خطيرة جداً؛ لأنها تؤدي في النهاية إلى أن يعصف بالقانون الدوليّ نفسه، حيث إنها تجعل بقاء كل نظام متوقفاً على حكم جيرانه". وهذا يعني أنّ كلّ تدخلٍ لا يمكن أن يكون مشروعاً ومقبولاً إلا بعد تعديل الميثاق في أحد نصوصه الجوهرية (المادة ٤/٢) التي تمنع اللجوء إلى القوة على الساحة الدولية.[٩١٨]

لذلك فإن تحقيق الديمقراطية بحق يطلب إنكار استخدام القوة –فردياً أو إقليمياً– خارج مظلّة مجلس الأمن؛ تحت مسمّى نشر الديمقراطية؛ باعتباره منهجاً إذعانياً لا ينبغي أن يسلّم به إلا في حال وصول التنكّر لحقّ شعبٍ ما في الديمقراطية إلى مستوىً يهدد السلم والأمن الدوليّ بحقٍ وفق المعايير القانونية الموضوعية؛ فنشر الديمقراطية لا يمكن أن يكون مبرراً يعطي القوى الكبرى صلاحية التدخل في دولة أخرى استناداً إلى نص المادتين ٥١ و٥٣ من الميثاق.[٩١٩]

---

[٩١٦]– كما يرى جانب الفقه هذا أن التدخل العسكري الأجنبي للتصدي لانقلاب حاصل في دولة ما، له مخاطر ليست باليسيرة؛ فقد يدفع ذاك التدخل القائمين بالانقلاب إلى القيام بأعمال انتقامية ضد أي شخص يظهر له صلة بالحكومة المخلوعة؛ مما قد يدفع المواطنين لتفضيل الحكم العسكري للانقلابين على إعادة الحكومة الديمقراطية المخلوعة، باعتبار الخيار الأول أقل كلفة. ويقول أنصار هذا الاتجاه أن من المفترض كون التدخل من أجل الديمقراطية ذا طابع تعددي، تشارك فيه الدول ذات الديمقراطيات العريقة في العالم كلها، أمّا والحال الذي يتم فيه التدخل من قبل دولة كبرى ضدّ دولة أخرى؛ فواضح أن ذاك العمل ما هو إلا ستارٌ زائف يوظَّف لمصلحة الدولة المتدخلة، كالاتفاقيات التي وقّعت بين الولايات المتحدة وبعض دول الكاريبي تحت مسمى دعم الديمقراطية، والتي كانت أشبه باتفاقيات نظام الحماية انظر د.عماد الدين المحمد، مرجع سابق، ص٥٦٠ وما بعدها.

[٩١٧]– أستاذ القانون الدولي في جامعة كولومبيا.

[٩١٨]– انظر في ذلك بحثنا تدويل النزاعات الداخلية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص١٢٣ – ١٢٤.

[919] – see, Franck Thomas the emerging rirht to democratic governance, an article published in *The American Journal of International Law,* Vol. 86, No. 1, 1992, p84.

ويبدو أن القانون الدوليّ لا يمنح استخدام القوة نشراً للديمقراطية أي غطاءٍ شرعي؛ فوفقاً لميثاق الأمم المتحدة القائم لا يمكن استخدام القوة بغية فرض نظامٍ ديمقراطي؛ بل إن الميثاق سيكون بلا معنى في حال فُسّر على أن نصوصه يمكن أن تكون مبرراً لفرض تصوّرٍ حول الديمقراطية من قبل دولةٍ على أخرى؛[٩٢٨] فذلك سيؤدي إلى ما يمكن أن نطلق عليه الإذعان باسم الديمقراطية لا التدخل من أجل نشرها. وعليه لا يمكن لدولةٍ أن تتدخّل عسكرياً بحجة نشر الديمقراطية ضد أخرى؛ وإن عملاً مثل ذلك يُعدّ انتهاكاً لمبدأ عدم جواز استخدام القوة في العلاقات الدوليّة، كما أنه صورة من صور فرض الإذعان التي لا تتفق وقواعد القانون الدولي؛ لذلك حتى وإن سلّمنا بأن تعزيز الديمقراطية بمفهومها الحقيقي الذي تتفرّد فيه كل أمةٍ عن أخرى قيمةً ساميةً في النظام الدوليّ؛ فإن استخدام القوة العسكرية ليست وسيلةً مشروعة ولا شرعية لذلك؛ خصوصاً أن أحداً من أنصار مذهب التدخل نشراً الديمقراطية لم يدّعِ أنه يعدُّ قاعدةً آمرة في القانون الدوليّ، فكيف إذاً لقاعدة غير آمرة أن تعلو على أخرى آمرة، وهي مبدأ حظر استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدوليّة؟[٩٢٩]

والحق نقول؛ إننا لا نرى حجج المذهب المؤيد للتدخل نشراً الديمقراطية مقنعةً ولا محقّة؛ فعدم فعالية نظام الأمن الجماعي القائم ليس مبرراً لتحييد مبدأ عدم استخدام القوة؛ ولا يمكن تحت ذاك المسمّى أن نهدد ما بقي من الأمن والسلام الدوليّ، ؛ كما لا يمكن تفسير نص المادة ٢/ ٤ بتلك الحرفية التي يريدها مؤيدو التدخل نشراً للديمقراطية؛ إذ أنّ نصوص الميثاق بما تتصف به من محدودية؛ ينبغي أن تفسّر وفقاً لما أراده الأطراف الموقعون على الميثاق وقتها، لذلك يمكن القول إن ذاك النوع من التدخل إنما هو شكل من أشكال الاستعمار الجديد، وصورة جديدة من صور فرض الإذعان بلباس القانونية والمشروعية، يقصد منها بسط النفوذ، إذ لا يأتي بالديمقراطية أصحاب الممارسات القمعية وتعذيب السجناء والمدنيين في السجون التي عرفها وخبرها أبناء الشرق الأوسط من أبو غريب إلى غوانتانامو.[٩٣٠]

---

928 – for more see, Louis Henkin use of force: law and u.s policy a part of the book right v. might international law and the use of force, new work, council of foreign relations press, 1991, p 44.

٩٢٩– انظر د.عماد الدين المحمد، مرجع سابق، ص٥٦٩–٥٧١.

٩٣٠– انظر د. عبد الهادي العشري، مرجع سابق، ص ٢٩ – ٣٠.

وإننا نميل إلى رأي الدكتور باتريك الذي ذهب إلى أن المطلوب هو التحسين باتجاه الديمقراطية، وليس من القانون إسقاط أنظمةٍ استبدادية بقوة التدخلات العسكرية؛ كما أنّ القانون الدوليّ لا يحظر اللجوء إلى الوسائل السلمية بغية الوصول إلى تلك الغاية؛ كتعليق الاعتراف بحكومةٍ على التزامها بالقيم الديمقراطية؛ كما فعلت الدول الاثنتي عشر صاحبة العضوية في السوق الأوروبية المشتركة إذ اشترطت ذلك للاعتراف بالدول الناشئة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١؛ وإن وضعاً كذاك لا يُثير أي تعدٍ على حقٍ أو خرقٍ للقانون الدولي؛ باعتبار أن حقّ الاعتراف حقٌّ تختصُّ به الدولة، كما يمكن في سبيل ذلك أن تُفرض بعض الشروط على قبول العضوية في منظمةٍ إقليميةٍ ما أو الاحتفاظ بها؛ كما فعلت منظمة الدول الأمريكية، وكذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وما البرلمان الأوروبي عن ذاك ببعيد.[٩٣١] ويمكننا أن نسلم أن مضمون مفهوم التدخل نشراً للديمقراطية وفق المنظور الغربي إنما يتفق ومفهوم الاستعمار سابقاً، كما يؤيد فكرة العولمة اليوم، وما يدعم ذلك أنّ الغرب نفسه الداعي إلى الديمقراطية؛ قد رفض نتيجة الانتخابات التي جرت في الجزائر وأتت بالإسلاميين؛ فانقلب على التجربة الديمقراطية، وكذلك في النمسا عام ٢٠٠٠ حينما فاز في الانتخابات حزب الأحرار، وكذلك فعل في مصر وغيرها من البلاد؛ ما يعني أن الديمقراطية المرادة هي التي تميل مع هوى الغرب لا تلك التي تريدها الشعوب حقيقة.[٩٣٢]

---

[٩٣١]– انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص١٢٦– ١٢٧.

[٩٣٢]– انظر د. عبد الهادي العشري، مرجع سابق، ص ٢٩.

المبحث الثاني
الإذعان باستخدام القوة بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية

إنّ الاذعان ومنطق القوة في التنظيم الدولي؛ لم يكونا وليد القرن العشرين؛ بل إنّ أساس العلاقة بين الدول ومنذ بزوغ فجر التنظيم الدولي المعاصر وحتى يومنا؛ كانت مبنيةً على سيطرة القوي على الضعيف، وإذعان الأخير للأول، وفرض السيطرة وبسط النفوذ، وكانت القاعدة "من لا يمدُ يدَ القوة تُمدُّ إليه يد القوة"، وليس باختلافٍ كبيرٍ عما سبق؛ فإن ساحة التنظيم الدولي اليوم تشهد صراعاً مريراً بين الدول والحكومات؛ إذ أن الدول لا تتقي عدوان بعضها على بعضٍ إلا بالتحالفات العسكرية، وإظهار القوة أو الانضواء تحتها. وإنّ الحروب وفرضَها واللجوء إليها بالرغم من وحشيتها؛ إلا أنّها تظلُّ متلازمةً مع التاريخ البشري، ومحدّدةً لأهم محطاته ومراحل تطوره، وبانيةً لمعالمه على الدوام؛ لذلك فإنه لا يكفي الاعتراف بحتمية وجود الحرب في العلاقة الدولية بين الأمم المختلفة على مر العصور، والايمان بحقيقة أنها سبب بروز دول واضمحلال أخرى وانهيار اقتصاداتٍ وازدهار أُخرى؛ بل لا بُدّ من منحها منزلةً أنطولوجيةً بحكم موقعها في الوجود الإنساني؛ على أن تلك الصورة للحروب والإذعانات المتكررة في العلاقة بين الأمم قد يعتريها التشويه، والخلط التاريخي المتعمّد أو العارض؛ لذلك فإننا سنستعرض قواعد استخدام القوة في القانون الدولي كوجه من وجوه الإذعان **(المطلب الأول)** بالمقارنة مع قواعد استخدام القوة في الشريعة الإسلامية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

قواعد استخدام القوة في القانون الدولي وجه من وجوه الإذعان

يبدو أن اعتبار التهديد بالقوة أو الاستخدام الفعلي لها وجهٌ من وجوه فرض الإذعان؛ مسألةٌ مسلّم بها؛ إلا أن تلك القضية تُثير جملةً من الإشكاليات التي لا بُدّ أن تكون محلَّ بحثٍ وفحص. فما المقصود بالقوة؛ أتلك المسلّحةُ فقط؟ أم يضاف إليها فرض الإذعان الاقتصادي وذاك السياسي وغيرهما، وما هي ضوابط استخدامات القوة، وما هي الاستثناءات الواردة على حظر استخدامها، وكيف يتم استغلال تلك الاستثناءات لفرض الإذعان تحت مظلّة ميثاق الأمم المتحدة واستشهاداً بما فيه؛ وفق استخداماتٍ غير منضبطةٍ لفرض الإذعان على الضعفاء.

الفرع الأول

استخدام القوة وفق الميثاق والإذعان تحت ذريعة الاستثناءات

إنّ كلّ استخدامٍ للقوة العسكرية خارج إطار منظمة الأمم المتحدة وبغير الاستثناءات التي نص عليها ميثاقها؛ إنما يعكس جانباً من الإذعان؛ يتجلى أحدها في سكوت الدول الأخرى عن خرق القانون الدولي الحاصل، وقد يتجلى في استجابة الدولة المعنية لطلبات الدولة المستخدمة للقوة؛ أو احتفاظها في طلب حقوقها في أحسن الحالات؛ ولنا القول إن الحديث ينبغي أن يكون عن احتكار استخدام القوة لا حظر استخدام القوة؛ فالحقيقة أن دفاعاً عن النفس من قبل الضعيف لا يتأتى ولو أعطاه القانون الدولي حقاً بذلك؛ فيكتفي الأقل قوةً بالاستنكار والشجب والاحتفاظ بحقّ الرد، ويعتلي أولوا القوة المراتبَ في التسيّد والتسلّط، والقانون –من حيث الأصل– يحمي المعتدى عليه لا المعتدي؛ إلا أن القانون اليوم لا يملّك الضعيف أسباب القوة في تكريسٍ لفكرة أن الحق ينتزع انتزاعاً، أما القوانين فهي سلعة الضعفاء.

وإذا كان استخدام القوة إنّما يحتاج إلى سلطة إصدار القرار الإلزامي تجاه الأطراف المعنية بدائرة تلك السلطة جميعهم؛ فهذا يعني أن تلك السلطة لا بُدّ أن تكون مشروعةً تستند إلى أصلٍ قانوني؛ حتى يتسنى لأحد الأطراف الدولية أن يستخدم القوة مستنداً إلى تلك السلطة، وإن أيّ ممارسةٍ للقوة خارج تلك الدائرة؛ يُفقدها طابع السلطة، وهذا يعني أنها باتت غير مشروعة –بغض النظر عن مدى شرعيتها عندئذ– وعليه فإن مشروعية استخدام القوة بعيداً عن فكرة الإذعان والهيمنة؛ لا تُتصور على الساحة الدولية؛ إلا اذا استثنينا ما تمتلكه المنظمات الدولية

من سلطة يمنحها إياها دستورها المنشَأ باتفاق الدول الأعضاء، أو ما أقرته القوانين الدولية من استثناءات على مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها، كلٌ ذلك بمضمونه الحقيقي لا المختلق.[٩٣٣] **وفي الحالة الأولى لا يخفى على الباحثين في القانون الدولي إشكالية تنفّذ القوى الفاعلة في تلك المنظمات؛ الذين يقومون بتوظيف عملها وسلطاتها لتحقيق أهدافهم ومصالحهم وتوجيه قراراتها لخدمتها، وفي الحالة الثانية لا يخفى إشكاليات التفسير والتطبيق التي تختلف باختلاف مصالح الدول المتنفذة أيضاً على الساحة الدولية؛ وهو ما يعيد فكرة الإذعان إلى الساحة؛ لتكون هي اليد العليا فوق تلك النصوص والدساتير.**

وإن استخدام القوة خارج نطاق الاستثناءات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة؛ إما أن يكون عن طريق الإقناع، وهو ما يتسنّى للدولة في الجماعة الدولية أن تمارسه بالطرق الدبلوماسية، ونقصد بالدبلوماسية هنا كافّة صور استخدام القوة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف في البيئة الدولية قبل الوصول إلى مرحلة الإكراه، أو عن طريق الإكراه؛ وهو ما يتم بالطرق غير الودية.[٩٣٤] **ويكون اللجوء إلى الأولى مشروعاً؛ بينما اللجوء إلى الثانية ممنوعاً، وإذا قلنا إن الإذعان في الصورة الأخيرة متوفّرٌ لما فيها من إرغام وهيمنة، فإنه في الصورة الأولى وإن كان يستند إلى شيء من الوزن الدولي؛ فإنه إنما يكون باختيار الدولة ورضاها، وإن كان يتخلل ذلك الرضا بعضاً من التنازلات السياسية من غير إرغام ولا إذعان.**

وإنّ الاستخدام المطرد غير المضبوط للقوة في التنظيم الدولي المعاصر يُثير الخلاف حقاً حول فعالية القانون الدولي وحقيقة وجوده؛ خصوصاً أن أحكام الميثاق الناظمة لاستخدام القوة تحتاج إلى تفسيرٍ متطورٍ ينسجم ومتطلبات الحياة الدولية، وإنّ الدول الكبرى في التنظيم الدولي اليوم إنما تسعى لتطويع لا تطوير نصوص القانون الدولي وتفسيراتها[٩٣٥] **ويبدو أن ذاك الاستخدام المطرد للقوة على الساحة الدولية بما يخالف بوضوحٍ نصوص الميثاق ولا يلتزم بمعاييرها –ما يشكل خرقاً صريحاً للقانون الدولي– قد قضى على مصداقية الأخير، وأثار الجدل**

---

[٩٣٣]– انظر خالد الحراري، مرجع سابق ص٢٩.

[٩٣٤]– المرجع نفسه، ص٣١.

[935] – Oliver Dörr, Use of Force, Prohibition of, Oxford Public International Law, Max Planck Encyclopedias of International Law, 2015, p1.

حول حقيقة وجوده أحياناً؛ من حيث الفاعلية لا من حيث القواعد، كما أخرج القوى الكبرى من دائرة الالتزام بالشرعية الدولية إلى الالتزام بقوانين القوة وأحكامها، حتى ليبدو أن تلك الدول قد أسست شرعيةً جديدةً بديلةً عن الشرعية الدولية؛ مبدأها ومنتهاها ما تراه الدول الكبرى وما ترضاه؛ أما الأمم المتحدة فستارٌ للأعمال إن تسنّى، وإن لم يتسنَ فالتصرفات الانفرادية بالمرصاد، ولا يخلو هذا ولا ذاك من منطق الإذعان.

الفرع الثاني

الاستخدامات غير المنضبطة للقوة وإذعان الضعفاء

إذا أخذنا بعين الاعتبار استخدام القوة كحقيقةٍ واقعةٍ إلى حدٍ كبيرٍ في المجتمع الدولي؛ فإن حظر القوة باتت قاعدةً محلَّ شكٍ وجوديٍ حقاً؛ حتى بات واضحاً أن ما يجري اليوم هو إعادة تشكيل لقواعد القانون الدولي بفعل قوّة الأقوى؛ فالدول باتت تستخدم القوة بشكل مطرد – كحلف شمال الأطلسي في كوسوفا ١٩٩٩، وروسيا ضد جورجيا ٢٠٠٨، وضد أوكرانيا ٢٠١٤ و ٢٠٢٣، وقوات التحالف ضد سوريا والعراق ٢٠١٤ وحتى اليوم – وبانتظامٍ مدعيةً أن ذلك يدخل تحت الاستثناءات التي نص عليها الميثاق؛ وترى ذلك خيراً لها من أن تُنكر وجود قاعدة من قواعد القانون الدولي.[٩٣٦] كما تم استخدام القوة في العراق ١٩٩١ من قبل الدول المتحالفة؛ وتم استعراضها في مواجهته؛ مصمّمين على فرض احترام القانون الدولي؛ إلا أن هذا التصميم لم يعبأ به أحد، كما أن التنظيم الدولي قد تعامى عن مثيلاتٍ للقضية العراقية الكويتية؛ فبقيت دولٌ في التنظيم الدولي المعاصر تحتلّ أراضي دول أخرى بالقوة؛ دون أدنى ممانعةٍ فعلية؛ فتلك أندونيسيا تحتل تيمور، والمغرب تحتل الصحراء الغربية، وتركيا شمال قبرص، والكيان الإسرائيلي يحتل العديد من الأراضي العربية،[٩٣٧] كما غزت الولايات المتحدة أفغانستان ٢٠٠١ مستندةً إلى استثناء حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية وهو الدفاع عن النفس،[٩٣٨] بعد أحداث أيلول الشهيرة؛ قافزةً فوق معايير الدفاع المشروع وشروطه، فارضةً فهمها للقانون على منطق القانون؛ مريدةً بذلك فرض

---

936 – Oliver Dörr, Op. cit, p1.

٩٣٧– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص٥٠.

٩٣٨– كما استندت إلى جملة من المبررات المسوقة كالقضاء على الإرهاب والحرب الاستباقية، وتلك الوقائية.

الإذعان في المصطلحات وفي الممارسة. والحقيقة أن الدفاع عن النفس كدفاع شرعي تسوقه الولايات المتحدة مبررة لفرض الإذعان؛ لا ينطبق على فعلها ضد أفغانستان إذ تذرّعت الولايات المتحدة بنص المادة ٥١ من الميثاق: "(ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحقّ الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليّ، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحقّ الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحقّ في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليّ أو إعادته إلى نصابه)". وهذا يعني أن جملة الإجراءات المسموح أن تتخذها الدولة التي تمارس حقّ الدفاع الشرعي وفق نص المادة ٥١ يجب أن تكون محدودةً ولازمةً لا بديل عنها، ومؤقتةً آنيةً إلى أن يتم اتخاذُ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليّين من قِبَل مجلس الأمن، كما يجب أن تكون متناسبةً وحجمِ الفعل ولا تفوقه خطورة؛ وهذا لا يشبه أبداً ما قامت به الولايات المتحدة عقب هجمات ٩/١١ من شن حروب دولية بذريعة الدفاع الشرعي؛ بعد شهر من الهجمات، ضد أشخاص غير محددين، في حربٍ مفتوحةٍ لم توأد نارها حتى يومنا هذا، [٩٣٩]ودون إبلاغ مجلس الأمن بالإجراءات المتّخذة استعمالاً لذلك الحق؛ إذ اكتفت الولايات المتحدة بإعلام المجلس بمباشرتها أعمالاً من شأنها منع أي اعتداء مستقبلي ضدها![٩٤٠] ولم يكن مراد الولايات المتحدة وقتها سوى القضاء على الحكومة التي لا تتفق سياستها وأهدافها في المنطقة، وأرادت بذلك سلطةً تقود البلاد بأعينٍ أمريكية غربية. ومثل ذلك استخدام القوة ضد العراق ٢٠٠٣ بذريعةِ جملةٍ من المبررات الإذعانية؛ كنزع أسلحة الدمار الشامل،[٩٤١] وتهديد السلم والأمن

---

[٩٣٩]– انظر آمال يوسفي، عدم مشروعية الإرهاب في العلاقات الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٧٠ وما بعدها.

[٩٤٠]– انظر أحمد سوبران، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٩، ص ١٤٢.

[٩٤١]– حيث ادعت الولايات المتحدة أن العراق يقوم منذ ١٩٧٥ بإنتاج الأسلحة الكيميائية وبناء منشآت صناعية لازمة لتصنيع تلك الأسلحة وتنشط في المجال البيولوجي، حتى بات الإنتاج يشكل نشاطاً صناعياً في جنوب شرق العاصمة بغداد وشمال غربها، انظر ممدوح عطية، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، الدار الثقافية للنشر، مصر، ٢٠٠٤، ص ٦٣ وما بعدها.

الدوليين والقضاء على الإرهاب[٩٤٢] وتحقيق الديمقراطية والحرب الاستباقية!! وتطول القائمة من ضربات الكيان الصهيوني ضد سوريا وحربه الظالمة على قطاع غزة في فلسطين وسواها...

ولا بُدّ أن نتطرّق إلى أن الحروب والأزمات الدولية والصراعات التي يشهدها المجتمع الدولي اليوم؛ قادت إلى التفكير جديّاً بإعادة دراسة مفهوم شرعية استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتفنيد الحجج والذرائع المساقة لتبرير ذلك الاستخدام خلافاً لقواعد الشرعية الدولية، والتي أسهمت في تمييع المبادئ التي قام عليها التنظيم الدولي، وأدخل الشرعية الدولية في أزمة التجاهل والتهميش بل والتقزيم أحيانا كثيرة، وساهم في تراجع دور الأمم المتحدة في الدور الذي أنيط بها؛ مما يدفع المجتمع الدولي لمزيد من الفوضى والكثير من الظلم والقهر وإعلاء العار ونهج الدول العظمى في الاستكبار؛ فالحروب باتت في التنظيم الدولي المعاصر الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق طموحات الدول الكبرى، وتغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية، وتحقيق مكاسب مادية من عائدات بيع الأسلحة وإعادة الإعمار ونهب البلاد المتنازعة؛ بعد ما كانت وسيلةً لمقاومة الشرور ودحرها.

الفرع الثالث

التنظيم الدولي قائم على القوة بمعناها الواسع

يذهب البعض إلى اعتبار أيّ فعلٍ دوليٍّ إنّما هو ممارسةٌ للقوة بشكلٍ أو بآخر، فكلُّ علاقةٍ دوليةٍ هي في الحقيقة معادلةٌ للقوة؛ فعلاقة القوة تتخلّل كافّة التنظيمات والنظم والعلاقات الدولية، وهذا على كافة العلاقات القائمة بين اثنين؛ ابتداءً من الاسرة إلى المؤسسة إلى الدولة إلى المجتمع الدولي.[٩٤٣]

١- مظاهر استخدام القوة في التنظيم الدولي:

لا يقصد باستخدام القوة هنا الحرب كصورةٍ وحيدة؛ إلا إذا أعطينا الحرب مفهوماً واسعاً لا يقتصر على فكرة التصادم الذي يتجسّد بصورةِ عنفٍ ماديٍ متبادلٍ بين طرفين أو أكثر، وهو ما يمكن أن نسمّيه الحرب العسكرية،

---

[٩٤٢]- حيث زعمت الولايات المتحدة تورط العراق في هجمات أيلول بدلالة لقاء المسؤول الرئيسي عن الهجمات مع مسؤول الاستخبارات العراقية العامل في السفارة التشيكية، أنظر محمد سعادي التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران، د. ت، ص ١٩٣.

[٩٤٣]- انظر فاروق يوسف، القوة السياسية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ١٩٨٤، ص٧.

بل يبدو أن المفهوم يمتد ليشمل كل صور الإكراه والإجبار والإرغام كالحرب الاقتصادية والحرب الباردة (الردع المتبادل) واستخدام القوى الناعمة. وإنّ مفهوم سيادة القوة وانعدام العدالة وهيمنة القوة؛ ليتجلّى في التنظيم الدولي كلّما حصل عملٌ من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين أو الاخلال بهما، أو عملاً من أعمال العدوان دون محاسبة أو عقوبة. أو انتهاكُ حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقوق الإنسان، والاخلال بمبدأ المساواة بين الدول والإخلال بمبدأ الالتزام بالحلّ السلمي للمنازعات، أو بمبدأ حظر استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، والتدخل بشؤون الدول الأخرى، والامتناع عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والاحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية، ومخالفة المعاهدات الدولية والعرف الدولي فضلاً عن الميثاق؛[٩٤٤] لذلك فالطابع السلطوي للتنظيم الدولي المتخفي وراء قيم العدالة والإنسانية والحرية، والذي يغلب عليه طابع الهيمنة التي طبعت العلاقات الدولية؛ بدا متنصّلاً من تطبيق الشرعية الدولية، مما أدخل الأخيرة في أزمة عدم الجدوى.[٩٤٥] ومن مظاهر استخدام القوة في التنظيم الدولي المعاصر؛ استخدام القوة الجماعية، أو ما يمكن أن نسمّيه التنظيم الجماعي الذي بدأ يظهر على شكل تكتّلاتٍ لدولٍ ضمن منظّمات إقليمية واختصاصية عقب الحرب الغربية الثانية؛ حيث شُرع بتنظيم ظاهرة القوة من خلال العديد من المنظمات والاتحادات العسكرية والسياسية والاقتصادية،[٩٤٦]

٢- التعامل الدولي قائم على القوة كأساس ومنطلق:

صدر عن رئيس الولايات المتحدة ترومان قوله إن "العودة إلى حكم القوة في شؤون العالم لذو آثار قاصية المدى، وستواصل الولايات المتحدة سعيها في ترسيخ أركان حكم القانون، إن أمريكا لتحمي المبدأ وليس المصالح، والقانون لا القوة"![٩٤٧] وإننا نتساءل عن مصداق هذا الادعاء على ساحة المجتمع الدولي؛ وجوهر الحكم الدولي في التنظيم الدولي المعاصر يقوم على الغلبة والقوة،[٩٤٨] حتى إن البحوث الحربية الأمريكية قد عارضت مقال

---

[٩٤٤]- انظر ماهر أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص ١٩

[٩٤٥]- مليكة قادري، مرجع سابق، ص٩٩

[٩٤٦]- انظر أسامة صوان، معوقات تطبيق القانون الدولي والشريعة الإسلامية وتحديد الثغرات في تفسيرها في استخدام القوة العسكرية في فض النزاعات الدولية، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مجلد ٤، عدد ٣٦، ٢٠١٥، ص٣٣٩.

[٩٤٧]- هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص ٨٧.

[٩٤٨]- انظر مايلز كوبلاند، مرجع سابق، ص١٧.

ترومان صراحةً إذ جاء فيها أن التلويح بالقوة مرادفاً للتلويح بالقدرة، لذلك قد يكون التلويحُ بصورةِ التهديد بالاستخدام، أو تنظيم عزلٍ دولي، أو إلحاق أذىً اقتصادي، أو دعمٍ للمعارضة المحلية، والتأثير في وسائل الإعلام، وتشكيل التصوّرات، وللولايات المتحدة في كل وقتٍ مطلق الخيار في تحديد الوسيلة الأنسب مع أي خصم كان، بدرجاتٍ مختلفة من الحِدة.[٩٤٩]

ومن المفيد معرفةُ كون الولايات المتحدة أقوى قوة في المجتمع الدولي المعاصر اليوم والمتحكمة بمقاديره قد انبثقت عن حرب، وتوحدّت وبنت أمتّها عبر الحرب، وتوسّعت من خلال الحرب، وتصون هيمنتها التي تفرضُ بالحرب. اقتصادُها اقتصادُ حرب، وسياستُها سياسةُ حرب؛ أما علومها والتكنولوجيا الصادرة عنها متجذّرة في تربة الآلة العسكرية المستخدمة في الحرب.[٩٥٠] والحقيقة أن الولايات المتحدة لا تنفرد أو تتفرّد باستخدام الإرغام؛ فالمنافسون والحلفاء يستخدمون ذلك بكثرة لصالحهم الخاص؛ فروسيا تدعم المجموعات شبه العسكرية خارج أراضيها، كما تتلاعب بتوريد الغاز وأسعاره، وتمارس الحرب الإلكترونية، وتقوم بحملاتٍ إعلامية بغية زعزعة استقرار جيرانها، وتستخدم التهويل الاقتصادي والسياسي، وتمارِس الصين السرقة الإلكترونية والتهويل السياسي.[٩٥١] ثم إنّ التفوق الأمريكي على المستوى الدولي لا يعني استخدام الولايات المتحدة لعصا سحرية تفعل ما ترنو إليه بكلمةٍ عليا لا يُعارضها أحد، وليس لأحدٍ مثلَ ذلك على الساحة الدولية اليوم؛ خصوصاً أنها –أي الولايات المتحدة– تنتهج نهجاً مختلفاً في القناعة والاعتقاد عن كثيرٍ من الدول –حتى الحليفة– في معالجة القضايا الدولية.[٩٥٢] لذلك يبدو لنا هذا التفوّق تفوّقاً لا يستمر طويلاً؛ فالعالم سيخبُر قواتٍ جديدة صاعدة، وأمماً تنهض على المستوى الدولي؛ الأمر الذي سيعزز احتدام صراع النفوذ، وتلاشي القوة الأمريكية بعد عزمٍ وصلابة؛ عندها لن تستمر في فرض شروط الإذعان على النظام الدولي.[٩٥٣]

---

[٩٤٩]– ديفيدس غومبرت وهانس بيننديك، مرجع سابق، ص٤.

[٩٥٠]– انظر ميريل وين ديفيز وضياء الدين سردار، الحلم الأمريكي كابوس العالم، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦، ص ٤٩ – ٥٠.

[٩٥١]– انظر ديفيدس غومبرت وهانس بيننديك، مردع سابق، ص١٠.

[٩٥٢]– انظر موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ٢٠٠١، ص ١١٩.

[٩٥٣]– انظر المرجع نفسه، ص١٢٠.

والحقيقة أن الاستناد إلى قواعد القانون الدولي والاحتكام له في الممارسة الدولية؛ لا ينفي وجود الهيمنة والقوة، فالولايات المتحدة والحلفاء قد استخدموا نفوذهم لتأسيس الوجه العام للتنظيم الدولي الذي تلا الحرب الغربية الثانية؛ كما تم صياغة الميثاق والاتفاقيات التي تشكل العمود الفقري للقانون الدولي وفق نموذجٍ يخدم مصالحها، وبما لها من نفوذ؛ ولذا فإن أستاذنا الدكتور جاسم يرى أن من يملك القوة هو من يصيغ القواعد القانونية، ولو قُدّر لألمانيا أن تربح الحرب؛ لكانت الأمم المتحدة اليوم في برلين، ولكانت النازية هي الوجه العام للتنظيم الدولي.[٩٥٤]

ويبدو لنا منطق القوة ومفهوم الإذعان منطقاً كان ولا يزال عنواناً للعلاقات على الساحة الدولية، وحقيقةً توسَمُ بها القرارات الدولية، ومن المعلوم في العلاقة بين الدول دبلوماسية القهر أو القسر التي تمارسها دولةٌ أعلى ضد دولةٍ أخرى غالباً ما تكون أدنى لإجبارها على سلوكٍ دوليٍ ما أو الامتناع عنه؛ بحيث تقتنع تلك الدولة أن الامتثال أفضل من التحدي، وعادة ما تكون تلك الدبلوماسية قائمةً على التهديد باستخدام القوة أو البدء الجديّ باستخدامها أحياناً.[٩٥٥] إن المجتمع الدولي برأينا ليس فيه توازنٌ بين القوة والعدالة، والقانون فيه ماهو إلا انعكاس للقوة وصادرٌ عنها، والحقُ والعدلُ فيه كائنٌ في القوة لا في الحق والعدل بذاته ولذاته؛ لذلك تقول النظرية الماركسية إنَّ صيغة القانون الدولي تتكون من النضال بين رؤية الدول للحق القانوني، وأن الرؤية التي تسود تعتمد على أي الدول يمكن أن تكون الأقوى.[٩٥٦]

إنّ تاريخ النظام الدولي قد أثبت أن تعاطي الدول على الساحة الدولية ليس مجرد أحداثٍ عشوائيةٍ تحكمها فوضى العلاقات الدولية؛ بل هي مجموعةٌ من الأحداث التي يتم تشكيلها حقاً، والهدف الأسمى لكل منها دائماً إنما هو البقاء، وإن أي وسيلة فعالة للسعي وراءه إنما هي وسيلة مشروعة، وإن هذه القواعد لم تتغير بمرور الوقت.[٩٥٧]

---

[٩٥٤]– مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، دراسة نشرتها مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص٢٢، وانظر كذلك أنظر د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية، مرجع السابق، ص٩٠/٩١.

[٩٥٥]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص٣٤٧.

[956] –Carty Anthony, Marxist international law theory as Hegelianism,international studies review, university of Aberdeen, 2008, p.122

[957] – Martha finnemore, The Purpose of Intervention CHANGING BELIEFS ABOUT THE USE OF FORCE MARTHA FINNEMORE, Cornell University Press, 2003, p86.

الفرع الرابع

رأينا في فلسفة استخدام القوة في التنظيم الدولي المعاصر

يبدو لنا أن ما يحكم العلاقة الدولية إنما هو توازن القوى، وإن هذا الأخير يَفترض بقاء الفاعلين الدوليين في وضعٍ يسمح لهم بحركةٍ مطلقةٍ بحريةٍ دون قيود، وبالمقابل فإنّ فكرة توازن القوى تستبعد فكرة التنظيم القائمة على المؤسسات، وهو ما يضع المؤسسات الدولية على المحك؛ في صراعٍ دائمٍ متجذرٍ بين القانون الدولي والواقع الدولي.[٩٥٨] وإنّ سمة العلاقة بين الدول في التنظيم الدولي المعاصر؛ إنما هي الهيمنة واستعمال القوة أو التلويح باستعمالها على أحسن التقادير، وكذا التدخل في شؤون الدول المستضعفة الداخلية منها والخارجية؛ مما يتعارض مع القانون الدولي ومبادئه، وينتهك الشرعية، ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر؛[٩٥٩] **لذا فإن الحرب ما هي إلا غيابٌ لتطبيق مسببات السلم بين الجماعات البشرية، كما أن السلم ما هو إلا نتاجُ حروبٍ دمويةٍ ذات خسائر مؤلمة، أو خوفاً من ويلاتها على أحسن التقادير، أو فترةُ استراحةٍ بين حربين وتوطئةٌ لحروب أخرى.**

وعلى الرغم من أن اللجوء إلى القوة أمرٌ غير مشروع في القانون الدولي؛ فإن توازن القوى أمرٌ شرعي فيه وفق ما نرى، ونقصد بتوازن القوى عدم السماح لقوة واحدة بالتفرّد في الصعود على الساحة الدولية؛ ليتسنى لها السيطرة على الدول الأخرى، لأن تفرّدها يعني استبدادها في التأثير ومهاجمة الدول الأخرى، ولما كان من حق الأخيرة أن تدافع عن نفسها، فإنّ حق الدفاع عن النفس الذي أكّده القانون الدولي لا يكون إلا من خلال امتلاك قوةٍ تجاري القوة المضادة أو تدفعها في أحسن حال؛ بل إن توفّر القوة المضادة قد يشكل هو نفسه رادعاً للدولة من استخدام القوة ضد نظيراتها، ولسنا نقول إن سعي الدولة في دخول سباق التسلح تمهيداً لاستخدامها أو التهديد باستخدامها أمرٌ واجب على الدولة، وإنما نقصد أن الدولة يجب أن تهيّئ لنفسها إمكانية الدفاع عن النفس التي حفظها لها القانون عندما يتم استخدام القوة ضدها، ولما كان فعل الدولة الأولى في استخدام القوة وكلُّ ما يوصل إليه ممنوعاً وخارقاً للقانون؛ كان فعل الدولة الثانية مسموحاً ومطابقاً للقانون. وإذا كان ينظر

---

[٩٥٨]– انظر د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٣٩.

[٩٥٩]– رابحي لخضر، مرجع سابق، ص١.

للحرب من الناحية الأولى أنها حرب ظالمة؛ فإن الحرب من الزاوية الثانية إنما هي حربٌ عادلة، لذلك يقول هنري وايتون[٩٦٠] "إن لكل دولة الحق في القوة".[٩٦١] خصوصاً إذا ما علمنا أن نظرية توازن القوى قد تأسست على المنطق الواقعي القائل بأن القوي يُغري بالهجوم، وأنّ القوة المضادة يجب أن تستخدم لردع المعتدين، وهذا هو أساس الطريق الواقعي للأمن القومي؛ إذا كنت تريد السلام فعليك أن تستعد للحرب.[٩٦٢]

وقد حرّم القانون الدولي استخدام القوة، وجَعَله فعلاً يخالف القواعد القانونية الدولية، وإنّ عدم استخدام القوة أو التهديد بها يعني بالضرورة حلول السلام، ويمكن فهم السلام من ناحية مثالية على أنه حالةٌ لا عنفٌ فيها ولا تهديد، أي لا يتقصر الأمر على ميثاقٍ يشكّل اتفاقاً مشتركاً ينص على ضرورة حل النزاعات سلمياً؛ بل يتضمن حالةً حقيقيةً مطبّقةً تجعل اللجوء إلى السلاح أمراً لا يمكن قبوله ولا السماح به، إلا ضمن حالات استثنائية حقيقية يتم اللجوء إليها دون قياس عليها، وفق معايير واضحة وبإشراف دولي قاصدٍ السلام! وإن مثل ذاك التصور – في حدود علمنا– إنما هو أضغاث أحلام، وإننا هنا لا نتحدث عن تطبيق القانون وإنما عن قبول حالة انعدام اللجوء للقوة والتهديد بها؛ مما نشاهده ونخبره على الدوام في السياسات الدولية؛ من غير أن يشكل ذلك فعلاً دولياً يحول دون الفعل المخالف للقانون؛ مما بات معه القول إن خطاب القوة هو خطابٌ سائد ائتلفت الأمم على تصديره وتلقّيه.

إن العلاقة بين الدول على الساحة الدولية اليوم إنما تُبنى على موقفٍ عدائيٍ لا ودّي، وتعبويٍ لا بريء، ونزعةٍ إلى السيطرة لا التزامٍ بالحقوق، وهيمنةٍ لا عدل، والحاكم لذلك كلِّه قانونُ القوة لا قوة القانون؛ أما ديباجة الميثاق وفكرة السلام بمفهومه الأخلاقي؛ فهو غريبٌ جداً عن الممارسات الدولية المرصودة. وإنّ المشهد الدولي اليوم لا يبدو منضبطاً بقواعدَ واضحةٍ لا تقبل الخروج عليها، ولا منتّظماً ضمن آليةٍ واضحةٍ يُشرف على حسن تطبيقها جهازٌ حياديٌّ مستقلّ يَنشد الحق ويطبّق القانون، واضحُ المعالم لتكون أحداثه سوابقَ تَرسُمُ القانون

---

[٩٦٠]– محامٍ وصحفي ثم قاضٍ وأستاذ جامعة أمريكي، كان عضواً في الأكاديمية البروسية للعلوم، توفي ١٨٤٨.

[٩٦١]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٤٠١.

[٩٦٢]– المرجع نفسه، ص ٣٧٤ – ٣٧٥.

وتسنّه وتفرضه على الأحداث القادمة لالتزام قواعد القانون والانضباط تحت ظلها. وإن واقع العلاقة الدولية بين أعضاء الجماعة الدولية اليوم؛ يدلّ بشكلٍ لا يحتاج إلى برهانٍ إلى أنّ السلم لا يغلب فيه ولا على سمته؛ بل الهيمنة والتصارع للتسيّد والبقاء؛ لذا كان الإذعانُ سمة القانون الدولي المعاصر، وفرضه أداةُ النجاة وسبيله، كما كان استخدام القوة والتهديد بها والاستعلاء بامتلاكها؛ أدواتٌ أدّت إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين بمفهومهما الحقيقي غير المشوه، وتقهقراً للتطور الإنساني والحضاري للدول النامية وبلدان العالم الثالث.

المطلب الثاني

قواعد استخدام القوة في الشريعة الإسلامية

تعاملت الشريعة الإسلامية مع الإنسان على أنه خليفة الله في أرضه، خَلقٌ سخّر الخالق له الكون تحت سلطانه، فكان أصلاً للتكريم الذي ميز الله به بني آدم،[٩٦٣] وقد عدَّ الإسلام الناس جميعاً أمة واحدة؛ تجمعها الإنسانية، وقد صرح القران الكريم بهذه الوحدة في غير موضعٍ فيه، فافتُتح كتاب الله بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٩٦٤] ولم يقل تعالى رب المسلمين أو المؤمنين، كما يقول تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[٩٦٥] غير أن الاختلاف إنما هو اختلافٌ عارضٌ منشؤه اختلافُ الأهواء، ليس بأساسه مانعٌ لوحدة الإنسانية بالحق، وإنما سُنّة من سنن الله في الخلق،[٩٦٦] وإن ذاك الاختلاف ليس سبباً للاقتتال وإزهاق الأرواح، ولكن للتعارف والتعاون وطلب الفلاح، إذ يقول تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ..﴾.[٩٦٧] ولم يكن المسلمون منذ بزوغ فجر الدعوة الإسلامية بمنأى عن العلاقات والتعاطي مع الغير على مستويين، **أولاهما**؛ حربيٌّ فرضه غير المسلمين على الأمة الإسلامية، في أدوارٍ ومراحل مختلفة في التاريخ، **وثانيهما**؛ سلميٌّ حضاريٌّ؛ لما في الإسلام من نزعةٍ عالميةٍ تَنشُدُ البلاغ بسلمٍ، وحسنِ جوار، وتنمية

---

[٩٦٣]– انظر د. محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٥، ص٢٠.

[964]– أنظر سورة الفاتحة، آية ص٢.

[٩٦٥]– وسورة الأعراف، آية ١٨٩.

[٩٦٦]– وهذا مصداق قوله تعالى، ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾ سورة الروم، آية ٢٢.

[٩٦٧]– سورة الحجرات، آية ١٣.

العلاقات الودية؛ لذلك نرى المسلمين قد حرصوا على إقرار الصعيد السلمي للعلاقات مع غير المسلمين بالمعاهدات السلمية، ولم يعكر صفوها سوى الأحقاد والمطامع.[٩٦٨] وإنّ جوهر دعوة الإسلام يتمثّل في العناية بأمرين رئيسين أيضاً؛ إعمارُ الأرض وتقدمُ الحضارة، والعنايةُ بالإنسان باعتباره حجر زاويةٍ في الوحدة الإنسانية الكبرى،[٩٦٩] وأساسه في ذلك –وعلى نقيض ميثاق الأمم المتحدة– العدالة؛ فجعلها هدفاً ومقصداً، وجعل أساس الرسالات وغايتها تحقيقُ العدالة في الأرض؛ إذ يقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ..﴾[٩٧٠] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[٩٧١] كما جعل أساس النزاع مع الآخر درءَ الظلمِ وإحقاقَ الحقِ وإرساءَ العدالةِ؛ إذ يقول تعالى في سورة الحجرات: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾.[٩٧٢]

الفرع الأول

مشروعية استخدام القوة في الإسلام

وإنّ القتال في الإسلام أمرٌ طارئٌ على أصل العلاقة مع الغير، وهو تشريعٌ استثنائيٌ اضطراريٌ لردِّ العدوان وحماية المصالح المهدّدة؛ لقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.[٩٧٣] وهذا يعني أن القتال ليس وسيلةً لنشر الدين، ولا تبليغُ الدعوة يكون بالسيف؛ وإنما هو وسيلةٌ لردِ الاعتداء، ودفعِ الظلم، وحمايةِ المستضعفين، وردِّ العدوان عن دعوة الإسلام نفسِها؛[٩٧٤] لذلك فإن الباعث على القتال في الإسلام ليس المخالفة بالدين وإنما الحرابة والعدوان؛ لذلك أوضح تعالى في محكم التنزيل ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ.. ﴾.[٩٧٥]

---

[٩٦٨]– انظر د. وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، دار المكتبي، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص ٦.

[٩٦٩]– المرجع نفسه، ص١٠.

[٩٧٠]– سورة الحديد، آية ٢٥.

[٩٧١]– سورة المائدة، آية ٤٢.

[٩٧٢]– سورة الحجرات، آية ٩.

[٩٧٣]– سورة البقرة، آية ٢١٦.

[٩٧٤]– د. وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص ٢٦.

[٩٧٥]– سورة البقرة، آية ٢٥٦.

ومع أن القتالَ إنّما شُرِع لدفع اعتداء؛ لم يأمر القرآن بالحرب مع أول بادرةٍ من الاعتداء، أو عند الاعتداء بالفعل، إذا أمكن دفع الاعتداء بغير القتال،[٩٧٦] إذ قال تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾؛[٩٧٧] لذا فالحرب في الإسلام ضرورةٌ لدفع العدوان، وحمايةِ دعوة الإسلام، والذود عن المسلمين وكرامتهم وحُرُماتهم وحقوقهم؛ وليست الحرب للغلبة ولا للقهر، ولا لإظهار النفوذ والتفوّق، ولا لفرض الإذعان ولا تحقيقه، على نحوِ ما نراه اليوم في التنظيم الدولي الذي أسسه المتحضّرون ودعاة السلام والإنسانية.

وإنّ جمهرة من العلماء على اتفاقٍ أن الحرب في الإسلام لا تكون إلا لردِّ صائلٍ أو دفعِ اعتداءٍ، أو تأمين الدعوة والمعتقد، أو منع إرهاقِ خلقِ الله فيما اعتقدوا، أو نصرةً لمظلومٍ، أو لنقضِ معاهدةٍ، أو بسبب تأليب الأعداء على المسلمين، وما كان لقتالٍ أن يكون له مشروعيةٌ ما لم تظهر بوادر الفتنة، أو يحصل الاعتداء فعلاً، أو يقوم دليلٌ على أحد موجبات الجهاد؛ لذلك فإنّ الحرب في الإسلام لا تكون لإكراه خصمٍ على تنفيذ إرادة خصمه؛ كما تقوم عليه أغلب الحروب الدولية اليوم، ولا لإبراز العظمة أو استعراض القوة؛ كاحتلالِ إيطاليا لليبيا والحبشة، ولا لمجاراة صورةِ الامبراطورية بين الأمم؛ كما فعلت بريطانيا لتحافظ على مملكتها التي لا تغرب عنها الشمس، ولا لانتقامٍ أو تشفٍّ ولا لنهبِ الثروات والخيرات،[٩٧٨] وإن كان القتال أمرٌ لا بُدّ منه؛ فلا بُدّ أن يخيّر من يقاتَل قبل القتال بالإسلام بعد عرضه وتبليغه؛ غير مشوّهٍ ولا محرّف؛ فإن كان الاعتقاد لم يخالط قلب غير المسلمين، عُرِض عليهم العهد حتى يُؤمن جانبُهم؛ فإن أبوا فلا مكان عندها باختيارهم إلا القتال، وإنّ من معانِ ذلك إقامة الحجةِ وعدم الغدرِ وإعلانِ أن الإسلام لا يريد أرضاً يستعمرها ولا أنفساً يستعبدها؛ ولكن ليكون للخير وصولاً لمن أراد الخير، وليكون للأمن وجوداً إذا أرادوا الأمان.[٩٧٩]

---

[٩٧٦]– د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص٦٢.

[٩٧٧]– سورة النحل، آية ١٢٦.

[٩٧٨]– د. ضو غمق، مرجع سابق، ص ٦٥.

[٩٧٩]– انظر د. محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص ١٠٠.

الفرع الثاني

رحمة المسلمين في استخدامهم القوة مع الغير

عرَف المسلمون أسمى آداب الحرب، وطبّقوا أعلى القواعد الإنسانية في معاملة المحاربين، وكانت تلك القواعد أساساً لفكرٍ إنسانيٍ للتعامل في الحروب؛ حيث لا غدرَ ولا خيانة، ولا عدوانَ ولا اعتداءً على حضاراتٍ ولا مدنيات، ولا على مدنيين، ولا تدميرَ ولا تخريب؛ إلا وفقاً للضرورة المقدّرة التي تقتضيها العمليات الحربية.[٩٨٠] وقد أوصى الصحابي الجليل أبا بكر الصديق رضي الله عنه قائد جيشه: "إني موصيك بعشْر ؛ لا تقتُلنّ امرأةً ولا صبياً، ولا كبيراً هرماً، ولا تقطعنّ شجرةً مثمرة، ولا تُخرّبنّ عامراً، ولا تعقِرنّ شاةً ولا بعيراً إلا لمأكلة، ولا تحرقنّ نخلاً، ولا تفرقنّه ولا تغلُل، ولا تجبُن".[٩٨١]

ثمّ إنّ رحمة الإسلام وإنسانيته أثناء استخدام القوة والقتال والفضيلة التي يُظهرها موضع القوة والغلَبة لا تعكسُ طمعاً في غنيمةٍ ولا استحصالاً لمكسبٍ ولا رغبةً في دمٍ ولا مال، وكانت كلها في التنظيم الدولي المعاصر أحد صور الإذعان؛ فذلك صلاح الدين الأيوبي يأسر عدداً كبيراً من الصليبيين المقاتلين؛ فلم يجد عنده طعاماً يكفيهم؛ فكان بين أن يدعهم حتى يموتوا جوعاً أو أن يطلق سراحهم، وبوحيٍ من فضيلة الإسلام أطلق سراحهم، فخرجوا وتكاتفوا وألّبوا عليه؛ ثم كوّنوا أنفسهم وهموا بقتاله؛ فقاتلهم صلاح الدين، وكان أحب إليه أن يموتوا في أرض المعركة يغدروا به، من أن يموتوا جَوعى تحت حكمه. وفي مفارقةٍ كبيرةٍ بينه وبين قائد الفرنجة؛ عندما أسر جماعة من المسلمين استسلموا على ألّا يقتلهم؛ فقبل الشرط ثم قتلهم جميعاً. [٩٨٢] وقد وصف تلك الحال الفيلسوف الفرنسي جوستاف لوبون فقال:" كان أوّل ما بدأ به ريكارد أنه قتل أمام معسكر المسلمين ثلاثة آلاف أسيرٍ مسلمٍ سلّموا أنفسهم إليه؛ بعد أن أعطاهم عهداً بحقن دمائهم، ثم أطلق لنفسه العنان باقتراف هذا القتل والسلب، وليس من السهل أن يتمثّل المرء درجة تأثير هذه الكبائر على صلاح الدين النبيل الذي رحم نصارى القدس؛ فلم يسمهم

---

[٩٨٠]– د. وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص٣٠.

[٩٨١]– انظر محمد بن طاهر السوسي الردواني، جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، الجزء الثاني، تحقيق سليمان بن دريع، الناشر دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، ص ٨٥.

[٩٨٢]– انظر مجموعة من المؤلفين، الموسوعة التاريخية، الجزء التاسع، موقع الدرر السنية على الإنترنتdorar.ne ، تاريخ التحميل ١٤٣٣ هـ ص ٢٠١.

بأذى، والذي أمدّ فيليب وقلب الأسد بالمرطّبات والأزواد في أثناء مرضهما؛ فقد أبصر الهوة السحيقة بين تفكير الرجل المتمدن وعواطفه، وتفكير الرجل المتوحش ونزواته".[٩٨٣] وفي مشهدٍ مقابلٍ لما فعل صلاح الدين؛ فإن نابليون بونابرت عند غزوِ عكّا أسَر عدداً كبيراً من أهل الشام، ولم يكن عنده من الطعام ما يكفيهم؛ فأعمل السيف فيهم وحصدهم عن آخرهم.[٩٨٤] ومع هذه المفارقة الكبيرة بين المشهدين، نرفع القلم ولا نستزيد.[٩٨٥]

الفرع الثالث

الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم السلم أم الحرب

حفظ التاريخ الإسلامي ثلاثة عشر عاماً؛ ترعرع فيها الإسلام في مكة؛ لم تُرفع بها حربة، ولم يعلُ بها سيف ولم يُطلق بها سهم ولا رمح؛ إذ لم يكن للحرب مكانٌ في مواجهة المشركين، وكان أصل العلاقة السلم،[٩٨٦] لذا جاء القرآن مخاطباً النبي ﷺ بعدم التعرض للمشركين رغم عدائهم إذ يقول تعالى ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾[٩٨٧] ويقول أيضاً ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾[٩٨٨]

وقد اختلف الفقهاء في تحديد أصل العلاقة بين دولة الإسلام وسواها أهي الحرب أم السلم، فمنهم من قال إنّ الأصل هو الحرب، ومنهم من جنح للسلم، ومنهم من جعل أساس الحكم وجود حدودٍ جغرافية للدارين؛ فإن وُجدت فالأصل الحرب، وإلا فالعلاقة بينهما السلم.[٩٨٩] والحقيقة أن من انطلق من الفقهاء من أن أصل العلاقة مع غير المسلمين الحرب لا السلم؛ انطلق من مراعاة واقع الحال؛ حيث كانت الحرب هي الأصل بين الأمم والقبائل، وأن السّلم يأتي استثناءً بموجب تحالفٍ أو معاهدة، وإنّ وضعاً كهذا لم يكن قاصراً على جزيرة العرب؛ بل كان

---

[٩٨٣]– محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص ١١٠.

[٩٨٤]– انظر غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢، ص٣٤١ – ٣٤٢.

[٩٨٥]– ينقضي ليل هذا العالم وظلمته ونور كلام الحق يزداد إشراقاً كل لحظة، ومثل ذلك ينقضي ليل عمر الأنبياء عليهم السلام وينقضي، ولا ينقضي نور حديثهم ولا ينقطع، ولن ينقطع. انظر جلال الدين الرومي، فيه ما فيه، ترجمة عيسى العاكوب، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ت، ص٢٦٤.

[٩٨٦]– د. ضو غمق، مرجع سابق، ص ٧٩.

[٩٨٧]– سورة الحجر، آية ٩٤.

[٩٨٨]– سورة المؤمنون، آية ٩٦.

[٩٨٩]– للتفصيل في ذلك انظر: Mag Adnan Ibrahim, Die Freiheit des Glaubens im Islam und die Einwände gegen sie: Dschihad, nichtmuslimische Untertanen, der Tribut und die Todesstrafe für Apostasie, Angestrebter akademischer Grad Doktor der Philosophie, universita, 2014, p327 وما بعدها.

سائداً في المعمورة كلها؛ حتى ألقى بظلاله على القانون الدولي إلى وقتٍ قريب؛ فإرادة الإخضاع وفرض الإذعان والفزع إلى القوة كان يحكم العلاقة بين الأمم،[٩٩٠] فمِن أفلاطون إلى ميكافيللي، وتوماس هوبز، وكارل فون كلاوزفيتز، ثم هيجل ونيتشه اللذان مجّدا الصراع الدولي والحروب؛ حتى بدت ظاهرة الصراع الدولي وفرض الإذعان غايةً في ذاتها؛[٩٩١] لذا أدرك الفقهاء بفقه الواقع أنّ جعل الأصل السلم، في معمورةٍ تحكمها القوة وفرض الإذعان؛ إنما هو استئصالٌ لشأفة المسلمين، وجعلهم ضحيةً سائغةً لعدوانٍ متوالٍ من أطرافٍ عدة.[٩٩٢]

ويبدو أنّ علاقة الإسلام مع الغير تعتمد على مبدأ قرآني واضح ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٩٩٣] ويذهب جمهرةٌ من العلماء مذهباً له اعتبار؛ أن أصل علاقة المسلمين بغيرهم السلم لا الحرب، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾[٩٩٤] وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [٩٩٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾[٩٩٦] وقوله تعالى ﴿فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ﴾ [٩٩٧] وقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[٩٩٨] لذلك فإن أصل العلاقة هي السلم لقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾.[٩٩٩]وقد أمر الإسلام المسلمين بحفظ العهود والإيفاء بالعقود فقال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾.[١٠٠٠]

---

990 – Mag Adnan Ibrahim, Vorherige Referenz p327, 365.

٩٩١–د. أحمد رسلان، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٦٣ هـ، ص ٦١٠–٦٦ ، ، وانظر كذلك علي منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٩٧١، ص ٢٣٦ وما بعدها.

992 – Mag Adnan Ibrahim, Vorherige Referenz, p 366.

٩٩٣– سورة التوبة، آية ٦.

٩٩٤– سورة الأنفال، آية ٦١.

٩٩٥– سورة البقرة، آية ٢٠٨.

٩٩٦– سورة النساء، آية ٩٤.

٩٩٧– سورة النساء، آية ٩٠.

٩٩٨– سورة الممتحنة، آية ٨.

٩٩٩– سورة يونس، آية ٩٩.

١٠٠٠– سورة النحل، آية ٩١.

ثم إنّ الحرب بين المسلمين والمحاربين –في حال حدوثها– لا تعني هضماً لحقوق رعاياهم؛ لذا فمودّتهم لا تنقطع ولو قامت أسبابها؛ فلا تمنع الحرب حقّ المستأمنين، ولا تمسُّ أموالهم ولا يضارّون في أنفسهم؛[١٠٠١] فالإسلام جاء دعوةً مثيرةً لتطوير المجتمع الدولي وتنظيمه،[١٠٠٢]وجاء داعياً الشعوب –كل الشعوب– إلى وحدتها في إنسانيةٍ كبرى على أساس عقيدةٍ موضوعيةٍ جامعة؛ إنسانيةً عالميةً تتوحّد فيها على قاعدةٍ من القيم الأساسية والأخوّة الإنسانية، وعلى منهج من تحرير الإنسانية من استغلال بعضها لبعض، والتحرر من الاستعباد للحكم؛ حيث لا تتجزأ العدالة ولا الحرية ولا تتنافر، بمنطقٍ لا يتنافى مع مبادئ العقل السليم؛ إذ لا سلام للشعوب؛ ما دامت تفصل بينها هوّة مستوى المعيشة، أو تفرقةٌ على أساس الدين، أو الجنس، أو العرق.[١٠٠٣]

الفرع الرابع

رأينا في أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم

إنّ فهم أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم، وتحديد السلم أو الحرب مبتدأً تنظر من خلاله الأمة الإسلامية إلى الأمم الأخرى، وتبني علاقاتها معها على أساسها؛ يفترض منّا أن ننطلق من الواقع وفقهه؛ لنحكم على المنهج وأصله؛ ففي عصر الغزو والغزوات؛ كان الأصل في العلاقة بين الأمم أن من لا يغزو يُغزى؛ فكانت الحرب أساساً للعلاقة لا السلم، وكان الحذر أولى لا حسن النية، وكان الاستباق للحدث أحكم من انتظار حدوثه، وذلك للأمم كلها وقتها لا لأمة الإسلام وحدها؛ أمَا وإنّ الأصل في العلاقة بين الدول باتت فيما بعد السلم؛ فإنّ المسلمين يلتزمون بالسلم ما دام السلم قائماً، ويستعدون للحرب ما كانت الحرب قائمةً أو محتملة، وإنّ الغدر بالعهد والإخلاف بالوعد والخروج عن التعاقد وشروطه غير مباحٍ لا في هذه ولا تلك؛ فالمسلمون عند شروطهم. وإن كان في صفحات التاريخ – والتاريخ كله آحاد– ما ينافِي تلك الصور المشرّفة التي عليها الدين والتشريع الإسلامي؛ فإنما هي من قبيل الخروج عن القاعدة لا الالتزام بها، وسوءُ تطبيقٍ للقانون لا سوءُ تشريعٍ أو قسوةُ مشرّع، وإنما هو تصرّفٌ يحمل إثمه مرتكبه؛ لا سابقةٌ يحذو حذوها من تَبِعها؛ لذلك فإن الإسلام –والحالة هذه– إذ يقرّر السلم على أنه

[١٠٠١]– محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص ٤٥.

[١٠٠٢]– انظر د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص٥٨

[١٠٠٣]– المرجع نفسه، ص ٥٨ – ٥٩.

أصلٌ في التعامل مع الدول –وفق جمهرة علماء المسلمين– فإنه لا يسمح بالتدخل بشؤون الدول إلا حمايةً لرعاياه، أو استجابةً لمستغيث، أو رداً لعدوان، أو دفعاً لصائل، أو استباقاً لغزو، بما تحتويه تلك العناوين من معان حقيقية لا شعاراتٍ برّاقة ومبرراتٍ شكليةٍ لتحقيق مصالح شخصية؛ على منوال الدول الكبرى في الساحة الدولية، ثم إن الإسلام لا يفرق بين دولةٍ قويةٍ وأخرى ضعيفة؛ فيحترم حق كليهما في السيادة وتقرير المصير، ولا يحابي دولةً متحضّرة على حساب دولة متخلّفة، وإنْ كان قد تدخّل في دولةٍ فللتعاون والإرشاد، لا للتحكّم والتسيّد والإفساد؛ لذا فإن الحرب في الإسلام ليست أصل، ولأنه جاء في زمنِ جاهليةٍ تبغي فيه كل أمة على أخرى، ولا مانع يحول بين القوي والضعيف، وكلّما سنحت فرصة للغزو حصل، لا يرقب في ذلك إلّا ولا ذمة؛ كانت الحروب لها مقامٌ في السِّيَر والتاريخ الإسلامي؛ على أن ذلك كان وفقاً لضوابط، فلا يكون الاعتداء إلا باعتداء، أو لضرورةٍ أوجبها الدفاع عن النفس أو العقيدة؛ لذلك دعا الإسلام إلى السّلم عامّة؛ أما الدين الذي يُراد أن يسوّق له أنه دين سيفٍ وغزواتٍ وقتلٍ وتوسّعٍ وسيطرة، وفرضٍ للإذعانِ وعسكرة؛ فهو دينٌ أراده الملوك والسلاطين؛ ليكون ديناً على هواهم باسم الدين، لا يشبه الإسلام الذي جاء به النبي ﷺ من ربه وجعله منهجاً لخلقه؛ فالاسلام إنما هو فاتحٌ لا غازي، والفتحُ هو فتح العقول والقلوب، وإطلاق العقل والعنان، للحرية والإنسان، ما دام منضبطاً بضوابط الفطرة والخير الذي تهفو له النفس البشرية، ثمَّ إنّ السيف له أن يفتحَ جسداً فيقتُله، أو عضواً فيُدميه، فأنّى له أن يفتح عقلاً فيُحييه، أو قلباً فيُنشيه، وأنّى للسيف أن يجعل من تعاليم الدين منهجاً يدين له وبه نحواً من ربع سكان المعمورة اليوم، وكيف للمدِّ الثقافيّ والإسلاميّ أن يُبحر في ربوعٍ وضواحٍ ومدنٍ وأقطارٍ وقارات، ويكون مردُّ ذلك كله؛ سيفٌ مسلط على رقاب الذين يدينون بذاك الدين، أو يخالط قلوبهم منه شيئٌ من اليقين، وإن لم يكونوا به مؤمنين.

لذلك تقول المستشرقة الألمانية هونكه "إن مغالطة انتشار الإسلام بحد السيف تُعدُّ بلا شك من أقسى الأحكام الظالمة المُسبقة ضد الإسلام؛ فالتاريخ يُثبت أن التسامح العربي هو الذي كان له دورٌ حاسمٌ في انتشار الإسلام وذلك على العكس تماماً من الزعم القائل بأنه انتشر بالنار والسيف البتار".[١٠٠٤] لذلك وعقب الحرب والسيف، وتلك الشبهات التي تُثار بأنّى وكيف؛ نجد لزاماً علينا أن نخصّص الفقرة القادمة عن فتوحات المسلمين؛

[١٠٠٤]– انظر زيجريد هونكه، الله ليس كذلك، ترجمة د. غريب غريب، ط٢، دار الشروق، مصر، ١٩٩٦، ص٤٠ – ٤١.

بماذا تختلف تلك الفتوحات عن الاحتلال والاستعمار وما يقومان به من فرض إذعان، وهل هي بغاية نشر العدل والهداية؛ أم إنّها نزعةٌ لبسط النفوذ والهيمنة كما كل الإمبراطوريات، وما الفرق بين الفتح والاستعمار، ولماذا نسمّيه فتحاً ولا نسميه غزواً أو احتلالاً، وهل كانت تلك الفتوحات قهراً للشعوب لفرض الاعتقاد بحد السيف؟

الفرع الخامس

الفتوحات الإسلامية وفكرة الإذعان للقوة

"إن القوة لم تكن عاملاً في انتشار القرآن ما ترك العرب المغلوبين أحراراً في أديانهم؛ فإذا حدث أن اعتنق بعض الأقوام النصرانية الإسلام واتخذوا العربية لغةً لهم؛ فذلك لما رأوه من عدل العرب الغالبين، مما لم يروا مثله من سادتهم السابقين، ولِمَا كان عليه الإسلام من السهولة التي لم يعرفوها من قبل"[١٠٠٥] هذا ما استهل به غوستاف لوبون[١٠٠٦] كتابه حضارة العرب بعدما قرأ عن تاريخ المسلمين وكتب عنه، رادّاً على زعم انتشار الإسلام بالقوة. وفي الواقع إنّ الإسلام ظهَر وسَط نُظُمٍ متباينةٍ فيما يحيط بجزيرة العرب من البلاد؛ ففي بلاد الروم؛ اتخذت الكنيسة من سلطتها الدينية ما تجعل لنفسها الحظّ الأعلى والأوفر من السلطة والعلوّ في البلاد؛ فكانوا ينظرون إلى ما سواهم من الأمم من علٍ، ويعاملوهم كما تُعامل الأنعام، وفي فارسٍ حيث كانت تسود الوثنية؛ كان الأكاسرة الحاكمون؛ يحكمون بتفويضٍ من الإله وينفذّون مشيأته في أرضه؛ لذلك يفعلون ما يشاؤون ولا يُسألون، ويرون أنهم لا يُعلى عليهم في الأرض وهم يَعلون.[١٠٠٧] والحقيقة أن الدولة الإسلامية في نظرتها لنفسها وللغير؛ كانت تختلف عن ذلك الوصف عبر التاريخ، كما تختلف عن المفهوم الغربي للدولة الدينية؛ التي تخوض الحروب الدينية؛ لتجعل –ولو بالإكراه– كل رعيتها مدينة بدينها، بل بمذهبها الديني، كما فعلت إسبانيا والبرتغال مع المسلمين وسواهم ممن خالفوا عقيدتهم؛ بعد أن احتلوا أرض المسلمين في الأندلس واستوطنوها؛ فاستخدموا محاكم التفتيش؛ لذلك كان الفتح في الإسلام – في أحد توجهاته– تحطيماً للحواجز وإزالةً للعقبات التي تَحُولُ دون وصول صوت الإسلام، لا

[١٠٠٥]– انظر غوستاف لوبون، مرجع سابق، ص ١٣٤.

[١٠٠٦]– طبيب ومؤرخ فرنسي كتب في علم الآثار والإنثروبولوجيا وعني بالحضارة الشرقية، توفي عام ١٩٣١.

[١٠٠٧]– د. عبد الحكيم العيلى، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٨٣، ص ١٦٢.

إكراهاً على اعتناق الدين[١٠٠٨] ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[١٠٠٩] ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾؛[١٠١٠] لذلك لم يعتمد الإسلام في نشره على القوة؛ بل كان يسوس الناس بالإقناع، ويهديهم إليه بالدليل؛ فالقوة لا تربّي عقيدةً في النفس، والإسلامُ كان يريدُ دولةً قويةً تقوم على العقيدة لا على النفاق والخداع.[١٠١١]

أولاً- فلسفة الفتح الإسلامي:

إنّ أصل الفتح في الإسلام أنّ من أسلم كان أخاً للمسلمين؛ له ما لهم وعليه ما عليهم، ومن أبى وأجاب الجزية؛ فليس عليه ذُلٌّ ولا صَغار، ويبقى في أرضه مكرَّماً في ذمة المسلمين؛ أما من حارب حتى رضخ للجزية فهو الصَّغار؛[١٠١٢] لذلك ترى من المسلمين العربيّ والكرديّ والفارسيّ والروميّ والحبشيّ والقبطيّ والبربريّ والتركيّ والزنجيّ، والصقلابَ والتتارَ والبوشناقَ والمغول؛ فرقّتهم أعراقهم ووحدهم الإسلام.[١٠١٣] "وقد أثبت التاريخ أن الأديان لا تُفرَض بالقوة؛ فلما قَهر النصارى عرب الأندلس؛ فضَّل هؤلاء القتل والطرد عن آخرِهم على ترك الإسلام. ولم ينتشر القرآن بالسيف إذاً؛ بل انتشر بالدعوة وحدَها، وبالدعوة وحدها اعتنقته الشعوب، وبلغ القرآن من الانتشار في الهند ما بلغ، عن طريق التجار المسلمين لا عن طريق السيف"[١٠١٤] فحقّ السيف استخدمه الإسلام في أشدِّ الأوقات حاجةً إليه؛ باعتباره حقّاً مرادفاً لحق الحياة، وكلُّ ما أوجب الإسلام؛ فإنما أوجبه لأنه مضطرٌ إليه، أو مضطرٌ إلى التخلي عن حقه في الحياة وفي حرية الاعتقاد؛ فإن لم يكن درءاً للعدوان، أو افتئاتاً على حق الحياة وحق الحرية، فالإسلام في كلمتين دين السلام.[١٠١٥]

[١٠٠٨]- انظر جميل المصري، انتشار الإسلام الفتوحات الإسلامية زمن الراشدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ، ص٩٧

[١٠٠٩]- سورة يونس، ص٩٩.

[١٠١٠]- سورة البقرة، آية ٢٥٦.

[١٠١١]- عبد المتعال الصعيدي، السياسة الاسلامية في عهد النبوة، ط٢، دار الفكر العربي، مصر، د.ت، ص ٤٢.

[١٠١٢]- انظر جميل المصري، مرجع سابق، ص ٨٦ .

[١٠١٣]- المرجع نفسه، ص ٩٢. **وفي هذا الصدد نقول أن الله قد أنزل الوحي بالعربية والسريانية والعبرية، للعربِ والفرس، والروم وسائر العجم، لم يُحابِ الله قوماً أو عرقاً، أو لغة أو جنسية، -عباده فقط من يفعلون ذلك- لقد كان المرادُ كلّه عبر تلك السنين؛ إرشاد هذا الإنسان إلى الحق المبين، ﴿ولا يزالون مختلفين﴾.**

[١٠١٤]- غوستاف لوبون، مرجع سابق، ص ١٣٤.

[١٠١٥]- عباس العقاد، حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٤، ص ١٤٨ وما بعدها.

إن فلسفة الفتح الإسلامي –من حيث الأصل والتشريع– ليس فيها تحقيق أهدافٍ امبراطورية ولا سياسيّة، ولا طموحَ فيها أن تكون دولةً عظمى عاصمتها مكة أو المدينة موطنَ ميلاد الرسالة؛ لذا نرى انحسار دور المدينتين عقب الفتوح، وانتقال الثِّقل السياسي إلى دمشق عصر الأمويين، وإلى بغداد عصر العباسيين، وإلى القاهرة عصر الفاطميين، وإلى أستانة عصر العثمانيين؛ كما لم يكن فتحاً بهدف الجباية واستنزاف الثروات لصالح تلك العواصم العربية،[١٠١٦] لذلك نرى عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي؛ يعنّف عامله على مصر حيّان بن شريح لما اشتد على الناس في الجباية وقال له "لقد بعث الله محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً".[١٠١٧]

ثانياً– طبيعة الممارسة المستنيرة تعكس فلسفة الفتح الإسلامي:

إنّ اكثر البلاد الإسلامية تعداداً (ماليزيا وأندونيسيا) دخلت في الإسلام عن طريق تجارٍ مسلمين؛ قادمين من البلاد العربية ومن القارة الهندية؛[١٠١٨] لذا كان الإسلام يهدف إلى منع الحكام من صدّهم عن وصول رسالة السماء إلى الشعوب المحكومة، ثم لم يُفرض بعدها الإسلام على أحد؛ فالمقوقس عقب الفتح بقي على ديانته، وكذلك من أراد من أقباط مصر؛ حتى أن أتباعه وكنائسه وأساقفته –أهل مصر وسكانها– بقوا يمارسون فيها دينهم حتى اليوم.[١٠١٩]

وفي هذا الصدد يقول آرنولد توينبي: "ثمّة حالةٌ نابهةُ الذكر لهذا التسامح المنشود، يفرضها نبيٌ على أتباعه، وهو في موضعه للحكم قد أمر أتباعه بالتسامح الديني تجاه اليهود والمسيحيين الذين خضعوا سياسياً للحكم الإسلامي، وليس أدلّ على روح التسامح التي بعثت الحياة في الإسلام منذ بدايته من أن المسلمين قد طبّقوا مبدأ

[١٠١٦]– وفي ذلك تأتينا الآثار عن مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول أبو هريرة رضي الله عنه "والذي نفس أبي هريرة بيده ما شبع نبي اللَّه وأهله ثلاثة أيام تباعًا من خبز حنطة حتى فارق الدنيا" وذاك أنس بن مالك رضي الله عنه يقول كما جاء في صحيح البخاري "ما أعلم رسول اللَّه ﷺ رأى رغيفًا مرقّقًا ولا شاة سميطًا حتى لحق بربه" أما عائشة رضي الله عنها زوجة النبي فتقول كما جاء في الصحيحين "ما شبع آل محمد منذ قدم المدينة من طعام البر ثلاث ليال تباعًا حتى قبض". انظر في ذلك ابن القيم الجوزية، عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، تحقيق اسماعيل مرحبا، دار عطاءات العلم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩، ص٣٧٦

[1017] –Muhamad Hadi subagio, Al-Tāsāmuḥ al-Islāmī fī al-Futūḥāt al-Islāmiyyah; Fatḥ Miṣr Namūdzaj, Jurnal Ilmiah ISLAM FUTURA, Vol. 20. No. 2, Agustus 2002, p.137

[1018] – Mag Adnan Ibrahim, Vorherige Referenz, 368,

[1019] – Muhamad Hadi subagio, Op. cit, p.137

التسامح الديني على أتباع زردشت الذين خضعوا للحكم الإسلامي، وإن لم يقل بذلك الرسول الكريم نفسه" .[١٠٢٠] كما قال: "أما بالنسبة لولايات الإمبراطوريتين الرومانية والساسانية المغزوّة؛ فلم يكن الاختيار بين الإسلام أو القتل، ولكن بين الإسلام أو الجزية، وتلك سياسةٌ مستنيرة؛ أجمعت الآراء على امتداحها، وطبّقت تلك السياسة المستنيرة بعد ذلك بفترة طويلة الملكة إليزابيث الأولى؛ عديمة الاكتراث بالمسائل الدينية[١٠٢١].

وإن من أعجب حوادث التاريخ، حادثة دخول الأتراك، ومن بعدهم المغول في الإسلام؛ بعد أن استحوذ الإسلام على قلوبهم، وبعد أن أحرزوا انتصارهم الساحق على أمّته؛ وذلك خلافاً للسنة السارية من دخول المغلوب في دين الغالب؛ الظاهرةُ التي وصفها توماس آرنولد[١٠٢٢] بأنّها لم يكن لها نظيرٌ في تاريخ العالم[١٠٢٣] حتى قال جورج سيل:[١٠٢٤] "إن هؤلاء الذين يتخيّلون أن شريعة محمد قد انتشرت بالسيف وحده؛ إنما ينخدعون انخداعاً عظيماً"[١٠٢٥]

وقال توماس آرنولد: "وفي هذه اللحظات التي تطرّق فيها الضعف السياسي إلى قوة الإسلام؛ نرى أنه قد حقق بعض غزواته الروحية الرائعة؛ فهنالك حالتان تاريخيتان كبيرتان، وطئ فيهما الكفار من المتبربرين بأقدامهم أعناق أتباع الرسول، أولئك هم الأتراك السلاجقة في القرن الحادي عشر، والمغول في القرن الثالث عشر، وفي كلتا هاتين الحالتين؛ نرى الفاتحين يعتنقون ديانة المغلوبين. وقد حمل دعاةُ المسلمين الذين كانوا خلَوا كذلك من أي مظهر من مظاهر السلطان الزمني عقيدتهم إلى إفريقيا الوسطى والصين وجزائر الهند الشرقية. وتمتد العقيدة الإسلامية اليوم من مراكش إلى زنجبار، ومن سيراليون إلى سيبريا والصين، ومن البوسنة إلى غينيا الجديدة ... ويرجع انتشار هذا الدين في تلك الرقعة الفسيحة من الأرض إلى أسبابٍ شتّى؛ اجتماعية وسياسية ودينية، على أن

[١٠٢٠]– انظر آرنولد توينبي، مختصر دراسة التاريخ، الجزء الثالث، ترجمة محمد فؤاد شبل، مراجعة محمد شفيق غربال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦، ص ٤٢.

[١٠٢١]– المرجع نفسه، الجزء الثاني، ص٣٥٥.

[١٠٢٢]– توماس وولكر أرنولد، مستشرق بريطاني شهير، توفي في ١٩٣٠.

[١٠٢٣]– للمزيد حول إسلام المغول أنظر سير توماس وآرنولد، الدعوة إلى الإسلام بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة د. حسن حسن ود. عبد المجيد عابدين، واسماعيل النجراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧١، ص ١٥٩ وما بعدها. وانظر كذلك ص ٢٦.

[١٠٢٤]– مستشرق ومحامٍ إنجليزي.

[١٠٢٥]– من مقدمة رينولد نيكلسون للطبعة الثانية لكتاب سير توماس وآرنولد، مرجع سابق، ص.١٦.

هنالك عاملان من أقوى العوامل الفعّالة التي أدت إلى هذه النتيجة العظيمة؛ تلك هي الأعمال المطردة التي قام بها دعاةٌ من المسلمين؛ وقفوا حياتهم على الدعوة إلى الإسلام؛ متخذين من هدي الرسول مثلاً أعلى وقدوةً صالحة"[١٠٢٦]

ويلتقي أمين معلوف[١٠٢٧] مع آرنولد في تأكيد ملاحظته بخصوص استمرار بقاء المسيحيين في الأقطار الإسلامية فيقول: "فلو أن أجدادي كانوا مسلمين في بلد اجتاحته الجيوش المسيحية؛ بدل أن يكونوا مسيحيين في بلد اجتاحته الجيوش الإسلامية؛ لا أعتقد أنه كان بإمكانهم أن يبقوا مقيمين في مدنهم وقُراهم؛ محافظين على إيمانهم لمدة أربعة عشرة قرناً؛ ففي الواقع ماذا كان مصير مسلمي إسبانيا، ومسلمي صقلية؟ لقد اختفوا عن بكرة أبيهم بعد أن قُتلوا وأجبروا على الرحيل؛ ففي التاريخ الإسلامي ومنذ بدايته إمكانيةٌ ملحوظةٌ للتعايش مع الآخرين".[١٠٢٨]

<u>وإننا لنبين محاور التعامل في التشريع الإسلامي مع الدول الأخرى –حسب تقديرنا– وفق الأطر والمحددات الآتية:</u>

١- إنّ العلاقة في الفكر الإسلامي بين دولة المسلمين وسائر الدول كانت تقوم على مبدأ العدالة في السلم والحرب؛ فلا يضيع حقٌّ مكتسبٌ لدولة ولا رعاياها وقت السلم، ولا يُفرّط بالحقوق الإنسانية وضوابط الرحمة والبشرية وقت الحرب.

٢- إنّ الإسلام يُنزل المعاهدات منزلة العقد الملزم الذي لا يجوز الخروج عنه، ولا يجوز التلاعب به ولا المهادنة فيه، فلا يجوز نكث العهد ولا نقض الوعد؛ لذلك فإنّ تشريع الإسلام يقرُّ ما توافق عليه مجموع الأمم من حقوقٍ وواجبات، ويُلزم أتباعه بها، من غير تفريطٍ في حقٍّ ولا إفراط في مطلب؛ ما دام ذلك كله لا ينال من حقوق المسلمين، ولا يناقض الدين الذي جاء به خاتم المرسلين.

٣- إنّ إعلان الحرب لا يكون على حين غِرّة، ولا يكون فجأة، ولا يكون دون توجيه إنذار إلى العدو؛ فالغاية الدرء لا الاقتتال، وإطفاء نار الحرب لا إيقادها، ودفع الشرِّ بأخف ضرر.

[١٠٢٦]– سير توماس وآرنولد، مرجع سابق، ص٢٦ وما بعدها.

[١٠٢٧]– أديب وصحافي لبناني مسيحي، مقيم في فرنسا، له العديد من المؤلفات في الرواية والتاريخ والمسرح الشعري والسياسة.

[١٠٢٨]– انظر أمين معلوف، الهويات القاتلة – قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة د. نبيل حسن، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، بيروت ١٩٩٩، ص.٥٤

٤- إنّ الأصل في العلاقة مع الغير السلم لا الحرب، وإنّ الحرب استثناءٌ له ما يُنزله، وضرورةٌ اقتضتها الظروف، وإنّ تلك الضرورة ينبغي أن تُقدّر بقدرها، وأن تراعي طبيعة الإنسان وتكريمه.

٥- إنّ الفتوحات الإسلامية لم تكن بهدف الإكراه على دخول دينٍ أو ترك دين، كما فعلت الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش؛ كما لم تكن بهدف نشر العنصرية والفوقية كالحرب النازية، ولم تكن لنهب ثروات البلاد وسلب أقوات العباد أو للتسيّد السياسي كالحروب التي يشهدها التنظيم الدولي المعاصر اليوم.[١٠٢٩]

الفرع السادس

آثار الفتوحات الإسلامية على بلاد الفتح

لو كانت الفتوحات الإسلامية هرباً من ضيق الرزق في الجزيرة العربية؛ لتعثّرت أقدام جُند المسلمين في سندس حوض الفرات ثم دجلة أو العاصي أو النيل،[١٠٣٠] إلا أن خيولهم وطِئت شرق الأرض ومغربها؛ إحقاقاً للحق ونصرةً للمظلوم ونشراً للحقيقة؛[١٠٣١] فخلفوا نعيمَ مصر إلى أدغال السودان، وهضابَ جنوب ووسط إفريقيا وصحاري شمالها وجبال فارس؛ ليعمروا القفار والجبال، ويعمروا الإيمان قي قلوب ساكنيها.[١٠٣٢] وقد كان للفتحِ الإسلامي عبر التاريخ آثاراً على المستويات الاقتصادية والثقافية والعقائدية نعرضها تباعاً.

[١٠٢٩]- إن حب السيطرة وبسط النفوذ وتحقيق الأمجاد وتوسيع الحدود والانتقام واستعراض القوة كلها أفكار إذعانية لا يجوز أن تكون سبباً للحرب ولا مبرراً لها. See, Kamal Khan, Op. cit , p. 162.

[١٠٣٠]- ولو كان همُّ المسلمين زمن الخلافة الراشدة غنائم وأنفالاً، ودنيا وأحمالاً؛ لكان الخلفاء الراشدون أوفر الناس مالاً؛ غير أن التاريخ قد سجل أن أبا بكر توفي ولم يبقِ لأهله سوى ثوب وخادم وجمل، وأن عمر بن الخطاب سافر من المدينة إلى القدس ليتسلمها من غير حاشية ولا حرس، وأن علياً كان يتصدق على الفقراء في كل جمعة بما عنده من النقود....، لذا فلا يكون العامل الاقتصادي كأساسٍ للفتح إلا محض افتراء لا سند له ولا دليل عليه، انظر مصطفى عبد رب النبي، حركات الفتوحات الإسلامية، مجلة التضامن الإسلامي، العدد ٤٨، جزء ١١، ١٩٩٣، ص ٣٧ – ٣٨.

[١٠٣١]- تذكر كتب التاريخ –فيما نذكر– أن المسلمين دخلوا صلحاً إحدى بلاد الشام، وجمعوا من الذين لم يدخلوا في الاسلام الجزية، فلما انشغل المسلمون في حرب ولم يستطيعوا أن يبقوا تلك البلد تحت حمايتهم؛ أرجعوا لأهلها أموالهم وانسحبوا، فاستغرب الناس، فقال لهم قائد المسلمين أخذنا الجزية نظير حمايتكم، وانشغلنا في حرب أخرى؛ فنرد لكم ما دفعتم لقاء عدم قدرتنا على الوفاء بما التزمنا؛ فدخلوا في الإسلام طواعية.

[١٠٣٢]- د. عبد المتعال الجبري، الاستشراق وجه للاستعمار الفكري، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ١٩٩٥، ص ٢٦٢.

أولاً- على الصعيد الاقتصادي:

إنّ المآثر التاريخية للمسلمين -قاعدةً شذ عنها من شذ- لتنبئ أن غاية الفتح لم تكن طمعاً في تحقيق مكاسب اقتصادية ولانفوذ عسكرية، ولا طلباً لملكٍ؛ وإنما دفعاً لشرٍ، أو طلباً لعدلٍ، أو نصرةً لمظلومٍ، أو ردّاً لظالم.[١٠٣٣] كما أن الجزية كانت بسيطةً تُجبى من أجل المصالح العامة؛ مراعيةً مبدأ الطاقة ومقدار التحمل، فأُعفيت ضرائب المنازل وأراضي المدن، وضرائب المهن الحرة والماشية، وما كان يؤخذ من الغلال لأغراض الكنائس، وما كان يفرض على كل أرض لتطهير القنوات ورسوم النقل، كما أُعفي الناس في فارس مما كان يطلبه رجال الدين المجوس من ضرائب، وما كان يفرض عليهم وقت الحروب،[١٠٣٤] كما أن تلك الأموال كانت تنفق محلياً في كل ولاية لأغراض المشروعات العامة،[١٠٣٥] كما أن الحرب في الإسلام على الدول الأخرى لا تكون إلا لرد صائل، أو لنصرة مظلوم، أو للدفاع عن النفس والمال، فالإسلام أذن في قتالِ من قاتل، وحرّم الاعتداء على المسالم الذي لم يقاتِل.[١٠٣٦]

إنّ الحياة الاقتصادية في بلاد الفتح كانت تشهد تطوراً ملفتاً؛ إذ أدخل المسلمون أفكاراً اقتصاديةً ساهمت في تقدّم الاقتصاد؛ حتى ثبت أن اقتصادات بلاد الفتح لم تتزعزع؛ بل تقدمت فيها الصناعات، في الوقت الذي كانت البلاد تعاني الشقاء والضياع.[١٠٣٧] حتى المستشرق كلود كاهين رأى أن العرب نقلوا من بلادهم الشرقية إلى البلاد الأوروبية تربية دودة القز، وصناعة النسيج وفنونها، وصناعة الحرير والقطن والأنسجة؛ التي لا تزال حتى اليوم تحمل أسماء المدن العربية،[١٠٣٨] ومثل ذلك صناعة الأسلحة والورق، والصباغة والمعادن والزجاج والمصنوعات الخشبية؛ ما أثّر على حركة التجارة في أوروبا،[١٠٣٩] وكذلك نقلوا سلعاً كثيرةً لم تعرفها بلاد الفتح إليها؛ كالبخور

[١٠٣٣]- د. عدي الجبوري، مرجع سابق، ص٦٠.

[١٠٣٤]- جميل المصري، مرجع سابق، ص٩٣.

[١٠٣٥]- انظر المرجع نفسه، ص٩٦.

[١٠٣٦]- عبد المتعال الصعيدي، مرجع سابق، ص ٧٨.

[١٠٣٧] - انظر في ذلك د. غسان وشاح، الآثار الاقتصادية والعلمية المترتبة على الفتوحات الإسلامية في نظر المستشرقين الغربيين، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد٦٥، ٢٠٢٢، ص ٢٢١ ٢٢٢.

[١٠٣٨] - انظر في ذلك المرجع نفسه، ص ٢٢٣.

[١٠٣٩] - غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢ ص٨٨ / ٥٣٠.

والأعشاب الطبية والبهارات،[١٠٤٠] كما أدخل المسلمون إلى بلاد الفتح أنواع الزراعة كالقصب والبرتقال والليمون والأرز والنخيل، فضلاً عن الخضراوات.[١٠٤١]

وترى اليهود في البلاد التي دخلها الإسلام؛ يحتكرون ما يحترفون من صياغة ونسجٍ للحرير وصناعةٍ للزجاج وأدوات السفن، وترى النصارى قد نفذوا إلى الوظائف الكتابية الإدارية في الدولة الإسلامية والدواوين، وتُركت لهم حريّة تنظيم جماعاتهم؛ دون تدخّل من المسلمين، كما أقر المسلمون الناس في بلادهم؛ فترك خالد بن الوليد المزارعين في أرضهم في العراق، وأصبحت أرضهم لهم بعد أن كانوا أقناناً عند الدهاقين، وكما فعل سعد بن أبي وقاص بفلاحي بهرسير.[١٠٤٢]

ثانياً- على الصعيد الثقافي والعقائدي والاجتماعي:

في حديثه عن طبيعة فتوح العرب والمسلمين، يقول غوستاف لوبون إنّ العرب في فتوحهم عرفوا كيف يحجمون عن حمل أحد بالقوة على ترك دينه، كما عرفوا كيف يبتعدون عن إعمال السيف فيمن لم يسلم، وأعلنوا في كل مكان أنهم يحترمون عقائد الشعوب وأعرافها وتقاليدها، فقد كان ديناً مليئاً بروح الرفق والسماحة والأخوّة؛ أوصل تعاليمه ومبادئه النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى سويداء قلوب البشرية.[١٠٤٣] وإن الفتوحات الإسلامية لم تكن فرضاً للقوة، ولا إرغاماً للآخر، ولا سلباً للإرادة، ولا انتقاصاً من السيادة، بل لو تبصّر الباحث في البلاد التي دخلها الإسلام؛ لوجد أنه قد تبعها **على سبيل الثقافة** نهضةٌ علميةٌ ومعرفيّةٌ بيّنة، **وعلى سبيل المدنية** صحبها ازدهارٌ في البناء والعمران؛ **وعلى سبيل المجتمع** رافقها توازن في الأخلاق والتعاملات، وكانت العراق والأندلس وجنوب أوروبا وشرقها شواهدَ على فعل الإسلام بتلك البلدان؛ حتى أن "سيدو" الفرنسي قال: "لقد كان المسلمون متفرّدين بالعلم في تلك القرون المظلمة؛ فنشروه حيث وطئت أقدامهم، وكانوا هم السبب في خروج أوروبا من

[١٠٤٠] – انظر د. غسان وشاح، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

[١٠٤١]– انظر ابن أبي شيبة أبو بكر الكوفي، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق يوسف الحوث، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨، ج٨، ص٩٢٨.

[١٠٤٢]– انظر جميل المصري، مرجع سابق، ص٩٣

[١٠٤٣]– انظر غوستاف لوبون، مرجع سابق، ص ١٤٣.

الظلمات إلى النور[١٠٤٤] وهذا ما أدى إلى أن بعض الشعوب دعت المسلمين لفتح بلادها كيما يتخلصوا بفضل المسلمين من سلطان غزاة سابقين مستبدين".[١٠٤٥] لذلك يقول فرانز روزنتال[١٠٤٦] معبّراً عن ذلك: "وقد نمت المدنية الإسلامية بالتوسّع لا بالتعمّق؛ داعيةً إلى العقيدة مناقشةً لتلك الحركات الفكرية الموجودة، وفوق كل ذلك، فبتقدم الإسلام تهاوت الحواجز القديمة من اللغة والعادات، وتوفّرت فرصةٌ نادرةٌ لجميع الشعوب والمدنيات؛ لتبدأ حياةً فكريةً جديدةً على أساسِ المساواة المطلقة وبروحٍ من المنافسة الحرة".[١٠٤٧] كما يقول جوستاف لوبون في كتابه حضارة العرب متحدثاً عن عدل الفاتحين وسماحتهم: "كان يمكن أن تعمي فتوح العرب الأولى أبصارهم، وأن يقترفوا من المظالم ما يقترفه الفاتحون عادة، ويسيئوا معاملة المغلوبين، ويكرهوهم على اعتناق دينهم الذي كانوا يرغبون في نشره في العالم... ولكن العرب اجتنبوا ذلك، فقد أدرك الخلفاء السابقون – الذين كان عندهم من العبقريّة السياسية ما نَدَر وجوده في دعاة الديانات الجديدة– أن النظم والديانات ليست مما يُفرض قسراً؛ فعاملوا –كما رأينا– أهل سوريا، ومصر، وإسبانيا، وكل قطرٍ استولوا عليه بلطفٍ عظيم؛ تاركين لهم قوانينهم، ونُظُمَهم، ومعتقداتهم؛ غيرَ فارضين عليهم سوى جزيةٍ زهيدةٍ في الغالب؛ إذا ما قيست بما كانوا يدفعونه سابقاً في مقابل حفظ الأمن بينهم. فالحق أن الأمم لم تعرف فاتحين متسامحين مثل العرب، ولا ديناً سمحاً مثل دينهم" [١٠٤٨].

وقد سبق المسلمون في علوم الجغرافيا والفلسفة والرياضيات والهندسة، ونقلوها إلى بلاد الفتح، حتى أن المكتبة الوطنية في باريس لا تزال تحوي حتى اليوم مخطوطاتٍ كتبها جابر بن حيان في الكيمياء، كما أنهم اشتغلوا على نشر العلوم وترقيتها في المناطق التي دخلوا إليها؛ فأقاموا الجامعات، وأطلعوا البشرية على العلوم القديمة من اليونان والرومان، وترجموا الكتب التي استعانت بها أوروبا في نهضتها، وكثرت المكتبات في عهدهم حتى نمت صناعة الورق في سبيل ذلك التطور العلمي الملحوظ آنذاك. [١٠٤٩]

[١٠٤٤]– عبد الفتاح العشماوي، حقوق الإنسان في الإسلام، بحث نشرته مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٤٦، مجلد ٢٠، ص٩١.

[١٠٤٥]– د. عبد المتعال الجبري، مرجع سابق، ص٢٥٨

[١٠٤٦]– مفكر ألماني من عائلة يهودية درس الإسلام والعربية واعتنى بهما، توفي عام ٢٠٠٣.

[١٠٤٧]– انظر فرانز رزونتال، علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة د. صالح العلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص٩٧.

[١٠٤٨]– انظر غوستاف لوبون، مرجع سابق، ص ٦٣٠.

[١٠٤٩]– المرجع نفسه، ص ٦٥٨– ٤٥٢ وما بعدها.

وبالمقابل؛ فقد أُكرهت مصر على انتحال النصرانية،[١٠٥٠] ولكنّها هبطت بذلك إلى حضيض الانحطاط الذي لم ينتشلها منه سوى الفتح العربي، وكان البؤس والشقاء مما كانت تعانيه مصر التي كانت مسرحاً للاختلافات الدينية الكثيرة في ذلك الزمن، وكان أهل مصر يقتتلون ويتلاعنون بفعل تلك الاختلافات، وكانت مصر التي أكلتها الانقسامات الدينية، وأنهكها استبداد الحكّام؛ تحقد أشد الحقد على سادتها الروم، وتنتظر ساعة تحريرها من براثن قياصرة القسطنطينية الظالمين.[١٠٥١] ثم إن الإسلام –وفقاً لما عرفنا وخبرنا– قد جاء مقيّداً للرق في عصر التسويق له والتباهي به، فأباح الرق في أضيق الحدود، وجعل جزاءات الخروج عن تعاليم الشريعة الإسلامية في تخفيف الرق تمهيداً وتصحير خياراته؛ فجعل كفّارة الحنث في اليمين عتقُ رقبة، وكفّارة إفطارِ يومٍ من أيام الصيام عمداً عتقُ رقبة، وكفارةُ الظهار عتقُ رقبة، ومن قتل مؤمناً خطأً لزمه عتقُ رقبة، ومن لطم عبده فكفّارته عتقه، كما أن التشريع الإسلامي قد جعل عتق الرقاب من أقرب القربات ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ (١١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ (١٢) فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[١٠٥٢] كما جعل تحرير الرقاب إحدى مصارف الزكاة. لذا فإن الرق لم يُبَح في الإسلام على أنه مبدأ من مبادئ الدين الحنيف، وما جاء في القرآن نصٌّ صريحٌ بإباحته، ولم يثبت في سيرة مولانا رسول الله أنه أنشأ رقاً على حرٍّ في حياته، بل إن من الصحابة من استرقّ على أساس أن الأعداء في ذاك العصر كانوا يسترقّون، فلا بد من التعامل بالمثل، أمّا إن أسلم من استرق؛ فلا رق عليه ولا سلطان إلا سلطان التشريع الإسلامي،[١٠٥٣] وقد يصدم الباحثُ إذا ما علم أن العبودية –ونحن في القرن الحادي والعشرين– تشهد طوراً من الازدهار على صعيد

[١٠٥٠]– كتب ميخائيل الأكبر بطريق أنطاكية اليعقوبي في النصف الثاني من القرن الثاني عشر يشيد بمعاملة المسلمين للمسيحيين وقت الفتوحات الإسلامية للشام ومصر، فتحدث عن اضطهاد هرقل لأهالي الشام ثم قال: " .. وهذا هو السبب في أن إله الانتقام الذي تفرّد بالقوة والجبروت، والذي يديل دولة الشر كما يشاء، فيؤتيها من يشاء، لمّا رأى شرور الروم الذين لجأوا إلى القوة فنهبوا كنائسنا، وسلبوا أديارنا في كافة ممتلكاتها، وأنزلوا العقاب في غير رحمة ولا شفقة، أرسل أبناء إسماعيل من بلاد الجنوب ليخلصنا من قبضة الروم .. لم يكن كسباً هيناً أن نتخلص من قسوة الروم، وأذاهم، وحنقهم، و تحمسهم العنيف ضدنا، وأن نجد أنفسنا في أمن وسلام، أنظر Muhamad Hadi subagio, Op. cit P138.

[١٠٥١]– غوستاف لوبون، مرجع سابق، ص ٢٢٠ – ٢٢١.

[١٠٥٢]– سورة البلد، آية ١١ – ١٣.

[١٠٥٣]– محمد أبو زهرة، امرجع سابق، ص٣٨.

عالمي؛ فحسب الأمم المتحدة؛ تتنامى العبودية بشكل غير مسبوق، وتشير الأرقام إلى استرقاق حوالي ٢٧ مليون شخص عالمياً.[١٠٥٤]

وإننا نرى المسيحيين في الشام يكتبون إلى أبو عبيدة بن الجراح يقولون: "يا معشر المسلمين أنتم؛ أحب إلينا من الروم وإن كانوا على ديننا، وأنتم أوفى لنا، وأرأف بنا، وأكفُّ عن ظلمنا، وأحسنُ ولاية علينا، ولكنّهم غلبونا على أمرنا وعلى منازلنا".[١٠٥٥] كما أغلق سكان حمص أبواب مدينتهم؛ حتى لا يدخلها جيش هرقل، وأعلموا المسلمين أنّ ولايتهم وعهدهم أحب إليهم من ظلم الرومان وتعسفهم.[١٠٥٦] ويوم فتح مكة؛ بعد أن خضعت لنصره البلاد؛ كان العفو لا الحرب والإحسان لا العدل طريقه ﷺ،[١٠٥٧] إذ سألهم "ما تظنون أني فاعل بكم". فقال لهم "لا تثريب عليكم اليوم؛ يغفر الله لكم؛ اذهبوا فأنتم الطلقاء".

وقد دفعت رحمة المسلمين وتاريخ علاقتهم بالشعوب الأخرى إلى أن يقول الفيلسوف جوستاف لوبون، إن التاريخ لم يعرف فاتحاً أرحم من العرب، إذ إنّ الفتوحات الإسلامية التي أخذت مكانها التاريخي زمن الخلفاء الراشدين؛ اتسمت بالعدل والإنصاف، وتحرير الشعوب من استبداد الفرس والرومان،[١٠٥٨] **والحقيقة أن المسلمين كانوا يتحكّمون في بلاد الفتح بمسيرة التاريخ، وتسود مفاهيمهم السياسية والاقتصادية، ويتحكمون بسيادة القيم والأفكار والسلوكيات، ولم يكن عليهم إلا البلاغ، فإذا ما عايَنَت باقي الأمم ما هم عليه من الخير في شتّى مناحي الحياة؛ طَلَبتهم؛ فكانوا فاتحين لا مستعمرين، وكانوا عامرين لا مستعمرين.**

[١٠٥٤]– لوريتا نابوليوني، الاقتصاد العالمي الخفي رأسمالية جديدة، ترجمة لبنى عامر، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص١٦٩.

[١٠٥٥]– انظر د. أحمد الحوفي، سماحة الإسلام، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة التعريف بالإسلام، القاهرة، القاهرة، ١٤٢٠هـ، 1999م، ص١٨٦.

[١٠٥٦]– المرجع نفسه، ص١٨٦.

[١٠٥٧]– د. محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص٢٦ ٢٨.

[١٠٥٨]– انظر المرجع نفسه، ص٣٣. وللمزيد من أقوال المستشرقين أنظر Mag Adnan Ibrahim, Vorherige Referenz, p377.

الباب الثاني
أثر الإذعان على مكانة العدالة في التنظيم الدولي المعاصر

كان من المفترض للتنظيم الدولي –واقعاً وليس نصّاً– أن يلعب دوراً في تحقيق العدالة بعد التأسيس لها في النظام الدولي، بما يتطلبه ذاك المعنى من توزيع الموارد والثروات بشكلٍ عادل، وما يقتضيه من عدم التمييز بين الدول في الخضوع للقوانين والقرارات والمعاهدات الدولية، وكذلك في التعاطي مع الأحداث التي تظهر على الساحة الدولية، وآلية التعامل معها وحل النزاعات، وكان المأمول من أجل ترسيخ العدالة في الأرض أن يقاتَل الباغي ويناصَر المظلوم ويناهَض المعتدي، كما كان المأمول أن لا يُقرّ سلمٌ أساسه القوة وفرضُها؛[١٠٥٩] **إلا إنّ إعلاء المصالح الوطنية على حساب الحقوق الدولية، وتَنفّذ الدول الكبرى وهيمنتها، وابتغاءها التنظيم الدولي الذي يحميها ولا يحمي عليها، ويعليها ولا يعلي سواها، وما رافق ذلك من ضعفِ الفعالية لدى المؤسسات الدولية عن أن تحمي العدالة وتُثبت لها قدماً، ونقصِ ما تمتلكه لذلك من آليات حقيقية؛ كل ذلك أسهم في وضع العدالة موضعها على الساحة الدولية في التنظيم الدولي المعاصر؛ ليفضّل تحقيق التوازن الدولي على حساب العدالة الدولية، فكان المبتغى حفظ الاستقرار والسلم والأمن الدولي وفق الرؤية الغربية، وإن نجم عنها بخسٌ لحقٍ أو ظلمٌ لأمةٍ أو اختلالٌ في العدالة الإنسانية. لذا غابت العدالة عن الممارسة السياسية الدولية (الفصل الأول) كما غابت عن الهيئات الاقتصادية والقضائية العالمية (الفصل الثاني) من مؤسساتٍ ماليّةٍ وتكتّلات اقتصادية، ومحاكمَ دولية، وأجهزةٍ قضائية؛ خضعت للاعتبارات السياسية.**

[١٠٥٩]– عافية قادة، تكريس العدالة في زمني الحرب والسلم بمفهوم القانون الدولي، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام الثالث، العدد ١١، ٢٠١٦، ص ١١٤.

الفصل الأول
الإذعان وتغييب العدالة في الممارسة السياسية الدولية

كان للحرب الغربية الثانية دورٌ كبير في إحداث تغيّرات عميقة في هيكل موازين القوى في النظام الدولي؛ فقد ظهر نوعٌ جديدٌ من التحالفات الدولية التي لم يكن من المتصوَّر إمكانية حدوثِها؛ حيث وجدت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا نفسها تقاتل جنباً إلى جنب مع الاتحاد السوفييتي والصين؛ ضد ألمانيا وإيطاليا واليابان. وقد ترتّب على هذا التغيّر، وما لحقه من انتصارٍ لمعسكر الحلفاء ضد ألمانيا؛ صعودُ قوىً جديدة؛ تمارس لعبة التوازنات الدولية على خشبة المسرح الدولي.[١٠٦٠] وعلى الرغم من التوقّعات المتفائلة بنظامٍ دوليٍ جديد؛ أساسه قانونٌ يزين الأمم بميزان الحقوق والسلام؛ يعقب مراحل من الحروب والتسيّد الظالم على المجتمع الدولي؛ فإن المحاولات الأخيرة لإعلاء سيادة القانون على الساحة الدولية قد أسفرت عن نتائجٍ مخيّبةٍ للآمال؛ مما حدا بالبعض للقول بعدم وجود استجابةٍ أو إرادةٍ دوليةٍ حقيقية لذلك؛ أعقبه فشلٌ في الالتزام بين الدول القادرة على فرض تعزيز سيادة القانون.[١٠٦١]

وإن حقائق الأرقام التي يُعليها الواقع؛ تؤكد أن الفقر ما زال مرضاً مزمناً يعاني منه مئات ملايين السكان قاطني الدول في الجماعة الدولية؛ كما يشكّل هاجساً لعشرات الملايين منهم؛ في حين تحتكر قلةٌ نزيرةٌ الخيرات والمقدَّرات، وأن الهوة بين الغني والفقير تزداد، وبين القوي والضعيف تزداد، وأنّ حقوق الإنسان ما هي إلا حبرٌ على ورقٍ رغم أكوام الورق اتي تضمّنت الإعلانات، والمواثيق والبيانات، وأن الدول النامية لم تفلح في الوصول إلى توازنٍ بين الفقراء والأغنياء من الدول؛ لتيسير تحكم الآخرين بالأولين، في صفقات الضغط الاقتصادي، وأن القائمة تطول من غضب الدول الإفريقية بسبب تخاذل الأمم المتحدة في أزمة التمييز العنصري، وغضب الدول العربية بسبب المحاباة والانحياز للكيان المحتل على حساب أصحاب الأرض والحق، وإشعال الحروب وإسعار المنطقة من خلال تأجيج الأطياف والطوائف، وإيقاد المشاعر والعواطف، تحت مسميات عديدة، [١٠٦٢] وأنّ باسم

[١٠٦٠]– د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٤٥.

[1061] – Will Kymlicka, Op. cit, p14.

[١٠٦٢]– د. محمد عزيز شكري، الأمم المتحدة في الميزان، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١، عدد١، ١٩٧٣، ص٢.

الأمم المتحدة كانت تسلُب الحقوق، وتشنّ الحروب، وتُنتهك المقدّسات؛ فباسم الأمم المتحدة صدر قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وباسمها شُنت الحروب على العراق، وباسمها فُرِض الحصار عليه؛ وباسم الأمم المتحدة نزلت القوات الدولية في الصومال وليبيا، وفي بلاد آسيا والشرق الأوسط، وتحت غطائها تمّت المجازر والجرائم والدمار وأشكال الاستعمار الأخرى؛[١٠٦٣] **لذا انعكست الممارسة الدولية ترسيخاً للإذعان وإعاقةً للعدالة في الفكر والفعل العالمي من حيث الأفكار ومن حيث الممارسة (المبحث الأول) كما افتُقدت العدالة في اكتساب القوى والحقوق (المبحث الثاني).**

المبحث الأول

الإذعان وتغييب العدالة بين النظرية والتطبيق

عكست الممارسة الدولية بمختلف الجوانب المعنيّة؛ افتقاد العدالة وغيابها كمنهجٍ للتعاطي الدولي، أو مبدأ للتعاملات والعلاقات الدولية؛ بدا ذلك من خلال مراقبة دور الأمم المتحدة في إعاقة العدالة وترسيخ الإذعان، وآليات التعامل مع الأحداث الدولية؛ من إقصاءٍ أو اختلاقٍ أو مشاركةٍ محسوبة، وما يتضمّنه ذلك من أدوارِ أجهزتها التابعة لها، من حيث البنية والتشكّل، والتمثيل والفعالية، وما يصدر عنها من قراراتٍ دولية، وكذلك ما لعبه الميثاق نفسه بألفاظه وصياغته من دورٍ في ذلك؛ ما تَبِعَه تهميشٌ للمنظمة الأم؛ وإحلالٌ لفعالية المنظمات الإقليمية محلها (المطلب الأول)، ومنها افتقاد العدالة في إطلاق المصطلحات على الساحة الدولية؛ سواءٌ تلك المصطلحات التي نصّ عليها الميثاق، أو تلك التي أسس لها الواقع الدولي (المطلب الثاني).

[١٠٦٣]– محمد الجندي، مرجع سابق، ص ١٢ – ١٣.

المطلب الأول

دور الأمم المتحدة في ترسيخ الإذعان وإعاقة العدالة

إنّ الباحث في تاريخ تشكّل بل تشكيل الأمم المتحدة –الابن غير الشرعي للحرب الغربية الثانية الموطّئة للحرب الباردة –[١٠٦٤] لا يبذل كثيراً من الجهد ليَظهر له أن المنظمة عادةً ما تُحكم بمصالح الدول القوية فيها؛[١٠٦٥] وإنّ أيّ مهمةٍ أخلاقيةٍ تتبناها؛ إنما ستكون محكومةً –أو متأثّرةً بأحسن الأحوال– بتلك المصالح، وليس هناك ما يجعلنا نفترض أن ذلك سيتغيّر في المستقبل القريب.[١٠٦٦] فلقد أعادت القوى الكبرى تشكيل المجتمع الدولي عقب الحرب الغربية الثانية بما يتفق مع تصوراتها لعالم ما بعد الحرب؛[١٠٦٧] فعلى **الجانب السياسي**؛ أُنشئت منظمة الأمم المتحدة لتحلّ محلّ العصبة؛ حيث ابتدأ شكل المجتمع الدولي السياسي لما بعد الحرب يتشكّل منذ الإعلان عن ميثاق الأطلنطي ١٩٤١ وحتى مؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٤٥.[١٠٦٨] وإن دراسةً سريعةً لواقع المؤسسات الدولية والإقليمية؛ تُبين أنّ العدالة ليست هي الفضيلة الأولى المراد تحقيقها من تلك المؤسسات،[١٠٦٩] **وعلى الرغم من أن كثيراً من الدول كانت على أملٍ كبيرٍ في منظمة الأمم المتحدة؛ وقوفاً عند مقاصدها المتمثّلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماءِ العلاقات الودية، والمساواة في الحقوق، وتحقيق التعاون الدولي،**[١٠٧٠] **وطامعةً في حكم**

[١٠٦٤]– د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٤٣٣.

[1065] – simon caney, The responsibilities and legitimacy of economic international institutions, Published online by Cambridge University Press, 2010, p142. See, for example, Gerry Simpson, Great Powers and Outlaw States Cambridge University Press, 2004, **Stephen** Schlesinger, Act of Creation: The Founding of the United Nations (Boulder, CO: Westview Press, 2003).

[1066] – Koninklijke Brill NV, Leiden, Global Justice and International Affairs, Series Editor Tom Brooks, Newcastle University Copyright, The Netherlands, 2012, 174.

[١٠٦٧]– يقول رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي ديفيد بن جوريون إن فكرة الأمم المتحدة فكرة يهودية صهيونية، وإنها الحكومة العليا التي ورد ذكرها عدة مرات في كتاب بروتوكولات حكماء صهيون المنشور بين ١٨٩٧ – ١٩٠٥ . انظر في ذلك د. غريب جمعة، الأمم المتحدة دمية يهودية، مجلة البعث الإسلامي، الهند، مجلد ٤٦، عدد ١٠، ٢٠٠١، ص ٧٧.

[١٠٦٨]– د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠٠٠، ص ٣٧ – ٣٩.

[1069] – Charles Sampford , Rethinking International Law and Justice, Griffith University, Australia Published by Ashgate Publishing Limited Ashgate Publishing Company Wey Court East 110 Cherry Street Union Road Suite 3-1 Farnham Burlington, VT 05401-3818 Surrey, GU9 7PT USA England, 2014, p284.

[١٠٧٠]– انظر المادة الأولى من الميثاق.

القانون، إلا إن واقع المنظمة وطريقة إدارتها للقضايا الدولية؛ خصوصاً بذراعها الأقوى مجلس الأمن؛ بدّدت تلك الآمال، وأعلنت القوة أساساً للعلاقة الدولية. وإننا في هذا المقام لا ننوي انقلاباً على المنتظم الدولي القائم، ولا نطمع في زوال رابطةٍ دوليةٍ ضنّت الأمم في إيجادها؛ إذ إننا نؤمن بالتنظيم الدولي شكلاً من أشكال التعاون الدولي لا يمكن الاستغناء عنه؛ فالبديل إما سياسة القوة –كما هو حاصل– وفرض الإذعان والهيمنة، وهذا يعني في عصر السلاح النووي والكهرومغناطيسي والبيولوجي والذري؛ انتحاراً جماعياً؛ وإما سياسة العزلة والانكفاء، ما يعني الرجوع عصوراً إلى الوراء، ومردّ ذلك كلّه أنّ البديل عندها –عند اندثار المنتظم الدولي– إنّما هو الخراب والدمار؛ إلا أن البديل المراد هو الإفصاح عن مكامن الخلل والنقص، وتعرية الشعارات الخالية من المضامين، والسعي نحو منتظمٍ دوليٍ يُقيم العدل ويحقّق السلم؛ دون تعدٍّ على حقوق الدول، ودون تنفّذ للقوة، ودون إعلاءٍ لمصالح الهيمنة على هيمنة المصلحة الدولية العامة.

الفرع الأول

غياب العدالة في بنية الهيئة الدولية الجديدة وتشكلها

تُعد هيئة الأمم المتحدة؛ نسخةً منقّحةً من عصبة الأمم؛ فالباحث في البنية الهيكلية للعصبة؛ يرى كثيراً من الملامح الأساسية للعصبة تتجلى في المنظمة التي خلفت أختها.[١٠٧١] وإنّ التنظيم الدولي بالشكل الذي هو عليه اليوم؛ بمظاهره الإذعانية التي جاء تفصيلها في هذه الدراسة؛ لا يعكس الإرادة الجماعية الدولية، ولا هو بتلك السماة نِتاجُ اتفاقٍ دوليّ، فالتغيّر الذي علاه كان نتيجة اختلالٍ شديدٍ في موازين القوى الدولية؛ نجم عنه تسيّدُ قوةٍ كبرى على الساحة الدولية، وتعاطيها بطريقةٍ لا يحول بينها وبين استمرارها جُهدٌ ولا نِدْ.[١٠٧٢] ولقد كانت نهاية القرن العشرين فريدة، إذ لوحظ تغيّراً في الأدوات مع بقاء الغاية؛ فالدول الكبرى باتت تسعى وراء مصالحها من خلال

[١٠٧١]– د.محمد حسين العيساوي، حق النقض الفيتو في مجلس الأمن دراسة من منظور القانون الدولي، بحث نشرته مجلة أهل البيت، العدد٢٢، د. ت، ص٢٣٥.

[١٠٧٢]– د. محمد الحميري، أثر حالة عدم توازن القوى في النظام الدولي الجديد على العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد ٣، ٢٠١٠، ص ٣٧٦.

المنظمات الدولية بدلاً من تحقيقها بواسطة البوارج الحربية.[١٠٧٣] وإنّ كل المشاورات المتعلّقة بإنشاء الأمم المتحدة وشكلها أكدت ذلك؛ فقد كانت حكراً على القوى الكبرى المتمثّلة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً وبريطانيا؛ أمّا سائر الدول؛ فلم تلعب في ذلك دوراً يُذكر، وكان دورهم محصوراً في توقيع إعلانِ الأمم المتحدة؛ الصادر في واشنطن ١٩٤٢ أو الانضمام له لاحقاً.[١٠٧٤] كما اتحدت الدول الكبرى معاً، وقسّمت المجتمع الدولي إلى دولٍ متحضّرة، وأخرى غيرِ متحضرة! وقررت أن الأولى هم الذين تبنّوا نمط الرأسمالية، وكان لهم الحقُّ في حماية القانون الدولي، والأخيرة بقية دول العالم! [١٠٧٥]

وتعاني الأمم المتحدة بهيكليتها الحالية من أزمةٍ كبيرةٍ أثّرت في مفاهيم العدالة والمساواة في المجتمع الدولي، وإنّ أحد أبرز مظاهر الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر- في رأينا- تراجعُ دورِ المنظمة الدولية في أدائها لواجباتها تجاه أعضاء الجماعة الدولية، ووفق نص الميثاق، وتقهقر فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها ومبادئها، والتخلي عنها كلها لصالح القوى الكبرى؛ التي تؤثّر في المشهد على الساحة الدولية، وتجعل المنظمة وأهدافَها مطيّةً لغاياتها، وسيفاً مسلطاً على أعدائها والمستضعفين من أعضائها، لتعودَ بنا إلى زمن الجاهلية الأولى؛ حيث القوي يأكل الضعيف، وهو ما انعكس تهميشاً لدور مجلس الأمن، وتحييداً للجمعية العامة، وتبعيةً لسائر أجهزة الأمم المتحدة، وتغييباً لمفاهيم السيادة والمساواة والعدالة على الساحة الدولية، وتلاعباً في القرارات الدولية والمصطلحات والمفاهيم. وإنّ التركيبة البنيوية لمعظم المنظمات الدولية في التنظيم الدولي هي ذاتها تقريباً، وإنّ مجموع شعوب أعضاءَ الجماعة الدولية؛ لا ينتبهون للجانب السلطوي فيها، أو لا يريدون، وإنّ واقع المنظمات الدولية قد أثبت أن المنظمات الدولية تفشل عندما لا تحقق أهدافها ومبادئها، وأنها وبالمقابل كلما زاد نجاحها وازدهارها؛ كلما ابتعدت عن مبادئها وأهدافها، وهو ما نلحظه جيداً في منظمات التنظيم الدولي المعاصر.

[١٠٧٣]- روبرت باستور، رحلة قرن كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد، ترجمة هاشم محمد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٠، ص ١٦.

[١٠٧٤]- د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٦٧.

[1075] – FRANK J. GARCIA, Global Justice and International Economic Law Opportunities and Prospects, Edited by CHIOS CARMODY, University of Western, Ontario Faculty of Law Boston College Law School JOHN LINARELLI Swansea University School of Law, cambridge university press , New York, 2012, p264.

أولاً- عدم التساوي والتكافؤ بين أعضاء المنظمة:

أُنشئت منظمة الأمم المتحدة عقب الحرب التي خاضها عددٌ كبيرٌ من دول العالم؛ مرغَمين ومرغِمين، مذعنين وفارضين للإذعان، وإن التنظيم الدولي المعاصر لا يمكن أن يستقرّ فيه سلمٌ ولا أمنٌ ما لم ينظر إلى مسائل الظلم والقهر الدولي على أنها مشاكل دولية؛ تتطلب حلاً عادلاً؛ فالنظام الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة؛ إن كان بنظر البعض يحقق بقراراته مشروعيةً نسبية؛ فإنه يفتقر بل يفتقد الشرعية الأخلاقية التي تجعله منصفاً، وهو في الحقيقة -وضمن السياسة الدولية القائمة على الهيمنة- لا يحاول حلَّ المظالم الدولية، وإنما احتواءها فقط، وهذا يؤذِن بالرحيل؛ فالنظام والعدالة يعزز كل منهما الآخر؛[١٠٧٦] فالولايات المتحدة تمول ٢٢ % من موازنة الأمم المتحدة و٢٧% من مهمات حفظ السلام؛ وهو ما جعل المنظمة تُذعن للممول وتربط بقاءها برضاه، فشُلّت حركتها إلا من مراده. وبينما يَعدّ فريقٌ ذلك يحيد بالمنظمة عن مهمتها ويجعلها تنحاز على حساب الدول الأخرى؛ يعدُّ البعض الأمم المتحدة المحفلَ الوحيد الذي تستطيع الدول الصغيرة في التنظيم الدولي المعاصر فيه أن تعبّر عن مطالبها، سواءٌ في حقوق الإنسان، أو البيئة، أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو نزع السلاح، أو السلم والأمن الدوليين،[١٠٧٧] سوى أن الدول النامية ورغم ذاك التفوق العددي الذي تتمتع به -مما يفترض معه اعتبار وجهة نظرها- لا تملك الكلمة؛ فالكلمة الفصل للدول الكبرى؛ نظراً لنفوذها وقوتها الاقتصادية والسياسية.[١٠٧٨]

والحقيقة أنّ الأمم المتحدة تعاني كثيراً من القصور من الناحية الوظيفية ومن الناحية التمثيلية.[١٠٧٩] ويرى راتنر[١٠٨٠] أنه بوالرغم من المعاملة غير المتكافئة في المؤسسات الدولية -ومنها الأمم المتحدة- التي قد تُفهم على أنها دلائل للقول بعدم شرعية تلك المؤسسات؛ إلا أنه من الممكن المجادَلة في ذاك الرأي؛ بأن طبيعة الإجراءات

[1076] – David Welch, Justice and the genesis of war, Cambridge studies in international relation, Cambridge university, 1993, P193.

[١٠٧٧]- انظر مارك هونج، الدول الصغيرة في الأمم المتحدة، ترجمة محمد البهنسي، بحث نشرته المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٤، ١٩٩٥، ص ١٩٩.

[١٠٧٨] – انظر د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل، مرجع سابق، ص ٨٩.

[١٠٧٩]- انظر د.محمد حسين العيساوي، مرجع سابق، ص٢٤٩.

[١٠٨٠]- ستيفن راتنر، أستاذ القانون الدولي في جامعة ميشيغان في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعدم التساوي من الناحية العملية في تلك المؤسسات؛ تقوم على تبريراتٍ وأسسٍ نفعيةٍ محايدة،[١٠٨١] ويرى راتنر أن تقييم المؤسسات الدولية ومنظّماتها يحتاج إلى تجاوزِ المعارضة لفكرة عدم التكافئ في المنظمات الدولية، إذ إنّ التحيّز قد يكون مبرَراً بل مرغوباً فيه؛ لأن العدالة الدولية في السياقات الدولية تتطلب مستوى أعلى من الحياد.[١٠٨٢] **لذلك فإن الأمم المتحدة قد تأسست لتديم هيمنة الدول الكبرى على المجتمع الدولي، كمؤسسةٍ يمكن من خلالها ممارسة سياسات القوة بوسائل أخرى.**[١٠٨٣] لذلك نحن أمام قاعدةٍ باتت تُعمّم على الساحة الدولية، وهي أن أيّ منظمةٍ دوليةٍ لا تخدم المصالح السياسية للدول المتنفذة؛ هناك سببٌ ضئيلٌ للسماح لها باستمرارية حياتها!**[١٠٨٤]**

ثانياً- منهج الأمم المتحدة لا يدعم العدالة الدولية:

يمكن لنا أن نقول بأن تجلّي الإذعان من خلال نهج الأمم المتحدة يتلخّص فيما يأتي: [١٠٨٥]

١- **الإقصاء:** الذي تسعى من خلاله الدول الكبرى إلى إبعاد الأمم المتحدة عن التدخّل في كل قضية أو مسألةٍ دولية تمسّ مصالح القوى المتسلطة؛ فنرى المنظمة تتجاهل أو تتغاضى أو تدعو إلى ضبط النفس في أحسن الحال، ومثال ذلك تعاطي الأمم المتحدة مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وغضّها الطرف عن خروقات القوانين الحاصلة من قبل الدول الأخرى، عندما تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢- **الاختلاق:** وتسعى القوى الكبرى من خلاله لإقحامِ الأمم المتحدة في أزماتٍ دوليةٍ، وقضايا دون مبرر قانوني؛ بغية الوصول إلى غايات، أو تحقيق مكاسب وأجندات؛ فنرى -مثلاً- كيف أُقحم مجلس الأمن في أزمة لوكربي عام ١٩٨٨ وفرضَ عقوباتٍ على ليبيا؛ في حين كان المفترض أن تحلَّ محكمة العدل الدولية تلك المسألة.

[1081] – lukas h. meyer and pranay sanklecha, Introduction: Legitimacy, justice and public international law. Three perspectives on the debate, Published online by Cambridge University Press, 2010, p9.

[1082] – Ibid, p9.

[١٠٨٣]– انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٣٩٤

[١٠٨٤]– انظر نعوم تشومسكي، الدول المارقة، مرجع سابق، ص ١٥.

[١٠٨٥]– انظر ليث المبيضين، الاحتلال الأمريكي للعراق من منظور الشرعية الدولية، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ص ٣٤ – ٣٥.

٣- **المشاركة المحسوبة:** حيث تضع القوى الكبرى قواعد اللعب وفقاً لاختلاف الأزمة والقضية المعروضة؛ فتلعب الأمم المتحدة دوراً يتنوع وفقاً للتفاعل الدولي معه، ودرجة حماس الدول الكبرى له، ومدى استعدادها لتسخير الإمكانات المادية والبشرية ووضعها تحت تصرف المنظمة.

ورغم المبادئ العادلة المعلنة التي قامت عليها الأمم المتحدة؛ فإن ظلالاً من الشك تقوم حولها بشأن قدرتها على إرساء دعائم الحق والعدل في المجتمع الدولي اليوم؛[١٠٨٦] لذلك تبدو الأمم المتحدة في حالةِ إجهادٍ تام تواجه أزماتٍ متعددة الأبعاد تهددها بالانهيار،[١٠٨٧] كما تبدو وسيلةً تمتطيها الدول الكبرى لفرض الإذعان باسم الشرعية والقانون؛ عملت على تطويعها لتحقيق المكاسب والمصالح؛ فنرى الدول الأكثر قوة تستخدم المؤسسات الدولية بغية السيطرة على الدول الأضعف؛[١٠٨٨] حتى رأى البعض الأمم المتحدة لم تحقق الآمال العريضة التي عقدتها عليها الشعوب، ولم تكن سوى أداةٍ تستخدمها الدول الكبرى لبلوغ أهدافها،[١٠٨٩] كما لم تكن سوى منبراً للخَطابة تُقال فيه الكلمة –إن قيلت– وتنأى عن الفعل إلا وفق هوى المتنفذين فيها.[١٠٩٠] والمتفحص للنظام الدولي اليوم؛ يراه يقوم على ضرورة احترام المشروعية الدولية كما تمثّلها قرارت الأمم المتحدة؛ وهذا يعني أن الأمم المتحدة قد أُنيط بها وظيفةٌ أكبر مما أنيط بالمنتظم الدولي السابق، وهذا مؤداه أن من يسيطر على الهيئة الأممية ويتحكم في مفاصل القرار فيها؛ هو الذي يستطيع فرض سياساته على المجتمع الدولي باسم القانون والمشروعية؛ لذلك فإن الشرعية الدولية المعلنة ما هي إلا شرعية الأقوياء، وأن القانون الدولي لا يؤخذ به في العلاقات الدولية، ومتى طُبق القانون باسم الشرعية الدولية؛ فإنما يعني تطبيقه متعسفاً يكيل بمكيالين ويزين بميزانين.[١٠٩١]

ويبدو لنا أن منطق القوة ومفهوم الإذعان لا يزال عنواناً للعلاقات على الساحة الدولية، وحقيقةً توسَم بها القرارات الدولية، فمن الواضح أن المنتظم الدولي اليوم من حيث مرتكزاته النظرية، وأسسها الظاهرية، ومفاهيمه

[١٠٨٦]– انظر صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق،، ص٣٥٨.

[١٠٨٧]– د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٤٠٥.

[١٠٨٨]– انظر جين كوهين، العولمة والسيادة نظرة جديدة لمفاهيم القانونية والشرعية والدستورية، ترجمة د. ياسر ابراهيم، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ٢٠٢٢، ص٥٥٥.

[١٠٨٩]– انظر صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص٣٥٩.

[١٠٩٠]– للمزيد انظر اسماعيل فهمي، مستقبل الأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٢٢، ١٩٦٦، ص ٢١١.

[١٠٩١]– د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

ورؤيته ومبناه وتكوينه؛ إنما هو تركيبةٌ تخلو من النظام والعالمية؛ على عكس مسمّاه "التنظيم الدولي"؛ فلا تجد ناتجاً عنه استقرارٌ ولا عدلٌ ولا شرعيةٌ دولية، ولا ازدهارٌ ولا تقدّمٌ سوى شعارات خُلبيّة، وأن غياب النسق المنظم للمنتظم الدولي، وإمكانية تسييد العدالة الدولية فيه؛ يُعلي قانون القوة ويلغي قوة القانون، مما يؤثر في السلم والاستقرار الدولي، ولذلك يرى كينيث والتز[١٠٩٢] أن "الحرب توجد لأنه لا شيء يمنعها".[١٠٩٣]

الفرع الثاني
ميثاق الأمم المتحدة وظاهرة الإذعان[١٠٩٤]

في السنوات القليلة الأخيرة من عمر التنظيم الدولي المعاصر؛ باتت المعايير الأخلاقية للتصرفات الجارية على ساحة المجتمع الدولي ظاهرةً واضحةً من الناحية الخطابية،[١٠٩٥] لا سيما في الأنشطة التي تصدر عن المنظمات الدولية والإقليمية وفقاً لما تُعلن، كما أنّ الوثائق التأسيسية لتلك المنظمات؛ تؤكّد على تلك القيم؛ كالسلام والتعاون والعدالة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما تصدّر ميثاق الأمم المتحدة في المادة الأولى منه.[١٠٩٦] وإنّ نصّ المادة الأولى من الميثاق أشار إلى مبادئ العدل والقانون الدولي على أنها تشكّل أساس التسوية التي يتعيّن أن تسعى إليها الأمم المتحدة، وهذا يعني ضمناً؛ أن الأمم المتحدة يتعيّن عليها ألا تبارك أي تسوياتٍ أو حلولٍ للأزمات الدولية؛ إلا بصورةٍ تتفق وموازين العدالة وقواعد القانون الدولي!**[١٠٩٧]**

وإن الشرعية التي تكتسبها المؤسسات الدولية؛ إنما تُمنح بإقدامٍ من الأعضاء المؤسسين لها والداعمين لنشأتها، والمتنفّذين فيها فيما بعد؛ والذين هم الدول الكبرى المؤثرّة في الساحة الدولية. وإنّ عدم توازن القوة بين الدول الضعيفة وتلك القوية؛ يجعل من الأخيرة مُجبرةً غير مختارةٍ على قبول الشكل الدولي الذي تفرضه تلك

[١٠٩٢]– منظّر أمريكي متخصص في العلاقات الدولية.

[١٠٩٣]– انظر جمال الدين الطاهر، العلاقات الدولية في زمن العولمة، مجلة الفقه والقانون، العدد ٢٨، ٢٠١٥، ص١٥٩.

[١٠٩٤] للمزيد حول دور الميثاق في فرض الإذعان انظر ما جاء في الباب الثاني من هذه الدراسة افتقاد العدالة في المصطلحات التي نص عليها الميثاق.

[١٠٩٥]– الحقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة يولي الأمن السلم اهتماماً أكثر من العدالة على الساحة الدولية بل أكثر من حقوق الإنسان أو القيم الإنسانية. للمزيد أنظر René Värk, Op. cit, p.29.

[1096] – Charles Sampford , Op. cit, p82.

[١٠٩٧]– د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٧٨.

المؤسسات، وهذا ما يجعل من الصّعب بالنسبة لهم أن يجادلوا في مدى الرضا النابع عن قبولهم لدساتير تلك المنظمات أو معاهداتها المنشئة لها؛ رضاً تفرضه المسارات الدولية؛ ولا تكون للإرادة فيه مطلق الاختيار. أي إن الدول الضعيفة قد قبلت بطريقةٍ أو أخرى أن تكون جزءاً من تلك المؤسسات الدولية؛ سوى أن تصميم تلك المؤسسات وتنظيمها إنما يكون بهيمنةٍ من الدول الأكثر قوة التي تستخدمها لأهدافها؛ مما يجعل من الظلم الادعاء بشرعية تلك المؤسسات.[١٠٩٨]

ولو صدَق ميثاق الأمم المتحدة ولو صدّقناه؛ لألفينا عالماً يقوم على أطلال مآسٍ وويلاتٍ وكوارث خلّفتها الحرب؛ تؤسَس العلاقات فيه على أركانٍ من المساواة والتناغم واحترام السيادة، وعلى أسسٍ من التعاون والشراكة وحسن الجوار، تُحترم فيه حقوق الإنسان، وتُضمن فيه التنمية، وتُوزع فيه الثروات على أساسٍ من العدالة والمساواة، إذ نَجِد ذلك مكرّساً في غير فصلٍ من فصوله،[١٠٩٩] أمَا وحالنا ما هو مرأيٌ ومسموعٌ ومعلومٌ لدى القاصي والداني، فبمَ ننعت ذلك الميثاق؟

أولاً- الميثاق اتفاق غير مثالي:

استفتحت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بمشهدٍ مثاليٍ أخلاقيٍ أخذ على نفسه رفاهية المجتمع الدولي وسعادته، ونصرته وعدالته، إلا أن الميثاق لم يأتِ بتنظيمٍ مثالي للمجتمع الدولي كما كان متوقع؛[١١٠٠] بل جاء ترجمةً لغاياتِ الدول المنتصرة في الحرب؛ والتي كانت صاحبة الفضل في إنشائه؛ الأمرُ الذي أعجزه عن التملّص من نزعةِ الهيمنة الكبرى على الساحة الدولية.[١١٠١] وبينما نرى الميثاق لا يلبّي طموحات المجتمع الدولي باعتباره أداةً تلبّي مصالح الدول الكبرى؛ يرى المنظّرون القانونيون لتلك الدول الكبرى أن الميثاق قد تآكل أيضاً باعتباره لا

1098 – lukas h. meyer and pranay sanklecha, Op. cit, p5.

١٠٩٩– عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ٧٦.

١١٠٠– ومن الواضح أن ميثاق الأمم المتحدة إنما هو ميثاق الدول، لا ميثاق التكتلات والأحلاف ومناطق النفوذ، لذا فإن محاولات الإذعان وفرض الهيمنة وتجاذب السياسات الدولية البراغماتية جعل الساحة الدولية بيئة خصبة لتدويل المصالح، على حساب السلم والأمن الدوليين، بل والعدالة الدولية. انظر محمد خالد الشاكر، مرجع سابق، ص٦٤.

١١٠١– انظر محمد محفوظ، حرب الخليج امتحان الشرعية الدولية، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٩١، ص ٦٥.

يلبي طموحاتها؛ مما يجعل الولايات المتحدة –مثلاً– مضطرةً إلى غزو العراق خارج مظلة الأمم المتحدة؛ حمايةً لنفسها، وانتقاماً لحقها![1102]

ومن يتتبع تاريخ الدساتير الإقليمية منها والعالمية والوطنية بالضرورة؛ يجد أن الشعوب تتبنى في لحظةٍ من التأزّم والمثالية معاً؛ نظاماً مسلكياً يصعب تطبيقه في الحقيقة عند زوال تلك المشاعر التي تستدعيها البطولة والمثالية؛ لتتبع أنظمةً مسلكيةً أخرى أقل منها شأناً؛ لم تكن لتقبل بها لو قُدّر لها أن تختارها عند صياغة الدساتير.[1103] ثم إنّ الهوة القائمة بين مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وممارستها الفعلية قد بدت واضحةً منذ نشأتها الأولى، وما نراه اليوم هو تتمةٌ لما بدأ.[1104]

ولا شكّ في كون الميثاق جهدُ بشر؛ لا يصلح لكل زمان، ويبلى على مرِّ الأزمان، ويعتريه الخلل والعيب والنُقصان، وإنّ من مقتضى بشريّته أن يُنظر له بعين التفحّص والنّقد وسدِّ كلِّ ثغرةٍ تركتها تطورات الواقع فيه. وقد كان الميثاق –أحد ركائز القانون الدولي– يسعى إلى إحداث التوازن من حيث المبدأ بين الأمم والدول، وتحقيق السلم والسلام، وضمان الشرعية الدولية وفرضها، وإبدال النظام المقنن الجليّ بالفوضى الدولية غير المستقرة؛ إلا أنه وفي المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة؛ الذي سُمّي مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولي؛ ثار هجومٌ من قبل الدول غير الكبرى على مشروعِ الميثاق وعلاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية، وموقف الأمم المتحدة من المسألة الاستعمارية، وتجاه المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولم تكن راضيةً عن النتيجة التي توصّلت إليها الدول الكبرى.[1105]

ثانياً– الميثاق اتفاق يفتقد التطبيق:

إن معنى المشروعية الدولية اليوم تقع بين مفهومين اثنين؛ أحدهما حقيقيٌ نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة، والآخر –أسفاً– قائمٌ فعلياً، مفروضٌ تكشفه الممارسة الدولية للدول الكبرى على الساحة الدولية.[1106] ويرى البعض

[1102] – Joel H. Westra, International Law And The Use Of Armed Force The Un Charter and the major powers, First published by Routledge, New York, 2007. P. 154.

[1103]– انظر لارك ايشلبرغر، الأمم المتحدة في ربع قرن، ترجمة عباس العمر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، د.ت، ص ١٣١.

[1104]– مليكة قادري، مرجع سابق، ص١٢٤.

[1105]–انظر د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٦٨.

[1106]– انظر مليكة قادري، مرجع سابق، ص٢٧.

أن من حسنات ميثاق الأمم المتحدة أن استفتح بعبارة (نحن شعوب الأمم المتحدة....) ولم يُفتتح بما افتتح به عهد عصبة الأمم الذي كان نطلعه (إن الفرقاء الكبار المتعاقدين...) .[١١٠٧] ولا نرى فرقاً لهذه الناحية بين إرادة الشعوب المزعومة وإرادة الفرقاء المفروضة؛ وفق ما يمليه واقع المجتمع الدولي اليوم؛ إذ لم نقف على حدثٍ جوهريٍ يجعل إرادة الشعوب هي الحاكمة لا إرادة الدول الكبرى من ناحية، كما لم تكن إرادة شعوب الدول المستضعفة يوماً توازي إرادة شعوب الدول المتقدمة من ناحية أخرى؛ كما أننا لم نلحظ تغيّراً في سياسة الدول الكبرى على الساحة الدولية قبل الميثاق وبعده سوى تلطيف العبارة، بترك التصريح واللجوء للإشارة؛ لا سيما أن فلسفة وأبعاد الميثاق؛ إنما هو انعكاسٌ لتصوّرِ مجموعةٍ محدودةٍ من الدول المنتصرة في الحرب الغربية الثانية ورؤيتها لمرحلة ما بعد الحرب.[١١٠٨]

ولنا القول إن التنظيم الدولي المعاصر يحكمه من حيث الأصل ميثاق الأمم المتحدة؛ وهو اتفاقٌ يقتضي أنّ كلّ عضوٍ في الجماعة الدولية؛ يعترف بالعضو الآخر المساوي له في الحقوق والواجبات، والسيادة والاستقلال، تجاه أحكام القانون الدولي؛ ولذا فإنّ أي غيابٍ لمثل هذا الاعتراف بمثل هذه الصيغة؛ يعني استحالة التوصّل لنظامٍ سياسيٍ دوليٍ يحقق السلام الدائم.[١١٠٩] ويرى البعض أنّ ميثاق الأمم المتحدة بات ميثاقَ حريةٍ تحلم به الشعوب المستعمرة بالحرية، وأن أجهزة الأمم المتحدة باتت مجرّد منابر نداءات من أجل الحرية،[١١١٠] **وإننا نتفق مع الرأي السابق بأن الميثاق كان محطة حلمٍ للشعوب بالحرية؛ إلا أن الأمر توقف عند حدِّ الحلم ولم يجاوزه الى الحقيقة، كما أن تلك النداءات على منابر الأمم المتحدة، كانت أصواتاً جريحةً عاليةً ولكن بلا مجيب. ونرى وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون وسيلةً لمنع الفوضى؛ تحول بين الدول الكبرى وبين أطماعها في الدول الضعيفة؛ وفق ما نصّ عليه الميثاق وما هدف إليه، وتعمل على منع تجاوز القانون؛ فيبدو أن المنظمة بدلاً من ذلك قد قيّدت الدول الضعيفة فقط، ومنعت الدول الأقل قوة من تجاوز القانون، وهندست لـ "فوضى خلّاقة" تؤسِس مجتمعاً دولياً على الطراز المراد له، وأطلقت يد الدول الكبرى على الساحة الدولية، تحت اسم القانون**

[١١٠٧]– انظر كلارك ايشلبرغر، مرجع سابق، ص٦.

[١١٠٨]– انظر خلفان كريم، مجلس الأمن وتحديات السلم والامن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة الفكر، مجلد ١٠، ٢٠١٤، ص٤١.

[١١٠٩]– انظر ديفيد جونستون، مرجع سابق، ص ١٣٥.

[١١١٠]– كلارك ايشلبرغر، مرجع سابق، ص٨.

والقرار الدولي، وكانت سيفاً بيد القوي على عنق الضعيف، وباسم العدالة والمساواة والإنسانية، وباسم المشروعية والقانون.

ونريد الإشارة إلى أن الدول عندما وقّعت على ميثاق الأمم المتحدة؛ إنما ارتضت التنازل عن جزءٍ من سيادتها ابتغاء صورةٍ من العدالة الدولية في المساواة والسيادة، والتمتّع بالحقوق والانضباط بالالتزامات الدولية، وأدركت عندها أن مصلحتها تكمن في عدم عزل نفسها عن الجماعة الدولية؛ فهل حققت المنظمة للدولة جوهر مراد الاتفاق وغايته؟![1111]

وربما يرى البعض أننا نستخدم لغةً أخلاقيةً مثاليةً لا ينبغي أن تجد محلاً لها في العلاقات بين الدول وإدارة التنظيم الدولي –حيث لا بُدّ من قويٍ وضعيف، ومستكبرٍ ومقهور، ومنتصرٍ ومهزوم– على شكل ما أراده الفارابي من معمورةٍ فاضلة، أو ما أراده وليم بن من برلمانٍ أوروبيٍ مثالي، أو الاتحاد الأوروبي الذي طمح إليه سوللي؛ غير أننا لا نريد أو نبغي الخروج عن سنن الأمم والشعوب، ولا نرتجي مجرّد السرد أو استحالة المطلوب، إنْ نريد إلا احقاق الحقيقة واسترداد المسلوب؛ ثم إنّ القلم قد رُفع عن آخر كلمة من الميثاق؛ منذ نصف قرن مضى، جرت خلاله تطوّراتٌ على الصعد كافةً تجاوزت التوقعات، وخلال هذه المدة وما صحبها من تطوّرات؛ لم يطرأ أي تعديلٍ جوهريٍ على نصوص الميثاق؛ رغم التغيّرات التي طرأت على بيئة العلاقات الدولية.[1112]

[1111] – John Martin Gillory, Op. cit, p463.

[1112]– تنص المادة ١٠٩ من الميثاق على أنه : ١– يجوز عقد مؤتمر عام من أعضاء "الأمم المتحدة" لإعادة النظر في هذا الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها وبموافقة تسعة ما من أعضاء مجلس الأمن, ويكون لكل عضو في "الأمم المتحدة" صوت واحد في المؤتمر.

٢– كل تغيير في هذا الميثاق أوصى به المؤتمر بأغلبية ثلثي أعضائه يسري إذا صدق عليه ثلثا أعضاء "الأمم المتحدة" ومن بينهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وفقا لأوضاعهم الدستورية.

٣– إذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل الدورة العادية العاشرة للجمعية العامة، بعد العمل بهذا الميثاق، وجب إدراجه بجدول أعمال ذلك الدور العاشر اقتراح بالدعوة إلى عقده، وهذا المؤتمر يعقد إذا قررت ذلك أغلبية أعضاء الجمعية العامة وسبعة ما من أعضاء مجلس الأمن.

الفرع الثالث

دور الجمعية العامة

أولاً- الجمعية منبرٌ للخطب والإعلانات:

أعدّت الحكومات المؤسِّسة للمنظمة الميثاق بتقييدٍ لسلطات الجمعية العامة؛ بسبب تمثيلها المفتوح لكلِّ الأعضاء، وقاعدة الصوت الواحد بالتساوي؛[١١١٣] فكانت الجمعية بشكلها ذاك ضروريةً للقرارات التي تحتاج رأياً عاماً وضغطاً سياسياً؛[١١١٤] لذلك هُمّش دور الجمعية العامة؛ إذ لم تُمنح الصلاحية لتكون مركز الثقل والقوة في الهيئة، وقراراتها لا تعدُ أن تكون توصياتٍ غير ملزمة، كما تمّ تجريدها من اختصاصاتٍ مهمة، وإعطائها لمجلس الأمن؛ كمهمةِ حفظ السلم والأمن الدوليين، ويرى البعض أنّ ذلك يُعدُّ إجحافاً بحق الجمعية العامة؛ التي تعد منبراً عالمياً لكل الدول،[١١١٥] **وبالرغم من أنّ قوة القانون لا بُدّ أن تتكوّن مما تتبناه هيئةٌ مستقلة؛ تمثّل مجموع الحكومات والشعوب في العالم، وترضاه بملئ إرادتها، أو بما تفرضه محكمةٌ مستقلّةٌ عادلة تتبع للأمم المتحدة؛ تحتكم للقانون وتُحكَم به، لا أن تقرّره هيمنةُ قوةٍ كبرى، ويفرضه مجلسٌ يحتكم للقوى الكبرى، ويَحكم برؤيتها؛ بما لها فيه من مقامٍ عالٍ وسلطات استثنائية**، بالرغم من ذلك كله؛ فإن الاتحاد السوفيتي "سابقاً" يتزعّم مذهب المعترضين على اللجوء المتزايد إلى الجمعية العامة على حساب مجلس الأمن، ويعدُّ كلّ أمر تقوم به الجمعية العامة على حساب الأمم المتحدة؛ عملاً غير مشروع؛ لذا عارض قرار الاتحاد من أجل السلام، إذ إن الجمعية العامة إنّما هي منبر للدعاية؛ لا للعمل الذي يجب أن يترك لمجلس الأمن!،[١١١٦] **والحقيقة أن الجمعية العامة ليست منبراً للدعاية، ولا ينبغي لها أن تكون؛ فمنذ متى أصبحت قضايا الشعوب وحقوقها، وهموم الأمم ونزاعاتها، والآمال التي بُنيت عليها الهيئة الدولية، وآلام أعضائها؛ تُختَصر في جهازٍ شكليٍ يتصدّر الدعاية والإعلان! ثم إن الجمعية العامة؛ جهاز يتشكّل من أعضاء الهيئة الدولية، على وجه التساوي وفق الميثاق؛ يرسم الخط العام**

[1113] – simon caney, Op. cit, p142.

[1114] – Ibid, p142.

[١١١٥]– انظر فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل، ط١، دار الفارس، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٣٤٢.

[١١١٦]– كلارك ايشلبرغر، مرجع سابق، ص ١١٤.

للمنظمة، ويمثّل السلطة التي مَنحت للأمم المتحدة وجودها وكيانها، وحقّقَ مشروعية وجودها، ورَضِيَها قيداً على جزءٍ من سيادته؛ ثم إنّ الجمعية العامة قد أسهمت في إضفاءِ قدرٍ كبيرٍ من عدم المصداقية على الكثير من أنشطة الأمم المتحدة، وأوقعت الدول النامية تحت تأثير الحماس الخطابي فارغ المضمون، وبدا لها أن مشكلاتها تُحلُّ من خلال إعلانٍ أو ميثاقِ حقوقٍ أو خطةِ عمل. وقد كانت تلك المراحل تجاربَ مريرة؛ تكشّف بعدها بوضوحٍ حجم الهوة بين الأهداف النبيلة الشريفة المطلوبة، وبين قيود الواقع المرير ؛ لذلك أضحت الجمعية العامة ومن ورائها الأمم المتحدة ظاهرةً صوتية؛ تُعطي الكلام ولا تُصدر الفعل.[١١١٧]

ويبدو أنّ تجربةً طويلةً دامت أكثر من خمسين سنة لدول العالم الثالث داخل الأمم المتحدة؛ أكدت أن امتلاك أكثريّة عددية داخل الجمعية العامة؛ غيرُ كافٍ للعب دورٍ مؤثّر في توجيه مسار الأمم المتحدة؛[١١١٨] فبالرغم من أن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيس للأمم المتحدة؛ تضم جميع الدول الأعضاء، وبالرغم من أنّ نصّ المادة ١٠ من الميثاق قد بيّن تلك القيمة العليا للجمعية العامة؛ فمنحها حق مناقشة أي مسألةٍ تدخل في نطاق الميثاق أو تتصل بأي فرع من فروع المنظمة؛ إلا أنها تبدو مهمّشةً وغير فعّالة؛ لا سيما فيما يتعلّق بالقضايا الدولية المهمّة.[١١١٩]

ثانياً- اشتراك الجمعية مع مجلس الأمن أحياناً في ترسيخ الإذعان:

الحقيقة أنّ الجمعية العامة بوضعها المهمّش ذاك قصداً، والذي نراه ممارسةً إذعانيةً لتكريس سلطة مجلس الأمن الذي يحفظ للدول الكبرى مكانةً متميّزةً على حساب سائر الدول؛ لم تكن بمنأى عن بعضِ الممارسات التي عكست واقعاً يفرض الإذعان، ولا تَسلَمُ الحقوق فيه ولا تصان؛ فالميثاق قد أقرَّ مبدأ الحق في تقرير المصير، وجعله من مبادئ القوانين الوضعية؛ إلا أن الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن تارة، والجمعية العامة تارةً أخرى؛ قد تخلّت عن مهامها، وتركت الشعوب المستعمرة تسعى لتحرّرها دونما مساعدة، فعجزت عن اتخاذ قراراتٍ حقيقية تفرض على الدول الاستعمارية؛ خاصةً فرنسا، وبريطانيا، والبرتغال، وبلجيكا؛ تصفية الاستعمار ؛ فقد بقيت الجزائر أربع سنوات منذ اندلاع ثورتها عام ١٩٥٤ تُكافح في سبيل وصول قضيتها إلى الأمم المتحدة؛ لتتمكن من إدراجها

[١١١٧]- انظر د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص٢٦٣ – ٢٦٤.

[١١١٨]- المرجع نفسه، ص ٢٦٢.

[١١١٩]- انظر مليكة قادري، مرجع سابق، ص ١٣٩.

على جدول أعمال الجمعية العامة، في دورتها المنعقدة في ٢٢ أيلول ١٩٥٨ بعد فشلها مراتٍ عديدة؛ إلا أن الجمعية العامة لم تتّخذ قراراً حاسماً بشأن القضية؛ بسبب هيمنة القوى الغربية المتحالفة مع المستعمر على الرأي العام فيها؛ ليحسم الشعب الجزائري قضيّته بنفسه. وقد حاولت تونس ومن ورائها الجامعة العربية في نيسان عام ١٩٥٢ عرضَ قضية الاستعمار الفرنسي على مجلس الأمن؛ إلا أنها فشلت حتى في إدراج المسألة على جدول أعمال المجلس؛ ترضيةً لفرنسا المتمتّعة بحق النقض، ولِمَا لمجلس الأمن من قدرةٍ مسلوبةٍ لصالح الدول المتنفّذة فيه، ومثل ذلك العديد من قضايا التحرر العربية والإفريقية؛ كقضايا مصر، والسودان، واليمن، وفلسطين، وسوريا، والكونغو، ونيجيريا، وأنغولا، وناميبيا، والموزمبيق.. [١١٢٠]

ولا غروَ أن التمييز في المعاملة بين الدول يجد له تبريراً في الروح العام للميثاق؛ فالخمسة الكبار قد ألقي على عاتقهم مسؤولياتٌ استثنائية داخل المنظمة، من خلال الدور المرجّح الذي يتمتعون به، وهذه إنما تُعدُّ نتيجةً كرّستها الدول الموقعة على الميثاق، وتم إقراراها من قبل الجمعية العامة، ومجلس الأمن ذاته،[١١٢١] ويصدّق ذلك أزمة عضوية الصين في الأمم المتحدة؛ فبينما كان الحزب الشيوعي الصيني ممثلاً برئيسه "ماوتسي تونج" يبسط سيطرته على كامل الامتداد الجغرافي للصين؛ باستثناء فرموزا (تايوان) التي فرَّ إليها "تشانج كاي" تشيك الرئيس الصيني السابق لتونج، وبالرغم من هذا المشهد الذي يظهر السيطرة الفعلية بإرادةٍ شعبيةٍ على كامل الأراضي الوطنية لقوةٍ دوليةٍ من أعضاء الجماعة الدولية؛ مقابل بسط النفوذ على جزءٍ يسيرٍ من تلك البلاد المترامية الأطراف؛ إلا أن مجلس الأمن رفض ولمدةٍ تنوفُ عن عشرين سنة؛ طلب الصين الشعبية استلامَ مقعدِ الصين في الأمم المتحدة، كما فشل حلفاء الصين الشعبية الممثلين بالاتحاد السوفيتي والدول المؤيدة لهما من استصدار قرارٍ عن الجمعية العامة بعدم صحة اعتماد أوراق ممثلي الصين الوطنية؛ لعدم القدرة على حشد أغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية العامة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها.[١١٢٢] **والواضح أن أصل الإذعان في فرض استحواذٍ على مقعدٍ لدولةٍ كبرى في مجلس الأمن والجمعية العامة لصالح فئةٍ لم تعد تمثل تلك الدولة ولا توجهها السياسي**

[١١٢٠]– انظر محمد محفوظ، مرجع سابق، ص ٦٧ – ٧٠.

[١١٢١]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٢ – ٨٣.

[١١٢٢]– رشاد السيد، الوسيط في المنظمات الدولية، ط٢، دار المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٨٠.

ولا الاقتصادي ولا يعكس – بمفهوم الديمقراطية الغربية– إرادة محكوميها؛ إنما مرجعه تناقض مصالح الدول الكبرى مع توجه الدولة المحرومة من مقعدها وتمثيلها لمدةٍ تزيد عن عشرين سنة. وإن كان مجلس الأمن قد استحكم القرار الدولي من خلال حق الفيتو الذي منح الدول الغربية الكبرى حق التسلط والتحكم والتوجيه؛ فإن الجمعية العامة قد استحكمت القرار الدولي بثقلِ الدول المهيمنة في الجمعية من خلال التوافقات والتكاتفات السياسية، والاتفاق عن سرٍ وعن علن؛ ليجعل الأمم المتحدة طوع رغبتهم.[١١٢٣]

الفرع الرابع
دور مجلس الأمن

كان هدف الدول الكبرى المؤسّسة للأمم المتحدة أن تكون السلطات السياسية للجمعية العامة مجرد توصياتٍ غير ملزمة، بعد أن اطمأنت إلى تضمين نصوص الميثاق أحكاماً تجعل من مجلس الأمن الهيئة الوحيدة ذات الصلاحية لإصدار قراراتٍ ملزمة، وكانت متيقّنةً وقتها أن نجاح الأمم المتحدة يقتضي بالضرورة توافق الدول الخمس الكبار في توجيه السياسة الدولية؛ بتفرّدٍ يتم بمعزلٍ عن تعداد الدول الأخرى أعضاء المنتظم الدولي.[١١٢٤]

أولاً– في العضوية والتمثيل:

إنّ تشكيل مجلس الأمن وما هو عليه اليوم؛ يعكس فرضاً غير عادلٍ لرؤيةٍ غير سويةٍ لمستقبل التنظيم الدولي، وتحكّماً غير شرعيٍ على الساحة الدولية،[١١٢٥] كما يعكس إعاقةً حقيقيةً في فاعليته منذ ولادته؛ إذ لا يشبه أية هيئة أخرى في تاريخ البشرية، حيث نجد خمس دولٍ يحكمون المجموع، لهم حقٌ غير متكافئٍ في البقاء من غير قيدٍ ولا

[١١٢٣] – لا بُدّ من الإشارة إلى بعض القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة والتي قد كانت في صالح الضحية ضد جلادها، كالقرار الذي صدر خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، والذي طالب بالوقف الإنساني لإطلاق النار والإفراج الفوري عن جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات إلى غزة، إلا أن تلك القرارات أشبه بمسك العصى من المنتصف، كما يتجلى فيها معالجة آثار أفعال الظالم لا حقيقة نصرة المظلوم، لتبقى تلك المعاني في العدالة والإنصاف أخلاقيات سامية لا تجد موطئ قدم لها على الساحة الدولية اليوم. انظر القرار رقم ES-10/22 على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[١١٢٤]– د. صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣٨٧.

[١١٢٥]– د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

حد؛[١١٢٦] فالدول الأعضاء الدائمون فيه يشكلون نحواً من ٣٠ % من التعداد الكلي لسكان المعمورة، وينتجون أكثر من ٤٠% من الناتج الاقتصادي العالمي، ويحوزون ٩٩% من الرؤوس النووية الموجودة في العالم، ولديهم جيوشٌ تقدّر بأكثرَ من ستة ملايين جندي، ويكون بمقدوره –اذا ما التقت المصالح أو اضطروا لذلك– شنّ الحروب وفرض الحصار والإطاحة بالحكومات وفرض العقوبات، ويفعلون ذلك كله نيابةً عن المجتمع الدولي كله وباسمه.[١١٢٧] والحقيقة أن تشكيل المجلس بصورته التي هو عليها؛ إنما يثير إشكاليتين أساسيتين؛ أولاهما تتعلق بأصل فلسفة التشكيل ابتداءً، وثانيهما بمدى ترجمة ذلك التشكيل لواقع توزيع القوة في المجتمع الدولي:

١- **إشكالية أصل فلسفة تشكيل مجلس الأمن:** حيث إنّ اعتلاء دولٍ خمسٍ لهرم المنتظم الدولي؛ لتشغل المقاعد الدائمة في المجلس؛ إنما كان لحقيقةٍ واقعيةٍ ترجمتها صورة المجلس التي هو عليها، وهي أن مدار السلم والأمن الدوليين ومصدرهما وتهديدهما؛ إنما يجيء من الدول الكبرى، وأن تلك المسؤولية تقع عليها، وضمان الحفاظ عليهما تُناط بها، وهي ذاتها تلك الدول المنتصرة في الحرب الغربية الثانية؛ حتى بات تشكيل الميثاق ونظام الأمن الجماعي الذي جاء به؛ كأنه حلفٌ من الدول المنتصرة؛ هدفه من حيث النتيجة بقاء الدول المهزومة ضعيفةً عاجزةً عن بناء ذاتها مرّةً أخرى؛ مما جعل هيكل المنتظم الوليد فاقداً للمرونة اللازمة التي تسمح له بالتفاعل في النظام الدولي.[١١٢٨] والحقيقة أن نظام الأمن الجماعي ليس فاعلاً من جانب، كما هو ليس عادلاً من جانب آخر، فمع استمرار سقوط عشرات الملايين من الضحايا،[١١٢٩] **على مختلف بقاع المعمورة، في ظل نظامٍ يدّعي أنه يحقق الأمن؛ فإننا نكون أمام واحدٍ من خيارين؛ إما أن ما يجري هو من دواعي استقرار الأمن المُراد،**

1126 – JEFFREY L. DUNOFF, JOEL P. TRACHTMAN, Ruling the World? Constitutionalism, International Law, and Global Governance Edited by Temple University Beasley School of Law Fletcher School of Law and Diplomacy, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2009, p118.

١١٢٧– بالرغم من أن عصبة الأمم التي تأسست عام ١٩٢٠ كانت تضم مجلساً تسيطر فيه الدول العظمى، إلا أن العصبة ومجلسها ذاك أُجهضا قبل الولادة، ولم يكن لهما أي وجود حقيقي على الساحة الدولية، انظر ديقيد بوسكو، مرجع سابق، ص١٦.

١١٢٨– انظر د. حسن نافعة، الأمن الجماعي بين الأسطورة والواقع، قضايا للمناقشة في حسن نافعة (محرر) الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٦ – ٤٧.

1129– Eric Tardif, Teoría y práctica del uso legítimo de la fuerza en la comunidad internacional: evolución durante el último siglo y tendencias recientes, Estudios Internacionales 170, Instituto de Estudios Internacionales – Universidad de Chile, 2011, p99.

أو أنه لا يؤثّر في استقرار الأمن ولا يشكّل تهديداً له، وكلاهما ينطلي على قدرٍ كبيرٍ من البؤس والقهر والظلم وفرض الإذعان!

٢- **انعكاس واقع توزّع القوة في المجتمع الدولي على تشكيل المجلس:** فشكل مجلس الأمن إنّما يعكس أركان القوة في المجتمع الدولي التي بقيت عقب الحرب الغربية الثانية؛ مما جرّد الدول المنهزمة من أيّ دورٍ فعّال على الساحة الدولية، وقد أصاب ذاك التشكيل العيب والقصور، وبدت مواطن الخلل فيه تتبدّى مع تطوّر نمط القوى والتوازنات الدولية؛ فوصول الحزب الشيوعي إلى حكم الصين؛ جعل القوى الكبرى تفضّل أن يبقى مقعد الصين الدائم في الأمم المتحدة مع حكومة فرموزا التي لا تسيطر حقيقةً على البلاد، وبقي ذلك بسبب الضغوط الأمريكية حتى عام ١٩٧١، كما أن تزايد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عقب حركات التحرر الوطني في كلٍّ من إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، ثم تفكّك الاتحاد السوفيتي؛ جعل نسبة مقاعد مجلس الأمن إلى عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعكس خللاً واضحاً؛[١١٣٠] ففي نظامٍ دوليٍ يفعل فيه الاقتصاد ما لا تفعله العسكرة، وتسود فيه التكنولوجيا أكثر مما يسود السلاح؛ يصعب النظر فيه إلى مجلس أمنٍ لا مكان فيه لألمانيا واليابان؛ إذ تبحثان عن دورٍ سياسيٍ لهما يتناسب مع دورهما الفعال في الاقتصاد العالمي، وفي نظامٍ دولي قوامه دولٌ من القارات الخمس؛ يصعب قبول مجلس أمنٍ تحتلّه القوى المنتصرة في الحرب الغربية الثانية،[١١٣١] ولا تُمثّل فيه قارة أمريكا اللاتينية بأي مقاعد دائمة، ولا دور للعرب فيه، وتبقى القارة الإفريقية فيه على هامش التنظيم الدولي؛ ليتوّج بذلك الظلم التاريخي المسلّط على إفريقيا من حيث الاقتصاد والغذاء، والثروات والمال والسلاح،

[١١٣٠]- صحيح أن عدد مقاعد مجلس الأمن قد زاد من أحد عشر مقعداً عام ١٩٤٥ إلى خمسة عشر مقعداً منذ ١٩٦٥ وحتى اليوم، إلا أن عدد الدول الأعضاء كان خمسن دولة عام ١٩٤٥ بينما يبلغ اليوم نحو ١٩٣ دولة، أي إن عدد أعضاء المجلس إلى أعضاء الأمم المتحدة كان ٢٢% وقتها بينما هو اليوم أقل من ٨%. انظر د. حسن نافعة الأمن الجماعي بين الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص ٤٧.

[١١٣١]- د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن مرجع سابق، ص ٤٣٨.

والتمثيل في مجلس الأمن؛[١١٣٢] لذلك يرى البعض أننا نعيش في ظلّ نظامٍ دولي تديره حكومةُ أقليّة تتمتع بصلاحيات مطلقة.[١١٣٣]

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تنهج –وفقاً لما يقال– منهج المساواة بين الدول الأعضاء؛ فإن مجلس الأمن –وعلى النقيض المعلن– يمنح القوى الكبرى حقوقاً ومكناتٍ وسلطاتٍ خاصة.[١١٣٤] كما أن الجماعة الدولية من قبل؛ قد منحت مجلس الأمن صلاحياتٍ واسعة ملزمةٍ؛ لسبب محدودية العضوية. ويرى البعض أن مجلس الأمن، سيصاب بالشلل بوجود عددٍ كبيرٍ من الأعضاء، وأنّ حق النقض سيعزز السلام والاستقرار؛ حيث إنّ التكوين الحصري والمحدود فيه له ما يبرره؛ على أساسِ الفوائد الذي ستحقق على صعيد الحفاظ على السلم والأمن الدوليين،[١١٣٥] كما يرى راتنر أن تقييم المؤسسات الدولية ومنظماتها يحتاج إلى تجاوز المعارضة لفكرة عدم التكافؤ في المنظمات الدولية؛ إذ إنّ التحيز قد يكون مبرراً بل مرغوباً فيه؛ لأن العدالة الدولية في السياقات الدولية؛ تتطلب مستوىً أعلى من الحياد.[١١٣٦] وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية الأسبق إدوارد ستيتينيوس أن "إعطاء الدول الخمس الكبار مقاعد دائمة في مجلس الأمن الدولي، ومنحها حق النقض الفيتو؛ يشكّلان في الواقع اعترافاً بحقائق القوة في الحياة"[١١٣٧] وباعتبار أن الميثاق نفسه قد أقرّ إقامة وزنٍ للدوافع السياسية الخاصة بالدول الكبرى؛ بما تتحمله من مسؤولياتٍ إضافية؛ وباعتبار أن كل دولةٍ تصبح عضوا في الأمم المتحدة تقبل بهذا الميثاق؛ فهي تقبل نوعاً من القيادة وترضى سياسة مجلس الأمن التي تجرُّ وراءها تمييزاً في المعاملة؛ بما يقرّه القانون الدولي، ولا يتعارض من مبدأ المساواة.[١١٣٨] **وإن كنا لا نجادل بأنه نهجٌ كرّسه القانون الدولي؛ فإنه حتماً لا يعكس المساواة.**

1132 –L'injustice historique faite à l'Afrique dans la composition du Conseil de sécurité des Nations unies et la nécessité pour la communauté internationale de procéder à la réparation de ce déni de droit ». Voir le quotidien national El Moudjahid du 6-2-2009, « Réforme du Conseil de sécurité : Messahel souligne l'injustice historique faite à l'Afrique », in http://www.elmoudjahid.com/accueil/monde/afrique/25838.html

١١٣٣– د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٤٣٨.

١١٣٤– ديفيد بوسكو، مرجع سابق، ص١٦.

1135 – lukas h. meyer and pranay sanklecha, Op. cit, p9.

1136 – lukas h. meyer and pranay sanklecha, Op. cit, p9.

١١٣٧– انظر كلارك ايشلبرغر، مرجع سابق، ص١٠.

١١٣٨– انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٣.

ثانياً– في نظام التصويت:

لطالما كان نظام التصويت في مجلس الأمن موضع انتقادٍ وذمٍّ من قبل الفقهاء والباحثين والمشتغلين في القانون الدولي والعلاقات الدولية؛ باعتباره سيفاً مسلّطاً في يد الدول دائمة العضوية، ويرى البعض أن المرتبة المتميزة التي نالتها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من حيث تشكّله وهيكليته؛ إنما انعكست بشكلٍ طبيعيٍ على آلية اتخاذ القرار فيه، وتوجيه السياسة العامة التي يمشي عليها؛ فباعتبار الدول الكبرى دائمة العضوية تهيمن على نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة؛ فلا بد أن تكون مالكةً لمفاتيح تشغيل ذلك النظام؛ نظراً لدورها في صنع القرار.[١١٣٩]

١– أزمة العدالة في نظام التصويت:

إنّ نظام التصويت في مجلس الأمن كان من أصعب المسائل التي واجهت ولادة الأمم المتحدة عند صياغة الميثاق في مؤتمر دامبرتون أوكس ١٩٤٤، وبقيت تلك المسألة معلّقة حتى مؤتمر يالطا ١٩٤٥، وقد أصّرت الدول الداعية لمؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٤٥ على ما بات اليوم يطلق عليه المادة ٢٧ من الميثاق،[١١٤٠] واعترضت الدول المدعوة في المؤتمر على صياغة المادة؛ مما حدا بالدول الداعية إلى استصدار مذكّرة تفسيرية لنص المادة؛ إلا أن ذلك لم يخفف من مهاجمة امتيازات الدول الكبرى في مسألة التصويت من قبل سائر الدول، ورغم ذلك؛ فإن الدول الكبرى لم تأبه، وأصرّت على المكانة المتميزة لها في مستقبل المنظمة؛ إلا أنها وعدت –بما لم تفِ به– بأن استعمال ذاك الحق سيكون في أضيق الحدود، وستُؤخذ بعين الاعتبار حقوق الدول الصغرى؛[١١٤١] لذا فقواعد التصويت التي تحتوي على تمييز غير مقبول،[١١٤٢] وكذلك صلاحيات مجلس الأمن على حساب صلاحيات الجمعية

[١١٣٩]– انظر أحمد أبو العلا، مرجع سابق، ص١٩٩.

[١١٤٠]– تنص المادة ٢٧ من الميثاق على أنه: ١– يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد. ٢– تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه. ٣– تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت.

[١١٤١]– انظر د.محمد حسين العيساوي، مرجع سابق، ص ٢٣٧ – ٢٣٨.

[١١٤٢]– كان وزير خارجية استراليا وقتها هو الذي قاد الهجوم وانضم إليه العديد من رؤساء الوفود المشاركة

العامة وسلطاتها، تُعدّ خللاً يجب إصلاحه؛ غير أنّ وثائق سان فرانسيسكو تفصح عن تكتّلٍ للقوى الكبرى، وتوحّدٍ لرأيها تجاه عدم استعدادها لتقديم أي تنازلاتٍ؛ خصوصاً فيما يتعلّق بحق النقض.[١١٤٣]

وقد حاولت الدول الأخرى في سعيها لإحقاق المساواة بين الدول، وتحقيق الآمال في منتظمٍ دوليٍ جديدٍ يحمل العدل أساساً للعلاقة بين الدول؛ إخراج الأمور التي لا تتعلّق بالسلم والأمن الدوليين مباشرةً؛ كتعديل الميثاق، وقبول الأعضاء الجدد، واختيار الأمين العام للمنظمة وقضاة محكمة العدل الدولية من نطاق الفيتو؛ غير أنّ تلك المحاولات لاقت صداً منيعاً من الدول الكبرى.[١١٤٤]

٢- التمييز في آلية التصويت إذعانٌ لعدم المساواة:

لم تكن الدول -سائر الدول- أحراراً في رفض أو تعديل نص المادة ٢٧،[١١٤٥] إذ تم إفهامهم مسبقاً أن الدول الكبرى لن توقع على مشروع الميثاق في حال المساس بامتيازاتها؛ مما حدا بالدول أن توقّع على الميثاق بما جاء فيه دون اعتراض، ويبدو أن تلك الآلية التي مُنح بموجبها حق النقض للدول الكبرى والذي أثبتته المادة ٢٧ ف ٣ من الميثاق؛ إنما هي آليةٌ إذعانية، والعقد الذي نتج عنها إنما هو عقد إذعان، فشروط العقد كانت وفقاً لما أرادته الدول الكبرى بصورةٍ منفردةٍ؛ ليعرض على الطرف الآخر (بقية الدول) دون منحه حق الاعتراض أو المناقشة.[١١٤٦]

ويذهب بعض الفقه إلى أن التمييز في المعاملة بين الدول يجد له تبريراً في الروح العام للميثاق؛ فالخمسة الكبار قد أُلقي على عاتقهم مسؤوليات استثنائية داخل المنظمة؛ من خلال الدور المرجح الذي يتمتعون به، وهذه إنّما تُعدُّ نتيجةً كرّستها الدول الموقعة على الميثاق، وتم إقراراها من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن ذاته؛ لذلك يرى الجانب السابق من الفقه أنه سيكون من الصعب تصوّر أن تتخذ القرارات التي تعالج القضايا التي تقلق سلام العالم ضد إرادة الدول التي وان كانت أقليّةً بين أعضاء المجلس؛ فإنها تتحمّل بسبب مكانتها السياسية جانباً أكبر

[١١٤٣]- انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٦٩.

[١١٤٤]- المرجع نفسه، ص٦٩.

[١١٤٥]- تنص المادة ٢٧ من الميثاق على أنه: ١- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد. ٢- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه. ٣- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت.

[١١٤٦]- د.محمد حسين العيساوي، مرجع سابق، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

من المسؤولية والعواقب.[١١٤٧] وقد تنبه لذلك الأمين الأممي السابق بطرس غالي؛ عندما صرح "لا أستطيع أن ألغي حق الفيتو لان الدول الكبرى هي التي تتحمل أعباء تنفيذ القرارات، إذ لا بُدّ من موافقة هذه الدول على هذه العمليات، بالإضافة إلى أن الفيتو هامٌ بالنسبة لبعض القرارات التي تتطلب تنفيذها نفقات إضافية".[١١٤٨]

ويرى جانب من الفقه أن مبدأ المساواة بين الدول يتكشّف في نظام التصويت المنتهج في مجلس الأمن الدولي في المسائل غير الإجرائية؛ حيث يتضح أن الدول الكبرى تتمتع بمركزٍ متفوّقٍ على غيرها، والحقيقة أن واقع التنظيم الدولي يشهد أنّ نظام التصويت وان تم تعديله ليكون صوتاً واحداً متساوياً لكل دولة دون تفريق؛ فلن يكون عادلاً؛ فمن الناحية النظرية؛ قد يُتصور صدور قرارٍ بالأغلبية ولو عارضته الدول الكبرى؛ غير أن الآثار العملية تظلّ رهينة ردّ فعل تلك الدول؛ فسلطة القوي هي التي ترسم حدود الآثار الواقعية التي تنتج عن أي قرار؛ لذلك كان لزاماً البحث عن آليةٍ جديدةٍ للتصويت؛ قوامها تناسب السلطة مع المسؤولية والمكنات القانونية مع القدرات الحقيقية، وبذلك يذهب بعض الفقه إلى أن فهم مبدأ المساواة على أنه مساواةٌ نسبيةٌ؛ أمرٌ تقتضيه مبادئ العدالة الدولية؛ حيث إن مبدأ المساواة ليس من المبادئ الأساسية في القانون الدولي؛ فالأمم لا تكون متساويةً في نفوذها الثقافي والسياسي والاقتصادي؛ كما لا تتساوى قدراتها في تحقيق المصالح الدولية، ولا في إرساء وتفسير قواعد القانون الدولي؛ لذلك يجب اعتبار قواعد المساواة قواعد مجاملةٍ وحسن سلوك.[١١٤٩]

والحقيقة أنّ المذهب الذي يسلكه بعض الفقهاء في تبرير المعاملة التمييزية للدول في مجلس الأمن؛ لا بُدّ وأنّ الأخذ به على إطلاقه مفسدةٌ كبيرة؛ باعتبار أن تلك المعاملة التمييزية التي تتمتع بها القوى الكبرى إنّما أنيطت بها من أجل تحقيق غايةٍ ألا وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، وحماية الأمن الجماعي؛ وعليه فإنّ استغلال تلك الميزة لتحقيق المآرب السياسية للدول الكبرى، على حساب سائر أعضاء الجماعة الدولية، واتخاذ قراراتٍ وإكسابها المشروعية؛ تصبُّ في المصلحة الشخصية لهم، هو تكريسٌ لمفهوم الإذعان، وتجديدٌ لفكرة الهيمنة؛ غير أن حق الفيتو والسلطة التقديرية الواسعة لمجلس الأمن –على ما يبدو– إنّما هما عماد نظام

[١١٤٧]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٢ – ٨٣.

[١١٤٨]– انظر عبد الغفار سليم، مستقبل العقوبات الدولية بالأمم المتحدة، ط١، د. د.ن، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨، ص٣٣٤.

[١١٤٩]– انظر محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص ١٤٩ – ١٥٢.

الأمم المتحدة وركنها الوثيق؛ حيث لا وجود لمنظمة الأمم المتحدة من غير حق النقض الفيتو الذي تتمتع به الدول الكبرى في مجلس الأمن والسلطة التقديرية التي يملكها، ولنا القول إنّ الأمم المتحدة بسلطتها الاستثنائية التي منحتها للدول الكبرى في مجلس الأمن؛ قد أعادت المنتظم الدولي الحديث (أعني بذلك الأمم المتحدة) أعادته شبيهاً بالمنتظم التقليدي القائم على القانون الدولي التقليدي؛ الذي جعل أحكامه الأولى تسود في منظمةٍ عضويتها الدول صاحبة الحضارة الغربية، دون حسبانٍ لمعمورةٍ ذات قارّاتٍ وشعوبٍ وحضارات.[١١٥٠]

وإنّنا حقاً وفي هذا الصدد –ومن كمال تجلّي الإذعان وسيطرته على الساحة الدولية وعلى المشتغلين بالقانون الدولي– لا نجد سبيلاً يسمح بالاعتراض قانوناً على تحرّك مجلس الأمن، أو استنكافه عن الأحداث المختلفة التي تشهدها الساحة الدولية؛ إذ يقع علينا إثبات أن السلوك المتخذ قد تم بهدف تحقيق مصالحَ سياسية؛ دون اعتبارٍ لحفظ الأمن أو السلام أو تطبيق القانون الدولي، وإنّ إثباتاً كهذا صعبُ المنال؛ إذ إن قواعد الإثبات فيما يتعلق بنوايا الدول صارمة؛ لا تترك فرصة ضئيلة للإثبات.[١١٥١]

٣– حق النقض في مواجهة العدالة:

يعني "الفيتو" من حيث الواقع أن الدولة تكون قادرةً على إعدام أي قرار لا يوافق مصالحها؛ كسيفٍ مسلّط على العدالة الدولية، وأداةِ إذعانٍ تحكم بها الدول الكبرى؛ أما المشروعية الدولية التي نراها اليوم متجسّدة على مسرح المجتمع الدولي؛ إنما هي شرعنةٌ للتجاوزات الدولية؛ فمجلس الأمن راعي الشرعية –افتراضاً– كشف عن فشلٍ كبيرٍ في تكريسها؛ بخضوعه التام لإرادة الدول الكبرى الأعضاء الدائمين فيه؛ المنفردين بحق النقض.[١١٥٢] **وحق النقض قد جعل المجتمع الدولي بأسره محكوماً بديكتاتوريةٍ دولية مطلقة؛ تقودها خمسُ دول كبار، يرتهن مصير العالم بيدها، إن أحسنت نجوا، وإن أساءت هلكوا**، وإن مجلس الأمن الذي شلّ حركته حق النقض؛ قد وقف سلبياً بطريقة غريبة أمام كل الأزمات العسكرية التي هزت العالم منذ عام ١٩٤٥، وإذا ما استثنينا حالتي كوريا وروديسيا الجنوبية؛

[١١٥٠]– انظر عبد الواحد الناصر، قانون العلاقات الدولية – النظريات والمفاهيم الأساسية، د. د. ن، الرباط، ١٩٩٤، ص ١٢٦.

[١١٥١]– باتريك هارمن وآخرون، القانون الدولي وسياسية المكيالين، تعريب د. أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٥، ص ٨٤.

[١١٥٢]– عبد المنعم بوبشيش، آليات الإلزام في القرار الدولي ودورها في تكريس الشرعية –دراسة مقارنة بين القانون الدولي العام والفقه الإسلامي الدولي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٥، ص ٢٣٠.

لم يُسمح له بأي إجراءٍ عسكري حتى عام ١٩٩٠، أما الصراعات المحلية التي حدثت في جنوب شرق آسيا وجنوب إفريقيا وأمريكا الوسطى وأوروبا الشرقية؛ فقد تم حلّها جميعاً خارج إطار الأمم المتحدة.[١١٥٣]

ولنا القول إنّ الفيتو بات عاملاً معطِّلاً للقرارات الدولية؛ بل للقانون الدولي نفسه، وإنّ القرار الدولي لا بُدّ أن يمرَّ بصراعِ محاور القوة في أروقة الأمم المتحدة، ومن الواضح أن المسارات القانونية للقرارات الدولية لا يكون لها مكانٌ على الساحة الدولية؛ إلا في حال غياب الوجود لإحدى القوى الكبرى لحظة اتخاذ القرار، وهو ما سمح لمجلس الأمن –على سبيل المثال– بإدانة عمليات كوريا الشمالية حول خط عرض ٣٨ واعتبرها أعمالاً عدوانية ضد كوريا الجنوبية، وقام المجلس عندها باتخاذ التدابير الجماعية؛ كلُّ ذلك في ظلَّ غياب مندوب روسيا في مجلس الأمن عن تلك الجلسة.[١١٥٤]

ثالثاً– فيما يصدر عن مجلس الأمن:

إنّ تراجع دور الأمم المتحدة لا يعزى إلى تهميش مجلس الأمن من قبل الدول الكبرى فقط؛ بل إلى توسيع صلاحياته على حساب أجهزة الأمم المتحدة الأخرى من جانب آخر،[١١٥٥] وخروجه عن مهمته التي أُسندت إليه بموجب نصوص الميثاق، وتحكّمه في التفسير والتأويل، والتعسف في استعمال الحق الذي أولاه إياه الميثاق.

١– في القضايا التي يُعيرها المجلس اهتماماً:

يُعاب على مجلس الأمن انتقائيته في الاهتمام بالقضايا الدولية؛ إذ أنه يُعنى –من حيث المفترض– بكل قضيةٍ قد تهدد السلم والأمن الدوليين؛ أما الواقع فيعكس اهتمام المجلس بقضايا دون غيرها، وليس معياره في ذلك مدى خطورة أو أهمية القضية أو دورها حقاً في تهديد السلم والأمن الدوليين؛ بل انعكاس مصالح الدول الكبرى واهتماماتها، ومدى أهمية الموضوع المتناول بالنسبة لها؛ ما يضع مستقبل المجتمع الدولي ومشاكله أمام محك المصالح

[١١٥٣]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٧٨.

[١١٥٤]– انظر سعود عرموش، الفيتو للدول الكبرى فى ميثاق الأمم المتحدة منع تحقيق العدالة للدول الصغر، مقال منشور في مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين، مجلد ١١، عدد ٤١، ٢٠١٨، ص ١٣٦ – ١٣٧.

[١١٥٥]– مليكة قادري، مرجع سابق، ص١٣٩.

والأهواء،[1156] ومن الأمثلة على ذلك؛ اهتمام المجلس **باضطرابات جورجيا** ٢٠٠٧ واتخاذه قرارين؛ أولاهما القرار رقم ١٧٥٢/ ٢٠٠٧[1157] الذي أرسل بموجبه قوات الأمم المتحدة إلى البلاد، والثاني القرار رقم ٢٠٠٧/١٧٨١[1158] الذي أكد الوقوف إلى جانب جورجيا وإعادة إعمارها؛ علماً أن النزاع كان متعلقاً بوادي كودوري، ولم يكن في حقيقته نزاعاً خطيراً؛ إلا أن قرب جورجيا من روسيا؛ جعلها محطّ اهتمامٍ غربيٍ؛ حتى تبقى تلك البقعة تحت سيطرة الغرب في وجه روسيا. ومثل ذلك **النزاع الإريتيري الإثيوبي** المنضبط على الحدود عام ٢٠٠٠؛ الذي منحه مجلس الأمن اهتماماً، وجعله مهدداً للسلم والأمن الدوليين؛ رغم أنها مبالغةٌ لا يصدّقها الواقع، وأرسل بعثة إلى المنطقة وأصدر أكثر من سبع قراراتٍ في المسألة![1159] كل ذلك بغية بسط الهيمنة الغربية على منطقة القرن الإفريقي؛ باعتباره ممراً لناقلات النفط بين الخليج والدول الغربية عبر البحر لأحمر. وفي **قضية هاييتي** وإثر الاضطرابات الحاصلة في البلاد ضد الحكومة الموالية للولايات المتحدة؛ جعل مجلس الأمن من تلك الاضطرابات أمراً من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين![1160] ويرجع اهتمام مجلس الأمن ذاك إلى كون هاييتي قريبةً من جزيرة كوبا، ومطلةً على خليج وتدوارد ذي الأهمية البالغة.[1161]

لكن مجلس الأمن –بالمقابل– يَغفل عن احتلال إثيوبيا للصومال عام ٢٠٠٧، وعن الاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من أجزاءٍ من غزة والضفة الغربية، واعتداءاتها المتواصلة على دول الجوار، باعتبار الكيان حليفٌ استراتيجي؛

1156 – F. Cooper, John English, Ramesh Thakur, Enhancing Global Governance: Towards a New Diplomacy? Andrew, United Nation University Press, 2002, p.19.

[1157]– انظر الوثيقة رقم S/RES/1752(2007) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[1158]– انظر الوثيقة رقم S/RES/1781(2007) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[1159]– أنظر القرار رقم ١٣٢٠/ ٢٠٠٠ وثيقة رقم S/RES/1320(2000) ، والقرار ١٤٣٠/ ٢٠٠٢ وثيقة رقم S/RES/1430(2002) ، والقرار ١٤٦٦/ ٢٠٠٣، انظر الوثيقة رقم S/RES/1466(2003) والقرار ١٦٤٠ / ٢٠٠٥، انظر الوثيقة رقم S/RES/1640(2005، والقرار ٢٠٠٦/١٦٨١، S/RES/1681 (2006) والقرار ١٧١٠/ ٢٠٠٦ S/RES/1710 (2007) والقرار ٢٠٠٧/١٧٤١ S/RES/1741(2007) التي تناولت الحالة بين إريتريا وإثيوبيا.

[1160]– أنظر قرارات مجلس الأمن ٢٠٠٤/١٥٤٢، انظر الوثيقة رقم S/RES/1542(2004) والقرار ٢٠٠٤/١٥٧٦، انظر الوثيقة رقم S/RES/1576(2004)، والقرار ١٦٥٨ / ٢٠٠٦، انظر الوثيقة رقم S/RES/1658 (2006) والقرار ١٧٧٢/ ٢٠٠٧، انظر الوثيقة رقم S/RES/1772 (2007) والقرار ١٧٤٣/ ٢٠٠٧ انظر الوثيقة رقم S/RES/1743(2007).

1161 – David m. Malone The Security Council In The 1990s: Inconsistent Improvisational, indispensable? New Millennium, New Perspectives, The United Nations, Security, And Governance, The United Nations University, 2000, p.21.

كما غفِل سابقاً عن الحرب الأمريكية الفيتنامية في خمسينات القرن الماضي، والاحتلال السوفيتي لأفغانستان، ١٩٧٩، والنزاع الجورجي الروسي ٢٠٠٩؛ باعتبار أن أرباب تلك النزاعات دولٌ دائمة في المجلس![١١٦٢]

وقد كان لمجلس الأمن دوراً في تقويض إرادة الشعوب المغلوبة والضعيفة؛ حيث أُهدرت مصالحها، وحُرِمَت من حقوقها؛ إذ عرقلت محاولاتها في الانضمام إلى المنظمة الدولية، وعلى الرغم من أن الانضمام إلى الأمم المتحدة حقٌ لكل الدول وفق المادة ٤ من الميثاق؛ إلا أن الفقرة ٢ من المادة أكّدت أن انضمام دولةٍ جديدةٍ إلى الأمم المتحدة؛ يتمُّ بقرارٍ من الجمعية العامة؛ بناءً على توصيةٍ من مجلس الأمن، وهذه التوصية؛ إنما تخضع للتصويت كمسألةٍ موضوعية، وهو ما يفتح المجال أمام الدول الكبرى للتعامل مع أي طلب انضمام وفقاً لاعتباراتٍ مصلحيّةٍ صرفة؛ إذ يكفي أن ترفض إحدى الدول الدائمة قبول إحدى الدول المستجدية للعضوية؛[١١٦٣] ليُضرب الطلب بعرض الحائط، وهو ما يفتح المجال لأن تكون أيّ دولةٍ جديدةٍ امتداداً لنفوذ الدول الكبرى، وتحت ظلِّ جناحها؛ في مشهدٍ ينال من حقوق الاستقلال والسيادة والمساواة، في مطلع ولادة الدولة على الساحة الدولية؛ لذلك نرى أنه في الفترة الممتدة بين ١٩٥٠ و١٩٥٥؛ لم تحصل أيُّ دولة على عضوية في الأمم المتحدة؛ بسبب التعسّف في استعمال حق النقض من قبل كلٍّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.[١١٦٤]

٢- قرارات مجلس الأمن تحكمها السياسة لا القوانين:

يرى البعض أن مواقف الأمم المتحدة؛ بما فيها مجلس الأمن؛ إنما هي مواقف سياسية لا مواقف قانونية؛ فمجلس الأمن يصدر عنه قراراتٍ سياسية؛ حول أنجع الوسائل لمعالجة أزمةٍ ما في توقيتٍ ما!! فهو لا يُصدر أحكاماً قضائيةً مستندةً إلى قواعد قانونيةٍ واضحةٍ ودقيقة.[١١٦٥] **وإننا لا نملك سوى أن نقف عند هذا الرأي موقف المتفحّص المتدبّر؛ فعلى الرغم من اتفاقنا على أن مجلس الأمن ليس جهةً قضائية؛ وأن ما يصدر عنه لا يمكن أن يُعدَّ من قبيل الأحكام القضائية؛ إلا أن منهج مجلس الأمن في قراراته لا بُدّ أن يكون مستنداً إلى**

[١١٦٢]- انظر د. سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص ٢٢٧ وما بعدها.

[١١٦٣]- يذكر أن مجلس الأمن -وبينما يراجع الباحث هذه الصفحات في ٢٠٢٤/٤/١٨- قد صوّت على قرار تقدمت به الجزائر يوصي الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة، إلا أن ذاك المشروع قد جوبه بفيتو أمريكي يكرس ظلماً طال أمده ولا زال.

[١١٦٤]- د.محمد حسين العيساوي، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

[١١٦٥]- د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٣٢٢.

المشروعية التي تعني الارتكاز على قواعد قانونيةٍ واضحةٍ وصارمة؛ كما أن واجبه أن يقوم بوظيفته ضمن الأُطر والمساحات التي أُعطيت له لغاية تحقيق روح الميثاق ومراد الدول بالتوقيع عليه؛ أما ازدواج المعايير واختلال الموازين وتعدّد المكاييل؛ فهو ما لا يجوز أن يُسمح به كسمةٍ لقرارات مجلس الأمن وتبريرها تحت مسمّى الموقف السياسي الأنسب لحل أزمةٍ ما.

والحقيقة أن مجلساً قد أعلنت الدول دائمة العضوية فيه عزمها وإصرارها على التصدي للمشكلات الدولية وإحلال السلم والأمن الدوليين، هو ذاته يتّحد في تصميمه على التهرّب من المسؤولية في القضايا التي لا تمس مصالحه؛ فتاريخ المحنة الفلسطينية –مثلاً– يشهد أن الدول الخمسة الكبار لم تكن راغبةً في اتخاذ أي موقف بشأن أزمة فلسطين، ولم يكن بينها انقسامٌ حاد بشأنها؛ فالولايات المتحدة كانت راغبة في وجود دولة يهودية؛ سوى أنها لم تكن ترغب بتوظيف قواتها في سبيل ذلك، والاتحاد السوفيتي –الذي يقال أنه كان داعماً للعرب ولا نراه كذلك إلا لمصالحه– اتخذ موقفاً عكسياً عام ١٩٤٧ وأيّد إقامة دولةٍ يهوديةٍ؛ ظنّاً منه أن التقسيم سيعجّل بانسحاب القوات البريطانية، وأما فرنسا؛ فكانت مرتابةً أصلاً من القومية العربية، وكانت تميل إلى تبنّي رؤيةٍ متعاطفةٍ مع دعوى الاستحقاق الصهيوني، والصينُ كانت أقل الدول الخمس استعداداً لبذل جهدٍ مضنٍ من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط.[١١٦٦]

ويبدو لنا أنّ مجلس الأمن اليوم؛ بات يتصرّف كوكيلٍ لدولةٍ أو لحساب مجموعة من الدول، وإن شرعيّته قد باتت واضحة في مضمونها وتفاصيلها في الكثير من القرارات التي تبنّاها؛ يقف أمامها أعضاء الأمم المتحدة الآخرون؛ يفتقرون لآلياتٍ تحدُّ من سلطة المجلس الإذعانية التي تفرضها الدول الكبرى؛ أصحابُ السيادةِ والديمومة فيه. وإنّ تلك السلطة قد أَفرغت بعض القرارات الصادرة من مضامينها؛ كما حدث عقب حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وكذلك قضية لوكربي ١٩٩٢ المتعلقة بالجماهيرية الليبية؛ فقد كان مجلس الأمن يقوم بعمليّة تصفيةِ حساباتٍ سياسية لصالح بعض أعضائه الأقوياء، وهذا ما كرّسه القرار ٧٤٨ الذي يشير صراحةً إلى مقتضيات

[١١٦٦]– للمزيد حول ذلك والوقوف على تفاصيل تحور مواقف بعض الدول بعد ذلك انظر ديفيد بوسكو، مرجع سابق، ص ٨٨ – ٨٩. وما بعدها

تلك الدول.[١١٦٧] **وبالرغم من محاولة الحكومة الليبية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية؛ لإيقاف القرارات الصادرة عن المجلس لمخالفتها الشرعية الدولية والميثاق؛ إلا أنها كانت كباسطِ كفّيه إلى الماء ليبلغ فاهُ وما هو ببالغه.**

ومع كل ما سبق؛ لا بُدَّ أن نقف على نصِّ الميثاق في المادة ٢٥ منه والتي جاء فيها تعهّد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبول قرارات المجلس، وتعهدها بتنفيذها.[١١٦٨] ومما يفهمُ من ذاك النصّ؛ أنه يقع على الدول الأعضاء أن تلتزم بما جاء في قرارات المجلس إذا ما صدرت عنه وفقاً لصلاحياته وسلطاته،[١١٦٩] وهنا تنشأ لدينا إشكاليةٌ تثير للجدل ألا وهي: **ما مدى إلزامية تلك القرارات الصادرة عن المجلس خارج صلاحيّته؟**

من المعلوم أن القرارات التي يصدرها مجلس الأمن ينبغي أن يتحقق فيها شرط الانسجام ونصوص الميثاق، وكذلك قواعد القانون الدولي، حتى يمكن القول معها إنها قرارات تحقق المشروعية، ما يجعلها ملزمةً للدول الأعضاء؛ وهذا يعني أن القرارات التي تصدر عن المجلس لا بُدّ أن تلبي المعايير الآتية: [١١٧٠]

١- أن تكون صادرةً وفق أحكام الميثاق، أي أن تراعي الشروط والإجراءات الشكلية المطلوبة.

٢- أن تكون مقيّدةً بحدود الاختصاص وفقاً لنص الميثاق.

٣- أن تتفق القرارات مع مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها، ومع مبادئ القانون الدولي.

وإن تلك الشروط لتُثيرُ سؤالاً ملحّاً عن مدى إلزامية القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن دون مراعاة لتلك الشروط؟

إن ميثاق الأمم المتحدة قد جاء خالياً من كل آليّة تمنح سلطةً ما إمكانية الرقابة على مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن التي يصدرها؛ كما ليس هناك سلطةٌ يمكن لها أن تعدّل قراراً منها أو تلغيه، وإنّ الدول المعنية أعضاء المجتمع الدولي –والتي قد ترى أنّ المجلس بقراراته قد تجاوز صلاحيّاته وسلطاته التي يملكها بموجب ميثاق الأمم المتحدة– ورغم أحقّيّة تصرفها بعدم الخضوع أو الإذعان لتلك القرارات، وما ترتّبه من التزامات،

[١١٦٧]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٧.

[١١٦٨]– تنص المادة ٢٥ من الميثاق على أنه: يتعهد أعضاء "الأمم المتحدة" بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق.

[١١٦٩]– انظر د.فرست سوفي، مرجع سابق، ص١٩.

[١١٧٠]– للمزيد حول الشروط والإجراءات الشكلية انظر رمزي حسونة، النظام القانوني الدوليّ لحماية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون– جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد٢٥، ٢٠١٣، ص٥٥٣.

ورغم استنكافها عن تنفيذها؛ باعتبار أنّ مثل تلك القرارات لا تصدر عن سلطةٍ ذات صلاحية؛ ما يعني عدم وجود مستندٍ قانونيٍ لها؛ فإنها لا تجد عوناً ولا معيناً، كما أنّها من حيث النتيجة لا تطيق سوى الإذعان، إعطاءً أو حرمان، سواءٌ أرتبت حقوقاً أم هضمت حقوق؛ وأن منطق الجبر والإكراه ثابتٌ متجذّرٌ يُلزم به العباد، كمَثَّلِ سابقِ الأمم البِعاد؛ ما أُريكم إلا ما أرى، وما أهديكم إلا سبيل الرشاد!

رابعاً- إحلال مناطق النفوذ محل مناطق الأمن الجماعي:

إنّ من أخطر ما قامت به الدول الكبرى؛ إحلالُ نظام مناطق النفوذ محلَّ نظام الأمن الجماعي؛ فبعد أن اتضح استحالة الاتفاق على تشكيل قوةٍ عسكرية توضع تحت إمرة مجلس الأمن، وتم تجميد عمل لجنة الأركان؛[١١٧١] بدأ الشلل يصيب مجلس الأمن؛ بسبب الإسراف في استخدام حق النقض؛ ففقدت الدول ثقتها في نظام الأمن الجماعي، وبدأ البحث عن ترتيباتٍ أخرى خارج إطار الأمم المتحدة؛ لتعود بالعلاقة الدولية إلى حُقبة ما قبل إنشاء المنظمة الدولية (حقبة توازن القوى والتحالفات المؤقتة أو الدائمة)، وبدأ كلا القطبيين الدوليين محاولاتِ الهيمنة على ما استطاع من الساحة الدولية؛ فطفِق نظام مناطق النفوذ؛ الذي أصبح مقنّناً بعد قيام حلف شمال الأطلسي ١٩٤٩ ثم قيام حلف وارسو ١٩٥٥. والحقيقة أنّ خلافاً فقهياً قانونياً قام حول مدى مشروعية قيام الأحلاف العسكرية في ظلِّ وجود الأمم المتحدة؛ إلا أن المؤكّد أنّ نظام مناطق النفوذ يتناقض تماماً مع نظام الأمن الجماعي؛ حيث إن الأخير ينظر إلى المعمورة ككتلة واحدة تشارك فيها كافة أعضاء الجماعة الدولية، فأي عدوانٍ أو تهديدٍ في أي جزء منه؛ هو عدوانٌ وتهديدٌ للمجتمع الدولي كله؛ لذلك يقع على الأعضاء -كل الأعضاء- قمع العدوان الواقع ورفعه؛ بينما نظام مناطق النفوذ بصيغة حلفي وارسو وشمال الأطلسي؛ فيعني تقسيم العالم إلى مناطق، وعزل كلٍّ منها ووضعها تحت الحماية المنفردة لقوّةٍ عُظمى، ومنع كلِّ تدخلٍ خارجيٍ في هذا الحيّز الجغرافي، وهذا ما حدث حقاً؛ فباتت كلُّ أزمةٍ تقع داخل نطاق منطقة النفوذ المباشر لأحد الحلفين؛ تخرج من دائرة اختصاص الأمم المتحدة.[١١٧٢]

[١١٧١]- إذ نصت مواد ميثاق الأمم المتحدة على إنشاء لجنة أركان حرب تكون مهمتها قيادة القوات الموضوعة تحت تصرف مجلس الأمن.

[١١٧٢]- انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص ١٢٥ - ١٢٦.

خامساً- إحلال المنظمات الإقليمية محل المنظمة الأم:

شهدت الخمسين عاماً الأخيرة تزايداً في انتشار توزيع القوّة بين الفاعلين، وتصاعداً لفوضويّة النظام الدولي وتغيّر مفاهيم الأمن والسيادة،[١١٧٣] وبات يُنظر إلى التكّتلات الإقليمية على أنها ركيزةٌ وأساسٌ، لا رافدٌ ومساعدٌ لمجلس الأمن في مهمته المتمثّلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وباتت ذات شرعيةٍ توازي إن لم تتفوق على شرعية مجلس الأمن؛ حتى بات التنظيم الإقليمي ذا دورٍ مهمٍ في حلِّ النزاعات وتسويتها، وإحداث التدخّلات العسكرية المختلفة تحت مسميات مختلفة.[١١٧٤]

وإنّ الأزماتِ التي تعصف بالأمم المتحدة؛ نالت من مصداقيتها وقدرتها على تحمّل عبئ حفظ السلم والأمن الدوليين؛ لذلك نجدها تعيش تهديداً حقيقياً في المركز والدور، وهذا إن بقي على حاله؛ فإنه ينذر بسيادة قانون الأقوى وإذعان الأسرة الدولية له. وإنّ تغير موازين القوى على الساحة الدولية؛ تبعه تغيّرٌ في الفاعلين الدوليين؛ فبات الميزان يرجح للتنظيمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي سياسياً، وحلف شمال الأطلسي عسكرياً، والشركات متعددة الجنسية العابرة للحدود تجارياً؛ على حساب التنظيم الدولي الرئيس المتمثّل بالأمم المتحدة؛ ليصبح واقع القوة وقوة الواقع هو القانون. وبات يُنظر إلى المنظمّة الدوليّة الأمّ على أنها تُعيق أعمال تلك المنظّمات ومصالحها، وأن العمل تحت ظلّها مكلفٌ سياسياً ومادياً ومعنوياً؛ فتستخدم قدراتها السياسية والاقتصادية لتحقّق غاياتها؛ كما حصل في حرب الخليج الثانية، أو تستخدم قوّتها العسكرية بالتعاون مع حلفائها؛ لتنال مُرادها؛ كما حصل في أفغانستان والعراق عقب أحداث ١١ أيلول، أو تستخدم التحالفات العسكرية خارج منظمة الأمم المتحدة كما حصل في كوسوفا!

ولا يبدو أنّ الدول الأعضاء في المنتظم الدولي؛ تنظر إلى الأمم المتحدة كإطارٍ مناسبٍ لتسوية الأزمات الدولية، أو تحصيل الحقوق، أو معاقبة الخارجين عن القانون، أو تحقيق الشرعية الدولية؛ ففي مجال تسوية المنازعات، وبالرغم من تزايد التدخل الحاصل من قبل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول أعضاء الجماعة

[١١٧٣]- انظر محمد يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاماً ١٩٦٥ – ٢٠١٥ مجلة الساسة الدولية، عدد٢٠٠، ٢٠١٥، ص ١٠٣.

[١١٧٤]- انظر محمد خالد الشاكر، مرجع سابق، ص١٥٦.

الدولية، تحت مبرراتٍ عديدةٍ كالتدخّل الإنساني ومكافحة الإرهاب، وحق تقرير المصير وسواه؛ غير أنه لا يُراد للأمم المتحدة التدخّل في العديد من الأزمات المزمنة الخطيرة؛ كالصراع العربي الإسرائيلي.[١١٧٥]

وإنّ التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة لا تعني إمكانية الاستغناء عنها كتنظيمٍ دوليٍ يجمع الأقطاب على طاولة واحدة؛ بل ينبغي النظر إليها على أنها دافعٌ لإصلاحٍ لازمٍ حتميٍ؛ وصولاً لأداءٍ أمثل على الساحة الدولية؛ ينسجم مع الطبيعة المتغيرة للتنظيم الدولي، وبذلك يرى البعض[١١٧٦] أن مصالح الدول الكبرى والصغرى؛ تحتّم الإبقاء على الأمم المتحدة؛ خصوصاً مع صعوبة تفاوض هذه الدول على إنشاء تنظيمٍ بديل؛ بل إنّ الولايات المتحدة نفسها لا ترغب في إنهاء هذه المنظمة؛ رغم تصرفاتها الانفرادية الإذعانية، كما أن الدول النامية لا ترغب أيضاً في إنهائها؛ رغم الممارسات التي يلاقونها تحت مظلتها، وانتقادهم لكثيرٍ من تصرفاتها؛ إذ أنها الملاذ الأخير لها لطرح مشاكلها الدولية وطموحاتها.[١١٧٧]

[١١٧٥]– ففي كوسوفا مثلاً –ولأن الأطراف لم تزَ في مجلس الأمن إمكانية حل النزاع الذي استمر سنوت طويلة– تم الاتفاق على التعامل معه من خلال حلف شمال الأطلسي بما في ذلك من إشكاليات قانونية وسياسية وواقعية، للمزيد حول ذلك أنظر بحثنا تدويل النزاعات الداخلية في التنظيم الدولي المعاصر مرجع سابق، ص ٢٢١ وما بعدها.

[١١٧٦]– الدكتور صلاح الدين عامر.

[١١٧٧]– انظر كمال حماد، العولمة والقانون الدولي العام، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ٢٣٠ وما بعدها.

الفرع الخامس

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

من الواضح إيلاءُ الأمن في التنظيم الدولي أولويةً على التنمية؛ رغم أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشـكّل واحداً من أهم هياكل الأمم المتحدة، ورغم دوره كذلك في محاولة إيجاد مقاربةٍ دوليةٍ للمشـاكل الاقتصـادية بشكلٍ عامٍ ومشاكل التنمية تحديداً، ودوره في التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة الأربعة عشر المتخصّصة؛[١١٧٨] إلا أنّ فعاليته على السـاحة الدولية، وكذا قدرته الفعلية على إنتاج حلولٍ للمشـاكل الاقتصـادية والاجتماعية للدول النامية خاصّـة؛ محدودةٌ جداً؛ سـاهم في ذلك جملةٌ من الحقائق القانونية والإدارية؛ إذ إن المجلس ليس له سـلطةُ إصـدار قراراتٍ ملزمة، علاوةً على الحقائق السـياسـية المتمثلة في محاولة الدول الكبرى تحييد الأمم المتحدة عن التدخل في تلك المجالات الحسـاسـة، والتأثير المباشـر فيها، وإيلاء تلك المهمة لمنظماتٍ ووكالاتٍ إقليمية ومتخصّـصـة.[١١٧٩] وإنّ وظيفة التنمية التي بشّـر بها الميثاق دول العالم الثالث، وتلك المعاني السـامية المتسـامية عن ظلمِ القرون الوسـطى، وشـرائع الغاب، وعصـر الإقطاعيين؛ قد فشـلت الأمم المتحدة في إرسـائها بعد أن أحسنت عرضها.[١١٨٠]

ومن الإنصـاف القول إن فكرة إنشـاء المجلس الاقتصـادي والاجتماعي كأحد الهيئات الرئيسـية في الأمم المتحدة خطوةٌ محمودةٌ صـائبةٌ تفوّق فيها الميثاق على عهد العصـبة؛ إلا أنّ خضـوعها لاعتبارات سـياسـيّة –كعادة الأفكار والمفاهيم المسـتحدثة– وافتقادها العدالة في التعاطي على السـاحة الدولية؛ أفقدها مكانتها وجدواها.[١١٨١] وقد نتج عن تخلّف المجلس الاقتصـادي والاجتماعي عن أداء المهمة المأمولة منه؛ صـراعٌ بين الدول النامية وتلك المتقدّمة؛ حول الأحقيّة في التطوّر والتنمية ومواكبة الحضـارة، تُرجمت إلى دعواتٍ لتغييرات هيكلية في شـكل النظام الدولي الاقتصـادي، على نحو ما حدث في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD عام ١٩٦٤، تشـكّلت

[١١٧٨]– وفق أحكام المواد ٦٢ – ٦٣ – ٦٤ – ٦٥ – ٦٦ من الميثاق.

[١١٧٩]– عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ٩٦ – ٩٧.

[١١٨٠]– "وإذا المقال مع الفعال وزنته رجح الفعال وخفّ كل مقال" وهو بيت شعر نسب للشيخ محي الدين ابن عربي، انظر اسماعيل الاستانبولي، روح البيان، الجزء الثالث، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت، ص ٨١.

[١١٨١] – انظر د. زكي هاشم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، المجلة الصرية للقانون الدولي، مجلد ٥، ١٩٤٩، ص٢٧.

فيه مجموعة الـــــ ٧٧ مؤتلفةً من تلك الدول، وكذلك ما حصــل في قمة الجزائر لدول عدم الانحياز ١٩٧٣ والتي دعت إلى دورةٍ خاصــةٍ للجمعية العامة؛ كما اسـتطاعت إصـدار إعلانٍ من أجل قيام نظامٍ اقتصــادي عالمي يحقّق التنمية للبلدان النامية؛ إلا أنها كانت محاولاتٍ ضـــاعت في صـــمت الأفق، لم تغيّر من الواقع الدولي شـــيئاً؛[١١٨٢] فالمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي لم يقم بدوره في معظم دول العالم الثالث؛ إذ لا زالت تعاني من الفقر والجوع والمرض والجهل؛ بينما تجاوز ذلك كله الكثير من دول العالم من ســـنين طويلة؛[١١٨٣] إذ إن الهوّة بين الشـــمال والجنوب ما فتئت تتوسّع بسبب النظام الاقتصادي العالمي المرتكز على اتفاقية بريتون وودز ومؤسساتها.[١١٨٤]

ثم إنّ الفصل بين السياسة والاقتصاد في فهم العلاقة بين الدول؛ يعبّر عن سطحيةٍ في تحليل الواقع الدولي؛ إذ إنّ فهم أحدهما بمعزلٍ عن الآخر ضربٌ من الخيال الفكري، وهو ما يثبته تعاطي المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال بحثه للعديد من المشكلات الدولية؛ كالعمالة التي كان يحاول الاتحاد السوفيتي من خلالها إثبات تفوّق النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي الذي تتبناه الولايات المتحدة؛ لترد الأخيرة بأنّ ذلك يكون على حساب الحرية وحقوق الإنسان، وباعتبار دخول النزاعات السياسية إلى أروقة المجلس؛ بدأت تظهر مؤسساتٌ بديلة كمجلس التعاون الاقتصادي للدول المنتفعة بخطة مارشال، والذي تلاه إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي بين دول شرقي أوروبا؛ ما أحدث إخلالاً واختلالاً في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن التهميش والتحييد.[١١٨٥]

وعلى نقيض ما جاء في تشكيل مجلس الأمن؛ ليس في الميثاق توزيعٌ جغرافيٌ يُراعى فيه تمثيل كل الأقاليم؛ فمثلاً وعجباً؛ يُؤخذ على المجلس الاختلال الواضح في تمثيل الأقاليم التي ينخفض فيها النمو الاقتصادي؛ فإفريقيا –مثلاً– غير ممثّلةٍ إطلاقاً؛ أما الشرقين الأقصى والأدنى؛ فلا يحظيان بتمثيلٍ يتناسب ومكانتهما في الاقتصاد العالمي، لا من حيث التعداد السكاني، ولا من حيث إنتاج المواد الأولية. [١١٨٦]

[١١٨٢]– عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ٩٧.

[١١٨٣]– آمال بيدي، إصلاح منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون والشراكة مع الجهات الفاعلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، ٢٠١٥، ص ٣٠

[١١٨٤]– انظر محمد محفوظ، مرجع سابق، ص ٧٢.

[١١٨٥] – انظر د. زكي هاشم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، المجلة الصرية للقانون الدولي، مجلد ٥، ١٩٤٩، ص٢٨..

[١١٨٦] – انظر المرجع نفسه، ص ٣٠ – ٣١.

الفرع السادس

الدول النامية في الأمم المتحدة

يبدو أنّ مصطلح الدول النامية يُستخدم للدلالة على الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض، والاقتصاد القائم على الزراعة أو استخراج المعادن بصفةٍ أساسية، وتكثر فيها البطالة، ولا تستغلّ فيها الموارد بشكلٍ كافٍ لصالح السكان. وقد شمل المصطلح وفق محدّدات الأمم المتحدة؛ القارة الإفريقية عدا جنوب إفريقيا، وشمال وجنوب أمريكا عدا الولايات المتحدة وكندا، وقارة آسيا عدا اليابان وتركيا، والمحيط الأوقيانوسي عدا استراليا ونيوزيلندة.[١١٨٧]

وإنّ الدارس المتفحّص لمطالب الدول النامية وهمومها ومشكلاتها؛ يجدها تعبيراً عن روح الميثاق واتّساقاً مع أهدافه التي ينشدها؛ في العدل والسلام، وسيادة القانون، ونبذ القوة، ويتّضح ذلك من خلال شواهد ثلاث:

١- إنّ الدول النامية لا تملك فرض مصالحها على العالم بالقوة، فهي بداهةً لا تملك أسباب تلك القوة؛ لذلك ترى ونرى أن وسيلتها المتبقية هي تطوير قواعد القانون الدولي وبلورتها؛ بما يضمن العدالة الدولية، وإنّ هذا هو بالضبط ما ترنو له – كما يفترض- الأمم المتحدة.

٢- إنّ الدول النامية بواقعها ليست دولاً متجانسة؛ لا من الناحية السياسية ولا الثقافية ولا الاجتماعية حتى؛ لذلك ليس لها مشروعٌ بديل أو أجندةٌ مصلحية؛ بل إن هدفها في طرح مشكلاتها وتحليلها هي هدفٌ للأمم المتحدة وميثاقها أصلاً؛ وعليه فإنّ الحلول التي يجب أن تُطرح إنّما هي حلولٌ عملية لمشكلاتٍ واقعية؛ تراعي اختلاف الأسس السياسية والفكرية.

٣- إنّ تلك الدول النامية قد خضعت طويلاً لأنواع الظلم والقهر، والاستعباد والاستبعاد من الساحة الدولية، وتم تحييدها عن ركب الحضارة العالمية المعاصرة، بالرغم من أنّ العديد منها له تاريخٌ حضاريٌ طويل؛ لذلك فمطالب تلك الدول هي الأكثر تعبيراً عن ضمير المجتمع الدولي.

[١١٨٧]- د. صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣٦٢ – ٣٦٣.

سوى أنّ تجربةً طويلةً دامت أكثر من خمسين سنة لدول العالم الثالث داخل الأمم المتحدة أكّدت أن امتلاك أكثريةً عدديةً داخل الجمعية العامة؛ غير كافٍ للعب دورٍ مؤثّرٍ في توجيه مسار الأمم المتحدة.[١١٨٨] وإنّ الدول النامية في المجتمع الدولي قد استغرقت وقتاً طويلاً لتدرك أنّ الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون أداةً لتغيير النظام الدولي؛ فتلك الدول لا تملك القوة ولا التأثير لتحويل الأمم المتحدة إلى أداةٍ فعلية لتطوير النظام الدولي في الاتجاه المُراد؛ لذلك نرى أنّ الجمعية العامة قد أسهمت في إضفاء قدرٍ كبيرٍ من عدم المصداقية على الكثير من أنشطة الأمم المتحدة، وأوقعت الدول النامية تحت تأثير الحماس الخطابي الفارغ من المضمون، وبدا لها أن مشكلاتها تُحلُّ من خلال إعلانٍ أو ميثاقِ حقوقٍ أو خطة عمل، كانت تلك المراحل تجارب مريرة تكشّف بعدها بوضوحٍ حجم الهوة بين الأهداف النبيلة الشريفة المطلوبة، وبين قيود الواقع المرير؛ لذلك أضحت الجمعية العامة ومن ورائها الأمم المتحدة ظاهرةً صوتية، تُعطي الكلام ولا تصدر الفعل.[١١٨٩]

والحقيقة أنّ الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها وكذلك المنظمات المالية الدولية؛ إنما تُسهم في تحضير المجتمع الدولي؛ لتكون أدواتٍ بسيطةٍ في خدمة تدفّق الرساميل، ودورات الإنتاج، والاستهلاك على الصعيد الاقتصادي، وتعزيز سيطرة القوى الكبرى على المشهد الدولي على الصعيد السياسي.[١١٩٠] **لذا لا غرو أن النظام الدولي يُغلّب مصالح القوي ويحوّل الدول والكيانات الدولية الأقل قوةً والضعيفة؛ إلى كياناتٍ تقوم على تولية رأس المال وأشكال القوة الصلبة والناعمة أعلى الأولوية، وأنّ كل ذلك يعني تشكّل بداية عصرٍ بات تحت سيطرة السوق العالمي اقتصادياً؛ والإذعان لممارسات الدول الكبرى سياسياً**، ولا بُدّ من توضيح حقيقة محاولات القوى الكبرى سلب عقول الدول النامية؛ من خلال شعاراتٍ كبيرة برّاقةٍ دون تفعيل؛ كنشر السلام، ومحو الظلام، وبناء الأرض باستخدام الطاقة الآمنة، ومحاولة إيهام تلك الدول البائسة بشراكاتٍ مزعومة في المصير والآمال، وفي نشر

[١١٨٨]– د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

[١١٨٩]– المرجع نفسه، ص٢٦٣ – ٢٦٤.

[١١٩٠] – انظر أولريش بيك، مرجع سابق، ص٣٠٣.

التعليم، وتحقيق الديمقراطية، وتأسيس العدالة الدولية؛ مستخدمين في ذلك الخطاب قوةً ناعمةً؛ متجنّبين القوة العسكرية التي كانوا يحكمون العالم بها.[١١٩١]

ويرى البعض أنّ للأممِ المتّحدة مهمةٌ بعيدة المدى؛ تتمثّل في توفير حياةٍ أفضل لشعوب الأرض، وبالرغم من المساعدات التي تعاونت الدول على تقديمها متجاوبةً "لروح الرقة واللطف"؛ إلا أن الواقع ازداد تفاوتاً بين الدول الغنية والدول الفقيرة، أي ازداد الفقير فقراً والغني غنىً، وذلك لأن الدول المتقدمة تكنولوجياً أقدر من الدول المتخلّفة على الإفادة من التطورات الحديثة.[١١٩٢] **وإن مثل هذا الرأي ليصدر عن أولئك الذي ينسبون تأخر الدول النامية إلى ضعف الإمكانات والقدرات، وقلة الخبرة وعدم فعالية السياسات المتبعة؛ وإننا إذ لا نريد تصديراً لنظرية المؤامرة، ولا اتهاماً لكل ما يحدث على أنه جزءٌ منها؛ إلا أن الواقع واضحٌ في أن الدول النامية تُؤخَّر لا تَتأخر، وتُطرد من ركب الحضارة لا تخرج بأفعالها وإرادتها، وأنّ الشعارات الخطابية في العدالة والمساواة وتحقيق الخير والازدهار للدول –سائر الدول– لا يجد تجلياً إذا ما تعارض مع المصالح الدولية الكبرى، أو قُل لا يجد مكاناً ما لم يتوافق مع تلك المصالح؛ وهو منوالُ التنظيم الدولي على الراجح.** ولأن الإذعان بات سِمَة المجتمع الدولي؛ كان سباقُ التسلّح أولى من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التنموية، وأولى من قضايا حقوق الإنسان؛ فكان السباق العسكري على حساب الإنسان؛ ما أدى إلى تهميش دول العالم الثالث؛ فازداد الجنوب فقراً والشمال غنى؛[١١٩٣] حتى أن مصطلح الدولة النامية لا يعني دولة متخلّفةً أو متأخرةً في التطور التاريخي؛ ولكنها تعني تبعيةً استعمارية تعوق فرص التنمية الذاتية، وتكرّس الاقتصاد المحلي لخدمة الاقتصاد الأقوى؛ بحيث يُخفي مصطلح "على طريق التنمية" حقيقة ازدياد ثراء الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة.[١١٩٤]

[١١٩١]– د. محمد ياغي ود. محمد طي، الحرب الناعمة مقومات الهيمنة وإشكاليات الممانعة ، مركز قيم للدراسات، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص٦٦.

[١١٩٢]– كلارك ايشلبرغر، مرجع سابق، ص ٩٢ – ٩٤.

[١١٩٣]– – انظر بلقاسم كرمني، الامم المتحدة وظيفيا في ظل النظام الدولي الجديد، كلمة ألقيت في الملقتى الدولي المتعلق بالنظام الدولي الجديد ومصالح دول العالم الثالث، الجزائر، ١٩٩٣ ص ١٧٧.

[١١٩٤]– روجيه جارودي، مرجع سابق، ص ١٧.

ولا بُدّ هنا من طرح سؤالٍ مهم؛ لماذا يجب أن تشترك الدول النامية في توجيه السياسة الدولية؟

استفتح ميثاق الأمم المتحدة –كما هو معلن– أنّ الأمم قد عقدت العزم على أنها تؤمن من جديد بتساوي حقوق الأمم صغيرها وكبيرها، وأنّ المنظمة الوليدة؛ إنما تقوم على المساواة المطلقة بين جميع أعضائها؛ وهذا يفترض منطقاً أن الدول بالنتيجة مسؤولةٌ مسؤوليةً متبادلة عن صيانة السلم الدولي؛ لا فرق بينها بين دولةٍ كبرى ودولةٍ ناشئة، وهذا مقتضاه أنّ مصير المجتمع الدولي لا ينبغي أن يكون حِكراً على دولةٍ دون أخرى، ولا ينبغي بداعي التقدّم العسكري أو التكنولوجي أو الاقتصادي أن تُهيمن دولةٌ على مستقبل البشرية بأسرها؛ لذلك ينبغي أن تُساهم الدول النامية إيجابيا في توجيه السياسة الدولية؛ شأنها في ذلك شأن الدول الكبرى؛ وإلا كان التنظيم الدولي ضرباً من الوهم المجرّد عن الواقع،[١١٩٥] ويذهب البعض إلى القول بأن الدول النامية إنما هي عاملٌ غير مسؤولٍ يصعب التحكم به في المنتظم الدولي؛ بسبب نقص الخبرة والدراية في الشؤون العالمية،[١١٩٦] وهو في الحقيقة قولٌ يفتقد الموضوعية ولا يخلو من التحيّز؛ فإضافة عددٍ من الدول الصغرى الجديدة، وإفساح المجال لها لتلعب دوراً في السّلم الدولي وفاعلية السياسة العالمية؛ سيؤدي إلى توسيع الآفاق، وتقريب الأمم المتحدة من سبب وجودها الحقيقي المفترض لا الواقع المصطنع؛[١١٩٧] **خصوصاً أن الواقع الحالي للنظام الدولي لا يعكس –على الساحة الدولية– جهازاً تنفيذياً حقيقياً يكون قادراً على فرض قواعد القانون الدولي، حيث إنّ القانون عادةً ما يُتذرّع بفرضه من قبل الدول الكبرى، أو الأحلاف المهيمنة، أو القوى المتنفّذة؛ أي ليس هناك قوةٌ مركزيةٌ مستقلّةٌ لفرض القانون، من حيث إنه قانون، وهذا يعني أن النظام الدولي بمجمله؛ إنما هو قائمٌ على استعداد الدول الداخلة فيه للالتزام بالقواعد.**[١١٩٨]

[١١٩٥]– انظر د. صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

[1196]– Francis Wileox, U.N and the Nonaligned Nation Princeton, Foreign Policy Association, New York, 1964, pp.35.

[١١٩٧]– انظر د. صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

[١١٩٨]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٤٠٣.

الفرع السابع

تعامل الأمم المتحدة مع الأزمات الدولية

إنّ الأسلوب الذي تعاملت به الأمم المتحدة مع ما اختلف عليها من الأزمات الدولية قبل انتهاء حرب الخليج في فترة الحرب الباردة؛ كان وفق مناطق النفوذ؛ إذ كان هناك مناطق محجوزة لا تتدخل بها؛ تقع تحت نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ أما تلك التي تقع خارجها؛ فكانت تتدخل فيها الأمم المتحدة بحسب حجم الاتفاق بين القوّتين العظيمتين حول أسلوب التعامل الواجب اتباعه، أما في مرحلة ما بعد أزمة الخليج؛ يمكن النظر إلى طريقة تعامل المنظمة مع الأزمات الدولية إلى ثلاثة أنماط على الأقل:

أولاها تلك التي لا يراد للأمم المتحدة أن تتدخّل فيها على أي وجه، فيترك أمر تسويتها لأطرافها المباشرين تحت الرعاية المنفردة للمنظمة، ومن أمثلة هذه الأزمات الصراع العربي الإسرائيلي مما بات يطلق عليه **النمط الاستبعادي** حيثُ تُستبعد الأمم المتحدة من محاولات تسوية هذه الأزمات، وبالمقابل ثمة أزماتٌ أخرى تُقحم فيها الأمم المتحدة عنوةً؛ بطريقةٍ تتجاوز صلاحيات الأمم المتحدة؛ مما يطلق عليه **النمط الافتعالي**، ومثال ذلك من الأزمات؛ أزمة لوكربي بين ليبيا والدول الغربية والولايات المتحدة. **وبين هذا النمط وذاك؛** هناك نمطٌ غالبٌ يسمّى **نمط المشاركة المحسوبة**؛ وفيه يتحدّد دور الأمم المتحدة بحجم ما يتوفر من إرادةٍ سياسيةٍ دولية؛ بل يصح أن يُقال إرادةُ الدول الكبرى السياسة.[١١٩٩]

ويُعاب على الأمم المتحدة عدم العدالة في حل المشكلات الدولية، وعدم وجود معيارٍ ثابتٍ للتعامل مع الأزمات التي تظهر على الساحة الدولية؛ فنراها تتدخّل في العراق مثلاً تحت ذريعة حماية الأكراد من انتهاكات حقوق الإنسان؛ إلا أنّها لم تتدخل في تركيا مثلاً للسبب ذاته، بالرغم من أن انتهاك حقوق الأكراد الذي تزعمه الأمم المتحدة واحد في البلدين.[١٢٠٠] وفي الحرب الأهلية في الصومال، وما رافقها من مجاعةٍ استدعت عملية إنقاذٍ ضخمة في البلاد، وتدخلاً دولياً على نطاقٍ واسع؛ إلا أن الحرب الأهلية في رواندا لم تنل هذا الاهتمام وهذا التدخل

[١١٩٩]– للمزيد حول تفصيلات هذه المهام الثلاث انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٣٤٢ وما بعدها.

[١٢٠٠]– انظر آمال بيدي، مرجع سابق، ص ٢٦.

الدولي من الأمم المتحدة، بالرغم من أنّ ما شهدته رواندا فاق ما حدث في الصومال بفارقٍ كبيرٍ جداً.[١٢٠١] وفي مجال نزع السلاح؛ يُلاحظ اعتناء الولايات المتحدة بتدمير تلك الأسلحة غير التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، ولكن بشكل انتقائيٍ خارج إطار الأمم المتحدة؛ كموقفها من العراق وكوريا الشمالية، ومساعداتها السخيّة لدول وسط آسيا للتخلص من الأسلحة النووية؛ بينما لا تتحرك قيد أُنملة نحو الكيان الصهيوني لحمله على توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.[١٢٠٢] لذلك من الواضح أن الدول الكبرى –وعلى رأسها الولايات المتحدة– حريصةٌ على التعامل مع الأمم المتحدة في كل أزمة على حدة، مختارةً بحريّةِ الأسباب والأساليب التي تتناسب ومقتضيات ظروفها، ومصالحها المتغيرة.[١٢٠٣]

وإنّ الدلائل تشير إلى أن المنظمة الدولية قامت على أساسٍ من الاحتكام والتحكم من قبل الدول الكبرى، وعلى تفرّد الهيمنة الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي؛ فمجلس الأمن لا يصدر قراراً لا توافق عليه الولايات المتحدة؛ كما أنّه لا ينفّذ قراراً لا يروق للدولة العظمى؛ لذلك نرى المجلس مؤتَمِراً بأمر الولايات المتحدة؛ مستظلاً بظلّ الأمم المتحدة؛ يتدخل بالشؤون الداخلية لجمهورية هايتي، ويفرض عودة رئيسها المخلوع؛ دونما إرادة؛ إلا ما تراه الهيمنة الأمريكية.[١٢٠٤]

ويبدو من خلال سياقات التعاملات الدولية؛ أنه كلما حدث نزاعٌ بين دولتين صغيرتين يُنسى النزاع، وكلما وقع نزاعٌ بين دولةٍ صغرى ودولةٍ كبرى تُنسى الدولة الصغرى، وكلما وقع نزاعٌ بين دولتين من الدول العظمى يُنسى مجلس الأمن![١٢٠٥] ما يعني أن الامم المتحدة بسياساتها العامة على الساحة الدولية وقراراتها؛ لم تعد تعكس إرادة الأمم المكونة لها، كما أن الخلل الهيكلي الحاصل في جهازها الأقوى والأشد نفاذاً (مجلس الأمن) لم يَعُد يعكس بتكوينه مراد الأعضاء في الأمم المتحدة، بعد استئثار الخمسة الكبار بصنع القرار.[١٢٠٦]

[١٢٠١]– انظر ابراهيم أحمد، تجربة التدخل في الصومال ورواندا، مجلة السياسة الدولية، عدد١٢٢، ١٩٩٥، ص ١٢٥

[١٢٠٢]– د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٤٤٧ – ٤٤٨.

[١٢٠٣]– المرجع نفسه، ص٤٥١.

[١٢٠٤]– د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

[١٢٠٥]– هذا ما رآه سفير ساحل العاج، للمزيد انظر ديفيد بوسكو، مرجع سابق، ص١٧٠.

[١٢٠٦]– آمال بيدي، مرجع سابق، ص ٢٨.

الفرع الثامن

رأينا في إصلاح الأمم المتحدة

إنّ إصلاح الخلل الحاصل في عمل الأمم المتحدة هو عمليةٌ شاملةٌ متكاملةٌ لا يُوفي بها أي إصلاحٍ جزئي، وإنّ كل الدراسات والأبحاث التي تمّت لإصلاح الأمم المتحدة –فيما علمنا– لم تأتِ بما يشفي الصدر وينتج طيّباً؛ والسبب أنّها كانت دراساتٌ جزئية تناقش المنظمة بعين نصوصها وافتراضاتها؛ دون وقوفٍ على حجم الكارثة الواقعة وتحديدٍ لأسّ المصيبة وأساسها؛ لذلك كانت هذه الأطروحة محاولةٌ –بين المحاولات لا فوقها– للنيل من أساس مشكلة التنظيم الدولي منذ بداياته، وتحديدٍ لأزمةِ الشرعية الدولية، واستشرافٍ لنظامٍ دوليٍ دون إذعان من الضعيف للقوي فيه، ولو سنه ميثاق الأمم المتحدة أو الممارسة الدولية، ومحاولةٍ بالعودة –ولو نظرياً– لأصل القانون الدولي وبكارة مفاهيمه؛ من غير عبثٍ ولا تحريف.

وإنّ هناك أسباباً كثيرةً تجعل من قضية إصلاح الأمم المتحدة مسألةً ضروريةً إن لم تكن ملحّة؛ فمرور زمنٍ طويلٍ على ميثاق الأمم المتحدة، ومن خلال الممارسة الطويلة التي كشفت مواطن النقص والضعف فيه، ومع تشكل نظامٍ عالميٍ سريع التطوّر المعرفي والتكنولوجي والتعقّد الأيديولوجي، والتطوّر الحاصل في مجال النقل والاتصال والمعلومات والتقانة؛ كل ذلك استدعى إعادة النظر في المنطلقات والأسس الفلسفية للتنظيم الدولي؛ فضلاً عن آليات ووسائل تحقيق أهدافه.[١٢٠٧] وإنّ عملية الإصلاح تلك يلزم لها رؤيةً واضحةً متكاملةً لمجتمعٍ دولي تَقلّ فيه الحروب ويكثُر فيه السلم والأمن؛ ما يقتضي بالضرورة تنازل الدول الكبرى عن دورها المتسيّد المهيمن لصالح سلطة القانون، وهي معضلةٌ واقعيةٌ قانونيةٌ دولية لا نجد حلاً لها، وبدون ذاك التصوّر؛ لا نرى أملاً في إصلاحٍ أو جديّةٍ في حلّ مشكلة؛ فكل ما خرج عن ذلك؛ هي محاولاتٌ لمعالجة آثار المرض وأعراضه لا أصل سببه؛ فهي قد تسكّن الألم إلا أنها لا تبرئ السقم.[١٢٠٨]

[١٢٠٧]– انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٤٠٩.

[١٢٠٨]– انظر محمد خالد الشاكر، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

وهنا لا بُدّ من تساؤلٍ وجيه؛ هل تحقيق تنظيمٍ دوليٍ عادلٍ لا إذعان فيه ولا ظلم؛ يحتاج إلى نظام قوة شاملٍ فوق وطني في شكل حكومة عالمية؛ أم يكفي تنظيمٌ لا مركزيٌّ على شكل منظمات دولية؟

إنّ العدالة الدولية تتطلّب –بلا ريب– شكلاً من أشكال السياسة العابرة للحدود التي تتلاءم بشكلٍ فعّالٍ مع أشدِّ الانتهاكات الدولية خطورة في التنظيم الدولي المعاصر؛ كالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واستنفاد، الموارد الطبيعية العالمية واستنزافها، ومخاطر البيئة، وحيازة وسائل تدمير البشرية؛ كالأسلحة شديدة التدمير، والأسلحة الكيميائية؛ لذلك لا بُدّ من مستوى دوليٍ فوق وطنيٍ يطبق قواعد القانون الدولي بشكلٍ حيادي في صالح البشرية والجماعة الدولية، لا من أجل الدول الكبرى.[١٢٠٩] **وإنّ الشكل الأمثل للنظام الدولي الذي ينبغي برأينا أن يكون عليه؛ إنما هو نظام مشاركةٍ عالمية؛ قوامه حل المشكلات الإنسانية العالمية والقضايا الدولية الكبرى، وما يتبع ذلك من إيجادِ حلٍّ للمسائل التي تهدّد حياة ساكني الأرض؛ كمخاطر الأوبئة والبيئة، والتحالف ضد المعتدي –أي معتدي– على سلامة التنظيم الدولي وأمنه واستقراره.**

أولاً– العناية بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها لا تهميشها:

يبدو لنا أنّ المجتمع في صيغته الدولية –وحتى يكون متوافقاً مع قواعد العدالة وروح القانون الدولي وإرادة واضعيه– لا بُدّ أن يتّصف بجملةٍ من الحقائق التي لا يمكن من دونها القول بشرعيته ولا تأسيسه لسلامٍ دوليٍ وفق مراد الميثاق؛ أولاها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،[١٢١٠] وعدم التهديد بالقوة أو استعمالها؛ بل تسوية المنازعات بالطرق السلمية،[١٢١١] وتكريس حق السيادة الدائمة على الموارد والثروات الطبيعية،[١٢١٢] والمساواة في

[1209] – Allen Buchanan, Justice, Legitimacy, and Self-Determination. Moral Foundations for International Law Oxford University Press, 2003, p. 233.

[١٢١٠]– انظر حق السيادة وعدم التدخل الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الثاني، المطلب الثاني، الفرع الأول من هذه الدراسة.

[١٢١١]– انظر قواعد استخدام القوة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة، الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الثاني، المطلب الأول، الفرع الأول من هذه الدراسة.

[١٢١٢]– انظر انتشار الثروات، الباب الثاني، الفصل الأول، المبحث الثاني، المطلب الثاني، الفرع الثاني من هذه الدراسة.

السيادة،[١٢١٣] وحق الشعوب في تقرير مصيرها،[١٢١٤] واحترام حقوق الإنسان دون تمييز،[١٢١٥] والتزام الدول لذلك كله بالوفاء التام بالتزاماتها الدولية.

وإنّ فشل الأمم المتحدة في أداء الوظائف الأساسية للنظام الدولي؛ أدخل كما يدخل الشرعية الدولية في مأزقِ عدم الجدوى الناتج عن عدم الثقة في الأمم المتحدة منظمةً وميثاقاً؛ بعد العجز عن التعامل بحسمٍ وحزمٍ مع الدول الكبرى الممتطيةِ المنتظم الدولي أداةً لتحقيق مصالحها الاستراتيجية،[١٢١٦] لذلك فإن النظام الدولي القائم ليس إلا استمراراً لفكرةٍ راودت الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد استعملت الأمم المتحدة كأداةٍ يُتستر بها لفرض الطموح الغربي، ونجد ذلك صريحاً جليّاً من غير مواربة ولا تورية في قول الرئيس الأمريكي جورج بوش: "إن النظام العالمي الذي أردنا أن نكرّسه عام ١٩٤٥؛ والذي عملت من أجل تحقيقه أمريكا بمبادئها ومواقفها في الأمم المتحدة ولم تستطع تحقيقه حتى قامت الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة الآن قادرة على تكريسه بعد أن انتصرت عالمياً، إن مبادئها هي التي انتصرت وإن اتجاهها في العالم هو الذي انتصر، وإنا لا نريد حل مشاكل العالم من خلال تفعيل هذه المؤسسة الدولية بصيغة جديدة"، وهذا يعني بصريح العبارة؛ تفعيل سيطرة أمريكا وتفعيل سيادتها على العالم من خلال المؤسسة الدولية.[١٢١٧]

ثانياً- توفير دخل مستقل للمنظمة:

على سبيل إصلاح الأمم المتحدة وتوجيهها بالاتجاه الصحيح وتقويتها على حساب تسلّط الدول الكبرى؛ فإننا نقترح توفير مصدرِ دخلٍ مستقلّ لها، **وتخليصها من سلطة المانح والممول؛ فمن المحال أن تكون الأمم المتحدة مستقلة في قراراتها وسياساتها الدولية دون أن يتوفر لها مصدرٌ مستقلٌ للدخل، وهذا ما تجلى اليوم ونحن نسمع ونرى باكورة إغلاق مكاتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) إذ أعلنت الولايات المتحدة وتسع دول أخرى في مطلع العام ٢٠٢٤ تعليق الدعم المقدّم لها عقب حرب ٧ تشرين**

[١٢١٣]- انظر حق المساواة الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الثاني، المطلب الثاني، الفرع الثاني من هذه الدراسة.

[١٢١٤]- انظر حق تقرير المصير الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الأول، المطلب الثاني، الفرع الرابع من هذه الدراسة.

[١٢١٥]- انظر المبررات الإنسانية، الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الأول، المطلب الثاني، الفرع الثاني من هذه الدراسة

[١٢١٦]- مليكة قادري، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص١٢٧.

[١٢١٧]- انظر د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

الأول؛ ما جعل الضعيف ذا الحاجة تحت رحمة الداعم والممول، لا تحت حماية القوانين! ويمكن الاستفادة في ذلك من اشتراكات الدول الأعضاء؛ وفرض ضريبة على الخدمات التي تقدّمها الأمم المتحدة؛ فمثلاً تقوم المنظمة بالاتفاق مع منظمة الطيران الدولية بتسيير العديد من القوارب في المحيطات للعمل على إنقاذ أي طائرةٍ في البحر، وربما يكون الحل المناسب هو تغطية تلك النفقات بفرض ضريبةٍ على كل تذكرة طيران لتغطية عملية السلامة تلك، وكأن يدفع البنك الدولي جزءاً من فائضه لتعزيز الأمن السياسي الذي سيمكّن البنك من توسيع استثماراته التي يتشدد بها حالياً، وكذا كاقتطاع جزءٍ من استثمارات ثروات أعماق البحار لصالح خزانة الأمم لمتحدة.[١٢١٨]

ثالثاً- اقتراح إصلاح تشكيل مجلس الأمن في الميزان:

من مشاريع الإصلاح المقترحة ذاك الذي تبنته مجموعة الأربع[١٢١٩] عام ٢٠٠٥ والذي يقترح توسعة عضوية مجلس الأمن ليشمل ٢٥ عضوا مع إضافة ٦ أعضاءٍ دائمين؛ ليس لهم حق النقض و٤ أعضاءٍ غير دائمين؛ يتم توزيعهم وفق الآتي: **الدائمون** مقعدين لدول إفريقيا، ومقعدين لدول آسيا ولأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومقعد واحد لدول أوروبا الغربية والدول الأخرى. **وغير الدائمين:** مقعد لإفريقيا، ومقعد لآسيا، ومقعد لأمريكيا اللاتينية والكاريبي، ومقعد لدول أوروبا الغربية والدول الأخرى.[١٢٢٠]

ولا نرى أن مثل هذا الاقتراح سيخرج مجلس الأمن من أزمته التي يعيشها أو يبث الحياة فيه من جديد، فحق النقض يوقف القرار سواءٌ أصدر عن تسعةٍ من أعضائه أو أربعة عشر أو عشرين، كما أنّ المركز المتميّز للدول الكبرى؛ لا ينال منه كثرة عدد ولا تكاثر الأصوات، فصوتُ أحد الدول الكبرى في المجلس لا يساويه مئة صوت من سواها فيه. كما أننا لا نتجاهل أن توسيع عضوية مجلس الأمن قد يؤذن بالشلل فوق ما هو حاصل، وأنه خيارٌ غير مقبول في المجلس الذي أُنيطت به مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين،[١٢٢١] كما لا يغيب عنا أنّ مجلس الأمن أصلاً بتشكيله الذي هو عليه اليوم؛ إنما يعاني من شللٍ لحق به جراء توزيع أو توازع النفوذ والسيطرات

[١٢١٨]- انظر لارك ايشلبرغر، مرجع سابق، ص١٢٠ – ١٢١.

[١٢١٩]- وتشمل كلاً من ألمانيا واليابان والهند والبرازيل.

[١٢٢٠]- انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير، مرجع سابق، ص١٨٢.

[1221] – simon caney, Op. cit, p144.

بين كتلة الغرب فيه المتمثلة بالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وكتلة الشرق المتشكلة من روسيا والصين؛ إلا أننا لا نريد للمجتمع الدولي هذه الصيغة ولا تلك، فلا نرتجي يداً ذات أصابع خمس تعاني من شلل تام إلا عندما يتعلق الأمر بأهواء الدول المتنفذة فيه، كما لا نبتغي زيادةً في العدد ولا التعداد؛ بل نريد حياةً فيها وعدالة، لطالما غابت عن الفعل والتصرف على الساحة الدولية؛ لذلك نرى أن الحل هو تفعيل الدور الرقابي على قرارات مجلس الأمن أولاً؛ لتكون متّسقة متوافقة مع قواعد القانون الدولي ومبادئه، وقواعد العدالة والإنصاف، من خلال هيئةٍ قضائيةٍ مستقلّة؛ تحكمها القوانين حقاً وصدقاً لا السياسات، والعدالة لا الإذعان، وقوة القانون لا قانون القوة؛ ثم بعد ذلك يمكن أن يكون توسيع العضوية في المجلس وعدالة توزعها جغرافياً مسألة تستحق النظر.

رابعاً– مؤسسات الحوكمة العالمية فكرة تستحق النظر:

تُعد فكرة مؤسسات الحوكمة العالمية جديدةٌ نسبياً ولا تزال تتطوّر؛ كما أن معايير العدالة التي تسعى لأن تُلبيها ليست مستقرة بعد؛ غير أنّ فكرة تقييم شرعية المؤسسات الدولية مسألةٌ غايةٌ في الأهمية تسهّل المراجعة النقدية لعمل وفاعلية تلك المؤسسات، ومؤدّى ذلك التمييز بين المؤسسات الشرعية وتلك غير الشرعية، وإنّ مؤسسات الحوكمة العالمية تُغطّي مجموعةً متنوّعةً من التفاعلات الدولية متعددة الأطراف؛ كتلك التي تنشأ في ظلِّ منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات البيئية الدولية المختلفة، وكذلك مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، حيث ينبغي التعامل مع تلك المؤسسات على أساس شرعيتها وعدم شرعيتها؛ فأما تلك الشرعية منها؛ فتستحق الدعم الدولي ويمتنع عن التدخّل في أعمالها، وأما تلك غير الشرعية؛ فيتم إيقافُها والحدُّ من نشاطها.[١٢٢٢] وإنّ مؤسسات الحوكمة العالمية ذات قيمةٍ دوليةٍ مهمة؛ إذ إنّها تضع المعايير اللازمة التي تمكّن الدول الأعضاء والجهات الدولية الفاعلة من تحديد سلوكهم، وضبط نشاطهم بطرقٍ قانونية سليمة. وإن من المفهوم عملياً وواقعياً عدم افتراض استحقاق مؤسسةٍ دوليةٍ للدعم الدولي؛ إلا إذا كانت عادلةً تماماً؛ سوى أن ذلك بعيد المنال من حيث الأصل؛ فالمراد هو البحث عن معيارٍ للشرعية يمكن الوصول إليه.[١٢٢٣] وإذا ساد الاعتقاد أن

1222 – allen buchanan and robert o. keohane Op. cit, p 30 – 31.

1223 – Ibid, p32.

مؤسسةً ما غير شرعية؛ فقد تكون النتيجةُ نقص التنسيق معها، وعدم الالتزام بقراراتها حتى تتغير المؤسسة؛ لتتوافق مع المعايير بشكلٍ أفضل.[١٢٢٤]

خامساً- الأمم المتحدة؛ توصيفٌ بين واقع معاش وآخر مأمول:

ينهج مشايعو شكل النظام الدولي الحالي منهج المادح المُثني على ما توصّلت إليه العلاقات الدولية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ والتي جعلت من العالم وحدةً متجانسةً في ظلِّ نظامٍ رشيدٍ يضمُّ العالم بأسره دونما انفصالٍ أو انقطاعٍ بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية؛ يضمن من خلالها الاستقرار والعدل للجميع، ويضمن حقوق الإنسان من خلال مؤسساتٍ دوليةٍ رشيدة؛ كالأمم المتحدة والهيئات التابعة لها؛ نظامٌ يدعو للديمقراطية وأخلاقياتها؛ ينعقد فيه اللواء لمؤسسات حقوق الإنسان وسيادة القانون![١٢٢٥]

وإننا لا نسخّف فكرة إيجاد منتظمٍ دولي يضبط العلاقة بين أعضاء الجماعة الدولية ولا نسفّهها، ولا نستصغر الجهود المبذولة في سبيل ذلك، ولا ندعو لضرورة القضاء على كل شكلٍ من أشكال التنظيم الدولي ومؤسساته؛ إلا أننا نثور على ممارسةٍ لم تلتق يوماً بإرادة الدول، وعلى أفعالٍ وقراراتٍ لم ترقَ إلى مستوى الشعارات، ونطلب العدل فيها لا نسمع له صوتاً، وننشد الشرعية فلا ندرك منها فوتاً. كما إننا لا ندعو إلى إلغاء الأمم المتحدة أو إنهاء دورها؛ بقدر ما ندعو إلى تفعيله على الوجه الصحيح، وتطبيق نصوص الميثاق وما جاء فيه، وفق مراد تلك الأمم المتحدة، لا وفق هوى الأمم المتسلّطة المستكبرة، وإدخال ما لم يوضع في الميثاق؛ وجعله فيه؛ فمساعي السلام وتحقيق الأمن لا تتم في ظل الأمم المتحدة بشكلٍ ديمقراطي جماعي، ولا داخل مجلس الأمن ولا الجمعية العامة، بل وفقاً لرغبات الولايات المتحدة وحلفائها ومراعاة لمصالحهم.[١٢٢٦]

وإن السياسة الدولية اليوم إنما تحتكم إلى جملة من القواعد القانونية الدولية التي شُرعت في سلام وستفاليا ١٦٤٨ بعد حرب الثلاثين عام في أوروبا، وإنّ تلك القواعد إنّما صُمّمت من قبل الفاعلين الأكثر نفوذاً في العالم

[1224] – allen buchanan and robert o. keohane Op. cit, p35.

[١٢٢٥]– عبد الوهاب المسيري، النظام العالمي الجديد عولمة الالتفاف بدلاً من المواجهة، مجلة المعرفة، عدد٤٦، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩، ص ٢٠ – ٢١.

[١٢٢٦]– انظر مطيع المختار، محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مجلة الوحدة العربية، عدد ٩٠، ١٩٩٢، ص ١٦.

وقتها، وضعتها القوى العظمى خدمةً لمصالحها الذاتية التي لا تسع كل أشخاص القانون الدولي؛ بل تضيق بالدول العظمى نفسها، وتضمن من خلالها موقعها المهيمن على قمة الهرم العالمي للقوة.[١٢٢٧] لذا يرى البعض أن للأمم المتحدة مهمةٌ بعيدة المدى؛ تتمثل في توفير حياةٍ أفضلَ لشعوب الأرض، وبالرغم من المساعدات التي تعاونت الدول على تقديمها متجاوبةً "لروح الرقة واللطف"؛ إلا أن الواقع ازداد تفاوتاً بين الدول الغنية والدول الفقيرة؛ أي ازداد الفقير فقراً والغني غنىً، ولو حقق القانون الدولي للدول النامية عدالةً توزيعية تضمن لهم حقوقهم، وتردّ لهم ما سُلب منها؛ لما احتاجت مكرُمة الدول المتقدّمة المزيّفة، التي تأتي على شكل مساعداتٍ مشروطة بتنازلاتٍ سياسية واقتصادية واجتماعية؛ فالأمم المتحدة لن تحقّق هدفها المنوط بها؛ ما لم تنل استقلاليةً وموضوعية، وإنّ الشرط الأساسي لذلك هو التزامها الحق بالقانون، واتخاذها الشرعية رداءً لها، وذلك يقتضي بالضرورة إحداث تعديلاتٍ فعّالة في النظام الهيكلي، وإعادة النظر في دور الأمين العام، والتأسيس لدورٍ محوري له يمكّنه من صلاحياتٍ إجرائية تتيح له مواجهة المشكلات المهددة للسلم والأمن الدوليين.[١٢٢٨]

ويبدو لنا أن صلاحية القانون الدولي اليوم وضرورته على المحك؛ فالنظام الدولي الفوضوي الذي نراه؛ يحتاج إلى هيكلٍ مؤسسي متكاملٍ ومركزي؛ يتمتع بقدرةِ الردع والإنفاذ والإلزام، وهي ثلاثيةٌ لا وجود لها في المنظمة الدولية التي ينضوي تحتها أعضاء التنظيم الدولي المعاصر؛ لذلك فإن ما نسميه "القانون الدولي" إنما هو في موضع شكٍّ وجودي.

وإننا نرى أن الأمم المتحدة لم تحقّق آمال الولايات المتحدة دون منازع؛ فالمنظمة الدولية الجديدة التي رآها الساسة الأمريكيون وسيلةً لتحقيق أهدافهم في أمركة العالم، ونشر العولمة بالنزعة الأمريكية؛ ينازعهم في طموحهم فيها الساسة في الاتحاد السوفيتي؛ الذين ما بَرِحوا يلوّحون بحق النقض، ويستخدمونه مرّةً تلو الأخرى؛ ليس من أجل تحقيقِ صالح المجموع في وجه الهيمنة الأمريكية؛ بل في سبيل تحصيل القدر الأكبر من المكاسب والنفعية، وعدم ترك الساحة الدولية لتتفرد بها الولايات المتحدة، في مشهدٍ يصوّر إذعانين متقابلين قد لا يكونا

[١٢٢٧]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ١٥٨.

[١٢٢٨]– انظر بكر قنيرة، جامعة الدول العربية في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد، مجلة شؤون عربية، القاهرة، عدد٦٩، ١٩٩٢.

متساويين، سوى أنهما بلا شكٍ على حساب الدول النامية الضعيفة. كما أن المنظمة لم تحقق آمال الدول الصغرى التي أذعنت للعقد الدولي، ورضيت التنازل عن جزءٍ من مجالها المحجوز تحت مسمياتٍ كانت تدرك أو أدركت فيما بعد أنها شعاراتٍ خلبيّة صعبة المنال؛ سوى أن وجود الأمم المتحدة برأينا خير من عدم وجودها، وارتكاب المجرم لفعله مع الترقّب والحذر من المجموع، خيرٌ من أن تُترك الساحة له يعيثُ فساداً من غير حسيبٍ يسجّل عليه؛ لذلك فالمراد هو ضبط المؤسسات الدولية وفق القواعد القانونية الدولية الشرعية؛ لا أن نهدم كلَّ جهدٍ دوليٍ ربما لا يمكن إحداث بديله مع زيادة تعقّد التفاعلات الدولية.

المطلب الثاني

افتقاد العدالة في إطلاق المصطلحات[١٢٢٩]

يكتنف القانون الدولي غموضٌ ينزل به –وللأسف– إلى أن يُتاح كأداةٍ سياسيّة؛ حيث إنّ التباس كثيرٍ من المصطلحات فيه، ومرونة الصياغات في نصوصه وعدم وضوحها، تُتيح للدول سلطةً تقديريةً واسعةً للتفسير وفق مصالحها دونما رقيب؛ لذا من الممكن أن يسهل فيه المدُّ والشدّ.[١٢٣٠] وإنّ المشهد الدولي من ناحية وضع الممارسة الدولية في ميزان القانون لا يبدو منضبطاً أبداً في ظل استغلال العديد من المصطلحات والمفاهيم والمبادئ القانونية وتحريف معناها، وإنّ من مظاهر عدم العدالة والإذعان في المصطلحات؛ ربط التقدم والإنسانية بالرأسمالية، وربط التخلف والتأخر الإنساني بدول الجنوب، وربط الحضارة والرقيّ بالدول الغربية، وربط الإرهاب والمشاكل الدولية بدول العالم الثالث وتلك الدول ذات الأغلبية المسلمة؛ فينظر للفقراء والمسلمين على أنهم المسؤولون عن أحداث العنف والاضطرابات حول العالم؛ لأنهم لم يقبلوا الرأسمالية مخلّصةً لهم مما هم فيه؛ حتى بدا أن العدالة تسير مع مصلحة الأقوى وجوداً وعدماً؛ فالعدالة هي ما يؤمن به الأقوى، ويفرضه على الآخرين.[١٢٣١]

[١٢٢٩] – إنّ جُلّ ما نراه ونسمعه في هذا العالم؛ إنما هو ادّعاءٌ للحقيقة، أو محاولةٌ لادّعائها حتى، إنها حقائقُ زائفة!!

[١٢٣٠]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص٤٠٤ – ٤٠٥

[١٢٣١]– يرى سقراط أن دول العدالة لا يمكن أن يستدعي التسبب بالضرر، لذلك لم يكن من العدل إلحاق الأذى بالغير، انظر د. عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص ٢٧.

والحق أنّ القوي في التنظيم الدولي هو الذي يضع الشروط الدولية والقوانين والمواثيق، وهو الذي يصف فعلاً بأنه انتهاكٌ للقانون الدولي، ويصف نزاعاً أنّه مهددٌ للسلم والأمن الدوليين، ويطلق الإرهاب على فعلٍ دون آخر، وهو الحق والحقيقة وعنوانهما، حتى أن اسم المنظمة الدولية "الأمم المتحدة" ما هو إلا اسمٌ للدول المتحالفة المنتصرة في الحرب الغربية الثانية.[١٢٣٢]

والحقيقة أنّ القوى المتنفذة اليوم هي التي باتت تتحكم في توجيه المصطلحات، وتحديد مدلولاتها، وإقناع الرأي العام الدولي بها، ولا بُدّ أن أُشير إلى أنَّ كلّ فكرةٍ أيّاً كان أصلها –اقتصادية أو سياسية أو دينية..– إنّما تخضع إلى التحوير في نفوس المؤمنين بها وعقولهم؛ فتحكم التصورات الخاطئة سلوكهم وتوجهاتهم، بل وآمالهم وأهدافهم، وتدور تلك الأفكار في فلكٍ بين الإفراط والتفريط، وقد سجّل التاريخ –وما أكثر ما يعيد التاريخ نفسه– استثماراتٍ لتلك الإفراطات في صالح القويّ والمتنفّذ؛ حصل ذلك في الشيوعية والرأسمالية والنازية والأصولية الإسلامية، ومهما يكن توجّه المرء من أيٍّ من تلك الأفكار؛ فإن العقلاء يتّفقون أنّ الشيوعية التي أرادها مؤسسوها لا تُشبه الشيوعية التي يعرضها المتطرّفون من المؤمنين بها، والرأسمالية الأصلية لا تشبه الرأسمالية التي يطمح لها المتطرّفون فيها، كما أن الإسلام الحقَّ لا يُشبه الإسلام المشوّه الذي تتبناه كثيرٌ من الجماعات الأصولية، وإنّ فهم تلك المسألة يُبنى عليه فهمُ الواقع الدولي والسياسة الدولية؛ كما يؤسّسُ لإنصافٍ في التعامل مع المصطلحات والأمم؛ مما لا نرى أن القوى الكبرى لا تُريد حدوثه. ولذلك سنعرض في هذا المطلب لافتقاد العدالة في المصطلحات التي نص عليها الميثاق (الفرع الأول) ثم لافتقاد العدالة في المصطلحات التي أسس لها الواقع الدولي (الفرع الثاني).

[١٢٣٢]– حيث يرى أستاذنا الدكتور جاسم أن العالم ومعالمه كان يتحدد بمحددات غربية، وأن التاريخ كذلك كان يُكتب وفقاً لمدار الأحداث في فلك الغرب، وفي ذلك إجحاف وإقصاء خطير، وهذا هو مسار المجتمع الدولي في عصر التنظيم الدولي، انظر د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية، مرجع سابق، ص٩٠/٩١.

الفرع الأول

افتقاد العدالة في المصطلحات التي نص عليها الميثاق

ظهر إذعانٌ على الساحة الدولية؛ قوامه المفاهيم والألفاظ والمصطلحات؛ منها ما نصَّ عليه ميثاق الأمم المتحدة، وقد تجلّى ذاك الإذعان من خلال غموض تلك المصطلحات، وعدم وضوح مدلولاتها ومراداتها من جانب، ومن خلال استخداماتها على الصّعيد الدولي من جانبٍ آخر، كحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحفظ السلم والأمن الدوليين، والمساواة، والدفاع الشرعي؛ وفقاً لما سيتم بيانه تباعاً.

أولاً: الإذعان في مصطلح تهديد السلم والأمن الدولي.[١٢٣٣]

١- غموض معالم المصطلح:

إن المفهوم الموسع لمصادر تهديد السلام الدولي يُعدُّ أحد صور الإذعان والانتقائية المتّبعة وازدواج المعايير؛ بجعل تهديد السلم والأمن الدوليين يتجاوز المصادر العسكرية؛ ليشمل الاقتصاد والاجتماع والإنسان والبيئة؛ [١٢٣٤] بينما لا يشمل حظر استخدام القوة إلا تلك العسكرية؛ في ازدواجٍ يعكس مصالح الدول الكبرى، كما أنّ مصطلح الأمن من المفاهيم المتداولة بكثرة على الصعيد الدولي، وهو من التعابير المرنة الواسعة التي تفتقد مفهوماً محدّداً وتعريفاً قاطعاً يتفق عليه.[١٢٣٥]

وإن ســـوء الأمر قد وصـــل إلى أن مذهباً في فقه القانون الدولي الغربي بات يرى أن معنى تهديد الســـلم والأمن الدوليين؛ إنّما يتحدّد بكل ما يحدّده مجلس الأمن بأنه يهدّد السلم والأمن الدولي![١٢٣٦] والحق والإنصاف أنـه لا يجوز – وفقاً لما نرى- أن نركن إلى طرحٍ كهذا، ولا ينبغي لنا أن نفعل؛ إذ يعني ذلك إطلاق يد المجلس في ما منحه الميثاق من صلاحياتٍ ليصل فيها حدَّ التعسّف، وليكون تكييف السلم والأمن الدوليين وفق معايير

[١٢٣٣]- للمزيد والتفصيل راجع الباب الأول من هذه الدراسة – مبررات فرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر.

[١٢٣٤]- انظر د. نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، مصر، ١٩٩٣، ص ١٥٢.

[١٢٣٥]- د. جاسم محمد زكريا، الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا في ميزان الشرعية الدولية، مجلة الفكر، عدد ٦، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٣٤.

[١٢٣٦]- مذهب Akehur من الفقه الغربي، انظر د.فرست سوفي، مرجع سابق، ص٦٠.

محتملة؛ تعكس مصـــالح الدول الكبرى التي تهيمن على المجلس وتتحكم فيه، لا وفق معاييرٍ تســـتند إلى القانون الدولي بمبادئه وقواعده؛ لذا لا بُدّ من التفريق بين الواقع الدولي الذي يفرض تحكّماً لمجلس الأمن في التحديد والتســـمية، وبين المعايير القانونية لتلك المحدّدات والتســـميات، وإن كان الواقع الفعلي يكرّس تحكماً وفرضَ إذعان؛ فإن مثل ذاك المذهب لا يمكن أن يُقبل قانوناً إلا ببرهان، باعتبار أن المفاهيم التي أرادها القانون الدولي ينبغي –من حيث الأصل– أن تنضبط بمقاصد القانون ومراداته؛ وفق أسسٍ موضوعيةٍ سليمة، لا وفق ضوابطَ وأهواء شخصية، وإلا كنّا تحت حكم الإذعان لا تحت حكم القانون.

٢– إطلاقات المصطلح على الساحة الدولية:

تبنّى مجلس الأمن بوضوحٍ واضطراد المفهوم الموسع لحفظ السلم والأمن الدوليين، وأجبر الأمم المتحدة بل الجماعة الدولية على التصالح مع المصالح الخاصة بالدول المهيمنة، وقبول إطلاقاته على الأحداث والقضايا الحاصلة، وكان الضابط للقضايا المطروحة أمامه أحد معيارين، **أولاهما افتعالي؛** حيث يشدّد هذا المعيار على ضبط سلوك مجلس الأمن، ويمنح المجلس حريةَ اتخاذ القرارات المتلاحقة التي تسارع الدول لتنفيذها؛ لتعلّقها بالمصالح الحيوية للدول الكبرى، **وآخر استبعادي؛** يتعامل مع القضايا التي لا تدخل ضمن دائرة اهتمام القوى الكبرى؛ حيث يتمّ التعاطي معها بفتورٍ ولا مبالاة، بل باستبعادٍ تامٍّ أحيانا، وهو نهجٌ انتقائيٌ باتت توسَم به أعمال الأمم المتحدة بخطّها العام على طول المسار الدولي؛ تُستبعد معه العدالة والمساواة، وتتصدّر فيه المصالح والأجندات الخفية،[١٢٣٧] لذلك نرى دولاً دُمرت باسم حفظ السلم والأمن الدوليين، ودولاً تم فرض إجراءاتٍ قسريّة ضدها بموافقة الأمم المتحدة ودون موافقتها كالعراق، وكوبا، وكوريا الشمالية، وروديسيا،[١٢٣٨] وزيمبابوي، وجنوب إفريقيا، وليبيا، والسودان؛ في حين يستثنى الكيان الإسرائيلي الذي دَمر وشَرّد، وخرق المواثيق الدولية؛ من عقوبات مجلس الأمن، ومن تهديد السلم والأمن الدوليين.

[١٢٣٧]– مليكة قادري، مرجع سابق، ص١٤٨.

[١٢٣٨]– انظر القرار رقم ١٥٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩

ثم إن مجلس الأمن قد عَدّ امتناع ليبيا عن تسليم اثنين من مواطنيها المتهمين بالإرهاب إلى القضاء الأمريكي والبريطاني في قراره رقم ٧٤٨ / ١٩٩٢ الخاص بحادثة لوكربي؛ تهديداً للسلم والأمن الدوليين![١٢٣٩] لينضم إليه العديد من القرارات المشابهة المتعلقة في راواندا ويوغسلافيا وسيراليون وسواها، حتى أن مجلس الأمن –وفي مشهد لا يمكن المرور عليه دون التوقف عنده– وفي قراريه ١٥٩٥ و١٦٤٤ لعام ٢٠٠٥ عدّ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق اللبناني رفيق الحريري تهديداً للسلم والأمن الدوليّين! [١٢٤٠] كما أنه في قراراه رقم ٦٨٨ /١٩٩١ الخاص بالعراق قد عدّ تدفق اللاجئين على النحو الواسع الحاصل تهديداً للسلم والامن الدوليين! ويبدو لنا أن مجلس الأمن مستغلاً مهمّته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وموسعاً المفهوم ذاك دون ضوابط في ذلك؛ بات يملك قدرةً بالغةً على فرض الإذعان والتدخل في الدول وشؤونها الداخلية إلى حدٍّ كبير ، ؛ لتوظِّف المسائل الدولية والداخلية في آن معاً وفقاً لمصالح الفاعلين الدوليين.[١٢٤١]

ومن الواضح أن مجلس الأمن في استغلاله لمهمّته في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ قد وسّع المفهوم لتكون إطلاقاته دون ضوابط تُحدد فتجمع وتمنع؛ ما يقتضي بالضرورة إطلاق يد الكبرى المتنفّذة على الساحة الدولية؛[١٢٤٢] لذلك نجد –على سبيل المثال– الولايات المتحدة تعلن العراق عام ١٩٩٨ دولةً مارقةً تشكّل تهديداً للعالم بأسره، واعتبرتها دولةً خارجةً عن القانون؛ يقودها متقمّص لهتلر! ينبغي أن يحتويه حرّاس النظام العالمي، في إشارةٍ إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة شريكها.[١٢٤٣] **ما يعني أن الأمم المتحدة قد تخلّت عن دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ لصالح الدول الكبرى التي تعمل على فرض القوة من أجل تحقيق المصلحة.**

ويبدو أنّ مجلس الأمن مستغلاً لسلطاته في حفظ السلم والأمن الدوليين، قام بتوسيع المفهوم دون معايير استدلالية يرجع إليها في ذلك؛ كما أضحى قادراً على التدخّل في شؤون الدول الداخلية تحت ذاك المسمّى، ما ينتج عنه السماح للدول الكبرى في التحكم والهيمنة؛ لتنسج خيوط المجتمع الدولي على منوالها؛ تحقيقاً لغاياتها وبناءً

[١٢٣٩]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

[١٢٤٠] – انظر الوثيقة رقم S/RES/1595(2005) والوثيقة رقم S/RES/1644(2005) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[١٢٤١]– انظر د. فتيحة ليتيم، المرجع السابق، ص٨١.

[١٢٤٢]– انظر د. فتيحة ليتيم، المرجع السابق، ص٨١.

[١٢٤٣]– نعوم تشومسكي، الدول المارقة مرجع سابق، ص٣٣.

لمصالحها،[١٢٤٤] خصوصاً أن تأثير القوى العظمى ومصالحها يحول بين المجلس وبين اتخاذه إجراءات فعالة للعديد من القضايا على الساحة الدولية.[١٢٤٥] **وبالرغم من السوابق المتعدّدة لنعت تصّرفٍ ما بأنه يهدد السلم والأمن الدوليين؛ فإن أيّاً منها لم يشكّل دليلاً محدداً يسترشد به المجتمع الدوليّ في التعامل مع القضايا التي تظهر على الساحة الدوليّة، فالواضح أن السلوك الدوليّ بشكل عام أخذ يشكّل تحدياً خطيراً لمبدأ السيادة الوطنية وانحرافاً في الممارسة، تحت مسمى حفظ السلم والأمن الدوليين.**

ثانياً- الإذعان في مصطلح حق الشعوب في تقرير مصيرها:[١٢٤٦]

أزكى الاضطهاد والاستعمار، وفرض الهيمنة وبسط النفوذ -خصوصاً بعد الحروب الكبرى التي شهدها التنظيم الدولي- فكرةَ حفظ حقوق الشعوب وحمايتها والتأسيس لبناء علاقاتٍ دوليةٍ تحكمها الحقوق لا القوة؛ فنشأ حق الشعوب في تقرير المصير، وطفق يأخذ بُعداً مقبولاً على المستوى الدولي،[١٢٤٧] ويعد حق تقرير المصير -باعتباره أداةً قانونية تُمكّن الشعوب المستعمرة من التخلص من استعمارها ونيل استقلالها وحريتها- حجرَ زاويةٍ في بناء الحياة الدولية؛[١٢٤٨] فتقوم كلُّ دولةٍ بتقرير مصيرها بحريّةٍ واستقلالٍ دون إذعانٍ لضغطٍ أو إكراه، وعلى الرغم الرغم من ثبوت ذاك الحق في المواثيق الدولية؛ إلا أن كثيراً من الصعوبات تُحيط تطبيقه؛ حتى وصل الأمر إلى حدِّ التلاشي؛ اللهم إلا بازدواجية تَرعى حقوق الدول الكبرى، وتحقق لها المصالح والرغبات.[١٢٤٩]

[١٢٤٤]- انظر د. فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص٨١.

[1245] – Nigel David White, Maintenance Of International Peace And Security. PhD thesis, University of Nottingham, October 1988, p53

[١٢٤٦]- للمزيد والتفصيل راجع الباب الأول من هذه الدراسة – مبررات فرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر.

[١٢٤٧]- انظر عبد الهادي بوطالب، حق الشعوب في تقرير المصير وحق الدول في الحفاظ على وحدتها الترابية – رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، ١٩٩٤، ص٩٩.

[١٢٤٨]- عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص ٤.

[١٢٤٩]- انظر حبيب الرحمن غانس وحمزة موسى، دراسة في الآليات الفعلية والواقعية والحلول الكفيلة بتفعيل مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي واقع وآفاق، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد ٩، د. ت، ص ٣٩٣.

١- غموض معالم المصطلح:

من الملاحظ عدم وجود تعريفٍ واضحٍ جامع مانع متفّق عليه للمصطلح؛ ما أدى إلى ظهور العديد من التفسيرات المتباينة التي تذهب مع رياح المصالح والأهواء؛ وفق تأويلاتٍ انتقائية لا يمكن ضبطها ولا ممارسة الرقابة عليها، وقد عكس ذلك حقيقةً يتّسم بها المصطلح – كالعديد من المصطلحات التي جاء بها القانون الدولي– وهي ازدواجية الصفة التي يخضع لها من سياسيّة وقانونيّة،[١٢٥٠]وقد بدأ ذاك التحوير في حقيقة المصطلح في القرن العشرين؛ حيث حاولت الدول الكبرى ذات المستعمرات في البلاد الأخرى تحجير المفهوم وتضييق أبعاده؛ بغية الحفاظ على مستعمراتها، وساقت لذلك المراد حججاً واهية؛ منها غياب النضج السياسي، ومنها عدم القدرة على الحكم الذاتي،[١٢٥١] إلى أن نالت تلك البلاد استقلالها.

ولا بُدّ من القول بأن أصل حق تقرير المصير وحقيقة سموه لا يثيران لبساً ولا جدلاً وجودياً؛ سوى أن المشكلة في النطاق وشروط التنفيذ؛ فالاستشهاد بالحق مطلقاً خارج حالات إنهاء الاستعمار؛ تُثير خلافاتٍ ظرفية من الناحية التطبيقية.[١٢٥٢] لذا لم يكن حقّ تقرير المصير من حيث الأصل يُثير إشكالات في الفقه القانوني الدوليّ التقليدي؛ فمضمونه حقّ الشعوب في تحررها من المستعمر تمهيداً لنيلها استقلالها؛ غير أن مشلكة مضمون المفهوم تجلّت بجلاءٍ؛ لينقسم الفقه القانوني حوله إلى مذهبين:

المذهب الأول: وهو مذهب من يرى انحصار حقّ تقرير المصير في الأمور الداخلية، بما تشمله من مركز سياسيّ محلّه مؤسسات الدولة وكيانها الداخلي، وبما يضمن حصول الأقليات على تمثيلٍ عادلٍ في الحكومات المركزية، وقد ينجم عن ذلك ضرورة منحهم حكماً ذاتياً أو فيدرالياً في إطار الحكومة. ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن القوانين الدولية لا تقرُّ حق الانفصال للكيانات التي تؤلّف دولةً مستقلّةً ذات سيادةٍ كاملة، ويستشهدون على ذلك برأي المحكمة العليا في كندا الخاص بانفصال مقاطعة الكيبك الكندية ١٩٩٨، عندما

[١٢٥٠]– انظر جمال الدين دندن، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة فلسطين) مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مجلد ٧، عدد١، ٢٠٢٢، ص ٢٩٢ – ٢٩٣.

[١٢٥١]– إلى أن تم التأسيس لنظام الوصاية، ومعالجة نظام الانتداب انظر ميثاق الأمم المتحدة الفصل الثاني عشر.

[1252] – Matthew Saul, The Normative Status of Self-Determination in International Law: A Formula for Uncertainty in the Scope and Content of the Right? Human Rights Law Review, 2011, p610.

أجابت على مســـألةٍ عُرِضَـــت عليها كان فحواها؛ هل في القانون الدولي ما يمنح ســـكّان تلك المقاطعة حقّ الانفصـال بشكلٍ أحاديٍ استناداً لحق تقرير المصير؟ فكان رد المحكمة بأن ذاك الحق – يعني تقرير المصير– لا يمنحه القانون الدولي سوى في صدد القضايا الخارجية؛ كحالات الاستعمار الأجنبي، أو الاحتلال العسكري، أو عندما ينشـأ دليلٌ واضـحٌ بأن مجموعةً محددةً يُحال بينها وبين حقّها في الحكم أو الوصـول إليه، وكانت من حيث القدرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ قادرةً على النمو والحكم، فقرّرت أنّ ذاك الحقَّ لا يُعطي تلك الكيانات المكونة لدولة مستقلة ذات سيادة الحق في الانفصال أحاديّ الجانب.[١٢٥٣]

المذهب الثاني: يرى مناصروه بأنّ حق تقرير المصير يشمل ذاك الداخلي منه والخارجي؛ ما يعني أنه يجوز للأقليات المطالبة اسـتناداً إليه بالانفصـال والاسـتقلال، ويؤكد أنصـارُ هذا المذهب بأنّ الممارسـة الدولية تؤيد اتجاههم؛ إذ إن المجتمع الدولي قد أقرّ انفصـال السـنغال عن مالي عام ١٩٦٠، كما أقرّ انفصـال سـنغافورة عن ماليزيا عام ١٩٦٥، ومثل ذلك انفصال بنغلادش عن باكستان عام ١٩٧٤، وإريتيريا عن إثيوبيا عام ١٩٩٣، كما أنّه قد أقر انفصـال جمهوريات البلطيق الثلاث،[١٢٥٤] وأن السّـاحة الدولية قد سـمحت بانفصـال كلٍ من جورجيا، وأذربيجان، وأوكرانيا، وبيلاروسيا، وأرمينيا، وأوزباكستان، وتركمستان، وطاجيكستان، وكازاخستان، ومولدافيا عن الاتحاد السـوفيتي السـابق، كما أن الجماعة الدولية أيّدت تفكك يوغسـلافيا الاتحادية سـابقاً، وانفصـال كلٍ من البوسـنة والهرسـك ومقدونيا وكرواتيا وسـلوفينيا عنها.[١٢٥٥] أما على الصـعيد القضـائي؛ فقد عدّت محكمة العدل الدولية أن إعلان كوسـوفا اسـتقلالها بشـكلٍ منفرد؛ لا يُعدّ انتهاكاً لقواعد القانون الدولي. وبينما يرى جانبٌ من هذا المذهب إلى أن الأخذ بحق تقرير المصـير يجب ألا يَنتج عنه الاعتراف بحقّ الأقليات في أن تنفصـل عن دولتها الأم؛ باعتبار ذلك يؤذن حتماً بانهيار النظام الدولي؛[١٢٥٦] يرى فريقٌ آخر أنّ الأخذ بحق تقرير المصـــير قد ينجم

[١٢٥٣]– انظر بحثنا تدويل النزاعات الداخلية في التنظيم الدولي المعاصر مرجع سابق، ص ١٠٨ وما بعدها.

[١٢٥٤]– وهي لاتفيا واستونيا وليتوانيا.

[١٢٥٥]– انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال، مع دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٩، العدد الثالث، ٢٠١٣، ص٤٦٧.

[١٢٥٦]– انظر بحثنا تدويل النزاعات الداخلية في التنظيم الدولي المعاصر مرجع سابق، ص ١٠٨ وما بعدها.

عنه نتائج مشروعة؛ كقيام دولةٍ مستقلّةٍ ذات سيادة، ورغبةٍ في الانفصال التام عن الدولة الأم، أو الانضمام لدولةٍ أخرى، أو تغيير شكل النظام السياسي والتحوّل إلى آخر يلبّي الطموحات الشعبية، ويراعي رغبتها وإرادتها. [١٢٥٧]

٢- إطلاقات المصطلح على الساحة الدولية:

على الرغم من أن أصل حق تقرير المصير وسبب وجوده كان تصوّراً لتنظيم عملية إنهاء الاستعمار، وقد أثمر ذلك نتائج طيبة على صعيد حصول العديد من الدول على الاستقلال والحكم الذاتي؛[١٢٥٨] **إلا أن استخدامات الحق اليوم؛ بتحوله تدريجياً من سياق القضاء على الاستعمار إلى تعزيز النزعات الانفصالية عن بعض الدول من قبل الدول القوية المتنفذة؛ تثير لبساً، كما تُشير إلى تحوّرٍ في استخدامات الحقّ لغير الغاية التي تأسّس في سبيلها. كما أن حرمان بعض الشعوب التي لا تزال ترزح تحت الاحتلال حتى اليوم -رغم ثبوت حق تقرير المصير لها- يدفعنا لإعادة النظر في مدى عدالة تطبيق هذا الحق في التنظيم الدولي المعاصر.** وقد شكّل ذاك التحوير في مصطلح حق تقرير المصير وإطلاقاته على الساحة الدولية محفّزاً فعّالاً للقوى الكبرى؛ بغية الاستفادة من وضع الدولة المعنية بما يخدم مصالحها؛ فقد ترى القوى الكبرى مصلحةً لها في انتصار المتمرّدين؛ إذ قد ترغب في إضعاف حكومةٍ لا توالیها في المذهب والسياسة؛ فتبتغي استنزاف مواردها، أو تسعى لتغيير حكوماتٍ تنهج سياساتٍ معادية، أو تبتغي قوّةٌ كبرى ضم جزءٍ من إقليم دولة أخرى إلى إقليمها، أو السيطرة عليها؛ خصوصاً إذا ما توفّرت مشتركات من الناحية العرقية أو التاريخية أو العَقَدية مع الأقلية طالبة الانفصال.[١٢٥٩]

ووفقاً لما سبق من المعايير؛ لا بُدّ أن نقف متسائلين حول الحركات الانفصالية التي تدعمها القوى الكبرى على الساحة الدولية اليوم؛ كالأمازيغ في الجزائر، ودارفور والجبهة الشرقية في السودان، والأكراد في سوريا والعراق، والمجموعة العرقية الصومالية في الصومال، وعرب برقة في ليبيا، والشعب الصحراوي في المغرب،

[١٢٥٧]- انظر د.سامي واصل، ارهاب الدولة في اطار القانون الدوليّ العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، د.ت، ص٣٢٣.

[1258] - see Dr. Farah Yassine, Op. cit, p34.

[١٢٥٩]- في النزاعات العرقية غالباً ما تقوم الجماعات والحركات ببناء تحالفات مع جماعات متقاربة منها، لتشكل ما يسمى "الطبقات العرقية" أو "الأقليات عبر الوطنية" (transnational minorities or ethno-classes)، والشعوب تفضّل عادةً أن تقوم دولها بدعم أولئك الذين يتشاركون معها عرقياً، لذا يكون التدويل في مثل هذا النوع من النزاع مجدياً بشكل كبير بالنسبة للأقليات. للمزيد حول هذا الموضوع أنظر Sandra p.borda, The internationalization of domestic conflicts: a comparativestudy of colombia el Salvador and Guatemala, adisseration submitted to the faculity of the graduate school of the university of Minnesota, 2009, *p13.*

واليمنيون الجنوبيون في اليمن، وغيرها من الحركات التي تُنذر بخراب التنظيم الدولي، وتحوّل الحركات الانفصالية إلى دولٍ لا يوقف تِعدادها حدٌّ ولا جهد؛ بما يهدد بفوضى لا تحكمها القوانين ولا تديرها إلا المصالح؛ بينما يتم التنكّر لأصحاب الحق فعلاً وصدقاً؛ فبالرغم من أن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني –على سبيل المثال– قد دعمه نحو ١٣٦ قرار صادرٍ عن الجمعية العامة، ونحو ٦٠ قرار عن مجلس الأمن، و١٠ قراراتٍ صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، و١٤ قرار عن اليونسكو، و٣٠ قرار عن منظمة الصحة العالمية،[١٢٦٠] **تبقى حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وتقرير مصيره؛ على هامش الاهتمامات الدولية!**

ثالثاً– الإذعان في مصطلح المساواة:

١– غموض معالم المصطلح:

منذ مطلع القرن الحالي ومبدأ المساواة يتعرض لانتقاداتٍ ليست بالعابرة ولا القليلة؛ فالفقه يراه مبدأ زائفاً غير واقعي؛ إذ الكلمة الأخيرة على الساحة الدولية من حيث الفعل أو القرار الدولي وتنفيذها إنّما للدول الكبرى؛ باعتباره مبدأ لا يستقيم وتفاوت الدول في نفوذها المعنوي ولا المادي، ولا في تفاوت دورها في إرساء وتفسير بل وتأكيد قواعد القانون الدولي.[١٢٦١] ويرى كيلسن أنه ورغم كل اللامساواة بين الدول في الميثاق فإن المادة ١/٢ منه تنصّ على أن المنظمة قائمةٌ على مبدأ المساواة بين أعضائها؛ وهذا يعني أنها ليست مساواة في القانون؛ وإنما مساواة أمام القانون؛ وهو المبدأ الذي يحكم معاملة الأشخاص الطبيعيين داخل الدولة على قدم المساواة؛ رغم اختلافهم في الواقع، كما تختلف الدول تماماً من حيث الواقع؛ لذلك ترى اختلاف حقوق الدول الساحلية وواجباتها –مثلاً– عن تلك الدول التي لا تطلّ على البحار.[١٢٦٢] والحقيقة أن منطقاً كهذا ينسف معنى المساواة من أساسه، كما قُصد له أن يكون حقّاً من حقوق الدول الثابتة المفترضة على الساحة الدولية؛ فالمساواة القانونية ينبغي أن

[١٢٦٠]– وذلك كقرارات الجعية العامة ٢٥٣٥/ ١٩٦٩ و١٩٧٠/٢٦٤٩ و١٩٧١/٢٩٧٢ و١٩٧٢/٢٩٦٣ و١٩٧٣/٣٠٨٩ و١٩٧٤/٣٢١٠ وغيرها من القرارات التي أكدت حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، انظر نص القرارات على الموقع الرسمي للأمم المتحدة وانظر كذلك د. عبد الناصر الفرا، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، د.ت، ص ٣٣ وما بعدها، ، متوفر على الرابط التالي: www.qou.edu/home/sciResearch/researchersPages/.../self_determination.pdf

[١٢٦١]– محمد السعيد الدقاق، النظرية العامة لقرارات المنتظمات الدولية ودورها في إرساء قواعد القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، مصر، ١٩٧٣، ص ٢٨٦ – ٣٨٧.

[١٢٦٢]– انظر د. صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣٧٣.

تعني تطبيق القواعد القانونية بصورة متماثلة على كافة الدول التي تشغل مراكزَ وأوضاعَ متماثلة. ثم إن تفاصيل مبدأ المساواة تختلف باختلاف القاعدة القانونية المراد تطبيقها؛ فإذا ما أردنا تطبيق قواعد قانون البحار؛ نرى تلك القواعد تخاطب الدول الساحلية على قدم المساواة؛ لا فرق بين كبيرها وصغيرها، ولا بين قويّها وضعيفها، ولا بين غنيّها وفقيرها؛ فالعبرة في الخطاب هو تمتّعها بالصفة الدولية، وباعتبارها دولاً ساحلية.[١٢٦٣]

وعليه؛ فإن كان ثمّت قانونٌ لا يتعامل مع الأفراد على قدم المساواة؛ فإنه لا يُعدُّ قانونا بمعنى الكلمة؛ فمن غير المقبول إحداث اختلافات في تطبيق القانون، أما إذا كان القانون نفسه هو الذي يقيم اختلافاتٍ في المراكز القانونية؛ فإن المشكلة لا تكون في تطبيق القانون؛ وإنما في عدالته ومدى شرعيّة نصوصه، ومعنى ذلك أن المساواة تقتضي تطبيق القانون مع مراعاة الاختلاف الذي يُحدثه؛ دون إدخال عناصر اختلافية غير تلك التي حددها القانون.

وبالنظر إلى مجلس الأمن –على سبيل المثال– فإن التمييز الذي يقوم به المجلس لا يكون مقبولاً إلا إذا كان وفق المعايير التي حددها القانون؛ فالتمييز بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس –وفقاً للبعض– هو تمييزٌ قانونيٌ؛ باعتبار أنّ الميثاق هو الذي أقرّه، وقد وافقت عليه الدول الأعضاء في المنظمة؛ أما تطبيقات القانون التي تحابي طرفاً على حساب طرف كالكيان الصهيوني والعراق وليبيا... فلا يبدو مستنداً إلى أصلٍ قانونيٍ ما يعني أنه غير مشروع.[١٢٦٤] وعليه وباعتبار أن الميثاق نفسه قد أقرّ إقامة وزنٍ للدوافع السياسية الخاصة بالدول الكبرى؛ بما تتحمله من مسؤولياتٍ إضافية، وباعتبار أنّ كلّ دولةٍ تصبح عضواً في الأمم المتحدة تقبل بهذا الميثاق؛ فهي تقبل نوعاً من القيادة، وترضى سياسة مجلس الأمن التي تجرُّ وراءها تمييزاً في المعاملة؛ بما يقرّه القانون الدولي، ولا يتعارض من مبدأ المساواة.[١٢٦٥]

لذلك لا بُدّ أن نتكلم عن عدم المساواة لتكون انعكاساً لمبدأ المساواة، والتي تستدعي أن الدول كلها متساوية ولكن ليس لديها المسؤوليات نفسها، ومن الممكن قبول حالة عدم المساواة بينها؛ شرط أن تكون محكومةً بصورةٍ صارمةٍ داخل حدود مهامٍ معينة؛ أتاح التاريخ لبعض هذه الدول أن تمارسها. ويرى البعض أنه وحتى نستطيع

[١٢٦٣]– انظر د. صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

[١٢٦٤]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٨١ – ٨٢.

[١٢٦٥]– انظر المرجع نفسه، ص ٨٣.

تطبيق النظرية أعلاه؛ فإننا بحاجة إلى أن نقبل تطبيق القانون الدولي على بعض الدول بطريقةٍ مختلفة بسبب علاقتها الخاصة مع الدول العظمى؛ على أن هذا الأمر يجب أن لا يضعف الهدف الأساسي الذي هو سبب وجود المنظمة؛ حفظ السلم والأمن الدوليين![١٢٦٦]

وإننا حقاً نعارض هذا المذهب، ولا نقبله منهجاً تدين به الجماعة الدولية؛ فإن قبوله يعني أن تلك الدول العظمى هي وحدها من يتمتع بالحقوق التقليدية التي يرتّبها التمتع بالسيادة قانوناً، وهي تتمتع علاوةً على ذلك بحريّة التقرير والعمل والمواقف والأزمات الدولية؛ في حين تضطر الدول الأخرى إلى قبول الحلول الجاهزة التي تقدّمها تلك الدول، وإن كانت تتعارض مع مصالحها؛ وعليه فإنّ ما تراه تلك الدول الكبرى مناسباً؛ بات هو القانون الذي ترضى به سائر الدول، وإلا فإننا أمام هدمِ أي فكرةٍ أو مشروعٍ لا يناسبها باستخدام حق النقص الفيتو،[١٢٦٧] فأين تكمن المساواة إذاً؟ **لذلك لا بُدّ أن يكون لكل من ينطبق عليهم القانون؛ الحقوق والواجبات نفسها، كما ينبغي أن يتلقّوا من النظام القانوني المعاملة نفسها؛ دون اعتبارٍ لخصوصية كل دولة، وإلا فإن معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ –وفق ما يراها الكثير من فقهاء القانون الدولي نقطة انطلاق القانون الدولي المعاصر– نتج عنها مبادئ شفهية؛ كمبدأ المساواة ومبدأ الاستقلال والسيادة؛ إلا أن تلك المبادئ لم تدم طويلاً، أو لك أن تَقُل أنّها كانت شفاهاً لا أفعالاً.**

٢– إطلاقات المصطلح على الساحة الدولية:

من أُسس النظام الدولي الجديد على الصعيد السياسي؛ ادعاء تأسيس النظام الدولي على السلام والمساواة والاستقرار بين الدول،[١٢٦٨] وإنّ العدالة الدولية إنّما هي نتيجةٌ لنظامٍ دوليٍ يقوم على المساواة الدولية بشكل كامل، وإنّ الالتفات عن ذلك وعدم تحقيقه في النظام القانوني الدولي؛ يضع شرعية النظام الدولي وازدهاره واستقراره على المحك، كما أن ذلك يؤثّر بالضرورة على تطوّر القانون الدولي.[١٢٦٩] وإنّ ظاهرة عدم المساواة التي تتجلّى وبقوةٍ على

[١٢٦٦]– انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص٨٤.

[١٢٦٧]– انظر سعود عرموش، مرجع سابق، ص١٣٤.

[١٢٦٨]– انظر جمال قنان، نظام عالمي جديد أن سيطرة استعمارية جديدة، مجلة المستقبل العربي، عدد٨٠، ١٩٩٤، ص ٧٦.

[1269] – Zhiyun Liu, Op. cit, p590.

الساحة الدولية، وتخرق قاعدة المساواة في القانون الدولي؛ إنما تنبع من حقيقة أنّ النظام الدولي كان قائماً ومنذ البداية لأجل أقوى الدول فيه؛ إذ إنَّ الدول الكبرى لم تصمّم نظاماً دولياً لمتساوين؛ بل اتبعت الفكر الواقعي الذي يسعى وبشكل مطرد إلى الميزة الذاتية؛ لذلك لن يلحظ المتبصّر نظاماً دولياً يأخذ بعين الاعتبار منع إيذاء الضعفاء والمحرومين؛ ولذلك فانعدام المساواة الحاصل بين الدول والشعوب اليوم، يجب أن لا يُنظر إليه بعيداً عن تاريخ الاستعمار، وحقيقة الغزو الأوروبي للشعوب الأصلية، واحتلال أراضيها لمصالحَ أوروبيةٍ صرفة؛ فَجُلّ الدول المستقلة ذات السيادة في نصف الكرة الجنوبي اليوم؛ إنما كانت يوماً ما مستعمرات، وإنّ عدم المساواة الحاصل اليوم؛ ما هو إلا نتاجٌ بائسٌ لتلك المرحلة البائسة.[١٢٧٠]

كما أنّ هناك حقيقتان واضحتان متناقضتان؛ يصعب الجمع بينهما على الساحة الدولية؛ المساواة في السيادة كمبدأ نصّ عليه الميثاق، وعدم المساوة في توزيع القوة الحقيقية والموارد، وهو أمرٌ يفرضه الواقع.[١٢٧١] وإنّ أكثر ما يثير الدهشة؛ ذلك الخرق الواضح لقواعد القانون الدولي على الساحة الدولية اليوم، وكواحدٍ من تلك الخروقات؛ ما حدث عند تصفية النزاع الخاص بالأراضي بين العراق والكويت، وقد أكّد القرار رقم ٦٨٨ / ١٩٩١ الصادر عن مجلس الأمن التزام الدول الأعضاء باحترام السيادة وتماميّة الأراضي العراقية واستقلالها السياسي، ولكل دول المنطقة؛ إلا أنّه قد رسم بين الكويت والعراق خطّاً حدودياً يشطر مدينة أمّ القصر بشكل متعرّجٍ مدروسٍ بعناية؛ يسمح بترك منشآتٍ بترولّية هامة في الجانب الكويتي،[١٢٧٢] ومع أن أيّ دراسةٍ للموقع الجغرافي للمكان ستلاحظ أن أمّ القصر تقع في الجانب العراقي؛ إلا أنّ مبدأ تمامية الأرض وسيادة الدولة قد تم التستر عليها بصمتٍ آنذاك! وبالمقابل فإنّ السكرتير العام السابق لهيئة الأمم المتحدة –وأثناء قضية بيافرا–[١٢٧٣] قد صرّح أنّ هيئة الأمم المتحدة لم ولا تقبل أبداً مبدأ انفصال جزءٍ من أراضي دولةٍ من الدول الأعضاء فيها.[١٢٧٤] وفي صدد حرب الخليج الثانية التي قامت بسبب غزو العراق للكويت؛ ظهر الخطاب الاستعلائي الذي لا يلتفت لمساواةٍ ولا يعكس تجلّياً

[١٢٧٠]– تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[١٢٧١]– لارك ايشلبرغر، مرجع سابق، ص ١٢١.

[١٢٧٢]– انظر الوثيقة رقم S/RES/688(1991) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[١٢٧٣]– في الحرب الأهلية النيجيرية.

[١٢٧٤]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص١٨.

لها على الساحة الدولية؛[١٢٧٥] فقد كان ثمّت هناك طرقٌ مشروعةٌ للرد على التهديدات التي تشكّلها سياسة العراق تجاه الكويت وفق المزاعم الأمريكية؛ كاللجوء إلى مجلس الأمن للقيام بالإجراءات اللازمة في حال ثبت تهديدٌ أو تعرّضٌ السلم والأمن الدوليين للخطر؛ لا أن تقوم بإرادتها المنفردة بأعمالٍ عدائيةٍ ضد دولةٍ عضوٍ في الأمم المتحدة؛ خارقةً مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها الثابت في الميثاق، ودون الاستناد إلى أيٍّ من الاستثناءات الواردة عليه.[١٢٧٦] وكمثالٍ آخر؛ فقد صرّحت الولايات المتحدة[١٢٧٧] أنها تعمل بشكلٍ مشتركٍ عندما تستطيع، وأحاديٍ كما ينبغي، وأنّ المنطقة حيويةٌ لمصالحها القومية،[١٢٧٨] ومن الواضح نهج الاستكبار والاستعلاء في ذلك. وكمثالٍ لفكر الاستعلاء والفوقية والرؤية التسلطية التي تتعامل فيها القوى الكبرى مع القضايا الإقليمية والعالمية؛ كتب روبرت باستور –مستشار كارتر لشؤون أمريكا اللاتينية– يقول: "إن الولايات المتحدة تريد أن يتصرّف كل طرفٍ بحريّة، لكن بالحرية التي نقرر نحن مقياسها"![١٢٧٩] ذاك على الصعيد الدولي؛ أما على الصعيد الداخلي؛ فقد أعلنت الولايات المتحدة بعد استقلالها المساواة بين البشر؛ إلا أنّها حافظت بتلك المساواة طوال أكثر من قرنٍ على تفرقةٍ عنصريّة بين السود والبيض، لم تلغها إلى اليوم الحرب الأهلية![١٢٨٠]

إنّ الدول المتقدمة لا تزال حتى يومنا تُعامل الدول النامية بالعقلية القديمة، متأثرةً بالأصل التاريخي للمجتمع الدولي بشكله الحالي المتجذّر في الأصول الأوروبية، والذي أقام دعائمه جروشيوس؛ فاختلاف مستوى الحضارة بينها وبين سواها يمنع من المساواة بينها، كما ذهب هولاند الإنكليزي متأثراً بجروشيوس إلى وجوب عدم معاملة الشعوب المختلفة على قدم المساواة.[١٢٨١] وإن شواهد الحال على الساحة الدولية؛ تثبت أن الدول المتقدمة لا

[١٢٧٥]– صرح جون كيري وقتها أنه سيكون شرعياً للولايات المتحدة أن تغزو العراق إذا ما بقي عنيداً منتهكاً لقرارات الأمم المتحدة وفي موقع تهديد للمجموعة الدولية، سواء قرر مجلس الأمن ذلك أم لم يقرره، وإن عملاً أمريكياً أحادي الجانب كهذا سيكون في إطار القانون الدولي! انظر في ذلك نعوم تشومسكي، الدول المارقة مرجع سابق، ص٣٨

[١٢٧٦]– أعلن الرئيس الأمريكي كلينتون وقتها أن العراق إذا ما فشل في اختبار الامتثال فإن الولايات المتحدة ستمتلك الحق الأحادي في الرد في زمان ومكان وطريقة هي تحددها. انظر المرجع نفسه، ص٣٦.

[١٢٧٧]– من خلال سفيرتها لدى الأمم المتحدة مادلين ألبرايت.

[١٢٧٨]– انظر نعوم تشومسكي، الدول المارقة مرجع سابق، ص٣٥.

[١٢٧٩]– انظر نعوم تشومسكي– النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص١١٣.

[١٢٨٠]– انظر روجيه جارودي، مرجع سابق، ص ١٣٠.

[١٢٨١]– صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣٥٧.

تزال تنصرف في سلوكها إلى منطق القوة، وأن مفهوم المساواة بين الدول –وإن كان مبدأ قانونياً أساسياً– غير أنه غيرُ نافذٍ واقعياً؛ فسبل فرض الإذعان والضغط على سائر الدول كثيرةٌ تشلّ إرادتها، وتؤثر في اختياراتها؛[١٢٨٢] سوى أنّ فكرة المساواة تقتضي أنه لا امتياز لدولةٍ على دولة؛ بغض النظر عن المساواة المادية، وليس لدولةٍ أن تدّعي من الحقوق التي أقرّها القانون الدولي أكثر من غيرها؛ وإلا كانت الدول الأخرى ناقصة السيادة.[١٢٨٣]

رابعاً– الإذعان في مصطلح الدفاع الشرعي عن النفس:

يلعب حق الدفاع الشرعي دوراً خطيراً في العلاقات الدولية؛ إذا ما تمّ التعسّف في استخدامه؛ باعتباره يجرّد الفعل غير المشروع من صفته الجرمية، ويرجعه إلى دائرة المشروعية؛ بحيث لا يبقى يتّصف بالعدوان على الحقوق التي يحميها القانون؛[١٢٨٤] لذلك هو حقٌ خطيرٌ لا ينبغي اللجوء إليه؛ إلا في أضيق الحدود؛ خوفاً من الوقوع في حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.[١٢٨٥]

١– غموض معالم المصطلح:

على الرغم من الإجماع الحاصل حول اعتبار حقِّ الدفاع الشرعي حقاً طبيعياً أزلياً؛ إلا أنّه يُعدُّ واحداً من جملة الحقوق التي تُثير جدلاً حول المفهوم والمرادات وأحقيّة الاستخدام؛[١٢٨٦] فبينما رأى جانبٌ من الفقه ثُبوت حقِّ الدفاع للدولة المعتدى عليها مهما كان شكل الاعتداء أو نوعه، وبغض النظر عن القيود الواردة في النصوص، والتي تقيد ممارسته؛ باعتبار أنّ نص الميثاق قد اعتبره "حقاً طبيعياً"؛[١٢٨٧] مما يعني فتحاً لباب التدخّلات باسم الدفاع الشرعي دون ضوابط تحدّد وتبين؛ يرى فريقٌ آخر (كيلسن) بأنّ حقّ الدفاع الشرعي ينبغي أن يُتناول وفقاً

[١٢٨٢]– انظر صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص٣٥٨.

[١٢٨٣]– انظر د. خليل حسين، موسوعة القانون الدولي العام، ج١، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص١٧٧ – ١٧٨.

[١٢٨٤]– انظر د. محمد بهاء باشات، المعاملة بالمثل في القانون الدولي الجنائي، منشورات الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، د.ت، ص٢٧.

[١٢٨٥]– انظر محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص ١٢٤.

[1286] – Allen S. Weiner, THE USE OF FORCE AND CONTEMPORARY SECURITY THREATS: OLD MEDICINE FOR NEW ILLS?, STANFORD LA W REVIEW, [Vol. 59:415, 2006, p.423.

[١٢٨٧]– حيث تنص المادة ٥١ من الميثاق على أنه:

للنصوص بالكيفية التي ورد بها؛ بحيث يُمارس وفقاً للضوابط والشروط.[١٢٨٨] وعلى الرغم من أنّ المصطلح قد أُحيط بجملةٍ من الاشتراطات؛ ليؤتي ثماره من حقوق تصاحبه، وأسبابٍ تُحلّ الفعل غير المشروع فيه؛ فتُزيل الصفة الجرميّة عنه؛ بأن يكون هناك عدواناً مسلّحاً **مباشراً حالّاً وقائماً** بالفعل، وأن يكون ذاك العدوان على قدرٍ من **الجسامة والخطورة**، وأن يكون **غير مشروع**،[١٢٨٩] كما ينبغي أن يكون فعل الدفاع هو **الوسيلة الوحيدة** لصدِّ العدوان، وأن يكون **موجّهاً ضد صدِّ العدوان** نفسه، وأن يكون **مؤقّتاً** لحين تدخل مجلس الأمن، وأن يكون **متناسباً** مع فعل العدوان؛[١٢٩٠] إلا أن تطبيقاته لم تعكس التزاماً قانونياً بتلك المعايير، كما لم تعكس التزاماً بالهدف من وراء إثبات حق الدفاع الشرعي؛ كاستثناءٍ على تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية؛ وهو صَدُّ هجومٍ ومنع ضررٍ واتقاء شرّ؛ في حد إطارَي التناسب والضرورة، لا معاقبة مجرمٍ أو تأديبه؛ مما لا مجال لأن يُعطى كحقٍ لكلِّ دولةٍ؛ وإلا لانهار النظام الدولي.[١٢٩١]

٢- إطلاقات المصطلح على الساحة الدولية:

على الرغم من أنّ بعض الفقه الغربي "كبراونلي" يرى أن الدفاع الشرعي وفق القراءة للمادة ٥١ لا يمكن أن يُتصوّر حدوثه بشكل قانوني إلا بعد حصول الهجوم على الدولة المعنية؛[١٢٩٢] فإن فريقاً آخر يرى أنّ الحق في الدفاع عن النفس والصورة تلك يُصبح لاغياً تقريباً؛ ما دام على الدولة أن تتنظر إلحاق الأذى بها؛ لتتمكن من ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، بل ويرى ذاك المذهب العمل العسكري في العراق عام ٢٠٠٣ ينضوي تحت ذاك الحق![١٢٩٣] والواقع والحق أنّ الدفاع الشرعي هو حقٌّ مقيّدٌ كاستثناءٍ على حظر استخدام القوة في العلاقات

[١٢٨٨]- انظر د. محمد خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٣، ص ٢١٦.

[١٢٨٩]- انظر في ذلك د. محمد يونس الصائغ، حق الدفاع الشرعي وإباحة استخدام القوة في العلاقات الدولية، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد ٩، عدد٣٤، السنة ١٢، ٢٠٠٧، ص١٨٤ وما بعدها.

[١٢٩٠]- انظر في ذلك المرجع نفسه، ص١٩٦ وما بعدها.

[1291] – Kamal Khan, Op. cit, p. 146.

[1292] – See, I Brownlie, International Law and the Use of Force by States (Clarendon Press, 1st ed, 1963, p. 275.

[1293] – Katie Peters, International Law And The Use Of Force, This Paper Was Written whilst a student in the llb at qut, vol 4 no 2 (qutljj), 2004, p. 3-5.

الدولية؛ يقتصر على الردِّ على هجومٍ مسلّح محقّق أو هجومٍ مسلحٍ وشيك الوقوع حقاً بحيث لا يكون هناك مجالٌ للتعامل معه سوى الردّ ذاك؛ منضبطاً بالضوابط والشروط التي نصّ عليها التقنين الدولي.[١٢٩٤]

وإذا ما أسقطنا تلك المعايير على فعل قوات التحالف عام ١٩٩١ ضد العراق والتي تخالف قيدي التناسب والضرورة في الفعل الذي عدّته دفاعاً شرعياً، وعلى فعل الكيان الإسرائيلي الذي استند في تشييده لجدار الفصل العنصري بأنه يمارس حقاً أصيلاً في الدفاع الشرعي عن النفس، وهو ادعاءٌ ردّت عليه محكمة العدل الدولية بفتواها بأنّ الحالة محل النظر لا يمكن أن تشكّل حالةً تُبرّر للكيان اتخاذ إجراءات استناداً للمادة ٥١ من الميثاق، وكذلك الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق ٢٠٠٣، واستندت في ذلك لحق الدفاع الشرعي مبررة عملها العسكري.[١٢٩٥] نجد أن القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتّحدة؛ في نهجها على الساحة الدولية؛ لا يدعمها نص المادة ٥١ من الميثاق المقرر لحقّ الدفاع الشرعي؛ فهي تخالف قواعد القانون الدوليّ، وميثاق الأمم المتحدة، وتنتهك سيادة تلك الدول باستخدامها القوة ضدها أو على أراضيها.

الفرع الثاني

افتقاد العدالة في المصطلحات التي أسس لها الواقع الدولي

أسّس التعامل الدولي على الساحة الدولية جملةً من المصطلحات التي استُخدمت –لغموض مدلولها– سبيلاً لفرض الإذعان وبسط الهيمنة، وغالبًا ما تفرض القوى الكبرى صراحةً رؤيتها للمنتظم الدولي على الدول الأقل نفوذاً؛ من خلال إنشاء آلياتٍ ووضع نُظُم تساعدها على تحقيق مصالحها في الغالب بتكلفة أقلّ؛ مما يكون عليه الحال في ظلِّ غياب مثل تلك الآليات والنظم، وهذه السلطة يُمكن أن تكون مشروعةً بشكلٍ أكبر أو أقل، ولكنّ أيّ نظامٍ ذي مغزى؛ سيعكس قوة الهيمنة ومصالحها أو عدداً قليلاً من القوى الرائدة.[١٢٩٦]

[1294] – Graham Melling, The Continued Validity of the United Nations Charter's Use of Force Paradigm, The University of Reading, A thesis submitted to the School of Law, the University of Reading in fulfilment of the requirement for the degree of PhD, 2005, p.151.

[١٢٩٥]– انظر د. سيف السويدي، مدى مشروعية الدفاع الشرعي الاستباقي طبقاً لأحكام القانون الدولي المعاصر، مجلة الأمن والقانون، مجلد ١٦، عدد٢، ٢٠٠٨، ص٣٣٤.

[١٢٩٦]– مايكل جيه مازار وآخرون، مرجع سابق، ص٣٥.

أولاً- الاذعان في مصطلح الديمقراطية:[١٢٩٧]

كتب روسو في العقد الاجتماعي أن الديمقراطية لم توجد أبداً ولن توجد مطلقاً، أما تلك الديمقراطيات المعلنة؛ فإنما هي ديمقراطيات شكلية؛ **فديمقراطية الاقتصاد** تعني اقتصاد السوق الذي يشكّل معياراً وحيداً لكلِّ العلاقات الاجتماعية؛ كديمقراطيةٍ تحدّد نهاية التاريخ، وأما **ديمقراطية السياسة** التي تُعدُّ أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد أماً لها؛ فكانت تعني أن يكون هناك ألفي مواطنٍ حرٍّ، بينما هناك ١١٠ آلاف شخص محرومون من كلِّ حقٍ سياسيٍ، ديمقراطية تقوم على أكتاف الرقيق![١٢٩٨]

١- غموض معالم المصطلح:

إنّ الديمقراطية وفقاً للنظام الدولي المعاصر؛ إنما هي مفهومٌ مجرّدٌ مطلقٌ صالحٌ للاستخدام في كلِّ زمانٍ ومكان، وهي ليست عقيدةً اجتماعيةً لها قواعدها ومرتكزاتها وآلياتها الداخلية التي تحرّكها وتقود مسيرتها؛[١٢٩٩] فالديمقراطية تعني وصول المنتج الرأسمالي لكلِّ موقعٍ، ومحاكاة أنماط الحياة الغربية من قبل دول الجنوب، وعدم المساس بمصالحهم الذاتية حتى ولو كانت تعارض المصالح الوطنية والقومية للآخرين.[١٣٠٠] وإنّ الديمقراطية بالصورة التي تحبّذها الدول الغربية؛ تسوّق اليوم -ومنذ فترةٍ ليست بالقريبة- على أنّها معيار التحرّر والتقدّم والمنهج السياسي الواعي والصحيح؛ على أنه لا إجماع على فكرة الديمقراطية، ولا تصوّر متفقٌ عليه على المفهوم الغربي لها.[١٣٠١] ولا غروَ أن الديمقراطية فكرةٌ غير محددة؛ بل صعبة التعريف، كما أنها ليست وصفةٌ قانونية محددة يتم اللجوء إليها دون مراعاة العوامل المختلفة من تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية؛ كما أن محتوى المفهوم لا يزال غير واضح المعالم بتفاصيله ومكوّناته؛ فهي فكرةٌ قابلةٌ لأن تأخذ أشكالاً متعددة؛ حتى تعكس واقع الشعوب، وهذا يعني أنها ليست أنموذجاً للاستنساخ؛ بل هدفٌ تسعى الشعوب لتحقيقه[١٣٠٢]

[١٢٩٧]- للمزيد انظر الباب الأول من هذه الدراسة – مبررات فرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر.

[١٢٩٨]- روجيه جارودي، مرجع سابق، ص ١٣٠.

[١٢٩٩]- انظر جمال قنان، مرجع سابق، ص ٧٦.

[١٣٠٠]- انظر د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص٢٠٦.

[١٣٠١]- باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٣.

[1302] – Fred Reno, Haïti, l'oraison démocratique, Pouvoirs dans la Caraïbe, Revue du CRPLC, 10, 1998, p12.

ويبدو أنّه لا غنى لنا عن التأسيس لمفهومٍ للديمقراطية لا يحجّر واسعاً، ولا يستبعد أشكال التمثيل المتعددة؛ والتي تجد جذوراً لها في تاريخ الشعوب وثقافاتها؛ لتكون حقّاً اختياراً حقيقياً للشعوب معبراً عن إرادتها.[١٣٠٣] وفي هذا الصدد؛ نجد إعلاناً وافقت عليه إحدى وعشرون دولةً ناطقةً باللغتين الإسبانية والبرتغالية عام ١٩٩١ أُطلق عليه إعلان جوادلاخار، جاء فيه؛ "سوف نبذل كل الجهود اللازمة لكي نحرّر شعوبنا قبل القرن الحادي والعشرين من وباء البؤس؛ لهذا الغرض نقدّم للجميع منفذاً عامّاً للخدمات في حدها الأدنى؛ في مجالات الصحة والتغذية والإسكان والتعليم والضمان الاجتماعي، وذلك في اتفاقٍ من الإجراءات الصادرة عن الأمم المتحدة، في الاستراتيجيات الدولية للتنمية، هكذا نقوم بتدعيم الديمقراطية في إقليمنا".[١٣٠٤] **وإنّ مفهوماً للديمقراطية كهذا؛ يمكن أن يكون أكثر جاذبيةً للدول النامية التي تشكل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من تلك الديمقراطية التي تريد أن تُجْهز على ما تبقى من اقتصادٍ واجتماعٍ وسياسةٍ وعسكرةٍ في دولهم.**

٢- إطلاقات المصطلح على الساحة الدولية:

إنّ أكثر تجليات الديمقراطية في المجتمع الدولي تدور حول تنظيم آليةِ استلام أرباب الحكم زمام السلطة برضا الشعوب! وهنا يُثار عدّة تساولاتٍ حول مدى صلاحية الديمقراطية الغربية؛ لتكون أنموذجاً سياسياً وحيداً في مختلف دول العالم!

إن مفهوماً كالديمقراطية ينبغي أن يعامل بحذر؛ **إذ لا يوجد نظامٌ انتخابيٌ أو سياسيٌ يمكن أن يناسب كل الأمم والشعوب، وإنّ الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي لتقوية فعالية مبدأ الانتخابات الدورية والشريفة؛ لا ينبغي أن يتعدّى على حقِ سيادة الدولة في أن تختار وتقيّم بحريةٍ وطبقاً لإرادةٍ شعبيةٍ حرةٍ وواعية؛ نُظُمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواءٌ أكانت تلك السياسات على صلةٍ بما تفضّله تلك الدول؛ أم لا**، كما لا يمكن حصر المفهوم بالمعيار الشكلي الذي مقتضاه؛ إجراء انتخاباتِ الحكم باحترام التعبير عن الإرادة

[١٣٠٣]- باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٨ – ١٢٩.

[1304] – Iberoamerican Summit, 1st, Guadalajara, Mexico, 1991, The Unesco Courier: A Window Open On The World, Xlv, 5, 1992, P. 36-37.

الجمعية؛ من خلال صناديق الاقتراع؛ إذ إنّ الديمقراطية بذاك المعنى الشكلي؛ تفقد قيمتها، وتبتعد من المسألة الحقيقية المتعلّقة بماهية السلطة المتولدة عن الانتخابات ومستواها، ومدى قدرتها على الاستجابة لحاجات الناس.[١٣٠٥]

وإنْ كان مفهوم الديمقراطية –منذ أن ظهر في الفلسفة اليونانية– يعني حكم الشعب نفسه بنفسه؛ فإنه لم يعد اليوم شكلاً من أشكال الحكم فقط؛ بل منهجاً للتفكير أو أسلوباً للحياة داخل المجتمع –أما التعددية السياسية؛ فهي التي تعبّر عن الحرية السياسية، وما تتطلّبه من زيادةِ المشاركة الشعبية؛ لتوسيع ممارسة الديمقراطية– وأمّا الحريّات الفردية؛ فتشمل حريّات الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها، كما يُعدُّ مبدأ احترام حقوق الإنسان من أهم الشروط الاساسية للرقيّ الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل في الحقوق المدنية والسياسية؛ كالحق في الحياة، وعدم الخضوع للتعذيب، وحق الانتخاب ..، وفئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحقِّ في العمل، والحق في التعليم والصحة، والحق في الضمانات الاجتماعية.[١٣٠٦]

وإنّ مفهوم الديمقراطية الذي يدور في فلك الانتخابات؛ يهتمُّ بالشكل على حساب السلطة الواقعية؛ التي يجب أن تكون لحكومةٍ منتخبة، وهي فهمُ ما إذا كانت تلك الحكومة قامت بتدخلِ عسكريين، أو النخبة الاقتصادية؛ لذلك فإن الديمقراطية لا يمكن أن تقلَّص إلى التزامٍ بإجراء انتخاباتٍ دورية؛ بل تتطلّب أشكالاً أخرى من مشاركة المواطن في الممارسة السياسية، وحماية حقوق الفرد الأخرى؛ وهذا يعني أنّ وجود نظامٍ ديمقراطيٍ بذاك المعنى؛ من الممكن ألّا يكون كافياً لضمان حقوق الإنسان كاملة؛ لذلك فإنّ تعميم الإلزام الديمقراطي بعقد انتخاباتٍ حرّةٍ شكلاً؛ يحمل خطر تفريغ الإلزام من معناه؛[١٣٠٧] لذلك رأى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي؛ أنّ الانتخابات بحدِّ ذاتها ليست علامة الديمقراطية؛ إنّها ليست غاية؛ بل مجرّد مرحلةٍ على طريق دمقرطة المجتمعات وتطبيق حقِّ الاشتراك في إدارة البلاد؛ لذلك يجب ألا ننسى أنّ الديمقراطية تعني ما هو أكثر من مجرّد التعبير عن صوتنا بصورةٍ دورية، وتنطبق على مجمل عمليات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لبلادهم. [١٣٠٨]

[١٣٠٥]– أبو هموود الشيباني، مرجع سابق، ص٨٣.

[١٣٠٦]– انظر محمد فهيم يوسف، عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان، مجلة المستقبل العربي، عدد ٦٤، ١٩٩٧، ص٢٣٥

[١٣٠٧]– انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص١٦٤.

[١٣٠٨]– كما أكد الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة أن البؤس لا يمكن أن يكون الأرض الموعودة للديمقراطية. انظر تقرير عام ١٩٩٢.

والحقيقة أن التنظيم الدولي المعاصر؛ يَعُدّ نظام الديمقراطية المرتبط بالتصور الأيديولوجي الغربي المبني على البرلمانية بالطريقة الغربية من الناحية السياسية، واقتصاد السوق الحر من الناحية الاقتصادية؛ هو المعبر الأوحد عن معنى الديمقراطية الواجب تعميمها وفرضها على الدول ولو بالقوة؛ بالرغم من أنّ هياكل سياسيّة قد تؤسِّس نُظُماً ديمقراطية تعكس إرادةً شعبيةً مستندةً إلى تراثها الاجتماعي والثقافي والتاريخي؛ وعليه قد نرى أنظمةً دكتاتوريةً قد خرجت من رحم ديمقراطيةٍ شكلية؛ بنمط انتخاباتٍ حرّةٍ على الطراز الغربي.[١٣٠٩] ومن عجائب التنظيم الدولي المعاصر؛ أن مصطلح الديمقراطية بالمعنى الغربي المذعَن له؛ لم يصل إلى مجلس الأمن، ولم يحكم أفعاله؛ فمنذ تأسيس المنظمة ومصير المجتمع الدولي تقوده خمس دولٍ متسلّطة؛ لا مجال لمخالفتها ولا تغييرها، ولا لمراجعة قراراتها؛ تُقرّر عن العالم كله، وتفسّر الميثاق والقانون، وتُصدر الشرعية الدولية.[١٣١٠]

ويبدو أنّ ميثاق الأمم المتحدة لم يُحدد شكلاً معيناً لشرعية الحكومات؛ بل نصت الفقرة ٢ من المادة الأولى على ضرورة احترام حق المساواة في حقوق الشعوب في تقرير مصيرها،[١٣١١] كما أنّ المادة الأولى المشتركة في عهدي الأمم المتحدة المتعلّقين بحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦؛ شدّدت على العلاقة بين حقِّ تقرير المصير، وحريّة كل شعبٍ في اختيار النظام السياسي والاقتصادي الذي يناسبه؛[١٣١٢] لذلك كان مبدأ الاستقلال الدستوري.[١٣١٣] وفي قضية الصحراء الغربية ١٩٧٥؛ قضت محكمة العدل الدولية أنّه لا وجود لأيّ قاعدةٍ قانونيةٍ دوليةٍ تُلزم الدولة بتبنّي شكلٍ محدّدٍ للنظام السياسي والاقتصادي، والدليل هو تنوّع أنظمة الدول في العالم اليوم.[١٣١٤] كما أنّ المحكمة ذهبت أبعد من ذلك في قضية الأعمال العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا ١٩٨٦؛ حين قضت أنّ لكل دولةٍ حقٌّ أساسيٌ في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛[١٣١٥] **لذلك نرى أنّ إطلاق المصطلحات يتمُّ على**

[١٣٠٩]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٨.

[١٣١٠]– مليكة قادري، مرجع سابق، ص١٣٣.

[١٣١١]– نصت المادة ٢/١ على أن من مقاصد الأمم المتحدة إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها.

[١٣١٢]– تنص المادة الأولى المشتركة على أنه لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهى بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

[١٣١٣]– يعني الاستقلال الدستوري حق كل دولة في اختيار نظامها السياسي وتحديد طبيته وحجمه دون تدخل الدول الأخرى.

[١٣١٤]– انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة، مرجع سابق، ص١٣٢.

[١٣١٥]– انظر المرجع نفسه، ص١٨٦.

الساحة الدولية جزافاً تحكمه المصالح؛ فعلى الرغم من أنّ دول الخليج العربي قاطبةً تُمارس السلطة بطريقةٍ لا تتفق والمعايير الديمقراطية الغربية؛ نرى مجلس الأمن في قراره ٦٦٢ وقراره ٦٦٥ عام ١٩٩١ المتعلّق بأزمة الخليج؛ يصف حكّام دولة الكويت الشقيقة بالحكومة الشرعية، كرماً لعين الكويت في وجه العراق.

ثانياً- الإذعان في مصطلح الإرهاب في الفكر العالمي الجديد.[١٣١٦]

يسيطر على العالم الذي نعيش فيه منذ العقود الأخيرة للقرن العشرين شيئان لا يفارقا المجتمع الدولي؛ العولمة والإرهاب، وبينما لا بديل عن العولمة التي يجب أن تسلّم الحكومات جميعاً بضروراتها، فإنه لو أردنا البقاء؛ فلا بديل عن القوى الكبرى -وفق زعمها- لقمع الإرهاب لنعيش في سلام،[١٣١٧] **وبين عولمةٍ تُفرض وإرهابٍ يُرفض؛ تضيع الأمم بخصوصيتها وأفكارها وثقافاتها؛ وبالمبادئ التي تؤمن بها.**

١- غموض معالم المصطلح:[١٣١٨]

على الرغم من الاهتمام الكبير بظاهرة الإرهاب من قبل المجتمع الدوليّ؛ لم يتّفق الفقهاء والباحثون -حتى اليوم- على تعريفٍ قانونيٍ أو سياسيٍ دقيقٍ له؛[١٣١٩] إذ يُعدُّ الإرهاب من أكثر المفاهيم التباساً وغموضاً، ويرتبط ذاك الالتباس والغموض باعتبار ظاهرة الإرهاب كانت ولا تزال عرضةً للتلاعب السياسي على الساحتين الدولية والداخلية؛[١٣٢٠] ففي كتابه "الإرهاب السياسي" وضع شميد مئةً وتسعة تعاريف لهذا المصطلح.[١٣٢١]

[١٣١٦]- للمزيد أنظر الباب الأول من هذه الدراسة – مبررات فرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر.

[١٣١٧]- إيمانويل وولرستين، مرجع سابق، ص٧.

[١٣١٨]- للمزيد حول مفهوم الإرهاب؛ أنظر الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الدراسة – مبررات فرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر.

[١٣١٩]- واجهت الشريعة الإسلامية مثل تلك الجرائم والأعمال بأشد العقوبات؛ لذا نرى القرآن يقرر كتشريع إسلامي ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ سورة المائدة، آية ٣٣، وقد عملت الشريعة الإسلامية على إنزال أقصى العقوبات بحق مرتكب أفعال الترويع والترهيب؛ حمايةً لأمان المجتمع، وصوناً للنفس البشرية وتحقيقاً للاستقرار.

[١٣٢٠]- د. أحمد محمود، مرجع سابق، ص٤٨.

[١٣٢١]- وبالرغم من التعاريف المتعدّدة لتلك الظاهرة؛ فإن أيّاً منها لم يشكّل دليلاً يسترشد به المجتمع الدوليّ في التعامل مع القضايا التي تظهر على الساحة السياسية الداخلية والدوليّة، ففي لبنان على سبيل المثال، عَدّ مجلس الأمن في قراريه ١٥٩٥ و١٦٤٤ لعام ٢٠٠٥ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، عملاً إرهابياً يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليّين، وكذلك عَدّ مجلس الأمن في قراره رقم ٧٤٨ / ١٩٩٢ الخاص بحادثة لوكربي الإرهاب حالة من الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليّين، وفي قراريه ١٣٦٨ و ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ عقب حادثة ١١ أيلول في الولايات المتحدة أدان المجلس ما حدث، وعدّه عملاً إرهابياً يهدد السلم والأمن الدوليّين. بالرغم من أن مجلس الأمن وقبل قراريه السابقين قد أصدر العديد من القرارات التي عبّر فيها عن قلقه من الممارسات التي تهدف لترويع المدنيين وارهابهم؛ إلا أنه وبربطه الإرهاب بتهديد السلم والأمن الدوليّين، وبقراريه ١٣٧٣

وهنا نطرح سؤالاً وجيهاً؛ ألا تستطيع الدول أن تقلّل من غموض المصطلح، وتظفر بتعريفٍ أكثر دقة وأقرب إلى توصيف الواقع وتحقيق العدالة؟

الحقيقة أنّ أعضاء الجماعة الدولية –من حيث الأصل والواقع والخبرة الدولية للمصطلح وتطبيقاته الواقعية ومدلولاته القانونية– تستطيع ذلك؛ غير أن الدول الكبرى تهدف من إبقاء المصطلح على غموضه؛ ممارسةَ الإذلال والإذعان، واضطهاد أعدائها من خلال استغلال ضبابية المفهوم؛ ليتسنى لها إدراج الأفعال والأشخاص والتحرّكات تحت ظلّه؛ وليكون لها الحشد والتجييش ضد "الإرهاب" المزعوم دونما تطبيقٍ أو تقنيدٍ قانوني؛[١٣٢٢] حتى بات مفهوم الإرهاب أداةَ إذعانٍ وابتزازٍ ؛ تُستخدم في حرب المصطلحات؛ فكلما أرادوا النيل من حركةِ تحررٍ أو موقفِ دولةٍ أو شخصيّة مؤثرةٍ؛ وصموها بالإرهاب.[١٣٢٣]

وإنّ عدم إيجاد تعريفٍ للإرهاب الدولي، وتأطير ماهيته، وتأصيل الجوانب القانونية لمكافحته وفق معايير موضوعية، وآلياتِ تنفيذٍ حقيقية؛ مرجعه –على ما يبدو– عدم وجود إرادةٍ حقيقيةٍ للقضاءِ على كلّ شكلٍ من أشكاله؛ فإن القضاء على الإرهاب يعني القضاء على الذريعة التي تُخاض من أجلها الأعمال العسكرية، وتُحتلّ من أجلها البلاد، وُتسرق في سبيلها الثروات، وتُسقط أنظمةٌ وتُرفع أخرى؛ وتُخوَّف شعوبٌ وتُكسر إرادتُها؛ مما لا مبرّر له ولا تفسير؛ إذ بات واضحاً أن الإرهاب يتمُّ دعمه وتنشيطه، كما بات يُستثمر للتأثير في القرارات السياسية للدول، وتحويل توجّهاتها وتحويرها أحياناً. وإنّ تعميم الاشتباه بالإرهاب بلغ حداً دفع القوى السياسية والعسكرية الدولية معه أن تمنح لنفسها بنفسها الإذن لتتبّع الإرهاب، واصطياد الإرهابيين؛ أنّى وأينما كانوا؛ بمعايير وضعتها هي، وتطبّقها هي؛ دون رقيبٍ ولا حسيب.[١٣٢٤]

و ١٣٦٨ لعام ٢٠٠١ يكون قد نحى منحاً جديداً في نظام الأمن الجماعي، لينتهي لصياغة التزامات قانونية جديدة ملزمة للدول بقصد مكافحة الإرهاب. انظر قرارات مجلس الأمن S/RES/748(1992) و S/RES/1368(2001) و S/RES/1373(2001) والقرارات الأخرى على الموقع الرسمي للأمم لمتحدة.

[١٣٢٢]– أحمد السالم، الإرهاب مرجع سابق، ص ٣٤– ٣٥.

[١٣٢٣]– ناصر العمر، مرجع سابق، ص٣٠.

[١٣٢٤]_ انظر أولريش بيك، مرجع سابق، ص ٢٢.

٢- الإرهاب المعاصر ظاهرة غربية المنشأ:

لا نُبالغ إذ نقول أنّ أصل الإرهاب المعاصر إنّما هو الفكر الغربي عموماً، والأوروبي خصوصاً؛ فالإرهاب اليوم صناعةٌ غربية؛ سواءٌ من حيث التنظير الفكري أو الواقع العملي. وقد عرفت المجتمعات الأوروبية مجموعاتٍ إرهابية سبّاقة تاريخياً؛ كالألوية الحمراء في إيطاليا١٩٦٢، والجيش الأحمر في ألمانيا ١٩٦٨، ومنظمّة العمل المباشر في فرنسا ١٩٧٩ -المكوَّنة من العمل الثوري- الدولية، والنواة المسلّحة للحكم الذاتي الشعبي.[١٣٢٥] وإذا ما نظرنا -دون حاجةٍ إلى تفحص- إلى مصدر أسلحة الدمار الشامل التقليدية منها والشاملة، والجرثومية والكيماوية، والذرية والكهرومغناطيسية والبيولوجية؛ نجدها نتاج الغرب، وإذا ما درسنا أطول الحروب وأشنعها، وأشرسها وأقلّها مراعاةً للإنسان والإنسانية، وأكثرها إيقاعاً للضحايا؛ نراها بفعلٍ غربيٍ أو وقعت على أراضٍ غربية وأوروبية، وكذلك الحركات العنصريّة والمتطرّفة؛ كالنازية والفاشية والصهيونية وحركات اليمين المتطرف؛ كلّها حركاتٌ بناها ونظّر لها ومجّدها رجالُ فكرٍ وأدباءُ غربيون.[١٣٢٦]

والواقع أنّ مبدأ العنف والثروة شرعه فلاسفةٌ غربيون؛ حتى أصبحا نَسَقاً فكريّاً متكاملاً؛ فالعقل الذي كان أساسه المحافظة والإقرار بالواقع؛ تم إخراجه من نمطيّته؛ ليصبح عقلاً ثائراً متمرّداً يرفض الواقع ويسعى في تغييره، وهو موضوعٌ أولاه "هيجل" أهميةً كُبرى من خلال جدليته المشهورة، والتي تقوم على مبدأ السلب.[١٣٢٧] لذلك نرى فلسفة العنف متجذّرةً في الثقافة الغربية؛ ابتداءً من إرهاب الدولة الذي دشّنته الثورة الفرنسية، وافتتحت فيه عهداً للإرهاب تجلّى على شكل عنفٍ سياسيٍ أخذ شكل الإرهاب المنظّم، يُمارس باسم الشعب ودفاعاً عنه؛[١٣٢٨] ثم قاموا بتصديرها ضمن أجنداتٍ وأهدافٍ محدّدةٍ مدروسةٍ إلى دول الجنوب. وبينما جاءت الثورتان الفرنسية والأمريكية بشعاراتٍ تنادي بالحرية والاستقلال والنضال المشروع؛ في سبيل التحرّر والعدالة، وطبقّتها العديد من الدول الأوروبية في مواجهة القوات الألمانية التي قامت باحتلال فرنسا، واستنهضت بها العالم، وناصرت بها الفرنسيين، وفتحت

[١٣٢٥]- خديجة بركاني، الإرهاب البيئي والإرهاب الإيكولوجي: أوجه الشبه والاختلاف، مجلة آفاق للعلوم، عدد١٥، ٢٠١٩، ص ٥٠.

[١٣٢٦]- انظر د. ابراهيم أبراش، الإرهاب: إشكالية في تعريفه لا في محاربته -المصطلح الذي انقسم العالم حول تعريفه-، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد٤٧، ٢٠٠٢، ص٧١.

[١٣٢٧]- انظر هربرت ماركيوز، العقد والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩، ص ٣١.

[١٣٢٨]- انظر جورج سباين، الفكر السياسي، الجزء الثالث، دار المعارف، ، مصر، ١٩٧١، ص٧٩٧.

أراضيها لتكون قواعد لجيش تحرير فرنسا؛ مارست القوى الغربية ازدواجيةً غربيةً ليست عنها بغريبة؛ فثارت الجهود الدولية بعدها محتّمةً ضرورة خروج تلك المعاني من إطارها الأوروبي الأمريكي؛ لتأخذ طابع العالمية، وتَمُدَّ جذورها في آسيا وإفريقيا؛ لكن بالطريقة التي ترتضيها الدول الكبرى، وضد من تريد، مع من تريد.[١٣٢٩]وكان أصل الإرهاب الأوروبي التخوّف من الهيمنة الأمريكية على أوروبا، واستخدام التراب الأوروبي لحل مشاكلها مع الحلف الشرقي؛ فبدأ صراعٌ متعددُ الصور من الإرهاب العقائدي؛ تحت ما يسمى إرهاب اليسار وإرهاب اليمين، إلى الإرهاب الانفصالي الذي يسعى إلى تحقيق انفصالِ إقليمٍ عن آخر؛ مروراً إلى الإرهاب الدولي المتمثّل في عملياتٍ إرهابية تقوم بها عناصر أجنبية.[١٣٣٠]

٣- إطلاقات المصطلح على الساحة الدولية:

بالرغم من أن وثيقة الأمن الأمريكي عام ٢٠٠٢ قد وضّحت أن الولايات المتحدة تخوض حرباً ضد الإرهاب الذي يشغل العالم بأسره؛ حيث العدو ليس نظاماً سياسياً واحداً أو ديناً أو أيديولوجيا معينة؛[١٣٣١] وإنما إرهابٌ متعمّد وعنفٌ مدعومٌ سياسياً يُمارس ضد أبرياء؛[١٣٣٢] **إلا أن اضطراد إطلاق مصطلح الإرهاب –إلا ضمن استثناءات ضيّقة تؤكد المسار ولا تنفيه– ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة؛ قد عكس ربطاً منظماً ومقصوداً بين مصطلح الإرهاب والمسلمين أو الجماعات ذات الصبغة الإسلامية؛ بحيث يكون ما يصدر عن الجماعات –دون أن نناقش هنا تفاصيل التأسيس والإعداد والإمداد – إنما هو إرهاب، وما يصدر عن سواها أعمال عنفٍ، أو انتقامٍ، أو شغبٍ، أو تمرّدٍ، أو دفاعٍ عن النفس ربما، كأفعال الكيان الصهيوني!**

[١٣٢٩]– انظر د. ابراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ٧٦.

[١٣٣٠]– د. صلاح الدين برحو، الإرهاب السياسي، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، عدد٢٨، ١٩٩٧، ص ٤٧.

[١٣٣١] – يلاحظ أنه وفي السنوات الأخيرة قد ارتبط مفهوم الإرهاب بشكل لا ينفك بالجماعات الإسلامية المتطرفة! وعلى الرغم من أن مجلس الأمن أكّد في العديد من قراراته أن الإرهاب لا يرتبط بدين ولا بعرق ولا بجنسية؛ إلا أن الرأي العام العالمي يوجّه بطريقة مباشرة إلى ربط الإرهاب بالدين، وهذا مخالف لما كان عليه وضع الأمم المتحدة في بدايات نشأتها، ففي عام ١٩٤٨ وفي قراره رقم ٥٧ عدّ مجلس الأمن اغتيال القوات الإسرائيلية لمبعوث الأمم المتحدة إلى فلسطين "الكونت برنادوت" ومعاونه "الكولونيل سيرو" عدّه عملاً إرهابياً ارتكبته جماعة من الإرهابيين، مما لا نرى مثيلاً له اليوم في القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة!

[1332] – pellet alain, nom, ce n’est pas la guerre, le monde diplomatique, septembre, 2001, p53.

وإنّ الإرهاب الجديد بات محصوراً تقريباً بزيادة الكراهية للعرب والمسلمين وتنامي العداء ضدهم،[١٣٣٣] في فرضٍ موجّهٍ لأفكار المجموع من شعوب ومؤثرين؛ لتكون مناهضةً لكل ما يتصل بالعروبة والإسلام؛ إذ يعاني المسلمون والدين الإسلامي على حدٍّ سواء اليوم من الوصم بالإرهاب والتشكيك في كل ما هو ومن هو مسلم، وكذا في تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، حتى أن الأنظمة السياسية في العديد من الدول الغربية أضحت تعارض إرادة الشعوب الإسلامية وحقها في حياة كريمة؛ ينعم بها مجتمعٌ مستقرٌ يزدهر فيه العيش السياسي والاقتصادي، ويمكّن للإنسان فيه ممارسة حقوقه المشروعة؛[١٣٣٤] لذلك نما ما يسمى الإسلام فوبيا أو رهاب الإسلام، وكذلك العرب فوبيا، والزينو فوبيا؛ التي تعني رُهاب الأجانب.[١٣٣٥] وقد عمدت الولايات المتحدة وعقب هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ إلى إعلان "الحرب" على الإرهاب، مقابلاً "للحرب" التي شُنت على الولايات المتحدة، والحقيقة أن إطلاق لفظ الحرب على كلا الفعلين لم يكن عفوياً أو عشوائياً، إذ أُريد ترتيب آثارٍ قانونيةٍ محدّدةٍ ومقصودةٍ؛ يتم من خلالها استبعاد مبداً عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم الاحتجاج بمبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية،[١٣٣٦] كما يدعم تفسير الولايات المتحدة للأحكام الدولية المنظِّمة لاستخدام القوة تفسيراً واسعاً؛ من شأنه أن يبرّر حرباً على الإرهاب.

ويبدو أن إطلاق لفظ الحرب على الإرهاب؛ إنما يثيرُ إشكاليةً قانونية؛ فما حصل في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ –إن أحسنّا الظن وجعلنا من الولايات المتحدة ضحيةً حقيقيةً تعرّضت لاعتداء– إنما هو أعمالٌ إجراميةٌ جزائية تستوجب المحاكمة والعقوبة، لا عملاً عسكرياً لا حدود زمانية ولا مكانية له، يستند إلى فكرةٍ مشوّهةٍ

[١٣٣٣]– يلاحظ أنه وفي السنوات الأخيرة؛ قد ارتبط مفهوم الإرهاب بشكل لا ينفك بالجماعات الإسلامية الأصولية الراديكالية! وعلى الرغم من أن مجلس الأمن أكّد في العديد من قراراته أن الإرهاب لا يرتبط بدين ولا بعرق ولا بجنسية؛ إلا أن الرأي العام العالمي يوجّه بطريقة مباشرة إلى ربط الإرهاب بالدين، وهذا مخالف لما كان عليه وضع الأمم المتحدة في بدايات نشأتها، ففي عام ١٩٤٨ وفي قراره رقم ٥٧ عدّ مجلس الأمن اغتيال القوات الإسرائيلية لمبعوث الأمم المتحدة إلى فلسطين "الكونت برنادوت" ومعاونه "الكولونيل سيرو" عدّه عملاً إرهابياً ارتكبته جماعة من الإرهابيين، مما لا نرى مثيلاً له اليوم في القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة!

[1334] – see, Amna Ibrahim, Muslims: why do they Hate Us? And why we hate them?, master thesis, Om Darman Islamic university, sudan, 2016,p 25.

[١٣٣٥]– عثمان حسن، مرجع سابق، ص١٩٧.

[1336] –Frediric megret, war? Legal semantics and the more to violence, EJIL, Vol. 13, Paris, 2002, p361– 399.

للدفاع المشروع.[١٣٣٧] كما أن القانون الدولي قد ضبط مفهوم الحرب عندما عرفها بأنها صراعٌ مسلّحٌ بين دولتين أو فريقين من الدول؛ الغرض منه الدفاع عن حقوقِ أو مصالحِ الدول المتحاربة.[١٣٣٨] فمن هي الدولة التي تبّنت أحداث أيلول حتى تعلن الولايات المتحدة الحرب عليها؟ وأيُّ دليلٍ قام على عضوٍ من أعضاء الجماعة الدولية تورّط في تلك الأعمال؟ والولايات المتحدة نفسها قد وجهت الاتهام لجماعة وأفراد! أي إنّ منفّذ الأعمال ليست دولة؛[١٣٣٩] علاوةً على أن الولايات المتحدة –بحربها المزعومة– قد دمّرت بلدين كاملين بمنظومتهما العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقتلت مئات آلافِ الأبرياء، واستعملت أنواع السلاح التقليدي وغير التقليدي على مدار بضعة سنوات؛ مقابل الهجوم على مبنيين دام بضع دقائق، في نسفٍ لمفهوم التناسب بين أفعال الدفاع لصدِّ أعمال الهجوم الذي يقع ضمن حدود الدفاع المشروع؛[١٣٤٠] لذلك فإن ما حدث لا يمكن أن يوصف "حرباً" وفق الأصول القانونية الدولية، ما يعني أن الحرب التي قامت بها الولايات المتحدة على الإرهاب؛ إنما هي ذريعةٌ لفرض الإذعان على الجماعة الدولية، وليست حرباً بالوصف القانوني.[١٣٤١]

وعلى الرغم من اعتبار الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصّب والتمييز القائمين على أساس الدين والمعتقد أن أي تمييزٍ على أساس الدين يُعدّ انتقاصاً من حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وإهانةً للكرامة الإنسانية، كما يُعدُّ تعصّباً وتمييزاً تحرمه مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛[١٣٤٢] إلا أننا نرى تكراراً مفرطاً لمصطلح الإسلاموفوبيا في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الغربية، والتي تربط الدين الإسلامي بأحداث العنف والتخريب؛ ما يُنشئ تياراتٍ معاديةٍ للأقليات المسلمة في تلك البلاد خصوصاً، وللمسلمين في العالم عموماً؛[١٣٤٣] فنرى صامويل

1337 – M. Howard, whats in name? how to fight terrorism, foreign affairs, Vol. 81, 2002, No1, p 8-13.

1338 – pellet alain, Référence précédente, p50.

[١٣٣٩]– الفاتح الكامل، الحروب الأمريكية الجديدة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص٤٤.

[١٣٤٠]– عادل المسدي، الحرب على الإرهاب والدفاع الشرعي في ضوء أحكام القانون الدولي في دراسة لمدى مشروعية استخدام القوة المسلحة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية رداً على هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص ١٣٩.

[١٣٤١]– انظر نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٨، ص ٧٣.

[١٣٤٢]– انظر المادة الثانية والثالثة من الإعلان.

1343 – see, Amna Ibrahim, op.cit, p16.

هنتنغتون[١٣٤٤] يذهب إلى أن "الإسلام هو القوة المظلمة في العالم".[١٣٤٥] وينطوي ربط الإرهاب بالدين الإسلامي اليوم على تصويره بأنه دينٌ يرفض العقلانية والمنطق وحقوق الإنسان، ويحرّض على العنف والكراهية والرجعية.[١٣٤٦] كما نما تصنيف الشعوب والأمم على أساسِ الانتماء أو عدم الانتماء لدينٍ أو معتقدٍ معيّن؛ فنرى صور الأفارقة والمسلمين والعرب والأتراك –وفقاً لما تصوّره الدول الغربية لشعوبها– تتقاطع مع صور البرابرة وأكلة لحوم البشر، وانعكس ذلك صورةً أوليّةً في التعامل مع تلك الشعوب والأمم، وتأسست عليها الممارسات التجارية والبعثات الدينية والنشاطات العسكرية،[١٣٤٧] وتمّت التقسيمات على أساسٍ من الفوقية والاستعلاء؛ فالتخلّف والتقهقر مردُّه دائماً إلى تلك الأمم التي تدين بالإسلام.[١٣٤٨]

ويبدو لنا أن محاولة ربط الإسلام بالأعمال الإرهابية والعنف والكراهية والتحريض ضد الآخر؛ خطةٌ ماكرة تهدف إلى جعل ممارسة شعائر الدين الإسلامي والدعوة إليه وعلانية نشر أفكاره تهديداً للنظام العام والسلامة العامة والأمن العام؛ مما يوجب معه تقييد حرية العقيدة بالقيود التي جاءت المادة ٣/١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٣/١ من الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد؛ مما يجعل حرمان المسلمين من إظهار دينهم وممارسة شعائره فعلاً يتّسق وقواعد القانون الدولي!

ومن إذعان المصطلحات ما تقوم به القوى الكبرى من توجيهٍ للرأي العالمي نحو وضع كلِّ من يقف في وجه طموحاتها وأهدافها في سلّةٍ واحدة؛ مطلقةً عليها اسم الإرهاب، وإنْ كانت حركات تحرّرٍ تُمارِس كفاحها المسلّح كحقٍ من الحقوق التي منحها إيّاها القانون الدولي تطبيقاً لحق تقرير المصير؛[١٣٤٩] لذا لا بُدّ من التفريق بين من

[١٣٤٤]–عالم وسياسي أمريكي وبروفسور في جامعة هارفارد يحمل فكراً محافظاً

[1345] – see, Amna Ibrahim, op.cit, p18.

[١٣٤٦]– الحقيقة أن مشكلة الغرب ليس الأصولية الإسلامية وإنما الإسلام نفسه، فهو حضارةٌ مختلفة؛ تحمل في طياتها أسباب انتشارها وديمومتها، أصحابها قانعين بتفوقها ونشر ثقافتها، أنظر عثمان حسن، مرجع سابق، ص١٦٣ – ١٦٦.

[١٣٤٧]– آنيا لومبا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الثقافي، ترجمة د.محمد غنوم، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٧، ص ٦٧.

[١٣٤٨]– المرجع نفسه، ص ٣٦.

[١٣٤٩]– د. ابراهيم أبراش، مرجع سابق، ص٦٩. يرى بعض الباحثين أن المقاومة الشعبية المسلحة لها مفهومان؛ أحدهما **ضيّق** ويعني النشاط المتّسم بالقوة المسلحة الذي تقوم به عناصر شعبية في مواجهة سلطة تقوم بغزو أراضي الوطن أو احتلاله، والآخر **واسع** ويُقصد به نضال الشعوب من أجل تقرير المصير والحصول على حقها في ذلك، انظر د. منتصر حمودة، مرجع سابق، ص٩٤. ويعّرف د. صلاح الدين عامر المقاومة بأنها

يمارس أعمال الترويع والإرهاب من دولٍ وحكوماتٍ وأفرادٍ بمعناه الموضوعي لا المستخدم على الساحة الدولية، وبين من يمارس أعمال المقاومة المشروعة مما بات يطلق عليه حركات التحرير الوطنية.[١٣٥٠] وليس غريباً إدراج الغرب كل أشكال وصور التحرّر العربي تحت مسمّى الإرهاب، ورفض الاعتراف بشرعية حركات التحرّر والمقاومة؛[١٣٥١] إذ إنّ تحرّر شعوب العالم الثالث من الاستغلال والهيمنة والتدخّل الأجنبي؛ يعني تقليص النفوذ، ووضع حدٍّ لتحكّم الدول الرأسمالية في العالم، وهذا يعني الحدَّ من المنافع الماديّة الضخمة التي تُجنى باستغلال الشعوب، وتأخير الأهداف الاستعمارية بشكلها الحديث؛ لذلك نرى كافّة العمليات التي تمارس ضد مصالح الغرب وأهدافه تصنّف على أنها إرهابية؛ كما نرى ربط ظاهرة الإرهاب الدولي بالعرب والمسلمين.[١٣٥٢]

وإن المذهب الانفرادي في إطلاق مصطلح الحرب على الإرهاب لم يقتصر على دول الغرب الكبرى؛ بل نراه امتد ليصل إلى دول الشرق؛ فنرى روسيا قد ربطت الحرب على الإرهاب بحملتها في الشيشان، وكذلك استخدمتها

عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية؛ دفاعاً عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية، سواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية، أو كانت تعمل بناءً على مبادراتها الخاصّة، وسواء مارست هذا النشاط فوق إقليمها الوطني أو من قواعد خارج هذا الإقليم. انظر هيثم حسن، التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ١٩٩٩، ص٢١٤.

[١٣٥٠]– والتي عرفها د.محمد طلعت الغنيمي بأنها حركات تستند إلى حق الشعب في استعادة إقليمه المغتصب، وتستمد كيانها من تأييد الجماهير الغاضبة على المغتصب، وتتخذ عادةً من أقاليم البلاد المحيطة حرماً لها؛ تستمد منها تمويلها وتقوم عليه بتدريب قواتها، ثم إنها –بسبب إمكانياتها– إنما تُركّز جهودها على تحدي الإرادة الغاصبة، لا على هزيمة جيوش الاحتلال في حرب منظّمة. انظر د.محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي الوسيط في قانون السلام، مرجع سابق، ص٣٤٧/٣٤٨.

[١٣٥١]– في وثيقة أصدرها مجموعة من المفكرين العرب للتفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، عرّفوا الأخيرة بأنها استخدام مشروع لكل الوسائل – بما فيها القوة المسلحة– لدرء العدوان وإزالة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال، ورفع الظلم المسنود بالقوة المسلحة، بوصفها أهدافاً سياسية مشروعة، وهو ما يتفق مع القانون الدوليّ وتؤيده الشريعة الإسلامية. ونصّت الوثيقة على أن الإرهاب باعتباره ظاهرة تنافي الشرائع السماوية والشرعة الدوليّة وتنتهك القواعد الأساسية للسلوك الإنساني، وتعبّر عن أزمة فكرية تعيشها المجتمعات المتخلفة؛ فإنه يفترق عن المقاومة باعتبارها عمل مشروع يستند إلى مجموعة من المبادئ القانونية الثابتة، كحقّ المقاومة، وعدم الولاء أو الطاعة لسلطة الاحتلال، وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع المشروع عن النفس، كما يعضّدها جملة من قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدوليّة، وهذا يعني أن المقاومة تُعدّ عملاً مشروعاً يهدف لتحقيق مصالح الشعوب التي تتعرّض للعدوان والاحتلال؛ بينما الإرهاب يمثّل اعتداءً على حقّ الشعوب في الحياة والحرية وتقرير المصير. انظر وثيقة مفهوم الإرهاب والمقاومة، رؤية عربية وإسلامية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٣، متوفرة على الرابط التالي: http://www.mesc.com.jo/Documents/Doc_3.html وهي وثيقة قد وقّع عليها أكثر من ١٠٠ دكتور وأستاذ جامعي ينتمون لشتى الأقطار العربية.

[١٣٥٢]– د. ابراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ٨٢. ويبدو أن الأمم المتحدة تفرّق بين الإرهاب والمقاومة، ففي قرارها رقم ١٩٧٠/٢٦٧٢ اعترفت الجمعية العامة بشرعيّة كفاح الشعوب الواقعة تحت الهيمنة الأجنبية، كما اعترفت بحقّ تقرير المصير، وكذا فعلت في القرارات ١٩٧٢/٢٩٨٥ و١٩٧٢/٣٠٣٤ و١٩٧٤/٣٢٤٦ و١٩٨٩/٤٤٨٠ والذي دعت من خلالها الجمعية العامة إلى تقديم المساعدة المادية والمعنوية لحركات التحرير الوطني بعدما أكدت على مشروعية ذاك الكفاحانظر نص القرارات على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

بعض الدول ضد المطالب القومية كالصين وتركستان والهند (كشمير).[١٣٥٣] وإنّ راية الإرهاب المزيفة التي رُفعت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول –والتي أشعلت حروباً لا نزال نعاني منها حتى اليوم– هي ذاتها الراية المزيفة التي رُفعت صيف ١٩١٤، وأضرمت نار الحرب الغربية الأولى، وإنّ أولئك الذين يسعون فساداً في المعمورة هم المسؤولون عن كلا الاعتداءين!"[١٣٥٤]

ثالثاً– الإذعان في مصطلح الحرب العادلة:

إنّ مفهوم الحرب العادلة قد صاغه علماء الدين المسيحي في سلامانكا[١٣٥٥]عندما كانت إسبانيا تؤسّس إمبراطوريتها الاستعمارية،[١٣٥٦] وتُعرَف الحرب العادلة بأنها تعبيرٌ واضحٌ عن النزعة السلمية الرافضة للحرب؛ الساعية لوضع ضوابطَ أخلاقيةٍ صارمة، تحول دون استخدام القوة الغاشمة.[١٣٥٧] وإنّ تراثَ الحرب العادلة قد غطّى استخدام القوة على الصعيد الدولي بالخطاب الأخلاقي، ويبدو أن الدول الكبرى لا يمكن أن تخوض حروباً لأنها عادلة أو غير عادلة؛ فهي وإن حاولت تبرير تحركّاتها لتحشد مساندة العامة وتقديمها لتكون في عقول المجموع مشروعة؛ غير أنه من العسير أن نجد في التاريخ الحديث مثالاً لحرب شنّتها القوى الكبرى سوى لتحقيق مصالحها الوطنية.[١٣٥٨]

والأصلُ أنَّ الحرب العادلة تكون بمثابة عقابٍ للمذنبين والمعتدين؛ الذين مارسوا العدوان على الآمنين؛ لذا تكون لإصلاح الظلم وصدِّ العدوان وردِّ الصائل، ولا تكون إلا بناءً على جملةٍ من الأسس والمبادئ لا بُدّ أن تتوفّر؛ كعدالة السبب، وتحقيق سلامٍ عادل، واستخدام وسائل مشروعة، وضمان حصانة غير المقاتلين والتناسب بين الأهداف المرجوة والوسائل المستخدمة، وأن تكون الحرب هي الملاذ الأخير فضلاً عن التيقّن من النصر فيها؛[١٣٥٩] إلا أن التدرّج الزمني؛ جعل من مفهوم الحرب العادلة مفهوماً متحوّراً يعكس إرادة الهيمنة، وبسط النفوذ، وتبرير

[١٣٥٣]– عبد العزيز النويضي، العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٢، ص ١٨٩ – ٢٢٢.

[١٣٥٤]– د. عمران حسين، رؤية إسلامية ليأجوج ومأجوج في العالم الحديث، ترجمة تمام عدي، د. د. ن، ٢٠٠٩، ص٦٤.

[١٣٥٥]– مدينة تقع في الولايات المتحدة – مقاطعة كاتاروغوس.

[١٣٥٦]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص٢٤٣.

[١٣٥٧]– انظر مليكة قادري، مرجع سابق، ص ٥٥.

[١٣٥٨]– إريك هوبسبوم، القرن الجديد، ترجمة وجيه عبد المسيح، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص٢٦.

[١٣٥٩]– حمدي شريف، نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والأيديولوجيا، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، د. د. ن، القاهرة، مصر، ٢٠١٦، ص٤.

الشرور والحروب؛[١٣٦٠] فما تقوم به الدول الكبرى اليوم –على الساحة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة– من حروبٍ وفرضٍ للقتال، ونشرٍ للقوات وشنٍّ للهجمات؛ ينبئ بقوةٍ عن عدم توافقها مع الشروط والمبادئ العادلة؛ فشنّت حربها في العراق استناداً إلى نظرية الحرب العادلة، وتخطّت فكرة تشريع الحرب بقرارٍ من المنظمة الأممية بناءً على ذلك، وفعلتْ فيها ما وثّقته عدسات الكميرات وشهادات الجرحى والناجين.[١٣٦١]

ويبدو لنا أن الحرب العادلة –بمسمّاها ذاك– إنما هي حربٌ عقابية، ومن غير الممكن أن تكون هناك حربٌ عقابية بين دولٍ مستقّلة؛ فالعقاب لا يكون إلا في حالة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والأعلى والأدنى؛[١٣٦٢] إذ إنّ فكرة الحرب العادلة لم تعد تصلح لتبرير أيّ حربٍ مهما كانت أهدافها. وقد أثار مفهوم الحرب العادلة جدلاً كبيراً بسبب المضامين الفكرية المتناقضة التي يحتويها؛ بين الحرب والسلام والقتل والعدل، مع جملةٍ من التأويلات والتفسيرات لما وراء المقاصد من الحرب، وغالباً ما تُصاغ الحروب المعاصرة تحت مسمى الحرب العادلة؛ فهي إما لإعادة التوازن الدولي بين الأقطاب الدولية، أو بصدد حماية الإنسانية وحقوق الإنسان، أو حماية الأقليّات؛ لكنّها في الحقيقة تكون بغية تحقيق التطلعات السياسية المتمّثلة بالهيمنة وفرض الإذعان، وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصّة بالدول الكبرى.[١٣٦٣]

والواقع أنّ مبدأ الحرب العادلة الذي يؤكّد شرعية اللجوء إلى الحرب حفاظاً على القانون والنظام الدولي؛ ينطوي على كثيرٍ من المخاطر؛ فمؤدّاه الحق في شنِّ الحرب بدعوة إحقاق النظام والقانون، دون ضوابط ولا قيود، وإنّ التمسّك بمبدأ كهذا؛ يعني الدعوة إلى استعمال العنف بشكلٍ منفردٍ دون رقيبٍ ولا ضابط، وهو أمرٌ لا يمكن قبوله في عصرٍ يُفترض أن يتسيّد فيه القانون لا وجهة النظر والرأي المنفرد.[١٣٦٤]

[١٣٦٠]– انظر روبرت سميث، جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر، ترجمة: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص٢٠.

[١٣٦١]– انظر ناظر محمود، الحرب العادلة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد٢٢، ٢٠٢٠، ص ١٢٠.

[1362] – Joachim von Elbe, The Evolution of the concept of the just war in International law, American Journal of International law, AJIL, vol. 33, no . 4, 1939, p.26.

[١٣٦٣]– ناظر محمود، مرجع سابق، ص ١٠٤.

[١٣٦٤]– رزوالين هيجنز، جروشيوس والأمم المتحدة، ترجمة أمين الشريف، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مجلد ١٦، عدد٦٢، ١٩٨٥، ص ١٣٠.

رابعاً– الاذعان في مصطلح الحرب الاستباقية:

في تكريس مفهوم الإذعان، ومحاولة القوى الكبرى ذرّ الرماد في العيون؛ أنشأت مصطلحاً فريداً شكّل منعطفاً خطيراً في العلاقات الدولية؛ يُدعى الحرب الاستباقية. وإنّ هذا المصطلح إنّما يعود إلى بدايات الحرب الغربية الثانية؛ إذ قامت العديد من القوى بأعمالٍ هجوميةٍ ضد دولٍ تحت مبرّر الدفاع الشرعي الوقائي؛ مثل ما قامت به ألمانيا ضد لوكسمبورغ، وبلجيكا عام ١٩١٩ خوفاً من قيام فرنسا باستخدام تلك الأراضي لمهاجمة أراضيها، وكذلك ضد النرويج منعاً للحلفاء من استخدام أراضيها ضدّها؛ إلا أن محكمة نورمبورغ رفضت المزاعم الألمانية، ولم تعترف بمبدأ الدفاع الشرعي الوقائي.

١– غموض معالم المصطلح:

إنّ فكرة الحرب الاستباقية المطبّقة اليوم في التنظيم الدولي المعاصر من قبل الدول الكبرى تُعدّ غير مشروعة في القانون الدولي؛ فنص المادة ٥١ من الميثاق يَشترط لاتخاذ إجراءات الدفاع المشروع أن يكون الخطر حالّاً وشيكاً لا متوقع الحدوث فقط كما هو الحال في الدفاع الاستباقي،[١٣٦٥] وبالرغم من بداهة حقِّ الدفاع عن النفس كأصلٍ قانونيٍ ثابت؛ إلا أن حدود استخدام ذاك الحق من تناسبٍ وفوريةٍ وشروطٍ سابقة ومتزامنة مع الفعل لا تزال غير واضحة؛[١٣٦٦] عدا أن الحرب التي تقع حالة عدم وجود تهديدٍ وشيكٍ أو عمل عدواني؛ إنما هي حربٌ غير مشروعة؛ تمثّل اعتداءً على السيادة، وتهديداً لاستقرار الدولة المعتدى عليها، واستخداماً للقوة دون وجه حق؛ فضلاً عن أنها تهدد السلم والأمن الدوليين.[١٣٦٧]

[١٣٦٥]– الحقيقة أن هناك جدل حاصل بين قابل ورافض لفكرة الحرب الوقائية، فالقابلين بالفكرة يسندونها إلى القانون الدولي العرفي الذي يسمح في سوابقه للدول باستعمال الدفاع الشرعي حين التوجس من تحضير عدوان على الدولة اللاجئة للحرب الوقائية؛ مبررين قانونية ذلك بقضية مضيق كورفو ١٩٤٩ بين بريطانيا وألبانيا، أما الفقه الرافض كجيدل وجون كاربونتيي فيرفضان نظرية الضرورة التي يبنى عليها الدفاع الاستباقي؛ باعتبارها تفتح صدعاً في جدار القانون الدولي، انظر د. محمد سعادي بين الحرب الوقائية والحرب الاستباقية في القانون الدولي العام، مجلة القانون، عدد١، ٢٠١٠، ص ٩٨.

[1366] – Eric Tardif, Referencia anterior, p.88.

[١٣٦٧]– – د. محمد حسن جاد، الحرب الاستباقية بين الدفاع الشرعي والاعتداء على سيادة الدول، مجلة كلية الشريعة القانون بأسيوط، عدد ٣٤، جزء ١، ٢٠٢٢، ص ٧٦٢.

ومن المؤكّد أنّ غموض المفاهيم التي تضمنّتها المادتين ٤/٢ و ٥١ من الميثاق؛ أدى إلى خلافاتٍ مستمرّةٍ بين الفقهاء والدول بآن معاً؛ حول تحديد مضمون جواز استخدام القوة من عدمها، ونطاق حقِّ الدفاع الشرعي؛ فهل المراد من اعتداء قوةٍ مسلحةٍ هو مباشرة الاعتداء الفعلي من الدولة الأخرى بمعنى البدء به؟ وماذا عن قواتٍ تتأهّب للهجوم –مع تطور الأسلحة واستخداماتها، والتي قد تكون معه البداية هي النهاية– فهل يجوز ممارسة حق الدفاع الشرعي استباقياً ضد خطر غير حالٍّ محتملٍ في المستقبل، بغية منع الآخر من فرصة الاعتداء؟[١٣٦٨]

يستند أصحاب الرأي الموسّع بأن مثل هذا الحق قائمٌ في العرف الدولي؛ لم تقيّده نصوص الميثاق، حتى بنصِّ المادة ٥١ منه؛ إذ إن الأخيرة لم تقنّن الحق بشكلٍ كاملٍ؛ بل اعترفت به حقاً طبيعياً مجملُه حقُّ الدفاع ضد الاعتداء المسلّح، وهي بذلك لم تستبعد أشكال الدفاع الشرعي الأخرى؛ كالدفاع الشرعي الاستباقي.[١٣٦٩] ومستندُ ذلك حادثة كارولين ١٨٣٧ –١٨٤٢ [١٣٧٠] وحادثة فرجينيس١٨٧٣[١٣٧١] وقضية ماري لوويل.[١٣٧٢]

وبينما يرى فريقٌ أن تلك الأحداث تُثبت عُرفاً دولياً للدفاع الشرعي الاستباقي يسبق نصوص الميثاق؛ إلا أن السؤال عن مدى تقييد المادة ٥١ لذاك العرف الثابت؛[١٣٧٣] يرى أنصار التفسير الضيق ومن خلال تفسير النص وفقاً للآلية المعتبرة في المادة ٣١ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات؛ والتي تقتضي تفسير النص وفقاً لمعناه

[١٣٦٨]– انظر د. سيف السويدي، مدى مشروعية الدفاع الشرعي الاستباقي طبقاً لأحكام القانون الدولي المعاصر، مجلة الأمن والقانون، مجلد ١٦، عدد٢، ٢٠٠٨، ص٢٥٨.

[١٣٦٩]– انظر المرجع نفسه، ص ٢٥٩.

[١٣٧٠]– وهي سفينة أمريكية استولى عليها الثوار الكنديون وباتوا ينقلون من خلالها الأسلحة والمقاتلين، ضد بريطانيا، فلما فشلت الولايات المتحدة في الحيلولة دون وصول تلك المساعدات؛ استهدفتها القوات البريطانية؛ فادعت الأخيرة أن ذلك حصل لضرورة ملحة وشاملة دون مبالغة، واعتذرت عن الآثار الناجمة؛ غير أنها أصرت على حقها في الدفاع الشرعي، فقبلت الولايات المتحدة الاعتذار التي أكدت على شرعية استخاد القوة في حالة الدفاع الشرعي.

[١٣٧١]– وهي سفينة أمريكية استخدمت لنقل الأسلحة والمقاتلين من رعايا الولايات المتحدة وبريطانيا إلى كوبا؛ فتمكنت إسبانيا من إلقاء القبض على السفينة في أعالي البحار ونفذت حكم الإعدام بعد المحاكمة بحقهم، وادعت أنها قامت بذلك استناداً إلى حق الدفاع المشروع، فقبلت حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة ذاك التبرير. انظر د. جميل حسين، الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي العام مع التركيز على الممارسات الدولية، مكتبة العالمية، المنصورة، مصر، ١٩٨٨، ص ١٨.

[١٣٧٢]– سفينة أمريكية كانت تحمل أسلحة ومقاتلين لمساندة الثوار في كوبا ضد إسبانيا؛ فاستطاعت الأخيرة الاستيلاء على السفينة وأسر من عليها واعتبرتها غنيمة حربية، ومع احتجاج الولايات المتحدة تم عرض القضية على لجنة التحكيم التي اعتبرت فعل السلطات الإسبانية دفاعاً مشروعاً.

[١٣٧٣]– د. سيف السويدي، مرجع سابق، ص٢٥٨.

الطبيعي، ووفقاً كذلك لسياق المعاهدة والغرض منها؛ يتبين أن المقصود هو الدفاع ضد الاعتداء الفعلي الحاصل؛ لا ضد الاعتداء محتمل الوقوع.[١٣٧٤]

وبينما يرى أنصار التفسير الموسّع بأنّ نصّ المادة ٥١ قد احتوى على حالةٍ وحيدةٍ كدفاعٍ شرعيٍّ ضدَّ عدوانٍ مسلّحٍ حاصل؛ سوى أنه لم ينل من الحق العرفي في الدفاع الشرعي الاستباقي؛ فإن أنصار المذهب الضيق يرون أنّ النصّ لا يحتمل التأويل؛ إذ إنه حصر الدفاع الشرعي بذاك الحاصل ضد عدوانٍ مسلّحٍ فعلي، وعدّتْ ذلك شرطاً لممارسة ذاك الحق.[١٣٧٥] ويذهب البعض إلى أنّ الدفاع الشرعي الاستباقي لا يجد مستنداً له في القانون الدولي العرفي؛ لكن في نظرية الضرورة؛ إذ إن الأخيرة قد تكون عاملاً مبرراً لاستخدام القوة.[١٣٧٦] **ولا يمكن برأينا الركون إلى الرأي السابق؛ باعتبار الضرورة مفهومٌ غير منضبطٍ، كذا غير محدّدٍ المعالم والأبعاد؛ فمن سيقرّر أنّ الضرورة قد تحقّقت، وما هو المستوى، وما هي الآلية لذلك، ومتى تبدأ تلك الضرورة ومتى تنتهي؟! إنّ التسليم لتلك النظرية يعني تمييع المادة ٤/٢ من الميثاق وإهدارها، والسماح لإذعاناتٍ جديدةٍ تحت مسميات فضفاضة لا ضابطَ لها ولا رقيب عليها.** ويذهب البعض أبعد من ذلك؛ إذ يتجاوز مفهوم العمل العسكري الاستباقي الذي يكون ضد تهديدٍ وشيك؛ ليجعل للدولة حقاً في العمل العسكري الوقائي ضد تهديدٍ مستقبليٍ محتمل!**[١٣٧٧]** وهو ما يزيد من تحييد القواعد القانونية الدولية، ويجعل منها سلاحاً أحادياً طيّعاً في يد القوي يقلّبه وفق ما يشاء.

ولم تعالج محكمة العدل الدولية مسألة حق الدفاع الشرعي الاستباقي ومدى مشروعيته؛ إذ تركت الباب غير موصد؛ إلا أن المذهب الغالب في الفقه الدولي يذهب إلى أن حقّ الدفاع المشروع لا يكون قانونياً إلا إذا

[١٣٧٤]– د. سيف السويدي، مرجع سابق، ص٢٨٣.

[١٣٧٥]– المرجع نفسه، ص ٢٧٢ وما بعدها.

[1376] – Jure Vidmar, The Use of Force and Defences in the Law of State Responsibilit, Jean Monnet Working Paper Series. New York University School of Law, New York, USA, 2015, p 10.

[1377] – Adam Roberts , International Law And The Use Of Military Force: The United Nations, The United States And Iraq, Evropaevm, A Europaeum Lecture Delivered At Universiteit Leiden, 2003, p21.

حدث هجومٌ مسلّحٌ فعلاً؛[١٣٧٨] لذا فإن الدفاع الشرعي الاستباقي إنّما يندرج تحت حالات استخدام القوة المحظورة؛ بعكس ما يُراد له أن ينضوي تحت نص المادة ٥١ من الدفاع الشرعي؛ كاستثناءٍ على مبدأ استخدام القوة.[١٣٧٩]

٢- إطلاقات المصطلح على الساحة الدولية:

إنّ ممارسات الإذعان اليوم؛ باتت تأتي على شكل ضرباتٍ استباقية ضد دولةٍ أو دولٍ بحجّة الدفاع الشرعي عن النفس؛ لكل من تقرّر قوةٌ دوليةٌ فاعلةٌ أنّ خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين ينبع من تلك الدولة؛ فقد شجب وزير الخارجية الأمريكية آنذاك جورج شولتز الذين يؤيّدون الوسائل القانونية الطوباوية؛ كالوساطة واللجوء إلى الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية؛ بينما يتجاهلون عنصر القوة في المعادلة![١٣٨٠] لذا نرى السياسة الأمريكية -ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول الشهيرة على الأقل- تتجه إلى أن تجعل من الولايات المتحدة مسؤولاً عن حكم الدول الضعيفة؛ خصوصاً أن فكرة الحرب الاستباقية التي جاءت بها؛ تجعلها في مركزٍ يخوّلها حكم الشعوب الضعيفة المعادية؛ فكان لها الدخول إلى أفغانستان، وفي سبيل ذلك دخلت إلى طاجكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان والعراق، [١٣٨١]وإنّ الولايات المتحدة قد وظّفت أشكال القوة كافة ومختلف الوسائل للسيطرة على دول العالم، وباتت تتدخّل في النُظُم الداخلية؛ مستخدمةً ردع القوة العسكرية.[١٣٨٢] ووفقاً لمنطقها؛ فإنّ التوجّهات الاستقلالية والحيادية لبعض دول العالم يمكن أن تُعرّض الأمن القومي للولايات المتحدة للخطر!! ولأن لكلِّ دولةٍ الحقُّ في الحفاظ على أمنها القومي، ولمّا نتخيل العالم كل دولةٍ فيه تحاول تحقيق أمنها القومي؛ فهذا يعني حرباً كونيةً مُهلكة. وإنّ فكرة الامن القومي الأمريكي تعني الهيمنة على العالم،[١٣٨٣] كما أنّ الكيان الصهيوني تحت ذاك المسمّى قد ألحق أضرارً كبيرة بالبنى التحتية العامة والخاصة، والمنازل والمدارس والجامعات، والمستشفيات ومراكز

[1378] – Michael Wood, International Law And The Use Of Force: What Happens in practice?, indian journal of international law, vol. 53, 2013, p 357.

[1379] – Eric Tardif , Référence précédente, p.88

[١٣٨٠]– – نعوم تشومسكي، الدول المارقة مرجع سابق، ص ٤٤.

[١٣٨١]– انظر فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، ط١، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧، ص ١٦٨ – ١٦٩.

[١٣٨٢]– نعوم تشومسكي– النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص ٦٤.

[١٣٨٣]– المرجع نفسه، ص٤٥.

الرعاية الصحية، ودور العبادة.[١٣٨٤] وقد ابتدعت الولايات المتحدة مصطلح الحرب الاستباقية؛ فقصفت ليبيا ١٩٨٦ وكان التبرير هو الدفاع عن النفس ضد هجوم مستقبلي!!! بتأويلٍ مشوهٍ للمادة ٥١ من الميثاق، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١؛ حيث أعلنت حرباً مفتوحة وغير محدودة؛ درءاً للخطر الذي ستتعرّض له.[١٣٨٥]

وإنّ انتهاج الولايات المتحدة مبدأ الضربات الاستباقية للقضاء على الإرهاب، وتفرّدها وقوى التحالف في حربها ضدّه في تهميشٍ واضحٍ لدور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ قد وضع الشرعية الدولية في مأزقٍ كبير، وأفقدها مصداقيتها قبل أن يُجهز على ما تبقّى منها في عقول شعوب الدول التي عانت ويلات تلك الحروب. وإنّ نزعة الامبراطورية الاستعمارية، وعلوّ الأنا الاستكبارية التي اتصفت وتتصف بها القوى الكبرى الفاعلة في التنظيم الدولي؛ لا يمكن أن تتستّر بالمسوّغات الأخلاقية التي تسوقها تلك القوى لإضفاء الشرعية على أفعالها وتصرّفاتها وحروبها الجائرة؛ كما أن استرجاع مفهوم الحرب العادلة من سجله "اللاهوتي المقدس" لا يمكن أن يكون مبرراً شرعياً ولا مشروعاً لممارسات الإذعان التي تفرضها على مجموع الجماعة الدولية.

ومن التجليّات الإذعانية لمفهوم حق الدفاع الشرعي الاستباقي؛ العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي أوسيراك ١٩٨١، الذي أنشأه العراق لأغراضٍ سلميةٍ وفقاً لما أعلن؛ إلا أنّ الكيان الإسرائيلي زعم أنه كان يُستخدم لأغراضٍ غير سلمية؛ فشنّ هجوماً عسكرياً جوياً على المفاعل؛ ما نتج عنه تدميرٌ كليٌّ؛ مستنداً إلى حق الدفاع الشرعي الاستباقي.[١٣٨٦]

وإنّ الممارسات الدولية التي جاءت عقب ميثاق الأمم المتحدة؛ لم تقم على دليلٍ يقرُّ بأن المجتمع الدولي غير مستعدٍ لتبنّي مشروعية الدفاع الشرعي الاستباقي؛ بل أدان المجتمع الدولي تلك الممارسات، واعتبرها تعدّياً

[١٣٨٤] – Charles Sampford and others, Rethinking International Law and Justice, Law, Ethics and Governance Series, Charles Sampford, Spencer Zifcak and Derya Aydin Okur 2015, P.68.

[١٣٨٥] – د. محمد سعادي، بين الحرب الوقائية والحرب الاستباقية، مرجع سابق، ص ٩٥.

[١٣٨٦] – انظر د. سيف السويدي، مرجع سابق، ص٣٢٦.

وإخلالاً بواجب الدولة بعدم استخدام القوة في علاقاتها الدولية.[١٣٨٧] كما أكّدت ذلك محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية بين نيكاراجوا والولايات المتحدة عام ١٩٨٦.[١٣٨٨]

خامساً- الإذعان في مصطلح العولمة:

يسيطر على العالم الذي نعيش فيه منذ العقود الأخيرة للقرن العشرين؛ شيئان لا يفارقا المجتمع الدولي؛ **العولمة والإرهاب،** وبينما لا بديل عن العولمة التي يجب أن تسلِّم الحكومات جميعاً لضروراتها؛ فإنه لو أردنا البقاء فلا بديل عن القوى الكبرى -وفق زعمها- لقمع الإرهاب؛ لنعيش في سلامٍ وفق عولمتها التي تريد،[١٣٨٩] **وبين عولمةٍ تُفرض وإرهاب يُرفض؛ تضيع الأمم بخصوصيتها وأفكارها وثقافاتها ومبادئها التي تؤمن بها! وإنّ فرض العولمة إنّما ينبغي أن يكون في سياقٍ واعٍ؛ الأساسُ فيه تطوّر القيم الإنسانية بوعيٍ متجذّرٍ في ضمير الرأي العالمي والدولي، وتعميم التقدّم والازدهار ؛ ليشمل الجماعة الدولية؛ لتحقق تقدماً في المجتمع الدولي على صعيد الديمقراطية الحقيقية، وحقوق الإنسان، واحترام السيادة والحقوق المكتسبة.**

١- غموض معالم المصطلح:

حاولت الأدبيّات الغربية؛ إيجاد تعريفٍ للعولمة؛ فرأت أنها زيادةُ درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية؛ من خلال عمليات انتقال رؤوس الاموال والسلع، وتقنيات الانتاج والأشخاص والمعلومات.[١٣٩٠] كما يَستخدم البعض مصطلح العولمة؛ كإشارةٍ لتلاشي الحدود بين الدول، في سبيل تكوين القرية العالمية اقتصادياً وسياسياً. وحسب الأدبيات الغربية؛ هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج، والأشخاص، والمعلومات. وإنّ هذا التعريف يقف موقفاً محايداً من طبيعة هذا الارتباط المتبادل؛ سواءٌ كان ناشئا عن علاقةٍ متكافئةٍ أم غير متكافئة، وكذلك من كيفية توزيع عائد عمليات انتقال هذه الوسائل والأدوات، أما حسب صندوق النقد الدولي، وفي التقرير الذي أصدره عن آفاق

[١٣٨٧]- انظر د. سيف السويدي، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

[١٣٨٨]- انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة، مرجع سابق، ص٢١٢.

[١٣٨٩]- انظر إيمانويل وولرستين، تحليل النظم الدولية، ترجمة أكرم حمدان، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، ٢٠١٥، ص٧.

[١٣٩٠]- للمزيد حول العولمة انظر د. عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص٢.

الاقتصاد العالمي ١٩٩٧؛ يعرّف العولمة أنها "التواكل الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم المدفوع بازدياد حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات وروس الاموال، مع الانتشار المتسارع والشامل للتكنولوجيا". وإنّ هذا التعريف للعولمة؛ يبيّن مدى انفتاح الاقتصادات الوطنية بعضها على بعض؛ لذا فالعولمة اشتدّت وتيرتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كما أنه يشير إلى التطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة ومدى أهميتها.[١٣٩١] ولا بد هنا من **تمييزٍ بين العالمية والعولمة**، فإذا كانت الأخيرة تُعدّ غزواً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، واختراقاً للخصوصية القومية والوطنية والدينية؛ فإنّ الأولى تعد إثراءً لكل ما ذكر، وتلاقحاً حضارياً إيجابياً، وإذا كانت وسيلة العولمة، الصدام والصراع بين الحضارات؛ فإن وسيلة العالمية الانفتاح بينها. وبينما تقوم العالمية على المساواة والندّيّة، تقوم العولمة على التبعية والهيمنة والتطبيع والاختراق وإفراغ المضامين.[١٣٩٢] أي إنّ العولمة أداةٌ للهيمنة؛ مما يعني بالضرورة إقصاء كل ما هو خاص، أما العالمية فهي الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي.

وفي الوقت الذي تبشّر فيه العولمة السياسية بالديمقراطية وحقوق الإنسان؛ نجد أنّ هذه القيم تُنتهك في كثيرٍ من بلدان العالم؛ بسبب المصالح التجارية، أو تحت غطاء الشرعية الدولية، ومن أمثلة ذلك؛ رفضُ فرنسا في مؤتمر وزراء الخارجية لدول الاتحاد الاوروبي الذي انعقد في هولندا إدانة الصين الشعبية، رغم سجلها غير النظيف فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته؛ لأنها كانت تسعى لتوقيع صفقة طائرات معها بقيمة ٥٠٠ مليون دولار،[١٣٩٣] في حين يُطوى موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان إذا تعلق الأمر بالكيان الإسرائيلي، ويشهر في بعض الدول كالقرارات التي أُصدرت لحصار بعض الشعوب باسم الشرعية الدولية، مثل التدخل العسكري في العراق وفي ليبيا...[١٣٩٤]

[١٣٩١]– انظر د. عبد الحليم غربي، العولمة الاقتصادية، رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرون، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة ، سوريا، ٢٠١٣. ص٢١.

[١٣٩٢]– انظر د. سليم بركات، مفاهيم ومصطلحات العالمية والعولمة، مقال منشور في مجلة النبأ، العدد ٧٤، كانون الثاني ٢٠٠٥، على الرابط التالي: https://annabaa.org/nbahome/nba74/mafaheem.htm تاريخ الوصول ٢٠١٨/١٠/١٠.

[١٣٩٣]– انظر رضوان زيادة، الإسلاميون وحقوق الإنسان، إشكالية الخصوصية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٣٦، ١٩٩٧، ص١٢٣.

[١٣٩٤]– انظر فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٥٦.

٢- إطلاقات المصطلح على الساحة الدولية:

إن العولمة نظامٌ عالميٌ جديدٌ له أدواته ووسائله وعناصره وآلياته؛ أطاح بالكيانات المؤدلجة التي كانت تُعدّ رموزاً مقدّسة؛ فطالت ثقافات الشعوب وعاداتها وتقاليدها، ودمّرت جدران الخصوصية من حولها، وجعلتها مفتوحةً للتأثّر بالمستورد تمهيداً للانصهار فيه، ويذهب **جيمس روزناو**[١٣٩٥] إلى أن مفهوم العولمة يُقيم علاقةً بين مستوياتٍ متعدّدة للتحليل، والاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والأيديولوجيا، وكذا إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، لتتقاطع مع نتائج الصراعات بين أصحاب البلاد والمجموعات المهاجرة.[١٣٩٦] **فالعولمة تطلق على الجانب الاقتصادي في المقام الأول، ثم السياسي، ثم يتبع ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية والقانونية، والعولمة قد تكون تغييراً اجتماعياً؛ كزيادة الترابط بين المجتمعات المختلفة، وكسر الحدود والفواصل بينها بمساعدة وسائل الاتصال والتقانة التي زادت من النيل الثقافي والمعرفي. وإنّ العولمة وفق المدلول الخفيّ عمليةٌ مقنّنة؛ يراد بها فرض نمط الحضارة الغربية وتعميمها، وتصديرها بصبغةٍ عالميةٍ بهدف انفتاح الاسواق المحلية، وتصريف المنتجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية؛ حيث يصبح كل شيءٍ عبارةً عن سلعة، تحت غطاء سوقِ المنافسة غير المتكافئ، وهيمنة ثقافة الأقوى؛ الشيء الذي يعني مضاعفة فرص الأطراف القويّة التي تسيطر على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية.** لذا فالعولمة السياسية مرتبطةً بعولمة الاقتصاد؛ حيث تهدف الديمقراطية إلى بناء نظام اقتصادي يسمح بإشباع حاجات الأفراد؛ بعيداً عن تدخّل الدولة من خلال المبادرة الفردية؛ إذ تم إقرار حقوق الإنسان من أجل وضع الفرد في مواجهة الدولة، وتقليل احتمال نشوء أنظمةٍ دكتاتورية، ولهذا فإن العولمة السياسية تهدف إلى تعميق الديمقراطية في البلدان النامية والاشتراكية سابقاً، والضغط على بعض الأنظمة الباقية؛ من أجل إيجاد فضاءٍ للحرية التي تحقق المزيد من الانفتاح الكليّ للاقتصادات المحلية على الاقتصاد العالمي؛ بما يخدم المصالح الاستراتيجية للاقتصاديات القوية في العالم.[١٣٩٧]

[١٣٩٥]- سياسي وعالم سياسة أمريكي توفي عام ٢٠١١.

[١٣٩٦]- للمزيد حول مفهوم العولمة وآلياتها وآثارها على سيادة الدولة انظر، د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية مرجع سابق، ص٤٣٧ ومابعدها.

[١٣٩٧]- انظر فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٥٦.

المبحث الثاني
افتقاد العدالة في اكتساب القوى والحقوق

يعاني التنظيم الدولي المعاصر من انعدامٍ للمساواة في التوزيع العالمي للمقدّرات الدولية التي كُتب للأمم أن تنعم بها؛ كما أن هناك توزيعٌ غير عادلٍ للحقوق والواجبات والثروات فيه.[١٣٩٨]وإن التواطؤ الحاصل –عن قصدٍ أو غير قصد– في تعزيز الفقر العالمي، ودعم إعادة التوزيع الاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة، وتوزيع القوة والتسلح بين الدول القوية دون الضعيفة؛ وانتشار الغذاء والمال والماء والرفاهية في المعاش، والصحة والتعليم والثقافة والاعتقاد؛ إنما يولّد التزاماً أخلاقياً في المحاولة من الحدّ منه، والحيلولة دون استمراره من جهة، وتمدّده من جهة أخرى.[١٣٩٩] وإنّ التنظيم الدولي المعاصر –وعقب حرب الخليج الثانية– قد تكشّف عن ازدواجيةٍ في المعايير في التعامل مع الأمة العربية، وكان سبباً في هدر حقوقها، وهذا ما تَبِع أغلب الدول النامية بعدها، من خلال محاولات دمج تلك الدول في التنظيم الدولي المتصوَّر، وما لحقه من تمييعً للهوية الثقافية والحضارية، وتعزيز الاقتصاد العابر للدول، وإلغاء الحدود السياسية؛ بغية تسهيل حركة الرأسمال الغربي، وجعل تلك الدول سوقاً لمنتجاته.[١٤٠٠]

وإن مسائلاً ذات بعدٍ دولي باتت جزءاً من معاناةٍ دوليةٍ لشعوب الدول النامية في المجتمع الدولي؛ لذلك نرى التغيّرات البيئية والمناخية، ونقص الغذاء والدواء ومشاكل الصحة والتغذية، ومعنى حقوق الإنسان، ومدى عدالة التمتّع بها، والهجرة غير الشرعية، والتغيّرات بل التغييرات الديموغرافية؛ كلّها باتت مؤشراتٍ خطيرةٍ على افتقاد العدالة في اكتساب القوى والحقوق على الساحة الدولية.[١٤٠١]

[1398] –Jochen von Bernstorff, International Law and Global Justice: On Recent Inquiries into the Dark Side of Economic Globalization, European Journal of International Law, Volume 26, Issue 1, February 2015, Pages 279–293, Published: 31 March 2015, P283.

[1399] – Koninklijke Brill NV, Leiden, Op. cit p. 96.

[١٤٠٠]– مفيد نجم، النظام الدولي الجديد: الإمكانيات – وغياب الاستراتيجية والمعايير، مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٠٦، ص ٢٠٩.

[١٤٠١]– انظر أولريش بيك، مرجع سابق، ص ١٧.

المطلب الأول

غياب العدالة في القوة العسكرية والثروات

يبدو الغرب وكأنّه هو المتسيّد اليوم على الساحة الدولية؛ حيث نراه وراء كلّ تقدّمٍ لأي حضارةٍ في العصر الحديث؛ كما نرى أنّ كل الأمم والحضارات تحتاج عونه –بقصد– لتحقيق أهدافها، وحماية مصالحها؛ لذا نرى القوى الغربية تسيطر على نظام الصيرفة الدولي، وتتحكّم بالعملات الصعبة، وهي المستهلك الأول في العالم؛ كما أنها تُنتج الجزء الأعظم من المنتجات المصنوعة ببراعة، وتهيمن على أسواق رأس المال الدولي، وتحتكر الثروة والمال والأعمال، وتُهيمن على الموارد، وهي القادرة على التدخّلات العسكرية الكبرى، وتُسيطر على المضائق البحرية، وتتحكّم ببحوث تطوير التقانة والتكنولوجيا، وتهيمن على الفضاء وعلومه وصناعاته، وعلى وسائل الاتصال الدولية، وعلى صناعة الأسلحة الاستراتيجية غير العادية، فضلاً عن سيطراتها العسكرية والإقليمية، وتنفّذاتها السياسية؛[١٤٠٢] ليبدو أنّ مظاهر الفقر والجوع وافتقاد الأمن البشري، والبطالة وانخفاض الأجور؛ مرجعها كلّها إلى انعدام المساواة الحاصل على الساحة الدولية، وانهدام مظاهر العدالة فيها.[١٤٠٣]

الفرع الأول

غياب العدالة في انتشار السلاح

قبل أن يعرف المجتمع الدولي ماهي القنبلة الذرية؛ كانت الولايات المتحدة تمتلكها؛ بل قرّرت استخدامها بالفعل لأول مرة في التاريخ البشري، **بعد أقلّ من شهرين على إبرام ميثاق الأمم المتحدة**؛ فألقت واحدة على هيروشيما في ٦ آب والثانية على ناجازاكي في ٩ آب ١٩٤٥ اليابانيتين؛ لكسر اليابان دون قانونٍ أو قيد؛ فالقنبلة التي أبادت هيروشيما في الحرب الغربية الثانية؛ كانت قوتها تعادل ١٥ ألف طن من الديناميت تقريباً، وبعدها بفترة قصيرة؛ قام الاتحاد السوفيتي سابقاً ببناء قنبلةٍ نوويةٍ تصل قوتها التفجيرية إلى ما يعادل ٥٧ مليون طن من الديناميت؛ كما أن الصواريخ التي تحملها غواصةٌ أمريكيةٌ واحدةٌ من طراز slbm كافيةٌ للمبادرة بشتاءٍ نوويٍ يضع

[١٤٠٢]– صامويل هنتنجتون، صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي، ترجمة عباس كاظم، ط١، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، د.ت، ، ص١٠٤ – ١٠٥.

[1403] – Jeff Handmaker and Karin Arts, Mobilising International Law as an Instrument of Global Justice, Cambridge University Press, 2019, p1.

نهايةٌ للوجود البشري.[١٤٠٤] وهنا لا بدّ لنا من طرح سؤالٍ جدير بالبحث؛ لماذا تُعطى الدول المتقدمة القويّة حق امتلاك الأسلحة الفتّاكة غير التقليدية؛ حمايةً لنفسها وتعزيزاً لقوّتها؛ بينما تُمنع دولٌ أخرى من امتلاك مثل تلك الأسلحة أو شبيهها، أو ما قد يردعها؛ في معادلةٍ إذعانيةٍ لامتلاك القوة والسلاح؛ لا تعكس مساواةً ولا عدالة؟![١٤٠٥]

أولاً- انتشار السلاح في عهد الأمم المتحدة:

كان التسلّح في واقع التنظيم الدولي يتمّ بصورة فرض إذعانٍ من قبل المنتصر على المنهزم، أو بصورة إجراءاتٍ مذلّةٍ مهينةٍ بقصد الانتقام وكسر الخصم؛ دون أن تكون هناك معايير قانونية فعلية مطبّقة بعدلٍ وتساوٍ وتجرّدٍ وعمومية؛ تجلّى ذلك في معاهدة فرساي إثر الحرب الغربية الأولى؛ حيث فرضت كل من فرنسا وبريطانيا قيوداً مذلّة على ألمانيا في مجال التسلح، وبقيت الدول المنتصرة تسارع في تطوير الأسلحة في كافة المجالات لضمان التفوّق والهيمنة،[١٤٠٦] وكان من نتائج تسارع التسلّح من طرفٍ واحد – نعني المنتصر على حساب المنهزم- تفوّق الولايات المتحدة الأمريكية؛ بل وتفرّدها وقتها بتملّك السلاح النووي؛ الذي أنهى الحرب الغربية الثانية لصالحها، بقدرةٍ تدميريّة فاقت التوقّعات وقتها، شكّلت منحنياً خطيراً في سباق التسلّح؛ حتى بات على مستوى التسلح النووي.[١٤٠٧] والحقيقة أنّ الميثاق لم يُحدّد قواعد أو توجيهات تتعلّق بنزع السلاح؛ بل ترك القضية للأجهزة والفروع المختصّة المعنيّة بتحديد نوع النشاط، والمنهج الملائم للفحص والمعالجة؛ تبعاً للظروف والملابسات الدولية. وبالمراجعة يتبيّن أنّ موقف ميثاق الأمم المتحدة من نزع السلاح اختلف عن موقف ميثاق العصبة؛ فتأسيس العصبة صاحَبه اعتقادٌ أن نجاح العصبة أو فشلها مرتبطٌ جوهرياً بمدى قدرتها على تخفيض التسليح إلى الحدّ المتفِق مع مقتضيات الأمن الداخلي للدول، وأنّ مجلس العصبة له صلاحياتٌ في تحديد أو فرض مستوى التسليح على الدول الأعضاء؛ لذلك جاء في المادة الثامنة؛ ضرورة تخفيضِ تسليحِ الدول الأعضاء إلى الحدِّ الذي

[١٤٠٤]- تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٣٣٠ – ٣٤١.

[١٤٠٥]- د. سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص ٩٦.

[١٤٠٦]- ظهرت تلك القيود على شكل تحديد تعداد القوات المسلحة الألمانية بـ ١٠٠ ألف جندي فقط، يضاف إليها حرمان الجيش الألماني من امتلاك المعدات الثقيلة كالدبابات والطائرات. انظر Williamson Murray and Allen Millett, Military Innovation in the Interwar period. England; Cambridge University Press, 1996, pp 64 – 71.

[١٤٠٧]- فتحي معيفي، التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح: قراءة في المفاهيم والدلالات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلد٥، عدد١، ٢٠٢١، ص ١٩٥.

يتّفق مع مقتضيات أمنها الداخلي، ومنحِ مجلس العصبة اختصاصاتٍ مهمّةٍ لوضع الخطط الخاصة بهذا التخفيض، وفرض عقوباتٍ على الدول التي لا تلتزم بها بعد إقرارها. وقد اعتُبر أن هذا هو سبب التعجيل في انهيار العصبة؛ لذلك تعامل مؤسسو الأمم المتحدة بحذرٍ مع هذه النقطة؛ فكان التركيز على حفظ السلم والأمن الدوليين الذي تقدّره الدول الكبرى، وعلى نظام الأمن الجماعي الذي حلّ محله نظام مناطق النفوذ.[١٤٠٨]

وإنّ الحكم على دور الأمم المتحدة في نزع السلاح وتنظيم التسلح –وذلك بمقارنة نفقات القوات العسكرية والتسلّح عند قيام الأمم المتحدة، وبين تلك الأرقام نهاية الحرب الباردة– يجلّي أن النتائج لم تكن في صفِّ الأمم المتحدة أبداً؛ فحجم النفقات العسكرية بلغ عند نهاية الحرب الباردة أكثر من ٩٠٠ بليون دولار؛ كما أنّ ترسانة أسلحة الدمار الشامل وأعداد القوات المسلحة وصل لأرقامٍ لم يعرفها تاريخ البشرية –ولا ندري إن كان الوضع سيكون أفضلَ لو لم تكن الأمم المتحدة حاضرةً أصلاً–[١٤٠٩] حيث إنّ الدول التي تمتلك تفوّقاً عسكرياً لا تسعى في تفوّقها للاستخدام الفعلي لترسانتها الضخمة؛ وإنما تكتفي باستعراضها والتلويح الجَدّي باستخدامها؛ ممارسةً الإجبار وطالبةً الإذعان لرغباتها.[١٤١٠]

والحقيقة أنّ التوزّع أو قُل التوزيع العالمي للقوة؛ يلعب دوراً كبيراً في تحديد احتمالية حدوث الإذعان في العلاقة بين الدول؛ بحيث تسود القوة لا القانون في الساحة الدولية؛ فعندما تتركّز القوة في يد دولةٍ واحدةٍ؛ مما يُعرف في علم العلاقات الدولية بنظام القطب الواحد؛ فإن اللجوء إلى استخدامها عسكرياً أو بشكل غير عسكريٍ مع كل قضية دولية، والتدخّل في شؤون الدول الأخرى؛ يصبح أكثر سهولةً، وأجدر تحققاً.[١٤١١]

[١٤٠٨]– انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن مرجع سابق، ص ١٩٢ – ١٩٣.

[١٤٠٩]– المرجع نفسه، ص٢٠١.

[١٤١٠]– انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

[١٤١١]– المرجع نفسه، ص ١٠٤.

١- نصوص التسلح في ميثاق الأمم المتحدة:

أعطى الميثاق الجمعية العامة حقَّ النظر في المسائل المتعلّقة بنزع السلاح وتنظيم التسلّح، ومنحها حق تقديم توصياتٍ إلى الدول الأعضاء أو مجلس الأمن أو كليهما،[١٤١٢] كما نصّ الميثاق على ضرورة التقليل من تحويل الموارد الإنسانية والاقتصادية باتجاه التسّليح، وجعل لمجلس الأمن سلطةَ وضعِ الخطط لتنظيم التسلّح؛[١٤١٣] كما أنّ المادة ٤٧، والتي شكّلت نظرياً لجنة أركان الحرب لتساعد مجلس الأمن في جميع المسائل المتصلة بتنظيم التسلّح ونزع السلاح قدر المستطاع.[١٤١٤] وإنّ الدارس لهذه النصوص يتضح له ما يلي:

إنّ المفهوم المتكرّر في المواد الثلاث؛ هو مفهوم تنظيم التسليح؛ أما مفهوم نزع السلاح؛ فلم تأتِ على ذكره المادة ٢٦، أمّا في المادة ٤٧؛ فجاء المفهوم مقترناً بتخصيصٍ يبعث على التشكيك بإضافة عبارة "بقدر المستطاع". وإنّ نصوص الميثاق جاءت واضحةً في أن اختصاص الجمعية العامة مقصورةٌ على النظر في المبادئ العامة، وتقديم توصياتٍ بشأنها إلى الدول الأعضاء أو مجلس الأمن؛ أما الخطط فيضعها مجلس الأمن وحده؛ بمساعدة لجنة الأركان التابعة له. ثم إنّ الخطط الموضوعة من قبل مجلس الأمن المتعلّقة بتنظيم التسلّح لا تدخل في نطاق الفصل السابع؛ كما أنها ليست مُلزمةً ولا واجبةَ التنفيذ في مواجهة الدول، بل هي للعرض على الدول الأعضاء؛ كما أنها لا تصبح خططاً نهائيةً قبل تبنّيها من جانب الدول وموافقتها عليها بمحض إرادتها.

[١٤١٢]- انظر نص المادة ١/١١ من الميثاق إذ جاء فيها: للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدّم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما.

[١٤١٣]- انظر نص المادة ٢٦ من الميثاق إذ جاء فيها: رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسؤولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على أعضاء "الأمم المتحدة" لوضع منهاج لتنظيم التسليح.

[١٤١٤]- تنص المادة ١/٤٧ على أنه تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع.

٢- التباين في نفقات التسلح:

وقفت الولايات المتحدة على قمّة الهرم الدولي في التسلّح؛ إذ لم تُصبح أقوى قوةٍ عسكريةٍ وحسب؛ وإنما أقوى من مجموع القوى على الساحة الدولية؛[١٤١٥] فقد كانت نفقات الدفاع عام ٢٠١٢ الخاصة بالولايات المتحدة أكبر من نفقات كل الدول الأخرى مجتمعة تقريباً، كما تُعدّ أكثر الدول إنفاقاً على التسلّح متقدمة كثيراً على أقرب البلدان إليها،[١٤١٦] ويردفها قوةٌ اقتصاديةٌ كبيرة؛ إذ إنّها بسكانها البالغين ٥% فقط من تعداد السكان العالمي؛ تستحوذ على ١/٥ الدخل العالمي وتنفق ٢/٥ من إنفاق العالم مجتمعاً على البحث والتطوير؛ كما أنها تستحوذ على نسبةٍ هائلةٍ من القوّة الناعمة؛ باعتبارها محور الاتصالات العالمية والأقمار الصناعية، والمجالات التكنولوجية والرقمية.[١٤١٧] ويتجاوز الإنفاق الدولي على سباق التسلّح مليون دولار في الدقيقة؛ أي أكثر من ٥٥٠ مليار دولار في العام الواحد؛ أما صناعة السلاح؛ فقد شغلت ٤٠٠,٠٠٠ عالم؛ أي ٤٠% من أدمغة العالم؛ حتى باتت الدول الكبرى تجّار سلاح؛ فهي من جهة تُسهم في سباق التسلح؛ كما إنّها البائع الرئيس للسلاح إلى بلدان العالم الثالث.[١٤١٨] وبالرغم من أنّ التسلح كان على مرِّ العصور ملازماً للحياة البشرية، ومرتبطاً بالوجود الإنساني والتدافع بين الأمم؛ إلا أن ظاهرة سباق التسلّح لم تتجلّى بشكلٍ واضحٍ سوى بعد الحرب الغربية الثانية، وتحديداً فترة السبعينات والثمانينات.[١٤١٩] وقد انعكس سباق التسلّح في المجتمع الدولي على شكل تخصيصِ نسبةٍ عاليةٍ من الإنفاق الحكومي لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والذخيرة، وتخصيص نفقاتٍ لتطوير صناعة الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، ومردُّ ذلك كلّه الشعور بعدم الأمان؛ الذي يدفع بسباق تسلّحٍ عنيفٍ لا نهاية له.[١٤٢٠]

[١٤١٥]- إن تنامي الإنفاق العسكري الأمريكي وتنمية تلك القدرات العسكرية لم تعبر عن استجابة لضرورات عسكرية، أو تلبية لتحديات أو حروب، بل إن منطق السياسة الأمريكية وبنيتها تفرض نوعاً من الزيادة في الإنفاق العسكري، فاستمرار الهيمنة تقتضي استمرار التطور في التسلح كماً ونوعاً، كما أن استقرار النظام الاقتصادي ووحداته الانتاجية وإنتاج الشركات الكبرى يقتضي تأمين طلب مستمر مستقر دائم من قبل الحكومة، حماية لاستقرار الطلب والتوازن الاقتصادي. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص٤٨.

[١٤١٦]- بيتس غيل، الأمن الدولي والتسلح ونزع السلاح، الكتاب السنوي ٢٠١٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، د,ت، ص٣٩.

[١٤١٧]- تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص١٤١.

[١٤١٨]- د. زيد الرماني، الإرهاب الاقتصادي: أشكاله وآثاره، مجلة المال والتجارة، عدد ٤٩٨، ٢٠١٠، ص٢٧.

[١٤١٩]- فتحي معيفي، مرجع سابق، ص١٩٣.

[١٤٢٠]- انظر عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩، ص٧٩.

ثانياً- رؤيةٌ في ظاهرة الحد من التسلح وحظره:

إنّ من مقتضيات حقّ الدولة في الدفاع عن نفسها وحماية أراضيها وسيادتها؛ حقّها في امتلاك الأسلحة التي تؤمّن لها ذاك الحق؛ كما من حقها استعمال تلك الأسلحة وفق القوانين الدولية؛ إلا تلك المحرمة دولياً. وكانتقائية الأمم المتحدة في التعامل مع العديد من المواضيع الدولية؛ لم يُستثى السلاح؛ إذ يحق لدولٍ أن تمتلك أنواع السلاح؛ حتى تلك المحرمة دولياً لضمان الاستعلاء والتكبّر والإذعان، وتحرَم دولٌ من امتلاك حتى برامج سلميّة للطاقة النووية مثلاً، بحجة الخوف من تحويلها إلى برامج تسلّح![١٤٢١]

ولا غرو أنّ النظرة السريعة لتعداد تلك المعاهدات وتنوّعها؛ قد يبعث في النفس الراحة والأمان لدرجة الوعي الدولي بمخاطر السلاح والتسلّح على البشرية؛ مما يريح القلب ويقرّ العين؛ سوى أنّ الدراسة المتأنيّة تعكس حقيقة تلك المعاهدات؛ باعتبارها رغبةً في إحداث توازنٍ دوليٍ لا أكثر؛ فتحصر القوى النووية في يَدِ من امتلكها، وتمنع الدول الأخرى من امتلاكها، أو احتمالية امتلاكها؛ بغية الحفاظ على التفوّق النوعي العسكري؛ وإننا إذ لا ننوي الإطالة؛ فإننا نتساءل .. هل كان لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ١٩٦٨ دورٌ بارزٌ سوى في احتكار تلك الأسلحة، وبقاء التسلّح النوعيّ أداة ردعٍ تستخدمها الدول العظمى، وتحكم بها المجتمع الدولي بالحديد والنار؟[١٤٢٢] إنّ الشكل الوحيد من نزع السلاح الذي أمكن تحقيقه في الماضي؛ كان ذلك الشكل الذي فرضه الغالب على المغلوب، مثل ما جرى في ألمانيا بعد الحرب الغربية الأولى؛ لذا فالخطأ الأساسي في البحث عن السلام عن طريق نزع السلاح هو الخلط بين السبب والتأثير الخاصّين بالحرب؛ باعتبارها ظاهرةً اجتماعية؛ فنزع السلاح ليس شرطاً للسلام، ولكنه نتيجةً له[١٤٢٣].

ثم إنّ الولايات المتحدة كانت ولا تزال تستخدم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في تهديدٍ خطيرٍ للبيئة وسلامة الإنسان، وحقّه في الصحة والرعاية والحياة السليمة؛ ففي عام ١٩٥٣؛ استخدم الجيش الامريكي أجهزة نفخٍ بمراوح فوق شاحنات؛ كجزءٍ من اختبار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كما أنّ شهاداتٍ من ستين أسيراً من الجنود

[١٤٢١]- انظر د. سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص ٢٥٣ وما بعدها.

[١٤٢٢]- خصوصاً أن ريموند آرون يرى أن نزع السلاح من طرف واحد يعادل الاستسلام. فيكتور فرنر، مرجع سابق، ص١٤٦.

[١٤٢٣] - المرجع نفسه، ص ١٤٦.

الأمريكيين في كوريا وشمال شرق الصين –في الحرب الكورية ١٩٥٢– تطابقت في إقدام الولايات المتحدة على إلقاء قنابل وحاويات أخرى من موادٍ وأحياءٍ؛ سبّبت طواعين والتهاباتٍ في الدماغ والجمرة الخبيثة، واستخدام أسلحة بكترويولوجية.[١٤٢٤] ومثل ذلك في فيتنام ولاوس وبنما وكوبا؛ وتاريخٌ طويلٌ من استخدام غاز السارين، وغاز الخردل، وغازات الأعصاب، والذخائر الكيميائية وسواها.[١٤٢٥] ومن انعدام العدالة في انتشار السلاح وامتلاكه؛ محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر المنعقد في ١٩٩٥ بشأن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ تجديد المعاهدة إلى أجل غير مسمىً؛ في حين أن العديد من الدول قد رفضت ذاك التمديد ما لم يصاحبه تخفيضٌ كبيرٌ في الأسلحة النووية من قبل الدول النووية الخمس، كما اعترضت مصر على التمديد ما لم يصاحبه توقيعٌ من قبل الكيان الإسرائيلي، وقبولٌ بالإجراءات الوقائية لفرق التفتيش؛ إلا أن مذهب الولايات المتحدة هو الذي فاز أخيراً.[١٤٢٦] ومع تلك المفارقات الإذعانية؛ نرى الكيان الإسرائيلي كياناً محتلاً دخيلاً على المنطقة العربية؛ مكّنته القوى الكبرى من تقنياتٍ متقدمة؛ جعلت له تفوّقاً عسكرياً على دول الجوار؛ كما ملّكته ناصية السلاح النووي، وأنواع الأسلحة البيولوجية والكيميائية؛ بتقنياتٍ صاروخيةٍ لحمل تلك الأسلحة،[١٤٢٧] دون أن تأذن تلك القوى لدولةٍ من أخذ الإجراءات الوقائية حتى لصدِّ أيّ هجومٍ محتملٍ لتمارس حقّ الدفاع المشروع عن النفس؛ في مواجهةٍ علنيّةٍ بين الإذعان والقانون الدولي، ولينتصر الإذعان على القانون في حلبة الساحة الدولية؛ على مرأى ومسمع اللاعبين والمشاهدين، ولا محاسب ولا رقيب.[١٤٢٨]

[١٤٢٤]– ويليام بلوم، الدولة المارقة دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم، ترجمة كمال السيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص١٥٥ – ١٥٦.

[١٤٢٥]– المرجع نفسه، ص١٥٦ وما بعدها.

[١٤٢٦]– صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص٢٦٨.

[١٤٢٧]– يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، ترجمة علي سعيد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١١، ص١٦٤.

[١٤٢٨]– بينما نكتب هذه السطور بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٥ تقصف قوات الاحتلال الإسرائيلي إخوتنا الفلسطينيين في قطاع غزة بشتى أنواع الأسلحة، والطائرات، والصواريخ، والأسلحة المحرمة دولياً؛ وبينما تنقل وسائل الإعلام العالمية المشاهد المريعة لحجم الدمار الناتج عن استخدام أسلحةٍ ثقيلة لا تفرق بين المقاتل والمدني، ولا بين الطفل والكبير؛ تُصرّح القوى الكبرى على الساحة الدولية عزمها تزويد الكيان بكل ما يتطلبه فعله من سلاح وإمداد وذخائر للدفاع عن نفسه على حد تعبيرهم، بينما تضرب القوى نفسها حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على القطاع؛ حارمةً إياه ليس من السلاح، بل من دواء يطبب الجرحى، وماء وطعام يبقيهم على قيد الحياة، ووقود وكهرباء يعيشون معها في سجن غزة.

ويظهر التمييز وانعدام العدالة في مسألة امتلاك السلاح النووي؛ ففي وقتٍ تسعى فيه القوى الكبرى لجعل الشرق الأوسط منطقةً خالية من أسلحة الدمار الشامل؛ نرى الكيان الإسرائيلي في سباقٍ لملء مخازن السلاح النووي؛ على أعين بل بمساعدة الدول الكبرى. وانطلاقاً من قول هنري وايتون[١٤٢٩] "إن لكل دولة الحق في القوة"؛[١٤٣٠] يبدو أن كُلّاً من إيران وكوريا الشمالية؛ قد أدركتا أنّ معاهدة حظر الانتشار النووي NPT إنما تُعدّ رياءً؛ حيث إنها تجعل قوة ردعٍ تلك الأسلحة؛ حكراً على الدول الكبرى الحائزة لها؛ وتنكر حيازتها من قبل الدول الأخرى.[١٤٣١] والحقيقة أن امتلاك عددٍ من القوى الكبرى للأسلحة النووية؛ لم ينهِ الحروب، ولم يقلّل من خطر نشوبها؛ حيث إنّ سباق التسلّح بين القوى الكبرى، والتي كان الردع النووي فيها أحد أشكال الردع المتبادل؛ إنما ساهمت –ولاتزال– في تأجيل الحرب لا في الحيلولة دونها، حيث إنّ العقلانية المفترضة يوماً ما ستنتهي، وستتواجه القوى الكبرى مستخدمةً ترساناتها من الأسلحة؛ خصوصاً أنّ دراسة حالات الردع الناجح عبر التاريخ؛ تؤكد أن ضخامة القوة لا تشكّل شرطاً كافياً لمنع الحرب في حد ذاتها؛ ففي دراسةٍ لعشرين فترةٍ تاريخية عبر آلاف السنين؛ توصّلت النتائج إلى أن خمساً من بين تسعة حروب؛ كانت الدولة المعتدية فيها أضعف من الدولة المعتدى عليها، وكذلك في دراسةٍ حول فشل الردع كوسيلةٍ لإنهاء الحروب، والتي شملت ٢٦٤ أزمة دولية خلال الفترة الممتدة بين ١٨١٦ و١٩٧٠ أوضحت أنّ ٩٩ أزمة من تلك الأزمات أسفرت عن حروب، وأن ٣٣ فقط من تلك الأزمات كانت فيها القوى الكبرى هي البادئة؛ بينما الباقي كانت البادئة فيها هي القوى الصغرى.[١٤٣٢]

ورغم أكاذيب الحرب النظيفة؛ فقد شنّ الأمريكيون حرباً كاملة على العراق؛ مستخدمين الوسائل التقنية الأكثر تعقيداً وسادية؛ فاختبروا الصواريخ الليزرية الموجهة، والقنابل النفّاثة ذات الدمار الذي يقارب من القنابل النووية؛ فيتباهون بإلقاء ٦٠ ألف طن من المتفجرات خلال أربعة أيام في العراق؛ ما يعادل خمس مراتٍ ما ألقوه على هيروشيما؛ كما يدعمون من ألقى ٨٠ ألف طن على غزة خلال يوم واحد. وقد تطوّر انعدام العدالة في التسلّح

[١٤٢٩]– كاتب وصحفي ومحامٍ وقاضٍ أمريكي.

[١٤٣٠]– تشارز كيغلي وشانون بلانتونمرجع سابق، ص ٤٠١.

[١٤٣١]– المرجع نفسه، ص ٣٣٢.

[١٤٣٢]– قام بها ميهالكا، انظر خالد الحراري، مرجع سابق، ص ١٠٣ – ١٠٤.

بأبشع صور الإرغام العسكري تخيلاً؛ فنرى إمكانية وجود طاعونٍ مبتكرٍ وراثياً؛ يستهدف بلدةً أو بلداً أو ربما قارة؛ من خلال إطالة فترة الاحتضان، كما يمكن استخدام أسلحةٍ بيولوجيةٍ لتغيير قواعد لعبةٍ سياسيةٍ ما، في زمن وظرف ما، كما يمكن استخدام أسلحةٍ ذريةٍ وأخرى كهرومغناطيسية، وثالثة كيميائية؛ بفوارق تكنولوجيةٍ كبيرة، بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويصبح ذاك التفوّق أساس الحكم والتنفّذ، وفرض شروطٍ دولية لا يمكن التفلّت من الإذعان لها؛[١٤٣٣] حتى تأكّد أنه وطوال ما يربو على قرنٍ من الزمن؛ لم يحدث إعادة توزيعٍ للقوة على الساحة الدولية؛ حيث بقيت أكثر الدول قوةً وسيطرةً وتحكّماً في مقاليد الأمور ذاتها لم تتغير.[١٤٣٤]

الفرع الثاني
غياب العدالة في توزيع الثروات

شهدت العقود الأخيرة من تاريخ التنظيم الدولي ظاهرةَ تزايد غنى الدول المتقدمة، واشتداد وطأة الفقر على كاهل الدول النامية؛ فمنجزات العلم الحديث والتكنولوجيا لم تُثمر سوى في الدول التي ملكت ناصيتها؛ في حين تفاقمت مشاكل الدول النامية،[١٤٣٥] وعلى الرغم من كون الثروات الموجودة اليوم في المجتمع الدولي قادرةً على حل المشاكل الاقتصادية الدولية بشكل كامل؛ يبدو أنّ المشكلة في تحريك تلك الثروات وتوزيعها؛[١٤٣٦] فالعولمة نقلت ثروات جنوب العالم إلى شماله؛ حيث يحصل أقل من ٢٠ % من سكان العالم على أكثر من ٨٣% من دخله، ويستهلكون ٣٠% من طاقته، و٧٥% من مصادره، و٨٥% من صوفه، و٦٠% من أغذيته، وينتجون ٧٠% من نفاياته، ويحصل الـ٦٠ % الأفقر في هذا العالم على ٥,٦ من دخله.[١٤٣٧] وإنْ كان جدار برلين قسّم ألمانيا إلى قسمين؛ فإن جدار الفقر قد قسّم هذا العالم إلى جزأين؛ تحت خط الفقر وفوق خط الفقر. ثم إن التنمية في العالم لا تتمُّ بشكلٍ عادلٍ متوازن؛ فالهوة بين الدول الصغيرة والكبيرة تزداد، وبينما يتم اندماج الصين في عالم الشركات

[١٤٣٣]– انظر أولريش بيك، مرجع سابق، ص ٥٧.

[١٤٣٤]– أزوالدو ريفرو، انقراض العالم الثالث أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية، ترجمة د. فاطمة نصر، ط١، دار سطور الجديدة، مصر، ٢٠١٢، ص ٣٦.

[١٤٣٥]– د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص٧١ – ٧٢.

[1436] – FRANK J. GARCIA, Op. cit, 262.

[١٤٣٧]– بول كيركبرايد، العولمة – الضغوط الخارجية ، ترجمة د. رياض الأبرش، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٤٩ – ٥٠.

العالمية والعولمة بسرعةٍ كبيرة؛ يزداد تهميش دول إفريقيا؛[١٤٣٨] لذلك لا بُد من الإجابة على سؤالٍ مهم؛ ما هو موقع العدالة ونطاقها من ذلك كله؟ وهل يمكن حلّ المشاكل المتّصلة بها؛ كالتفاوتات الاقتصادية الهائلة، والتباين في فرص الحياة والاقتصاد بين البلدان الغنية والفقيرة؟

أولاً- التباين في التبادلات التجارية:

رغم أنّ التجارة الدولية تُعدُّ أحد أبرز عوامل التنمية الاقتصادية قديماً وحديثاً، فإن دول العالم الثالث هي الأكثر تأثّراً ومعاناة من النظام الدولي التجاري،[١٤٣٩] وإنّ التصميم الدولي للمؤسسات الدولية المالية اليوم هو الذي يسمح بهذه التفاوتات المذهلة بين الأغنياء والفقراء، ونقل الثورة من الفقير للغني،[١٤٤٠] وإنّ إنتاج الفقر وإعادة إنتاجه؛ تصنعه الرأسمالية التي تتبعها القوى المهيمنة؛ من كبرى المنظمات المالية، وحتى أصغر منظمةٍ غير حكومية؛ بقصدٍ وبغير قصد. وإنّ النظام الدولي الاقتصادي قد مكّن النمو في بعضٍ من دول العالم؛ إلا أنه أدّى إلى تفاقم الفقر في أجزاءٍ أخرى منه.[١٤٤١] وإنّ مشكلة تلك البلاد لا تتعلق بترك الفقراء يتخلّفون عن ركب الحضارة المزعوم؛ وإنما استبعادهم قسراً وفق نظامٍ جائرٍ غير عادل من سياسة صناعة الثروات؛[١٤٤٢] حيث تم إدماج فقراء العالم في الاقتصاد العالمي بشكلٍ يحقّق الفقر ويفتقر للمساواة؛ في معادلةٍ الجنوب فيها دائماً خاسر، والشمال فيها دائماً رابح؛ إذ يستفيد الشمال من طرد الفقراء من ركب الثروة خلال التراكم البدائي لرأس المال؛[١٤٤٣] حتى بدا أنّ رأسمالية الدول

[١٤٣٨]- بول كيركبرايد، مرجع سابق، ص ٧٣.

[١٤٣٩] - انظر د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل، مرجع سابق، ص ٩٠.

[1440] – Jochen von Bernstorff, Op. cit, p280.

[1441] – Ibid, p282.

[١٤٤٢]- من الحقائق التي وثقها التاريخ وغفل عنها كثير من محللي الوضع الدولي القائم أن إنتاج الدول التي تدعى اليوم بالنامية والمتخلفة قبل القرن الثامن عشر كان أعلى منه في أوروبا، وحتى عام ١٨٢٠ كانت تلك الدول –التي تنعت اليوم بالنامية- تنتج ما يربو عن ٨٠% من الإنتاج العالمي، إلا أن تلك الانتاجية قد تراجعت مع بداية القرن العشري إلى ٤٠% وإن ذاك التباين والتقهقر الواضح في تلك الفترة القصيرة تاريخياً بشكل نسبي لا يرجع بشكل أساسي إلى نمو القدرة التنافسية الغربية التي ساهمت فيها الثورة الصناعية، بل إلى السياسات الإذعانية وسياسة القهر الاستعماري التي مورست ضدهم لتحقيق دمارهم على كافة الأصعدة. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ٧٨.

[١٤٤٣]- راي بوش، مرجع سابق، ص ١٣.

الكبرى تولّد الفقر والمجاعة؛ وتصدّر بالمقابل كمياتٍ ضخمةٍ من الثروة والغذاء للشعوب التي تحكمها،[١٤٤٤] ثم تقوم بإتلاف ما تبقّى من الغذاء فائضاً عن حاجتها؛ للحفاظ على الأرباح مرتفعة.[١٤٤٥]

وقد أشار أرسطو؛ أنّ المساواة تظهر في القوانين على شكل عدالةٍ توزيعيةٍ؛ تتمثّل في عدالة تقسيم الشّرف والكرامة والثروة وكلّ الموارد القابلة للتوزيع في المجتمع؛ أما العدالة التبادلية؛ فلا تتجلى إلا في المعاملات الخاصة.[١٤٤٦] وإذا وضعنا كلام الفلاسفة على هامش التنظيم الدولي، وانتقلنا إلى متنه؛ وجدنا تبادلاً غير متكافئٍ بين الشمال والجنوب؛ فنرى اقتصاداتٍ مدمّرة كليّاً؛ بفعل قرونٍ من النهب والاستعمار جنوباً؛ بينما نرى اقتصاداتٍ متخَمة مشبَعة بما نهبته شمالاً؛ بحيث باتت تعني حرية السوق؛ حرية الأقوياء في افتراس الأكثر ضعفاً؛ ما يعني تدهوراً دائماً في التبادل التجاري.[١٤٤٧]

وإن من بين الدول الـ ١٩٥ الأعضاء في الأمم المتحدة؛ سبعة دول فقط تصدّر نصف التجارة العالمية، وتنتج نحو ثلثي إنتاج العالم، وتنفق حوالي ثلاث أرباع نفقات الدفاع في العالم،[١٤٤٨] وإنّ اقتصاديات الدول النامية تُعاني حقاً من اعتمادها الكبير على سلعٍ قليلةٍ للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتنمية؛ كما أن مواردها خاضعةٌ بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر للمؤسسات الأجنبية؛[١٤٤٩] بما يؤكد أنّ الفجوة على صعيد المعيشة بين الاقتصادات الأكثر غنىً والاقتصادات الأشدِّ فقراً؛ أصبحت بنسبة ٥٠ إلى ١؛ في حين كانت على الأرجح عام ١٨٠٠ حوالي ٤ إلى ١، [١٤٥٠] وهذا يعني أن ظُلماً ليس خفياً على الساحة الدولية؛ يجد مكانه في توزيع الثروات

[١٤٤٤]– وبذلك يقول ماغدوف؛ إن أنماط التجارة ما قبل الرأسمالية حول العالم لم تحطمها قوى السوق التي لا تقهر؛ بل القوى العسكرية المتفوقة التي أرست أسس تغيير أنماط التجارة التقليدية، وحولتها إلى سوق عالمية متمحورة حول حاجات القوى الغربية ومصالحها. للمزيد انظر Harry Magdoff, Studies In The Therory Of Imperialism Without Colonies, Edited by Roger Owen & Bob Sutcliffe, Longman Jouse, Burnt Mill, Halow Essex, U.K. 1972. P.145.

[١٤٤٥]– راي بوش، مرجع سابق، ص ١٥.

[١٤٤٦]– د. صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣٦٦.

[١٤٤٧]– روجيه جارودي، مرجع سابق، ص ٣١.

[١٤٤٨]– روبرت باستور، مرجع سابق، ص ١٨.

[١٤٤٩]– انظر محمد بن نواف آل سعود، الثروة النفطية السيادة وعدالة التوزيع في عالم غير مثالي، بحص نشرته مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد٤، ١٩٨٦، ص١٥١.

[١٤٥٠]– انظر غريغوري كلارك، الاقتصاد العالمي نشأته وتطوره ومستقبله، ترجمة أمين الأيوبي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٤٢٤.

في العالم اليوم؛ فالدول المتقدّمة قد وصلت إلى مستوىً استهلاكيٍ لا مثيل له في التاريخ،[١٤٥١] ثمّ إنّ هناك تهميشاً كبيراً لعدد من دول ما بعد الاستعمار بشكلٍ واضحٍ في القطاع الاقتصادي؛[١٤٥٢] ما أدى إلى انتشار الفوضى في دول الجنوب التي وجدت نفسها فقدت نصيبها في الأسواق العالمية لصالح الدول المصدِّرة، كما أنّ تلك المنتجات قد غزت الأسواق المحلية لتلك البلدان النامية؛ التي ما فتئت تعاني من عجزٍ هائل في ميزانها التجاري.[١٤٥٣]

ويبدو جليّاً تدهور العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات للسلع والمواد الخام التي تنتجها بلدان الجنوب، في مقابل أسعار السلع المصنّعة التي تنتجها بلدان الشمال؛ ما مكّن الأخيرة من نهب ثروات تلك البلاد المستضعفة، وامتصاص خيراتها، وحدّت من إمكانية التنمية فيها؛[١٤٥٤] فالهند التي كانت مُصدّرةً للمنسوجات القطنية إلى جميع أنحاء العالم؛ تحوّلت إلى مستوردٍ للمنسوجات القطنية الإنجليزية؛ ما أدى إلى تهديد ٨١% من سكانها بالبطالة وانعدام الدخل. وبفعل ادعاء حرية التجارة؛ زادت صادرات إنجلترا إلى الهند نحواً من خمسين ضعف، كما زادت صادرات الحبوب والطعام من الهند إلى الخارج نحواً من تسعة عشر ضعفاً؛ حتى باتت تعاني من مجاعةٍ حقيقية، حتى بدا أنّ ٦١% من الشعب يعاني من سوء التغذية؛ ليتم الإجهاز على الفلاحيين والحرفيين على السواء، وأصبح اقتصاد الهند بعد تحررها اقتصادا تابعاً بعد أن كانت البلاد مستعمرة؛ فاستولت رؤوس الأموال الأجنبية بعد استقلالها على ٩٧% من البترول، و٩٣ % من الكاوتشوك، و٦٢% من الفحم، و٧٣%من مناجم الحديد.. [١٤٥٥]

ومن أشكال الظلم التي تَنتج عن اختلال التبادلات والموازين التجارية التي يرزح تحت وطأتها مئات ملايين البشر؛ مشكلة الديون التي تُعدُّ من أخطر مشاكل الدول النامية؛ إذ بلغت حوالي ١,٤ تريليون دولار أمريكي حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، وتُعدُّ تلك الديون سلاح القوى الكبرى في وجه تلك الدول؛

[١٤٥١] محمد بن نواف آل سعود، مرجع سابق، ص١٥٣.

[١٤٥٢]– انظر سماوتس ماري كلود، المنظمات الدولية وعدم المساواة بين الدول، ترجمة سعاد طويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٤، ص٥٢.

[١٤٥٣]– المرجع نفسه، ص٥٢.

[١٤٥٤]– انظر د. جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، ٢٠١٤، ص٥٦.

[١٤٥٥]– روجيه جارودي، مرجع سابق، ص ٢١.

لتوجيهها وسلب سيادتها والسيطرة عليها.[١٤٥٦] وإنّ استمرار ظاهرة المديونية تلك؛ يؤثر عكسياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول؛ بل إنّ ذلك يُعدُّ إرهابا اقتصادياً وتهديداً للاستقلال والاكتفاء الذاتي فيها.[١٤٥٧]

لذلك نرى أن أمماً بأكملها تعيش على هامش حياة احتَكَر متنَها أربابُ القوة الكبرى في الساحة الدولية؛ حددوا فيها أنماط الحياة الاقتصادية، وجعلوها أنموذجاً موحّداً يُفرض على الجميع؛ حيث تتّسع الهوة بين الغني والفقير، وتكون التنمية حكراً على الدول الأقوى اقتصادياً؛ لتبقى الدول النامية تستجدي المأكل والملبس؛ دون أساسٍ لعدالةٍ ولا فكرةٍ لمساواة، ولتبقى العدالة والإنصاف مجرّد فكرة.[١٤٥٨] **<u>وليبقى هناك سؤال مهم جداً، لمَ لمْ يتطور العالم كله!؟</u>**

ثانياً– التباين في مستوى المعيشة:

يبدو لنا أن التقدم والنمو والتطور والازدهار قد حطّوا رحالهم في بلدان أوروبا والغرب، بعد أن خُدم الاقتصاد والعلم والثقافة والصحة والعمل وأسباب العيش الكريم بشكلٍ جيد، ونرى الفقر والتقهقر والأمراض والبطالة والجهل قد حطّوا رحالهم في دول أمريكا الجنوبية، وإفريقيا، وجنوب آسيا، وبلاد البحر الأبيض المتوسط، وجنوب المحيط الهندي، بعد أن أُهملت أسباب العيش الكريم بشكل متعمّد، وبين هذا وذاك؛ نبصر سلسلةً من التحصينات التي أسسها الغرب؛ لتحميه من غزو المجتمعات الفقيرة، تحديداً بين الشمال والجنوب؛ فترى دوريات بحريّة تعترض قوارب المهاجرين اليائسين الآملين بالوصول إلى الدول المتوهّجة في أوروبا، وترى الحدود الأمريكية المكسيكية تمتلئ بجدرانٍ إسمنتية وأسياجٍ شائكة، ونرى شرطة الحدود ترسم خطَّ مسيرِ جيشٍ من المهاجرين بين السلفادور وغواتيمالا، وهندوراس والمكسيك؛ حتى بات واضحاً عدم وجود أنموذجٍ لدى الغرب للتقدم الاقتصادي يقدمه للدول التي لا تزال تُعاني من ويلات الجوع والفقر.[١٤٥٩]

[١٤٥٦]– وتشبه مشكلة الديون نظام العبودية، فالعبد لا يبرح بيت سيده الذي يؤمن له فتات خبزه وغذاء يومه، وينفق عليه بالقدر الذي لا يقوى معه على الاستغناء عنه، وما غاية سيده هنا إلا إبقاء عبده مرتبطاً به بصورة دائمة. انظر د. زيد الرماني، مرجع سابق، ص٢٦.

[١٤٥٧]– د. زيد الرماني، مرجع سابق، ص٢٧.

[١٤٥٨]– فاطمة زيتون، مرجع سابق، ص ٤٣٧.

[١٤٥٩]– غريغوري كلارك، مرجع سابق، ص ٤٩٦.

ومع مراعاة كون العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أقرّ حقّ كل فردٍ في مستوى معيشيٍ كافٍ له ولأفراد أسرته من غذاءٍ وكساءٍ ومأوى، والتحرر من الجوع؛[١٤٦٠] نجد مليار شخصٍ يعيشون على أقلّ من دولارٍ واحدٍ في اليوم، ومثلهم يعانون من سوء التغذية! وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩؛ أنّ واحداً من كل خمسة أشخاص في العالم يعيشون على أقل من دولار يومياً، وقد وصل المجتمع الدولي إلى مستوىً من الفقر المدقع الذي يهدّد بقاء خُمس سكّان المعمورة، وأنّ الخمس أيضاً يفتقدون المياه الصالحة للشرب؛ بينما يفتقد ضعف تلك النسبة من البشر الوصول إلى صرفٍ صحي.[١٤٦١] وإنّ مستويات القهر تتبدّى في تفاوتاتِ مستوى المعيشة بين الدول؛ في مشهدٍ يعكس البؤس؛ فيؤلم القلب، ويُحزن أولي المشاعرِ والمبادئ؛ فالفجوة بين أغنى الدول وأفقرها اتسعت بشكلٍ مخيفٍ حتى أن الدخل الإجمالي لـ ٥٠٠ فرد في هذا العالم يفوق دخل ٤١٦ مليون فرد مجتمعين!! ولا غرو أن نعرف حينها أنّ متوسّط العمر في الدول الـ٣١ الأخيرة في مؤشر الفقر والتي تمثل ٩٠% أصلاً من سكان العالم يبلغ ٤٦ سنة، بأقل من ٣٢ سنة عن الدول التي تتصدر مؤشر الرفاهية والثروة؛[١٤٦٢] ليبدو أنّه لا يوجد تفاوت في الثروة في العالم اليوم وحسب؛ بل هناك آلياتٌ تحقّق عدم إمكانية ردم الهوة بين الحاجات والموارد، وبين الفقر والغنى؛ داخل الدولة الواحدة، وبين الدول بعضها وبعض.[١٤٦٣]

[١٤٦٠]– تنص المادة ١١ من العهد على أنه تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر.

.2واعترافا بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة لما يلي: (أ) تحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية، عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية، واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها، (ب) تأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعا عادلا في ضوء الاحتياجات، يضع في اعتباره المشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء. انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦.

[1461] – simon caney, Op. cit, p114.

[١٤٦٢]– وبين هذا وذاك لا ندري –ونحن نكتب هذه السطور وما نجد ونحن نكتبها من ألم في الصدور– كم طفل جائع لقي حتفه إذ تشير الإحصائيات إلى أن ٢٥ ألف شخص كل يوم يلقون حتفهم جوعاً! (وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦)، حتى ليبدو أن النظام العالمي القائم اليوم لا يحمل بين طياته القدرة على الاستمرار، كما أنه لا يؤمن لأفراده حماية ولا رعاية، ولا يفلح إلا بإطلاق الشعارات والاستقواء على الضعفاء.

[١٤٦٣]– ليبدو أنه لا يوجد تفاوت في الثروة في العالم اليوم وحسب، بل هناك آليات تحقق عدم إمكانية ردم الهوة بين الحاجات والموارد، وبين الفقر والغنى، داخل الدولة الواحدة وبين الدول بعضها وبعض. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ١٥٧.

ويبدو في منطق الجغرافيا الاستواءُ كخطٍ وهميٍ يُذكَر بكثرةٍ ويدرّس للأجيال، ويعكس المسافات ويُستخدم لتوضيح الأماكن والأبعاد على الخرائط، وفي منطق العدالة والإنسانية؛ لا يذكر "خط براندت"[١٤٦٤] وهو خطٌ حقيقيٌ يعكس القهر واللامساواة، ويفصل سكان الأرض الأغنياء عن الفقراء؛ حيث تتعاظم الفجوة بين طرفيه في الثروة والقوة والغذاء والصحة. ووفق البنك الدولي؛ فإن القسم الجنوبي هو موطنٌ لـ ٨٣,٥ من سكان العالم الذين يمتلكون ٢٨,٤ من الدخل القومي الإجمالي في العالم.[١٤٦٥] **ولنا القول إنّ الفقر في جنوب العالم يُهندس هندسةً محكمة، بطريقةٍ لا ضير والقول معها بأن هناك صناعةٌ للفقر، وإنّ أكثر من مليار إنسان يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يومياً، وبالرغم من أن صانعي الفقر حول العالم عادةً ما يبررون الوضع الحاصل بتخلّف أولئك الضعفاء عن ركب الحضارة، وعجزهم عن الوصول إلى الموارد والمعادن والثروات ومراكز الثروة حول العالم؛ فإن الحقيقة تكمن في عجز أولئك عن حماية تلك الخيرات التي يمتلكونها، وعدم قدرتهم على مواجهة منطق القوة الذي يرزحون تحت حكمه بعيداً عن العدالة والإنصاف.**

ويرى البعض أن من معالم عدم المساواة المجحفة؛ تفاوت موارد الحياة بشكلٍ ظالم صارخ بفعل الدول الفاعلة على الساحة الدولية؛ اعتماداً على الموقع الجغرافي بين جنوبٍ وشمال، ودولٍ ناميةٍ ومتقدمة، دون اعتبارٍ لتكافؤ الفرص.[١٤٦٦] وإنّ التباين والهوّة السحيقة التي تفصل الدول المتقدمة عن تلك الناشئة اليوم؛ هو المحور الأساسي الذي تدور حوله كل الشرور الدولية والتوتر الدولي، وإنّ تلك الهوة تزداد يوماً بعد يوم؛ مما ينال من الحقوق الأساسية التي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة؛ حتى بات الحديث عن تعمّد إحداث الفارق ذاك في المستويات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية مسألةٌ جدية، وأنّ تعمّد الفارق ذاك هو شكل الاستعمار الجديد القائم على فرض الإذعان بشكلِ ضغوطٍ متعددةِ الجوانب.[١٤٦٧] ولا عجب إنْ علمنا أنّ ثروة ثلاثةٍ من أغنى أغنياء العالم؛ تبلغ ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لأفقر ٤٨ دولة، كما أن ثروة ٢٨٨ من أغنى أغنياء العالم؛ تتجاوز نسبتها

[١٤٦٤] – نسبة للمستشار الألماني الأسبق فيلى براندت عام ١٩٨٠ من نظّر لفكرة ذاك الخط الذي يفصل الشمال عن الجنوب، إشارة للفجوة بين الدول المتقدمة وتلك الفقيرة.

[١٤٦٥] – انظر بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي: https://api.worldbank.org/v2/ar/country/SDN?downloadformat=excel

[1466] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 74.

[١٤٦٧] – انظر د. صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

دخل ٤١ % من سكان العالم مجتمعين.[١٤٦٨] وتوضح الدراسات أن ١ % من هذه الثروات لو وُظفت بشكلٍ صحيح؛ لغطّت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في الأجزاء المتخلّفة![١٤٦٩]

١- إذعان تكاليف المعيشة:

إنّ التنظيم الدولي اليوم يضمّ مجموعةً من الدول المتقدّمة الغنية، وأخرى متخلّفة فقيرة؛ فالمتقدمة منها تضمُّ أقلّ من ١/٥ من سكان العالم، وتستأثر بنحو ثلثي الدخل العالمي، والفقيرة منها تضمّ نحو ثلثي سكّان العالم، ونصيبها هو ١/٧ الدخل العالمي؛ أمّا ما تبقى فهو أقل من ١/٧ سكان العالم؛ يعيش في دولٍ متوسّطة الدخل تتوسط بين هاتين الفئتين المتباينتين.[١٤٧٠] وتُعدُّ دول إفريقيا جنوب الصحراء من بين الدول النامية التي صارت مصدراً لتمويل الدول الثريّة، وهي دولٌ ينهش فيها الفقر والبؤس بسبب السياسات الأمريكية التي كان لها الفضل في إشعال حروبٍ أهلية؛ أدّت لمقتل ١,٥ مليون إنسان في إفريقيا الجنوبية وحدها؛ فضلاً عن خسائر تقدّر بـ ٥٠ مليار دولار في دول الجنوب الإفريقي.[١٤٧١] وفي الوقت الذي تتفاخر فيه دول الغرب والقوى الكبرى في عصرٍ وُصِفَ بالأكثر سلاماً وتقدّماً وثروة؛ نرى تزايداً للحروب والهجمات الداخلية على شكل حروبٍ بالوكالة، أو نزاعاتٍ مدعومة الأطراف دولياً؛ كما نرى دولاً وبلداناً تغرق في الديون، وتتقاذفها البطالة، وتنهار فيها الخدمات الاجتماعية والصحية.[١٤٧٢]

ثم إنّ أكثر من ثلثي سكان العالم يعيشون في دولٍ فقيرة، في حين أنّ الدول الغنية يعيش فيها حوالي ١٥% منهم، والأخيرة تسيطر على ما يقارب الـ٨٠ % من إجمالي الدخل العالمي؛ بينما تحصل البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بما فيها الاشتراكية السابقة والاتحاد السوفيتي سابقاً، والتي تمثّل ٨٥% من سكان العالم على ٢٠% الباقية من إجمالي الدخل العالمي[١٤٧٣] وفي دراسة أجرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عام ٢٠٠٨؛

[١٤٦٨]- ففي عام ٢٠٠٨ كانت ثروة ١١٢٥ فرداً تساوي مجمل دخل ثلاثة مليارات مواطن من سكان الدول الفقيرة، انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص٢٥١.

[١٤٦٩]- د. زيد الرماني، مرجع سابق، ص٢٦.

[١٤٧٠]- انظر عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١٣٨.

[١٤٧١]- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص١٩٣.

[١٤٧٢]- انظر أولريش بيك، مرجع سابق، ص ٩٩,

[١٤٧٣]- ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٣٢.

جاء أنّ الفرد في الدول النامية ينفق من ٥٠ – ٨٠% من دخله في الطعام؛ بينما ينفق الأوروبي والأمريكي بين ١٠ – ٢٠ % فقط، وتبيّن أنّ إنفاق الأسرة الألمانية المكوّنة من ٤ أفراد؛ والذي يساوي ٥٠٠ دولار في الأسبوع؛ يكفي لإطعام أسرة تشادية مكوّنة من ٩ أفراد لمدة ٨ سنوات.[١٤٧٤] وعلى الرغم من تفاوتات تكاليف المعيشة بين البلدان النامية والمتقدمة، يجري في ظلِّ برامج التكييف الهيكلي تخفيض سعر العملة مقترناً بتحرير التجارة؛ ما أدى لدولرة الأسعار المحلية؛ فتصل بشكلٍ متزايدٍ أسعار المواد الغذائية المحلية الأساسية إلى مستويات السوق العالمي، كل ذلك يحدث في نظام سوق عالمي يتسم بازدواجيةٍ في هيكل الأجور وتكاليف العمل بين البلدان الغنية والفقيرة، هناك حيث تتوحّد الأسعار، وتتدنى الأجور وتكاليف العمل ٧٠ مرة في الدول النامية عن مثيلاتها في الدول المتقدمة،[١٤٧٥] وإنّ هذه التفاوتات الهائلة في الدخل فيما بين البلدان النامية والمتقدمة؛ قد أسهم فيه هيكل التجارة السلعية، وتقسيم العمل الدولي غير المتكافئ؛ والذي يُضفي على العالم الثالث وضعاً تابعاً في النظام الاقتصادي الدولي.[١٤٧٦]

إنّ الدول المتخلّفة اقتصاديا يعيش سكانها في ظروفٍ بدائيّةٍ ينخفض معها مستوى المعيشة انخفاضاً شديداً، هناك حيث ينتشر الفقر المزمن، وتغيب رفاهية العيش بحدها الأدنى، ويضعف فيها الأداء الاقتصادي، ويتبعه التخلّف الصحي والتعليمي والتكنولوجي.[١٤٧٧]

٢– انتشار الجوع وعدالة الغذاء:

يحقّ لكلّ شخصٍ –وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية– مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته يوفّر لهم حاجتهم من الغذاء،[١٤٧٨] كما يحق له التحرّر من الجوع وسوء التغذية،[١٤٧٩] وانتقالاً من مثالية النصوص إلى مأساة الواقع، وعندما تفشل الأمم المتحدة في تأمين رغيف الخبز وهو أبسط أولويات حياة

[١٤٧٤]– د. الصادق بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩، بيروت، لبنان، ص٢١.

[١٤٧٥]– ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٣٥.

[١٤٧٦]– المرجع نفسه، ص٣٥.

[١٤٧٧]– عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص ١٣٩.

[١٤٧٨]– انظر نص المادة ١/١١ من العهد.

[١٤٧٩]– انظر نص المادة ٢/١١ من العهد. وانظر كذلك التعليق العام رقم ١٢ للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الإنسان، قبل البت في حقوقه وأمنه وسلمه، مع أن إيصال الرغيف إلى كل شبرٍ في أركان المعمورة أمرٌ تدركه الإمكانيات ولا تنأى عنه؛ فهل مردّ ذاك الفشل إلى ضعفٍ في الآليات القائمة، أم قصورٍ في البرامج والنُظُم، أم مردّه إلى تواطؤ خفيٍ لإبقاء الفاقة عنواناً للذلّ والتبعية. أهو نتاج ظروفٍ وحوادث، أم قراراتٍ دولية تُتخذ لمآربَ معلومةٍ وخفية؛[١٤٨٠] إذ تُعد مسألة انتشار الجوع أحد أهم التحديات التي تواجه تمكين العدالة الدولية بين الأمم في التنظيم الدولي المعاصر ؛ باعتبار الفقر المؤدي للجوع عنصراً أساسياً في انتشار الأمراض المسببة للموت، والجهل المسبب لانحدار الشعوب وانتشار الجرائم والممارسات الخارجة عن القوانين، على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، وتُشير الفجوة الهائلة بين الدول المتقدمة وتلك الأقل نمواً إلى صعوباتٍ بالغةٍ في إعادة ترتيب المشهد الدولي؛ ليصبح أكثر عدالة.[١٤٨١]

أ- صناعة الجوع وأرقام مخيفة:

إنّ انتشار الجوع في التنظيم الدولي المعاصر اليوم يُعدّ ناحيةً مروّعةً يتكيّف معها أعضاء الجماعة الدولية دولاً وحكومات بدمٍ باردٍ وعقلٍ شارد، وإنّ حقيقة أنّ عدداً كبيراً من الناس لا يزالون يموتون في كل عامٍ نتيجة المجاعات؛ تُعدُّ كارثةً حقيقيةً فعلاً؛[١٤٨٢] فهناك ١,٢ مليار إنسان يعيشون على أقل من دولارٍ أمريكي واحد في اليوم، و٣ مليارات يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، كما أن سدس سكّان الأرض يعيشون على غذاءٍ غير كافٍ، وإنّ تقديرات منظمات المساعدات الغذائية تُشير إلى أن ٢٥٠,٠٠٠ طفل يموتون أسبوعياً من الجوع أو نتيجة الأعراض التي تصيب أجسادهم نتيجة سوء التغذية، أي بمعدل ١٥٠٠ طفل في كل ساعة.[١٤٨٣] ثم إنّ الجوع في العالم لم يكن سببه يوماً نقص الغذاء؛ فالتقديرات تُشير إلى أنّ في العالم غذاءً يكفي لإطعام ١٢٠% من

[١٤٨٠]- د. جاسم محمد زكريا، ظاهر الجوع في التنظيم الدول المعاصر: ثلاثية العار والمسؤولية والاستكبار: دراسة وصفية تحليلية ناقدة، مجلة التجديد، مجلد ٢٢، عدد ٤٣، ٢٠١٨، ص١١

[1481] – Koninklijke Brill NV, Op. cit, p169.

[١٤٨٢]- ريتشارد اتش. روبنز، المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية، ترجمة فؤاد سروجي، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ، ٢٠٠٨، ص ٢٩٧.

[١٤٨٣] – "كفّوا لسان المراثي إنّها ترفُ عن سائر الموت هذا الموتُ يختلفُ
وضمّدوا النخل سبعاً إنه زمنٌ للحرب لا السلم فيه تُرفع السَّعف
إن يصبروا لا تصدّق أنهم صبروا أو يضعفوا لا تصدّق أنهم ضعفوا" من قصيدة مقام عراق للشاعر تميم البرغوثي.

سكانه،[١٤٨٤] وأنّ ٣٦٠ مليون إنساناً ماتوا من الجوع والأمراض، والتي يمكن علاجها، وذلك في وقت السلم لا في الحروب في العشرين عاماً التالية منذ نهاية الحرب الباردة، وذلك أكثر من مجموع من ماتوا في الحروب الدولية والحروب الأهلية طوال تلك المدة، كل ذلك فضلاً عن الجوع المستتر الذي يغيب في ظاهر أجساد الشعوب المقهورة، ويسكن داخلها بصورة افتقار الحدِّ الأدنى من معايير الغذاء العالمي، والمكوّنات الضرورية لبناء الجسد وحاجته؛ ما انعكس على القدرات الجسدية والفكرية؛ إذ إنّ ثلث سكان العالم لا يحققون إمكانياتهم تلك؛ بسبب نقص الفيتامينات والمعادن اللازمة.[١٤٨٥] وإنّ الإنسان إذ بات قادراً بمعارفه المتقدمة التي اكتسبها على مواجهة التقلبات البيئية والتغيرات المناخية، وله قدراتٌ حقيقية في الزراعة والصناعة والخدمات والنقل والمواصلات؛ فإنه لم يعد بالإمكان النظر إلى الجوع على أنه لعنةٌ أو طارئ، أو نِتاج قدرٍ سابق لا يمكن دفعه؛ بل بات واضحاً أن الجوع بناءٌ إنسانيٌ منظّم، يتحمل التنظيم الدولي أبعاده؛ خصوصاً أن الجوع بات تحدياً يومياً لسدس البشرية.[١٤٨٦] حتى أنّ الدول العربية تعاني من أزمة الغذاء وتفاقمها، والعجز في تأمين المنتجات الأساسية؛ ما اضطرها إلى استيرادها،[١٤٨٧] لذا بدا أنّ الإفقار والتجويع بات عملاً منظماً يساهم فيه صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية؛ وفق آليات مدروسة منظمة،[١٤٨٨] وقد سلكت دول الغرب منهجاً لا إنسانياً في استخدام الطعام والغذاء كسلاحٍ لغاياتٍ اقتصادية وسياسية؛ كما أنها لجأت إلى التجويع بغية تخفيض عدد السكان؛ خوفاً على الموارد الطبيعية التي تحتاجها لترف حياتها ورفاهيتها، ولإحكام السيطرة على الشعوب؛ حتى تتمكن من نشر سياسات نظامها.[١٤٨٩]

[١٤٨٤]– ريتشارد اتش. روبنز، مرجع سابق، ص٢٩٨.

[١٤٨٥]– د. جاسم محمد زكريا، ظاهر الجوع في التنظيم الدول المعاصر، مرجع سابق، ص ١٥.

[١٤٨٦]– المرجع نفسه، ص ١٢.

[١٤٨٧]– الزبير سيف الاسلام، مساواة السكان في العذاء العالمي وموقعنا نحن العرب، بحث نشره المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، العدد ٣٠ – ٣١، ١٩٨٣، ص٨٨.

[1488] – for more see, Rosa M. Lastra, the role of the IMF as a global financial Authority, European Yearbook of International Economic Law, (EYIEL), Vol. 2, 2011, p66 – 73.

[١٤٨٩]– – د. جاسم محمد زكريا، ظاهر الجوع في التنظيم الدول المعاصر، مرجع سابق، ص٢٠.

وقد سَخِر تشارلز بوكوفسكي[١٤٩٠] من المساعدات الإنسانية الغربية؛ التي تقدّم للدول الأشد فقراً إذ قال "قررنا إرسال الأدوية إلى إفريقيا، وهذا عملٌ إنسانيٌ حقاً؛ لكن المشكلة أنه قد كتب عليها بعد الأكل"![١٤٩١] لذا فما الجوع والتجويع إلا ظاهرةٌ سياسيةٌ تنتج عن سياساتٍ مقصودةٍ ونزاعاتٍ دائرةٍ حول الاستيلاء على الموارد الطبيعية، ثم تصبح شيئاً فشيئاً نتاج ظاهرة العولمة، المتمثّلة بعقيدة السوق الحر التي تريدها وتنشدها المؤسسات المالية الدولية، والشركات متعددة الجنسية.[١٤٩٢] ثم إنّ مظاهر الجوع والمجاعات ونقص التغذية وما ينتج عنها من وفيّاتٍ وإزهاقٍ للأنفس مما يتكرر يومياً على مسرح الساحة الدولية؛ ليس مسألةً أبديةً قدريةً لا يمكن التعامل معها؛ إذ إن السياسات الدولية بما لها من إمكاناتٍ ماديةٍ ولوجستيةٍ؛ قادرةٌ على استئصال شأفة الجوع من أصله.[١٤٩٣]

ب-استخدامات الغذاء لغير غاياته:

لا بُد هنا من طرح سؤالٍ محوري، إنْ كان عالمنا يُنتج طعاماً يكفي لإطعام جميع ساكنيه؛ فلماذا ينام حوالي مليار شخص كل يوم جياعاً خاوي المعدة؟[١٤٩٤] أليس من العار أن تموت جوعاً مئات الملايين، وأن تُتخم عشرات الملايين بالطعام والشراب وتموت شبعاً بعضها. أوليسوا هم جميعاً شعوباً للأمم المتحدة؟![١٤٩٥]

وكيف لنا أن نُجيب عن هذا السؤال بأجوبة سياسيّة معلنة؛ وقد وثّقت الأحداث أن الولايات المتحدة تلقي فائض منتوج القمح في البحر حفاظاً على استقرار سعره! كما وثّقت زيادةً في استهلاك الوقود الحيوي المستخلص من المحاصيل الزراعية؛ كالذرة الصفراء، والسكر، وفول الصويا، والقمح، والتي طالت ٢٠% من إنتاج الذرة الصفراء في الولايات المتحدة، و٦٨% من إنتاج الزيوت الخضراء في دول الاتحاد الأوروبي. وإذا ما علمنا عن المصانع العملاقة القائمة لتحويل الذرة الصفراء إلى غاز الإناثول؛ ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً حاداً؛

[١٤٩٠]- كاتب ورواي وشاعر أمريكي من أصل ألماني.

[١٤٩١]- د. جاسم محمد زكريا، ظاهر الجوع في التنظيم الدول المعاصرمرجع سابق، ص١٠.

[١٤٩٢]- - المرجع نفسه، ص ٢٢.

[١٤٩٣]- أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، مطابع السياسة، الكويت، ٢٠٠٤، ص ١٩٥.

[١٤٩٤]- انظر د. الصادق بشير، مرجع سابق، ص١٤.

[١٤٩٥]- د. جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص١١.

خصوصاً إذا ما تحدثنا عن الولايات المتحدة والبرازيل اللتان تنتجان ٩٠% من المجموع الكلي للبايوفيول؛ بينما ينتج الاتحاد الأوروبي ٧٥% من البايوديزل المنتج من حبوب عبّاد الشمس وزيت النخيل وفول الصويا.[١٤٩٦]

وبالرغم من أن الوقود الحيوي يشكل ١,٥ % من سوق الطاقة؛ إلا أنه سببُ ارتفاع أسعار القمح والحبوب الأخرى بنسبة ٧٠% إذ إنّ كمية الذرة المطلوبة لإنتاج الإناثول ملء خزان سيارة رباعية الدفع؛ تكفي لإطعام شخصٍ واحدٍ مدةَ عامٍ كامل، أي ٢٤٠ كغ ذرة لإنتاج ١٠٠ لتر إثانول؛[١٤٩٧] مما يحتّم علينا أن نطرح سؤالاً استفسارياً جدياً وفقاً لمنطق التنظيم الدولي المعاصر؛ أيهما أهم حقاً؛ حياةُ إنسانٍ أم وقود سيارة؛ وأيّهما أولى كمصيرٍ للحبوب؛ أن تكون غذاءً أم وقوداً؟

ومع انعدام العدالة الجارية في الغذاء وتوزيعه واستخداماته، ونصيب الفرد منه؛ باتت هناك طبقات اجتماعية في المجتمعات النامية؛ تتسع باستمرار؛ تقبل النموذج الأوروبي للاستهلاك؛ بما يعنيه من إسرافٍ وتبذير، وترضى بما هي عليه من أسوأ أنواع الاستهلاك غير العادل المحتاج؛ الذي يرضى الفتات وعليه يقتات.[١٤٩٨] **لقد كانت المجاعات في عصر ما قبل التنظيم الدولي المعاصر تضرب البلاد لأسبابٍ تتعلق بالمتغيّرات المناخية والعوامل البيئية، وفي عصر التنظيم الدولي المعاصر؛ باتت المجاعات تجد طريقاً لها معبّداً إلى الدول النامية الضعيفة؛ بفعل المؤسسات المالية الدولية من جهة، وبسبب فائض العرض العالمي من الغذاء الذي تنظّمه وتسيطر عليه المنشآت الزراعية الدولية من جهة، وبسبب استخدامات الغذاء غير العادلة من جهة ثالثة؛ ما يؤدي إلى ركود إنتاج المواد الغذائية واستهلاكها في تلك الدول، ويُدمّر الزراعة الغذائية الوطنية.**

[١٤٩٦] – رغده حداد، الوقود الحيوي – ذهب أخضر يوجج أومة العذاء، مجلة البيئة والتنمية، العدد ١٢٤ – ١٢٥، المجلد ١٣، ٢٠٠٨، ص ٢٤ – ٢٩.

[١٤٩٧] – د. الصادق بشير، مرجع سابق، ص١٦.

[١٤٩٨] – د. حامد ربيع، سلاح الغذاء ومستقبل التعامل الدولي مع الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، عدد٣٩، ١٩٨٤، ص ٦٤.

ثالثاً- دور النظام الدولي الاقتصادي في تكريس عدم عدالة انتشار الثروات:

إنّنا إذ نعيش في نظامٍ دوليٍ اقتصاديٍ يعيش ٨٥% من سكان العالم في الأجزاء المتخلّفة منه؛ بحيث يخدم أقليةً قليلةً من البشر على حساب الأغلبية الساحقة من بني الإنسان،[١٤٩٩] لا بُد أن نجيب عن سؤالٍ مهم، هل النظام الدولي الاقتصادي عادل؟ وهل يمكن تحويله إلى نظامٍ أكثر عدلاً؟

إنّ النظام الدولي الحالي -إذا أمكن أن نسميه نظاماً- أسهم قبل كل شيءٍ في تعزيز السلطة الاقتصادية وتركيزها في يد عددٍ قليلٍ من الدول التي سبقت إلى الظهور على المسرح الدولي، وقضت على أكثر من ثلثي سكان العالم بالبؤس والتبعية، وإنّ المجتمعات الغنيّة تنظر بعدم اكتراثٍ إلى تعاسة الشعوب التي تعيش في وضعية بائسة، إنّها تنظر إليها نظرة عدائية، وإنّها لظاهرة يصعب فهمها.[١٥٠٠] وإنّ كثيراً من قواعد القانون الدولي الاقتصادي قد تم تشكيلها وفق رأسماليةِ الحرب والغرب، للحصول على مكاسب اقتصادية، على حساب الضعفاء والفقراء.[١٥٠١]

وإن الأمم الضعيفة والفقيرة لم توضع في هذا المأزق بسبب قَدَرها المكتوب عليها، أو لأن ثرواتها ومقدّراتها لا تكفيها لتحقق أسباب نموها وازدهارها، وإنّما لوجود أممٍ أخرى قويةٍ وغنيةٍ لها مصلحة في أن تبقى تلك الدول في فقر وضعف،[١٥٠٢] وتفرّقٍ وتخلّف؛ حتى يبقى الغني غنياً والفقير فقيراً.[١٥٠٣] لذلك فالبؤس في البلدان النامية له علاقةٌ كبيرةٌ بالنظام الدولي السائد، وإنّ البصير الذي لا يتبنّى الرأي القائل بأن العدالة والأخلاق لا تنطبقان على الشؤون الدولية؛ يدرك أن التنظيم الدولي غير عادلٍ على الإطلاق.[١٥٠٤]

[١٤٩٩]- الزبير سيف الاسلام، مرجع سابق، ص٨٠.

[١٥٠٠]- انظر د. محمد البجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، ترجمة د. جمال مرسي وبن عمار الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١، ص ٢١.

[1501] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 52.

[١٥٠٢]- والحقيقة المريرة التي لا يمكن إلا أن نصدح بها أن اقتصادات الدول المتقدمة -من حيث الأصل والأعم الأغلب- قد بنيت على أنقاض اقتصادات الدول التي سميت فيما بعد نامية، وباتت تنعت ظلماً بالمتخلفة، فنهبت الدول المستعمَرة في سبيل بناء الدول المستعمِرة، وقد وثق التاريخ أن رؤوس الأموال التي بنيت بها "حضارة" المملكة المتحدة تساوي رؤوس الأموال التي نهبتها من الهند. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ١٤٧.

[١٥٠٣]- عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص ٨٧.

[1504] – peter koller, International law and global justice, In Lukas H. Meyer (ed.), Legitimacy, Justice and Public International Law. Cambridge Univeristy Press, 2009, pp. 187 and for more See, , Steven Luper-Foy, Problems of International Justice, Boulder and London, Westview Press, 1988.

- **صناعة الفقر في ظل النظام الدولي الاقتصادي:**

إنّ الفقر هو أوّل مصدرٍ للفوضى الدولية؛ إذ لا يوجد شعبٌ يعرف القراءة والكتابة، ويعاني الفقر، ولا يوجد شعب أميٌّ وغني![١٥٠٥] وإنّ النظام العالمي اليوم إنّما يدار بواسطة الأغنياء ومن أجلهم فقط،[١٥٠٦] كما إن النظام الاقتصادي الدولي قد مكّن النمو في بعضٍ من دول العالم؛ إلا أنه قد أدى إلى تفاقم الفقر في أجزاء أخرى منه؛[١٥٠٧] إذ يتغذّى النظام الاقتصادي الدولي الجديد على الفقر البشري والعمل الرخيص، وقد أسهم في ارتفاع مستويات البطالة الوطنية في البلدان النامية، فدوّلت البطالة، وأصبح رأس المال مهاجراً من بلدٍ لآخر، في بحثٍ دائمٍ عن إمداداتٍ أرخص من العمل، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية؛ فإن أكثر من مليارٍ من البشر يعاني من البطالة، وهو ما يقرب من ثلث قوى العمل العالمية.[١٥٠٨] كما أنّ النظام الدولي المالي الجديد ينمو على الفقر الإنساني، وتدمير البيئة الطبيعية، ويولّد الفصل الاجتماعي، ويشجّع العنصرية والشقاق العرقي، وكثيراً ما يدفع البلدان إلى مواجهاتٍ مُبيرة، وإن مثل هذه الإصلاحات عندما تطبق في نفس الوقت في أكثر من ١٠٠ بلد؛ تؤدي إلى عولمة الفقر، وفيها ما فيها من عملية تقويض العيش البشري.[١٥٠٩]

ولا شك أنّ الفقر والجوع والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين دول التنظيم الدولي؛ لا تزال ذات أبعاد مرعبةٍ وغير مقبولة؛[١٥١٠] فالفقر الشديد المنتشر في البلدان النامية، والهوة الكبيرة في فرص الحياة، والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية؛ مشاكل دولية لا يمكن تفسيرها وفهمها بصرف النظر عن العلاقات والاتفاقيات الدولية، ونشاط المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ حيث إن كلاً من صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية؛ جميعها لها تأثيراتٌ كبيرةٌ على آفاق الحياة الاقتصادية، وإنّ تلك المشكلات كلها مرجعها النظام الاقتصادي الدولي غير العادل؛[١٥١١] فإفريقيا مثلاً تُعدّ أفقر جزءٍ في العالم، وهي من الفقر بازدياد؛ فمجموع الناتج

[١٥٠٥]– انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص٤٠.

[١٥٠٦]– انظر نعوم تشومسكي– النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

[1507] – Jochen von Bernstorff, Op. cit, P282.

[١٥٠٨]– ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص ٣١٠.

[١٥٠٩]– المرجع نفسه، ص٢٨.

[1510] – Jochen von Bernstorff, Op. cit, P282. P283.

[1511] – peter koller, Op. cit, p207 – 208.

المحلي الإجمالي لل٤٨ دولة في القارة لا يزيد سوى قليلٍ على دخل بلجيكا وحدها، ومتوسّط الناتج الإجمالي لدول إفريقيا جنوب الصحراء _باستثناء جنوب إفريقيا– يبلغ حوالي ملياري دولار أمريكي، وهو رقم لا يزيد عن إنتاج مدينة واحدة من ٦٠ ألف نسمة من إحدى دول الشمال الغنية.[١٥١٢] وفي إفريقيا ١١% من سكان العالم؛ إلا أن فيها ٢٤% من سكان العالم الذين يعانون من سوء التغذية،[١٥١٣] حيث إنّ حكومات البلاد المتقدمة تفرض بقصدٍ وبغير قصدٍ نظاماً مؤسسياً عالمياً؛ ينتج بشكل حثيث متصاعد؛ فقراً شديداً واسع الانتشار، في ظلِّ مؤسساتٍ دولية يفترض أن الجميع شارك في إحداثها.[١٥١٤] وقد صرّح رئيس الولايات المتحدة الأسبق كلينتون أنه "لا نستطيع الاستجابة إلى جميع المآسي في جميع زوايا الأرض؛ لكن هذا لا يعني أننا يجب ألا نفعل شيئاً لأي أحد."[١٥١٥] وإنّ غير واحدٍ من التوجّهات يشير إلى أن الفقر العالمي تتسبب به المؤسسات الدولية السياسية والمالية؛ التي تحابي الدول الكبرى ومصالحها، وتديمها وتعمل على تحقيقها، إذ إنّ تاريخ النظم الدولية يشير بوضوحٍ إلى أن تلك الدول المتنفّذة؛ كانت ولا تزال تستخدم تلك المؤسسات الفاعلة من سياسيّة واقتصادية وعسكرية؛ لتشكيل الطريقة التي تحدث بها التفاعلات الدولية، وإنّ استمرار الأمر على ما هو عليه؛ إنما هو بمثابةِ فرضٍ قسريٍ لنظامٍ دوليٍ غير عادل، من قبل الدول القوية على الدول الضعيفة.[١٥١٦]

وقد كان لفرض الإذعان من خلال استخدام الغذاء كسلاحٍ سياسيٍ دورٌ كبيرٌ في الضغط على الدول النامية والفقيرة؛[١٥١٧] ففي عام ١٩٩٤ مثلاً فرضت الولايات المتحدة على مصر زراعة الفراولة كسلعةٍ للتصدير، على حساب زراعة القمح؛ المحصول الغذائي الأساسي في مصر؛ فكانت النتيجة أن اضطرت مصر إلى استيراد ستة

[١٥١٢]– راي بوش، مرجع سابق، ص ٦٠.

[١٥١٣]– انظر راي بوش، مرجع سابق، ص ٦٠.

[1514] – Koninklijke Brill NV, Op. cit, p. 201.

[١٥١٥]– نعوم تشومسكي، الدول المارقة، مرجع سابق، ص ٩٩.

[1516] – Koninklijke Brill NV, Op. cit, p, p170.

[١٥١٧]– لطالما كانت العلاقة بين الدول المتقدمة وتلك المتخلفة تقوم على الإذعان وفرض القوة، بميزان يقهر القوي فيه الضعيف، يسيطر عليه ويستولي على موارده ويخضعه لعلاقات غير متوازنة، ويخرب اقتصاده فيغير بنيته وفقاً لمصالحه، ومع مرور الوقت وتعمق الفروقات وازدياد التبعية يتم التخلي بذكاء عن مظاهر فرض الإذعان واستخدام أنواع القوة المباشرة وغير المباشرة، ليظهر للعيان أن العلاقة على قد المساواة، سوى أن تأخر الدول النامية هو السبب في معاناتها لا أصل العلاقة، فتقترح الحلول التي تجهز على ما تبقى من رمق، باسم الإنسانية والمساعدة والتنمية! انظر Paul Sweezy,Op. cit, p.9.

ملايين طن من القمح؛ بينما لم تستطع تصدير سوى سبعة أطنان فقط من الفراولة.[١٥١٨] وقد قدّم برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريراً عن الفجوة بين الأمم الثرية والفقيرة فيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٩، وقد أُرجعت النتائج إلى السياسات المزدوجة التي يتبعها قادة العالم الأثرياء، وفي مقدّمتهم صانعوا السوق الحر، من خلال تطبيق برامج على الدول الفقيرة؛ تستهدف تعديلاً هيكلياً على سياساتها النقدية فرضه صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي؛ اللذان عملا كهيئاتٍ لجمع الفواتير للدول الدائنة. وفي نفس الوقت؛ قدّمت الدول الكبرى حمايةً لشركاتها أمام تقلبات السوق على حساب دول العالم الثالث.[١٥١٩] ويبدو أنّ تقوية المواقع الاقتصادية في العالم الغربي كان يتمّ بتناسبٍ طردي مع تخفيض أسعار المواد الأولية والثروات الباطنية في الدول النامية؛ مما يزيد تفاقم الفاقة في الأخيرة، واتساع الهوة مع الأولى؛ لذلك جاء في تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية؛ أن البلدان النامية الفقيرة مضطرةٌ لتقديم الإعانات لمستوردي سلعها الأغنى.[١٥٢٠]

رابعاً- عدم العدالة في استهلاك الموارد:

إنّ العدالة الاستهلاكية أمرٌ صعب المنال على ما يبدو؛ فوفق دراسةٍ حديثة للأمم المتحدة؛ يتم استهلاك الثروة العالمية كما لو أن فرداً في مجموعةٍ من عشرة أشخاص يأخذ ٩٩% من كامل الخيرات والثروات؛ بينما يتقاسم الباقون الـ١% المتبقية.[١٥٢١] وإنّه لمن العجيب ادعاء التضحيات الإنسانية، وشرعنة إزهاق أرواح مئات الألوف من سكان القارة من سكان الهند الغربية؛ بسبب الأشغال الشاقة في مناجم الذهب والمزارع؛ لتحقيق حاجات العواصم الغربية الكبرى؛[١٥٢٢] فنرى الولايات المتحدة تستهلك ٤٠% من إجمالي موارد العالم؛ بينما لا يتجاوز سكانها نسبة ٥% من سكانه، وإنّ هذا لا يكون إلا بآليةٍ اقتصاديةٍ تجاريةٍ مالية؛ تهدف لضخّ الموارد البشرية لمصلحتها، وتبادل سلعٍ وخدماتٍ بأسلوبٍ جائرٍ بالنسبة للبلدان الأخرى.[١٥٢٣] وإنّ المواطن الأمريكي ليستهلك ثمانية أمثال ما

[١٥١٨]- د. الصادق بشير، مرجع سابق، ص٢٥.

[١٥١٩]- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص ١٩٠.

[١٥٢٠]- أوليغ بلاتونوف، لهذا كله ستنقرض أمريكا الحكومة العالمية الخفية، ترجمة نائلة موسى وإيرينا بوتشينسكايا، ط١، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٢، ص ٧٤.

[1521] – frank j. Garcia, Op. cit, p261.

[١٥٢٢]- روجيه جارودي، مرجع سابق، ص١٨.

[١٥٢٣]- أوليغ بلاتونوف، مرجع سابق، ص ٦٤ – ٦٦.

يستهلكه نظيره وسطياً في العالم،[١٥٢٤] وبينما تبحث الدول النامية عن الاكتفاء الضروري لشعوبها؛ لا تعرف شعوب الدول المتقدمة حدوداً للاكتفاء؛[١٥٢٥] ففقراء العالم يمثّلون ٧٥% من سكان العالم، نصيبهم ١٧% من موارد العالم،[١٥٢٦] استهلاكهم ١٥% من طاقة العالم، ينالهم ٦% من الإنفاق العالمي على الصحة، و١١% من الإنفاق العالمي على التعليم، و٥% من العلم والتكنولوجيا، و٨% من صناعة العالم؛ بينما يمثّل أغنياء العالم ٢٥ % من سكان العالم، نصيبهم ٨٣% من موارد العالم، استهلاكهم ٨٥% من طاقة العالم، ينالهم ٩٤% من الإنفاق العالمي على الصحة، و٨٩% من الإنفاق العالمي على التعليم، و٩٥% من العلم والتكنولوجيا، و٩٢% من صناعة العالم.[١٥٢٧] وماذا إذا علمنا بعض الحقائق؛ كأن نعرف أن بريطانيا احتاجت نصف ثروات العالم كي تتطور،[١٥٢٨] وأن خمس سكان الأرض يتحكّمون في أربعة أخماس ثرواتها؛[١٥٢٩] بحيث يؤدي ذلك إلى مصرع ستين مليون إنسان سنوياً؛ بسبب الجوع وسوء التغذية؛ إذ يكلف الجنوب يومياً ما يقارب ضحايا هيروشيما!.[١٥٣٠] **وإننا لنتساءل؛ كيف للدول النامية مع هذه الأرقام أن تلحق "بركب الحضارة" المنطلق نحو الأمام؛ مخلّفاً وراءه أمماً من الجياع، وعقوداً من الضياع؟**

ثم إننا نجد اتفاقية مونتيغو باي حول قانون البحار عام ١٩٨٢ نصّت على أن استخراج الثراوت المعدنية من باطن البحار خارج الحدود الإقليمية للدول؛ ستنظمها سلطةٌ دولية تعمل لحساب الإنسانية بأجمعها؛ حيث تسهر تلك المنظمة على الإدارة الرشيدة لتلك المصادر، وعلى أن تتمكّن كافة الدول من الاشتراك في عملية الاستغلال؛ بحيث لا تتعرض أيُّ دولةٍ لخسارةٍ اقتصادية؛ إلا أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ؛ باعتبار أغلب الدول

[١٥٢٤]– أوليغ بلاتونوف، مرجع سابق، ص٦٤.

[١٥٢٥]– انظر الزبير سيف الاسلام، مرجع سابق، ص٨٠.

[١٥٢٦]– حتى ان معدل استهلاك الفرد في في البلدان المتقدمة بلغ ٣٢ ضعف عن معدل استهلاك سكان العالم الآخرين من المياه وموارد الطاقة. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

[١٥٢٧]– الزبير سيف الاسلام، مرجع سابق ، ص٨١ – ٨٢.

[١٥٢٨]– وهي مقولة مشهورة نقلت عن المهاتما غاندي.

[١٥٢٩]– وهذا مؤداه أن بناء المجتمعات الاستهلاكية في الدول الغربية بشكلها المعهود المعروف؛ كان يحصل على أطلال ازدهار الدول النامية وتحقيق التنمية فيها، فحققت زيادة في معدلات الفقر والبؤس والجوع والقهر وسوء التغذية؛ لتبقي العوالم تلك في حالة فقر وتبعية وإذعان وتخلف. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ١٩٧.

[١٥٣٠]– روجيه جارودي، مرجع سابق، ص٧.

الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة رفضت التصديق عليها.[١٥٣١] وبالرغم من بداهة حقِّ سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية ومواردها الاقتصادية؛[١٥٣٢] نعاين هيمنة البلدان الصناعية الكبرى على عمليات استكشاف النفط واستخراجه، وتسويقه من البلدان النامية، والذي جعلها تتحكّم في سعر هذه المادة الاستراتيجية المهمة للدول الصناعية؛ فجعلت منه غير ذي وزنٍ يُعتدُّ به في إجمالي تكاليف المنتجات الصناعية، وفي الاقتصاد العالمي تبعاً بالضرورة.[١٥٣٣] وبينما يرى البعض أنّ الدول العربية قد تلاعبت وروسيا بمواد الطاقة، مثل النفط والغاز الطبيعي؛ مستخدمةً إيّاها كوسيلةٍ للإرغام؛[١٥٣٤] **فإننا نرى أن الولايات المتحدة مارست الاذعان لتكون عملية التنقيب عن النفط واستخراجه وتكريره وفق شروطها التي فرضتها على الدول المصدّرة؛ فجعلت القوة في استخراج النفط بعد التنقيب عنه ومن ثم تكريره، أما امتلاكه كمادةٍ خام فليس ميزةً مقوّمة!**

١- مشروع مارشال مثالُ عدم عدالة توزيع الموارد:

في الخامس من حزيران عام ١٩٤٧؛ أعلن الجنرال مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة عن خطةٍ لتقديم مساعدةٍ اقتصاديةٍ للدول الأوروبية عقب الدمار الذي لحق بها وباقتصاداتها بسبب الحرب الغربية الثانية، وعلى مدى عامين فقط من ١٩٤٨ – ١٩٥٠ حصلت أوروبا الغربية على سلعٍ وتسهيلاتٍ ائتمانيةٍ ضخمةٍ جداً؛ قدرها ٨,٧ بليون دولار أمريكي،[١٥٣٥] وقد كان ذاك المشروع يعمل على بناء المؤسسات الاقتصادية الأوروبية؛ لتكون قويّةً في وجه التدهور الاقتصادي، وما قد يرافقه من فقرٍ وتخلفٍ وأزماتٍ اقتصادية، وعلى الرغم من أنّ خطة مارشال انتهت رسمياً أواخر ١٩٥١؛ إلا أن المعونة الأمريكية استمرت،[١٥٣٦] وتشير الأرقام إلى أن أوروبا حصلت خلال العامين التاليين على أكثر من ٨ بلايين دولار إضافية، حيث وصل مجموع ما قدم لأوروبا زهاء ٢٧ بليون دولار، وقد كان كل ذلك حتى لا تسقط أوروبا في وحل الأيديولوجية الماركسية التي تنتشر عادة –وفقاً لاعتقاد الغرب–

[١٥٣١]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص٢٥٨.

[١٥٣٢]– رابحي لخضر، مرجع سابق، ص٤٧.

[١٥٣٣]– د. جميل خالد، مرجع سابق، ٥٧.

[١٥٣٤]– ديفيدس غومبرت وهانس بيننديك، مرجع سابق، ص٢٠

[١٥٣٥]– انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

[١٥٣٦]– انظر د. محمد علي القوزي، العلاقات الاقتصادية في التاريخ الحديث و المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص ٢٢٣.

مع الفقر والأزمات الاقتصادية، وبينما وجدت أوروبا من يُغدق عليها الخيرات والأموال لتنهض من جديد؛ لم تجد عشرات الدول النامية من يقف إلى صفّها؛ لتستعيد شيئاً من قوامها في شؤونها الداخلية؛ بل إنّ تلك المشكلات التي كانت تعانيها –وعلى العكس– كانت بسبب ممارسات الدول الكبرى البراغماتية؛ لذلك كانت خطة مارشال تأكيداً واضحاً على أنّ الأمم المتحدة لن تصبح المنبر الأساسي لمعالجة المشكلات الدولية؛ بل ستقوم كلُّ كتلة بمعالجة مشكلاتها وحدها، وتحقيق التعاون فيما بينها، ولذلك علمت الدول النامية في ظلِّ الواقع الدولي المشَاهد أنها ستُترك وحيدة،[١٥٣٧] **ولذلك أيضاً نتساءل؛ لماذا نجح مشروع مارشال في تحقيق أهدافه وفقاً لما أُريد له؛ بينما تفشل برامج صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في بلدان العالم الثالث؟!**

ونحن إذ نتحدث عن مشروع مارشال؛ فإننا لا نُبرِّئ من تلك الازدواجية مجموعة البنك الدولي والصندوق؛ فبينما وُجّهت جهودهما لإعادة إعمار أوروبا، مع منحها تسهيلاتٍ تحت تسمية المرحلة الانتقالية، والتي استمرت حتى عام ١٩٥٨؛ كانت المؤسستان تتعاملان مع الدول النامية بصلابةٍ شديدة؛ رغم أنّ سياسات الصندوق ومشروطيته لم يكن لهما فرصةٌ كبيرةٌ للتطبيق في البلدان النامية خلال فترة الخمسينات والستينات؛ باعتبار أن موارد الصندوق التي وجهت نحو البلاد النامية كانت قليلةً للغاية؛ مقارنة بالموارد الموجهة نحو البلدان الرأسمالية. وإن الجدول الآتي يوضح أرقاماً تعكس تلك الازدواجية في التعامل والتعاطي الدولي الاقتصادي.[١٥٣٨]

[١٥٣٧]– د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

[١٥٣٨]– للمزيد انظر ميشيل لولار، صندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة هشام قولي، دار طلاس، دمشق، سوريا، ١٩٩٥.

	١٩٦٥ القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية	١٩٦٩ القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية
مجموع موارد الدول الرأسمالية المقدمة من الصندوق	**٢٠٤٤**	٢٨٤٣
منها بريطانيا	١٩٠٧	٢٢٤١
دول أخرى	١٣٧	٦٠٢
مجموع موارد دول المناطق المتخلفة	**٩١٠**	**١١٦٧**
منها: أمريكا اللاتينية	٣٨٥	٢٨٢
الشرق الأوسط	١١٣	٨٣
دول آسيوية أخرى	٣٥٥	٦٠٧
دول افريقية	٥٦	١٩٦

٢- احتكار الولايات المتحدة للرفاهية والثروة:

إنّ أحد التغيّرات الدولية الكبرى المحورية؛ قد جاء بعد الحرب الغربية الثانية؛ حيث إنه ولأول مرة تتمكّن دولةٌ واحدة (الولايات المتحدة) من حيازة كلِّ تلك القوة والثروة، وجعلت وظيفة العالم الثالث توفير الخدمات للأغنياء، وتقديم العمالة الرخيصة، والموارد والأسواق والفرص للاستثمار؛ ليبقى مستودعاً لاستقبال الملوّثات وغيرها من الموبقات، من غسيل الأموال، وعملياتٍ ماليةٍ غير شرعية، وقبل كل ذلك مكانا جيداً للسيّاح؛[١٥٣٩] حيث كان بحوزة الولايات المتحدة نحو نصف ثروة العالم، وكانت في أوج قوّتها العسكرية؛ تنعم بأمنٍ غير مسبوق، ولم يكن يجاورها

[١٥٣٩]- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص ١٠٩.

أعداء؛ إذ حماها المحيطان الأطلسي والهادي من الجانبين، وكانت سواحلها أكثر المياه ثروة، كما سيطرت على أكبر مخازن العالم من موارد الطاقة والمصادر الحيوية.[١٥٤٠] وهي سياسة أمريكية تُكرّر في كل البلدان التي تستهدفها؛ ففي العراق مثلاً فرضت –وعقب تدخلها فيه عام ٢٠٠٣– أربعة بنودٍ رئيسيةٍ خطيرة؛ تضمّنت خصخصة كل المشاريع العراقية العامة بشكلٍ كامل، وإعطاء الشركات الأجنبية حقوق الملكية الكاملة لمشاريعها وأعمالها في العراق، والحرية الكاملة في تحويل أرباحها خارج العراق، وفتح البنوك العراقية أمام السيطرة الأجنبية، والمساواة الكاملة في التعامل بين الشركات الوطنية والأجنبية، وإزالة كل العوائق تقريباً أمام حرية التجارة؛ على أن تطبق هذه الأحكام في كافة الخدمات الاقتصادية؛ بما فيها القطاعات العامة والخدمات المالية والصناعية، والنقل والبناء ووسائل الإعلام.[١٥٤١]

وكمثالٍ تاريخيٍ للاحتكار وفرض الإذعان الاقتصادي الذي لم يسبق له في عهد البشرية مثيل؛ قامت الولايات المتحدة بإعلانها المنفرد بإلغاء تحويل الدولار إلى ذهب؛ ما أسس لفوضى النظام النقدي الدولي، وتحقيق فشل الصندوق في تحقيق أولى أهدافه؛ المتمثّلة في الحفاظ على استقرار النقد، وأخذت الولايات المتحدة في تخفيض قيمة الدولار؛ لإعطاء صادراتها ميزةً تنافسية؛ ما نتج عنه تخفيضاتٌ مستمّرة في قيم العملات الأخرى، ولتكون المضاربة مارداً ضخماً في سوقٍ باتت العملات فيه يتم تبادلها أضعافاً عن التبادل السلعي، وعندها تمّ الاتفاق بين الدول العشرة الكبرى المهيمنة على الصندوق[١٥٤٢] على السماح بتذبذب أسعار العملات الحرة الرئيسية بنسبة ٢,٢٥% بدلاً من نسبة ١% التي حددتها اتفاقية بريتون وودز.[١٥٤٣] وإن الولايات المتحدة تقوم في سبيل إعادة توزيع موارد البلدان الأخرى لمصلحتها بجملةٍ من الإجراءات الإذعانية الجائرة؛ كتخفيض أسعار المواد الأولية والوقود القادمة من بلدان

[١٥٤٠]– انظر نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص١٢١. ويوضح نعوم تشومسكي أن خلاصة السياسة الأمريكية هو أن العالم الثالث سيبقى العدو الرئيس، ومن ثم لا بُد من إبقائه تحت السيطرة، وباعتبار أن قسم كبير من العالم الثالث قد فرّ من أن يؤدي دوره الخدمي للاستعمار؛ فهذا جعله يشكل قوة عسكرية عبر قرون، وهي قوة تكفي لتشكيل خطر على مهمة السيطرة على العالم، انظر المرجع نفسه ص ١١٩.

[١٥٤١]– ديفيد هارفي، الليبرالية الجديدة(موجز تاريخي)، ترجمة مجاب الإمام، ط١، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص ١٩.

[١٥٤٢]– وهي الولايات المتحدة – اليابان – ألمانيا –فرنسا –ايطاليا –بريطانيا –السويد –بلجيكا –كندا –هولندا.

[١٥٤٣]– انظر سمعان فرج الله، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، مجلة النهضة، مجلد ٢، عدد٦، ٢٠٠٠، ص٢٤.

العالم الثالث؛ حيث إن اقتصاديين وخبراء أشاروا في غير مناسبة إلى أن تلك التكاليف التي تتكبدها الدول النامية في سبيل استخراج المواد الأولية وموارد الوقود؛ بالإضافة للجوانب البيئية المرافقة؛ تفوق بكثيرٍ أسعارها العالمية.[١٥٤٤]

الفرع الثالث

العدالة البيئية

من جملةِ القضايا المغيّبة عن الساحة الدولية في مقياس مدى العدالة الجارية فيها؛ العدالة البيئية، بما تحتويه من تغيّر في المناخ، والتسبب بالاحتباس الحراري، وانبعاث الغازات السامة، وتلوّث المياه، ومدى الاستفادة من الموارد المائية، وتُعدّ العدالة البيئية قضيةً إنمائيّةً تلعب دوراً محورياً كأحد جوانب مكافحة التمييز القانوني ومحاصرة الفقر، وتجفيف خيارات عدم المساواة، وأسلوباً قويماً لتمكين أعضاء الجماعة الدولية على السواء من الحصول على المنافع الناجمة عن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، بما يتّفق وقواعد القانون الدولي.[١٥٤٥] ولا شك أن العدالة البيئية حقٌ من حقوق الإنسان؛ بالنظر إلى أحقيّة كل فردٍ في بيئةٍ نظيفةٍ وصحية؛ ليتسنى له التمتع بالحق في الحياة، والصحة، والعمل، والغذاء، والمياه، والتنمية؛ حتى أن الحماية البيئية غير الكافية قد تُمثّل انتهاكاً لتلك الحقوق مجتمعة؛ ولحق الشعوب الأصلية في أراضي أجدادهم ومواردهم.[١٥٤٦] وقد قامت جهودٌ دولية في سبيل تطوير القانون الدولي للبيئة؛ كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO ومنظمة الصحة العالمية WHO والوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA كما اهتمت بالبيئة العديد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية روما ١٩٥١ الخاصة بالنباتات Wipo [١٥٤٧] والتي عُدّلت ونُقّحت مراتٍ عدة، ودخلت حيّز النفاذ عام ٢٠٠٥، واتفاقية رامسار ١٩٧١ الخاصة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية،[١٥٤٨] واتفاقية حماية

[١٥٤٤]– أوليغ بلاتونوف، مرجع سابق، ص٧٢ – ٧٣.

[١٥٤٥]– انظر وردة مهني، تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة – دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية، مجلة تنمية الموارد البشرية مجلد ١٦، عدد ٢، ٢٠٢١، ص٣٤٢.

[١٥٤٦] – Carmen Gonzalez, Environmental Justice, Human Rights, and the Global South, 13 SANTA CLARA J. INT'L L. 151, 2015, p.165.

[١٥٤٧]– انظر نص الاتفاقية عبر الرابط التالي: https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/details/276

[١٥٤٨]– للمزيد حول الاتفاقية وكل ما يتعلق بها انظر نصها عبر الرابط https://medwet.org/ar/aboutwetlands/ramsarconvention

التراث الثقافي والطبيعي المنعقدة في باريس١٩٧٢؛[١٥٤٩] وكلّها تخص البيئة البرية، واتفاقية لندن ١٩٥٤ الخاصة بمنع تلوث البحار من السفن MARPOL[١٥٥٠] والتي عُدّلت مراتٍ عديدة؛ كان آخرها عام ١٩٧١، واتفاقية أوسلو ١٩٧٢ المتعلّقة بالتلوث البحري بالإغراق من السفن والطائرات، وكلّها تخص البيئة البحرية، وكذا اتفاقية جنيف ١٩٧٩ المتعلّقة بتلوث الهواء عبر الحدود، واتفاقية جنيف ١٩٧٧ الخاصة بتلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات، واتفاقية فيينا ١٩٨٥ الخاصة بطبقة الأوزون، وكلها تخص البيئة الجوية.[١٥٥١] وعلى كثرة تلك الاتفاقيات وتنوع اهتماماتها بالقضايا البيئية؛ فإن أياً منها لم يشكّل منهجاً متكاملاً لحماية البيئة؛ باعتبار كل واحدة منها تتناول شكلاً من أشكال التلوث البيئي والاختلال الإيكولوجي للبيئة، كما أن أغلبها احتوت على توصياتٍ وأدبياتِ سلوكٍ غير ملزمة، ثم إن حرية الدول في الانضمام لها والانسحاب منها لا تعكس فعالية عالية، خصوصاً أنّ آلية تسوية النزاعات المتعلقة بها لا تزال إلى حدٍ كبير ضعيفة.[١٥٥٢]

أولاً- موضع العدالة من تدهور الوضع البيئي:

إنّ النشاط الاقتصادي الدولي بما هو عليه؛ يشكّل ضغوطاً كبيرة على النظم البيئية للمعمورة، كما يهدّد فيها الصحة والرفاهية للسكّان الحاليين وللأجيال المستقبلية.[١٥٥٣] وإن ثلث التلوث البيئي الحاصل في العالم اليوم سببه الولايات المتحدة الأمريكية؛ بينما لا يتجاوز سكانها نسبة ٥% من سكانه؛[١٥٥٤] فالولايات المتّحدة مسؤولة وحدها عن ٢٠% من النفايات الدولية لغاز الكربون، ولو أنّها وافقت على اتفاقٍ مضبوطٍ لوقف الانبعاثات السامة تلك؛ لكانت مضطرة لإجراء تعديلاتٍ صناعيةٍ كبيرةٍ؛ تؤدي إلى تفاقم الوضع المتدهور للشركات الأمريكية.[١٥٥٥]

[١٥٤٩]- للمزيد حول العاهدة انظر نصها عبر الرابط https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ccpwcnh/ccpwcnh_ph_a.pdf

[١٥٥٠]- للمزيد حول الاتفاقية انظر نصها عبر الرابط https://www.aldouman.com/articles

[١٥٥١]- للمزيد حول تلك الاتفاقيات انظر نصها عبر الرابط: https://www.iloencyclopaedia.org/ar/part-vii-86401/environmental-policy/item/744-international-environmental-conventions

[١٥٥٢]- انظر د. أحمد دسوقي، الإدارة الدولية لقضايا البيئة، مجلة السياسة الدولية، عدد١٤٧، سنة ٣٨، ٢٠٠٢، ص ١٩٢.

[١٥٥٣] – Carmen Gonzalez, Environmental Justice, Human Rights, and the Global South, 13 SANTA CLARA J. INT'L L. 151, 2015, p.154

[١٥٥٤]- أوليغ بلاتونوف، لهذا كله ستنقرض أمريكا الحكومة العالمية الخفية، ترجمة نائلة موسى وإيرينا بوتشينسكايا، ط١، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢، ص٦٤.

[١٥٥٥]- باتريك هارمن وآخرون، القانون الدولي وسياسية المكيالين، تعريب د. أنور مغيث، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ، ١٩٩٥، س ٢٧٥.

ومن عجائب التنظيم الدولي؛ أن اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ١٩٨٥[١٥٥٦] قد فرضت على الدول النامية التوقف عن استخدام الموارد المستنزفة لطبقة الأوزون، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز الوعي البيئي بقضايا حماية الأوزون، والتخلص التدريجي من المواد المستنزِفة لتلك الطبقة، وفرضت بالمقابل على الدول المتقدمة والصناعية التوقف عن استخدام الموارد المستنزفة لطبقة الأوزون وتقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية وتسهيل نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً للدول النامية، وتوفير احتياجات الدول النامية من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون، وكأنّ الدول النامية هي المسؤولة عن ثقب طبقة الأوزون، وأن مسؤولية الدول الصناعية والدول الكبرى لا تظهر سوى فيما يتصل بالدول النامية.[١٥٥٧] ثم إنّ الإصلاحات الاقتصادية التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي ومعه مجموعة البنك الدولي نجم عنه استهلاكاً مفرطاً من قبل الشمال لموارد الأرض عامةً والجنوب خاصة، من خلال زيادة العرض، وخفض أسعار المنتجات؛ ما أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية من أخشابٍ ومعادن وزاراعاتٍ مختلفة، كما جعل البلدان الفقيرة؛ موطناً للنفايات الملوَّثة والخطيرة، ونقطة جذب للصناعات الملوثة.[١٥٥٨]

ثانياً- تأثير الحروب في البيئة:

من لا توازنٍ في القانون -كما ظهر في الفقرة السابقة- إلى سجلاتِ الحروب على الساحة الدولية؛ **نرى أنّ الحروب الدائرة على الساحة الدولية لم تسهم في دمار الحجر والبشر وحسب، بل كان لها آثاراً كارثيةً على البيئة؛ نزلت في البلاد المعنية منزل النوائب والمحن؛** ففي حربها على العراق؛ قام الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة بقرار من مجلس الأمن[١٥٥٩] بضرب العراق عام ١٩٩١؛ فاستخدمت القوة المعتدية ذخائر تعادل أضعاف تلك التي استخدمت في الحرب الغربية الثانية، وجرّبت أنواع الأسلحة الكيميائية والجرثومية، ومنها اليورانيوم المنضب،[١٥٦٠] وقد أشار تقريرٌ صادرٌ عن وكالة الطاقة النووية في بريطانيا عام ١٩٩١ أنّ الغبار المُشعّ المنتشر في مناطق القتال

[١٥٥٦]- انظر نص الاتفاقية عبر الرابط التالي: https://legal.un.org/avl/pdf/ha/vcpol/vcpol_ph_a.pdf

[١٥٥٧]- فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٦٠ – ١٦١.

[١٥٥٨] – Carmen Gonzalez, Environmental Justice, Human Rights, and the Global South, 13 SANTA CLARA J. INT'L L. 151, 2015, p.162.

[١٥٥٩]- القرار رقم ١٩٩١/٦٨٦.

[١٥٦٠]- انظر في ذلك كارول بيكر، العيش مع أعراض حرب الخليج.. اليورانيوم المنضب معدن العار، ترجمة جاسم جاسم ورشيد الحارقي، مركز أبحاث أم المعارك، دار الحرية، بغداد، العراق، ١٩٩٨، ص ٨٢.

قد تسرب إلى الماء والغذاء، وأنّ مخلّفات الأنقاض المشعّة المخلّفة من تلك الأسلحة؛ قد تُزهق روح نحو مليون نسمة، علاوةً على التشوّهات الخَلقية التي أُصيب بها الأطفال، وما لحق البشر من أمراضٍ جلديةٍ وسرطانية.[١٥٦١]

ثالثاً- مفارقات العدالة البيئة على أساس العرق والجغرافيا:

من المفارقات الإنسانية التي تعكس انحدار العدالة البيئية؛ أن الأفارقة والسود كانوا يعاملون على الساحة الدولية -خصوصاً من وجهة نظر أمريكية- على أنهم عبيدٌ أو مواطنون من درجةٍ ثانية؛ لا يستحقون التمتّع ببيئة صحية سليمة، حتى أُسست كل المشاريع الصناعية الملوّثة للبيئة في مناطقهم، وباتَ الحديث عن بشرٍ اعتادوا على العيش مع التلوّث! حتى أضحت أماكنهم وبلادهم بؤراً له؛[١٥٦٢] لذلك شَاعت تجارةُ النفايات عبر الدول من بلادٍ نظيفةٍ تتعامل قوانينها بحذرٍ مع النفايات وآثارها على البيئة والإنسان، إلى بلادٍ ذات قوانين وسلطاتٍ ضعيفة؛ فيهضم حق الأخيرة في بيئةٍ نظيفةٍ؛ تحقيقاً لمصلحة الأولى في الربح والاستهلاك واستنزاف الموارد؛ ما جعل شائعاً الانتقال من الحديث عن العدالة البيئية؛ إلى الحديث عن العنصرية البيئية أو عدم المساواة البيئية؛[١٥٦٣] فالدول المتقدّمة -وبسبب تشديد أنظمتها الداخلية في آلية التخلص من النفايات الخطرة وشديدة السمية- قامت بتصدير نفاياتها الخطرة إلى البلدان النامية؛ علماً أنّ تلك الدول تُسهم في القسم الأكبر الأعظم من النفايات التي تُلحق بالبيئة ضرراً شديداً، وتخلّف ما تخلّف من تلك النفايات في البحار والمحيطات والدول النامية الأخرى.[١٥٦٤] وعلى الرغم من دخول اتفاقية السيطرة على انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود وكيفية التخلص منها BASEL عام ١٩٩٢ حيز النفاذ؛ إلا أنّ ضعف الآليات الملزمة -بالرغم من العديد من الاتفاقيات الإقليمية الأخرى-[١٥٦٥] جعل الصراع بين الدول المتقدمة والنامية في تزايد؛ لذا تدلّ المعطيات أنّ المؤسسات الصناعية في البلدان النامية المصدّرة لمواردها إلى الدول الغربية؛ كانت ستضطّر إلى إنفاق عشراتِ الملايين من الدولارات الإضافية لمكافحة

[١٥٦١]- انظر كارول بيكر، مرجع سابق، ص ٥٤.

[١٥٦٢]- انظر د. مشكاة المؤمن، العدالة البيئية، شبكة قانوني الأردن، ص ٣- ٥ متاحة عبر الموقع: www.lawjo.net

[١٥٦٣]- انظر عيد الراجحي، العدالة البيئية، ط١، السعيد للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٢٠، ص١٧ وما بعدها.

[١٥٦٤]- للمزيد انظ د. سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص ١٥٣.

[١٥٦٥]- كاتفاقية لوميه ١٩٩١ بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا وحوض الكاريبي، واتفاقية باماكو ١٩٩١ بين الدول الإفريقية،

تلوّث البيئة فقط؛ لو أنّه طُلب منها مراعاة معايير البيئة المعمول بها في الولايات المتحدة.[١٥٦٦] **ولذلك يبدو أنّ على الدول النامية ألا تنسى بفرحةِ تدفّق الاستثمارات الأجنبية؛ حقائق احتكارات الشركات متعددة الجنسية، وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فمن المشكلات البيئية التي تواجهها دول العالم اليوم بسبب الاستخدام غير المنضبط للطاقة على الساحة الدولية؛ التغيّر المناخي، وفقدان التنوّع البيئي، وتآكل طبقة الأوزون، وتلوّث مجاري المياه الدولية؛** رغم أنّ منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية OCDE قد أكدت على ضرورة تقديم تلك الشركات لموظفيها القدر الكافي من التدريب؛ من أجل قضايا الصحة، والأمن البيئي، وضرورة تطوير السياسة العامة في مجال البيئة؛ كما أكّدت على ضرورة التزام تلك الشركات بمعايير أكثر صرامة لاحترام البيئة، واحترام حقوق الإنسان؛ بما فيها الحق في سلامة البيئة وحمايتها؛[١٥٦٧] **إلا أن جشع الشركات الكبرى ورغبتها في الحصول على الموارد الطبيعية بأقصى حدّ؛ تطلّب تنميتها على حساب التنمية المستدامة، وتبعات ذلك على البيئة وتلوثها واستهلاك مواردها.**

رابعاً- العدالة المناخية:

عُقد المؤتمر الأول للعدالة المناخية عام ٢٠٠٠ في هولندا بالتزامن مع انعقاد المؤتمر السادس لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتغير المناخي، ثم تعاقبت بعدها المؤتمرات وأُنشِئت منظماتٌ تُعنى بالمناخ، وتؤسّس لضرورة العدالة فيه، إلى أن ظهرت شبكة العمل للعدالة المناخية عام ٢٠٠٩ التي رفعت شعار "تغيّر النظام لا تغير المناخ"؛ إشارةً إلى النظم الاقتصادية والسياسية المسببة للتغير المناخي،[١٥٦٨] فالدول الصناعية الكبرى تسهم في انبعاث الجزء الأكبر من الغازات الدفيئة المؤثّرة في المناخ؛ ما يحمّلها مسؤوليةً تاريخيةً وواجباً للتقليل من تلك الانبعاثات، وإلا كنّا أمام تهديدٍ للبقاء البشري، ونيلٍ من التنوع الحيوي.[١٥٦٩] وعلى الرغم من الجهود المعلنة المبذولة

[١٥٦٦]- أوليغ بلاتونوف، مرجع سابق، ص٧٣.

[١٥٦٧]- انظر بكاي رفيق، الشركات متعددة الجنسية والبيئة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد ٩، ٢٠١٥، ص ٧٩.

[١٥٦٨]- د. عباس الحديثي، العدالة المناخية والعواقب الجيوبوليتكية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، عدد٢، ٢٠١٤، ص٤٠٧.

[١٥٦٩]- انظر محمد القصاص، الدراسات العلمية للتغيرات المناخية، المجلة العلمية البيئة، عدد١٢، ٢٠٠٧، ص ٧٨.

في ذاك الصدد؛ كبروتوكول كيوتو ١٩٩٧[١٥٧٠] واتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥،[١٥٧١] وتأسيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ ١٩٨٨، وعقد العديد من المؤتمرات؛ كمؤتمر كوبنهاجن ٢٠٠٩، ومؤتمر كانكون ٢٠١٠، ومؤتمر ديربان ٢٠١١، ومؤتمر الدوحة ٢٠١٢، ومؤتمر وارسو ٢٠١٣، ومؤتمر ليما ٢٠١٤، وما سبقها وما لحقها من مؤتمراتٍ وندواتٍ واجتماعات؛ إلا أننا إذا ما نظرنا إلى العلاقة بين الدول؛ نجد افتقاراً بل افتقاداً للعدالة بين الدول الكبرى سبَبُ الاحتباس الحراري، وبين تلك الفقيرة التي تعاني تغيّراتٍ مناخيةٍ بسبب نشاط تلك الدول، من غير عدالةٍ توزيعيةٍ ولا تعويضية؛ خصوصاً إذا ما نظرنا إلى التفاوت الحاصل في إمكانيات المواجهة من حيث الجاهزية الاقتصادية ومستوى الاهتمام بالقطاع الصحي والتعليمي، ومدى تجذّر الهشاشة الزراعية والاقتصادية والبُنى التحتية، كما أنّ استهلاك الموارد الحاصل اليوم؛ لا يعكس عدالةً في الحفاظ عليها مستدامةً للاستفادة منها. ويبدو أن افتقاد العدالة في قضية المناخ والتغيّر الحاصل فيه؛ يتجلى على محاور ثلاثة وفقاً للآتي: [١٥٧٢]

١- **افتقاد العدالة بين الدول:** إذ نكون أمام دولٍ صناعيةٍ كبرى تسبب التغيّر المناخي والاحتباس الحراري وتأثيراتهما على البيئة والموارد الطبيعية، وأخرى فقيرةٍ تُعاني من آثار ما تسبّبه الدول الكبرى؛ دون إيجاد عدالةٍ تعويضيةٍ ولا توزيعية، في معادلة تربح فيها الدول الصناعية، وتخسر فيها الدول الصغرى.

٢- **افتقاد العدالة بين الأجيال:** فترى جيلاً يستهلك الموارد ويستنزفها، ويترف في الصناعة والاستغلال المفرط لخزائن الأرض من الطاقات الحيوية والثروات البيئة، دون اعتبارٍ لحق الأجيال الأخرى في عيشٍ كريم؛ مستفيداً مما خلق الله في أرضه وذلله لخلقه.

٣- **افتقاد العدالة الاجتماعية:** باعتبار اختلاف بني الإنسان بالتأثر بالتغير المناخي بين فقيرٍ وغني، وضعيفٍ وقوي، وصحيحٍ ومريض، وطفلٍ وكهلٍ وشاب، كما أنّ استعداد شعوب الدول المتقدمة لمثل تلك التغيرات ومواجهتها؛ لا تشابه أبداً استعداد شعوب الدول النامية؛ أخذاً بعين الاعتبار دخل الفرد، والمعاناة من

[١٥٧٠]- انظر نص البروتوكول عبر الرابط التالي: https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf

[١٥٧١]- انظر نص الاتفاقية عبر الرابط التالي: https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pdf

[١٥٧٢]- انظر عبد المسيح عبد المسيح، العدالة المناخية: بعداً جديداً للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية – آفاق وتحديات"، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٣٥ وما بعدها.

الأمراض، والجهل والفقر، والهشاشة الاقتصادية، وتلك التي في البنية التحتية؛ فضلاً عن الطرق البدائية في الزراعة والتجارة والتعامل مع الأزمات.

ومجمل ذلك؛ أن مسألة تغير المناخ بذاتها ولذاتها مسألةٌ غير عادلة باعتبار اختلاف المسؤولية السببية عن التغيّر الحاصل، وباعتبار الضرر الحاصل جرّاء ذاك التغيّر، وباعتبار القدرة على صنع القرار في كيفية توزيع الموارد المحدودة والحيلولة دون استنفاذها،[١٥٧٣] كما أنّ الدول الكبرى حائزةٌ قصب السّبق في التصنيع المسبّب أضرار الغلاف الجوي، والانبعاثات الدافئة، والاحتباس الحراري؛ تحمل المسؤولية الكبرى؛ والتي ينبغي أن لا تتشارك فيها مع الدول النامية على السواء؛ فالتقارير التي أعدّها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ؛ وثّق أنّ الولايات المتحدة وأوروبا والصين مسؤولةٌ عن القسم الأكبر من انبعاثات الغازات الدفيئة، ومن جهة؛ فهي تملك الموارد الأكبر لاحتواء أيّ تأثير، ومن جهة أخرى؛ فلن تواجه سوى قليلٍ من التداعيات، أما الدول النامية –وعلى النقيض– ستعاني من الجفاف والعواصف والفيضانات وارتفاع مستوى البحر.[١٥٧٤] لكن للأسف وحتى اليوم لا اتفاق دولي على كيفية معالجة المسألة من حيث توزيع الفوائد والأضرار، والتعويض ولزوم المعالجة والإصلاح؛ سوى قليلٍ من المحاولات لتخفيف الانبعاثات، والتنبيه لحقيقة تغيّر المناخ.[١٥٧٥]

ويبدو أنّ القضاء والتحكيم الدولي أكّدا في غير واحدٍ من الأحكام على عدم أحقيّة أي بلدٍ استعمال أو الترخيص باستعمال إقليمه على نحوٍ يسبب ضرراً للأشخاص أو الممتلكات في إقليم بلد آخر؛ ما يحمّلها مسؤولية إصلاح تلك الأضرار؛[١٥٧٦] ففي **قضية مصهر تريل** بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٠ وما تسبّبه من غبارٍ بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي مثّل تلوثاً بيئياً حملته الرياح من المصانع الكندية إلى ولاية واشنطن، وتسبّب في أضرارٍ جسيمةٍ للأشخاص والممتلكات؛ فصلت فيه هيئة التحكيم عام ١٩٤١ على أساسٍ من قواعد العدل والإنصاف؛ مستندة إلى مبدأ عدم جواز التسبب بالأضرار.[١٥٧٧] وكذلك في **قضية بحيرة لانو** ١٩٥٧ بين فرنسا

[١٥٧٣]– د. هشام بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، مجلد ١٦، عدد١٥، ٢٠٢٢، ص٣٥٢.

[١٥٧٤]– انظر عيد الراجحي، مرجع سابق، ص١٣٣ وما بعدها.

[١٥٧٥]– د. حنان أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، مجلد ٩، عدد٨، ٢٠٢٠، ص١٣٩.

[١٥٧٦]– انظر د. معمر عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار النهضة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٣١.

[١٥٧٧]– د. شكراني الحسين، العدالة المائية من منظور القانون الدولي، مجلة رؤى استراتيجية، مجلد ١، عدد٤، ٢٠١٣، ص ٩١

وإسبانيا، وفي عام ١٩٩٣ أحدثت محكمة العدل الدولية غرفة الشؤون البيئية بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي، والتي تهتم بالبت في النزاعات البيئية؛ إلا أن هذه الغرفة لم تتلق حتى اليوم أي شكوى من الدول.[١٥٧٨]

ويبدو أنّ العدالة المناخية بشكلٍ خاص، وتلك البيئية بشكل عام؛ تتطلّب الإنصاف في توزيع المخاطر المناخية خصوصاً، والبيئية عموماً، وتحقيق عدالةٍ توزيعية في الموارد تضمن التنمية المستدامة، وإفساح المجال لكافة الدول للمشاركة في عمليات صنع القرار والسياسات البيئية الدولية،[١٥٧٩] وإنّ أكبر تحدٍ أمام تحقيق العدالة البيئية هو الإرث الإذعاني للقانون الدولي؛ إذ إنه ولّد سلسلةً من المبادئ التي برّرت التدخّلات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية من قبل القوى الكبرى في الدول الأقل نمواً وقوة؛ بغية تحقيق حضارةٍ او "تنمية" بمعايير أوروبية مفترضة؛ لا ينال منها تلك الدول نصيب.[١٥٨٠]

خامساً– العدالة المائية:

تقتضي العدالة المائية تضامن الأجيال؛ من أجل ضمان الانتقال السلس للموارد المائية، واعتبار الأمن المائي جزءاً أساسياً من الأمن الإنساني؛ بما يرتبط ارتباطاً لا يقبل الانفكاك بالإنصاف بين المنتفعين،[١٥٨١] كما تقتضي الحق في الحصول على المياه والعيش في بيئةٍ نظيفةٍ صحيّة، والاستفادة من الموارد المائية بأشكالها المختلفة، من غذاءٍ وزراعةٍ وطاقةٍ بديلة.[١٥٨٢] وقد باتت المياه سبباً لنشوب النزاعات والصراعات على الساحة الدولية، ومنها الحروب المتعاقبة التي فرضها الكيان الإسرائيلي، والتي سمحت له الاستيلاء على قسمٍ من المياه العربية؛ فحولوا لصالحهم جزءاً من مياه نهر الأردن، ثم سيطروا على النهر كله، ثم على أحد منابعه – نهر بانياس– بعد احتلال الجولان، ثم بغزوها للبنان؛ وضعت يدها على نهرين إضافيين أحدهما شديد الغزارة،[١٥٨٣] ومنها

[1578] – Patrick Daillier et pellet, droit International Public ‘Paris; ED LGDJ, 2005, pp. 1293 – 1294.

[١٥٧٩]– انظر عيد الراجحي، مرجع سابق، ص٣٣.

[١٥٨٠] – Carmen Gonzalez, Environmental Justice, Human Rights, and the Global South, 13 SANTA CLARA J. INT’L L. 151, 2015, p.158.

[١٥٨١]– د. شكراني الحسين، مرجع سابق، ص ٧٤.

[١٥٨٢]– المرجع نفسه، ص ٧٧.

[١٥٨٣]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

ما قامت به الصين في نهر الميكونغ الذي يغذي مينمار وبورما وتايلاند وفيتنام وكمبوديا؛ إذ بنت عليه أحد عشر سداً تحكمت به، وأحكمت عليه قبضتها؛ فأصبح وسيلة ضغطٍ ضد تلك الدول، كما أنه أدى إلى إفقار الأراضي الغنية في دلتا فيتنام، وانهيار حجم المخزون السمكي هناك، كما يؤكد البعض[١٥٨٤] أن أعمال الصين في النهر تلحق الضرر الهائل في الأمن الغذائي والبيئي، وتهدد موارد البقاء لدى السكان في المنطقة.[١٥٨٥] كما أن المياه قد شكّلت قضيةً خلافيةً أساسية بين كلٍ من الهند والصين؛ حيث تنشب العديد من النزاعات المتتالية للاستزادة من إمداداتها، وكذلك الأمر بين الصين والتبت، في العديد من الأنهار؛ كسالوين والغانج ورافديه ونهر يارلونج تسانجبو، والذي يعني تحويل مساره وفقاً لمخططات الصين غير المعلنة خراباً بيئياً في الهند وشرق بنجلادش، وقد يرقى إلى إعلان حرب مياهٍ على البلدين.[١٥٨٦]

ومن عوامل فرض الإذعان؛ ما تقوم به الدولة التركية من إنشاء شبكةٍ للسدود ونُظُمٍ للريّ على منابع الفرات ونهر دجلة؛ ما يؤدي إلى نقصانٍ كبيرٍ في كميات المياه التي تصل إلى سوريا والعراق؛[١٥٨٧] إذ تحاول تطوير خططها التنموية، على حساب الحق التاريخي المكتسب لدول الجوار[١٥٨٨] في الاستفادة من نهري دجلة والفرات؛[١٥٨٩] فقد أقامت تركيا سلسلةً من السدود وخزانات المياه، كما أنشأت أنفاق إرواء، ونُظُم أقنيةٍ للريّ، وأسّست محطاتٍ كهرومائية لاستغلال مياه النهرين؛ كل ذلك في الأجزاء الجنوبية الشرقية من البلاد المحاذية للحدود مع البلدين؛[١٥٩٠] مخالفةً بذلك معاهدة مدريد ١٩١١، وقواعد هلسنكي ١٩٦٦ ومعاهدة فرنسا وسالزبورغ، والتي تنصّ

[١٥٨٤] – الناشط البيئي نيوات رويكاوي الذي يؤدي دورا أساسيا في الحركة الاحتجاجية ضد المشاريع الصينية.

[١٥٨٥]– انظر **97** كيلومترا في مياه تايلاند تقف سدا منيعا أمام توسع بكين في ميكونغ، مقال نشره موقع سويس انفو، عبر الرابط التالي: www.swissinfo.ch/ara/97/ **تاريخ** النشر ٢٠٢٠/١/١٠، تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١٠/٢.

1586 – Brahma Chellaney, the sino-indian water divide, a research published by .project-syndicate web through the following link https://www.project-syndicate.org/commentary/the-sino-indian-water-divide-2009-08 , *Aug 3, 2009, Date of visit 5/10/2023.*

[١٥٨٧]– باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق ص ٢٥٥.

[١٥٨٨]– نعني العراق وسوريا.

[١٥٨٩]– د. محمد علي الجبوري، المعضلة المائية بن تركيا والجوار الجغرافي العربي، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣٦، عدد ٤١٩، ٢٠١٤، ص ٨٠

[١٥٩٠]– انظر عوني السبعاوي، أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) في الأمن المائي العربي، بحث مقدم لندوة المياه والسدود، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٨.

على عدم الجواز لدول المنبع بتغيير مجاري الأنهار الدولية، أو القيام بالأعمال التي تقطع تلك المياه ولو مؤقتاً، أو تحدُّ من جريانها،[١٥٩١] ورغم أن مبادئ القانون الدولي في العدالة المائية تمنع إقامة سدود تضرّ بحاجات الدول المشاطئة؛ انطلاقاً من مبادئ عدم الإضرار بالغير؛ فقد قامت إثيوبيا ببناء سدَّ النهضة على نهر النيل، وتعتزم بناء المزيد من السدود؛ ما أدى ويؤدي إلى حجب حصص المياه المستحقّة لكلٍّ من مصر والسودان من جهة، ووقوع كوارث وفيضانات في حال انهيار السد من جهة أخرى.[١٥٩٢] في جوٍّ من فرض الإذعان والابتزاز؛ تمارسه إثيوبيا ضد كلٍ من مصر والسودان، مسانَدةً بالكيان الصهيوني.[١٥٩٣]

ويَعدُّ بعض الفقه الغربي العدالة والاستعمال المنصف للمياه مبدأً مهماً للقانون الدولي للمياه،[١٥٩٤] فيقرّ بضرورة تحقيق العدالة والإنصاف داخل الجيل نفسه وما بين الأجيال؛ بحيث يتم استخدام الموارد الطبيعية العابرة للحدود على نحوٍ معقولٍ وعادل.[١٥٩٥] والحقيقة أنه لا يوجد حتى اليوم قانونٌ دوليٌ مفصّل حاسمٌ يحدّد حقوق الدول المائية بظروفها ومواقعها وتطوراتها المختلفة؛ إن هي إلا أعرافٌ ومبادئ عامة دولية، درجت الهيئات الدولية على الأخذ بها وحل النزاعات المتصلة بناءً عليها.[١٥٩٦]

- **تسعير المياه في منظار العدالة والإنصاف:**

برزت في التنظيم الدولي ظاهرةُ السياسة التسعيرية للمياه، والتي تقوم على فتح صندوقٍ مشتركٍ لكل الدول المشاطئة لمجرى مائيٍ دوليٍ حساباً يُسجّل فيه ثمن الماء الدولي الذي لديها؛ على أساس أن قيمة المتر المكعب تعادل أرخص قيمةٍ للماء المستهلك، وتُحتسب تلك القيمة من حصّة الصندوق؛ فإما أن يكون الحساب مديناً؛ فتدفع

[١٥٩١]– د. محمد علي الجبوري، مرجع سابق، ص ٨١.

[١٥٩٢]– د. شكراني الحسين، مرجع سابق، ص ٨٤.

[١٥٩٣]– انظر محمد شوقي عبد العال، الانتفاع غير العادل: مشروع سد النهضة في ضوء الوضع القانوني لنهر النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، ٢٠١٣، ص ٧٠ – ٧٥.

[1594] – Antoinette Hildering, International law, Sustainable Development and water Management 'The Netherlands; Delft, Eburon Academic Publishers, 2006. Pp 52 – 57.

[1595] – Report of the World Commission on Environment and Development, our common future, oxford University Press. 1987, pp. 347 and 349.

[١٥٩٦]– صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، ص ١٦٤.

الدول الفرق، أو دائناً فتحصل الدولة عليه.[١٥٩٧] وفي صدد تسعير المياه؛ ظهرت مقاربتين متضادّتين في تلك القضية؛ أولاهما اجتماعية تؤمن أن المياه موردٌ اجتماعيٌ جماعيٌ ضروريٌ للإنسان؛ باعتباره أساسٌ إيكولوجي لكل أنواع الحياة؛ فتعدّ استدامته والإنصاف في توزيعه مرتبطان وفق تعاون أعضاء الجماعة الدولية،[١٥٩٨]وثانيهما ليبرالية تعدُّ المياه مورداً اقتصادياً خاضعاً لآليات العرض والطلب، وهو ما شايعه بل كرّسته مجموعة البنك الدولي، بما بات يعرف بالفكر المائي الجديد.[١٥٩٩] ويَقصد هذا الفكر الاتجار بالمورد الطبيعي لأغراض اقتصادية؛ ما أدى إلى جعل بعض الدول –كتركيا في إطار مشروع الغاب GAP – تتعامل مع المياه كسلعةٍ اقتصاديةٍ تصدّرها للخارج، ما أدى بالضرورة إلى التأسيس خلال السنوات العشرين الماضية لأوليغارشية عالمية؛[١٦٠٠] ترى في الماء مورداً سِلَعياً، وتسعى إلى تحقيق التعاون في مجال المياه عبر خصخصته وتمويل مشروعات إنمائه.[١٦٠١] والحقيقة أن المعاهدات التي أُبرمت حول المياه؛ إنّما تنطبق على الحالات التي أُبرمت من أجلها، أما اقتراح تسعير المياه وبيعه؛ فليس له مستندٌ قانونيٌ، ولا سابقَ له في تاريخ العلاقات المائية الدولية، ولا يمكن تعميمه على كافة المجاري الدولية؛ فوجود نحو ٣٠٠ معاهدة في القانون الدولي في مجال المياه الدولية تنظّم المسألة؛ يجعل أمرَ بيع الماء أمراً غير عادل؛ كذلك غير متناسبٍ مع كافّة الأحواض الدولية؛ فكل نهرٍ له وضعه الخاص ومساراته المتخصّصة، ولا يمكن أن نجعل من معاهدةٍ أو بضعة معاهدات جرت على تسعير المياه؛ تعديلاً للقانون الدولي المتعلق بالمياه الدولية، ولا يمكن أن يُقال بتشكّل عرفٍ بذلك؛ خصوصاً أنّ مسألة بيع المياه لاقت رفض كثيرٍ من الدول؛ على رأسها الدول العربية؛ إضافةً إلى أنّ توفير مياهٍ نظيفةٍ للإنسان؛ من الحقوق الإنسانية الأساسية.[١٦٠٢]

[١٥٩٧]– حليمة حقاني، تأثير البنك الدولي على الأمن المائي العربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد١٧، ٢٠١٨، ص١٨.

[1598] – Vandana Shiva, La Guerre de l’eau: Privatisation, Pollution et profit, traduction de Lucie Périneau Paris Aventurine’L, 2003, pp. 38-39.

[١٥٩٩]– سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة مياه في المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٠٩، الكويت، ١٩٩٦، ص ٢١٧ – ٢٢٦.

[١٦٠٠]– تعني الأوليغارشية حكم الأقلية؛ حيث تتسلط أقلية بالحكم على الأغلبية وتوجهها وفق سياساتها.

[١٦٠١]– د. شكراني الحسين، مرجع سابق، ص ٨٧.

[١٦٠٢]– حليمة حقاني، مرجع سابق، ص١٩ وما بعدها.

المطلب الثاني

غياب العدالة في الحقوق والحريات

"إنّ الغرب مع الديمقراطية؛ ولكن ليس عندما تأتي بالأصوليين الإسلاميين إلى السلطة، ومنعُ انتشار الأسلحة النووية يُطلب من العراق؛ لكن ليس من إسرائيل، والتجارةُ هي إكسير النمو الاقتصادي؛ لكن ليس الزراعة، وحقوقُ الإنسان قضيةٌ مع الصين؛ لكن ليس مع السعودية، والعدوانُ على الكويت الغنية بالنفط مستهجنٌ على أوسع نطاقٍ، وليس على البوسنيين الذين لا يوجد لديهم نفط، ازدواجية المعايير في الممارسة العملية هي الثمن الذي لا يمكن تجنّبه في مستويات المبادئ العالمية".[١٦٠٣] ثم إنه لم يسبق للبشر عبر تاريخهم –وفقاً لسنة المجتمعات في المعمورة– أن يسيطر شعبٌ بثقافته واقتصاده وأسواقه وطعامه وأخباره واتصالاته وعلومه ولباسه وشؤونه الدولية –يعني شعب الولايات المتحدة– على العالم بأسره، ويمتلكون سلطةً متينةً تزداد باستمرار؛ إذ يكسرون كل حواجز الذاتية والخصوصية التي حافظ كل شعبٍ عليها عصوراً طويلة؛ محاولين أمركة العالم وعولمة البشرية.[١٦٠٤] وإنّ الفقر والظلم وتدهور البيئة، والصراعات وانعدام العدالة؛ يؤثّر بعضها في بعضٍ بطريقة فعّالة ومعقّدة.[١٦٠٥]

ويبدو أنّ واقع المجتمع الدولي اليوم أفرز اختلالاً في التوازن الدولي، كما أنّ الأحادية القطبية فيه أدت إلى اتساع الهوة بين الدول الكبرى فيه وسائر الدول؛ من حيث القدرات والإمكانيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ رغم ادعاء تمتّعها بسيادةٍ متماثلةٍ ومساواةٍ في الحقوق والالتزامات.[١٦٠٦] **وفي رأينا فإنّ اندثار الاتحاد السوفيتي وتشتّته بين دوله كما اليوم، واختلال التوازن الدولي –ليميل ميزان القوة إلى كفّةٍ واحدة تمثّلها الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً بعد الحرب الباردة– ما هو إلا إعادةٌ لتوزيع الإذعان الدولي؛ فبعد أن كان الاذعان لقوّتين كبيرتين رئيستين؛ أضحى لقوةٍ واحدةٍ جليّة، وبقيت الإذعانات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأخرى صغيرةً قائمةً بين الدول الأخرى باختلاف الظروف والأسباب الدولية.**

[١٦٠٣]– للمزيد انظر صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص ٣١٠.

[١٦٠٤]– انظر د. عمران حسين، مرجع سابق، ص٢٤٧ – ٢٤٨.

[١٦٠٥]– انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

[١٦٠٦]– انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير، مرجع سابق، ص ٤٤٠ – ٤٤١.

الفرع الأول

غياب العدالة في حرية الاعتقاد[١٦٠٧]

تُعدُّ حرية الاعتقاد أكثرَ جوانب حريات الإنسان أهميةً وأَولاها اعتناءً وأُولاها مكانةً؛ باعتبارها تنزل منزلة المقدّس لدى الإنسان، وتُعدُّ المسألةُ موضوعاً لاقى اعتناءً من حيث المفهوم، ومن حيث الممارسة من قبل الشعوب السابقة، كما لاقى عنايةً خاصةً في المواثيق الدولية وتلك المتخصصة. وبالرغم من أنّ حرية الاعتقاد حقٌّ كفلته المواثيق الدولية وإعلانات حقوق الإنسان؛ إلا أن الممارسة الدولية قد أبدت انحرافاً واضحاً عن إتاحتها على الساحة الدولية بشكلٍ عادلٍ من غير إفراط ولا تفريط. وتعكس حرية الاعتقاد سموّ إنسانية الإنسان التي فُطر عليها، من حق الاختيار ومسؤوليته، ومن هنا كانت إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان تُصدّر وتُدبّج بالنص على حرية الإنسان لتكون أولى موادها طُرّاً،[١٦٠٨] **ولا غرو أن الإنسان يعيش برؤيته العَقَدية فيصدر عنها ويسلُكُ وفقها؛ لذا كان من حقّه أن يمارسها بحريةٍ تامة؛ فلا تعترضه بذلك عوارض الإكراه، ولا يناله لذلك نصيبٌ من بلواه؛ إذ إنّ للفرد مطلق الخيار في اختيار ما أدّاه إليه فكره وعقله، بالمعنى الذي يكون متحرراً فيه من كل ضغطٍ وإكراه، كما يكون في مأمنٍ من أشكال التحيز المتعددة.**

ويعدُّ التراث الثقافي لأي دولةٍ بما يحتويه من مجموعة الأفكار والعادات والتقاليد التي يؤمن بها شعبها، جزءٌ من سيادتها؛ لذا فإنّ محاولة أيّ دولةٍ الحفاظ على تراثها الثقافي من أي دخيل، وكذا حماية نفسها من أي غزو خارجي؛ حتى لا يُصار إلى مسخ ثقافتها أو تشويهها، أو تغيير مضمونها، أو العبث في أصالتها وجوانب التفرّد فيها؛ حقٌ ثابتٌ لها.[١٦٠٩] **ومَرَدّ حرية الاعتقاد؛** الحق في اختيار ما يؤمن به مجتمعٌ ما ابتداءً؛ وفقاً لما يمليه عليه قلبه وضميره ووجدانه وعقله الجمعي، من غير ضغطٍ ولا قسرٍ ولا إكراهٍ خارجي.[١٦١٠] وإن الدولة المعتبرة المتحقّقة

[١٦٠٧]– لا نقصر حرية الاعتقاد هنا حرية العقيدة الدينية ولا نقصد ذلك فحسب، بل نريد حرية الاعتقاد بما تشتمله الثقافة الخاصة من أفكار اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية وعقيدة ومذهبية، بما يشكل الضمير والعقل الجمعي لمجتمع ما، وبما يكون ذاتيته ويحقق له التميز والخصوصية.

[1608] – – Mag Adnan Ibrahim, Vorherige Referenz, p.35

[١٦٠٩]– انظر د. محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص ١٦١.

[١٦١٠]– انظر عبد الحق حارش، حرية العقيدة بني التأصيل القرآين والتفعيل النبوي، جملة المعيار، مجلد٢٣، عدد ، ٢٠١٩، ص. ٣٧٥

بمعنى الدولة في الساحة الدولية، وصاحبة السيادة وفق القانون الدولي؛ لا بُد أن تحقق أسس الحق في اختيار اللغة، والمعتقد الديني، والشخصية الثقافية، واختيار منهجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمالي والإداري.[١٦١١] وإنّ محاولة فرض توجّهٍ ثقافيٍ ما؛ إنّما هو عملٌ خطيرٌ في سنة بناء الأمم وقوانين نشأتها وصعودها أو انحدارها؛ فهدفه السيطرة على العقول، وتحديد التيارات الفكرية التي يجب أن تكون معتبرةً في مجتمعٍ ما، وإخضاع شعب دولة ما لتوجّهاتٍ وسلوكياتٍ قد تتعارض مع قيمه الحضارية والثقافية والدينية التي يؤمن بها؛ حتى إذا ما فقدت ذاتيتها وخصوصيتها التي تتميز بها؛ بات التحكم في قراراتها أيسر، وتحقيق أغراض الدول القوية أسهل.[١٦١٢]

وإنّ توزيع الثقافات على خارطة العالم مرآة تعكس توزّع القوى فيه؛ فعلى نحوٍ يكاد يكون دائم؛ تتبع الثقافة القوة، وغالباً ما تستخدم الحضارة قوّتها لنشر قيمها وممارساتها وأعرافها.[١٦١٣] **وإن كان لا ضير في أنّ صانع النهضة يضع شروطها، وإنْ كان لا شك أنّ الأدنى يفتتن بالأعلى فيسعى لتقليده في المأكل والملبس والمسكن والمعيشة، وطرق الحياة وأساليبها، ويستمدّ منه المعرفة والكفاءة والتخطيط وأساليب التفكير؛ إلا أن المشكلة تتجلّى حين يسعى القوي إلى فرض ثقافته بالقوة، ونشر مبادئه بالإجبار؛ لتكون انعكاساً لقدرٍ ما في نفسه من الاستكبار، وإنّ الإذعان يكمن هنا تماماً، بما لا تقبله قيم الإنسانية، ولا تقرّه الشرائع الدولية، ولا ترضاه النفس البشرية.**

وإن النظام الدولي العادل يجب أن يمنح لكل أمةٍ الحقّ في المساواة السياسية في تقرير المصير؛ باحترام نظامها السياسي المحلي، وحماية حقوق الإنسان فيها؛ بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛[١٦١٤] حيث تنص المادة ١ /١ من اتفاقيتي الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان اللتين أصدرتهما الجمعية العامة عام ١٩٦٦ أن (لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وبمقتضى هذا الحق يحددون بحريةٍ نظامهم السياسي ويختارون تطورهم الاقتصادي والاجتماعي الثقافي).[١٦١٥]

[١٦١١]– انظر بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص ٢٢١.

[١٦١٢]– انظر سامح السيد، مرجع سابق، ص ٢٩٤

[١٦١٣]– انظر صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص١١٩.

[1614] – peter koller, Op. cit, p196.

[١٦١٥]– انظر نص الاتفاقيتين.

ومن حرية الاعتقاد؛ احترام معايير العدالة والديمقراطية والشرعية، والتي هي معاييرٌ غائيّةٌ ينبغي التطلّع للوصول إليها؛ بغضّ النظر عن الآلية أو الوسيلة المتّبعة، إذ إنّ طريقة تحقيقها ينبغي أن تُترك لثقافة كلّ دولةٍ ومعاييرها في رعاية الحقوق وتأديتها؛ لذلك باتت حقوق الدول في تقرير مصيرها، واختيار نظمها والاقتصادية منها، وحقّها في إدارة ثرواتها والسيطرة عليها؛ مسائل نسبيّة إنْ لم نقل أنّها قد تقادمت تقادماً مسقطاً؛ ففي اقتصاداتٍ مفتوحةٍ تسقط فيها الحواجز الجمركية والكمية، وتنتقل رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بحريةٍ دون رقيب؛ تصبح الدول الصغيرة والمتوسطة غير قادرةٍ على إدارة قرارها الاقتصادي باستقلالية، ويصبح دور الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية أكثر فعالية وتأثيراً مقارنة بالدور الحكومي.[١٦١٦]

ويبدو أن العدالة تسير مع مصلحة الأقوى وجوداً وعدماً؛ فالعدالة هي ما يؤمن به الأقوى ويفرضه على الآخرين،[١٦١٧] كما يبدو أنّ الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ليست إلا فكرةً مجرّدةً، ولن تكون حقيقةً واقعة،[١٦١٨] وهذا مؤدّاه أنّ التطبيق الجزئي للقانون –برأينا– أخطر من عدم تطبيق القانون؛ إذ إنّ القانون سيكون في يد القوي؛ يطبّقه على الضعيف، دون أن يستطيع التفوّه بكلمة، لأنه عندها سيخالف القانون!

الفرع الثاني
غياب العدالة في الصحة

نصف مليون طفل يلقون حتفهم سنوياً في دول الجنوب الإفريقي إضافة إلى ١١ مليون طفل يموتون فيها لعدم توفر العلاج، وفق تقارير اليونيسيف، وهو ما يمكن أن يُسمّى إبادةً جماعيةً خرساء على حدّ تعبير هيروش ناكاجيما المدير العام لمنظمة الصحة العالمية؛ الذي يشير إلى أن هذا الوضع يمثّل مأساةً كان يمكن تداركها؛ لأنه لدى العالم المتقدّم الموارد والتقنيات التي بمقدورها إنهاء المرض على مستوى العالم كله؛ لكنها تفتقر للإرادة لمساعدة الدول النامية.[١٦١٩] وفي تقريرٍ أعدته لجنة منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٨ فافتقاد العدالة الصحية والجور الواقع من خلالها؛ يقتلان الشعوب على نطاقٍ واسع؛ لذا من المفهوم أن يموت إنسانٌ في بلدٍ ما قبل اثنين وأربعين عاماً

[١٦١٦]– انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٣٩٧.

[١٦١٧]– للمزيد انظر د. عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق،. ص ٢٧.

[١٦١٨]– انظر وليام جاي كار، مرجع سابق، ص ٦٨.

[١٦١٩]– انظر نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص ١٩٣ – ١٩٤.

من عمر نظرائه في البلاد المتقدمة؛ لتفاوت الرعاية الصحية ونصيب الفرد منها، وفي أفغانسان مثلاً –ذاك البلد الذي أنهكه الاحتلال والاستعمار– تموت امرأةٌ من أصل ثمانٍ أثناء الحمل والولادة؛ بينما في السويد تتوفّى امرأةٌ من أصل ١٤٧٠٠ فقط! وكل ذلك مرجعه إلى فوارق المستوى الصحي بين البلاد.[١٦٢٠] ويمكن القول أنه لم يتم بذل كثيرٍ من الجهد في سبيل تطبيق نظرياتٍ عادلةٍ لمعالجة التفاوتات الصحية وآثارها الجانبية.[١٦٢١]

- **توزيع العلاج:**

إنّ وضع المجتمع الدولي اليوم من الناحية الاقتصادية يدور في فلك الغني والفقير، وإنّ الفقر لا يكمن في الافتقار المادي وحسب؛ إنما في الواقع التكاملي العميق؛ إذ إن في الجماعة الدولية من يفتقد أدنى درجات العناية الطبية، وهناك من يفتقد الماء النظيف الصالح للشرب، كما يفتقد أدنى مقومات الرعاية الصحية التي قد تقيه موتاً أو معاناةً تدوم حياته؛ ما يعني أن المشكلة ليست مادية بل أخلاقية. [١٦٢٢]ومن المشكلات التي واجهت المجتمع الدولي حديثاً؛ تحول اللقاح مع أزمة Covid 19 إلى قوة ناعمة؛ تحاول من خلالها الدول الكبرى تحصيل المكاسب السياسية من خلال استغلال الأزمة الصحية المنتشرة في أنحاء العالم؛ فيتحول إنتاج اللقاح إلى وسيلةٍ لإثبات التواجد على الساحة الدولية، والتأثير في صنع القرارات الدولية، في مشهدٍ يضع الاعتبارات السياسية أولاً ثم تلك الصحية،[١٦٢٣] ومن المدهش أن يوثّق التاريخ أن عدد الأشخاص الذين تلقوا اللقاح ضد فايروس كورونا في مقاطعة كورنول الإنجليزية وحدها؛ يفوق عدد من تلقى اللقاح في ٢٢ دولة إفريقية مجتمعة![١٦٢٤] في مشهدٍ يحكي لنا حكاية المساواة المزيفة التي تدعيها الأمم ولا ترعاها، ويبرر للعدالة ميزانها المختل وللمساواةِ قياسها المعتل.

[١٦٢٠] – انظر غياب العدالة الصحية يقتل الناس على نطاق واسع، ٢٠٠٨، تقرير متاح على الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، تاريخ الوصول ٢٠٢٣/٤/٨.

[1621] – Jennifer Prah Ruger, Global Health Justice, Public Health Ethics, Volume 2, Number 3, 2009, p. 264.

[١٦٢٢]– انظر جان بودريارد وإدغار موران، عنف العالم، ترجمة عزيز توما، دار الحور للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٥، ص٨١.

[١٦٢٣] – يؤيّد ذلك تلك النزاعات الصينية الأمريكية حول جدوى اللقاح وفعاليته ومسؤولية انتشار الوباء، ومحاولة تبادل الاتهامات وإعلاء المكاسب السياسية على حساب الصحة العالمية، انظر في ذلك نورهان متولي، دبلوماسية اللقاح: أزمة توفيره، مجلة آفاق سياسية، عدد٧٢، ٢٠٢١، ص١٤.

[١٦٢٤] – انظر مقال دعم مجموعة السبع لاحتكارات شركات الأدوية يعرض حياة الملايين للخطر، مقال نشرته منظمة العفو الدولية عبر موقعها الرسمي، تاريخ ٢٠٢١/٦/١، تاريخ الوصول ٢٠٢٢/٧/٤. **www.amnesty.org**

الفرع الثالث

غياب العدالة في العمل

منذ عهد الهيمنة الاستعمارية؛ نما نظامٌ رأسماليٌ لم يقم توازناً بين رأس المال واليد العاملة؛ كما أسس لتناقضٍ خطيرٍ بين دول الشمال والجنوب في تقسيمٍ عالميٍ للعمل، يقوم على التفريق بين من يملك ومن لا يملك،[١٦٢٥] وقد كان للعولمة أثرٌ كبيرٌ على العمالة؛ خصوصاً في الدول النامية من خلال تطبيق اقتصاد السوق، وما يظهر من برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ والتي ثبت أنها أدّت إلى درجاتٍ خطيرةٍ من البطالة؛ أثّرت في النسيج الاجتماعي وعادت على الاقتصاد الوطني بويلات.[١٦٢٦] وقد كانت المؤسسات المالية الدولية تفرض على الدول النامية سياساتٍ تضرّ بمصالح العاملين، وتقوّض حقوقهم ومستويات معيشتهم،[١٦٢٧] وفي عام ١٩٤٤ عبّر تقريرٌ لمنظمة العمل أن ٣٠ % من قوة العمل الدولية تعاني من البطالة، وليس بوسع العمال تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية؛ حيث إن العمال في البلدان الداخلة في اتفاقيات الجات والنافتا؛ يدركون أنّ ما تبّقى من نصيبهم في الحياة؛ يدمَّر بسبب الاتفاقيات التجارية والاستثمارية تلك.[١٦٢٨]

وإنّ النظام العالمي اليوم إنّما يدار بواسطة الأغنياء ومن أجلهم فقط،[١٦٢٩] كما إن النظام الاقتصادي الدولي قد مكّن النمو في بعضٍ من دول العالم؛ إلا أنه قد أدى إلى تفاقم الفقر في أجزاء أخرى منه؛[١٦٣٠] إذ يتغذّى النظام الاقتصادي الدولي الجديد على الفقر البشري والعمل الرخيص، وقد أسهم في ارتفاع مستويات البطالة الوطنية في البلدان النامية، فدُوّلت البطالة، وأصبح رأس المال مهاجراً من بلدٍ لآخر، في بحثٍ دائمٍ عن إمداداتٍ أرخص من

[١٦٢٥]– غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص٨٠.

[١٦٢٦] – انظر كريمة كريم، العولمة وأثرها على الأمن الاقتصادي العربي، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٩٤، عدد ٤٧١ – ٤٧٢، ٢٠٠٣، ص ٤٠ وما بعدها.

[1627] – Vincent Lloyd and Robert weissman, HOW INTERNATIONAL MONETARY FUND AND WORLD BANK POLICIES UNDERMINE LABOR POWER AND RIGHTS, International Journal of Health Services, Vol 32, No 3, 2002, p.433.

[١٦٢٨]– انظر نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

[١٦٢٩]– المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

[1630] – Jochen von Bernstorff, Op. cit, P282.

العمل، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية؛ فإن أكثر من مليارٍ من البشر يعاني من البطالة، وهو ما يقرب من ثلث قوى العمل العالمية.[١٦٣١]

ومن المبادئ الأساسية التي تأتي بها المشروطية الإقراضية؛ محاولة جعل العمالة سلعةً؛ بحيث يسهل فصل العمال ونقلهم وتوظيفهم، وإذا ما تحقق ذلك؛ فإنّ الشركات تصبح قادرةً على التحكم في ذلك الجانب، والتعامل معه بأريحيةٍ؛ تماماً كما تفعل الآلة بالمنتجات؛ عندها تصل الحالة الاقتصادية إلى الكفاءة المطلوبة![١٦٣٢] وقد كان للخصخصة بالغ الأثر الضار على العمل والعاملين؛ فوفق سياسات الصندوق وشروطه، تم تسريح آلاف العمال بغية إعداد الشركات الخاصة؛ فضلاً عن تخفيض الأجور والحقوق العمالية.[١٦٣٣] وإنّ المنافسة غير العادلة الحاصلة على الساحة الدولية بفعل الاتفاقات التجارية، وقواعد منظمة التجارة العالمية، والنظام الدولي الاقتصادي بشكلٍ عام؛ قد أضرّت بالتمتع بحقوق العمل؛ مما يحيد بنا إلى أن نُعيد النظر بوجود فكرة حقوق العمل ضمن ذاك الهيكل الاقتصادي المراد.[١٦٣٤] لنعلم أن عدم المساواة في مستوى المعيشة، وما تعانيه من البلدان النامية من افتقاد للعدالة؛ دفع أبناءها إلى الهجرة بحثاً عن واقع أفضل، ما أثّر على القوى العاملة في تلك البلاد، وسرّب الكفاءات والخبرات إلى خارج البلاد؛ وهو الذي أسهم في تراجع دخلها القومي ومستوى المعيشة فيها، وشكّل نقصاً في مختلف الجوانب العملية والعلمية المطلوبة.[١٦٣٥]

[١٦٣١]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص ٣١٠.

[1632] – Vincent Lloyd and Robert weissman, HOW INTERNATIONAL MONETARY FUND AND WORLD BANK POLICIES UNDERMINE LABOR POWER AND RIGHTS, International Journal of Health Services, Vol 32, No 3, 2002, p438.

[1633] – Ibid , p.437.

[1634] – SARAH JOSEPH BLAME IT ON THE WTO? A Human Rights Critique, Oxford University Press, United Kingdom, 2011, p. 141

[1635] – Jeffry A.Frieden And David A.Lake, International Political Economy, Perspectives On Global Power And Wealth, aylor & Francis e-Library, 2003, p.412

الفرع الرابع
غياب العدالة في التنمية

إنّ إعلان الحق في التنمية؛ يستند إلى ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أحكام، وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وما يتصل بهما من اتفاقياتٍ وقرارات.[١٦٣٦] وقد جاء في الإعلان العالمي حول التقدم الاجتماعي والتنمية عام ١٩٦٩[١٦٣٧] أنّ لكل الشعوب ولكل إنسان بذاته كذلك؛ الحق في أن يعيش بكرامةٍ وحرية، وأن يتمتّع بثمرات التقدم الاجتماعي، ويجب على أفرادها أن يساهموا من جانبهم في صنع هذا التقدم. كما جاء في الفقرة الثانية من الإعلان أنّ التقدم الاجتماعي والتنمية سيؤسّسان احترام كرامة الإنسان وقيمة الذات الإنسانية. وفي قرارها رقم ٤٦/٣٤ عام ١٩٧٩ ذهبت الجمعية العامة إلى أنّ الحق في التنمية هو حقٌ إنسانيٌ، وتكافؤ الفرص من أجل التنمية هو امتيازٌ للأمم، كما هو امتيازٌ للأفراد داخل الأمم.[١٦٣٨] وإنّ التنمية مقوّمٌ أساسيٌ من مقومات حقوق الإنسان؛ إذ ينتج عنها بالضرورة الحدّ من الفاقة والفقر والبؤس، ورفع مستوى المعيشة للفرد، وما يرشَح عن ذلك من تطوير الوضع الغذائي والصحي.[١٦٣٩]

أولاً- منهج النظام الدولي الاقتصادي لا يعكس نية عدالة التنمية:

كان لشكل النظام الاقتصادي الدولي وتقسيم العالم فيه إلى مركزٍ وأطراف، ورئيسيٍ وهامشي؛ دورٌ كبيرٌ في جعل مفهوم التنمية يعني مجرّد البحث عن أقصى نموٍ اقتصادي، وبات التخلّف مجرّد تخلّفٍ زمني؛ فنُسب -بسبب ذلك- للبلدان الصناعية جزءٌ كبيرٌ من مسؤولية التخلّف في الدول النامية؛[١٦٤٠] كما أنّ دول الغرب الصناعية لم تقبل مبدأ الحق في التنمية؛ الذي يربط بين حقوق الفرد وحقوق الشعوب النامية؛ كما لم تعترف بمسؤوليتها عن التفاوت الهيكلي داخل النظام الدولي.[١٦٤١] ولا يخفى على الباحثين في القانون الدولي كيف هُمّش نظام الأمم

[١٦٣٦]- انظر د. سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص ١١٦.

[١٦٣٧]- انظر نص الإعلان عبر الرابط التالي: https://ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/declaration-social-progress-and-development

[١٦٣٨]- انظر الوثيقة رقم A/RES/34/46 على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[١٦٣٩]- انظر د. سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص١١٥.

[١٦٤٠]- ماري سماوتس، مرجع سابق، ص٥٣ - ٦٢.

[١٦٤١]- المرجع نفسه، ص ٦٢.

المتحدة المفترض له أن يرعى التنمية ويُعليها، وكيف أُهملت منابرٌ كانت بلدان الجنوب تعبّر عن حاجاتها من خلالها؛ فتلك اليونسكو تهاجَم ملياً لإثارتها موضوع عدم المساواة في إنتاج المعلومات ونشرها بين الدول، وتلك تقارير منظمة الصحة العالمية WHO هوجمت، وكذلك منظمة الأغذية والأدوية FAQ بسبب التقارير التي تفصح عنها، وإن كان برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP قد احتفظ بقوته؛ فمرجع ذلك تكيّفه ليتناسب مع الاتجاه السائد لليبرالية الجديدة.[١٦٤٢]

وفي ظلِّ غياب كل قوةٍ اقتصاديةٍ ونقدية، عدا تلك المتحكّمة في مقاليد النظام الاقتصادي الدولي؛ تكوّنت شبكةٌ واسعةٌ تربط بين وزراء مالية البلدان الصناعية الكبرى، ومحافظي البنوك المركزية، وكبار موظفي الاتحاد الأوروبي ومنظمة التنمية الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية؛ مكونين ما يسمى "رابطة السبعة الكبار"[١٦٤٣] وهي لا تدير النظام الاقتصادي والسياسي الدولي فحسب؛ بل تعمل أحياناً في موازاته؛ فانتشرت على نطاقٍ واسعٍ مفاهيم التنمية غير المتكافئة والتجارة غير المتكافئة، كما بات سائداً أنّ تخلّف بعض الدول لا يعود إلا إلى النمو الزائد لدولٍ أخرى على حساب الدول الأولى.[١٦٤٤] ويبدو لنا أنّ تجذّر انحدار التنمية لدى شعوب العالم خصوصاً، ومنها شعوب الدول النامية؛ مردّه التنكر –في الواقع– لتلك الحقوق الأساسية التي من المفترض أن تَنعم بها الأمم والشعوب على قدم المساواة.[١٦٤٥] ورغم ما يجري الحديث عنه عن مساعداتٍ تُمنح للدول النامية؛ بغية دفعها للأمام قدماً؛ فإنّ تلك المساعدات لا تسهم في التنمية، كما أنها أصلاً ليست شعوراً بالإنسانية أو انعكاساً لأخلاقٍ ونُبل؛ فما هي سوى تحقيقُ مصالح؛ بل كلّما زادت المساعدات؛ قلّ التطوّر، ثم إن أغلب المساعدات ذات طابعٍ عسكري؛ تهدف في العادة إلى دعم حكوماتٍ غير شعبية، بل وغير شرعية؛ أملاً في ترسيخ سلطتها، أو للحصول على قاعدةٍ عسكرية، أو لكسب صوتٍ في الأمم المتحدة، أو أي سببٍ آخر سوى التنمية الاقتصادية.[١٦٤٦]

1642– see Olivier Roy,L'echec de L'islam politique (paris, Le Seuil) 1992.

1643 – Stephen Gill, the G7 nexus and the global crisis, United Nation System, Lausanne, Switzerland, 1994, p 24.

١٦٤٤– انظر سماوتس كلود، مرجع سابق، ص٥٨.

١٦٤٥– انظر د. سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص ١١٧.

1646 – – Paul Sweezy, Op. cit, p.22–23.

ثانياً– التنمية بين مطرقة الدول الكبرى وسندان المؤسسات الدولية الاقتصادية:

إنّ اقتصادات الدول النامية؛ تعاني حقاً من اعتمادها الكبير على سلعٍ قليلةٍ للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتنمية؛ كما أنّ مواردها خاضعةٌ بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ للمؤسسات الأجنبية؛[١٦٤٧] فقد احتكرت الدول المتقدمة القوة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد مكّنت لها سيطرتها على المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ القدرة على الاختراق الفعّال لأيةِ حدودٍ ترسمها السيادة؛[١٦٤٨] إلا أننا نجد الواقع العملي يؤكّد على أنها جاءت نتيجة الأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينيات، وذلك من خلال ارتباط مصالح العديد من الدول النامية؛ بالدول المتقدمة، وبشركاتها الكبرى خاصةً، وكذلك تنامي دور المؤسسات المالية الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه؛ مقابل سعي الدول المتقدمة وتكالبها من أجل السيطرة على الاقتصاد العالمي ككل، والتحكم فيه من خلال إحكام الزمام بعمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي، وحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولو على حساب الدول النامية.[١٦٤٩]

ورغم إعلان الأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية الذي جاء فيه أنّ الحق في التنمية هو من الحقوق غير القابلة للتصرف، وأنّ تكافؤ الأمم والشعوب والأفراد في ذاك الحق هو حق كذلك؛[١٦٥٠] تعرف شعوب العالم تفاوتاً كبيراً في مستويات التنمية؛ حيث تستأثر البلدان المتقدمة بالوضع الأفضل، وتعرف تقدّماً كبيراً في شتّى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية؛ بينما تعيش الدول النامية والفقيرة –والتي تضمُّ أكبر نسبةٍ من سكان العالم– أوضاعاً تنمويةً صعبة، ويطال الفقر مجتمعاتها. ولازالت فجوةُ التنمية بينها وبين العالم المتقدم تزداد يوماً بعد يوم؛ ففي بداية التسعينات؛ استحوذ ١٦% من شعوب العالم على ٨٢ % من إجمالي الثروة العالمية؛ بينما لم يستفد ٦١% من شعوب سكان المعمورة إلا بـ % من هذه الثروة [١٦٥١].

[١٦٤٧]– انظر محمد بن نواف آل سعود، مرجع سابق، ص١٥١.

[١٦٤٨] – المرجع نفسه، ص١٥٣.

[١٦٤٩]– انظر خالد عبد العزيز الجوهري، منظمة التجارة العالمية، مراجعة موضوعية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص ٢١٢.

[١٦٥٠]– أنظر ديباجة إعلان الأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية.

[1651] –MIECZYSLAW FALKOWSKI, les problémes de la croissance du tiers monde, payot, paris, 1968, p73.

ويبدو أنّ التنمية وتوزيع الثروة والنشاط الاقتصادي ليسوا نتاج أحداثٍ عشوائيةٍ تراكمت لتعطي الصورة التي نشهدها اليوم؛ إذ إن الرأسمالية الأولى قامت عبر إخضاع الغير واستغلاله والهيمنة عليه؛ فحوّلت أسباب الثروة والنهضة والتنمية إلى المراكز الرأسمالية؛[١٦٥٢] التي حققت تقدماً وازدهاراً فيما بعد، وهندست الأطراف لتعتمد على المراكز، وتطوف حولها؛ فلا تقوم لها قائمةٌ إلا عبر المراكز ومن خلالها؛ ما أدى إلى تراكم العناصر الضرورية لقيام التنمية في المراكز المهيمنة؛ مع فقدان احتمالات قيام تنميةٍ في الأطراف إلا ما شذّ وندر.

ومن نافلة القول التأكيد على التزام الجماعة الدولية اليوم؛ بإثراء مفهوم العدالة الدولية؛ فيما يحقق الإنصاف للأجيال المقبلة؛ من خلال الحفاظ على تنميةٍ مستدامةٍ متساويةٍ في العصر الحالي وفي العصور القادمة –إن كان قد كتب للأرض مثلها– من خلال إجراءاتٍ استباقيةٍ تضمن استمرار الحضارة الإنسانية.[١٦٥٣]

الفرع الخامس

غياب عدالة الانتقال ومسألة الهجرة غير الشرعية

إنّ كلّ ذاك التباين الحاصل بين الدول المتقدمة والدول النامية والمتخلفة؛ جعل ملايين مواطني تلك الدول المتأخرة يلجؤون للهجرة غير الشرعية؛ براً وبحراً للحصول على شروطٍ للعيش أفضل، ومنهم آلافٌ يقضون حتفهم في رحلة الموت تلك، وما يصاحبها من ممارساتٍ شرطية ضدهم؛ إذ يُعاملون معاملة الخارجين عن القوانين، وهم خارجين عن الذل إلى كرامةٍ متصوّرة، وعن الفقر إلى الكفاف، وعن الموت إلى حياةٍ رسموها في أذهانهم.[١٦٥٤]

أولاً– وستفاليا وعدالة الانتقال:

كان يُلاحظ قبل وستفاليا (نقصد هنا المعاهدة) أنّ حركة الإنسان لم تكن خاضعةً لأنظمة سلطةِ الدول؛ فكانت الجماعات المتعرّضة للعنف؛ تستطيع الفرار إلى مكانٍ آخر حفاظاً على حياتها؛ فتثمر الهجرةُ عن تلاقح الثقافات وتوازن المجتمعات الإنسانية بعضها وبعض؛ بدلاً من أن ترزح جماعةٌ بشريةٌ تحت جرائم الإبادة سنين

1652 – Paul Sweezy, Op. cit , p.5.

1653 – Maurice Kamto, Op. cit, p.368

١٦٥٤– للمزيد حول موضوع الهجرة غير الشرعية الحاصلة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة انظر Satvinder Juss, International Migration and Global Justice, Gower House, Lincolnshire, UK, 2006

عديدة؛ لا ينجيها من ذلك سوى الهروب غير المشروع عبر القيود المصطنعة عبر الحدود.[١٦٥٥] **ومع وستفاليا وفكرة السيادة الإقليمية؛ نشأ الفصل بين مجتمعاتِ الوفرة ومجتمعاتِ الحاجة، وشعوب الدول المتقدمة وتلك المتخلفة، وباتت تلك الأفكار المحدثة قيداً على حق الإنسان في الانتقال والحفاظ على حياته، والحق في الحصول على الأمن والحياة في أصقاع الأرض؛ خصوصاً فترة الحروب والنزاعات والأزمات.**

ولا غروَ أنّ تلك الأفكار الإقليمية وإن كانت تلقى رواجاً وتأييداً بحجة السيادة والاستقلال وحماية الحدود –وهو أول وأبسط دفاعٍ تسوقه أي دولة– فإنها تمثّل خرقاً غير إنسانيٍ للتوازن البشري عبر المعمورة، وإن كانت هناك محاولاتٌ للحدِّ من آثار تلك الأفكار –المحدثة بقصد– غير الإنسانية، من خلال تطوير بعض حقوق اللاجئين بإنشاء اتفاقية اللاجئين ١٩٥١ مثلاً، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين؛ إلا إنّ الإشكاليات العنصرية والاقتصادية والسياسية؛ لا تزال تلاحق أولئك "الغرباء" من قبل "أصحاب الأرض"؛ فينظر إليهم على أنّهم خطرٌ ثقافيٌ واجتماعي، وأّنهم ينتمون إلى عرقٍ أقلّ وطباع أخسّ،[١٦٥٦] وكل ذلك نتاج بعض الأفكار التي استحدثتها وستفاليا آنذاك.

وقد عُدت اتفاقية وستفاليا أساس حدود الدول اليوم، والتي أعاقت مئات الألوف بل الملايين من البشر عن الوصول إلى حاجاتهم الأساسية، وقسّمت العالم إلى مقتدرٍ وعاجز، وغنيٍ وفقير، وقادرٍ ومغلوبٍ على أمره، وخرقت النظام الطبيعي للبشر؛ حيث كان الانتشار الجغرافي وتوزيع الموارد؛ خاضعاً لدواعي الحاجة الإنسانية دون عوائق من صنع البشر.[١٦٥٧]

1655 – see Marja'n, Attila. Op. cit, page 4.

[١٦٥٦]– والحقيقة أن فكرة السيادة الإقليمية بما ينتج عنها من تمييز وعنصرية وتفريق بين الشعوب والأجناس والأمم؛ أمرٌ مستحدثٌ فيه العار والشنار، لم يسبق له مثيل في التاريخ القديم على ما يبدو؛ خصوصاً في المنطقة العربية أصل تاريخ الإنسانية، ومدار أحداثه ومهبط العلاقة بين السماء والأرض؛ لذلك نرى في دوحة الإسلام مثلاً سلمان الفارسي، وصهيب الرومي وبلال الحبشي، لم يحقرهم المجتمع، ولم تنال منهم العصبية ولا العنصرية ولا الجنسية؛ بل رفعهم التزامهم في القواعد والنظام؛ فسادوا وسادت بهم المجتمعات.

[١٦٥٧]– صادق المالكي، الحدود السياسية وعلاقة الإنسان بالمكان، مرجع سابق، ص ٧١.

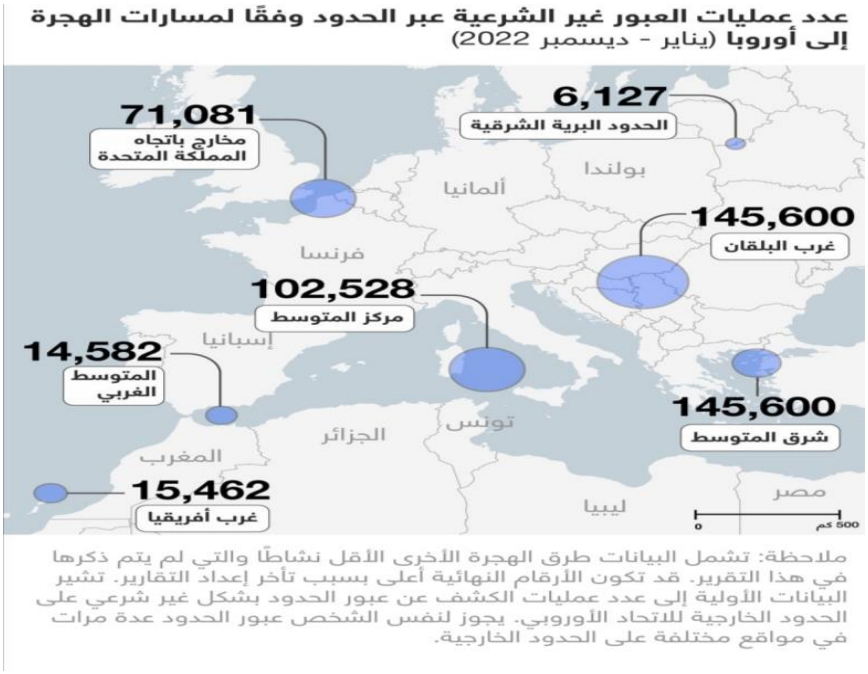
ثانياً– الممارسة الدولية تكرس عدم عدالة الحركة والانتقال:

يشهد التنظيم الدولي المعاصر انعداماً للعدالة في التعامل مع قضايا العالم الثالث، من ناحية الهجرة الجارية بينه وبين الدول الأوروبية؛ فنرى العمليات المضادة للهجرة المبنية على الإيقاف القسري، والعقاب، والترحيل لكل من يُقبض عليه خلال عمليات الهجرة التي هي بالأصل نتاج وستفاليا، ونتساءل عن مدى أخلاقية تلك الممارسات فضلاً عن إنسانيتها وعدالتها.[١٦٥٨] وإننا لنرى دولاً ترى من مصلحتها –بل من حقّها– منع الهجرة إلى أراضيها؛ بغض النظر عن التكاليف الإنسانية المترتبة على عاتق من يهاجر، وعدم مراعاة الحالات الإنسانية المسببة للهجرة، وبغض النظر عما يُحدثُه ذلك من خرقٍ للتوازن بين المجتمعات الإنسانية،[١٦٥٩] كما نرى ضياع الحق الإنساني بإجراءاتِ الهجرة الشرعية، وما تستغرقه من وقتٍ طويلٍ؛ حتى يمنح الطالبين صفةً قانونيةً تمكّنهم من الانتقال، وكذلك إجراءات لمّ الشمل التي قد تعيق تطوّر أجيالٍ بأكملها؛ بغية تحقيق المطالب الحكومية. حتى لم يعد أمام الجماعات البشرية التي تعاني العنف والتشريد والتقتيل؛ سوى الهجرة غير الشرعية؛ لتخطّي الحدود السياسية المستحدثة؛ بغية الوصول إلى مكانٍ يستوفي الفرد فيه حقه في الحياة والأمن، واستكمال حاجاته الإنسانية وأساسيات حياته.[١٦٦٠]

[١٦٥٨]– والحقيقة أن تلك الممارسات تخالف سنة الله في أرضه كما تخالف الطبيعة البشرية، فتعامل المضطهد الفار بحقه معاملة المجرم المنتهك للقوانين، وتنزل به العقاب، فتجرد الفاعلين من إنسانيتهم ولا تعامل المضطهد كإنسان مكرم، وهو ظلم مرتين، يعري شعارات العدالة والإنسانية التي تعلو زوراً وبهتاناً، وقد أشار القرآن الكريم إلى أن الهجرة إنما هي مسار طبيعي لكل من استضعف من البشر إذ يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾. انظر سورة سورة النساء، آية ٩٧.

[١٦٥٩]– صادق المالكي، الحدود السياسية وعلاقة الإنسان بالمكان، مرجع سابق، ص٨٨.

[1660] – The Economist, Europe’s Boat People, April, 2015.



توضّح الخريطة أعلاه الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عام ٢٠٢٢؛ علماً أن بين المهاجرين في كل عام مئات المفقودين والغرقى والموتى؛ وفق الإحصائيات الرسمية.[١٦٦١]

ونعرف أنّ من الناس –عوامهم ومتخصصيهم– من ينظر إلى مسألةِ مهاجمة الحدود السياسية وضرورة الحدِّ من آثارها اللاإنسانية؛ نظرة المثالية الأخلاقية أو الأفلاطونية الفاضلة، أو الطوباوية إن شئت؛ إلا أن الدول الأوروبية قد تنبّهت لتلك العوائق وآثارها؛ وهي التي جاءت لنا بوستفاليا والحدود السياسية! فبدأت بالتخلي السلمي والمنظّم عن تلك الحدود وعوائقها، وعملت على الحدِّ من المشاعر القومية؛ لتحقيق توازنٍ أكثر عدلاً بين المجتمعات الأوروبية!

والحق نقول؛ إن من المؤسف أن نرى دولاً صنعت قوانين كبّلت بها الأمم ثم تحرّرت منها؛ بينما ترى الأمم تتمسّك بها وتدافع عنها، وتعاقب من يكافح للانعتاق منها؛ فبينما تتعاون دولٌ لا يربطها دينٌ ولا معتقد، ولا لغةٌ ولا تاريخ، ولا عرقٌ ولا مجدٌ ولا ثقافة؛ قامت بينها حروبٌ طاحنة؛ تتّحدد متجاوزةً عوائق المكان والاقتصاد

[١٦٦١]– – المصدر: وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية (Frontex)، وفي هذا السياق كتب مصطفى النصراوي (كاتب تونسي) "إنه من المفارقات العجيبة أن يتحول البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارات وقبلة السياح وملهم الفنانين والفلاسفة من فضاء يطيب العيش على ضفافه إلى مقبرة تلتهم الأشخاص في ريعان شبابهم، يموتون في الخفاء بلا توابيت، ولا قبور ولا تأبين ولا صلوات. انظر مصطفى النصراوي، الهجرة السرية من جنوب المتوسط إلى شماله، مجلة العربي الكويتي، ٢٠١٥، ص ١٣٦.

وظلم الإنسان؛ نرى أمةً تجتمع في الدين واللغة والتاريخ والعرق والفكر والثقافة؛ تنافح –من غير تعقّل ولا تدبّر– عن مشاريع النيل من العدالة، وإيقاع البؤس على بني الإنسان، والتي كرست الحدود وحدت من حرية الانتقال.

الفرع السادس

غياب العدالة في الإحصاءات والتصنيفات

في أعقاب الحرب الغربية الأولى؛ قامت عصبة الأمم بوضع معايير اقتصادية لتبرير استمرار المشروع الاستعماري؛ فميّزت بين دولٍ متقدّمة في القسم الشمالي من المعمورة، وأخرى متخلّفة يجب الإشراف عليها في جنوبها؛ تم وضعها تحت وصاية دول الانتداب؛ حتى تتحول إلى "دولٍ حديثة" قادرةٍ على الحكم ذاتياً؛ ثم أعيد نشر تلك التقنيات بعد تطويرها من خلال مؤسساتٍ ماليةٍ دولية كصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي؛ بغية استدامة الهيمنة الشمالية على الجنوب الفقير.[١٦٦٢] ولعلنا لا نكون مغالين إذا ما اعتبرنا المشكلات الدولية التي نعيشها اليوم ترجع في المقام الأول إلى تقسيم العالم بين دولٍ متقدّمة؛ تدّعي لنفسها الحق في إعادة رسم السياسة والاقتصاد والشؤون الدولية، وتحديد مصير المجتمع الدولي بإرادتها وحدها، مع كلّ ما بينها من خلافاتٍ وأحقادٍ وسباقٍ للتسلّح، وإلى دولٍ متأخرةٍ تحلم بعالمٍ أكثر عدالة واستقراراً؛ تنسى بها أحقاباً من التخلّف وآثاره.[١٦٦٣] ويرى اتجاهٌ في الفكر الغربي أنّ كل الدول في العالم الأقل تقدماً؛ إنما هي دولٌ ضعيفة، وأن نهاية الحرب الباردة قد أظهرت دولاً فاشلةً ومضطربة؛[١٦٦٤] تمتدّ بحزامٍ من أوروبا إلى جنوب آسيا، وباعتبار تلك الدول بيئةً خصبةً للنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، ومصدراً خطيراً للإرهاب؛ فإنها تشكّل تهديداً جديّاً للنظام الدولي، وتحدياً خطيراً لدول

[١٦٦٢] – Carmen Gonzalez, Environmental Justice, Human Rights, and the Global South, 13 SANTA CLARA J. INT'L L. 151, 2015, p166

[١٦٦٣]– انظر د. صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص٣٥٦ – ٣٥٧.

[١٦٦٤]– أعلن الرئيس الأمريكي لأسبق روزفلت عقب الحرب الغربية الثانية في خطاب له في آذار ١٩٤٧ عن ثنائية الخير والشر بين عالم حر ديمقراطي لا كبت فيه ولا استبداد، تتسنمه الولايات المتحدة الأمريكية، وأقلية طاغية استبدادية يمثلها الاتحاد السوفيتي، وقد كرس ذاك التصنيف الثنائي ايزنهاور عندما قال: "إن قوى الخير والشر تتجمع وتتسلح وتتقابل كما لم يحدث سوى نادراً في التاريخ، فالحرية تتصدى للعبودية والنور يقف في وجه الظلام". للمزيد انظر Paul, Kennedy, The Rise And Fall Of The Great Powers, Random House, New York, 1987, p.372

العالم المتقدّم؛ لذا كان دعم تلك الدول الضعيفة وتقويتها؛ مهمةٌ حيويةٌ تضمن الأمن العالمي؛ إلا أنّ العالم المتقدم اليوم لا يتقن تنفيذ تلك المهمة.[١٦٦٥]

أولاً- عدم العدالة في عرض معدلات الفقر:

في حين اتسعت التفاوتات الاجتماعية، ومعدّلات الدخول فيما بين الأمم؛ تتزايد محاولات إخفاء المعدلات الحقيقية للفقر العالمي، وذلك بالتلاعب بالإحصاءات الرسمية؛ فالبنك الدولي قَدّر أنّ ١٨ % من سكان العالم بالغي الفقر، و٢٣ % من السكان فقراء، وقد حدّد وفق دراسةٍ مرجعية؛ خط الفقر الأعلى بشكلٍ تعسّفي؛ بأنه دخل للفرد يبلغ دولاراً أمريكياً واحداً يومياً، أي ٣٧٠ دولاراً أمريكياً سنوياً! وقد جعله البنك وفق إحصائياته حتى تاريخ ٢٠٢٢؛ ١,٩٠ دولاراً أمريكياً في اليوم، أي زاده بمقدار ٩٠ سنتاً؛[١٦٦٦] أما اليوم؛ فجعله ٢,١٥ دولار أمريكي،[١٦٦٧] أما مجموع السكان الذين تزيد دخولهم عن هذا الرقم السنوي؛ فهي غير فقيرة!! ولا يخفى أنّ مثل هذه الإحصاءات تخدم مصلحة البنك الدولي والدول المتنفذة فيه؛ من خلال تصوير الفقراء في البلدان النامية على أنهم أقلية.[١٦٦٨] حتى أن تقريراً أممياً عام ٢٠١٩ قد أوضح أنه ما من مؤشّرٍ ولا تقريرٍ يمكن اعتباره دليلاً شافياً كافياً للكشف عن حالة الفقر وعدم المساواة الحاصلة في العالم اليوم؛ سوى أنّ مؤشراتٍ أخرى؛ كالتنمية البشرية، ومؤشّر جيني القياس الذي يقدر توزيع الثروة والدخل في بلدٍ ما؛ يقدم معلومات مميزة تسهم في الحدّ من الفقر![١٦٦٩]

أما القياس العالمي للفقر؛ فيزدحم بالمعايير المزدوجة والموازين المختلّة، إذ إنّ البنك الدولي يقدّر أن ١٩% فقط من سكان أمريكا اللاتينية والكاريبي هم من الفقراء، في حين أن الولايات المتحدة وفق إحصائيات مكتب

[١٦٦٥]- انظر فرنسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص٢٠٢.

[١٦٦٦]- انظر المؤشر العددي عبر الرابط التالي: https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY

[١٦٦٧]- انظر آخر الاحصائيات عبر الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2022/05/02/fact-sheet-an-adjustment-to-global-poverty-lines

[١٦٦٨]- انظر البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ - الفقر، ١٩٩٠.

[١٦٦٩]- انظر تقرير مؤشر الفقر العالمي الجديد، تفاوتات شاسعة بين البلدان وداخلها، تم نشره بتاريخ ٢٠١٩/٧/١١، تاريخ الوصول ٢٠٢٢/٢/٤. عبر الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2019/07/1036611

التعداد الأمريكي تقدّر أنّ واحداً من كل خمسة أمريكيين دون خط الفقر! علماً أن الحد الأدنى للدخل السنوي فيها بالنسبة للفرد يبلغ ٢٠٠٠ دولار أمريكي، وفي ذلك تشويهٌ بشعٌ لمعنى الفقر وتوزيعه على العالم.[١٦٧٠]

وإنّ ذاك المستوى المتدنّي البالغ دولارين في اليوم؛ يعيش دونه شخصين من كل خمسة أشخاص تقريباً في العديد من بلدان العالم؛ كالمكسيك، ودول أمريكا الشمالية، والعديد من دول الشرق الأوسط؛ فضلاً عن دول إفريقيا؛ مما لا يمكن معه أن نمنح فرصةً للمدافعين عن العولمة للتباهي أو التفاخر.[١٦٧١]

ثانياً– افتقاد العدالة في التصنيف بناء على العرق:

نرى هذا العالم مقسوماً إلى قسمين؛ الفيصل بينهما الانتماء أو عدم الانتماء لعرقٍ محدّد؛ حتى أنّ التصنيفات الاقتصادية قد انعكست على ذلك التقسيم على أسسٍ من الفوقيّة والاستعلاء؛ فأساس التقدّم الاقتصادي مرجعه إلى لون البشرة البيضاء، وأساس التقهقر والتخلّف الاقتصادي مرجعه لون البشرة السمراء؛[١٦٧٢] حتى أن الفرق بين الحضارة والبربرية؛ مرجِعُه التباين بين الأبيض والأسود! وقد أوجدت الرأسمالية التي جاءت بها الدول الغربية استعلاءً عنصرياً وشوفينيةً سادت بفعل الجهود المبذولة لتكريسها من قبل تلك الدول؛ فانتشرت صورُ تمجيد العرق الأبيض لتجعله صاحب الفضل في تحضير شعوب العالم؛ وإخراجها من الظلمات إلى النور! وجعلها مثالاً يقلّد، وقدوةً تُسيّد.[١٦٧٣] كما أنّ صور الأفارقة والمسلمين والعرب والأتراك وفقاً لما تُصوّره الدول الغربية لشعوبها؛ تتقاطع مع صور البرابرة وأكلة لحوم البشر، وانعكس ذلك صورةً أوليّةً في التعامل مع تلك الشعوب والأمم، وتأسّست عليها الممارسات التجارية والبعثات الدينية والنشاطات العسكرية. وقد نُوقشت فكرة سواد البشرة؛ هل هي نتيجة الطقس والبيئة أم أنها علامة دونيةٍ وافتقار، وتم النظر إلى أنّ لون الجلد لم يتغيّر عندما انتقل أبناء العرق والجلد الواحد إلى بيئةٍ مختلفة ونُظر إلى ذلك على أنه تعبير عن تسلسلٍ هرميٍ بيولوجيٍ يعكس العرق الأدنى! هذا لا

[١٦٧٠]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٣٧.

[١٦٧١]– انظر جي آر ماندل، مرجع سابق، ص ٤٣.

[١٦٧٢]– انظر آنيا لومبا، مرجع سابق، ص ٣٦.

[١٦٧٣]– انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ٨١.

يعكس المظهر والشكل فحسب؛ بل يمتدُّ إلى الخصائص الحضارية والثقافية، كما تمَّ ربط السُّمرة بالوحشية، ومحدودية القدرات العقلية.[١٦٧٤]

ومن مظاهر الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر؛ الانحياز اللاواعي الذي دُرّبت عليه شعوب الأرض إلى البشرة البيضاء؛ إذ عملت على ذلك القوى الكبرى التي عرفت بالرجل الأبيض، وعلى الرغم من أن تعداد الشعوب ذات البشرة البيضاء ضئيلٌ نسبةً للتعداد البشري العالمي؛ حيث إنّ كل شعوب إفريقيا سود، أو ذوو بشرةٍ سمراء، وكذلك شعوب أمريكا كافة باستثناء القادمين الجدد، وعموم الإسبان والطليان والفرنسيين والسويديين والروس؛ ينتمون جميعاً في الأصل إلى ما يمكن وصفه بداكني البشرة؛ إلا أن إذعان الضعيف للقوي حتى في هذه حاصل، فيُنظر الأسود للأبيض برفعته، وينظر الأبيض للأسود بدونيته. [١٦٧٥]

ومما سبق يبدو أنّ الدول النامية قد عانت من التخلّف الذي لازمها في كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية، وهذا بدوره انعكس سلباً على الواقع الاقتصادي، وكذلك الواقع الصحي والبيئي والتعليمي، وذلك نتيجةً للسيطرة الاستعمارية التي فُرضت عليها خلال حقبٍ زمنيةٍ طويلة،[١٦٧٦] وإن الأمل يبدو ضئيلاً على المدى القريب في تطوير مفهومٍ راسخٍ وواضحٍ للعدالة الدولية؛ يتضمّن مبادئ تحدّد جيداً الاستحقاقات والالتزامات، وذلك على صعيد توزيع الثروات؛ لأن الدول عادةً لا تقبل التخلّي عن مواردها الخاصة أولاً، ولا تقنع بما لديها ثانياً، وعلى صعيد حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً[١٦٧٧] وفي ذلك يقول غور فيدال[١٦٧٨] متحدثاً عن أمّته الأمريكية: "على الرغم من أننا نصنِّف المجتمعات الأخرى، ونصفها بأنها تمثّل دول الشرّ؛ فإننا نحن أنفسنا أصبحنا أكبر دولةٍ للشر؛ أصبحنا لا نحترم المعاهدات الدولية، ونطأ بأقدامنا المحاكم الدولية، ونوجّه ضرباتٍ أحادية الجانب لأي جهةٍ نختارها؛ نعطي أوامر للأمم المتحدة، ولا نقوم بواجبنا تجاهها؛ نشتكي من الإرهاب

[١٦٧٤]– انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ٦٧ – ٧٢.

[١٦٧٥]– انظر إيمي شوا، مرجع سابق، ص ٣٤١ – ٣٤٢.

[١٦٧٦]– انظر فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٠٠.

[1677] – David Welch, Op. cit, P.212.

[١٦٧٨]– كاتب وروائي وناقد سياسي أمريكي.

وإمبراطوريتنا هي أعظم دولةٍ إرهابيةٍ على وجه الأرض، نمطر دولاً بالقنابل ونغزو أخرى، وندمّر ما نختار من دول دون وجه حق".[١٦٧٩]

ثالثاً– نصيب العرب من العدالة:

لم يحظ الوطن العربي –تلك البقعة الجغرافية التي هي محطُّ مراحل التاريخ كلها، ومنبع العلوم والأسرار الكونية والفلاسفة والحكماء والمفكرين والأدباء والأنبياء عبر التاريخ– بقسطٍ وفيرٍ من المبادئ والقيم التي سوّقت لها الدول الكبرى في التنظيم الدولي المعاصر؛ حيث إنّ الشرعية الدولية التي كان يُتغنّى بها في أقطار المعمورة؛ كانت وبالاً على شكل عدوانٍ في الشرق الأوسط، وإنّ السلام والأمن الذي يجب أن تنعم به الجماعة الدولية عامّةً ومنهم العرب؛ كان يظهر على شكل محاربةٍ للإرهاب ونشرٍ للديمقراطية فيها.

وإنّ العرب قد عانوا بحقٍ من تنظيمٍ دوليٍ أبصر النور غداة الحرب الغربية الثانية، قد رفع شعارات الحرية والديمقراطية والسلم والأمن والعدل والاستقرار للدول –كل الدول– الأعضاء؛ إلا أنه لم يَعُد على الأمة العربية سوى بويلات الفقر والقهر والتمزيق والتقسيم، والنهب والسلب، وأنواع العنف، ونال منهم ما لم تنله أعداء الأمة لقرونٍ خلت؛[١٦٨٠] فكان نفطهم المنهوب سبباً رئيساً من مسبّبات الحضارة، وكانت علومهم المسلوبة أساس العلوم والتكنولوجيا المتطوّرة، وكان جزاؤهم أن جاء التنظيم الدولي فأذلّهم وزاد ضَعفهم وجزّأهم، وكرّس تخلّفهم وأفقرهم بعد غنى، وأعمل في تحطيم أمنهم الغذائي والقومي والاقتصادي والثقافي، أما أُسس التنظيم الدولي المعلنة المتمثّلة بالعدل والمساواة وتحقيق المصير واحترام السيادة؛ فلا تجد تطبيقاً لها في السلوك الدولي للدول الغربية تجاه الدول العربية.[١٦٨١]

ولقد انحاز كثيرٌ من العرب إلى القطب الاشتراكي في مواجهة القطب الرأسمالي في معركة القطبين، وقد أرادوا لذاك التقارب أن يكون داعماً لهم من الناحية الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية، ودعمٍ في الشؤون الدولية،

[١٦٧٩]– انظر عدنان الطرشة، نهاية الأمم – سنة الله في إزالة الأمم من نهاية قوم نوح إلى نهاية أمة المسلمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦، ص ٤٢٥

[١٦٨٠] – "وقسّمونا كما شاؤوا فلو دخلوا ما بين شُقّي نواةِ التمرِ ما اتحدا
هي الطلولُ وإن أسميتها دولاً هي القبورُ وإن أثّثتها مُهُدا
هي الخرابُ وإن رقّت بيارقها ونمّقوا دونها الأعتابَ والسُدُدا" أبيات من قصيدة البردة للشاعر تميم البرغوثي.

[١٦٨١]– انظر د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص ٢١٠– ٢١٨.

وفي صراعهم ضد الاستعمار وأشكال الاحتلال؛ فلا هم خلصوا من عدوان الغرب وأظفاره المغروسة في عنق الأمة، ولا هم أحسنوا الفعل على الساحة الدولية فحققوا ما صبوا إليه؛ إذ إنهم لم يبلُغوا درجةً من القوة يستقلّون بها عن حليفهم الاشتراكي بل بقوا عالة؛[١٦٨٢] عالةً على قطبٍ غير متماسكٍ أصلاً؛ عدوّه شديد، وهو عالةٌ عليهم بأفكارٍ لا تتّسق والنسق الفكري العربي، وطموحاتٍ لا تعكس وحدة المصير والهدف والتاريخ والمبدأ والألم والمعاناة.

- **غزة مثالاً على نصيب العرب من العدالة:**[١٦٨٣]

من أبشع الصور التي يمكن أن تُصور للإذعان في التاريخ المعاصر أنّ الأمم المتحدة بجمعيتها العامة تتخذ قراراً بأغلبية ١٢٠ صوتاً بضرورة تحقيق هدنةٍ إنسانيةٍ، مع إدخال المساعدات وحماية المدنيين، وذلك بعد فشل مجلس الأمن أربع مراتٍ في اتخاذ إجراءٍ خلال خمسة عشر يوماً، ومطالباتٍ من منظمة الصحة العالمية بوقف إطلاق النار؛ لإدخال المساعدات الدوائية والمواد الطبية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومطالبة عشراتِ الدول كذلك بوقف استهداف المدنيين، ووقف إطلاق النار، فيغُدّ الكيان الإسرائيلي تلك الطلبات شائنة؛ ويعزم في مراده غير آبِه بمخالفة القوانين والمواثيق الدولية، ولا بالإدانات التي تلحقه وأعماله، ولتخرج علينا دول الغرب الكبرى لتقول؛ إنها تساند "إسرائيل" وتقف إلى صفها. وإنه لزمنٌ عجيبٌ أننا بتنا نعقد المؤتمرات، وننشر التقارير؛ لنثبت أنّ الكيان هو المجرم، وأن الفلسطينيين في غزة هم أصحاب الحق، وهناك من يجادل ويُماري؛ وكأنّ الغرب يميّز بين دمٍ ودم؛ والطائرات ما انفكت تدفن نساءً وأطفالاً وعائلاتٍ بأكملها بركام بيوتها.[١٦٨٤]

لقد عرّت حرب غزة شعارات العدالة والإنسانية، كما عرّت القوانين الدولية، وتجلّى للأمم كل الأمم –وهو جليٌّ منذ زمن– أن القوانين وسائلُ للسيطرة، وأن القوة هي القانون، وأن الضعفاء لن تحميهم سوى عدالة

[١٦٨٢]– انظر د. محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مرجع سابق، ص٢١١.

[١٦٨٣] – هيئة التحرير، الإعلام والأمن الثقافي العربي، مجلة المستقبل العربي، مجلد ١٧، عدد١٩٢، ١٩٩٥، ص ٨١.

[١٦٨٤] – "فلله شعبٌ يجعل القتل شيمةً إذا لم تنلْه النفسُ عاشت ذميمةً
أشعبي لقد أعطيت للدهر قيمةً تمرُّ بك الأبطال كلمى هزيمةً
ووجهك وضّاءٌ وثغرك باسمُ" من تخميس تميم البرغوثي على قصيدة "على قدر أهل العزم تأتي العزائمُ" للمتنبي.

السماء. وبذلك ترى كاثلين باول[١٦٨٥] أن القانون لم يحدث فارقاً لصالح غزة،[١٦٨٦] **ورغم أن شعوب الأمم كلها قد انتفضت نصرةً للمظلومين في غزة؛ سوى أن ذلك كله لم يوقف دولةً مارقةً عن نهجها الهمجي في القتل والتدمير، كما لم يثنِ حكوماتٍ ودولٍ وكياناتٍ عن إمدادها بالعتاد والسلاح، في وجه شعبٍ أعزلٍ مُستباح,** أما قرار المحكمة الجنائية الدولية؛ فقد ساوى بين الظالم والمظلوم، والمعتدي والمقاوم؛ حيث صدر باعتقال قادةٍ من الاحتلال ومن المقاومة، صدر بأيدٍ مرتعشة بعد أن شهد إذعاناً لاستثناء أسماءٍ ووضع أخرى،[١٦٨٧] ولم يكن تعاطي المجتمع الدولي مع الحدث –كعادته– يرقى إليه؛ ليبدو أن الإنسان المقصود في حقوق الإنسان هو الإنسان الغربي، أما العربي فلا تحميه المواثيق.[١٦٨٨]

وفي غزة اليوم ومنذ شهور خلت، عوائلُ بأكملها لا يدَ لها لأكثر من وجبةٍ واحدة في اليوم لا تسدُّ الرمق ولا تحقق الغاية الغذائية المطلوبة للجسد، يأكلون أوراق الأشجار، ولحوم الحيوانات الهذيلة، بينما يمسي الناس على بعد عشرات الأمتار آكلين شاربين قريري العين، أما داخل القطاع فلا طعام ولا شراب ولا وقود ولا دواء، سوى أصوات النحيب والبكاء.[١٦٨٩] ومن جملة الممارسات الجائرة البربرية قطع المياه عن القطاع، وإعاقة وصول المياه النظيفة، إذ لا يملك السكان بعدها سوى مياه البحر المختلطة بمياه الصرف الصحي، الباعثة على الأمراض والأوبئة،[١٦٩٠] وأما حال المرضى فبؤسٌ شديدٌ يعلوهم؛ في محاولةٍ يائسةٍ للبحث عن حبة دواء، حتى لأبسط الأمراض وأكثرها شيوعاً، ليشهد العالم مصرع المئات لا بفعل الصواريخ القاتلة بل بفعل الحصار الجائر،[١٦٩١] يضافون إلى

[١٦٨٥] – أستاذة القانون الدولي في جامعة كيب تاون في جنوب إفريقيا.

[١٦٨٦] – انظر محمد السيد، مشاركون بمنتدى الجزيرة: ميزان العدالة الدولية بغزة فضح الغرب وأميركا، مقال نشره موقع قناة الجزيرة على موقعها الرسمي، **www.aljazeera.net** تاريخ النشر ٢٠٢٤/٥/٢٦، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٦/١٠.

[١٦٨٧] – انظر محمد السيد، مرجع سابق.

[١٦٨٨] - انظر محمد خاطر، غزة.. تفضح الجميع، قال نشرته مدونة الجزيرة عبر موقعها الرسمي، **www.aljazeera.net** تاريخ النشر ٢٠٢٣/١٠/١٥ تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٦/٢.

١٦٨٩ – انظر زينب ضبع، ما هي خيارات الطعام المتاحة في قطاع غزة؟ مقال نشره موقع بي بي سي نيوز، عبر الموقع الرسمي: www.bbc.com ، بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٤، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٦/٧.

[١٦٩٠] – انظر كيف تحصل غزة على مياهها، مقال نشره موقع سي ان ان بالعربية، عبر الموقع الرسمي: www. arabic.cnn.com تاريخ النشر ٢٠٢٣/١٠/٢٥، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٥/٢٠.

[١٦٩١] – انظر غزة.. محاولات بحث يائسة عن حبة دواء، بحث نشره موقع الحرة على الموقع الرسمي: **www.alhurra.com** تاريخ النشر ٢٠٢٤/٢/٧، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٥/١١.

عشرات الآلاف من الشهداء وأكثر من ١٠٠ ألف جريح؛ ليجتمع الظلم الاقتصادي والغذائي والمائي والصحي والعسكري على بقعة من الأرض لا تتجاوز مساحتها ٣٦٥ كم٢ يشهد التنظيم الدولي على ظلمه، داعياً إلى التهدئة وإيقاف العنف من جميع الأطراف!

الفرع السابع
الإذعان في عضوية المنظمات الدولية وغياب العدالة

إنّ عدالة المؤسسات الدولية –إذا افترضنا إمكانية تصورها– تتطلب مساواةً محقّقةً في التمثيل والنفوذ، وتمكين المشاركة الفاعلة للدول الأقلّ قوّة ونمواً، وضمان وجود آلياتِ إنفاذٍ فعّالة متاحة للجميع، وإيجاد آلياتٍ قانونيةٍ لمُساءلة تلك المؤسسات، وجعلها مسؤولةً أمام المؤسسات الأخرى ذات الصلة؛ بعد مطالبتها بتقديم مبرراتٍ لسياساتها.[١٦٩٢] **وإنّ الدول عادةً ما تدخل أي منظمةٍ أو مؤسسةٍ أو معاهدةٍ دولية مختارة؛ ثم تصبح بعدها مكبّلةً بالقيود، ولا نقصد هنا تلك القيود الناجمة عن الاتفاقية نفسها؛ وإنما قيود الدول المتنفّذة الأقوى، والتي تتحكم عادةً في كل تفصيل. كما إن المنظمات الدولية برأينا اليوم ومنذ زمنٍ ليس بقريب –وعلى عكس ما حوته دساتير نشأتها من أهدافٍ ومبادئ– إنّما باتت وسيلةً بيد القوى الكبرى؛ تُحرّكها وتحكم مسارات عملها، كما تتحكم بها وبقوة دساتيرها التي لا يخرج عنها إلا تلك القوى، وبمبرراتٍ منطقية وغير منطقية؛ إلا إنها دائماً وحسب سياقها ليست بقانونية، وباتت تلك المؤسسات الدولية هي الغطاء المؤمّن لمشروعيّة سلوك تلك القوى.**

ويُنظر إلى المنظمات الحكومية الدولية على أنها أدواتٌ لتمرير السياسات الخارجية للدول المتنفّذة فيها، مما يحول دون قدرةِ تلك المنظمات على تحقيق أهدافها التي من أجلها أُنشئت بشكلٍ مستقل، وهذا من شأنه أن يجعل آفاق التعاون الدولي بين الدول الأعضاء محدودة.[١٦٩٣] ثم ّإنّ هناك خلافاتٌ واسعة النطاق حول ما تتطلبه العدالة العالمية، والدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسات الدولية في السعي لتحقيق تلك العدالة؛[١٦٩٤] فمجموع المؤسسات الدولية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية وترعاها، من البنك الدولي إلى صندوق النقد الدولي

[1692] – simon caney, Op. cit, 118.

[١٦٩٣]– انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق. ص ٢١٤.

[1694] – lukas h. meyer and pranay sanklecha Op. cit, p23.

–وكذا الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (غات)– إلى عشراتِ البيروقراطيات الدولية ذات الأسماء المكونة من الحروف الأولى؛ إنما تشكّل نظاماً عالمياً شاملاً اقتصادياً وسياسياً وإنسانياً، على النمط الأمريكي، وكأنّها طريقةٌ واحدةٌ لإدارة السياسة العالمية والجغرافية السياسية؛ هي الطريقة الغربية، وكأنّ النمط الغربي الأمريكي هو الذي يمثّل شكل الحداثة بصورته المتفوّقة على البقية، وكأنه يجب أن يكون هناك صيغةٌ عالميةٌ شاملة؛ تستند إلى النمط الغربي عموماً، والنمط الأمريكي خصوصاً.[١٦٩٥]

أولاً– التمييز في أسس الانضمام للمنظمات الإقليمية:

كان يُسمح على مستوى المنظمات الإقليمية بتضامن مجموعةٍ من الدول لإقامة بعض المبادئ كشرطٍ للانضمام أو للاحتفاظ بالعضوية داخل المنظمة؛ ففي المجلس الأوروبي كان المعيار **الديمقراطية البرلمانية**، وفي منظمة الدول الأميركية كان المعيار **العداء للشيوعية**، وفي العلاقة بين دول أوروبا الشرقية –الأعضاء القدامى في حلف وارسو– كان المعيار فكرة **الأممية البروليتارية**،[١٦٩٦] إلا أن هذه المعايير لا ينبغي أن تكون أساساً للمفاضلة بين أعضاء المنظمات الدولية؛ خصوصا المنظمة الأم، وكذلك بالنسبة للمؤسسات الدولية التي تُعنى بالشؤون العالمية الدولية لا الشؤون الإقليمية.[١٦٩٧] وقد واجهت الأمم المتحدة في ذلك امتحاناً صعباً فَشِلت اجتيازه في بدايات الأمر، ومثال ذلك حالة إسبانيا؛ إذ بعد محاولاتٍ أرادت المنظمة من خلالها عزل فرانكو[١٦٩٨] من خلال القرار ١/٣٩ عام ١٩٤٦ الصادر عن الجمعية العامة، والذي خلَص إلى أنّ نظامه نظامٌ فاشيٌّ يتلقّى المساعدات من ألمانيا النازية عهد هتلر، وإيطاليا الفاشية عهد موسوليني!**[١٦٩٩]** والذي تخلّت عنه في النهاية بالقرار ٣٨٦/ ٥ الصادر عام ١٩٥٠[١٧٠٠] وكذلك القرار ١٩٥ / ٣ الصادر عام ١٩٤٨؛ الذي اعتبر أن حكومة كوريا الجنوبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة لكوريا، وذلك بسبب سياسة معاداة الشيوعية التي كانت تتبناها الأمم المتحدة بشكل

[١٦٩٥]– انظر ريتشارد كوك وكريس سميث، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

[١٦٩٦]– كما يطلق عليها الاشتراكية الدولية، وهي شكل اشتراكي من الأممية ترى الرأسمالية نظاماً عالمياً، ينبغي على العمال هزيمته من خلال الاتحاد.

[١٦٩٧]– انظر باتريك هارمن وآخرون، مردع سابق، ص١٠٦.

[١٦٩٨]– جنرال إسباني وأحد قادة انقلاب ١٩٣٦ ضد الجمهورية الإسبانية الثانية.

[١٦٩٩]– انظر الوثيقة رقم A/RES/39(I) عبر الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[١٧٠٠]– انظر الوثيقة رقم A/RES/386(V) عبر الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

عام،[١٧٠١] ثم تخلّت عنها بعد ذلك. وعلى سبيل الاعتراف بالحكومات والسماح لها بالانضمام؛ واجهت كمبوديا ١٩٧١ – ١٩٩٠ مشاكل في هذا الصدد.[١٧٠٢]

ومن صور افتقاد عدالة العضوية في المنظمات الدولية؛ ما حدث مع الصين التي شاركت كإحدى الدول الكبرى في الحرب الغربية الثانية مع الحلفاء، وقد دعت إلى جانب الدول الكبرى إلى مؤتمر فرانسيسكو، وباتت من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وقد كان النزاع الداخلي على السلطة في الصين متصاعداً بين الحكومة ممثلّةً برئيس الدولة "تشانج كاي تشيك"، والحزب الشيوعي الصيني ممثّلاً برئيسه "ماوتسي تونج"؛ إلى أن وصل الأخير إلى سُدّة الحكم، وبَسَط سيطرته على كامل الامتداد الجغرافي للصين؛ باستثناء فرموزا (تايوان) التي فرَّ إليها تشيك، وقد أعلن الحزب الشيوعي الصيني عن قيام حكومة الصين الشعبية بزعامة تونج عام ١٩٤٩، بينما نقل "تشيك" مقرّ حكومته المؤقتة إلى فرموزا، وأطلق عليها اسم الصين الوطنية، وبالرغم من هذا المشهد الذي يظهر السيطرة الفعلية بإرادةٍ شعبيةٍ على كامل الأراضي الوطنية لقوّةٍ دولية من أعضاء الجماعة الدولية؛ مقابل بسطٍ لنفوذٍ على جزءٍ يسير من تلك البلاد المترامية الأطراف؛ إلا أن مجلس الأمن رفض ولمدةٍ تنوف عن عشرين سنة طلب الصين الشعبية استلام مقعد الصين في الأمم المتحدة –نظراً للصبغة الشيوعية التي يصطبغ بها نظام الحكم المسيطر– كما فشل حلفاء الصين الشعبية الممثلين بالاتحاد السوفيتي سابقاً، والدول المؤيدة لهما باستصدار قرارٍ عن الجمعية العامة بعدم صحة اعتماد أوراق ممثلي الصين الوطنية؛ لعدم القدرة على حشد أغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية العامة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها.[١٧٠٣] **والواضح أن أصل الإذعان في فرض استحواذٍ على مقعدٍ لدولة كبرى في مجلس الأمن والجمعية العامة، لصالح فئةٍ لم تعد تمثّل تلك الدولة ولا توجهها السياسي ولا الاقتصادي، ولا يعكس – بمفهوم الديمقراطية الغربية– إرادة محكوميها؛ إنما مرجعه تناقض مصالح الدول الكبرى، مع توجّه الدولة المحرومة من مقعدها، وتمثيلها لمدةٍ تزيد عن عشرين سنة؛ بينما نرى اعترافاً**

[١٧٠١]– انظر الوثيقة رقم A/RES/195(III) عبر الموقع

[١٧٠٢]– انظر باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠٥.

[١٧٠٣]– انظر رشاد السيد، مرجع سابق، ص ٨٠.

لدولٍ وأوضاعٍ وليدةٍ ناشئة في أصل نشأتها ما يقال في القانون والعدالة والشرعية والمشروعية، وسماحٍ لها بالانضمام لمنظمات دولية، لكونها –فقط– ابنة فكر الدول الغربية أو صنيعتها.

ثانياً– دوران المنظمات الدولية في فلك إرادة القوى السياسية:

يبدو أن ما يحكم العلاقة الدولية إنما هو توازن القوى، وإنّ هذا الأخير يفترض بقاء الفاعلين الدوليين في وضعٍ يسمح لهم بحركةٍ مطلقة حرةٍ دون قيود، وبالمقابل؛ فإن فكرة توازن القوى تستبعد فكرة التنظيم القائمة على المؤسسات، وهو ما يضع المؤسسات الدولية على المحك؛ في صراعٍ دائمٍ متجذّرٍ بين القانون الدولي والممارسة الدولية.[١٧٠٤] ولنا القول إنّ الأنماط التعاونية الدولية؛ إنما هي في الحقيقة لخدمة ذاك النمط الصراعي، حتى الأحلاف والروابط السياسية والعسكرية، والتي تبدو أنها على شكل تعاونٍ دولي؛ إنّما هي في الحقيقة لخدمة صراع ذاك التحالف ضد تحالفٍ أو دولةٍ أخرى.[١٧٠٥] ولا يخفى تأثير قوة الممارسة وأصحابها على التنظيم الدولي ومؤسساته؛ فأحد أهم أسباب انهيار عصبة الأمم –مثلاً– هو رفض انضمام الولايات المتحدة لها؛ حيث انصاع المجموع لقرار قوةٍ عظيمةٍ قضت على عصبة الأمم، وجمعت أشلاء منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب الغربية الثانية على أنقاضها؛[١٧٠٦] ما يعني من حيث النتيجة؛ ضعف المنظمات الدولية؛ إذ تعاني من هيمنة الدول الكبرى، وكذلك نقصان شرعيتها واضطراب أداء هياكلها؛ حتى بات من الضروري إعادة النظر في إصلاح تلك المنظمات عن طريق توسيع التمثيل السياسي في هياكل اتخاذ القرار فيها، وجعله شاملاً لكل القارات، وممثّلا لكل الشعوب.[١٧٠٧] وإن عدم المساواة بين الدول لا يكمن فقط في الموارد الملموسة وغير الملموسة؛ بل في طبيعة العلاقة وتفاوت الفجوة، وفي الآلية الرسمية التي تدافع بها الدول الكبرى عن مصالحها على المسرح الدولي، وفي أروقة تلك المنظمات؛[١٧٠٨] لذلك فمبدأ المساواة بين الدول ظلَّ غامضاً على الدوام، كما ظلَّ محل جدلٍ كبيرٍ؛ فإما أن يعني أنّ لكل دولةٍ الحق في أن يحميها القانون الدولي، أو يعني ديمقراطية العلاقات الدولية، ومشاركة كل دولةٍ على

[١٧٠٤]– انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن مرجع سابق، ص٣٩.

[١٧٠٥]– انظر د. جميل خالد، مرجع سابق، ٦٦ – ٦٧.

[١٧٠٦]– انظر وليام جاي كار، مرجع سابق، ص ٩٤ – ٩٥.

[١٧٠٧]– انظر فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

[١٧٠٨]– انظر سماوتس كلود، مرجع سابق، ص٥٤.

أساسِ مبدأ المساواة؛ سواء أكانت ضعيفةً أم قوية، أمّا أن يكون معناه أنّ لكل دولةٍ الحق المتساوي في التصرّف كما تشاء؛ فهذا هو عدم المساواة بعينه؛ لعدم التساوي القائم بالفعل؛ طالما أنّ قيمة هذا الحق تتوقّف بالضرورة على القوة التي تمتلكها الدولة التي تمارس الحق.[١٧٠٩] وإنّ التنظيم الدولي اليوم يشمل كياناتٍ ذات هياكل غير ثابتة البنيان، وذات حدود غير مؤكّدة؛ تقتسم السلطة فيه قوىً خاصة متنافسة؛ ما أدى إلى زيادة تعقيد الوضع الدولي؛ بحيث يجب القول أنّ اختزال التنظيم الدولي بالقوى الكبرى عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً؛ زمن لا بُد أنه ولّى...[١٧١٠]

[١٧٠٩]– سماوتس كلود، مرجع سابق، ص٥٥.

[١٧١٠]– المرجع نفسه، ص٥٤.

الفصل الثاني
دور الهيئات الاقتصادية والقضائية الدولية في بناء منظومة الإذعان وتغييب العدالة

لم يكن للهيئات الدولية الاقتصادية ولا للفاعلين الاقتصاديين، كما لم يكن للقضاء الدولي نصبياً وافراً من العدالة الدولية؛ فالمؤسسات الدولية –القضائية منها والاقتصادية– لم تخفق في التعامل مع القضايا الدولية المناطة بها وفقاً لمعاهداتها المنشئة فحسب؛ بل تعاني من خروجٍ عن غاياتها تلك، إلى مسارات فرضتها دولٌ كبرى وفقاً لمصالحها الوطنية؛ عوضاً عن الصالح الدولي العام؛[١٧١١] فقد كان للهيئات الدولية الاقتصادية دورٌ في بناء منظومة الإذعان على الساحة الدولية (المبحث الأول) كما كان للهيئات الدولية القضائية دورٌ مشابه (المبحث الثاني) مع نسبيةٍ في الأسلوب والأداء، ومدى الاحتواء.

المبحث الأول
دور الهيئات الاقتصادية الدولية في بناء منظومة الإذعان

باتت حقوق الدول في تقرير مصيرها، واختيار نُظُمها والاقتصادية منها، وحقها في إدارة ثرواتها والسيطرة عليها؛ مسائل نسبية إنْ لم نقل أنها قد تقادمت تقادماً مُسقطاً لمصلحة المسيطر والمهيمن؛ ففي اقتصادات مفتوحة تسقط فيها الحواجز الجمركية والكمية، وتنتقل رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بحريّةٍ دون رقيب؛ تصبح الدول الصغيرة والمتوسطة غير قادرةٍ على إدارة قرارها الاقتصادي باستقلالية، وبات دور المؤسسات المالية الدولية أكثر فاعلية وتأثيراً مقارنةً بالدور الحكومي، وكذلك دور القوى الاقتصادية من شركاتٍ متعددة الجنسية، وتكتّلاتٍ اقتصادية؛[١٧١٢] حتى بات القانون الدولي الاقتصادي يتدخّل في جوهر مؤسسات الدول، كما يُحدث تغييرات في البنية الأساسية للمجتمع المحلي، ويعلي من مصالح الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار المحلي؛ حيث الغلبة للأقوى والأقدر[١٧١٣] في معادلةٍ الدول النامية فيها دائماً طرفٌ خاسر.

1711 – peter koller, Op. cit, p200.

١٧١٢– انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن مرجع سابق، ص٣٩٧.

1713 – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p.52.

المطلب الأول

دور المؤسسات الدولية الاقتصادية " مؤسسات بريتون وودز" في تكريس الإذعان

لايزال النموذج النيوليبرالي بالأيديولوجية الرأسمالية المعهودة؛ يشكّل المحرّك الأساسي لعملية العولمة الاقتصادية؛ بما تفرضه من آثارٍ جائرةٍ على الدول النامية.[١٧١٤] وإنّنا عندما نشير إلى مؤسسات بريتون وودز ؛ فإننا نتحدث عن **صندوق النقد الدولي** الذي يُعدّ مسؤول النظام النقدي في التنظيم الدولي الاقتصادي، **ومجموعة البنك الدولي** التي تُعدّ مسؤول النظام المالي فيه، **ومنظمة التجارة العالمية** التي تُعدّ مسؤول النظام التجاري فيه،[١٧١٥] وهم المثلّث الذي يؤسس للعولمة الاقتصادية. وقد كانت اتفاقية بريتون وودز هي الإطار النقدي لفترة ما بعد الحرب، وكانت الغاية منها –كما أُعلن– الحفاظ على ثبات أسعار الصرف دون اتباع سياسة التضمّر النقدي.[١٧١٦] والحقيقة أنّ الخطاب الاقتصادي داخل العديد من الدول بداية التسعينات؛ قد تبدّل تجاه المنظمات الاقتصادية الدولية؛ فبعد أن كانت رمزاً للحركات الاستعمارية والهيمنة والسيطرة؛ باتت مطمعاً للحصول على شهادات حسن السلوك؛ والتي تؤهّلها للاقتراض من السوق الدولية، كما تؤهّلها للحصول على القروض والميزات الاقتصادية؛ فباتت السياسات الاقتصادية تستوعب دور البنك والصندوق والمنظمة، وتحكّم تلك المؤسسات في مصير اقتصادات البلدان.[١٧١٧]

[1714] – Peter van Ham, Globalisation, Report Subtitle: Clingendael Strategic Monitor, Published by: Clingendael Institute, 2013, p134.

[١٧١٥]– انظر فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٦٦ – ١٦٧.

[١٧١٦]– انظر جان دنيزت، الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي ١٩٤٥ – ١٩٨٨، ترجمة د.هشام متولي، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ١٩٨٩، ص ٥٧.

[١٧١٧]– انظر عبد الحافظ الصاوي، سياسات البنك والصندوق الدوليين وأثرها في استمرار تبعية الأمة للغرب، التقرير الاستراتيجي لرابع عشر الصادر عن مجلة البيان: الأمة والخروج من التبعية، ٢٠١٧، ص٤٨٣.

الفرع الأول

دور صندوق النقد الدولي

لطالما عرض الصندوق نفسه على أنه هيئةٌ فنيةٌ لا سياسية؛ إلا أنّ هذا القول يكذّبه الواقع؛ فهامش المناورة المتروك للحكومات محدودٌ جداً، والحلول التي يوصي بها تتعلق بنموذجٍ واحدٍ؛ إنما هو النموذج الليبرالي بصورته الغربية.[١٧١٨]

أولاً- تأسيس الصندوق:

اجتمعت خمسٌ وأربعون دولة في بريتون وودز ١٩٤٤ للتعاون في المجال الاقتصادي؛ منعاً لتكرار الكساد الكبير الذي حصل في ثلاثينات القرن العشرين؛ فتمخّض الاجتماع عن فكرةٍ للتعاون؛ تُوّجت فيما بعد بصندوقٍ للنقد الدولي أواخر عام ١٩٤٥ وقّعت ٢٩ بلداً على اتفاقية تأسيسه.[١٧١٩] وإنّ الظروف التي تأسس بها صندوق النقد الدولي؛ تعكس اضطراباً في الزمن والهيكلية والأهداف؛ فهو ابتداءً ابن أزماتٍ اقتصاديةٍ دولية؛ بدءاً بالأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩؛ مروراً بالحرب الغربية الثانية وصولاً إلى انهيار قاعدة الذهب.[١٧٢٠] وهو ابن النظام النقدي الدولي الذي يحكم العلاقات الدولية النقدية، والتي كانت من وضع المنتصرين في الحرب الغربية الثانية؛ خصوصاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكانت مجمل المشروعات التي تم تقديمها انعكاساً لمواقع القوة الاقتصادية والسياسية لكل دولة، لا مراعاةً لما هو أكثر صلاحيةً للنظام الدولي الاقتصادي.[١٧٢١] وبالرغم من أنّ الأهداف المعلنة للصندوق إنما تتمثّل في تسهيل النمو المتوازن للتجارة العالمية، وتحقيق الاستقرار في سوق صرف

[١٧١٨]- انظر ايريك روبير وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

[١٧١٩]- انظر حسام شعبان، الآثار المحتملة للاقتراض من صندوق النقد الدولي، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، عدد١، ٢٠١٧، ص ٩١٣ وما بعدها.

[١٧٢٠]- **بعدما أخلت الولايات المتحدة بعدها الذي قطعته على نفسها بالتزامها باستدبال الذهب بالدولار لكل من أراد متى أراد، في أكبر عملية "احتيال" شهدتها البشرية منذ عرفت الأرض**، فكانت الولايات المتحدة تحقق امتيازاً كبيراً يجعلها تسد عجز ميزان مدفوعاتها بعملتها الخاصة دون تحويل موجودات من الذهب أو العملات الصعبة إلى الخارج، بل وكانت تطبع عملتها دن تغطية بالذهب لتسد الدين وتمول الاستثمار في الخارج، حتى أن رئيس فرنسا الجنرال ديغول قد شن هجوماً عنيفاً على نظام بريتون وودز ذاك إذ قال: "إن نظام الدولار يعطي الولايات المتحدة امتيازاً ابتزازياً". انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص٨٨.

[١٧٢١]- انظر د. ياسر الحويش، القانون الدولي الاقتصادي (المنظمات الدولية الاقتصادية – تسوية النزاعات الدولية الاقتصادية)، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٥.

النقد الدولي، وتشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، وحلّ المشكلات النقدية، وتمكين البلدان الأعضاء من الاستفادة من موارده المالية؛[١٧٢٢] إلا أن البلدان النامية لم تحصد من تلك الأهداف سوى مزيداً من التقهقر الاقتصادي، وزيادةً في معدلات التضخّم والبطالة وتراكم الديون؛ بفعل سياسات الصندوق التي كانت تُجهِز على آخر الآمال لدى تلك الدول، ولو أنّ صندوق النقد يقوم بوظائفه وفق أهدافه المعلنة الظاهرة، وعلى أساسٍ من التعاون بين الدول الأعضاء، بسلامة طويّةٍ وحسن نية، ونبذِ مصالح الدول الكبرى فيه؛ فلا شكّ أنّ ذلك كان سينعكس على السياسة المالية الدولية بشكلٍ إيجابي؛ على أنّ نصوص اتفاقيته كانت ولا تزال تبدو حبراً على ورق؛ باعتبار أنّ استغلال تلك النصوص وانتهاكها أحياناً؛ يقوّض الغاية التي من المفترض أنّ من أجلها أُسس الصندوق.[١٧٢٣]

ويبدو أنّ ظروف نشأة صندوق النقد الدولي؛ إنما كانت لصالح الدول المتقدمة؛ فالتنمية كانت تحابي الدول المتقدمة على حساب تلك النامية، والتي يُطبّق عليها الصندوق شروطاً قاسية عند اللجوء للاقتراض، كرفع الدعم عن القطاع العام، وارتفاع الأسعار، ورفع الدعم عن الحاجيات الأساسية كذلك.[١٧٢٤] وإن المشاريع التنموية إنما كانت بُغية سداد الديون المتراكمة على الدول النامية لصالح الدول الرأسمالية؛ حتى ظُنّ أن الصندوق إنما هو أداةٌ جديدة إضافية بيد الدول الكبرى لفرض الإذعان على الدول النامية، ومع سياساته التي ينهجها في التعامل مع الدول النامية؛ لا يمكن القول بحقه سوى أنه أداةٌ في يد تلك الدول المتقدمة؛ يتم استخدامها بما يتوافق وخدمة سياساتها وأغراضها؛ وعليه من الممكن القول إنّ الصندوق قد تحوّل من مؤسسةٍ ماليةٍ تعاونية إلى مؤسسةٍ سياسية.[١٧٢٥] وقد يجد البعض أن صندوق النقد الدولي إنما يستمد شرعيته من الاتفاق الحاصل بين الدول والصندوق؛ غير أن المؤسسات يجب أن تلتزم في أعمالها ونشاطها بالمعاهدة المنشئة لها، كما أنّ دورها يجب أن يخدم الأدوار التي تمّ الاتفاق والتوافق عليها من قبل الدول الأعضاء؛ وهو ما ينافيه الواقع وتناقضه الحقيقة.[١٧٢٦]

[١٧٢٢]– انظر حسام شعبان، مرجع سابق،، ص ٩٢٥ وما بعدها.

[١٧٢٣]– انظر د. ابراهيم العيسى، صندوق النقد الدولي نشاط الصندوق دراسة للجوانب القانونية لنشاط الصندوق، الجزء الثاني، ط٢، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، د. ت، ص١١.

[١٧٢٤] – انظر حمد البازعي، مرجع سابق، ص٤٩.

[١٧٢٥]– انظر عباس الحديثي، صندوق النقد الدولي: أداة صناعة التبعية والهيمنة، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، عدد٥١، ٢٠٠٠، ص ٢٢ وما بعدها.

[1726] – simon caney, Op. cit, p96.

ثانياً– تنفّذ الدول الكبرى في الصندوق:

من المثالب التي تُرمى بها سياسة الصندوق؛ ارتباطها بسياسات الدول صاحبة النصيب الأكبر من الحصص؛ حيث تتمتع بامتياز تعيين ممثلين لها في مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق، وهو ما يجعل موافقة الصندوق على تقديم التمويل لدولةٍ ما مرتبطةً بصورةٍ غير مباشرةٍ بموافقة تلك الدول،[١٧٢٧] وبسبب الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى على سياسات الصندوق؛ بات الأخير بلا سلطةٍ تنظيميةٍ فعلية؛ تمكّنه من الإشراف والرقابة على حجم السيولة الدولية؛ لمعرفة ما تحوزه كلُّ دولةٍ عضوٍ من احتياطات دولية وتحقيق التوازن بينها.[١٧٢٨] كما أنّ الدول الغربية في الواقع تضع يدها على مراكز القوة في الصندوق؛ فالمدير العام للصندوق أوروبي، ونائبه أمريكي؛ وفقاً لما هو متبع،[١٧٢٩] كما أنّ الولايات المتحدة –القوة الكبرى في التنظيم الدولي المعاصر– قد استأثرت بالعديد من المقرات الدولية لمختلف المؤسسات الدولية، ومنها المقر الرئيسي للصندوق؛ حيث إنها حددت المدينة التي يجب أن يكون فيها ذاك المقر، وهو واشنطن وليس نيويورك، كما كان يريد ممثل بريطانيا اللورد كينزيري، وكان الغرض من ذلك إتاحة الفرصة الأكبر للحكومة المركزية بالتحكّم في نشاط الصندوق.[١٧٣٠]

١– سياسة الصندوق تعكس الإذعان للدول الكبرى فيه:

إنّ سياسة الصندوق تعكس بجلاءٍ إذعان سياسته للدول الرأسمالية الكبرى من جهة، ومحاولة فرض الإذعان لسياساته على الدول الفقيرة من جهة أخرى؛ حيث إنّ تعامله لا يكون دون تمييز؛ ففي مواجهة الدول الكبرى؛ يكتفي بتسجيل المواقف تجاه السياسات التي تتخذها تلك الدول، وفي مواجهة الدول الفقيرة؛ يعمل على إخضاعها وإعادة احتوائها بشكلٍ مباشر من قبل الدول الرأسمالية.[١٧٣١] ثم إن القوى الكبرى تضمن الإذعان لها في المؤسسات الدولية كشرطٍ لاستمرار وجودها فيها ودعمها لها؛ حيث تقوم الولايات المتحدة باللجوء للإجراءات المعاكسة كوسيلةٍ للضغط على دولةٍ ما لإجبارها على تبنّي موقفٍ ما؛ كالرسالة التي وجهتها الولايات المتحدة

[١٧٢٧] – انظر د. ياسر الحويش مبدا عدم التدخل، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

[١٧٢٨]– انظر د. إبراهيم العيسى مرجع سابق، ص٥٢.

[١٧٢٩]– انظر د. عباس الحديثي، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص٢٢.

[١٧٣٠]– انظر د. إبراهيم العيسى مرجع سابق، ص ٣٠٩.

[١٧٣١]– انظر عاطف الصالحي مرجع سابق، ص ٨٢.

لصندوق النقد الدولي بفرض عقوباتٍ اقتصاديةٍ على باكستان؛ إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة نواز شريف ١٩٩٩ في حال استمرار الحكم العسكري في باكستان، وكتهديد الحكومة الإندونيسية عن طريق الصندوق؛ لإرغامها على قبول دخول القوات الدولية لحفظ السلام في تيمور الشرقية.[١٧٣٢] ومن مخاطر تنفّذ الصندوق في الدول المعنية؛ أنه أصبح يحلُّ محلّ الحكومات في صياغة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لنظام الحكم، وما يفترضه ذلك بالضرورة من تنفّذ الدول الكبرى المتنفّذة أصلاً في الصندوق، وما يستتبعه ذلك من إجراء تغييراتٍ جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية للدولة، ومن بين تلك الدول التي واجهت صعوباتٍ من خلال التعامل مع الصندوق؛ اليمن والأردن، اللتان سعتا إلى تطبيق مقترحات الصندوق فيما يتعلق بخطط الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، ورفع الدعم الحكومي عن النفط؛ بما عاد بالتأثير الشديد سلباً على مستوى المعيشة في البلدين. [١٧٣٣]

ثم إنّ كل تلك السلطة وذاك التسلط اللذان تفرضهما الولايات المتحدة على الصندوق؛ إنّما يعود إلى نصّ اتفاقية بريتون وودز؛ الذي احتفظت الولايات المتحدة فيها بحق النقض إزاء القرارات المهمة التي يأخذها الصندوق.[١٧٣٤] وإنّ الدول الغربية الدائنة ومعها الصندوق، ومن خلال شروطها القاسية التي تفرضها على الدول المدينة، وبرامج التصحيح؛ لا تهدف لتحقيق مصلحة تلك الدولة؛ وإنما مصالحها في الاستحواذ على جزءٍ من الناتج القومي؛ لسداد ديونها وفوائدها، كما أن تتبع مسارات الحركة الاقتصادية في تلك الدول؛ يوضّح أنها لم تخرج من أزماتها الاقتصادية، وإنما سقطت في بركةٍ من المشكلات الشائكة، وحققت فيها التبعية الاقتصادية والهيمنة بعد أن تجاوزت مرحلة الاقتراض إلى مرحلة جدولة وإعادة جدولة الديون؛[١٧٣٥] لذا فالصندوق لن يقوم بوظائفه بحيادٍ وتجرّد؛ ما لم ترفع الدول الكبرى هيمنتها عنه، لتصدر القرارات فيه لصالح نظام النقد الدولي لا لصالح مصالحها الذاتية.[١٧٣٦] فعلى سبيل المثال؛ طالبت الدول الصاعدة لسنواتٍ عديدة بإجراء إصلاح الحوكمة لصندوق النقد الدولي؛ إلا أن

[١٧٣٢]– انظر عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٢٢٤ – ٢٢٥.

[١٧٣٣]– انظر أحمد طوزان، تداعيات العولمة في إطار القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١١١.

[١٧٣٤]– انظر رابحي لخضر، مرجع سابق، ص١٣١

[١٧٣٥]– انظر د. إبراهيم العيسى مرجع سابق، ص٢٢٣.

[١٧٣٦]– المرجع نفسه، ص٥٤.

الكونجرس الأمريكي كان يعارض التصديق على إجراء إصلاحاتٍ فيما يتعلق بالتصويت في صندوق النقد الدولي؛ التي يُمكن أن تنهي الفيتو الأمريكي فعليًا؛ حتى اعتقد البعض أن التأخر الطويل في إصلاح حوكمة صندوق النقد الدولي قد قوّض شرعية المنظمة لدى البلدان النامية، وأسهم في إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. ويُمكن النظر لهذه المبادرة التي تقودها الصين على أنها خطوةٌ صغيرةٌ نحو بناء نظامٍ بديل. وقد يساعد الإجراء الأخير الذي يتخذه الكونجرس الأمريكي للموافقة على القضايا المتصلة بإصلاح صندوق النقد الدولي في استعادة شرعية صندوق النقد الدولي.[١٧٣٧]

٢- حقوق السحب الخاصة مطيّة التنفذ في الصندوق:

يبدو أنّ صندوق النقد حينما أنشأ حقوق السحب الخاصة لمواجهة النقص في السيولة -وهي المشكلة التي تعاني منها الدول النامية الفقيرة- كان توزيعها حسب حصص الدول الأعضاء وليس حسب حاجتها، وهذا يعني أن موارد الصندوق إنما توزّع حسب التنفّذ لا حسب الحاجة[١٧٣٨] فالجزء الأكبر من حقوق السحب الخاصة استأثرت به الدول الصناعية؛ خصوصاً أن **عملية توزيعها تحكّمية** تفتقر إلى المرونة؛ وعليه فحتى الحلول البديلة قد تكون تحكمية؛ إذ الوصول إلى معيارٍ حقيقيٍ يُحدد مدى كفاية السيولة الدولية صعبٌ جداً وفق الممارسة العملية، وذلك لصعوبة الحكم على مدى الكفاية؛ فعلى سبيل المثال تكون المشكلة في ضآلة السيولة وفق منظور دول العجز؛ بينما الدول ذات الفائض تعزو المشكلة إلى وفرة السيولة الدولية. كما أنه -وعلى سبيل المثال- كان التحّسن في عرض الذهب يعني التقليل من الحاجة إلى حقوق السحب الخاصة؛ بيد أن الفائض الحاصل في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة يؤدي إلى نقص الاحتياطات المحتفظ بها في صورة دولارات؛ مما يزيد الحاجة الى حقوق السحب الخاصة.[١٧٣٩]

ويبدو أنّ دور صندوق النقد في **إدارة السيولة النقدية** لم يكن عادلاً، كما أنه لم يقم بتلك الوظيفة وفق أسس العدالة، وقد كان الأجدر به أن يربط حقوق السحب الخاصة بمعونة الدول النامية؛ بحيث تستفيد من

[١٧٣٧]- انظر مايكل جيه مازار وآخرون، مرجع سابق، ص٢٣.

[١٧٣٨]- انظر د.عاطف النقلي، سياسات صندوق النقد الدولي في الدول النامية، مجلة الدبلوماسي، عدد١١، ١٩٨٩، ص١٠١.

[١٧٣٩]- انظر د. إبراهيم العيسى، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

التخصيص لمعالجة العجز في موازين مدفوعاتها وتنشيط اقتصادها؛ لتتمكن من سداد ديونها. ورغم طرح اقتراحات الربط بين حقوق السحب الخاصة ومعونة الدول النامية؛ فإن الدول الصناعية لم تقبلها.[١٧٤٠]

٣- المادة ١٣ من اتفاقية الصندوق، مفتاح التحكم:

إنّ القسم الثاني من المادة ١٣ من الاتفاقية الخاصة بالصندوق قد تجلّى فيه معنى التحكم الذي تمارسه قوى العالم الكبرى؛ إذ إنّها جعلت تعيين مؤسسات الإيداع حقاً استئثارياً لها بالتشارك مع الصندوق؛ حيث إنّ تلك المؤسسات حقاً قد جعلت البنوك المركزية لتلك الدول الخمس الكبار مودعاً لأموال الصندوق بما في ذلك الذهب،[١٧٤١] وبالرغم من كلمة "في البداية" التي احتوتها المادة والتي تعكس وقتية الإجراء؛ إلا إن تلك الأموال –وحتى اليوم– بقيت مودعةً في تلك البنوك، وعداك عن الفائدة التي تنالها تلك الدول من وجود تلك الودائع لديها رغم عدم إطلاق حرية استخدامها باعتبارها تحت الطلب؛ فإن تحكمية الدول الكبار بتلك الأموال قد تجد طريقاً لها؛ كأن تقوم الولايات المتحدة على سبيل المثال بتجميد تلك الأموال العائدة لدولةٍ ما لصالحها،[١٧٤٢] وقد كان الأولى بالاتفاقية أن توجد مؤسسة إيداع خاصّة تكون ضمن أجهزة الصندوق الإدارية والفنية، وتُعامل بنوك كافة الدول الأعضاء على قدم المساواة.[١٧٤٣]

وإنّ النظام الحالي للاحتياطيات العالمية؛ يُعدّ مصدراً مستمراً للقروض منخفضة التكلفة للدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، وعقَبَة كبيرةً أمام الاستثمار في البنية التحتية للدول الأقل نمواً؛ لذلك بعد أزمات الائتمان في آسيا وأمريكا اللاتينية خلال التسعينات؛ بدأت أقل البلدان نمواً بالاحتفاظ باحتياطياتٍ لدعم عملاتها، وبعد أن كانت القاعدة الاحتفاظ بالذهب لدعم العملات؛ باتت الحاجة ملحّة للثقة، والتي ترتكز على عملةٍ قويةٍ مثل الدولار الأمريكي؛ لذلك اعتادت تلك البلدان على الاحتفاظ باحتياطات قيمتها ثلاثة إلى أربعة أشهر من الواردات؛ بينما

[١٧٤٠]– د. إبراهيم العيسى، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

[١٧٤١]– تنص المادة ١٣ ق١/ب أنه: يجوز للصندوق أن يحتفظ بأصول أخرى، بما في ذلك الذهب، لدى جهات الإيداع المعينة من البلدان الأعضاء الخمسة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق، ولدى جهات إيداع معيَّنة أخرى يختارها الصندوق. ويودع في البداية ما لا يقل حيازات الصندوق على الأقل لدى جهة الإيداع المعنية من البلد العضو الذي يقع مقر الصندوق في أراضيه، وما لا يقل عن أربعين في المئة منها لدى جهات الإيداع التي يعينها البلدان الأربعة المشار إليها أعلاه. غير أن على الصندوق مراعاة تكاليف النقل واحتياجاته المتوقعة في كل ما يجريه من عمليات لتحويل الذهب. وفي حالات الطوارئ، يجوز للمجلس التنفيذي تحويل كافة حيازات الصندوق من الذهب أو أي جزء منها إلى أي مكان يضمن لها الحماية الكافية.

[١٧٤٢]– خصوصاً أنها الآلية المفضلة لدى الولايات المتحدة، والتي تتمثل في فرض العقوبات الاقتصادية وتجميد الأصول وحظر المعاملات والتعاملات.

[١٧٤٣]– انظر د. إبراهيم العيسى مرجع سابق، ص ٣٠٧.

اليوم لديهم احتياطات تصل حتى ٩ أشهر من الواردات؛ فلدى الصين مثلاً احتياطات تصل حتى ٩ مليار دولار أمريكي، معظمها في أذونات خزانة الولايات المتحدة، وهي احتياطياتٌ منخفضة الفائدة؛ إلا أنها كُتلةٌ من رأس مال ضخمٍ لا تستطيع الصين استثماره حتى،[١٧٤٤] وهذا يعني أنّ العالم الغربي من خلال صندوق النقد الدولي ومؤسساتٍ اقتصاديةٍ دولية أخرى؛ يعمل على دعم مصالحه الاقتصادية، ويفرض السياسات التي يراها مناسبة، ويحاول دمج اقتصادات المجتمعات اللاغربية في نظامٍ اقتصاديٍ واحد يهيمن عليه؛[١٧٤٥] **لذا أرادت البلدان الاحتكارية أن يكون صندوق النقد الدولي أداةً بيدها لتنفيذ مشاريعها في الإقراض الخارجي، وخلق الفرص لاستثماراتها في البلدان النامية؛ بحيث إنّ سياسات الصندوق إنما باتت تُصاغ بالتوافق مع السياسات الرأسمالية للدول الاحتكارية.**

٤- نظام التصويت في الصندوق:

إنّ حصة العضو في الصندوق تُعدّ حجر ثقلٍ معتبرٍ في علاقته مع الأخير، إذ تتحدد بموجبها القوة التصويتية، ومدى فعاليته في اتخاذ القرارات؛ ما يجعل تلك الآلية في صالح الدول الكبرى في فرض الوجهة والتوجّه.[١٧٤٦] وإنّ تعامل الصندوق قد وسم دائماً بالتمييز في المعاملة؛ لأسباب يرجع بعضها إلى تنظيم الصندوق نفسه؛ فإذا ما أخذنا التصويت مثالاً؛ نلمس هيمنة الدول الأكثر مساهمةً في رأسمال الصندوق على كافة القرارات الجوهرية فيه، وهذا يعني أنّ نظام التصويت في الصندوق قد خرج عن مبدأ المساواة في توزيع الأصوات،[١٧٤٧] والذي يقتضي أن يكون لكلّ دولة صوتاً واحداً؛ فآلية التصويت تعتمد على حجم حصة العضو؛ حيث لكلّ دولةٍ عددٌ من الأصوات بنسبة حصتها في الصندوق؛ أي إن أساس التصويت يقوم على مبدأ عدم المساواة؛ لذا باتت القرارات أداةً فعّالةً في يد الدول القوية اقتصادياً؛ لتحصل على قوةٍ تصويتيةٍ موازية، وهذا يعني هيمنة تلك الدول على تلك المؤسسات، والتأثير في الدول النامية عند اتخاذ القرارات؛ خصوصاً في طلبات الاقتراض.[١٧٤٨] فتلك الولايات المتحدة

[1744] – FRANK J. GARCIA, Op. cit, p. 265,

[١٧٤٥]– انظر صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص٢٥٦.

[١٧٤٦]– انظر د. عباس الحديثي، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص٢١.

[١٧٤٧] – للمزيد حول التصويت في الصندوق انظر ماري ليريتو، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة د. هشام متولي، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ١٩٩٣، ص٣٣.

[١٧٤٨]– انظر رابحي لخضر، مرجع سابق، ص ١٤٣.

التي تملك نسبةً لمساهمتها ١٧,١٤ % كنسبةٍ من الأصوات؛ تستطيع بمفردها إيقاف كل قرارٍ يحتاج لـ ٨٥ % من الأصوات لمروره،[١٧٤٩] كما أنّ الدول الغربية بمفردها قادرةٌ على حشد الأصوات اللازمة للقرارات المعنية.[١٧٥٠]

ويبدو أن نظام التصويت قد حابى الدول الكبرى المحكوم بسياستها على حساب الدول النامية، وكان الأنسب احتساب الأصوات الإضافية عن جزءٍ من قيمة الحصص؛ لتقليل الفوارق بين الأصوات؛ بحيث يكون نظام التصويت صوتٌ واحدٌ لكل دولة بدلاً من ٢٥٠ صوت، واحتساب صوتٍ إضافيٍ واحد عن كل جزء من حصة العضو؛ تعادل مليون وحدة حق سحب خاص؛ بدلاً من مئة ألف، وتقييد ذلك بحدٍ أعلى للأصوات الإضافية؛ كعشرة آلاف مليون مثلاً؛ فما زاد على ذلك لا تُحتَسب أصواتاً إضافية عنه، وبالنسبة للفقرة /ب/ حول زيادة الأصوات وإنقاصها على أساس صافي المبيعات من عملة العضو أو مشترياته؛ فيكون صوتٌ واحدٌ عن كل مليون وحدة سحب خاصة بدلاً من أربعمئة ألف.[١٧٥١]

وإنّ آلية التصويت في المجلس التنفيذي تثير إشكاليةً في العدالة والمساواة؛ فعندما يكون المدير التنفيذي ممثلاً لمجموعةٍ من الدول؛ فإن الأصوات في تلك المجموعة تُعامَل كوحدةٍ واحدة غير قابلة للتجزئة؛ مما يعكس تعدياً على سيادة تلك الدول في المجموعة وحدّاً من حريتها؛ إذ إنّ اختلاف رأي إحدى تلك الدول عن المجموعة في هذه الحالة غير ممكن، وكان الأجدر إتاحة الفرصة للدولة ذات الرأي المخالف للانفصال عن المجموعة، وضمّ صوتها إلى الآراء المعارضة؛ احتراماً لحرية الدول وسيادتها.[١٧٥٢]

ثالثاً–إقراض الصندوق:

بعد الموجة الكبيرة من الاستقلال التي شهدتها الساحة الدولية عقب الحرب الغربية الثانية؛ أخذت الدول الناشئة تتطلع إلى بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية؛ باحثةً عن مكانتها بين الأمم؛ إلا أنها كانت تصطدم بالمشكلات الكبرى التي خلّفها الاستعمار من فقرٍ وتخلّفٍ وتقهقرِ البنى التحتية، وتدني مستويات

[١٧٤٩]– كتغيير نسب الحصص في الصندوق مثلاً.

[١٧٥٠]– انظر د. ياسر الحويش، القانون الدولي الاقتصادي مرجع سابق، ص ٩٠.

[١٧٥١]– انظر د. إبراهيم العيسى مرجع سابق، ص ٣١٠.

[١٧٥٢]– د. إبراهيم العيسى، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

التعليم والصحة والخدمات العامة، وكانت عاجزةً عن تمويل التنمية من المدّخرات المحلية، كما لا تملك الضمانات الكافية للحصول على قروضٍ من المصارف التجارية العالمية؛ فكانت تقع في شباك صندوق النقد الدولي.[١٧٥٣] وكانت تتميز فترة الثمانينات والتسعينات بأنها فترة إقراضٍ مهم؛ حيث تمّ تقديم الائتمان ولكن بشروطٍ يحددها الدائن (صندوق النقد الدولي) وكانت تلك القروض مشروطةً بخطط تعديلٍ هيكليةٍ صارمة؛ يطلب بموجبها من الدول المقترضة إجراءاتٍ تقشفيةٍ تدمر المجتمع؛ وحتى لو تغيرت أسعار الصرف أو الفائدة، يقع على المقترض الوفاء بدينه؛ باعتبار معظم القروض إنما هي مستحقة الدفع عند الطلب.[١٧٥٤]

وتحت ضغط التطورات غير المواتية في الاقتصاد الدولي، والتي شملت تباطؤ النمو في الدول الصناعية، وتدهور أسعار المواد الخام والمواد الأولية، والتطورات الاقتصادية الدولية السلبية؛ اضطرت بعض الدول النامية –مجبرةً– للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية؛ طالبةً المساندة المالية؛ فوافقت مؤسسات التمويل الدولي على تقديم الدعم المادي، والتوسّط لدى الدائنين لإعادة جدولة الديون المتأخرة؛ مقابل التزام تلك الدول بالتثبيت والتكييف الهيكلي.[١٧٥٥] والحقيقة أنّ التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول النامية المديونة؛ ليست من أفضال الصندوق ولا من محاسنه؛ فهي تُعدّ قروضاً تصل أسعار فائدتها أحياناً إلى أسعار الفائدة في الأسواق؛ مضافاً إليها رسوم الخدمة. ثم إنّ الوظيفة التمويلية للصندوق قد طغت على وظيفته التنظيمية المخصصة لاستقرار سعر الصرف وتنظيم المدفوعات الدولية؛ حيث كانت تلك التسهيلات أشبه ما تكون بالمسكنات التي يصرفها الطبيب لمريضه؛ دون أن يُشخّص مرضه تشخيصاً دقيقاً؛ فيتفاقم المرض وينتشر، وكذلك حال الدول النامية مع الصندوق؛ فالتسهيلات قد جرّتها إلى وحل المديونية.[١٧٥٦]حيث تقدّم لدول العجز حتى تمضي مدة، وقد استشرت فيها المشاكل الاقتصادية؛ حتى تثقلها الديون وتعجز عن سدادها؛ فيُعلن صندوق النقد عدم أهليتها لاستخدام موارده –كما حدث

[١٧٥٣]– انظر علي المعالي، صندوق النقد الدولي: وصفات التنمية ومشروطية التحول الرأسمالي في الدول النامية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٨، عدد ٤، ٢٠١٨، ص ٨٨.

[1754] – Paul Collier, The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It, Oxford University Press, Oxford, 2007 p.67.

[١٧٥٥]– انظر عبد الله الفارس، الإصلاح الاقتصادي بين برامج مؤسسات التمويل الدولية والبرامج الوطنية – دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب، سوريا، ٢٠١٠، ص ١ –٢.

[١٧٥٦]– انظر د. إبراهيم العيسى، مرجع سابق، ص ٣١٢.

مع البيرو– وبذلك يُعلن الصندوق ما نسميه قصور الدولة، ويسحب منها أهليتها ويضعها في مصافّ الدول المتأخرة؛ تماماً كما يُحجر على أحد الأشخاص لعدم أهليته بالتصرف في أمواله وتبديدها![١٧٥٧]

١– شروط الإقراض باب إذعانٍ كبير:

يزعم الصندوق أنه لا يملي شروطاً مقابل أيّ قرض؛ وإنما يتفاوض مع الدولة المقترضة؛ لكن الحقيقة أن اتفاقات القروض مع الصندوق إنما هي عقود الإذعان بعينها؛ إذ لا سلطة للدولة المعنية فيها؛ فمجمع الأمر بيد الصندوق تحت ضغط الحاجة للأموال؛[١٧٥٨] إذ يفرض الصندوق شروطاً وسياسات من شأنها العمل على استمرار داء الجوع في المجتمع الدولي، ولكنه يردّ تدخله الصعب بالفعل على البلد الذي يلجأ إليه؛ إلى أن الوضع كان سيكون أصعب لو لم يتدخل،[١٧٥٩] لذلك يقول نجير وودز[١٧٦٠] في تحليله لعمل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي؛ أن صلاحياتهما في مطالبة الحكومات بالإصلاح كبيرة؛ فهم لا يُقرضون نسباً كبيرة من النقود لتمويل التنمية العالمية؛ إلا أن توقيت قروضهم يمنحهم نفوذا قوياً؛ لأنهم يقرضون في الأوقات التي يكون فيها لدى الحكومات القليل من مصادر التمويل البديلة. كما أنهما يستخدمان مزيجاً من المشورة الفنية والقوة القسرية في التفاوض مع الحكومات المقترِضة، ويمكن لكل منهما أن يفرض أو يحجب مواردا بشكل مختلف، وأن يصرف أو يعلق أجوراً وضرائب، كما من الممكن فرض أشكالٍ مختلفةٍ من الشروط.[١٧٦١] ثم إنّ الكتل الاقتصادية الأكثر قدرةً هي التي توجّه المفاوضات التي يديرها صندوق النقد الدولي، ودول العالم الثالث هي التي تتلقاها.[١٧٦٢] فالدول الفقيرة لديها القليل من التأثير على صنع قرارات صندوق النقد الدولي، والدول الغنية تسيطر على التصويت فيه؛ لذلك نجحت الأخيرة في استصدار سياسةٍ للصندوق تفرض شروطاً على إقراض الصندوق لأعضائه.[١٧٦٣] والحقيقة

[١٧٥٧]– انظر د. إبراهيم العيسى، مرجع سابق، ص٤٧.

[١٧٥٨]– انظر د. محمود غراب، دور سياسات صندوق النقد الدولي في إشعال الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١٠٤، عدد ٥١١، ٢٠١٣، ص١٨٢.

[١٧٥٩]– انظر ايريك روبير وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١٠.

[١٧٦٠]– كاتب وباحث في الاقتصاد السياسي.

[1761] –– simon caney, Op. cit, p105.

[١٧٦٢]– انظر ايريك روبير وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١٠.

[1763] – simon caney, The responsibilities and legitimacy of economic international institutions, p150

أنّ شروط الصندوق كانت ولا تزال محل نظرٍ وتحفظٍ وريبٍ كبير على الساحة الدولية؛ إذ تحولت تلك المشروطية إلى أداةٍ سياسية تحكّمية خطيرة؛[١٧٦٤] فهي لا تجري وفق اعتبارات اقتصادية بحتة؛ وإنما بتعدٍ على مبادئ ومسلّمات كالعدالة والإنصاف وعدم التدخل في شؤون الدول، واحترام المجال المحفوظ لها.[١٧٦٥] فإذا ما أراد الصندوق –مثلاً– تحرير أسواق الدولة المالية؛ قرّر أن القرض سيكون على دفعاتٍ كلاً منها مشروطةٌ بخطواتٍ نحو التحرير يمكن التحقق منها؛ حتى باتت تلك القروض في كثيرٍ من الأحيان لا تحقّق التنمية؛ وإنما توجّه شكل الاقتصاد وحسب؛[١٧٦٦] لذا نرى الصندوق يشترط لمنح القرض الكثير من الإجراءات والتعديلات؛ منها إعادة تقويم العملة المحلية، وتخفيض الإنفاق العام، وإلغاء الدعم عن الأساسيات من السلع، وإلغاء قواعد الحماية الجمركية.[١٧٦٧] وإنّ أكبر مكاسب الدول الكبرى –قراصنة الاقتصاد– أن تعجز الدولة المدينة عن سداد دينها؛ إذ ينبغي عليها أن تردّ الدين بطريقة أخرى؛ كصوتها في الأمم المتحدة، أو عن طريق إنشاء قاعدة عسكرية على أراضيها، أو الهيمنة على موارد الثروة كالبترول؛[١٧٦٨] بحيث يضاف بلدٌ آخر إلى دائرة الإذعان الدولية![١٧٦٩]

[١٧٦٤]– يذهب المستشار السابق لرئيس الوزراء البريطاني روبرت كوبر إلى أن صندوق النقد الدولي هو أحد أدوات الاستعمار الحديث، وقد عقد مقارنة بين اشتراطات صندوق النقد الدولي اليوم وبين اشتراطات امبريالية الأنجلو –فرنسيين في القرن التاسع عشر، عندما قرروا في ١٨٧٥ تولي السيطرة المباشرة على اقتصاد مصر وماليتها لسداد ديونها فكتب: "كم تختلف اشتراطات صندوق النقد الدولي عما فعله اللورد كرومر وآخرون في مصر، يبدو شبيها والى حد لافت بواحد من برامج صندوق النقد الدولي المتشدد". انظر عبد الحي زلوم، بعد ربع قرن من برامج صندوق النقد الدولي زادت المديونية الأردنية أكثر من عشرة أضعاف وأصبحت نسبة الفقر في الأردن ٣٣ %، صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، تاريخ النشر ٢٦ / ٦/ ٢٠١٦، تاريخ الوصول ٢٠٢١/٢/٢، عبر الرابط التالي: http://www.raialyoum.com/?p=464545

[١٧٦٥] انظر د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

[١٧٦٦]– انظر د. محمود غراب، مرجع سابق، ص١٨٣.

[١٧٦٧]– انظر ايريك روبير وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

[١٧٦٨]– أو عن طريق استبدال الديون بموجودات حقيقية سداداً للدين، ويتم ذلك بأسعار متدنية جداً، إذ أن الدولة عندما تغرق في المديونية تسحب الاستثمارات والأموال منها، كما تمتنع البنوك عت إقراضها، فتنهار أسعار الأسهم فيها، فيتم الاستبدال هنا تماماً بأسعار بخسة، ثم تباع تلك الموجودات بعد مرور الأزمة بأسعارها الحقيقية، فتحقق أرباحاً مضاعفة. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ١٨٥.

[١٧٦٩]– انظر جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم، اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة مصطفى الطناني، ود. عاطف معتمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص٢٤. والحقيقة أن الدول عقب إتمام عقد القرض مع الصندوق؛ لا تجترئ على الخروج على الإجراءات والترتيبات التي فرضها الصندوق، فقد حاول سوهارتو الرئيس الإندونيسي الخروج عن تلك الترتيبات، وبالرغم من نصيحة الرئيس الأمريكي كلنتون له بقبول شروط الصندوق إلا أن الرئيس الإندونيسي لم يستجب، مما حدا بوزارة الخارجية الأمريكية إلى دعوته للتنحي في خطاب ألقته الوزيرة مادلين أولبرايت في ١٩ أيار ١٩٩٨ ، وبعد أن نقلت وسائل الاعلام في اليوم نفسه عن مصادر في البنتاغون قولها أن قوات مشاة البحرية الأمريكية على حاملة طائرات تقترب من السواحل الاندونيسية؛ أعلن الرئيس في صباح ٢١ أيار استقالته! انظر د. عبد الحي زلوم، نذر العولمة، ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٩، ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

ويبدو أنه لا يمكن إنكار العلاقة بين شروط الصندوق وأزمة الديون الخارجية؛ فبرامج الإصلاح الاقتصادي بشروطها القاسية ساعدت في تعزيز الأزمة، وكانت تربةً خصبة لتفاقمها؛ إذ رتّبت أعباءً وتكاليف اجتماعية وسياسية لا يمكن إنكارها ولا تحمّلها؛ مما حدَّ من إمكانية تنفيذ مشروعاتٍ استثمارية ذات مردودٍ إنتاجي؛ عداك عن أزمة التضخم التي صدّرتها الدول الصناعية للدول النامية.[١٧٧٠]

٢- برامج الإصلاح الاقتصادي:

يمكن القول -وبشكل عام- أنّ موجة الإصلاح الاقتصادي؛ كانت ترتكز على تفعيل آلية السوق الحر، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد والتوجّه نحو العولمة،[١٧٧١] وقد كانت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يأتي بها الصندوق؛ إنما تكون على ثلاث مراحل أساسية؛ هي برامج التثبيت الاقتصادي، وبرامج التكييف الهيكلي، وإجراءات التقشّف، وبينما يعني **التثبيت الاقتصادي** جملةً من السياسات قصيرة المدى، التي تنشد خفض التضخم وتحسين القوة الشرائية للعملة الوطنية، وإجراءات تقليل النفقات، واتباع سياساتٍ ماليةٍ ونقديةٍ انكماشيةٍ صارمة (السياسات المتعلقة بالطلب)؛ فإن **التكييف الهيكلي** يُقصد به تلك السياسات الاقتصادية التي تنشد تحرير التجارة والاقتصاد؛ من خلال جملةٍ من الإجراءات؛ كاتباع الخصخصة، وإجراء تعديلاتٍ على هيكل الاقتصاد الوطني، وتطبيق سياساتٍ موجهة نحو التصدير (السياسات المتعلقة بالعرض).[١٧٧٢] ويبدو أنّ تلك البرامج التي يفرضها الصندوق بغية معالجة الاختلال الحاصل الذي يصيب الدول النامية؛ يكون لها تكاليفٌ كبيرةٌ تتكبد عناءها الدول النامية وترهق ميزانيتها؛ إلا أن الدول ومع حاجتها الماسة؛ نرى التزاماً من قبلها ببرامج التسوية التي تعرض عليها.[١٧٧٣]

[١٧٧٠]- انظر د. إبراهيم مرجع سابق، ص٢٢٥.

[١٧٧١]- انظر مهند مهيدي، دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية: الدول النامية أنموذجاً، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، عدد ١٨، ٢٠١٧، ص ١٠٢.

[١٧٧٢]- انظر د. يوسف محمود، برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، بحث نشرته مجلة جامعة تشرين، مجلد ٢٧، عدد ٢، ٢٠٠٥، ص ٧٠.

[١٧٧٣]- انظر د.عاطف النقلي، مرجع سابق، ص١٠١.

أ- السياسات المتعلقة بالطلب: (سياسات التثبيت الاقتصادي)

وهي تلك السياسات التي تُستخدم لتقييد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية منها والمستوردة؛ إذ تهدف إلى تحقيق التوازن المالي والنقدي وإيقاف التضخم[١٧٧٤] وتتكوّن تلك السياسات من سياسات مالية وأخرى نقدية:

١- **السياسات المالية:** والتي يفرض اتباعها من قبل كلٍ من الصندوق والبنك؛ بقصد تحقيق توازن الميزانية؛ من خلال تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الحكومية[١٧٧٥] وتتضمن جملة من السياسات مثل: [١٧٧٦]

أ- تخفيض الإنفاق الحكومي: استثمارياً كان أو عسكرياً أو جارياً، كتخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة، وكذلك إلغاء الدعم الحكومي الكلي للسلع الاستهلاكية.

ب- زيادة الإيرادات الحكومية: بالتوجه نحو فرض ضرائب غير مباشرة، ضمن برامج إصلاح الهياكل الضريبية؛ كضرائب القيمة المضافة، ورفع أسعار السلع والخدمات، وأسعار الوقود والطاقة والنقل والاتصال؛ حتى تصل إلى أعلى من سعرها الحقيقي.

٢- **السياسات النقدية:** والتي تُعلي من تحقيق الاستقرار النقدي على حساب تحقيق النمو الاقتصادي؛ إذ إن سياسات كل من الصندوق والبنك تخمّن أنّ المشكلة تكمن في إفراط البنوك المركزية للدول النامية في الإصدار النقدي ما يسبب التضخم؛ لذا كان لزاماً اتباع سياساتٍ نقديةٍ صارمة ضد الإفراط في عرض النقود وذلك ك:

أ- التخلّي عن فكرة التمويل بالعجز، وتقييد الائتمان الممنوح من القطاع العام، والاستعاضة عنه بتأمين النقد اللازم من الأفراد؛ تقليلاً للعرض النقدي، ومكافحةً للتضخم، وهو ما يُرتّب سياساتٍ ضريبية وجبائية ذات آثارٍ سلبية.[١٧٧٧]

[١٧٧٤]- انظر مهند مهيدي، مرجع سابق، ص ١٠٣.

[١٧٧٥]- انظر د. محمود غراب، مرجع سابق، ص١٦٩.

[١٧٧٦]- انظر د. يوسف محمود، مرجع سابق، ص ٧٦ – ٧٧.

[١٧٧٧]- انظر د. محمود غراب، مرجع سابق، ص١٧٣.

ب-تخفيض قيمة العملة الخارجية؛ تحسيناً لشروط التجارة الخارجية، وزيادةً للصادرات، وحداً من المستوردات؛ ما يسبب تقويةً في ميزان المدفوعات وتخفيض عجزه.[١٧٧٨]

ت-تخفيض الديون الخارجية: إذ إن قروض الصندوق وكذلك البنك عادةً ما تترافق مع شروطٍ إصلاحية هيكلية؛ تتمثّل في إسقاط جزءٍ من الديون؛ قد تصل أحياناً إلى نصفها كما حدث مع مصر ١٩٩١.[١٧٧٩]

وغيرها من الإجراءات المفروضة؛ كرفع أسعار الفائدة، وزيادة الاحتياطيات من القطع الأجنبي؛ بما لكل تلك السياسات من آثارٍ تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، وتقضّ مضاجع المجتمع في قوّته وحاجياته الضرورية وأساسياته المعاشية، ومنعكسات ذلك كله على السياسة والصحة والتعليم.

ب-السياسات المتعلقة بالعرض: (سياسات التكييف الهيكلي)

وتقصد تلك السياسات تحرير التجارة والاقتصاد، وإحداث تغييراتٍ جذرية في الهيكل الاقتصادي للدولة؛ ليتواءم مع اقتصاد السوق الحر، ومن جملة تلك السياسات:

١- **الخصخصة:** إذ تفجّرت تلك الظاهرة -والتي تعني بيع المشروعات العامة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي- في الدول النامية؛[١٧٨٠] حيث ينظر الصندوق وكذا البنك الدولي إلى المؤسسات العائدة للدولة بأنها صاحبة المصدر الرئيس للعجز العام الذي يخلق الأزمات الاقتصادية.[١٧٨١] والحقيقة أن مذهباً كهذا لا يتّسم بالدقة أو لنقل لا يُراد به خير؛ إذ من المعلوم -من حيث الأصل- أنّ مراد المرافق العامة المملوكة للدولة خدمي؛ بينما مراد المشاريع الخاصة ربحي؛ لذلك تميل الأخيرة إلى زيادة السعر بغية استرداد التكاليف وتحقيق هامش أعلى من الربحية؛ ما يحدُّ من وصول أصحاب الدخل المحدود إلى السلع والخدمات الأساسية التي توفّرها القطاعات العامة عادة ببدلٍ منخفض. ويتّضح ذلك في **حالة تنزانيا**؛ حيث إن الخصخصة فيها طالت هيئة المياه والصرف الصحي في دار السلام؛ فبيعت إمداداتها لشركة بريطانية ألمانية؛ ما أضعف إمكانية

١٧٧٨- انظر د. محمود غراب، مرجع سابق، ص١٦٩.

١٧٧٩- انظر د. يوسف محمود، مرجع سابق، ص ٧٧.

١٧٨٠- انظر د. آدم أبوسالف ود. أحمد المعتز، منظمة التجارة العالمية وسيادة الدولة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد١١، ٢٠١٦، ص١٢.

1781 – Thomas Stubbs and Alexander Kentikelenis, Conditionality and Sovereign Debt An Overview of Human Rights Implications, Oxford University Press, 2018, p 376.

وصول الفقراء للمياه؛ بسبب زيادة الرسوم وتخفيض الخدمات، وترافق ذلك مع سير السكان مسافاتٍ طويلة للوصول إلى مصادر المياه؛ ما اضطرهم إلى إنفاق معظم دخلهم على المياه بدلاً من الغذاء، والصحة والتعليم رغم الحاجة لكلٍّ منها.[١٧٨٢] **وفي مالاوي**؛ انتشر الجوع ودبّت أزمة الغذاء، ولم تكن المجاعة التي حدثت بسبب الفيضانات التي أضرّت بالمحاصيل الزراعية عام ٢٠٠١ كما يُشاع؛ بل بسبب السياسات غير الملائمة التي تنتهجها المؤسسات المالة الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي؛ إذ تم خصخصة الوكالات الزراعية، وإعادة هيكلة قطاع الزراعة،[١٧٨٣] **وفي روسيا** فشلت الخصخصة في أن تكون قوةً فاعلةً في عملية التنمية الموعودة.[١٧٨٤] وتشترط تلك البرامج خصخصة بنوك الدولة للتنمية، وإطلاق النظام المصرفي التجاري، ويكون ذلك باتجاه تصفية مؤسسات الدولة المصرفية، فضلاً عن إزاحة البنوك الخاصة المحلية، وتنفّذ إعادة هيكلة القطاع المصرفي في إطار برنامج تكييف القطاع المالي؛ وذاك يشمل تصفية وبيع كل بنوك الدولة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، مع استيلاء المصالح الأجنبية على مؤسسات الدولة المصرفية الأساسية.[١٧٨٥] وقد أدى انتشار ظاهرة الخصخصة إلى تسارع رؤوس الأموال الأجنبية لشراء تلك المشروعات بأسعارٍ منخفضة نسبياً؛ ما جعل عمليات التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية تتصاعد بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر؛ كما أدى إلى توسيع المضاربات المالية على العملات؛ ما جعل انخفاض قيمة العملة في الدول النامية أمراً حتمياً.[١٧٨٦]

٢- **تحرير التجارة وسعر الصرف:** وهو الذي أسهم في إحداث أزماتٍ ماليةٍ عالمية منذ التسعينات وحتى اليوم؛ فتحرير التجارة يعني توقّف القطاعات التي لا تتمتع بالكفاءة تحت ضغط المنافسة الدولية؛ أملاً أن ذلك يعني إفساح المجال أمام قطاعات أكثر إنتاجية؛ إلا أنّ الواقع أثبت عدم بساطة تلك الفكرة بذاك الشكل؛ فازدادت البطالة وتهدّمت المشاريع المحلية، وقُتلت الصناعات الوطنية، وباتت الدول النامية أسواقاً للسلع المنتجة في الدول الغربية

1782 – – Ilias Bantekas and Cephas Lumina, Sovereign Debt and Human Rights, Valentin Aichele, German Institute for Human Rights, 2019, p 182-183.

1783 – S, Kwesi Owusu and Francis Ng'ambi, Structural damage The causes and consequences of Malawi's food crisis, World Development Movement, 2002.

١٧٨٤– انظر د. محمود غراب، مرجع سابق، ص١٨٤.

١٧٨٥– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٦١.

١٧٨٦– انظر د. آدم أبوسالف ود. أحمد المعتز، مرجع سابق، ص١٢.

المتقدمة،[١٧٨٧] كما أنّ عملية التحرير كانت عوراء لصالح الدول المتقدمة؛ فتخفيض الحواجز كان على السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة؛ بينما بقي الدعم محققاً على السلع الزراعية والنسيجية في أسواق تلك الدول، وهي السلع التي تملك الدول النامية فيها ميّزة تفضيلية، وحررت الخدمات المالية والمعلومات والتكنولوجيا؛ بينما لم تُفتح الأسواق للخدمات البحرية وخدمات البناء، وفقاً للمصالح الاقتصادية التي تراها الدول المتقدمة.[١٧٨٨]

٣- **إصلاح الأسعار المحلية وتحرير سوق العمل:** وإلغاء تدخل الدولة في سوق العمل وسياسات التوظيف في القطاع العام، وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية، وترك السلع والخدمات تتحدد وفقاً للعرض والطلب.[١٧٨٩]

ج- إجراءات التقشف: والتي تشمل جملةً من الإجراءات؛ كتقليص الإنفاق على الخدمات العامة، وتحرير التجارة بما يتطلبه من رفعٍ للحواجز أمام حركة المنتجات ورأس المال، وإلغاء القيود التنظيمية المتعلّقة بالنشاط الاقتصادي،[١٧٩٠] كلُّ ذلك بهدف معالجة العجز العام كما يُشاع، وهي من حيث الحقيقة تدابيرٌ مشكوكٌ فيها؛[١٧٩١] حيث أكد تقرير للأونكتاد ٢٠١٧ خطأ فرضية التقشف المالي كحلٍ لسداد الديون المستحصل عليها بقصد التنمية، وجعل إنهاءه شرطاً أساسياً لبناء مسارات النمو المستدام الشامل.[١٧٩٢] ويلاحظ أن كثيراً من شروط الصندوق التقشفية قد فاقمت أزمة الدول المدينة بدلاً من حلّها؛ فتخفيض الاستهلاك الداخلي -على سبيل المثال- بغية تصحيح عجز موازين المدفوعات في الدول النامية؛ قد لا يزيد الصادرات؛ بل ربما وعلى العكس قد زاد الواردات في الأنواع التي لا يمكن تخفيضها؛ كالغذاء والوقود، وهذا من شأنه أن يرهق الاستثمار ويضرَّ برامج التنمية.[١٧٩٣] والحقيقة أن أي دولة يكون بمقدورها التزام شروط الصندوق التقشفية؛ بما تتضمنه من قساوة؛ فإن بمقدورها تصحيح مسارها الاقتصادي دون اللجوء لتسهيلات الصندوق

[١٧٨٧]- لذا نرى الصين مثلاً لم تُزل حواجزها التجارية إلا بعد عشرين عاماً من بداية مسيرتها الاقتصادية نحو اقتصاد السوق؛ ما حقق نمواً اقتصادياً وازدهاراً ملحوظاً واستثنائياً، انظر في ذلك د. محمود غراب، مرجع سابق، ص١٨٤.

[١٧٨٨]- انظر المرجع نفسه، ص١٨٤ - ١٨٥.

[١٧٨٩]- انظر د. يوسف محمود، مرجع سابق، ص ٧٨.

[1790] – S, Thomas Stubbs and Alexander Kentikelenis, Op. citp, 361.

[1791] – – Ibid, p 181.

[1792] – unctad, trade and development report 2017 beyond austerity: towards a global new deal, Report by the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva, p 152.

[١٧٩٣]- انظر د. إبراهيم العيسى مرجع سابق، ص ٢٢٤.

أو الاقتراض الخارجي؛ فإرشاد الإنفاق العام، والسيطرة على الأسعار والأجور، ومكافحة التضخم وفرض الضرائب؛ يمكن أن توجّه المردود للتنمية بدلاً من وفاء القروض مع فوائدها.[١٧٩٤]

٣- برنامج الظل في الصندوق:

دائماً ما يطلب الصندوق إجراء إصلاحاتٍ جوهرية قبل إجراء مفاوضات القرض الفعلية، وعلى الحكومة أن تقدّم وعداً لصندوق النقد الدولي على أنها تلتزم جدياً بالإصلاح الاقتصادي، وكثيراً ما تأخذ هذه العملية اسم "خطاب النوايا"، المقدّم من الصندوق، وهو الذي يحدّد اتجاهات الحكومة الرئيسية في سياسة الاقتصاد الكلي، وإدارة الدين، وتجري هذه العملية في إطار ما يسمى "برنامج الظل" في الصندوق؛ حيث يُقدّم الأخير التوجيهات السياسية والمشورة الفنية للحكومة؛ دون دعم إقراضٍ رسمي، وينطبق برنامج الظل على البلدان التي لا تَسير إصلاحاتها الاقتصادية وفقاً لصندوق النقد. وحدث ذلك في البيرو ١٩٩٠ – ١٩٩١، وفي البرازيل ١٩٩٠ – ١٩٩٤، كما نُفّذ برنامج الظل في بلدان الكتلة السوفيتية السابقة، على شكل المساعدة التقنية في صندوق النقد والبنك الدوليان. وإنّ الأداء المرضي لبرنامج الظل شرطٌ مسبقٌ لمفاوضات القروض الرسمية، وما إن يُمنح القرض؛ حتى يُراقب الأداء السياسي على أساس ربع سنوي من قبل القوى الكبرى، ويمكن في أيّ مرحلة أن توقف عمليات الدفع إذا لم تكن السياسات والإصلاحات متّفقة مع الخط المرسوم لها، وعندها سيعود هذا البلد إلى القائمة السوداء، مع خطر الوقوع تحت إجراءاتٍ ثأرية في مجال تدفّقات التجارة ورأس المال.[١٧٩٥]

٤- ورقة الإطار السياسي:

في كثيرٍ من البلدان النامية؛ تُلزم الحكومات بمقتضى اتفاقها مع المؤسسات المالية على تحديد أولوياتها فيما يسمى ورقة الإطار السياسي، وبالرغم من أنّ هذه الوثيقة إنما هي وثيقةٌ حكوميةٌ من الناحية الرسمية تحددها السلطات الوطنية؛ فإنها تُكتب تحت الإشراف الدقيق لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وفق صيغةٍ نمطيةٍ معدّة مسبقاً، وهنا يتجلّى توزيعٌ دقيقٌ للسلطات بين المنظمتين الشقيقتين؛ فالصندوق يُعنى بالمفاوضات

[١٧٩٤]- انظر د. إبراهيم العيسى مرجع سابق، ص٢٢٢.

[١٧٩٥]- انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٤٨ – ٤٩.

السياسية الرئيسية؛ فيما يتعلّق بسعر الصرف وعجز الميزانية؛ في حين أنّ البنك الدولي للإنشاء والتعمير أكثر اشتراكاً في عملية الإصلاح الفعلية؛ من خلال مكتبه التمثيلي على مستوى البلد وبعثاته الفنية المتتابعة، ويراقب صندوق النقد الأداء الاقتصادي في إطار مشاورات المادة الرابعة، في إطار مراجعةٍ منتظمةٍ لاقتصاد البلد العضو؛ على أساسٍ سنويّ، أما البنك الدولي فموجودٌ في كثير من الوزارات؛ بزعم إصلاحاتٍ في الصحة والتعليم والصناعة والزراعة والنقل والبيئة؛ فكلها تدخل ضمن ولايته، كما يشرف –منذ أواخر الثمانيات– على خصخصة منشآت الدولة وهيكل الاستثمار العام، وتكوين المصروفات العامة؛ عن طريق ما يسمى مراجعة المصروفات العامة.[١٧٩٦] ثم يتوّج الإذعان الحاصل المفروض من قبل الصندوق بالمشروطية المتبادلة؛ والتي تفرض أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين يتوقّف على تنفيذ شروط المنظمة الأخرى![١٧٩٧]

٥– برامج إصلاح الصندوق في الميزان:

يرى البعض أن سياسة الإصلاح الاقتصاديّ التي يفرضها صندوق النقد الدولي؛ تضبط التوازن النقدي والمالي للدول النامية؛ عن طريق تخفيض العجز في الموازنات العامة، وتسيطر على التضخم، كما من شأن تلك السياسات استخدام أسعار فائدةٍ مناسبة، وتحديد أسعار الصرف بواقعيةٍ أكبر، وإعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة وتقليصه، وتشجيع دور القطاع الخاص.[١٧٩٨] وإننا إذ لا نشايع ذاك المذهب الذي يُبدي نيةً حسنة تجاه برامج الصندوق؛ لا بُد أن نُبين أنها –أي تلك البرامج– كانت أشبه بأداةٍ للإبادة الاقتصادية؛ فمئات الملايين ممن يمتهنون الزراعة، والحرفيين وصغار الباعة؛ أضحوا يعيشون على دخول تقلّ عن ٥٠ سنتاً للفرد يومياً، ومع ارتفاع الأسعار المحلية في مناطق تدابير صندوق النقد الدولي؛ كانت الزيادة تبلغ أكثر من ٥٠ % في أسعار الرز والقمح؛ مصحوبةً بانخفاض أيام العمل؛ مما دفع قطاعات واسعة من سكان الريف إلى الجوع المزمن، وهي عمليةٌ لم يسبق لها مثيلٌ منذ المجاعات الكبرى في البنغال أوائل الأربعينات. [١٧٩٩]

[١٧٩٦]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٤٩ –٥٠.

[١٧٩٧]– انظر د. أحمد وافي، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، رقم ١، ٢٠١١، ص٢٣٥.

[١٧٩٨]– انظر د. حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٩٧.

[١٧٩٩]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، مكتبة الأسرة، ٢٠١٢، ص٦٧

ويبدو لنا أنّ برامج الصندوق مليئةٌ بالمتناقضات؛ تنتج عنها مشكلاتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ خطيرة؛ حتى أن نتائج التجارب السياسية والاقتصادية للدول التي خبرت التعامل مع الصندوق؛ لا تشفع في تبنّي رأي استقلال القرار السياسي لتلك الدول أو نمائها الاقتصادي؛ كما يبدو أنها آليةٌ لتسخير دول العالم الثالث لمصالح الغرب، عن طريق تقديم قروضٍ لدولٍ تمرُّ بصعوباتٍ ماليةٍ ونقديةٍ؛ تحت شروطٍ سياسية واقتصادية واجتماعية؛ من خصخصةٍ للشركات العامة، ورفعِ أسعار الخدمات الأساسية، وتخفيضِ النفقات العامة؛ خصوصاً تلك المعنية بالصحة والتعليم والإسكان، وزيادة الضرائب ومعدلات الفائدة؛ بحيث باتت تشبه العمليات العسكرية التي تجعل الدولة تُستنزَف حتى النهاية.[١٨٠٠]

ومن الواضح أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي يمارسها الصندوق –وكذلك البنك– تؤدي بشكل مباشر إلى تعزيز الفقر في الدول المعنية؛ بفرض سياساتٍ انكماشية، وتخفيض القيمة الحقيقية للأجور، وإلغاء الدعم عن السلع والخدمات، وزيادة أسعار المنتجات، وفرض الضرائب؛ ما جعل المجتمع يتألف من هرمٍ ذو قاعدةٍ كبيرة من الفقراء المعوزين؛ تزداد وتتوسع، وقمةٍ تتربع عليها مجموعةٌ صغيرةٌ تزداد غنى؛[١٨٠١] بمعنى أنها أدت إلى إفقار السكان الأكثر فقراً. وإنّ الأمين العام للأمم المتحدة قد أبرز في تقريرٍ له عواقب تلك السياسات التي قد تصيب إفريقيا، وأنها قد أدت إلى انحطاط التعليم والصحة والتغذية والعمالة ومستوى الدخول؛ [١٨٠٢] ما يعني أنّ إعادة هيكلة الاقتصادات القومية تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية؛ تسهم في إضعاف الدولة، كما تقوّض الصناعة في السوق الداخلية، وتدفع المنشآت القومية إلى الإفلاس؛ كما يعني ضغط الاستهلاك الداخلي الناجم عن برنامج التكييف الهيكلي تخفيضاً مقابلاً في تكلفة العمل؛ أي إن برنامج التكييف الهيكلي تدعم انكماش الأجور في العالم الثالث وأوروبا الشرقية، وإزاحة النشاط الاقتصادي من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، وهي آليةٌ لعولمة الفقر تُطوِّر اقتصاد تصدير رخيص العمل على النطاق العالمي، وإمكانات الإنتاج الهائلة بالنظر إلى كتلة العمال

[١٨٠٠]– انظر روجيه جارودي، حفارو القبور – الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها، ترجمة عزة صبحي، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٣.

[١٨٠١]– انظر د. يوسف محمود، مرجع سابق، ص ٨٢.

[١٨٠٢]– انظر ايريك روبير وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

رخيصي اليد العاملة التي أُفقرت.[١٨٠٣] ويبدو أن صندوق النقد الدولي –بنظام الرقابة الصارم الذي يفرضه– يسعى للاستحصال على مكاسب سياسية، من خلال الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بإزالة العوائق أمام التجارة الدولية، وتحرير سعر الصرف من الرقابة، وتحرير رأس المال بدرجةٍ قصوى، وعليه فإن السيطرة تكون من حيث الظاهر اقتصاديةً لا سياسية، ومن حيث الحقيقة اقتصادية وسياسية؛ ليصبح التكيّف مع الاقتصاد الدولي بوصلةً للتكيف مع السياسة الدولية![١٨٠٤] حتى أنّ صندوق النقد الدولي يعترف ضمناً بفشل تلك السياسة؛ إذ صرح أنه ورغم إجراء عددٍ من الدراسات خلال العقد الماضي؛ لا يستطيع المرء القول بالتأكيد ما إذا كانت البرامج قد نجحت أو لا؛ فبحسب الدراسات القائمة؛ لا يستطيع المرء أن يقرر ما إذا كانت البرامج التي يدعمها الصندوق قد أدّت إلى تحسّنٍ في مجال التضخم، وفي أداء النمو والواقع؛ إذ إننا كثيراً ما نجد أن البرامج قد ارتبطت بزيادةٍ في التضخم، وهبوطٍ في نمو الدول.[١٨٠٥]

رابعاً– تقويم برامج صندوق النقد الدولي الإذعانية:

تتباين المآخذ على دور صندوق النقد الدولي وتأثيراته على القرارات السياسية والاقتصادية للدول التي تلجأ إليه، على أنّ المأخذ الاقتصادي هو أحد المآخذ وقد لا يكون أهمها؛ فقد استقرّ للدول الكبرى في التنظيم الدولي المعاصر –وخاصةً الولايات المتحدة– التحكم بصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي؛ إذ يمكن القول إنهما أداةٌ بيد تلك الدول؛ تضغط من خلالهما على الدول الضعيفة المحتاجة؛ فتمنع القروض متى شاءت، وتوقف التسهيلات وتتحكّم بالتوجّه الاقتصادي والسمت العام للدولة؛ لذا نرى كيف امتنعت الدول الغربية –ومنها الولايات المتحدة– عن منح مصر القرض الذي طلبته عام ١٩٥٦ لبناء السدِّ العالي، وذلك بسبب سياسة الاخيرة المتقاربة من المعسكر الاشتراكي، وكذلك توجيه الرئيس الأمريكي كلينتون للصندوق بفرض عقوباتٍ على باكستان؛ إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم نواز شريف في تشرين ١٩٩٩ في حال استمرّ الحكم العسكري في باكستان.[١٨٠٦]

[١٨٠٣]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص ٧٤.

[١٨٠٤]– انظر أولريش بيك، مرجع سابق، ص ٢١٤.

[1805] – Mohsin Khan, The Macroeconomic Effects of Fund Supported adjustement Programs. IMF staff papers, Vol. 37, No 2, 1990, p.196.

[١٨٠٦]– انظر عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

١- تنمية الصندوق المزعومة في الميزان:

إنّ صندوق النقد الدولي لم يكن له اهتمامات خاصة بقضايا التنمية في الدول المتخلّفة؛ بل اهتمّ بوضع نظامٍ نقديٍ دوليٍ جديد يقوم على ضرورة تثبيت سعر الصرف، والحيلولة دون قيام الدول بتخفيض أسعار عملاتها لتنشيط صادراتها، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛ في سياسةٍ نجم عنها كساد التجارة الدولية، وظهور الأزمات الاقتصادية والسياسة؛[١٨٠٧] لذلك لم يكن يُسمح لأي دولةٍ إجراءُ تخفيضٍ كبيرٍ في أسعار عملتها الوطنية؛ إلا بعد الحصول على إذن الصندوق في ظروفٍ معينة، ولذلك أيضاً؛ وضع الصندوق نظاماً للسحب يُمكّن الدول التي تواجه عجزاً طارئاً في ميزان مدفوعاتها من اللجوء إلى مقايضة عملتها الوطنية بعملات دول أخرى وفقاً لنظامٍ مخصوصٍ وشروطٍ خاصّة، وكان الهدف من وراء ذلك مواجهة حالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، وتمكين الدول من تصحيح الخلل دون اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة، أو فرض قيودٍ على حركة رؤوس الأموال، ويتوجّب على الدول إعادة مسحوباتها خلال فترةٍ تتراوح بين ال٣ – ٥ سنوات. والحقيقة أنّ مثل هذا النظام لم يكن يناسب الدول النامية؛ باعتبار أن العجز في موازين مدفوعاتها عجزٌ شبه دائم؛ فهو انعكاسٌ لخللٍ هيكليٍ في اقتصاداتها؛ باعتبارها تحتاج استيراد وسائل الإنتاج، وإن حصيلة الصادرات لديها لا تكفي لتغطية ثمن الواردات، وأنّ مشاريعها الإنتاجية تستهلك وقتاً كبيراً لسدِّ القروض، وإنّ مثل هذا العجز لا يمكن إصلاحه إلا بتسهيلاتٍ طويلة الأجل لا يسمح بها الصندوق؛ كما أنّ قدرة الدول النامية على السحب التلقائي كانت محددة بنسبة ٢٥% من حصتها في رأس مال الصندوق الضعيفة أصلاً؛ أما السحب بما يتجاوز تلك النسبة؛ فيخضع لشروطٍ يحددها الصندوق؛ عادةً ما تكون تلك الشروط قاسية تخضع لاعتباراتٍ سياسية.[١٨٠٨] حيث بات واضحاً –بما لا يدع مجالاً للشك– مرجعية العديد من المناخات السياسية المتأزمة في العديد من دول العالم الثالث إلى تدخّل صندوق النقد الدولي في تقرير السياسات الاقتصادية الداخلية.[١٨٠٩]

[١٨٠٧]– انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن مرجع سابق، ص٢٢٢.

[١٨٠٨]– انظر المرجع نفسه، ص٢٢٢.

[١٨٠٩]– انظر حمد البازعي، صندوق النقد الدولي ومديونية العالم الثالث، مجلة البيان، عدد ٢٤، ١٩٩٠، ص ٥١.

٢- المديونية والإقراض في الميزان:

بالرغم من مختلف مشاريع إعادة الجدولة والهيكلة وتحويل الديون التي قدّمها الدائنون، وما صاحب ذلك من إقراضٍ ذي أساسٍ سياسي من قبل الصندوق الدولي لتلك الدول المديونة؛ فقد تعمّق عبء دين البلدان النامية بثبات، حتى ظنّت الدول النامية يقيناً أن المديونية إنما هي فخٌ وقعت فيه؛[١٨١٠] وحتى بات يمكن القول إنّ هناك علاقةٌ وثيقة تكاد تكون تكافلية بين سياسة إدارة الدين وإصلاح الاقتصاد الكلي، ومن خلال الهندسة المالية وفن إعادة جدولة الديون الدقيق؛ يؤجل سداد الدين الأصلي في حين تنفّذ مدفوعات الفائدة، وتحوّل الديون إلى أسهم، وتُقرض نقودٌ جديدة للدول التي وصلت إلى حافة الإفلاس؛ لتمكينها من سداد متأخراتها من فوائد الديون القديمة؛ حتى تتجنب الإعسار مؤقتاً، وتخضع لوسائل الإذعان طويلاً،[١٨١١] ومن خلال التقصّي والتحقق لمجمل القروض التي قدمها الصندوق؛ يمكن لنا القول إنّه ما من دولةٍ حصلت على قرض من الصندوق وحققت معه عائداً تنموياً ملموساً، كما أن القروض لم تؤمّن نهضةً اقتصادية، بل على العكس دمّرت الاقتصاد.[١٨١٢]

وإنّ اتفاقات القروض لم تكن مرتبطة بأي حالٍ ببرنامج استثمارٍ كما هو الشأن في إقراض المشاريع التقليدية؛ بل كانت تستهدف دعم تغييراتٍ سياسية، وتراقب المؤسسات المالية الدولية بدقةٍ هذه الأخيرة؛ أي إنّ الصندوق كان وسيلةً للاحتكار السياسي والاقتصادي وليس الإنمائي؛ فباعتباره أداة الدول المتقدمة؛ فقد أرادت له تنفيذ مشاريعها في الإقراض الخارجي، وإيجاد فرصٍ ذهبيةٍ لاستثماراتها في الدول النامية؛ كما أن سياسات الصندوق قد أسهمت في تشجيع البلدان النامية على الاستدانة الخارجية، وتكبيلها بشروط الدين الخارجي؛ لإحكام السيطرة على الاقتصادات النامية،[١٨١٣] وبذلك تحققت هيمنة الدول الرأسمالية الغنية على قرارات الصندوق، واستغلال ثروات

[١٨١٠]- انظر مهند مهيدي، مرجع سابق، ص١٠٥.

[١٨١١]- انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٤٦.

[١٨١٢]- انظر حسام شعبان، مرجع سابق، ص ١٠٣١.

[١٨١٣]- لقد كان فخ المديونية مصاباً آلم الدول النامية إثر عولمة الاقتصاد وتوسع عمل الشركات متعددة الجنسية، إذ هرعت تلك الدول إلى الاستدانة تغطيةً لعجز ميزان مدفوعاتها، وزاد من ألم ذاك المصاب سوء وضع شروط التجارة الخارجية لدى الدول النامية. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ١٥٢.

الدول النامية وتحويلها للخارج؛[١٨١٤] خصوصاً أن اتفاقيات القروض لا تشجع الاقتصاد الحقيقي؛ باعتبار أيٍّ منها لا يوجّه إلى الاستثمار ؛ فقروض التكييف حوّلت الموارد بعيداً عن الاقتصاد المحلي، وشجّعت البلدان على الاستمرار في استيراد كمياتٍ كبيرةٍ من السلع الاستهلاكية؛ بما فيها الأغذية الأساسية من البلدان الغنية؛ فكانت نتيجة هذه العملية ركود الاقتصاد المحلي، وتوسيع أزمة ميزان المدفوعات، ونمو عبء الدين.[١٨١٥]

إن قروض صندوق النقد الدولي كانت وسيلةً خطيرة تستخدم في زيادة الدين، ولنأخذ مثالاً قروض الدفع السريع المخصصة نظرياً للواردات السلعية؛ إذ إنها بالحقيقة قروضٌ وهمية، فالمبالغ الممنوحة للدول المدينة كانت دائماً أقل من المبالغ المسددة في شكل خدمة الدين، ولنأخذ مثالاً بلداً نامياً إجمالي رصيد دينه ١٠ مليارات دولار ويدين بمليار دولار سنوياً، في التزامات خدمة الدين، إلا أنه مع انكماش عائدات التصدير؛ يعجز البلد عن أداء هذه الالتزامات، ما لم تأتِ قروضٌ جديدة لسداد الديون القديمة؛ فستتراكم المتأخرات، وسيوضع البلد في القائمة السوداء الدولية؛ لذلك في مثالنا هذا يمنح قرض دفع سريع يبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في شكل دعم لميزان المدفوعات، مخصصٍ لشراء الواردات السلعية، ويعمل القرض كمنشّط؛ إذ يسمح بإعادة توجيه عائدات الصادرات من العملات الأجنبية إلى مدفوعات الفائدة، وبذا يمكّن الحكومة من تلبية مواعيد استحقاق الدائنين التجاريين الرسميين، ويجمع مليار دولار من خدمة الدين من خلال قرضٍ جديدٍ يبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وعليه فإن القرض وهمي؛ لأن صافي تدفق الموارد الخارجية ٥٠٠ مليون دولار التي قدمت من الصندوق والبنك سرعان ما يستولي عليها الدائنون؛ وفضلاً عن ذلك؛ فقد أدت تلك العملية إلى زيادة رصيد الدين بمقدار ٥٠٠ مليون دولار؛ لأن القرض الجديد قد استخدم لسداد نسبة الفائدة في خدمة الدين، وليس الدين الأصلي.[١٨١٦]

وعندما تصبح حلول أزمة الدين سبباً لمزيدٍ من المديونة، ويصبح سداد الدين سرابٌ يحسبه الظمآن ماءً؛ فهذه إشارةٌ إلى حزمة الصندوق للتثبيت الاقتصادي، التي تستهدف مساعدة البلدان المدينة على إعادة هيكلة

[١٨١٤]– انظر صندوق النقد الدولي ومستقبل التنمية"، الوطن أون لاين، عبر الرابط التالي ٢٠١٨/٢/١٤ عبر الرابط التالي: http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36396 تاريخ الوصول ٢٤/ ٩/ ٢٠٢٢.

[١٨١٥]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٤٧.

[١٨١٦]– انظر مهند مهيدي، مرجع سابق، ص١٠٥.

اقتصاداتها؛ بغية توليد فائضٍ في ميزانها التجاري؛ يمكّنها من سداد الدين، وبدء عملية انتعاشٍ اقتصادي؛ إلا أن ذلك كله من ناحيةٍ نظرية؛ فعلى النقيض؛ تقوّض عمليات تقشّف الانتعاش الاقتصادي، وقدرة البلدان على سداد دينها، كما تسهم في توسيع الدين الخارجي؛ فالقروض الجديدة القائمة على السياسة التي تُمنح لسداد الدين القديم؛ تسهم في زيادة رصيد الدين، كما أنّ تحرير التجارة الدولية يؤدي عادةً إلى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات؛ إذ تحلّ الواردات محل الإنتاج المحلي، وتمنح قروضاً جديدةً سريعة الدفع؛ لتمكين البلدان من مواصلة الاستيراد للسلع من السوق العالمي. وإنّ من تبعات تحويل موارد الدولة لخدمة الديون؛ التفسّخ السياسي نتيجة تدابير التقشف وبرامج التكييف الهيكلي؛ ما يؤدي إلى استفزاز مظاهراتٍ واسعةِ النطاق في الدول المدينة كاليونان والبرتغال وإسبانيا،[١٨١٧] كما نتج عنه إشعال الكراهية والعنصرية، وأدى إلى حروبٍ أهليةٍ خطيرة أودت بتفكك البلاد،[١٨١٨] وخنق قنوات التجارة الداخلية؛ فتراكم الديون وتحويل العوائد لخدمتها يجعل المستثمرين لا يتوقعون عائداتٍ مرضية بسبب زيادة الضرائب؛ فيتراجعون عن استثماراتهم؛ فضلاً عن تأثّر الصادرات، وتعبئة المدخرات المحلية، وزيادة معدلات التضخم.[١٨١٩] وإنّ سياسة صندوق النقد الدولي قد أوصلت الديون الى أرقامٍ مخيفة؛ تزداد عاماً بعد عام، وباتت تُنذر بانهيار نظام النقد الدولي؛ إذ إن الدول النامية المدينة قد وجدت نفسها في مصيدةٍ لا خلاص منها؛ بعد أن غرقت في وحل الديون نتيجة التمادي في الاقتراض، مع سلسلة الشروط التي يفرضها الصندوق.[١٨٢٠]

٣- ماوراء تشجيع تحرير التجارة الدولية:

كثيراً ما يوصي الصندوق بتحرير التجارة الدولية؛ ويجعل ذلك شرطاً أساسياً لتقديم القروض،[١٨٢١] ثم إنّه من المعلوم أنّ حق المساهمة في رأس مال الصندوق محددٌ بمعيارين؛ **أولاهما** حجم الاحتياطي الذهبي للدولة المشاركة، وهو ما يكون في صالح الولايات المتحدة، **وثانيهما** مدى الأهمية النسبية لعملة كل دولة في التجارة

1817 – Ilias Bantekas and Cephas Lumina, Op. cit , P 184

1818 – anne orford, locating the international: military and monetary interventions after the cold war, vol 38, No 2, 1997, p 451.

١٨١٩– انظر منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي على النمو االقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة واالقتصاد، العدد ٨، عام ٢٠٢٠، ص ٨٨.

١٨٢٠– انظر د. إبراهيم العيسى مرجع سابق، ص٢١٨.

١٨٢١– انظر حميدي العبد الله، صندوق النقد الدولي جانٍ وغد وخسيس، مقال نشرته جريدة تشرين، دمشق، العدد ٨٤٢٩، ٢٠٠٢.

الدولية،[١٨٢٢] ونتاج ذلك كله أنّ قيمة عملة أيّ دولة نامية ستتحدد بالضرورة بما تملكه من ذهبٍ أو دولارات أجنبية، وهذا يعني أن قيمة العملة لم تعد تعبّر عن الناتج الداخلي من البضائع والثروات، وإنّما من موقع الدولة في التجارة الدولية، وهذا يعني أنّ كل دولةٍناميةٍ مضطرةٌ جبراً لزيادة صادراتها بأكبر قدرٍ ممكن وبأسرع وقت ممكن لتمويل المشاريع التنموية، وباعتبار أنّ الدول النامية –كما هو معلوم– لا تملك ما تصدره للعالم سوى المواد الأولية بحكم عددٍ من العوامل التاريخية والاقتصادية والعملية، والتي مردّها –في الغالب– إلى الاستعمار؛ فإنّ الدول –وللسبب ذاك– مضطرةٌ لزيادة توجيه سياساتها الاقتصادية نحو زيادة إنتاج المواد الأولية، ذاك من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فإن زيادة إنتاج السلع المصنّعة والمواد الغذائية بهدف إشباع حاجات السكان المحليين؛ يتطلب إمكانية التحكم في زيادة الإصدار النقدي لتوسيع الطلب الداخلي اللازم لزيادة الإنتاج، وهذا ما لا يسمح به صندوق النقد الدولي، باعتبار أنّ زيادة الإصدار النقدي لعملةٍ محليةٍ يؤدي إلى تخفيض سعر صرفها في السوق الدولية؛ إذا لم تترافق زيادة الإصدار النقدي بنموٍ مناسبٍ في الاحتياطات النقدية، ولهذا تجب زيادة إنتاج المواد الأولية، وبالمقابل فإن تخفيض قيمة العملة المحلية بنسبة تزيد على ١٠% يحتاج إلى موافقة الصندوق، حيث يوجد الفيتو الأمريكي والأوروبي، ومع كل تلك العملية المعقّدة؛ لا يبقى أمام الدول النامية سوى اعتماد سياسةٍ اقتصاديةٍ واحدة وحيدة، وهي إنتاج المواد الأولية، واستيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية من الدول الكبرى فارضة الإذعان والمؤسّسة له على الساحة الدولية والمواد الأولية هروباً من الفيتو في صندوق النقد الدولي، ما يجعل الدول النامية تدخُل في منافسة مع بعضها في السوق الدولية لبيع موادها الأولية؛ فتسعى كل دولة منها لزيادة ذاك الإنتاج من المواد الاولية؛ ما يؤثر على سعرها؛ فينعكس انخفاضاً في السوق الدولية؛ فتحاول زيادة صادراتها من تلك المواد من جديد؛ بغية تعويض نقص مداخيلها الناتج عن انخفاض الأسعار، وهكذا تدور في حلقةٍ مفرغة تؤدّي إلى انخفاضٍ مستمرٍ في سعر تلك الصادرات؛ فتفقد مرةً أخرى استقلالها عن طريق دورةٍ مفرغة محرّكها الأساسي صندوق النقد الدولي.[١٨٢٣]

[١٨٢٢]– انظر خالد رعد، دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، ١٩٩٤، ص ٢١٤ – ٢١٨.

[١٨٢٣]– انظر د. زياد زنبوعة، تحرير التجارة الدولية كأحد الأساليب الترغيبية لجماعات الضغط الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٥، عدد٦، ٢٠٠٣، ص ٩٤.

٤- تدمير عملة البلاد:

يُعدّ سعر الصرف أداةً رئيسية في إصلاح الاقتصاد الكلي؛ حيث يمكن أن يؤثّر تخفيض سعر الصرف أو توحيده أو تحريره على علاقات العرض والطلب الأساسية داخل الاقتصاد الوطني، ويلعب الصندوق دورًا سياسياً رئيساً في هذه العملية؛ حيث يعلن الصندوق عادةً أنّ سعر الصرف مبالغٌ فيه، ويطلب تخفيضه كشرطٍ مسبقٍ للمفاوضات حول التكييف الهيكلي، ما يعني أن زعزعة استقرار العملة الوطنية هو هدفٌ رئيسٌ في جدول الأعمال غير المعلن، ومن المحتمل أن يؤدّي هذا الإجراء إلى ارتفاعاتٍ فوريةٍ غير متوقعة في الأسعار، وتخفيضٍ للدخول الحقيقية، كما أنه يقلل من القيمة الدولارية للإنفاق الحكومي؛ ما يسهل توفير الإيرادات اللازمة لخدمة الدين الخارجي.[١٨٢٤]

٥- الآثار الاجتماعية لتخفيض سعر العملة:

إنّ تخفيض سعر العملة الذي يفرضه صندوق النقد الدولي؛ له آثارٌ وخيمةٌ على الدول؛ حيث يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية؛ مثل المواد الغذائية والعقاقير والوقود ومصادر الطاقة والخدمات العامة، وكذلك رفع تكلفة التمويل، كما يؤدي تخفيض سعر العملة إلى إطلاق العنان للتضخم، وانخفاض الأجور الحقيقية، والذي ينعكس "دولرةً" للأسعار المحلية، ويؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر،[١٨٢٥] وفي المقابل؛ يجبر الصندوق الحكومة -كجزءٍ من الحزمة الاقتصادية- على تبني برنامج مكافحة التضخم الذي لا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعالجة تخفيض سعر العملة، ولكنه يعتمد بدلاً من ذلك على انكماش الطلب، ويتطلب هذا الأمر إجراء تخفيضاتٍ كبيرة في برامج القطاع الاجتماعي، وعدم ربط الأجور بالأسعار،[١٨٢٦] وإن تخفيض سعر العملة بدلاً من زيادة عرضها؛ هو العامل الرئيس الذي يطلق دوامة التضخم، ويؤدي تخفيض سعر العملة إلى إعادة ترتيب الأسعار المحلية؛ لتتوافق مع المستويات السائدة في الأسواق العالمية، وتؤدي إلى ارتفاعاتٍ مفاجئة في أسعار السلع، بما في ذلك المواد الغذائية

[١٨٢٤]- انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص٥١.

[١٨٢٥] - انظر سلوى العنتري، قرض الصندوق: الآثار الاجتماعية للسياسات التقشفية، مجلة الديمقراطية، مجلد ١٧، عدد٦٥، ٢٠١٧، ص ٨٦ وما بعدها.

[١٨٢٦]- أدّى تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي في إفريقيا جنوب الصحراء، والذي فرضه الصندوق في عام ١٩٩٤، إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور والإنفاق الحكومي بنسبة ٥٠٪ في حين تم إعادة توجيه إيرادات الدولة بشكلٍ مكثّفٍ نحو خدمة الدين.

ومواد الاستهلاك المعمّرة والوقود، وكما أنها تؤثر في أسعار الصادرات؛ فإنها تزيد التكلفة الاستيرادية للخدمات والسلع، وهذا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بشكلٍ عام، بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج والمواد الأولية،[١٨٢٧] **وهذا يعني أنّ الأسعار المحلية من سلعٍ وخدماتٍ ستتكيّف بالضرورة مع مستويات السوق العالمي، ورغم ذلك كله؛ يُنكر صندوق النقد الدولي تلك الحقيقة، ولا يعترف بالتأثير التضخمي لتخفيض سعر الصرف.**

٦- التحكم بالبنك المركزي:

من ضمن برامج إعادة الهيكلة المطبّقة؛ يراقب الصندوق عن كثبٍ عملية إعادة هيكلة البنك المركزي، ويقدّم الموارد اللازمة لذلك، ويشترط الصندوق استقلال البنك المركزي عن السلطة السياسية، معتبراً ذلك علاجاً لميل الحكومات للتضخيم، حتى يفقد البلد سلطته على السياسة النقدية، وتصبح البنوك المركزية تحت الوصاية، ما يعني أنّ صندوق النقد الدولي -وليس الحكومة الوطنية- هو من يتحكّم في حركة وتدفق وإيجاد النقود، ونتيجةً لذلك؛ تحظر الاتفاقات الموقّعة بين الحكومة والصندوق تمويل البنك المركزي للمصروفات الحكومية، وتقديم الائتمان من خلال إيجاد النقود؛ ما يعني أنه يضع الصندوق نفسه نيابةً عن الدائنين في مركزٍ يسمح له بشلّ تمويل التنمية الاقتصادية الحقيقية، ونتيجةً لذلك؛ يصبح البلد عاجزاً عن استخدام السياسة النقدية المحلية في تعبئة موارده الداخلية، ويزداد اعتماده على مصادر التمويل الدولية؛ مما يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية.[١٨٢٨] حتى كرّس الصندوق تبعية دول العالم الثالث لدول الغرب، وباتت تدور في فلكها وتحت رحمة بنوكها.[١٨٢٩]

٧- تهديد المالية العامة للدولة:

تفرض شروط القروض وترتيبات التكييف الهيكلي؛ تخفيضاتٍ كبيرةٍ في عنصر العامل الحكومي، بالإضافة إلى تخفيضاتٍ كبيرة في برامج الاستثمار الاجتماعي، وتمتدّ تدابير التقشف لتشمل فئات الإنفاق العام بوجه عام، وتتدخّل المؤسسات المالية الدولية لتحديد أهدافٍ عامةٍ لعجز الميزانية، وذلك لضمان توجيه إيرادات الدولة نحو خدمة الديون، ويخضع هيكل الإنفاق العام للمراقبة من خلال ما يسمى "مراجعة الإنفاق العام"، حيث يخضع تكوين

[١٨٢٧]- أنظر د.عاطف النقلي، مرجع سابق، ص١٠٣.

[١٨٢٨]- انظر مهند مهيدي، مرجع سابق، ص١١١.

[١٨٢٩]- انظر حمد البازعي، صندوق النقد الدولي ومديونية العالم الثالث، مجلة البيان، عدد ٢٤، ١٩٩٠، ص ٥٠.

الإنفاق في الوزارات للإشراف الدولي، كما يتم فرض تخفيض رعاية الدولة واهتمامها تدريجياً من مجال الخدمات والصحة والتعليم الضرورية. وقد أدت التدابير التقشفية؛ التي تتطلّب التحوّل من البرامج النظامية إلى البرامج الموجهة، إلى انهيار التعليم بسبب تدهور المدارس، وانهيار الصحة بسبب تدهور المراكز والعيادات الصحية والمستشفيات، وفي الوقت نفسه؛ تضمّنت هذه الإجراءات نفسها استمرار سداد الديون؛ مما أدى إلى تقييد السياسات العامة للدولة ضمن إطار السياسات التي تخدم مصالح النخبة في المؤسسات المالية الدولية.[١٨٣٠]

٨- خصخصة منشآت الدولة وتصفيتها:

إنّ برامج الخصخصة التي يأتي بها التكييف الهيكلي؛ تشكّل وسيلةً للاستيلاء على الأصول الحقيقية للبلدان المدينة، وترتبط خصخصة منشآت الدولة بإعادة التفاوض بشأن الديون الخارجي، ويستولي رأس المال الأجنبي والمشاريع المشتركة على أكثر المنشآت شبه العامة مقابل الدين؛ بحيث يتوقع الصندوق أنّ تلك العملية ستؤمّن دخلاً للدولة، ويُصارُ إلى توجيه حصيلة تلك المبيعات إلى المؤسسات المالية الدولية، ويكسب عندها رأس المال الأجنبي ملكيةَ أكثر منشآت الدولة؛ بتكلفةٍ منخفضةٍ جداً، تقلّ عن سعرها الحقيقي، وهذا يعني هبوط سعر أصول الدولة، مع إيجاد العديد من المشكلات؛ كالبطالة الناتجة عن الخصخصة والنتائج الاجتماعية المترتّبة عليها، والحقيقة أن سياسات الخصخصة المتبّعة من قبل الصندوق لم تؤتِ ثماراً طيبة في العديد من البلاد كروسيا مثلاً، إذ فشلت تلك السياسات في النجاح كقوةٍ فاعلة في عملية التنمية.[١٨٣١]

٩- التأثير في السياسة الداخلية والخارجية للدولة:

يبدو لنا أن من أوجه الإذعان التي تفرض على الدول النامية؛ آلية استحصالها على القروض من الصندوق؛ إذ إن الدول الكبرى المتنفّذة؛ تستخدم القروض تلك كأداة ضغطٍ سياسي على البلدان النامية المدينة، للتأثير على سياساتها ومصادرة قرارها، وتوجيه تحالفاتها، كما تشترط القروض عادةً انتهاج منهجٍ رأسماليٍ متفقٍ مع الصندوق، ويقوم الصندوق بتسهيل عملية الحصول على القروض التي تجعل عملية انتقال الموارد المالية من

[١٨٣٠]- انظر محمود غراب، مرجع سابق، ص ١٧٥.

[١٨٣١]- محمود غراب، مرجع سابق، ص١٨٣ وما بعدها.

البلدان النامية إلى الدول والمؤسسات الدائنة أكثر سلاسة، ولقد كان لبرامج التكييف الهيكلي التي وضعها الصندوق عام ١٩٨٢ دورٌ خطيرٌ في زعزعة الاستقرار السياسي في يوغسلافيا، ووجهّت شعور الشعب نحو عدم الأمان، وما نتج عن ذلك من انخفاض الاستقرار الاجتماعي؛ فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانتشار البطالة.[١٨٣٢]

والحقيقة أن البنك بنص اتفاقية تأسيسه ملزمٌ باحترام السياسية الداخلية والاجتماعية للدولة، فالفقرة ٣ /ب/ من المادة ٤ تلزمه بتبني المبادئ التي من شأنها احترام السياسة الداخلية والاجتماعية والعامة للبلدان الأعضاء، سوى أن الصندوق عادةً ما يحتج بأنه غير ملزَم باحترام تلك السياسات إذا ما كانت تتعارض مع أهدافه؛ ما يمكن القول معه أن تلك الفقرة ليست سوى عبارةٍ إنشائيةٍ لطيفة، لا تؤثر في حرية الصندوق ولا تضرب عليه التزاماً ينبغي أن يأخذه بعين الاعتبار في إطار سياساته وبرامجه.[١٨٣٣]

وإنّ نَقْل سلطة اتخاذ القرارات من الحكومات إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ يؤثّر في السيادة والسلطة الدستورية، وهي بالضرورة تؤثّر في المشاركة السياسية والديمقراطية بمعناها الحقيقي،[١٨٣٤] بل إنّ تحقيق الديمقراطية التي يفرضها أحياناً الصندوق –وكذلك البنك– معلّقاً عليها الاستفادة من موارده؛ إنما يتم انتهاكها من قبل الصندوق نفسه، من خلال الإجراءات والتدابير المفروضة من قبله؛ ما ينتهك حق البلد المعني في تقرير المصير والحكم الديمقراطي بمفهومه الموضوعي، حتى وصل الأمر أن رؤساء الوزراء قد يتم استبعادهم من عملية صنع القرار، بل قد يقرّر الصندوق ميزانية الدولة، ويحدد سعر الفائدة، ويقرر قيمة العملة الوطنية، ويملي أسعار المواد الغذائية والطاقة.[١٨٣٥] وإنّ من أخطر الآثار التي يرتبها التعامل مع صندوق النقد الدولي من قبل الدول النامية؛ هو تقليص دور الدولة الوطنية؛ فنرى مثلاً تهديد الحكومة الإندونيسية عن طريق صندوق النقد الدولي؛ لإرغامها على دخول قوات دوليّة لحفظ السلام في تيمور الشرقية.[١٨٣٦]

1832 – Anne Orford Op. cit, p. 456.

١٨٣٣ – انظر ماري ليريتو، مرجع سابق، ص ١٣٧ وما بعدها.

1834 – Anne Orford, Op. citp. 470.

1835 – ibid, p. 468.

١٨٣٦– انظر عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

١٠- التأثير في الصحة:

بالرغم من ادعاء صندوق النقد شعوره بالقلق إزاء العواقب الصحيّة المترتبة على النصائح المتعلقة بالسياسات؛ إلا أنّ الأدلة المتاحة تشير إلى العديد من الشروط المُدرجة في برامج التكييف الهيكلي التي تضر بالقطاع الصحي؛ إذ إن تلك الشروط والسياسات المفروضة من قبل الصندوق؛ تحدث تغييراتٍ في حجم وجودة الخدمات المقدمة، كالمرافق الصحية والطبية والإمدادات الدوائية والتجهيزات؛[١٨٣٧] حتى أن الدراسات أشارت إلى أنّ كل شرطٍ إضافيٍ لصندوق النقد الدولي؛ يقلل من الإنفاق الحكومي على الصحة للفرد بنسبة ٠,٢٥% فتعاني البلدان من نقص الإمدادات الطبية لفترةٍ طويلة، وتحلّ محلّ الخدمات الطبية برامج تقليدية غير فعّالة.[١٨٣٨] ما يؤدي في كثيرٍ من الأحيان لانهيار النظام الصحي، وانتشار الأمراض المُعدية؛ ففي الأكوادور عام ٢٠٠٤ بلغت الديون ١٦,٩ مليار دولار، بينما كانت مدفوعات خدمة الديون ٣,٧ مليار دولار، وهو ما يساوي أكثر من ستة أمثال إنفاقها على الرعاية الصحية، وتلك كينيا عام ٢٠٠٦ التي أنفقت على خدمة الدين أكثر مما أنفقت على الخدمات الصحية[١٨٣٩] والفلبين التي أنفقت ما يربو عن ٣٢% من ميزانيتها السنوية خدمةً للدين؛ بينما أنفقت ١,٣% على الصحة.[١٨٤٠]

١١- التأثير على التعليم:

أكّد تقريرٌ لصندوق النقد؛ أنّ أقلّ إنجازٍ حقّقته الدول المثقلة بالديون؛ كان من نصيب قطاع التعليم،[١٨٤١] كما أنّ اللجنة البرلمانية اليونانية المعنية بالديون؛ قد صرّحت بجلاءٍ في تقريرها عام ٢٠١٥ أنّ الشروط التي تفرض على الدول المدينة؛ كانت تستهدف بشكلٍ كبيرٍ ومباشرٍ نظامَ التعليم؛ ما نتج عنه تخفيض رواتب المعلمين، والنقل

1837 – Thomas Stubbs and Alexander Kentikelenis, Op. cit, p 370.

1838 – Ibid, p 371.

١٨٣٩– انظر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، ٢٩ المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول والتزاماتها المالية الدولية الأخرى المتصلة بها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سيفاس لومينا، وثيقة رقم A /HRC /20/23 حاشية ٦.

١٨٤٠– المرجع نفسه.

1841 – IMF, heavily indebted poor countries (hipc) initiative and multilateral debt relief initiative (mdri) statistical update, Policy Paper No 28, 2019, Available at: file:///C:/Users/ozo/Downloads/_031516.pdf

القسري لهم، ودمج وإغلاق المدارس؛ تلبيةً لمعايير الدائنين؛ مما انعكس سلباً على التعليم والعملية التعليمية.[١٨٤٢] أما الفلبين التي أنفقت ما يربو عن ٣٢% من ميزانيتها السنوية خدمةً للدين؛ قد أنفقت ١٤% على التعليم.[١٨٤٣] وفي عام ٢٠٠٤ أدى اشتراط الصندوق تجميد أجور القطاع العام بغية تسديد الدين إلى فشل الحكومة في معالجة النقص الحاصل في أعداد المعلمين؛[١٨٤٤] ووفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة الاقتصاد الجديد عام ٢٠٠٥ أنفقت جمايكا قرابة ٢٨ % من ميزانيتها على خدمة الديون مقابل ١,٦١ % للتعليم والصحة، وأنفقت بلغاريا ٢٣% مقابل ٦,١١% على التعليم والصحة.[١٨٤٥]

والحقَّ نقول؛ إنّ جملة الشروط التي تفرض على الدول للاستفادة من موارد الصندوق –وكذلك البنك الدولي– كان فيها تقييداً واضحاً لاتخاذ قرارات تتعلّق بالعمالة والتعليم، والصحة والضمان الاجتماعي، وتوفير الخدمات والسياسة النقدية ومستويات الاستثمار الأجنبي،[١٨٤٦] كما أنّ شروط الصندوق تعطي الأولوية للقطاع الخاص في كافة المجالات؛ ليس فقط في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحسب، وإنّما في المجال العسكري والأمني أيضاً؛ إذ إنّ للصندوق فرضَ شروطٍ وحدود اتفاق في هذه المجالات أيضاً وذلك بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة؛[١٨٤٧] مما عكس إذعاناً واضحاً على مستوياتٍ عدّة. وإنّ إدارة الصندوق تُنكر تدخّله في شؤون الدول المقترضة، مُدّعيةً أنّ ما يقوم به لا يعدُ أن يكون تبادلاً لوجهات النظر أو محض مشاورات، والحقيقة أنّ البعثات التي يُرسلها الصندوق للدولة المعنية، وبعد الفحص الدقيق للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة؛ فإنها تضع جملةً من التوصيات التي لا بُد من الأخذ بها في كل قطاعات الدولة المذكورة، وإنّ الدولة التي تنشد مساعدة الصندوق؛ لا تملك سوى الأخذ بها.[١٨٤٨]

1842 – Ilias Bantekas, Op. cit, P 242.

١٨٤٣– المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، مرجع سابق.

1844 – Ilias Bantekas and Cephas Lumina, Op. cit, P 297.

1845– Cephas Lumina, Op. cit, P 293.

1846 – Anne Orford Op. cit, p. 465.

١٨٤٧– انظر زياد الحافظ، المشهد الاقتصادي الأمريكي وتداعياته على السياسة الخارجية الأمريكية، المستقبل العربي، السنة ٢٧ ،العدد ٣٠٦، ٢٠٠٤، ص ٨١–٩١.

١٨٤٨– انظر عبد الواحد الفار، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

الفرع الثاني

دور مجموعة البنك الدولي[١٨٤٩]

اجتمعت خمس وأربعون دولة في بريتون وودز عام ١٩٤٤ للتعاون في المجال الاقتصادي؛ منعاً لتكرار الكساد الكبير الذي حصل في ثلاثينات القرن العشرين؛ فتمخّض الاجتماع عن فكرةٍ للتعاون تُوّجت فيما بعد بالبنك الدولي بدايات ١٩٤٦.[١٨٥٠] ويبدو أنّ هناك تزامناً واضحاً في نشأة البنك مع نشأة الصندوق الوليد الذي سبق أخاه بثلاثة أشهر فقط! ما يعكس وضوحاً في السياسة الاقتصادية الدولية لدى المؤسسين، ووضوح الأهداف بالضرورة؛ خصوصاً أنّ العضوية في الصندوق شرطٌ للعضوية في البنك![١٨٥١] ولقد تم إنشاء البنك الدولي بغية توفير رأس المال الاستثماري لإعادة البناء والتنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب وفق ما تمّ إعلانه، وكان التخصّص ابتداءً في إقراض الدول المتقدمة لمشاريع البنية التحتية؛ كالموانئ والسكك الحديدية والسدود الكهرومائية؛ إلا أن احتياجات الدول النامية إلى قدرٍ أكبر وأعلى من التمويل –وفق المزاعم– دفع إلى إنشاء منظمةٍ إضافية داخل البنك عام ١٩٦٠ وهي المؤسسة الدولية للتنمية، وباتت أحد المهام المعلنة للبنك؛ القضاء على الفقر العالمي.[١٨٥٢]

ويبدو أنه –ورغم المزاعم المعلنة والأهداف المدونة– كان لسياسات المؤسسات المالية الدولية بالغَ الأثر في الكثير من المشكلات الدولية؛ فقد انهارت القوّة الشرائية لكثيرٍ من العملات، وظهرت المجاعات، وأُغلقت العيادات والمدارس، وأنكر مئات الأطفال حقّهم في التعليم، وأدت "الإصلاحات" إلى انبعاث الأمراض المعدية بالرغم من أن مهمة بعضها –كولاية البنك الدولي– إنما تتمثّل في مكافحة الفقر وحماية البيئة، إلا أن دعمه للمشاريع الكهرومائية والزراعية الصناعية الضخمة قد أسرع كذلك بعملية نزع الغابات وتدمير البيئة الطبيعية![١٨٥٣] وإنّ البنك الدولي قد لعب دوراً خطيراً في تحقيق تبعية الدول النامية ودول العالم الثالث، من خلال المِنح والقروض

[١٨٤٩]– يشمل مصطلح مجموعة البنك الدولي جميع مؤسسات البنك الخمس، وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، والمؤسسة المالية الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار؛ في حين يشير مصطلح البنك الدولي إلى مؤسستين بشكل خاص هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الإنمائية الدولية.

[١٨٥٠]– انظر حسام شعبان، مرجع سابق، ص ٩١٣ وما بعدها.

[١٨٥١]– انظر محمد السعيدي، البنك الدولي رؤية من الداخل، مجلة شؤون العصر، مجلد ١٠، عدد٢٢، ٢٠٠٦، ص١١٧.

[1852] – Thomas Stubbs and Alexander Kentikelenis, Op. cit, p 360..

[١٨٥٣]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٢٦.

الممنوحة لتلك الدول؛ إذ إنّ الأخيرة تكون عادةً مشروطةً ومرتبطةً بجملةٍ من القيود والشروط تفرض على الدول المدينة؛ بما يعمق التبعية لرأس المال الدولي، وتُعرّض القرار السياسي في تلك الدول لمزيدٍ من الضغوطات.[١٨٥٤] وعلى الرغم من أنّ أحد أهم الوظائف الأساسية للبنك كما يُستدل من تسميته "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" أو "البنك الدولي للتعمير والتنمية" ومن مادة دستوره الأولى؛ تسهيل حصول الدول الأعضاء على الاستثمارات اللازمة لتمويل المشروعات الإنتاجية، فإنه في الحقيقة لم يوجّه أهميةً خاصةً للدول النامية؛ كما لم يمنحها معاملةً تفضيلية، بل إنه وفي السنوات الأولى؛ ركّز اهتمامه على الدول الأوروبية التي تأثرت اقتصاداتها بالحرب. كما أن البنك وباعتباره يتحرك وفقاً لقوانين السوق وأسعار الفائدة في سوق المال؛ فإنه لم يُغرِ الدول الأوروبية التعامل معه، ولأن البنك كان يقوم بالاقتراض بأسعار فائدة معقولة؛ معتمداً على سمعته ومركزه الدوليان، ثم يقوم بإعادة الإقراض لتمكين الدول من إقامة مشروعاتٍ إنتاجية بأسعار فائدة تكاد تماثل الأسعار السائدة في السوق أو أقل، وباعتبار أنّ البنك حريصٌ على استعادة أمواله بسرعة؛ فهو لذلك لم يُقدّم قروضاً إلا للمشروعات الإنتاجية التي تُدِرّ عائداً سريعاً، وبذلك لم يكن البنك سنداً يُتكأ عليه لدول العالم الثالث؛ لأن تلك الدول كانت ولا تزال بحاجةٍ لقروضٍ تستثمر في البنية الأساسية، وهي لا تُدر عائداً اقتصادياً إلا بعد مرور فترة طويلة نسبياً.[١٨٥٥]

أولاً- قضايا التنمية في دول العالم الثالث:

إنّ البنك الدولي في نظرته لقضايا التنمية في دول العالم الثالث؛ لم يكن أحسن حالاً من صندوق النقد، فهذا البنك القائم بصورة منظمةٍ دولية؛ لم يكن سوى وسيطٍ بين حائزي رأس المال والراغبين في استخدامه؛ ليقوم بعمليات الإقراض والاقتراض في سوق المال؛ شأنه في ذلك شأن أيّ بنكٍ تجاري.[١٨٥٦] فقد كان البنك الدولي يقوم بتمويل المشاريع الجارية في دول العالم الثالث، وذلك لتلبية حاجات الشركات متعددة الجنسية! ليتبيّن أنّ النظام الاقتصادي الدولي قد مكّن النمو في بعضٍ من دول العالم؛ إلا أنه قد أدى إلى تفاقم الفقر في أجزاء أخرى منه.[١٨٥٧]

[١٨٥٤]- انظر د. جميل خالد، مرجع سابق، ٣٤٤ - ٣٤٥.

[١٨٥٥]- انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٢٢٣.

[١٨٥٦]- انظر المرجع نفسه، ص٢٢٣.

[1857] – Jochen von Bernstorff, Op. cit, P282.

لذا يرى البعض أنّ الدول النامية ودول العالم الثالث يقع عليها النضال ضد البنك الدولي، وضد دوره الاستعماري لا الإعماري، ولا بُد من حل مشكلة مديونية تلك الدول؛ بتعزيز قدراتها الداخلية، لا باللجوء إلى الخارج وتدويل مشاكلها الاقتصادية؛ بما يتيح لها الاستغناء عن تلك المِنح والقروض وشروطها القاسية المذعنة.[١٨٥٨]

ثانياً– التلاعب بالأرقام الإحصائية:

عُهِد عن البنك الدولي وضعه لمؤشراتٍ إحصائية تُعدّ مرجعيةً في التنبّؤات والتقديرات؛ فتُعَّمم لتكون أساساً لدراساتٍ وخططٍ وبرامج؛ فتلعب بالمقابل دوراً خطيراً في تزييف الحقائق وقلبها لتحقيق أهداف استراتيجية للدول الغربية؛[١٨٥٩] منها تشويه أرقام الفقر العالمي التي كانت سياسةٌ انتهجها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طويلاً؛ إذ إنه وحتى الانهيار المالي عام ١٩٩٨ أو ما يطلق عليه "سبتمبر الأسود ١٩٩٨" كان يروّج إلى أن الاقتصاد العالمي يزدهر تحت دفع إصلاحات السوق الحرة؛ فهما أكّدا وبلهجةٍ جازمةٍ أنّ النمو الاقتصادي أواخر القرن العشرين قد أسهم في تخفيف مستويات الفقر العالمي، وإنّ هذا التقدم في تخفيف الفقر ظاهرةٌ بارزةٌ لم يسبق لها مثيل! وراحوا يبشّرون أنّ سياسات الاقتصاد الكُليّ، والتي تعني سلسلةً من ميزانيات التقشّف وإلغاء الضوابط والخصخصة، هي دون نقاشٍ أو مراءٍ مفتاحُ النجاح الاقتصادي وتخفيف الفقر.[١٨٦٠] وهنا المشكلة تكمن؛ فمن يقيس درجة نمو أو فاعلية قروض البنك الدولي؟ ومن يقيّم برامجه الإصلاحية، ومن يتفحّص مصدر الأبحاث التي تعكس تحقيق غاية البنك من خلال قروضه وبرامجه، وممولّها وصحة تقاريرها؟[١٨٦١]

إنّ حكومات مجموعة السبعة والمؤسسات الدولية بما فيها الصندوق والبنك الدوليان؛ ينكرون زيادة مستويات الفقر العالمي نتيجةً لبرامج إصلاح الاقتصاد الكلي، ويقومون بالتلاعب بالإحصاءات الرسمية وإخفاء الأرقام الحقيقية التي تعكس واقعاً اجتماعياً واقتصادياً رديئاً، بل قد كانت تلك البرامج سبباً ممنهجاً لانهيار النظم الإنتاجية

[١٨٥٨]– انظر د. جميل خالد، مرجع سابق، ٣٤٤ – ٣٤٥.

[١٨٥٩]– انظر محمد السعيدي، مرجع سابق، ص١٢٤.

[١٨٦٠]– انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير عن التنمية البشرية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٧، ص٢.

[١٨٦١]– حيث اتضح ان معظم تلك الأبحاث التي تُشيد بالبنك وقروضه ونتائج برامجه إنما يأتي تمويلها من تلك المؤسسات المالية نفسها، أو من مراكز ومعاهد أُنشئت بمال تلك المؤسسات، وفي أحسن الأحوال إن لم يكن هناك ارتباط مباشر فهناك نفوذ وضغوط تمارس في الخفاء. للمزيد انظر محمد السعيدي، مرجع سابق، ص١٢٥.

في العالم النامي، وتصفية المؤسسات الوطنية، وتحلل البرامج الصحية والتعليمية.[١٨٦٢] في حين اتسعت التفاوتات الاجتماعية، ومعدّلات الدخول فيما بين الأمم، وتتزايد محاولات إخفاء المعدلات الحقيقية للفقر العالمي، وذلك بالتلاعب بالإحصاءات الرسمية؛ فالبنك الدولي قدّر أنّ ١٨ % من سكان العالم بالغي الفقر، و٢٣ % من السكان فقراء، وقد حدّد وفق دراسةٍ مرجعيةٍ خط الفقر الأعلى بشكلٍ تعسّفي؛ بأنه دخل للفرد يبلغ دولاراً أمريكياً واحداً يومياً، أي ٣٧٠ دولاراً أمريكياً سنوياً! أما مجموع السكان الذين تزيد دخولهم عن هذا الرقم السنوي؛ فهي غير فقيرة!! [١٨٦٣] ليرفعه اليوم إلى ٢,١٥ دولار أمريكي،[١٨٦٤] ولا يخفى أنّ مثل هذه الإحصاءات تخدم مصلحة البنك الدولي والدول المتنفّذة فيه، من خلال تصوير الفقراء في البلدان النامية على أنهم أقلية. أما في الولايات المتحدة؛ فخط الفقر هو ١١ دولار أمريكي يومياً، ولو أنّ ذاك المعيار قد طُبّق على الدول النامية؛ لصنّف معظم السكان فيها على أنهم تحت خط الفقر؛ لذلك فالمؤشرات التي يتبناها صندوق النقد لا زالت تحمل بُعداً سياسياً لا إنسانياً.[١٨٦٥]

وقد سبق للبنك الدولي أن أصدر مطبوعاً في مجال التوقعات الاقتصادية العالمية والدول النامية؛ تغطي بعض مجالاتٍ استشرافيةٍ للاقتصاد العالمي، وهو جانب تغطيه إحدى مطبوعات صندوق النقد الدولي؛ إلا أن المعطيات والأرقام كانت مختلفة بين المؤسستين! إذ عكست كل دراسةٍ أرقاماً وتقديراتٍ تتماشى مع أهدافها المرادة؛ بُررت فيما بعد أن تنبؤات على درجةٍ مختلفة من التعقيد أُرسلت إلى مديري البنك وكذلك إلى مديري الصندوق.[١٨٦٦] ولم تكن البلاد العربية في منأى عن تلك التلاعبات بالأرقام؛ فكثيرٌ من الإحصائيات فيها تجافي الحقيقة، وتُنشَر تهليلاً بإنجازات خُلّبيّة، واحتفالاتٍ بأعيادٍ وطنية، وللتأثير في العقل الجمعي للشعوب المحكومة بالحديد والنار، وكثيرٍ من التجبّر والاستكبار؛ أو بمناسبة انتخابات رئاسية! أما الاخفاقات وتخلّف مختلف جوانب الحياة؛ فيتم

[١٨٦٢]– ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص٢٩٦ – ٣٠٦.

[١٨٦٣]– انظر البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، الفقر، مرجع سابق,

[١٨٦٤]– انظر آخر الاحصائيات عبر الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2022/05/02/fact-sheet-an-adjustment-to-global-poverty-lines

[١٨٦٥]– انظر محمد السعيدي، مرجع سابق، ص١٢٥ وما بعدها.

[١٨٦٦]– انظر جاك بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ط١، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠١، ص ٧٦.

التستر عليها؛ ففي اليمن –على سبيل المثال– يشير أحد التقارير الرسمية إلى صعوبة العثور على بياناتٍ مكتملةٍ محايدة وصحيحة؛ إذ إنّ المتاح متحيّز أو مفتقرٌ للدقة![١٨٦٧]

ثالثاً– الإقراض والتمويل:

تخضع سياسات الإقراض في البنك الدولي لمؤثّرات سياسية تمارسها تلك الدول صاحبة الحصص الكبرى داخل البنك، والتي تملك للسبب ذاك حظاً أكبراً من الأصوات، كما أنها تملك عرقلة منح القرض لأي دولةٍ دونما أسبابٍ اقتصاديةٍ بالضرورة، كرفض البنك الدولي تمويلَ نفقاتِ بناء السد العالي في مصر بسبب الضغوط الأمريكية التي مورست على البنك.[١٨٦٨] ويشير البعض إلى أنّ ثلاثةً من أكبر المانحين الدوليين "الولايات المتحدة وفرنسا واليابان" إنّما يوجّهون مساعداتهم ليس إلى تلك البلدان التي تحتاج لجهودٍ تَحدُّ من الفقر وتقضي على الجهل والأمراض؛ بل إلى تلك البلاد التي ستزيد المساعدات فيها مصالح الدول المانحة الاستراتيجية.[١٨٦٩] وفي إحدى الدراسات السرية الداخلية لقروض البنك الدولي عام ١٩٨٠؛ تبيّن أنّ دولتان فقط من الدول التي تلقّت قروضاً تمكنتا من خفض العجز في الميزانية، حتى تبين أنّ القروض كانت تأتي بنتائج عكسية؛ **ففي ساحل العاج**، كانت القروض تموّل مؤسساتٍ زراعيةٍ حكوميةٍ بيروقراطيةٍ غير ذات كفاءة، **وفي كينيا**، لم يوجّه القرض لمسألة احتمال نزع نصيب الحكومة في الاستثمارات غير الحكومية، وفي تايلاند كان القرض يوجّه لخدمة الدين.[١٨٧٠]

وفي تقريرٍ للجنة شكّلها الكونغرس الأمريكي عام ١٩٩٨ (لجنة ميلترز) لتقييم أداء البنك وصندوق النقد الدوليين؛ جاء أن ٧٠% من القروض التي تم تقديمها من قبل البنك اقتصرت على ١١ بلدٍ فقط؛ بينما توازعت باقي البلدان البالغة ١٤٥ بلد الـ٣٠ % الباقية، كما أن ٨٠% من ميزانية البنك لا تخصّص لأفقر البلدان النامية بل لأحسنها حالاً؛ لا بل تلك التي تمتلك رصيداً ائتمانياً إيجابياً؛ لذلك لم يكن مستغرباً أن يكون إخفاق مشروعات

[١٨٦٧]– انظر التقرير الاستراتيجي اليمني، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، لعام ٢٠٠٤، ص ٦٧.

[١٨٦٨]– انظر أحمد طوزان، تداعيات العولمة في إطار القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١١٢.

[1869] – Koninklijke Brill NV, Leiden, Op. cit, p180.

[١٨٧٠]– انظر غراهام هانكوك، سادة الفقر، ترجمة د. ناصر السيد ومستمار السقيد، ط١، دار الهيثم، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص ٦٩ وما بعدها.

البنك بين ٦٥% – ٧٠% في البلدان الأكثر فقراً وبين ٥٥ % – ٦٠ % في البلدان النامية.[١٨٧١] ليبدو أن هناك افتقادٌ للعدالة في توزيع القروض على الدول الأعضاء، كما أن هناك انعدامٌ للعدالة في تفاوت قيمتها، فالأخيرة تمنح وفقاً للوزن السياسي والمصلحة والأهمية، وفق ترتيب القوى الكبرى؛ لذلك نرى نصيب أوروبا من القروض يفوق بكثيرٍ نصيب الدول النامية.[١٨٧٢] ومن خلال دراسة القروض والمنح التي يتم تقديمها من قبل الدول الأكثر تقدماً للدول الأقل تقدماً؛ نجد أن تلك المعونات والقروض إنما تذهب للدول ذات الدخل المتوسّط، وليس للدول الفقيرة حقاً، وتكون تلك القروض مهندسةً ومصمّمةً من قبل الدول المانحة، والتي تقوم بدورها بتحديد الدول التي تستحق قروضها وفق سياساتها المالية الدولية، ومصالحها الاستراتيجية، والتي لا تلتقي ومصالح الدول المقترضة بالضرورة.[١٨٧٣] والحقيقة أنّ الدول التي تعاني الفقر؛ يرجّح أنها ستبقى تعانيه رغم القروض التي تتلقاها من البنك الدولي؛ عدا عن أنها لن تتمكن من تسديد ديونها؛ أي إن البنك الدولي لم يكن موفّقاً في إنجاز مهمّته المعلنة، والتي هي الحدُّ من الفقر العالمي.[١٨٧٤]

وإن تزايد اعتماد دول العالم الثالث والدول النامية على التمويل الخارجي من أجل الحصول على المنح والقروض؛ قادت إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية، وقيّدت الدول المقترضة بقيودٍ خدمت سياسة البنك الدولي التي قادت إلى تعزيز التبعية الاقتصادية؛ بحيث باتت تسعى تلك الدول من حيث تدري أو لا تدري لخدمة مصالح الدول المانحة وأهدافها؛ مما يحيد بالدول عن تحقيق أهدافها الإنمائية في سبيل الالتزام بالقيود والشروط المفروضة عليها؛ خصوصاً أن الأنظمة المالية للدول المقرضة والمطلوب تطبيقها؛ قد لا تتلاءم مع طبيعة النظام الاجتماعي في البلدان المقترضة وتكوينه. ثمّ إنّ تلك القروض والمنح لم تقتصر على تعميق التبعية الاقتصادية والمالية للبنك الدولي والدول المانحة وحسب؛ بل تعداه إلى تحقق التبعية السياسية؛ إذ إن القروض عادةً لا تكون مشروطةً

1871 – Allan Meltzer, on the report on the international Finance Institution Advisory Commission, Senate Committee on Banking, Housing and Urban Affairs, 2000.

١٨٧٢ – انظر د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل، مرجع سابق، ٣٨٧.

١٨٧٣– انظر د. جميل خالد، مرجع سابق، ٣٤٦.

1874 –Allan Meltzer Op. cit.

بسياساتٍ اقتصاديةٍ معينة؛ بل بمواقف سياسيةٍ لا بُد من تبنّيها.[١٨٧٥] ويبدو أن الدول المقترضة دائماً ما تجد نفسها في دوّامة إعادة جدولة الديون التي لا تنتهي؛ أما البنك الدولي؛ فيقف شامخاً متهللاً، مواصلاً لعمله، محققاً للإيرادات؛ حيث إنّ دخلاً صافياً قد سجّله عمل البنك في كل سنة مالية منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٨٧ –مثلاً– إذ حقق ١,١ بليون دولار أكثر في سداد أصل الدين والفوائد على القروض القديمة أكثر؛ مما دفعه للقروض الجديدة للدول النامية، ما يعني أننا أمام مؤسسةٍ تقرض الدول النامية حقاً؛ إلا أنها تحقّق باستمرار ربحاً عالياً يذهب للدول المقرضة على حساب الدول المقترضة؛ إضافةً إلى التحكّم السياسي الاقتصادي الحقيقي الناتج عن سيطرتهم الفعالة على البنك وهيئاته.[١٨٧٦] وإنّ ارتفاع معدلات الفائدة قد شكّل عبئاً ثقيلاً على المشروعات المحلية ما أسرع بإفلاسها،[١٨٧٧] ويبدو أنّ البنك يقوم بتوزيع القروض بشكلٍ غير عادلٍ جغرافياً؛ فيركّز على بعض الدول النامية دون سواها رغم قدراتها الاقتصادية،[١٨٧٨] كما أنّ جزءاً كبيراً من القروض كانت من نصيب الدول المتقدمة.[١٨٧٩]

وبالرغم من أنّ المعلن من قبل البنك والصندوق بأنه "**لا ارتباط تبادلي للاشتراطات**" ما يعني عدم توقف منح قرضٍ من قبل إحدى المؤسستين على تحقيق شروط المؤسسة الأخرى؛ إذ إن ذلك سيعكس جبهةً موحّدةً مشتركةً منظمةً من قبلهما في وجه الدول النامية؛ إلا أن الممارسات الفعلية للبنك ومنذ عام ١٩٨٩ تتّجه إلى الارتباط بالمعنى المنفي ذاك؛ فإقراض البنك مثلاً من أجل الإصلاح الهيكلي مقصورٌ على الدول التي لديها برامج استقرار اقتصادي مع صندوق النقد الدولي.[١٨٨٠]

رابعاً– تدخل البنك في الشؤون الداخلية للأعضاء:

يبدو أن الدول النامية حديثة الاستقلال بعد الحرب الغربية الثانية –والتي كانت تسعى نحو التنمية والتكوّر والاستقلال الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة والدخل – كان لها أن تتعامل باستقلالٍ عن

[١٨٧٥]– انظر د. جميل خالد، مرجع سابق، ٣٤٩ – ٣٥٠.

[١٨٧٦]– انظر غراهام هانكوك، مرجع سابق، ص ٥٨. وما بعدها.

[١٨٧٧]– انظر محيا زيتون، البنك الدولي: ممارسات قمعية وسيطرة أمريكية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد ٩، عدد٢٣، ٢٠٠١، ص١٥١.

[١٨٧٨]– كمصر والسودان مثلاً.

[١٨٧٩]– انظر مقال بعنوان قروض البنك الدولي للتعمير والإنشاء، مجلة الطليعة، عدد٣، ١٩٦٥، ص ١٠٢.

[١٨٨٠]– انظر جاك بولاك، مرجع سابق، ص٢٨.

البنك في الفترة التي تمتد بين ال١٩٥٠ وال١٩٧٠؛ متجنبةً برامجه التي يفرضها شرطاً للإقراض؛ أما مطلع القرن الواحد والعشرين؛ فمن النادر أن تجد دولةً ناميةً تُفلت من قبضة البنك المؤثّرة إذا أما أرادت النهوض، ليستكمل البنك عمل الصندوق في السيطرة الاقتصادية؛ بحيث يتولّى الصندوق المهام قصيرة الأجل، ويتولى البنك المهام طويلة الأجل.[١٨٨١]

وعلى الرغم من أنّ الاصل في عمل البنك ألا يتدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء؛ فإن هناك من النصوص التي وإن كانت تبدو لأول وهلةٍ ذات طبيعةٍ فنيّة؛ كالمادة الثالثة من القسم الثاني من نظام البنك التي تعطيه حق اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستخدام القروض وفقاً للاعتبارات الاقتصادية فقط؛ فإن إدارة البنك تستغلّها للتأثير على الدول المقترضة؛ بحيث تصبح سياستها الاقتصادية محلّاً لتدخل البنك؛ كأن يطلب من الدولة رفع القيود عن الاستيراد، أو رفع الاسعار، أو تغيير سياستها الاستثمارية، أو تعديل سياستها الاقتصادية القومية؛ خصوصاً أنّ تمويل البنك للمشاريع رهنٌ باتخاذ الدول الإجراءات والترتيبات التي يطلبها البنك.[١٨٨٢]

والواقع أنّ البنك لا يبحث المشروع المراد تمويله فحسب؛ وإنّما يناقش السياسة الاقتصادية للدولة المعنية جملةً، كما أنّ رقابته تمتدّ للسلطة التشريعية ونشاطها! فمثلاً بعد أن فحص البنك الوضع العام في الفلبين؛ أخبر رئاسة البلاد بعدم سلامة سياستها الاقتصادية وبعدم وجود تشريعات ملائمة؛[١٨٨٣] أي إنّ تمويل البنك للمشروعات الفلبينية مرهونٌ بتعديل السياسة الاقتصادية الخاصة بالفلبين، ووضع تشريعاتٍ جديدةٍ تلائمُ سياسة البنك وتوجّهاته.[١٨٨٤] ثم إنّ محاولات فرض التوجه السياسي على الدول الأعضاء في البنك حاصلٌ فيه؛ فالاستفادة من الدعم الاقتصادي لن يكون متاحاً إلا بعد إجراء الإصلاح السياسي في الجهاز الإداري، وأحياناً في الطريقة التي يتمّ بها مزاولة السلطة.[١٨٨٥]

[١٨٨١]– انظر عز الدين الحجاج، البنك الدولي ودوره السياسي في سياسته الاقراضية، المجلة الأردنية الدولية أريام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٣، عدد١، ٢٠٢١، ص ١٢٤.

[١٨٨٢]– انظر محمد سامي عبد الحميد ومصطفى حسين، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨، ص ٣١٩/٣٢١.

[١٨٨٣]– انظر المرجع نفسه، ص٣٢٠.

[١٨٨٤]– انظر د.عبد الفتاح محمود، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

[١٨٨٥]– انظر سامح السيد، مرجع سابق، ص ٢٧٠ – ٢٧١.

وقد نص ميثاق البنك الدولي في المادة ٤ قسم ١٠ من نص الاتفاقية على أن البنك وموظفيه ليس لهم التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، كما ليس لهم أن يتأثروا بالصفة السياسية لأي عضوٍ كون الاعتبارات الاقتصادية هي المعيار الوحيد الذي يؤخذ في عين الاعتبار عند إصدار القرار.[١٨٨٦] **إلا أن الحقيقة عكس ذلك؛ فتدخل البنك في الشؤون السياسية للدول الأعضاء فيه عميق، وتكون دائماً حجّته أن الأحداث الداخلية والخارجية في بلدٍ ما؛ إنّما لها آثارٌ اقتصاديةٌ مباشرةٌ ومهمةٌ؛ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات البنك؛ فدرجة الأمن تؤثر في التنمية وفي القدرة على وفاء القروض.** ويبدو أنّ فرض التوجّه السياسي للدول الأعضاء في البنك حاصلٌ بوضوح، ولأمورٍ سياسيةٍ لا علاقة لها بالقرض المأخوذ؛ بل إنّ الولايات المتحدة قد سنّت تشريعاً يلزم المدير التنفيذي الممثل لها في البنك بمعارضة تقديم أيّ قرضٍ قد يقدّم أي مساعدةٍ ماليةٍ إلى أيّ دولةٍ تنتهك حقوق الإنسان، أو تكون ملجأً للإرهاب الدولي، ولا يخفى على أحد أن هذان المفهومان إنما يتحددان بمراد الولايات المتحدة ورأيها المطلق، وليس بمعيارٍ موضوعيٍ واضح.[١٨٨٧]

وإنّ قناعة بعض الدول في جدوى تلك الترتيبات الاقتصادية؛ يكون نابعاً أحياناً من عدم القدرة على تقييم الواقع أو التنبؤ بالمستقبل أو إدراك الحقيقة، أو على أمل الاستفادة من الوعود المعلنة، أو بناءً على مشورةٍ أو شروطٍ من المؤسسات المالية الدولية.[١٨٨٨] وقد حاولت بعض بلدان العالم الثالث على مدى عشرين عاماً أن تعيد تحديد قواعد اللعبة في المجالات الاقتصادية والنقدية والتجارية، كما طالبت بمراجعة النظام السائد في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكان ذلك في ذروة المواجهة بين الشمال والجنوب عام ١٩٧٤،[١٨٨٩] وفي المفاوضات حول النظام الاقتصادي الجديد، والتي انتهت في ١٩٨٠ عندما أغلقت الدول الصناعية الباب في وجه الدول النامية،[١٨٩٠]

[١٨٨٦] – انظر د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل مرجع سابق، ص٣٨٠.

[١٨٨٧]– انظر رابحي لخضر، مرجع سابق، ص١٣٣

[1888] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 57.

[١٨٨٩]– انظر سماوتس كلود، مرجع سابق، ص٥٨.

[١٨٩٠]– انظر المرجع نفسه، ص٥٨.

ويرى البعض أنّ البنك الدولي يتبع سياسات التمييز والتفرقة في تعامله مع الدول الأعضاء، كما أنّه يمارس ضغطاً موجّهاً مؤثراً في السياسات العامة للدول المقترضة؛ بما لا يخدم الأهداف الموضوعة لمساعدة الدول النامية.[١٨٩١]

خامساً- تمثيل الدول في المؤسسة:

إنّ أشكال التصويت والاقتراع في البنك -كما الصندوق- غير متساوية، أو قل إنّ هناك من له نفوذٌ وسيطرةٌ أكثر من غيره فيها؛ فحصة كل بلدٍ تمثّل الحجم الاقتصادي له، وأهميته في الاقتصاد العالمي؛ مما جعل الولايات المتحدة أهم مشاركٍ وصاحب أكبر نصيبٍ في الأصوات؛[١٨٩٢] لذلك فالتصويت في البنك يعتمد على حجم التمويل، وهذا يعني أنّ البنك يسير بأصوات الأقوياء فيه،[١٨٩٣] ونجد ذلك معمّماً على كل هيئات البنك؛ ففي الهيئة الدولية للتنمية التي تُعدّ أكبر داعمٍ للدول النامية التي تستفيد من القروض المقدمة؛ كانت الولايات المتحدة المسيطرة على الأصوات فيها، واستمرت تمارس الفيتو الفعّال لمصلحتها، ولا يبدو أن الوضع ذاهب للتغيّر.[١٨٩٤]

ومن الجيد أن نعلم أن ١٨٤ دولة ممثّلة نظرياً في البنك؛ إلا أنّ معظم تلك البلاد ليس لديها سوى فرصٍ ضئيلةٍ للتعبير عن رأيها؛ حيث إنّ أكثر من ثلثي الأعضاء غير ممثلين بشكلٍ مباشرٍ في مجلس المديرين التنفيذيين؛ كما أنهم غير ممثلين في الإدارة العليا، علاوةً على أنّ الكثير من هذه الدول ليس لديها مواطنين يعملون في هيئة العاملين فيها، وهذا يعني أنّ عدداً قليلا من الدول القوية اقتصادياً هي التي تُسيّر أعمال المؤسسة. كما تسيطر على المجلس الذي تستحوذ فيه على غالبية الأصوات المهمة ذات الثقل، كما تختار الإدارة العليا؛[١٨٩٥] فالولايات المتحدة -مثلاً- تتمتّع بدورٍ متميّزٍ يمكّنها من السيطرة الفعلية على البنك ليس فقط لأنها تملك الحصة الأكبر به؛ بل باعتبار أن مقرَّ البنك في واشنطن، وأنّ رئيس البنك -باتفاقٍ غير مكتوب- لا بُد أن ترشّحه الحكومة الأمريكية،[١٨٩٦] وعليه فإنّ التعيين في الوظائف الرئيسية في البنك يجب أن يضمن توظيف أفرادٍ يدينون بالولاء

[١٨٩١]- انظر عز الدين الحجاج، مرجع سابق، ص ١٣٥.

[١٨٩٢]- انظر نيرى وودز، قلاع العولمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقترضين، ترجمة محمد رشدي سالم، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٠، ص٥٤.

[١٨٩٣]- انظر غراهام هانكوك، مرجع سابق، ص ٥٥.

[١٨٩٤]- المرجع نفسه، ص ٥٧.

[١٨٩٥]- انظر نيرى وودز، مرجع سابق، ص٣٩٥.

[١٨٩٦]- انظر د. حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٤٢.

لسياسات الرؤية الأمريكية؛ بما يحقّق نقل التأثير الأمريكي للمجتمعات النامية، حتى بات البنك الدولي وسيلةً لنشر الفكر الاقتصادي الغربي،[١٨٩٧]ونعرف خطورة ذلك إذا ما علمنا أنّ البنك الدولي وحده تعاقد على تقديم ٢٦٣٤ قرضاً قرضاً منذ بداية نشاطه ١٥ تموز ١٩٤٧ حتى ٣٠ حزيران ١٩٨٩ فقط![١٨٩٨]

ولا غرو أن مؤسسات بريتون وودز بشكلٍ عام ومجموعة البنك بشكل خاص؛ ترتبط بنظامٍ يعكس ميزان القوى السائد؛ فالدول المانحة للمعونة هي التي تحدد الأهداف الجماعية والقرارات حول الأسعار والاستثمارات وطبيعة الحلول التي يمكن تصورها، ومع خطط التعديلات الهيكلية والاتفاقات الخاصة بشأنها وإعادة جدولة الديون؛ وجدت كثيرٌ من الدول في الجنوب أنّ القرارات الرسمية قد خرجت من يدها؛ فقد باتت مهدّدة على عدة جبهاتٍ، **مالياً**؛ بسبب انخفاض مواردها، **واجتماعياً**؛ لقيام مخاطر الثورة ضد قسوة التعديلات، **وأيديولوجياً**؛ للاتجاه السائد ضد تحكم الدولة.[١٨٩٩]

سادساً- برامج الإصلاح الهيكلي:

يبدو أنّ سياسات التكييف الهيكلي متوسّطة وطويلة الأجل التي يضعها البنك؛ تتناسب مع برامج التكييف الهيكلي التي يضعها الصندوق؛ بحيث تكون الدول النامية في قبضةٍ محكمةٍ عملياً بين فكّي كماشة؛ فجوهر الشروط التي رضخت لها تلك الدول بفعل البنك والصندوق، والتي مثّلت برامج وسياساتٍ وقيودٍ اقتصادية واجتماعية؛ حدّت من حرية الدولة في التحكم والتحرك، وربما انعكست أثراً سلبياً على حريّتها السياسية إن لم نقل أنها مسّت السيادة، حتى تجد الدولة أنّ مفاصل تلك المسائل لم تعد بيدها بعد أن وضعت شروط البنك أولوية،[١٩٠٠] ودائماً ما يرى البنك أنّ إصلاح النظام المؤسسي لإدارة الاقتصاد المحلي، وتحقيق تعديلاتٍ أساسيةٍ في السياسات الاقتصادية الكلية؛ شروطٌ جوهريةٌ لاستحقاق القرض المقدّم من قبله، وأنّ أيّ مساعداتٍ اقتصادية؛ لا يمكن أن تكون في

[١٨٩٧]- انظر محيا زيتون، مرجع سابق، ص ١٥٣.

[١٨٩٨]- انظر أحمد عشوش، النظام القانوني لعقد القرض الدولي (دراسة مقارنة) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٠، ص٥

[١٨٩٩]- انظر سماوتس كلود، مرجع سابق، ص٥٦.

[١٩٠٠]- انظر انظر ميثم عجام، التمويل الدولي، ط١، دار الكندي، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٢٨٨ وما بعدها.

متناول الدول المعنية، ما لم ترضخ للمشروطية الصارمة التي يفرضها تحت مسمى برامج التكييف،[١٩٠١] والتي عادةً ما تخضع لها الدول محتاجة القرض سعياً منها في الحصول عليه.[١٩٠٢] وليس غريباً أنّ برامج التكييف الهيكلي تمتد من أصغر القضايا تفصيلاً كمسائل التكنولوجيا والإدارة والمالية في المشروعات، إلى أكبرها من موازناتٍ عامة وأولوياتٍ استثمارية، وتلك المتعلّقة بالادخار، وسياسات التسعير، والتعريفات الجمركية، وإدارة أزمة الديون، وبغية ذلك كله –وفقاً لما يعلن– هو زيادة قدرة الدولة المدينة على توفير القدر الأكبر من العملات الأجنبية التي تمكّنها من وفاء ديونها الخارجية، واستعادة قدرتها التعاملية مع أسواق الاقتراض الدولية؛ سوى أنّ تلك الأعمال كلها لا تخْلُ من تبعيةٍ اقتصاديةٍ مُرادة لتحقيق علاقةٍ غير متكافئةٍ بين طرفين؛ أولاهما مسيطرٌ متحكّمٌ من حيث الكم والكيف، والآخر متلقٍ لما يفرض عليه سلباً وإيجاباً، وهو التابع. وتتجلى تلك العلاقة بشكلٍ مطردٍ تقريباً بين الشمال المتقدّم والجنوب المتأخّر.[١٩٠٣]

سابعاً– أعمال البنك بين المعونة والفساد:

بينما تشكّل المجاعات والزلازل والفيضانات وسواها من الكوارث الطبيعية قهراً عالمياً متكرراً يذهب بالأعمار والأعمال، وينذر دولاً بالخراب والاعتلال؛ تظهر على الساحة الدولية ظواهر تبعث على الريبة والاستغراب، منشؤها عمليات الإغاثة والمعونة والمساعدات؛ ففي نهايات ١٩٨٤ وفي قافلة "ناقلات الأمل" التي خطّت طريقها في قلب صحارى إفريقيا، جالبةً الغذاء والدواء؛ غطّتها إعلامياً شركةٌ فرنسيةٌ عادلت تكلفة التغطية الإعلامية وإبقاء القافلة على اتصال بالأقمار الصناعية؛ ما أُنفق على مواد الإغاثة! وفي فيضانات السودان ١٩٨٨ وخلال ليلةٍ واحدة؛ تحول نحو مليون من سكان العاصمة إلى مشرّدين بلا مأوى؛ فأشيد معسكرٌ مكوّن من ٣٠٠ خيمة؛ إلا أنها كانت خاليةً تحت حراسةٍ مشددة! في الوقت الذي تمّ رفد العاصمة بنحو ١٢٠٠ طن من المؤن ليس فيها سوى ٤٠٠ طن من الأغذية؛ ضمنها حاويةٌ ضخمةٌ من اللحوم التي تبيّن أنها فاسدة، وفقدت المواد المساعدة

[١٩٠١]– والحقيقة أن برامج التكييف تلك؛ هي ضرب من ضروب الجدالية الدائمة بين الدول المدينة والصندوق؛ فتسعى الدول إلى الإفلات بالقدر الأكبر الممكن من الشروط التي تقيد حريتها الاقتصادية وسياساتها الاجتماعية وحتى السياسية أحياناً، ويسعى البنك إلى فرض أكبر قدر من تلك الشروط تحت ذريعة الضمان والإصلاح.

[١٩٠٢]– انظر منير الحمش، الاقتصاد السياسي، ط١، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦، ص٣٤.

[١٩٠٣]– انظر عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق، ص ٤٨٤.

من صابون وملابس وبطانيات في الأسبوعين الأولين؛ أما فندق هيلتون في العاصمة الخرطوم؛ فكان يعجّ بالوفود التي ملأت غرف الفندق التي تكلّف الإقامة فيها لليلة واحدة ١٥٠ دولار أمريكي دون طعامٍ ولا شراب؛[١٩٠٤] حتى رأى البعض أنّ البنك الدولي يجيد الكثير من الكلام والقليل من العطاء؛ بل إن أعماله تعاني سوء التخطيط وقلة الموضوعية؛ خصوصاً في البرامج الإصلاحية، لا بل إنّ سجلّ الأعمال الصادرة عن البنك وحلفائه حافلٌ بالفساد والفشل الإنساني بحقّ شعوب العالم الثالث؛[١٩٠٥] بينما رصدت التقارير أن تكلفة مناسبات الوفود التي أقامها البنك خلال أسبوع واحد من عام ١٩٨٦ بلغت ١٠ مليون دولار فقط، وهي تكفي لتوفير حبوب فيتامين "أ" لنحو ٤٧ مليون طفل بحاجتها في الدول النامية، وفي العام نفسه دفع البنك نحو ١٧٥ مليون دولار كإعفاءاتٍ من الخدمة، وهو مبلغٌ يكفي لتمويل العملية التربوية في المدارس الأولية لكامل إفريقيا.[١٩٠٦]

الفرع الثالث

دور منظمة التجارة العالمية

يمثّل افتتاح منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ مرحلةً جديدةً في النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب؛ فبوجودها تبدّى تقسيمٌ ثلاثيٌ جديدٌ للسلطة الدولية الاقتصادية، بين الصندوق والبنك والمنظمة؛[١٩٠٧] فدعا صندوق النقد إلى إشرافٍ أكثر فاعلية على السياسات الاقتصادية في البلدان النامية، وزيادة التنسيق بين الهيئات الدولية الثلاث؛ مما يعني زيادةً في المساس بسيادة الحكومات الوطنية،[١٩٠٨] وتوّج بالمنظمة النظام الدولي الاقتصادي الذي اتسم بالهيمنة للنظام الرأسمالي ومبادئه وآلياته،[١٩٠٩] وليس خافياً على مختصّ كيف تلعب المؤسسات المالية دوراً مهمّاً في عملية إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية؛[١٩١٠] فمن أسس النظام الدولي الاقتصادي اليوم؛ إخضاع العلاقات

[١٩٠٤]– غراهام هانكوك، مرجع سابق، ص ١٤ – ٢٣.

[١٩٠٥]– انظر محمد السعيدي، مرجع سابق، ص١٢٨ وما بعدها.

[١٩٠٦]– غراهام هانكوك، مرجع سابق، ص ٤٥.

[١٩٠٧]– للمزيد حول ماهية المنظمة وآلية عملها وأقسامها الهيكلية انظر د. عادل خليل، منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها، مجلة جسر التنمية، مجلد ٤، العدد٣٧، ٢٠٠٥.

[١٩٠٨]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٣١٥.

[١٩٠٩]– انظر ظافر حسان، منظمة التجارة العالمية والهيمنة الامريكية، مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية، مجلد ١، عدد٤، ٢٠٠٥، ص١٥٣.

[١٩١٠]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٢٨ – ٢٩.

الدولية الاقتصادية لمبادئ اقتصاد السوق؛ لاسيما خصخصة قطاعات الإنتاج، وتعميم حريّة المبادلات التجارية، كل ذلك من وجهة نظرٍ دعائية،[١٩١١] وإن تلك المنظمات الثلاث –وإن كانت مبنيةً على أسسٍ قانونيةٍ من اتفاقات دوليةٍ مصادقٍ عليها من قبل الدول الأعضاء فيها– إلا أنها تُعدّ جميعاً اتفاقاتِ إذعانٍ قامت على هيمنةٍ واستغلالٍ وتحقيق مصالح بما يخدم الدول الكبرى المهيمنة التي أسست منظوماتٍ سياسيةً واقتصاديةً وعسكريةً دولية؛ تضمن مركزها المتفوّق عقب انتصارها في الحرب الغربية الثانية.[١٩١٢] **ونحن إذ نحيل الباحث عن بعض محاسن تلك المنظمات وآثارها النافعة المحدودة على مستوى المجتمع الدولي إلى مراجعَ كثيرةٍ تطرّقت إلى تلك الجوانب؛ فإننا نخصص هذه الدراسة –من مبدئها– للكشف عن مكامن الإذعان وجوانبه وأشكاله؛ فنسلّط الضوء عليه، ونشير بالشواهد إليه.**

أولاً– أثر المنظمة في تكريس الإذعان:

تُعدّ منظمة التجارة العالمية برأينا من أخطر المؤسسات المالية الدولية التي أسهمت –ولا تزال– في التأسيس للإذعان وتعزيز العولمة؛ فهي تكرّس ظاهرة محو الذاتية الاقتصادية لكلّ دولةٍ في الجماعة الدولية، وتحوّل الاقتصادات المغلقة على ذاتها –ضمن إطار الدولة الواحدة– إلى اقتصاداتٍ مفتوحةٍ مدمجةٍ في الاقتصادات العالمية بل وتابعةٍ لها؛ إذ تشترط المنظمة على الدول الأعضاء تغييراتٍ كبيرة، ليس فقط في السياسة التشريعية الاقتصادية والتجارية؛ وإنما في هيكلة المؤسسات المالية والاقتصادية القائمة في الدولة، وتطلب أحياناً استحداثَ مؤسساتٍ وآلياتٍ تجاريةٍ جديدة؛ تتوافق وقواعد المنظمة ومبادئها؛ منها إلغاء نظام الحصص المعتمد في ظل السياسيات الحمائية، واستبداله بالتعرفة الجمركية كوسيلةٍ وحيدةٍ لحماية التجارة، ومنح ضماناتٍ وامتيازاتٍ للاستثمارات الأجنبية، وهذا يتطلّب تعديلاتٍ قانونيةٍ وتشريعية، لا يمكن بعدها القول إنّ الدولة تكون حرةً أو مستقلّةً أو كاملة السيادة؛ فهي أشبه ما تكون بأخذ دور الدول في إدارة الشأن الاقتصادي والتجاري في البلاد.[١٩١٣] وتكمن الفائدة

[١٩١١]–انظر جمال قنان، مرجع سابق، ص ٧٦.

[١٩١٢]– انظر د. كمال الحطاب، آثار منظمة التجارة العالمية على الدول الإسلامية، ندوة العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، نشره المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٦، ص ٣٢٩. وما بعدها.

[١٩١٣]– انظر أحمد وافي، مرجع سابق، ص ٢٣٧–٢٣٨.

والاستغلال في أنّ ارتفاع الإقراض للدول النامية؛ يزيد من رغبتها بشراء المزيد من السلع الصناعية ومصادر الطاقة، وهذا يعني زيادةً في النمو في التجارة العالمية، ولولا مشترياتها؛ لكان أثر الركود على العالم الصناعي كبيراً.[١٩١٤]

كما أنّ الهيمنة الغربية جليّةٌ واضحةٌ فيها؛ إذ تتنفّذ الولايات المتحدة في المنظمة بأدقّ تفاصيلها، وتتدخّل بشؤونها الداخلية والإدارية والقانونية؛ فتتمتّع بكلمةٍ عليا في تعيين أغلب الموظفين أصحاب القرار والتأثير فيها؛ حتى أضحت المنظمة تمارس ضغوطاتٍ سياسيةٍ وفق رؤى غربيةٍ وأمريكية؛ بغية تحقيق أهدافها باسم الاقتصاد وتحرير التجارة، على كثيرٍ من الدول؛ منها السعودية والجزائر والعراق والصين ودولٍ أخرى.[١٩١٥] ويرى جون زيجلر[١٩١٦] أنّ منظمة التجارة العالمية تجسيداً لرأسمالية الغابة، أو تلك التي يتحكّم بها منطق الغابة، وهي تعني من مجمل ما تعنيه؛ موتاً محقّقاً للعالم الثالث؛ كما تعني انتصاراً ساحقاً لديكتاتورية رأس المال بأبشع صورها.[١٩١٧]

والحقيقة أنّ الانضمام للمنظمة كان ولا يزال يُشكّل أداةً لفرض الإذعان وبسط الهيمنة بشروطٍ أحاديةٍ تعكس رؤيةً وفكراً وأهدافاً غربية؛ باستغلالها لتشكيل الوضع الاقتصادي والسياسي في البلدان النامية، على أساسٍ من العولمة الاقتصادية والرأسمالية، ومحاربة الإرهاب، كما تفهمه وتنشر مفهومه الدول الكبرى؛[١٩١٨] فولاية منظمة التجارة العالمية تتمثّل في تنظيم التجارة العالمية لصالح البنوك الدولية والشركات متعددة الجنسية، كما أن اتفاقيات الجات؛ تنتهك حقوق الشعوب الأساسية خاصّة في مجالات الاستثمار الأجنبي والتنوع البيولوجي وحقوق الملكية الفكرية.[١٩١٩] وبالرغم من أن هدف المنظمة –من خلال الاتفاقيات– رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء؛ إلا أنّ واقع حال الدول النامية الأعضاء في المنظمة الأطراف في الاتفاقيات؛ أن المستوى المعيشي فيها في تراجع؛ فذاك الواقع المعيشي المحكي عنه لم يتحسّن إلا بالنسبة للأعضاء الأغنياء المتقدمين،[١٩٢٠] وأما الاستخدام الأمثل للموارد؛ فلا يكون بتحقيق أقصى قدرٍ من الربح للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات؛ بل ذاك الذي يحقق عدالةً

[١٩١٤]– انظر بول كيركبرايد وآخرون، مرجع سابق، ص ٧٦.

[١٩١٥]– انظر ظافر حسان، مرجع سابق، ص١٦٠ – ١٦١.

[١٩١٦]– عالم اجتماع سويسري.

[١٩١٧]– انظر سمير صارم، معركة سياتل: حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص١٩.

[١٩١٨]– انظر ظافر حسان، مرجع سابق، ص١٥٣.

[١٩١٩]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٢٨ – ٢٩.

[١٩٢٠]– وهذا ما يصدّق التسمية التي تطلق على المنظمة بأنها "نادي الأغنياء".

توزيعية قبل كفاءة الاستخدام، ولا ينبغي أن يكون القصد وراء سهولة الوصول للأسواق والمواد الأولية؛ تصريفُ بضائع الدول المتقدمة، واستغلال خامات الدول النامية. ثم إنّ مبدأ المفاوضات بوصفه أداةُ حلِّ النزاعات بين الدول؛ يكون مفيداً وعادلاً بين متكافئين لا بين قوي وضعيف، وغنيٍ متقدّمٍ وفقيرٍ مقهور؛ بما يحقق استمرار الهيمنة على الأقوات والأرزاق والشعوب باسم العدالة والاتفاق؛[١٩٢١] فممارسةُ دولةٍ قويةٍ ضغطاً سياسياً أو تهديداً بشكل ما، على دولةٍ أو دولٍ أخرى للحصول على شروطٍ تجاريةٍ تفضيلية أو تعاملٍ تجاريٍ متحيّز؛ بحيث تذعن الدولة الضعيفة وتنصاع مرغمةً غير مختارة؛[١٩٢٢] تُعدُّ ممارسةً إذعانيةً تطلب الهيمنة ولا تقبل العدالة والمساواة، ومن الممارسات التي تقوم بها الدول عادةً الحمائية؛ والتي تقوم بها الدول القوية؛ إذ تعرقل استيراد البضائع الأجنبية، وتدبّر تصدير المنتجات المحلية.[١٩٢٣] ولقد انتشرت مفاهيم التنمية غير المتكافئة والتجارة غير المتكافئة على نطاقٍ واسع، كما بات سائداً أن تخلّف بعض الدول لا يعود إلا إلى النمو الزائد لدولٍ أخرى على حساب الدول الأولى.[١٩٢٤] ويبدو أن المنافسة التي تتيحها المنظمة؛ إنما هي منافسةٌ بين قويٍ وضعيف، وغني وفقير، وهي بالصورة تلك غير عادلة؛ فمجرّد قيام منافسةٍ بين غير متكافئين؛ يعد ظُلماً واستغلالاً، وهو ما يتجلّى دائماً وباستمرار في العلاقات الاقتصادية الدولية.[١٩٢٥] ويرى البعض أنّ منظمة التجارة العالمية والمنظمات المماثلة لها؛ معفيةٌ من الالتزام بالمعايير الأخلاقية المتمثّلة في واجب الانضباط بحقوق السيادة ومراعاة الجانب الأخلاقي للقانون الدولي؛ باعتبار الانضمام لتلك المنظمات والالتزام بشروطها مسألةٌ اختياريةٌ طوعية،[١٩٢٦] والحقيقة أنّ مثل ذاك الطرح السابق لا يلامس الصواب؛ باعتبار تلك المنظّمات قسريةٌ إذعانية؛ تُفرض على الأعضاء بشكل غير مباشر.[١٩٢٧]

[١٩٢١]– انظر د. كمال الحطاب، مرجع سابق، ص ٣٣٩ وما بعدها.

[1922] – peter koller, Op. cit p192.

[1923] – Ibid, p193.

[١٩٢٤]– انظر سماوتس كلود، مرجع سابق، ص٥٨.

[١٩٢٥]– انظر د. كمال الحطاب، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

[1926] – see, Adler Dworkin, For the application of these principles in the explicit context of within states, No28, p. 19.

[1927] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 71.

ثانياً– المنظمة مؤسسةٌ غير ديمقراطية:

يتجلّى ذلك في آلية اتخاذ القرار؛ فالدول النامية كانت ترى في جولة الأوروجواي أن الأسلوب الأنسب لتلك الآلية هو التصويت، وعليه جاءت المادة التاسعة من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية[١٩٢٨] بصيغةٍ توفيقية؛ فإذا تعذر الوصول إلى توافق الآراء يتم اللجوء إلى التصويت،[١٩٢٩] إلا أنّ الدول المتقدّمة أصرّت على إهمال تلك المادة وتجميدها؛ مما جعل الدول النامية ضحية الهيمنة وفرض القوة والنفوذ، وجعل من الدول النامية كياناتٍ دون صوتٍ ولا وزن.[١٩٣٠]

١– مكانة الدول النامية في المنظمة:

يؤخذ على المنظمة أنّها أجبرت الدول النامية على الانضمام لها؛ إذ إن تلك الأخيرة قد وقّعت على اتفاقيات المنظمة تحت التهديد عام ١٩٩٤؛ حيث تمّ تحميل تلك البلاد وقتها مسؤولية فشل المنظمة، وما ينتج من تداعياتٍ عن ذلك، من حروبٍ وأزماتٍ دولية؛ كما تمّ خداعها بإغراءات التقدم والمساعدات في التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها، حتى اعتبر تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٥ وهو تاريخ انتهاء الولاية التي حددها الكونجرس الأمريكي للتفاوض حول نتائج أوروجواي دون الرجوع إليه؛ سيفاً مسلّطاً على رقاب تلك الدول.[١٩٣١]

والحقيقة أنّ الدعوة إلى تحرير التجارة العالمية؛ ابتداءً من اتفاقية هافانا، ومروراً بالجات، وحتى إنشاء منظمة التجارة العالمية؛ إنما كان بمبادرة الدول الرأسمالية الكبرى؛ أما الدول النامية؛ فلم يأتِ الحديث عنها بصورةٍ حقيقيةٍ وفعّالة إلا في جولة طوكيو،[١٩٣٢] كما أنّ تلك الدول غير فاعلة ولا مؤثّرة في المنظمة؛ فالانضمام للمنظمة على سبيل المثال والذي بات التفاوض جزءاً رئيسياً منه بل لنَقُل شرطاً لحصوله؛ يوثّر فيه جملةٌ من العوامل؛

[١٩٢٨]– تنص المادة على أنه: تستمر المنظمة في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، حسب الممارسة المتبعة بموجب اتفاقية جات ١٩٤٧، ومتى تعذر التوصل إلى قرار بتوافق الآراء، يتخذ القرار في المسائل المعروضة بالتصويت، ما لم يرد خلاف ذلك. ولكلّ عضو في اجتماعات المؤتمر الوزاري والمجلس العام صوت واحد. وحين تُمارس المجموعة الأوروبية حقها في التصويت، يكون لها من الأصوات عدد مماثل لعدد دولها الأعضاء، التي هي أعضاء في المنظمة. وتتخذ قرارات المؤتمر الوزاري، والمجلس العام، بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين؛ ما لم يرِد خلاف ذلك في هذه الاتفاقية أو في اتفاق التجارة متعدد الأطراف المعني.

[١٩٢٩]– للمزيد حول آلية العمل داخل المنظمة انظر د. عادل خليل، مرجع سابق، ص١١.

[١٩٣٠]– انظر د. عبد الرحمن العصيل، استفهامات حول منظمة التجارة العالمية، مجلة أفنان، عدد١٣، ٢٠٠٧، ص١٢٠.

[١٩٣١]– انظر المرجع نفسه، ص١١٩.

[١٩٣٢]–انظر د. آدم أبوسالف ود.أحمد المعتز، مرجع سابق، ص١٤.

كالقدرة الاقتصادية، والهيبة السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومدى امتلاك الدولة للخبراء والكفاءات، وبينما تحضر الولايات المتحدة مؤتمر "سياتل" مثلاً بنحو ٢٦٠ خبيراً، لا تملك الدول النامية بضعة خبراءٍ في بعض الأحيان؛ علاوةً على أنها لا تتحمّل تكاليف إقامتهم وانتقالهم؛ بل وتخضع بلاد أولئك الأخيرين المدافعين عن مصالح بلادهم لأنواع الضغوط لاستبدالهم؛ باعتبارهم معرقلين للمفاوضات، وبذلك تزداد الدول الكبرى فاعليةً ونفوذاً، وتتقهقر الدول النامية بفعل عوامل هيكلية.[١٩٣٣] ويبدو أنّ الدول الكبرى تتعنّت في فرض شروطٍ قاسيةٍ على الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة؛ بل تفرض عليها من الالتزامات ما يفوق التزامات الأعضاء الحاليين؛ ما جعل دولاً محورية إقليمياً ودولياً (كروسيا والمملكة العربية السعودية) تستغرق وقتاً طويلاً للانضمام للمنظمة.[١٩٣٤]

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ الدول النامية عندما واجهت صعوباتٍ ناتجةٍ عن اختلال الميزان التجاري الخاص بها مع الدول المتقدمة؛ حاولت عرض تلك الصعوبات على قمة المنظمة التي عقدت في سياتل بالولايات المتحدة عام ١٩٩٩؛ إلا أنّ الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي رفضت عرضه؛ ما جعل الدول النامية تشعر أنه تم خداعها من قبل الدول المتقدمة؛ فالأخيرة لم تلتزم فتح أسواقها لمنتجات الدول النامية؛ بينما التزمت الدول النامية مقابل وعودٍ بحماية صناعاتها الوطنية ومنتجاتها الزراعية لم تنفذ.[١٩٣٥] لهذا ينكشف أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيُنتج مشكلاتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ خطيرة؛ كالبطالة وانتشار مظاهر الفقر والتسوّل، وانتشار الجريمة، وتفشّي الفساد الإداري والأخلاقي؛ تحت مبرر الحاجة إلى المال؛ علاوةً على تدمير الصناعات المحلية، وإيصال المؤسسات المنتجة إلى الإفلاس.[١٩٣٦] وهذا يعني أنّ الدول النامية ودول العالم الثالث لم تتوقّف عن ركب الكفاح والنضال في المعارك الدولية الاقتصادية؛ إلا أنها ظلّت تمثّل في تعاملاتها الحلقة الضعيفة في المنظومة الدولية الاقتصادية، وبقيت شروط تبادلها تنحطّ بسبب تدهور أسعار صادراتها وارتفاع

[١٩٣٣]– انظر د. عبد الرحمن العصيل، مرجع سابق، ص١٢٠

[١٩٣٤]– يُذكر أن السعودية انضمت إلى العضوية أواخر عام ٢٠٠٥، وروسيا منتصف عام ٢٠١٢، انظر د. عادل خليل، مرجع سابق، ص١١.

[١٩٣٥]– وقد أدى ذلك إلى تدهور اقتصادات تلك الدول؛ فتراجعت الصادرات بنسبة ٧ % وانخفضت أسعار موادها الأولية بنسبة ١٥ % عام ٢٠٠٠ عما كانت عليه في العام ١٩٦٨، كما شهدت معظم موازينها التجارية عجزاً كبيراً، وبالمقابل حصّلت الدول المتقدمة أرباحاً كبيرة من عمليات التجارة الدولية قدرت بنحو ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. انظر د. آدم أبو سالف ود.أحمد المعتز، مرجع سابق، ص١٦.

[١٩٣٦]– انظر د. معتز نعيم، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٣ – العدد الثاني – ٢٠٠٧، ٢٣٧.

أسعار وارداتها[١٩٣٧] ويبدو أنّ هناك تهميشٌ كبيرٌ لعددٍ من دول ما بعد الاستعمار بشكلٍ واضحٍ في القطاع الاقتصادي؛[١٩٣٨] ما أدى إلى انتشار الفوضى في دول الجنوب؛ التي وجدت نفسها قد فقدت نصيبها في الأسواق العالمية لصالح الدول المصدرة، كما أنّ تلك المنتجات قد غزت الأسواق المحلية لتلك البلدان النامية التي باتت تعاني من عجزٍ هائل في ميزانها التجاري،[١٩٣٩] كما يبدو أنّ المنظمة كانت مُكرّسة لتفاوت العلاقة بين الشمال المصنّع والجنوب المستهلك؛ الذي يعاني ولا يزال من مشكلاتٍ مزمنةٍ تُصيب الاقتصاد؛ من بطالةٍ ومديونيةٍ خارجية وارتفاعٍ مخيفٍ لمعدّلات الفقر وعدم الاستقرار السياسي، وإنّ وضعاً كهذا يُنذر بلا شكٍّ بخطرٍ يحيط بالمجتمع الدولي أجمع؛ باعتبار استقراره يتطلّب استقراراً بحدٍّ أدنى للدول النامية.[١٩٤٠] وعلى هذا الأساس نطرح سؤالاً؛ هل هذا النظام التجاري العالمي الجديد يقوم على اعتباراتٍ انسانيةٍ تعمل على حلّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة الفعلية للدول النامية؛ أم يقوم على مبدأ هيمنة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي؟

ثالثاً–دور الاتفاقات التجارية في تحقيق الثروة على حساب الدول الفقيرة:

تجلّى دور منظمة التجارة العالمية إلى جانب الركنين الآخرين من أركان النظام الاقتصادي الدولي –أعني هنا صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي– في تقسيمٍ ثلاثيٍ للسلطة الدولية الاقتصادية؛ ناتجٍ عن تعاونٍ وثيقٍ بين المؤسسات الثلاث، وذلك للإشراف على السياسات الاقتصادية للدول النامية، وفي ظلّ النظام التجاري الجديد الذي نشأ عن استكمال جولة أوروجواي في مراكش، وإقامة منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥؛ أُعيد تنظيم العلاقة بين المؤسسات الثلاث؛ إذ لم يعد إنفاذ التعليمات السياسية للصندوق ومجموعة البنك معلّقاً على اتفاقات مخصّصة على مستوى البلدان فحسب –وهي ليست وثائق ملزمة من الناحية القانونية أصلاً– بل أصبحت كثيراً من بنود برنامج التكييف الهيكلي –مثل تحرير التجارة ونظام الاستثمار الأجنبي– مكرسةً بشكلٍ دائمٍ في مواد اتفاق منظمة التجارة العالمية، وأرست هذه المواد أُسس توجيه البلدان، وإنفاذ المشروطيات وفقا للقانون الدولي.[١٩٤١]

[١٩٣٧]– انظر د. جميل خالد، مرجع سابق، ٦١.

[١٩٣٨]– انظر سماوتس كلود، مرجع سابق، ص٥٢.

[١٩٣٩]– انظر المرجع نفسه، ص٥٢.

[١٩٤٠]– انظر ظافر حسان، مرجع سابق، ص١٥٣.

[١٩٤١]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٢٩.

وبالرغم من أنّ اتفاقيات التجارة تزعم القضاء على تلك الأشكال من فرض الإذعان؛ إلا أنها ليست عادلةً أيضاً؛ إذ إنها لا تضمن انفتاحاً متساوياً في الأسواق العالمية، ولا تضبط نشاطات الشركات متعددة الجنسية، كما لا تضمن نظاماً تجارياً صالحاً لكل اقتصادات أعضاء الجماعة الدولية،[١٩٤٢] كما أن الدول النامية والأقل قوة؛ عندما تدخل في مثل تلك الاتفاقيات الدولية؛ فإنما تدخلها بقبولٍ يُعلن جملةً واحدةً كما شروط الإذعان؛ إما أن تقبلها أو تدعها؛ كما أن أصل القبول يكون مؤسساً على ضغوطٍ مختلفةٍ من الدول الأقوى؛ تحقيقاً لأهدافٍ أحاديةٍ لا منافع مشتركة، الرابح فيها الدول القوية.[١٩٤٣] وإنّ آلية تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إنما هي **آليةٌ انتقائيةٌ**؛ تُنادي بتحرير أسواق التجارة والمال واستثناء أسواق العمل، وهذا يعني إعلاءً لمصالح الدول المتقدمة صاحبة السبق في المجال الأول، على حساب الدول النامية صاحبة الباع في المجال الثاني؛ فاتفاقيات المنظمة وجولاتها دائما ما تشير إلى ضرورة تحرير أسواق التجارة والمال، ولا تتطرق لتحرير سلعة قوة العمل، كما أنّ الدول المتقدمة تتشدّد في قيودها الناظمة لعملية هجرة قوة العمل من الدول النامية إليها؛[١٩٤٤] لذا فتاريخ الاتفاقيات التجارية الدولية ينبئ أنّ ظلماً تاريخياً حطّ رحاله –ولايزال– بحكم قواعد الاقتصاد الدولي الكلية؛ التي تُفرض على الدول والشعوب، ويزداد الأمر سوءاً إذا ما أضفنا الآثار الواقعية لتلك الاتفاقيات، وإنّ من واجبات القانون الدولي أن يرفع ذاك الظلم التاريخي ويصححه، بتحقيق آلياتٍ فاعلةٍ للمساءلة والحوكمة.[١٩٤٥]

١– التجارة الحرة؛ عدالةٌ سائرة أم معادلةٌ جائرة؟

إنّ حرية التجارة وشروطها بين المواد الخام والسلع المصنعة؛ بدلاً من أن تكون آليةً تساعد على التقليل من عدم المساواة؛ أدت إلى اتساع الفجوة بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية.[١٩٤٦] وإنّ التجارة الحرة الشاملة التي تحابي القوي حتماً؛ قد فُرضت في كل أنحاء العالم تقريباً.[١٩٤٧] ومردّ ذلك كله هو إعادة بناء الاقتصادات اللارأسمالية

1942 – peter koller, Op. cit, p193

1943 – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p.57.

١٩٤٤– انظر د. معتز نعيم، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٣ – العدد الثاني – ٢٠٠٧، ٢٣٦.

1945 – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 75.

١٩٤٦– انظر سماوتس كلود، مرجع سابق، ص٦١.

١٩٤٧– اللهم إلا ما شذ عن ذلك ونجا منه وندر، انظر ريتشارد كوك وكريس سميث، مرجع سابق، ص٢٦٨.

من أجل تقوية الاقتصادات الرأسمالية للقوى الكبرى.[١٩٤٨] ولقد كانت دول العالم الثالث تُطالب بعالمٍ أكثر إنصافاً؛ يأخذ في اعتباره الفروق الاقتصادية ويحسّن اقتسام المصادر، فهل يتيح التبادل الحر ومشروعاته حلولاً لاختلال التوازن الخطير الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي؟ [١٩٤٩]

يرى البعض أن التجارة الحرة هي النهج الأكثر فعاليةً للتخفيف من حدّة الفقر في التنظيم الدولي، ولا بُد أن تكون هي الصفة التي تقف وراءها كلّ نظريات العدالة الدولية، والحقيقة أنها ليست كذلك؛ إذ إن خطط التجارة الدولية والقانون الدولي الاقتصادي لا يمكّنان من تحقيق العدالة؛ فكلاهما جزءٌ لا يتجزأ من النظام القانوني والأخلاقي والسياسي والاقتصادي بالمفهوم النيوليبرالي؛ الذي يقوم على الطبقية، ويحارب بشكلٍ رئيسٍ إعادة توزيع الثروة،[١٩٥٠] وإنّ من دواعي الاصطفاف لجانب الحق؛ القول إنّ اتفاقات تحرير التجارة العالمية إنما كانت –وفق المعلن– لفتح الأسواق العالمية أمام منتجات الجميع؛ بينما الحق أنها تعني فتح أسواق الدول كلها أمام منتجات الدول الصناعية الكبرى؛ فتحرير التجارة العالمية لم يحقق يوماً –ولن يحقق– توزيعاً عادلاً ولا مقبولاً للإيرادات؛ فصفقة جولة أوروجواي –مثلاً– تنذر بالخضوع لزيادةٍ هائلةٍ من الإيرادات لبعض الدول فحسب؛ وهذا يعني أن دولاً عديدةً ستظلّ محكومةً بتقسيم العالم إلى شمالٍ وجنوب؛[١٩٥١] لذا فالتجارة الدولية بصورتها تلك؛ قد أضرت كثيراً من دول العالم الأفقر، وكانت تشهد وبشكل مطرد انهياراً في تجاراتها.[١٩٥٢]

ثم إنّ منظمة التجارة العالمية تؤكد سيطرة الدول الكبرى على ميدان التنمية الاقتصادية في المجتمع الدولي؛ خصوصاً أن شروط تطبيق التجارة العالمية تكتسي بالطابع التدخلي، وتفرض على الدول كثيراً من السياسات التي تأباها.[١٩٥٣] ولا يمكن القول بعدالة التنظيم الدولي إذا لم يحافظ أعضاء الجماعة الدولية على علاقاتٍ تجاريةٍ تبادليةٍ

[١٩٤٨]– انظر آنيا لومبا، مرجع سابق، ص ٣٤.

[١٩٤٩]– انظر لايريك روبير وآخرون، القانون الدولي وسياسية المكيالين، ترجمة د. أنور مغيث، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٥، ص ٣٠١.

[1950] – FRANK J. GARCIA, Op. cit, p292.

[١٩٥١]– انظر في ذلك د. ياسر الحويش، تأثير اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في تطوير القوانين الداخلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٠، عدد٢، ٢٠٠٤، ص ٧٨.

[١٩٥٢]– انظر بول كيركبرايد وآخرون، مرجع سابق، ص ٦٤.

[١٩٥٣]– انظر سامح السيد، مرجع سابق، ٢٧٨–٢٧٩.

منصفة، ووفقاً لذلك؛ يجب أن تتم العلاقات التجارية الدولية في السوق العالمية في ظلّ قواعد عدالةٍ، وشروط تأطيرٍ تضمن استفادة جميع الشعوب والدول؛ بحيث يتمّ ضمان عدم إملاءٍ لشروط التجارة الدولية من جانب دولةٍ أو مجموعةٍ من الدول بانفرادٍ يضمن مصالحها، وأنّ قواعد التبادل الدولية لن تتشوه بسبب قيود السوق غير المتكافئة.[١٩٥٤]

ويسوّق مؤيدوا حرية التجارة الدولية حججاً يستندون إليها في إثبات منفعتها للاقتصاد الدولي عموماً والدول النامية خصوصاً؛ فهي –وفق زعمهم– تُتيح الاستفادة من تقسيم العمل الدولي، كما أنّ الدول المتخلّفة لا تستطيع الاستفادة من الإنتاج الدولي الكبير إلا في ظلِّ قيام تجارةٍ دوليةٍ تمكّن الدول التي تتمتع بميزةٍ نسبيةٍ في إنتاج سلعةٍ ما من التوسّع في إنتاج تلك السلعة؛ بما يفوق احتياجاتها المحلية؛ أما تقييد حرية التجارة؛ فيؤدي إلى قيام احتكارات داخل الدولة؛ بينما تؤدي حرية التجارة إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في السوق المحلية إلا بنفقاتٍ مرتفعة.[١٩٥٥]

ولا يبدو أنّ تحرير التجارة يعكس تلك الفوائد التي يعرضها مؤيدوها؛[١٩٥٦] فالتوزيع الجغرافي للتجارة الدولية لا يحقّق التنافس المطلوب؛ بل يركّز توزيع المنافع على مناطق محدودة،[١٩٥٧] كما أنّ زيادة نسبة التجارة الدولية كان على الدوام في صالح الدول الرأسمالية الكبرى، والتي تُنتج سلعاً مصنّعة بتقنيات عالية،[١٩٥٨] خصوصاً إذا ما علمنا أن نصيب الدول النامية التي يقدّر عدد سكانها بـ ٨٠% من تعداد السكان العالمي هو ١٧% من تلك التجارة العالمية؛ بينما نصيب الدول المتقدمة التي يبلغ عدد سكانها ٢٠ % فقط من التعداد الإجمالي للسكان في العالم هو ٨٣% من حجم التجارة الدولية.[١٩٥٩] وإذا ما كانت فكرة سميث تقتضي أنّ حرية التجارة –وفقاً لما تعمل عليه منظمة

[1954] – peter koller, Op. cit, p192.

[١٩٥٥]– انظر حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، ج١، دار الرضا، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص ٢٨٦.

[١٩٥٦]– حتى الدول ذاتها التي تتبنى فكر تحرير التجارة وتقول بضرورة تطبيقه وتشترطه بشكل مباشر أو غير مباشر على الدول النامية؛ تستمر في حماية القطاعات التي يمكن للقدرات التنافسية في البلدان النامية فيها أن تهدد اقتصادها، وهذا ما حصل في آخر دورة من الأورغواي التي أقامتها منظمة التجارة العالمية إذ تم تحرير الأسواق أمام الخدمات المصدرة من قبل الدول الصناعية المتقدمة، المالية منها والتقنية، ولم تفتح أمام الخدمات البحرية وقطاع البناء، والتي يمكن للدول النامية فيها أن تكون رقماً نسبياً. للمزيد انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص١٧١.

[١٩٥٧]– انظر د. زياد زنبوعة، مرجع سابق، ص ٩٠.

[١٩٥٨]– انظر د. آدم أبوسالف ود. أحمد المعتز، مرجع سابق، ص١٣.

[١٩٥٩]– انظر د. زياد زنبوعة، مرجع سابق، ص ٩٠.

التجارة العالمية– توسّع السوق أمام الجميع؛ مما يعني زيادة التجارة الدولية والإسهام في رخاء العالم ورفع مستواه؛ مما ينتج عنه استفادة الأغنياء والفقراء معاً؛ فإن حقيقية واقع التجارة الدولية تنبئنا أنّ زيادة حجم التجارة الدولية ليس مرادفاً لحرية التجارة، وأنّ الأغنياء الأقوياء فقط هم من يستفيدون؛ بينما يقتات الفقراء على فتات بقايا تلك التجارة، وهكذا تستخدم الدول المتقدّمة خدعة حرية التجارة كلما اتفقت مع مصالحها، وتضرب عرض الحائط بها إذا ما تعارضت معها؛ فتغلق مداخل أسواقها بأساليب متنوعة ومبتكرة تحت حججٍ مختلفة؛ كمكافحة الإغراق وقانون الإجراءات المضادة، والتصاعد في الرسوم الإضافية، والحواجز الجمركية التي تفرض على المنتجات ذات الأهمية القصوى للدول النامية؛[١٩٦٠] لذا قواعد التجارة الحرة المبنية على التخصص في الإنتاج كانت في صالح الدول الصناعية؛ بينما كانت عقاباً للدول المنتجة للمواد الخام؛[١٩٦١] ما يعني أنّ إلزامية مبدأ حرية التجارة الذي أقرّته الجات؛ وضع الدول النامية في وضعٍ اقتصاديٍ حرج؛ لالتزامها بفتح أسواقها لمنتجاتٍ متفوقةٍ خلال فترةٍ انتقالية؛ تنفيذاً لإجراءات تحرير التجارة الدولية، مع أن مفهوم التجارة الدولية العادلة ينبغي أن يكون إحداث توازنٍ بين الدول فيما تضعه من حواجز أمام السلع والخدمات الصادرة عن الدول الأخرى؛ والتوازن فيما تقدمه الدول لدعم قطاعاتها الإنتاجية وحمايتها؛ بحيث تكون المحصلة النهائية سوقاً عالمية مشتركة واحدة،[١٩٦٢] وإنّ مثل تلك السياسية الإذعانية في إجبار الدول النامية على فتح أسواقها أمام منتجات مستوردةٍ منافسة لمنتجات ضعيفة وصناعة هشّة؛ لها نتائج كارثية اقتصادياً واجتماعياً بل وسياسياً؛ تهدف إلى تغيير بنيتها الاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية؛ تمنع تنميتها وتطوّرها، وتُحكم السيطرة عليها، وهو الأسلوب ذاته الذي نهجته الدول الاستعمارية مع بداية تمدّدها الاستعماري.[١٩٦٣]

٢– الجات والنيل من العدالة:

يمكن القول إنّ تاريخ التنظيم الدولي حتى اليوم لم يسبق أن شهد اتفاقيةً تجارية ضمّت ما ضمّته الجات بعد جولة الأورغواي التي باتت تشرف عليها المنظمة، وكأنها لا تترك سلعةً أو خدمةً أو نشاطاً على وجه الأرض إلا

[١٩٦٠]– انظر د. زياد زنبوعة، مرجع سابق، ص ٩١.

[١٩٦١]– انظر سماوتس كلود، مرجع سابق، ص٦١.

[١٩٦٢]– انظر د. زياد زنبوعة، مرجع سابق، ص ٨٩ – ٩٠.

[١٩٦٣]– انظر غالب أبو مصلح،، مرجع سابق، ص ١٧١ – ١٧٢.

وتتدخل فيه،[١٩٦٤] والحقيقة أنّ فكرة إنشاء الجات كبديلٍ عن منظمة التجارة العالمية لفترةٍ تصل إلى نصف قرنٍ تقريباً من حياة النظام الدولي الاقتصادي؛ إنما كانت بفرض هيمنةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ من قبل الولايات المتحدة فترة الأربعينات؛[١٩٦٥] إذ لم يُكتب للمنظمة الولادة إلا بعد خمسين عاماً من اتفاقية الجات الأم التي أنجبت المنظمة، وقامت بمهامها طيلة تلك المدة. وفي منطق الإذعان؛ فإن سبب الفعل وسبب العدم واحد، وهو عدم قبول القوي أو انعدام إرادته؛ لذا يسند الكثير سبب تأخر ولادة المنظمة وطول المخاض الموصل لمجيئها إلى معارضة الولايات المتحدة لتلك الولادة، وذلك بسبب عدم ضمان الهيمنة والتحكّم؛ باعتبار أن ميثاق هافانا قد حوى مواداً تسمح بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية؛ بما يمكّنها من تعطيل قوى العرض والطلب أحياناً؛ ما يعني تعطيل مصالح الشركات الكبرى، أمَا وقد ضُمنت المصالح مع هيمنة القطب الواحد، وضُمِن فرض الإذعان وتحقق الإرادة؛ فقد وافقت الولايات المتحدة فيما بعد على قيام تلك المنظمة.[١٩٦٦] ثم تم إنشاء منظمة التجارة العالمية بسبب تنامي القوى السياسية والاقتصادية لدول الجماعة الأوروبية في الستينات؛ كما أن الدعوة لجولاتٍ في نطاق الجات كانت دائماً بمبادرةٍ أمريكية تحرّكها المصلحة والمنفعة، كما أن الدول المتقدمة بشكلٍ عام لا تطبّق مبادئ تحرير التجارة إلا بالدرجة التي تراها هي مناسبة، وعلى منتجاتٍ تتميز في إنتاجها وتصديرها، وتطبّق مبدأ الحماية على المنتجات التي تتفوق فيها الدول النامية،[١٩٦٧] ومن الانتقادات التي وُجهت لجولة الأوروغواي؛ أن منظمة الأمم المتحدة واتفاقياتها قد وضعت قيوداً كبيرة وخطيرة على إمكانية الدول في تنظيم البيئة والصحة والبنية الاقتصادية وحماية المستهلك.[١٩٦٨]

وإنّ تحرير الأسواق العالمية التي أسهمت فيها اتفاقيات الجات والاتفاقيات الدولية الاقتصادية الأخرى؛ قد قدّمت مزايا عديدة للعديد من الدول، وعزّزت تنميةً اقتصاديةً لا يمكن الالتفات عنها؛ إلا أنها وعلى الطرف المقابل أدّت إلى تفاقم تدمير اقتصادات دولٍ وبلدانٍ نامية بسبب عدم كفاية القدرة التنافسية، كما أنّ سياسات منظمة التجارة

[١٩٦٤]– من تجارة وزراعة وتعريفات وصناعات طبية وآلات زراعية وبناء، ومنسوجات وملكية فكرية، وخدمات وصناعة طائرات وانتاج صوتي وأفلام سينيمائية وملاحة جوية، حيث إن السلعة الوحيدة التي لا تخضع لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية هي النفط، إذ إن الولايات المتحدة تبذل كل وسعها للسيطرة على النفط في العالم، ولا تسمح لأحد بمنافستها. انظر د. كمال الحطاب، مرجع سابق، ص ٣٣٦. وما بعدها.

[١٩٦٥]– انظر د. آدم أبو سالف ود. أحمد المعتز، مرجع سابق، ص١٤.

[١٩٦٦]– انظر د. كمال الحطاب، مرجع سابق، ص ٣٣٢ وما بعدها.

[١٩٦٧]– انظر د. آدم أبوسالف ود. أحمد المعتز، مرجع سابق، ص١٤.

[1968] – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 64

العالمية تُعلي من مصالح الدول القوية اقتصاديا والدول الكبرى على الصعيد الوطني؛[١٩٦٩]فتلك الاتفاقيات وفّرت للدول الغنية المقتدرة وصولاً لأسواق الدول النامية، في حين أزالت الحواجز الحمائية لاقتصادات تلك الدول النامية، وجعلت اقتصاداتها مكشوفةً أمام المنافسة الدولية.[١٩٧٠]

ولم يّعدّ الاقتصاديان في البنك الدولي؛ هيرمان دالي وروبرت جودلاند في نظرتهم النقدية لاتفاقية الجات الاتفاقات الحاصلة في ظلّها اتفاقات حرة؛ كما أنها –وفق ما يروا– لا تحقّق نزاهة التجارة كما لا ينطبق عليها الشروط القانونية لحرية التجارة؛ فهي تعزّز من نفوذ الشركات العابرة للقوميات بما يقلّص حرية التجارة؛ خصوصاً أنّ تلك الاتفاقيات لها أهدافٌ أبعد من ذلك؛ كالمطالبة بتحرير التمويل والخدمات؛ مما يعني إحلال البنوك الدولية محل البنوك الوطنية، وتدمير البنوك المحلية المنافسة، وهو ما سيقضي على محاولة أية دولة بناء تخطيط اقتصادي قويّ يحقق تنميةً كالتي حققتها الدول الثرية.[١٩٧١] وبالرغم من أن العمل في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يؤدي بلا ريبٍ إلى سيطرة الدول الرأسمالية على اقتصادات العالم بأسره، لكن لا مفرّ من القول بأن المتمعّن الدارس لخريطة العالم الاقتصادية؛ يرى أن الانضمام لهذه المنظمة مسألةٌ حتميةٌ لا مناص منها؛ إذ يستحيل العيش في اقتصادٍ منعزلٍ عن المفاعيل الاقتصادية العالمية.[١٩٧٢]

أ- معالم افتقاد العدالة:

أسست الجات الأسواق في المجتمع الدولي على أساس عولمة العرض؛ من خلال التركيز الجغرافي لعملية البحث والتطوير، والتخصّص في صناعة المكونات، وسرعة انتقال عوامل الإنتاج من بعد ذلك، وعولمة الطلب من خلال تنميط المنتجات والخدمات على المستوى العالمي؛[١٩٧٣] ونشرها لشرائح متباينةٍ جغرافياً، وعولمة المنافسة من خلال بروز ظاهرة الارتباط الدولي، وسرعة انتشار ظواهر الرواج والكساد، وتسارع التحالفات الاستراتيجية،

1969 – peter koller, International law and global justice , Op. cit , p198.

1970 – Ibid, p199.

[١٩٧١]– انظر نعوم تشومسكي– النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

[١٩٧٢]–انظر د. معتز نعيم، مرجع سابق، ٢٣٨.

[١٩٧٣]– خذ مثالاً على صعيد الغذاء فكرة الوجبات السريعة ومحتوياتها ومكوناتها، والمشروبات الغازية الشهيرة، وعلى صعيد اللباس تنميط السلع والمنتجات كملابس الجينز وتصميم الألبسة الرائجة.

وعولمة الاستراتيجية من خلال تحويل الأنشطة من مكانٍ لآخر؛ طبقاً للتغيرات في الأجور والخامات.[١٩٧٤] وقد جعلت الجات أساس التعامل بين الدول الأطراف **المساواة التامة وعدم التمييز**، وتعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية على جميع الدول الأعضاء، ومؤدّى ذلك هو إنزال المنتجات الأجنبية منزل المنتجات الوطنية، وإنّ نظام الجات لم يُبح التحلّل من تلك القيود إلا في حالات الضرورة القصوى ولفتراتٍ قصيرة، وإنّ مثل ذاك الترتيب الدولي لم يكن يُغري الدول النامية ولا يلفت اهتمامها؛ فإلغاء القيود على التجارة كان يعني أن تكتسح الدول المتقدمة اقتصادياً أسواق الدول الضعيفة، كما توئدُ كلَّ إمكانيةٍ لقيام صناعةٍ وطنيةٍ متماسكةٍ قوية؛ لذلك نرى أن الدول الأوروبية نفسها التي أُنهكت اقتصاداتها بعد الحرب الغربية الثانية؛ لم تكن متحمّسة لهذه الاتفاقية، وبقيت تحتفظ بحقها في استخدام شرط الحماية لفتراتٍ طويلة؛ حتى استعادت عافيتها اقتصادياً.[١٩٧٥]

وقد يَخال للبعض أنّ شرط عدم التمييز الذي تفرضه الجات، والذي مؤدّاه أنّ أعضاء منظمة التجارة العالمية أحرارٌ في التدخّل، من خلال الوسائل التنظيمية التي لها تأثيرٌ على التجارة؛ إنما منشؤه العدالة والمساواة وعدم التفريق بين الدول؛ إلا أنّ شيئاً من التدبر ومراعاة قدرات الدول وإمكانياتها الاقتصادية والمالية وفاعليتها الدولية وقدرتها التصنيعية والإنتاجية؛ كفيلٌ بأن يوضّح مشهد فتح باب تصريف منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول الأقل نمواً؛ بينما تغرق الصناعات المحلية في أكوامٍ من المنتجات الأجنبية المنافسة في الجودة والتكلفة؛ ما يؤثّر على الميزان التجاري، والتوازن الاقتصادي، وعجلة الاقتصاد في تلك البلاد؛ وبالضرورة على قراراتها السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية، ويجعلها مباحةً أمام رياح القوي.[١٩٧٦]

وإنّ الاتفاقات الجارية في إطار الجات؛ تنطوي على **تحويل قدرٍ من صلاحيات الدول النامية** في اتخاذ قراراتٍ وطنيةٍ في عددٍ من المجالات إلى المنظمة الدولية الجديدة –نعني منظمة التجارة العالمية– أو تستوجب على

[١٩٧٤]– انظر عبد العزيز الشربيني، التفاعل بين ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ودلالاته للمنطقة العربية، مجلة المدير العربي، العدد ١٤٦، ١٩٩٩، ص٩.

[١٩٧٥]– د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٢٢٤.

[١٩٧٦] – Eyal Benvenisti Moshe Hirsch, The Impact Of International Law On International Cooperation Theoretical Perspectives, Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, 2004, 250

الأقل التشاور مع هذه المنظمة قبل اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالتجارة؛[١٩٧٧] فهي قد صيغت بطريقةٍ تخدم الأقوياء، وكأنّ الخيار أمام الدول المستضعفة من أعضاء الجماعة الدولية هو اللاخيار، وكأنّ روح الاتفاقية توحي للفقراء والضعفاء بالمقولة التالية؛ أنتم خاسرون إذا وافقتم على الدخول، وخاسرون إذا لم توافقوا؛[١٩٧٨] فقد كانت الاتفاقية ذات تأثيرٍ إيجابيٍ على زيادة الثروة في الدول الصناعية؛ أما الدول النامية؛ فلم يستطع سوى عددٌ محدودٌ منها المشاركة في هذا التطوّر، وكأنّ نظام التجارة العالمية لا يرعاها؛ إذ إنه –كما يؤكد الواقع– لم ينتج لها ثروةً ولا ثورةً في التجارة ولا الاقتصاد، ولم يُوقف تخلّفاً ولم يقضِ ديناً، ولم يقضِ على فقر.[١٩٧٩]

ب–حقائق وأرقام في وجه العدالة:

يرى البعض أنّ اتفاقية الجات؛ إنما وُضعت في الأساس لتأمين مصالح الدول الصناعية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان، بعد أن نسّقت فيما بينها، وحصّنت أسواقها برسومٍ جمركيةٍ تحت مسمّى الصحة العامة والبيئة،[١٩٨٠] ويبدو أنّ المنظمة تلجأ بشكلٍ حثيثٍ إلى تكوين اتفاقياتٍ لمصلحة الدول المتقدمة؛ كتلك الخاصة بالصناعة والتكنولوجيا، وتتباطأ في تحرير التجارة التي تعني البلاد النامية؛ كالصناعات النسيجية والزراعة وتحرير انتقال الأفراد، وما فتْحُ الحدود وإزالة العوائق الجمركية؛ بأبعد عن العدالة من تحرير التجارة السابق ذكره؛ إذ إنه أدى –كما هو معلوم– إلى زيادة الاستثمارات في الدول المتقدمة؛ حيث أشارت الإحصاءات إلى أنّ ٩٥% من تلك الاستثمارات تقريباً كانت في تلك البلاد، على عكس ما هو مُراد بزيادة الاستثمارات الأجنبية في البلاد

[١٩٧٧]– انظر د. زياد زنبوعة، مرجع سابق، ص ٨٩.

[١٩٧٨]– انظر د.عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص ٥٥.

[١٩٧٩]– ويؤكد تلك الحقائق تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٢ والذي كشف عن تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي العالمي في البلدان النامية، والذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة عدد الفقراء، وتراجع المستوى المعيشي والاجتماعي والاقتصادي في تلك الدول. انظر في ذلك د. آدم أبو سالف و د.أحمد المعتز، مرجع سابق، ص١٣.

[١٩٨٠]– ويبدو أن التقارير الواردة عن المؤسسات الاقتصادية المالية الدولية بين ١٩٩٥ – ٢٠٠١ تشير إلى أن تحرير التجارة سيؤدي إلى كسب من الداخل يتراوح بين ١٢١ – ١٥٠ مليار دولار، يكون من نصيب الدول المتقدمة، مقابل خسارة مقابلة للدول النامية تقدر بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار سنوياً. انظر فضل مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الداخلية والدول النامية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٩٧.

النامية التي بقيت فقيرةً بل ازدادت، ما دفع بها إلى الاستدانة؛ ما أدى بالضرورة إلى تراكم الديون؛ فدخلت في دوامة الفوائد وخدمة الدين؛ مما أثقل كاهل البلاد وزاد من تخلّفها.[١٩٨١]

وتقدّر الدراسات أنّ تكلفة الحواجز التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أمام الدول الفقيرة؛ تقدّر بحوالي ٧٠٠ مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل أربعة عشر ضعفاً من نصيب الدول تلك من المساعدات، بمشهدٍ يبدو معه أن تلك الدول الأخيرة هي التي تقدم المساعدات للدول المتقدمة التي ترجع لها فتاتاً مما تنال منها. كما تُشير أوراق منظمة التجارة العالمية بصورةٍ بالغة الدلالة إلى أنّ استكمال تنفيذ اتفاقيات دورة أوروغواي مع عام ٢٠٠٥ سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بمعدلاتٍ سنوية تتراوح بين ١٢٥ – ٢٥٠ مليار دولار، وهو ما يعني أنّ القوة الشرائية للأسرة الأمريكية تزيد بما يتراوح بين ١٥٠٠ – ٣٠٠٠ دولار سنوياً؛ يضاف إليها فرص العمل الجديدة التي وفرتها قطاعات التصدير في أمريكا، والتي تصل إلى ١٢ مليون فرصة عمل، بما يعادل ١٠% من مجموع تلك الفرص، ويمكّن الولايات المتحدة من تصدّر قائمة المصدّرين العالميين للخدمات؛ بقيمةٍ سنويةٍ قدرها ٦,٢٣٣ مليار دولار، وهو ما يفسّر إصرار الولايات المتحدة على دفع منظمة التجارة العالمية للموافقة على جولةٍ جديدة لتحرير تجارة الخدمات الدولية لتوسيع نطاق فوائدها ومنافعها.[١٩٨٢]

وفي سياقٍ آخر؛ يبدو أن الجات جاءت لخدمة أهداف الشركات متعددة الجنسية؛ إذ لم يعد خافياً دور تلك الشركات في إنجاز تلك الاتفاقية؛ إذ تختفي وراء منظمة التجارة العالمية غرفة التجارة الدولية، والتي تُعدّ نادٍ لأكبر الشركات متعددة الجنسية؛[١٩٨٣] فمن خلال علاقاتها الداخلية الاحتكارية؛ تعمل الشركات متعددة الجنسية على إقامة شبكاتٍ تجاريةٍ مستقلّة ومتمايزة؛ تقف وراء انخفاض أسعار المواد الأولية التي تحصل عليها من البلدان النامية؛ محقّقةً بذلك سعراً احتكارياً تختاره؛ حتى باتت تجارة البلدان النامية مسيطراً عليها من قبل تلك الشركات؛ ما يعني انخفاض إيرادات الدول النامية من العملات الصعبة؛ بانخفاض قيمة صادراتها؛ وهو ما ينعكس سلباً على التنمية فيها.[١٩٨٤] ولا

[١٩٨١]– انظر عايدة جرجس، التكتلات الاقتصادية العالمية وموقف الدول العربية في مواجهتها، مجلة المال والتجارة، العدد ٣٩٨، ٢٠٠٢، ص٤٢.

[١٩٨٢]– انظر سمير صارم، مرجع سابق، ص١٤٢.

[١٩٨٣]– انظر منير الحمش، مرجع سابق، ص ١٦٦.

[١٩٨٤]– انظر د. زياد زنبوعة، مرجع سابق، ص ٩٣.

غرو وفقاً لما سبق أن المعاهدات الدولية التجارية، وما تسهم فيه من تأسيسِ نظامٍ دوليٍ اقتصادي؛ يعملان على تغييرٍ هيكليٍ في السياسيات الاقتصادية الوطنية، وتنظيم القطاع المالي والمصرفي، والتدخّل في السياسات النقدية والتجارية، وفق صيغةٍ إذعانيةٍ تعكسها المشاركة الإلزامية في دوران عجلة الاقتصاد العالمي وفق السياسات الغربية؛ بما يعود عليها بالنفع؛ لا يمكن معها القول بأنّ الدول الأقل نمواً لديها خيار في القبول أو الرفض.[١٩٨٥]

وإنّنا نرى أنّ إنشاء منظمة التجارة العالمية؛ برهانٌ ساطعٌ –حتى يومنا– على انعدام القوة التفاوضية للدول النامية، كما أنها دليلٌ على السطوة المتنامية اللامتناهية للدول الكبرى صاحبة الإرستقراطية الدولية، وقدرتها على تحوير قواعد التجارة الدولية حتى تعمل لصالحها. وبالرغم من أن جولة أورجواي كانت أطول دورةٍ تجاريةٍ في القرن العشرين وأكثرها تعقيداً، وبالرغم من اشتراك واحد وثمانين بلداً نامياً فيها؛ إلا أنه وأثناء السنوات النهائية الحاسمة فيها ١٩٩٢ – ١٩٩٤؛ أدركت وفودُ تلك البلاد أجمعها؛ أنّ عليها انتظار وصول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان إلى اتفاقٍ حول جميع الموضوعات المعروضة؛ حتى تقدَّم لتلك البلدان النامية كأمرٍ واقعٍ تم إنجازه.[١٩٨٦]

الفرع الرابع
رأينا في توصيف النظام الدولي الاقتصادي

يبدو أن النظام الدولي الاقتصادي بالشكل الليبرالي الذي أضحى عليه عقب الحرب الغربية الثانية؛ قد ارتكز على أساسين رئيسين؛ **أولاهما** تحرير التجارة الذي يبتغي تحرير اقتصادات الدول والبلدان، وتقييد المجتمع الدولي بأجمعه في إطار نظامٍ اقتصادي واحد؛ بحيث يكون صيّور أمر كل بلدٍ أنه يتأثر ولا يؤثّر إلا في حدود المُراد لا يخرج عنه إلا هالك، أما **الأساس الثاني** فهو ضرورة المشاركة في النظام الاقتصادي الليبرالي بكل ما يوصي به أو ينهجه، بحيث لا يخرج ازدهارٌ عن التقيد بهذين الأساسين، ولا يتحقق دونهما، وقد كانت أدوات ذلك الأساس الأخير مؤسستين ماليتين دوليتين؛ هما مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أرسى دعائمها مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤؛ أما الأساس الأول فكان نتيجةً لاتفاق هافانا ١٩٤٧، وعقب جولة اورجواي ١٩٩٤ حيث

1985 – John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Op. cit, p. 64

١٩٨٦ – انظر أزوالدو ريفرو، مرجع سابق، ص ٦٧ وما بعدها.

وُلدت منظمة التجارة العالمية؛ حتى ما فتئت تلك المؤسسات المالية العالمية أن تكون وجهاً لاستعمارٍ جديدٍ، ومصدراً لدعم الدول الصناعية على حساب الدول الفقيرة؛ تمسك العالم الثالث من رقبته، وتضمن تبعيةً اقتصاديةً تحقق المصالح وتضمن الإذعان؛ وتنهب الثروات، وتوزع الخيرات، وتُصفّى الحسابات من خلالها.

– النظام الدولي الاقتصادي يكرّس الإذعان ولا يحقق العدالة:

يبدو لنا –وفقاً لما سبق بيانه– أن الدول المتقدمة قد احتكرت العلاقة الاقتصادية على المستوى الدولي، وقد مكّن لها أسباب ذلك؛ تنفّذها في المؤسسات الدولية الاقتصادية؛ ما نتج عنه احتكارٌ دوليٌ في الإنتاج وفي التصريف، وفي النقد وتداوله وسيولته وسعره، وفي تدفق الأموال ومنحها، حتى أضحت الطموحات بالتنمية خارج الأُطُر الإذعانية للدول الكبرى الاحتكارية ضربٌ من الأوهام، وأضغاثُ أحلام، وبدا أنّ النظام الدولي الاقتصادي المعاصر؛ ليتغذّى على الفقر البشري، والعمل الرخيص، وتدمير البيئة الطبيعية، ويولّد الفصل الاجتماعي، وكثيراً ما يدفع البلدان إلى مواجهاتٍ مدمّرة؛ فيسهم في ارتفاع مستويات البطالة الوطنية في البلدان النامية، كما يسهم في تدويل البطالة؛ فيصبح رأس المال مهاجراً من بلدٍ لآخر؛ في بحثٍ دائمٍ عن إمداداتٍ أرخص من العمل، فوفقاً لمنظمة العمل الدولية؛ فإن أكثر من مليار من البشر يعاني البطالة، وهو ما يقارب من ثلث قوى العمل العالمية. كما أنه يشجع العنصرية والشقاق العرقي، ثم يأتي بفكرٍ اقتصاديٍ على شكل إصلاحاتٍ تطبَّق على عشرات البلدان؛ ما يؤدي إلى تدويل الفقر، وما يتبعها من تقويضٍ لرحلة العيش البشري.

وبينما تعلو الأصوات بضرورة تحرير التجارة، وفتح الأسواق والانخراط في النظام الاقتصادي الدولي بأشكاله الرأسمالية الليبرالية –باعتبار ذلك هو سبيل التنمية الاقتصادية والازدهار وفقاً لم يُزعم– فإنّ ما يطلق عليه النظام الدولي الاقتصادي؛ ما هو إلا محاولاتٍ لتركيز النشاط الاقتصادي الدولي في أيدي شرائح محدودة على مستوى العالم؛ لصالح تهميش الأضعف وتعميق الهوة بين الغني والفقير؛ وما يصاحبه من تعميمٍ للفقر والعوز؛ تطبيقاً لمبدأ البقاء للأقوى، حتى بات مألوفاً القول؛ إن النظام الاقتصادي الدولي لا يعمل بشكلٍ عادل؛ خصوصاً بالنسبة للدول النامية؛ حيث يتدفّق رأس المال صعوداً من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، كما بات معلوماً أنّ حفنةً من أصحاب القوة الاقتصادية والدائنين الدوليين والشركات متعددة الجنسية؛ يُخضعون المجتمع الدولي لمخططٍ

اقتصاديٍ دوليٍ يؤثّر على قرابة ٩٠% من سكانه، في محصّلةٍ لم يسبق في أي وقت مضى من التاريخ أن لعبت فيه السوق الدولية مثل هذا الدور في تحديد مصير "دولٍ ذات سيادة".

لقد كان للدول المتقدمة الغلبة في بريتون وودز، من حيث سيطرتها الفعلية على مفاصل الاقتصاد الدولي، وكانت الدول الأخرى لا تملك خياراً سوى الإذعان؛ باعتبار الدول المتقدمة في موقعٍ تستطيع معه الاستمرار دونهم، وقد كانت الاقتصادات الكبرى في المجتمع الدولي؛ تسعى جاهدةً لإدماج اقتصادات الدول النامية ودول العالم الثالث؛ ضمن إطار نظامٍ اقتصاديٍ عالميٍ تحكمه قواعد موحدة، وهو ما اصطلح على تسميته "بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد". وبالرغم من أن مؤسسات بريتون وودز قد اعترفت بالآثار البيئية والاجتماعية للتكييف؛ فإن تحولاً في اتجاه السياسة لا يبدو في الأفق؛ فالدول النامية لا زالت تعاني من هيمنة سلطات تلك المؤسسات التي أضحت البنية الهيكلية الأساسية للتنظيم الدولي الاقتصادي. وإننا نرى في تمازج السياسية والاقتصاد لتكوين خليطٍ دوليٍ إذعاني؛ أن "السياسة اقتصادٌ مكثف"؛ وأن الاقتصاد سياسات مكثفة، وأن القوانين الدولية التي تأتي بها المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية؛ إنما تدور في فلك السياسة والاقتصاد، وهما محل نظرِ ومحطّ اهتمامِ القوى الكبرى في الجماعة الدولية، التي ما فتئت تحتكم لمصالحها وتحكمنا بها.

لذا وفي صدد توصيفنا للنظام الاقتصادي الدولي وتجلياته ومراد بيانها؛ ينبغي أن نجيب على جملةٍ من الإشكاليات نثيرها تباعاً:

١- هل النظام الاقتصادي الدولي عادل؟ وهل يمكن تحويله إلى نظامٍ أكثر عدلاً؟

إننا نبحث عن مجتمعٍ دوليٍ أكثر انصافاً، وإنّ تحقيقاً للعدالة وقضاءً على البؤس الدولي ورفعاً للقهر لن يحدث تحت رعاية النظام الدولي الاقتصادي الحالي، وذلك لسببين، **أولاهما** أنّ ذاك النظام لا يريد حدوث ذلك، باعتبار ذلك يتعارض مع الأهداف الأساسية والقيم النيوليبرالية، بما تتضمنه من أسواقٍ حرةٍ واستقلاليةٍ فردية؛ معتمدين على المذهب الماركسي الذي لا يدعم إعادة توزيع الثروة، **وثانيهما** أن الإرادة السياسية الدولية –وإن أرادت ذلك– فلن يحدث، لان القانون الدولي الاقتصادي ليس موضوعاً متماسكاً يتضمن القدرة على تحقيقه، وذلك لاعتماده على مجموعةٍ من المقدمات المعروفة باسم "إجماع واشنطن" والتي تتضمن أن تعزيز

الكفاءة الاقتصادية؛ إنما هو هدفٌ لا جدال فيه، وأن التجارة الحرة إنما هي منفعةٌ للجميع، وأنّ حقوق التملّك والتفرّد هي الاستحقاق القانوني الأسمى، وأنّ التكافؤ والمساواة؛ إنما يقومان على الانصاف بين أولئك الكبار غير المتكافئين. حيث إنّ الدول الكبرى تتقلّب بين الصراع على الهيمنة إلى التوافق عليها، بعد الاتفاق على تقسيم ثمارها، من خلال ثلاثية بريتون وودز.[١٩٨٧] وإنّ تلك الحقائق كلها مظالمٌ يُعزّز بعضها بعضاً، ويقوّي بعضها بعضاً، وجميعها تعمل لصالح القوي على حساب الضعيف، وإن كان مهمتنا هنا ليس تغيير النظام الدولي وإنما تحليله؛ فإن المراد الحقيقي ليس تحليل النظام الدولي وإنّما تغييره؛ إذ يجب أن يكون التخفيف من الفقر والجوع والظلم ومعالم القهر أولويةً من أولويات القانون الدولي، في معركةٍ تفرض علينا أن نناصر دولاً تكافح ضد من يقول: "إن ما نتقن صنعه نحن قراصنة الاقتصاد هو بناء إمبراطوريةٍ عالمية؛ فنحن نخبةٌ من الرجال والنساء نستخدم المنظمات المالية الدولية لخلق أوضاعٍ تُخضع الأمم الأخرى لاحتكار الكوربوقراطية[١٩٨٨] التي تدير شركاتنا الكبيرة وحكوماتنا وبنوكنا".[١٩٨٩] ومن يقول: "نؤدي نحن قراصنة الاقتصاد بعض الخدمات، كمنح قروضٍ لتنمية البنية التحتية، وبناء محطاتٍ لتوليد الكهرباء، ومدِّ طرقٍ رئيسية، وإنشاء موانئ ومطاراتٍ ومناطق صناعية، وهذه القروض مشروطةٌ بأن تتولى إدارة هذه المشروعات شركاتٌ إنشائيةٌ وهندسية من بلادنا، أي إنّ أموال القروض تنتقل من مكاتب البنوك في واشنطن إلى مكاتب الشركات الهندسية في نيويورك أو هوستن أو سان فرانسيسكو".[١٩٩٠] ما يعني أن القوى الاقتصادية الكبرى تستفيد من الآثار التي تنتج عن ممارسات المؤسسات المالية؛ ثم إنّ الدول المقاومة لتلك الممارسات المحاولة للحد من آثارها؛ قد انكفأوا الواحد منهم تلو الآخر، ودخلوا في دائرة تلك الممارسات؛ دون أن تمنح الجماعة الدولية الحدَّ الأدنى من المميزات الاقتصادية التي تكسبها الدول الكبرى.

[١٩٨٧]– نقصد بها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية.

[١٩٨٨]– مصطلح حديث يُستخدم للإشارة إلى نظام اقتصادي سياسي، تسيطر عليه الشركات أو مصالح الشركات.

[١٩٨٩]– انظر جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم، اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة مصطفى الطناني، ود. عاطف معتمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢، ص ٢٣.

[١٩٩٠]– المرجع نفسه، ص٢٤.

٢- على أي أساسٍ من الفقر العالمي واللامساواة في الدخل يقوم النظام الدولي الاقتصادي؟

في سطور التنظيم الدولي المعاصر؛ نجد أنّ الدول المتقدمة قد ازدهرت بثباتٍ على حساب الدول المتخلفة؛ والتي أصبحت أكثر فقراً بشكلٍ تدريجي؛ فالاقتصاد الدولي يتم تنظيمه على أساس العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز ودول المحيط، ويتم دمج تلك الدول الضعيفة في هذا النظام غير المنصف؛ لنجد أنه لا مجال لتبرئة هذا النظام الاقتصادي الدولي المُدان بقوة والذي يُعدّ أرضاً مثمرةً للفقر.

ثم إنّ ٣٦٠ مليون إنسان قد ماتوا من الجوع والأمراض -التي يمكن علاجها- في وقت السلم لا في الحروب الناشبة في العشرين عاماً الماضية،[١٩٩١] وذلك أكثر من مجموع من ماتوا في الحروب الدولية والحروب الأهلية طوال تلك المدة؛ يدعونا لنقف ونتأمل؛ كيف أن التصميم الدولي للمؤسسات المالية الدولية اليوم؛ هو الذي يسمح بهذه التفاوتات المذهلة بين الأغنياء والفقراء، ونقل الثروة من الفقير للغني. وإن القواعد التي تحكم العولمة الاقتصادية منها والسياسية؛ تم تصميمها بواسطة الدول الصناعية المتقدمة، وهي بالضرورة قواعد غير عادلة، وإنّ النظام الدولي الاقتصادي قد مكّن النمو في بعضٍ من دول العالم؛ إلا أنه قد أدى إلى تفاقم الفقر في أجزاءٍ أخرى منه!

وإنّ التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت إثر الفراغ السياسي والعسكري والأيديولوجي عقب الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي؛ أدّت الى استكمال مقوّمات هيمنة النظام الرأسمالي على الشعوب؛ حتى بات المجتمع الدولي مجتمعاً عالمياً تسيطر عليه إرادة القوّة السياسية المسخّرة لخدمة قوّة الاقتصاد ورأس المال؛ ما أسس لنظامٍ دوليٍ اقتصاديٍ غير متساوٍ في التجارة والإنتاج والائتمان؛ يجعل من بلدان العالم النامي دولاً معوزة؛ فالمؤسسات المالية الدولية التي عولمت الاقتصاد الدولي؛ لم تحقّق أي مكاسب لدول العالم النامية، كما لم تأتِ على الفقر في المجتمع الدولي؛ بل على العكس؛ ازدادت الهوة بين دول العالم الغنية والفقيرة، وهي ليست أكثر من طريقةٍ تستخدمها الدول الكبرى لاستغلال الدول الأكثر عوزاً وفقراً في هذا المجتمع الدولي؛ فتتركز القوة في يد

[1991] – Jochen von Bernstorff, Op. cit, p280.

الدول الغنية من أوروبا الغربية وشمال أمريكا، وهذا ما خفض عدد الدول التي كانت موافقتها ضرورية للإرادة الفعّالة،[١٩٩٢] كما أنها ثبّتت الهيمنة الامريكية على النظام الدولي من جانبٍ إضافيٍ هو الجانب النقدي الدولي.

٣- ما صلاحية نظام حرية السوق ليكون أساساً للتنمية في دول العالم على اختلافها؟

بقيت الدول النامية تواجه الضغوط الاقتصادية الكبيرة في سبيل النمو باقتصاداتها؛ فسلك بعضٌ منها تجارب الدول الغربية؛ إلا أنها لم تحقق أهدافها المأمولة؛ لجملةٍ من الأسباب، ووجدت نفسها في مأزقٍ حقيقي؛ فلا هي قادرةٌ على الاندماج، ولا هي قادرة على الاعتزال والانعزال. وإنّ اتفاقية بريتون وودز المؤسسة للبنك والصندوق معاً؛ كرّست فكرة الهيمنة والإذعان وعدم المساواة بالضرورة؛ إذ حددت أصوات الدول بحجم رؤوس أموالها، ما يسمى الوزن التصويتي، وهذا يناقض مادة ١/٥٢ من الميثاق.[١٩٩٣]

ولا يبدو أن المؤسسات المالية الدولية الرئيسية الثلاث (مجموعة البنك – الصندوق – المنظمة) تسعى إلى التنمية والتطوير كما يُزعم؛ وإنما هي استعمارٌ جديد، في عصرٍ لم يعد الاستعمار القديم بمظهره التقليدي مقبولاً ولا مُجدياً، كما لا يمكن تحمّل أعبائه؛ بل تسعى لإغراق الدول بالديون، بعد وعدها بالقطع والنقد إذا ما التزمت سياساتٍ تمييزيةٍ لصالح الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية، وهو ما يعكس تواطؤاً خطيراً بين دول العالم الأول ونخب العالم الثالث؛ لتبقى كل الادعاءات التي يأتي بها لاعبوا الاقتصاد العالمي بإيصال الدول الأخرى إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والاستقلال على صعيد الاقتصاد والسياسة، من خلال المؤسسات الدولية؛ إنما هي ادعاءاتٌ كاذبةٌ تتخلّلها محاولاتٌ وهمية.

وإنّ الاقتصاد الدولي اليوم من خلال الفاعلين الاقتصاديين الدوليين مستخدمين المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تدين بالرأسمالية؛ هم الذين يحددون من هو المبعد أو المُراد في ساحة الاقتصاد العالمي، ومن هي الدول التي ستشهد تطوراً صناعياً وتجارياً وازدهاراً اقتصادياً من خلال تحديد خارطة الاستثمار فيها،

[١٩٩٢]- انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص٤٥٠.

[١٩٩٣]- والمتعلقة بالتنظيمات الإقليمية والتي جاء فيها: ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.

ما يعني أن سياسة أولئك الفاعلين هي التي ترسم حضارة الدول وأفولها؛ مما يوزّع على دول المجتمع الدولي قاعدتهم المادية، ومن خلالها بالضرورة كرامتها الدولية. وإنّ الواقع الدولي ينبئنا أنّ الهيمنة الاقتصادية إنّما كانت تتبع عن المهيمنين سياسياً وعسكرياً بالضرورة؛ وهذا ما ثبّت موقف التبعية شبه اليائسة للدول المذعنة.

لذا ما كان للمؤسسات الاقتصادية الدولية دورٌ إيجابيٌ تنمويٌ يخدم الاقتصاد العالمي؛ بل كان دورها يحقق مصالح الدول العظمى؛ فهدف المؤسسات المالية يتمثّل في فرض علاقة تسديد الدين بفوائده مع الإبقاء على الدول المدينة في حالة إعسارٍ تمنعها من اتباع سياسة اقتصادية مستقلة، واستنباط جيلٍ جديدٍ من القروض القائمة على السياسة، وتقديم مزيدٍ من الأموال لمساعدة تلك البلدان على التكيّف، وتطبيق مشروطياتٍ شديدةٍ ضدها؛ فالأموال لا تمنح إلا اذا التزمت الحكومة بإصلاحات التكييف الهيكلي، في الوقت الذي تطبّق عليها مواعيد دقيقة لتنفيذها!

٤- أين مكان سيادة الدول وحقوقها الدولية من ذلك كله؟

كانت الاقتصادات الكبرى في المجتمع الدولي تسعى جاهدةً لإدماج اقتصادات الدول النامية ودول العالم الثالث ضمن إطار نظامٍ اقتصاديٍ عالميٍ تحكمه قواعد موحّدة، وهو ما اصطلح على تسميته بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.[١٩٩٤] وبهذا أصبح لدينا دولاً ذات سيادة تُذعن لوصاية المؤسسات المالية الدولية الناتجة عن اتفاقية بريتون وودز؛ فهي من خلال المشروطيات المرتبطة باتفاقيات القروض؛ تبنت سياساتها الاقتصادية موجَّهةً بما يتناسب مع مصالح الدائنين؛ ما نتج عنه احتكارات دولية في الإنتاج والتسويق؛ أضحت معها طموحات الدول النامية بالتنمية مجرّد أوهام.[١٩٩٥] وإنّ أموال المؤسسات المالية الدولية تعزّز فرض سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية ودول العالم الثالث؛ فتؤثّر في سيادة الدول وفي حقوقها الدولية؛ خصوصاً أن تلك الدول الكبرى تهيمن على المؤسسات المالية الدولية، وتفرض سيطرتها عليها، وعلى الدول الفقيرة من خلالها، لذلك يدور في الذهن جملةٌ من الأسئلة الجوهرية هنا؛ كيف يفرض الفاعلون في الاقتصاد الدولي قوانين عملهم على الساحة الدولية، وكيف تستطيع الدول بالمقابل استعادة سلطةٍ ذات طابعٍ سياسيٍ اقتصاديٍ اجتماعيٍ؛

[١٩٩٤]- انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير، مرجع سابق، ص٣٣.

[١٩٩٥]- انظر محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص٣٣.

سُلبت منها لصالح رأسماليةٍ عالميةٍ تحكم نظاماً سياسياً دولياً؛ بدلاً عن عدالةٍ شاملةٍ وحمايةٍ اجتماعيةٍ دولية، وحمايةٍ للبيئة وقضاءٍ على مشكلاتٍ دولية من فقرٍ وجوع ومرض؟

إنّ السلطة التي بات يمتلكها كلٌّ من صندوق النقد والبنك الدوليان؛ قد تشكّلت دونما أساسٍ قانوني، وإنما أتت استجابةً لضغوطٍ مارستها البنوك والحكومات الدائنة؛ للحصول على ضمانات تسديد القروض الأجنبية، وإنّ تلك السلطة لهي ظاهرةٌ جديدةٌ في التنظيم الدولي المعاصر؛ تعكس تآكل السيادة وظهور سلطةٍ فوق الدول؛ فقدت معها الأخيرة سلطتها في التحكم بسياساتها الاقتصادية والسياسية، وقد عبّر عن ذلك لويس فيرناندو جاراميللو[١٩٩٦] في خطابه الأخير للمجموعة الذي أكد فيه فقدان الدول النامية لشخصيتها السياسية والاقتصادية، أمام زحفِ النظام العالمي الجديد مع مطلع القرن الـ ٢١؛ ما يسبّب اضطراباً حقيقياً، ويتعارض مع الأمل الذي كان بعد الحرب الباردة، ومفاهيم الليبرالية الاقتصادية المزعومة، ومبادئ اتفاقية الجات.[١٩٩٧]

٥- أين توصيف ذلك كله في مواقع البحث العلمي ومواضعه؟

عزّز الخطاب الدولي الاقتصادي في المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث العالمية، المروّج للمؤسسات المالية الدولية؛ إخفاء فعل ذاك النظام عبر العلاقات الدولية الاقتصادية الزائفة التي يكوّنها، والتي تُعدّ المسؤول الأكبر عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول؛ حيث يتزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة؛ خاصةً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتفكك الاتحاد السوفيتي؛ أضف إلى ذلك إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في جانفي 1995 بعد جولاتٍ ماراثونية،[١٩٩٨] وانضمام معظم الدول اليها؛ ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وفي الوقت الذي تسوّق العولمة الاقتصادية فيه على أنها غنيمةٌ تعود بالخير والتقدم على من سلك مسلكها؛ يُغض الطرف عن مشكلاتٍ اقتصاديةٍ واجتماعية تعانيها الدول النامية؛ ليس أولها أزمة بلدان شرق آسيا المالية، وما والاها من تبعاتٍ سلبية، وما تحمله من احتمال انتقالها إلى بلدانٍ اخرى؛ كما ليس آخرها تطور الأزمة التنموية في البلدان النامية.

[١٩٩٦]- رئيس مجموعة ال٧٧ وقتها.

[١٩٩٧]- انظر نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص٢٦٤.

[١٩٩٨]- انظر فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٦٦ – ١٦٧.

لذا لا ينبغي أن تكون "وظيفة الجامعات الرئيسية الكبرى حول العالم اليوم إنتاج جيلٍ من الاقتصاديين المخلصين موضع الثقة؛ غير القادرين على كشف ستر الأسس الاجتماعية للاقتصاد السوقي العالمي؛ يدعمون بلا تحفّظٍ عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي"[١٩٩٩] وفقاً لما يراد لهم؛ بل لا بُد من إنتاج جيلٍ من الباحثين الناقدين المناصرين للعدالة والحق أينما وُجدا؛ قادرين على كشف مواطن الظلم والخلل في الاقتصاد ومناهجه؛ يناهضون الهيمنة ولا يقبلون من السياسات الاقتصادية إلا ما يحقق السلم والأمن على المستوى الوطني والدولي.

وبالرغم من تسليمنا بأنّ الاستثمارات الدولية تدعم الاقتصاد الدولي وتنمّيه؛ إلا أن ذلك لا بُد أن يكون بالعدالة التي تراعي التوازن بين رأس المال واليد العاملة، وبين المواد الخام والثروات، وبين تصنيعها وإعادة بيعها، وبين سوق العمل وسوق السلع، وعليه وبالمقابل، وبالرغم من أن النظام الاقتصادي يُعدُّ معاناةً كارثيةً لحياة مئات الملايين من البشر ؛ لكن يعده البعض فتحاً إنسانياً عظيماً؛ لأنه بالفعل كذلك لفئةٍ نزيرة من أصحاب القوة والفاعلية، وفي مقدمتهم أولئك الذين بفضائله وانتصاراته سادوا.

وخلاصةُ الأمر أنّ العالم الاقتصادي يُعدّ واحداً من أهم الأسس التي يُبنى عليها المجتمع الدولي والعلاقة بين أشخاصه؛ حتى أن النظام الدولي الاقتصادي اليوم، بما هو عليه من إعلاءٍ للرأسمالية وإكبارٍ لأصحاب القوة الاقتصادية من دولٍ ومؤسساتٍ دولية؛ يسعى إلى تسييد القوى الأقوى اقتصادياً على حساب دول العالم الثالث، ويجتهد في إضعافها؛ خصوصاً إذا ما علمنا أن تلك السياسات ليست نفسها التي اعتمدتها الدول تلك لتكوين ذاتها في مراحل التكوّر على نفسها؛ إذ إنها كانت تعتمد سياسة التدخّل الحكومي الواسع، لا مبدأ الحرية الاقتصادية؛[٢٠٠٠] حيث إنّ السوق والتجارة الحرتين جاءت إليها بعد الانتهاء من بناء القاعدة الصناعية والإنتاجية. ومن الواضح أنّ دول العالم الثالث وشعوبها لن تحقق تنميةً باندماجها بالاقتصاد العالمي، بل مصلحتها وتنميتها تقتضي العزلة عنه، وبسبب قناعتها تلك، وتشككها في فعالية الاندماج كسببٍ للتنمية والازدهار؛ فقد تبنّت معظم تلك البلاد سياسات تصنيع بدائل للمستوردات من خلال مصنّعات محلية؛ إلا أنها لم تعتنِ بالتصدير.[٢٠٠١]

[١٩٩٩]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص٣٦.

[٢٠٠٠]– يشمل ذلك كل من الولايات المتحدة واليابان والصين ودول الاتحاد الأوروبي باستثناء بريطانيا، انظر بول كيركبرايد مرجع سابق، ص ٥١.

[٢٠٠١]– انظر جي آر ماندل، العولمة والفقراء، ترجمة وليد شحادة، ط١، دار الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٢٧.

المطلب الثاني

دور الفاعلين الدوليين الاقتصاديين الآخرين في بناء منظومة الإذعان

كما لعبت مؤسسات بريتون وودز دوراً أساسياً واضحاً في النظام الدولي الاقتصادي؛ تلعب قوى اقتصادية أخرى دوراً متمماً لشكل الهيكل الدولي الاقتصادي؛ تؤثر في إعادة توزيع الثروات في المجتمع الدولي، حتى باتت مسؤولةً عن الكثير من من الفقر والقهر العالميين؛ ولتكون تلك القوى الاقتصادية إلى جانب الموسسات المالية الدولية؛ هي الركائز الدولية التي تَحكم بها القوى الكبرى، وتُحكم بها الدول الأخرى؛ منها الشركات متعددة الجنسية (الفرع الأول) ومنها التكتلات الاقتصادية الإقليمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

دور الشركات متعددة الجنسية

إن النظام الدولي الاقتصادي قد رفع شعار البقاء للأصلح؛ فالمنشآت التي تمتلك أكثر التكنولوجيات تقدماً، أو التي تسيطر على أدنى الأجور؛ هي التي تبقى في اقتصاد عالمي يتّسم بفائض الإنتاج، وإنّ سياسة الاقتصاد الكليّ لمجموعة السبعة، قد دعمت في الممارسة موجةً من اندماجات الشركات؛ فضلاً عن الإفلاس المخطط للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.[٢٠٠٢] والحقيقية أنّ النظام الدولي الاقتصادي يصعب فهمه اليوم؛ دون فهم تركيبة الشركات متعددة الجنسية وآلية عملها ونطاقه؛ فمجالس الإدارة في تلك الشركات هي صاحبة القرارات التي تحكم حياة مئات الملايين من سكان المعمورة، كما أن المؤسسات المالية الدولية؛ إنما تَصدُرُ فعلاً وقراراً عن إرادة المراكز الرأسمالية الكبرى؛ التي تتنفّذ فيها وتسيطر عليها أصلاً تلك الشركات، ما أثّر في استقلال الدولة، وأسقط حقها في البقاء والسلام.[٢٠٠٣]

وقد سيطرت الشركات متعددة الجنسية على الأسواق على المستوى المحلي، عن طريق نظام التراخيص. ولا تُعدّ فكرة الشركات متعددة الجنسية حديثة النشأة نسبياً؛ فمع التسليم بأنّ ضوء نشاطها قد لمع عقب الحرب الغربية الثانية؛ مع تطوّرٍ في حجم نشاطها وكثافته؛ إلا أنّها تعد ابنة القرن التاسع عشر؛ إذ ارتبطت بالمبدأ الشهير "دعه

[٢٠٠٢]– انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق،، ص٣١٣.

[٢٠٠٣]– انظر غالب أبو مصلح، النظام العالمي ورياح التغيير، الليبرالية الجديدة – الإمبراطورية الأميركية وأزمة النظام الرأسمالي العالمي، ط١، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص ٣٠.

يعمل دعه يمر" الذي دفع عدداً ليس بالقليل من الشركات الأوروبية لتوزع نشاطها على مستعمراتها.[٢٠٠٤] وتمثّل تلك الشركات قوّةً اقتصاديةً كبرى في العالم، وتحتلّ مكانةً أقوى في الدول النامية؛ إذ تكون قادرةً على التحكم في مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن الاقتصادية،[٢٠٠٥] كما أنها تمثّل الاحتكارات الغربية؛ باعتبار أنّ كبرى الشركات وأكثرها نفوذاً وأكبرها عدداً؛ إنما موطنها غربيٌّ، أو دعمها غربيٌّ، أو تمثّل مصالح الغرب.[٢٠٠٦] وعلى الرغم من بعض الفوائد التي يراها البعض تلحق الدول النامية من خلال الاستثمار الأجنبي الذي تجلبه الشركات متعددة الجنسية، وتوفير السلع بخفض تكاليف إنتاجها وتصدير التكنولوجيا لها؛[٢٠٠٧] إلا أنه من المعلوم بداهةً أن الدول مالكة رؤوس الأموال وشركاتها؛ لا تبتغي بالشركات متعددة الجنسية نمو الدول النامية، ولا تحقيق التنمية فيها؛[٢٠٠٨] بل تبغي الأرباح والمغانم الاقتصادية والسياسية؛ أي إن تلك الاستثمارات ما هي إلا ترجمةٌ للمصالح والمكاسب المختلفة.[٢٠٠٩] وتقوم الشركات متعددة الجنسية كوسيلةٍ لضخّ موارد الدول النامية لصالح الدول الكبرى؛ إما على شكل إشرافٍ على الموارد الهامة للبلدان، أو من خلال نقل الرساميل والسلع عبر نظامٍ بات يُعرف باسم أسعار التحويل؛ إذ يتم تحديد مستوى أسعار التحويل الذي تجري فيه حسابات الدفع بين قيادة الشركة وبين فروعها في البلدان الأجنبية بشكل تعسفي؛ وانطلاقاً من المبدأ المصلحي؛[٢٠١٠] فهي تؤدي دوراً كبيرا ومؤثراً في ميادين العلاقات الدولية سياساً واقتصادياً، وينبع هذا التأثير من وزنها الاقتصادي الكبير في موازين الاقتصاد

2004 – George CORM, Le nouveau Ordre Mondiale, Aux racines des échecs du développement, La Découverte, Paris, 1993, p102

[٢٠٠٥] – انظر بول سوبزي، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، د.ت، ص٧٩

[٢٠٠٦]– **يطلق عليها أستاذنا الدكتور جاسم الاحتكارات الغربية؛ باعتبار الاسم يعكس حقيقة تلك الشركات، فهي التي تستأثر فعلياً بناصية المرتكزات الحقيقية للتقانة، بحسبانها الوسائل الجديدة للسيطرة على صعيد عالمي؛ فهي تحتكر التكنولوجيا الحديثة الرفيعة، والمؤسسات المالية ذات النشاط العالمي، كما تحتكر قرار الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد المعمورة، والتحكم في خطط تنمية تلك الموارد، وكذلك وسائل الإعلام من أجل تكوين الرأي العام، والوسائل العسكرية التي تتيح التدخل عن بعد دون الخوض في عمليات حربية طويلة ومكلفة بشرياً**. انظر د. جاسم محمد زكريا، استنساخ الاستعمار القديم، مجلة جذور، مجلد ١١، الجزء ٢٦، ٢٠٠٨، ص ٢٧٧ – ٢٧٩.

[٢٠٠٧]– انظر منى عمار، عولمة الشركات المتعددة الجنسيات دعم أم هيمنة على الدول النامية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٨٢، ٢٠٢٢، ص ٩٩٧.

[٢٠٠٨]– ويتضح ذلك جلياً من خلال الظلم والنهب الذي تعرضت وتتعرض له الدول النامية، حيث نرى طفلاً في تلك الدول يعمل تحت أشعة الشمس الحارقة لينعم بجهده طفل في الشمال، وتؤخذ موارد دولة غنية بها لتزداد فقراً لصالح دولة فقيرة بتلك الموارد فتزداد غناً!

[٢٠٠٩]– انظر منى عمار، مرجع سابق، ص ٩٩٨

[٢٠١٠]– انظر أوليغ بلاتونوف، مرجع سابق، ص ٧٦.

الدولي.[٢٠١١] وإنّ هيكلية الاقتصاد العالمي الجديدة؛ تتيح لتلك الشركات جمع أرباحٍ فائضة، وتأمين أسواق منتجاتها، والضغط على أسعار المواد الأولية، واحتكار التكنولوجيا، وتجعلها مستأثرةً بها كلها؛ ليس لأنها مسؤولةٌ عن أرباحها فحسب؛ بل لأنها معنيةٌ باستمرار قوة المجموعات الكبرى في الشمال القوي الغني أيضاً.[٢٠١٢]

أولاً- سيطرة الدول الكبرى:

تحاول الدول الكبرى تصوير الحال الاقتصادي السيِّئ في دول الجنوب على أنه بسبب الحكم الفاسد فيها، وإنما ذلك في الواقع تبسيطٌ فادحٌ لحقيقة المشكلة؛ فقد احتفظت الشركات متعددة الجنسية في تلك البلاد لنفسها بالمعرفة والتكنولوجيا، وأفقدت تلك الدول القدرة على السيطرة والتحكم بالقيمة المضافة، ومنعت من أي سياسةٍ قد تؤثّر في حرية تلك الشركات أو تتحكم بها؛[٢٠١٣] بينما تتحقق السيطرة على تلك الشركات من قبل الدول الكبرى؛ فالولايات المتحدة -مثلاً- تحقّق وحدها ٨٠% من أرقام تجارتها عن طريق الشركات متعددة الجنسية؛ أي إن تلك الشركات تشكّل مصدراً رئيساً للموارد المالية الموضوعة بتصرف القوى الكبرى التي لا بُدّ أنها تستثمرها في الضغط السياسي،[٢٠١٤] كما أنّ أكبر تلك الشركات؛ إنّما تعود أصولها إليها؛ كجنرال إلكترونيك للإلكترونيات، وجنرال موتورز وفورد موتورز للسيارات، وأي بي أم للحواسيب الإلكترونية.[٢٠١٥] وليس خفياً أنّ العديد من تلك الشركات تعمل من ورائها الدول الكبرى لتحقيق مآربها المختلفة؛ بهدف الحفاظ على مصالحها، وقد وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش أن شركة "شل"[٢٠١٦] تواطأت مع الشرطة والجيش في انتهاكات حقوق الإنسان، في قمع احتجاجات سكان دلتا النيجر.[٢٠١٧]

وقد ارتبط دخول تلك الشركات إلى إفريقيا أواخر القرن التاسع عشر بالموجة الاستعمارية آنذاك، ورغبة القوى الرأسمالية في التوسّع خارج حدود دولتها؛ بغية تأمين إمدادات المواد الخام، وإيجاد أسواقٍ جديدة لمنتجاتها،

[٢٠١١]- انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير، مرجع سابق، ص ١١٦.

[٢٠١٢]- انظر في ذلك د. جاسم محمد زكريا، استنساخ الاستعمار القديم، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

[٢٠١٣]- للمزيد انظر راي بوش، مرجع سابق، ص ١٢ – ١٣.

[٢٠١٤]- انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير، مرجع سابق، ص١١٧.

[٢٠١٥]- انظر مفيدة لمزري، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد ٥، العدد١، ٢٠٢٠، ص ١٤١.

[٢٠١٦]- شركة متعددة الجنسية تابعة لشركة النفط رويال داتش شل متعددة الجنسية، يقع مقرها في الولايات المتحدة ذات أصول بريطانية هولندية.

[٢٠١٧]- انظر فراس الطحان، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإرادة والاقتصاد، العدد ٨٥، ٢٠١٠، ص ١٣٠

حتى وثّق والتر ردوني[٢٠١٨] أنّ عدداً من الكيانات الاقتصادية العملاقة في بريطانيا وفرنسا؛ قد تأسست من أموال صفقاتها في إفريقيا،[٢٠١٩] وقد كانت الإدارات الاستعمارية تتلقّف المعلومات من الممثلين المحليين للشركات الكبرى، والذين كانوا أحياناً يتبوَّأون فيما بعد المناصب السياسية في وزاراتٍ تقوم على صياغة السياسات الاستعمارية وتنفيذها؛ فقد احتل موظفون بارزون في شركة "يونيليفر"[٢٠٢٠] مناصب في وزارة التموين البريطانية، وظلّوا يتقاضون أجوراً من شركتهم.[٢٠٢١]

كما أنّ الدول الكبرى قد استخدمت تلك الشركات للانتقام من بعض الحكومات غير الموالية لها؛ إذ أمرت الولايات المتحدة –منتصف السبعينات– إحدى الشركات النفطية الأمريكية بحجب مستحقات أنجولا؛ بحجة أن الحكومة إنّما تمثّل حركةً شعبيةً لتحرير أنجولا مدعومةً من الشيوعيين.[٢٠٢٢] وكذلك فعلت شركة التلغراف الأمريكية ITT حيث ساهمت بتوجيهاتٍ من الولايات المتحدة وبصورةٍ كبيرة؛ في قلب نظام الحكم التشيلي في عهد السلفادور أليلندي عام ١٩٧٣.[٢٠٢٣]

ثانياً– تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية:

بدأ الانتشار الفعلي للشركات متعددة الجنسية مطلع القرن الماضي؛ إذ رُسّخ المفهوم في عقل الجماعة الدولية مع بدايات العام ١٩١٤؛[٢٠٢٤] حتى باتت تصنّف من القوى العابرة للقارات.[٢٠٢٥] وتُعدّ الشركات متعددة الجنسية في كل معانيها أحد أهم السمات الأساسية للعولمة؛ فهي تؤثّر بقوّةٍ على الاقتصاد العالمي؛ من

[٢٠١٨]– في كتابه حول أوروبا والتخلف في إفريقيا، وهو مؤرخ وسياسي غاني، توفي عام ١٩٩٠.

[٢٠١٩] – Walter Rodney, How Europe underdeveloped Africa, , London, Bougle ouverture, publications, 1972, p132.

[٢٠٢٠]– يونيليفر بي إل سي، شركة بريطانية متعددة الجنسية، مقرها في لندن.

[٢٠٢١]– د. راوية توفيق، الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد، مجلة قراءات سياسية، العدد ٣٣، ٢٠١٧، ص ٣٢.

[2022] – Udofia ,E.O Imperialism in Africa: A Case of Multinational Corporations, Journal of Black Studies, vol, 14. No. 3. 1984, p 358.

[٢٠٢٣]– بكاي رفيق، مرجع سابق، ص٧٦

[٢٠٢٤]–انظر د. أحمد عبد العزيز د. جاسم زكريا د. فراس الطحان، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٣٥، ٢٠١٠، ص١١٥.

[٢٠٢٥]– انظر فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ٣١.

خلال ما يصاحب نشأتها من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.[٢٠٢٦] وتشير التقديرات الحديثة إلى أنّ تعداد الشركات متعددة الجنسيات يناهز ٦٥ ألف شركة تنتسب لها نحو ٨٥٠ ألف شركة في شتّى أرجاء المعمورة،[٢٠٢٧] ويلاحظ وجود العديد من المؤشرات التي تؤكد تعاظم دور تلك الشركات؛ منها السيطرة على مصادر التمويل الدولية التي تستحوذ على نسبةٍ كبيرةٍ من الإنتاج العالمي؛ كما تسيطر على جزءٍ كبيرٍ من حجم التجارة الدولية، ولها دور القيادة في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية؛[٢٠٢٨] حتى باتت توصف بأنها إمبراطوريةٌ اقتصادية لا حدود لها؛[٢٠٢٩] خصوصاً مع تعمّق الانكماش؛ إذ يخيّم على السياسة العالمية، وكذا الاقتصاد العالمي؛ سيطرة الشركات متعددة الجنسية.[٢٠٣٠] ثم لا يمكن دراسة نشاط تلك الشركات، وإغفال ممارساتها الإذعانية ليس في المجال الاقتصادي وحسب؛ بل بما لها –نعني تلك الممارسات– من أبعادٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ خطيرة على الدول المضيفة.[٢٠٣١]

١– التأثير في القرارات السياسية:

تؤدّي الشركات متعددة الجنسية دوراً كبيراً ومؤثراً في ميادين العلاقات الدولية؛ سياساً واقتصادياً، وينبع هذا التأثير من وزنها الاقتصادي الكبير في موازين الاقتصاد الدولي؛[٢٠٣٢] فتتجاوز محاولاتها الربح المادي وصولاً للتأثير في القرارات السياسية للدول، ويجنح البعض إلى أنّ الشركات متعددة الجنسية قد تُستخدم كأدواتٍ في يد الدولة الأم، في تمرير سياساتها الخارجية، والتدخّل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة؛ حيث إنه وفي بعض الحالات؛ قامت بالضغط جديّاً على حكومات[٢٠٣٣] الدول التي تعمل فيها؛ بغية إقرار سياساتٍ استثمارية أكثر انفتاحاً

[٢٠٢٦]– فيصل شرارة، مرجع سابق ، ص ١٦٦.

[٢٠٢٧]– انظر مفيدة لمزري، مرجع سابق، ص ١٤١.

[٢٠٢٨]– للمزيد انظر فيصل شرارة، مرجع سابق، ص ١٦٦.

[2029] – Schmithaff, Multinationnal Companies, Journal of Businesslaw, 1970, p.177.

[٢٠٣٠]–انظر ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص١٠– ١١.

[٢٠٣١]– انظر د. سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص ٩٩.

[٢٠٣٢]– انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير، مرجع سابق، ص١١٦.

[٢٠٣٣]– وما فتئت تلك الحكومات تكون في خدمة تلك الشركات، فباتت تتحكم بها وتسيطر عليها، ما أحدث خللاً كبيراً في بنية العلاقة بين القوى الاقتصادية والحكومات السياسية في تلك البلاد، كانت سبباً في وجود نمو اقتصادي بلا تنمية، عاد بالنفع على تلك الشركات ومن ورائها الدول الكبرى. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ١٠٣.

وليبرالية؛ بهدف تعزيز ربحية أعمالها.[٢٠٣٤] ويبدو أنّ كلاً من روسيا والصين تصلحان للاستشهاد بهما مثالاً على ذلك؛ فالاستثمارات الأجنبية قد شكّلت عامل ضغطٍ جليّ عليهما؛ خصوصاً في تسعينات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي؛ فقبلت التضحية بمصالح اقتصادية لها في دولٍ كأفغانستان والعراق والسودان؛ خوفاً من توتر علاقتها السياسية والاقتصادية بالغرب الذي يدير من وراء الكواليس تلك الشركات، وهو دورٌ تطرّق إليه بليز ليمبون؛[٢٠٣٥] إذ يرى أن الاقتصاد الخاص أو الشركات متعددة الجنسية؛ هي التي تُملي القوانين على الحكومات، وتقوم بتعديل ظروف الحياة لملايين الأفراد، دون المرور بأية إجراءاتٍ تقليدية؛ فالمواطنون لا ينتخبون رؤساء الشركات أو مديري البنوك الكبرى متعددة القوميات؛ لذلك فالاقتصاد قد أفلت من سلطة الحكام.[٢٠٣٦]

وإنّ سياسة عمل هذه الشركات؛ تؤسس في الدول الأعضاء في الجماعة الدولية مفهوم الإذعان والخضوع، على اعتبارها أداةً للتكامل الدولي؛ على أن الأخير ما هو إلا عمليةٌ لنقل السلطة والشرعية لمجموعةٍ من المؤسسات الجديدة فوق القومية؛[٢٠٣٧] فتقوم بوظائف سياسيةٍ خطيرة، وتفرض إرادتها على الدول الضعيفة بواسطة آليات الضغط التي لديها؛ مستفيدةً من القدرة الاقتصادية التي تملكها؛ فباتت قوة الدولة السياسية تواجهها قوة الشركات متعددة الجنسية الاقتصادية؛ فقد قامت شركة IT&T الأمريكية مثلاً بدورٍ خطيرٍ في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس التشيلي المنتخب سلفادور أليندي، وباتت تلك الشركات تُستغلّ من قبل القوى الكبرى لتحقق أهدافها؛[٢٠٣٨] لذا يذهب البعض إلى أن هذه الشركات تمثّل تحدياً خطيراً لسيادة الدول ومساساً خطيراً بها،[٢٠٣٩] **كمحاولة الشركة الدولية للبرق والهاتف ITT وحمايةً لمصالحها في شركة شيلتيكو للهاتف؛ الحيلولة دون انتخاب سلفادور**

[٢٠٣٤]– انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

[٢٠٣٥]– اقتصادي سويسري، صاحب كتاب العولمة المتوحشة.

[٢٠٣٦]– انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير، مرجع سابق، ص١١٩.

[٢٠٣٧]– وهذه العملية انما هي تصوير في علم العلاقات الدولية يطلق عليه اسم نظرية التكامل ظهرت في أربعينات القرن الماضي، وافترضت أن الدولة ستضمحل كمنظمة اجتماعية لصالح الوكالات الدولية التي ستقوم بالعديد من المهام التي كانت تؤديها الدولة، وأن تلك الوحدات التي يطلق عليها الدول ستسخر قوتها تدريجيا بصالح منظمات دولية تقوم بنشاطاتها، دون انتباهٍ تعيره لحدود الدولة، أي تؤسس لأشكال مؤسسية عليا فوق قومية؛ تمارس جماعيا ما كان يعد من حقوق الدول القومية. انظر محمد جمال باروت، حق التدخل الدولي، أيكون ولاية عالمية أم إمبريالية عليا، جريدة الحياة، عدد ١٣٣٦٣، ١٩٩٩، ص ٢١.

[٢٠٣٨]– انظر علاء بسام مهنا، مرجع سابق، ص٤٥.

[٢٠٣٩]– انظر محمد سامي عبد الحميد ومصطفى حسين، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

أليندي رئيسا لتشيلي؛ بسبب توجهاته الماركسية، ولمّا جرى انتخابه؛ قامت بالضغط على حكومة الولايات المتحدة لتعطيل الاقتصاد التشيلي؛ ما أدى في النهاية للإطاحة باللينيدي.[٢٠٤٠]

لذلك نرى أنّ تلك الشركات تعدّى دورها المجال الاقتصادي؛ لتدخل في هندسة السياسة المحلية لبعض الدول، كما أنّ عمل الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية لا يخلو من تأثيراتٍ سياسية على تلك الدول؛[٢٠٤١] إذ تعمل على التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية المضيفة لها؛ بغية الحفاظ على مصالحها، والتي تتطابق عادةً مع مصالح الدول الكبرى؛[٢٠٤٢] فقد أُسست فرنسا شركة "إلف" للبترول لتكون الذراع الاقتصادي للسياسة الفرنسية في مستعمراتها السابقة، ولم تكتف تلك الشركة بالسيطرة على الثروات النفطية لبعض الدول الإفريقية؛ وإنما امتدّت لتكون أداةً لاستمرار النفوذ الفرنسي، وكانت تلك الشركة تدفع جزءاً من رواتب الحرس الشخصي للرئيس الغابوني عمر بونغو، المقرب من فرنسا، كما أنّها أجّجت الصراعات الأهلية؛ إذ دعمت حركة انفصال إقليم بيافرا الغني بالنفط في نيجيريا، أواخر ستينات القرن الماضي، وتورّطت كذلك في الحرب الأهلية في الكونغو – برازافيل في تسعينات القرن الماضي؛[٢٠٤٣] حتى أضحى استقلال الدول وقدرتها على البقاء محلَّ شكٍ يجعلها تهرب نحو التحالف مع الأقوى والخضوع لشروطه الإذعانية؛ بغية الحفاظ على ما تبقى من سطلتها وسيادتها على إقليمها.[٢٠٤٤]

وإنّ الشركات متعددة الجنسية القائمة اليوم؛ تتشابه مع الشركات الغربية القديمة "شركة الهند الشرقية مثلاً" من حيث المضمون والرؤية والأهداف، وهي التي كانت أداة الاستعمار المميزة خلال القرنين السادس والسابع عشر، وحتى نهاية القرن التاسع عشر؛ إذ مكّنها من السلطة والسيادة، ومن توظيف القوات العسكرية، وفرض الضرائب

[٢٠٤٠]– انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

[٢٠٤١]– وإن مثل تلك المشكلات التي تقض مضاجع الدول النامية ليست مشكلات أخلاقية يمكن حلها بالوعظ والإرشاد، ولا أخطاء يتم تداركها بالتوعية والتنبيه لمخاطرها على الاقتصاد بل الاستقرار الدولي، وليس السبيل إلى القضاء عليها مناشدة تلك الشركات لتعديل سلوكها وتغيير أهدافها! فهي تعمل حثيثاً على تهميش القوى العاملة وإخضاعها، وإحداث خلل في الموازين التجارية، وتدمير القدرات الإنتاجية، وتخفيض الأجور مستغلة البطالة المنتشرة، فتزيد الفقر وتعمق التبعية ولا تساهم في التنمية. انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ١٥٦ – ١٥٧.

[٢٠٤٢]– انظر د. أحمد عبد العزيز د. جاسم زكريا د. فراس الطحان، مرجع سابق، ص ١٣٠.

[٢٠٤٣]– انظر د. راوية توفيق، مرجع سابق، ص ٣٣.

[2044] – Peter J.Anderson, The global politics of power, justice and death An introduction to international relations, Taylor & Francis e-Library, in the USA and Canada, 2005, p 51.

والقيام بالأعمال الإدارية؛ بل إن الاحتكارات المعاصرة المتمثلة بالشركات متعددة الجنسية على ما يبدو أكثر استغلالاً لدول العالم الثالث من أسلافها في عهد الاستعمار القديم.[٢٠٤٥]

٢- التأثير في الاقتصاد الدولي:

خرجت ظاهرة الشركات متعددة الجنسية من رحم المجتمعات الرأسمالية؛ فتطوّرت وتنامت بتطور تلك المجتمعات ونموّها؛ فلم يعد نشاطها مقتصراً على بلدٍ واحدٍ؛ بل امتد عبر الحدود السياسية للبلدان، ولعبت دوراً بارزا وخطيراً على النطاقين الوطني والدولي؛ بامتلاكها وسائل التأثير فيهما اقتصادياً واجتماعياً؛ إذ إن نشاطها يتجاوز تلك النشاطات التي تمارسها الدول والمنظمات الدولية؛ بل إن نشاطها بات يحكم نشاطهم.[٢٠٤٦] وإنّ من أدوات فرض السيطرة الاقتصادية التي تمارسها القوى الكبرى؛ الشركات متعددة الجنسية؛ حيث إنها مسؤولة عن ثلث الناتج العالمي من سلعٍ وخدمات، وثلاث أرباع مصادر الطاقة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير، كما أنها تستخدم ما يقارب ال١٠٠ مليون عامل،[٢٠٤٧] فمن المعلوم أنّ هذه الشركات تُمثّل قوّةً اقتصاديةً دوليةً كبيرة، وهي في البلدان النامية أقوى وأكثر خطورة؛ إذ إنها أضحت تلعب دوراً محورياً في السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع، وهي للاقتصاد بين ما سبق أشدُّ فتكاً وأعظم ضرراً.[٢٠٤٨]

وإنّ الهيكل البنيوي للشركات متعددة الجنسية؛ تفرض عليها دوراً في إطار نشاطها الاقتصادي، وبالرغم من أنّها ليست سوى كياناتٍ اقتصادية تمارس دورها على مستوى لا قومي بهدف الربح؛ غير أنّها في ذات الوقت لا تُغفِل الاختلال الحاصل في توازن الاقتصاد العالمي لمصلحة الدول المتقدمة؛ لذلك فإنّ رباطاً وثيقاً لا يمكن إنكاره قائمٌ بين مصالح تلك الشركات والدول المتقدمة التي تؤمّن لها بيئةً مناسبةً لتفوّقها التكنولوجي؛ فتلتزم كلٌّ

[٢٠٤٥]- للمزيد انظر د. جاسم محمد زكريا، استنساخ الاستعمار القديم، مرجع سابق، ص ٢٨٢. فتكون بذلك قد مثلت بحق الأداة الأساسية للمد الاستعماري عقب عهد الاستعمار الغربي، فعلت ذلك -مثلاً- شركة الهند الشرقية التي قادت الاستعمار البريطاني لا إلى الهند فحسب، بل إلى جنوب آسيا كله، كما قادت إلى حروب الأفيون في الصين، واحتلالها وتدميرها، وتهدف كما كان يهدف الاستعمار الغربي لفرض الهيمنة واستغلال الدول والشعوب وتقييدها في إطار التبعية والتخلف، انظر غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ١٤٦. وذلك **ليتسنى لها الفعل والأمر، فبات الاقتصاد بديلاً عن العسكرة، وباتت القوى الناعمة بديلة عن القوى الصلبة وأمسى الاستعمار له أيادٍ تضرب ولا تُعرف، ولكنها -بالبحث والتدقيق- لا تألف ولا تؤلف.**

[٢٠٤٦]- انظر محمد سامي عبد الحميد ومصطفى حسين، مرجع سابق، ص ٢٤٤ - ٣٤١.

[٢٠٤٧]- انظر عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص ٥٤.

[٢٠٤٨]- انظر د. أحمد عبد العزيز د. جاسم زكريا د. فراس الطحان، مرجع سابق، ص ١٢٧.

منهما بمراعاة مصالح الأُخرى، وأضحت تلك الشركات مؤسساتٍ عملاقة؛ تهيمن على حركة الاقتصاد العالمي، وتتحكم بالمرافق الدولية والإقليمية، ونشأت تبعاً لذلك مظاهرُ العولمة الاقتصادية، وباتت تلك الشركات تلتزم بالعقوبات التي تفرضها الدول الكبرى على كل دولة نامية.[٢٠٤٩]

وقدّر تقرير الاستثمار الدولي WIR الصادر عن الأمم المتحدة؛ أن الشركات متعددة الجنسية تسيطر على ثلث أصول الإنتاج في القطاع الخاص على مستوى العالم؛ وتمثّل قوة استثمارها فيما وراء البحار حضوراً أكبر في الاقتصاد العالمي منه في التجارة العالمية.[٢٠٥٠] ويمتدّ نشاط تلك الشركات في النواحي الإنتاجية والخدمية والتمويلية والتسويقية والتقنية؛ إذ تتغول بمفاصل عمل الدول وتفاصيل حاجاتها الاستراتيجية. وبسبب تعاظم دور تلك الشركات مستفيدةً من مزايا الأجور المحلية،[٢٠٥١] وتوافر موارد الطاقة والقرب من مواقع التسويق؛ تعمّقت مستويات العمل والثروة غير المتكافئين بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.[٢٠٥٢] وإنّ الشركات متعددة الجنسية باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن ٣٦ ترليون دولار، وهو ما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم تقريباً، [٢٠٥٣] وقد شكّل التوسّع في شكل تلك الشركات إحدى الركائز الأساسية للهيمنة الاقتصادية الدولية، وفرض العولمة الاقتصادية بالشكل الرأسمالي الغربي المُراد؛ فسيطرت على الإنتاج واستثمارات رأس المال الضخمة، وعولمت الإنتاج، وحققت طفرةً بل طفراتٍ في التقدم التكنولوجي واستغلاله، وتحسين دائرة الإنتاج والسيطرة على الأسواق.[٢٠٥٤]

وإنّ شروط الاستثمار التي تحصل عليها هذه الشركات في الدول النامية تُعدُّ مجحفةً بحق تلك الدول؛ إذ إنّها أشبه ما تكون بعقود الإذعان؛ بل هي إذعانٌ بالفعل؛ فتلك الدول –في محاولةٍ منها لتجاوز أزمة ديونها– تزيد

[٢٠٤٩]– انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير، مرجع سابق، ص١٢١.

[٢٠٥٠]– انظر نعوم تشومسكي– النظام العالمي القديم والجديد، مرجع سابق، ص٢٦٧.

[٢٠٥١]– من مصائب تحرير سوق العمل في البلاد انخفاض أجور العمال حتى لدى الشركات متعددة الجنسية، وفي مشهد خطير يكرس فرض الإذعان وينفي العدالة قام عمال إحدى الشركات الكبرى في البلاد "فورد" بإضراب احتجاجاً على انخفاض الرواتب والأجور، فما كان من الشركة إلا أن أعلنت الإغلاق بضعة أسابيع، ثم أعلنت فتح أبوابها من جديد ولكن بأجور بلغت نصف ما كانت عليه! انظر في ذلك غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ٣٣.

[٢٠٥٢]– انظر د. جميل خالد، مرجع سابق، ٦٠.

[٢٠٥٣]– انظر د. أحمد عبد العزيز د. جاسم زكريا د. فراس الطحان، مرجع سابق، ص١١٦.

[٢٠٥٤]– انظر عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ٢٠٠٥، ص ١٩٧.

إنتاج تصدير الخام من موادها للحصول على القطع الأجنبي؛ فيتسارع تدهور أسعار تلك الصادرات، وتنتعش اقتصادات الدول الصناعية الكبرى المستوردة لها؛ علاوةً على كسب الشركات متعددة الجنسية لأرباحٍ كبيرة، ومن ثم تهديد الاستقلال الاقتصادي للدول النامية، وإضعاف إمكانات التنمية الذاتية فيها.[٢٠٥٥]

ثالثاً– تأثير الشركات على الدول المضيفة:

يبدو جلياً كيف أنّ السيادة الوطنية للدول النامية المضيفة للشركات متعددة الجنسية مهدّدة دائماً نتيجة ممارسات تلك الشركات؛ ابتداءً من الخروج عن تشريعات تلك الدول؛ كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسات الضريبية وسياسة الأسعار؛ مروراً بالتدخل المباشر وغير المباشر بالشؤون الداخلية لتلك الدول، ورفض الاحتكام للمحاكم الوطنية في حال حدوث نزاع، انتهاءً بعرقلة جهود الدولة النامية لاستغلال ثرواتها لممارسة سيطرةٍ كاملة على مواردها؛[٢٠٥٦] ما يعني أنّ تأثير تلك الشركات على الدول المضيفة له تصنيفان؛ **أحدهما تجاري، والآخر غير تجاري.**

١– التأثير التجاري:

لا يخفى على أحدٍ أنّ شروط الاستثمار التي تحصل عليها الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية إنّما تعد مجحفةً بحق بالنسبة للأخيرة؛ بحيث إنها تضمن للشركات أرباحاً كبيرة لتستنزف بالمقابل الموارد الوطنية لها، وتضعف إمكانياتها في التنمية، وتهدد استقلالها الاقتصادي، وتخفض معدلات النمو لدى أفرادها؛ مما يدفعها لزيادة بيع موادها الخام لتغطية العجز الحاصل، وهذا بدوره يسرّع في تدهور أسعار تلك المنتجات، كما يسرّع في انتعاش اقتصادات الدول الصناعية التي تسيطر على الشركات الأجنبية بالمقابل.[٢٠٥٧] كما أنها تؤدي إلى تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة، ووأد كل فكرةٍ للتطوير والإبداع والإنتاج للسلع ذات القيمة المضافة؛ ليقتصر دورها على

[٢٠٥٥]– انظر د. أحمد عبد العزيز د. جاسم زكريا د. فراس الطحان، مرجع سابق، ص١٢٨.

[٢٠٥٦]– انظر المرجع نفسه، ص١٣٠.

[٢٠٥٧]– انظر بكاي رفيق، مرجع سابق، ص ٧٧ –٧٨.

الصناعات البسيطة والخامات،[٢٠٥٨] والاستحواذ على مصادر الثروات الطبيعية والخام التي لا تتوفر في بلادها، وفتح أسواقٍ جديدة أمام منتجاتها الكاسدة.[٢٠٥٩]

ومن تأثيرات تلك الشركات تطبيق نظامٍ خاصٍ داخلها؛ يتعلق بأسعار المنتجات، بشكلٍ يختلف عن الأسعار خارجها؛ بما يسمّى نظام أسعار التحويل،[٢٠٦٠] والذي هو نوعٌ من التلاعب السعري والمحاسبي؛ تلجأ إليه تلك الشركات بقصد التهرّب من قيود أسعار العملات، والتحايل على القيود التحويلية للأرباح إلى الخارج؛ بما يتعارض مع مصالح الدول المضيفة التي تسعى من خلال عجز ميزان مدفوعاتها إلى تعديله باستمرار،[٢٠٦١] كما أنها توثر في ميزان المدفوعات للدول النامية؛ بسبب التحولات الرأسمالية اللازمة للاستثمار الأجنبي؛ يقابلها تحويلُ عائد الاستثمارات القائمة للخارج دون أن تستفيد منها الدول النامية.

أ- الاستحواذ على الشركات الوطنية:

وذلك بقصد فرض السيطرة على الحياة التجارية؛ فتقوم تلك الشركات أحياناً وبالطريق الرضائي عقب مفاوضاتٍ بنقل الشركة الوطنية إلى الشركة متعددة الجنسية؛ بكل ما تمتلكه من أصولٍ وموجودات وموظفين؛ بما يمنحها الحق بتغيير اسم الشركة، كما قد يتم الاستحواذ بطريقٍ غير رضائيٍ عن طريق السيطرة من خلال الأسهم في البورصة، وامتلاكها دون رضا أو رغبة الشركة المستحوذ عليها؛ إذ قد تكون تلك الشركة غير راغبة في بيع أسهمها لتطلّعاتٍ مستقبليةٍ وأملٍ لتحقيق المزيد من الأرباح،[٢٠٦٢] وأيّا كانت الطريقة التي تستحوذ عليها الشركة متعددة الجنسية على شركةٍ وطنية؛ فإن ذلك الاستحواذ قد لا يكون بقصد الرغبة الصرفة لاقتحام أسواقٍ جديدة وتوسيع حجم الاستثمار؛ بل قد يكون المراد بسط السيطرة على الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة، وتوجيهه لفرض توجّهات

[٢٠٥٨]- بكاي رفيق، مرجع سابق، ص ٧٨.

[٢٠٥٩]- انظر عبد الرحمن الصالحي، الآثار السياسية والاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات، مجلة البحوث الإدارية، المجلد ٢، العدد١، ١٩٨٦، ص٥٨ وما بعدها.

[٢٠٦٠]- وهو نظام يتم بين فروع الشركات متعددة الجنسيات؛ إذ يتم تخفيض قيمة صادرات فرع عن القيمة الحقيقية أثناء تحويل القيم من داخل البلدان النامية إلى الشركة الأم في البلدان المتقدمة، بهدف التهرّب من القيود التي تضعها الحكومات المحلية على تحويل الأرباح للخارج أو عبر تحديد أسعار العملات.

[٢٠٦١]- انظر د. زياد زنبوعة، مرجع سابق، ص ٩٣.

[٢٠٦٢]- انظر حسن فتحي، التنظيم الدولي لاسترداد وشراء الشركة لأسهمها، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٦، ص ٥ وما بعدها.

اقتصادية وسياسية أو اجتماعية آنية أو مستقبلية؛ لتصبح تلك الشركات سيفاً مسلّطاً على الدول النامية؛ تحكم مقدراتها الاقتصادية؛ فيكون لها أن تساعدها على إنعاش اقتصادها برفدها بتعزيزاتٍ لقدرات الشركات المستحوذ عليها، كما يكون لها –وعلى النقيض– وضعها في زمرة الدول صاحبة الاقتصاد المنهار، والذي يصعب إنعاشه أو تعافيه؛ ليصبح طارداً للاستثمار.[٢٠٦٣]

وإنّ الاستحواذ على الشركات الوطنية قد يمثّل الباب الخلفي للقضاء على الشركات الوطنية، وتقويض فرص المنافسة فيها؛ محاولةً تلك الشركات –نعني متعددة الجنسية– القضاء على كافة الشركات المنافسة في المجال التي تستثمر فيه، لتتولّى التحكمّ في قواعد السوق من حجم الإنتاج والأسعار والنطاق الجغرافي؛ مخالفةً بذلك مبدأ حرية المنافسة؛ أي أنها تسعى في خلق وضعٍ احتكاريٍ للسوق؛ يمنحها القدرة على السيطرة والتعامل وفقاً لمصالحها دون منافس.[٢٠٦٤]

ب–القضاء على المنافسة وتعزيز الاحتكار:

كثيراً ما تلجأ الشركات متعددة الجنسية –بما تمتلكه من قدراتٍ تنافسية– إلى القضاء على الشركات المحلية؛ بغية منع المنافسة الواقعة أو المحتملة؛ يساعدها في ذلك القوانين التي تمنحها تيسيراتٍ وحوافز استثمارية؛ لا تقدم لنظيراتها من الشركات المحلية؛ بغيةً لتشجيع الاستثمار الأجنبي؛[٢٠٦٥] لتصبح الشركات الوطنية عاجزةً عن مواكبة تكاليف منتجات الشركات متعددة الجنسية؛ ليصبّ ذلك في مصلحة الأخيرة. ومن محاولات الهيمنة وتعزيز الاحتكار؛ فرض الشركات متعددة الجنسية قيوداً على التكنولوجيا التي يتم نقلها، ومحاولة الحفاظ على التفوق التكنولوجي؛ فلا تسمح بخروج تلك التكنولوجيا من جعبتها إلى الدول النامية، كما أنها تستخدم تلك التكنولوجيا في غير صالح الدول المضيفة؛ فتعتمد في الإنتاج عليها دون تدخّل اليد العاملة؛ مما يحرم الدول المضيفة من نقل الخبرات والتدريب؛ ما يعني أن الاستثمار قد لا يمثّل حقيقة انتقال التكنولوجيا بالمعنى المفيد للدول النامية.[٢٠٦٦]

[٢٠٦٣]– ولعل ذلك ما دفع المشرع المصري وغيره من مشرعي التشريعات العربية إلى التدخل لمعالجة الاستحواذ على الشركات من حيث زيادة رأسمال الشركات المساهمة وإعادة هيكلتها؛ لتفادي تعثرها وحماية الاقتصاد الوطني، وذلك بموجب القانون رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢.
انظر منى عمار، مرجع سابق، ص ١٠٢٥.

[2064] –Patrick Dumberry, Référence précédente, p106.

[٢٠٦٥]– انظر منى عمار، مرجع سابق، ١٠٢٧.

[٢٠٦٦]– انظر د. جهاد أبو السندس، د. غازي المومني، أثر الاستثمارات غير الأردنية على رحية الأسهم ومخاطرها (دراسة حالة الشركات الصناعية في الأردن) مجلة آفاق اقتصادية، الامارات العربية المتحدة، المجلد ٢٧، العدد ١٠٧، ٢٠٠٦، ص ١٢.

ومن مظاهر القضاء على المنافسة وتكريس الاحتكار؛ انتقاء الشركات متعددة الجنسية الأيدي العاملة والعقول الخبيرة لدى الدولة المضيفة، ونقلها إلى الدولة الأم؛ تحت تأثير المناخ العلمي الملائم، والبدل المادي الأعلى، والميزات الاجتماعية المرموقة، وهو ما يعني النقل العكسي للتكنولوجيا؛ باعتبار أنّ أساس التكنولوجيا القاعدة البشرية المثقّفة الخبيرة، وهو ما تقوم به عادةً الولايات المتحدة وفرنسا.[٢٠٦٧] وعلى الرغم من أنّ البعض يرى أنّ لتلك الشركات أثراً كبيراً في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية، من خلال خلق فرصِ العمل، وتحسين مستوى الدخل، وارتفاع الإنتاجية، وتنمية المنافسة المحلية؛ بكسر حدة الاحتكار المحلي للشركات الوطنية؛[٢٠٦٨] **إلا أنّ حقيقة تقرير تحقيق التنمية؛ يجب أن يستند إلى طبيعة الاستثمارات الجارية في البلدان النامية، ومدى تأثيرها على التقدم الصناعي والنمو الاقتصادي المحقق؛ وإلا فإنّ تلك التنمية تبقى وهميةً لا فعلية؛ ما دامت تعرّض الصناعات الوطنية الناشئة للمخاطر في الدول النامية.**

ج- السيطرة على الاقتصاد الوطني للدولة النامية:

باعتبار تعدد الدول المضيفة للشركة النامية الواحدة؛ تمتلك الأخيرة عملاتٍ متباينةٍ تمكّنها من التحكم في السياسة النقدية بقدرتها على التأثير فيها؛ من خلال قراراتها في نقل أصولها من دولةٍ مضيفة إلى أخرى، وهو ما قد ينعكس أزمةً نقديةً في الدول المضيفة؛[٢٠٦٩] لذلك فإنّ الشركات متعددة الجنسية تمتلك قدرةً على التأثير غير المباشر في الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة؛ مما لا يمكن بعده وصفه بأنه اقتصادٌ مستقل؛ فيصبح مع الزمن اقتصاداً اتكالياً مع اعتماده على ما تمتلكه تلك الشركات من قدراتٍ وخبرات؛ مما يعني عجز الصناعة الوطنية عن سدِّ الحاجات المحلية بعيداً عن الاستيراد، كما يدفع باتجاه محاولة التصدير؛ طلباً للعملة الأجنبية التي تُعلي من الاقتصاد الوطني، ولا سبيل لذلك إلا الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة، والتي هي الأصل الدافع –غالباً– لاستثمار الشركات في تلك الدولة؛ فتسعى الشركات إلى الاستحواذ على تلك الثروات من خلال عقود امتيازٍ بمقابلٍ زهيد.[٢٠٧٠]

[٢٠٦٧]– انظر منى عمار، مرجع سابق، ص ١٠٣٠.

[٢٠٦٨]– انظر مفيدة لمزري، مرجع سابق، ص ١٤٨.

[٢٠٦٩]– انظر عبد الرحمن الصالحي، مرجع سابق، ص٥٨

[٢٠٧٠]– انظر منى عمار، مرجع سابق، ص ١٠٣١ – ١٠٣٢.

ثمّ إنّ آلية الإنتاج والتصنيع للشركات متعددة الجنسية؛ لا تساعد على إقامة صناعاتٍ متكاملة داخل الاقتصاد الواحد؛ مما يعني بقاء الاقتصاد عاجزاً وحيداً عن النهوض بصناعة يخبر بها؛ فتنعكس ازدهاراً فيه؛ بل يبقى تابعاً لسطوة تلك الشركات؛[٢٠٧١] مما يمنحها فرصة تشكيل اتجاهاته وشكله ليصبح اقتصاداً استهلاكياً مستورداً لا مُنتجاً، وهذا يعني اتساعاً بين الصادرات والواردات؛ فتلجأ الدولة بعدها للاستعانة بمدخراتها أو للاستدانة الخارجية لتغطيتها، وهو ما ينذر بتراكم الديون وعدم القدرة على سدادها؛ ويؤدي لانهيارٍ حتميٍ وشيكٍ للاقتصاد الوطني للدولة المضيفة.[٢٠٧٢]

٢- التأثير غير التجاري:

كما استعرضنا التأثير التجاري للشركات متعددة الجنسية على الدول المضيفة؛ فإننا نعرض التأثير غير التجاري لتلك الشركات على تلك الدول، والذي نُجمله في التأثير السياسي وتقليص الدور السيادي للدول المضيفة.

أ- التأثير السياسي في الدول النامية:

بات البُعد السياسي للشركات متعددة الجنسية واضحاً في الدول المضيفة؛ بحيث تعبّر سياسات تلك الشركات عن المصالح السياسية؛ فضلاً عن تلك الاقتصادية لبلادها؛[٢٠٧٣] فقد يكون الهدف غير المعلن لدخول شركة متعددة الجنسية إلى بلد ما هو الرغبة في الهيمنة السياسية عليه؛ من خلال التحكم في طريقة التعامل مع المشكلات الداخلية أو الإقليمية أو الخارجية؛ مما يجعل الشركة أداة ضغطٍ على الدولة لتبنّي اتجاهٍ دون آخر، كإجبارها على تبني مذهب يتوافق ومصالحها،[٢٠٧٤] كما قد تتدخّل لتوجيه الانتخابات؛ من خلال تولّيها الإنفاق على الحملات الانتخابية بطريقة موجه؛، قناعةً منها في استرداد ما أنفقته حال وصول الأحزاب الموالية لسدة الحكم أو مقاعد البرلمان، ومن الممكن أن تعمل تلك الشركات كعنصرٍ محرّض في تأجيج الصراعات الداخلية أو إشعال فتيلها ابتداءً؛ بإحداث القلاقل، وتمويل الانقلابات السياسية، وتجييش الطلائع للإطاحة بالأنظمة. ومثال ذلك اغتيال

[٢٠٧١]- انظر عبد الرحمن الصالحي، مرجع سابق، ص ٥٩ – ٦٠.

[٢٠٧٢]- انظر منى عمار، مرجع سابق، ص – ١٠٣٢.- ١٠٣٣.

[٢٠٧٣]- انظر عبد الرحمن الصالحي، مرجع سابق، ص٦٢.

[٢٠٧٤]- انظر منى عمار، مرجع سابق، ص ١٠٣٥

رئيس الحكومة الكونغولية باتروس لومويا عام ١٩٦١؛ إذ تم التحالف بين الشركات المستفيدة من الثروات في البلد وبعض الضباط في الجيش لاغتياله، وهو ما دفع الحكومة البلجيكية عام ٢٠٠٣ للاعتذار رسمياً للشعب الكنغولي عن عملية اغتياله.[٢٠٧٥]

والحقيقة أنّ تدخّل الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية؛ مرجعه ضعف حكومات تلك الدول، وعدم قدرتها على حلِّ مشكلاتها والتخطيط للتنمية الشاملة المستدامة؛ ما يوقعها بمغبّةِ التخلّف والعوز الاقتصادي والتجاري؛ لتتخلف عن ركب الحضارة والتقدم،[٢٠٧٦] ولتكون تلك الشركات مستفيداً أكبر من الوقوع في وحل التخلف والتبعية، وقد أظهرت التجربة أنّ الشركات متعددة الجنسية تصبح هي المتحكم السياسي في المناطق التي تخضع جغرافياً لسيطرتها الاقتصادية؛ مستخدمةً بذلك نفوذها وقوّتها؛ بحيث تفقد الدولة المضيفة سيادتها السياسية على تلك المناطق، وتصبح تلك الشركات هي صاحبة السيادة الحقيقية؛ الأمر الذي يحوّلها إلى دولةٍ داخل دولة.[٢٠٧٧]

ب- تقليص الدور السيادي للدول النامية:

إنّ جذب الاستثمار الأجنبي بتقديم حوافز وامتيازاتٍ استثمارية للشركات متعددة الجنسية كسبيلٍ للتنمية والازدهار الاقتصادي المنشود؛ كان يتبعه على الدوام تنازلٌ عن جزءٍ من السيادة الوطنية من قبل الدول المعنية، فتلك الشركات تعمل بحقٍ على تقليص الدور السيادي للدول النامية بأساليب عدة متنوعة؛ ليس أولها إيجاد جهاز أمنٍ خاصٍ بها استغناءً عن الأجهزة الأمنية في الدول المضيفة، وليس آخرها عدم التزامها بالقوانين الوطنية، كقوانين التأمين والأجور وحقوق العمال، وتكوين أجهزة اتصالٍ وشركات بريدٍ خاصة، وخلق وسائل نقدية خاصّة بها -كبطاقات الائتمان- لا تخضع لإشراف السلطات النقدية بالدولة المضيفة.[٢٠٧٨]

ولا يخفى دور تلك الشركات في إحداث تغييرٍ حقيقيٍ في نُظُم الحكم، كما فعلت في شيلي؛ إذ استطاعت شركة التلغراف الأمريكية بدعمٍ خفيٍ من مخابرات الولايات المتحدة من مساعدة الانقلاب؛ بإحداث القلائل

[٢٠٧٥]- انظر د. علي البادي، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات "دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص ١٧٥.

[٢٠٧٦]- انظر مصطفى ابراهيم، الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٨، ص ٣٤.

[٢٠٧٧]- انظر عبد الرحمن الصالحي، مرجع سابق، ص ٦٢.

[٢٠٧٨]- -انظر منى عمار، مرجع سابق، ص ١٠٣٩ - ١٠٤٠.

والاضطرابات في البلاد، والتي استغلّها الجيش لإحداث انقلابٍ أودى بحياة رئيس الدولة، وسوى ذلك من الأمثلة التي تختلف باختلاف رغبات تلك الشركات اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً،[٢٠٧٩] والتي يمكن القول إنها جميعها تصبُّ في مصلحة تكريس التبعية واستمرار وجودها.

والحقيقة أنّ تقهقر الدور السيادي للدول المضيفة للشركات متعددة الجنسية؛ يتجلى من خلال تدخل الأخيرة المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية لتلك الدول، ومطالبتها باتخاذ إجراءاتٍ ذات صبغةٍ سياسيةٍ واقتصادية؛ دعماً لمصالحها أو تلبيةً لغايات الدول الكبرى المتنفّذة فيها؛ كما أنها تخالف التشريعات الوطنية للدولة المضيفة، كقوانين الاستثمار والسياسة الضريبية وسياسة الأسعار، ورفضها قبول تطبيق القانون الداخلي عليها، أو الاحتكام للمحاكم الوطنية.[٢٠٨٠] وإننا وعقب تبيان تأثير تلك الشركات على الدول النامية من النواحي الاقتصادية والسياسية والسيادية؛ فإننا نعرض أنموذجاً واحداً لتأثير تلك الشركات؛ باعتبار أن الأفكار تتضح بالأمثلة.

والحقيقة أن استباحة الشركات متعددة الجنسية لدول إفريقيا خصوصاً، بالرغم من أنّ مردّه فرض الإذعان الذي تمارسه تلك الشركات بواسطة الدول الكبرى؛ مما لا تستطيع القارة الافريقية دفعه؛ إلا أنها تحمل جزءاً من مسؤولية ذلك؛ بسبب ضعف التشريعات والقواعد التي تنظّم عمل تلك الشركات في أراضيها، وتنمية مهارات العمالة الإفريقية من الناحية المهنية والإدارية، وتوجيه جزءٍ من برامج المسؤولية الاجتماعية للاستثمار في التعليم المهني والفني، ودعم دور شركاتها الوطنية لمنافسة تلك الشركات الأجنبية، من خلال السياسات الضريبية والأُطُر القانونية.

[٢٠٧٩]– انظر منى عمار، مرجع سابق، ص ١٠٤٠.

[٢٠٨٠]– انظر مفيدة لمزري، مرجع سابق، ص١٥٠.

الفرع الثاني
دور التكتلات الدولية الاقتصادية

تُعدُّ التكتلات الاقتصادية ظاهرةً حديثة العهد نسبياً؛ إذ تعود إلى ما بعد الحرب الغربية الثانية، تلجأ إليها دول العالم بتصنيفاتها الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والنامية،[٢٠٨١] وقد أضحت تلك التكتلات إحدى الظواهر الأساسية المميزة للنسق الدولي الاقتصادي؛ خصوصاً في المرحلة التي تلت الحرب الباردة.[٢٠٨٢] والحقيقة أن هذا الفرع إنما يناقش تلك التكتلات باعتبارها الأكثر تأثيراً والأعمق خطراً على الاقتصاد العالمي والعربي؛ بسبب تاريخ الاستغلال الإمبريالي بين ذاك الاقتصاد واقتصادات الدول النامية؛ خصوصاً اقتصاد الدول العربية، وإنّ أكثر التكتلات الاقتصادية فعالية –وفق ما أكده الواقع الدولي– هي تلك التي تنشأ في نطاق الدول الغربية الرأسمالية؛ حيث نشأت تلك التكتلات في ظلّ تطوّراتٍ احتكاريةٍ؛ انتقلت من مستوى قومي إلى مستوى دولي؛ حتى باتت الغاية منها –وفقاً لما يذهب البعض– تقوية النفوذ دولياً، وزيادة تصدير البضائع ورؤوس الأموال إلى الدول النامية.[٢٠٨٣]

أولاً– التكتلات الاقتصادية تكاملٌ أم هيمنة؟

لا غروَ في عصر العولمة الذي نعيش، وتلك الاقتصادية منها خصوصاً؛ أن تنشأ تكتلاتٌ اقتصاديةٌ إقليميةٌ ودولية؛[٢٠٨٤] إلا أنها في نظر البعض إنما جاءت كفعلٍ للهيمنة الغربية، وردّ فعلٍ على الهيمنة الغربية؛ بعدما هُمّشت منظمة الأمم المتحدة، واستُثمِرت كأداةٍ تُستخدم، لا رابطةٍ تجمع الأمم، والهيمنة كذلك على المؤسسات الدولية المالية والنقدية، من قبل الدول الكبرى المتنفّذة فيها،[٢٠٨٥] **حتى البريكس والآسيان؛ هما بشكلٍ من الأشكال محاولةٌ مضادّةٌ لفرض نفوذٍ مقابلٍ للنفوذ الغربي؛ أي إنّ العلاقات الدولية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً؛ تحكمها التنافسية والتغابن وفرض النفوذ؛ لا الحقوق والمساواة والعدالة والقيام بالالتزامات التي جاءت بها المواثيق الدولية.**

[٢٠٨١]– انظر د. منصور الراوي، التكتلات الاقتصادية الدولية، مجلة آفاق عربية، المجلد ١٥، العدد ٩، ١٩٩٠، ص٨٦.

[٢٠٨٢]– هيئة التحرير، بريكس: مسار الاقتصاد العالمي الجديد: دور القوة الصاعدة بريكس وتأثيرها في النسق الدولي، مجلة المال والتجارة، عدد٦٥٧، ٢٠٢٤، ص٣٤.

[٢٠٨٣] – انظر د. أحمد مراد، حول التكتلات الاقتصادية، مجلة المعرفة، العدد ٨٧، ١٩٦٩، ص٤٠.

[٢٠٨٤]– انظر عايدة جرجس، مرجع سابق، ص ٣٨.

[٢٠٨٥]– انظر د. سامر عبد الله، منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، عدد ١٤٢، ٢٠١٢، ص١٠٥ وما بعدها.

ومن المؤسف إعلان أنّ الاتفاقات الإقليمية الحديثة؛ كانت تضم غالباً طرفين؛ أحدهما دولٌ ناميةٌ تتّسم بضآلة الحجم الاقتصادي، والآخر دولةٌ متقدمةٌ كبيرةٌ اقتصادياً، ونرى ذلك جلياً في اتفاقية منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا NAFTA؛ إذ إنّ كلاً من المكسيك وكندا تُعدّان دولتين صغيرتين من الناحية الاقتصادية؛ بينما الولايات المتحدة الأمريكية دولةٌ كبيرةٌ معتبرة، ومثل ذلك اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠، وكذلك اتفاقات مناطق التجارة الحرة بين أوروبا الشرقية والاتحاد الأوروبي؛[٢٠٨٦] ليبدو أنها تكتّلاتٌ لا مكان فيها إلا للأقوياء.

ثم إنّ التحرر التجاري بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية؛ جاء بصفةٍ أساسيةٍ من قبل الدول الصغيرة؛ ففي اتفاق دول شمال أمريكا؛ مُنحت المكسيك وكندا معظم المزايا والتنازلات الجمركية؛ مقارنةً بالولايات المتحدة، كما اتسمت تلك الاتفاقات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ودول وسط وشرق أوروبا بالسمة ذاتها؛ بينما احتفظ الاتحاد الأوروبي ببعض القيود الكمية وغير التعريفية، كرسوم الإغراق، والرسوم التعويضية، والقيود الفنية والصحية؛ في مواجهة صادرات الدول الأعضاء في الاتفاقية.[٢٠٨٧]

ويبدو لنا من خلال الواقع الدولي الاقتصادي؛ أنّ هناك نوعين من التكتلات الإقليمية؛ **قويّةٌ** لها قدرةٌ على حماية مصالح أعضائها واستغلال النفوذ للحصول على الميزات التجارية من التكتلات **الضعيفة**؛ ما يجعل الفكر السائد لدى التكتلات الضعيفة أنّ أيّ نظامٍ تجاريٍ دوليٍ سيترتب عليه إذعانٌ من قبلها للتكتلات القوية؛ فيجعلها تتكفئ على ذاتها، وتنعزل عن النظام التجاري الدولي؛ ما يقلّل من فعاليته وحقيقة عالميته؛ بل ويهدّد وجوده والاستقرار فيه، ويتم تصنيفه على أنّه أداةٌ بيد الإمبريالية تستخدمها الدول المتقدمة لتحقيق مصالحها.[٢٠٨٨]

ويرى البعض أنّ انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطب الشرقي بما يحتويه من نهجٍ اقتصاديٍ واجتماعي؛ كان في صالح المدّ الغربي الأمريكي؛ الذي أخذ من وقتها يجتاح العالم باتجاه عولمةٍ ثقافيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ أحادية، ومن هنا سعت الدول المتقدّمة إلى تعزيز مواقعها خصوصاً الاقتصادية منها، وعليه تأسّست النافتا بين

[٢٠٨٦]– انظر محمد الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي مع الإشارة إلى موقف الدول النامية، مجلة الأمن والقانون، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٠٩، ص١١

[٢٠٨٧]– انظر المرجع نفسه، مرجع سابق، ص١١

[٢٠٨٨]– انظر د. علي مسعود، تأثير المنظمات الإقليمية على منظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة التجارة للبحوث العلمية، مجلد ٢٢، عدد٣٩، ٢٠٠٥، ص ٢٤٦ – ٢٤٧.

الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وأوبك بين الولايات المتحدة وعدد من دول شرق آسيا واليابان وأستراليا وعدد من دول أمريكا اللاتينية.[٢٠٨٩]

ومن المنصف القول إنّ الدول الغنية والمتقدمة لا تنظر للأمم المتحدة كمنبرٍ مناسبٍ لحلّ مشكلاتها الاقتصادية الدولية؛ لذلك نراها تفضّل مؤسسات بريتون وودز للتعامل الدولي، وفي ظل غيابٍ تامٍ لأيّ تكتلٍ دولي قادرٍ وفعّال من جانب دول العالم الثالث؛ لا تجد الدول المتقدمة نفسها مضطرةً أو راغبةً في نقل ساحات المفاوضات حول أولويات النظام الدولي إلى ساحة الأمم المتحدة. والحقيقة أنّ ظاهرة التكتلات الإقليمية التي برزت مزاياها النسبية بعد نجاح تجربة التكامل الأوروبي؛ بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة؛ خصوصاً مع قيام منظمتي النافتا والآسيا؛ مما يعني أنّ جهود الدول المتقدمة مركّز على التكتل الاقتصادي الإقليمي، وليس على معالجة المخاطر الدولية على الصعيد العالمي.[٢٠٩٠]

ثانياً- مخاطر التكتلات الاقتصادية:

لا شكّ أنّ للتكتّلات الاقتصادية جوانبَ مضيئةٌ نسبيةٌ تراعي مصالح بعض الدول اقتصادياً، كما تعظّم التجارة البينية، وتحقق الموارد وتُعلي التبادل التجاري، وإننا في ذاك الطرح نحيل المستزيد منه إلى كثيرٍ من الكتب والأبحاث التي تعمّقت في تلك الجوانب وخَبِرَتها؛ سوى أننا ننوي في هذه الدراسة الاعتناء بما وراء الأشياء وخلفيّاتها، ومواطن النقد فيها؛ لذا فإننا سنعرض لجوانب المخاطر التي أتت بها التكتلات الاقتصادية على المجتمع الدولي والدول النامية خصوصاً.

١- الغزو الجماعي المنظم للأسواق:

استناداً إلى فكرة التجارة الدولية والتكامل الدولي، ومن خلال أثري خلق التجارة وتحويلها؛ تسعى الدول الرأسمالية الصناعية إلى جعل الدول النامية عموماً والعربية خصوصاً أسواقاً تصريفية لسلعها ومنتجاتها، وتعميق نمط تقسيم العمل الدولي؛ حيث لا يكون لتلك الدول الأخيرة موقعٌ في متن الاقتصاد الدولي، وإنما هي حاشيةٌ عليه

[٢٠٨٩]- انظر أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير، مرجع سابق، ص٥٠

[٢٠٩٠]- انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص٤٤٦.

وهامشٌ؛ تتكامل رأسياً مع اقتصاد المركز؛ حيثُ يقتصر دورها على إنتاج وتصدير المواد الأولية والخام، وترك اختصاص السلع الصناعية والتكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية للدول الصناعية؛ حتى تحوّل اقتصاد الدول النامية إلى منجمٍ للمواد الأولية والخام ابتداءً، وسوقاً لاستيعاب السلع الصناعية المستوردة وتصريفها انتهاءً، وهذا يعني أن التكتلات الاقتصادية الرأسمالية ما هي إلا منحى جديداً يمثّل غزواً جماعياً لأسواق الدول النامية؛ بعد أن كان ذاك الغزو يتمّ على النطاق القطري من قبل؛ مما عمّق علاقات التبعية الاقتصادية لحساب الدول الصناعية، وزاد تشويه الهياكل الاقتصادية للدول النامية.[٢٠٩١] والحقيقة أن التكتلات الإقليمية في الأصل ما هي إلا ردّات فعلٍ تجاه بعضها؛ بغية إيجاد قلاعٍ اقتصادية في مواجهة الأخطار المتخوّف منها؛ فقيام السوق الأوروبية الواحدة ١٩٩٢ كانت لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية؛ فقامت رداً عليها نافتا ١٩٩٢، ومن ثم أوبيك ١٩٨٩.[٢٠٩٢]

٢- تنمية الاستثمارات الأجنبية:

حيث إنّ زيادة الإنتاج بقصد زيادة الأرباح؛ يطلبُ توسيع الأسواق بحثاً عن فرصٍ جديدةٍ للاستثمار، بعد أن ضاقت فرص الاستثمار المحلي؛ لذلك تبحث الدول أعضاء تلك التكتلات إلى استثماراتٍ جديدةٍ خارج إطار التكتلات الاقتصادية؛ من خلال المشاركة في مشروعاتٍ لدى الدول النامية، أو تنفيذ مشروعات التنمية في مجالاتٍ عالية الربحية؛ كالصناعات الاستخراجية، أو اللجوء إلى تطوير بُؤرٍ تكنولوجية متكاملة عمودياً مع اقتصادات الدول النامية على حساب تكاملها الداخلي؛ محدثةً بذلك تشويهاً هيكلياً متمثّلاً في ظاهرة الثنائية الاقتصادية؛ مما يستنزف موارد تلك البلاد.[٢٠٩٣]

ويرى البعض أنّ الدول النامية قد استفادت بالعموم من خلال الاتفاقيات التجارية الإقليمية من مزايا جمركية قدّمتها الدول المتقدمة لصالح صادرات الدول النامية؛ دون أن تلتزم الأخيرة بتقديم مزايا مقابلة لوارداتها من الدول

[٢٠٩١]- انظر د. منصور الراوي، مرجع سابق، ص٨٧.

[٢٠٩٢]- انظر د.عبد المنعم علي، التكتلات الاقتصادية الدولية: طبيعتها أنواعها خصائصها آثارها الاقتصادية على الأقطار العربية، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد ٨٥، ١٩٩٦، ص ١٠٢.

[٢٠٩٣]- انظر د. منصور الراوي، مرجع سابق، ص٨٧ – ٨٨.

المتقدمة؛ كاتفاقات ياوندي،[٢٠٩٤] واتفاقات لومي[٢٠٩٥] بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية جنوب الصحراء ودول الكاريبي والباسفيك، واتفاقات التعاون الاقتصادي بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول المغرب والمشرق العربي، والحقيقة أنّ مثل هذا الرأي محلُّ نظر؛ إذ إنّ الدول النامية التي يفترض أنها استفادت من تلك الاتفاقات؛ مازالت تصنّف في قائمة الدول الفقيرة، ولم تحقق أياً من تنميتها المنشودة؛ كما أن ميزانها التجاري لازال –وفي تصاعدٍ– يعاني من عجزٍ أثّر على ميزان مدفوعاتها؛ خصوصاً أنّ الدول المتقدمة استثنت بعض القطاعات الحساسة مثل المنسوجات والمنتجات الزراعية من المزايا التفضيلية؛ مما جعل الدول النامية تعاني من صعوباتٍ في النفاذ إلى أسواق تلك الدول بمنتجاتها التي تتميز بها وتستطيع تصديرها.[٢٠٩٦] ثم إنّ تلك الاتفاقات قد كرّست فكرة تقسيم العمل الدولي التي بقيت بموجبها الدول النامية تتخصّص في إنتاج المواد الأولية والسلع الصناعية التي تتطلب يداً عاملة بكثافة؛ بينما تتخصّص الدول المتقدمة بالمقابل بالصناعات ذوات القيم المضافة العالية، والسلع التكنولوجية.[٢٠٩٧] وتثبت الدراسات الاقتصادية أن انضمام الدول النامية إلى التكتلات الإقليمية غير ذي جدوى على الاقتصاد الوطني، وأنّ السبب الأساسي في تكوين تلك التكتلات الاقتصادية هو الأبعاد السياسية.[٢٠٩٨]

٣- الآثار الاقتصادية للتكتلات الدولية على الأقطار العربية:

لم تنجُ الدول العربية من مخاطر التكتلات الاقتصادية؛ إذ عانت من آثار تغلغل الأخيرة في التجارة والاقتصاد الدولي، على صعيد العديد من المجالات والعلاقات الاقتصادية.

٢٠٩٤- وُقّعت عام ١٩٦٣ ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٦٤ وقد وُقّعت بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمستعمرات الإفريقية التي حصلت على استقلالها فيما بعد. وهناك اتفاقية أخرى وقعت عام ١٩٦٩ ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٧١.

٢٠٩٥- وُقّعت للمرة الأولى عام ١٩٧٥ ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٦.

٢٠٩٦- للمزيد حول آثار تلك الاتفاقيات انظر عثمان توات، اتفاقيات التجارة الإقليمية: التشابكات وفرص وتحديات النظام التجاري العالمي حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص ٩٠ وما بعدها.

٢٠٩٧- انظر محمد الشافعي، مرجع سابق، ص٤٧.

٢٠٩٨- انظر د. فرج عزت ومحمد الشيمي، التكتلات الاقتصادية الدولية وآثارها الإيجابية والسلبية على الاستثمار في الدول النامية، دار الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧، ص١٠٢٢.

أ- في مجال التجارة الخارجية:

كان منتظراً أن تنعكس التكتلات الاقتصادية الدولية لصالح الدول العربية عقب حصولها على الاستقلال؛ بحيث تخفّف من علاقات التبعية للدول الاستعمارية، وتحقّق علاقاتٍ اقتصادية متكافئة؛ تُجنّبها الإذعان الاقتصادي للغرب الرأسمالي؛ إلا أنّ العكس هو ما حدث؛ إذ زادت نسبة تركّز الصادرات والواردات العربية جغرافياً؛[٢٠٩٩] خاصةً فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية والحيوية؛ ما جعلها عرضةً للأزمات المتكررة، وأضعف قدرتها التفاوضية تجاه الدول المتقدمة، ودمّر شروط التبادل التجاري،[٢١٠٠] وبينما صدّرت الدول العربية عام ١٩٩٢ ثلث إجمالي صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي؛ استوردت منه ٤٢% من إجمالي وارداتها؛ ما يعكس مدى هيمنة المجموعة الأوروبية على التجارة الخارجية العربية، ويزيد قوّة المساومة الأوروبية تجاه الأقطار العربية.[٢١٠١]

وتتعمق الخطورة إذا ما علمنا أن معظم صادرات الوطن العربي؛ إنما تتمثل بالوقود المعدني كمتوسطٍ يشير إلى ٩١,٥ % بين عامي ١٩٨٢ – ١٩٨٥، أما نسبة الصادرات من السلع المصنّعة لا تتجاوز ١,٥ % كمتوسط، ومفاد ذلك أن الوطن العربي يتعرّض إلى مخاطر اقتصادية؛ تتمثّل في الفرق بين أسعار السلع المستوردة وأسعار السلع المصدّرة؛ تتكبّده البلاد العربية لصالح الدول الصناعية، وكذا حرمان الوطن العربي من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية الناجمة عن عملية تصنيع المواد الخام الأولية، وتعميق مظاهر التبعية والتشوهات الهيكلية والتكامل الرأسي للاقتصاد العربي، والاستنزاف السريع للموارد الطبيعية القومية.[٢١٠٢]

ب- في مجال السياسة الحمائية:

تلجأ التكتلات الاقتصادية عادة إلى اتباع سياسةٍ حمائيةٍ تجاه صادرات الدول النامية من السلع الزراعية وسواها، وكلّما توسّعت تلك التكتلات؛ كلما زادت حدّة تلك الإجراءات، وبينما لا تفرض دول الخليج –مثلاً– أي

[٢٠٩٩]– شكلت الصادرات العربية إلى التجمعات التجارية الدولية ٦١% من الصادرات العربية الإجمالية عام ١٩٩٢ بينما بلغت الواردات العربية منها ٧٥% من مجموعها الإجمالي، وكان المصدر الأساسي لتلك الصادرات النفط العربي، وإن ذلك يدل على مدى قوة المساومة لدى تلك التجمعات تجاه البلاد العربية. د.عبد المنعم علي، مرجع سابق، ص١١٥.

[٢١٠٠]– المرجع نفسه، ص١١٥.

[٢١٠١]– انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٢ ص ٢٠٣.

[٢١٠٢]– انظر د. منصور الراوي، مرجع سابق، ص٨٨.

رسومٍ على وارداتها من السلع الأوروبية؛ فإن دول السوق الأوروبية المشتركة تفرض رسوماً تتراوح بين ١٣ – ١٤% على المنتجات البتروكيماوية العربية.[٢١٠٣]

ج- النفط العربي في المعادلة:

يُعدّ النفط العربي الخام ومشتقّاته عنصراً مهماً في اقتصادات الدول العربية، وتُعد التكتلات الاقتصادية -بالنسبة لتلك التي تخص دول الاتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا الشمالية- خطراً عليها؛ خصوصاً إذا ما علمنا أنّ حصة الدول العربية من إجمالي الواردات النفطية للدول الصناعية أكثر من ٤١% من إجمالي الواردات النفطية العالمية، وهو ما يساوي ٧٠% من إجمالي الصادرات النفطية العربية،[٢١٠٤] وأنّ الدول الصناعية تسعى إلى تأمين تلك السلعة بقيمةٍ تنافسية؛ بمعدلاتٍ تلائم معدلات نموّها الاقتصادي، وقيود حماية البيئة، وتنويع مصادر الطاقة، وتقليص اعتمادها على النفط المستورد؛ خاصة العربي منه؛ مما دفع الدول المتقدمة إلى فرض ضرائب على المنتجات النفطية،[٢١٠٥] بحيث إنّ تلك الضرائب فاقت عام ١٩٩٢ سعر سلّة خامات نفط الأوبيك بنحو ثلاث مرات؛ ما يعني بحقٍ أنّ جزءاً كبيراً من الريع النفطي يجري تحويله من الدول المنتجة للنفط التي هي أصلاً دّول نامية، إلى الدول الصناعية المستهلكة له التي هي دولٌ متقدمة.[٢١٠٦]

د- في مجال العلاقات المصرفية:

تكاتفت التكتلات الاقتصادية مع الثورة المالية والمصرفية التي بدأت تباشير ظهورها في سبعينات القرن الماضي؛ في تقويض قدرة الدول النامية والعربية منها خصوصاً على تحقيق مكاسب في سوق المال الدولي؛ إذ تمت عولمة أسواق المال من خلال عولمة التعامل بالأوراق المالية الحكومية الأمريكية، وعولمة الاقتراض المتبادل بين المصارف والاتجار بالصرف الأجنبي والأسهم بكمياتٍ كبيرةٍ مستمرة؛ بحيث تحوّلت الأسواق المالية المستقلة إلى شبكةٍ من الأسواق العالمية المتكاملة، وإلى اقتصاداتٍ ذات اعتمادٍ متبادل؛ حتى أضحت الشركات متعددة الجنسية

[٢١٠٣]- انظر د. منصور الراوي، مرجع سابق ، ص٨٨.

[٢١٠٤]- انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

[٢١٠٥]- من أهمها ضريبة الكربون التي فرضتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة بحجة حماية البيئة. المرجع نفسه، ص ١٢٠.

[٢١٠٦]- المرجع نفسه، ص ٢٠٥.

التي تقدم خدماتٍ مالية ذاتُ هيمنةٍ شاملةٍ على مستوى العالم، ومن الطبيعي أن تكون تلك التطورات ذات أثرٍ سلبيٍ على المصارف العربية وفروعها في الخارج؛ خصوصاً في دول أوروبا الغربية المنضمة للاتحاد الأوروبي، والتي وضعت شروطاً خاصة بها كالمعاملة بالمثل، والتي تعني عدم السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروعٍ جديدة لها في أي دولةٍ من دول المجموعة؛ إلا إنْ منحت دول تلك المصارف الامتيازات نفسها للمصارف التابعة لدول الاتحاد؛ وصنّفت المصارف الأجنبية من حيث كفاءة رأس المال، والمخاطر، وصنّفت الدول العربية – عدا المملكة العربية السعودية– ضمن الدول عالية المخاطر؛ ما يعكس أسوء الآثار على النشاط المصرفي العربي؛ لأنه سيزيد من كلفة الإقراض للدول العربية التي أنشأت تلك المصارف، كما سيرفع كلفة اقتراض المصارف العربية من الأسواق المالية العالمية، باعتبار مخاطرها المرتفعة، ويحدّ بالنتيجة من قدرتها التنافسية داخل المجموعة الأوروبية وخارجها.[٢١٠٧]

ثالثاً– واقع التكتلات وإمكانية المواجهة:

من الواضح أن التكتلات الاقتصادية –سمة العصر الحديث– بقدر ما تجنيه من منافع لنفسها؛ تولّد ضغوطاً على غيرها، وأنها واقعٌ لا بُدّ من مواجهته من قبل الدول النامية والعربية خصوصاً، وأنّ ذلك ليس أمراً يسيراً؛ بل إنه يتجاوز أن يوصف بأنه صعب المنال؛ خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ التكتلات الاقتصادية الدولية الكبيرة تضم الدول الأكثر تقدماً وغنى، وأنّ التكتلات القائمة بين الدول النامية إنما تدور بشكلٍ أو بآخر في فلك تلك التكتلات، وتنسّق معها وتحاورها لتخفف من سلبياتها، وأنها جميعاً تعمل في سياقٍ واحد، في إطار اقتصادٍ رأسماليٍ حر؛ بما يعكس اتساعاً لمساحة المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة بين الدول، وازدياد التشابك بين الاقتصادات العالمية، وكثافة الترابط بينها، حتى يصعب لأحدها أن ينفك.[٢١٠٨] والحقيقة أنّ الدول النامية والعربية لا بُدّ لها من تطوير أساليبٍ لمواجهة تبعات تلك التكتلات وآثارها، وذلك من خلال **المواجهة المباشرة** المتمثّلة بالمفاوضات؛ حيث قامت جامعة الدول العربية منذ أوائل الستينات بمحاولاتٍ تهدف لإنشاء علاقةٍ اقتصادية مع السوق الأوروبية، وإنشاء مكتبٍ خاص لها لدى السوق في مقرها في بروكسل؛ ليكون ضابطاً للارتباط بينهما؛ إلا

[٢١٠٧]– انظر د. أسامة الفقيه، السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ والمصالح الاقتصادية العربية، مجلة التعاون، السنة الخامسة، عدد١٧، ١٩٩٠، ص ٨٤.

[٢١٠٨]– انظر د.عبد المنعم علي، مرجع سابق، ص١٢٠.

أن اللجنة الأوروبية عارضت ذلك، كما أصدر المجلس الاقتصادي في الجامعة عام ١٩٦٦ قراراً يقضي بأن تقوم الدول العربية مجتمعةً ومنفردةً بعقد اتفاقاتٍ تجاريةٍ مع السوق؛ تحصل من خلالها على امتيازاتٍ تجارية واقتصادية، غير أن ما لحق الدول العربية من ضررٍ؛ أكبر بكثيرٍ مما انتفعت به؛ لذا يقع على الدول العربية تطوير أساليب المواجهة من خلال التغلّب على الخلافات والاختلافات السياسية، وإحراز تقدّمٍ في إنشاء اتحاداتٍ إقليميةٍ أو قطرية؛ كذاك الذي حدث في المغرب العربي بين كل من تونس والجزائر والمغرب عام ١٩٨٩، وكذلك تستطيع أن تفعل دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مجلسها بدلاً من المساومات القطرية مع التكتلات الاقتصادية.[٢١٠٩]

أما المواجهة غير المباشرة؛ فمن خلال بناء استراتيجياتٍ واقعية للعمل الاقتصادي المشترك، وتحقيق تكاملٍ اقتصاديٍ عربي، مع الاستفادة من التجارب السابقة التي أخفقت على مدار خمس وأربعين عاماً؛ بسبب عدم مطابقة الصيغ المطروحة مع واقع الاقتصاد العربي؛ باعتباره اقتصاداً نامياً؛ إذ غلب على صيغ التكامل الاقتصادي الغربي الطابع التجاري لا الإنمائي، وإن كان ذك يناسب اقتصادات الدول المتقدمة؛ فإنه لا يناسب الدول النامية التي تعاني أولاً من تخلّفٍ في الإنتاج؛ فالمبتغى هو إيجاد صيغٍ للتكامل الإنمائي التخطيطي؛ لتحقيق زيادةٍ في الإنتاج والخدمات؛ على أسسٍ من التنسيق والترتيب، ومراعاة توزيع الموارد بما يقود لعملية تخصص إقليمي وقومي، وتقسيمٍ للعمل في ضوء مراعاة التباين في مستويات التطور الاقتصادي، والتفاوت في امتلاك الثروة والموارد.[٢١١٠]

[٢١٠٩]– انظر د. منصور الراوي، مرجع سابق، ص٨٩.

٢١١٠– المرجع نفسه، ص٩٠.

المبحث الثاني
دور الهيئات الدولية القضائية في بناء منظومة الإذعان

ليس في النظام الدولي جهازٌ قضائي يقوم وبشكلٍ رسميٍ بتدوين القواعد المقبولة من قبل الدول، ويقوم بتحديد متى وكيف يتمّ تطبيق تلك القواعد، وما هي الجزاءات المترتبة على عدم الالتزام بها؛ فالمحاكم الدولية ليس لها القيام بتلك الوظائف دون موافقة الدولة المعنية،[٢١١١] وحتى تكتسب القاعدة القانونية الدولية أهميتها على الصعيد الدولي؛ فلا بد من تأمين آليةٍ قضائية دولية قوية؛ تضمن احترامها وتؤمّن قوتها.[٢١١٢] لذا فإننا في هذا المبحث سنعرض إكراهات الهيمنة والإذعان في المحكمة الجنائية الدولية (المطلب الأول) كما سنتطرّق إلى محكمة العدل الدولية وإكراهات تسييس العدالة (المطلب الثاني).

المطلب الأول
المحكمة الجنائية الدولية وإكراهات الهيمنة والإذعان

أُنشئت محكمة نورمبرغ الجنائية الدولية العسكرية عام ١٩٤٥ بموجب اتفاقية لندن، وذلك للنظر في الجرائم التي ارتكبها الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، وبعدها بعامٍ أُنشئت المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى في طوكيو لمحاسبة مجرمي الحرب اليابانيين، ثم أُنشئت محكمتين جنائتين دوليتين؛ وهما المحكمة الجنائية لـرواندا ١٩٩٤[٢١١٣] والمحكمة الجنائيـة ليوغسـلافيا السابقة ١٩٩٣، [٢١١٤] ثم الـمحكمة الجنائيـة الدولية الدائمـة في روما ١٩٩٨ التي كانت ولادتها بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٦/٥٠

[٢١١١]– انظر تشارز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق. ص ٤٠٣.

[٢١١٢]– المرجع نفسه، ص ٤٠٧.

[٢١١٣]– والتي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٥٥ لعام ١٩٩٤ أنظر الوثيقة رقم (S/RES/955(1994) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٢١١٤]– وذلك بموجب القرار رقم ٨٢٧ الصادر عن مجلس الأمن والتي كان سبب إنشائها وفقاً لما أعلن إحقاق العدالة ومحاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني الجسيمة في إقليم يوغسلافيا منذ عام ١٩٩١. للمزيد حول هذا الموضوع انظر د. اسماعيل بن حفاف، المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة (ممارسة العدالة الدولية من خلال التصدي لجرائم القانون الدولي الإنساني) المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد ٤٥، مجلد ٤، ٢٠٠٨، ص ٤٩٥ وما بعدها.

١٩٩٥،[٢١١٥] وقد توقّف القضاء الجنائي الدولي عند تلك المحاكم دون سواها باسم العدالة الجنائية؛ وحتى اليوم لم يَطَل مجرمين دوليين يعيثون في المجتمع الدولي فساداً؛ يخالفون القوانين الدولية، ويرتكبون أفظع الجرائم البشرية، من فلسطين إلى الشيشان إلى العراق وأفغانستان إلى الهند وكشمير وبورما ودول إفريقيا...[٢١١٦] لذلك فإن أخطر سلاحٍ يواجهه الإنسان هو ادعاء حماية حقوقه كغطاءٍ لممارساتٍ سياسية وعسكرية؛ تنال من الإنسان نفسه؛ فضلاً عن حقوقه، وتفرّق بين حق الإنسان وحق إنسان آخر وفقاً لجنسيته وانتمائه.[٢١١٧]

والحقيقة أنه وبعد خمسين عامٍ من جهودٍ متواصلة بغية إنشاء قضاءٍ جنائي دولي دائم؛ كانت أولى إرهاصات المحكمة الجنائية الدولية؛ القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٦/٥٠ لعام ١٩٩٥،[٢١١٨] وتم إنشاء المحكمة رسمياً في المؤتمر الدبلوماسي الذي عُقد من أجل اعتماد النظام الأساسي؛ تحت إشراف من الأمم المتحدة عام ١٩٩٨؛ ليدخل حيّز النفاذ في الأول من تموز عام ٢٠٠٢.[٢١١٩] وإنّ كثيراً من الدول –ومنها سوريا– لم تصادق على النظام الأساسي للمحكمة؛ وذلك خوفاً من أن تستخدم القوى الكبرى هذه المصادقة في تهديد أمن وسلامة تلك الدول، وتستثمرها سياسياً بعيداً عن معاني العدالة والسلم؛ فتكون وسيلةً سهلةً للتدخّل في سياداتها الوطنية؛ خصوصاً أن قانون روما يتضمن مجموعةً من المقتضيات تتعارض مع بنود دساتير كثيرٍ من الدول؛ بسب رفض نظام الحصانات ضد المحاكمات الجنائية الممنوحة لبعض الأشخاص بصفاتهم المدنية والعسكرية؛ كرئيس الدولة والمسؤولون الحكوميون والعسكريون، والذي يتعارض مع المادة ٢٧ من النظام الأساسي للمحكمة.[٢١٢٠] ورغم أنّ نشأة المحكمة الجنائية الدولية كانت بمقتضى معاهدةٍ دولية وقّعت عليها الدول؛ إلا أن

[٢١١٥]– لمزيد من التفصيل حول المحكمة وظروف نشأتها واختصاصاتها وآلية الإجراءات القضائية أمامها أنظر د. محمد زيد، المحكمة الجنائية الدولية في النظام العالمي الجديد، مجلة الفكر الشرطي، مجلد ١٠، عدد ٣٨، ٢٠٠١، ص ٤٧ وما بعدها.

[٢١١٦]– انظر أحمد بشارة موسى، الانتقائية في العدالة الجنائية الدولية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد١١، ٢٠١٣، ص٣٣.

[٢١١٧]– انظر حسن صالح، المحكمة الجنائية الدولية بين الرفض والقبول، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، عدد١، ٢٠٠٧، ص ٢٥٤.

[٢١١٨]– تأسست بموجب معاهدة دولية؛ وعليه فإن القبول باختصاص المحكمة في مواجهة الدول يتوقف على تصديقها المسبق، وانضمامها إلى النظام الأساسي للمحكمة.

[2119] – Dr. Abd ElHamid Hussein, The role of the International Criminal Court in the protection and promotion of human rights in the face of crimes against humanity, Research presented to the Conference of "Rethinking Human Rights", 2018 in Istanbul, p 4 – 5.

[٢١٢٠]– انظر عادل ماجد المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١ ص ٣١.

نظامها الأساسي جسّد تصوّرات القوى المهيمنة على النظام الدولي؛ الذين لا يبغون نظاماً جنائياً دولياً مستقلاً يكون عقبةً أمام تجسيدهم لتفويض الأمم لهم لضمان السلم الدولي.[٢١٢١] ثم إنّ أحكام القضاء الجنائي الدولي بقيت رهينة الإرادة السياسية للدول الكبرى، لدرجةٍ جعله يجسّد عدالة القوي والمنتصر لا عدالة الحقيقة.[٢١٢٢]

الفرع الأول

مجلس الأمن وتقويض صلاحيات المحكمة

إنّ طبيعة تشكيل مجلس الأمن التي تولي الدول الكبرى سلطةً نافذةً كاملةً في صياغة القرارات وتفصيلها؛ ينطوي على خطورةٍ كبيرةٍ تسمح بالتعامل بانتقائيةٍ مع الجناة، وتجعل التسييس سمةً للعدالة الجنائية الدولية؛ لذلك فإن المجلس –مثلاً– بموجب القرار ١٥٩٣ / ٢٠٠٥ طلب إحالة الوضع القائم منذ ٢٠٠٢/٧/١ في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية،[٢١٢٣] وبعد سنواتٍ ثلاث من التحقيقات التي أجراها المدعي العام؛ طلب رسمياً في ٢٠٠٨/٧/١٤ من المحكمة إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير؛ بتهمة ارتكاب جريمة الحرب وجرائم ضد الإنسانية في الإقليم.[٢١٢٤] وقد كان لتدخّل مجلس الأمن في عمل المحكمة تأثيرٌ كبير على أداء المحكمة لوظيفتها القضائية، وانعكست فيه العديد من الآثار السلبية:

أولاً– التأثير على مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية للقادة والدبلوماسيين (سلطة الإرجاء).

من النقاط التي تجلّت فيها سلطة مجلس الأمن على المحكمة؛ ما جاء في نص المادة ١٦ من النظام الأساسي للمحكمة التي منحت لمجلس الأمن الحق في التدخل في عملها وشلّ إجراءات التحقيق أو المحاكمة الجارية أمامها، وذلك بموجب قرارٍ يصدر تحت الفصل السابع من الميثاق؛[٢١٢٥] حيث جاء نص المادة أنه (لا يجوز البدء أو المضي في تحقيقٍ أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهراً بناء على طلب

[٢١٢١]– للمزيد انظر علي بوزارة وعبد القادر الشحط، عوائق المحكمة الجنائية الدولية في إرساء العدالة الجنائية الدولية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد ٧، عدد٢، ٢٠٠٢، ص ٧٤١.

[٢١٢٢]– انظر رشيد العنزي، محاكمة مجرمي الحرب في ظل قواعد القانون الدولي، مجلة الحقوق الكويت، سنة ١٥ عدد ١ عام ١٩٩١ ص ٣٣١.

[٢١٢٣]– أنظر الوثيقة رقم S/RES/1593(2005) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٢١٢٤]– انظر أحمد بشارة موسى، مرجع سابق،، ص٣٧.

[٢١٢٥]– انظر علان حوشان، علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد ٤، ٢٠١٠، ص ٢٥.

من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها).[٢١٢٦] وبالرغم من أن البعض يرى أن منح المجلس مثل هذه الصلاحية يعطيه مجالاً واسع النطاق في التصرف في المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وأنّ ذلك قد لا يكون بالضرورة عن طريق تدبيرٍ إيجابيٍ كالإحالة إلى المحكمة؛ وإنما قد يكون التدبير سلبياً كوقف الإجراءات أمام المحكمة،[٢١٢٧] كما أنه يمنع أي تعارضٍ محتملٍ بين الهيئتين؛ خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا المهددة للسلم والأمن الدوليين، ويجنّب مجلس الأمن الحاجة إلى تشكيل محاكم جنائية خاصة؛[٢١٢٨] إلا أنّ ذلك من شأنه أن يسهم في ضياع الأدلة التي تثبت الجريمة، أو تسهم في فقدان الوثائق، ويُبقي الجناة ولفترةٍ طويلةٍ أو قصيرةٍ أو دائمةٍ ربما بعيداً عن المتابعة القضائية،[٢١٢٩] كما يؤدي إلى تسييس المحكمة، ويجعل منها أداةً تابعةً لمجلس الأمن الغارق في متاهات السياسة والكيل بمكاييل متعددة في معالجة القضايا الدولية.[٢١٣٠] والحقيقة أن سلطةً كهذه تعني تقويض عمل المحكمة في تمكين المجلس من منع المحكمة من الشروع في إجراءٍ أو المضي فيه، ولا يقيده بذلك سوى ضرورة تجديد ذاك القرار كل اثنا عشر شهراً.[٢١٣١] وقد رأى البعض أن صلاحيةً كتلك؛ تتناقض والمادة ٤٠ من النظام الأساسي للمحكمة؛ التي قررت استقلال القضاة والقضاء في المحكمة، بفتح الباب أمام مجلس الأمن لينقذ كل من يريد إنقاذه من دائرة المحاكمة.[٢١٣٢]

[٢١٢٦]– انظر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[٢١٢٧]– انظر علان حوشان، مرجع سابق، ص ٢٥.

[٢١٢٨]– للمزيد انظر د. نجيب عوينات، مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية: تكامل أم تعارض في تكريس تطبيق القانون الدولي الإنساني، مركز جيل البحث العلمي، أعمال المؤتمر الدولي الرابع، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٨٧ –١٨٨.

[٢١٢٩]– انظر أحمد بشارة موسى، مرجع سابق، ص٣٦.

[٢١٣٠]– انظر علان حوشان، مرجع سابق، ص ٢٥ – ٢٦.

[٢١٣١]– انظر د. ياسر عبد الله، معوقات تحقيق العدالة الجنائية الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٥، عدد ٢٠، ٢٠١٧، ص ٢٧٢.

[٢١٣٢]– انظر د. ضاري محمود و باسيل يوسف، المحكمة الجنائية الدولية، هيمنة القانون أم قانون الهيمنة، منشأة المعارف، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٠. وتنص المادة ٤٠ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: ١– يكون القضاة مستقلين في أدائهم لوظائفهم.٢ – لا يزاول القضاة أي نشاط يكون من المحتمل أن يتعارض مع وظائفهم القضائية أو أن يؤثر على الثقة في استقلالهم – 3 .لا يزاول القضاة المطلوب منهم العمل على أساس التفرغ بمقر المحكمة أي عمل آخر يكون ذا طابع مهني – 4 .يُفصل في أي تساؤل بشأن تطبيق الفقرتين ٢ و ٣ بقرار من الأغلبية المطلقة للقضاة. وعندما يتعلق التساؤل بقاض بعينه، لا يشترك هذا القاضي في اتخاذ القرار .

١- قرار مجلس الأمن ١٤٢٢ /٢٠٠٢:

قد حصل ما سبق بيانه بالفعل؛ عندما أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٤٢٢ /٢٠٠٢ [٢١٣٣] بعد مرور عشرة أيام تقريباً على دخول النظام الأساسي للمحكمة حيّز التنفيذ؛ قضى من خلاله بضرورة امتناع المحكمة لمدة ١٢ شهراً عن مباشرة أية إجراءاتٍ للتحقيق أو المقاضاة في حالة إثارة قضية تشمل مسؤولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولةٍ مساهمة في أعمال الأمم المتحدة، أو التي تأذن بها، وأعلن إضافةً لذلك؛ عزمه التمديد بنفس الشروط لفترة ١٢ شهراً جديدة، وألزم من خلال القرار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعدم التعاون مع المحكمة؛ إذا ما قررت المضي قدماً بمثل هذه التحقيقيات أو المحاكمات، وقد أثار القرار حفيظة كثيرٍ من الدول الأعضاء، ولاقى ردود فعلٍ دوليةٍ واسعة؛ أكدت رفضها إياه؛ باعتباره يمنح حصانةً دائمةً لمواطنين تابعين لدولٍ غير موقعة على النظام الأساسي للمحكمة، كما أنه يعرقل تحقيق العدالة الجنائية الدولية.[٢١٣٤]

لم يواجه القرار بأي تصويتٍ مضادٍ؛ لأن الولايات المتحدة وبمنطقها الإذعاني المعهود قد هددت أنه في حال عدم منح جنودها حصانةً من الملاحقة القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ فإنها لن توافق على تمديد بعثات قوات حفظ السلام،[٢١٣٥] باعتبار تزامن دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيّز النفاذ مع طلب تمديد بعثة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البوسنة،[٢١٣٦] وقد أذعنت سائر الدول فعلاً لوجهة النظر الأمريكية، رغم اعتراضها وعدم موافقتها، وصدر القرار آنف الذكر "١٤٢٢"؛ حفظاً لقوات حفظ السلام المنتشرة في العديد من المناطق في دول العالم ومنعها من الإنهيار.[٢١٣٧] وقد أدانت منظمة العفو الدولية القرار عادّةً إياه هجوماً مباشراً على محكمةٍ تأسست لتكون حجر زاويةٍ في نظامٍ جديد للقضاء الدولي؛ يهدف إلى وضع حدٍّ للإفلات من العقاب عن أشد الجرائم خطورةً بمقتضى القانون الدولي، ورأت أنّ مجلس الأمن يسعى –بإساءة استخدامه أحكام

[٢١٣٣]– أنظر الوثيقة رقم S/RES/1422(2002) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٢١٣٤]– انظر شريف كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤ ص ١٣٧.

[٢١٣٥]– وإن مثل ذاك التصرف يساعد الجناة على الإفلات من العقاب على جرائم خطيرة ارتكبوها ضد الإنسانية تحول دون منع مثل تلك الانتهاكات وتحقيق السلام والعدالة. Leena Grover, Transitional Justice, International Law and the United Nations, nordic journal of international law, 2019, p23.

[٢١٣٦]– انظر معن الحافظ، المحكمة الجنائية الدولية: طموح القانون وتحديات الواقع، مجلة الدراسات الدبلوماسية، عدد ١٩، ٢٠٠٤، ص ٩٤ .

[٢١٣٧]– انظر الوثيقة رقم S/RES/1422(2002) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

قانون روما وتصرفه خلافاً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي- إلى إضعاف المحكمة والقانون الدوليين، بإحداثه نظاماً للإفلات من العقاب لمواطني الدول غير الأطراف في قانون روما الأساسي؛ المشاركين في عملياتٍ أنشأتها أو أقرتها الأمم المتحدة، لذلك انتهت إلى أن القرار ١٤٢٢ مناقضٌ لقانون روما الأساسي ولميثاق الأمم المتحدة؛ بحيث لا يلزم المحكمة أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.[٢١٣٨] وأنّ ما يعزز خطورته هو إمكانية تجدّده متكرراً إلى ما لا نهاية.[٢١٣٩] ولقد جعل مجلس الأمن من خلال تفعيل سلطته في إيقاف التحقيق أو المقاضاة استقلالية المحكمة مشوبةً بتدخلاته الموسومة بالسياسية والنفعية لصالح الدول المتنفذة فيه.[٢١٤٠]

٢- قرار مجلس الأمن ١٤٩٧ /٢٠٠٣ الخاص بالحالة في ليبيريا:

تكرّر الإذعان مرةً أخرى بعد عام؛ حيث تجدّد ما ورد في القرار ١٤٢٢؛ بالقرار رقم ١٤٩٧ والذي صدر بأغلبية ١٢ صوتاً وامتناع كلٍّ من فرنسا وألمانيا وسوريا عن التصويت. وقد صدر القرار الذي تجاوز مجلس الأمن فيه صلاحياته الممنوحة له بموجب المادة ١٦ من النظام الأساسي، وذهب في الفقرة السابعة منه إلى منح القوات متعدة الجنسيات التي أنشأها في ليبريا حصانةً مطلقة، وهذا يعني أنّ الفقرة لم تقم بإرجاء تحقيقٍ أو إجراء فحسب؛ بل غلّت يد المحكمة بشكلٍ تامٍ عن النظر في الأفعال التي ترتكبها قوات الدول غير الأطراف في النظام الأساسي المشاركة في عمليات حفظ السلام في القوات متعددة الجنسيات.[٢١٤١] ومؤدّى ذلك أنّ قرار مجلس الأمن يمكن أن يكون هو العدالة البديلة عن عدالة قضاءٍ دوليٍ جاء رسمه بتفاصيلٍ أرادها كبار المجتمع الدولي والمتحكّمون فيه. وقد أثار القرار ردود فعلٍ دوليةٍ أكّدت على اعتباره معرقلاً للعدالة، معيقاً تحقيقها، مشكّلاً اعتداءً بيّنا على اختصاص المحكمة، مقوّضاً سلطاتها في تطبيق العدالة برهن تحقيقها بالإرادة السياسية لمجلس الأمن.[٢١٤٢]

[٢١٣٨]- انظر الوثيقة رقم IOR51/002/2003 تاريخ ٢٠٠٣.

[٢١٣٩]- والحقيقة أن ذلك ما حدث حيث أن المجلس قام بتجديد هذه المدة اثني عشر شهراً أخرى بموجب القرار ١٤٨٧ عام ٢٠٠٣.

[٢١٤٠]- انظر د. زياد عيناتي، المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٤٤٠.

[٢١٤١]- انظر وثيقة رقم S/RES/1497 (2004) على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٢١٤٢]- انظر ادريس لكريني، مرجع سابق، ص٢٢٦.

ويبدو نصّ المادة ١٦ وتطبيقاته يحتوي ما ينبي عن مضمونٍ يهدّد مستقبل عمل المحكمة وآليته؛ فلمجلس الأمن في كلِّ مرة؛ طَلَبُ تأجيل التحقيق في قضيةٍ معينة، وهذا يعني إيقاف المحكمة عن أداء مهامها، والنيل تبعاً لذلك من مصداقيتها والقول بالوصاية عليها من قبل مجلس الأمن، كما ليس لها النظر في جرائم ترى ضرورة محاسبة مرتكبيها؛ إلا أنّ عدم عضوية الدولة التي ينتمي إليها الجناة، وعدم تحرّك مجلس الأمن قصداً أو تجاهلاً حال بينها وبينهم، وهذا يعني أن إحقاق العدالة الجنائية أًصبح مرهونٌ بقرارات مجلس الأمن وتوجّهاته.[٢١٤٣]

ويعتقد بعض الباحثين أن إعطاء المجلس هذا الدور في تحريك الدعوى أو إرجائها؛ وإنْ كان من شأنه أن يمنع أي تعارضٍ محتملٍ بين هيئةٍ سياسية ممثلةٍ بمجلس الأمن، وهيئة قضائيةٍ ممثّلة بالمحكمة بالتعامل مع القضية؛ خصوصاً إذا ما كانت تتعلق بالسلم والأمن الدوليين؛ فهي قد فتحت الباب للمجلس للتدخل والتحايل على صلاحيات المحكمة وتحريف عملها. [٢١٤٤]

ثانياً- التأثير على مبدأ الاختصاص التكميلي (سلطة الإحالة):

منذ انطلاق أعمال التحضير الأولى لوضع النظام الأساسي للمحكمة؛ كانت القوى الكبرى -ككل ولادةٍ على الساحة الدولية- تحاول أن تهندس مسار التحكم بالكيان الوليد؛ فقادت الولايات المتحدة مع بعض الدول الكبرى -خصوصاً تلك دائمة العضوية في المجلس- مساراً ينادي بضرورة منح المجلس صلاحياتٍ مهمة في علاقته مع المحكمة، بينما عارض هذا المسار مساراً آخر قاده بقية الدول؛ الذين رفضوا تلك الفكرة حرصاً على ضمان استقلالية المحكمة ومصداقيتها.[٢١٤٥] وسعياً للتوفيق بين الاتجاهين بعدم إثارة حفيظة أعضاء الجماعة الدولية وعدم تجاهل مطالب الدول الكبرى؛ نصت المادة ١٣ فقرة /ب/ من النظام الأساسي على إمكانية مباشرة المحكمة لعملها في ملاحقة إحدى الجرائم المشار إليها في المادة ٥ من خلال الإحالة إليها من قبل مجلس الأمن؛ متصرّفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق؛[٢١٤٦] فقد منح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سلطة محاكمة مرتكبي الجرائم

[٢١٤٣]- انظر فاطمة زيتون، مرجع سابق، ص ٤٣٥.

[٢١٤٤]- انظر أحمد بشارة موسى، مرجع سابق، ص٣٧.

[٢١٤٥]- انظر ادريس لكريني، مرجع سابق، ص٢٢٤.

[٢١٤٦]- تنص المادة على أنه: إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أآثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

التي نص عليها، مع الحفاظ على سيادة الدول الأطراف على أراضيها؛ ليكون بذلك قد تبنى مبدأ الاختصاص التكميلي للمحكمة حفظاً للعدالة؛ إلا أن نظام روما في الوقت نفسه قد منح في المادة ١٣ فقرة /ب/ منه سلطة الإحالة إلى المحكمة، والتي تغلّ يد القضاء الوطني عن النظر في الفعل المعني موضوع الإحالة؛[٢١٤٧] خصوصاً أن ميثاق الأمم المتحدة قد منح مجلس الأمن سلطة تقرير وقوع حالة عدوانٍ من عدمه؛ ما يستتبع إمكانية تحديد المعتدي نفسه من قبل المجلس، وهذا يعني أن مجلس الأمن قد تغوّل على حساب سلطة القضاء الوطني في ممارسة اختصاصه بالنظر في نزاع ما؛ حفظاً لسيادة الدولة المعنية، كما تغوّل على حساب المحكمة في بحث وجود عدوانٍ من عدمه، وتحديد المعتدي مرتكب الجريمة؛ ما يعني أنّ الجريمة ومرتكبها والناظر فيها قد تصبح قضايا تخرج عن اختصاص القضائين الوطني والدولي؛ ليقضي بها جهازٌ سياسيٌ محكومٌ بمصالح الدول الكبرى فيه هو مجلس الأمن؛ ليبقى للمحكمة تقدير العقوبة المقررة فحسب، وليصدر الحكم باسم العدالة الدولية![٢١٤٨]

- **سلطة الإحالة تسييسٌ للعدالة:**

الحقيقة أنّ مشهداً كالذي سبق يصوّر إذعان القضاء الدولي للسياسة الدولية، ويفرض العدالة باسم القوى الكبرى، وينال من استقلالية القضاء لصالح المصالح الوطنية للقوى الدولية؛ إذ إن الولايات المتحدة ومعها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ قد سعوا جاهدين ومنذ بدء مؤتمر روما إلى ضمان حق الادعاء عن طريق مجلس الأمن أمام المحكمة الجنائية الدولية، مع تباينٍ في الموقف؛ إذ سعت فرنسا والصين وبريطانيا وروسيا إلى جعل اختصاص المجلس إلى جانب الدول المعنية من جهة والمدعي العام من جهة أخرى؛ فيما أرادت الولايات المتحدة تمكين مجلس الأمن وحده من تحريك الدعوى.[٢١٤٩] ويبدو أن صلاحية الإحالة المعطاة لمجلس الأمن؛ وإن كانت تمنح المحكمة إمكانية النظر في أي قضيةٍ تخص أي دولة، وإن لم تكن طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة؛ مما يُخال معه أنه قد يحقق العدالة الجنائية المطلوبة، ورغم عدم وجود عدالةٍ جنائيةٍ دولية أصلاً وفقاً لما نرى؛

[٢١٤٧]– تنص المادة على أنه للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة ٥ وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي: إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أآثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

[٢١٤٨]– انظر د. ضاري محمود و باسيل يوسف، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

[٢١٤٩]– انظر علان حوشان، مرجع سابق، ص٢١.

فإن تلك الصلاحية تكرّس – عند من يقول بوجود عدالة جنائية– عدالةً جنائيةً غير مكتملة؛ فمن ليس طرفاً في النظام الأساسي من الدول الخمس الكبار على الأقل؛[٢١٥٠] سيكون محمياً ضد أي ملاحقةٍ من قبل المحكمة؛ لامتلاكه حق النقض في وجه كل إحالةٍ قد يرى الآخرون في المجلس ضرورة إجرائها،[٢١٥١] وهذا يعني حصانةً ضد عدالةٍ جنائيةٍ مفترضة، وهو تماماً ما يعكس واقع التنظيم الدولي.

وتنطوي هذه السلطة للمجلس على خطورةٍ دقيقة كبرى؛ حيث أن للمحكمة البحث في القضية بغض النظر عن جنسية المتهم، أو مكان ارتكاب الجريمة، وسواءٌ تعلّق الأمر بدولةٍ طرف في نظام المحكمة أم لا.[٢١٥٢]وبذلك يكون للمجلس سلطة الإحالة لقضايا تتصل بدولٍ ليست طرفاً في نظام روما؛ خلافاً للقاعدة الواردة في المادة ٣٤ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩ وقد قام مجلس الأمن بالفعل بذلك بموجب قراره رقم ١٥٩٣ لعام ٢٠٠٥ القاضي بإحالة الوضع في إقليم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ مستنداً إلى سلطته المشار إليها في الفصل السابع من الميثاق، وهو في الحقيقة قد استخدم سلطته الممنوحة له بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.[٢١٥٣]

وقد يُظن أن منح مجلس الأمن مثل هذا الدور في تفعيل اختصاص المحكمة من شأنه أن يحول دون إمكانية حصول تعارضٍ محتملٍ بين الهيئتين؛ فيما إذا كانت القضية نفسها محل نظر من قبلهما؛ فيختلف التعاطي معها لاعتباراتٍ سياسية نظراً لطبيعة مجلس الأمن الواقعة، واعتباراتٍ قانونية قضائية؛ وفقاً لطبيعة المحكمة المفترضة.[٢١٥٤] سوى أنّ الحقيقة أنّه وبالرغم من كون هذه الصلاحية لم تمنح المجلس موقفاً مقرراً حاسماً ضمن قضاء المحكمة؛ إلا أنها فتحت مجالاً للتحايل على صلاحيات المحكمة والتدخل بها والتشويش على عملها.[٢١٥٥] كما أنه –وبالنظر إلى اختلاف طبيعة الهيئتين– كفيلٌ بسيطرة هيئةٍ سياسية على هيئةٍ قضائية والحدّ من استقلالها؛

[٢١٥٠]– يذكر أن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والصين ليسوا أطرافاً في النظام الأساسي للمحكمة.

[٢١٥١]– انظر د. ياسر عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٧١.

[٢١٥٢]– انظر ادريس لكريني، مرجع سابق، ص ٢٢٥ ود. الداهية المختار، المحكمة الجنائية الدولية بين الواقع والمأمول، مجلة الفقه والقانون، عدد ٢٠، ٢٠١٤، ص ١٩٦

[٢١٥٣]– انظر د. عمر المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٣٨٦.

[٢١٥٤]– انظر سعد العجمي مجلس الأمن وعلاقته بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العملي، جامعة الكويت، عدد ٤، ٢٠٠٥، ص ١٩.

[٢١٥٥]– انظر د. الداهية المختار، مرجع سابق، ص ١٩٦.

إذ لا ينبغي –وفق الأصل– أن تقرر هئيةٌ سياسية عمل هيئةٍ قضائية، وإلا كنا أمام محاكماتٍ سياسيةٍ مبنية على ادعاء سياسي.[٢١٥٦] **وهذا ما نراه حاصل في إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة بموجب القرار ١٩٥٣ عام ٢٠٠٥، والذي تمخّض وبعد ثلاث سنوات من التحقيقات المزعومة عن إصدار مذكرة توقيفٍ بحق الرئيس السوداني عمر البشير؛ بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، لتعلن المحكمة في ٤ آذار ٢٠٠٩ قرارها بتوقيف الرئيس السوداني، ثم بعد ذلك تمّ غضّ الطرف عنه بعد موافقته على التنازل عن جزءٍ من البلاد لصالح سيطرة الدول الكبرى، وكان الجدير بمجلس الأمن أن يحيل إلى المحكمة الوضع في العراق وأفغانستان وفلسطين والهند وغيرها من البلاد التي ترزح تحت ظلم الظالمين واضطهادهم.**

ثالثاً– التأثير في مبدأ استقلالية المحكمة الجنائية الدولية:

إنّ الدول التي صادقت على نظام روما وقبلت الالتزام بما يقرّه من أحكام؛ قد رضيت اختصاص محكمةٍ مستقلةٍ للوصول إلى عدالةٍ جنائيةٍ دولية، وهو ما توضحه ديباجة النظام الأساسي للمحكمة التي جاء فيها أنها قد عقدت العزم على بلوغ تلك الغايات، ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة على إنشاء محكمة جنائية دائمة مستقلة.[٢١٥٧] وعلى العكس مما أريد لها؛ فإن استقلالية المحكمة قد شابها الكثير بالنظر إلى صلاحيات مجلس الأمن في التدخل في عملها، وما يقوم به من إجراءاتٍ تقوّض عمل المحكمة كما تؤثر في تحقيقها للعدالة، وذلك فيما يتعلق بإمكانية الشروع في المحاكمة، وتعليق إجراءاتها؛ ما أفقد المحكمة صفةً جوهريةً هي الاستقلال، وجنح بها إلى التسييس لا إلى التزام الأصول القانونية، وأثّر على أصل صفتها القضائية.

ولا غرو أنّ تسلط مجلس الأمن أو فسح المجال القانوني أمام إمكانية تسلّطه؛ يُخرج المحكمة من استقلالها لتكون بين طيّات التجاذبات السياسية المعهودة على الساحة الدولية، وما يعتري مجلس الأمن من التعامل الانتقائي في القضايا المعروضة أمامه، من خلال دور الخمسة الكبار فيه، واستخدامهم صلاحياتهم في التصويت

[٢١٥٦]– للمزيد انظر علي بوزارة وعبد القادر الشحط، عوائق المحكمة الجنائية الدولية في إرساء العدالة الجنائية الدولية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد ٧، عدد٢، ٢٠٠٢، ص ٧٤٧.

[٢١٥٧]– فنرى النظام قد تصدّر –ككل ديباجات المواثيق الدولية– بمعانٍ سامية تحدثنا عن توحد الشعوب في مصيرها وتشاركها، وحفظ حقوق الرجال والنساء والأطفال، وتحقيق رفاه العالم، وضرورة معاقبة المجرمين، وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، مما توثقه الأسطر والأقلام، وتسطّر نقيضه الوقائع والأزمان.

والاعتراض،[٢١٥٨] وهو ما ينعكس سلباً على سلطة الإحالة الممنوحة لمجلس الأمن، ويضعف فعاليتها لصالح الدول الكبرى؛ بحيث تبقى الإحالة رهناً في يد القوي، وسيفاً مسلطاً على عنق الضعيف، وهو ما يعرقل نشاط المحكمة لجهة الإحالة إليها، ويخضعها للاعتبارات السياسية،[٢١٥٩] **ويكمن الخطر في ذلك في أنّ واقع الإحالة للمحكمة من قبل مجلس الأمن؛ يجعل للأخير سلطةً في الحالات المحالة للمحكمة، وهذا يعني خضوع المحكمة –وهي جهازٌ قانونيٌ مستقلٌ كما هو مفترض– لمجلس الأمن، وهو جهازٌ سياسيٌ غير مستقلٍ بتنفذ الدول الكبرى فيه، وهو ما يجعل مسألة استقلالية المحكمة محل بحث ونظر.**

الفرع الثاني
دور القوى الكبرى في تقويض دور المحكمة

لم تَلقَ المحكمة في ولادتها معارضةً من دولةٍ بقدر ما لاقته من الولايات المتحدة؛ حاملةُ لواءِ العدالة الدولية؛ الطائفةُ به على الدول والأحداث الدولية؛ فقد كانت تلك الدولة التي ما فتئت تستخدم القوة نهجاً لتحقيق مرامها على رأس سبع دول صوّتت ضد اعتماد نظام روما؛[٢١٦٠] خصوصاً بعدما رفضت معظم الدول منح مجلس الأمن صلاحياتٍ كبرى للتدخّل في عمل المحكمة؛ لذلك نراها وقّعت على نظام المحكمة في آخر يوم من آخر شهر من عام ٢٠٠٠، ثم تراجعت في مطلع شهر أيار عام ٢٠٠٢، ثم أخذت تعمل على تقويض عمل المحكمة وإضعافها، بغية إفلات المواطنين الأمريكيين من ولايتها.[٢١٦١] إذ أنها أعلنت رسمياً أنها في حلٍّ من أي التزامٍ قانوني يفرضه توقيعها على النظام الأساسي للمحكمة؛ باعتبارها ترفض تماماً أن يحاكم أحد جنودها أمام قضاءٍ دولي، مؤكّدةً سمو القضاء الأمريكي على القضاء الدولي ولو في صدد ارتكاب جريمةٍ دولية،[٢١٦٢] وفي صدد ذلك؛ أصدرت

[٢١٥٨]– وهو ما نلمسه في مجلس الأمن من خلال عرقلة المشاريع التي تدين الاحتلال الإسرائيلي في غزة مثلاً عام ٢٠٠٩ و٢٠٢٣، وتحابي الدول الكبرى في العديد من القضايا الدولية والعالمية، دون اعتبار لما توافقت عليه الإرادة الدولية.

[٢١٥٩]– انظر فاطمة زيتون، مرجع سابق، ص ٤٣٤.

[٢١٦٠]– انظر عبد الحسين شعبان، المحكمة الجنائية الدولية: قراءة حقوقية عربية لإشكالات منهجية وعلمية، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٢٥، عدد ٢٨١، ٢٠٠٢، ص ٦٢.

[٢١٦١]– في عهد الجمهوريين في ولاية الرئيس جورج دبليو بوش. انظر ادريس لكريني، مرجع سابق، ص٢٢٨.

[٢١٦٢]– يُمكن ملاحظة المنطق القائم على القوة في قرار الولايات المتحدة بعدم إقرار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من منطلق الحرص باحتمال قيام خصوم الولايات المتحدة باستخدام المحكمة بطريقة سياسية لتقيد أفعال السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا الرأي لا يتوقع قيام النظام بإحداث تغيير بشكل أساسي على ديناميكيات القوة؛ إلا أن المنطق القائم على القوة يقبل أن يكون لآليات النظام فوائد جمة على

قانوناً يمنح الرئيس الأمريكي الحق في استخدام القوة العسكرية للإفراج عن أي أمريكي يُحال للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.[٢١٦٣]

- **اتفاقيات عدم تسليم المجرمين ومخالفة نص المادة ٩٨ من ميثاق روما:**

الواقع أنّ الولايات المتحدة في دولة الفكر الإنساني القانوني؛ تُعدّ أنموذجاً غير مسبوقٍ لدولة تعطي نفسها الحق في الخروج على التشريعات والقوانين وتتعمّد خرقها والاستعلاء عليها، بل والتباهي بأنّ لها الحق في ذلك، في موقفٍ عُرف عنها وأُلف منها؛[٢١٦٤] حتى أنّ جملة القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن المضيّقة على المحكمة في عملها؛ إنما جاءت بناءً على تحرّكٍ ورغبةٍ أمريكيين؛ لذلك نرى وفي تأويلٍ منحرفٍ لنص المادة ٩٨ من نظام روما،[٢١٦٥] وفي سبيل حماية مواطنيها المدنيين والعسكريين من ملاحقة المحكمة؛ أن الولايات المتحدة قامت بعقد مجموعةٍ من الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية مع دولٍ مختلفةٍ تقضي بمنع تسليم أو نقل مواطنين أمريكيين متهمين إلى المحكمة، إذا طلب منها ذلك، وإمعاناً منها في سياستها الاستعلائية تلك؛ قامت الولايات المتحدة بقطع المعونات العسكرية عن خمسٍ وثلاثين دولةٍ منخرطةٍ في النظام الأساسي للمحكمة؛ رفضت التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات، قبل أن تقطع عنهم المعونات الاقتصادية؛ لذلك نرى الأردن تعرّض لاستفزازتٍ أمريكية كبيرة؛ قبل أن يُقدم على توقيع اتفاقية عام ٢٠٠٥ تقضي بعدم تسليم الجنود والموظفين الأمريكيين المتواجدين في

مصالح الدولة؛ حيث يُمكن أن يكون النظام مفيدًا في حد ذاته في تنسيق الآليات، ويُمكن أن يكون وسيلة لإضفاء الشرعية على ممارسة القوة الأمريكية على الشعب الأمريكي ومواطني الدول الشريكة، وقد يشجع الذين يقبلون هذا الرأي أحد شكلي النظام، الشكل الأول، يُمكن استخدام آليات التنظيم للدمج مع الدول المتشابهة في الأفكار وإقامة تعاون فيما بينه؛ا من أجل إحداث توازن أكثر فاعلية ضد الخصوم؛ مثل ما قامت به الولايات المتحدة مع الدول الحليفة خلال أوائل الحرب البارد». وبدلاً من ذلك، يُمكن استخدام آليات النظام لتسهيل التنسيق وحل النزاعات بين القوى العظمى التي كانت طريقة للانسجام بين دول الوفاق الأوروبي خلال القرن ١٩. أنظر مايكل جيه مازار وآخرون، مرجع سابق، ص٢٤ – ٢٥.

[٢١٦٣]– معن الحافظ، مرجع سابق، ص ٩١.

[٢١٦٤]– ادريس لكريني، مرجع سابق، ص٢٢٩،.

[٢١٦٥]– الذي جاء فيه: ١– لا يجوز للمحكمة أن توجه طلب تقديم أو مساعدة يقتضي من الدولة الموجه إليها الطلب أن تتصرف على نحو يتنافى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بحصانات الدولة أو الحصانة الدبلوماسية لشخص أو ممتلكات تابعة لدولة ثالثة، ما لم تستطع المحكمة أن تحصل أولا على تعاون تلك الدولة الثالثة من أجل التنازل عن الحصانة – 2 .لا يجوز للمحكمة أن توجه طلب تقديم يتطلب من الدولة الموجّه إليها الطلب أن تتصرف على نحو لا يتفق مع التزاماتها بموجب اتفاقات دولية تقتضي موافقة الدولة المرسِلة آشرط لتقديم شخص تابع لتلك الدولة إلى المحكمة، ما لم يكن بوسع المحكمة أن تحصل أولا على تعاون الدولة المرسِلة لإعطاء موافقتها على التقديم.

الأردن إلى المحكمة؛ غير أن البرلمان الأردني حال دون دخولها حيز التنفيذ بعدما رفض الموافقة عليها؛ باعتبارها تتناقض مع التزام الأردن بنظام المحكمة.[٢١٦٦]

وقد كان للدول الكبرى دورٌ انحيازيٌ غير شرعي لصالح المجرم في وجه الضحية؛ إذ إنها وبتفسيرٍ منقوصٍ غير مقبولٍ لنص المادة ٩٨ من النظام الأساسي للمحكمة؛ أبرمت تلك الدول اتفاقياتٍ ثنائية اتفقت من خلالها على عدم تسليم رعاياها للمحكمة الجنائية الدولية في حال ارتكابهم لإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من النظام الأساسي؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى إفراغ النظام الأساسي للمحكمة من محتواه، ويوسع الهوة بين المنادين بالعدالة الجنائية الدولية والواقع المعاش في المجتمع الدولي.[٢١٦٧] حتى استطاعت الولايات المتحدة إقناع أكثر من خمسين دولة حتى نهاية ٢٠٠٣، بإبرام مثل تلك الاتفاقية، حتى أن بعض هذه الاتفاقيات ذات التزامٍ من جانبٍ واحد؛ بحيث تمتنع الدول المعنية عن تسليم أي مواطنٍ أمريكي للمحكمة أو لطرف ثالث؛ بينما لا تمتنع الولايات المتحدة عن تسليم مواطني تلك الدولة بالمقابل!**[٢١٦٨]**

وإن منطق الولايات المتحدة ذاك المفعم بالتجبر والاستكبار؛ لهو موقفٌ يفتقر أدنى مقومات العدالة الإنسانية التي تتبجح الدول –وخصوصاً الولايات المتحدة شرطي العالم– بالسعي نحو تحقيقها؛ إذ إن سعي الأخيرة نحو إفلات مواطنيها من ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية؛ لم يتبعه نصٌ أو حلٌ قانوني لمحاكمة مواطنيها المرتكبين لإحدى الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة أمام القضاء الوطني؛ مما يعني إفلاتهم من العقاب، وهذا يتنافى بشكلٍ صارخ مع روح العدالة وحقيقة الشرعية.[٢١٦٩]

[٢١٦٦]– انظر ادريس لكريني، مرجع سابق، ص٢٣٠.

[٢١٦٧]– انظر معن الحافظ، مرجع سابق، ص ٧٨.

[٢١٦٨]– المرجع نفسه، ص ٩٦ – ٩٧.

[٢١٦٩]– تنص المادة ٢٧ من النظام الأساسي على أنه: ١– يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية. وبوجه خاص، فإن الصفة الرسمية للشخص، سواء آان رئيسا لدولة أو حكومة أو عضوا في حكومة أو برلمان أو ممثلا منتخبا أو موظفا حكوميا، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، آما أنها لا تشكل، في حد ذاتها، سببا لتخفيف العقوبة، ٢– لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص، سواء آانت في إطار القوانين الوطنية أو الدولي، دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص.

ولا غرو أنّ الاتفاقيات الثنائية تلك التي تعقدها الولايات المتحدة؛ تخالف احكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات؛ التي تُلزم الدول بعدم القيام بأعمالٍ تتنافى مع الغرض من الاتفاقية الموقّعة بينها، كما أنها تتنافى مع اتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية؛ إذ إن كثيراً من الدول التي دخلت في اتفاقيات مع الولايات المتحدة بذاك الصدد؛ إما طرفاً في المحكمة، أو موقّعة على نظام روما، وقد وقعت تلك الاتفاقية مذعنةً لضغوط الولايات المتحدة؛ بحيث يبقى تهديدها سيفاً مسلطاً على أعناق تلك الدول.[٢١٧٠] ثمّ إنّ منح مجلس الأمن سلطة الإحالة والإرجاء المنصوص عليها في المادة ١٣ والمادة ١٦ من النظام الأساسي للمحكمة؛ يعني تسييساً للعدالة الجنائية إن وجدت أصلاً بحكم تنفّذ الدول دائمة العضوية، وسيطرتها على المجلس وقراراته وتوجهاته؛ ليكون لها بالنتيجة التحكم في عمل المحكمة تحقيقاً لمصالحها.[٢١٧١]

الفرع الثالث

المعيقات القانونية في عمل المحكمة

إنّ العدالة الجنائية الدولية لا تعكس عدالةً حقيقية تعرف الجاني وتبتعد عن السياسة وتوازناتها، وإنّ النهج الانتقائي ذاك؛ لم نجد له وجوداً إلا ضد المهزوم من قبل المنتصر، وضد المستضعف من قبل القوي، وهو بشكله الذي هو عليه؛ لا يعكس عدالةً ولا يحق حقاً. ومن مكمّلات انعدام العدالة الجنائية على الصعيد الدولي؛ ما هو موجود في أصل العوامل القانونية التي تؤثر –أسفاً– إلى جانب العوامل السياسية في تمام المسار العادل لعمل المحكمة؛ إذ إن صلاحياتها الجنائية ليست شاملةً ولا مباشرة؛ فليس للمحكمة ملاحقة شخصٍ ما دامت دولة المتهم أو دولة مكان وقوع الجرم ليست طرفاً في المعاهدة، كما ليس للمحكمة سلطةٌ لإجبار دولةٍ غير موافقة على نظام روما على قبول القضاء الجنائي الدولي إلا بقرارٍ بموجب الفصل السابع من مجلس الأمن، إلى جانب قضيةٍ مهمةٍ هي أن أحكام نظام روما الأساسي المتعلقة باستخدام الأسلحة غير المشروعة دولياً؛ تتسم

[٢١٧٠]– انظر معن الحافظ، مرجع سابق، ص ٩٧ – ٩٨.

[٢١٧١]– انظر د. ياسر عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٧١.

بضعفٍ شديدٍ؛ ما نتج عنه استخدام أنواعٍ من الأسلحة في حرب كوسوفا والعراق وغيرها؛ تسببت بأضرارٍ كبيرةٍ لا تزال تعاني الشعوب منها حتى اليوم.[٢١٧٢]

أولاً- محدودية الملاحقة من قبل المحكمة:

لا تملك المحكمة قواتٍ خاصة تأتمر بأمرها؛ تمكّنها من اعتقال المتهمين وملاحقتهم واستجلابهم؛ فهي لذلك لا يمكن أن تعمل باستقلاليةٍ عن جهود الدول المكونة لها، وهذا يعني بالضرورة خضوعها بل ضياعها في جملةٍ من التوازنات السياسية والضغوط المتبادلة الآنية أو الدائمة، لأسبابٍ موضوعية أو ذاتية، هذا بالنسبة للدول الموقعة على نظام روما؛ أما تلك الدول التي لم تقبل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية أصلاً؛ فلا سلطان للمحكمة عليها إلا من خلال مجلس الأمن الخاضع أصلاً للتوافقات والتوازنات السياسية التي تحكمها المصالح لا القوانين.[٢١٧٣] والحقيقة أن حصيلة القضايا التي حققت فيها المحكمة إنجازاً لصالح العدالة متواضعٌ جداً إذا ما نظرنا إلى مرور أكثر من اثنين وعشرين عاماً على تأسيسها؛ إذ بقيت جهازاً قضائياً لا يعكس آمال شعوب العالم في العدالة الجنائية الدولية؛ فوسط كل ما تشهده الساحة الدولية من ارتكابٍ لجرائم حربٍ، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية التي تُرى وتُسمع على وسائل الإعلام والتواصل المختلفة؛ والموثقة صوتاً وصورة، ومشاعراً وأحاسيساً، وآهاتٍ وأنّاتٍ وصرخات؛ إلا أن المحكمة وحتى منتصف ٢٠٢١ لم تُدنْ سوى ٥ أشخاص بارتكابهم جرائم تقع في اختصاصها!**[٢١٧٤]**

ثانياً- النظر في جرائم العدوان .. نصٌّ بلا تطبيق:

كثيراً ما تصطدم طموحات تحقيق العدالة الجنائية الدولية بهاجس السيادة بمعناها غير المستقرّ المسيس؛ وفقاً لما أشرنا إليه في إذعان المصطلحات؛ إذ إن الدول تتحفظ تارةً وتتخوّف تارةً من أعمال تلك المحكمة، متذرعةً

[٢١٧٢]- انظر ادريس لكريني، مرجع سابق، ص٢٢٧.

[٢١٧٣]- انظر د. الداهية المختار، مرجع سابق،، ص ١٩٨.

[٢١٧٤]- انظر حقائق- المحكمة الجنائية الدولية، وكالة أنباء رويترز، مقال تم نشره في ٢٠٢١/٣/١٣، عبر الرابط التالي https://www.reuters.com/article/icj-factbox-ea6-idARAKBN2CU1YU/ تاريخ الزيارة: ٢٠٢١/١٠/١١.

بأنها قد تفتح باباً جديداً موصداً للتدخل في شؤونها والنيل من سيادتها.[٢١٧٥] ومن جملة العوامل القانونية المؤثّرة في تحقيق العدالة الجنائية الدولية؛ ما هو مرتبطٌ بجريمة العدوان؛ حيث نصّت المادة ٥ فقرة /٢/ من نظام روما، على أن المحكمة تمارس اختصاصها في ملاحقة جريمة العدوان؛ متى اعتُمد تعريفٌ لتلك الجريمة يحدد شروطها،[٢١٧٦] أي أنّ تحريك اختصاص المحكمة بصدد جريمة العدوان مرهونٌ باعتماد الأمم المتحدة مفهوماً جلياً متفقاً عليه للعدوان، ويبدو أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي قرارها رقم ٣٣١٤ عام ١٩٧٤ قد اعتمدت تعريفاً مفصّلاً للعدوان،[٢١٧٧] غير أنّ مثل تلك التوصيات ليست ملزمة؛ لذلك بقيت تلك الجرائم المنضوية تحت جريمة العدوان واقعةً خارج ولاية المحكمة؛ ليبقى لمجلس الأمن وحده في هذا الصدد تقرير ما إذا وقع عدوان يلزم معه تفعيل اختصاص المحكمة، وذلك باعتبار نص المادة ٣٩ من الميثاق ونص المادة ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة.[٢١٧٨] **كما أن له إعمال سلطته التقديرية لتحديد التدابير التي يرى ضرورة اتخاذها بناء على نص المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق.**

[٢١٧٥]– انظر د. الداهية المختار، مرجع سابق، ص ١٩٥.

[٢١٧٦]– حيث تنص المادة على أنه: تمارس المحكمة الاختصاص على جريمة العدوان متى اعتُمد حكم بهذا الشأن وفقا للمادتين ١٢١ و ١٢٣ يعرّف جريمة العدوان ويضع الشروط التي بموجبها تمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة. ويجب أن يكون هذا الحكم متسقا مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

[٢١٧٧]– انظر الوثيقة رقم 3314 (XXIX)/A/RES على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[٢١٧٨]– حيث تنص المادة ٣٩ من الميثاق على أنه: يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.، كما تنص المادة ١٣ من نظام روما على أنه: للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة ٥ وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية: (ب) إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أآثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

المطلب الثاني
الإذعان في تسييس عمل محكمة العدل الدولية

منذ أن أخذت الحروب صورة الحل الذي تلجأ إليه الوحدات الدولية في تسوية النزاعات القائمة بينها؛ ظهرت محاولاتٌ عديدةٌ للنظر في بدائل تكون على الشعوب أرحم وللحكومات أسلم، وبدأت مع أفول شمس القرن التاسع عشر، وبزوغ فجر القرن العشرين؛ تتشكّل مؤسساتٌ دوليةٌ سياسيةٌ واقتصاديةٌ وقانونية؛ أُوكلت إليها مهمة التنسيق بين الدول في مختلف المجالات؛ تثبيتاً للسلم وحفظاً للأمن الدوليين، وتجلّت تلك المحاولة في عهد عصبة الأمم بالمحكمة الدائمة للعدل الدولي، وفي عهد الأمم المتحدة بمحكمة العدل الدولية. ومن أهم المعوّقات التي قوّضت عمل المحكمة؛ ترامي مجلس الأمن على صلاحياتها القانونية، والانتقائية في التعامل مع أحكامها حسب الأهواء والمصالح، وجملةُ الضغوط التي تمارسها الدول الكبرى مستهدفةً تسييس عمل المحكمة.[٢١٧٩]

الفرع الأول
المحكمة تأسيس وتسييس

تأسّست محكمة العدل الدولية ابتداءً كترجمةٍ لرغبة المجتمع الدولي في إنشاء جهازٍ قضائيٍ يرسّخ العدالة ويضع حداً للقهر العالمي المتمثّل في النزاعات التي تختلف على الأمم،[٢١٨٠] وقد عكس تشكيل المحكمة نوعاً من التشابه مع تشكيل مجلس الأمن؛ بحيث يقتضي أن يُراعى في تسمية القضاة الخمسة عشر؛ التوزّع الجغرافي للأمم والقارات؛ إلا أنه من الواضح أن المحكمة كانت تضمُّ بشكلٍ دائمٍ قضاةً من جنسية الأعضاء الخمس دائمي العضوية في مجلس الأمن، باستثناء الصين في فترة معينة.[٢١٨١]

وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة مؤسساً لمنظومةٍ دولية، وجعل لها ذراعاً قضائياً هي محكمة العدل الدولية؛ التي يُعدُّ ميثاقها جزءاً لا يتجزأ من ميثاق المنظمة؛ إلا أن تلك الذراع كانت قصيرةً وقاصرةً عن تحقيق العدالة؛

[٢١٧٩]– انظر ادريس لكريني، مرجع سابق، ص ٢١٧.

[٢١٨٠]– للمزيد انظر الداهية المختار، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص ٢٠٣

[٢١٨١]– حيث لم ترشّح محموعة الصين الوطنية أي شخص لعضوية المحكمة في الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٨٤. أنظر المرجع نفسه ص٢٠٥.

تُشلّ كلما أرادت أن تطال الظالم لتحاسبه على ظلمه؛[٢١٨٢] إذ إن القضاء الدولي وفق النظام الأساسي للمحكمة لا سبيل له أن يتدخّل لإحقاق الحق إلا إذا رضي الأطراف الاحتكام إليه، وإنّ الظالم لا يحتكم إلى عدالة الحق وفقاً لما جرت سنة الأمم، وكلما كان مخيّراً في إعطاء الحق لأصحابه أبى، وإلا لما رضي ظلماً،[٢١٨٣] وإنّ العدالة الدولية التي أُنيط تحقيقها بجهازٍ قضائيٍ تمثّله محكمة العدل الدولية؛ لا يمكن أن تبصر بذلك نوراً، ولا أن ترفع بذراعها جوراً. وإنّ العدالة بهذا المسمى الذي يعني إحقاق الحق وإيصاله إلى أصحابه، ودرء الظلم ومنعه عن فاعله؛ لم يأتِ ذكرها كأحد أهداف الأمم المتحدة التي يراد تحقيقها، كما لا تُعدّ مبدأً من مبادئها؛ إذ أُغفل ذكرها صراحةً لتكون ميزاناً تُزان به علاقة الأمم، وتعامل بها الدول والشعوب؛ بينما كانت الأولوية التي أرادها الكبار؛ حفظ السلم والأمن الدوليين![٢١٨٤] **فإنشاءُ ذراعٍ قضائيةٍ غير فاعلة ولا فعّالة على الساحة الدولية؛ يعني إيجاد نظامٍ لنيل الحقوق لا يقدر على تحصيلها، إلا إذا رضي مغتصبُ الحق طوعاً إعطاء الحق، ومتى كان ذلك في سنن الأمم حاصل؟! وما دور النظام القضائي إذا ما كان مَنْح الحق مرتبطٌ بإرادة المغتصب، لا يحول بينه وبين ظلمه حائل؛ ليكون البديل هو حصر الاختصاصات الإلزامية والكلمة العليا والقول الفصل في مجلس الأمن؛ المتسيّد على قمة الهرم الدولي، المتنفّذة فيه الدول الكبرى أولاتُ الأمر والنهي!**

إنّ محكمة العدل الدولية وكما يفهم من اسمها؛ قد أنيط بها تحقيق عدالةٍ على المستوى الدولي، وتطبيقها على ما يُعرض عليها من نزاعات، وجعلها طريق انتصاف بين المتخاصمين والمتنازعين من أعضاء الجماعة الدولية. والواقع أنّ المحكمة لم تكن –ولا يبدو أنها ستكون– يوماً وسيلةً صالحةً لمثل ذاك الحال المأمول، وبالرغم من محاولات أمين الأمم المتحدة السابق بطرس غالي تسليط الضوء على دور المحكمة المناط بها، وضرورة الاعتماد عليها في مهمة صنع السلام، ومطالبة مجلس الأمن باستثمار سلطاته وفق المادتين ٣٦ – ٣٧ من الميثاق؛ ليوصي الدول الأعضاء عرض نزاعاتهم عليها، كما أوصى بأن يسمح له كأمينٍ عام الاستفادة من

[٢١٨٢]– يستمد "ترايتشكيه" افكاره من فلسفة هيغل، فيرى أن مفهوم الدولة يفرض مفهوم الحرب، لان جوهر الدولة هو القوة. ويعتقد ان الواجب الأول للدول هو تأمين وجودها الخاص، وحماية نفسها من الاعداء الداخليين والخارجيين. ان الدولة التي تتخلى عن الحرب، وتلجأ، دون جهد تبذله، إلى محكمة دولية، تكون قد تنازلت عن قوة سيادتها، أي انها تخلت عن ذاتها. انظر فيكتور فرنر، مرجع سابق، ص٣١.

[٢١٨٣]– انظر عافية قادة، مرجع سابق، ص ١١٣

[٢١٨٤]– انظر المرجع نفسه، ص١١٣.

اختصاص المحكمة في إصدار الفتاوى سنداً لنص المادة ٩٦ من الميثاق، وضرورة أن تقرّ المحكمة بالولاية العامة للمحكمة سنداً لنص المادة ٣٦ من الميثاق؛ إلا أن المحكمة رغم ذلك كله لمّا تلعب دوراً جوهرياً في إجلاء العدالة القانونية؛ بعيداً عن الدوافع السياسية أو الإذعان لضغوط الهيمنة.[٢١٨٥]

الفرع الثاني
دور مجلس الأمن في تقويض صلاحيات المحكمة

لا يخفى على أحدٍ تغوّل مجلس الأمن في سلطته على مواجهة باقي أجهزة الأمم المتحدة، وإنّ فرضه للهيمنة والإذعان قد تنامى؛ حتى تبدّى على اختصاصات محكمة العدل الدولية،[٢١٨٦] فكما أنّ المجلس يُعدّ الذراع التي تشرف على تنفيذ الأحكام التي تصدر عن محكمة العدل الدولية في حال رفض تنفيذها من قبل الأطراف المتداعين كلاً أو جزءاً بموجب نص المادة ٩٤ /٢ من ميثاق الأمم المتحدة؛[٢١٨٧] فله اختصاصُ إحالة النزاعات الدولية إلى محكمة العدل الدولية بموجب نص المادة ٣٦ /٣ من الميثاق،[٢١٨٨] بل له تحديد الشروط التي تكون المحكمة بموجبها متاحةً أمام الدول غير الأعضاء في النظام الأساسي، بموجب نص المادة ٢/٣٥ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[٢١٨٩]

والحقيقة أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتمتعون بسلطةٍ تحكميةٍ في عمل المحكمة؛ تماماً كما هو حالهم في مجلس الأمن؛ ليس باعتبار أنّ أغلبهم لديهم قاضٍ ممثّل في المحكمة؛ بل لأن لهم دورٌ مهيمنٌ في تحديد كفاءة المحكمة ذاتها وتوجهها في أحكامها،[٢١٩٠] كما أنّ المجلس الذي يهيمنون عليه هو المنفّذ الرئيس الفعّال

[٢١٨٥]– انظر بطرس بطرس غالي، خطة السلام، تقرير مقدم لمجلس الأمن– منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥، الفقرتان ٣٨ – ٣٩.

[٢١٨٦]– انظر ادريس لكريني، مرجع سابق، ص ٢١٧.

[٢١٨٧]– الذي جاء فيه: إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

[٢١٨٨]– الذي جاء فيه: لمجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع – بصفة عامة – أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة.

[٢١٨٩]– الذي جاء فيه: ٢– يحدد مجلس الأمن الشروط التي بموجبها تكون المحكمة مفتوحة أمام الدول الأخرى، رهنا بالأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات السارية، ولكن لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تضع الأطراف في موقف من عدم المساواة أمام المحكمة.

[2190] – Gozie Ogbodo, An Overview of the Challenges Facing the International Court of Justice in the 21st Century, Annual Survey of International & Comparative Law, Volume 18 | Issue 1, Article 7, 2012, p106.

لأحكام المحكمة.[٢١٩١] ومن المرجّح أن يخضع تنفيذ تلك القرارات من قبل المجلس إلى الحيل السياسية نفسها التي تخضع لها القرارات الصادرة عنه، وهو ما يؤثّر بشكلٍ ملحوظٍ في حيادية المحكمة، ومدى فعالية قراراتها وعدالة تنفيذها. وقد تجلّى ذلك حقيقةً في استخدام الولايات المتحدة مثلاً لحق النقض عام ١٩٨٦ لإحباط قرار مجلس الأمن بالامتثال لحكم محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة.[٢١٩٢]

- **قضية لوكربي ١٩٨٨ مثالاً:**

تجلّى تسلّط مجلس الأمن على الساحة الدولية في قضية لوكربي، التي عُدت محطةً تجسّدت فيها صورة فرض الإذعان بشكلٍ جليّ؛ حيث أن القضية كانت بين فريقين؛ أحدهما قويٌ متسلّطٌ يتمثّل بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؛ رأى أنّ المسألة تنطوي على خلفيةٍ سياسية ترتبط بمكافحة الإرهاب الدولي الذي يهدد السلم والأمن الدوليين؛ لذا قامت بالتوجه إلى مجلس الأمن، والآخر ضعيفٌ مغلوبٌ يمثّل الجماهيرية الليبية؛ رأت أن القضية تنطوي على أبعادٍ قانونيةٍ تتعلّق بتفسير بنود معاهدة مونتريال للطيران المدني ١٩٧١ الموقّع عليها من جميع أطراف اللجنة، والتي جاءت مادتها الأولى مشيرةً إلى أفعالٍ غير مشروعةٍ يمثّل ارتكابها تهديداً لسلامة الطيران المدني وأمنه، والتي تندرج أزمة لوكربي في سياقها،[٢١٩٣] لذلك كانت تسعى ليبيا –ككل مستضعفٍ لا يملك القوة فيعتقد أن قوة القانون ملجأً يصونه– إلى عرض القضية على محكمة العدل الدولية؛ استناداً لنص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة[٢١٩٤] وإلى المادة ١٤ من اتفاقية مونتريال ١٩٧١ التي تؤكّد على أنه وفي حال تعذّر اللجوء

[٢١٩١]– تنص المادة ٢/٩٤ من الميثاق على أنه: اذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

[٢١٩٢]– حيث أثارت الولايات المتحدة أمام المحكمة اعتراضاً أولياً بعدم اختصاص المحكمة، إلا أن المحكمة قررت اختصاصها بالنظر في القضية عملاً بأحكام المادة ٦/٣٦ من النظام الأساسي؛ فانسحبت الولايات لمتحدة من القضية، واحتفظت بحقوقها فيما يتعلق بأي قرار تتخذه المحكمة فيما يتعلق بطلبات نيكاراغوا، وعندما صدر الحكم النهائي ضد الولايات المتحدة، وعرض على مجلس الأمن لتنفيذه؛ استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد القرار؛ فبات القرار غير قابل للتنفيذ. أنظر Gozie Ogbodo, Op. cit, p111.

[٢١٩٣] – انظر ادريس لكريني، مرجع سابق، ص ٢١٧.

[٢١٩٤]– تنص المادة على أنه: ١– يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. ٢– ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك.

إلى المفاوضات والتحكيم؛ ينبغي اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.[٢١٩٥] بينما كانت تسعى الدول القوية طرف النزاع الأول –ككل قوي يملك أسباب القوة فلا يعير اهتماماً لقوة القانون– إلى استصدار قرارٍ ثانٍ عن مجلس الأمن يعقب القرار الأول.[٢١٩٦]

وقد كان مراد ليبيا من اللجوء إلى المحكمة؛ أمرين تجلّيا بطلبين منفصلين؛ أحدهما يتعلّق بإجراءاتٍ تحفّظية ضد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؛ تتخذ لمنعها من تطبيق العقوبات ضدها، والآخر متعلّقٌ بتفسير اتفاقية مونتريال ١٩٧١ وتطبيقها على حادثة لوكربي.[٢١٩٧] وفي الرابع عشر من نيسان ١٩٩٢ صدر عن المحكمة أمرين رفضت بموجبهما إصدار قرار قضائي وقتيٍ يحظر على الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا اللجوء لعمل عسكريٍ أو غير عسكريٍ ضد ليبيا إلى حين الفصل بالدعوى المعروضة أمامها، وذلك بسبب صدور قراري مجلس الأمن رقم ٧٣١ و ٧٤٨، وقد كان تبرير المحكمة عدم خوضها بالنزاع لاعتبار مجلس الأمن قد تدخّل فيه! مما سلب منها الصلاحية القانونية للنظر في القضية، وبدّل ظروف النزاع؛ فجعل من الإجراء التحفظّي إجراءً غير صالحٍ لحماية الحقوق التي تدعيها ليبيا.[٢١٩٨] ثم في عام ١٩٩٨ أصدرت المحكمة حكمين؛ مشكلتهما الوحيدة أنهما كانا عقب ست سنوات فقط من تصرف القوي وفرض شروطه، وضَرْب حصارٍ على الطرف الضعيف؛ حيث أقرت المحكمة باختصاصها بالنظر بالنزاع المعروض عليها سنداً لنص المادة ١/٤١ من النظام الأساسي للمحكمة![٢١٩٩]

[٢١٩٥]– تنص المادة على أنه: ١– أي نزاع بين دولتين أو اكثر من الدول المتعاقدة حول تفسير أوتطبيق هذه الاتفاقية تتعذر تسويته عن طريق المفاوضات يحال إلى التحكيم بناء على طلب أى من هذه الدول . وإذا لم يتمكن أطراف النزاع من الاتفاق على هيئة التحكيم فى خلال ستة أشهر من تاريخ طلب الإحالة على التحكيم ، فيجوز لأى من هؤلاء الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بموجب طلب يقدم وفقا لنظام المحكمة.

[٢١٩٧]– انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ١٩٩٢–١٩٩٦، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٨، ص١.

[٢١٩٨]– المرجع نفسه، ص٧.

[٢١٩٩]– انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ١٩٩٧ – ٢٠٠٢، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص١٥ وما بعدها.

ويرى البعض أن تعامل المحكمة مع القضية كان لتفادي الاحتكاك مع مجلس الأمن؛ خصوصاً في ظلِّ تنامي دوره وتوسعه؛ لذلك اعتبرت هذه القضية أول اختبارٍ فعليٍ بين المجلس والمحكمة لم يكن في الحسبان.[٢٢٠٠] **وإننا لنقف مذهولين أمام منطق من كُلّف بإحقاق الحقوق وإنزالها منازلها؛ فيتهاون بها ويتأخّر تفادياً لإجراءاتٍ إذعانيةٍ يفرضها القوي على الضعيف سالباً حقه، وإنّ مرد ذلك أحد أمرين؛ أحدهما أن المحكمة تأتمر بأمر القوي فلا مقام للعدالة فيها عندئذٍ، وليس لها من اسمها نصيب، أو أنها تخشى القوي ولا تناله أو تُطيق مواجهته، فلا مقام للحكم فيها عندئذٍ وليس لها من مهمتها نصيب.**[٢٢٠١]

والحقيقة أنّ المحكمة من خلال تفحّص أدائها طوال سنين حياتها؛ لا تبدو مؤسسةً تطبّق القانون بحق؛ إذ تُبيّن الدراسات أنّ المحكمة من خلال كثيرٍ من القضايا المعروضة عليها؛ كانت تطبّق قواعد لم تكن مخولةً بتطبيقها؛ متجاهلةً القيود المفروضة عليها، كما أن إنجازات المحكمة على سبيل تحقيق العادلة لا يمكن وصفها إلا بأنها متواضعةٌ جداً.[٢٢٠٢]

[٢٢٠٠]– انظر ادريس لكريني، المرجع السابق، ص ٢١٩.

[٢٢٠١]– على الرغم من أن معيقات العدالة قد لحقت محكمة العدل الدولية بشكل يكاد يبعث الأسى في النفس على حال المجتمع الدولي؛ الذي كان يُطمح له أن يؤسس لعصرٍ من العدالة وحقوق الإنسان لم يسبق مثيلاً له في التاريخ الدولي؛ إلا أنه قد صدر عن تلك المحكمة بعض المواقف التي عكست نوعاً من الإنصاف بحق المستضعف، فعلى الرغم من الضعوطات التي مارستها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على المحكمة بأن الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ أصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩ رأيها الذي نصت فيه على أن بناء الجدار يشكل إخلالاً بالالتزامات الدولية "لإسرائيل" باعتبار ذلك يمس بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ويلحق أضراراً على مستوى مصادرة الأراضي والتأثير ديموغرافياً وإعاقة استفادة الفلسطينين من مختلف المصالح الاجتماعية كالتعليم والصحة؛ قبل أن تطلب من الكيان التوقف عن بناء الجدار وإلغاء كافة الإجراءات الإدارية والقانونية المرتبطة به وتعويض المتضررين، كما حثّت الدول إلى عدم الاعتراف بالأوضاع الناشئة عن الجدار. وقد صدرت تلك الفتوى بأغلبية أربعة عشر قاضياً بينما صوت ضدها القاضي اليهودي الأمريكي توماس بيرجنتال. أنظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١١، ص٥٤ وما بعدها. وبالرغم من أن مثل هذه الفتاوى الصادرة عن المحكمة ليس لها قوة الإلزام ولا سلطة التنفيذ، إلا أنه يحمل حجة قانونية لا يستهان بها لصالح القضية الفلسطينية ضد أعمال الاحتلال غير المشروعة.

[2202] – A. MARK WEISBURD, Failings of the Internati onal Court of Justice, Oxford University Press, New York, 2016,p.350

الفرع الثالث

دور القوى الكبرى في تقويض صلاحيات المحكمة

إنّ كثيراً من أحكام المحكمة قد جاءت على شكل توافقاتٍ بين القضاة؛ بحيث تسعى إلى التوفيق بين الدول المتنازعة بما يعكس رؤية الدول الكبرى التي تتحكم في مآل الأحكام الصادرة؛ بما يجافي منطق العدالة والإنصاف، كما أنّ القضاة قد يكونوا امتداداً لوجهات نظر دولهم التي ينتمون إلى جنسيتها، ولعل عدم تصويت القاضي الأمريكي لصالح عدم مشروعية الجدار العنصري الفاصل في فلسطين؛ إثباتٌ لتهافت فلسفة الحياد التي ينبغي أن تقوم عليه المحكمة.[٢٢٠٣]

ويساهم مجلس الأمن في اختيار قضاة محكمة العدل الدولية؛ إذ أنّ الجمعية العامة ومجلس الأمن –وكلاهما مستقلٌ عن الآخر– يقومان بانتخاب أعضاء المحكمة،[٢٢٠٤] وهو نفوذٌ غير متناسبٍ في تشكيل المحكمة؛ خصوصاً أن إعادة انتخاب القضاة تتم عن طريق التصويت في الجمعية العامة بشكلٍ رئيس، وإنّ تلك العملية يتم تمويلها عادةً من قبل حكومة القاضي الذي يُفترض فيه استقلالاً عن دولته التي ينتمي إليها، وإنّ أيّ قاضٍ كما أيّ سياسي آخر سيتأثّر رغبةً في إعادة انتخابه في الجمعية العامة؛ فينظر إلى القضايا المطروحة أمامه مراعياً تلك الجزئية الخطيرة، وبالنظر إلى عدم وجود نظامٍ للتقاعد في المحكمة؛ فإن ذاك التأثير سيستمر عمر القاضي كله ربما، وإنّ مثل تلك المعطيات قد تتناقض والحياد المطلوب في أي عمليةٍ قضائية.[٢٢٠٥]

ومن جانبٍ آخر؛ فإن دور القوى الكبرى في تقويض عمل المحكمة والتأثير على العدالة فيها؛ يعطي القوة مركزاً متميّزاً على الساحة الدولية على حساب العدالة والحق والإنصاف، وذاك ملمحٌ متأصّلٌ في الممارسة الدولية للقوى الكبرى في المجتمع الدولي؛ فقد حكمت محكمة العدل الدولية عام ١٩٨٦ ضد الولايات المتحدة؛ شاجبةً استخدامها غير القانوني للقوة ضد نيكاراغوا؛ طالبةً منها التوقّف ودفع التعويضات؛ إلا أنّ الولايات المتحدة قد أجبرت نيكاراغوا على سحب طلبها للتعويضات التي حكمت بها محكمة العدل الدولية، بعد استسلام نيكاراغوا.[٢٢٠٦] وقد أجاز

[٢٢٠٣]– انظر الداهية المختار، مرجع سابق، ص٢١٦.

[٢٢٠٤]– انظر المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة.

[2205] – S. Gozie Ogbodo, Op. cit, p106.

[٢٢٠٦]– انظر نعوم تشومسكي، الدول المارقة مرجع سابق، ص ٢٦٥.

بعدها الكونغرس على الفور تمويلاً جديداً لمضاعفة الاستخدام غير القانوني للقوة.[٢٢٠٧] وقد سبق للمحكمة في قضية كورفو ١٩٤٦ بين بريطانيا وألبانيا أن صرّحت أنه لم يسبق لها وأن رفضت البت في قضيةٍ بسبب احتوائها مظاهر سياسية أو لتعلقها باستعمال القوة؛ حيث أنه بإمكانها الاضطلاع بها على غرار المسائل القانونية.[٢٢٠٨]

الفرع الرابع

ازدواجية التعاطي مع القضايا المعروضة

إنّ محكمة العدل الدولية التي من المفترض أن تكون رافعةَ راية العدل المستمدّ من اسمها، والجهاز القضائي المنصف الذي يلجأ له المجتمع الدولي؛ لم يكن لها سوى دورٌ هامشيٌ لعدة أسباب؛ ليس آخرها مبدأ الاختصاص الاختياري للمحكمة، وسواها من المعيقات القانونية التي سنأتي على ذكرها.[٢٢٠٩] فقد جانبت المحكمة العدالة في العديد من القضايا المعروضة أمامها لأسبابٍ سياسيةٍ، وتنفّذ القوى الكبرى وتأثيرها على قراراتها وتوجيهها، إذ لم تكن قضية لوكربي ١٩٨٨ التي سبق بيانها وصمةً يتيمةً في وجه عدالة المحكمة.

١- قرار المحكمة لعام ٢٠٠٧ في دعوى الإبادة الجماعية من البوسنة على صربيا:

في عدم إنصاف البوسنيين، برّأت المحكمة عام ٢٠٠٧ صربيا من تهمة الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك خلال حروب البلقان التي ضمّها تاريخٌ حزينٌ امتدّ من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥، وقد علّلت المحكمة أنّ إلحاق المسؤولية بدولةٍ عن انتهاكاتٍ ارتكبت من قبل أشخاصٍ أو كياناتٍ ليست من أجهزتها؛ يتطلب إثبات صدور تلك الأفعال بناءً على تعليماتٍ من تلك الدولة أو بإشرافها، وباعتبار أن صرب البوسنة وجيش الصرب فيها ليسوا من أجهزة دولة يوغسلافيا الاتحادية السابقة، وباعتبار أنّ الجانب البوسني لم يقدم للمحكمة دليلاً دامغا يثبت وجود تعليماتٍ من قبل يوغسلافيا لصرب البوسنة، فإنه لا مجال لإقرار مسؤوليتها عن تلك الأفعال.[٢٢١٠] لكنّ المحكمة –وللأمانة العلمية– قالت أن صربيا مذنبة! لفشلها في الحيلولة دون الإبادة الجماعية في البوسنة التي راح ضحيتها فقط سبعة آلافٍ من مسلمي البوسنة! لكن المحكمة ولعدالتها بالمقابل رفضت طلب البوسنة تعويضها من قبل

[٢٢٠٧]– المرجع نفسه، ص٤٤.

[٢٢٠٨]– انظر خلفان كريم، مرجع سابق، ص ٤٩ – ٥٠.

[٢٢٠٩]– انظر آمال بيدي، مرجع سابق، ص ٢٩.

[٢٢١٠]– انظر الداهية المختار، مرجع سابق، ص٢١٧.

صربيا على أسوأ مذبحة ارتكبت عقب الحرب الغربية الثانية! باعتبار عدم وجود دليلٍ كافٍ على مسؤولية الصرب عن تلك المذبحة.[٢٢١١]

٢- قرار المحكمة لعام ٢٠٢٤ في دعوى جنوب إفريقيا ضد الكيان الصهيوني:

أقامت جنوب إفريقيا دعوى ضد الكيان الإسرائيلي بأدلةٍ تُثبت ارتكابه جريمة الإبادة الجماعية بحق الفلسطينين في غزة،[٢٢١٢] في ملف حوى أربعاً وثمانين ورقة، مؤيَّداً بالأدلة والبراهين والحجج القانونية الدامغة، وقد جاء في طلبات جنوب إفريقيا تسع إجراءاتٍ وقتية تضمّنت تعليق العمليات القتالية، ومنع الإبادة الجماعية، والامتناع عن القتل والإيذاء وتدمير الحياة ومنع الولادات، وعدم تهجير السكان وحرمانهم من الحياة، والامتناع عن التحريض ومعاقبة الأعمال التي تشجع على الإبادة الجماعية وتدعو إليها، ومنع التدمير وضمات الحفاظ على الأدلة، وتقديم تقارير مستمرة للمحكمة حول الإجراءات المتخذة، والامتناع عما يفاقم الوضع.[٢٢١٣]

وفي ردٍ على دعوى جنوب إفريقيا؛ قامت الدول الحليفة للكيان الصهيوني –كعادتها العنصرية الاستكبارية الظالمة التي لا تراعي إنسانيةً ولا قوانين– باعتبار دعوى جنوب إفريقيا مزاعم لا أساس لها من الصحة، وأن الواقع لا يصدقها! كما نعتت ألمانيا الدعوى بالكذب، وأعلنت أنها ستتدخّل كطرفٍ ثالث فيها، وكذلك فعلت المجر وفرنسا وبريطانيا وباراغواي وغواتيمالا[٢٢١٤] وعلى الرغم من أن قرار المحكمة الصادر عنها ملزمٌ وغير قابل للاستئناف، إلا أن الكيان لا يلتزم بقراراتٍ ولا بقوانين، إلا تلك التي تعليه ولا تعلي عليه، وتجعل الحق بين يديه، وحتى ولو قلنا بإلزامية قرار المحكمة؛ فإن الأخيرة غير قادرة على التنفيذ، كما أن نص المادة ٩٤ غير ذي جدوى؛ خصوصاً إذا

[٢٢١١]– انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ٢٠٠٣ –٢٠٠٧، مرجع سابق، ص١٩٣.

[٢٢١٢] – باعتبار أن كلاهما طرفاً في اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وأن الاتفاقية قد سمحت في المادة التاسعة منها بعرض كل نزاعٍ ينشأ بين الأطراف المتعاقدة بشأن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها أو تنفيذها على محكمة العدل الدولية، انظر نص الاتفاقية.

[2213] – See INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE, Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), Press Release Unofficial, No. 2024/3, 12/1/2024 available on this link; https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240112-pre-01-00-en.pdf

[٢٢١٤] – انظر يوسف خطاب، دعوى الإبادة الجماعية ضد إسرائيل .. أهميتها .. وحيثياتها .. ودوافع إقامتها وسيناريوهاتها المتوقعة وجدواها، ورقة تحليلية مقدمة لمركز الخليج للأبحاث، متاحة عبر الرابط الآتي:
https://www.grc.net/documents/65a91f28ea0fcGenocideLawsuitAgainstIsrael2.pdf

ما علمنا أن الولايات المتّحدة العضو الدائم في مجلس الأمن ينعت دعوى جنوب إفريقيا بالكاذبة،[٢٢١٥] ما يعني أننا أمام حالةٍ من إنكار العدالة لا تقوى على صدها المحكمة نفسها.

وعلى الرغم من الإشادة التي نالها قرار المحكمة على الصعيد العربي والعالمي؛ فإن المحكمة لم تنتصف للمظلوم ولم تأخذ على يد الظالم، إذ إن المحكمة قد أصدرت قراراها بإلزام قاتلِ عشرات الآلاف من الأطفال والنساء، وهادم أحياءٍ بأكملها، ومشرّد ملايين السكان، ومرتكب أنواع الفظائع والجرائم والشرور؛ بإلزامه بتوفير الخدمات الأساسية، والمساعدات الإنسانية الملحّة، وعدم القيام بأفعالٍ تنتهك حقوق الفلسطينيين باعتبارهم مشمولين بالحماية وفقاً لاتفاقية الإبادة، وعدم الحيلولة دون وصول المساعدات لهم! وأن يقدم الظالم تقريراً عن التدابير المتخذة في سبيل ذلك خلال شهر من تاريخ القرار![٢٢١٦] ما يعني أن المحكمة لم تصدر قراراً صريحاً بتعليق الأعمال القتالية ووقف القتل والتنكيل، ولا بالامتناع عن تدمير الحياة ومنع الولادات، ولا بالامتناع عن ما يفاقم الوضع، وكأن القرار يسمح للكيان بالقتل لكن ليس بالحد الذي يصل معه إلى إبادة العرق الفلسطيني في غزة، وإلى استمرار الأعمال العسكرية الظالمة لكن مع إدخال المساعدات، كما يجب عليه ان يقدّم تقريراً بذلك، ريثما يتم البتّ بأصل النزاع! ولا نرى تهلل العرب بالقرار إلا كمن يفرح بجلّادٍ أخذ عشرةً من بنيه وترك له واحداً، أو سلبه حقوقه إلا نزيراً منها، أو كمستبشرٍ بكسرة خبزٍ أُعطيت له بعد أن سُرق منه قوت يومه، والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه هنا، هل سيكون قرار المحكمة ذاته لو أن تلك الهمجية قد صدرت عن طرفٍ ما ضد الكيان الصهيوني؟! وهل ستتعاطى المحكمة بنفس برودة الأعصاب تلك؟! وهل سيقف المجتمع الدولي وقفته النكراء متفرّجاً مراهناً على نفاذ العدة والعتاد لدى المقاومة في فلسطين؟! وهل أن المجتمع الدولي يفرق بين دمٍ ودمٍ حتى أمام هيئات القضاء الدولية؟!

[٢٢١٥] – تنص المادة ٩٤ من الميثاق على أنه: ١– يتعهد كل عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها. ٢– إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم

[٢٢١٦] – انظر عائشة البصري، أحكام محكمة العدل الدولية في دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل وتداعياتها – تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٤، ص٢، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/icj-ruling-in-south-africa-case-against-israel-and-repercussions.pdf

وعلى هامش المتن في المتن نذكر أن جنوب إفريقيا تقدمت منتصف شهر شباط من عام ٢٠٢٤ بطلبٍ عاجلٍ تلتمس فيه من المحكمة منع الكيان المحتل من عملياته العسكرية في رفح، غير أن المحكمة رفضت الطلب ابتداءً، ثم قبلنه منتصف الشهر الخامس من عام ٢٠٢٤ ليشمل وقف إطلاق النار جنوب القطاع خاصةً دون باقي القطاع، وليبقى العرب الفلسطينيون في قطاع غزة يرزحون تحت أنواع القنابل ويرتمون تحت أشكال الحطام والركام، يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، ويشربون من الماء أقله، ومن الطعام أدناه، ومن العزِّ والشرف أسماه.

الفرع الخامس

المعيقات القانونية لعمل المحكمة

من المظاهر بالغة الدلالة؛ أنّ الهيئة التي ينبغي أن تكون الأكثر كفاءةً في فرض احترام القانون الدولي وهي محكمة العدل الدولية قد تمّت تنحيتها، وقد ترك الميثاق للدول إمكانية الأخذ بسلطتها أو رفضها، وفيما عدا المملكة المتحدة؛ لم يرَ أيٌّ من الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أنه من المفيد قبول السلطة الإجبارية لأعلى هيئةٍ قضائية عالمية، ولا يبدو أن المجتمع الدولي يريد أن يكبّل نفسه برقابةٍ لأفعالهم؛ قد تُدين تعسّفها أو تعاقب فسادها، وبالرغم من أنّ ميثاق الأمم المتحدة قد جعل من المحكمة أحد أهم الأجهزة التي يناط بها مهمة توفير السلم والأمن الدوليين؛ فإن هناك جملةٌ من الصعوبات التي تحول دون تمكّن هذه المحكمة من القيام بالمهام الموكلة إليها.

أولاً – الميثاق والنظام الأساسي سببين في ضعف فعالية المحكمة:

يبدو أنّ كلاً من النظام الأساسي والميثاق قد ساهما جدياً في تهميش دور المحكمة وعدم جعلها محوراً لإحقاق العدالة ونشرها في المجتمع الدولي؛ إذ إن التقاضي أمام المحكمة غير مسموحٍ سوى للدول دون الكيانات الأخرى؛[٢٢١٧] ما يعني أنها حرّمت المنظمات من ذاك الحق، كما أنّ طلب الرأي الاستشاري محصورٌ ببعض أجهزة المحكمة فقط والوكالات المتخصصة،[٢٢١٨] وبذلك تكون قد حرمت الدول والمنظمات أيضاً من حق طلب ذاك الرأي.[٢٢١٩] كما أنّ المادة ٩٥ من الميثاق قد سمحت للدول اللجوء إلى محاكم أخرى، وبذلك تحوّل اللجوء إلى

[٢٢١٧]– نظر نص المادة ٣٤ من النظام الأساسي.

[٢٢١٨]– نظر نص المادة ٩٦ من الميثاق والمادة ٦٥ من النظام الأساسي.

[٢٢١٩]– انظر د. رشيد الربيعي، محكمة العدل الدولية في تفسير وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، دار زهر، عمّان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٣٦٩.

المحاكم الإقليمية عن محكمة العدل الدولية، كما أنّ تلك المحاكم تواجه خطر تنازع الاختصاص بينها، كما تواجه وحدة المجتمع الدولي، وتفسيره للقوانين والقواعد الدولية، ويسمح ذلك بنشر أفكارٍ إقليمية وتعميمها ربما على دول العالم.[٢٢٢٠] ولا بد من الإشارة إلى أنّ وجود أجهزةٍ قضائيةٍ وشبه قضائية على المستوى الإقليمي، وكذلك وجود التحكيم كآليةٍ لفضّ النزاعات وحلّها؛ عاملين لا يُستهان بهما في التأثير على انحسار اللجوء إلى المحكمة.[٢٢٢١]

وقد كان من الجدير برأينا أن تُشرف محكمة العدل الدولية على سير العدالة القضائية على المستوى الإقليمي أيضاً، من خلال توزيع الاختصاص، وجعلها مرجعاً لتحديد صاحب الولاية في النظر بنزاعٍ؛ تأسيساً على قواعد إسنادٍ أو معايير جغرافية أو اجتماعية أو ثقافية؛ تحت مظلة الفهم المضبوط لقواعد القانون الدولي؛ دون سماح لازدواجيةٍ في التفسير أو الاختصاص، وهي عمليةٌ ندرك أنها معقدة؛ إلا أنّ ذلك الشتات يعقّد المشهد الدولي بشكلٍ أكبر.

ثانياً- تأسيس ولاية المحكمة على رضا الأطراف وقبولها اعتباراً للسيادة:

إنّ نظر المحكمة في قضيةٍ ما بين دولتين أو أكثر؛ إنما هو مشروطٌ برضا الدول المعنية وقبولها اختصاص المحكمة للنظر بالنزاع؛ إذ يتمتع الأطراف في قبول أو رفض اختصاص المحكمة،[٢٢٢٢] حيث لا تستطيع المحكمة الحراك التلقائي المباشر تجاه نزاعٍ وقفت عليه؛ كما لا تستطيع قبول النظر به بمجرد طلب الضحية النصرة؛ وهو ما أكّدته المحكمة في حكمها الصادر في قضية الذهب النقدي الألباني عام ١٩٥٤؛ إذ نصّت صراحةً على أن المحكمة لا تستطيع ممارسة اختصاصها نحو دولةٍ ما إلا بعد موافقة تلك الدولة،[٢٢٢٣] وإنّ تلك الموافقة قد تكون بموجب المادة ٣٦ فقرة /١/ من النظام الأساسي للمحكمة، أو بموجب المادة ٣٦ فقرة /٢/ من ذاك النظام، ولا

2220 – Wilfred C. Jendks, The Prospects of International Adjudication London, Stevens And Sons, 1964, p. 176.

٢٢٢١– انظر د. رشيد الربيعي، مرجع سابق، ص ٣٧٠.

2222 – S. Gozie Ogbodo, Op. cit, p107.

٢٢٢٣– انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ١٩٤٨ – ١٩٩١، مرجع سابق، ص٣٧.

شك أن مثل تلك الحرية في قبول أو رفض ولاية المحكمة؛ تسهم بشكلٍ مطردٍ في تراجع نفوذ المحكمة؛ ما دامت تلك البلاد المهيمنة مستمرةً في إرساء سابقةٍ باختيارها عدم الالتزام بالولاية القضائية للمحكمة.[٢٢٢٤]

١- اختصاص المحكمة بموجب المادة ٣٦ فقرة /١/ من النظام الأساسي للمحكمة:

تنص المادة ٣٦ فقرة /١/ من النظام الأساسي للمحكمة على أنه: (يشمل اختصاص المحكمة جميع القضايا التي يحيلها الأطراف إليها وجميع المسائل المنصوص عليها بشكل خاص في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقيات النافذة). ومقتضى تلك الفقرة من تلك المادة؛ أن المحكمة تكون صاحبة اختصاصٍ للنظر في نزاعٍ ما؛ إذا ما عقدت الدول المعنية اتفاقاً مستقلّاً لاحقاً للنزاع؛ لطرح النزاع عليها، أو إذ توفّر سندٌ قانونيٌ في معاهدة ما؛ أُدرج ضمن بنودها منح المحكمة اختصاصاً في النظر بكل نزاع يتعلّق بالمعاهدة أو حولها أو بسببها.

<u>ووفقاً للصيغة الأولى</u> فقد تم استخدام الاتفاق في ثمانية قضايا فقط حتى عام ١٩٨٤ وهي قضية مضيق كورفو بين بريطانيا وألبانيا ١٩٤٩[٢٢٢٥] وقضية اللجوء السياسي بين كولومبيا والبيرو ١٩٥٠[٢٢٢٦] وقضية السيادة الحدودية بين هولندا وبلجيكا١٩٥٩[٢٢٢٧] وقضية Minquiers et Ecrechouse بين فرنسا وبريطانيا وقضية الجرف القاري لبحر الشمال بين الدانماراك وألمانيا الغربية١٩٦٩،[٢٢٢٨] وكذلك قضية الجرف القاري بين تونس وليبيا باتفاقية ١٩٧٨[٢٢٢٩] وكذلك قضية الحدود البحرية في خليج ماين بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية وقعت بتاريخ ١٩٧٩ وكذلك قضية الحدود بين مالي وفولتا العليا عام ١٩٨٣.[٢٢٣٠]

وتكمن المشكلة في تلك الصيغة من اختصاص المحكمة، في الأمد الطويل الذي يتطلّبه الوصول إلى مثل ذاك الاتفاق وتفاصيله والاختلاف حول بنوده، وإجراءات توقيعه، وتاريخ سريان مفعوله؛ فعلى سبيل

[2224] – S. Gozie Ogbodo, Op. cit, p107.

[٢٢٢٥]– انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ١٩٤٨ – ١٩٩١، مرجع سابق، ص٦ وما بعدها.

[٢٢٢٦]– انظر المرجع نفسه، ص١٩ وما بعدها.

[٢٢٢٧]– انظر المرجع نفسه، ص٦٤.

[٢٢٢٨]– د. غسان الجندي، مدة فعالية محكمة العدل الدولية في حل المنازعات بين الدول، مجلة الحقوق، مجلد ٩، عدد٣، ١٩٨٥، ص٢٢٣.
وانظر كذلك موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ١٩٤٨ – ١٩٩١، مرجع سابق، ص٩٥.

[٢٢٢٩]– انظر المرجع نفسه، ص١٣٦.

[٢٢٣٠]– انظر د. غسان الجندي، مدة فعالية محكمة العدل الدولية مرجع سابق، ص٢٢٣.

المثال في صدد النزاع القائم بين كندا والولايات المتحدة حول الحدود البحرية؛ سرى مفعول الاتفاق بعد أكثر من سنة ونصف من تاريخ توقيعه، وفي الخلاف بين مالي وفولتا العليا الذي نتج عنه اشتباكاتٌ عسكرية عام ١٩٧٤ لم يتم التوصل لاتفاقٍ لعرضه على محكمة العدل الدولية إلا في ١٦ أيلول ١٩٨٣،[٢٢٣١] أي بعد ما يقرب من عشر سنوات، وهي سنون طويلة قد تضيع فيها معالم الحقوق، وتُزهَق الأرواح، وتُتكبَّد خسائرٌ في الأنفس والأموال.

أما الصيغة الثانية فلم يتم استخدامها سوى مرتين؛ أولاهما في قضية المصائد الآيسلندية بين بريطانيا وألمانيا الغربية من جهة، وآيسلندا من جهة أخرى،[٢٢٣٢] والثانية قضية احتجاز الرهائن الدبلوماسيين الأمريكيين في إيران؛ حيث أعلنت المحكمة اختصاصها بموجب المادة الأولى من البروتوكول اللاحق باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية ١٩٦٣، والتي تنصّ على حقّ أيّ دولةٍ عرض النزاع على المحكمة في كل ما يتعلق بتطبيق أو تفسير تلكما المعاهدتين.[٢٢٣٣]

٢- اختصاص المحكمة بموجب المادة ٣٦ فقرة /٢/ من النظام الأساسي للمحكمة:

تنص المادة ٣٦ بفقرتها الثانية على أنه: (يجوز للدول الأطراف في هذا النظام الأساسي أن تعلن في أي وقت أنها تعترف باختصاص المحكمة في جميع المنازعات القانونية المتعلقة بما يلي:

١. تفسير المعاهدة.

٢. أي مسألة من مسائل القانون الدولي.

٣. وجود أي حقيقة، إذا تم إثباتها، من شأنها أن تشكل انتهاكًا لالتزام دولي.

٤. طبيعة أو مدى الجبر الذي يتعين تقديمه عن خرق التزام دولي.)

[٢٢٣١]- حيث وقع الاتفاق في ٢٩ آذار ١٩٧٩ ولم يسرِ مفعوله حتى ٢٠ تشرين الأول ١٩٨١ انظر المرجع نفسه، ص٢٢٤.

[٢٢٣٢]- حيث تم التوقيع على اتفاق آيسلندي بريطاني في آذار ١٩٦١ كما تم التوقيع على اتفاق آيسلندي ألماني في تموز من نفس العام، واللذان جاء فيهما أنه يمكن لأحد الأطراف حين الخلاف رفع النزاع لتنظر به محكمة العدل الدولية، وبموجب هذين الاتفاقين صدر حكمين عن المحكمة أولاهما عام ١٩٧٣ والثاني عام ١٩٧٤ أنظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ١٩٤٨ – ١٩٩١، مرجع سابق، ص١٢٠ وما بعدها

[٢٢٣٣]- انظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ١٩٤٨ – ١٩٩١، مرجع سابق، ص١٤٠ وما بعدها

ويبدو أنّ اشتراط موافقة الدول على اختصاص المحكمة النظر في النزاعات الناشبة بين الدول؛ إنما يُعدّ أحد العقبات في وجه العدالة؛ خصوصاً أنّ التصريحات الاختيارية القابلة باختصاص المحكمة قليلة، وحتى تلك القليلة؛ إنما تكون مصحوبةً بتحفّظاتٍ تَحدّ من فعاليتها؛ فبينما كان عدد الدول التي قبلت الاختصاص الإجباري لمحكمة العدل الدولية الدائمة سنة ١٩٣٦ إحدى وأربعين دولة من أصل تسعة وستين من أعضاء عصبة الأمم، أي ما يقارب ثلثي الأعضاء؛ نرى تراجعاً خطيراً في نسبة القابلين بذاك الاختصاص؛ إذ إن خمسة وأربعون دولة اليوم تعترف بذاك الاختصاص من أصل مئة وأربع وتسعون، وهي نسبة لا تصل لثلث أعضاء المنظمة الدولية الحالية "الأمم المتحدة".[٢٢٣٤] ثم إنّ الدول التي وافقت على اختصاص المحكمة؛ قد أفرطت في التحفّظات التي حدّت من ذاك الاختصاص؛ فنرى الكيان الصهيوني تحفظ عام ١٩٥٦ على اختصاص المحكمة؛ إذ أنكر اختصاص المحكمة في كل قضية مع كل دولة في حالة حربٍ معه، أو لا تعترف به كدولة، أو لا تريد إقامة علاقاتٍ دبلوماسية معه، ومنها تحفّظ كندا عام ١٩٧٠،[٢٢٣٥] والهند عام ١٩٧٤.[٢٢٣٦] **لذلك وباعتبار الاختصاص الاختياري ذاك، من الطبيعي أن يهمّش دور المحكمة لصالح مجلس الأمن، المختص لزاماً وإلزاماً في النظر بأي قضيةٍ تطرق باب المجتمع الدولي؛ فتأخذ حيزاً من الاهتمام، ما يعني تغوّل مجلس الأمن في صلاحياته وسلطاته على سائر أجهزة الأمم المتحدة؛ بل على أيّ سلطةٍ أو مؤسسةٍ دوليةٍ في التنظيم الدولي المعاصر، وباعتباره يقوم على اللامساواة بين أعضائه؛ فيأتمر بأمرهم توافقوا أو اختلفوا؛ فإننا نترك أمر الاستنتاج لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد.**

[٢٢٣٤]– انظر د. غسان الجندي، مدة فعالية محكمة العدل الدولية مرجع سابق، ص٢٢٦ وما بعدها

[٢٢٣٥]– حيث تحفظّت على اختصاص المحكمة في النظر في كل نزاع يتعلق بحقوق تطالب بها كندا أو تمارسها من أجل المحافظة على استغلال المصادر الحية أو المتعلقة بالوقاية من التلوث في البيئة البحرية المجاورة للسواحل الكندية.

[٢٢٣٦]– حيث تحفظت على اختصاص المحكمة في النظر بالنزاعات بينها وبين دول الكومنويلث وتلك المتعلقة باشتباكات مسلحة أو بتصرفات جماعية أو فردية للدفاع عن النفس، أو حول تعديل الحدود أو أي نزاع يتعلق بها، أو تلك النزاعات المتعلقة بالبحر الإقليمي أو الجرف القاري، أو منطاق الصيد المانعة أو المنظقة الاقتصادية المانعة الخاضعة للسيادة الهندية، أو تلك المتعلقة بمجالها الجوي أنظر د. غسان الجندي، مدة فعالية محكمة العدل الدولية مرجع سابق، ص٢٢٨ وما بعدها.

ثالثاً- سلطة مجلس الأمن وفق المادتين ٣٦ و٣٧؛ باعتباره المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين بعرض النزاعات القانونية عليها، وكذا سلطة تنفيذ قراراتها في مواجهة الدول مادة ٩٤ من الميثاق:[٢٢٣٧]

فللمجلس الذي يُعدّ ذراعاً منفّذةً للأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية عند رفض تنفيذها من قبل المتداعين من الدول بشكل كليٍّ أو جزئي وفقاً للمادة ٢/٩٤ من الميثاق[٢٢٣٨] كما أنَّ له إحالة النزاعات التي تعترضه إلى المحكمة وفقاً لنص المادة ٣/٣٦ من الميثاق،[٢٢٣٩] بل له تحديد الشروط التي تكون المحكمة متاحةً بموجبها أمام الدول غير الأعضاء. ثم إنّ بعض مواد النظام الأساسي للمحكمة تفسد استقلالها وعدالتها المفترضة فيها أصلاً؛ إذ إن المادة ٣١ من النظام الأساسي تمكّن أطراف النزاع المعروض على المحكمة أن يكون في هيئتها قضاةٌ يتبعون جنسياتهم، بغية الديمقراطية والعدالة،[٢٢٤٠] ولكن يبدو أنّ هذا له مؤشران محلا نظر؛ أولاهما أن القضاة القائمين قد لا يفصلوا في النزاع بحياديةٍ وموضوعية؛ لذا لابدَّ من قاضٍ من جنسية أطراف النزاع يوجه الحكم نحو عدالةٍ مرادة، والثاني أن تلك الممارسة تشكّل إساءة استخدامٍ لمؤسسةٍ قضائيةٍ بمستوى عالٍ؛ فسجلات أحكام المحكمة توثّق أنّ القضاة عادةً ما يصوّتون لصالح بلد جنسيتهم؛ بغض النظر عن قرار الأغلبية، وهو ما لا يتوافق مع الحياد المطلوب والعدالة المبشّر بها.[٢٢٤١]

[٢٢٣٧]- انظر ادريس لكريني، مرجع سابق، ص ٢١٦.

[٢٢٣٨]- الذي جاء فيه: إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

[٢٢٣٩]- الذي جاء فيه: لمجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع - بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة.

[٢٢٤٠]- تنص المادة ٣١ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أنه:

١- يحتفظ القضاة من جنسية كل طرف بحقهم في الجلوس في القضية أمام المحكمة

٢- إذا تضمنت المحكمة قاضياً من جنسية أحد الطرفين في المحكمة، يجوز لأي طرف آخر اختيار شخص ليجلس كقاض، ويفضل أن يتم اختياره من بين الأشخاص الذين تم ترشيحهم على النحو المنصوص عليه في المادة ٤ و ٥.

٣- إذا لم تضم المحكمة قاضياً من جنسية الخصوم على الهيئة، جاز لكل من هذه الأطراف اختيار قاضٍ على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من هذه المادة.

[2241] – S. Gozie Ogbodo, Op. cit, p108.

رابعاً– عدم الفصل في السلطات:

عدم وجود آليةٍ ولا سلطةٍ لتنفيذ قرارات المحكمة؛ فرغم نص المادة ٢/٩٤ من النظام الأساسي للمحكمة، لا يتوفّر على الساحة الدولية سلطةٌ عليا بمعناها المستقل المجرّد؛ تشرف على تنفيذ قرارات المحكمة؛ بل إن الدول الكبرى أولوا الأمر في مجلس الأمن؛ لقادرين على استخدام حق النقض ضد تنفيذ قرار المحكمة إذا ما تم اللجوء إلى مجلس الأمن لضمان التنفيذ؛ ما يعني أنه لا ضمان للتنفيذ؛ ما لم يضمن طالب التنفيذ الدول الكبرى، كما أن الدول الكبرى نفسها تكون في مأمنٍ من تنفيذ أي قرارٍ قد يصدر عن المحكمة ضدها، وهو ما حصل فعلاً في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة؛ وفقاً لما سبق بيانه.

والحقيقة أن عدم إلزامية المحكمة في النظر بالنزاع ابتداءً، وعدم القدرة على تنفيذ أحكامها الصادرة عنها انتهاءً، ثم تنفّذ القوى الكبرى بها، وجعْل مجلس الأمن منتهى قرارها وملاذ تنفيذه؛ يشكك في تسميتها ويجردها من صفاتها؛ فلا هي محكمةٌ ولا هي عادلة؛ خصوصاً أن أهم مقتضيات العدالة؛ المؤيد القانوني الذي يجد مكاناً لتنفيذه على الطرف المعني؛ إلزاماً له على اتباع الحق وردعاً له عن الظلم، فلو وجد الظالم من يمنعه عن ظلمه ما بدا ظلمه تجاه الغير أبداً.

خامساً– غموض المصطلحات:

أحد أهم المعوقات التي تواجه المحكمة تلك المتعلقة بالمصطلحات؛ فباعتبار ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة أحد أهم الركائز التي تستند عليها المحكمة في تبرير أحكامها؛ باعتبارها أساساً مرجعياً لها بموجب المادة ٣٨ من النظام الأساسي للمحكمة،[٢٢٤٢] وما تحتويه نصوصها من غموضٍ في العبارة،

[٢٢٤٢]– تنص المادة ٣٨ من النظام الأساسي على أنه: ١– تُطبق المحكمة، التي تتمثل مهمتها في الفصل وفقًا للقانون الدولي، في النزاعات المعروضة عليها:

١– الاتفاقيات الدولية، سواء كانت عامة أو خاصة، التي تحدد القواعد المعترف بها صراحة من قبل الدول المتنازعة؛

٢– العرف الدولي، كدليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون ؛

٣– المبادئ العامة للقانون المعترف به من قبل الدول المتحضرة؛

٤– مع مراعاة أحكام المادة ٥٩ والقرارات القضائية وتعاليم أمهر الدعاة من الدول المختلفة كوسائل فرعية لتقرير أحكام القانون.

٢– لا يخل هذا الحكم بسلطة المحكمة في الفصل في قضية حسب الإنصاف والحسنى، إذا اتفق الأطراف على ذلك.

وبحبوحةٍ في الألفاظ وعدم ضبطٍ للمفردات ومعانيها؛ قد شكل عائقاً أمام عمل المحكمة؛ منها حفظ السلم والأمن الدوليين، والعدوان، والإرهاب، وصميم السلطان الداخلي؛ إذ أنّ مدلولاتها غير واضحة، وتحتمل معانٍ مختلفةٍ ومتباينة.[٢٢٤٣]

الفرع السادس
إيمان الدول بفعالية المحكمة

من الحق أن نشير إلى أن الدول في الخطابات والتصريحات –في الغالب– تحترم المحكمة وتعترف بها وتثمّن أعمالها وتشيد بإنجازاتها؛ إلا أنها في الحقيقة لا تؤمن بحقيقة فعاليتها لحل النزاعات، ونرى ذلك جلياً في التصرفات على الساحة الدولية؛ فتلك الولايات المتحدة في أزمة الرهائن الشهيرة مع إيران؛ طرحت القضية على المحكمة عام ١٩٩٠ وبينما كانت المحكمة تنظر في القضية؛ قامت الولايات المتحدة بعمليةٍ عسكريةٍ ضد إيران لم يُكتب لها النجاح.[٢٢٤٤] ويمكن أن يُستنبط عدم الإيمان ذاك من أنّ كثيراً من الدول لا تلجأ إلى المحكمة، لا في النطاق التنازعي ولا النطاق الاستشاري، باعتبارها –أي تلك الدول– لا ترى المحكمة تمثّل المنظمة، ولا دول آسيا وإفريقيا على نحوٍ ملائم؛ بل هي وسيلةٌ بيد الدول الكبرى التي تفرض نفوذها فيها، وتبسط سيطرتها عليها، باسم العدالة والقانون، وهي عنهما أبعد؛ فتسخير المحكمة لصالح تلك الدول جليٌّ واضحٌ في كثيرٍ من القرارت والآراء والنُهُج التي تسلكها؛ كما أنّ شكوكاً تدور حول مدى نزاهتها واستقلالها وموضوعيتها.[٢٢٤٥]

ويُستشفّ عدم إيمان الدول بفعالية المحكمة كذلك؛ من قلّة القضايا المعروضة على المحكمة أصلاً، ورغبةِ الدول وسعيها إلى عرض قضاياها على أجهزةٍ قضائية أخرى؛ حيث تلجأ الدول عادةً للمحاكم التي تنشأ على المستوى الإقليمي، أو إلى التحكيم الدولي لحل خلافاتها، وكذلك فإن المحكمة –كما يبدو– إذا ما استبعدنا قضية نامبيا وقضية الصحراء الغربية؛ لم تنظر في النزاعات الخطيرة التي وقعت في أجزاءٍ مختلفة من العالم؛ كالنزاع بين القطبين الرأسمالي والشيوعي الذي أسس لحربٍ باردةٍ طويلةٍ بينهما، والنزاعات التي أشعلتها الولايات المتحدة عقب أحداث ١١ أيلول الشهيرة. [٢٢٤٦]

[٢٢٤٣] – للمزيد حول غموض المصطلحات والإذعان الحاصل جراء ذلك انظر الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الدراسة.

[٢٢٤٤]– د. غسان الجندي، مرجع سابق، ص٢٣٩.

[٢٢٤٥]– انظر د. رشيد الربيعي، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

[٢٢٤٦]– انظر د. غسان الجندي، مرجع سابق، ص٢٤٣.

خَـأْتِمَــة

يبدو لنا بعد الدراسة والتمحيص؛ أنّ قدرة التنظيم الدولي على البقاء؛ مرتبطةٌ بالضرورة بقدرة الدول الكبرى على الاستمرار في ضمان الهيمنة، وبسط النفوذ، وفرض الإذعان، وأن اللحظة التي تفقد بها تلك الدول تلك المزايا الاستعلائية؛ هي اللحظة التي سينتهي بها هذا التنظيم الدولي بشكل ما؛ ليبدأ شكلٌ جديدٌ من أشكال التفاعل الدولي يعلم الله طبيعته وما هو. أمّا النظام السياسي والاقتصادي الدولي –ومؤسساته من الأمم المتحدة إلى الصندوق والبنك الدوليان، إلى منظمة التجارة العالمية، وما يتفرع عنها من هيئاتٍ واتفاقياتٍ وأجهزة، وما يرتبط بها من مؤسساتٍ وحركاتٍ وفعاليات– لم يعد قادراً –على ما يبدو– على حل المشكلات الدولية، ولا احتواء صراعاته، كما لم يعد قادراً على حماية الحقوق الدولية وتكريس أجيال حقوق الإنسان، وهو بالضرورة لا يعبّر سوى عن فلسفة الإذعان المتبدّية على الساحة الدولية؛ ففي عصرٍ كهذا الذي نعيش –من يدّعي أصحابه قيماً سامية في العدالة والإنسانية والمساواة واحترام الحقوق– لم يعد مقبولاً أن يحتكر مصير العالم حفنةٌ من الدول في مجلس الأمن، وأن يكون المجلس لا الجمعية العامة مركز الثقل وصاحب القرار وموجّه السياسة الدولية، كما لم يعد مقبولاً تفرّد الولايات المتحدة بحق النقض في البنك الدولي، أو احتكار الدول الأوروبية حاكمية صندوق النقد الدولي، أو سيطرة بعد الدول على التجارة العالمية، كما لم يعد مستساغاً توجيه الهيئات القضائية بالأهواء والرغبات، وتغوّل المصالح السياسية على القوانين وما تمنحه من سلطات. وإنّ مثل تلك المشكلات التي تقضّ مضاجع الدول النامية؛ ليست مشكلاتٍ أخلاقيةٍ يمكن حلّها بالوعظ والإرشاد، ولا أخطاء يتم تداركها بالتوعية والتنبيه لمخاطرها على الاقتصاد بل الاستقرار الدولي، وليس السبيل إلى القضاء عليها مناشدةَ تلك الدول والهيئات لتعديل سلوكها وتغيير أهدافها! فالقوى الكبرى ما زالت تحتلّ مواقع السيطرة في المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، وإنّ المجتمع الدولي لن يتحقق فيه سلمٌ ولا أمن، ولن ترفع فيه راية العدل؛ ما لم تقرُّ الدول –كل الدول– باختلافات الثقافة والمشارب والتقاليد، وتقبّل التنوّع في الفكر والنظم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، دون أن تجعل التنظيم الدولي حُكماً ذا مقاليد، وأن يتساوى الجميع أمام أحكامٍ وقواعد دولية عادلة، من حيث الوعد والوعيد.

نَتَائِـج الـدِّراسَــة

النتيجة الأولى: الإذعان أصلٌ في العلاقة بين الدول:

لقد كان الإذعان فكرةً ثم ظاهرةً ثم مفهوماً له أصلٌ في تاريخ الإنسانية؛ حيث صاحب العلاقة بين الأمم وعلاقاتها منذ بداية الاجتماع البشري؛ ففكرة إذعان الدول الضعيفة للدول القوية؛ وتدخّل الأخيرة بالأولى؛ قديمةٌ قدم تلك العلاقة؛ سوى أن المفهوم كان لا يتجلّى قديماً إلا من خلال الحروب والنزاعات التي كانت تأتي على شكل معارك قتالية محدودة وغير محدودة من حيث الزمان والمكان والعدد والعُدّة؛ فكانت الأمم تعبّر عن فرضها لقوتها بالحروب، كما كانت تعبر –بشكل أقل تاريخياً– عن فرضها لنفوذها بالمعاهدات غير المتكافئة التي تحمل طابع الإخضاع للخصم، إلا أن الحروب تبقى هي الظاهرة الاجتماعية والتاريخية الأكثر اضطراداً، حتى ليُقال إنّ الحروب هي التي أنجبت التاريخ، باعتبارها أشد علامات التاريخ وضوحاً. أما اليوم فقد يتبدّى الإذعان على الساحة الدولية بوجهه العسكري أو الاقتصادي أو الإعلامي؛ فيكون إذعاناً صريحاً، وهناك إذعانٌ خفيٌ عن طريق التغلغل الثقافي والاجتماعي والسياسي، وفرض الإرادة بالطرق الدبلوماسية، وإجبار الآخر من خلال الوسائل السياسية، أو إملاء الإرادة على دولةٍ ما؛ بحيث تظهر للعيان أنها حرةٌ مختارة، والحقيقة أنها مذعنةٌ تابعةٌ لأوامر دولة أخرى؛ بحيث تكون باسطةً عليها نفوذها ومحققةً لسيطرتها السياسية، ويبدو أن الدول والمنظمات الدوليّة تلجأ إلى الإذعان الاقتصادي أكثر من لجوئها إلى الإذعان العسكري؛ وذلك لصعوبة إثبات المسؤولية الدوليّة عن تبعات ذاك الإذعان، بل لصعوبة الادعاء بوقوعه أصلاً؛ على أن كلّ إذعانٍ تفرضه القوى الكبرى على الدول الضعيفة؛ إنّما مراده الإذعان السياسي؛ إذ إنّ المبتغى منه فرضُ الهيمنة السياسية على تلك الدولة، أو التدخل في شؤونها، أو توجيه سياساتها العامة، أو سلبها حريتها وقدرتها على اتخاذ القرار، أو التدخّل في نظام الحكم القائم فيها، أو تقليص فعّاليتها.

النتيجة الثانية: نشأة التنظيم الدولي المعاصر أصلٌ قائمٌ على الإذعان:

إنّ أصل نشأة التنظيم الدولي المعاصر؛ إنما هي نشأةٌ أوروبية مسيحية، وبقيت تلك السمتان –الإقليمية أعني والطائفية– تطبعان ذاك التنظيم حتى عقد اتفاقية باريس ١٨٥٦ عندما أُدخلت الدولة العثمانية مجلس

أوروبا لتصبح رجلاً مريضاً، وبدأ التنظيم يتسع ليسع أكثر مما نشأ عليه، كما إن عضوية الجماعة الدولية إنما كانت مقصورةً على الدولة المسيحية القديمة في غرب أوروبا، وإن نطاق تطبيق أحكام القانون الدولي وقتها كانت محدودةً بها، وكانت كلُّ دولةٍ مسيحيةٍ تنشأ في أوروبا؛ تُعدّ على إثر نشوئها من الأعضاء الجدد في الأسرة الدولية؛ وإن شكل التنظيم الدولي المعاصر؛ قد قام على ما أسفرت عنه الحروب، من إعلاءٍ لمنتصرٍ وانتقامٍ من مهزوم؛ فنرى كيف نشأت عصبة الأمم وفق شروط المنتصرين في الحرب الغربية الأولى، وكيف أنّ الأمم المتحدة نشأت وفق شروط المنتصرين في الحرب الغربية الثانية، ولو قُدّر أن تنتصر ألمانيا في الحرب الغربية الثانية؛ لأصبحت الأمم المتحدة في برلين، ولأضحت النازية جوهر التنظيم الدولي.

النتيجة الثالثة: ملامح فرض الإذعان في أعمال ومعالم التنظيم الدولي واضحةٌ جلية:

إنّ المشهد الدولي لا يبدو منضبطاً بقواعد واضحة لا تقبل الخروج عليها، ولا منتظِماً ضمن آليةٍ واضحة؛ يشرف على حسن تطبيقها جهازٌ حياديٌ مستقلّ؛ يَنشد الحق ويطبّق القانون؛ واضحُ المعالم؛ لتكون أحداثه سوابق ترسم القانون وتسنّه، وتفرضه على الأحداث القادمة؛ لالتزام قواعد القانون والانضباط تحت ظلها. وإن الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر يتم من قبل الدول الكبرى من خلال أربعة ملامح:

أ- احتكار السلاح من حيث التصنيع والامتلاك، وهو ما تمارسه الدول الكبرى من خلال اتفاقيات نزع السلاح وتحريم انتشاره، والمنظمات الدولية التي تضبط هذه الأمور كمنظة الاسلحة الكيماوية والاتفاقيات الخاصة بنزع السلاح والحد من انتشاره.

ب- احتكار خامات الغذاء والطاقة والموارد الطبيعية.

ت- احتكار المشروعية الدولية؛ حيث أنّ نظرة الدول الكبرى للتنظيم الدولي وأحداثه ورأيها فيه؛ هو معيار المشروعية الدولية، ويضمن لهم ذلك مجلس الأمن، وحق الفيتو الذي هو بلا ريب أحد أدوات التحكم وفرض الإذعان.

ث- فرض العولمة الإعلامية والثقافية، وتحويل الأمم نحو التغريب؛ من خلال البعثات التعليمية والمنظّمات الثقافية.

وإنّ كل من يحاول أن يخرج عن هذه المبادئ والرؤى والتعاليم الدولية؛ يتهم بأنه يخرق القوانين الدولية، ويهدد السلم والأمن الدوليين، كما يُتهم بخرق القانون، وتفرض عليه العقوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ حتى يعود

لحظيرة دول الأطراف المعتمدة على دول المركز. وبذلك فإنّ التنظيم الدولي المعاصر؛ إنما هو نتاج مجموعة من التوافقات والاتفاقات والمعاهدات الدولية، وإنّ كل اتفاقيةٍ كانت ترسم معلماً من معالم التنظيم الدولي، كما أن كل معاهدةٍ جوهرية أو توافقٍ دولي كبير؛ إنما كان يحدث عقب حربٍ كبرى تهدم ما بقي وتبني ما سيأتي؛ على أن ما سيأتي تكون الكلمة فيه للمنتصر الأقوى، ويذعن فيه الخاسر الأضعف، وذلك منذ القرن السابع عشر وحتى يومنا هذا؛ ليكون التنظيم الدولي المعاصر وفق صورته التي هو عليه اليوم.

وإننا نؤسّس النظام الدولي اليوم على أركانٍ ثلاثة؛ هي مدار التحكم فيه، والتأسيس لإذعانٍ يحكم الدول والشعوب، **أولاها** نظامٌ اقتصاديٌّ قائمٌ على تحرير التجارة وتوزيع التنمية، وتأمين القروض وضبط أسعار الصرف، والتحكّم بالنقد دولياً، وهو ما تقوم به المؤسسات الدولية الاقتصادية، **وثانيها** نظامٌ سياسيٌ مُبتغاه ضبط إيقاع التصرفات والقرارات الدولية؛ من خلال معايير مفترضة للشرعية والمشروعية، وهو ما يقوم به ميثاق الأمم المتحدة نظرياً؛ بإشكالياته اللفظية، ومراداته المختلف عليها من الناحية التفسيرية، ومجلس الأمن عملياً؛ بما يتّسم به من تحيّزٍ وانعدامٍ للحيادية، أما **ثالثها** فنظامٌ "إنسانيٌ أخلاقي" تُساس باسمه الدول، ويفرض عليها الإذعان فرضاً باسم الحماية والأمن الجماعي، وعماد ذلك الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.

النتيجة الرابعة: غياب العدالة الدولية حقيقةٌ خلّفها الإذعان:

إنّ فهم العلاقة بين حقيقة مطلب استقرار النظام الدولي وعدالة العلاقة القائمة بين الدول على الساحة الدولية؛ يساعد كثيراً في فهم كثيرٍ من المسائل الدولية، وإنّ تغييب العدالة الدولية ذِكراً وفعلاً على المستوى الدولي، وكذلك الابتعاد عن التنظير للعدالة الدولية من قبل الكتّاب والباحثين، والاستعاضة عنهما بالدوران في فلك القانون الدولي وما أقره، والواقع الدولي وما أسرّه؛ مسألةٌ بات تغييبها ضرباً من الظلم ولوناً من إغفال الحقيقة؛ وإنّ المعضلة الكبرى في العدالة الدولية المعاصرة وعدالة القانون الدولي بالضرورة؛ تكمن في مثالية النص وانحدار التطبيق، وفي عدم التطابق بين المقال والأفعال، ومرد ذلك إلى مشاكل بنيوية في أصل التشريع الدولي، وفي مؤيّداته الجزائية، وفي آليات التطبيق والمراقبة؛ ثم إنّ اختلاط بحر العلاقات الدولية في نهر القانون الدولي دون برزخٍ بينهما؛ جعل الفصل بينهما أمراً عسيراً؛ ما أثّر في القيمة القانونية للقاعدة القانونية، وأسلم زمام

القانون الدولي لمجلس الأمن، الذي جيّر القانون لمصالح الدول دائمة العضوية فيه وتنازعاتها؛ فحبس القانون في سجنِ مجلس الأمن وسُلّمت مفاتحه الدول الكبرى، وإن مما لا شك فيه أن تحقيق العدالة في التنظيم الدولي سيؤدي إلى تغيّرٍ في شكل النظام الدولي؛ يتبعه انهدامٌ لامبراطورياتٍ من القوة والاقتصاد؛ قامت على الظلم القهر وفرض الإذعان؛ فتحقيق العدالة يعني منعاً لهيمنة القوى الكبرى على الموارد ومنابع الثروات، ومصادر الطاقة ومكامن القوة، وإنّ تغيراً في الأوضاع الدولية كهذا؛ قد يعني حرباً عالمية حقاً؛ لذلك ترى الدول الكبرى أن الهيمنة ميْزةٌ وامتياز يجب الحفاظ عليه، يكمن فيه السلم والأمن الدوليين، أما العدالة فحالةٌ مثالية تتعارض مع حقيقة التنظيم الدولي والعلاقات القائمة فيه. لذلك فقيام العدالة كنهجٍ تدين له الجماعة الدولية مسألةٌ غير إلزاميةٍ بنص الميثاق، على غرار ما أُعطي السلم والأمن الدولي من عنايةٍ واهتمام، وإنّ استمرار إخفات العدالة بالشكل الذي هي عليه اليوم؛ عملٌ في التنظيم الدولي يُراد بل يُقاد، وإن تلك الإرادة تنعكس في ممارساتٍ ومفاهيم وقراراتٍ انفرادية، وأخرى تكتسي المشروعية، سوى أنها أبعد ما تكون عن الشرعية. وعليه فإنّ العدالة الدولية مرهونةٌ بوجود أخلاقٍ دولية تحكم التشريعات الدولية التي تؤسس للمؤسسات الدولية الناظمة للعلاقة بين الدول؛ أي إن تحقيق العدالة مرهونٌ بإيجاد البعد الأخلاقي للقانون الدولي؛ الذي يجبر الدول على احترام القانون الدولي؛ فكلما زاد احترام قاعدةٍ قانونيةٍ دولية، وترسّخت في التعامل الدولي؛ كلما تعمق بعدها الأخلاقي الذي يجعل من الصعب تجاوزه. وإنّ زيادة القيمة الأخلاقية لقاعدةٍ قانونيةٍ دوليةٍ إنما هو زيادةٌ في العدالة الدولية بالضرورة؛ لذلك لا نجد دولة –من حيث الأصل– تتباهى بالخروج عن القانون؛ إنما تقوم بتبرير التصرفات التي تقوم بها لتتناسب مع القانون. وإن من القواعد القانونية ما اكتسب الصفة الإلزامية من قيمتها الأخلاقية في نفوس الشعوب لا باعتبارها قاعدةً دولية ملزمة؛ كالإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إذ إنّ الأخيرة لا تُصدر قراراتٍ ملزمة أصلاً، وإنما توصياتٍ ليس لها صفة الإلزام.

النتيجة الخامسة: معاهدة وستفاليا؛ أصل العلاقات الدولية ومصدرٌ للإذعان كبير:

بينما يَعدُّ الكثير معاهدة وستفاليا أساس القواعد الناظمة للعلاقات الدولية الحاكمة للتنظيم الدولي، تعد الاتفاقية أساس حدود الدول اليوم؛ والتي أعاقت مئات الألوف بل الملايين من البشر من الوصول إلى حاجاتهم الأساسية،

وقسّمت العالم إلى مقتدرٍ وعاجز، وغنيٍ وفقير، وقادرٍ ومغلوب على أمره، وخرقت النظام الطبيعي للإنسان؛ حيث كان الانتشار الجغرافي وتوزيع الموارد خاضعاً لدواعي الحاجة الإنسانية دون عوائق من صنع البشر، وقد أحدثت المعاهدة فكرة الولاء القومي، والذي أسس لما يعرف اليوم بـ "علمانية الدولة" أو فصل الدين عن الدولة، وقد كان للاستعمار الدور البارز في تصدير الفكرة تلك إلى أنحاء المعمورة؛ فبحلول عام ١٩١٤ كان ما يقارب أربعة أخماسها تحت سيطرة القوى الاستعمارية، كما كان للهيمنة الفكرية التي تجيء مع المنتصر دورٌ بارزٌ؛ إذ برعت سائر الدول بالتقليد والتشبّه بالدول الأوروبية، كما أن رغبة الدول الأوروبية في تقاسم مناطق النفوذ كان لها أعظم الأثر؛ فأسسوا لسايكس بيكو ١٩١٦؛ التي تقاسمت فيها كلاً من فرنسا وبريطانيا بلادَ الشام، كما أحدثت المعاهدة مبدأ **السيادة الإقليمية** وضرورة وضع سمات دخولٍ عند المنافذ الحدودية؛ فحركة الإنسان لم تكن خاضعةً قبل المعاهدة لأنظمةِ سلطة الدول؛ فكانت الجماعات المتعرّضة للعنف تستطيع الفرار إلى مكانٍ آخر حفاظاً على حياتها؛ فتثمر الهجرة عن تلاقح الثقافات وتوازن المجتمعات الإنسانية بعضها وبعض، بدلاً من أن ترزح جماعةٌ بشرية تحت جرائم الإبادة سنين عديدة، لا ينجيها من ذلك سوى الهروب غير الشرعي عبر القيود المصطنعة عبر الحدود. وقد أسهمت الاتفاقية في الفصل بين مجتمعات الوفرة ومجتمعات الحاجة، وبين شعوب الدول المتقدمة وتلك المتخلّفة، وباتت تلك الأفكار المحدثة قيداً على حق الإنسان في الانتقال والحفاظ على حياته، والحق في الحصول على الأمن والحياة في أصقاع الأرض؛ خصوصاً فترة الحروب والنزاعات والأزمات.

النتيجة السادسة: القانون الدولي المعاصر غياب العدالة وحضورُ الإذعان:

إنّ للتاريخ أهميةٌ ينبغي أن لا تُتجاهل في رحلة فهم حقيقة القانون الدولي، وتفسير الأخطاء التي بررها لعدة قرونٍ في شكل الاستعمار والانتداب والوصاية، وخوض الحروب ومبرراتها، وفي عدم تمثيل الشعوب والأمم كلها في مراحل تكوين القانون الدولي، وشكل التنظيم الدولي الناتج عنه، وقد كانت كلها سبباً في ويلات الفقر والجوع وعدم المساواة؛ أثّرت على توزيع الموارد والثروات، وفي مشاكل الدول النامية التي تعيشها اليوم، وإن تغاضياً كذاك؛ لن يفتح مجالاً لإدراك القانون الدولي المعاصر، كما يقودنا إلى الوقوع في انحيازاتٍ غير عادلة أحسن أحوالها الحياد، وإن القانون الدولي الذي نراه اليوم ونحتكم إليه –ومنذ نشوئه– قد اصطبغ بطابعٍ إقليمي

طائفي، وهو إلى اليوم لا يزال نتاجَ حضارةٍ أوروبية مسيحية، أما القانون الدولي –كقواعد تنظّم العلاقة بين الأمم والشعوب– ليس أوروبي الأصل؛ إذ إنّ في التاريخ الإنساني عامة والإسلاميّ خاصةً ما ينظم العلاقات بين الدول والشعوب والأمم؛ قبل أن تظهر أوروبا بمئات السنين؛ كنتاج الإمام محمد بن حسن الشيباني وعبد الرحمن الأوزاعي وعبد الرحمن الكواكبي.

وإن القانون الدولي خطوةٌ نحو الأمام خطاها المجتمع الدولي لا يمكن تجاهلها، قد أسهم في إنقاذ الأرواح أحياناً، وخفف العديد من الصراعات، وأنهى بعضها أحياناً أخرى، كما أسهم نسبياً في التأسيس لمفاهيم وممارساتٍ دوليةٍ عادت على البشرية بخير لا يمكن إنكاره؛ إلا أن قوام القانون الدولي –وفقاً لما نرى– الحفاظ على الاستقرار لا تحقيق العدالة، وإنّ الهدف إنما هو حفظ السلم والأمن لا إنصاف المظلوم وإحقاق الحقوق، وإنّ منتهى ذلك كله تحقيق التوازن بين القوى الدولية في عمليةٍ تُديرها وتُنجزها بآن معاً الدول المتسيّدة صاحبة اليد العليا في الجماعة الدولية، في توزيع غير متساوٍ للمكانة والثروة والقوة. وإن توازن القوى يعني المساواة بين الدول الأكثر قوة وازدهاراً، على حساب السيادة المتساوية بين الدول كلها؛ لذا فإن القانون الدولي وفقاً لواقع التنظيم الدولي هو تعبيرٌ عن توازن القوة لا قانونٌ لانتصاف الحقوق، وإنّ عملية ضبط العلاقة الدولية من خلال القانون الدولي؛ ذروةُ سنامها تحقيق الاستقرار، وفرض القوة؛ لا تحقيق العدالة والعدل وإعلاؤه وسموّه، ولذلك فإن القانون الدولي لم يكن يوماً محايداً ولم يسبق له أن أنشأ بموجب قواعده نظاماً دولياً ملتزماً الحياد، ولا حريصاً على تطبيق العدالة ولا الإنصاف، وما هو إلا ترجمةٌ لمصالح الدول المهيمنة، وإنّ تنفّذ القوى الكبرى على الساحة الدولية هو من يحدّد للقوانين مساراتها؛ أي إن العدل الدولي مرهونٌ بالدور الوظيفي للقانون الدولي، وإنّ الدور الوظيفي للأخير مرهونٌ بمن يضع مسارات ذاك القانون؛ لذا لا معنى للقانون الدولي ما لم يكن من ورائه تخفيفٌ من الفقر والجوع والظلم ومعالم القهر وحفظ الحقوق وردّ المعتدي وحفظ السلم حقاً وصدقاً، وتحقيق الأمن عدلاً وفرقاً، وجعل ذلك أولويةً من أولوليات القانون الدولي، ورغم ذلك كله؛ فإننا لا ندعو –ولا ينبغي– إلى اتخاذ نقص القانون والإشكاليات الذي تحيط به ذريعةً لنقض القانون، وإنّما ندعو إلى قيامه على أسسٍ متينة عادلة، يُحسن فيها التشريع والتطبيق، ولذلك فإنّ صلاحية القانون الدولي اليوم وضرورته على المحك؛ فالنظام الدولي

الفوضوي الذي نراه اليوم؛ يحتاج إلى هيكلٍ مؤسسيٍ متكاملٍ ومركزي؛ يتمتع بقدرةِ الردع والإنفاذ والإلزام، وهي ثلاثيةٌ لا وجود لها في المنظمة الدولية التي ينضوي تحتها أعضاء التنظيم الدولي المعاصر؛ ولذلك أيضاً إنّ ما نسميه "القانون الدولي" إنما هو في موضع شك وجودي.

النتيجة السابعة: الإسلام نظامٌ لا إذعان فيه:

إنّ الحرب في الإسلام ليست أصل، والإذعان بمعناه المتناول في هذا البحث ليس في خارطة تعاليمه، ولا أحكام تشريعه، كما أن المخالف لذلك قد خالف الشريعة، وليس لفعله وزن ولا أصل؛ بل هو من أصل التشريع بديعة. ولأن الإسلام جاء في زمنِ جاهليةٍ تبغي فيه كلُّ أمةٍ على أخرى، ولا مانع يحول بين القوي والضعيف؛ في عصرٍ سمته الغزو والغزوات؛ حيث كان الأصل في العلاقة بين الأمم أنّ من لا يغزو يُغزى؛ كانت الحرب أساساً للعلاقة لا السلم، وكان الحذر أولى لا حسن النية، وكان الاستباق للحدث أحكم من انتظار حدوثه، وذلك للأمم كلها وقتها لا لأمة الإسلام وحدها؛ لذا كان للحروب مقامٌ في السِّيَر والتاريخ الإسلامي؛ على أن ذلك كان وفقاً لضوابط، فلا يكون الاعتداء إلا باعتداء، أو لضرورةٍ أوجبها الدفاع عن النفس أو العقيدة؛ لذلك دعا الإسلام إلى السّلم عامّة؛ أما الدين الذي يُراد أن يسوّق له أنه سيفٌ وغزواتٌ وقتلٌ وتوسّعٌ وسيطرة، وفرضٌ للإذعانِ وعسكرة؛ فهو دينٌ أراده الملوك والسلاطين؛ ليكون دينا ًعلى هواهم باسم الدين، لا يشبه الإسلام الذي جاء به النبي ﷺ من ربه، وجعله منهجاً لخلقه، وإنّ ذلك كله أصل الدين الإسلامي الحنيف، شذّ عنه من شذ من المتأخرين أو المخالفين، وإنْ كان في صفحات التاريخ – والتاريخ كله آحاد– ما ينافي تلك الصور المشرّفة التي عليها التشريع الإسلامي؛ فإنّما هو من قبيل الخروج عن القاعدة لا الالتزام بها، وسوءُ تطبيقٍ للقانون لا سوء تشريعٍ أو قسوة مشرع؛ فهو تصرّفٌ يحمل إثمه مرتكبُه، لا سابقةٌ يحذو حذوها من تبعها، أمَا وإنّ الأصل في العلاقة بين الدول باتت فيما بعد السلم؛ فإن المسلمين يلتزمون بالسلم ما دام السلم قائماً، ويستعدون للحرب ما كانت الحرب قائمةً أو محتملة، وإنّ الغدر بالعهد والإخلاف بالوعد والخروج عن التعاقد وشروطه غير مباحٍ لا في هذه ولا تلك؛ فالمسلمون عند شروطهم؛ وإنّ الإسلام إذ يقرر السلم على أنه أصلٌ في التعامل مع الدول –وفق جمهرة علماء المسلمين– فإنّه لا يسمح بالتدخل بشؤون الدول إلا حمايةً لرعاياه، أو استجابةً

لمستغيث، أو رداً لعدوان، أو دفعاً لصائل، أو استباقاً لغزوٍ محتّم وشيك، أو تأمين الدعوة والمعتقد، أو منع إرهاقِ خلقِ الله فيما اعتقدوا، أو نصرةً لمظلومٍ، أو لنقضِ معاهدةٍ، أو بسبب تأليب الأعداء على المسلمين؛ بما تحتويه تلك العناوين من معانٍ حقيقية لا شعارات برّاقة، ومبرّراتٍ شكليّة لتحقيق مصالحَ شخصية؛ على منوال الشعوب القديمة الأخرى من أصحاب البطش والقهر وفرض الإذعان، ومن بعدها الدول الكبرى في الساحة الدولية اليوم. وإنّ فلسفة الفتح الإسلامي –من حيث الأصل والتشريع– ليس فيها تحقيق أهدافٍ امبراطورية ولا سياسيّة، ولا طموحَ فيها أن تكون دولةٌ عظمى عاصمتها مكة أو المدينة موطنُ ميلاد الرسالة؛ لذا نرى انحسار دور المدينتين عقب الفتوح، وانتقال الثِّقل السياسي إلى دمشق عصر الأمويين، وإلى بغداد عصر العباسيين، وإلى القاهرة عصر الفاطميين، وإلى أستانة عصر العثمانيين؛ كما لم يكن فتحاً بهدف الجباية واستنزاف الثروات لصالح تلك العواصم العربية.

النتيجة الثامنة: الأمم المتحدة؛ هيئةٌ إذعانية من الولادة إلى الانضمام وحتى الممارسة:

إن الأحداث التي عاصرت نشأة الأمم المتحدة؛ بيّنت أنّ أساس ولادة المنظمة –الابن غير الشرعي للحرب الغربية الثانية– قامت أصلاً على الإذعان؛ فالمنظمة بشكلها وهيكلها ومنهجها ليست أكثر من تعبيرٍ عن رؤية التحالف المنتصر في الحرب الغربية الثانية، تماماً كما كانت عصبة الأمم تحقق ذاك التوجه عقب الحرب الغربية الأولى، وإن كل المشاورات المتعلقة **بإنشاء الأمم المتحدة** وشكلها؛ كانت حكراً على القوى الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا؛ أما سائر الدول فلم تلعب في ذلك دوراً يذكر، وكان دورهم محصوراً في توقيع إعلان الأمم المتحدة الصادر في واشنطن ١٩٤٢ أو الانضمام له لاحقاً. كما اتحدت الدول الكبرى معاً، وقسّمت المجتمع الدولي إلى دولٍ متحضّرة وأخرى غير متحضرة، وجعلت الأولى هم أولئك الذين تبنّوا نمط الرأسمالية وكان لهم الحق في حماية القانون الدولي، والأخيرة بقية دول العالم؛ لذلك فالدول الصغيرة ودول العالم الثالث هي التي تحتاج بالضرورة للاعتراف بها؛ لتتمكن من ممارسة حقوقها وواجباتها في التنظيم الدولي؛ فالاعتراف بذاته هو الذي يؤتي ثماره؛ فيعلن الولادة على الساحة الدولية، ويعني وجود الدولة بالضرورة؛ **مما يحقق شرط ضرورية المرفق** للطرف المذعن، ولما كان **الانتساب للأمم المتحدة** يأخذ صيغةً تعاقدية؛ باعتبار أنّ أصل النشأة إنما هو اتفاقية،

والعضوية في المنظمة إنما هي حاصلةٌ بموجب نصوصها –وهذا يعني قيام العلاقة العقدية بين أعضائها– وباعتبار أن تلك العلاقة العقدية كانت بين دول مؤسسة منتصرة اتفقت على كل ما تم مناقشته فيما بعد، وإن التنظيم الدولي لم يتزحزح مقدار شعرة عما اتفقت عليه؛ على أسسٍ من الاستئثار من قبل تلك القوى الدولية الكبرى المسماة بالمصطلح السياسي المشهور تاريخياً بالحلفاء "الدول المنشئة"، ثم حضرت باقي الدول "المؤسسة" المذعنة لتقبل ما اتفقت عليه القوى الكبرى جملةً أو ترفضها جملةً واحدة، مما يحقق شرط غلبة أحد الطرفين وهو **الشرط الثاني**، وباعتبار أن العضوية في "الأمم المتحدة" مباحةٌ لجميع الدول الأخرى المُحبة للسلام، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق مما حقق **شرط عمومية الإيجاب وديمومته، وهو الشرط الثالث**، ولما كان الميثاق يمثّل القالب الأنموذجي الذي يُقبل جملةً أو يُرفض جملةً، في صيغةٍ تنطوي على الكثير من الدقة وهو **الشرط الرابع**؛ فإن ذلك كله يعني انطباق عقد الإذعان على الانضمام للمنتظم الدولي الحاضر، ونعني به منظمة الأمم المتحدة.

وقد كان من أُولى وأَولى القضايا التي اتفق عليها الجميع؛ "المكانية التمييزية" التي ينبغي أن تحظى بها الدول الكبرى كأعضاءٍ دائمين في مجلس الأمن، ومسؤوليتهم في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولولاها لما قامت المنظمة ولا شهدها التنظيم الدولي، تبع ذلك رجحاناً للتنظيمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي سياسياً، وحلف شمال الأطلسي عسكرياً، والشركات متعددة الجنسية العابرة للحدود تجارياً؛ على حساب التنظيم الدولي الرئيس المتمثّل بالأمم المتحدة؛ ليصبح واقع القوة وقوة الواقع هو القانون، ورغم المبادئ العادلة المعلنة التي قامت عليها الأمم المتحدة؛ فإن ظلالاً من الشك تقوم حولها بشأن قدرتها على إرساء دعائم الحق والعدل؛ لذلك تبدو المنظمة في حالةِ إجهادٍ تام تواجه أزماتٍ متعدّدة الأبعاد تهددها بالانهيار، كما تبدو وسيلةً تمتطيها الدول الكبرى لفرض الإذعان باسم الشرعية والقانون؛ عملت على تطويعها لتحقيق المكاسب والمصالح؛ فنرى الدول الأكثر قوة تستخدم المؤسسات الدولية بغية السيطرة على الدول الأضعف؛ لتعودَ بنا إلى زمن الجاهلية الأولى؛ حيث القوي يأكل الضعيف، وليبدو أنها تركيبةٌ تخلو من النظام والعالمية؛ على عكس مسمّاه "المنتظم الدولي"؛ فلا تجد ناتجاً عنه استقرارٌ ولا عدلٌ ولا شرعيةٌ دولية، ولا ازدهارٌ ولا تقدّمٌ سوى شعارات خُلبيّة، وإننا في هذا المقام لا ننوي انقلاباً على المنتظم الدولي القائم، ولا نطمع في زوال رابطة دولية ضنّت الأمم في إيجادها؛ إذ إننا نؤمن بالتنظيم الدولي شكلاً من أشكال

التعاون الدولي لا يمكن الاستغناء عنه؛ فالبديل إما سياسة القوة –كما هو حاصل– وفرض الإذعان والهيمنة، وهذا يعني في عصر السلاح النووي والكهرومغناطيسي والبيولوجي والذري؛ انتحاراً جماعياً؛ وإما سياسة العزلة والانكفاء، ما يعني الرجوع عصوراً إلى الوراء، ومردّ ذلك كلّه أنّ البديل عندها –عند اندثار المنتظم الدولي– إنّما هو الخراب والدمار؛ إلا أن البديل المراد هو الإفصاح عن مكامن الخلل والنقص، وتعرية الشعارات الخالية من المضامين، والسعي نحو منتظمٍ دوليٍ يُقيم العدل ويحقّق السلم؛ دون تعدٍّ على حقوق الدول، ودون تنفّذ للقوة، ودون إعلاءٍ لمصالح الهيمنة على هيمنة المصلحة الدولية العامة.

وإنّ الأسلوب الذي تعاملت به الأمم المتحدة مع ما اختلف عليها من الأزمات الدولية؛ كان وفق مناطق النفوذ؛ إذ كانت هناك مناطق محجوزة لا تتدخل بها؛ تقع تحت نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ أما تلك التي تقع خارجها؛ فكانت تتدخل فيها الأمم المتحدة بحسب حجم الاتفاق بين القوّتين العظيمتين حول أسلوب التعامل الواجب اتباعه؛ أما في مرحلة ما بعد أزمة الخليج؛ يمكن النظر إلى طريقة تعامل المنظمة مع الأزمات الدولية إلى ثلاثة أنماطٍ على الأقل:

أ– **الإقصاء:** الذي تسعى من خلاله الدول الكبرى إلى إبعاد الأمم المتحدة عن التدخّل في كل قضيةٍ أو مسألةٍ دولية تمسّ مصالح القوى المتسلطة؛ فنرى المنظمة تتجاهل أو تتغاضى أو تدعو إلى ضبط النفس في أحسن الحال، ومثال ذلك تعاطي الأمم المتحدة مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وغضّها الطرف عن خروقات القوانين الحاصلة من قبل الدول الأخرى، عندما تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ب– **الاختلاق:** وتسعى القوى الكبرى من خلاله لإقحامِ الأمم المتحدة في أزماتٍ دوليةٍ، وقضايا دون مبررٍ قانوني؛ بغية الوصول إلى غايات، أو تحقيق مكاسب وأجندات؛ فنرى –مثلاً– كيف أُقحم مجلس الأمن في أزمة لوكربي عام ١٩٨٨ وفرضَ عقوباتٍ على ليبيا؛ في حين كان المفترض أن تحلَّ محكمة العدل الدولية تلك المسألة.

ج– **المشاركة المحسوبة:** حيث تضع القوى الكبرى قواعد اللعب وفقاً لاختلاف الأزمة والقضية المعروضة؛ فتلعب الأمم المتحدة دوراً يتنوع وفقاً للتفاعل الدولي معه، ودرجة حماس الدول الكبرى له، ومدى استعدادها لتسخير الإمكانات المادية والبشرية ووضعها تحت تصرف المنظمة.

ويبدو من خلال سياقات التعاملات الدولية؛ أنه كلما حدث نزاعٌ بين دولتين صغيرتين يُنسى النزاع! وكلما وقع نزاعٌ بين دولةٍ صغرى ودولةٍ كبرى تُنسى الدولة الصغرى! وكلما وقع نزاعٌ بين دولتين من الدول العظمى يُنسى مجلس الأمن!

النتيجة التاسعة: استخدام القوة حِكرٌ لا حَظر:

إن الحديث ينبغي أن يكون عن احتكار استخدام القوة لا حظر استخدام القوة؛ فالحقيقة أن دفاعاً عن النفس من قبل الضعيف لا يتأتى ولو أعطاه القانون الدولي حقاً بذلك؛ فيكتفي الأقل قوةً بالاستنكار والشجب والاحتفاظ بحقّ الرد، ويعتلي أولوا القوة المراتبَ في التسيّد والتسلّط، والقانون –من حيث الأصل– يحمي المعتدى عليه لا المعتدي؛ إلا أن القانون اليوم لا يملّك الضعيف أسباب القوة؛ في تكريسٍ لفكرة كون الحق ينتزع انتزاعاً، أما القوانين فهي سلعة الضعفاء. وإنّ ذاك الاستخدام المطرد للقوة على الساحة الدولية بما يخالف بوضوحٍ نصوص الميثاق ولا يلتزم بمعاييرها –ما يشكل خرقاً صريحاً للقانون الدولي– قد قضى على مصداقية الأخير، وأثار الجدل حول حقيقة وجوده أحياناً؛ من حيث الفاعلية لا من حيث القواعد، كما أخرج القوى الكبرى من دائرة الالتزام بالشرعية الدولية إلى الالتزام بقوانين القوة وأحكامها؛ وإنّ الحروب والأزمات الدولية؛ قادت إلى التفكير جديّاً بإعادة دراسة مفهوم شرعية استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتفنيد الحجج والذرائع المُساقة لتبرير ذلك الاستخدام خلافاً لقواعد الشرعية الدولية، والتي ساهمت في تمييع المبادئ التي قام عليها التنظيم الدولي، وأدخل الشرعية الدولية في أزمة التجاهل والتهميش، بل والتقزيم أحيانا كثيرة، وأسهم في تراجع دور الأمم المتحدة وفقاً لما أنيط بها؛ مما يدفع المجتمع الدولي لمزيدٍ من الفوضى، وكثيرٍ من الظلم والقهر وإعلاء العار، ونهج الدول العظمى في الاستكبار؛ فالحروب باتت في التنظيم الدولي المعاصر الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق طموحات الدول الكبرى، وتغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية، وتحقيق المكاسب من عائدات بيع الأسلحة وإعادة الإعمار ونهب البلاد المتنازعة؛ بعد ما كانت وسيلةً لمقاومة الشرور ودحرها.

النتيجة العاشرة: المعاهدات الدولية الإذعانية التي تنال من الإرادة؛ ليس لها قيمةٌ قانونية:

إن المعاهدات التي تبرمها الدولة ولا يكون أمامها إلا قبولها إرغاماً لظروفٍ قسريةٍ صاحبَتها؛ كالاتفاقية التي توقَّع قبل الحصول على الاستقلال أو المتزامنة معه، والتي غالباً ما تحوي حقوقاً ممتازة للدولة التي كانت تباشر حمايتها أو تستعمرها؛ إنما هي معاهدات باطلة؛ باعتبار أن الدولة المذعنة ما كانت لتوقّع تلك المعاهدة لولا طمعها بترك أكبر الضررين إلى أقلهما، وإنّ للدولة التي أكرهت على قبول معاهدة إذعاناً؛ الحقُّ في طلب إبطالها؛ إذ لا يجوز لمبدأ قدسية المعاهدات أن ينطوي تحته إكراه الشعوب على التخلّي عن حقوقها، وإن الأمم التي تُكره على الخضوع لغاصبِ حقٍ فرضاً وهيمنةً وإذعاناً؛ تبقى حقوقها في استرداد ما سُلب منها ثابتةٌ رغم كل معاهدة، كما ظهر ظهوراً بيناً في بولونيا والإلزاس واللورين. أما القول بأن مبدأ كهذا يفرغ مبدأ العقد شريعة المتعاقدين من مضمونه، ويزعزع الثقة بمعيارٍ أسمى يعطي أساس الالتزام بالمعاهدات الدولية؛ فإنه قولٌ انهزاميٌ يدعم القوي ولا ينتصر للضعيف، ويجعل من القوة جسراً تعبر عليه القوى الكبرى فوق بقايا الدول التي فرضت عليها إذعانها وهيمنتها، والأجدر أن نحفظ مبدأ العقد شريعة المتعاقدين في المواثيق الدولية التي تخرقها الدول الكبرى؛ بادعاء قصورها أحياناً، أو تحوير تفسيرها أحياناً أخرى؛ فزعزعة الثقة بها أخطر، والتنكر لمضمونها ومراد الدول عند الوقيع عليها؛ يُنذر بخطر انهدام التنظيم الدولي لا زعزعة الثقة بأركانه وحسب، أما إبطال المعاهدات التي استلبت الحقوق التي نصت عليها بالقوة؛ فهو أساس مبدأ العقد شريعة المتعاقدين؛ إذ إن اتفاق الدول على ما يخالف قاعدةً آمرة لا اعتبار له في القانون الدولي، وإن سيادة الدول واستقلالها والتعامل الوديّ الذي لا يقوم على القوة أو التهديد بها؛ إنما هو من القواعد الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على خلافها.

النتيجة الحادية عشر: المساواة، أكذوبة التنظيم الدولي المعاصر الذي بُني عليها:

إنّ الدول يوم توقيع ميثاق الأمم المتحدة؛ لم تكن متساوية من حيث العدد ولا العدّة ولا العتاد، ولا من حيث القوة ولا الإمداد، ورغم ذلك أكّد الميثاق في غير واحدٍ من نصوصه أنّ العدالة والمساواة أساس العلاقة بين أعضاء الجماعة الدولية؛ ومؤدى ذلك ومعناه؛ أنّ الموقّعين على ميثاق الأمم المتحدة قد علموا ابتداءً أنّ العدالة إنّما هي كائنةٌ بين دولٍ وكياناتٍ دوليةٍ غير متساوية، ولذلك لا بُدّ أن تَجد سبيلاً لتحقيقها بين غير المتساويين، وإنّ المساواة

في السيادة والحقوق الدولية، واحترام الدول بعضها لبعض على مستوىً موحّد؛ مبادئ لم ترضها الجماعة الدولية دستوراً لها؛ إلا لتكون المرجع في تعاملاتها في السلم والحرب، أمَا وباعتبار أن التزامات الدول الكبرى وواجباتها وممارساتها في منآى عن الرقابة الجماعية الدولية، وأنّ امتلاك السلاح وسباق التسلح وأشكال القوة العسكرية والاقتصادية قد جعل بعض الدول تتمتع بمركزٍ ممتازٍ زاد في نفوذها، وجعلها تتحلّل من الالتزام بقواعد القانون الدولي ومبادئه، وأسّس لما بات يُدعى توازن الرعب والردع؛ فقد باتت هي القواعد الحاكمة لواقع الممارسة الدولية لا قواعد القانون الدولي؛ ليبدو أن البحث في حق المساواة المفترض بين الدول _ككثيرٍ من الحقوق في القانون الدولي اليوم– بحثٌ فقهيٌ محضٌ لا يدعمه الواقع ولا تصدّقه الحقيقة، فذاك حقٌ ثابت في الأذهان زائلٌ في الإذعان، غير ثابت البنيان؛ خرقه ابتداءً الميثاق بتشكيل مجلس الأمن، مروراً بنظام التصويت فيه، ثم تلاشى وجوده من خلال الممارسة الدولية التي تجلّيها القوى الكبرى على الساحة الدولية، **ولو أنّ القانون الدولي قد نصّ على تناسب السلطة مع المسؤولية؛ لكان ذلك أقرب للعدالة من المساواة المزيفة غير المجدية؛ فيبدو لنا أن الطرح الذي ينسجم مع واقع المجتمع الدولي وتباياناته، ويوازي حجم التفاوت الحاصل بين القوى والفاعلين على الساحة الدولية؛ أن نستبدل فكرة المساواة في القانون الدولي بفكرة توازن مبدأ السلطة مع المسؤولية، إذ إنّ العدالة تقتضي تساوي الفعل مع الجزاء، وأن يُناسب الضرر العقوبة وتحمل المسؤولية.**

النتيجة الثانية عشر: النظام الدولي الاقتصادي، صناعةُ الفقر وإعلاءُ القهر:

إنّ تحقيقاً للعدالة وقضاءً على البؤس الدولي ورفعاً للقهر لن يحدث تحت رعاية النظام الدولي الاقتصادي الحالي، وذلك لسببين، **أولاهما** أنّ ذاك النظام لا يريد حدوث ذلك، باعتبار ذلك يتعارض مع الأهداف الأساسية والقيم النيوليبرالية؛ بما تتضمنه من أسواقٍ حرةٍ واستقلاليةٍ فردية؛ معتمدين على المذهب الماركسي الذي لا يدعم إعادة توزيع الثروة، **وثانيهما** أن الإرادة السياسية الدولية –وإن أرادت ذلك– فلن يحدث، لأن القانون الدولي الاقتصادي ليس موضوعاً متماسكاً يتضمن القدرة على تحقيقه، وذلك لاعتماده على مجموعةٍ من المقدّمات المعروفة باسم "إجماع واشنطن" والتي تتضمّن أنّ تعزيز الكفاءة الاقتصادية؛ إنما هو هدفٌ لا جدال فيه، وأنّ التجارة الحرّة إنما هي منفعةٌ للجميع، وأنّ حقوق التملّك والتفرّد هي الاستحقاق القانوني الأسمى، وأنّ التكافؤ

والمساواة؛ إنما يقومان على الانصاف بين أولئك الكبار غير المتكافئين. وإنّ ما يطلق عليه النظام الدولي الاقتصادي؛ ما هو إلا محاولاتٌ لتركيز النشاط الاقتصادي الدولي في أيدي شرائح محدودة على مستوى العالم؛ لصالح تهميش الأضعف وتعميق الهوة بين الغني والفقير؛ وما يصاحبه من تعميمٍ للفقر والعوز تطبيقاً لمبدأ البقاء للأقوى؛ حتى بات مألوفاً القول؛ إن النظام الاقتصادي الدولي لا يعمل بشكلٍ عادل؛ فالاقتصاد الدولي يتم تنظيمه على أساس العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز ودول المحيط، ويتم دمج تلك الدول الضعيفة في هذا النظام غير المنصف؛ لنجد أنه لا مجال لتبرئة هذا النظام الاقتصادي الدولي المُدان بقوة، والذي يُعدّ أرضاً مثمرةً للفقر؛ خصوصاً بالنسبة للدول النامية؛ حيث يتدفّق رأس المال صعوداً من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. وإن من أسس النظام الدولي الاقتصادي اليوم؛ إخضاع العلاقات الدولية الاقتصادية لمبادئ اقتصاد السوق؛ لاسيما خصخصة قطاعات الإنتاج، وتعميم حريّة المبادلات التجارية، كل ذلك من وجهة نظرٍ دعائية، خصوصاً أنّ تلك السياسات ليست هي نفسها التي اعتمدتها الدول تلك لتكوين ذاتها في مراحل التكوّر على نفسها؛ إذ إنها كانت تعتمد سياسة التدخّل الحكومي الواسع، لا مبدأ الحرية الاقتصادية؛ فالسوق والتجارة الحرتين؛ جاءت إليها بعد الانتهاء من بناء القاعدة الصناعية والإنتاجية. وإنّ تلك المنظمات الثلاث –وإن كانت مبنيةً على أسسٍ قانونيةٍ من اتفاقات دوليةٍ مصادقٍ عليها من قبل الدول الأعضاء فيها– إلا أنها تُعدّ جميعاً اتفاقاتِ إذعانٍ قامت على هيمنةٍ واستغلالٍ وتحقيق مصالح؛ بما يخدم الدول الكبرى المهيمنة التي أسّست منظوماتٍ سياسيةً واقتصاديةً وعسكريةً دولية؛ تضمن مركزها المتفوّق عقب انتصارها في الحرب الغربية الثانية، ومن الواضح أنّ دول العالم الثالث وشعوبها لن تحقّق تنميةً باندماجها بالاقتصاد العالمي؛ بل مصلحتها وتنميتها تقتضي العزلة عنه.

النتيجة الثالثة عشر: القضاء الدولي كسبيلٍ للانتصاف، لا عدالةٌ ولا إنصاف:

يبدو أنّ إرادة واضعي الميثاق لم تنوِ أو لنقل لم تجسر على إيجاد هيئةٍ قضائيةٍ دوليةٍ تستقلّ مالياً ووظيفياً عن القوى الكبرى وتأثيرها؛ فلم ينشأ عندنا حتى الآن –ولن ينشأ وفقاً لما يبدو– قضاءٌ دوليٌ ذو سلطةٍ رقابيةٍ حقيقية يمكن إضفاء الإلزام على قراراته القضائية بشكلٍ مستقلٍ غير مسيّس، وجعل قراراته ذات حجيةٍ دوليةٍ قطعية مبرمة، على صورة الأقضية الوطنية، لذا لا يوجد في التنظيم الدولي قضاءٌ يتمتع بسلطةٍ إجباريةٍ تُلزم الدول

تطبيق نصوص القانون، تقوم بفرض الجزاء على المخالف وفقاً للقوانين، كما لا يوجد آليةٌ تضمن تطبيق تلك الجزاءات عبر القهر والإكراه؛ بينما تتخذ الجزاءات طابعاً بدائياً كالحروب وأعمال الانتقام كشريعة الغاب؛ يفرضها أصحاب مصالح متعارضة؛ تشوب أحكامهم المنافع والأجندات السياسية، ولا يعكس قرارهم عدلاً ولا إنصافاً في قرارة الدول الأخرى، وإننا نواجه مشكلةً في شخصية العقوبة؛ إذ كثيراً ما تقع الجزاءات على الدولة بكل سلطاتها وأطيافها شعباً وحكومة وفعاليات اقتصادية وسياسية واجتماعية؛ بالرغم من أن المسؤول عن خرق القانون قد يكون فرداً أو أفراداً قد لا يطالهم تأثير الجزاء أصلاً. وإنّ إنشاء ذراعٍ قضائيةٍ غير فاعلة ولا فعّالة على الساحة الدولية؛ يعني إيجاد نظامٍ لنيل الحقوق لا يقدر على تحصيلها، إلا إذا رضي مغتصبُ الحق طوعاً إعطاء الحق، ومتى كان ذلك في سنن الأمم حاصل؟! وما دور النظام القضائي إذا ما كان مَنْح الحق مرتبطٌ بإرادة مغتصبٍ لا يحول بينه وبين ظلمه حائل؛ ليكون البديل هو حصر الاختصاصات الإلزامية والكلمة العليا والقول الفصل في مجلس الأمن؛ المتسيّد على قمة الهرم الدولي، المتنفّذة فيه الدول الكبرى أولات الأمر والنهي!

تَوصِيَات الدِّرَاسـة

إننا نُدرك جيداً أن التوصيات باتت شكلاً أساسياً في الأبحاث، إذ من المفترض أن تسهم –كجهدٍ علميٍّ– في إعطاء خلاصة الدراسة في حلولٍ جاهزة، ولأن هذا العالم اليوم بمنطقه الإذعاني؛ لا يُنصت للضعفاء ولا المساكين –فصوت القوة هو الذي يعلو، ونزعة الهيمنة وإقصاء الآخرين لقواه الكبرى تحلو– ولأننا لا نرضى أن نكون في عداد الأولين، ولا أن نُجاري ظُلم الآخرين، نُدرك جيداً أن التوصيات باتت أمنيات، ثم استحالت الأمنيات في صدور أهلها إلى حَسَرات، ولكن هذا جهدنا وما نملك، فعسى ربنا أن يقبل منا سَعينا في طلب الحق وإحقاقه؛ حتى يُظهره الله أو دونه نهلِك، لذلك رأينا أن نختتم عهدنا بهذه الدراسة بجملةٍ من التوصيات نوردها تباعاً:

أولاً– في هيأة التنظيم الدولي وشكله:

١– إنّ الانتقال من النقد إلى الإصلاح يفرض علينا واجب إصلاح القانون ابتداءً بدلاً من الخوض في أجزاء جسدٍ سقيمٍ في أصله، معتلٍّ في نشأته، ظالمٍ منذ بداية تكوينه. وإيجاد آلياتٍ تطبيقيةٍ فاعلة، ووسائل تنفيذيةٍ جدية، وسبلٍ للإلزام وفرضِ الجزاء، ومؤسساتِ حوكمة تضبط شرعية تلك العملية ومشروعيتها؛ منذ البداية إلى النهاية، وإنّ الشكل الأمثل للتنظيم الدولي الذي ينبغي برأينا أن يكون عليه؛ إنما هو نظامُ مشاركةٍ عالمية؛ قوامه معالجة المشكلات الإنسانية العالمية والقضايا الدولية الكبرى، وما يتبع ذلك من إيجادِ حلٍّ للمسائل الجوهرية التي تعني بحق وصدق ساكني المعمورة، والتحالف ضد المعتدي –أيَّ معتدي– على سلامة التنظيم الدولي وأمنه واستقراره. وحتى تقوم للتنظيم الدولي قائمة لا بُدّ من الاهتمام بقضايا العدالة الدولية وحماية الحقوق الدولية؛ بقدر الاهتمام الذي يحظى به السلم والأمن الدوليين (رغم تحوير المفهوم وعدم تحريره)، لذلك وعلى شاكلة مجلس الأمن الذي بات محور التنظيم ومداره فيه وفي مهمته، لا بّدَ من **جهازٍ قضائيٍ** ملزمٍ فاعلٍ وقويم؛ على أساسٍ من العدالة والإنصاف، ومثل ذلك **جهاز للتنمية** ومراقبة توزيع الموارد والثروات؛ بحيث يرسم الجهازان الأخيران إلى جانب "مجلس الأمن" –عقب إصلاحه جوهرياً– السياسة الدولية على كافة الصُعُد، بما في ذلك الأمن الغذائي والبيئي والاقتصادي، والإغاثة الإنسانية

ومعونة التنمية، وتحقيق التوازن العادل بين الأمم المختلفة، والدول المتقدمة والنامية، وبين الشمال والجنوب، والانتصاف للمظلوم من الظالم وإحقاق الحقوق. كلُّ ذلك إلى جانب السلم والأمن الدوليين.

٢- على سبيل إصلاح الأمم المتحدة وتوجيهها بالاتجاه الصحيح وتقويتها على حساب تسلّط الدول الكبرى؛ فإننا نقترح توفير مصدرِ دخلٍ مستقلّ لها، وتخليصها من سلطة المانح والممول؛ فمن المحال أن تكون الأمم المتحدة مستقلّةً في قراراتها وسياساتها الدولية؛ دون أن يتوفّر لها مصدرٌ مستقلٌّ للدخل، وهذا ما تجلّى اليوم ونحن نسمع ونرى باكورة إغلاق مكاتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)؛ إذ أعلنت الولايات المتحدة وتسع دول أخرى في مطلع عام ٢٠٢٤ تعليق الدعم المقدّم لها عقب حرب ٧ تشرين الأول؛ ما جعل الضعيف ذا الحاجة تحت رحمة الداعم والممول لا تحت حماية القوانين! ويمكن الاستفادة في ذلك من اشتراكات الدول الأعضاء؛ وفرض ضريبة على الخدمات التي تقدّمها الأمم المتحدة؛ فمثلاً تقوم المنظمة بالاتفاق مع منظمة الطيران الدولية بتسيير العديد من القوارب في المحيطات للعمل على إنقاذ أي طائرةٍ في البحر، وربما يكون الحل المناسب هو تغطية تلك النفقات بفرض ضريبةٍ على كل تذكرة طيران لتغطية عملية السلامة تلك، وكأن يدفع البنك الدولي جزءاً من فائضه لتعزيز الأمن السياسي الذي سيمكّن البنك من توسيع استثماراته التي يتشدّد بها حالياً، وكذا كاقتطاع جزءٍ من استثمارات ثروات أعماق البحار لصالح خزانة الأمم لمتحدة.

ثانياً- في افتقاد العدالة والتأسيس لها:

١- يبدو أن مشكلاتنا الكبرى التي نعيشها؛ كالبطالة واندثار الثقافة والحروب والصراعات والأزمات الاقتصادية والمجاعات وانتشار الفقر والبؤس والشقاء وضياع الحقوق؛ مرجعها الصدع القائم بين الشمال والجنوب؛ بحيث لا يمكن القضاء على أشكال تلك المشكلات دون إحراز تغييرٍ جذريٍ في التعاطي مع دول العالم الثالث؛ من خلال قلب أساليب الضغط التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية الدولية، وإيقاف التدمير الناشئ عن الهيمنة الاقتصادية، وحلّ مشكلات الثقافة بإزالة المزاعم الغربية بالتفوق، وقابلية نماذجها للنمو على المستوى العالمي الاقتصادي؛ بحيث يتم التأسيس لشكل نظامٍ اقتصاديٍ ينافي تماماً ما يفرضه صندوق النقد الدولي، والذي يزيد عدم التوازن العالمي،

فيتمّ توجيه الجمعيات التعاونية الزراعية والنقابات والحكومات إلى إشباع حاجة الأغلبية العظمى من الحرفيين والفلاحين، وتحقيق الكفاية الغذائية للجميع، ومضاعفة التبادل بين الجنوب والجنوب، وخلق أنماط تنميةٍ داخليةٍ ذاتيةٍ بعيداً عن الواردات وتصدير الخامات والمواد الأولية، وتحويل إنتاج الدول الصناعية إلى ما يخدم حاجات دول العالم الثالث، لا صناعة السلاح والدماء، والانفتاح على العالم الثالث دون استغلالها لفائض الإنتاج الذي ينتج لأجل الإسراف، بحيث يتحول الإنتاج إلى تلبية الحاجات الحقيقية.

٢- تحقيقاً للعدالة وتكريساً لها؛ لا مفر من إبرام معاهدةٍ دوليةٍ ملزمة؛ تجعل إزالة الجوع في مرتبةٍ موازية للسلم والأمن الدوليين، وإلزام الدول والمنظمات الدولية بالتضامن والتكافل من أجل بناء منظومة أمانٍ غذائيٍ تلزم الجميع بإزالة الجوع، والنيل من الفقر، وتأسيس مجلسٍ للغذاء العالمي، يُعنى بتوزيع الغذاء وإيصاله لكل بقعةٍ يقطنها بشر.

٣- في معالجة الفقر؛ نقترح أن تشارك كلُّ دولةٍ بجزءٍ صغير من قيمة الموارد في أراضيها، وذلك لصالح أكثر المتضررين من الفقر عالمياً؛ على شكل تبرّعٍ أو التزامٍ دولي؛ دون أن يتعارض ذلك مع حقّ الدولة في استغلال الموارد الطبيعية في أراضيها، وإنشاء صندوقٍ عالميٍ مخصّص لدعم البلدان الفقيرة في تحسين أنظمتها التعليمية والطبية والاجتماعية، وكذلك إنشاء نظامٍ عالميٍ لاستخدام الموارد الطبيعية الدولية؛ يضمن لجميع الشعوب حصةً عادلةً من هذه الموارد، وينظّم عدم التكافؤ الحاصل في استخدامها.

٤- فيما يتعلق بالمناخ والبيئة، من الممكن فرض ضريبة على الاستخدامات الضارة بالبيئة؛ توجهاً للتخفيف منها، كنسبةٍ من الإنتاج الصناعي، أو استهلاك موارد الطاقة، أو على نسبة التلوث البيئي الحاصل، على أساس عدالةٍ مفادها "من يلوّث يدفع"، وتشجيع الطاقة البديلة، والصناعات النظيفة، ودعمها وتمويلها.

ثالثاً- في النظام الاقتصادي الدولي:

١- فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي:

- بدلاً من جعل البنوك المركزية للدول الخمسة الكبار في الصندوق مستودعاً لأمواله؛ كان الأولى بالاتفاقية أن توجد مؤسسة إيداعٍ خاصة تكون ضمن أجهزة الصندوق الإدارية والفنية، وتعامل بنوك كافة الدول الأعضاء على قدم المساواة.

- في آلية التصويت في المجلس التنفيذي عندما يكون المدير التنفيذي ممثلاً لمجموعة من الدول؛ فإن الأصوات في تلك المجموعة تعامَل كوحدةٍ واحدةٍ غير قابلة للتجزئة؛ وكان الأجدر إتاحةُ الفرصة للدولة ذات الرأي المخالف بالانفصال عن المجموعة وضم صوتها إلى الآراء المعارضة احتراماً لحرية الدول وسيادتها.
- في برامج الإصلاح الهيكلي التي يقترحها الصندوق كشرط للإقراض؛ لا بُدّ من منح البلد المعني حق حرية اختيار السياسة الاقتصادية التي يبتغي السير عليها دون إلزامه بنظامٍ اقتصادي لا يتناسب وطبيعة البلد أو ثقافته أو بيئته.

٢- في الشركات متعددة الجنسية:

- لا بُدّ للدول من وضع آلية استثمار الشركات متعددة الجنسية على أراضيها؛ لكبح جماح تلك الشركات، وعدم الانسياق العشوائي نحو رغبة الحصول على رأس المال الأجنبي؛ لأن حقيقة ذلك إنما هو وضع الاقتصاد الوطني تحت هيمنة تلك الشركات.
- لا بُدّ من البحث عن بدائل لنشاط تلك الشركات؛ من خلال عدم الارتباط بكافة العناصر التي يوفّرها الاستثمار الأجنبي، ومحاولة الحصول على رأس المال والإدارة والتكنولوجيا والتسويق الخارجي من مصادر متفرّقة، ولعل المسألة ليست بذاك القدر من التعقيد؛ إذا ما استطاعت الدولة الحصول على الخبرة الفنية، وامتلكت القدرة على استيعاب الموارد الجديدة، والعمل على استخدمها الاستخدام الأفضل.
- لا بُدّ من تنظيمٍ ورقابةٍ جديين للشركات متعددة الجنسية في البلدان النامية، ولاسيما استراتيجيتها للاستثمار المباشر، ومعاييرها العملية والاجتماعية، وسلوكها تجاه المقاولين من الباطن.

رابعاً- في الهيئات القضائية الدولية:

١- لا بُدّ من إصلاحات شاملة تطال المحكمة؛ تجعلها تلزَم العدل وتنتهج الحياد، وتبتعد عن التسييس في المسلك والمراد، ومن جملة الإصلاحات ما يتعلق بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، إذ ينبغي انتخاب القضاة من قبل لجنةٍ مستقلة محايدة كلجنة القانون الدولي مثلاً التي تتكون من فقهاء وقانونيين مشهودٍ لهم؛ يراعى فيهم العدالة والمعرفة والخبرة القانونية، فضلاً عن التمثيل الجغرافي العادل.

٢- من الممكن أن تكون المحكمة ذات فاعلية وفعالية حقيقية؛ إذا تم تعديل المادة ٣٦ من نظامها الأساسي؛ بحيث يصبح اختصاص نظرها في المسائل القانونية ملزم لجميع الدول الأطراف في ميثاق الأمم المتحدة، لذا لا بُدّ من تعديل صلاحية محكمة العدل الدولية واختصاصها الولائي لتكون إلزاميةً في الاختصاص وملزمة في القرارات، والوصول إلى آليات تنفيذٍ تحق الحق وتفرضه، وتأخذ على يد الظالم فتمنعه.

خامساً- التوصيات المتعلقة بمؤسسات الحوكمة العالمية (فكرة تستحق النظر):

تُعد فكرة مؤسسات الحوكمة العالمية جديدةً نسبياً ولا تزال تتطوّر؛ كما أن معايير العدالة التي تسعى لأن تُلبيها ليست مستقرة بعد؛ غير أنّ فكرة تقييم شرعية المؤسسات الدولية مسألةٌ غايةٌ في الأهمية؛ تسهّل المراجعة النقدية لعملِ وفاعلية تلك المؤسسات، ومؤدّى ذلك التمييز بين المؤسسات الشرعية وتلك غير الشرعية، وإنّ مؤسسات الحوكمة العالمية تُغطّي مجموعةً متنوّعةً من التفاعلات الدولية متعددة الأطراف؛ كتلك التي تنشأ في ظلِّ منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات البيئية الدولية المختلفة، وكذلك مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، حيث يجب أن يتم التعامل مع تلك المؤسسات على أساس شرعيتها وعدم شرعيتها؛ فأما تلك الشرعية منها؛ فتستحق الدعم الدولي ويُمتنع عن التدخّل في أعمالها، وأما تلك غير الشرعية؛ فيتم إيقافُها والحدُّ من نشاطها. وإنّ مؤسسات الحوكمة العالمية ذات قيمةٍ دوليةٍ مهمة؛ إذ إنّها تضع المعايير اللازمة التي تمكّن الدول الأعضاء والجهات الدولية الفاعلة من تحديد سلوكهم، وضبط نشاطهم بطرقٍ قانونية سليمة. وإنّ من المفهوم عملياً وواقعياً عدم افتراض استحقاق مؤسسةٍ دوليةٍ للدعم الدولي؛ إلا إذا كانت عادلةً تماماً؛ سوى أن ذلك بعيد المنال من حيث الأصل؛ إلا أنّ المراد هو البحث عن معيارٍ للشرعية يمكن الوصول إليه. وإذا ساد الاعتقاد أن مؤسسةً ما غير شرعية؛ فقد تكون النتيجةُ نقص التنسيق معها وعدم الالتزام بقراراتها حتى تتغير المؤسسة؛ لتتوافق مع المعايير بشكلٍ أفضل.

****تمّ بحمد الله وتوفيقه****

المَرَاْجــع وَالمَصـَادرْ

أولاً- القرآن الكريم.

- الإنجيل بعهديه القديم والجديد.

ثانياً- المراجع باللغة العربية:

١- كتب التراث العربي والإسلامي:

- ابن أبي شيبة أبو بكر الكوفي، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق يوسف الحوث، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨.
- ابن القيم الجوزية، عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، تحقيق اسماعيل مرحبا، دار عطاءات العلم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩.
- جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، ط١، دار الحديث، القاهرة، مصر، د.ت.
- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة- الجزء الأول من تاريخه المسمى ديوان المبتدأو الخبر في تاريخ العرب والبرر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

٢- المعاجم والقواميس:

- الإمام ابن منظور، لسان العرب، تصحيح أمين عبد الوهاب ومحمد العبيدي، ط١، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٥.
- أبو نصر الجوهري، معجم الصحاح، تحقيق محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
- أبو هلال الحسن العسكري، معجم الفروق اللغوية، تحقيق الشيخ بيت الله بيات، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٢هـ.
- أحمد القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٧٩.
- د. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، ط١، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، ١٩٨٩.
- د. أحمد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨.
- جماعة من كبار اللغوين العرب، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، لاروس، د.ت.
- صبحي حموي وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصر، ط١، دار المشرق، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.
- لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، الطبعة الجديدة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، د.ت.
- مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق الشيخ نعيم عرقسوسي، ط٨، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤.
- محمد الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، ج٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١.

٣- الكتب والمراجع:

- د. ابراهيم العناني، القانون الدولي العام، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، مصر، ١٩٩٠.
- د. ابراهيم العناني، النظرية العامة، الأمم المتحدة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٩٧٥.
- د. ابراهيم العيسى، صندوق النقد الدولي نشاط الصندوق دراسة للجوانب القانونية لنشاط الصندوق، الجزء الثاني، ط٢، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، د. ت.
- د. ابراهيم خليفة، القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٢.
- د. ابراهيم شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٦.
- د. ابراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٤.
- د. إلياس أبو جودة، الأمن البشري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٨.
- د. أحمد أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليّين، ط١، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر، ٢٠٠٥.
- د. أحمد ابو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، ط٦، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٦.
- د. أحمد العمري أصول العلاقات السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٥٩.
- أحمد الحوفي، سماحة الإسلام، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة التعريف بالإسلام، القاهرة، القاهرة، ١٤٢٠هـ، 1999.
- د. أحمد رسلان، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٦٣ هـ.
- أحمد عشوش، النظام القانوني لعقد القرض الدولي (دراسة مقارنة) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٠.
- د. أحمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، ط٢، دار الشروق، مصر، ٢٠٠٥.
- د. ادريس العبدلاوي، نظرية العقد، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٦.
- د. اسماعيل الاستانبولي، روح البيان، الجزء الثالث، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.
- د. اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠١.
- آمال يوسفي، عدم مشروعية الإرهاب في العلاقات الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٨.
- أنس العزاوي، التدخل الدوليّ الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي، ط١، دار الجنان، السودان، ٢٠٠٨.
- أنس عبد الغفار، آلية مواجهة الشروط التعسفية في عقود الإذعان، ط١، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣.
- أمين معلوف، اختلال العالم- حضاراتنا المتهافتة، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
- د. إياد البكري، تقنيات الاتصال بين زمنين، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- أيمن عبد الخالق، العقل بين المقاومة والاستسلام، دار ومضات للترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٨.

- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ط٦، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.
- بوكرا إدريس مبدأ عدم التدخل في القانون الدوليّ المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠.
- بيتس غيل، الأمن الدولي والتسلح ونزع السلاح، الكتاب السنوي ٢٠١٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، د.ت.
- د. جابر الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد، العراق، ١٩٨٧.
- جبر الهول، المواثيق والعهود في ممارسات اليهود: قراءة في الفكر السياسي اليهودي، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.
- جميل المصري، انتشار الإسلام الفتوحات الإسلامية زمن الراشدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ.
- د. جميل حسين، الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي العام مع التركيز على الممارسات الدولية، مكتبة العالمية، المنصورة، مصر، ١٩٨٨.
- د. جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، ٢٠١٤.
- جورج سباين، الفكر السياسي، الجزء الثالث، دار المعارف، ، مصر، ١٩٧١.
- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠٠٠.
- د. حامد سلطان ود. عائشة راتب ود. ثلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٧.
- حبيب الرميمة، دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٧.
- د. حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، ج١، دار الرضا، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠.
- حسن عبد الباسط، أثر عدم التكافؤ بين المتعاقدين على شروط العقد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩١.
- د. حسن فتحي، التنظيم الدولي لاسترداد وشراء الشركة لأسهمها، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٦.
- د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥.
- د. حسين بحيري، القوى الناعمة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨.
- د. حسين نجار، وعد بلفور، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، كتاب رقم ٤٧، د.ت.
- حمدي شريف، نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والايديولوجيا، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، د. د. ن، القاهرة، مصر، د.ت.

- د. خالد الجميلي، أحكام المعاهدات في الشريعة الإسلامية، تحليل المعاهدات المبرمة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ٢٠٠٨.
- د. خالد الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية، مطابع الأهرام، مصر، ٢٠١٥.
- د. خليل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق، ١٩٨١.
- د. خليل حسين، موسوعة القانون الدولي العام، ج١، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.
- رشاد السيد، الوسيط في المنظمات الدولية، ط٢، دار المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
- رشيد الربيعي، محكمة العدل الدولية في تفسير وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، دار زهر، عمّان، الأردن، ٢٠٠١.
- د. رقية العلواني وآخرون، مفهوم الآخر في اليهودية والمسيحية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨.
- زايد مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، طرابلس، ليبيا. دار الرواد، ٢٠٠٢.
- د. زكي هاشم، الأمم المتحدة، ط٢، المطبعة العالمية، مصر، ١٩٥٢.
- د. زهير الحسيني، التدابير المضادة في القانون الدولي العام، دراسة في جوانب العواقب القانونية الناشئة عن المخالفات الدولية والتي تحول دون قيام المسؤولية الدولية، دمشق، ١٩٨٨.
- زياد عيناتي، المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
- سامح السيد التدخل الدولي بين المنظور الانساني والبيئي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٢.
- سامي واصل، ارهاب الدولة في اطار القانون الدوليّ العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، د.ت.
- سعد توفيق، التطورات الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الوطن العربي، سلسلة المائدة المستديرة، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ١٩٩٧.
- سلمان فضل، حق تقرير المصير، طرح جديد لمبدأ قديم، دراسة لحالات اريتيريا – الصحراء الغربية – جنوب السودان، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢.
- سمعان فرج الله، العلاقات السياسية الدولي في القرن العشرين، ط١، المكتبة المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٤.
- سمعان فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
- د. سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، مطبعة الإنشاء، دمشق، سوريا، ١٩٦٠.
- سمير صارم، معركة سياتل: حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠.
- د. سهيل الفتلاوي، الأمم المتحدة الإنجازات والإخفاقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
- السيد سابق، فقه السنة، ج٢، ط٢١، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٩.
- السيد عمر، الأنا والآخر من منظور قرآني، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٨.
- السيد ياسين واخرون، العرب والعولمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
- د. سيف الدين عبد الفتاح، عملية الوهن، درسة لأزمة الخليج، دار القارئ العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩١.
- د. شريف كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤.

- د. شنوف العيد، النظرية العامة للقانون، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية الحقوق، ٢٠٢٠.
- الصادق بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
- د. صالح العبيدي، المنازعات الدولية ووسائل حلها سلمياً ، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، ١٩٨٧.
- الصّديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة(دراسة تحليلية)، ط١، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، ١٩٨٩.
- صلاح الدين حسن السيسي، الاقتصاد الدولي، العولمة والتحولات الاقتصادية الدولية، ط١، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،٢٠١٣.
- د. صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام: مع إشارة خاصة إلى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية، دا الفكر العربي، القاهرة، مصر، د. ت.
- د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، طبعة مصورة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.
- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
- د. ضاري محمود و باسيل يوسف، المحكمة الجنائية الدولية، هيمنة القانون أم قانون الهيمنة، منشأة المعارف، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
- د. ضو غمق، نظرية الحرب في الإسلام وأثرها في القانون الدولي العام، ط١، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ١٤٢٦هـ.
- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، دار الوراق، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
- عادل المسدي، الحرب على الإرهاب والدفاع الشرعي في ضوء أحكام القانون الدولي في دراسة لمدى مشروعية استخدام القوة المسلحة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية رداً على هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.
- د. عاطف علي الصالحي، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، ط١، دار النهضة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩، ص ٣٣.
- عباس العقاد، حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٤.
- عبد الإله بلقزيز، ماذا تبقى من الأمم المتحدة في العدوان على العراق والمجتمع الدولي، دار إفريقيا الشرق، المغرب، ١٩٩٩.
- د. عبد الجليل الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، ط١، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة،٢٠١٠.
- د. عبد الحكيم العيلى، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٨٣.
- عبد الحليم غربي، العولمة الاقتصادية – رؤى استشراقية في مطلع القرن الواحد والعشرون، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، ٢٠١٣.
- عبد الحي زلوم، نذر العولمة، ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٩.

- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩.
- د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٢.
- د. عبد العزيز الخطابي، تغيير الحكومات بالقوة، دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٣.
- د. عبد العزيز النويضي، العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٢.
- عبد العزيز سرحان، قواعد القانون الدولي العام في أحكام المحاكم وما جرى عليه العمل في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٣.
- عبد العزيز الخياط ، النظام السياسي في الإسلام ، ط٢، دار السلام للنشر ، مصر، ٢٠٠٤.
- عبد الغفار سليم، مستقبل العقوبات الدولية بالأمم المتحدة، ط١، د. د.ن، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
- د. عبد الفتاح سايلر، القانون الدستوري – النظرية العامة للمشكلة الدستورية وماهية القانون الدستوري الوضعي، ط٢، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، مصر، ٢٠٠٤.
- د. عبد الفتاح محمود، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي، دار دجلة، العراق، ٢٠٠٩.
- د. عبد القادر فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ٢٠٠٥.
- د. عبد الكريم بكار، العولمة، ط٣، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، ٢٠١٣.
- د. عبد الكريم بكار، فصول في التفكير الموضوعي، دار القلم، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥.
- د.عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدوليّ العام، القانون الدوليّ المعاصر، ط١، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.
- عبد الله الطيار، الفقه الميسر، ج١٠، مدار الوطن للنشر، الرياض، ٢٠١١.
- د. عبد المتعال الجبري، الاستشراق وجه للاستعمار الفكري، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ١٩٩٥.
- عبد المتعال الصعيدي، السياسة الاسلامية في عهد النبوة، ط٢، دار الفكر العربي، مصر، د.ت.
- عبد المجيد عبد الباري، الروايات التفسيرية في فتح الباري، ج٢، ط١، وقف الإسلام الخيري، ٢٠٠٦.
- د. عبد المنعم الصده، عقد الإذعان، مجلة الأمن والقانون، مجلد ٤، عدد١، ١٩٩٦.
- عبد الهادي العشري، التدخل الدولي من أجل الديمقراطية – دراسة تحليلية لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بشأن لبنان شرعية القرار – الأمم المتحدة كآلية تنفيذية للتدخل الدولي الإنساني، د. د. ن ،٢٠٠٥.
- د. عبد الواحد الفار، قواعد تفسير المعاهدات الدولية، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩.
- د. عبد الواحد الناصر، قانون العلاقات الدولية – النظريات والمفاهيم الأساسية، د. د. ن، الرباط، ١٩٩٤.
- د. عبد الوهاب المسيري، تاريخ الفكر الصهيوني – جذوره ومساره وأزمته، ط٢، دار الشروق، القاهرة، مصر، ٢٠١٤.

- عثمان حسن، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، ط١، مطبعة المنارة، العراق، ٢٠٠٦.
- عدنان الطرشة، نهاية الأمم – سنة الله في إزالة الأمم من نهاية قوم نوح إلى نهاية أمة الملسمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
- عدي الجبوري، دوافع الفتوحات الإسلامية في العصرين الراشدي والأموي (دراسة تحليلية)، ط١، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٢.
- عزمي سكر، السومريون في التاريخ، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
- د. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط٥، مطبوعات جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق، ١٩٩٢.
- د. علي أبو الهيف، القانون الدولي العام، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٥٩.
- د. علي حرب، نظام الجزاء الدولي: العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،٢٠١٠.
- د. علي العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧.
- علي النملة، هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٤.
- د. علي زراقط، الوسيط في القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١١.
- د. علي ماهر، القانون الدولي العام، مطبعة الاعتماد، القاهرة، مصر، ١٩٢٤.
- علي منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٩٧١.
- د.عماد الدين المحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدوليّ العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧.
- د. عمار بوحوش، تطور النطريات والأنظمة السياسية، ط٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤.
- عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦.
- د. عمر عدس، مبادئ القانون الدولي العام المعاصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ت.
- د.عمرو أبو حجارة ود. أشرف عرفات، قانون التنظيم الدولي، منشورات كلية الحقوق – القاهرة، مصر، ٢٠٠٧.
- د. غسان الجندي، قانون المعاهدات الدولية، مطبعة التوفيق، عمان، الأردن، ١٩٨٨.
- غسان العزي، سياسة القوة – مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.
- الفاتح الكامل، الحروب الأمريكية الجديدة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.
- فاتنة عبد العال، العقوبات الدولية الاقتصادية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.

- فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١١.
- فرج عزت ومحمد الشيمي، التكتلات الاقتصادية الدولية وآثارها الإيجابية والسلبية على الاستثمار في الدول النامية، دار الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧.
- د. فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها(دراسة تحليلية تطبيقية)، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.
- فضل مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الداخلية والدول النامية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.
- د. فهد زايد ومحمد صلاح رمان، العولمة الاقتصادية، ط١، دار الاعصار العلمي للتوزيع والنشر، ، عمان، الاردن، ٢٠١٤.
- فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل، ط١، دار الفارس، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- د. فواز الصالح، القانون المدني مصادر الالتزام الجزء الأول – المصادر الإرادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الحقوق، ٢٠١٢.
- فوزي أبو صديق، مبدأ التدخل والسيادة لماذا وكيف، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ١٩٩٩.
- كمال حماد، العولمة والقانون الدولي العام، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
- ليث المبيضين، الاحتلال الأمريكي للعراق من منظور الشرعية الدولية، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢.
- ليون ديكي، دروس في القانون العام، تردمة د. رشدي خالد، منشورات مركز البحوث القانونية، بغداد، العراق، ١٩٨١.
- مجموعة من الباحثين، مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق في القانون الدولي الأزمة الخليجية نموذجاً – دراسة تبيقية، ط١، دار نشر جامعة قطر، الدوحة، ٢٠٢٠.
- مجموعة من المؤلفين، الموسوعة التاريخية، الجزء التاسع، موقع الدرر السنية على الإنترنتdorar.ne ، تاريخ التحميل ١٤٣٣ هـ.
- د. محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٥.
- محمد الأدهمي، أوروبا في القرن التاسع عشر، ط١، دار المعارف، الرباط، المغرب، ١٩٨٥.
- محمد البجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، ترجمة د. جمال مرسي وبن عمار الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١.
- محمد السعدون، العولمة وقضايانا، دار وائل، عمان، الأردن، ١٩٩٩.
- محمد الغزالي، الاستعمار أحقاد وأطماع، ط٤، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٥.
- د. محمد المجذوب، التنظيم الدوليّ النظرية العامة والمنظمات الدوليّة والاقليمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
- د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت.

- د. محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، ط٧، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٨.
- محمد بن طاهر السوسي الردواني، جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، الجزء الثاني، تحقيق سليمان بن دريع، الناشر دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
- محمد بهاء باشات، المعاملة بالمثل في القانون الدولي الجنائي، منشورات الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، د.ت.
- د. محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤.
- د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام دراسة لأحكام القانون الدولي وتطبيقاتها في العالم العربي، دار النهضة العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، بيروت، لبنان، ١٩٦١.
- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة وأحلام النصر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، ١٩٩٢.
- د. محمد خالد الشاكر، صناعة القرار الدولي جدلية العلاقة بين واقعية العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي (دراسة تأصيلية مقارنة)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، ٢٠١١.
- محمد خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٣.
- د.محمد خليل الموسى، استخدام القوة في القانون الدوليّ المعاصر، ط١، دار الأوائل للنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٤.
- د. محمد سامي عبد الحميد ومصطفى حسين، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.
- د. محمد سعيد الدقاق، حول سلطة محكمة العدل الدولية في انخاذ تدابير تحفظية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩.
- د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ت.
- د. محمد شوقي عبد العال، أزمة القانون الدولي المعاصر في ضوء العدوان الأمريكي على العراق، جزء ٢، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩.
- د. محمد صالح المسفر، منظمة الأمم المتحدة خلفية النشأة والمبادئ، ط١، دار الفتح، قطر، ١٩٩٧.
- د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٧٣.
- د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.
- د. محمد عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤.
- محمد عبد القادر الداغستاني، فن الحرب الصيني القديم، دار آمنة، الأردن، ٢٠١٣.
- محمد علي القوزي، العلاقات الاقتصادية في التاريخ الحديث و المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د.ت.
- محمد غازي الجنابي، التدخل الانساني في ضوء القانون الدولي العام، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠.
- محمد قطب، مذابح جرائم التفتيش في الأندلس، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.
- محمد محفوظ، حرب الخليج امتحان الشرعية الدولية، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٩١.

- د. محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠،.
- د. محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- د. محمد ياغي ود. محمد طي، الحرب الناعمة مقومات الهيمنة وإشكاليات الممانعة ، مركز قيم للدراسات، بيروت، لبنان، ٢٠١١.
- د. محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام، ط٤، دار الأوائل، عمان، الأردن، ٢٠٢١.
- د. مساعد الطيار و د. نوح الشهري، موسوعة التفسير المأثور، ج٢، مركز الدراسات والمعلومات القرانية بمعهد الإمام الشاطبي، بيروت، لبنان، ٢٠١٧.
- د. مسعد زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدوليّ، دار الكتب القانونية ، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
- مصطفى ابراهيم، الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٨.
- مصطفى حسين، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٧.
- معمر عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار النهضة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧.
- ملاك السديس، عقود الإذعان في الفقه الإسلامي، مجلة كلية دار العلوم، العدد ١٤٢، ٢٠٢٢.
- د. ممدوح عطية، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، الدار الثقافية للنشر، مصر، ٢٠٠٤.
- د. منتصر حمودة، الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، ط١، دار الفكر الجامعي. الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
- منصور السمعاني التميمي، تفسير القران، ط١، دار الوطن، المملكة العربية السعودية.
- منير الحمش، الاقتصاد السياسي، ط١، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦.
- د. موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ٢٠٠١.
- مياد العربي، عقود الإذعان – دراسة مقارنة، ط١، دار السلام، الرباط، المغرب، ٢٠٠٤.
- ميثم عجام، التمويل الدولي، ط١، دار الكندي، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
- د. ناصيف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥.
- د. نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٨
- نزيه حماد، فقه المعاملات المالية والمصرفية، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٧.
- د. هاني الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠١.
- هربرت ماركيوز، العقد والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩.
- د. وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، دار المكتبي، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠.

- د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط٩، دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦.
- د. ياسر أبو شبانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٨.
- د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، ط١، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥.
- د. ياسر الحويش، القانون الدولي الاقتصادي (المنظمات الدولية الاقتصادية – تسوية النزاعات الدولية الاقتصادية)، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
- د. يوسف عطاري، القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، ٢٠١٦.

٤- المجلات والصحف:

- د. ابراهيم أبراش، الإرهاب: إشكالية في تعريفه لا في محاربته – المصطلح الذي انقسم العالم حول تعريفه، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد٤٧، ٢٠٠٢.
- ابراهيم أحمد، تجربة التدخل في الصومال ورواندا، مجلة السياسة الدولية، عدد١٢٢، ١٩٩٥.
- د. ابراهيم العناني، العدالة الجنائية في مواجهة الإرهاب، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٤١، ٢٠٠٧.
- ادريس لكريني، المؤسسات القضائية الدولية ومعيقات العدالة، منشورات جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد ١٣١، ٢٠٠٧.
- اسماعيل بن حفاف، المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة (ممارسة العدالة الدولية من خلال التصدي لجرائم القانون الدولي الإنساني) المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد ٤٥، مجلد ٤، ٢٠٠٨.
- اسماعيل عبد الله، نحن والأمم المتحدة، مجلة الطليعة، سنة ٣، عدد٨، ١٩٦٧.
- د. اسماعيل فهمي، مستقبل الأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٢٢، ١٩٦٦.
- د. إيمان الشكري، مفهوم عقد الإذعان بين الاتجاه الضيق والواسع، مجلة كلية التربية، جامعة بابل، العدد٤، ٢٠٠٩.
- أبو هموود الشيباني، الديمقراطية في القانون الدولي ومدى شرعية فرضها بالقوة، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣٩، عدد ٤٥٣، ٢٠١٦.
- أحمد السالم، الإرهاب مصطلحاً بحث في إشكالية تعريف الإرهاب وسر غموض التعريف، مجلة البيان، عدد ١١٦، ١٩٩٧.
- أحمد بشارة موسى، الانتقائية في العدالة الجنائية الدولية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد١١، ٢٠١٣.
- د. أحمد دسوقي، الإدارة الدولية لقضايا البيئة، مجلة السياسة الدولية، عدد١٤٧، سنة ٣٨، ٢٠٠٢.

- أحمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحقّ تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال، مع دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٩، العدد الثالث، ٢٠١٣.
- أحمد عبد العزيز د. جاسم زكريا د. فراس الطحان، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٣٥، ٢٠١٠.
- د. أحمد محمود، مفهوم الإرهاب: تعريفات غامضة وتطبيقات ملتبسة، مجلة شؤون عربية، عدد ١٣٣.
- د. أحمد مراد، حول التكتلات الاقتصادية، مجلة المعرفة، العدد ٨٧، ١٩٦٩.
- د. أسامة الفقيه، السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ والمصالح الاقتصادية العربية، مجلة التعاون، السنة الخامسة، عدد١٧، ١٩٩٠.
- أسامة صوان، معوقات تطبيق القانون الدولي والشريعة الإسلامية وتحديد الثغرات في تفسيرها في استخدام القوة العسكرية في فض النزاعات الدولية، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مجلد ٤، عدد ٣٦، ٢٠١٥.
- د. أمين مدني، التدخل والأمن الدوليّان حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، بحث منشور في مجلة المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد ١٠، ٢٠٠٣.
- د. بكاي رفيق، الشركات متعددة الجنسية والبيئة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد ٩، ٢٠١٥.
- د. بكر قنيرة، جامعة الدول العربية في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد، مجلة شؤون عربية، القاهرة، عدد٦٩، ١٩٩٢.
- د. جاسم محمد زكريا، استنساخ الاستعمار القديم، مجلة جذور، مجلد ١١، الجزء ٢٦، ٢٠٠٨.
- د. جاسم محمد زكريا، الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا في ميزان الشرعية الدولية، مجلة الفكر، عدد ٦، ٢٠١٠.
- د. جاسم محمد زكريا، نهاية عصر السيادة، دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في آفاق الصراع بين سيادة الدولة والتدخل الدولي، بحث منشور في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ، المجلد ٣٢، العدد٢، جامعة دمشق، ٢٠١٦.
- د. جاسم محمد زكريا، خيارات الشعوب ومستقبل المنظمات الإقليمية–دراسة حالة الاتحاد الأوروبي بعد الـ Brexit، بحث نشرته مجلة العلوم السياسية والقانون الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي في ألمانيا–برلين، عدد٩، مجلد٢، ٢٠١٨.
- د. جاسم محمد زكريا، ظاهر الجوع في التنظيم الدول المعاصر: ثلاثية العار والمسؤولية والاستكبار: دراسة وصفية تحليلية ناقدة، مجلة التجديد، مجلد ٢٢، عدد ٤٣، ٢٠١٨.
- جاك بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ط١، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠١.
- د. جمال الدين الطاهر، العلاقات الدولية في زمن العولمة، مجلة الفقه والقانون، العدد ٢٨، ٢٠١٥.
- جمال الدين دندن، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة فلسطين) مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مجلد ٧، عدد١، ٢٠٢٢.
- د. جمال قنان، نظام عالمي جديد أن سيطرة استعمارية جديدة، مجلة المستقبل العربي، عدد٨٠، ١٩٩٤.

- د. جهاد أبو السندس، د. غازي المومني، أثر الاستثمارات غير الأردنية على رحية الأسهم ومخاطرها (دراسة حالة الشركات الصناعية في الأردن) مجلة آفاق اقتصادية، الامارات العربية المتحدة، المجلد ٢٧، العدد ١٠٧، ٢٠٠٦.
- د. حامد ربيع، سلاح الغذاء ومستقبل التعامل الدولي مع الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، عدد٣٩، ١٩٨٤.
- د. حامد سلطان، الحرب في نطاق القانون الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٢٥، ١٩٦٩.
- د. حامد سلطان، ميثاق الأمم المتحدة: الإعداد للميثاق، المجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٥٠.
- حبيب الرحمن غانس وحمزة موسى، دراسة في الآليات الفعلية والواقعية والحلول الكفيلة بتفعيل مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي واقع وآفاق، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد ٩، د.ت.
- د. حسام شعبان، الآثار المحتملة للاقتراض من صندوق النقد الدولي، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، عدد١، ٢٠١٧.
- د. حسن صالح، المحكمة الجنائية الدولية بين الرفض والقبول، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، عدد١، ٢٠٠٧.
- د. حسن نافعة، الأمن الجماعي بين الأسطورة والواقع، قضايا للمناقشة في حسن نافعة (محرر) الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
- د. حليمة حقاني، تأثير البنك الدولي على الأمن المائي العربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد١٧، ٢٠١٨.
- د. حمد البازعي، صندوق النقد الدولي ومديونية العالم الثالث، مجلة البيان، عدد ٢٤، ١٩٩٠.
- حمد زهير شامية، التدخل الدولي من أجل نشر الديمقراطية وآثاره السياسية بالتطبيق على حالة العراق، بحث نشرته مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٦، العدد٦، ٢٠١٤.
- د. حميدي العبد الله، صندوق النقد الدولي جانٍ وغد وخسيس، مقال نشرته جريدة تشرين، دمشق، العدد ٨٤٢٩.
- حنان أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، مجلد ٩، عدد٨، ٢٠٢٠.
- د. حيدر حميد، تطور القضاء الدولي الجنائي، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
- د. خالد رعد، دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، ١٩٩٤.
- خالد عبد العزيز الجوهري، منظمة التجارة العالمية، مراجعة موضوعية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.
- خديجة بركاني، الإرهاب البيئي والإرهاب الإيكولوجي: أوجه الشبه والاختلاف، مجلة آفاق للعلوم، عدد١٥، ٢٠١٩.
- د. خلفان كريم، مجلس الأمن وتحديات السلم والامن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة الفكر، مجلد ١٠، ٢٠١٤.
- د. خليفة عصموني، المركز القانوني للتصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للدول في ظل القانون الدولي المعاصر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مجلد ٤، عدد٣، ٢٠٢١.

- د. خليل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، عدد١٢، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.
- خولة يوسف، دور مجلس الأمن الدوليّ في مواجهة النزاعات المسلحة غير الدوليّة، بحث منشور في مجلة الحقوق(الكويت)، مجلد ٣٨، العدد١، ٢٠١٤.
- د. الداهية المختار، المحكمة الجنائية الدولية بين الواقع والمأمول، مجلة الفقه والقانون، عدد ٢٠، ٢٠١٤.
- د. الداهية المختار، محكمة العدل الدولية بين النشأة والتطور قراءة في الدور والأداء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ١٥١، ٢٠١٥.
- دليلة العوفي، الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي ورهاناتها على الأمن الدولي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد ٩، عدد٢، ٢٠٢١.
- ديفيدس غومبرت وهانس بيننديك، القدرة على الارغام مواجهة الأعداء بدون حرب، بحث حضر لمصلحة الجيش الأمريكي، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦.
- راوية توفيق، الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد، مجلة قراءات سياسية، العدد ٣٣، ٢٠١٧.
- رزوالين هيجنز، جروشيوس والأمم المتحدة، ترجمة أمين الشريف، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مجلد ١٦، عدد٦٢، ١٩٨٥.
- د. رشيد العنزي، محاكمة مجرمي الحرب في ظل قواعد القانون الدولي، مجلة الحقوق الكويت، سنة ١٥، عدد١، ١٩٩١.
- د. رضوان زيادة، الإسلاميون وحقوق الإنسان، إشكالية الخصوصية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٣٦، ١٩٩٧.
- رغد عبد الوهاب، مؤتمر يالطا أو تقسيم العالم، مجلة دراسات تاريخية، عدد٥، ٢٠٠٨.
- رغده حداد، الوقود الحيوي – ذهب أخضر يوجج أومة العذاء، مجلة البيئة والتنمية، العدد ١٢٤ – ١٢٥، المجلد ١٣، ٢٠٠٨.
- د. رمزي حسونة، النظام القانوني الدوليّ لحماية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون– جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد٢٥، ٢٠١٣.
- الزبير سيف الاسلام، مساواة السكان في العذاء العالمي وموقعنا نحن العرب، بحث نشره المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، العدد ٣٠ – ٣١، ١٩٨٣.
- د. زكي هاشم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، المجلة الصرية للقانون الدولي، مجلد ٥، ١٩٤٩.
- د. زياد الحافظ، المشهد الاقتصادي الأمريكي وتداعياته على السياسة الخارجية الأمريكية، المستقبل العربي، السنة ٢٧ ،العدد ٣٠٦، ٢٠٠٤.
- زياد زنبوعة، تحرير التجارة الدولية كأحد الأساليب الترغيبية لجماعات الضغط الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٥، عدد٦، ٢٠٠٣.
- د. زيد الرماني، الإرهاب الاقتصادي: أشكاله وآثاره، مجلة المال والتجارة، عدد ٤٩٨، ٢٠١٠.

- ❖ سامر عبد الله، منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، عدد ١٤٢، ٢٠١٢.
- ❖ د. سامر عكاشة، لعبة الوجود وموقع الأشياء منه – تعقيبات على ملف العولمة، مجلة المستقبل العربي، عدد٢٣٦، ١٩٩٨.
- ❖ سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة مياه في المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٠٩، الكويت، ١٩٩٦.
- ❖ سعد العجمي مجلس الأمن وعلاقته بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العملي، جامعة الكويت، عدد ٤، ٢٠٠٥.
- ❖ د. سعدي البرزنجي المسألة الكوردية في القانون الدولي، مقال منشور مجلة كولان العربي، صادرة في ١ تموز ١٩٩٦.
- ❖ د. سعود عرموش، الفيتو للدول الكبرى فى ميثاق الأمم المتحدة منع تحقيق العدالة للدول الصغر، مقال منشور في مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين، مجلد ١١، عدد ٤١، ٢٠١٨.
- ❖ سعيد عبد السلام، التوازن العقدي في نطاق عقود الإذعان، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد ٧، عدد١٣، ١٩٩٨.
- ❖ سلوى العنتري، قرض الصندوق: الآثار الاجتماعية للسياسات التقشفية، مجلة الديمقراطية، مجلد ١٧، عدد٦٥، ٢٠١٧.
- ❖ سليم بركات، مفاهيم ومصطلحات العالمية والعولمة، مقال منشور في مجلة النبأ، العدد ٧٤، كانون الثاني ٢٠٠٥.
- ❖ سمر مكناي، توظيف الإعلام الغربي لكراهية العرب والمسلمين، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، مجلد ٤، عدد١، ٢٠١٩.
- ❖ د. سمعان فرج الله، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، مجلة النهضة، مجلد ٢، عدد٦، ٢٠٠٠.
- ❖ د. سمير أمين، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، عدد١٧١، ١٩٩٣.
- ❖ د. سيار الجميل، الحرب: ظاهرة تاريخية: مدخل من أجل فهم سوسيولوجي، مجلة عالم الفكر، مجلد ٣٦، عدد٢، ٢٠٠٧.
- ❖ د. سيف السويدي، مدى مشروعية الدفاع الشرعي الاستباقي طبقاً لأحكام القانون الدولي المعاصر، مجلة الأمن والقانون، مجلد ١٦، عدد٢، ٢٠٠٨.
- ❖ د. شكراني الحسين، العدالة المائية من منظور القانون الدولي، مجلة رؤى استراتيجية، مجلد ١، عدد٤، ٢٠١٣.
- ❖ د. صادق المالكي، الحدود السياسية وعلاقة الإنسان بالمكان، صلح وستفاليا ١٦٤٨ وخرق التوازن بين المتجمعات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد والإدارة، مجلد ٣٣، عدد١.
- ❖ د. صلاح الدين برحو، الإرهاب السياسي، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، عدد٢٨، ١٩٩٧.
- ❖ د. صلاح الدين عبد الوهاب، المساواة بين الدول كأساس لمشاركة الدول الناشئة في توجيه السياسة الدولية: نحو ضوابط جديدة للسلام والأمن الدولي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد ١١، عدد١، ١٩٦٩.

- د. ظافر حسان، منظمة التجارة العالمية والهيمنة الامريكية، مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية، مجلد ١، عدد٤، ٢٠٠٥.
- عادل حمزة، إشكالية التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والإنسانية، عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى.
- د. عادل خليل، منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها، مجلة جسر التنمية، مجلد ٤، العدد٣٧، ٢٠٠٥.
- د. عادل سليمان، الحملة الأمريكية على الإرهاب خارج أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، عدد١٤٨، ٢٠٠٢.
- عادل ماجد المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١.
- د. عاطف النقلي، سياسات صندوق النقد الدولي في الدول النامية، مجلة الدبلوماسي، عدد١١، ١٩٨٩.
- عافية قادة، تكريس العدالة في زمني الحرب والسلم بمفهوم القانون الدولي، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام الثالث، العدد ١١، ٢٠١٦.
- د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، بحث نشرته مجلة الرافدين للحقوق، كلية القانون، جامعة الموصل، عدد٣، ١٩٩٧.
- عايدة جرجس، التكتلات الاقتصادية العالمية وموقف الدول العربية في مواجهتها، مجلة المال والتجارة، العدد ٣٩٨، ٢٠٠٢.
- د. عباس الحديثي، العدالة المناخية والعواقب الجيوبوليتكية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، عدد٢، ٢٠١٤.
- د. عباس الحديثي، صندوق النقد الدولي: أداة صناعة التبعية والهيمنة، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، عدد٥١، ٢٠٠٠.
- د. عبد الحسين شعبان، المحكمة الجنائية الدولية: قراءة حقوقية عربية لإشكالات منهجية وعلمية، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٢٥، عدد ٢٨١، ٢٠٠٢.
- عبد الحق حارش، حرية العقيدة بني التأصيل القرآين والتفعيل النبوي، جملة المعيار، مجلد٢٣، عدد ، ٢٠١٩.
- عبد الرحمن الصالحي، الآثار السياسية والاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات، مجلة البحوث الإدارية، المجلد ٢، العدد١، ١٩٨٦.
- د. عبد الرحمن العصيل، استفهامات حول منظمة التجارة العالمية، مجلة أفنان، عدد١٣، ٢٠٠٧.
- د. عبد الرزاق السنهوري، اوراقه الشخصية، القاهرة ١٩٣٥، منشور في مجلة المحامون، دمشق، العددان ٩ – ١٠، أيلول، تشرين الأول، ٢٠١٠.
- د. عبد السلام فيغو، عقود الإذعان، منشورات مجلة الحقوق – سلسلة المعارف القانونية والقضائية، الإصدار ٣٩، ٢٠١٦.
- د. عبد العزيز الشربيني، التفاعل بين ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ودلالاته للمنطقة العربية، مجلة المدير العربي، العدد ١٤٦، ١٩٩٩.
- د. عبد العزيز كامل، الأمم المتحدة والأمم غير المتحدة، مجلة البيان، عدد٩٥، ١٩٩٥.

- د. عبد الفتاح العشماوي، حقوق الإنسان في الإسلام، بحث نشرته مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٤٦، مجلد ٢٠.
- د. عبد القادر الأقرع، الروبوتات العسكرية في الحروب المستقبلية ومدى خضوعها لأحكام القانون الدولي الإنساني، المجلة القانونية، ISSN: 2537 – 0758، د. ت.
- د. عبد المنعم الصده، عقد الإذعان، مجلة الأمن والقانون، مجلد ٤، عدد١، ١٩٩٦.
- د. عبد المنعم علي، التكتلات الاقتصادية الدولية: طبيعتها أنواعها خصائصها آثارها الاقتصادية على الأقطار العربية، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد ٨٥، ١٩٩٦.
- عبد الهادي بوطالب، حق الشعوب في تقرير المصير وحق الدول في الحفاظ على وحدتها الترابية – رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، ١٩٩٤.
- د. عبد الوهاب المسيري، النظام العالمي الجديد عولمة الالتفاف بدلاً من المواجهة، مجلة المعرفة، عدد٤٦، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩.
- عزالدين الحجاج، البنك الدولي ودوره السياسي في سياسته الاقراضية، المجلة الأردنية الدولية أريام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٣، عدد١، ٢٠٢١.
- د. علان حوشان، علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد ٤، ٢٠١٠.
- د. علي الرام، عقود الإذعان وسلطة القضاء في مواجهة الشروط المجحفة، مجلة القصر، عدد٦، ٢٠٠٣.
- د. علي المعالي، صندوق النقد الدولي: وصفات التنمية ومشروطية التحول الرأسمالي في الدول النامية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٨، عدد ٤، ٢٠١٨.
- علي بوزارة وعبد القادر الشحط، عوائق المحكمة الجنائية الدولية في إرساء العدالة الجنائية الدولية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد ٧، عدد٢، ٢٠٠٢.
- د. علي عيدان، سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش تجاه بنما ١٩٨٩ – ١٩٩٢، مجلة ديالى للعلوم الإنسانية، عدد٩٥، ٢٠٢٣.
- د. علي مسعود، تأثير المنظمات الإقليمية على منظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة التجارة للبحوث العلمية، مجلد ٢٢، عدد٣٩، ٢٠٠٥.
- د. علي مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة آفاق آسيوية، عدد٢، ٢٠١٧.
- د. علي يوسف، الإكراه في المعاهدات الدولية دراسة قانونية في ضوء المادتين ٥١ و٥٢ من اتفاقيتي فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ و١٩٨٦، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد ٣٦، العدد ١، ١٩٩٤.
- عوني السبعاوي، أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) في الأمن المائي العربي، بحث مقدم لندوة المياه والسدود، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٨.
- عيد الراجحي، العدالة البيئية، ط١، السعيد للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٢٠.
- غريب جمعة، الأمم المتحدة دمية يهودية، مجلة البعث الإسلامي، الهند، مجلد ٤٦، عدد ١٠، ٢٠٠١.

- د. غسان الجندي، مدة فعالية محكمة العدل الدولية في حل المنازعات بين الدول، مجلة الحقوق، مجلد ٩، عدد٣، ١٩٨٥.
- د. غسان وشاح، الآثار الاقتصادية والعلمية المترتبة على الفتوحات الإسلامية في نظر المستشرقين الغربيين، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد٦٥، ٢٠٢٢.
- فاطمة زيتون، المحكمة الجنائية الدولية: نحو الرهان على تكريس واقع عدالة جنائية منصفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد ١٥، عدد ٤، ٢٠٢٢.
- د. فائز اللهيبي، العلاقات الدولية في وقت الحرب في الفكر الإسلامي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد ٧، عدد ٢/١٤، ٢٠١٣.
- فتحي معيفي، التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح: قراءة في المفاهيم والدلالات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلد٥، عدد١، ٢٠٢١.
- فراس الطحان، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإرادة والاقتصاد، العدد ٨٥، ٢٠١٠.
- فهد آل فاضل، الإذعان في المعاهدات الدولية وفقاً لمعاهدة فيينا عام ١٩٦٩، بحث مقدم لجامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- فهد الفانك، أزمة الأمن الغذائي العربي، المجلة الثقافية، عدد ٢٧، ١٩٩٢.
- قروض البنك الدولي للتعمير والإنشاء، مجلة الطليعة، عدد٣، ١٩٦٥.
- كارول بيكر، العيش مع أعراض حرب الخليج.. اليورانيوم المنضب معدن العار، ترجمة جاسم جاسم ورشيد الحارقي، مركز أبحاث أم المعارك، دار الحرية، بغداد، العراق، ١٩٩٨.
- كريمة كريم، العولمة وأثرها على الأمن الاقتصادي العربي، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٩٤، عدد ٤٧١ – ٤٧٢، ٢٠٠٣.
- د. لغرس سوهيلة، مفهوم الآخر في الديانتين اليهودية والمسيحية وموقفهما منه، بحث نشرته كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة معسكر، العدد٤، ٢٠١٥.
- لقاء الورد، المنظمات الدولية وخيبة الأمل: الأمم المتحدة نموذجاً، مجلة الدبلوماسي، عدد٢٨، ٢٠٠٦.
- د. لياس قاسي، نظام توازن القوى في أوروبا بعد مؤتمر وستفاليا ١٦٤٨، مجلة الباحث، مجلد ١٣، عدد١، ٢٠٢١.
- مارك هونج، الدول الصغيرة في الأمم المتحدة، ترجمة محمد البهنسي، بحث نشرته المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٤، ١٩٩٥.
- ماري كلود سماوتس، المنظمات الدولية وعدم المساواة بين الدول، ترجمة سعاد طويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد ١٤٤، ١٩٩٥.
- مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، دراسة نشرتها مؤسسة راند، كاليفورنيا، الولايات المتحدة، ٢٠١٦.
- مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، دراسة نشرتها مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦.
- د. محمد الجندي، الأمم المتحدة: نشأة وآفاقاً، مجلة المعرفة، السنة ٣٧، عدد ٤٢٣، ١٩٩٨.

- د. محمد الحميري، أثر حالة عدم توازن القوى في النظام الدولي الجديد على العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد ٣، ٢٠١٠.
- محمد الربداوي، الحرب في العصر الجاهلي، مجلة الموقف الأدبي، مجلد ٥١، عدد ٦١٢ – ٦١٣، ٢٠٢٢.
- د. محمد الرميحي، تخطي الموانع – الطريق الدولي السريع للمعلومات، مجلة العربي، عدد ٥٤٠، ٢٠٠٩.
- محمد السعيدي، البنك الدولي رؤية من الداخل، مجلة شؤون العصر، مجلد ١٠، عدد٢٢، ٢٠٠٦.
- محمد الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي مع الإشارة إلى موقف الدول النامية، مجلة الأمن والقانون، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٠٩.
- د. محمد القصاص، الدراسات العلمية للتغيرات المناخية، المجلة العلمية البيبئة، عدد١٢، ٢٠٠٧.
- محمد بن نواف آل سعود، الثروة النفطية السيادة وعدالة التوزيع في عالم غير مثالي، بحث نشرته مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد٤، ١٩٨٦.
- د. محمد جمال باروت، حق التدخل الدولي، أيكون ولاية عالمية أم إمبريالية عليا، جريدة الحياة، عدد ١٣٣٦٣، ١٩٩٩.
- د. محمد حسن جاد، الحرب الاستباقية بين الدفاع الشرعي والاعتداء على سيادة الدول، مجلة كلية الشريعة القانون بأسيوط، عدد ٣٤، جزء ١، ٢٠٢٢.
- د. محمد حسين العيساوي، حق النقض الفيتو في مجلس الأمن دراسة من منظور القانون الدولي، بحث نشرته مجلة أهل البيت، العدد٢٢، د. ت.
- د. محمد زيد، المحكمة الجنائية الدولية في النظام العالمي الجديد، مجلة الفكر الشرطي، مجلد ١٠، عدد ٣٨، ٢٠٠١.
- د. محمد سعادي، بين الحرب الوقائية والحرب الاستباقية في القانون الدولي العام، مجلة القانون، عدد١، ٢٠١٠.
- د. محمد شوقي عبد العال، الانتفاع غير العادل: مشروع سد النهضة في ضوء الوضع القانوني لنهر النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، ٢٠١٣.
- د. محمد صالح المسفر النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، عدد ٨، ١٩٦٦.
- د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد٢٢٨، ١٩٩٨.
- د. محمد عزيز شكري، الأمم المتحدة في الميزان، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١، عدد١، ١٩٧٣.
- د. محمد علي الجبوري، المعضلة المائية بن تركيا والجوار الجغرافي العربي، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣٦، عدد ٤١٩، ٢٠١٤.
- محمد فهيم يوسف، عولمة حقوق الانسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الانسان، مجلة المستقبل العربي، عدد ٦٤.
- د. محمد فوار الآلوسي، التعسف في عقود الإذعان، بحث نشرته مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد ١٣، مجلد٢، ٢٠١٧.

- ❖ محمد هشام فريجة، القرارات الدولية وسياسة إسرائيل، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مجلد ٣٧، عدد٢، ٢٠١٣.
- ❖ محمد يونس الصائغ، حق الدفاع الشرعي وإباحة استخدام القوة في العلاقات الدولية، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد ٩، عدد٣٤، السنة ١٢، ٢٠٠٧.
- ❖ محمد يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاماً ١٩٦٥ – ٢٠١٥ مجلة الساسة الدولية، عدد٢٠٠، ٢٠١٥.
- ❖ د. محمود غراب، دور سياسات صندوق النقد الدولي في إشعال الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١٠٤، عدد ٥١١، ٢٠١٣.
- ❖ محيا زيتون، البنك الدولي: ممارسات قمعية وسيطرة أمريكية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد ٩، عدد٢٣، ٢٠٠١.
- ❖ مصطفى النصراوي، الهجرة السرية من جنوب المتوسط إلى شماله، مجلة العربي الكويتي، ٢٠١٥.
- ❖ مصطفى عبد رب النبي، حركات الفتوحات الإسلامية، مجلة التضامن الإسلامي، العدد ٤٨، جزء ١١، ١٩٩٣.
- ❖ د. مطيع المختار، محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مجلة الوحدة العربية، عدد ٩٠، ١٩٩٢.
- ❖ معتز نعيم، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣، العدد الثاني، ٢٠٠٧.
- ❖ معمر نخلة، مبدأ التكافؤ في المعاهدات الدولية: اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل وجمهورية مصر العربية لعام ١٩٧٩ أنموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية – المركز القومي للبحوث بغزة، مجلد ٦، عدد٢٢، ٢٠٢٢.
- ❖ د. معن الحافظ، المحكمة الجنائية الدولية: طموح القانون وتحديات الواقع، مجلة الدراسات الدبلوماسية، عدد ١٩، ٢٠٠٤.
- ❖ مفيد نجم، النظام الدولي الجديد: الإمكانيات – وغياب الاستراتيجية والمعايير، مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٠٦
- ❖ مفيدة لمزري، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد ٥، العدد١، ٢٠٢٠.
- ❖ ملوكة خيراني، تطور مبدأ حق تقرير المصير في القانون الدولي، المجلة الشاملة للحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة، ٢٠٢٢.
- ❖ منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي على النمو االقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٨، عام ٢٠٢٠.
- ❖ د. منصور الراوي، التكتلات الاقتصادية الدولية، مجلة آفاق عربية، المجلد ١٥، العدد ٩، ١٩٩٠.
- ❖ د. منهل قلندر، الإذعان بين العقد والنظام القانوني دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، مجلد ١٦، عدد٥٩، ٢٠١٣.

- منى عمار، عولمة الشركات المتعددة الجنسيات دعم أم هيمنة على الدول النامية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٨٢، ٢٠٢٢.
- مهند مهيدي، دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية: الدول النامية أنموذجاً، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، عدد ١٨، ٢٠١٧.
- د. موسى حمد، قرارات المنظمات الدولية كمصدر من مصادر القانون الدولي، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد ١٤، عدد٥٣، ٢٠١٩.
- نادية النقيب، مدى مشروعية الاتفاقيات غير المتكافئة في القانون الدولي، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلد ١، عدد١، ٢٠١٧.
- ناصر العمر، إرهاب مصطلح الإرهاب، مجلة البيان، عدد ٣٤٣، ٢٠١٦.
- ناظر محمود، الحرب العادلة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد٢٢، ٢٠٢٠.
- د. نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، مصر، ١٩٩٣.
- د. نجيب عوينات، مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية: تكامل أم تعارض في تكريس تطبيق القانون الدولي الإنساني، مركز جيل البحث العلمي، أعمال المؤتمر الدولي الرابع، الجزائر، ٢٠١٤.
- د. نصر عازف، العقوبات والمعونات، مجلة اليبابة الدولية، عدد١٣٩، ٢٠٠٠.
- نغم زيا، الأمن الدولي بين ميثاق الأمم المتحدة ومفاهيم حماية حقوق الإنسان، مقال نشرته مجلة الرافدين للحقوق، المجلد٩، العدد ٣٣.
- د. نورهان متولي، دبلوماسية اللقاح: أزمة توفيره، مجلة آفاق سياسية، عدد٧٢، ٢٠٢١.
- هاني البسوس، يهودية إسرائيل، نظرة مفهومية تحليلية إلى الفكر اليهودي المتطرف، مقال نشرته جامعة السلطان قابوس في عمان، العدد ٤ – ٥، ٢٠١٦.
- د. هشام بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، مجلد ١٦، عدد١٥، ٢٠٢٢.
- د. هنادي عيسى، الحرب والسلام في الفكر اليهودي المعاصر، مجلة جماعة مروي التكنولوجية، عدد٤، ٢٠١٩.
- هيئة التحرير، الإعلام والأمن الثقافي العربي، مجلة المستقبل العربي، مجلد ١٧، عدد١٩٢، ١٩٩٥.
- هيئة التحرير، بريكس: مسار الاقتصاد العالمي الجديد: دور القوة الصاعدة بريكس وتأثيرها في النسق الدولي، مجلة المال والتجارة، عدد٦٥٧، ٢٠٢٤.
- د. وحيد رأفت، مستقبل الأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٣١، ١٩٧٥.
- وردة مهني، تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة – دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية، مجلة تنمية الموارد البشرية مجلد ١٦، عدد ٢، ٢٠٢١.
- د. ياسر الحويش، تأثير اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في تطوير القوانين الداخلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٠، عدد٢، ٢٠٠٤

- ياسر عبد الله، معوقات تحقيق العدالة الجنائية الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٥، عدد ٢٠، ٢٠١٧.
- د. يحيى اليحياوي، القوة الناعمة أو في التمظهرات الجديدة للتسلط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد٣٦٩، سنة ٣٢، ٢٠٠٩.
- يوسف أوقسو، القوة الناعمة: إرادة الهيمنة الثقافية الغربية في ظل غياب تكافؤ الفرص مع الدول الفقيرة، مجلة باحثون: المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد١٩، ٢٠٢٢.
- يوسف محمود، برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، بحث نشرته مجلة جامعة تشرين، مجلد ٢٧، عدد آدم أبوسالف ود. أحمد المعتز، منظمة التجارة العالمية وسيادة الدولة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد١١، ٢٠١٦ ٢، ٢٠٠٥.

٥- أطروحات الدكتوراه:

- أحمد طوزان، تداعيات العولمة في إطار القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق، ٢٠١٣.
- أحمد موسى، تدويل النزاعات الداخلية في التنظيم الدولي المعاصر (كوسوفا دراسة حالة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة دمشق، ٢٠١٩.
- أحمد وافي، الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان ومبدأ السيادة، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، رقم ١، ٢٠١١.
- آمال بيدي، إصلاح منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون والشراكة مع الجهات الفاعلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، ٢٠١٥.
- آمال موساوي، التدخل الدوليّ لأسباب إنسانية في القانون الدوليّ المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة، ٢٠١٢.
- د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر (دراسة في العلاقة الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالمية)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.
- جميل حمود، تأثير التكنولوجيا الحديثة في العلاقات والقواعد الدولية، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، ١٩٩٧.
- رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠٠٩.
- سفر الحوالي، ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، فرع العقيدة، نشرها دار الحكمة، ١٩٩٩.
- د. سيف بن عمران العامري، مسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية بين الدول بين النصوص القانونية والممارسة الدولية، رسالة دكتوراه في القانون العام، وحدة التكوين والبحث: العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثانية، عين الشق، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٤.

- د. فيصل شرارة، انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث، للحصول على شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم ، ٢٠١٨.
- د. صلاح الدين بودربالة، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خده، ٢٠١٠.
- د. عبد القادر يوبي، علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدوليّة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران، ٢٠١٢.
- عبد الله الفارس، الإصلاح الاقتصادي بين برامج مؤسسات التمويل الدولية والبرامج الوطنية – دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب، سوريا، ٢٠١٠.
- د. عبد المنعم بوبشيش، آليات الإلزام في القرار الدولي ودورها في تكريس الشرعية – دراسة مقارنة بين القانون الدولي العام والفقه الإسلامي الدولي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجاج لخضر باتنة، ٢٠١٥.
- د. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.
- عثمان توات، اتفاقيات التجارة الإقليمية: التشابكات وفرص وتحديات النظام التجاري العالمي حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.
- علاء مهنا، أثر العولمة في التوازن الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، ٢٠١٥.
- علي البادي، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات "دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤.
- د. محمد السعيد الدقاق، النظرية العامة لقرارات المنتظمات الدولية ودورها في إرساء قواعد القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، مصر، ١٩٧٣.
- د. محمد سعادي، التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران، د. ت.
- مليكة قادري، الحرب العادلة وأزمة الشرعية الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة –١، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦.
- د. هيثم حسن، التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ١٩٩٩.
- وفاء دريدي، دور القضاء الجنائي الدوليّ في تنفيذ قواعد القانون الدوليّ الإنساني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، ٢٠١٦.

٦- الكتب المترجمة:

- إدغار موران، إلى أين يسير العالم، ترجمة أحمد العلمي الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩.
- إريك هوبزباوم، عصر الإمبراطورية ١٨٧٥ – ١٩١٤، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.
- إريك هوبسبوم، القرن الجديد، ترجمة وجيه عبد المسيح، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.
- أزوالدو ريفرو، انقراض العالم الثالث أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية، ترجمة د. فاطمة نصر، ط١، دار سطور الجديدة، مصر، ٢٠١٢.
- أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، مطابع السياسة، الكويت، ٢٠٠٤.
- أمين معلوف، الهويات القاتلة – قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة د. نبيل حسن، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، بيروت ١٩٩٩.
- آنيا لومبا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الثقافي، ترجمة د.محمد غنوم، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٧.
- أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة د. جورج كتورة ود. إلهام الشعراني، ط١، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠١٠.
- أوليغ بلاتونوف، لهذا كله ستنقرض أمريكا الحكومة العالمية الخفية، ترجمة نائلة موسى وإيرينا بوتشينسكايا، ط١، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٢.
- إيمانويل وولرستين، تحليل النظم الدولية، ترجمة أكرم حمدان، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، ٢٠١٥.
- إيمي شوا، عصر الإمبراطورية، كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها، ترجمة د. منذر محمود محمد، ط١، مكتبة العبيكان، السعودية، ٢٠١٠.
- باتريك هارمن وآخرون، القانون الدولي وسياسية المكيالين، ترجمة د. أنور مغيث، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٥.
- بن دو بريه، السياسة، ترجمة نانيس عبد الوهاب، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.
- بول سوبزي، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، د.ت.
- بول كيركبرايد، العولمة – الضغوط الخارجية ، ترجمة د. رياض الأبرش، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٣.
- بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٩١، ترجمة يوسف ضومط، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.
- تشارز كيغلي وشانون بلانتون، السياسة العالمية التوجهات والتحولات الجزء الثاني، ترجمة منير بدوي وغالب الخالدي، ط١، دار جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧.

- جاك بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة، ترجمة أحمد منيب، ط١، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١.
- جان بودريارد وإدغار موران، عنف العالم، ترجمة عزيز توما، دار الحور للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٥
- جان دنيزت، الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي ١٩٤٥ – ١٩٨٨، ترجمة د.هشام متولي، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ١٩٨٩
- جانيت أبو لغد، ما قبل الهيمنة الأوروبية، النظام العالمي بين ١٢٥٠ و ١٣٥٠ م، ترجمة د. محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١.
- جلال الدين الرومي، فيه ما فيه، ترجمة عيسى العاكوب، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ت.
- جورج رديبوش، سقراط، ترجمة د. أحمد الأنصاري، ط١، المركز القومي للترجمة، مصر، ٢٠١٤.
- جوزيف.س.ناي، المنازعات الدولية، ترجمة د. أحمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٧.
- جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم، اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة مصطفى الطناني، ود. عاطف معتمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.
- جي آر ماندل، العولمة والفقراء، ترجمة وليد شحادة، ط١، دار الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.
- جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، ج١، ترجمة رفيق زهدي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
- جيفري ألين بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة: التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، ترجمة محمد حسن، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٤.
- جيمس كروفورد مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي، ترجمة محمود الحرثاني، ط٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، د.ت.
- جين كوهين، العولمة والسيادة نظرة جديدة لمفاهيم القانونية والشرعية والدستورية، ترجمة د. ياسر ابراهيم، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٢٢.
- حسن فيرنيا، تاريخ إيران القديم من البداية حتى نهاية العهد الساساني، ترجمة محمد نور الدين عبد المنعم والسباعي السباعي، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الغجالة، ١٩٩٢.
- دبوي رنيه جان، كتاب القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، ط١، منشورات دار عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٧٣.
- ديفيد بوسكو، خمسة يحكمون الجميع مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث، ترجمة غادة طنطاوي، ط١، المركز القومي للترجمة، مصر، ٢٠١٤.
- ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة رقم ٣٨٧، الكويت، ٢٠١٢.
- ديفيد هارفي، الليبرالية الجديدة(موجز تاريخي)، ترجمة مجاب الإمام، ط١، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨.

- ❖ راي بوش، الفقر والليبرالية الجديدة الاستمرارية واعادة الانتاج في جنوب العالم، ترجمة الهام عيدروس، ووليد سليم، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٥.
- ❖ روبرت باستور، رحلة قرن كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد، ترجمة هاشم محمد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٠.
- ❖ روبرت سميث، جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر، ترجمة: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.
- ❖ روجيه جارودي، حفاروا القبور – الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها، ترجمة عزة صبحي، ط٣، دار الشروق، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.
- ❖ ريتشارد اتش. روبنز، المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٨.
- ❖ ريتشارد كوك وكريس سميث، انتحار الغرب، ترجمة محمد التوبة، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١.
- ❖ زيجريد هونكه، الله ليس كذلك، ترجمة د. غريب غريب، ط٢، دار الشروق، مصر، ١٩٩٦.
- ❖ سماوتس كلود، المنظمات الدولية وعدم المساواة بين الدول، ترجمة سعاد طويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٤.
- ❖ سير توماس وآرنولد، الدعوة إلى الإسلام بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة د. حسن حسن ود. عبد المجيد عابدين، واسماعيل النجراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧١.
- ❖ شارل سنيوبوس، تاريخ حضارات العالم: الحضارة الفرعونية– الآشوريون – البابليون – الفينيقيون – الفرس – اليونان – الرومان، ترجمة محمد كرد علي، ط١، الدار العالمية للكتب والنشر، مصر، ٢٠١٢.
- ❖ صامويل هنتنجتون، صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي، ترجمة عباس كاظم، ط١، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، د.ت.
- ❖ عمران حسين، رؤية إسلامية ليأجوج ومأجوج في العالم الحديث، ترجمة تمام عدي، د. د. ن، ٢٠٠٩.
- ❖ غراهام هانكوك، سادة الفقر، ترجمة د. ناصر السيد ومستمار السقيد، ط١، دار الهيثم، بيروت، لبنان، ١٩٩٤
- ❖ غريغوري كلارك، الاقتصاد العالمي نشأته وتطوره ومستقبله، ترجمة أمين الأيوبي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
- ❖ غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢.
- ❖ ف. دياكوف وس. كوفاليف، الحضارات القديمة، ترجمة نسيم اليازجي، الجزء الأول، ط١، منشورات دار علاء الدين، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠.
- ❖ فرانز رزونتال، علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة د. صالح العلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣.
- ❖ فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، ط١، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.

- فيكتور فرنر، الحرب العالمية الثالثة (الخوف الكبير)، ترجمة هيثم كيلاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د.ت.
- كلارك ايشلبرغر، الأمم المتحدة في ربع قرن، ترجمة عباس العمر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، د.ت.
- لايريك روبير وآخرون، القانون الدولي وسياسية المكيالين، ترجمة د. أنور مغيث، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٥.
- لوريتا نابوليوني، الاقتصاد العالمي الخفي رأسمالية جديدة، ترجمة لبنى عامر، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.
- ليتشوك وبولياكوف وبروبوبوف، موجز تاريخ المجتمع السوفيتي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، روسيا، ١٩٧٣.
- ليون ديكي، دروس في القانون العام، ترجمة د. رشدي خالد، منشورات مركز البحوث القانونية، بغداد، العراق، ١٩٨١.
- ماري ليريتو، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة د. هشام متولي، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ١٩٩٣.
- مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ترجمة مروان خير، انترناشنال سنتر، بيروت، لبنان، ١٩٧٠.
- موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام الشرق واليونان القديمة، تعريب فريد داغر وفؤاد أبو ريحان، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.
- ميريل وين ديفيز وضياء الدين سردار، الحلم الأمريكي كابوس العالم، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
- ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، مكتبة الأسرة، مصر، ٢٠١٢.
- ميشيل لولار، صندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة هشام قولي، دار طلاس، دمشق، سوريا، ١٩٩٥.
- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبداً، ترجمة أسعد الحسين، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ٢٠١٠.
- نعوم تشومسكي، الدول المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة أسامة اسبر، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤.
- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة عاطف عبد الحميد، ط١، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧.
- نيرى وودز، قلاع العولمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقترضين، ترجمة محمد رشدي سالم، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٠.
- نيقولا ميكافيللي، فن الحرب، ترجمة صالح زغلول، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة، ٢٠١٥.
- هارلود كورلاند، الأمم المتحدة كيف ولماذا؟ ترجمة عبد الفتاح المنياوي، مكتبة النهضة العربي، القاهرة، مصر، د.ت.

- هانس بيتر ومارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٧.
- هنري فورد، اليهودي العالمي المشكلة العالمية الأولى، ترجمة أكرم مؤمن، ط١، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، ٢٠١٣.
- هنري كيسنجر الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك البديري، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، عمان، الأردن.
- ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.
- وليام جاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج التطبيق العملي للبروتوكولات، عرض وتعليق مجدي كامل، دار الكتاب العربي، مصر، القاهرة، د ت.
- ويليام بلوم، الدولة المارقة دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم، ترجمة كمال السيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.
- يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، ترجمة علي سعيد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١١.

٧- التقارير والمؤتمرات:

- د. إبراهيم العناني، حرية العقيدة بين الشريعة الإسلامية والوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، من أبحاث ووقائع المؤتمر العام الثاني والعشرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير عن التنمية البشرية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٧.
- د. بلقاسم كرمني، الامم المتحدة وظيفيا في ظل النظام الدولي الجديد، كلمة ألقيت في الملقتى الدولي المتعلق بالنظام الدولي الجديد ومصالح دول العالم الثالث، الجزائر، ١٩٩٣.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ – الفقر، ١٩٩٠.
- التقرير الاستراتيجي اليمني، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، لعام ٢٠٠٤.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٢.
- تقرير مؤشر الفقر العالمي الجديد، تفاوتات شاسعة بين البلدان وداخلها، تم نشره بتاريخ ٢٠١٩/٧/١١، تاريخ الوصول ٢٠٢٢/٢/٤. عبر الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2019/07/1036611.
- د. صادق المالكي، تجربة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع قضايا الحدود، بحث نشر ضمن مجموعة أوراق بحثية في مؤتمر قضايا الحدود السياسية وآثارها الداخلية والدولية، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٣.
- د. عبد الحافظ الصاوي، سياسات البنك والصندوق الدوليين وأثرها في استمرار تبعية الأمة للغرب، التقرير الاستراتيجي لرابع عشر الصادر عن مجلة البيان: الأمة والخروج من التبعية، ٢٠١٧.

- د. عبد المسيح عبد المسيح، العدالة المناخية: بعداً جديداً للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية – آفاق وتحديات"، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، ٢٠١٧.
- غياب العدالة الصحية يقتل الناس على نطاق واسع، ٢٠٠٨، تقرير متاح على الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية.
- د. كمال الحطاب، آثار منظمة التجارة العالمية على الدول الإسلامية، ندوة العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، نشره المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٦.
- لورا ريد وكارل كيسين، التدخل في المنظور التاريخي، افتتاحيات الأعراف الناشئة للتدخل المبرر، تقرير اتشيسون، أورده مارك تراشتينبرغ مكتبة كينيدي، الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، كولومبيا ١٩٩٣.

٨- الوثائق الرسمية:

- اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الثاني الملحق بها.
- الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.
- اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.
- اتفاقية أوسلو ١٩٧٢ المتعلّقة بالتلوث البحري بالإغراق من السفن والطائرات.
- اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥.
- اتفاقية جات ١٩٤٧.
- اتفاقية جنيف ١٩٧٧ الخاصة بتلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات.
- اتفاقية جنيف ١٩٧٩ المتعلّقة بتلوث الهواء عبر الحدود.
- اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي المنعقدة في باريس١٩٧٢.
- اتفاقية رامسار.
- اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي ٢٠٠٣.
- اتفاقية فيينا ١٩٨٥ الخاصة بطبقة الأوزون.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ١٩٨٥.
- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩.
- اتفاقية لندن ١٩٥٤ الخاصة بمنع تلوث البحار من السفن.
- اتفاقية منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا NAFTA.
- اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
- إعلان الأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية.
- إعلان التقدم الاجتماعي والتنمية.

- ❖ الإعلان العالمي حول التقدم الاجتماعي والتنمية.
- ❖ الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصّب والتمييز القائمين على أساس الدين والمعتقد.
- ❖ البروتوكول اللاحق باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١.
- ❖ بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- ❖ بطرس غالي، خطة السلام، تقرير مقدم لمجلس الأمن، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥.
- ❖ التعليق العام رقم ١٢ للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ❖ تفاقية فيينا الناظمة للعلاقات الدبلوماسية بين الدول لعام ١٩٦١.
- ❖ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ١٩٩٢.
- ❖ دستور الجمهورية اللبنانية.
- ❖ دليل المحكمة الخاصة بلبنان .
- ❖ العهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦.
- ❖ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- ❖ عهد عصبة الأمم.
- ❖ قانون الالتزامات اللبناني.
- ❖ القانون المدني الأردني.
- ❖ قانون المدني السوري.
- ❖ القانون المدني العراقي.
- ❖ القانون المدني المصري.
- ❖ قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
- ❖ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان..
- ❖ معاهدة حظر الأسلحة النووية ٢٠١٧.
- ❖ معاهدة مونتريال للطيران المدني ١٩٧١.
- ❖ معاهدة مونتريال للطيران المدني ١٩٧١.
- ❖ منظمة الوحدة الإفريقية.
- ❖ موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ١٩٩٧ – ٢٠٠٢، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.
- ❖ موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ١٩٩٢–١٩٩٦، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٨.
- ❖ موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١١.

- موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة، ١٩٤٨-١٩٩١، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٢.
- ميثاق الأمم المتحدة.
- الميثاق الدوليّ للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.
- الميثاق الدوليّ للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.
- ميثاق تأسيس صندوق النقد الدولي.
- ميثاق منظمة الدول الأمريكية
- ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.
- النظام الأساسي للمحكمة المحكمة الجنائية الدولية.
- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
- نظام البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية ١٩٦٣.

- قرارات الجمعية العامة:

- A/RES/195(III)
- A/RES/2131 (XX)
- A/RES/25/2625
- A/RES/2625 (XXV)
- A/RES/2625 (XXV)
- A/RES/2625(XXV)
- A/RES/31/*2131*
- A/RES/3103(XXVIII)
- *3314* (XXIX)/A/RES
- A/RES/2672 (XXV)
- A/RES/34/46
- A/RES/386(V)
- A/RES/39(I)
- A/RES/ES-10/22
- RES /63/ 677/ A
- A /HRC /20/23
- A / RES / 44 / 80
- A/RES/3246(XXIX)

- A/RES/2985(XXVII)
- A/RES/3034(XXVII)
- A/63/ 677 لعام ٢٠٠٩

- قرارات مجلس الأمن:

- S/RES/1681 (2006)
- S/RES/1710 (2007)
- S/RES/678(1991)
- S/RES/ 807(1993)
- S/RES/648(1992)
- S/RES/686(1991)
- S/RES/1320(2000)
- S/RES/1368(2001)
- S/RES/1368(2001)
- S/RES/1368(2001)
- S/RES/1373(2001)
- S/RES/1373(2001)
- S/RES/1373(2001)
- S/RES/1383(2001)
- S/RES/1422(2002)
- S/RES/1422(2002)
- S/RES/1430(2002)
- S/RES/1432(2002)
- S/RES/1466(2003)
- S/RES/1478(2003)
- S/RES/1487(2003)
- S/RES/1497 (2003).
- S/RES/1593(2005
- S/RES/1595(2005)
- S/RES/1595(2005)
- S/RES/1640(2005،
- S/RES/1644(2005)
- S/RES/1741(2007)

- S/RES/1752(2007)
- (S/RES/1757(2007)
- (S/RES/1757(2007)
- S/RES/1781(2007)
- S/RES/232(1966)
- S/RES/546(1984)
- S/RES/660(١٩٩٠)
- S/RES/678(1990)
- S/RES/687(1991)
- S/RES/688(1991)
- S/RES/688(1991)
- S/RES/748(1992)
- S/RES/748(1992)
- S/RES/794(1992)
- S/RES/794(1993)
- S/RES/808(1993)
- S/RES/827(1993)
- S/RES/827(1993)
- S/RES/83(1950)
- S/RES/841(1993)
- (S/RES/955(1994)
- (S/RES/955(1994)

- وثائق منظمة العفو الدولية:

- IOR51/002/2003

٩- مواقع الانترنت:

- الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://www.un.org/
- الموقع الرسمي للأمم المتحدة – مكتب المفوض السامي – حقوق الإنسان، عبر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/declaration-use-scientific-and-technological-progress-interests
- الموقع الرسمي للبنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY

- بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي: https://api.worldbank.org/v2/ar/country/SDN?downloadformat=excel
- د. جمال السويدي، معاهدة فيينا ١٨١٥ .. دروس في صنع السلام العالمي، مقال متاح على موقع الاتحاد، نشر في ٢٠١٦/١٠/٣١ https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/91714/ .
- حقائق المحكمة الجنائية الدولية، وكالة أنباء رويترز، مقال تم نشره في ٢٠٢١/٣/١٣، عبر الرابط التالي https://www.reuters.com/article/icj-factbox-ea6-idARAKBN2CU1YU/
- حول البيئة https://www.iloencyclopaedia.org/ar/part-vii-86401/environmental-policy/item/744-international-environmental-conventions
- دعم مجموعة السبع لاحتكارات شركات الأدوية يعرض حياة الملايين للخطر، مقال نشرته منظمة العفو الدولية عبر موقعها الرسمي، تاريخ ٢٠٢١/٦/١، تاريخ الوصول ٢٠٢٢/٧/٤. www.amnesty.org.
- دليل المحكمة الخاصة بلبنان على الرابط التالي: www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Lebanon-STL-Handbook-2008-Arabic.pdf
- دويتشه فيله، القانون الدوليّ يمنح حقّ تقرير المصير ولا يقرر الانفصال، مقال نشره موقع مصراوي بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٧، على الرابط التالي: www.masrawy.com/news.
- عائشة البصري، أحكام محكمة العدل الدولية في دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل وتداعياتها – تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط الآتي: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/icj-ruling-in-south-africa-case-against-israel-and-repercussions.pdf
- زينب ضبع، ما هي خيارات الطعام المتاحة في قطاع غزة؟ مقال نشره موقع بي بي سي نيوز، عبر الموقع الرسمي: www.bbc.com.
- عبد الحي زلوم، بعد ربع قرن من برامج صندوق النقد الدولي زادت المديونية الأردنية أكثر من عشرة أضعاف وأصبحت نسبة الفقر في الأردن ٣٣ %، صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، تاريخ النشر ٢٦ / ٦ / ٢٠١٦، تاريخ الوصول ٢٠٢١/٢/٢، عبر الرابط التالي: http://www.raialyoum.com/?p=464545
- عبد الناصر الفرا، حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدوليّة، بحث منشور في جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص١٤/٢٠، متوفر على الرابط التالي: www.qou.edu/home/sciResearch/researchersPages/.../self_determination.pdf
- غزة.. محاولات بحث يائسة عن حبة دواء، بحث نشره موقع الحرة على الموقع الرسمي: www.alhurra.com.
- قضية المناجم في بلغاريا عبر الرابط التالي: https://jusmundi.com/en/document/decision/en-electricity-company-of-sofia-and-bulgaria-judgment-preliminary-objection-tuesday-4th-april-1939

- كيف تحصل غزة على مياهها، مقال نشره موقع سي ان ان بالعربية، عبر الموقع الرسمي: arabic.cnn.com www.
- محمد السيد، مشاركون بمنتدى الجزيرة: ميزان العدالة الدولية بغزة فضح الغرب وأميركا، مقال نشره موقع قناة الجزيرة على موقعها الرسمي، www.aljazeera.net
- محمد خاطر، غزة.. تفضح الجميع، قال نشرته مدونة الجزيرة عبر موقعها الرسمي، www.aljazeera.net
- مقالاً بعنوان هذه أبرز مطالب دول الحصار من قطر، متاح على الرابط التالي https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/6/23/%d9%87%d8%b0%d9%87-%d8%a3%d8%a8%d8%b1%d8%b2-%d9%85%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8-%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%b1-%d9%85%d9%86-%d9%82%d8%b7%d8%b1
- ممدوح سليمان، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والقسرية (الانفرادية)، بحث متاح على الموقع التالي: https://apa-inter.com/static/media
- موسى الدويك، الإرهاب والقانون الدوليّ، بحث نشره موقع المكتبة القانونية العربية في ٢٠١٧/١١/١، متاح بالكامل على الرابط التالي: https://www.bibliotdroit.com/2017/01/blog-post_32.html
- وثيقة مفهوم الإرهاب والمقاومة، رؤية عربية وإسلامية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٣، متوفرة على الرابط التالي: http://www.mesc.com.jo/Documents/Doc_3.html
- موقع الدومان https://www.aldouman.com/articles
- مشكاة المؤمن، العدالة البيئية، شبكة قانوني الأردن، ص ٣- ٥ متاحة عبر الموقع: www.lawjo.net
- يوسف خطاب، دعوى الإبادة الجماعية ضد إسرائيل .. أهميتها .. وحيثياتها .. ودوافع إقامتها وسيناريوهاتها المتوقعة وجدواها، ورقة تحليلية مقدمة لمركز الخليج للأبحاث، متاحة عبر الرابط الآتي: https://www.grc.net/documents/65a91f28ea0fcGenocideLawsuitAgainstIsrael2.pdf
- 97 كيلومترا في مياه تايلاند تقف سدا منيعا أمام توسع بكين في ميكونغ، مقال نشره موقع سويس انفو، عبر الرابط التالي: www.swissinfo.ch/ara/97/ تاريخ النشر ٢٠٢٠/١/١٠

ثالثاً- المراجع باللغات الأجنبية:

١- الكتب:

أ- باللغة الإنجليزية:

- AL stair Buchan, United states foreign policy and future, U.K Cornall Univirsity press, 1976.

- Allen Buchanan, Justice, Legitimacy, and Self-Determination. Moral Foundations for International Law Oxford University Press, 2003.
- Antoinette Hildering, International law, Sustainable Development and water Management 'The Netherlands; Delft, Eburon Academic Publishers, 2006.
- Antony Anghi, Imperialism, sovereignty and the making in international law, 2005.
- Charles Sampford , Rethinking International Law and Justice, Griffith University, Australia Published by Ashgate Publishing Limited Ashgate Publishing Company Wey Court East 110 Cherry Street Union Road Suite 3-1 Farnham Burlington, VT 05401-3818 Surrey, GU9 7PT USA England, 2014.
- Charles Sampford , Rethinking International Law and Justice, Griffith University, Australia Published by Ashgate Publishing Limited Ashgate Publishing Company Wey Court East 110 Cherry Street Union Road Suite 3-1 Farnham Burlington, VT 05401-3818 Surrey, GU9 7PT USA England, 2014.
- Charles Sampford and others, Rethinking International Law and Justice, Law, Ethics and Governance Series, Charles Sampford, Spencer Zifcak and Derya Aydin Okur 2015.
- David m. Malone The Security Council In The 1990s: Inconsistent Improvisational, indispensable? New Millennium, New Perspectives, The United Nations, Security, And Governance, The United Nations University, 2000.
- David Welch, Justice and the genesis of war, Cambridge studies in international relation, Cambridge university, 1993.
- Eyal Benvenisti Moshe Hirsch, The Impact Of International Law On International Cooperation Theoretical Perspectives, Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, 2004.
- F. Cooper, John English, Ramesh Thakur, Enhancing Global Governance: Towards a New Diplomacy? Andrew, United Nation University Press, 2002.
- Francis Wileox, U.N and the Nonaligned Nation Princeton, Foreign Policy Association, New York, 1964.
- FRANK J. GARCIA, Global Justice and International Economic Law Opportunities and Prospects, Edited by CHIOS CARMODY, University of Western, Ontario Faculty of Law Boston College Law School JOHN LINARELLI Swansea University School of Law, cambridge university press , New York, 2012.

- George CORM, Le nouveau Ordre Mondiale, Aux racines des échecs du développement, La Découverte, Paris, 1993.
- H. Jessup. International problem of Governing Mankind Clermont, California, 1947.
- H. Kelsen. The law of United Nations. London. 1915.
- Hambro, et aj, charter of united nations, Columbia university press, 1969.
- Hanson W. Baldwin strategy for tomorrow, New York, 1970.
- Harry Magdoff, Studies In The Theory Of Imperialism Without Colonies, Edited by Roger Owen & Bob Sutcliffe, Longman Jouse, Burnt Mill, Halow Essex, U.K. 1972.
- Ingrid Delupis: International Law and the Independent state, Gouver press, 1974,
- Interights: responding to September 11: the franwork of international law, October and November, 2001.
- Isidor Epshtien; Judaism, Penguin books, Harmondswprth, Middlesex, England, 1990
- J.L Briely, The Law of NATIONS, An Introduction to The International Dimension of Peace, 6th ed, 1982.
- Jean Pierre Bois, Les Guerres en Europe 1494 – 1792, edition Belin, 2003.
- Jeffrey I. Dunoff, joel p. Trachtman, Ruling the World? Constitutionalism, International Law, and Global Governance Edited by Temple University Beasley School of Law Fletcher School of Law and Diplomacy, Cambridge University Press, 2009.
- Jeffry A.Frieden and David A.Lake, International Political Economy, Perspectives On Global Power And Wealth, aylor & Francis e-Library, 2003.
- Joel H. Westra, international law and the use of armed force the un charter and the major powers, First published by Routledge, New York, 2007.
- John Martin Gillory, Justice as sovereignty: david hume and the origins of international law, Lauterpacht center for international law and wolfson, 2008.
- John Wiley& sons, The modern law review limited, published by Oxford, OX4 2DQ, U.K, Malden, 2016.
- Jones Roye, Analysing foreign policy An Introduction to some conceptual problems Routledge Kegan paul, London, 1970.

- Joseph s, Nye, Jr, Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs, 2005.
- Joseph s. Nye, soft power the means to success in world politics, pub li caff airs, new york, United States, 2004.
- Karen Armstrong Holy War: The Crusades and Their Impact on Today's World (New York: Anchor Books, 2001.
- Koninklijke Brill NV, Leiden, Global Justice and International Affairs, Series Editor Tom Brooks, Newcastle University Copyright, The Netherlands, 2012.
- Louis Henkin use of force: law and u.s policy a part of the book right v. might international law and the use of force, new work, council of foreign relations press, 1991.
- lukas h. meyer and pranay sanklecha, Introduction: Legitimacy, justice and public international law. Three perspectives on the debate, Published online by Cambridge University Press, 2010.
- Marja'n, Attila. The Middle of the Map: Geopolitics of perceptions. London: john Harper pub, 2011.
- MARK WEISBURD, Failings of the International Court of Justice, Oxford University Press, New York, 2016.
- Martha finnemore, The Purpose of Intervention Changing Beliefs About The Use Of Force Martha Finnemore, Cornell University Press, 2003.
- Michael Akehurst, Amodern Introduction To International Law. London: George allen and Unwin LTD, 1970.
- Oliver Dörr, Use of Force, Prohibition of, Oxford Public International Law, Max Planck Encyclopedias of International Law, 2015.
- Paul Collier, The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It, Oxford University Press, Oxford, 2007.
- Paul, Kennedy, The Rise And Fall Of The Great Powers, Random House, New York, 1987.
- peter koller, International law and global justice, In Lukas H. Meyer (ed.), Legitimacy, Justice and Public International Law. Cambridge Univeristy Press, 2009

- Rachel Bzostek, Why Not Preempt? Security, Law, Norms and Anticipatory Military Activities, Ashgate Publishing Limited, England, 2008.
- Sarah joseph blame it on the wto? A human rights critique, Oxford University Press, United Kingdom, 2011.
- Sarah joseph blame it on the wto? A human rights critique, Oxford University Press, United Kingdom, 2011.
- Satvinder Juss, International Migration and Global Justice, Gower House, Lincolnshire, UK, 2006.
- simon caney, The responsibilities and legitimacy of economic international institutions, Published online by Cambridge University Press, 2010
- Stephen Gill, the G7 nexus and the global crisis, United Nation System, Lausanne, Switzerland, 1994.
- Steven Luper-Foy, Problems of International Justice, Boulder and London, Westview Press, 1988.
- Susan Marks, "Empire's Law," Indiana Journal of Global Legal Studies, 2003.
- Sweezy, Paul Modern Capilatism and Other Essays, Modern Reader, Ney York and London, 1972.
- The Responsibility to Protect ,Report of the International Commission on Intervention and State Intervention,Ottawa: International Development Centre 2001.
- Walter Rodney, How Europe underdeveloped Africa, London, Bougle ouverture, publications, 1972.
- Wilfred C. Jendks, The Prospects of International Adjudication London, Stevens And Sons, 1964.
- Will Kymlicka, David Miller, And Alan Ryan, Legitimacy, And Self-Determination And Justice, Oxford Political Theory Series, Moral Foundations For International Law Allen Buchanan, Oxford University Press Inc, New York, 2004.
- Williamson Murray and Allen Millett, Military Innovation in the Interwar period. England; Cambridge University Press, 1996.
- Wold bank, adjustment in Africa, A World Bank Policy Research Report, Reforms, Results, and the Road Ahead, Oxford University press, Washington, 1994

- Zhiyun Liu, The perspective of justce of international law in the global context, Higher Education press and springer, velag, 2011.

ب- باللغة الفرنسية:

- Charles Chaumont, cours General droit international law, R,C,A,I, 1970.
- Charles Rousseau, Droit international Public, Tome (introduction et sources), Sirey Paris, 1970.
- Emmanuel Todd, Apres L'Empire: Essai sur La Decomposition du systeme American, Editions Gallimard, Paris, 2002
- Eric suy, Les actes juridiques unilate'raux en droit international public, Bibliothe'que de driot international: Librairie Ge'ne'rale de droit et de jurisprudence, paris, 1962.
- George CORM, Le nouveau Ordre Mondiale, Aux racines des échecs du développement, La Découverte, Paris, 1993.
- Jacques Ghestin, Traite' de driot civi, les obligations, les contrats e'dition, 1986.
- Mieczyslaw Falkowski, les problémes de la croissance du tiers monde, payot, paris, 1968.
- Patrick Daillier et pellet, droit International Public 'Paris; ED LGDJ, 2005.
- Patrick Dumberry, L'entreprise, Sujet de droit international, Extrait de La Revue Generale de droit international public, Editionsa. Pedone, paris, 2004.
- pellet alain, nom, ce n'est pas la guerre, le monde diplomatique, septembre, 2001.
- Stéphane Chauvier, du droit d'être étranger, Essai sur le concept kantien d'un droit cosmopolitique, Groupe L'Harmattan, paris, France.
- Vandana Shiva, La Guerre de l'eau: Privatisation, Pollution et profit, traduction de Lucie Périneau Paris Aventurine'L, 2003.

ت- الكتب باللغة الإيطالية:

- Balladore-Pallieri, Diritto internazionale Publico, Septieme edition, 1956.

٢- الأبحاث والرسائل الجامعية:

أ- باللغة الإنجليزية:

- Abd ElHamid Hussein, The role of the International Criminal Court in the protection and promotion of human rights in the face of crimes against humanity, Research presented to the Conference of "Rethinking Human Rights", 2018 in Istanbul.
- Adam Roberts , International Law and the Use of Military Force: The United Nations, the United States and Iraq, EVROPAEVM, A EUROPAEUM LECTURE DELIVERED AT UNIVERSITEIT LEIDEN, 2003, p21
- Agata Kleczkowska, When 'the Use of Force' is Prohibited? – Article 2 (4) and the 'Threshold' of the Use of Force, Adam Mickiewicz University Law Review, DOI 10.14746/ppuam.2018.8.08.
- Allen S. Weiner, the use of force and contemporary security threats: old medicine for new ills?, stanford la w review, [Vol. 59:415, 2006.
- Amna Ibrahim, Muslims: why do they Hate Us? And why we hate them?, master thesis, Om Darman Islamic university, sudan, 2016.
- anne orford, locating the international: military and monetary interventions after the cold war, vol 38, No 2, 1997.
- arcisio Gazzini and Nicholas Tsagourias, The use of force in international law, VOL6, NO 2, 329.2019.
- Brown : A destruction of Muslim identity: Ontario's decision to stop Shari'a – based arbitration, North Carolina journal of international law and commercial regulation, vol. 32, 2007.
- Carmen Gonzalez, Environmental Justice, Human Rights, and the Global South, 13 SANTA CLARA J. INT'L L. 151, 2015.
- Carty Anthony, Marxist international law theory as Hegelianism, international studies review, university of Aberdeen, 2008.
- Clark, R. Effect of number of majority defectors on minority influence, Group Dynamics: Theory, Research, and Practice, 1999.
- Farah Yassine, Revisiting self-determination in light of recent changes, the cases of Catalonia and Kurdistan, Special Supplement - Issue No.3- Part 2- October 2018.
- Franck Thomas the emerging rirht to democratic governance, an article published in *The American Journal of International Law,* Vol. 86, No. 1, 1992.

- Frediric megret, war? Legal semantics and the more to violence, EJIL, Vol. 13, Paris, 2002.
- Gozie Ogbodo, An Overview of the Challenges Facing the International Court of Justice in the 21st Century, Annual Survey of International & Comparative Law, Volume 18 | Issue 1, Article 7, 2012.
- Graham Melling, The Continued Validity of the United Nations Charter's Use of Force Paradigm, The University of Reading, A thesis submitted to the School of Law, the University of Reading in fulfilment of the requirement for the degree of PhD, 2005.
- Hisashi Owada, Michael Reisman, Tenth Commission Present Problems of the use of armed force in International law: Humanitarian action, France Institut de droit International, vol 64, 2008.
- **Ilias Bantekas** and Cephas Lumina, Sovereign Debt and Human Rights, Valentin Aichele, German Institute for Human Rights, 2019.
- IMF, heavily indebted poor countries (hipc) initiative and multilateral debt relief initiative (mdri) statistical update, Policy Paper No 28, 2019,
- Jeff Handmaker and Karin Arts, Mobilising International Law as an Instrument of Global Justice, Cambridge University Press, 2019, p1.
- Jennifer Prah Ruger, Global Health Justice, Public Health Ethics, Volume 2, Number 3, 2009.
- Joachim von Elbe, The Evolution of the concept of the just war in International law, American Journal of International law, AJIL, vol. 33, no . 4, 1939,
- Jochen von Bernstorff, International Law and Global Justice: On Recent Inquiries into the Dark Side of Economic Globalization, European Journal of International Law, Volume 26, Issue 1, February 2015, Pages 279–293, Published: 31 March 2015.
- John Linarelli, Margot E Salomon, and Muthucumaraswamy Sornarajah, Confronting the Pathologies of International Law – From Neoliberalism to Justice, Published by Oxford University Press, 2018,
- Joost N. Kok, Egbert J.W. Boers, Walter A. Kosters, and Peter van der Putten, Artificial Intelligence : Definition , Trends ,Techniques and Cases , p02, Faculty of

Computer Science, University of Twente, the Netherlands, available in: https://www.eolss.net/Sample-Chapters/C15/E6-44.pdf.

- Jure Vidmar, The Use of Force and Defences in the Law of State Responsibility, Jean Monnet Working Paper Series. New York University School of Law, New York, USA, 2015.
- Kamal Khan, Use of Force and Human Rights under International Law, Athens Journal of Law - Vol 3, No. 2, 2017, p.
- Katie Peters, International Law And The Use Of Force, This paper was written whilst a student in the LLB at QUT, Vol 4 No 2 (QUTLJJ), 2004.
- Latane, B. The psychology of social impact, American Psychologist, 1981.
- Lea Brilmayer, International Justice And International Law, West Virginia Law Review, Vol. 98:611, 1996.
- Leena Grover, Transitional Justice, International Law and the United Nations, nordic journal of international law, 2019.
- M. Howard, whats in name? how to fight terrorism, foreign affairs, Vol. 81, 2002, No1
- M. Sornarajah, 'Power and Justice in International Law, 1 Singapore Journal of International and Comparative Law, 1997.
- Mark Weston Janis, International Law as Fundamental Justice: James Brown Scott, Harold Hongju Koh, and the American Universalist Tradition of International Law, SAINT LOUIS UNIVERSITY LAW JOURNAL, University of Connecticut, School of Law, Vol. 46:345.
- Marti Koskenniemi, The place of law in collective security, Michigan Journal of international law, vol 17, winter 1996.
- Matthew Saul, The Normative Status of Self-Determination in International Law: A Formula for Uncertainty in the Scope and Content of the Right? Human Rights Law Review.
- Maurice Kamto, Global Justice, Global Governance, and International Law, Comment on Eyal Benvenisti, Published by Oxford University Press, 2019.
- Michael wood, international law and the use of force: what happens in practice?, indian journal of international law, vol. 53, 2013.

- Mohsin Khan, The Macroeconomic Effects of Fund Supported adjustement Programs. IMF staff papers, Vol. 37, No 2, 1990.
- Muhamad Hadi subagio, Al-Tāsāmuḥ al-Islāmī fī al-Futūḥāt al-Islāmiyyah; Fatḥ Miṣr Namūdzaj, Jurnal Ilmiah Islam Futura, Vol. 20. No. 2, Agustus 2002.
- Nigel David White, Maintenance Of International Peace And Security. PhD thesis, University of Nottingham, October 1988.
- Peter van Ham, Globalisation, Report Subtitle: Clingendael Strategic Monitor, Published by: Clingendael Institute, 2013.
- René Värk, The Use of Force in the Modern World: Recent Developments and Legal Regulation of the Use of Force, batlic defence review, No.10, Vol 2, 2003.
- Rosa M. Lastra, the role of the IMF as a global financial Authority, European Yearbook of International Economic Law, (EYIEL), Vol. 2, 2011.
- S, Kwesi Owusu and Francis Ng'ambi, Structural damage The causes and consequences of Malawi's food crisis, World Development Movement, 2002.
- Sandra p.borda, The internationalization of domestic conflicts: a comparativestudy of colombia el Salvador and Guatemala, adisseration submitted to the faculity of the graduate school of the university of Minnesota, 2009.
- Schmithaff, Multinationnal Companies, Journal of Businesslaw, 1970.
- Sebastian Heselhaus, International Law And The Use Of Force, Encyclopedia of Life Support Systems.
- Steven Ratner, The thin justice of international law, University of Michigan, The Australian National University, 2015.
- Thomas Rid,(March,2012) Cyber-weapons,Rusi Journal,Vol.157 No.1, https://www.tandfonline.com , accessed on October 11, 2023.
- Thomas Stubbs and Alexander Kentikelenis, Conditionality and Sovereign Debt An Overview of Human Rights Implications, Oxford University Press, 2018.
- Townsend Hoopes and Douglas Brinkley, FDR and the Creation of the U.N, Yale University Press, new haven, Connecticut, U.S, 2000.
- Udofia ,E.O Imperialism in Africa: A Case of Multinational Corporations, Journal of Black Studies, vol, 14. No. 3. 1984.

- Vincent Lloyd and Robert weissman, How International Monetary Fund And World Bank Policies Undermine Labor Power And Rights, International Journal of Health Services, Vol 32, No 3, 2002.
- Watson J.S Auto. Interpretation, Competence and the continuing validity of article 2(7), A.J.I.L, 1977. No.1.
- Zbigniew. B, Selectire Global Commitment, Foreign Affairs, Vol. 70, 1999, pp. 20.

ب- باللغة الفرنسية:

- Cf, Riccardo Monaco, Cours, ge'ne'ral de droit international public, R. C. A. D. I, 1968/3, t. 125.
- Fred Reno, Haïti, l'oraison démocratique, Pouvoirs dans la Caraïbe, Revue du CRPLC, 10, 1998.
- L'injustice historique faite à l'Afrique dans la composition du Conseil de sécurité des Nations unies et la nécessité pour la communauté internationale de procéder à la réparation de ce déni de droit ». Voir le quotidien national El Moudjahid du 6-2-2009, « Réforme du Conseil de sécurité : Messahel souligne.
- Nascimento E Silva (G.E.Do), Le Facteur Temps Et Les Traits, R.C.A.D.I, 1977.
- Olivier Roy,L'echec de L'islam politique (paris, Le Seuil) 1992.
- Yvon Haradji, Moustafa Zouinar, Catherine Delgoulet et Alexandre Morais,(2020), robotique, automatisation quelles évolutions pour l'"activité humaine ? , activités, Vol 17, N1 ? ,disponible sur site : https://journals.openedition.org/activites/4941 , consulté le October 11, 2023.

ج- اللغة الألمانية:

- Mag Adnan Ibrahim, Die Freiheit des Glaubens im Islam und die Einwände gegen sie: Dschihad, nichtmuslimische Untertanen, der Tribut und die Todesstrafe für Apostasie, Angestrebter akademischer Grad Doktor der Philosophie, universita, 2014.

د- باللغة الإسبانية:

- Eric Tardif, Teoría y práctica del uso legítimo de la fuerza en la comunidad internacional: evolución durante el último siglo y tendencias recientes, Estudios Internacionales 170, Instituto de Estudios Internacionales – Universidad de Chile, 2011.

- Iberoamerican Summit, 1st, Guadalajara, Mexico, 1991, The Unesco Courier: A Window Open On The World, Xlv, 5, 1992.

٣-التقارير والمؤتمرات:

أ- باللغة الإنكليزية:

- Allan Meltzer, on the report on the international Finance Institution Advisory Commission, Senate Committee on Banking, Housing and Urban Affairs, 2000.
- Report of the World Commission on Environment and Development, our common future, oxford University Press. 1987.
- The Economist, Europe's Boat People, April, 2015.
- UNCTAD, trade and development report 2017 beyond austerity: towards a global new deal, Report by the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva
- Year book oh the ILC, 1949.

ب- اللغة الفرنسية:

- Salmon. J, Securite et movement dans le droit des traits en realites du droit international contemporain, colloque de reims, 1974 ed. C.E.R internationals, Faculte de Droit de Reims, 1974.

٤- مواقع الانترنت:

أ- اللغة الإنكليزية:

- Brahma Chellaney, the sino-indian water divide, a research published by .project-syndicate web through the following link https://www.project-syndicate.org/commentary/the-sino-indian-water-divide-2009-08 , *Aug 3, 2009, Date of visit 5/10/2023*
- INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE, Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), Press Release Unofficial, No. 2024/3, 12/1/2024 available on this link; https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240112-pre-01-00-en.pdf

ب- اللغة الفرنسية:

- Rossignol Michel, Les sancyion: L'arme economique dans le nouvel ordre moondia octobre, 19993: http://www.parl.gc.ca/Content/LOP/researchpublications/bp346-f.htm.

الفهرس

Contents

مُقَدِّمَـة ١

الباب الأول: تأصيل مفهوم الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر ١٧

الفصل الأول: ماهية الإذعان وفق المفهوم المعاصر ١٩

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإذعان ٢٠

المطلب الأول :معـنى الإذعـــــان ٢١

الفرع الأول: المقصود بالإذعان لغةً ٢١

أولاً- الإذعان من الناحية اللغوية: ٢١

ثانياً- التمييز بين الاذعان والمصطلحات المشابهة الأخرى: ٢٢

أولاً- الفرق بين الإذعان والإخبات: ٢٣

ثانياً- الفرق بين الإذعان والخشوع: ٢٣

ثالثاً- الفرق بين الإذعان والانقياد: ٢٤

رابعاً- الفرق بين الإذعان والاستسلام: ٢٥

خامساً- الفرق بين الإذعان والإطاعة: ٢٦

سادساً- الفرق بين الإذعان والامتثال: ٢٦

الفرع الثاني: المقصود بالإذعان في الاصطلاح القانوني ٢٨

الفرع الثالث: المقصود بعقد الإذعان ٣١

أولاً- تعريف الفقهاء لعقد الإذعان: ٣١

ثانياً- الطبيعة القانونية لعقد الإذعان: ٣٥

الفرع الرابع: انطباق عقد الإذعان على عضوية التنظيم الدولي ٣٨

أولاً– الإذعان في ولادة الهيئة الدولية: ٣٨

ثانياً– الإذعان في الانضمام إلى الهيئة الدولية: ٤٠

ثالثاً– خداع المذعن وأثره في صحة العلاقة الإذعانية: ٤٥

رابعاً– رأينا في التصاق صفة الإذعان بالتنظيم الدولي: ٤٨

المطلب الثاني :الجذور التاريخية لمفهوم الإذعان ٥١

الفرع الأول :مفهوم الإذعان في التاريخ القديم ٥٢

أولاً– عند السومريين: ٥٢

ثانياً– عند المصريين القدماء: ٥٣

ثالثاً– عند الآشوريين: ٥٤

رابعاً– عند البابليين: ٥٤

خامساً– عند الإيرانيين ٥٥

سادساً– عند الصينيين ٥٥

سابعاً – عند اليونانين ٥٦

ثامناً– عند الرومان ٥٦

الفرع الثاني: مفهوم الإذعان في الديانات السماوية ٥٧

أولاً– في الفكر اليهودي: ٥٨

ثانياً– في الفكر المسيحي: ٦١

ثالثاً– في الفكر الإسلامي: ٦٢

الفرع الثالث: التطور الفلسفي للمفهوم ٦٥

الفرع الرابع: أصل التنظيم الدولي في العصر الحديث وأصل الإذعان فيه..... ٦٩

أولاً– بداية ولادة التنظيم الدولي لم تخلُ من مظاهر الإذعان:..... ٧٠

ثانياً– معاهدة وستفاليا ١٦٤٨: ٧٢

ثالثاً– عقب الحرب الغربية الأولى(عصبة الأمم): ٧٧

رابعاً– عقب الحرب الغربية الثانية: ٨٣

المبحث الثاني: التمييز بين أشكال الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر ٩٠

المطلب الأول :الإذعان من حيث الوسيلة ٩١

الفرع الأول: الأدوات المباشرة لفرض للإذعان..... ٩٢

أولاً– الإذعان العسكري:..... ٩٢

ثانياً– الاذعان الاقتصادي:..... ٩٦

ثالثاً– الإذعان الإعلاميّ: ١٠٤

رابعاً– إذعان التقدم العلمي والتكنولوجي:..... ١٠٨

الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة لفرض الإذعان..... ١١٥

أولاً– الإذعان السياسي: ١١٥

ثانياً– الإذعان الثقافي:..... ١١٨

ثالثاً– الإذعان الدبلوماسي:..... ١٢٤

الفرع الثالث: تقسيم الأدوات بين قوى ناعمة وقوى صلبة..... ١٢٦

أولاً– وسائل الإذعان الصلبة: ١٢٦

ثانياً– وسائل الإذعان الناعمة: ١٢٧

المطلب الثاني: الإذعان من حيث المحل..... ١٢٩

الفرع الأول :الإذعان في المعاهدات الدولية..... ١٣٠

أولاً– المعاهدات الدولية غير المتكافئة: ١٣١

ثانياً– أنواع الإذعان في المعاهدات الدولية: ١٣٩

الفرع الثاني: الإذعان في تصرفات الإرادة المنفردة ١٥٢

أولاً– الإذعان في التصرفات الدولية: ١٥٢

ثانياً– الإذعان في القرارات الدولية: ١٦١

الفصل الثاني :ظاهرة الإذعان في التنظيم الدولي بين القانون والممارسة الدولية ١٦٧

المبحث الأول :ظاهرة الإذعان في القانون الدولي بين النشأة والمبررات ١٦٨

المطلب الأول: قواعد القانون الدولي كأداةٍ للإذعان ١٦٩

الفرع الأول: الإذعان في تأريخ القانون الدولي وأصل تشكله ١٦٩

أولاً– نشأة القواعد الناظمة ونطاق المجتمع الخاضع لها: ١٧٠

ثانياً– أصل القانون الدولي: ١٧٢

الفرع الثاني: طبيعة القانون والمجتمع الدوليان الموطّئة للإذعان ١٧٤

أولاً– اختلاف طبيعة التنظيم الدولي عن طبيعة النظام العام للدولة القومية: ١٧٦

ثانياً– الفرق بين قيم المجتمع الدولي وقيم الإنسانية:..... ١٧٦

ثالثاً– القانون الدولي لا يتمتع بصفة التجريد: ١٧٧

رابعاً– الطبيعة الخاصة بالقانون الدولي لا تتيح له الاستقلالية: ١٧٨

خامساً– ضعف آليات تطبيق القانون الدولي وغياب سلوكية قواعده: ١٧٩

الفرع الثالث: مهمّة القانون الدولي ١٨١

الفرع الرابع :قيمة القانون الدولي وحقيقية تأثيره الوجودي ١٨٣

أولاً– منكري القانونية: ١٨٤

ثانياً– الرد على منكري القانونية: ١٨٥

ثالثاً– مدى صلاحية القانون الدولي: ١٨٧

الفرع الخامس: عدالة القانون الدولي ١٨٩

أولاً– مدى ارتباط القانون الدولي بالعدالة: ١٩٠

ثانياً– أبعاد العدالة في القانون الدولي: ١٩١

الفرع السادس: القانون الدولي والإذعان تعايشٌ أم تكامل ١٩٤

أولاً– القانون الدولي انتقائي: ١٩٥

ثانياً– القانون الدولي لا يؤمّن حق المساواة بحق: ١٩٨

ثالثاً– القانون الدولي لا يضمن مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية: ١٩٩

الفرع السابع: القانون الدولي من منطلق أخلاقي ٢٠١

المطلب الثاني: مبررات فرض الإذعان في التنظيم الدولي المعاصر ٢٠٣

الفرع لأول :حفظ السلم والأمن الدوليين كمبرر للإذعان ٢٠٤

الفرع الثاني: استخدام حقوق الإنسان في فرض الإذعان ٢١٤

أولاً– مسألة حقوق الإنسان قضيةٌ دوليّة: ٢١٥

ثانياً– التدخل في الدول باسم حماية حقوق الإنسان: ٢١٦

ثالثاً– استغلال الأغراض الإنسانية في فرض الإذعان: ٢١٩

رابعاً– رأينا في حماية حقوق الإنسان كمبرر لفرض الإذعان:..... ٢٢٠

الفرع الثالث: مكافحة الإرهاب كمبرر للإذعان ٢٢٢

أولاً– مفهوم الإرهاب كمبرر لفرض الإذعان:..... ٢٢٢

ثانياً– استغلال الإرهاب في فرض الإذعان:..... ٢٢٤

الفرع الرابع :استغلال حق تقرير المصير في فرض الإذعان..... ٢٢٨

أولاً– أثر تفسير مضمون حق تقرير المصير في فرض الإذعان: ٢٢٩

ثانياً– أثر استخدام القوة المنفردة باسم تقرير المصير في فرض الإذعان: ٢٣٠

الفرع الخامس: نشر الديمقراطية كمبرّرٍ للإذعان..... ٢٣٣

أولاً– استغلال نشر الديمقراطية كمبرر لفرض الإذعان: ٢٣٣

ثانياً– موقف الفقه من فرض الإذعان بحجة نشر الديمقراطية:..... ٢٣٦

المبحث الثاني: الإذعان باستخدام القوة بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية ٢٤١

المطلب الأول: قواعد استخدام القوة في القانون الدولي وجه من وجوه الإذعان ٢٤٢

الفرع الأول: استخدام القوة وفق الميثاق والإذعان تحت ذريعة الاستثناءات ٢٤٢

الفرع الثاني: الاستخدامات غير المنضبطة للقوة وإذعان الضعفاء..... ٢٤٤

الفرع الثالث: التنظيم الدولي قائم على القوة بمعناها الواسع ٢٤٦

الفرع الرابع :رأينا في فلسفة استخدام القوة في التنظيم الدولي المعاصر ٢٥٠

المطلب الثاني: قواعد استخدام القوة في الشريعة الإسلامية..... ٢٥٢

الفرع الأول: مشروعية استخدام القوة في الإسلام ٢٥٣

الفرع الثاني: رحمة المسلمين في استخدامهم القوة مع الغير ٢٥٥

الفرع الثالث: الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم السلم أم الحرب ٢٥٦

الفرع الرابع: رأينا في أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم ٢٥٨

الفرع الخامس: الفتوحات الإسلامية وفكرة الإذعان للقوة..... ٢٦٠

أولاً– فلسفة الفتح الإسلامي:..... ٢٦١

ثانياً– طبيعة الممارسة المستنيرة تعكس فلسفة الفتح الإسلامي: ٢٦٢

الفرع السادس :آثار الفتوحات الإسلامية على بلاد الفتح..... ٢٦٥

أولاً– على الصعيد الاقتصادي:..... ٢٦٦

ثانياً– على الصعيد الثقافي والعقائدي والاجتماعي:..... ٢٦٧

الباب الثاني :أثر الإذعان على مكانة العدالة في التنظيم الدولي المعاصر ٢٧١

الفصل الأول :الإذعان وتغييب العدالة في الممارسة السياسية الدولية ٢٧٣

المبحث الأول: الإذعان وتغييب العدالة بين النظرية والتطبيق..... ٢٧٤

المطلب الأول دور الأمم المتحدة في ترسيخ الإذعان وإعاقة العدالة : ٢٧٥

الفرع الأول: غياب العدالة في بنية الهيئة الدولية الجديدة وتشكلها ٢٧٦

أولاً– عدم التساوي والتكافؤ بين أعضاء المنظمة: ٢٧٨

ثانياً– منهج الأمم المتحدة لا يدعم العدالة الدولية: ٢٧٩

الفرع الثاني: ميثاق الأمم المتحدة وظاهرة الإذعان ٢٨١

أولاً– الميثاق اتفاق غير مثالي:..... ٢٨٢

ثانياً– الميثاق اتفاق يفتقد التطبيق:..... ٢٨٣

الفرع الثالث: دور الجمعية العامة..... ٢٨٦

أولاً– الجمعية منبرٌ للخطب والإعلانات:..... ٢٨٦

ثانياً– اشتراك الجمعية مع مجلس الأمن أحياناً في ترسيخ الإذعان:.....٢٨٧

الفرع الرابع: دور مجلس الأمن ٢٨٩

أولاً– في العضوية والتمثيل: ٢٨٩

ثانياً– في نظام التصويت:.....٢٩٣

ثالثاً– فيما يصدر عن مجلس الأمن: ٢٩٧

رابعاً– إحلال مناطق النفوذ محل مناطق الأمن الجماعي:.....٣٠٢

خامساً– إحلال المنظمات الإقليمية محل المنظمة الأم:.....٣٠٣

الفرع الخامس: المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠٥

الفرع السادس :الدول النامية في الأمم المتحدة ٣٠٧

الفرع السابع: تعامل الأمم المتحدة مع الأزمات الدولية.....٣١١

الفرع الثامن: رأينا في إصلاح الأمم المتحدة ٣١٣

أولاً– العناية بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها لا تهميشها: ٣١٤

ثانياً– توفير دخل مستقل للمنظمة: ٣١٥

ثالثاً– اقتراح إصلاح تشكيل مجلس الأمن في الميزان: ٣١٦

رابعاً– مؤسسات الحوكمة العالمية فكرة تستحق النظر: ٣١٧

خامساً– الأمم المتحدة؛ توصيفٌ بين واقع معاش وآخر مأمول:.....٣١٨

المطلب الثاني: افتقاد العدالة في إطلاق المصطلحات ٣٢٠

الفرع الأول: افتقاد العدالة في المصطلحات التي نص عليها الميثاق ٣٢٢

أولاً: الإذعان في مصطلح تهديد السلم والأمن الدولي.....٣٢٢

ثانياً– الإذعان في مصطلح حق الشعوب في تقرير مصيرها:..... ٣٢٥

ثالثاً– الإذعان في مصطلح المساواة: ٣٢٩

رابعاً– الإذعان في مصطلح الدفاع الشرعي عن النفس:..... ٣٣٤

الفرع الثاني :افتقاد العدالة في المصطلحات التي أسس لها الواقع الدولي..... ٣٣٦

أولاً– الاذعان في مصطلح الديمقراطية:..... ٣٣٧

ثانياً– الإذعان في مصطلح الإرهاب في الفكر العالمي الجديد..... ٣٤١

ثالثاً– الإذعان في مصطلح الحرب العادلة:..... ٣٤٩

رابعاً– الاذعان في مصطلح الحرب الاستباقية: ٣٥١

خامساً– الإذعان في مصطلح العولمة: ٣٥٦

المبحث الثاني :افتقاد العدالة في اكتساب القوى والحقوق..... ٣٥٩

المطلب الأول: غياب العدالة في القوة العسكرية والثروات ٣٦٠

الفرع الأول :غياب العدالة في انتشار السلاح..... ٣٦٠

أولاً– انتشار السلاح في عهد الأمم المتحدة: ٣٦١

ثانياً– رؤيةٌ في ظاهرة الحد من التسلح وحظره:..... ٣٦٥

الفرع الثاني: غياب العدالة في توزيع الثروات ٣٦٨

أولاً– التباين في التبادلات التجارية:..... ٣٦٩

ثانياً– التباين في مستوى المعيشة:..... ٣٧٢

ثالثاً– دور النظام الدولي الاقتصادي في تكريس عدم عدالة انتشار الثروات: ٣٨١

رابعاً– عدم العدالة في استهلاك الموارد: ٣٨٤

الفرع الثالث: العدالة البيئية ٣٩٠

أولاً– موضع العدالة من تدهور الوضع البيئي: ٣٩١

ثانياً– تأثير الحروب في البيئة: ٣٩٢

ثالثاً– مفارقات العدالة البيئة على أساس العرق والجغرافيا: ٣٩٣

رابعاً– العدالة المناخية: ٣٩٤

خامساً– العدالة المائية: ٣٩٧

المطلب الثاني: غياب العدالة في الحقوق والحريات ٤٠١

الفرع الأول: غياب العدالة في حرية الاعتقاد ٤٠٢

الفرع الثاني: غياب العدالة في الصحة ٤٠٤

الفرع الثالث: غياب العدالة في العمل ٤٠٦

الفرع الرابع :غياب العدالة في التنمية ٤٠٨

أولاً– منهج النظام الدولي الاقتصادي لا يعكس نية عدالة التنمية: ٤٠٨

ثانياً– التنمية بين مطرقة الدول الكبرى وسندان المؤسسات الدولية الاقتصادية: ٤١٠

الفرع الخامس: غياب عدالة الانتقال ومسألة الهجرة غير الشرعية ٤١١

أولاً– وستفاليا وعدالة الانتقال: ٤١١

ثانياً– الممارسة الدولية تكرس عدم عدالة الحركة والانتقال: ٤١٣

الفرع السادس :غياب العدالة في الإحصاءات والتصنيفات ٤١٥

أولاً– عدم العدالة في عرض معدلات الفقر: ٤١٦

ثانياً– افتقاد العدالة في التصنيف بناء على العرق: ٤١٧

ثالثاً– نصيب العرب من العدالة: ٤١٩

الفرع السابع :الإذعان في عضوية المنظمات الدولية وغياب العدالة ٤٢٢

أولاً– التمييز في أسس الانضمام للمنظمات الإقليمية: ٤٢٣

ثانياً– دوران المنظمات الدولية في فلك إرادة القوى السياسية: ٤٢٥

الفصل الثاني: دور الهيئات الاقتصادية والقضائية الدولية في بناء منظومة الإذعان وتغييب العدالة.....٤٢٧

المبحث الأول: دور الهيئات الاقتصادية الدولية في بناء منظومة الإذعان ٤٢٧

المطلب الأول :دور المؤسسات الدولية الاقتصادية " مؤسسات بريتون وودز" في تكريس الإذعان ...٤٢٨

الفرع الأول: دور صندوق النقد الدولي ٤٢٩

أولاً– تأسيس الصندوق: ٤٢٩

ثانياً– تنفّذ الدول الكبرى في الصندوق: ٤٣١

ثالثاً–إقراض الصندوق:.....٤٣٦

رابعاً– تقويم برامج صندوق النقد الدولي الإذعانية: ٤٤٨

الفرع الثاني: دور مجموعة البنك الدولي ٤٦٠

أولاً– قضايا التنمية في دول العالم الثالث: ٤٦١

ثانياً– التلاعب بالأرقام الإحصائية:.....٤٦٢

ثالثاً– الإقراض والتمويل: ٤٦٤

رابعاً– تدخل البنك في الشؤون الداخلية للأعضاء: ٤٦٦

خامساً– تمثيل الدول في المؤسسة: ٤٦٩

سادساً– برامج الإصلاح الهيكلي:.....٤٧٠

سابعاً– أعمال البنك بين المعونة والفساد: ٤٧١

الفرع الثالث: دور منظمة التجارة العالمية ٤٧٢

أولاً– أثر المنظمة في تكريس الإذعان: ٤٧٣

ثانياً– المنظمة مؤسسةٌ غير ديمقراطية: ٤٧٦

ثالثاً–دور الاتفاقات التجارية في تحقيق الثروة على حساب الدول الفقيرة: ٤٧٨

الفرع الرابع: رأينا في توصيف النظام الدولي الاقتصادي..... ٤٨٨

المطلب الثاني: دور الفاعلين الدوليين الاقتصاديين الآخرين في بناء منظومة الإذعان..... ٤٩٧

الفرع الأول: دور الشركات متعددة الجنسية..... ٤٩٧

أولاً– سيطرة الدول الكبرى: ٤٩٩

ثانياً– تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية: ٥٠٠

ثالثاً– تأثير الشركات على الدول المضيفة:..... ٥٠٦

الفرع الثاني: دور التكتلات الدولية الاقتصادية ٥١٣

أولاً– التكتلات الاقتصادية تكاملٌ أم هيمنة؟..... ٥١٣

ثانياً– مخاطر التكتلات الاقتصادية:..... ٥١٥

ثالثاً– واقع التكتلات وإمكانية المواجهة:..... ٥٢٠

المبحث الثاني: دور الهيئات الدولية القضائية في بناء منظومة الإذعان ٥٢٢

المطلب الأول :المحكمة الجنائية الدولية وإكراهات الهيمنة والإذعان..... ٥٢٢

الفرع الأول: مجلس الأمن وتقويض صلاحيات المحكمة..... ٥٢٤

أولاً– التأثير على مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية للقادة والدبلوماسيين (سلطة الإرجاء)..... ٥٢٤

ثانياً– التأثير على مبدأ الاختصاص التكميلي (سلطة الإحالة): ٥٢٨

ثالثاً– التأثير في مبدأ استقلالية المحكمة الجنائية الدولية:..... ٥٣١

الفرع الثاني: دور القوى الكبرى في تقويض دور المحكمة..... ٥٣٢

الفرع الثالث: المعيقات القانونية في عمل المحكمة ٥٣٥

أولاً– محدودية الملاحقة من قبل المحكمة: ٥٣٦

ثانياً– النظر في جرائم العدوان .. نصٌّ بلا تطبيق:..... ٥٣٦

المطلب الثاني: الإذعان في تسييس عمل محكمة العدل الدولية ٥٣٨

الفرع الأول: المحكمة تأسيس وتسييس ٥٣٨

الفرع الثاني: دور مجلس الأمن في تقويض صلاحيات المحكمة..... ٥٤٠

الفرع الثالث :دور القوى الكبرى في تقويض صلاحيات المحكمة..... ٥٤٤

الفرع الرابع: ازدواجية التعاطي مع القضايا المعروضة..... ٥٤٥

الفرع الخامس :المعيقات القانونية لعمل المحكمة ٥٤٨

أولاً – الميثاق والنظام الأساسي سببين في ضعف فعالية المحكمة: ٥٤٨

ثانياً– تأسيس ولاية المحكمة على رضا الأطراف وقبولها اعتباراً للسيادة: ٥٤٩

ثالثاً– سلطة مجلس الأمن وفق المادتين ٣٦ و٣٧؛ باعتباره المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين بعرض النزاعات القانونية عليها، وكذا سلطة تنفيذ قراراتها في مواجهة الدول مادة ٩٤ من الميثاق:..... ٥٥٣

رابعاً– عدم الفصل في السلطات:..... ٥٥٤

خامساً– غموض المصطلحات: ٥٥٤

الفرع السادس: إيمان الدول بفعالية المحكمة..... ٥٥٥

خَـأْتِمَـة ٥٥٧

نَتَائِـج الـدِّراسَـة ٥٥٩

النتيجة السادسة: القانون الدولي المعاصر غياب العدالة وحضورُ الإذعان: ٥٦٣

النتيجة التاسعة: استخدام القوة حِكرٌ لا حَظر: ٥٦٩

النتيجة العاشرة: المعاهدات الدولية الإذعانية التي تنال من الإرادة؛ ليس لها قيمةٌ قانونية: ٥٧٠

النتيجة الحادية عشر: المساواة، أكذوبة التنظيم الدولي المعاصر الذي بُني عليها: ٥٧٠

النتيجة الثانية عشر: النظام الدولي الاقتصادي، صناعةُ الفقر وإعلاءُ القهر: ٥٧١

النتيجة الثالثة عشر: القضاء الدولي كسبيلٍ للانتصاف، لا عدالةٌ ولا إنصاف: ٥٧٢

تَوصِيَات الدِّرَاسَـة ٥٧٥

أولاً– في هيأة التنظيم الدولي وشكله 575

ثانياً– في افتقاد العدالة والتأسيس لها: ٥٧٦

ثالثاً– في النظام الاقتصادي الدولي: ٥٧٧

رابعاً– في الهيئات القضائية الدولية: ٥٧٨

خامساً– التوصيات المتعلقة بمؤسسات الحوكمة العالمية (فكرة تستحق النظر): ٥٧٩

المَرَاْجـع وَالمَصـَادرْ ٥٨١

الفهرس ٦٢٧

641